

موسوعة قواعد اللعبة السياسية

دراسة تحليلية نقدية

تالیف د. نبیـل راغـب



الكستساب : موسوعة قواعد اللعبة السياسية

الترقيم الدولي: 5 - 655 - 215 - 977 الترقيم الدولي:

شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابي من الناشر

السنساشسر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناشر ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أي قسم من أقسامه ، بأي

شركة ذات مسئولية محدودة

ت: ۷۹۵۲۰۷۹ فاکس ۲۹۵۲۰۷۹

الإدارة والطابع: ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

- 091790 - 09.71.V

التسوريسع : دار غريب ٣,١ شارع كامل صدقى الفجالة -- القاهرة

رقسم الإيسداع: ١٧٢٥

تاريخ النشر: ٢٠٠٢

إهــداء

إلى الباحثين عن الأسرار والخفايا والدوافع والأسباب الكامنة في الدهاليز المعتمة للسياسة الدولية.

أهدى قواعد اللعبة السياسية لعلها تجيب عن تساؤلاتهم المعلقة والمحيرة

الدكتورا نبيل راغب

قائمة القواعد

۲		* هداء
c	٥.	* قائمة القواعد
d	1	* مقدمة
١٩	4.	١ – احتكار التكنولوجيا
٤٤	ξ.	٢ - أحزاب الخضر
٥١	1	٣ - إدارة الأزمات
۸۲	۲.	٤ - أركان السلطة
		٥ -أزمة الديمقراطية
170	١.	٦ - أساليب الوساطة
		٧ - أسرار المخابرات
		٨ - إشكالية الاشتراكية
١٧٠		٩ - آفاق القيادة
191	۲.	١٠ - أقنعة الانتهازية
۲ - ۲	~ .	١١ – آليات الفساد
777	۲.	١٢ – الانفجار السكاني
		١٣ – تجارة الرقيق
		١٤ – تنظيمات سرية
		١٥ – الثورات الجديدة
		١٦ - جدلية الحرب والسلام

٣.١	١٧ – جذور الصهيونية
	١٨ - الحرب الباردة
	١٩ – الحرب البيولوجية
	۲۰ - حرب الشائعات
	٢١ - الحرب الكيميائية
	٢٢ - الحركات الانفصالية
	٣٣ – حقوق الإنسان
	٢٤ - حمى المكارثية
٤١٧	٢٥ - خبايا المفاوضات
	٢٦ - خيال سياسي
	۲۷ – دهاليز البيروقراطية
	٢٨ – الرعب النووى
	٢٩ – روافد الفاشية
	٣٠ – روح العصر
	٣١ – روح القطيع
	٣٢ - السوق السوداء
	٣٣ - شماعة الماكيافيلية
۰۳٦	٣٤ - صنع القرار
001	٣٥ - ضبط الإيقاع
47	٣٦ - ط فان العدامة

٣٧ – علم السياسة
٣٨ – علم النفس السياسي
٣٩ - غسيل الأموال ١٠٢
٠٤ - غسيل المخ
٤١ - فن التواصل
٤٢ – كابوس الديكتاتورية
٣٤ – مأزق السلام ٢٤٨
٤٤ - مستقبل الرأسمالية
2٨٩ - معاداة السامية
٢٠٠ منابع الإرهاب والعنف
٧١٧ - النظام العالمي الجديد
٤٨ - نظرية المؤامرة
٧٣٩ - نهاية الأيديولوجيا
٠٥ - اليمين واليسار
V43

مقدمة

من حق القارئ العزيز على نفسى ، والذي كان إقباله على كتبي السابقة بمثابة الحافز المتجدد لتأليف كـتبي التالية ، أن أفتح له قلبي وأصارحه بالخلفيات والتداعيات والأسباب التي أدت إلى تأليف هذا الكتاب الموسوعي الذي استغرق جمع مادته العلمية ما لا يقل عن عشر سنوات ، بالإضافة إلى ثلاث سنوات قضيتها في كتابته . أما فكرة تأليفه فقد راودتني منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي بعد أن عملت مستشاراً ثقافيا وإعلاميا للرئيس الراحل أنور السادات منذ يناير عام ١٩٧٤ ، ثم تطورت المسئوليات والممارسات لأعمل مستشاراً سياسيا خاصا ، فاكتسبت تجربة سياسية واسعة وعميقة ، سواء على المستوى المحلى أو العربي أو الدولي ، استطعت أن أوظف فيها كل قراءاتي واطلاعاتي التي مارستها منذ أوائل الستينيات في محال الفكر السياسي ، ابتداء من سقراط وأفلاطون وأرسطو ، ومبروراً بفلاسفة الحبرب والسياسية في الشرق والغبرب من أمشال ماكيافيللي ، وجان جاك روسو ، وفولتير ، ومونتيـسكيو ، وفرانسيس بيكون ، وتوماس هوبز وجون لوك، وديفيـدهيوم وغيرهم ، وانتهاءٌ برواد العلوم السـياسية والاقتصادية في العصر الحديث ، والذين استفدت بمعظم كتاباتهم ومؤلفاتهم التي رصدتها في قائمة المراجع في نهاية الكتاب.

واتسعت خبرتى السياسية وتعمقت إلى أن تركت العمل بالسياسة برحيل الرئيس السادات فى السادس من أكتوبر ١٩٨١ ، وعدت إلى عملى أستاذاً بالجامعة ، لكن متابعاتى لتطورات الفكر السياسى والأحداث والمواقف المحلية والعالمية لم تتوقف ، وربما كان هذا بسبب قوة الدفع الكبيرة التى اكتسبتها ، سواء على المستوى التنظيرى أو التطبيقى لكن كثيرين من أصدقائى وزملائى القدامى

ألحوا على لكتابة مذكراتي مع الرئيس السادات ، نظراً لمعرفتي بكثير من الخفايا والأسرار والدوافع والأسباب الكامنة في دهاليز السياسة المحلية والعالمية ، خاصة التي واكبت أخطر حدثين أو قرارين قام بهما السادات وهما : حرب أكتوبر١٩٧٣، ومبادرة السلام ١٩٧٧.

تحمست لفكرة كتابة مذكراتي لكني ترددت كثيراً ثم تراجعت عنها ، خاصة بعد أن صدرت مذكرات عديدة سواء بأقلام كتاب صادقين كانوا فعلاً على علاقة حميمة بالسادات ، قريبين من الأحداث ، أم بأقلام مدعين وكاذبين ، وواهمين ، وخبراء في « الفبركة » وأقبلت دور النشر على هذه الكتابات لرواجها وإقبال الجماهير عليها ، لعناصر الإثارة والتسلية التي تنطوى عليها ، وبصرف النظر عن صدقها من كذبها . وكانت النتيجة أن اختلط الحابل بالنابل ، واندثرت الحواجز بين الغث والثمين ، وراحت المذكرات الدقيقة ، الأمينة ، الصادقة ذات الصوت الرصين الموضوعي ، ضحية المذكرات ، المزيفة ذات الصوت السمدوي ، والضجيج الذي يوحي بأن كتابها من العالمين ببواطن الأمور . وكانت النتيجة أن معظم القراء لم ينظروا إلى هذه المذكرات نظرة جادة ، بل هي مجرد « حكاوي القهاوي» ، ولم يتخذ منها الدارسون مصدراً علميا أو مرجعا أكاديمياً موثوقاً به وتساوت المذكرات السياسية بكتب التسلية والإثارة التي قد يحدث بعضها ضجة وتساوت المذكرات السياسية بكتب التسلية والإثارة التي قد يحدث بعضها ضجة كبيرة عند صدوره ، لكن بمجرد مرور شهر على صدوره أو أقل ، فإن الضجة سرعان ما تخفت ، انتظاراً لمذكرات جديدة وهكذا.

وكانت المهاترات التى أحاطت بكثير من المذكرات عند صدورها قد أثرت على المصداقية الحقيقية التى انطوت عليها بعض المذكرات بالفعل ، والتى هوجمت وتم تكذيبها لمجرد أحقاد شخصية أو توجهات سياسية مختلفة ، في حين قوبلت بعض المذكرات المزيفة الكاذبة بالترحاب والتأييد ، لقدرة أصحابها على ترويج بضاعتهم المغشوشة ، في حين أن الكتاب الجادين الصادقين

يتصورون أن أصالة مذكراتهم ومصداقيتها كفيلة بتوصيلها إلى القراء . ولابد أن نلتمس لجمهور القراء العذر ، لعجزه عن اقتناص الحقائق التائهة والضائعة وسط هذا الدوى الصاخب والأمواج المتلاطمة من الأكاذيب ، والادعاءات ، والتناقضات . ومعظم القراء ليس لديهم أدنى فكرة مسبقة عن الموضوعات والمواقف والقضايا التي تتناولها المذكرات ، وبالتالي فهم لا يملكون البوصلة التي تهديهم سواء السبيل وسط هذه الأحراش ؛ وبعض القراء لا يهتمون أصلاً بالبحث عن الحقائق بقدر تركيزهم على عناصر التسلية والقراءة.

وعلى الرغم من إدراكى العميق بأن دول الحضارة ، تعتبر مذكرات الساسة والزعماء والقادة والشاهدين على العصر ، والقريبين من الأحداث ، وثائق مهمة وحيوية ، تمد المؤرخين والدارسين بمادة علمية ثمينة ، تساعدهم على سد الثغرات التي قد تطرأ على دراساتهم وأبحاثهم ، نظراً للمصداقية العالية التي تتمتع بها ، فإن بعض المدعين والمزيفين في مصر والعالم العربي ، لا يخشون الكذب لأنه لا يعاقب بالتعرية والازدراء الاجتماعي كما يحدث في بلاد الحضارة التي تعتبره في مقدمة الكبائر ، وويل لمن تثبت عليه جريمة الكذب . أما الكذب عندنا في تدفق ويتفرع في روافد وأنهار دون أن يستطيع أحد أن يسد المسارات والمجاري في وجهه قبل أن يغمر الحقائق الموضوعية ، ويطمس معالمها ، ويغرقها في أغواره المظلمة .

من هنا تراجعت عن كتابة مـذكراتي عن أنور السادات ، إذ إنني لست على استعداد لأن أدافع عن نفسي ضـد أى هجوم من أى مـدع كاذب يريد أن يوحي للقـراء بأنه في مـقدمـة العـالمين بـبواطن الأمـور ، ولديه القـدرة بل والوثائق والمسـتندات التي تعـرى الكاذبين. وسواء دافـعت عن نفسي ضـد أى هجوم أو تجاهلته والتزمت الصمت ، فلابد أن تتأثر مـصداقية ما أكتب في نظر القارئ ، والمثل الشعبي الشهير يقول : « العيار اللي ما يصيبش يدوش ». وإذا كان الهدف

الاستراتيجي من مثل هذه المذكرات ، يتمثل في الدروس المستفادة منها ، وليس أحداثها ومواقفها في حد ذاتها ، فقد قلت لنفسي : فلتكن هذه الدروس المستفادة هي هدف هذا الكتاب الذي بين يدى القارئ العزيز ، فهي ما سوف يتبقى للتاريخ ، بعد رصد القواعد والمناهج والأساليب والنظريات والرؤى والمعالجات التي يتم استنباطها واستقراؤها وتقنينها من تحليل الأحداث وتفكيك المواقف ، وكشف القوانين أو القواعد التي تحكمها . من هنا بزغت فكرة هذا الكتاب : « قواعد اللعبة السياسية موسوعة تحليلية نقدية » ، بهدف أن يتمكن القارئ من معايير أو مفاتيح التفسير السياسي للأحداث والمواقف طبقاً للقواعد المنطقية والعلمية والعملية التي تتحكم فيها وتصوغها بشكل محدد ، وليس بناء على الشكل الذي تقدم به من خيلال أجهزة الإعلام التي تتناولها من زاوية معينة بهدف إحداث تأثير مقصود من السلطات السياسية .

ولذلك ركزت هذه الموسوعة على تفكيك وتفسير القواعد والقوانين والثوابت التى تمثل الأرضية التى تتم عليها مباريات اللعبة السياسية ، أما سرد بعض الأمثلة من الأحداث والمواقف والتيارات فيهو من باب تحليل المتغيرات التى تدلل على ثوابت اللعبة. وهذه المتغيرات لا تعنى غياب الثوابت التى ترتبط بحتميات المنطق والعلم والفكر السياسي وغير ذلك من الأدوات والمناهج التى استخدمها الساسة عبر العصور ، في حين أن المتغيرات ترتبط بتيارات الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، والتي يمكن أن تتحول إلى متاهات جانبية ، أو طرق مسدودة ، أو حلقات مضرغة لو أن القائد السياسي فقد بوصلة الشوابت التى تهديه سواء السبيل . وليس هناك أدني تناقض في المتغيرات ، إذ المتغيرات من منطلق الثوابت ، فهذا لا يعني فرض الثوابت على المتغيرات ، إذ المتغيرات من منطلق الثوابت ، فهذا لا يعني فرض الثوابت على السياسي أن يجيد استخدامها ، مثلها في ذلك مثل أية أدوات لأي صانع ، فهي محدودة لكنه يستطيع أن يستخدمها في صنع إنجازات أو ابتكارات لا حدود لها.

وتنهض هذه الموسوعة على رؤية تحليلية ونقدية ، بحيث لا تقتصر على تجميع المادة ورصدها وتصنيفها طبقاً لترتيبها الهجائي. فقد كانت هناك دائماً زاوية للرؤية التي لا تأخذ الأمور أو تسجل المعلومات على علاتها ، بل هى تلقى الأضواء الفاحصة التي تكشف الدوافع الدفينة المتخفية وراء أقنعة أو شعارات براقة فالسياسة بطبيعتها هى فن الممكن ، كما وضعها السياسي الألماني بسمارك ، ونستطيع أن نضيف إلى مقولته الشهيرة أنها « فن التناقض بين الجوهر والمظهر » ، أي الجوهر الثابت القابل للتكوار كقانون يبرز كلما تجمعت الظروف والملابسات التي تؤدي إلى ذلك ، والمظهر المتغير القابل للتكون والتشكل باستمرار كنشاط إنساني يسعى دائماً للتعامل مع مستجدات الحياة بطريقة أو بأخرى . ويندر أن يتطابق الجوهر مع المظهر لأن النفس البشرية بطبيعتها تجد في المظهر أداة طبعة لتلبية احتياجاتها ورغباتها الآنية ، أما الجوهر فيمكن أن يشكل عقبة في طريقها للبات قيمه التي يحاول أن يفرضها على المظهر كعملة رائجة في التعاملات اليومية بين البشر.

وبرغم اعتماد هذه الموسوعة على هذه الرؤية التحليلية النقدية ، فإنها لا تفرضها على القارئ ، بل هى تحلل المعطيات السياسية دون أن تصدر عليها حكماً قاطعاً لا يقبل النقض أو النقاش ، إذ إن من حق القارئ أيضاً أن يمارس بنفسه هذه الرؤية التحليلية النقدية من زوايا أخرى مختلفة ، حتى يتسع أفقها ويتعمق . فالسياسة تكاد تكون العلم الإنساني الوحيد الذي يتعامل مع كل العلوم الأخرى سواء الإنسانية أو الطبيعية . ولذلك أصبحت مهمة السياسي أو وظيفته في هذا العصر ، من أصعب وأعقد المهام أو الوظائف التي يمكن أن يقوم بها الإنسان ، إذ إنها تكاد تكون علم توظيف العلوم والأفكار والطاقات والإمكانات في منظومة متفاعلة العناصر باستمرار ، من أجل تقدم المجتمع وازدهاره .

لكن الأمور ليست بهذا الوضوح أو السلاسة ، ذلك أن السياسة سواء على المستوى الدولي بطول العالم المستوى الدولي بطول العالم

وعرضه ، تشبه جبل الجليد العائم وسط المحيط ، والذي لا يرى منه سوى أعلى قمته في حين يختفى أكبر قدر ممكن من حجمه العملاق تحت سطح المحيط ، بين الأمواج والتيارات المتلاطمة ، ومحيطات السياسة العالمية زاخرة بهذه الجبال الجليدية التي يحرص الساسة دائماً على معرفة كل ما أمكن عن كيانها المختفى تحت السطح ، والذي يشكل القواعد الفعلية للعبة السياسية التي يجب التعامل معها بيقظة وحذر ودراية عميقة . ومن الطبيعي أن تكون جبال الجليد التي تشكل سياسات القوى العظمى أو الكبرى أضخم بكثير من تلك التي تجسد سياسات الدول الأصغر. ومن هنا كانت خطورة الاصطدام بجبال القوى العظمى ، وهي الخطورة التي يجب على الدول النامية أن تحسب لها ألف حساب ، خاصة إذا الخطورة التي يجب على الدول النامية أن تحسب لها ألف حساب ، خاصة إذا مغيرة لتصطدم بجبال الـقوى العظمى ، ذلك أن من فنون السياسة أيضاً ، تجنب المتاعب بقدر الإمكان.

وإذا كانت قواعد اللعبة السياسية ، تكاد تكون من الشوابت الفكرية والمنطقية فإن القوى العظمى غالباً ما تتدخل لتغييرها ، وتسعى لإعادة صياغتها كي تناسب أهدافها الاستراتيجية أو المرحلية . وهذا التغيير ممكن إذا تمت إعادة جدولة أو هيكلة إجراءات اللعبة وخطواتها ، من منطلق تحولات استراتيجية عالمية في شتى المجالات ، مثلما يحدث الآن فيما يعرف « بالعولمة » ففي استطاعة الأقوياء دائماً أن يغيروا قواعد اللعبة السياسية أو يضيفوا إليها تعديلات جديدة ، مما يضع الدول النامية أو الصغيرة في مآزق وأزمات تحتم عليها معرفة إدارتها وتجاوزها ، وإلا دخلت في طرق مسدودة لا مخرج لها منها . كما يتحتم على ساستها ألا يركنوا للأساليب والتقاليد السياسية التي عفا عليها الزمن ، أو الحلول الجاهزة التي ثبت نجاحها في مراحل سابقة ، فليست هناك قواعد خالدة مفروضة على الممارسة السياسية من خارجها بل كلها مستقاة ومستنبطة من

الممارسات السياسية عبر العصور . صحيح أنها تتعامل مع ثوابت النفس البشرية التى تنطوى على كثير من الصراعات والطموحات والآمال والرغبات والآلام والإحباطات والحقامات والمخططات والمحراوغات والطعنات . . . إلخ ، لكن هناك قواعد دخلت متحف التاريخ ، فلا يعقل مثلاً تطبيق القواعد التى وردت فى محاورة أفلاطون المعروفة باسم « الجمهورية » ، كما لا يعقل تطبيق ما جاء فى كتاب « السياسة » لأرسطو بحذافيره . وإذا كان علم السياسة يتمثل فى هذه القواعد ، فإن القواعد فى أى علم قابلة للتغير أو التعديل . وإذا كان هذا يحدث فى العلوم الطبيعية ، فإنه من باب أولى لابد أن يحدث فى العلوم الإنسانية التى تتعامل مع البشر والمجتمعات التى لا تتوقف عن التغير . لكن هذا لا يعنى عدم الاستفادة من قواعد الماضى ودروسه ، أو حتى أجزاء أو عناصر معينة منها ، إذ الممارسة السياسية هى سلسلة متصلة الحلقات عبر العصور .

وهذه السلسلة الممتدة عبر التاريخ ، شكلت صعوبات وعقبات في طريق تأليف هذه الموسوعة التي عانت من التشابك والتداخل والتعقيد في فصولها التي نمت وتطورت في نسيج واحد متصل عبر الزمان والمكان ، والتي كان كل منها بمثابة قاعدة من قواعد اللعبة السياسية التي ثبت في النهاية أنها تكاد تكون منظومة تنظيرية وتطبيقية واحدة . ولذلك كانت مهمة فض الاشتباك – بقدر الإمكان بين هذه الفسصول أو القواعد ، من أصعب ما يكون ، حتى لا تتكرر نفس التفسيرات أو الأفكار في أكثر من فصل من فصول الموسوعة الخمسين . واحتاج الأمر إلى مراجعات عديدة وتنقيحات متواصلة ، حتى تتبلور التنويعة أو الإضافة أو الزارية التي تخص كل فصل على حدة ، وإن كانت تشير أو تلمح بأسلوب غير مباشر إلى أصداء لها في فصول أخرى ، وهذا توجه مشروع بل ومطلوب لأنه منح الموسوعة وحدتها الفكرية ، وجنبها أن تكون مجرد بنود أو مداخل من المعلومات السياسية المرتبة ترتيباً هجائياً .

كذلك حرصت هذه الموسوعة على الإجابة عن تساؤلات شائكة أو غامضة أو محيرة يمكن أن تشكل علامات استفهام معلقة فى ذهن القارئ المهموم بظروف عصره . وقد صدرت مثل هذه الإجابات عن تفسيرات وتحليلات الخفايا والأسرار والدوافع والأسباب الكامنة فى الدهاليز والكهوف المعتمة للسياسة الدولية ، بحيث يمكن القول بأن هذه الموسوعة دراسة تحليلية ونقدية للجانب المظلم من السياسة . وهى دراسة استدعت أيضاً ضبط المصطلحات السياسية ، وتتبع نشوء النظريات السياسية وتطورها أو اندثارها ، بحكم ارتباطها العضوى والتنظيرى والتطبيقي لقواعد اللعبة السياسية .

ونظراً للشتات الذي يمر به العرب مع بداية القرن الواحد والعشرين ؛ وهو شتات أخطر بكثير من ذلك الذي مر به اليهود عبر العصور الماضية ، لأنه شتات يعانون منه فوق أراضيهم وفي أوطانهم التي عاشوا فيها عبر التاريخ ، فلعل هذه الموسوعة تقدم لهم خريطة تفصيلية لمسارات السياسة الدولية المعاصرة ، كي يلتمسوا مكانهم عليها وخطواتهم عبرها . لقد كانت مسيرة العرب ، خلال القرن العشرين مسيرة كفاح ضد الاستعمار والتخلف من ناحية ، ثم سعى حثيث لبناء الدولة القومية الحديثة من ناحية أخرى . وقد عرفت الستجربة العربية نجاحات عديدة مـثل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحركـات الاستقلال والتـحرر التي تمتـعت بها الدول العربية، ونموذج الوحدة بين مـصر وسوريا في عام ١٩٥٨ ، وانتصار ثورة الجزائر واستقلالها في ١٩٦٢ ونصر أكتوبر في ١٩٧٣ كما تعرضت لنكبات مثل قرار تقسيم فلسطين في ١٩٤٧ ، وقيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨ ، ونكسة يونيو ١٩٦٧ ، وحرب الخليج في ١٩٩١ . . . إلخ. ومع ذلك أثبتت الأمـة العربيـة قدرتها على الصمود ومواجهة التحديات ، حتى حلول ما عرف بعصر العولمة حين تغيرت الموازين الدولية ومعها قواعد كثيرة من قواعد اللعبة السياسية ، مما استدعى قيام استراتيجية عربية جديدة ، لم تتحقق حتى الآن. ولا أمل للعرب في ممارسة قواعد اللعبة السياسية الجديدة، دون الدفاع عن كرامتهم والحرص على كيانهم قبل كل شيء ، وذلك في إطار العمل العربي المشترك والانفتاح على العصر واستيعاب معطياته الجديدة ، وترسيخ الديمقراطية التي بدونها لا يمكن لأى شعب أن يشارك في صنع القرارات التي تخص مستقبله ومصيره . وهذه كلها بدهيات نحرص على تكرار تأكيدها لأننا لا نملك سوى هذا التأكيد المتكرر في وجه عجز عربي متكرر. وهذه في حد ذاتها مأساة بكل المقاييس. وخاصة أنه لم تعد هناك قوتان عظميان ، يمكن لأى بلد عربي أن يستند إلى إحداهما في مواجهة الأخرى . وذلك بالإضافة إلى التحديات المصيرية التي تواجه العرب في عصر العولمة ، مثل الحداثة الغربية التي انتقلت إلى مرحلة ما بعد الحداثة وما بعد التصنيع ، وآليات السوق وحرية التجارة ، والنظام العالمي الجديد ، وهي جميعها تهدد سيادة الدول ، وحقها المشروع في التنمية وفي الحفاظ على هيبتها وكيانها القومي.

ولم يعد ممكناً لشعب أو دولة أن يتخذ جانباً وينعزل عن التعامل مع هذه التحديات والتهديدات التى تكتنف الواقع العالمى الجديد. فشعوب الأرض جميعاً مهمومة بهذه التوجهات والتيارات الجارفة ، ويتحتم على العرب أن يكونوا مهمومين أكثر من غيرهم ، بعد أن أصبحوا في مهب الإعصار الذي زرعته إسرائيل في قلب المنطقة العربية ، وظهر على حقيقته البشعة العارية منذ زيارة آرييل شارون للمسجد الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ ، واشتعال الانتفاضة الفلسطينية التي لا تزال متأججة حتى الآن (سبتمبر ٢٠٠١) . ولا أحد يعرف أبعاد المخطط الإسرائيلي الذي بدأ فجأة وبدون أي مبرر ، وخاصة أن الموقف الدولي بصفة عامة ، والموقف الأمريكي بصفة خاصة ، يتيحان فرصة ذهبية لتحقيق ما تريده إسرائيل.

والظاهرة المأساوية تتجلى في أن العرب يعانون من كل هذه الأزمات

والمحن بل والشتات ، في حين أنهم يمتلكون كل مقومات القوة من موقع استراتيجي ، وثروات بشرية وطبيعية ، ومرجعيات حضارية وتاريخية وثقافية ، لا يستهان بها في مواجهة مختلف التحديات. أما ميزان القوى الإقليمي ، فيتحدد بقدر الإنجاز في المجال العلمي بصفة خاصة ، لكن لا علم ولا معرفة بدون الحق في حرية التعبير والبحث والاختلاف في الرأى ؛ ولا تقدم دون نقد ذاتي ، واحترام النقد البناء في إطار المصلحة القومية العليا ، واستيعاب كل القواعد الجديدة للعبة السياسية ، حتى يمكن مواجهة العصر الجديد من منطلق الفهم والإدراك والندية . ولعل هذه الموسوعة تقدم لكل المهمومين بالمصير العربي ، المعايير أو المفاتيح أو الأدوات أو القواعد التي تساعدهم على تلمس المسارات والطرق التي يمكن أن تؤدى بهم إلى آفاق المستقبل العربي المنشود .

د . نبيل راغب

مراقیا ۲۷ سبتمبر ۲۰۰۱

(١) احتكار التكنولوچيا

كانت التكنولوجيا منذ أن عرفها الإنسان وسيلته المادية الأساسية في تأسيس الحضارات عبر الستاريخ ، وبالتالى فإنها كانت من أهم الأسلحة التي استخدمها القادة والساسة في ممارستهم لقواعد اللعبة السياسية . فقد اصطلح علماء الحضارة والتقدم العلمي على تعريف التكنولوجيا بأنها منظومة الوسائل التي يستخدمها الإنسان لفرض سيادته على البيئة المحيطة به ، والقواعد والأساليب والمناهج التي يطوع بها مواد وطاقات وإمكانات هذه البيئة لكي يضعها في خدمته ، خاصة في مجال إشباع احتياجاته المتمثلة في الغذاء والكساء والتنقل ومجموع السبل التي توفر له حياة متحضرة آمنة. ولذلك كان نشوء الحضارة وتطورها ، مواكبين ومتفاعلين معاً باستمرار مع نشوء التكنولوجيا وتطورها .

وكانت تكنولوجيا السلاح أول تكنولوجيا استخدمها الإنسان في صيد الطيور والحيوانات، ثم في قتل أخيه الإنسان، وظلت بعد ذلك المحور الذي تدور حوله معظم الأنشطة التكنولوجية. فقد أدت الصراعات والحروب بالقبائل والشعوب الأولى إلى إتقان تكنولوجيا السلاح التي لا يمكن إحراز أي انتصار بدونها. وأصبحت من حقائق الحياة البشرية ودوافعها الأساسية، ورمزاً مسيزاً من رموز القوة والحضارة. ونظراً لأن التكنولوجيا هي التطبيق المادي الملموس للعلم، فكان لابد أن تجد نفسها – مثله – في المنطقة الحرجة أو الشائكة بين الحفاظ على الحضارة الإنسانية وتطويرها إلى الأفضل، أو تدميرها والقضاء عليها. وظلت التكنولوجيا – ولا تزال – تتراوح في انطلاقاتها بين توظيف طاقاتها في البناء أو التدمير.

ومع التغير الدائم والمتسارع لأشكال القوة العسكرية ، ازدادت خطورة استخدام التكنولوجيا لأغراض الحرب والتدمير. وتصاعدت هذه الخطورة مع تطور الرأسمالية من مرحلتها التجارية إلى مرحلتها الصناعية ، ثم الاحتكارية ، والإمبريالية. وكان لابد أن يتم احتكار التكنولوجيا بكل أنواعها ، وفي مقدمتها التكنولوجيا العسكرية التي تدافع عن مصالحها الحيوية وتقبضي على كل من تسول له نفسه أن يتبصدي لطموحاتها التي لا تقف عند حد . ونظراً لأن هذه الطموحات هي مصالح اقـتصادية في جوهرها ، فقد تطابق التفاوت الاقتصادي الدولي مع التفاوت التكنولوجي إذ احتكرت التجمعات الرأسمالية الكبري أسرار التكنولوجيا واختصاصاتها وفروعها ، في حين ظلت البلاد النامية محرومة منها ، وبالتالي ظلت الهوة بين البلاد المتقدمة تكنولوجيا والبلادالمتخلفة تتسع وتتعمق ، بحيث انشطر العالم إلى شطر صغير يملك كل شيء ، ويمارس كل أنواع الطغيان دون أن يقف في طريقه أي عائق ، وشطر كبير وضخم لكنه يكاد لا يملك شيئاً ولذلك تحول إلى بؤر متجددة من الصراع بكل أنواعه ، وسوق لتعجارة السلاح والتجريب الحي لأحدث منتعجاته. وإذا كان من الطبيعي أن يلد التقدم تقدماً أعلى منه ، وأن يثمر التخلف ثماراً أكثر عفناً من الموجودة بالفعل ، فلنا أن نتخيل الصورة البشعبة والمرعبة لمستقبل هذا العالم البائس.

ولم يكن حرمان البلاد النامية أو المتخلفة قدراً محتوماً عليها ، كما أنه ليس عورة أبدية أو عاهة مستديمة في جدارتها ، أو في قدرتها على التكافؤ مع الآخرين إذ أنها عانت على مر قرون تزيد على الخمسة منذ قيام الإمبراطوريات الغربية مع عصر النهضة الأوربية ، ووضع المخططات الإمبريالية الاحتكارية الدولية التي تهدف إلى نهب خيرات تلك البلاد وابتزازها ، وتجريدها من ثرواتها المادية ومن إمكانات أبنائها ، واستنزاف كل طاقاتها الخصبة والخلاقة ، حتى تقع في هوة من الفقر والتخلف والضياع ، لا قرار لها. وكان التفاوت الشاسع

والعميق فى احتكار التكنولوجيا واستثمارها من أهم قواعد اللعبة السياسية التى أجادتها القوى الإمبريالية بوحى من مصالحها الاستراتيجية الكبرى ، حتى تطمئن إلى استمار إحكام قبضتها القوية والحديدية حول عنق البلاد المتخلفة تكنولوجيا.

وبانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، بدا الموقف العالمي كثيباً ولا يبشر بأى خير للدول الصغيرة أو الفقيرة في مواجهة الدول الكبيرة المنتصرة الساعية إلى الازدهار الاقتصادي والمادي بكل طاقاتها لكى تعوض خسائرها الباهظة التي تلقتها على أيدى دول المحور الأخطبوطية ، خاصة ألمانيا النازية واليابان ، إذ تم تقسيم ألمانيا إلى "غرب" تحت الاحتلال الأمريكي والبريطاني والفرنسي ، وإلى " شرق " تحت الاحتلال السوفيتي ووضعت اليابان تحت الحساية الأمريكية . وحُرم البلدان من إنشاء أي جيش حتى لا تتكرر مأساة الحرب العالمية الثانية . لكن البلدين وجدا في التكنولوجيا المدنية خلاصهما بعد أن ذاقا ويلات التكنولوجيا العسكرية التي عادت عليهما بالدمار والخراب .

ولنأخذ اليابان نموذجاً لدولة آسيوية استطاعت أن تنطلق إلى آفاق العصر التكنولوجية والحضارية برغم كل المآسى والمحن التى عانت فيها ، والعقبات والعوائق التى وقفت فى طريقها . فقد وجدت اليابان نفسها مروعة بكابوس لا تفيق منه فى أغسطس عام ١٩٤٥ عندما دمرت القنابل الذرية هيروشيما وناجازاكى. وتكاتف هذا الخراب المروع مع اندحارها فى الحرب العالمية الثانية ، وندرة مواردها السطبيعية ، وتخلفها التكنولوجي فى مسواجهة آفاق الانطلاق التكنولوجي الذى ركبت أمواجه دول الغرب المنتصرة . لكن روح التحدى فى الشعب الياباني لم تمت أو تندثر برغم كل عوامل اليأس والإحباط ، خاصة عندما أدرك أن التكنولوجيا المدنية هى الأساس المادى المتين لأى ازدهار حضارى ، خاصة بعد أن رفعت عن كاهله أعباء التكنولوجيا العسكرية.

كانت الصدمة التي أصيب بها اليابانيون بعد انكسارهم في الحرب العالمية الثانية « صدمة بناءة » على حد قول كثير من المؤرخين والمحللين . فمنذ تلقيهم لصدمة الحرب العالمية الثانية التي بلغت قمتها بضرب مدينتين يابانيتين بالقنابل الذرية ، وهم يعانون من عقدة الفجوة التكنولوجية التي تفصلهم عن الغرب بصفة عامة ، وأمريكا بصفة خاصة. وكانت هذه العقدة بمثابة المحرك الأساسي لشحذ الإرادة ، وإشعال روح التحدي والإصرار ، والإمساك بتلابيب دور الريادة ، مهما كان الثمن والمتاعب والتضحيات والعقبات التي تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية في اليابان ، وفقدانها للخامات التي كانت تحصل عليها من مستعمراتها التي تحررت من سطوتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد أدرك اليابانيون أن تحررت من العلمي والتكنولوجي يمكن أن يعوضهم عن كل هذه السلبيات ، بل ويستطيعون أن يحتكروا التكنولوجيا كما يحتكرها الغرب تماماً ، وأن يدخلوا معه في مضمار السباق المحموم نحو المستقبل ، إذا ما تم إعداد الإنسان الياباني لاستيعاب هذه التكنولوجيا ، وإطلاق طاقاته الابتكارية والإبداعية ، لأنه ثروة البلاد الحقيقية.

وتحولت اليابان في النصف الثاني من القرن العشرين إلى خلية نحل ، لا تهدأ ليل نهار لتواصل إنتاجها الذي تحول إلى طوفان أغرق العالم كله ، وضربت بذلك المثل الأعلى لكل الدول الصغيرة أو الفيقيرة التي يمكن أن تتذرع بحجج مثل الضغوط السياسية والعسكرية التي تمارسها عليها الدول الكبرى ، وتمنعها من الانطلاق إلى آفاق العصر . فلم تكن هناك ضغوط سياسية وعسكرية أقوى وأثقل من تلك التي رزحت اليابان تحت وطأتها ، ومع ذلك لم تستطع القوات والقواعد العسكرية على أراضيها أن تمنعها من الازدهار التكنولوجي والاقتصادي والحضارى بل قامت هي نفسها بغزو بلاد الغرب في عقر دارها بإنتاجها التكنولوجي الياباني سينطلق التكنولوجي الياباني سينطلق

بسرعات متزايدة ومتصاعدة في زمن العولمة واتفاقية الجات ، مع رفع الحواجز الجمركية والقيود الاقتصادية التي تكبل بها الدول حركة التجارة لصالح سيطرة حكوماتها.

وقد أثمر الدرس الياباني في منطقة شرق آسيا حيث الدول التي وجدت في اليابان نموذجاً تكنولوجيا جديراً بأن يحتذى . من هنا كانت الانطلاقة التكنولوجية للصيان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وغيرها من الدول التي عرفت باسم النمور الآسيوية " . فالتكنولوجيا الحديثة ليست في حاجة ملحة إلى الموارد والثروات الطبيعية بقدر ما هي في حاجة إلى الطاقات والإمكانات والكفاءات البشرية التي تجيد التعامل مع الأجهزة الدقيقة خاصة الإلكترونية منها . فمثلاً يمكن إنتاج الملايين من أجهزة الكومبيوتر المختلفة بمواد طبيعية مصنعة أو مخلقة قليلة وضئيلة للغاية ، ولا تمثل ثروة قومية حقيقية ، لأن الكفاءة البشرية في التصنيع والإنتاج هي الثروة الفعلية ومعظم هذه المنتجات الحديثة ، خفيفة وصغيرة الحجم ، بحيث يسهل نقل أجهزتها إلى مختلف أرجاء العالم. أي أنها لا تكلف كثيراً في مجال المواد الخام المصنعة منها أو في مجال النقل والتسويق لأن تكلف كثيراً في مجال المواد الخام المصنعة منها أو في مجال النقل والتسويق لأن وفي أجهزة الروبوت (الإنسان الآلي)، كإمكانات لا تحد للإنتاج الوفير والرفيع .

وفي عصر العولمة أصبحت الدول تملك المرونة التي تتميز بها الشركات الكبرى في قدرتها على كسر احتكار التكنولوجيا ، إذ لم تعد الحواجز السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو العقيدية تشكل عائقاً أمام تطورها وازدهارها. فلم يعد هناك ما يجبرها على أن تكون سجينة لمواردها الطبيعية أو لعوامل الجغرافيا أو التاريخ. ففي عالم تستطيع فيه دولة ما أن تلتحم بشبكة الإنترنت ، وأن تستورد المعرفة ، وأن تجتذب حملة أسهم من أية دولة أخرى للاستثمار في بنيتها الأساسية ، وأن توظف علوم الإدارة الحديثة والأنظمة الكفيلة بتشغيل رأس المال

فى فترة قصيرة نسبيا ، وأن تجلب التكنولوجيا التى تجعلها مصنعة لأجهزة الكومبيوتر أو منتجة للسيارات ، حتى إذا لم يكن لديها المواد الأولية لذلك ، وإنما القدرة العلمية ، والطاقة البشرية ، والكفاءة التكنولوجية للقيام بهذه المهام الحضارية ، فإنه أصبح فى إمكان أية دولة عقدت العزم على الانطلاق إلى هذه الآفاق – أكثر من أى وقت مضى – أن تختار بين الازدهار والتخلف ، بناء على ما تتبعه من سياسات علمية وعملية. ويرى دكتور مايكل بورتر الأستاذ بكلية الأعمال بجامعة هارفارد الأمريكية أن التكنولوجيا أصبحت المحرك الأساسى للازدهار الوطنى فى كل المجالات . يقول :

« لقد أصبحت ثروة أية أمة تتوقف بصفة أساسية الآن على عملية الاختيار الجماعى لشعبها . لم يعد الموقع ولا الموارد الطبيعية ولا حتى القوة العسكرية أموراً حاسمة ، إذ أصبحت الطريقة التى تختار بها الأمة ومواطنوها تنظيم طاقاتها البشرية ، وإمكاناتها التكنولوجية ، واقتصادها القومى ، ومؤسساتها التى تباشر مهامها فى مكانها المناسب ، وأنواع الاستثمار التى تختارها على نحو فردى أو جماعى ، هى التى تحدد مدى الازدهار الوطنى » .

لكن أية دولة تسعى إلى كسر احتكار التكنولوجيا ، لابد أن تتسلح بقدرات علمية وعملية وحضارية وفكرية وثقافية ومعرفية ، تمكنها من استيعاب معطيات العصر التي لم تعد من الأسرار التي يصعب الحصول عليها وفك شفراتها. لكن استيراد المتكنولوجيا لا يعنى مجرد استيراد الأجهزة ثم استخدامها ، إذ إن هذا الأسلوب يدعم احتكار التكنولوجيا للدول المصدرة لها. وإنما يعنى استيراد التكنولوجيا : استيراد المناهج العلمية والأساليب التطبيقية كي تمارسها العقول الواعية المبتكرة ، والمهارات البشرية الرفيعة التي تم إعدادها وتجهيزها على أرض الدولة وفي تربتها. أما استيراد التكنولوجيا لتواجه عقولاً صدئة ، وطاقات معطلة ، وإمكانات مهدرة ، فلا يعني سوى المزيد من التدهور والتعثر والتخلف.

وقواعد اللعبة السياسية في مجال الاحتكار التكنولوجي واضحة لدرجة الشفافية. فليست هناك أسرار تكنولوجية معرضة للسرقة وإنما أصبح الأمر مرتهنا بقدرة الدولة على استيعاب التكنولوجيا وهضمها وإنباتها في أرضها. وهناك عدد كبير من الدول الفقيرة أو المحزقة أو المنهارة أو المتخلفة ، لم يمارس بعد أبجديات التكنولوجيا البدائية ، فكيف له أن يستوعب التكنولوجيا المتقدمة ؟! إن من يعجز عن ممارسة قواعد اللعبة ودخول مضمار السباق ، لن يلوم إلا نفسه ، لأن العيب سيكون فيه قبل أن يكون في هؤلاء الذين يحتكرون التكنولوجيا ويضنون بها عليه. ذلك أن احتكار التكنولوجيا لا يعني سوى قمة التفوق في مجالها ، وهذا الاحتكار رهن إشارة احتكار التكنولوجيا لا يعني سوى قمة التفوق في مجالها ، وهذا الاحتكار رهن إشارة كل متفوق يستطيع أن يحقه ويستحوذ عليه ، ولن يفلت من قبضته إلا إذا استحوذ عليه من هو أكثر تفوقاً وهكذا . وكان هذا إيذاناً ببدء ما عرف باسم عصر ما بعد الصناعة الذي استبدل الجهد العضلي وعالم المصانع القديمة بالمعلومات أو بالمعرفة التي تغمر كل دول الحضارة المعاصرة من خلال الأجهزة الإلكترونية التي أصبحت النمو الاقتصادي. ولذلك يقول المفكر الأمريكي ألفين توفلر في كتابه « تحول السلطة »:

« منذ عام ١٩٧٠ كان قادة الاقتصاد الأمريكي يصرون على أن استقرار عالمهم ، عالم المصانع القديمة ، مضمون في حين كان نظراؤهم اليابانيون ومعهم الجمهور العريض ، قد انطلقوا باليابان إلي آفاق القرن الواحد والعشرين ، ليستشرفوها بناء على فيضان من الكتب والمقالات والبرامج التليفزيونية التي بشرت ببزوغ " عصر المعلومات " وفي الوقت الذي كانت فيه فكرة انتهاء اعتماد الاقتصاد على الصناعة لا تثير في الولايات المتحدة سوى اللامبالاة وعدم الاكتراث استقبل اليابانيون من أصحاب القرار في عالم الأعمال وكذلك في الأوساط السياسية ووسائل الإعلام هذه الفكرة بحماس والتحموا بها فقد أدركوا أن المعرفة هي مفتاح النمو الاقتصادي في القرن الواحد والعشرين ».

ويوضح توفلر أنه لا عبجب أن تصبح اليابان أول من عرف كيف يحل التكنولوجيات المبنية على المعرفة محل التكنولوجيات القائمة على الآلة الصماء والنظام البالى للقوة ، برغم أن اليابان أدخلت الحاسب الآلى بعد الولايات المتحدة. فقد انتشر في اليابان استخدام أجهزة الروبوت (الإنسان الآلى) ، وبدأت طرق التصنيع المتطورة التي تعتمد ، إلى حد كبير ، على الحاسبات الآلية ونظم المعلومات تنتج مصنوعات ذات نوعية يصعب مضاهاتها في الأسواق العالمية. كذلك فإن اليابان كانت قد أدركت في مرحلة مبكرة أن تكنولوجيتها القديمة التي تعتمد على المصانع محكوم عليها بالفناء، ولذلك اتخذت التدابير لتسهيل عملية الانتقال ، والتخفيف من الصدمات التي كانت ستحدثها كحتمية مترتبة على الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها ، في حين كانت الولايات المتحدة مطمئنة الستراتيجية الجديدة التي تبنتها ، في حين كانت الولايات المتحدة مطمئنة لصناعتها التقليدية ، دون أن تدرك أن الدور الجديد للمعرفة – أي ظهور النظام الجديد لخلق الثروة – أدى أيضاً إلى تغيرات في توزيع السلطات ومراكز الثقل أو على الأقل ساهم فيها .

ونتج عن احتكار التكنولوجيا وظهور اقتصاد المعرفة ، بدء سباق محموم بين النظم الاقتصادية المتقدمة ، كشف عن تداعى أنظمة الدول التى لم تضع المستقبل فى اعتبارها ، وأجبر العديد من الدول المسماة بالنامية على طرح استراتيجيتها الاقتصادية البالية جانباً. وبهذا تحققت نبوءة ونستون تشرشل عندما قال : « إن إمبراطوريات المستقبل هى إمبراطوريات ذهنية » . ولم يكن تشرشل قد سمع عن مدى اتساع وعمق الاتصال بين أجهزة الكومبيوتر التى يمتلكها أشخاص وبين شبكات الاتصال داخل الهيئات والمنظمات والمؤسسات والشركات وغيرها من التجمعات العلمية أو المهنية أو البشرية بصفة عامة ، ثم ربط هذه الشبكات الداخلية بالإنترنت وغيرها من شبكات الاتصال الدولى.

وتقاس درجة الاتصال غالباً بمدي كثافة سعة الخدمة في كل بلد: وهي سعة الكابل ، وخطوط التليفون ، وبصريات الألياف لحمل الاتصالات الرقمية ،

من نقطة إلى أخرى داخل شبكات الاتصال. وكلما زادت سعة الخدمة في بلد ما ، عظمت قدرة الاتصال به . وأصبحت هذه الخدمة مقياساً لمعدل انتشار المعلومات فيما بين السكان ومن أصحاب القرار وإليهم. إن الوظائف ، والاستثمارات ، ومصادر المعرفة ، ودوافع النمو الاقتصادى ، وغيرها من عوامل الازدهار الحضارى ، تنجذب بطبيعتها إلى المجتمعات المتصلة أعظم اتصال بمعظم شبكات الاتصال ، وأضخم قدر من اتساع الخدمة. فمثل هذه المجتمعات أو الدول تستطيع بسهولة أن تجمع المعلومات وتنشرها وتتبادلها مع الآخرين بحيث يتسنى لها التصميم ، والاختراع ، والابتكار ، والتصنيع ، والبيع ، والاتصال ، والتوفيم ، والاختراع ، والابتكار ، والتصنيع ، والبيع ،

وفى صحيفة " نيويورك تايمز " ٨ ديسمبر ١٩٩٧ ، قال برايان ريد بصفته أحد المسئولين عن " شركة الأجهزة الرقمية للاتصال ": إن " سعة الخدمة هى نظام التوزيع الذى تبيع الشركات من خلاله السلع التى تنتجها فى عصر المعلومات. إن سعة الخدمة فى أواخر تسعينيات القرن العشرين مهمة للتجارة أهمية السكك الحديدية فى تسعينيات القرن التاسع عشر ، والموانئ البحرية فى تسعينيات القرن التاسع عشر ، والموانئ البحرية فى تسعينيات القرن الثامن عشر . إنها الوسيلة التى يسوق بها المنتج سلعته ويبيعها " .

ويؤكد جون تشيمبرز رئيس " شركة سيسكو " الأمريكية على أن الشركات والمؤسسات والدول التي ستحقق الازدهار في اقتصاد الإنترنت هي التي ستدرك أهميتها قبل غيرها ، وترسخ شبكة الاتصال على أرضها قبل أن تدرك دول بقية العالم أن عليها أن تتغير. والمثل العربي : " الوقت كالسيف ، إن لم تقطعه قطعك " ، يصلح ليكون شعاراً لتكنولوجيا الاتصال الحديثة. ذلك أن الدولة أو الشركة التي تنطلق على مضمار السباق قبل الآخرين ، فهذا السبق في حد ذاته لا يعني سوى أن المباراة انتهت ، نظراً للسرعة التي تتحرك بها الدول والسشركات نحو عالم ستكون فيه الإنترنت هي الأداة التكنولوجية الأساسية التي تجدد نوعية نحو عالم ستكون فيه الإنترنت هي الأداة التكنولوجية الأساسية التي تجدد نوعية

كل من التجارة والاتصالات والازدهار الاقتصادى وغيرها من كل أنواع التعامل والتبادل والسمسرة والمضاربة والاستشارة.

وقد أصبحت الإنترنت في سبيلها إلي أن تلعب دور حجر الزاوية في التجارة والاتصال على مستوى العالم ، مما سيجعلها العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي للدول التي تحرص على دعم شبكات الاتصال وتطويرها بداخلها ، فقد تغيرت موازين القسوى ومراكز الثقل لدرجة أن الولايات المتحدة أصبحت تخشى من تايوان - برغم أنها حليفتها - بسبب براعتها في الابتكار ، ومدى اتساع الاتصال ، وثقافتها الديناميكية في الأعمال الرأسمالية التي تستغل بكفاءة كل طاقات التكنولوجيا الحديثة المتاحة والمبتكرة. كذلك تخطو سنغافورة - وهي مجرد جزيرة صغيرة أخرى مثل تايوان - بسرعة مذهلة في تشييد شبكة اتصالاتها. أما الصين فهي العملاق الذي قرر أن يضيف طاقات الكيف إلى إمكانات الكم ، وأن يسخر الأيديولوجية الشيوعية لهذه الانطلاقة التكنولوجية والاقتصادية ، بعد أما كان كل شيء مسخراً لخدمة هذه الأيديولوجية. فقد أدركت أن قياس قوة الدول أصبح رهناً بمدى قربها من الاتصال بالعالم ، أي بمدى قربها بأن يصبح جميع أفراد شعوبها متصلين مباشرة بالشبكة طوال الوقت وفي أي مكان يذهبون إليه ، وبمدى الثراء في تنوع الخدمات التي يتم تبادلها على هذه الشبكة العالمية .

وهذه الحمى التكنولوجية لن تهدأ ، بل ستتضاعف سرعة إيقاعها لدرجة أن بيل جيتس يردد دائما أنهم في شركته « مايكروسوفت » لا يعرفون سوى شيء واحد: أن كل منتج يصنعونه سيكون طرازاً قديماً في غضون أربع سنوات . والسؤال الوحيد الذي لابد من مواجهته هو : هل شركة مايكروسوفت هي التي ستجعله ستجعله طرازاً قديماً أم منافسوها ؟ فإذا كانت مايكروسوفت هي التي ستجعله قديماً ، فسوف تتفوق على نفسها ويكتب لها الازدهار ومواصلة السباق ، أما إذا جعلته شركة منافسة طرازاً قديما ، فهذا إنذار أو نذير لمايكروسوفت ببداية المتاعب والتراجعات.

وكان المفكر الأمريكي كلاوس شواب قد قال في منتدى دافوس للاقتصاد العالمي : « إننا انتقلنا من عالم كان الكبير يلتهم فيه الصغير ، إلى عالم يلتهم فيه السريع كل من هو أبطأ منه » . إن الشركة الناجحة هي التي تستطيع أن تصمم منتجات أسرع من منافسيها وأيضاً تقدم حلولاً أسرع لزبائنها ، وبالتالي يتم جمع أرباح أسرع وأضخم من منافسيها ، مما يمنحها دفعة جديدة لانطلاقة أخرى وهكذا . وهو ما يعرف بدورة الإنتاج التي تبدأ بالفكرة الجديدة المبتكرة التي تمر بعد ذلك بمراحل البحث ، والدراسة ، والتصميم ، والتطوير والتصنيع ، والتسويق ، وفي النهاية تحقيق الأرباح ، ثم خوض الدورة بأسرها مرة أخرى ، وغالباً بإيقاع أسرع وتطوير مستحدث . ومن المنطقي أن تستثمر هذه الأرباح في شركات جديدة لتخوض دورة أرباح جديدة . وكلما كانت دورة رأس المال سريعة ، فإن العائد سيتضخم بالضرورة ، أما إذا ظل ضخماً فقط ، وليس سريعاً ، فإن حجمه سيتضاءل لأن الآخرين لن يقللوا من سرعتهم في مضمار السباق ، إذ إنها سرعة متزايدة ومتصاعدة باستمرار .

في مواجهة هذا الاحتكار التكنولوجي للمعلومات ، اكتسب دور الدولة آفاقاً جديدة ومختلفة ، إذ أصبح عليها أن تساعد مواطنيها بصفة عامة ، ورجال الاعمال فيها بصفة خاصة ، على الحركة السريعة في انتجاهات متعددة ، مما يحتم عليها إعادة هيكلة أجهزتها وإداراتها لزيادة السرعة في إنجاز الاعتمادات والموافقات الحكومية والمعاملات والاستثمارات والإنتاج والتسويق. إنها سرعة تحقيق الأفكار الجديدة ، وجمع رأس المال لتنفيذها ، بل وسرعة القضاء على الشركات الأخرى التي لم تصل إلى مستوى الكفاءة المطلوبة ، لدرجة أن تفليسات شركات ضخمة راسخة ، أصبحت من نتائج هذا السباق التكنولوجي لأنها لم تتمكن من قواعد اللعبة التكنولوجية الحديثة التي لا ترحم اللاعب التقليدي الذي يلهث في السباق بعقلبة قديمة.

فى الماضى كانت الطريق إلى الثروة تتمثل فى قدرة الدولة الأقوى على الاستيلاء على أراض والتمسك بها واستغلالها هى ومن عليها ، أما الآن فى عصر الاحتكار التكنولوجى ، فقد تحولت الطريق إلى الـثروة إلى قدرة الدول والمؤسسات والشركات على تجميع المعلومات والمعارف ونشرها وحصادها على شكل مكاسب مادية ملموسة فى مختلف المجالات . وأصبحت الثروة بمثابة الترجمة الفعلية للمعلومات التى تـجمع بين السرعة والابتكار ، وموهبة إقامة المشروعات الخاصة وشبكات الاتصال العالمية . وفى هذا يقول وولتر ريستون الرئيس الأسبق لمصرف «سبتى بانك» فى مقال بمجلة « الشئون الخارجية » الأمريكية فى سبتمبر ١٩٩٧ :

« إن السعى إلى تحقيق الثروة أصبح الآن – إلى حد كبير – سعياً وراء المعلومات وتطبيقها على وسائل الإنتاج . وأصبحت القواعد والعادات والمهارات والمواهب ، اللازمة للكشف عن المعلومات والتقاطها وإنتاجها والحفاظ عليها واستغلالها ، بمثابة أهم الأصول والأسلحة بالنسبة للجنس البشرى . لقد حل التنافس على أفضل وأحسن المعلومات محل التنافس على امتلاك أفضل الأراضى الزراعية أو مناجم الفحم . إن الواقع يؤكد أن الشهية المفتوحة لضم الأراضى قد ضعفت بالفعل ، وانسحبت القوى العظمى من الأراضى التى كانت تحتلها من قبل . فعندما تغيرت طريقة تحقيق الشروة ، فقدت هياكل القوة القديمة نفوذها ، وظهرت هياكل جديدة ، وسري التغيير بالتالى في كل جوانب المحتمع . ومادامت هذه الثورة قد بدأت ، فقد أصبحت معياراً لازدهار الدول والأمم والمؤسسات التى تملك القدرة على اجتذاب رأس المال الفكرى وإدارته والمؤسسات التى تملك القدرة على اجتذاب رأس المال الفكرى وإدارته التحقيق أهدافها ».

ولابد أن تكون للمعرفة أو المعلومات ثمارها المادية الملموسة التي تعد المقياس الأساسي لمدى قدرة الدولة ومؤسساتها وشركاتها على استخدام شبكات الاتصال التي تملكها والتي لابد أن توظف اتساعها وعمقها التوظيف الأمثل . إن

الاتصال ضرورى لكنه ليس كافياً لأن الدول فى حاجة دائمة أيضاً إلى تجميع المعرفة وتوظيفها وتبادلها بفاعلية. فالمعرفة ليست قوة فى حد ذاتها ، وإنما تكمن قوتها فى تحويلها إلى إنجازات مادية ملموسة على أرض الواقع. ولذلك فإن الدول والمؤسسات والشركات التى تعرف كيف تستخدم شبكاتها بأقصى قدر من الكفاءة ، هى التى تستطيع تحقيق الازدهار المنشود.

والدول التي لاتزال تؤمن بضرورة وجود وزير للإعلام ستدرك إن عاجلاً أم آجلاً ، أن وظيفته لم تعد إخبار العالم الخارجي بما يجرى داخل الدولة ، كما كان يحدث في زمن الحرب الباردة بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الشيوعية ، وإنما مساعدة الدولة على فهم ما تعرفه والتأكد من أنها تحصد ثمار معرفتها على أفضل صورة ممكنة . لقد انتقل العالم من عصر كانت فيه الدول المنغلقة تعتقد أنها بذلك أقدر على البقاء من الدول المنفتحة ، إلى عصر أصبحت فيه الدول المنفتحة تتمتع بالازدهار الذي يفوق كثيراً الدول المنغلقة. ومن بين الأسباب التي أدت إلى نمو الإنترنت بهذه السرعة هي أنها معيار معلن ومفتوح على العالم الذي أصبح قرية كونية صغيرة على حد قول الإعلامي الكندي مارشال ماكلوهان.

إن الانفتاح عنصر حاسم في سرعة النعو ، إذ إنه كلما كان الاقتصاد منفتحاً، كانت الدولة أكثر اندماجاً في شبكة الأفكار والأسواق والتكنولوجيا والابتكارات التي لا تتوقف عند حد. وسوف تتضاعف في المستقبل انطلاقات الانفتاح الاقتصادي ، أما الدولة التي تغلق أبوابها على أية صورة من الصور أمام أفضل العقول في العالم أو أفضل التكنولوجيات في العالم ، فلابد أن تتخلف عن الركب بسرعة أكبر في عالم يتحرك بين الحدود المفتوحة على مصراعيها والقائمة بين شركات التكنولوجيا ، ومجتمع رأس المال الذي لا تعرف دوراته أي نوع من البطء ، ومجتمع البنوك التي تنتقل بينها الثروات بسرعة البرق من أقصى المعمورة إلى أقصاها ، ومجتمع البحوث الجامعية التي تربط بين الإمكانات التكنولوجية

والعلمية للجامعات ومراكز البحث العلمى وبين الاحتياجات المتجددة للمجتمع المعاصر ، وإدارات الحكومات المركزية والمحلية التى تضع نفسها فى خدمة العسملية التكنولوجية برمتها . وهذا الانفتاح لا يجذب المريد من العقول والمسواهب فحسب ، بل يجذب أيضاً مريداً من انتقال التكنولوجيا على أعلى مستوى .

وعندما اتسعت دوائر الاحتكار التكنولوجي ، زادت الحاجة للتحالف بين الأقوياء في عالم لا يستطيع فيه القوى الاستمرار بمفرده مهما كانت قوته ، إذ يتعذر عليه في اقتصاد عالمي عبر قنوات التكنولوجيا ، أن يحتفظ بمساحته في مجال صناعات معينة ما لم يكن قادراً على التنافس على أساس عالمي ، ولا يمكنه أن يفعل ذلك بدون تحالفات . فقد حدث نمو في حجم التكنولوجيا إلى حد جعل قادة السباق التكنولوجي أنفسهم لا يجدون المصادر التي تجعلهم يواجهون بمفردهم المنافسة في المضمار الشاق للبحث والتطوير ، نتيجة للتكلفة الهائلة التي يحتمها السباق المحموم والمعقد ، وغموض النتائج التي تبلغ مرحلة اليقين بعد جهد جهيد. لكن الأهم من كل ذلك أنه بمجرد ظهور السلعة الجديدة في السوق ، فإنها لا تملك القدرة على الاستقرار أو الاستمرار لمدة طويلة ، لأن دورة البحث العلمي والتكنولوجي لا تتوقف أبداً بل تواصل البحث عن سلعة ديدة تتفوق في خصائصها على سابقتها .

والتحالف لا يعنى فى هذا المحال ، الاندماج بمفهومه التقليدى ، وإنما يعنى التعاون الإيجابى والحميم والمشمر والمفيد لكل الأطراف المعنية ، والذى يحتفظ لكل طرف أو شركة بشخصيتها المتميزة وهذا العالم الجديد من التحالفات أرض مجهولة لابد أن يتم استكشافها مع كل تحالف جديد . فكل طرف لديه نموذج فى رأسه لا يعرف أحد كيف يعمل ، خاصة فيما يتصل بالموازنة بين المصالح المشتركة والمصالح اللذاتية ، بين المكاسب طويلة الأجل أو قصيرة

الأجل ، ومساحة الأرض المشتركة بين المتحالفين ، ذلك أن التحالفات بين أنداد عملية تحتاج إلى عمق في التحليل والدراسة والوعى الذي يقضى على بوادر أية حساسيات ممكنة أو متوقعة.

هذه هي مشكلات الأقوياء وقفاياهم الملحة اللاهثة ، وهم مهما بلغت قوتهم من عنفوان ، أقلية. أما الضعفاء والفقراء والجهلاء ، فهم الأغلبية التي ألقى بها خارج هامش الاحتكار التكنولوجي الذي دفع بهم إلى غياهب الأسى والبؤس ، بقوة كاسحة . كان العالم منقسماً في الماضي إلى إمبراطوريات استعمارية وبـلاد مستعمرة تحت وطأتها ، ثم بدأت حركـات التحرير في منتصف القرن العشرين لما يقرب من ربع قرن ، انقسم فيها العالم إلى عالم أول وثان وثالث ، لكن الثورة التكنولوجية مع بدايات الربع الأخير من هذا القرن قسمت العمالم إلى دول محمتكرة للتكنولوجميما ومنتجمة وممبتكرة ومطورة لهما ، ودول مستخدمة لها ومعظمها من دول العالم الثالث ، ودول شبه معدمة بل وبدائية إلى حد كبير وتكاد لا تعرف من التكنولوجيا سوى السلاح الذي تحارب به بعيضها البعض في صراعات قبلية تعود بها إلى قرون سابقة وبالتالي أصبحت القيادة الفعلية لعالم القرن الواحد والعشرين في أيدي الدول التي تحتكر التكنولوجيا ، والتي لم تعد مهمومة أو معنية بقضايا الدول البائسة أو المعدمة ، بعد أن حولت التكنولوجيا العالم إلى جزر منعزلة برغم تبشير المتحمسين للعولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة . لكن هذا المفهوم لا يخرج عن النطاق الإعلامي والمعلوماتي والإخباري الذي جعل العالم على علم بكل ما يدور فيه لحظة بلحظة من خلال الشبكات الفضائية ، أما على مستوى النمو الاقتصادي والاحتكار التكنولوجي فهو جهزر منعزلة ومحميات منغلقة على نفسها بالحواجز والسدود التكنولوجية التي يستحيل عبورها.

وتتجلى المأساة في أن الهوة بين من يحتكرون التكنولوجيا وبين الذين فاتهم قطارها ، ستزداد عمقاً واتساعًا بمرور الزمن ، ولن يدفع ثمن هذه المأساة

المتصاعدة سوى العديد من البلاد الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية التى خاضت حروب تحريرها من المستعمرين بطول القرن العشرين ، لكنها بمجرد أن شرعت فى التقاط أنفاسها ، كان المستعمرون القدامي قد أدركوا أن احتكار التكنولوجيا هو نوع من الاستعمار الذي لا يمكن أن تضربه أية حركات مضادة فى مقتل ، فهو لا يحتل البلاد والأراضي ، بل يحتل موجات الأثير وأساليب الإدارة، ومناهج التفكير ، وأنماط السلوك ، ويضع الآخرين تحت رحمته وفى فلكه.

واستطاعت الدول الإمبريالية أن تغير جلدها من خلال الاحتكار التكنولوجي. وكانت الصحوة التكنولوجية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) درساً لا ينسى للدول الإمبريالية ولن تسمح له بأن يتكرر حتى تظل هى الوحيدة المحتكرة لكل الإبداعات والابتكارات التكنولوجية. وأصبح اختيار طريق التحرر والتنمية لأى بلد نام أو متخلف ، اختياراً صعباً ويصل إلى درجة الاستحالة ، نتيجة للضغوط والهجمات والتدخلات المرسومة رسماً دقيقاً وعلى مدى استراتيجي طويل ، من قبل الشركات الاحتكارية الكبرى وأدواتها السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية. وإذا ما كانت بعض الأفلام السينمائية الزاخرة بالإثارة والتشويق ، عندما تعرض قصص اختطاف عالم كبير متخصص في أرقى مجالات التكنولوجيا النووية أو الإلكترونية أو العسكرية وغيرها من ميادين الاحتكار التكنولوجي ، فإن الاحتكار التكنولوجي جعل من هذا الصراع مجرد شيء للإثارة والتسلية والترفيه والعلانية برغم انطوائه على أسرار هائلة أيضاً .

وترى الدوائر الإمبريالية المتحكمة في مقدرات العالم ، أن انتهاج الاستقلال الوطنى ، وترسيخ الإرادة القومية ، وتدعيم سياسة البناء التكنولوجي السلمي والدفاع من قبل أى بلد مستقل أمراً فات أوانه ، ولم يعد مسموحاً به ، خاصة بعد المثل الذي ضربته النمور الآسيوية. وأصبح من أهم أهداف دول الاحتكار التكنولوجي أن تحول دون تحقيق أي تقدم تنموي وتكنولوجي للبلاد

النامية ، حتى تظل قدراتها الذاتية محدودة ، وتتسم بالعجز ، ولا تستطيع التحرك أو الدوران إلا في فلك القوى الإمبريالية التكنولوجية.

ولا يعنى هذا أن صلات التعامل مقطوعة تسماماً بين هذه السقوى والدول النامية أو المتخلفة ، لكنها تظل محصورة في إطار علاقة السيد بالمسود . فهذا السيد يمكن أن يسسمح بتصدير بعض أشكال التكنولوجيا ، ولكن في صور مواد وأجهزة استهلاكية ، أو موظفة لصالح الإمبريالية ورهن إشارتها . وهذه التبعية أو العبودية – إذا استخدمنا المصطلح القديسم – تضع البلاد النامية أو المتخلفة أمام موقف مصيرى لابد أن تواجهه وتتعامل معه بطريقة أو بأخرى ، حتى تخرج من هذا المأزق التاريخي ، وإلا فالمستقبل سيكون بمثابة كابوس يصعب الاستيقاظ منه في ليلة حالكة دون أمل في فجر قريب.

إن التعامل مع احتكار التكنولوجيا ، يتطلب تأمين كافة المستلزمات المادية والبشرية والعلمية والعملية والتعبوية لخوض معركة التحدى بخطوات مدروسة ، ومراحل منهجية ، وطاقات متجددة ، واستراتيجية طويلة النفس . فالمعركة أكبر وأشمل من شراء التكنولوجيا واستيرادها ، من خلال عقود واتفاقيات ناجحة ، خاصة أن التكنولوجيا ليست مصباح علاء الدين أو خاتم سليمان ، بل هى سياق بشرى وعضوى ضمن الواقع السياسي والعلمي والثقافي والفكرى والسلوكي والحضاري لأى بلد يطمح إلى زرعها في تربته ، وتحويلها إلى نظام متناغم لأساليب الحياة وعلاقات البشر بصفة يومية ، بحيث يشعر الإنسان أن الإنجاز التكنولوجي هو جزء منه وامتداد لكيانه ووجوده ، وليس مجرد قطعة خارجة عنه التكنولوجي مكن انتزاعه والاستغناء عنه بسهولة . إن التكنولوجيا أسلوب للحياة ، ومنهج للتفكير ، وطريقة للسلوك اليومي.

ويظل العقل البشرى هو محور التكنولوجيا بأسرها ، برغم كل محاولات التفوق في مجال الذكاء الاصطناعي . ولذلك فإن بناء الإنسان هو القاعدة

الراسخة التى ينهض عليها بناء التكنولوجيا . وأية تنمية شاملة لابد أن تهدف إلى تحقيق سعادة الإنسان واحترام كيانه وكرامته المكفولة قانونيا . ولم تعد عناصر التنمية قاصرة على الإسراع بعجلة الإنتاج ، ورفع مستوى الدخل القومى والفردى ، وتحقيق معدلات اقتصادية ناجحة ، بل هى أشمل من ذلك ، إذ تسبقها أو تتواكب معها تنمية متوازنة على كل المستويات . إنها تنمية روحية ، وفكرية ، ونفسية ، وثقافية ، وعلمية ، واقتصادية ، وديمقراطية ، يعتبر المواطن فيها مركز الثقل ومحور الحركة ونقطة الجذب والاستقطاب . وهو درس مستفاد من دول التكنولوجيا والإمبريالية التى تقيم الدنيا وتقعدها حول مصير واحد من جنودها أو مواطنيها ، في حين أنها لا تكترث لمصائر شعوب بأسرها .

لكن الدول النامية أو المتخلفة ضربت بضربة الأغبياء والانتهازيين المبهورين بدول التكنولوجيا الإمبريالية ، انبهاراً سطحيا جاهلاً لا يحمل في طياته أى استيعاب لمعطياتها ومحركاتها الأساسية. وبالتالي فهم يقدمون عربون الولاء إلى أسيادهم الإمبرياليين بالتبعية الذليلة التي قد تصل إلى حد إشعال الحروب الأهلية وذبح الآلاف من مواطنيهم ، وطرد العلماء والمفكرين والخبراء الذين يشكلون العقل المدبر والمحرك لآية تنمية علمية وتكنولوجية . ولا شك أن إجهاض العقل هو إجهاض مباشر لكل تطلعات التنمية . أما الاستعانة بالخبرات الأجنبية ، فإجراء مشروع ومسموح به إذا كان لفترة مؤقتة ، أو إذا كان لدفع عجلة التكنولوجيا في أحد مجالاتها ، وبشرط أن يستوعب أبناء البلد وخبراؤها الخبرة التكنولوجية الأجنبية للإمساك بزمام الأمور بل وتطويرها بعد رحيل الخبراء الأجانب . أما إذا حرص هؤلاء الخبراء على الاحتفاظ بالأسرار والأصول التكنولوجية لحسابهم ، فإنهم بذلك ينصبون الفخ الإمبريالي التكنولوجي ، ويكرسون التبعية الذليلة لأبناء البلد.

لقد أصبح احتكار القوى العظمى للتكنولوجيا ، أخطر مصدر يهدد مستقبل الدول النامية التي يتحتم عليها - بالتالي - إجراء مراجعات مستمرة للمسارات

التى تشقها الكفاءات الوطنية أو الطرق المسدودة التى دخلتها . ومن المعروف أن سوء التعامل مع هذه الكفاءات أدى إلى هجرتها إلى الخارج ، بل وتفوق بعضها على المستوى العالمي . ولا تعنى هذه الهجرة سوى استمرار النزيف العقلى والعلمي والتكنولوجي لمثل هذه الدول النامية التي يبدو أنها تبطش بنفسها قبل أن تبطش بها القوى العظمي .

ولما كانت الدول الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة هى دول الشركات الاحتكارية العملاقة وعابرة القارات ، فإن توزيع استخدام التكنولوجيا دوليا يخضع لشروطها ومصالحها وأهدافها القريبة والبعيدة ومن الطبيعى أن تتحكم هذه الشركات في توزيع التكنولوجيا سواء بحجب أسرارها العلمية والعملية عن أبناء البلد الذي قدمت إليه لتقديم الخبرة والمعرفة ، أو بتحديد القنوات التي تمر منها التكنولوجيا ، مثلا الاستيراد ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد النامية ، والشروط التي تفرض على الشركات المحلية ، والمعارض الدولية التي تقام لترويج السلع الاستهلاكية والرأسمالية ، والمكاتب والشركات الاستشارية التي توجه هذه القنوات طبقاً لخططها الخفية المستترة ، والا كانت تزاول نشاطها تحت ستار الخبرة العلمية والعملية .

ولعل أخطر هذه القنوات يتمثل في عمليات الاستيراد والاستشمارات وشروط التعاقد . إن استيراد الخبرة التكنولوجية لا يعنى امتلاكها على أرض الوطن ، فهذه الخبرة تكمن في الآلات والمعدات والتجهيزات والمصانع الجاهزة وفي بعض الأحيان - والكثير من السلع الاستهلاكية التي تحصل عليها الدول النامية لإستخدامها دون وعي بأسرارها التكنولوجية أو امتلاك القدرة على توظيفها في إنتاج محلى خاص بها. ذلك أن الشركات الأجنبية تحرص ، في مشروعاتها التي تقيمها في البلاد النامية ، على احتكار المعرفة التكنولوجية ، من خلال تكامل هذه المشروعات نظريا وتطبيقيا وهندسيا وتكنولوجيا وتطويريا في داخل الكواليس السرية للشركة أو في مراكزها في وطنها الأصلى.

أما الدول التي وجدت نفسها تمتلك ثروات طبيعية لم تكدُّ في تحصيلها ، مثل الدول النامية النفطية ، فظنت أن التنمية لا تزيد على كونها استيراد مشروعات جاهزة لإقامتها على أرضها. ورحبت الشركات الأجنبية بتقديم مثل هذه المشروعات المغلقة تماماً في وجه إدراك الخبراء والمهندسين الوطنيين لأصولها وأسرارها ، لعدم إتاحة الفرصة لهم للاشتراك في تـفاصيلها العلميـة والعملية . ومن المعروف أن الكثير من الدول العربية تأخذ بهذا الأسلوب الذي يطلق عليه « التسليم بالمفتاح » ، خاصة في مجال المشروعات الكبرى التي تسمح بإقامتها لمساعدة شركة عالمية أو طرف أجنبي . وهو أسلوب يعمل على تكريس تبعية الدول النامية التكنولوجية للخارج ، وحرمان الكفاءات الوطنية والأيدى العاملة من اكتساب التكنولوجيا المستوردة وقد يكون لهذا الأسلوب ميزة السرعة في التنفيذ ، لكنه مكسب قصير المدى يقابله ضرر طويل المدى لأنه يعني اعتماد البلد النامي على الخبرات التكنولوجية الأجنبية وبالتالي تبعيت البلادها ، خاصة في مجال الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات. وإذا كان زمن الاكتفاء الذاتي قلد ذهب بلا رجعة ، فيإن هذا لا ينفي ضرورة وجبود حلد أدني من الاعتماد على الذات.

أما الاستشمارات الأجنبية المباشرة في البلاد النامية ، في تتم بأشكال عديدة ، منها : الاستثمار الذي تنهض به الشركات متعددة الجنسيات بحيث تتولى بنفسها القيام بكل أعمالها ، إذ إنها تجلب معها كل أجهزتها الفنية الكاملة لإقامة مشروعاتها بما في ذلك المنظومة التكنولوجية بكل عناصرها وفروعها . وفي حالة الاستثمار المشترك الذي غالباً ما يكون بين شركة عالمية معروفة ، وطرف محلى في دولة نامية ، يمكن أن يكون حكومة الدولة نفسها ، أو إحدى مؤسساتها أو شركة تنتمى إلى القطاع الخاص ، تحرص الشركة على سد المنافذ بقدر الإمكان في وجه المشاركة التكنولوجية التي تتوارى خلف المشاركة التمويلية بكل حساباتها وميزانياتها .

أما أسلوب نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية فيخضع لشروط ، معظمها في صالح الجهة المحتكرة للتكنولوجيا ، فهي تأخذ شكل إجراءات العقود ، والرخص ، وبراءات الاختراع ، والعلامات التجارية والتوكيلات ، بين شركة متعددة الجنسيات في الغالب ، ويمكن أن تكون غير قادرة أو راغبة في القيام باستثمارات مباشرة في دولة نامية ما لأسباب معينة ، وبين شركة محلية عامة أو خاصة ، بحيث تسمح الأولى للثانية بتنفيذ بنود العقد ، أو استغلال الرخصة أو البراءة أو العلامة التجارية أو التوكيل ، طبقاً لشروط وقيود يتفق عليها مسبقاً مثل حرمان الشركة السمحلية من الحق في التصدير والاكتفاء بالسوق المحلية حتى لا تتسبب في منافسة المنتجات المماثلة للشركة الأم أو فروعها في الدول الأخرى ، أو منعها من الجمع بين توكيلات أو علامات تجارية لشركات منافسة ، وغير ذلك من الشروط والقيود التي تضع مصلحة الشركة الأجنبية فوق أي اعتبار آخر .

وبالطبع فإن الشركات متعددة الجنسيات لا تتقدم بمشروعاتها حبا ودعماً للبلاد النامية ، بل تهدف أولاً إلى تحقيق أرباح متعاظمة من خلال النمو المطرد لمعدلات استشمارها . وقد تصاعد تيار العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين ليعطى دفعة قوية لإمكانات الشركات متعددة الجنسيات في العالم ، خاصة في مناطق الدول النامية كما تهدف هذه الشركات إلى أن تنقل معها الوسط الاستهلاكي المناسب لها ، وهو نمط غربي ، تعمل بدأب على توسيع نطاقه . فهي لا تتكيف مع نمط الحياة السائد في البلد النامي ، بل تدعو مجموعات وطنية عديدة للتكيف مع نمطها الرأسمالي الذي يمتد ليشمل أسلوباً شاملاً للحياة ، والإقبال على أنواع معينة من السلم الاستهلاكية والخدمات الترفيهية .

إن احتكار التكنولوجيا سلاح استعمارى أو إمبريالى جديد لدى الـقوى العظمى بل سلاح أخبث من الاستعمار التقليدى القديم الصريح الذى يمكن ضربه فى مقتل ، لأنه واضح ومباشر بحيث يستنفر كل قوى التحرير ضده . أما احتكار

التكنولوجيا فسلاح معقد ومراوغ وصعب وزاخر بالأسرار التى يمكن أن تجعل منه سلاحاً سريا. وحتى فى حالة فك أسراره ، فإن التمكن من الابتكار التكنولوجى ، يحتاج إلى استراتيجية علمية وعملية وبشرية وفكرية وثقافية وسلوكية طويلة النفس ، فى حين أن التطور التكنولوجى لم يعد يستغرق عقوداً أو سنوات أو شهوراً ، بحيث أصبح إيقاعه اللاهث السريع يحسب بالأيام وعلى كل المستويات.

ويتجلى عجز معظم البلاد النامية في أن تعاملها مع التكنولوجيا الحديثة ، أصبح قاصراً على استيراد أجهزتها واستخدامها واستهلاكها دون أن تملك القدرة على إنتاجها واضافة الابتكارات المحلية إليها. وهذه التكنولوجيا المستوردة تحمل معها أسلوب التجاوب معها وأنماطها الفكرية وعلاقاتها السلوكية التي تقتصر على الأنشطة الاستهلاكية التي تجذب شرائح اجتماعية منتفعة بها . وهي شرائح ذات ثقل اقتصادي وسياسي واجتماعي ، وبالتالي فهي قادرة على تكريس عوامل التبعية الإستهلاكية للبلاد النامية . ويوضح عالم الاقتصاد البرازيلي سالزوموز تادو أن هذه التبعية الإستهلاكية للمتزايدة في الدول النامية ، ترسخت وتجذرت في بنيتها الإنتاجية بحيث لم تعد تهتم إلا بإنتاج ما يلبي حاجات الأنماط الاستهلاكية الكمالية التي اعتادت نخب الدول النامية الاستمتاع بها ، ولذلك أصبحت التبعية الاستهلاكية تعمل على زيادة التبعية الإنتاجية وترسيخها .

وتعتبر هذه التبعية الإنتاجية من أخطر قـواعد اللعبة السياسية المعاصرة ، إذ إنها تشكل ضغطاً فعالاً ومتزايداً على سياسات الدول النامية التى كانت تتصور فى أعقاب انتصار حركات التحرير فى القرن العشرين أنها تخلصت من هذه الضغوط السياسية إلى الأبد. وكان لابد من أن تدفع البلاد النامية ثمن هذه الغفلة غالياً بعد أن حرصت على الجانب السياسي للاستقلال منذ حركات التحرير دون أن تضع استراتيجية فيما بعد لتأسيس وترسيخ القاعدة الاقتصادية والمادية والفكرية والثقافية للاستقلال السياسي الذي فقد قيمته ومعناه عندما أصبح مجرد هيكل لا أساس له،

ولا يضم بين جنباته عناصر البنية الـقوية والشامخة. وتحول عصر ما بعد الاستقلال السياسي إلى سلسلة متصلة من النكسات أو الانقلابات أو القلاقل أو الانهيارات نتيجة لعوامل داخلية مثل انتشار السطوة القبلية أو الـديكتاتورية ، والصراعات السياسية والـعسكرية والحروب الأهلية المدمرة لأية مشروعات اقتصادية وتكنولوجية ، وتجارة الأسلحة والمخدرات ، وتدهور المستوى الصحى والتعليمي والاجتماعي . . . الخ ، أو نتيجة لعوامل خارجية مثل وطأة الديون بفوائدها المركبة والمتراكمة والمتصاعدة ، والاستغلال الاقتصادي والاستنزاف المالي الذي تمارسه القوى الإمبريالية ، والاتفاقات السرية الجائرة . . . الخ .

وكانت النتيجة أن تحولت قيادات كثيرة في البلاد النامية المستقلة سياسيا إلى مجرد عرائس تحركها القوى الإمبريالية على مسرح السياسة العالمية دون جيوش أو أساطيل أو قواعد عسكرية ، وإنما من خلال الهيئات الدولية الشرعية مثل مجلس الأمن والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، ولا مانع من استخدام حلف الأطلنطي واللجوء إلى الحل العسكري إذا تصور أحد قادة البلاد النامية أن في إمكانه أن يخرج عن طوع السادة الذين يمسكون في أيديهم بمقادير العالم .

وتحرص القوى الإمبريالية المعاصرة على رفع أعلام الحضارة حتى لا يتهمها أحد بأنها السبب في التخلف الذي تعانى منه الدول النامية. لكن هذه الدول تدخل عملية التطور الحضارى بصورة غير مدروسة ، وغير متوازنة ، ومحرومة في معظم الحالات ، من العناصر الذاتية لهذا التطور ، مما يجعل منه محاكاة ممسوخة لمظاهر الحضارة الغربية . وبالتالى تتعمق المؤثرات الإمبريالية للحضارة الغربية في الكيان الوطني ، ويسيطر على العقول نداء الحاجة الاستهلاكية والتقليد الأعمى مما يهدر المكونات الحضارية القومية ذاتها . ولا يمكن تبرئة الشركات الأجنبية من دورها في تشويه الهوية القومية لأى بلد تقيم

فروعها ومشروعاتها على أرضه ، بحجة أنها مجرد شركات ذات تخصص تكنولوجي أو نشاط اقتصادي لا علاقة له بالسياسة أو الثقافة . وفي هذا يقول جوزيف أ. كاميليري في كتابه « أزمة الحضارة» :

« إن التأثير الثقافى للشركات الأجنبية على أقطار العالم الثالث يمكن أن يقاس إلى حد ما ، بجسامة المبالغ المخصصة للدعاية والإعلان ، والتى تمثل فى معظم الحالات جزءاً مهما جدا من مجموع الميزانية التربوية بالنسبة للحكومات الوطنية . ففى حالة البرازيل مثلاً ، يثبت أحد التقديرات أن مبالغ الدعاية الإعلانية التى تنفقها المؤسسات الفرعية الصناعية الأمريكية بلغت أكثر من ثلث الميزانيات العامة الدورية للإنفاق على جميع برامج التربية وأشكالها المختلفة ».

ويضيف كاميليرى موضحاً أن مهمة هذا الغزو الفكرى الذى يتمثل فى تدفق القيم والتقاليد الأجنبية ، والذى يغمر العقول والتوجهات الوطنية ، هذه المهمة تهدف إلى خلق أذواق وعادات وميول ورغبات استهلاكية سائدة لا تمت إلا بصلة واهية إلى حاجات المجتمعات الآخذة فى النمو ، بل ويمكن أن تتعارض معها دون أن يلمس المواطنون المبهورون بهذه القيم الدخيلة ، حقيقة هذا التعارض . ففى أمريكا اللاتينية مثلا ، تصل التسهيلات الخاصة بصناعة السيارات إلى عشرة أضعاف ما تحتاجه السوق المحلية ، برغم أن إنتاجها قاصر على شريحة اجتماعية صغيرة لكنها تملك معظم إمكانات القدرة الشرائية ، وبالتالى فإنها تمتص الكثير من الموارد التى كان يمكن أن تكرس لإنتاج وسائل نقل أكثر شعبية واستعمالا ، من الموارد التى كان يمكن أن تكرس لإنتاج وسائل نقل أكثر شعبية واستعمالا ، مثل الموتوسيكلات ، والاتربيسات العامة ، والترام ، والقطارات . ذلك أن نقل مقاييس الاستهلاك المستوردة من بيئة مختلفة ، يؤدى بدوره إلى سوء تخصيص مقاييس الاستهلاك المستوردة من بيئة مختلفة ، يؤدى بدوره إلى سوء تخصيص الموارد وإلى تنمية مصابة بأورام فى بعض أجزائها ، وبضمور وهزال فى أجزاء أخرى .

وهناك من أهل البلاد الأصليين من يتحمس لاستيراد التكنولوجيا على سبيل

تحديث بلاده ، لكن هذا الشعار الوطنى المعلن هو - فى حالات كثيرة - مجرد غطاء لإخفاء الهدف الحقيقى لهؤلاء الأفراد النين يسعون لتسخير العملية التكنولوجية لأهدافهم الشخصية أو الطبقية ومن هنا كانت علاقاتهم الوثيقة والحميمة بالشركات الأجنبية وحماسهم المتدفق لمشروعاتها التى تقيمها على أرض الوطن. هنا يحدث ما يشبه الاتحاد بين أهداف الشركة الأجنبية وتطلعات النخبة أو الصفوة المحلية ، وتظهر بالتدريج طبقة جديدة من السماسرة والمقاولين تابعين إلى حد كبير إلى الشركة الأجنبية ، ومرحبين باعتناق أيديولوجيتها وغير مبالين بالصالح العام أو المشروع القومى ، ورافضين للديمقراطية لأنهم يفضلون التعامل مع السلطة المركزية الممسكة بكل مقاليد الأمور ، وهم يدركون أنهم قادرون على احتوائها بالإغراءات والامتيازات الاقتصادية والعمولات التى تكون الشروات دون أى جهد أو تفكير . فمن الصعب للسلطة أن تقاوم إغراءات رأس المال ، والتاريخ زاخر بصور التحالف بينهما.

إن التحدى التكنولوجي الذي تواجهه بلاد العالم النامي أو المستخلف مع بدايات القرن الحادى والعشرين ، هو تحد مصيرى بكل المقاييس ، ومستقبلها كله - ولعصور قادمة - رهن بأساليب قبولها له وتجاوزه ، أو العجز في مواجهته والاندحار والسقوط تحت عجلاته القاتلة . لم يعد هناك عدو مباشر يتمثل في مستعمر مدجج بالسلاح ، بل أصبح العدو هو التخلف المعشش في العقول والنفوس داخل الوطن نفسه ، وفقدان القدرة على تنظيم الإمكانات ، وشحن الطاقات البشرية ، وشخد الإرادة ، وبناء الديمقراطية ، والحفاظ على كرامة الإنسان ، وإشعال روح الانتماء التي لا تزال المحرك الأساسي للإبداع والابتكار والتطور والتقدم ، وغير ذلك من الإيجابيات التي تفتقر إليها الدول النامية التي وجدت نفسها في مطلع القرن الحادي والعشرين أمام اختيارين لا ثالث لهما : أن تكون أو لا تكون .

(٢)أحزاب الخضر

إذا كانت قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ ، قد وضعها وطبقها محترفون ، فإنه يمكن القول بأن هذه القواعد في مجال أحزاب الخضر قد وضعها هواة مثاليون ، ينادون بقيم إنسانية رفيعة لكن تطبيقها عسير في مواجهة قواعد المحترفين الذين يتحكمون في ناصية السياسة والاقتصاد والقوة العسكرية ، وبالتالي فهم يسيطرون على أرض الواقع ، ولا يتركون عليها مساحة تُذكر ، لكي يمارس عليها أعضاء أحزاب الخضر نشاطهم المثالي المتواضع . ذلك أن المثال في دنيا السياسة كان دائماً تحت رحمة الواقع ووطأته. وحتى النظم السياسية التي تشدقت بالمشالية ، ابتداء من الأفكار التي وردت في كتاب أو محاورة " الجمهورية " لأفلاطون ، ومروراً بكل المفكرين السياسيين الذين حلموا بإقامة المدن الفاضلة والجمهوريات المثالية ، حاولت أن تعيد صياغة الواقع حتى يلائم المثال ، لكنها ظلت في النهاية أحلاماً تراود البشر . وتكمن المفارقة العجيبة في أن معظم النظم الديكتاتورية كانت نتيجة لأفكار مثالية ، استطاع زعماؤها تحويلها إلى واقع. وكانت الشورة الفرنسية طليعة هذه النظم التبي تراوحت بعد ذلك بين الشيوعية والفاشية والنازية والشمولية أو أية تسميسة أخرى ، تضع الشعوب تحت رحمة المثال الذي يعتنقه الزعيم وأتباعه.

أما أحزاب الخضر فلم يحدث أن ملكت القوة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تمكنها من تحقيق أحلامها ، وإن كانت قد استطاعت أن تجسد الضمير الحي للبشرية تجاه كل ما يتهددها من تلوث ودمار وخراب. وفي كتابهما

"السياسة الخضراء" تتبع قريتليوف كابرا وشارلين سبرتناك الجذور الأولى لأحزاب الخضر، منذ الثانى والعشرين من مارس ١٩٨٣، عندما سار موكب مهيب من سبعة وعشرين شخصا، بينهم الممرضة، والموظف، والجزال المتقاعد، وعامل البناء، ومجموعة من المدرسات، وطبيب بيطرى، وفنى كومبيوتر، وثلاثة مهندسين، وأستاذ زراعة جامعى، وصاحب مكتبة، ومحام واحد، مخترقين شوارع بون، عاصمة ألمانيا الغربية في ذلك الحين، يتقدمهم رمز للكرة الأرضية، وغصن ذابل أحضروه من الغابة السوداء حيث قتله التلوث. كان هذا الموكب، وحوله ممثلو الحركات الإنسانية العالمية وجمعيات حقوق الإنسان، يشق طريقه نحو مبنى البرلمان الألماني (البوند ستاج). ثم يتخذ المشاركون فيه مقاعدهم في الوسط بين الحزب الديمقراطي المسيحي، الذي احتل جلس ممثلوه في الجانب الأيمن، والحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي احتل ممثلوه مقاعد الجانب الأيسر، وذلك بصفتهم ممثلين منتخبين عن أول حزب جديد في ألمانيا منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم الخضر".

وكان أول إعلان لهذا الحزب أنه مجرد تنظيم لا حزبى ، وبأنه الصوت المعبر عن الجماهير العريضة التى تطالب بحقها فى حياة صحية غير ملوثة. وقد تقدموا باقتراحات جديدة ومتكاملة لمعظم الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية فى بلدهم وفى العالم . وتكلموا عن الخواء الروحى للمجتمعات الصناعية ، وأثاروا من القيضايا البجادة والأسئلة الصريحة ما أفحم الحكومة والأحزاب الأخرى ، ووضعها لأول مرة فى حرج واضح أمام هذا الصوت الألمانى الجديد والمجرىء. فهم جدد فى كل شيء ، فى نشاطهم السلمى ، ونظرياتهم عن البيئة ، ومعارضتهم للأسلحة النووية ، فى لغتهم ومصطلحاتهم وصراحتهم التى تضع النقاط على الحروف. ففى حين كانت اللغة السياسية الحزبية منمقة ، يلفها تضع النقاط على الحروف. ففى حين كانت اللغة السياسية الحزبية منمقة ، يلفها

الغموض البلاغى، ويقوم الرجال بدور القيادة الحزبية ، متأنقين فى ألفاظهم وملابسهم ، ظهر الخضر بملابسهم العادية البسيطة التى يرتديها رجل الشارع فى حياته اليومية ، وبقيادات جديدة أغلبها من النساء.

واعتبر الخضر أنفسهم الممثلين الحقيقيين الوحيدين لكافة الحركات الجماهيرية البيئية والسلمية ، والتي تركز بصفة خاصة على تحرير المرأة ونزع السلاح النووى . ولذلك أصبح أعضاء هذا الحزب ، أعضاء أيضاً في مثل هذه الحركات ، يمارسون فيها نشاطهم بحماس وفعالية لكن فكرهم المثالي لم يصب توجهاتهم كلهم في بوتقة واحدة ، بل مارسوا الديمقراطية داخل الحزب أو التنظيم ، مما أوجد تبايناً فكريا ، يمكن تقسيمه إلى تيارات أو أجنحة أربعة : المثالي والبيئوي والسلمي واليساري الراديكالي. ولكنهم ينفون هذا التناقض التنظيري أو الفكري ، ويعتبرون ذلك معجرد أولويات أو اجتهادات لا يمكن أن التحول إلى انقسامات.

أما الجناح المثالى فإن كل اهتمامه ينصب على مبدأ التطور للمجتمع الجديد وينهض على مناهج التفكير المتفاعل مع الطبيعة بكافة ظواهرها . إن الطبيعة هي الأم التي أنجبت كل المجتمعات ، وقد آن الأوان لكي يتوقف الأبناء عن ممارسة عقوقهم تجاه أمهم الصابرة على كل عوامل المتلوث والدمار التي يتفنون في ابتكارها وتطويرها ، إذ يريد الخضر من جماهيرهم أن يتجاوزوا بفكرهم وسلوكهم عالم الماديات المسيطر على الفكر الأوروبي ، منذ أكثر من ثلاثة قرون . إنهم يدعون إلى رؤى وأساليب ومناهج فكرية وثقافية وحضارية أكثر عقلانية وأكثر جرأة ، لفهم أبعاد وأعماق العلاقة الحميمة بين الطبيعة والأفراد والجماعات والبلدان . وهم يرون في الاقتصاد علاقات إنسانية وحضارية وثقافية أشمل بكثير من مجرد الأمور المالية . ولذلك أطلق على هذا الجناح أيضاً مصطلح الجناح الأخلاقي أو الأيديولوجي .

أما الجناح الثانى - البيئوى - فإنهم يركزون مبدئيا وأساساً على كيفية حماية الطبيعة من النفايات والإشعاعات الذرية والتلوث الجوى وأية مخاطر أخرى. ولذلك يدعون إلى استخدام مصادر تقنية جديدة للطاقة والصناعة تتجنب كل عوامل التلوث دون تخفيض في عناصر الطاقة المطلوبة. وبرغم دعوة هذا الجناح إلى التغير السياسي الكبير في الحكومة وإعادة هيكلة النظام برمته ، فإنه يعتبر جناحاً محافظاً وتقليديا لإصراره على الحفاظ على القيم التقليدية ، خاصة السائدة في المناطق الريفية التي يتواجد فيها معظم المنتمين إلى هذا الجناح.

أما الجناح الشالث فيتكون من جماعات جاءت إلى الحزب من المحركات الرافضة للأسلحة والصواريخ النووية . فهم يؤمنون بأن الحياة البشرية لا يمكن أن تستقيم أو تزدهر في ظل التهديد النووى ، وفي غياب الإحساس بالأمن والسلام . وكان من أهم أنشطة هذه الجماعات ، المطالبة بوقف نقل صواريخ بيرشنج ١١، وصواريخ كروز إلي المانيا ، باعتبارها جزءاً من النظام الدفاعي لحلف الأطلنطي . وتمتد مطالب هذا الجناح لتشمل قضايا أخرى مثل إلغاء الكتل السياسية العالمية ، ونزع السلاح ، والضمان الاجتماعي ضد العجز والبطالة وتدعيم المجتمعات الدولية الحرة .

أما الجناح الرابع فهو الجناح اليسارى الراديكالى الذى يرى أن الكوارث التى أصابت البيئة والطبيعة بالتلوث ، كانت نتيجة طبيعية لقيام النظم الإمبريالية العملاقة التى ملأت العالم بالأبخرة والغازات السامة والنفايات الناتجة عن نهمها المسعور للتصنيع دون أى اعتبار لنقاء الطبيعة وصحة الإنسان. فبدلاً من أن تكون الآلة فى خدمة الإنسان ، أصبح الإنسان تحت رحمتها ، ولأنها بلا عقل ، فإنها يمكن أن تواصل تدمير البيئة حتى تقضى على الإنسان نفسه. ومعظم المنتمين لهذا الجناح جاءوا إلى حزب الخضر من جماعات ماركسية متعددة ، لكنها لم تلتزم بالقوالب الشيوعية التى عفا عليها الزمن . وبرغم قلة عددهم ، إلا أنهم الأعلى صوتاً والأكثر نفوذاً داخل الحزب.

ويقوم الفكر السياسي للخضر على مفهوم شامل بعيد المدى ، ويسعى إلى إعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية من مبادئ أربعة أساسية تتمثل في فلسفة البيئة ، والمسئولية الاجتماعية ، وديمقراطية القاعدة ، واللاعنف.

المبدأ الأول الذي يتمثل في فلسفة البيئة ، هو في حقيقته ، مفهوم فكرى يتجاوز حماية الأمر الواقع وإصلاحه ، إذ يرتكز بعمق على دراسة العمليات المتبادلة والتفاعلات المستمرة ، لاستخراج منهج يعمل على تطبيقها على العلاقات المباشرة بين الإنسان والطبيعة . وينطبق هذا على الاقتصاد والبناء والنظام التعليمي والثقافة الروحية بشكل عام . وهم يدعون إلى إنتاج طاقة بديلة من الشمس والماء والرياح والأنهار ، كما يدعون إلى تطوير تقنى نظيف يعكس نوعاً من التناغم مع الأرض ، ويطالبون بتكنولوجيا جديدة للزراعة ، وتوقف نهب هذه الخيرات بطريقة مدمرة للتوازن الطبيعي ، حيث النفايات والاشعاعات والتلوث الجوى بكل أنواعه .

والمبدأ الثانى الذى يتمثل فى المسئولية الاجتماعية ، هو مفهوم سياسى ، يعنى العدالة الاجتماعية . فالحياة لا يمكن أن تكون غابة يسطو فيها القوى على حق الضعيف ، ويلتهم الغنى ثمار عرق الفقير. وجميع الشورات والانقلابات الدموية عبر التاريخ كانت نتيجة لهذه الفجوة بين الأغنياء والفقراء الذين يمكن أن يتحولوا إلى بركان متفجر إذا لم يجدوا بين أيديهم ما يخافون على ضياعه ، وربما لم يكن لديهم شيء يمكن أن يتحطم ويضيع سوى القيود التى تكبلهم ولذلك يؤكد مبدأ المسئولية الاجتماعية على ضرورة حماية الطبقة العاملة والفقيرة من سيطرة المجتمع الاستهلاكى ، وبالتالى ضرورة إصدار تشريعات جديدة ، تصون الحقوق المدنية للمرأة والأقليات الفقيرة التى تعمل وتعيش فى ألمانيا.

أما المبدأ الثالث الذي يتمثل في ديمقراطية القاعدة ، فيعنى الديمقراطية المباشرة ، واللامركزية ، والحكم الذاتي للمحليات والمجالس الشعبية والقروية

. وهو دعوة لكافة الأفراد للوصول إلى أعلى المناصب الرسمية ، بل يجب أن يكون هناك نظام دورى للانتخابات المحلية كل عامين لإتاحة الفرصة للجميع ، وللتغيير القيادى المستمر . إذ إن مركزية السلطة في نظرهم تعنى الخطر والشر والفساد ، لأنها تؤدى إلى التنافس الاقتصادى ، والاستغلال البشع ، والتسلط الديكتاتورى ، والحروب الدموية . ولذلك فهم يدعون إلى ديمقراطية الوحدات السكنية الصغيرة ، لخلق عالم آمن بعيد عن شرور المحرب التي تتولد عن الصراعات بين التكتلات الكبيرة .

أما المبدأ الرابع والأخير الذي يتمثل في اللاعنف ، فيعني وقف كافة أساليب العنف المشخصية والعامة . وهو العنف ، أو الإرهاب ، أو الاضطهاد المفروض من الدولة ومؤسساتها . ولذلك فإن الخضر يصرون على حق تقرير المصير للأفراد والجماعات معاً ، ويطالبون بإدخال مادة التعايش السلمي في المناهج المدرسية ، وبوقف العنف ضد الأطفال والنساء والأقليات . كما يدعون بقوة إلى تغيير علاقة الإنسان بالطبيعة التي يستهلكها ويستنزفها دون حساب ، فلابد أن تنهض هذه العلاقة على نوع من التوازن والوعى الحضاري .

ويذهب أحياناً الخضر إلى أبعد من ذلك في تبريراتهم الفلسفية ، فيقولون إن المعنى الأخلاقي الوحيد لوجود القوى العسكرية هو أن تحمى وتدافع عن شيء تحبه أو مبدأ تؤمن به ، لكن هذا المعنى أصبح لا وجود له في هذا العصر النووى الذي دخلت فيه عوامل الدفاع والحماية في باب المستحيلات. فليس هناك أي شئ يمكن لأية قوة أن تحميه الآن ، وبالتالي فقدت الخدمة العسكرية جدواها ، وأصبحت مجرد الإلقاء بالجنود في أتون الفرن النووى ، مما جعل تركها قراراً أخلاقيا وعقلانيا أيضاً !!

ويبدو أن الظروف الخاصة التي كانت ألمانيا تعيشها وهي منقسمة إلى غرب وشرق ، هي التي دفعت شبابها إلى تكوين حزب الخضر . فقد كانت تعيش

تحت مظلة نووية تتكون من خمسة آلاف رأس نووى ، تحلق فوق رأس شعبها ليل نهار ، بالإضافة إلى الجيوش الأمريكية والبريطانية والفرنسية والهولندية والبلجيكية والكندية . ووجود ألمانيا في هذه الترسانة العسكرية المرعبة ، يعنى حتماً أن تكون وقود المحرقة النووية القادمة ، لأنها ستصبح الهدف العسكرى للصواريخ السوفيتية والفرنسية والأمريكية معاً . ومن هنا كانت ضرورة البحث عن طريق جديد للسلام الذي هو طوق النجاة الوحيد .

كان هذا هو التوجه الفكرى أو الأيديولوجي الذي سيطر على حزب الخضر في ألمانيا في الثمانينيات قبل سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء عالم القطبية الثنائية . فقد كان الحزب الوحيد الذي لم يتعاطف مع فكرة توحيد ألمانيا ، بل كان يعتبرها من المخاطر التي يجب تجنبها ، إذ إن فلسفته تدعو إلى قيام الدويلات الصغيرة أو الأقليات. وهم ينظرون إلى الدولة القومية الكبيرة على أساس أنها تمثل العنصرية والعرقية والشوفينية والتعصب ، كما أنهم يدعون إلى حظر الأسلحة النووية ، وإلى تقليص عدد المجندين ، والانسحاب من حلف الأطلنطي على المستوى المحلى. أما عالميا فهم ضد سياسة الردع النووى ، وطالبوا بحل حلفي وارسو والأطلنطي . فلم يكن يخطر ببالهم في تلك الفترة أن حلف وارسو سينحل من تلقاء ذاته بسقوط فلم يكن يخطر ببالهم في تلك الفترة أن حلف وارسو سينحل من تلقاء ذاته بسقوط فلم يكن يخطر ببالهم أو تسقيرة الشراهة لضم دول كانت أعضاء في حلف وارسو ، في الوقت الذي تضخم فيه حلف الأطلنطي وأصابته الشراهة لضم دول كانت أعضاء في حلف وارسو ، وأصابته الشراهة لضم دول كانت أعضاء في حلف وارسو ، وألسوريخ في القوات البرية ، وأن الجنود الألمان سيكونون ضمن هذه القوات .

لكن المبادئ الإنسانية التى نادى بها حزب الخضر ، هى التى مكنته من أن يتجاوز حدود إطاره الزمنى الذى نشأ فيه. فيعارض أعضاؤه تجارة السلاح ، ويدعمون حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث ، ويمدون يد العون والمساعدة والخبرة للدول النامية ، كما يطالبون بإقامة محكمة دولية تملك الحق

فى محاكمة السياسيين والعلماء والعسكريين ، الذين يعملون أو يطورون أسلحة قد تؤدى إلى دمار البشرية وهلاكها . فقد رأوا فى الحرب النووية ، التهديد الأكبر للإنسانية ، لكنهم فى الوقت نفسه ، ركزوا على الأزمات الاقتصادية بصفتها هاجس الشعوب اليومى. قد يغض البشر الطرف عن تلك المخاوف النووية من حين لآخر ، لكن يظل ارتفاع الأسعار ، والبطالة ، والإفلاس الاقتصادى من الضغوط التى تؤثر فى حياتهم اليومية جميعاً بطريقة أو بأخرى . ولذلك تبقى شعبية الحكومات والدول والأحزاب رهن نجاحها فى مجال الإنجازات الاقتصادية .

إن المفهوم الاقتصادى عند الخضر هو فى جوهره رفض قاطع للمدارس الاقتصادية القديمة. فهم يطالبون بتقنية اقتصادية ذات وجه إنسانى ، ولا مركزية فى المحكومة والتجارة فى كافة المؤسسات الاجتماعية ، ومن أجل إعادة التوازن البيثى فلابد من إعادة توزيع الثروة ، خصوصاً بين البلاد الصناعية والعالم الثالث. ويظل تحقيق هذا التوازن مستحيلاً طالما ظل ٥٪ من السكان يستهلكون ثلث طاقته الإنتاجية . ومن هذا المنطلق وقف الخضر ضد أى نمو اقتصادى يؤدى إلى هدر واستغلال الطبيعة ، ولا يهدف إلا إلى الربح فقط ، دون أى اعتبار لتلبية احتياجات الإنسان . فهم يؤيدون توفير فرص العمل للجميع ، حتى لو أدى ذلك إلى تقليص ساعات العمل ، لإتاحة الفرصة للآخرين العاطلين . ومع ذلك فإنهم برغم المبادئ الإنسانية التي تستلهم التوجهات الاشتراكية ، يؤيدون الملكية الخاصة ، ويرفضون الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وأى نوع من التأميات ، لأنهم يرون فى ذلك مزيداً من المركزية . إذ يظل هدفهم الاستراتيجي فى النهاية متمثلا فى منع كل أنواع الاستغلال البشرى والتلوث البيثى .

لكن النظرة التحليلية والنقدية لتوجمهاتهم الاقتصادية ، تدل على أن مفاهيمهم وأفكارهم في الحقيقة أقرب إلى الأدبيات والأخلاقيات الاقتصادية ،

أكثر منها علماً اقتصاديا بمعنى الكلمة . فهم يدرسون ويفسرون بروحانية غريبة ، وبشفافية شعرية ، متناسين أو غافلين عن أن الاقتصاد علم صعب ، ومعقد ، ومتشعب ، بل ومتشابك ، وعليه أن يضع في اعتباره احتمالات ، وتقلبات ، وتوقعات ، ومفاجآت ، وانهيارات ، ومتاهات جانبية ، وطرقًا مسدودة لا حصر لها. إنه ليس لوحة تشكيلية أو سيمفونية حالمة ، تصل إلى قمة اكتمالها وكمالها بمجرد انتهاء الفنان من إبداعه لها. إنه علم يجد نفسه عند التطبيق العملى في كهوف ودهاليز وأنفاق مظلمة ، ويحتاج إلى طاقات وإمكانات هائلة لتسجنبها أو الخروج منها .

يقف الخضر ضد الملكية العامة لأنهم يؤمنون أن المركزية تعنى السلطة التى تعنى بدورها القهر والاستغلال ثم التنافس والصراع المستميت على المغانم الاقتصادية ، فتنشب الحروب التى يصبح العمال أنفهم وقودها وضحاياها بحكم أنهم الطاقات المنتجة . وهى يطالبون بتفتيت الملكية خوفاً من تعاظمها وسطوتها ، متناسين أن الملكية الفردية لم تعد فردية حتى في أغنى الدول الرأسمالية ، وفي عصر العولمة بصفة خاصة . فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية ، بصفتها الممثل الحقيقي أو المثل الأعلى لأنصار الملكية الفردية في العالم ، أصبحت البيوت والأسواق والمؤسسات والهيئات المالية والاقتصادية ، هي التي تتحكم ، ليس فقط في الولايات المتحدة ، بل في العالم بأسره ، وما يحدث فيها من كساد أو تضخم أو انتعاش ، يحدث في العالم بسرعة قياسية . يحدث فيها من كساد أو تضخم أو انتعاش ، يحدث في العالم بسرعة قياسية . أي أنه وسط صيحات التأييد لهذه الملكية الفردية المزعومة ، أصبح الاستغلال عالميا وليس فرديا فحسب . فقد أصبح الفرد – وكل ما يملكه – مجرد ترس هزيل هش في الآلة الاقتصادية العالمية الحبارة ، ويمكن أن ينكسر أو يستبدل بترس آخر في أية لحظة .

ويطالب الخضر باقتصاد وإنتاجية لا يكون الربح غايتها ، ولا تمثل أي

استغلال أو إخلال في التوازن البشرى البيثى. وهذا مبدأ إنساني وأخلاقى عظيم في حد ذاته ، ولكن أين وكيف يمكن العشور على هؤلاء الرأسماليين الملائكة الذين لا يهتمون بالربح لأنهم يعملون من أجل خير الإنسانية فحسب ؟! حتى أفلاطون لم يجرؤ أن يفسح لهم مجالاً في جمهوريته أو مدينته الفاضلة التي وضعت الأساس الأول للمثالية السياسية في التاريخ ، وهي المثالية التي كانت الشعار الذي رفعته النظم الديكتاتورية والفاشية والشيوعية والشمولية بعد ذلك.

إن التناقضات التى وقع فيها الخضر كانت نتيجة لعدم وضوح رؤيتهم ، وخلطهم الدائم بين الوعظ الأخلاقي والديني وبين قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية التي كثيراً ما تذرعت بالغاية لتبرير الوسيلة. إن هناك فرقاً حاسماً بين النظرة التحليلية والنقدية للأمور ، وبين النية الطيبة والدعوة الصالحة ، إذ إن قواعد اللعبة السياسية تؤكد دائماً أن الطريق إلى الجحيم مفروش بالنوايا الطيبة. بالطبع فإن الأخلاقيات الإنسانية والحضارية الرفيعة يمكن أن تكون حافزاً تنويريا للتخطيط ، لكنها - على وجه اليقين - لا يمكن أن تشكل خطة أو منظومة علمية قابلة للتطبيق العملي. فقد أثبتت دروس التاريخ أن الجشع البشري لم توقفه الرحمة أو التوبة ، بل أوقفته ثورات المطحونين والجياع.

لقد طرح حزب الخضر ، قضايا عديدة ومفاهيم جذرية في برنامجه الحزبي. فالرؤيا الجديدة لمجتمع بيئي جديد يخلو من الاستغلال ، ليست بالأمر السهل أو البسيط ، لأنها تتطلب منهجاً جديداً من المفاهيم أيضاً . ولكن إصرارهم على حق تقرير المصير الشخصي مع الحفاظ على أشكال الحياة الطبيعية المعتادة ، قد أدى بهم إلى تناقض أو مأزق أيديولوجي ، عسجزوا عن حسمه . فهم يركزون فلسفيا على كيفية التوفيق بين النمو الحر للإنسان ، وبين القانون الطبيعي للمشاركة الجماعية ، ثم كيفية استخلاص القيم المشتركة منهما . وهو ما يتطلب محاولة شبه مستحيلة تتمثل في القفز فوق القيم السلطوية المعاصرة .

وكان من أهم القضايا التي أثارها الحزب ، قضية المرأة بحكم أنها الأكثر معاناة واستغلالًا . وتم فتح الـملف كاملًا ، بدءًا بحرية التعليم ، وحق العمل ، ومساواة الأجر ، وانتهاء بقضية الحمل وحق الإجهاض. كما طرح الحزب بجرأة قضية العلم والتكنولوجيا والتطور الاجتماعي ، وطالب بالرقابة الشعبية ، والسيطرة على الشطحات التكنولوجية التي لا تعرف لنفسها حدوداً. فهم ضد الصناعات الكيماوية المهمة التي تشتمل على صناعة الغازات والمبيدات والأدوية ذات المضاعفات الخطرة على الإنسان والطبيعة . وهم أيضاً ضد بنوك المعلومات المخزونة إلكترونيا ، لأن ذلك في رأيهم انتهاك صريح لحرية الإنسان وحياته الخاصة. وقد استطاعوا بالفعل إسقاط مشروع حكومي بخمصوص البطاقة الشخصية الإلكترونية بعد أن كتلوا الرأى العام ضده. كما استطاعوا وقف مشروع للإحصاء في ألمانيا خيشية أن تقع هذه المعلومات الشخصية في أيد مستغلة غير أمينة ، أو بعبارة أكثر صراحة ، خشية أن تستفيد منها أجهزة الأمن ، وتصبح هذه المعلومات الخاصة جدا سيفاً مسلطاً على رقاب الناس. إن ذلك - في نظرهم -انتهاك صريح لخصوصية الإنسان ، فليس هناك ضمان لعدم استغلالها من قبل جهات ضاغطة كثيرة . وهم أيضاً يقفون بحزم ضد التصنيع الغذائي الذي يستخدم الهندسة الوراثية في التـــلاعب بالهرمون والتهجين والخــلايا في أساليب الزراعة ، بهدف مضاعفة الإنتاج الغذائي بدلاً من توسيع الرقعة الزراعية . فهم مع التكنولوجيا النظيفة التي تضع إمكاناتها في خدمة الإنسان والطبيعة.

أما فيما يتصل بقضية التعليم ، فإن الخضر يطالبون بشورة جديدة في المناهج ، تضمن إعادة الوعى الجماعى المدرك للقضايا والإشكاليات الاجتماعية الجديدة ، وإلى إطلاق المهارات والطاقات والمواهب الطلابية ، وتعليم السلوك السلمى وترسيخه ، وزرع المفاهيم التعاونية ، وقيم الحب والاحترام المتبادل ، ونشر تعليم الكومبيوتر من المرحلة الابتدائية ، حتى لا تكون هذه القدرة العلمية

والعملية حكراً على فئة قليلة ، وتجنباً لخلق طبقة تكنوقراطية جديدة تحتكر كل شيء . كما يركز البرنامج التعليمي على تحسين أوضاع بعض الفئات مثل الأطفال وكبار السن والمعوقين والمنحرفين والعمال الأجانب.

وقد تبنى الحرب قضية العمال الأجانب ، وهو حوالى أربعة ملايين من الأتراك واليوغسلاف والإيطاليين والأسبان واليونانيين ، إذ يقف الحزب ضد تصاريح العمل المؤقتة والإقامة المحدودة ، على أساس أن من حق هؤلاء العمال الذين ساهموا في بناء الاقتصاد الألماني ، أن ينالوا حق المواطنة والانتخاب بعد مرور خمس سنوات على إقامتهم . كما أن من حق أبنائهم أن يعيشوا وفق تقاليدهم وليس كغرباء ، بل كمواطنين أحرار . وهم مع حرية الصحافة ووقف الدعايات التجارية في التليفزيون ، حتى لا يقع هذا الجهاز الإعلامي والتنويري المهم تحت وطأة الضغوط والمؤثرات الخارجية التي يمكن أن تجعل منه مجرد بوق لها.

ومن الطرائف التي يرويها نقاد الحزب ومعارضوه ، أن الطماطم تبدأ خضراء ، لكنها تكتسب في النهاية اللون الأحمر ، إشارة إلى تحول الحزب مستقبلاً إلى الفكر اليسارى الثورى . وهذه النبوءة قال بها أيضاً هو سلاتير أحد قادة الحزب الذى أكد في عام ١٩٨٦ بأن حزب الخضر سيكون حزب الأغلبية في عام ١٩٩٦ على وجه التحديد ، ولكنه سيكون وقتها ثلاثة أجنحة - أو أحزاب بمعنى أدق - لا حزباً واحداً : يساريين ، وليسراليين ، ومحافظين . لكنه كان متفائلاً أكثر من اللازم لأن القوة الأدبية التي يمتلكها الحزب لم تستطع أن تكتسب الندية التي تمكنه من مواجهة الأحزاب الكبيرة التي تمتلك القوة المادية والاقتصادية . فقد بدأ القرن الحادى والعشرون ولا يزال حزب الخضر يطالب ، وينادى ، ويرفض ، ويشبجب ، ويعمل على تكتيل الرأى العام وإثارة الوعى ولحضارى بالقضايا التي يتبناها . وكانت النجاحات المحدودة التي حققها ، هي

التى سانده فيها الرأى العام ، فاكتسبت أغلبية الأصوات فى البرلمان . لكن المشكلة أن الرأى العام ليس رهن إشارة الحزب فى كل الأحوال.

ومع ذلك فإن تجربة حزب الخضر في ألمانيا قد غيرت الكثير من المفاهيم السياسية والرؤى الراسخة . فمثلاً لم تعد السياسة نشاطاً قاصراً على الذكور الذين جعلوا منها حكراً عليهم عبر التاريخ . لقد أضاف الخضر منظوراً جديداً إلى قواعد اللعبة السياسية ، وأدخلوا ، ما يمكن أن يسمى بالسياسة التجريبية التي تمزج النظرية بالتطبيق بحيث يتأثر كل منهما بالآخر في تصحيح مساره ومنطلقاته ، وصاغوا أفكاراً جديدة في معنى الزعامة والمنصب القيادي والتنظيم الجماعي ، وخلطوا العلم بالأخلاق على أساس أنه لا خير في علم لا يتسلح بالأخلاق والقيم الإنسانية . فالعلم مجرد وسيلة لخدمة الإنسان وتطوير حياته وليس سيفاً مسلطاً على عنقه .

لقد أضاف الخضر ما يمكن تسميته بالأدبيات الخضراء لـقواعد اللعبة السياسية ، ونجحوا في القيام بدور ضمير البشرية في وجه كل ما يتهددها من أخطار وانتهاكات. وكانت مبادؤهم من الجاذبية والإغراء بحيث انتشرت أحزاب الخضر في بلاد عديدة في مختلف القارات ، وإن ظل أثرها معنويا ، وأدبيا ، وفكريا وروحيا ، وثقافيا ، بل إن بعضها عجز عن تحقيق ما أنجزه الحزب الأم في ألمانيا. لكن تظل هذه الأحزاب تمثل قيماً ثقافية وحضارية وإنسانية جليلة ، مهما كان اختلاف الآخرين معها. وهي قيم لابد من التذكير الدائم بها حتى لا يطويها الزحف المادى الرهيب في زمن العولمة.



(٣)إدارة الأزمات

تعد إدارة الأزمات من أهم قواعد اللعبة السياسية المعاصرة سواء على المستوى السياسي أو العسكرى أو الاقتصادى بصفة خاصة أو أي مستوى آخر بصفة عامة . فلابد من التدريب على توجيه الرسالة الصحيحة عند وقوع الأزمة سواء أكانت مفتعلة أو مقصودة لتحقيق أهداف معينة ، أم كانت نتيجة لأسباب وتداعيات تراكمت من تفاعلات أو صراعات أو تحديات سابقة ، لم ينجح الطرف المعنى في تجنبها . ولا تقتصر إدارة الأزمة على المرحلة التي تواكب بدايتها ووقوعها بل تمتد لتسبقها بناء على كل الاحتمالات الممكنة لوقوعها ، ذلك أن استعداد المفكر والخبير لها يمكنه من الإمساك بزمام المبادرة بقدر الإمكان . كما أن إدارته للأزمة تستمر بعد الانتهاء منها حتى يحصل على ثمار إدارته وتطويعها لأهدافه ، ويرسخ المحاذير التي تمنعها من الوقوع مرة أخرى . هذا إذا لم يجد في توظيف تداعياتها فوائد عملية وإيجابية .

وقد أصبح تدريب المديرين على إدارة الأزمات علماً متشعباً ، يكاد يحتوى معظم علوم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتخطيط والتاريخ والجغرافيا والمنطق والبيئة والإعلام والاستراتيجية . . . الخ . بل إنه يمكن توظيف قوانين العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والرياضيات في إدارة الأزمة التي تبدو في كثير من الأحايين نوعاً من الظاهرة الطبيعية التي تخضع لهذه القوانين . وهو ما يدل على أن الأزمات هي جزء عضوى كامن في طبيعة الحياة البشرية ذاتها ، وبالتالي لا يمكن تجاهله أو تجنبه .

ويكاد يكون أسلوب إدارة الأزمة ، المحك الحقيقي لقدرة القائد أو المدير على القيام بوظيفته ، وقياس نسبة نجاحه أو فشله في أداء دوره . والمثل الشعبي "كل عقدة ولها حلال " هو منهج فطرى وبدائي لكنه ثاقب الرؤية في أن العقل المنظم والتفكير المنهجي والمبادرة الواعية وغيرها من الطاقات الإنسانية ، كفيلة بمواجهة أية أزمة وتذليل أية عقبة ، مهما اختلفت أساليب المواجهة والتذليل باختلاف الأزمات والعقبات.

وقد أصبحت مصطلحات مثل "إدارة الأزمات "، و" الاستعداد للطوارئ "، و" تغيير المنظور "، مصطلحات تستخدمها حكومات ومؤسسات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية مختلفة لأغراض وأسباب مختلفة ، على أن هناك أشياء مشتركة فيما بينها جميعاً ، مثل وجود أسباب تتعلق باختلال أو تعثر أو توقف حركة العمل ، وتهدد أساسيات الحكومة أو المؤسسة ، فإذا كان تعشر سير العمل من الخطورة بحيث يهدد كيان الحكومة أو المؤسسة ، فهذه هى الأزمة بعينها ، التي يمكن أن تؤدى إلى انهيار الحكومة أو المؤسسة . هنا يتدخل علم إدارة الأزمات ليقدم استراتيجية إدارة جديدة ومناسبة لمواجهة الأزمة سواء أكانت طارئة أم متوقعة .

ومن خلال إعداد الدولة نفسها للتعامل مع أية أحداث غير متوقعة أو تداعيات مدمرة ، فإنها تصنع استراتيجيات إدارية متعددة ومتنوعة . وأياً كان نمط تعثر العمل ودخوله في طرق مسدودة ، ودواثر مفرغة ، ومتاهات جانبية ، فلابد أن توضح الدولة بدقة التصورات والخطوات التكتيكية والأهداف الاستراتيجية ، حتى تخطو في الاتجاه الصحيح نحو مواجهة الخطر وإدارة الازمة ، وأمامها بوصلة أو خريطة ترصد المواقع القابلة للتعرض للخطر ، والسلبيات ، وثغرات الضعف ، وتساعدها على علاجها أولاً بأول . مع التأكيد على الاستراتيجيات الشاملة والمرنة لحماية أساسيات الدولة وتدعيم ثوابتها . ذلك أن لإدارة الأزمات

عينين ثاقبتين : إحداهما على المتغيرات الطارئة للتعامل معها وتطويعها للصالح المنشود ، والأخرى على الثوابت التى ينهض عليها كيان الأمة ، لتدعيمها وترسيخها في مواجهة العواصف والأعاصير . وسواء أكانت الدولة معنية ومتوقعة للأخطار الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات . . . الخ ، أو الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية . . . الخ ، فإن الإعداد الجيد المسبق يمكن أن يؤدى إلى النجاة ، أو تقليل الخسائر بقدر الإمكان.

وقد تسببت التكنولوجيا الحديثة في أزمات جديدة ومتجددة نظراً لما تنطوى عليه من أخطار جسيمة لا تقل في رعبها وبشاعتها عن الأخطار الطبيعية. ويكفى للتدليل على ذلك ما أحدثه انفجار مفاعل تشير نوبل من رعب نووى اجتاح معظم أنحاء أوروبا ، ويبدو أنه كان إيذاناً بانفجار الاتحاد السوفيتي نفسه وانهياره واختفائه من على خريطة السياسة المعاصرة . ولذلك يتحتم على الحكومات والمؤسسات أن تمتلك الاستعدادات اللازمة للتعامل مع حالات الطوارئ في موقع حدوثها ، وأن تعقد دورات تدريب على مواجهة الأزمات وإدارتها واستيعابها ، مهما كانت طارئة ومفاجئة . إن المحن والكوارث ، سواء الطبيعية أو الصناعية ، في حاجة دائمة ومتجددة وملحة إلى المهارات الكافية والخبرة الإدارية للتعامل مع أي موقف بمجرد حدوثه . فهي لا تضع البشر في اعتبارها على الإطلاق ، بحيث يمكن أن تسحقهم كما تسحق قطعان الأفيال جحافل النمل تحت أقدامها.

وغنى عن القول أن الأزمات الطارئة والمفاجئة قد تؤدى إلى أزمات سياسية واقتصادية قد تهدد بنية الدولة بأسرها ، إذا لم يتم احتواؤها بأسرع ما يمكن . ذلك أن تأخيراً يمتد لعدة ساعات ، بل ربما لعدة دقائق ، يمكن أن يؤدى إلى تخلف جهود الاستجابة عن ملاحقة العوامل المناوئة المتضافرة معاً ، والتي ما إن تبدأ في اكتساب قوة الدفع ، فربما لا تتمكن الإدارة المنوطة بها من إحكام

السيطرة عليها. ففى حالة وضع يتحرك بسرعة وفى اتجاهات قد يصعب التنبؤ بها ، يتحتم على صانعى القرار ، التصرف سريعاً ، فعادة ما تكون عمليات الدعم والمساندة هى العنصر الضرورى والحيوى الغائب عن موقع الأزمة . ولذلك فالتوقيت عنصر حاسم وإدارة الأزمة هى فى حقيقتها سباق مع الزمن .

وتحرص حكومات وإدارات الدول المتقدمة على وضع خطط أولية جاهزة ومجموعة إجراءات أساسية يمكن أن يوفر لكبار المسئولين عن إدارة الأزمة ، مخططاً أولياً للتدابير المطلوب اتخاذها ومنظومة دعم للتحرك السريع . كما أن إضافة عدد محدود من الخطوط الهاتفية في غرفة الاجتماعات ، وتجهيزها المسبق بأحدث أجهزة الكومبيوتر وآلات الطبع التي سيجرى استخدامها لدعم عمليات الاستجابة والاحتواء ، يمكن أن توفر وقتاً ثميناً ، إذ إن عنصر المبادرة يعد من أهم وأخطر الأسلحة الفعالة في هذا الشأن . كما أن التدريب الدورى المنتظم على الخطوات العملية لمواجهة الأزمة ، يمكن أن يكشف عن أية ثغرات موجودة في نظام الدعم والمساندة والاستجابة والاحتواء . ولذلك فإن الإجراءات التصحيحية يمكنها أن توفر عاملاً مساعداً فيما يتعلق بتعزيز الإمكانات التي يحتاج البها كبار المسئولين خلال عملية اتخاذ القرار ، وأيضاً بتوافر منظومة متكاملة الطاقات في منطقة الأزمة .

وينطبق هذا المنهج النظرى والتنفيذى المبدئى على معظم أنواع الأزمات سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم طبيعية ، إذ يتحتم على كل دولة أو مؤسسة أو منظومة معنية ومسئولة ألا تتخلف أبداً عن ملاحقة العوامل المناوئة لسير عملياتها والسيطرة عليها . إن وضع منهج أولى أو برنامج مبدئى لإدارة الأزمات يتوافق مع طبيعة عمل الإدارة المسئولة ، هو الوسيلة الفعالة للتهيؤ للتعامل مع الاختلالات غير المعلومة وغير المتوقعة لسير العمل ، وهذا البرنامج يغطى مختلف المسئوليات والوظائف الإدارية لمثل هذه الإدارة.

وكلما ازدادت الحياة تعقيداً ، ازدادت الأزمات وتشعبت وتعقدت لتصبح غذاءً شبه يومى للشعوب. وقد شهد القرن العشرون أزمات من كل الأنواع ولا حصر لها ، ومن الطبيعى أن تتضاعف هذه الأزمات عدداً وتشعباً وتعقيداً فى هذا القرن الواحد والعشرين الذى لا يعلم مدى تعقيده سوى الله ، تعقيد لن يقف عند حد ، لدرجة أن كل المحاور التي دارت حولها السياسة الدولية منذ بدايات القرن العشرين كانت عبارة عن أزمات ، عجز العالم عن حل معظمها، وأصبحت مزمنة وقادرة على تفريخ أزمات أخرى متتابعة ومتجددة . بل إن من يتبع مسار التاريخ الحديث يدرك أنه كان سلسلة من الأزمات التي شكلت قممه ونقاط تحوله.

وكان المفكر السياسي ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنرى كيسنجر قد عبر تعبيراً دقيقاً عن العلاقة العضوية بين طبيعة عصرنا هذا وبين الأزمات التي لا تتوقف عن التوالد والتفجر والتصاعد والتزايد عندما قال: « لا يمكن أن تكون هناك أزمة في الأسبوع المقبل. إن جدول أعمالي حافل بالأزمات المستمرة والمتجددة من كل نوع ، وآخر ما أحتاج إليه هو أزمة مستجدة » . كما عبر الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون عن نفس المفهوم بقوله: « إن الحياة أزمة تليها أزمة أخرى ».

وبرغم أن هناك مجموعة أو منظومة من التوجيهات النظرية والعلمية التى يمكن الاهتداء بها في إدارة الأزمات ، فإن حقائق الواقع تؤكد أنه لا توجد على الإطلاق أزمتان متشابهتان . وبرغم أوجه الشبه الظاهرى بين أزمة وأخرى تالية لها، وبرغم ما قد يبدو من ملاءمة تطبيق حلول ناجحة سابقة لجأ إليها الآخرون في مواجهة أزمات بدت مستعصية ، فليس ثمة تشابه تحت أى ظرف من الظروف بين أزمة وأخرى سابقة لها ، لأن الأزمات تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع ، ولابد لكل أزمة من حل مختلف وجديد حتى يتفق مع طبيعتها وملابساتها . ولذلك فالطريقة المثلى للتعامل مع أية أزمة ، هي بطبيعة الحال ،

الاستعداد العملى والمرن لمواجهتها . وهو استعداد يحتم هجر النظريات الجامدة العامة ، وإن كان لا مانع من الاسترشاد بها.

وإذا كان هناك ثمة تشابه بين الأزمات ، فإنه يكمن في المراحل التي تمر بها بصفة عامة . وسواء أكانت الأزمة سياسية ، أم كارثة وبائية ، أم زلزالا ، أم إعصارا ، أم حريقاً مدمراً لمناطق كبيرة ، أم انهياراً اقتصاديا ، أم هجوماً عسكريا من دولة أخرى ، أم أزمة مفتعلة خصيصاً لضرب الخصم واستنزافه . . . الخ ، فإنها تبدأ بمرحلة المفاجأة التي تدهم من وقعت عليه الأزمة ، والتي تليها مرحلة نقص المعلومات التي تساعد الحكومات والمؤسسات على اتخاذ قراراتها التي لا تعتمد على القنوات المعتادة في المواقف التقليدية . ففي أثناء الأزمة ، لايتاح سوى القليل من الوقت والمعلومات للعمل بأسلوب منهجي ، بل قد لا يكون هناك وقت لجمع الإدارات المختلفة أو طاقم الموظفين العاملين معاً ، للاستنارة برأيهم ، أو وقت للحصول على المعلومات الكافية بالسرعة المنشودة .

وتؤدى مرحلة النقص في المعلومات إلى مرحلة تالية وهي التدفق المتصاعد في الأحداث. وهي مرحلة تحتاج إلى خطوات ملحة ومتتالية بل ومتصاعدة من التغطية الإعلامية . وتحت وهج الأضواء الإعلامية الكاشفة ، تدخل السلطات والموسسات المرحلة التالية - مرحلة فقد السيطرة - وليست العبرة هنا بما إذا كان فقد السيطرة هنا فعليا أم إعلاميا وفكريا ، لأن النتيجة واحدة في النهاية. وهي نتيجة تتمثل في مرحلة تالية تأخذ شكل النقد والتربص بل والهجوم من الأطراف الأخرى التي لا تقتنع بأسلوب الأداء في مواجهة الأزمة. وبرسوخ هذه المرحلة وتعميق تأثيرها في الجماهير ، فإنها تؤدى إلى مرحلة تالية ، تسيطر فيها عقلية الحصار على المتصدين للأزمة والذين يشرعون في التصرف بعقلية « نحن » في مواجهة عقلية « هم » ، خاصة عندما يشعرون بتوجهاتهم لمحدوا ضحايا لسوء الفهم ، وليس هناك من يقتنع بروايتهم للأحداث أو بتوجهاتهم لمعالجة الأزمة.

وتتصاعد مراحل الأزمة لتصل إلى مرحلة الذعر نتيجة غياب الأفكار المحددة والمتبلورة عن كيفية حلها . وهي مرحلة خطيرة تؤدي إلى مرحلة أخطر منها ، وتتمثل في التركيز قصير الأمد أو الانهماك في اللحظة الراهنة أو غياب الرؤية الشاملة ، بحيث يصبح المسئولون أو المديرون عرضه للغضب السريع ، وتشتيت طاقاتهم في أمور سرعان ما يتضح أنها خالية من المنطق المتماسك والفائدة العملية . ففي هذه المرحلة يمكن أن يقوم المديرون والمسئولون بتصرفات متهورة غير محسوبة ، مثل إنهاء خدمة الموظفين الذين ينتقدونهم في أجهزة الإعلام ويبرزون جوانب الخطأ وسلبيات الأداء ، أو شجب آراء النقاد وبذلك تتحول الأزمة إلى طامة كبرى ، عندما يهجر المسئولون التفكير في الحلول العملية الموضوعية إلى إلقاء اللوم على الجمهور ويتهمونه بعدم وعبه بأبعاد الأزمة وأعماقها ، وبالتالي عدم تعاونه الفعلي في مواجهتها وحلها.

إن في بداية كل أزمة شيئاً واحداً مؤكداً ، فلا أحد يعرف على وجه التأكيد والتحديد كيف يمكن حلها . ولذلك فإن الاستجابة العقلانية الأولى من جانب الإدارة هي – في الغالب – عدم الاتصال بأى شخص . ذلك أن المسئولين والمديرين ، قبل الإفضاء بأى تصريح علني ، في حاجة إلى تجميع كل الحقائق الممكنة ، وتحديد ناطق رسمى باسم الجهة المعنية . ومع ذلك فقد أوضحت الدروس المستفادة من أزمات سابقة ، أنه مهما كانت الأزمة شديدة الوطأة ، ومهما كانت الأمهمة مؤلمة ، فمن الأفضل للإدارة المعنية أن تفصح عما تعرفه وعما لا تعرفه ، بسرعة محسوبة ووعى عميق بالمسئولية ، وبإحساس مرهف رقيق تجاه الذين أضيروا بالأزمة. إن الأخذ بزمام المبادرة وإبداء الاهتمام بدواعي القلق حقيقة كانت أم من نسيج الخيال والوهم – يجعل المسئولين أهلاً للثقة ، كما يجعل المواطنين سريعي الاستجابة ، وخاصة أن جو الأزمة بكل ما يحمله من قلق وتوتر

وخوف ، يولد ريبة طبيعية بل إنكاراً وتكذيبا لكل ما يقال من تصريحات ، ومن شأن الصمت أن يجعل الناس أكثر عرضة للشك والانتقاد. وكلما كانت مصداقية وسائل الإعلام عالية وموضوعية وحيادية ، كانت القيمة الإيجابية التي تكتسبها ، والدور المقنع الذي يتقبله الجمهور.

وبمجرد وقوع الأزمة ، فلابد أن يعرف المستولون والمديرون وأن يفهموا ملاحظات وآراء جماعات وقطاعات الجمهور لأنها المؤشرات الحقيقية لسلوكه. وعليهم أيضاً أن يعترفوا بالتقديرات الأولية للمشكلة أو الكارثة ، وأن يكون صدرهم رحباً لتقبل اللوم ، خاصة إذا كان هذا ممكناً في بداية الأزمة ، على الأقل . ولا مانع من أن يعبروا عن قلقهم وتوقعاتهم الكثيبة ، ولكن في حدود حتى لا يسرى الذعر بين الناس وتفلت الأمور من أيديهم . كما أن هؤلاء المسئولين والمديرين في حاجة ملحة للتعامل مع وسائل الإعلام على أفضل صورة ممكنة ، بحكم أنها الأداة الدائمة والثابتة في أية أزمة. ومن هنا كانت ضرورة اختيار الناطق أو المتحدث بتطورات الأزمة ومراحلها وتداعياتها . وهو في أشد الحاجة إلى التحلي بصفات وخصائص معينة ، منها امتلاك الصلاحيات التي تدل على اطلاعه على تفاصيل الأمور ، ونظرته الثاقبة التي توحي بالثقة في تصريحاته وتوجيهاته ، وتعاطفه مع المتضررين من الأزمة ، وتأكيده على الخطوات العملية المتخذة بالفعل للخروج منها ، وهي خطوات لابد أن تكون الخطوات العملية المتخذة بالفعل للخروج منها ، وهي خطوات لابد أن تكون

أما الرسالة المحورية في الأزمة في جب أن تكون متبلورة وخالية من التناقضات بحيث يسهل التعرف على معالمها ، وإن كانت أساليب تقديمها يمكن أن تختلف باختلاف الملابسات والمتلقين الذين يكونون الجمهور الذي يجب أن تؤخذ ملاحظاته في الاعتبار ، خاصة إذا كان يستطيع أن ينهض بدور ذي قيمة أثناء الأزمة ، كذلك يجب على المسئولين ألا يقعوا سواء في خطأ التهويل أو التهوين .

فليس من الحكمة المغالاة في خطورة المشكلة أو التهوين من شأنها . لكن إذا وجد المسئول نفسه مضطراً للاختيار بين أحد الأمرين ، فمن الأفضل عادة اللجوء بعض الشيء إلى التهويل لاستنفار المشاعر والطاقات لاحتمال ما هو أسواً . وفي حالة انقشاع الضباب عن حجم أصغر للمشكلة من الحجم الذي تم تصويره وتقديمه ، فمن السهولة التقهقر والتراجع وسط ارتياح الجميع لإمكان زوال الخطر . أما في حالة التهوين من الأزمة ، ثم تتضح أبعادها المخيفة وتداعياتها البشعة ، فإنه يتعذر – حينئذ – استعادة الوقت الضائع أو المصداقية المفقودة وينتج سوء إدارة معظم الأزمات عن تجنب أو تجاهل أو عدم توقع المزيد من الأخبار السيئة أو النتائج المأساوية .

وهناك منهج من أربع مراحل لإدارة الأزمة قبل أو بعد أن تحدث ، ويعتمد على ثلاثة مبادئ : التخطيط ، والوقاية ، والتنفيذ ، من منطلق أن لكل أزمة دورة حياة ، ويمكن التأثير الإيجابي فيها. وهذا المنهج يتطابق مع المسار البيولوجي الذي يجتازه الكائن الحي بصورة متتابعة عبر مراحل الميلاد ، والنمو ، والنفج ، والأفول . ويمكن استخدام دورة حياة الأزمة للتكهن بالنتائج المستوقعة لكل مرحلة من مراحل الدورة. بل إن الأزمة يمكن ألا تصل إلى مرحلتي النمو والنضج ، إذا تدخلت الإدارة في الوقت المناسب . بل ويمكن ألا تحدث الأزمة على الإطلاق عندما تتنبأ الإدارة بالأزمة قبل وقوعها ، وهو ما يسمى بإجهاض الأزمة قبل ولادتها بالمفهوم البيولوجي ، وبالتالي لا تشكل أي يسمى بإجهاض الأزمة أو المؤسسة. لكن من الطبيعي أنه لا يمكن تفادى كل تهديد فعلى لصالح الدولة أو المؤسسة. لكن من الطبيعي أنه لا يمكن تفادى كل أزمة ، إذ يستحيل تفادى الأزمات التي يحدثها الخصوم على سبيل الصراع غير المباشر أو الكوارث الطبيعية التي تهبط على الشعوب كالأقدار المأساوية.

أما في مرحلة ما بعد الأزمة فإنه يجب على الإدارة المسئولة أن تستمر في الاهتمام بالمتضررين من الأزمة ، ومراقبة المشاكل التي ترتبت عليها إلى أن

تسلاشى أو تتناقص حدتها على أقل تقدير ، وإطلاع وسائل الإعلام على إجراءاتها ، وتقييم خطة العمل أولاً بأول ، خاصة فيما يتصل باستجابة العاملين للآثار الناجمة عن الأزمة ودمج هذه التغذية الارتجاعية في خطة معالجة هذه الآثار ، وتطويرها وتحسينها ، وتجنب أية أزمات محتملة في المستقبل.

ولابد أن يدركِ القائمون على إدارة الأزمات ، الطبيعة الخاصة لكل أزمة ، لأن كل أزمة تقريباً تحمل فى طياتها ما يمكن أن يساعدهم على النجاح فى مهمتهم أو يؤدى بهم إلي الفشل فى معالجتها . وهذا الإدراك أو الوعى كفيل بمساعدتهم على التمسك بأسباب النجاح وتفادى أسباب الفشل . إن البحث عن ذلك النجاح الكامن فى قلب الأزمة وتنميته واستشماره هو لب إدارة الأزمات . ولعل السبب الجوهرى فى سوء إدارة أية أزمة يرجع إلى معالجة موقف سيئ بموقف آخر أسوأ منه . ولذلك يرى بعض المحللين السياسيين - مشلاً - أن تستر الرئيس ريتشارد نيكسون على التنصت فى قضية ووترجيت خلق أزمة أكبر مما كان يمكن أنه تحدثه الجريمة الأصلية .

وإذا كان للدولة عذرها في الكوارث الطبيعية التي لا يد لها فيها ، فإن هذا العذر يتلاشى إلى حد كبير في إدارتها للأزمات الاقتصادية والمعسكرية ، سواء أكانت مترتبة على سياسات غير موفقة اتخذتها دون وضع كل العوامل والدوافع والتوقعات في اعتبارها ، أو أزمات افتعلها الآخرون أو الخصوم على سبيل هزيمتها وضربها من غير صراع مباشر أو حرب صريحة . وأخطر اختيار يثبت كفاءة الدولة وجدارتها يتمثل في قدرتها على إدارة الأزمة في كل مراحلها إلى أن تخرج منها.

فقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، أزمة اقتصادية شهيرة عسرفت بأزمة المنمور الآسيوية . وهو اللقب الذي أطلق على كوريا الجنوبية وسنغافورة وأندونيسيا وتايوان وماليزيا نتيجة للانتهاش الاقتصادي المذي تمتعت

به ، والإنتاج الوفيــر الذي غمرت به العالم. وبرغم أنها دول تنتمي اقــتصاديا إلى النظام الغربي الرأسمالي ، مما جعلها تظن أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة سيكون خير سند لها بدليل أن كبار المضاربين الأمريكيين في الأسواق المالية -مثل جورج سوروس - فتحوا لها بوابة الاقتراض على مصراعيها ، وبفترات سماح وتسهيلات مغرية. لكن هؤلاء المضاربين أغلقوا هذه البوابة فجأة ، وطالبوا النمور الآسيوية بسداد القروض السابقة والأرباح المركبة التي ترتبت عليها . وسرعان ما جثم شبح الأزمة الاقتصادية على هذه الدول كالكابوس ، إذ إن المصلحة وليست الصداقة هي المعيار الوحيد في عالم المال والاقتصاد . وبرغم التحالفات الاقتصادية بين الدول الغربية والنمور الآسيوية ، فإن الولايات المتحدة - ومعها حلفاؤها الغربيون - لم تكن لتسمح أن تشكل هذه النمور أي تحد اقتصادى عالمي لها. لكن يبدو أن التقدم الاقتصادى الذي أحرزته النمور الآسيوية لم يكن من فراغ ، بل كان مجرد عنصر من عناصر التقدم العلمي والحيضاري الذي ساد في معظمها . واستطاعت كوريا الجنوبية أن تدير أزمتها الاقتصادية بحنكة ومهارة حتى خرجت منها سالمة إلى حد كبير ، وقدمت نموذجاً رائداً في مجال إدارة الأزمات يمكن أن يستفيد الآخرون من دروسه.

فقد استطاعت كبرى المجموعات الصناعية الكورية أن تصل إلى اتفاق مع البنوك لسداد ديونها ، اعتماداً على المعدلات الكبيرة للنمو الاقتصادى الذى حققته فى فترة الانتعاش الاقتصادى والإنتاج الوفير . فعلي سبيل المثال ، توصلت مجموعة « دايو » إلى اتفاق مع البنوك الكورية لسداد ديون تصل إلى ٥,٤ مليار دولار . ولم تقم بالتصرف فى بعض أصولها الرأسمالية التي كان مقرراً أن تقوم ببيعها . كما كانت خبرتها التكنولوجية بمثابة رأس مال آخر ، فلم تبع ترسانتها لبناء السفن الكبيرة فحسب ، بل استطاعت إسرام عقود لبناء السفن فى هذه الترسانة لمدة ثلاث سنوات ، والحصول على عقد مهم . بتطوير ترسانة

نيوبورت الأمريكية التى كانت متخصصة فى بناء حاملات الطائرات والغواصات النووية. كذلك تمكنت هذه المجموعة ومعها المجموعات الكورية الأخرى من القيام بمشروعات مشتركة ناجحة فى عدد من دول العالم ، من خلال استغلال علمى وعملى للعوامل الاقتصادية النابعة من ظاهرة العولمة ، مثل فتح الأسواق أمام حركة التجارة العالمية ، والتحول إلى نظام اقتصاد السوق بخصخصة بعض المشروعات العامة.

ومنذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين ، سارعت الشركات الكورية الى الدخول في بعض المشروعات المطروحة في الدول المختلفة ، وشراء جزء من رأس مالها أو تملكها بالكامل ، أو توقيع عقود لإدارة بعض هذه المشروعات . وكانت المجموعات الكورية في سباق مع الزمن ، ففي فترة زمنية قصيرة بدأت هذه المشروعات تؤتى ثمارها. فحققت معدلات أرباح عالية ، كانت بمثابة الدماء الجديدة التي تدفقت في عروق الشركات الكبيرة التي تمثل موقع القلب من الاقتصاد الكورى . وبالتالى بدأت مؤشرات الاقتصاد الكورى الجنوبي في التحسن والخروج من الأزمة الطارئة من خلال الإدارة العلمية والعملية والواعية لها.

كانت الخطوات الأولى التى اتخذتها كوريا الجنوبية للخروج من أزمتها ، قد تمثلت فى توظيف القرض الذى حصلت عليه من صندوق النقد الدولى ، فى صناعة لها فيها قدرة تنافسية عالية ، وهى صناعة بناء السفن وإصلاحها ، والتى أعادت الحيوية إلى قطاع اقتصادى آخر ، وهو قطاع الصناعات المغذية لهذه الصناعة الكبيرة . كما فتحت مجالات واسعة لسوق الخدمات الاقتصادية التى تحتاج إليها هذه الصناعة . وبذلك كان أسلوب الحكومة الكورية فى إدارة الأزمة ، عاملاً محوريا فى تجاوز الأزمة الاقتصادية ، مما يدل على الإنجاز المصيرى الذى يمكن أن يحققه القرار السياسى المدروس والواعى والشامل فى مواجهة الأزمة وتجاوزها.

فقد تعددت المحاور التي وظفها الكوريون الجنوبيون في إدارة الأزمة الاقتصادية . فمثلاً ركبوا موجة العولمة الاقتصادية المتاحة بالفعل ، فتحركت الشركات الكورية على مستوى العالم بحثاً عن الفرص الملائمة والمتاحة ، بحيث لم تحصر نشاطها في داخل البلاد ، بل بحثت عن سبل جديدة للالتفاف حول الأزمة وحصارها على المستوى الدولى ، وهي الإمكانية التي يتيحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ذلك أن إدارة الأزمة التي تسعى لاختراقها واحتوائها وتجاوزها ، في حاجة ملحة لبدائل عديدة تتضافر فيما بينها لإيجاد قوة دفع كفيلة بحلها في النهاية .

كانت هناك أيضاً القدرة الكورية على تعبئة الموارد القليلة المتاحة ، وتوظيفها بأسلوب يحقق أكبر عائد ممكن رأسيا وأفقيا ، وتجنب أي إهدار لها . وهو الإهدار الذي وقعت فيه دول أخرى كانت تمتاز على كوريا الجنوبية بالموارد الوفيرة التي ضاعت طاقاتها ، فأدخلتها في حلقة الأزمات المتوالية التي يسميها المفكرون الاقتصاديون « الدائرة الجهنمية للأزمات » . فالعبرة بالكيف في إدارة الأزمة تأتى في المرتبة الأولى قبل الكم ، خاصة إذا لم يكن موظفاً ومستغلا على الوجه المنشود.

أدركت كوريا الجنوبية أيضاً أن العبرة ليست بالصداقات أو الشعارات أو الانفعالات الحماسية ، بل بإيجاد سلسلة أو رابطة من المصالح الحيوية والمتبادلة مع الآخريس ، كعامل ضرورى في إدارة الأزمات وتجاوزها وتحقيق الازدهار الاقتصادى . فعندما يعمل الكوريون في بلاد ومجتمعات متعددة في بقاع مختلفة من العالم ، فإنهم يضفلون الاستعانة بالموارد المحلية ، مما يوجد روابط مصلحية بين شركاتهم وهذه البلاد والمجتمعات ، ومما يساعد على تحقيق توفير ضخم في مراحل العمليات الإنتاجية ، وبالتالى يدعم قدراتهم التنافسية ، ويتيح الفرص لتحقيق أرباح سريعة . وبالفعل فقد استطاعوا تحقيق أرباح ضخمة بمعدلات زمنية قياسية لم تتجاوز عدة شهور في بعض الأحايين .

ركزت كوريا الجنوبية أيضاً على القدرات التسويقية على المستوى العالمي ، بصفتها من أهم الأسس التي تنهض عليها القوة الاقتصادية في زمن العولمة ، وكانت الشركات الكورية قد أعدت نفسها لهذه التحولات العالمية ، مما أكسبها قدرة عالية على التسويق العالمي ، والانتشار في العالم من خلال شبكة معلومات قوية يتم تحديثها باستمرار ، ويشرف على تحليلها خبراء متخصصون في شئون الأسواق العالمية . ذلك أن عصر المعلوماتية يثبت باستمرار أن من يمتلك المعرفة يمتلك بالتالي القوة التي تساعده على مواجهة الأزمات وإدارتها وتجاوزها.

وكان من أسباب نجاح كوريا في إدارتها لأزمتها الاقتصادية ، إيمانها العميق والعملى بأهمية وضرورة جودة المنتج . ذلك أن التسويق العالمي لا يمكن أن يشق طريقه بمنتجات ذات جودة متدنية تستهين بذكاء الطرف الآخر الذي ليس على استعداد للتغاضي عن هذا التدني ، فليس هناك ما يجبره على ذلك . ونظام الجودة الكورى ، في كل مراحله ، يتميز بالدقة واليقظة والتأكد من صلاحية كل خطوة ، منذ الخطوة الأولى وهي التصميم الذي يتحتم أن يكون صالحاً دائماً للمراجعة المستمرة لجودة التنفيذ حتى يظهر المنتج في النهاية بغير عيوب . فهذه هي الجودة التي تؤكد مصداقية الكفاءة الكورية وهي كلها روافد تصب في القوة الاقتصادية التي تؤدي في النهاية إلى تآكل الأزمة وتحللها ، مهما كانت متحجرة وصلبة .

استوعبت كوريا أيضاً نظم الإدارة الحديثة ، ومناهج الجمع المستمر والمتجدد للمعلومات ثم توظيفها بعد دراستها وتحليلها لبلوغ مرحلة اتخاذ القرار الاستراتيجي أو التكتيكي . فقد كانت نظم الإدارة الحديثة خير معين للإدارة الكورية في أزمتها الاقتصادية، إذ جنبتها تشتيت الجهد والطاقة والفكر والوقت فيما لا يفيد ، وساعدتها على مواصلة سباقها مع الزمن ، وتجنب الدخول في

طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو حلقات مفرغة ، في عصر أصبح فيه الزمن يقاس بالأيام والساعات وليس بالشهور أو السنوات.

وإذا كانت الأزمات الاقتصادية في حاجة إلى سرعة حاسمة ومحسوبة لتجاوزها ، فإن هذه الحاجة تشتد وتصبح أكثر إلحاحاً في مجال الأزمات العسكرية. إذ إنه نظراً لصعوبة سرعة تحديد شكل ونمط وإطار وأسلوب ونطاق الأزمة ، وكذلك تدفق الأحداث وتفاقهها ، فإنه يجب أن تكون إجراءات التخطيط مرنة ، ومستوعبة لكل أبعاد الأزمة الراهنة ، وواضعة في اعتبارها كل احتمالاتها المتوقعة ، حتى تحقق الاستجابة الفورية لتطورات الموقف السريعة ، إذ إن مصير أمة بأسرها يصبح رهناً بأسلوب إدارة الأزمات العسكرية . إن أنشطة ومبادرات مجموعة التخطيط والتنفيذ المشتركة ، تعد العامل الرئيسي في استغلال عنصر الوقت المتاح ، لأنه العامل المؤثر في نجاح إدارة الأزمة أو فشلها. فهي تبدأ بتحديد مدلول الأزمة وأهدافها المعلنة والخفية من خلال التحليلات الأولية التي تتبعها إجراءات التخطيط التي توضح التسلسل المنطقي للأحداث بدءاً من التأكد من طبيعة الأزمة ومراحل تطورها ثم ملاءمة طبيعة الاستخدام العسكري للتعامل مع تلك الأزمة ، الذي يستمر عبر ست مراحل متتالية .

وهذه المراحل الست ليست ثابتة أو محددة أو مفروضة في كل الحالات ، إذ إن عامل الوقت في كل مرحلة يعتمد على طبيعة الأزمة ، ونظراً لخطورة وحساسية عامل الوقت في إدارة الأزمات ، فإنه يمكن ضغط مرحلة أو أكثر للوصول إلى قرار معين من خلال اجتماع طارئ وإصدار أوامر شفاهية . وقد يكون عامل الوقت حرجاً جدا في إدارة أزمة واحدة ذات طريقة حل واضحة وممكنة ، وبالتالي فإن الإجراءات الكتابية تصبح عنصراً معوقاً . وعادة ماتتم هذه الإجراءات في المرحلة الخامسة ، أي مرحلة التخطيط للتنفيذ ، حين لا تتبقى سوى المرحلة الأخيرة ، وهي مرحلة التنفيذ الفورى .

تبدأ المرحلة الأولى عندما يتطلب الموقف اتخاذ إجراء يتعلق بالأمن القومى، وتنتهى هذه المرحلة بتبليغ القيادة السياسية للقيادة العسكرية بأبعاد الحدث واحتمالاته الأولية . عندئذ تصبح المسئولية المباشرة هى مسئولية القيادة العسكرية العليا ، تليها القيادة المسئولة عن إدارة الأزمة ثم القيادات الأخرى التى تنهض بمختلف المهام المنوطة بها ، خاصة قيادات القوات المساندة .

وتنحصر مسئولية القيادة العليا في متابعة تطور الموقف العام والخاص ، وتقييم التقارير الخاصة بتطور الأزمة ، ومتابعة التقارير الواردة من القيادة المسئولة في منطقة الأزمة ، على أن تحدد منطقة وطبيعة الأزمة وتطورها ، ومدى سيطرة تلك القيادة على نطاق الأزمة ومجرياتها ، ونوعية الإجراءات التى اتخذتها لاحتوائها . ويتبع الدراسة السريعة التى تقوم بها القيادة العليا ، تقييم معالجة الأحداث والخطوات التى اتخذتها القيادة في منطقة الأزمة ، وتحديد قواعد الاشتباك والتعديلات المطلوبة في هذه القواعد للتوافق مع طبيعة الأحداث التى تتطلب بدورها تنسيقاً مكثفاً وحاسماً ، في حاجة فورية للمصادقة على هذه التعديلات من القيادة العليا أيضاً ، وتكثيف جمع المعلومات والإجراءات والانشطة المخابراتية المختلفة في منطقة الأزمة وكذلك المناطق المؤثرة فيها والمتأثرة بها .

أما المسئولية الملقاة على عاتق القيادة التي تتولى إدارة الأزمة فتشمل مراقبة الإجراءات التأمينية في منطقة الأزمة ، والتبليغ الفورى عن الأحداث الطارئة ، واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لاحتواء الأزمة ، وطلب السماح بالتعديلات الضرورية لقواعد الاشتباك ، وغير ذلك من عناصر المسئولية التي ترتبط عضويا بمسئوليات القيادات المسائدة التي تختص بمراقبة تطورات الموقف ومتابعة تفاصيله ، والمبادرة بتقديم الإسناد والتعزيز اللازمين للقيادات الأعلى التي تدير الأزمة في مجملها ، على أساس جمعها للمعلومات الضرورية من كافة المصادر المتاحة

لتقليل عنصر المفاجأة إلى أدنى حد ممكن ، وكذلك سد الثغرات المحتملة من خلال متابعة التطورات أولاً بأول . وتعتبر لجنة التخطيط والتنفيذ المشتركة في القيادة العليا مسئولة عن أسلوب توظيف هذه المعلومات في الوقت والمكان المناسبين .

ثم تأتى المرحلة الثانية التى يتم فيها تقييم الأزمة من منظور سياسى وعسكرى واقتصادى واجتماعى ونفسى على ضوء العوامل التى كونت حجم الأزمة ونمطها وطبيعتها واحتمالاتها . ذلك أن القرار القاضى باستخدام القوات المسلحة سوف يبنى على توظيف الإمكانات العسكرية المتاحة فى ظل الاستراتيجية الراهنة في إدارة الأزمات . وتبدأ المرحلة الثانية بتبليغ القيادة المسئولة عن إدارة الأزمة ، وتنتهى بصنع القرار وتحديد القيادة العليا مسار الحل العسكرى . وبالطبع فإن المسئولية القومية تتصاعد من مرحلة إلى أخرى ، إذ تتميز هذه المرحلة بزيادة الحذر والحيطة ، ورفع حالة التأهب والتبليغ أولاً بأول عن الموقف وتطوره ، وتدفق المعلومات التى تم تكثيف جمعها .

ويتمثل الدور الملقى على عاتق القيادة السياسية ، في هذه المرحلة ، في تقدير دقيق للموقف من منظور عسكرى ، وتقديم التوصيات بالحلول العسكرية المتاحة ، ومراجعة وتحديث وتطوير خطط العمليات أولاً بأول على ضوء الاستراتيجية الراهنة في إدارة الأزمة ، وذلك بتقييم وتحليل المعلومات الواردة والتي سبق تقييمها – من المنطقة المسئولة عن إدارة الأزمة.

أما المهام والإجراءات الملقاة على عاتق القيادة العسكرية العليا ، فتتمثل فى متابعة وتقييم مراحل تطور أحداث الأزمة ، وتحديد الحاجة إلى إنشاء قسم مختص بمتابعة التطورات . وفى حالة التوجيه بإنشائه ، يتوجب ضمان تأمين أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات اللازمة لذلك القسم . أما فى حالة وجود خطط طوارئ لمثل هذه الأزمات ، فلابد من مراجعة وتحديث مستمرين لضمان

توافقها وتناسبها وتواؤمها مع الاستراتيجية الراهنة لإدارة الأزمة . وبالإضافة إلى هذا فإن القيادة العسكرية العليا تواصل تزويد القيادة السياسية بالمعلومات الآنية عن الموقف ، وتقديم التوصيات بالحلول العسكرية المقترحة والبديلة ، وإصدار الأمر بتجهيز إجراءات الأركان لإدارة الأزمة إذا لم تكن جاهزة قبل ذلك ، وكذلك إصدار الأمر لكافة القوات والتشكيلات في المؤسسة العسكرية بسرعة ضخ كافة المعلومات التي أمكن الحصول عليها ، والتبليغ عن الأنشطة المتعلقة بالأزمة أولا بأول . وأيضاً إصدار الأمر لكافة القوات بتقييم ومراجعة درجة استعداد كل قوة وعنصر رئيسي للقتال وحدوده وإمكاناته واحتمالاته واستمراريته في القيام بواجباته المكلف بها ، معتمداً على إمكاناته البشرية والميكانيكية والإلكترونية .

ومن واجبات القيادة العليا أيضاً ، ضمان عدم المساس بأية اتفاقية عسكرية أو معاهدة أو التزام قانونى يتعلق بدولة تكون طرفاً فى الأزمة ، ومراجعة قواعد الاشتباك الخاصة بمنطقة الأزمة والتوجيه بما يجب عمله وتجميع كافة المعلومات الضرورية ، والتوفيق فيما بينها ، وتقرير مدى ملاءمة طريقة الحل من القيادة فى منطقة المسئولية عن إدارة الأزمة ، والتأكد من صحة مسار خطط جمع المعلومات الواردة الضرورية واللازمة عن تطورات الأزمة ، لكن بما يتفق مع أمن العمليات وأمن المعلومات .

وتواصل القيادة العليا إصدار تقارير الموقف الدورية ، طبقاً لمتطلبات الموقف ، وبعد تحليل تقديرات الموقف الواردة من قائد منطقة المسئولية ، بناء على تقييمه للأنشطة والأحداث والتطورات ، ومواجهتها أولاً بأول ، وكذلك دراسته وتحليله للبنية الأساسية أو التحتية في منطقة المسئولية ، حتى يتعامل معها على أساس واقعى وعملى . ومسئوليات قائد منطقة المسئولية أو الأزمة لا تتوقف عند هذا الحد ، بل تمتد لتشكل الرد في حالة الضرورة على الأحداث بموجب قواعد الاشتباك ومراجعة تخصيص وتحريك القوات المرابطة في منطقة الازمة

حسب ما يمليه المسوقف ، وضمان التوافق المستمسر بين الخطط النظرية للعمليات وبين التطورات الميدانية للموقف ، وتحديد مدى الحاجة للمواصلات اللازمة لنقل القوات ، والاستخدام الأمثل للوحدات على أساس العلاقات العضوية فيما بينها في منطقة الأزمة ، وتحديد المناطق الآهلة بالسكان ، ومدى تأثيرهم على طبيعة إدارة الأزمة ، وخطط إخلاء هذه المناطق منهم ، وتوظيف جسميع عناصسر الاستطلاع المتاحة لجمع المعلومات ، بل وابتكار غير المتاح منها ، وتحديد القوات الصديقة والمعادية والمحايدة في منطقة الأزمة ، بناء على تقارير المخابرات.

أما بالنسبة لمسئوليات القيادات الأخرى ، فهى تشارك بقية عناصر القوات المسلحة فى مراجعة وتقييم الخطوات الميدانية ، وتعزيز القوات المرابطة أو المتحركة ، وتقدير درجة الاستعداد للقتال ، وضمان استمرار الوحدات فى العمليات، مع الأخذ بعين الاعتبار وسائل النقل وخطوط الإمداد ، ومدى درجة استعدادها وكفاءتها وكفايتها فى نقل هذه العناصر إلى خطوط المواجهة عند صدور الأمر بذلك.

ثم تأتى المرحلة الثالثة في إدارة الأزمة ، والتي تلقى على عاتق القيادة العسكرية المكلفة بإدارة الأزمة ، مسئولية تطوير طرق التعامل والحل ، وإبلاغ القيادة العليا بها . وتبدأ هذه المرحلة بقرار تطوير طرق الحل العسكرية المحتملة ، وتنتهى بتقديم الحل الأمثل للقيادة السياسية كتوصية . وتبدأ القيادة العليا في هذه المرحلة بإصدار الأمر الإنذارى الذي يشتمل على تحديد صلاحيات القيادة المسئولة ، والقيادات المساندة ، والعلاقات القيادية ، وتحديد طبيعة المسئوليات ومداها ، والمهمة واليوم المتوقع لبدء العملية ، والأهداف والواجبات والقيود ، والأمر لكافة التشكيلات برفع متطلباتها واحتياجاتها ، وعمل التقديرات التفصيلية اللازمة لنقل الوحدات لخطوط المواجهة ، وخطط وعمل التقديرات التفصيلية اللازمة لنقل الوحدات لخطوط المواجهة ، وخطط تحركها لمساندة بقية التشكيلات ، والإعداد لتطبيق طريقة الحل المقترحة من

قائد منطقة الأزمة ، ومراجعة قواعد الاشتباك ووضع التعديبلات الضرورية لمواجهة المستجدات ، ومتابعة طرق الحل نظريا وميدانيا سواء في منطقة المسئولية أو في القيادة العليا ، والتأكد المتجدد من تناسق تقديرات القائد في منطقة المسئولية مع خطط تحرك ونقل القوات إلى خطوط المواجهة ، وتقديم التوصية العسكرية للقيادة السياسية فيما يتعلق بالإمكانات والاحتمالات وسائر الاعتبارات التي لابد من وضعها في الحسبان ، والسماح بإعطاء بعض المعلومات لوكالات الأنباء عن طريق الشئون العامة مع مراعاة أمن العمليات ، بل إن هذه المعلومات يجب أن تصاغ بأسلوب يخدم إدارة الأزمة.

أما في منطقة إدارة الأزمة فإنه يتم تعيين قائد لقوة المهمة المشتركة ، وفي وقت مبكر حتى يتمكن من المشاركة الحاسمة مع أركان حربه في هذه المرحلة ، ثم الاستمرار في تطوير طرق الحل ، والاستنارة بإرشادات القائد في تعديل الاستراتيجيات الراهنة والخطط المواكبة لإدارة الأزمة ، وتحديد الوقت المتاح للعناصر الرئيسية للانتشار والاستخدام ، وكذلك المتطلبات الأساسية للعملية من وسائط نقل وخرائط تفصيلية لمنطقة الأزمة وغيرها من المعدات والأدوات والتجهيزات الضرورية لإنجاز المهمة .

وفيما يتعلق بمسئوليات القيادات المساندة ، فإن عليها متابعة تطور الموقف الراهن ، والاستعداد الشامل لتقديم المساندة اللازمة في هذه المرحلة ، ومتابعة التأكيد على درجة استعداد وحداتها وكفاءتها القتالية .

ثم تأتى المسرحلة الرابعة عند تقديم القيادة العسكرية العليا طرق الحل المختارة للقيادة السياسية ، وتنتهى بتحديد طريقة الحل المختارة ، وتظل الموافقة على هذه الطريقة النهائية ، سواء من القيادات المنفذة أو غيرها ، نوعاً من التوصية التي تسبق القرار ، ذلك أن التحديد النهائي الأخير لطريقة الحل هو من صلاحية القيادة العسكرية العليا ، في حين تستمر بقية لجان التخطيط لإدارة

الأزمة في أعمالها التي تم تحديدها في المرحلتين الثانية والثالثة. وتشمل مسئولية القيادة العليا ، مراجعة وتقييم طرق الحل الواردة في تقدير الموقف للقائد في منطقة الأزمة ، وإضافة أو تعديل أو تطوير طريقة حل معينة على ضوء ما يرد من قائد منطقة الأزمة ، بشرط أن تتناغم مع تحقيق الأهداف القومية ، وكذلك تقديم طريقة الحل المختارة للقيادة السياسية مع التوصية المناسبة .

وتشمل المرحلة الخامسة ، التخطيط التفصيلي لدعم طريقة الحل المختارة. ولابد أن يُعمل حساب الوقت المتاح للتخطيط حتى يأخذ حجم تفصيل الخطة كفايته من الدراسة الدقيقة . وفي هذه المرحلة يقوم قائد منطقة الأزمة بترجمة طريقة الحل المختارة إلى خطة عمليات ، من منطلق الفكر الكامن وراء العملية ، والقوات المتوفرة ، واستمرارية النقل وأداء العمليات . وذلك حتى يصبح التخطيط جاهزا تماماً للتنفيذ ، على ضوء جدولة الوقت المتاح ، وإمكان تطوير خطط العمليات عند الانتقال إلى مرحلة أمر العمليات . أما في حالة عدم توفر خطط مسبقة الإعداد ، فلابد من الإسراع لإعداد خطط العمليات بعد الانتهاء من تقارير المواقف الراهنة ، واختيار طريقة الحل المناسبة ضمن تسلسل التخطيط .

ويراعى فى تجهيز القوات تحديد موقف القوات والمعدات المتوفرة ، والوحدات الجاهزة للانتشار والاستخدام فى العمليات المستقبلية وتحديد مناطق تواجد وحدات النقل البرى المساندة للقوات فى منطقة الأزمة ، ومناطق تواجد وحدات النقل الجوى المساندة ودرجة استعدادها ، ودراسة تفاصيل خطط الانتشار وتتحمل القيادة العليا مسئولية متابعة التخطيط للتنفيذ ، وتوزيع خطط الانتشار ، وتقييم الموقف والتوجيه باستمرار بناءً على عمليات الاستطلاع ، ومعالجة النقص فى المواد الحرجة ووسائل النقل اللازمة . أما قيادة منطقة الازمة فتتحمل مسئولية تطوير طريقة الحل المختارة إلى خطة عمليات ، ومراجعة

ومتابعة متطلبات الوحدات والتشكيلات المساندة لها ، والتأكد من توفر جميع متطلبات عمليات التحرك اللازمة لمساندة العمليات المستقبلية ، وإيجاد الحلول المناسبة للنقص في المواد الحرجة في حدود منطقة الأزمة ، وإبلاغ القيادة العليا بحالة التجهيز النهائي واستعداد القوات لاستئناف العمليات .

أما مسئوليات القيادات الأخرى ، فتتضمن تحديد متطلبات النقل والتحرك للوحدات المساندة ، وتأمين استمرارية المساندة لقوات منطقة الأزمة ، وتحديد النقص الموجود أو الذى قد يستجد فى مصادرها المتاحة والمطلوبة للوحدات المساندة ، وجدولة أوامر وخطط التحرك ، والتبليغ عن التجهيز والاستعداد النهائى للقوات المساندة.

ثم تبدأ المرحلة السادسة والأخيرة والتي يتم فيها صدور الأمر بتنفيذ العملية من القيادة العليا ، حين تتحول خطة العمليات إلى أمر عمليات ، مع تحديث قاعدة المعلومات بكافة المستجدات ، وانتظام تدفق التقارير أولاً بأول وتقوم القيادة العليا بطبع أوامر العمليات التي تتضمن تعليمات انتشار واستخدام القبوات ، وتحديد يوم وساعة العملية ، وتزويد القبوات بكافة المعلومات الضرورية والمستجدات على الموقف ، ومتابعة انتشار القوات والإشراف على استخدامها ، وفي الوقت نفسه متابعة كافة التداعيات التي يمكن أن تؤدى إلى إنهاء الصراع وحل الأزمة ، دون أن تؤثر هذه المتابعة بالسلب على الحلول العسكرية ومسار العمليات ، وكذلك مراجعة الخطة باستمرار والتكيف مع المستجدات الطارئة على الأزمة ، والتعامل الإيجابي مع منطلقاتها المتغيرة ، مع تحديث المعلومات الضرورية واللازمة لدى الشئون العامة ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، لضمان مساندة الرأى العام المحلي والإقليمي والدولي للمجهود الحربي في إدارة الأزمة ومعالجتها سعياً إلى حلها . وهذا والدولي للمجهود الحربي في إدارة الأزمة ومعالجتها سعياً إلى حلها . وهذا الإضافة إلى الإشراف على عمليات الإسناد والتعزيز من المناطق الأخرى

المرتبطة بمنطقة الأزمة ، والاستمرار في تقييم الأنشطة والأحداث ومتابعة تقدير الموقف لمواجهة أية مستجدات طارئة أو متوقعة.

أما القيادة في منطقة الأزمة ، فتنفذ أوامر العمليات الصادرة من القيادة العليا ، ثم تصدر أوامرها لقياداتها المرؤوسة التي تشرع في نشر قواتها في منطقة الأزمة ، وتتابع الإشراف على تحركاتها واستخدامها ، وتأمين النواقص لقواتها ومعالجة وضبط المواد الحرجة ، والسيطرة المستمرة على استخدام القوات ، وتحديث المعلومات ، والتبليغ عن الموقف للقيادة العليا أولاً بأول ، ومتابعة تحقيق أهداف العمليات ، وتنفيذ الذي لم يتحقق بعد ، للتعامل مع المواقف المتتابعة بإجراءات تساعد على تحقيق الأهداف النهائية للعمليات العسكرية .

وتتمثل مسئولية القيادات المرؤوسة في منطقة الأزمة ، تنفيذ أوامر العمليات طبقاً لواجباتها سواء المحدودة أو الضمنية ، وضمان تأمين قواتها المساندة ، وجدولة وتقرير التحركات الرئيسية ، وتحديث معلومات انتشار القوات واستخدامها والتنسيق مع قائد منطقة الأزمة فيما يخص ضمان وصول واستخدام قواتهم المساندة ، وتأمين كافة متطلباتهم اللازمة لتحقيق مساندة فاعلة لقوات منطقة المسئولية .

والقيادة العسكرية العليا هي صاحبة الصلاحية الأساسية والأولى في تحديد متطلبات ما قبل تنفيذ العملية ، بناءً على التقارير المفصلة للإجراءات المتخذة ، وتقييم النتائج الشاملة وتطوير الدروس المستفادة ، وتصنيف الموارد ، وإمداد وسائل الإعلام بالمعلومات ، مع مراعاة أمين العمليات وأمن المعلومات ، ومراجعة ومتابعة الخطة . وتعتمد القياة العسكرية العليا في هذه المهام والمسئوليات على إدارات عديدة في أفرع القوات المسلحة ، من خلال وضوح الأدوار والمسئوليات والواجبات لكل فرع مشارك أو مساند أو معزز . وعادة تقوم رئاسة هيئة الأركان المشتركة أو العامة ، بتحديد وبلورة هذه الأدوار والمسئوليات

والواجبات في ضوء العقيدة العسكرية التي تنتجها القوات المسلحة في إدارة الأزمات . كما يتم تحديد دور كل قوة وهيئة وتشكيل في إدارة الأزمة بشكل تفصيلي ، سواء أكانت قوات مشاركة أم مساندة . وأيضاً تحديد دور الإدارات الأخرى من خارج القوات المسلحة ، والمطلوب منها تقديم المساندة الفعالة للقوات المسلحة أثناء إدارة الأزمة . ولعل أهم عنصر يجب تحديده بدقة متناهية ، يتمثل في نظام القيادة والسيطرة والاتصالات في إدارة الأزمة ومعالجتها . وهي إدارة قد تختلف من أزمة لأخرى اختلاف بصمات الأصابع ، بل ومن دولة لأخرى .

وقد اختلفت مفاهيم إدارة الأزمة أو الأزمات اختلافاً بيناً بين الدول الكبرى والدول الصغرى. فالدول الكبرى أو العظمي تكتفي عادة بإدارة الأزمات ، لكنها لا تسعى إلى معالجة الأزمة والحيلولة دون وصولها إلى مرحلة الصراع المباشر ، خاصة إذا كانت سلبياتها لا تمس مصالحها الحيوية. فهي تدير الأزمة أو الأزمات لضمان استمرار تأججها ، وإيجاد المناخ السياسي والاقتصادي المناسب لتحقيق مصالحها القومية ، بل إنها تلجأ في أحوال كثيرة إلى افتعال الأزمات وتصنيعها وتصديرها إلى البلاد التي تريد السيطرة عليها ، خاصة في هذا العصر الذي عرف بعصر العولمة ، ولم تعد فيه الحدود بين البلاد تمثل سدوداً تحميها من طوفان الدول الكبري. وهو ما يحتم على الدول النامية أو الصغيري أن تتسلح بالوعي واليقظة والمنهج العلمي والقوة الذاتية لأنه كتب عليمها أن تحارب في جبهتين في وقت واحد : جبهة أزماتها الداخلية الناتجة عن السلبيات التي تعاني منها ، أو التي يتسبب فيها جيرانها ، وأزماتها الخارجية الواردة من الدول الكبرى التي غالباً ما تستغل الأزمات الداخلية في الدول المستهدفة لكي تكون التربة الصالحة لترسيخ الأزمات التي صنعتها وصدرتها إليها ، حتى يتواصل توليد الأزمات باستمرار. فإذا كانت الدول الكبرى تدير الأزمات لضمان استمرار تولدها وتأججها ، فإنه يتحتم على الدول الصغرى أن تديرها بأسرع ما يمكن حتى لا تتفاقم ، خاصة أن الصراعات العرقية والدينية والطبقية والاقتصادية على أرضها تشكل تربة خصبة لتفاقم الأزمات سواء أكانت نتيجة لرواسب وتراكمات وسلبيات داخلية أو لتيارات وافدة من الخارج ومتربصة بالبلاد . ولذلك لابد من أن تحل الدول الصغرى أو النامية هذه التناقضات وبؤر الصراع على أرضها ، حتى تتفرغ لمواجهة الأزمات الواردة من الخارج وإدارتها لصالحها .

لقد أصبحت إدارة الأزمات علماً متعدد الفروع ، سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى ، ومنهجاً ضروريا فى شتى مناحى الحياة التى هى فى حقيقة أمرها سلسلة متصلة من أزمات متتابعة لا تنتهى ، وأيضاً معياراً لقياس مدى تقدم الأمم والشعوب والدول والأفراد . فقد حل المنهج العلمى ، والحساب الاستراتيجى ، والتقدير التكتيكى ، والفكر العقلانى محل الشعارات الطنانة ، والانفعالات الهوجاء ، والأحاسيس المتشنجة ، والطبول الإعلامية أو الدعائية التى تصم الآذان وقد تهز القلوب لكنها لا تقنع العقول . ولم يعد أمام الدول الصغرى النامية سوى أن تتسلح بالعلوم التى تساعدها على إدارة الأزمات ، سواء أكانت علوماً طبيعية أم إنسانية، حتى لا تدخل فى متاهات جانبية أو حلقات مفرغة أو طرق مسدودة من صنع المتربصين بها ، إذ يبدو أن الحياة ستظل غابة يسود فيها الغنى على الفقير ، والقوى على الضعيف ، ويحكمها قانون القوة لا يسود فيها الغنى على الفقير ، والقوى على الضعيف ، ويحكمها قانون القوة لا قوة القانون.



(٤) أركان السلطــة

تمثلت أركان السلطة عبر العصور في القوة والمال والمعرفة، أيًا كانت أشكالها وأساليبها وتطوراتها وأنواعها المختلفة والمتعددة، باختلاف وتعدد أنواع السلطة نفسها، التي يمكن أن تتراوح بين السلطة التي يمارسها أي شخص على شخص آخر ، أو حكومة على شعب ، أو دولة على دولة أخرى . . الخ . والسلطة في حد ذاتها طاقة أو أداة أو وسيلة محايدة، ومرتهنة بأسلوب استخدامها وتوظيفها، فهي ليست طيبة ولا سيئة ، ويمكن أن تكون أداة للتقدم والازدهار والرخاء والحضارة والتعمير، كما يمكن أن تصبح طاقة للتخلف والتدهور والانهيار والتدمير.

والسلطة عنصر جوهرى من عناصر الوجود الإنسانى ذاته ، ولا يمكن تخيل الحياة البشرية بدونها ، لدرجة أنها موجودة بطريقة أو بأخرى فى كل أنواع العلاقات الإنسانية ، مهما بدت هذه العلاقات حميمة ومتناغمة وموحية بالمساواة الكاملة بين الأطراف المعنية ، وبحكم أن الرغبات الإنسانية ، ليس لتنوعها وتعددها حدود ، فمن الطبيعى أن يصبح من يستطيع أن يشبع رغبة الآخرين ، مصدراً للسلطة عليهم . ولذلك فإن الحاجة شرط أساسى لممارسة السلطة ، أيًا كانت هذه الحاجة ، فمثلا إذا احتاج رجل السياسة إلى أصوات ناخبيه ، فإن هؤلاء الناخبين يملكون سلطة عليه ، كما أنهم هم أنفسهم فى حاجة إلى سلطة عندما يفوز فى الانتخابات كى يحققوا رغباتهم بدورهم .

ولا يمكن الفصل بين أركان السلطة الثلاثة: القوة والمال والمعرفة، إذ إنها تشكل في حالات كثيرة منظومة متكاملة، يصعب فيها وضع حدود فاصلة بين ركن وآخر، فكل ركن يتأثر بالآخر ويؤثر فيه بالتناوب ويمكن من خلال التفاعلات الجارية داخل هذه المنظومة، أن يقوم ركن منها تحت ظروف معينة بدور ركن آخر. فمثلا يمكن استخدام « مسدس » في الحصول على المال ، أو إجبار ضحية على إفشاء أسرار وإدلاء بمعلومات خطيرة. وفي الوقت نفسه يمكن استخدام المال في شراء المعلومات أو شراء « مسدس » أو أي سلاح آخر ، كما يمكن استخدام المعلومات للحصول على مزيد من المال أو لمضاعفة القوة التي يمكن استخدام المعلومات للحصول على مزيد من المال أو لمضاعفة القوة التي تتمتع بها .

ويوضح المفكر الأمريكي ألين توفلر في كتابه القيم « تحول السلطة » ، أن قوة العنف ، وقوة المال ، وقوة المعرفة ، يمكن استخدامها على جميع مستويات الوجود الاجتماعي تقريبا ، ابتداءً بدائرة الأسرة الحميمة وانتهاء بحلبة السياسة العامة . فمثلا في مجال الأسرة ، قد يلجأ الأب أو الأم إلى صفع الطفل ، مستخدمين في ذلك العنف ، أو حرمانه من المصروف ، أو شراء طاعته ووده مقابل مبلغ معين من المال ، مستخدمين في ذلك المال على سبيل المنع أو المنح ، كما يمكنهما أيضا تربية حسه ووعيه بالقيم الجديرة بالاتباع كي يصبح راغبًا من تلقاء نفسه في طاعتهما ، و هذه بالطبع أرقى وسائل استخدام القوة أو السلطة في تحقيق هدف ما ، إذ إنها وسيلة المعرفة والتوعية بالمعلومة والإقناع ، بعيدا عن ضغط القوة المادية أو الإغراء المؤقت بالمكافأة المالية .

ولا يختلف هذا المنهج كثيرًا عن المنهج المتبع في الحياة السياسية العامة وممارساتها العديدة والمتنوعة ، إذ يمكن لحكومة ما أن تعتقل منشقًا عليها بل وتعذبه إذا اقتضى الأمر إرهابه أو إجباره على الإدلاء بكل المعلومات التي يعرفها ، خاصة إذا كان ضمن تنظيم سرى . كذلك تستطيع الحكومة أن تعاقب

معارضيها ماديا أو تكافئ أنصارها ، بحيث يتراوح أداؤها بين الوعيد والوعد أو بين العقاب والثواب حتى تصل إلى ما تريد تحقيقه من أهداف عاجلة أو آجلة .

وإذا ما أحسنت الحكومة أو الإدارة استخدام أركان السلطة، التي تتمثل في القوة والمال والمعرفة ، فإن في استطاعتها أن تحقق السيطرة على المصادر الأخرى العديدة التي تتمثل في التفريعات الإضافية والمتنوعة المترتبة على أركان السلطة الأساسية . لكن تظل هذه الأركان هي المحور المركزي لممارسة السلطة، مهما تعددت وتنوعت المصادر أو الوسائل الأخرى التي تستخدمها الإدارة الحكومية أو الصفوة الحاكمة أو الأشخاص في علاقاتهم اليومية الخاصة. وأى قائد سياسي يفقد القدرة على امتلاك أو توظيف عناصر القوة أو المال أو المعرفة ، لابد أن يدرك أن دوره في الحياة السياسية قد انتهى . وهي القدرة التي تصل إلى قمة فعاليتها إذا ما استخدمت هذه العناصر الشلاثة من خلال منظومة متسقة ومتناغمة.

لكن هذه الأركان الثلاثة يمكن أن تهتز بل وتتلاشى قوتها فى مواجهة الكوارث الطبيعية أو الاجتماعية التى تجعل زمام الأمور يفلت من أيدى أصحابها، خاصة عندما تنهار البنية الأساسية وتعم الفوضى ، وهذه الكوارث امتحان عسير لأية سلطة أو حكومة خاصة إذا لم تكن متمكنة من استخدام عناصر القوة والمال والمعرفة فى وقت تقاس فيه تداعيات الكارثة بالساعات أو أقل من ذلك . ذلك أن هذه العناصر يمكن أن تساعد على احتواء الكارثة وتلافى آثارها بقدر المستطاع ، أما فى غيابها فإن السلطة بأسرها تصبح ريشة فى مهب الرياح ، إذ لا قبل لمشل هذه السلطة بمواجهة الزلازل والأعاصير والفيضانات بل والأوبئة ، خاصة إذا لم تكن محدودة. إن عنف الطبيعة وجبروتها يستطيعان محق أية سلطة مهما كان عنفها وجبروتها .

لكن في الأوقات العادية ، فان العنف يمكن أن يحقق نتائج لا يمكن تجاهلها أو الاستهانة بها ، يستوى في ذلك إذا كان على شكل سلاح أبيض أو

صاروخ نووى . ويؤكد توفيلر أن ظل العنف أو القوة الغاشمة أو الرادعة يفرض نفسه على خلفية كل فيعل للدولة وفي روح القوانين التي تسنها . وفي النهاية تعتمد كل دولة - بصفة عامة - على الجيش والشرطة لإرغام مواطنيها على الطاعة . ومن الواضح أن التهديد بالعنف الرسمى الذي يتخذ أشكالا ودرجات عديدة ، لا يتوقف لأنه لا غنى عنه ، بل ويتواجد في كل مكان في المجتمع ، ويساهم بالفعل في تأمين عمل النظام . وتكمن ضرورة هذا التهديد في أنه يضمن احترام المعاهدات والتعاقدات الجارية ، ويقلل من النشاط الإجرامي والمنحرف ، ويوفر الوقت الكافي للاستقرار والتنمية ، ويقدم آلية عملية لتسوية النزاعات سلميًا داخل إطار متعارف عليه ، وليس من السهل تخطيه أو تجاوزه أو تحطيمه . بل يمكن القول بأن هذا التهديد الملتحف بالعنف يساعد بشكل ما تحطيمه . بل يمكن القول بأن هذا التهديد الملتحف بالعنف يساعد بشكل ما على جعل الحياة اليومية أقل عنفًا ، إذ لا يفل الحديد سوى الحديد. واللين في وجه العنف خطأ لا يغتفر .

وفى الوقت نفسه فإن العنف سلاح ذو حدين لأنه ينطوى على أضرار وأخطار لايمكن التنبؤ بالمدى الذى يمكن أن تصل إليه . فإذا كان بمثابة سلاح لدفع شر معين ومقاومته حتى القضاء عليه ، فإنه من ناحية أخرى يؤدى إلى إطلاق العنان للسباق من أجل التسلح بحثا عن مزيد من السيطرة والسطوة، مما يضاعف المخاطر سواء بالنسبة للأفراد أو للأمم والشعوب . ذلك أن العنف لا ينطلق في فراغ ، بل يولد مقاومة خاصة في حالات نجاحه وإثبات فعاليته ، طبقًا لقانون الحركة الثالث عند نيوتن والذى يقول إن كل فعل له رد مساو ومضاد له في الاتجاه . وبالتالى فإن ضحايا العنف لا يظلون ضحاياه إلى الأبد ، لأنهم لابد أن يتحينوا أول فرصة متاحة لكي يردوا الضربات .

ولعل المشكلة الأساسية التي تواجه الذين يستخدمون العنف لحل المشكلات أو حسم المواقف ، أنه سلاح أحادى الاتجاه ولا ينطوى على أية مرونة على الإطلاق لأنه لا يستخدم إلا للعقاب . وبدون العقاب أو التهديد أو

الوعيد الذي يستند إلى أسلحة ملموسة وفعاليات جاهزة يفقد العنف مصداقيته ويصبح مثارا للسخرية والتهكم من الواقعين تحت التهديد. أما الدول الكبرى أو القوية التي تملك من ترسانات الأسلحة ما يمكنها من ردع كل من يحاول تحديها والتصدى لها ، فإنها عندما تهدد بالقوة – أو العنف بمعنى أدق – فإنها تعنى ما تقول بحيث يمكن اعتبار تهديداتها نوعًا من العنف ، حتى إذا لم تخرج إلى حيز التنفيذ .

ومن الواضح أن قواعد اللعبة السياسية ومغامراتها التنافسية قد استغرقت كثيرا من الساسة والقادة بل والمتحدثين الرسميين بحيث يعالجون أو يتكلمون عن التأثير الرادع للأسلحة النووية ، كما لو كانوا يتكلمون عن حالة الطقس اليوم ، بل ويفسرون سباق التسلح بأنه يمنح العالم نوعا من التوازن بين الأطراف المشتركة فيه ، وهو توازن ينعكس على العالم بدوره ، ولا يؤدى إلي الحرب . وبذلك يمنحون الناس إحساسًا زائفًا بالأمان ، يسهم في حالة عدم اهتمام البشر بقضايا التسليح ونزع السلاح . أى أنه في حين يتفاقم سباق التسلح لدرجة احتمال تدمير الحياة كلها على الأرض، فإن درجة الوعى العام بالأخطار المقبلة تقل عند الناس وكأن الموضوع برمته لا يعنيهم في كثير أو قليل. من هنا يتحتم على ممارسي اللعبة السياسية الشرفاء والجادين أن يضعوا الحقائق عارية من كل زيف أمام الناس لأنهم في النهاية مسئولون عنهم أمام التاريخ ، خاصة عندما يصل الأمر إلى حد أن يكونوا أو لا يكونوا .

ويمكن لقواعد اللعبة السياسية أن تتحكم في مباريات وسباقات عديدة ، إلا سباق التسلح الذي لم يعد تنافسًا من ناحية الكمية فحسب، بل سباقًا تدفعه التكنولوجيا الحديثة إلى آفاق لا يعلم مداها سوى الله ، نتيجة للتحسينات التي أدخلت على الإنتاج وأدت إلى درجة مذهلة من تعقيد الأسلحة وتدعيم قدرتها على الدمار الشامل. إن المعدل السريع لتحديث الأسلحة ، يقدم باستمرار

متغيرات مستجدة ومتصاعدة في الصراعات العسكرية ، ويقضى بصفة متجددة على الشروط المزعومة للاستقرار الاستراتيجي الناتج عن التوازن المزعوم بين أطراف السباق ، كذلك فإن التحكم في قواعد اللعبة العسكرية من خلال تحديد الاتجاهات والتغيرات في ميزان القوى ، يصبح أمرًا شبه مستحيل ، فليس هناك قياس دقيق، والأحكام الشخصية التعسفية تسود الميدان وتؤدى إلى أسوأ أنواع التحليل الذي يمكن أن يصبح الفوضى بعينها بدلا من أن يضع القواعد والتقاليد التي تقوم بدور صمامات الأمن .

ويوضح ماريك تي الباحث بمعهد بحوث السلام الدولي بأوسلو بالنرويج في كـتابه « دينامـيكيـات سبـاق التسلح » أن إنتـاج مـصانع الأسلحـة النووية، الاستراتيجية منها والتكتيكية ، وصل إلى عشرات الألوف من الرؤوس المدمرة التي تجاوزت في عددها - إلى حد مرعب - أي عدد من الأهداف التي يمكن تخيلها . كـذلك فإنه عندما أصبحت التكنولوجيا محوراً للتسلح ، فإن السباق انتقل من السرعة المحسوبة التقليدية المتدرجة ، إلى المضاعفات المتصاعدة في السرعة غير المتوقعة بحيث بلغ حجم ونوع القوى والطاقات المدمرة للأسلحة الحديثة حدًا لم يسبق له مشيل . كما تضاعفت الكفاءة الميدانية والقوة المدمرة والممينة للأسلحة التقليمدية إلى درجة غير عادية . وبالإضافة إلى ذلك زاد إلى حد كبير تأثير قموة الدوافع الاجتماعية والسياسية والاقمتصادية وراء سباق التسلح خطوة بخطوة مع تحول المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة والمعلوماتية ، وتطور دور الدولة التي وضعت السياسة في خدمة الاقتصاد ، وسعت إلى احتكار ثورة التكنولوجيا لحسابهما وحساب التجمعات التي تتبادل مسعها المنفعة ، والتي تتمثل في هياكل ومؤسسات قوية مستفيدة من السباق ، واستقطاب المجتمع الدولي تحت ألوية العولمة التي تجعل المواجهة السافرة أو الخفية هي القاعدة وغيرها هو الاستثناء برغم ادعائها المتواصل بأنها جعلت من العالم قرية صغيرة استطاعت أن تزيل الحواجز والمواجهات فيما بين سكانها . ولم تستطع السلطة - خاصة في الدول الكبرى - أن تكبح جماح شراهتها لكل عناصر القوة المدمرة والرادعة والساحقة ، وكأن لسان حالها يقول دائمًا في تساؤل ملح : هل من مزيد ؟! كمًّا وكيفًا !! وتطورت قواعد اللعبة السياسية لكي يواكب التصعيد الرأسي في الأسلحة المستحدثة والقوى المدمرة ، انتشار أفقى في الأسلحة ذات الأبعاد الدولية . فالأسلحة تصنع وتصدر وتباع لأسباب استراتيجية وتكتيكية ، سياسية واقتصادية ، بدافع الإبقاء على اقتصاديات توازن القوى في صناعة الأسلحة ، ودعم المؤسسات الكبرى للتنمية والبحوث العسكرية . وبالتالي تفاقمت الآثار السياسية والاقتصادية لكل هذه التطورات الخطيرة بحيث أصبحت الأسلحة الحديثة موجودة في كل أرجاء المعمورة لتضرم نار النزاعات الجغرافية والخلافات المحلية والصراعات القبلية . وخاصة أن التسليح أصبح رمزًا لإثبات الوجود ، ودليلا على المكانة والقوة والسلطة في المجتمع الدولي .

وأصبح التسليح العسكرى أهم الأسلحة السياسية والدبلوماسية التى تستخدم على نطاق واسع . لكن القوى العظمى هى التى تضع قواعد اللعبة لتحدد معايير السلوك السياسى ودرجة تحديث الأسلحة . ولم يعد الانتشار الأفقى قاصرًا على الأسلحة التقليدية ، بل امتد بسرعة ليشمل الأسلحة النووية أيضا . وفي خضم هذا السباق المحموم ، تؤدى التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة إلى تبديد الموارد البشرية والمادية ، وقلب أولويات التنمية بحيث يصبح السلاح أهم من الغذاء والإسكان والعلاج والتعليم . وكان هذا هو السبب المباشر في سقوط الاتحاد السوفيتي بعد أن تورط قادته في سباق استدرجتهم إليه الولايات المتحدة ، وبلغ قمته فيما عرف بحرب النجوم . فقد تجاهلوا قواعد اللعبة السياسية بحثًا عن السلطة أو السطوة الدولية ، في حين أن هذه القواعد تحتم تدعيم البنية الأساسية كما تتمثل في أولويات التنمية من غذاء وإسكان وعلاج وتعليم .

وعلى الرغم من الإنذارات المتكررة والملحة للعلماء ومراقبى السلاح بإمكان وقوع كارثة عالمية ، ومطالبتهم الساسة والقادة بوقف الاتجاهات السائدة وتغيير مسارها حتى تصبح السلطة فى خدمة الرفاهية البشرية وليست سيفًا على أعناق البشر ، فإن الساسة والقادة يصرون على مبدأ « السلام القائم على القوة »، وهو شعار براق يخفى فى طيأته كل أنواع البطش والردع والقهر . وبدلا من محاولة إقامة سلام عادل على أساس حد منخفض من السلاح ، فإنهم يلهثون لكسب قصب السبق فى التسلح . والنتيجة حلقة مفرغة من تكديس السلاح وتصعيد السباق إلى حدود لا يعلم مداها سوى الله .

ويورد ماريك تى عددًا من النظريات لتفسير قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسيكلوجية الكامنة خلف سباق التسلح . منها التنافس الإمبريالى الجديد المعروف باسم العولمة ، وسياسات القوى وخطط التوسع ، وصدام الحضارات والثقافات الذى تسعى القوى الكبرى كى يحل محل صدام الإمبراطوريات ، وأيضًا مشكلات الأمن التى تسببها السياسات العدوانية العنيفة للجيران أو أية قوى أخرى ، والتنافس على احتواء الأنظمة كى تدور فى فلك القوى الكبرى، والصراعات القبلية والدينية والأيديولوجية ، وتجارة السلاح المرتبطة بالأرباح الأسطورية والاستثمارات المتصاعدة والمتشعبة فى مجال الصناعة ، وبيروقراطية الدولة المسكرية ، والمؤسسات التكنولوجية ، وقوى الدفع والضغوط المعلمية والتكنولوجية الموجهة لتحديث الأسلحة وتطوير فنون الحرب المعاصرة . ولا يمكن عزل تفسير عن باقى التفسيرات الأخرى ، إذ إنها عالم محكوم بقواعد اللعبة السياسية وأصولها التى يتقنها الخبراء والمستولون .

ونظرًا لأن قـواعـد أية لعبـة لابد أن تنـطوى على حـد أدنى من عـوامل تنظيمها، حتى لا يفلت الزمام من أيدى اللاعبين ، فإن هناك عوامل مقيدة تحاول

كبح جماح سباق التسلح المحموم ، منها الترشيد السياسي ، وتجنب العنف بتداعياته المدمرة، والضوابط الاقتصادية ، والمنفعة المتبادلة ، والحارة ، والسراتيجي ، والتوعية الحضارية ، والموانع الإنسانية والأخلاقية ، والنزعات الاستراتيجي ، والقيود المفروضة على شطحات التكنولوجيا المعاصرة . لكن هذه العوامل المقيدة تظل غير فعالة إذا لم توضع في اعتبار المخططين للسيطرة على التسليح ونزع السلاح . ومع ذلك يظل عدم التماثل الصارخ فاضحًا بين القوى الدافعة للتسلح والقوة المقيدة له . وخاصة أن قواعد اللعبة السياسية ليست مقدسة ولا حتى محترمة في حالات كثيرة ، إذ إنها دائمًا تحت رحمة اللاعبين ، خاصة الأقوياء منهم ، فهم يعيدون صياغتها أو حتى تغييرها حتى تفي باحتياجاتهم ، وفي الوقت نفسه تتحول إلى عقبات وعوائق تمنع الخصوم من بلوغ أهدافهم . ولذلك تعانى هذه القواعد من حالة مزمنة من السيولة والتبدل والتلون والتغير ، وهي نفس الأعراض التي تميز المواقف والمشكلات والأزمات السياسية المتغيرة بطبيعتها .

وتحتل نظرية الردع مكانة خاصة في سباق التسلح المعاصر . فقد أصبح الردع الذي برز مع ظهـور الأسلحة النووية بمـثابة الاتجـاه المسيطر على الفكر العسكرى المعاصر واستراتيجيات القوى العظمى . ويـعنى ردع الخصم بتهديده جديًا بالانتقام النووى من خلال الزيادة المستـمرة في التسليح لتدعيم القدرة على الردع وإيقاع أضرار جـسيمة بالعدو . وترتب على ذلـك أن أصبحت نظرية الردع شرطًا ضروريًا لمواصلة سباق التسلح ، بل وتم تقديمها لشعوب عالمنا المعاصر كصيغة لحفظ السلام على أساس تحويل الردع إلى نظام مستمر وراسخ للتهديد ، والإتقان المستـمر لأدوات الحرب ، وأيضا الاستمرار في حـالة الاستعداد الدائم للحرب كأنها ستشتعل بعـد لحظات ، وامتلاك زمام المبادرة لا يعني سوى فرض السلام المسلح على الخصم . وكان سباق التسلح – خاصة عندما وصل إلى قمته السلام المسلح على الخصم . وكان سباق التسلح – خاصة عندما وصل إلى قمته

المجنونة فيما عرف « بحرب الكواكب أو النجوم » - سببًا في الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للاتحاد السوفيتي الذي لم يحتمل مواصلة اللعبة المميتة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ إن البنية الأساسية الاقتصادية تُفتت تحت وطأة الإنفاق العسكري الباهظ . ومع ذلك عندما حل النظام الروسي الحالي محل الاتحاد السؤيتي السابق بعد أن انفصلت عنه جمهوريات عديدة كانت ضمن الاتحاد ، واصل سباق التسلح مع كل المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي تثقل كاهله ، إذ يبدو أنه قدر لا فكاك منه .

ونظراً لأن قواعد اللعبة النووية قد تقدمت وتطورت وتعقدت ، فإنها انتقلت من مرحلة التهديد بالانتقام الجماعى الوحشى إلى درجة الدمار المؤكد المستبادل الذى جعل من سكان العواصم والمدن الكبرى رهائن تحت رحمة الهجوم النووى أو الذرى برغم بروز حرص السلطات المعنية على تدعيم الاستراتيجيات المضادة بصفة أساسية ضد الأهداف العسكرية . وهكذا استغلت القوى العظمى من خلال تطبيقات نظرية الردع النووى ، تأثيراً متعدد الأبعاد على عناصر البناء السياسي والأيديولوجي للعلاقات الدولية المعاصرة ، إذ حصرت الأطراف المتنازعة في سباق على التسلح لا نهاية له .

ولم تقتصر قواعد هذه اللعبة على السياسة الخارجية فيما بين الدول ، بل امتدت لتشمل سياساتها الداخلية أيضاً . فقد استفاد القادة والساسة من تطبيق سياسة الردع النووى على المعلاقات الخارجية ، في تسيير دفة الأمور داخل بلادهم، إذ تتجه إلى الداخل التهديدات الموجهة في الأصل للعدو على شكل توليد مخاوف متعلقة بالأمن الداخلي . وبذلك تدخل التهديدات الخارجية الفعلية أو المفتعلة في نطاق حوار الأمن الداخلي كذريعة أساساً للمزيد من التسليح ؟ ويتحول الانشغال بخطر العدو وتهديده إلى هوس بمسألة الأمن ، نابع من الذات ، وموجه إلى الداخل، وزاخر بصور متعمدة عن العدو . وبالتالي لابد

من السعى إلى المزيد من الأسلحة إلى ما لا نهاية ، بحيث تشكل نظرية « السلام القائم على القوة » توتراً متصاعداً ، إذ لا يبدو أى حد من التسليح مقنعًا ومرضيًا ومطمئنًا .

وقد ترسخت قواعد هذه اللعبة المرعبة في أعقاب الحرب العالمية الثانية كإحدى نتائج هذه النظرية ، فمنذ الحرب الباردة أصبحت القدرة العسكرية المتزايدة تفسر من جانب بأنها هدف سياسي ، ومن جانب آخر بأنها هدف عسكرى . ولذلك فإن السباق لا يسعى فقط إلى التفوق العسكرى بصفة خاصة وإنما إلى التفوق الاستراتيجي الذي أصبح شرطا مستمرا لممارسة اللعبة ، إذ إنه ذو منفعة سياسية ضرورية أوضحها زيجبينو برجيزنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق جيمى كارتر ، وأستاذ الاستراتيجية بجامعة كولومبيا حين قال :

« إننى لا أعتقد أن التفوق النووى لا مغزى له من الناحية السياسية ، فإدراك الآخرين أو الشخص نفسه أن الآخر لديه التفوق الاستراتيجى ، يمكن أن يؤثر على التوجه السياسى . ويمعنى آخر فإن التفوق النووى له قوة الاستثمار السياسى حتى لو كانت الفروق فى مواقف الحرب الحقيقية ، على أسوأ أو أفضل الفروض ، على الهامش » .

وكان العلماء والساسة قد ظنوا أن في إمكانهم التحكم في قواعد اللعبة النووية لتحقيق أهدافهم في السيطرة والسطوة والردع ، لكنهم سرعان ما اكتشفوا أن التقدم التكنولوجي في مجال الأسلحة النووية ينطوى على مخاطر مرعبة ، إذ لم يعد أحد قادرا على قياس كل آثار وعواقب الانفجارات النووية التي جعلتهم يتحركون معصوبي الأعين نحو مجاهل المستقبل وأحراشه المظلمة ، يكفى أن العلماء اكتشفوا بالصدفة المحضة أن الانفجارات النووية يمكن أن تدمر طبقة الأوزون من الغلاف الجوى ، والتي تحمى الحياة كلها من الأشعة فوق

البنفسجية . ولقد اتفق كل من عملوا في الرقابة على التسلح ونزع السلاح على أنه لا يمكن التنبؤ بنتائج استخدام الأسلحة النووية ، لكنها مميتة على وجه التأكيد . وبرغم كل الدراسات المعقدة في هذا المجال ، والتي تحاول ابتكار كل الاحتياطات الممكنة ، فإن اللعبة كلها ستظل أخطر الألعاب الانتحارية والمميتة التي عرفتها البشرية عبر تاريخها الظويل .

وقد أوضحت دراسات معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولية أن المعضلة الحقيقية تكمن في علاقات التفاعل المتبادلة بين الإنتاج الحربي والإنتاج المدنى . ولذلك انتشرت البحوث العسكرية في عدد من المؤسسات الصناعية المدنية والمعامل والجامعات ومعاهد السبحوث الخاصة ومراكز التعليم . وكما تشمل الحرب الحديثة كل جوانب الحياة البشرية ، وتغزو كل البيئات - الأرض والبحار وأعماق البحار والفضاء والغابات والصحراء - كذلك تخللت الدراسات والبحوث العسكرية جميع فسروع العلم تقريبًا - الطبيعية والاجتماعية والطبية والسلوكية - وكان من البطبيعي أن يتنافس مثات الآلاف من العلماء والخبراء والمهندسين المنتشرين في آلاف المؤسسات العلمية لحل مشكلات الأسلحة الحديثة وتطويرها وإتقانها وتنميتها . كـما أن السلطات والقيادات السياسية تتعجل ظهور المنتائج لتحقيق أعلى كفاءة وأسرع معدل ، وذلك برغم التنافس الذي يتطلب رصد الاعتمادات المالية الباهظة لتشغيل المعاهد والمعامل المختلفة . أى أن المنافسة في مجال الدراسات والبحوث العسكرية ليست ظاهرة طارئة أو عارضة ، وإنما هي خاصية جوهرية ، تنظيمية داخلية ، لابد أن تتكامل من خلال التنسيق والتفاعل لبلوغ أعلى درجات الكفاءة المرجوة .

وفى مناخ مثل هذا زاخر بكل احتمالات العنف والرعب المتزايدة ، لا يمكن أن يهنأ العالم بالاستقرار المفتقد سواء على المستوى المدنى أو فى الميزان العسكرى الدولى ، إذ يسهم كل اكتشاف جديد فى الأسلحة الهجومية أو الدفاعية

فى عدم الاستقرار ، لأنه يضفى ميزات على الطرف الآخر فى هذه اللعبة الخطيرة أو الانتحارية أو المميتة ، والذى يمكن أن يستخدم تفوقه فى تسديد الضربة الأولى . ويتجه التقدم الحقيقى فى التكنولوجيا إلى تدمير أى استقرار قد يبدو فى ميزان القوى ، فى حين تزيد الآثار السيكلوجية من حدة السباق ، نتيجة لعوامل الغموض والسرية المحيطة بالتقدم العسكرى . وكلما كانت التكنولوجيا أكثر تعقيدا ، زادت صعوبة إصدار أحكام على ميزان القوى والتحكم فيه ، ومن ثم تتآكل مواقع الاستقرار ، وتتلاشى ليصبح العالم أجمع ريشة فى مهب رياح الرعب النووى ، وخاصة أن مراكز الثقل العسكرى ، وسياسات القوى المسلحة لها تأثير حاسم فى تشكيل الحكومات والسياسة الخارجية والداخلية والطريقة التى يتم بها توجيه عالمنا .

وإذا كان التحكيم يلعب دوراً حاسمًا في تطبيق قواعد اللعبة المعتفق عليها بين الأطراف المعنية، فإنه في مجال اللعبة النووية يبدو التحكيم أو الرقابة علي التسليح ، هزيلة وضعيفة مهما تسلحت بشعارات التعقل والحفاظ على تراث الإنسانية وتقدمها ، إذ يهدم سباق التسلح ، الغرض الأساسي من الرقابة على السلاح ، ليصل إلى استقرار عسكرى ما عن طريق التسلح الموجه والمتوازن . وقد عانى معظم مراقبي السلام من الفشل المتكرر بحيث اعترفوا أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار إلا عن طريق الوصول إلى أعلى درجة من الكمال في السلام ، وهو أمل يكاد يدخل في دائرة المستحيل .

وأصبح نزع السلاح فى اللعبة النووية ، مثل نزع الكرة من لاعبين فى لعبة كروية . وإذا كان نزع السلاح قد أصبح الآن حلم البشرية ، فإن عليها أن تحشد كل قواها لمواجهة هذا التحدى الضخم المهول الذى لا يحتوى على قوى اجتماعية وسياسية مسيطرة واستثمارات ثابتة فى مجال التسلح فحسب ، بل يشتمل أيضا على تكتلات تنظيمية نشيطة لها حياة خاصة بها لا تخضع للرقابة

الجماهيسرية، وترفض أى إشراف عليها . ففى حسين تسعى السلطات إلى تجنب احتمالات الكوارث النووية ، فإن سلطات أخرى مطلقة العنان تتحكم فيها . إن التغلب على هذه العوائق التى تتمثل فى المصالح السياسية البيروقراطية والتكتلات الاقتصادية الاستثمارية والتطورات التكنولوجية اللاهثة ، ليس بالمهمة السهلة على الإطلاق ، خاصة أن كل طرف يحاول تسخير قواعد اللعبة لحسابه الخاص .

هذا عن القوة أو العنف كأحد أركان السلطة الثلاثة ، أما الثروة أو المال بصفته الركن الثاني ، فقد تغيرت وظيفته وأسلوبه ابتداء من الربع الأخير في القرن العشرين . وكانت التغيرات في قطاع الخدمات المالية موازية ومواكبة ومتفاعلة مع التغيرات في تكنولوجيا الإنتاج المزودة بالكومبيوتر ، والتي قدمت إمكانات غير مسبقة وبشكل متصاعد لإنتاج كميات صغيرة من سلع مصنعة طبقًا لطلب العميل ، وتستهدف هذه المنتجات منافذ بيع وتوزيع متخصصة بعد كل دراسات الجدوى الممكنة سواء لزمن البيع أو مكانه . كذلك فإن الابتكارات التكنولوجية المستمرة أصبحت تقلل دورة حياة كل منتج ، مما يؤثر بالتالي في حسابات دورة رأس المال . وهو ما أدى إلى تغيرات في قطاع الخدمات المالية ، والذي سارع بدوره إلى تنويع مجموعاته وتقليل دورة حياتها ، وطرح سيل من المنتجات عالية التخصص مثل أنواع جديدة من الأوراق المالية المتنوعة ، وصكوك الرهينة ، وبوالص التأمين ، وبرامج الائتمان ، وسندات التمويل المشتركة ، مع عدد لا نهائي من التوافيق والتبديلات فيما بينها . وأصبحت السلطة على رأس المال تنتقل تمدريجا إلى الشركات القادرة على الابتكسار المستمر والمستجدد والمتميز ، مع إضفاء بصمة متميزة وقيمة شخصية على المنتج .

لم تعد سلطة الدولة تتحكم فى نوعيات الإنتاج وأهدافه وتداعياته ، فقد أصبح من الممكن صنع سيارة أو جهاز كومبيوتر أو أى منتج آخر فى أربع دول مختلفة وتجميعها فى دولة خامسة . واتسعت الأسواق لتتجاور الحدود الوطنية ،

وتتخذ حجما عالميا في ظل تيارات العولمة التي اجتاحت العالم أجمع . وبالتالي توسعت كل الخدمات المالية بسرعة قياسية لتشمل كوكب الأرض لخدمة الشركات المستفيدة منها والمتعاملة معها من خلال البنوك ، وعمليات التأمين ، وأنشطة البورصة . . الخ . وأصبح الاقتصاد المعاصر يعمل بسرعة لم يسبق لها مشيل . وكان على الشركات أن تواكب هذا الإيقاع اللاهث من خلال ضخ المليارات من أجل امتلاك التكنولوچيات الأكثر حداثة . ويقول ألفين توفلر في كتابه « تحول السلطة »: إن أجهزة الكومبيوتر الجديدة ، وشبكات الاتصال ، لم تعد تمكن فقط من تنويع المنتجات الموجودة وإكسابها مواصفات شخصية متميزة ، بل جعلت سرعة المعاملات تقترب من التشغيل اللحظي .

كذلك لم تعد الدولة تتحكم في مواعيد الإنتاج وأحجامه وأساليب تسويقه، بعد أن انتقلت سلسلة المصانع الجديدة من نظام المنظومات المتابعة إلى نظام التيار المستمر والمتدفق والمتواصل للإنتاج . وكان على الموسسات المالية أن تواكب هذا التيار ، وأن تتعامل معه بالتخلى عن «مواعيد البنك» من أجل تأمين الخدمات لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا ، مع ظهور مراكز مالية متعددة في مناطق زمنية مختلفة بحيث لا تؤثر فروق التوقيت في دوران عجلة رأس المال بحيث يباع كل شيء ويشترى بلا توقف : أسهم وسندات ومواد أولية ومواد خام ومصنعة وغذائية ونقود . . . الخ . فقد أصبح عبر الشبكات الإلكترونية تجميع وتوزيع مليارات في وقت يبدو كأنه جزء من مليون من الثانية .

وكلما نمت أسواق رؤوس الأموال وارتبطت فيما بينها متخطية المناطق الزمنية ، ابتداء من سيدنى ، وطوكيو ، وهونج كونج ، وبومباى ، وفرانكفورت ، وزيورخ ، وباريس ، ولندن ، إلى نيويورك ، وتورنتو . . . الخ، فإن المال يدور بسرعة أكبر ، وتنتقل السلطة المالية من يد إلى يد أخرى بسرعة متزايدة ومتصاعدة بدون توقف . ولا شك أن السرعة في حد ذاتها ، بصفتها

القدرة على متابعة الإيقاع أو البقاء في الصدارة والمقدمة ، تؤثر في توزيع الأرباح والسلطات . وبالتالي فإن تخفيض أو تقليص « التعويم» الذي كانت تستفيد منه البنوك - سواء الحكومية أو الخاصة - من قبل ، لم يعد متاحًا في ظل دورة رؤوس الأموال التي لا تتوقف . ويقصد به الأموال الموجودة في حسابات العملاء التي يستطيع البنك جني فوائد عليها ، إلى أن تتم مقاصة الشيكات المسحوبة . وكلما سارعت أجهزة الكومبيوتر من هذه العملية ، فإن الأرباح التي تتحقق على هذه الأموال تقل ، وتجد البنوك نفسها مضطرة إلى البحث عن موارد أخرى بديلة ، مما يؤدى بها إلى مواجهة منافسة مباشرة من فروع أخرى في قطاع الخدمات المالية .

وكانت هذه المتغيرات الجذرية في قواعد اللعبة الاقتصادية في مجموعها بمثابة أعمق وأخطر عملية إعادة هيكلة عرفها عالم المال منذ فجر العصر الصناعي . وهي المتغيرات التي دفعت بالسلطات في كل بلاد العالم المتحضر ، إلى إعادة حساباتها حتى لا تفلت القوى الاقتصادية من بين أصابعها ، إذ تعكس هذه المتغيرات ظهور نظام جديد لإنتاج الثروة التي أصبحت أساسًا لكل سلطة سياسية ، لكنه أساس متحرك ومتقلب ومتغير ومراوغ ، لدرجة أن شركات كبرى كانت تسيطر على تدفيقات ضخمة من رؤوس الأموال ، أصبحت تعاني من تقلبات وتتعرض لهزات مثل قشة في قلب العاصفة ، لقد أصبح الاقتصاد كونيا ، واتسع مجال السوق المالية ذاتها لدرجة أن أية مؤسسة أو شركة أو شخصية ، تجد نفسها وقد انكمشت بعد أن سدت روافدها وتقطعت فروعها . فهناك تيارات هائلة تتدافع خلال ظاهرة العولمة التي تجتاح العالم الآن ، وتثير في طريقها اضطرابات وانفجارات لا يمكن حصرها في مناطق معينة من العالم .

ومنذ فجر العصر الصناعى ، أصبحت أوروبا ولمدة طويلة مركز سلطة المال ، ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، انتقل هذا المركز إلى أمريكا

الشمالية ، وبشكل أكثر تحديدًا إلى نيويورك ، وظلت السيطرة الاقتصادية للولايات المتحدة بغير منازع حتى السبعينيات من القرن العشرين ، بعدها لم يتوقف المال - والسلطة التي تنبع منه وتصدر عنه - عن الانتقال من مكان إلى آخر في مسار متعرج مضطرب على امتداد الكرة الأرضية . وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل ، مدخلا إلى عالم جديد مختلف ، تحكمه قواعد اقتصادية وبالتالي سياسية واجتماعية وثقافية ، لم تعرفها البشرية من قبل . ففي أعقاب حرب أكتوبر انتزعت منظمة الأوبك مليارات الدولارات من أوروبا وأمريكا الشمالية بصفة خاصة وباقى العالم بمصفة عامة ، ثم جعلتها ترتد إلى الشرق الأوسط. وسرعان ما انتقلت أرصدة البترول مباشرة إلى حسابات البنوك في نيويورك ، ومن هناك اتجهت إلى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك في شكل قروض فـاحشـة ، حيث عـادت أموال البتـرول مرة أخـري ومباشـرة إلى البنوك الأمريكية أو السويسرية . ومع انخفاض قيمة الدولار في مواجهة العملات الأخرى الصاعدة ، وتطور العلاقات التجارية العالمية مع تدفق تيارات العولمة التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة، اتجهت رؤوس الأموال هذه المرة إلى طوكيو ، ومن هناك قفزت مرى أخرى إلى الولايات المتحدة في شكل استثمارات في العقارات وسندات الخزانة ومجالات استثمارية أخرى . وكانت هذه المتغيرات والانطلاقات تتم بسرعة جعلت الأمور تختلط على الخبراء أنفسهم في محاولتهم لفهم قواعد اللعبة الاقتصادية الجديدة.

أصبح كل انحراف أو تأرجح لرأس المال ، يجر وراءه إعادة توزيع السلطة على المستوى المحلى أو المستوى العالمي أو المستويين معًا . فعندما أغرقت أرباح البترول وعوائده الـشرق الأوسط ، امتلكت البلاد العربية سلاحًا ثقيلا في حلبة السياسة العالمية ، لدرجة أن مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في لندن قام بدراسة مستفيضة للمتغيرات التي ترتبت على حرب أكتوبر ، أكدت أن التداعيات الاقتصادية لهذه الحرب جعلت من العالم العربي القوة السادسة في

السبعينيات ، بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السؤيتي ، و اليابان ، والصين ، ودول الاتحاد الأوروبي . ويحلل توفلر متغيرات السبعينيات والثمانينيات في كتابه « تحول السلطة » فيقول :

« وجدت إسرائيل نفسها معزولة بشكل متزايد في الأمم المتحدة، وقطع العديد من الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل نظرا لاحتياجاتها للبترول ومعونة الحكومات العربية . وفي مناطق مختلفة من العالم ، بدأت أرصدة البترول تمارس تأثيرًا على وسائل الإعلام ، وفي الرياض وأبو ظبي والكويت ، اكتظت ردهات الفنادق بمتسولين يحملون حقائب مليئة بالأوراق الجاهزة للتوقيع ، فقد قدم مندوبو شركات ورجال مصارف وكوادر مختلفة وسماسرة من جميع أنحاء العالم لكي يتسولوا ، بطرق مخزية ، اتصالات أو عقوداً لدى أقرباء الأسر الحاكمة وأصفيائها . لكن سرعان ما تقلصت السلطة السياسية العربية في مطلع الثمانينيات ، مع تفكك الأوبك وانخفاض سعر البترول ، فانتقل مركز الثقل إلى طوكيو حيث تسابق حشد الزوار المتسولين الذين يمثلون في معظم الحالات أكبر البنوك والشركات ، وتناثروا في ردهات فنادقها مثل أوكورا وإمبريال » .

ويواصل توفلر تحليله للانهارات الكبرى في الأسواق المالية (البورصات) مثلما حدث في عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٩ ، فيوضح أنها تجسد عدم الاستقرار المتزايد للسوق العالمية لرؤوس الأموال التي تتأثر تأثرًا هائلاً نتيجة لهذه التقلبات الهائلة ، وبعد أن أصبح من الصعب التحكم في النظام القديم الذي استقر في عالم فيه لكل بلد اقتصاده الوطني المستقل بنفسه ، والمنعزل عن اقتصاد الدول الأخرى، وطبقًا لآليات قديمة تجاوزها الزمن كما تجاوز عالم المصانع القديمة الذي حافظت على أمنه واستقراره . ففي زمن العولمة اتسع نطاق عملية الإنتاج والتسويق ليشمل الكرة الأرضية ، مما مكن رؤوس الأموال من عبور الحدود الوطنية بسهولة . لكنه

حتم في الوقت نفسه إزالة اللوائح والأنظمة المالية القديمة والحواجز التي أقامتها الدول لحماية أنظمتها الاقتصادية الخاضعة لإرادة المسئولين فيها .

ومن ناحية أخرى فلابد من إدراك العواقب السلبية التي يمكن أن تترتب على التخفيف التدريجي للحواجز والحدود ، لأنه سلاح ذو حدين ، ذلك أن مصادر رأس المال تتجمع الآن في زيادة مستمرة وهي مصادر جاهزة وحاضرة في أى وقت وأى مكان ، فلم يعد للمسافة الزمنية أو للمسافة المكانية أي اعتبار ، خاصة بعد أن أصبح النظام المالي أكثر مرونة وانفتاحًا على العالم أجمع ، وبالتالي أكثر قدرة على تجاوز الأزمات المحلية . لكن هذا الوضع الجديد يجعل المزايدات ترتفع ، والمضاربات تتزايد ، مما يضاعف من خطر حدوث انهار عام ، وإذا كان قاع السفن الحديثة مزوداً بفراغات مصفحة عازلة ، تعمل على ألا يؤدى نفاد المياه في جزء من السفينة إلى تسربها إلى بقية الأجزاء ، وبالتالي غرق السفينة ، فإنه بالنسبة لتحرير رؤوس الأموال ، فإن انسيابهما وتدفقها بدون عوائق ، يساوى إلغاء عوازل الأمان في السفينة الاقتصادية . وإذا كانت الحرية تعد أساسية للنمو الاقتصادى ، فإنها تزيد من خطر حدوث عدوى دولية عند حدوث أزمات وصعوبات خطيرة في بلد من البلاد . وهذا بالإضافة إلى أن هذه الحرية تهدد سلطة مؤسسة من أهم المؤسسات الاقتصادية في العصر الصناعي ، وهي البنك المركزي الذي يشكل الميزان أو المحور الذي يمنح الاقتصاد القومي اتساقه، ويستطيع التدخل بشكل حاسم في كل الأسعار ، من خلال التلاعب في أسعار الفائدة والتدخل في أسواق صرف العملات .

لكن مع نهاية القرن العشرين ، بدأت سلطة البنك المركزى في التآكل من خلال النمو الهائل في تجارة العملة والمنظمات والشبكات الدولية التي تسهل هذه التجارة ، ومن الطبيعي أن يؤدى هذا إلى تآكل السلطة السياسية التي اتخذت من البنك المركزى سلاحًا فعالا وصمام أمن لها في حالات كثيرة . فقد كان في

إمكان البنك المركزى أن يعلن نسبة سعر العملة القومية فى مواجهة عملة أخرى ، خاصة الدولار ، لكن هذا الإجراء لم يعد بالسهولة التى كان بها من قبل . فمثلا زادت قيمة التحويلات اليومية من النقود فى بورصات نيويورك ولندن وطوكيو على مائتى مليار دولار ، أى حوالى ألف وخمسمائة مليار أسبوعيا ، لكن النسبة المرتبطة بالتجارة الدولية لا تزيد على ١٠ والى فقط من هذه المبالغ ، أما الباقى فيدخل فى نطاق المضاربات التى يمارسها حيتان من أمثال جورج سورس الذى يمكنه توجيه ضربة اقتصادية شبه مميتة لدول بأسرها ، مثلما فعل مع النمور الآسيوية ، وليست مجرد ضربة موجهة إلى أحد البنوك المركزية .

وفي ظل هذه المتغيرات الجذرية أو الانقلابات المذهلة ، أصبح الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك المركزية ، سواء بشكل فردى أو حتى بالتشاور والتنسيق الجماعي ، دوراً محدوداً ، مما أدى بدوره إلى تحديد سلطة الدول التي من المفترض أنها تمثلها . وعندما أدرك القادة والزعماء أبعاد هذه المخاطر التي تهدد سيطرتهم على الأمور في بلادهم ، طالبوا بتنظيم أكثر مركزية ، يتجاوز الحدود الوطنية ، كي يستمد قوته من تحالف رؤوس الأموال خارج هذه الحدود ، ويحقق السيطرة على نظام مالي ينتمي لما بعد العصر الصناعي ، ولكن باستخدام نفس الوسائل التي كان يستخدمها عصر المصانع التقليدية ، مع إضفاء مزيد من القوة عليها . والدليل على ذلك أن بعض القادة السياسيين في أوروبي ، ينادى باستبعاد العملات الوطنية ، وبتأسيس بنك مركزي أوروبي وحيد . ولعل عملة «اليورو» تمثل الخطوة العملية الأولى في هذا الاتجاه .

لكن تجار العملات والمضاربين والسماسرة الذين يتلاعبون بالأسواق المالية والأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي ، لابد أن يعملوا جاهدين على الاستمرار في إضعاف سلطة البنوك المركزية الحالية، حتى تعجز في النهاية عن أداء دورها التاريخي الذي مارسته منذ فحر العصر الصناعي ، بصفتها المنظم

الرئيسى للعبة رؤوس الأموال فى العالم الرأسمالى. ولذلك من الطبيعى أن تشهد العقود القادمة مع بداية القرن الحادى والعشرين ، صراعًا ضخمًا على السلطة بين أنصار العولمة والمدافعين عن القومية ، وحول طبيعة المؤسسات الجديدة المسئولة عن تنظيم سير عمل أسواق رؤوس الأموال العالمية. وهذا الصراع سيكون أحد ظواهر المجابهة بين النظام المسناعى المتحضر والنظام العالمى الإلكتروني الجديد لخلق الشروة بأساليب لم يعرفها العالم من قبل ، والذي يتشكل حاليًا .

ولعل المفارقة العجيبة تكمن في أن هذه التوجهات من أجل السيطرة المالية العالمية التي تسعى إلى المركزية الشديدة ، تسير في اتجاه معاكس للتوجهات الحقيقية للتطور الاقتصادي على مستوى الإنتاج والتوزيع ، لأن كلا منهما يتجه إلى الانتشار والتنوع واللامركزية . أي أن نتيجة هذا الصراع الكبير من أجل السلطة المالية لن ترضى طرفى الصراع . ولعل الشيء المؤكد بالفعل أنه عندما تبلغ معركة إعادة تشكيل النظام المالى العالمي ذروة عنفها، فإن كثيراً من الهياكل والصروح الحالية سيتم الإطاحة بها والدخول بها في متحف التاريخ الاقتصادي . وربما كانت هذه القلاقل والاضطرابات والانقلابات في توزيع سلطة المال على المستوى العالمي ، مجرد مدخل إلى عالم عجيب وغريب ، تبدو فيه طبيعة الثروة ذاتها مختلفة تمام الاختلاف عما عرفه البشر بطول تاريخهم .

هذا بالنسبة للقوة والمال بصفتهما ركنين من أركبان السلطة ، أما أرقى أركانها فهو المعرفة أو المعلومياتية . إن السلطة ذات الخاصية العليا ليست فقط قادرة على توجيه ضربات وتأمين النجاح بإرغام الآخرين على فعل المطلوب منهم ، بل تملك قدرات أرقى من ذلك بمراحل ، ذلك أن فاعليتها تكمن في الحصول على النتيجة المرجوة باستخدام الحد الأدنى من السلطة أو الضغط أو الإنذار . فالمعرفة تستطيع في كثير من الحالات أن تقود الطرف الآخر إلى أن يحب

الأهداف المطروحة عليه والأفعال التي يتابعها ، بل إنها تستطيع أن تقنعه بأنه هو الذي اقترح هذه الأهداف والأفعال . ولذلك تعد من أهم أركان السلطة ومصادرها الفعالة إلى حد كبير ، فهى التي تمنح المال قوته بفضل مرونة استخدامها ، وهي التي تستخدم للعقاب وللمكافأة ، وأيضًا للإقناع ، بل وللتحويل من النقيض للنقيض. كما تستطيع أن تجعل من العدو حليفًا ، خاصة أن المعرفة الواعية الملائمة تسمح منذ البداية بإدراك السلبيات وبالتالي تجنبها ،

والمعرفة سلاح يمكن لمن يمتلكه ويستوعبه أن يضاعف من عناصرالقوة والثروة التي يمتكلها ، وأن يزيد من موارده وطاقاته ، وأن يخفض من مصاريفه ونفقاته ، وأن يقصر من السبل التي يسلكها لبلوغ هدف معين ، حتى لو كان يملك الحد الأدنى من السلطة . أما من يمتلك الحد الأقصى منها ، ففي إمكانه أن يستخدم السلطة في أشكالها وأركانها الثلاثة من خلال مزجها بمهارة ، فيوظف أدواتها الثلاث بالتناوب ، إذ يشهر سيف التهديد بالعقاب ، ويلوح بوعود المكافأة ، وفي الوقت نفسه يستعمل الإقناع والمعلومات التي تغير له الطريق نحو هدفه . وتؤكد قواعد اللعبة السياسية أن اللاعبين المهرة في مضمار السلطة ، يدركون بالحدس أو بالحس أو بالتدريب أو بالعلم كيف يوظفون وينسقون توظيف السلطات التي يملكونها على أفضل وجه في المكان والزمان المناسبين .

وبدون المعرفة المالائمة يمكن أن تطيش القوة وأن تهدر الشروة . فهى المعيار الأساسى عند تقدير احتمالات نجاح الأطراف الماشتركة فى نزاع على السلطة ، سواء أكان الأمر يتعلق بحرب أم بمفاوضات ، إذ لابد من معرفة ما بحوزة كل طرف من الأطراف ، من أدوات السلطة الأساسية الثلاث . وفى القرن السادس عشر طابق المفكر الإنجليزى فرانسيس بيكون بين المعرفة والسلطة فى مقولة مشهورة له هى : « المعرفة هى القوة» ، لكنه لم يتناولها فى تطبيقاتها

المادية الملموسة ، ولا في علاقاتها العضوية بالركنين الآخرين للسلطة . ذلك أن العالم كما تصوره فلاسفة السياسة من أمثال بيكون ومايكافيللي في الماضي ، يشهد منذ أواخر القرن العشرين ، انقلابًا جذريًا ، لم يكن في استطاعتهم أن يدركوه وأن يقتنعوا بأن القوة والشروة يمكن أن تخضعا بهذا الشكل المذهل لسيطرة المعرفة ، برغم إيمانهم العميق بضرورتها القصوي .

ويمكن القول بأنه حتى الحرب العالمية الثانية ، لم تكن القوة العسكرية في جوهرها سوى تضخيم للقوة الفظة الباطشة التى تردع الخصم بمنتهى العنف ، ولا تحتاج إلا إلى قدر تقليدى من المعرفة العسكرية والسياسة . أما مع دخول العالم الحرب الإلكترونية التى كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أول نموذج لها ، فإن القوة العسكرية أصبحت تعتمد بصفة عامة على المعرفة المدمجة في الأسلحة والتكنولوجيا التى ابتكرت شتى وسائل جمع المعلومات . فقد أصبحت منظومة التسليح الحديث ، تتكون من معدات إلكترونية محملة بمنظومات معلوماتية ابتداء من أقمار التجسس إلى الغواصات ، مروراً بالطائرة المقاتلة التى هى في حقيقتها حاسب آلى طائر ، فضلا عن الأسلحة الصامتة التى أنتجت بفضل حاسبات آلية وعناصر إلكترونية شديدة التطور والتعقيد .

وقد أصبحت المعلوماتية من أخطر وأمضى الأسلحة التي يستخدمها الخبراء العسكريون في كل الحسابات التكتيكية والاستراتيجية دون استثناء . ولا يعنى عدم التمكن منها بل والتفوق فيها سوى الهنزيمة الساحقة . فعلى سبيل المثال ، نجد فيما يسمى « بالأنظمة الخبيرة» من أجل الدفاع المضاد للصواريخ ، أن الصواريخ التي كانت تتحرك بسرعة أقل من سرعة الصوت ، تنطلق بمعدل ٣٠٠ متر في الثانية تقريبًا ، ومن ثم يتعين على أية وسيلة دفاع فعالة ألا يستغرق ردها أكثر من واحد على عشرة آلاف من الثانية ، أما من خلال « الأنظمة الخبيرة » فإنها تمكن من استيعاب ما يصل إلى مائة ألف من التعليمات المعدة بواسطة

عقول بشرية ، إذ يتولى الحاسب الآلى مراجعتها وتقييمها وربطها فيما بينها لا تخاذ القرار بالرد المناسب على التهديد . وقد ورد في مجلة « ديفينس ساينس» أن البنتاجون كان قد حدد لوكالة مشروعات الأبحاث المتقدمة الخاصة بالدفاع ، هدفًا طويل المدى ، يتمثل في تصميم نظام أسلحة قادر على إجراء « مليون استنتاج منطقى في الثانية الواحدة» . أي أن العمل الذهني سواء للإنسان أو الآلة - سواء في مجال المعارف العلمية أو المنطق أو الاستنتاج - أصبح يمثل الشروط الأولية والأساسية للقوة والقدرة العسكرية .

وفي عالم الأعمال والاقتصاد ، أصبحت المعرفة المعلوماتية والذكاء الاصطناعي من البدهيات التي لا يمكن أن تقوم للثورة قائمة بدونها . فمثلا لا يستطيع الاقتصاد في الدول المتقدمة أن يعمل لمدة ثلاثين ثانية بدون حاسبات آلية . كما أصبحت التعقيدات الجديدة والمتصاعدة للإنتاج ، وإدماج تكنولوجيات متعددة ومتنوعة ودائبة التغيير والتطور ، تعمل بقفزات متزايدة ومتتالية على مضاعفة كم المعلومات وتطوير نوعيتها ، إذ بدونها لا يستطيع النظام إنتاج الثروة وتنميتها .

إن المعرفة ليست مصدر سلطة من نوعية ممتازة وراقية فحسب ، بل هى أيضًا أهم مقومات القوة والثروة. بمعنى آخر ، فلم تعد المعرفة مجرد عامل مساعد لسلطة القوة أو سلطة المال ، بل أصبحت جوهر كل أنواع السلطة ، والمضاعف النهائي لها جميعًا . لكن الخطورة تكمن في أن المعرفة ليست دائمًا موضوعية ولا محايدة تجاه السلطة ، فهى تصدر عن بشر بكل ميولهم وتوجهاتهم وأهدافهم الخفية أو حتى المعلنة . وأى حدث أو حقيقة واقعية أو متوهمة ، من تلك الأحداث أو « الحقائق» المستخدمة في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو العلاقات الإنسانية اليومية ، إنما تنتج عمليًا عن « أحداث وحقائق » أو افتراضات تم إعدادها في المطبخ السياسي الذي لا يعرف الآخرون ما يدور داخله ، والذي

تستخدمه السلطة السياسية كأداة لتنفيذ أغراضها الخاصة بها فقط ، بصرف النظر عن مصالح الآخرين . ونظرًا لأن المعرفة من أهم أركان السلطة ، فهى لا تختلف عن أية سلطة يمتلكها البشر ويمارسونها . إنها سلاح يمكن أن يستخدموه ضد الآخرين ، حتى يضمنوا التفوق عليهم باستمرار ، وبالتالى يتحتم على الآخرين أن يستخدموا المعرفة بنفس المنهج ، مما يجعلها في أحيان كثيرة حربًا لا تتوقف ولا هوادة فيها لكل أطراف اللعبة السياسية .

وتكمن خطورة المعرفة كأحد أركان السلطة الشلاثة ، في أنها معين لا ينضب أبدًا ، بل كلما أخذ منه ازداد تدفقًا وخصوبة وثراءً ، وذلك على النقيض من ركني القوة والشروة . فالقوة لها حد لا ينبغي تجاوزه وإلا فإن استخدامها سيدمر الهدف المطلوب منها تحقيقه . وينطبق المفهوم نفسه على الثروة التي لا تستطيع أن تشتري كل شيء ، ولابد أن تأتي اللحظة التي ستفرغ فيها أكثر الخزائن امتلاء . أما المعرفة ذاته الحدود الأخذة في الاتساع باستمرار ، فيلا يمكن تجاوزها لأنها أبعد دائمًا من محاولات اجتيازها، كما أن استهلاكها لا يؤدي إلى نضوبها بل إلى توليدها وتدفقها وانتشارها . وليس في إمكان إنسان أن يبلغ أبدًا المعرفة القصوي بالنسبة لأي موضوع ، وإن كان في الإمكان دائمًا قطع المزيد من الخطوات التي تقرب الإنسان من الفهم الكامل لكنه لن يستحوذ عليها تمامًا . إن طبيعة المعرفة تجعلها دائمًا قابلة للتوسع والتعمق إلى ما لا نهاية .

هناك فرق جوهرى آخر بين المعرفة وبين كل من القوة والشروة . فمن يمتلك القوة أو الثروة لا يستطيع آخر أن يشاركه في أيهما ، إلا بموافقة ورغبة من يمتلكها . أما المعرفة فمشاع لكل الذين يحاولون الحصول عليها في وقت واحد ، مهما كان هناك من يحاول احتكارها . ففي مجال القوة المادية مثلا ، لا يستطيع أن يستخدم المسدس إلا من يملكه ، فلا يستطيع آخر أن يستخدمه في الوقت نفسه . ونفس المبدأ ينطبق على مجال القوة الاقتصادية ، فمن يستخدم المقوت نفسه . ونفس المبدأ ينطبق على مجال القوة الاقتصادية ، فمن يستخدم

ثروته لا يمكن لآخر أن يستخدمها لأنها بطبيعته حكر له. أما المعرفة فيمكن أن يستخدمها البيشر جميعا في الوقت نفسه ، سواء أكان هدفهم التعاون المثمر أم الصراع المخرب ، وبصرف النظر عن هذا الهدف أو ذاك ، فإن هذا الاستخدام للمعرفة يؤدى دائمًا إلى إنتاج فائض منها . وهذا يدل على أن قواعد لعبة السلطة التي تدار على أساس المعرفة ، مختلفة في طبيعتها وجوهرها ومنهجها ، اختلاقًا عميقًا عن الأسس التي يعتمد عليها الساسة أو الاقتصاديون الذين يظنون أن اكتفاءهم بالقوة أو الثروة أو كليهما فحسب ، كفيل بتحقيق أهدافهم .

ولعل من أخطر وسائل المعرفة في الانتشار والتوسع ، أنها أكثر ديمقراطية من القوة والشروة ، خاصة في هذا العصر الذي ينطلق فيه العالم إلى آفاق ما يسمى بعصر المعلومات . ذلك أن كلاً من القوة والثروة وقف على الأكثر قوة والأكثر ثراءً ، في حين أن المعرفة تملك خاصية ثورية بمعنى الكلمة ، وهي أن الأكثر ضعفًا والأكثر فقراً يستطيعون الحصول عليها أيضاً . فهي ليست حبيسة داخل أسوار الجامعة أو المراكز العلمية وحكراً عليها ، بل يمكن التقاطها بمجرد الضغط على أزرار أي جهاز كومبيوتر متصل بالشبكات الفضائية . ومن الطبيعي أن يستخل الأقوياء والأغنياء سلاح المعرفة لتعزيز سلطتهم، ومع ذلك يظلون مهددين باستخلال الضعفاء والفقراء لها ، خاصة إذا عرفوا كيف يستغلونها في الزمان والمكان المناسبين .

وعلى الرغم من أن المعرفة أصبحت من أهم قواعد اللعبة السياسية التى يجب على كل سياسى أن يجيدها ، فإنها لا تقتصر على المحال السياسى فحسب ، بل تمتد لتشمل كل مجالات المجتمع ، لا يختلف فيها رئيس الوزراء عن رب العائلة ، ورئيس الشركة على أى موظف صغير فيها . . . الخ . إن كل من بيده سلطة ، كبرت أم صغرت ، يسعى إلى السيطرة في محاله على كمية ونوعية المعرفة وتوزيعها . وبذلك لم تعد قواعد اللعبة السياسية كما كانت في

الدول الصناعية التقليدية - تتمثل في توزيع الشروة في شكل « من يحصل على ماذا ؟ » - وهو الشكل الذي أفرز تقسيمات أو تعبيرات مثل « يمين» أو « يسار» أو « رأسمالية» أو « اشتراكية» ، بل أصبح التقسيم الأساسي الآن هو بين من يعرف ويعلم وبين من لا يعرف ولا يعلم : أي صراع بين الانطلاقة المعلوماتية إلى آفاق غير محدودة وبين الأمية المعلوماتية التي تتراجع إلى أسوار الماضي بعد أن تجاوزها موكب العصر المتسارع اللاهث ، ذلك أن الهوة التي تفصل الجهلاء عن العارفين ستزداد عمقًا واتساعًا مع الأيام .

ولا يعنى هذا أن الدول المتقدمة التى تتمتع بالرخاء والنمو السريع فى مختلف المجالات ، ستصبح فريقًا واحدًا متناغمًا . سيظل الصراع قائمًا فيما بينها، وإن تغيرت قواعده السياسية التى كانت تقنن الصراع العسكرى أو الاقتصادى أو كليهما ، وأصبحت الآن تقنن للصراع من أجل توزيع المعرفة وإمكانية الوصول إليها. والفائز في هذا الصراع هو الفائز الحقيقي بأركان السلطة الثلاثة ، والمسيطر على مقدراتها . ولذلك فالشعب الذي لا يفهم كيف تنتشر المعرفة ، ومن هم الذين يتلقونها ، وكيف تستغلها السلطة في بلده ، فلن يستطيع أن يحمى نفسه من استغلال السلطة التي يمكن أن تصبح عقبة في طريق يستطيع أن يحمى نفسه من استغلال السلطة التي يمكن أن تصبح عقبة في طريق تكنولوجيات المستقبل التي جعلت السيطرة على المعرفة بمشابة العنصر الحاسم في الصراع على السلطة سواء على المستوى الدولي أو على مستوى مراكز القوى في داخل البلد الواحد . وهي الظاهرة التي تضرض نفسها بقوة الآن على قواعد في داخل البلد الواحد . وهي الظاهرة التي تضرض نفسها بقوة الآن على قواعد اللعبة السياسية التي أعادت ترتيب أركان السلطة فجعلت الأولوية للمعرفة كبوتقة تضهر فيها كل معطيات وإمكانات وطاقات القوة والثروة .



(٥) أزمة الديمقراطية

يظن كثيرون من المتحمسين للديمقراطية أنها الشفاء الناجع لكل أمراض المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بصفة عامة ، أو أنها حل سحرى يحدث مفعوله المبهر بل والمذهل بمجرد الضغط على زرها ، وينسون أنها تنظيم بشرى مثل أى تنظيم آخر صنعه البشر ، وأن العبرة بتطبيقاتها العادلة الواعية الحريصة على كرامة الإنسان وتقدمه في شتى المجالات ، وليست بالشعارات الرنانة الصاخبة التي تتغنى بالحرية في الكتب السياسية والمقالات الصحفية والأناشيد المدرسية والأغاني الإذاعية ، في حين أن الواقع يكاد يصرخ بعكس ذلك تمامًا ، إذ إن هناك بونًا شاسعًا بين ديمقراطية التنفيذ وديمقراطية التنفيس .

ففى الحياة الواقعية - وليست الإعلامية - تقاس كل الأشياء بقيمتها العملية. ومهما تحاور الناس وتجادلوا وعبروا عن أفكارهم وآرائهم ، فإن العبرة في النهاية بالمحصلة الفعلية ، هذا إذا كان مسموحًا لهم أن يمارسوا حرية التعبير وإبداء الرأى . فإذا كانت المديمقراطية مجرد التعبير عن الرأى ، فإنها في هذه الحالة تتحول إلى أداة للتنفيس أو الامتصاص بحيث تتوقف عند هذه الحدود فقط وبذلك لا يكون هناك فرق بين ديمقراطية التعبير عن النفس وبين التعبير التلقائي والعفوى الذي يقوم به المريض في حضور المحلل النفسي الذي يتيح هذه الفرصة لمريضه حتى ينفس عن مكبوتاته بحيث يصبح التنفيس غاية في حد ذاته .

أما بالنسبة للممارسة الديمقراطية في التعبير الحر للمجتمع ككل فيجب ألا تقف عند حدود التنفيس ، وإلا تحولت الديمقراطية إلى أبشع أنواع الديكتاتورية المقنعة التي تعتمد أساسًا على امتصاص الصدمات والنكسات والنكبات بل وتحويلها إلى انتصارات وإنجازات إذا كان هذا ممكنًا . إن الديمقراطية الحقة تقاس بنتائجها العملية في نهاية الأمر ، بمعنى أنه لابد أن تتحول حرية الرأى والتعبير إلى طاقة فعلية ، تشق الطريق الصحى والصحيح الذي يتعين على المجتمع أن يسلكه ، وإلى رفاهية مادية ملموسة بالنسبة للجميع .

ومن أخطر الأزمات التى تهدد الديمقراطية وتحولها إلى مجرد شكل صورى من أشكال التنفيس الاجتماعى ، تلك التى تمارسها أجهزة الإدارة الحكومية الراسخة بكل لوائحها وخلفياتها ورواسبها وذيولها . فالبيروقراطية لا تخشى أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية جديدة مادامت لا تمسها من بعيد أو قريب . فهى لا تخاف من حرية الرأى والتعبير مادامت تملك الحرية المطلقة فى العمل والتنفيذ ، أى على طريقة « دع الآخرين يتكلمون كما يشاءون مادمنا نملك نفس الحق ولكن فى أن نعمل ما نشاء » . لذلك تتربص البيروقراطية دائمًا بالديمقراطية وخاصة إذا كانت وليدة ، استعدادًا للقضاء عليها باللوائح والبنود والقوانين ، أو لتحويلها إلى أداة للتنفيس عن مراحل الرأى المكبوت تجنبًا لأى انفجار متوقع . أما إذا حاولت الديمقراطية أن تجعل من نفسها طاقة تنفيذية فعلية ، فإن البيروقراطية تشهر فى وجهها كل الأسلحة المباشرة وغير المباشرة ، وتبتكر لها الأزمات التى تدخلها فى متاهات جانبية ،

وتكون النتيجة أن يفقد الناس الثقة في الديمقراطية عندما يرون أنها لا تزيد على حدود الحروف التي كتبت بها ، أو الألفاظ التي نطقت بها . ومن ثم تبرز ضرورة إيجاد المنهج العملي والعلمي الذي يتضمن تحويل الديمقراطية إلى طاقة

تنفيذية تدفع بالمسجتمع إلى آفاق جديدة من التقدم والازدهار . فالقيمة الفعلية للديمقراطية تكمن في رفع مستوى المعيشة عمليًا ، سواء بالنسبة للمأكل أو المشرب أو الملبس أو التعليم أو الإسكان أو الصحة ، بمعنى آخر فإن حرية الرأى والتعبير ليست على موجات الأثير أو على صفحات الصحف والمجلات أو حتى في قاعات البرلمان ، بقدر ما هي فيما يحصل عليه المواطن فعلا في حياته اليومية من خير ورفاهية .

وتتجلى الأزمة الحقيقية والمزمنة للديمقراطية في أنها تنطوى على عدد من التناقضات الستى يمكن أن تهزم أغراضها في بعض الأحايين . وإن كان هذا لا يعنى التقليل من قيمتها كأفضل الصيغ للممارسة السياسية ، بل على العكس فهو بمثابة الاستثناء الذي يثبت القاعدة ويؤكدها ، خاصة أن الديمقراطية في حاجة دائمة وملحة لإزالة العوائق والعقبات والعراقيل من طريقها ، حتى لا تتشتت قوة دفعها وتسقط في النهاية جثة لا حراك فيها . الديمقراطية لا توجد إلا من خلال البشر الذين يعملون على إيجادها ورعايتها وترسيخها وتنميتها ، ومن هنا كانت المقولة المشهورة : « لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين » .

من هذه التناقبضات التي تعانى منها الديمقراطية ، التناقض بين تعظيم حجم التمثيل السياسي وانخفاض مستوى الكفاءة . ففي عمليات صنع القرار تبرز خلافاته عديدة ، خاصة أن أي قرار لا يمكن أن يحقق رغبات البجميع . ولذلك يصبح البديل الوحيد هو تحقيق رغبة أكبر عدد ممكن ، وهو ما تحققه قاعدة الأغلبية في الديمقراطية . أي أن تعظيم التمثيل السياسي يعني ضرورة التعبير عن مصالح ورغبات أكبر عدد ممكن من الناس من خلال القرارات التي تصدر في هذا الصدد . ولا يمكن أن يتحقق هذا الإنجاز إلا من توفير الفرصة للأغلبية إلى أقصى حد ممكن ، أي على مستوى الكم .

أما على مستوى الكيف ، فإن الكفاءة تعنى إمكان اتخاذ القرار في سهولة

ويسر دون عرقلة أو تعطيل ، ومن خلال الخبراء المختصين . هنا تكمن المفارقة الخطيرة بين ضخامة التمثيل ومستوى الكفاءة الذي ينخفض طرديًا مع زيادة مساحة التمثيل . فالأغلبية ليست دائمًا على صواب ، وخاصة إذا كان مستواها التعليمي أو وعيها الثقافي ضعيفًا وهزيلا ، خاصة في البلاد التي تنتشر فيهما الأمية . وتحتاج معطم القرارات في هذا العصر الذي يستنير دائمًا بأحدث إنجازات العلوم ، إلى رأى الخبراء والعلماء والمختصين في شـتى المجالات ، وهم لا يشكلون أغلبية لأنهم بطبيعتهم صفوة ونخبة ، لكن آراءهم العلمية القائمة على الدراسة والتحليل ، يمكن أن تصادر وترفض من جانب الأغلبية لمجرد أنها تملك الأصوات الأكثر . . ففي مواقف كثيرة لا تكون عملية اتخاذ القبرار تعبيرا عن رغبات ومصالح الأغلبية الراهنة ، وإنما وسيلة إلى القرار الصحيح ذي النظرة الاستراتيجية البعيدة وليست المناورة التكتيكية العابرة . وقد يتفق الجميع على ما يريدون إنجازه ، لكنهم يختلفون على الوسيلة التكتيكية أو الغاية الاستراتيجية . وفي هذه الحالة يتم التصويت على ما يعتقدون أو يتصورون أنه صحيح . هنا يكمن التناقض في أن تعظيم التمثيل من خلال اشتراط نسبة أكبر للأغلبية ، يقلل من احتمالات الكفاءة ، لأنه يتيح فرصة المشاركة لعدد من العناصر التي لا تملك القدرة على التقييم والمفاضلة ، وبالتالى فإنها يمكن أن تصوت ضد القرار الصحيح والسليم إذا لم يلق هوى في نفسها .

ولعل من أخطر سلبيات الديمقراطية أنها تساوى بين الأصوات عدديًا بصرف النظر عن اختلافاتها نوعيًا ، مما يحدث تناقضًا بين العدالة والمساواة ، إذ تعنى العدالة إعطاء كل جماعة من الجماعات التي تمارس حق التصويت ، الكم أو الوزن الذي يتناسب مع حجمها في التأثير على القرار ، من خلال حتمية احترام رأى الأغلبية والرضوخ له والسماح لها بفرض إرادتها . إن المساواة في هذه الحالة تفرض أن يكون لكل فرد صوت واحد ، بصرف النظر عن وعيه وثقافته وخبرته وموهبته ، وبالتالي فإن الأصوات كلها متساوية كأسنان المشط ،

خاصة إذا كان إحراز الأغلبية المطلوبة يتوقف على أصوات قليلة أو حتى على صوت واحد . وهذا لا يعنى سوى إعطاء هذا الصوت وزنًا يعادل ٥٠ والشيئ من الأصوات على أقل تقدير (في حالة الأغلبية النسبية) ، ويعادل ٩٩ والشيئ من الأصوات على أكبر تقدير (في حالة اشتراط الإجماع) .

وهناك أيضا في الممارسة الديمقراطية ما يعرف بالإشباع الرأسي والإشباع الأفقى الله أين غالبًا ما يقعان أو يتواجهان في تناقض لا مفر منه ، إذ يعني الإشباع الأفقى تعبير القرار عن أكبر عدد ممكن ، أما الإشباع الرأسي فيكمن في الدرجة أو الكيفية التي يتحقق بها ، وهو كيفي نوعي في حين أن الأفقى كمي عددي ، أي أنه لا يمكن أن تكون التفضيلات متساوية ، بحكم أن المصالح المطروحة للمساومة لا تهم كل القطاعات بنفس الدرجة ، وبالتالي لا يكون المعيار بعدد هؤلاء الذين يتأثرون بالقرار ، وإنما بحجم هذا التأثير ومدى عمقه . فإذا كانت الأغلبية لا تلقى بالا أو لا تتحمس لهذا القرار لأن العائد المترتب عليه متدن إلى أقصى حد ، في حين يمثل هذا القرار أهمية خاصة بالنسبة للأقلية لارتباطه العميق بمصالحها ، فإن النتيجة تتمثل في أن الإشباع الأفقى يضر بالإشباع الرأسي .

وتتمثل أزمة الديمقراطية أيضا في أنها نظام ينهض على المنافسة على السلطة ، ولا تقوم له قائمة بدونها . لكن المنافسة تحمل في طياتها احتمالات خطيرة مثل توسيع شقة الخلاف بين الجماعات والقوى السياسية بل والاجتماعية والثقافية والعرقية ، إذ لا يمكن الفصل فيما بينها . ويكمن التناقض في الحاجة الملحة للديمقراطية لحد أدنى من الاتفاق والتماسك حتى لا يختلط الحابل بالنابل، لكنها في الوقت نفسه تحتاج إلى الصراع السلمي أو التنافس الذي يجرى كالدماء في عروقها . ولذلك يتحتم أن يكون هذا الصراع في حدود معينة لا ينبغي أن يتجاوزها حتى لا يهدد قيمة الاستقرار أو يقضى على الحد الأدنى من

الاتفاق الذى يعد شرطًا ضروريا للديمقراطية . إنها معادلة صعبة تقتضى وجود أرض مشتركة يدور عليها هذا الخليط الحرج بين الاتفاق والتماسك وبين الصراع والتنافس .

ولا تقف التناقضات التي تعانى منها الديمقراطية عند حد معين ، خاصة التناقض بين الرضا الشعبي العام عن الحكومة وبين فعاليتها في الأداء خصوصا على المدى الطويل ، فالديمقراطية هي ممارسة الحكم على أساس من رضا شعبي عام يكسبها شرعيتها التي تتطلب توافر الأداء الفعال والإيجابي والمثمر من جانب الحكومة حتى يشعر الشعب بثمار هذه الفاعلية على المدى القصير حتى يواصل منحها ثقبته . وبالطبع فإن أية حكومة لابد أن تحرص على إعادة انتخابها ، مما قد يتطلب منها التضحية بالمستقبل البعيد في بعض الأحايين . ونادرا ما يلتمس الشعب الأعذار للحكومة التي لا تسعفه بالمرزايا أو التحسينات المنشودة ، برغم أن هناك نوعيات من المشكلات والقضايا المعلقة التي لا يمكن أن تحسم إلا على المدى الطويل ، بالإضافة إلى أن محاولات إصلاح بعض العيوب قد ينتج عنها في المسراحل الأولى بعض المشاق والصعاب التي قد يعاني منها المواطن . عندئذ تجد الحكومة نفسها أمام اختيارين لا ثالث لهما : إما أن تفقـد شرعيتها ، وتخسر الانتخابات التالية ، أو أن تقدم حلولا مـؤقتة ومسكنة وعارضة للمشكلات التي تجابهها ، مما يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلات وانفجارها بحيث لا تستطيع الحكومة أن تهرب منها في حالة إعادة انتخابها ، بل ستجد أنها استفحلت واستعصى حلها إلى حد كبير.

ويمكن أن تتشابه قواعد اللعبة السياسية في قضايا وأوضاع ومواقف وتيارات كثيرة ، إلا في حالة الديمقراطية التي تستمد مصداقيتها وفاعليتها من الممارسة العملية وليس من النظريات المسبقة الجاهزة ، أو القواعد التي يسهل تطبيقها على كل الحالات والمواقف دون عقبات . فليس هناك نموذج مشالي يمكن نقله أو

تقليده بطريقة آلية ، وإنما يتحتم على كل مجتمع أن يبتكر الصيغة التى تناسب ظروفه الراهنة على أقل تقدير ، كما لا ينبغى تقييم نجاح التطور الديمقراطى بالقياس علي تجارب أخرى ، لأن التجارب الديمقراطية تختلف فيما بينها اختلاف بيصمات الأصابع . وبالتالى يتمثل المعيار الأساسى فى التقييم ، فى مدى ما حققته التجربة المعينة من مزايا للمجتمع مقارنة بالوضع الذى كان سائدا قبل انتهاج الديمقراطية التى هى بطبيعتها ممارسة مستمرة ومتجددة ، ولا تقف عند نقطة معينة ، مما يحتم الحفاظ على قوة الدفع وتنميتها على أسس علمية وعملية . إن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق فى وقت قصير ، فهى فى حاجة إلى ممارسة بل وتربية طويلة الأجل ، وخاصة أن الوقوع فى أخطاء وحدوث بعض التجاوزات ، يعد جزءًا من هذه الممارسة .

ويتمثل الحرج الشائك الرئيسي في ممارسة الديمقراطية ، في البحث عن الصيغة الأفضل التي تحقق التوازن الدقيق بين هذه المتناقيضات ، ذلك أنه لا يوجد مكان محدد مسبقًا لنقطة التوازن التي تختلف من مجتمع إلى آخر ، بل ومن فترة إلى أخرى أو من موقف إلى آخر في نفس المجتمع . وبالتالى ينبغي أن يبحث كل مجتمع عن منهجه الخاص في الممارسة الديمقراطية في ضوء ما تفرضه حقائق الواقع . ومن الواضح أن هذه المعيضلة الديمقراطية تستعصى في حالات كثيرة على الحل بسبب التناقضات المتشابكة والمعقدة التي لا تتوقف عن التفاعل أو التوالد ، لدرجة أنه في شهر يوليو ١٩٩٨ ، عقد في استكهولم مؤتمر تحت عنوان « ثقافة الديمقراطية » شارك فيه مسئولون ومفكرون ومثقفون ودعاة لحقوق الإنسان من أنحاء العالم لبحث كيفية تحويل الديمقراطية من مجرد أدوات لحقوق الإنسان من أنحاء العالم لبحث كيفية تحويل الديمقراطية من مجرد أدوات تتغلغل في سلوك البشر وحياتهم وتعطى صوتا لمن لا صوت لهم كسكان الريف والمرأة والأقليات .

ولا تقتصر مشكلة وجود الواجهة الديمقراطية البراقة بلا محتوى أو مضمون على دول العالم الثالث فحسب ، بل تمتد لتشمل الدول التى تتشدق بعراقة ديمقراطيتها . فطبقا لتصريحات شيردات رامفال رئيس المعهد الدولى للدعم الديمقراطي والانتخابي والذي نظم المؤتمر ، فإن هناك في الغرب من يشارك في الديمقراطية بمعدل دقيقتين كل خمس سنوات ، أي خلال لحظة الاقتراع في الانتخابات التشريعية . وهناك آخرون في الغرب أيضًا لا يمارسون هذه الديمقراطية حتى من خلال هذه اللحظات العابرة .

إن نظام « ويستمنستر » - الذى أخدته معظم دول العالم عن بريطانيا ، والمتمثل في برلمان يمارس صلاحيات الحكم والإدارة من خلال نوابه المنتخبين في أكبر حزب فاز بالانتخابات - لم يعد النموذج الأفضل للديمقراطية ، إذ إنه لا يترك سوى مكان ضئيل للخاسرين من الأحزاب الأخرى ، برغم أن هذه الأحزاب ربما تكون قد حصلت على أصوات أكثر في مجملها مما حصل عليه الحزب الفائز ، لكن هذه هي الديمقراطية على النمط البريطاني الذي سارت على نهجه معظم الحكومات في مختلف البلاد . وكانت هذه الإشكالية في مقدمة القضايا التي ناقشها المشاركون في مؤتمر « ثقافة الديمقراطية » باستكهولم .

انشغل أعضاء المؤتمر على مدى سبع جلسات في عرض أفكارهم وتصوراتهم لعالم تسود فيه ديمقراطية المشاركة التي يجد فيها كل شخص مكانًا يوفر له احترام ذاتيته وإمكاناته وقدراته بغض النظر عن حجمها . ولم يكن المقصود بهذا التوجه ابتكار نموذج جديد للديمقراطية قابل للتطبيق بصفة عامة . فقد كان ذلك عكس ما سعى إليه أعضاء المؤتمر الذين أكدوا على أن ظروف كل دولة أو منطقة أو قارة ، تفرض نموذجها الخاص بها والنابع من بيئتها وتاريخها وقيمسها . لكن هناك خطوطًا عريضة تضمن المشاركة والتفاعل والإيمان الديمقراطية ، وكلها عناصر يمكن أن تنصهر في بوتقة « ثقافة الديمقراطية » .

ويؤكد مايكل براتون أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميشيجان بالولايات المتحدة أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق تحت وطأة الفقر والجهل والتمييز بين الناس سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادى أو الاجتماعى . فلابد من التخلص أولا من هذه المعوقات ثم يتفق السياسيون والمواطنون على أن الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة والأساسية التي يمارسونها في الدولة ، بمعنى أنه ما دام الجميع قد ارتضوا مبدأ الديمقراطية ، فيجب ألا يتوقعوا استخدام الجيش أو الشرطة في حل النزاعات . فالديمقراطية ممارسة يومية على كل المستويات بحيث تصبح الأفعال هي الفيصل الوحيد . ويستشهد مايكل براتون بنتائج استطلاعات للرأى أجريت في عدة دول أفريقية جنوب الصحراء اتضح منها أن استطلاعات للرأى أجريت في عدة دول أفريقية بعنوب الصحراء اتضح منها أن نصف السكان في دول عديدة عن رفضهم للديمقراطية بصورتها الراهنة حيث لا صوت لهم فيها ، كما أنها تعد نوعا من الرفاهة السياسية والاجتماعية الزاخرة بالسفسطة ، تحت وطأة المشكلات الاقتصادية الطاحنة التي يعانون منها .

وقالت تشيرتى كالوكى عضو البرلمان الكينى والتى كانت مرشحة للرئاسة فى انتخابات ١٩٩٧ ، إن الديمقراطية هى تربية فى الأساس ، ولابد أن تترسخ عبر الأجيال المتتابعة . ثم شنت هجومًا حادًا على الزعماء الأفارقة فى كلمتها أمام المؤتمر قائلة :

« إنهم استمرار للحكم الاستعمارى ، لقد تغير الراقصون لكن الموسيقى ظلت كما هيى . كيف يمكن أن نتحدث عن الديمقراطية في حين يفتقر أغلب الناس إلى الحاجات الأساسية ، بل يواجه بعضهم المجاعة ؟! كيف يمكن الحديث عن الديمقراطية والزعماء الأفارقة لا يعتبرونها سوى مجرد حفلة شاى يتم خلالها تبادل وجهات النظر التي لا تغير من الأمر شيئًا ؟! » .

أما عن أمريكا اللاتينية فتقول مارتًا لاجوس الساحثة في المعهد الدولي

للرأى والتسويق في شيللي ، إن هناك عدم ثقة إلى حد كبير في جدوى الديمقراطية من جانب الناس العاديين ، إذ يقول ٧٥٪ من مواطني أمريكا اللاتينية إنه ليست هناك عدالة على الإطلاق ، في حين قال ٤١٪ إن العمل الإيجابي المثمر ليس ضمانة للنجاح . فهناك ثقافة سائدة تعتمد على الشك وعدم الثقة في الآخرين بحيث لا يمكن أن تسود ثقافة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية . كما أن هناك نسبة كبيرة من الناس تعتقد أن قطار الديمقراطية قد فاتها ، وبالتالي ليست لها علاقة به لأن اللحاق به من رابع المستحيلات . وانعكس ذلك على الانسحاب الجماعي من المشاركة في اللعبة السياسية بحيث أصبحت الديمقراطية لعبة النخبة .

وجاءت جلسة مناقشة الديمقراطية في العالم العربي ، التي قال فيها اللورد ستيل عضو مجلس اللوردات البريطاني وزعيم حزب الأحرار الديمقراطي السابق : إن الديمقراطية تتراجع في العالم العربي ، كما أن عدم مشاركة المرأة أصبح من المشكلات المتفاقمة . كما قال جون سبيزيتو أستاذ الأديان والشئون الدولية في جامعة جورج تاون الأمريكية : إن المجتمع المدنى في معظم أرجاء العالم العربي مقيد . وإذا كانت نهاية الثمانينيات قد شهدت فتح الباب الديمقراطي قليلا في العالم العربي، لكنه سرعان ما أغلق في التسعينيات بسبب حرب الخليج وموجة الإرهاب وعنف المتطرفين .

أما تجربة الديمقراطية في شبه القارة الهندية فتجربة فريدة من نوعها لأنها استطاعت أن تصمد في مواجهة عوامل الفقر والجهل والمرض والتخلف وذلك على النقيض من تجارب كثيرة أخرى ماتت في مهدها أو لم تولد أصلا . بل إن التجربة الهندية استطاعت أيضًا أن تتغلب على واحدة من المشكلات المزمنة في العالم الثالث ، وهي المتعلقة بدور العسكر والضغوط التي يمارسونها أو الانقلابات التي يقومون بها للجلوس على كراسي الحكم . فقد قال سي جيل

رئيس لجنة الانتخابات في الهند: إن ثقافة التسامح كانت بمثابة صمام الأمن لبلد يموج بالأعراق والأديان والأقليات. لقد أخذت الهند نظم الديمقراطية وحكم القانون من بريطانيا لكنها طورتها طبقا لظروفها الخاصة بها . وبرغم وجود عنف وفساد ، إلا أن الديمقراطية كانت كفيلة بعلاج هذه السلبيات . فلم يفتر حماس الهنود لها ، إذ يشكلون ٢٠٠ مليون ناخب يتوافدون على ٨٠٠ ألف مركز اقتراع للإدلاء بأصواتهم .

وكان من الضرورى أن يناقش مؤتمر « ثقافة الديمقراطية » قضية مشاركة المرأة إذ لا يعقل أن تكون هناك ديمقراطية في مجتمع نصف معطل أو مشلول أو عاجز عن القيام بدوره . وكانت الدكتورة عزة كرم الباحثة المصرية في المعهد الدولي للدعم الديمقراطي والانتخابي قد تقدمت ببحث رائد عن دور المرأة في الحياة السياسية ، فذكرت أن هناك ٤٠ ألفا و٢٢٨ نائبا في البرلمانات في شتى أنحاء العالم في عام انعقاد مؤتمر « ثقافة الديمقراطية » (١٩٩٨) ، منهم ١١٪ فقط ، أي ٤٠٠٤ من السيدات ، كما أن أقل من ١١٪ من قادة الأحزاب من تؤكد أن القضية ليست قضية كم ، وهو ضئيل للغاية ، بل هي قضية ماذا ستفعل المرأة عندما تدخل البرلمان ؟ فلابد أن تدرك أن دخول معترك السياسة يمثل المرأة عندما تدخل البرلمان ؟ فلابد أن تدرك أن دخول معترك السياسة يمثل تحديًا لابد أن تشبت فيه جدارتها وكفاءتها ، وهي لن تحقق هذا إلا من خلال استراتيجية متشعبة وطويلة النفس لرسم الخريطة التي يمكن أن تسير المرأة على هديها نحو أهدافها الديمقراطية والحضارية .

لم يتوقف العالم عن الحديث عن الديمقراطية ووسائلها وأهدافها ودلالاتها ومعانيها منذ عهد الحضارة الإغريقية . ومع حلول القرن المحادى والعشرين بعد الميلاد لا يزال العالم في حاجة لتحويل هذه الكلمة البراقة إلى واقع يعيشه الناس في شتى أنحاء العالم ، بحيث لا يكون معنى الديمقراطية في نظرهم مجرد

"سيرك" كبير يقدم فيه السياسيون أفضل ألعابهم ، ولا دور للناس والجمهور سوى التصفيق أو إشاحة الوجه غضبًا . فلا قيمة لهبوب رياح الديمقراطية إذا كانت النتيجة هي حصاد الهشيم ، وهي الظاهرة المأساوية التي تعانى منها دول العالم الشالث التي لا تزال تدور في حلقة التخلف و التبعية ، مترنحة في حلبة الصراعات الدولية ، تنزف عصارة الحياة في مواقع الحروب الإقليمية والأهلية والقبلية ، وفي شرايين السماسرة المضاربين في الأسواق المالية العالمية ، وتجار السلاح والمخدرات والدعارة والسموم البيضاء ، وفي دوامة الانقلابات العسكرية والانقلابات المصادة، في حين انهمكت النخبة السياسية في العالم الثالث في ترف التجريب والمحاكاة بلا هضم أو استيعاب ، واستعارة النماذج الاجتماعية من هنا وهناك حتى مسخت ، في معظم الأحوال ، الشخصية القومية خاصة مع تدفق تيارات العولمة التي تريد أن تغرقها تمامًا حتى تقضى عليها باسفكسيا الغرق .

لقد أججت هذه الشخصية القومية شرارة الكفاح الوطنى ضد الاستعمار والغزو الأجنبى ، فبإذا بها فى زمن العولمة تفتقد الهوية والأصالة ، وترتدى الأقنعة المستعارة ، وكأن غاية الاستقلال والتحرر هى العودة مرة أخرى للاعتماد على العواصم التى تمسك بخناق العالم ، واستعارة هياكل الإدارة ، ومؤسسات الدولة ، وأنظمة الحكم ، ومصطلحات المثقفين ، وسفسطات الأيديولوجيين ، تماما مثلما يتم شراء الخبز وأدوات الحياة المادية للشعب . وبالتالى فقدت هذه البلاد بوصلتها الهادية وسط بحار العالم المتقدم وأمواجه المتلاطمة .

ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، غمرت موجة التحرر عشرات البلاد فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأتاحت لها التركيز على قضية التنمية، وراحت النخبة المشقفة من أبنائها تخطط لتنمية شاملة تقفز بمعدلات النمو الاقتصادى ، وتحاول سد الهوة السحيقة بين بلادهم وبلاد الشمال المتقدم ،

وتقيد بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي خربها التخلف والتبعية . ولكن سرعان ما تخبطت هذه البلاد في تجاربها التنموية المستعارة، وترددت بين التخطيط المركزي تارة وحرية السوق تارة أخرى ، وعجز معظمها عن تحقيق الأهداف المتواضعة التي تعارفت عليها المنظمات العالمية في تحقيق معدل لا يقل عن ٥٪ سنويا . فقد ظلت الهياكل والأبنية القديمة الموروثة كما هي إلى حد كبير ، في حين تفرقت التجمعات والتيارات - التي وحدها الكفاح السياسي ضد الاستعمار - نتيجة للخيارات الاجتماعية التي أصبحت مطروحة أمام من لا خبرة سياسية له من القادة السياسيين الناشئين أو الجدد . وكانت المحصلة هي هبوط معدلات النمو واتساع الهوة بينها وبين الدول المتقدمة ، بحيث وجدت نفسها بعد عقدين أو أكثر من استقلالها تدور في إطار التخلف الذي حاصرها منذ أكثر من قرن مضي .

لقد افتقدت التنمية في هذه البلاد شرطها الأول والضروري وهو الديمقراطية الحقة والفعلية . صحيح أن الديمقراطية ليست الحل السحري لكل المشكلات ، وليست العلاج الناجع لكل الأمراض ، لكن وجودها وفعاليتها برغم سلبياتها وثغرات ضعفها - أرحم بكثير من تشتتها وغيابها ، بشرط ألا تكون واجهة مزيفة على سبيل التجميل فحسب . فقد صورت حكومات هذه البلاد التي تحررت حديثًا ، لمواطنيها ، أنه يستحيل الجمع بين الديمقراطية والتنمية وكأنهما ضدان لا يلتقيان ، وذلك على أساس أن تجربة التنمية - في الربع الأخير من القرن العشرين - تجرى في ظروف مختلفة تمامًا عن تلك التي انطلق فيها التقدم في القرن التاسع عشر مصحوبًا بويلات الصراع الاجتماعي بعد أن اجتاحت الأوروبية في اللبسرالية ، والرأسمالية، والشيوعية ، والديمقراطية ، المجتمعات الأوروبية فزعزعتها من أساسها . وتذرع قادة معظم دول العالم الثالث بهذه الحجج حتى يقضوا على أية تطلعات ديمقراطية في مهدها .

وظلت النخب الحاكمة في هذه البلاد أسيرة حرصها على كراسي الحكم ، أو أسيرة عقائدها الأيديولوجية الأثيرة ، ومبهورة بتجارب الآخرين وهي تتصور أو تتوهم أن التقدم والديمقراطية وغيرها من الشعارات التي تغنت بها هي القفز على الواقع ، واكتفت من الديمقراطية بالبرلمانات أو المجالس الصورية ، ومن التقدم برموزه المبهرة : إقامة المفاعلات الذرية ، وإنشاء أجهزة إعلامية تسعى لتغطية العالم بصوتها العالى وصخبها الدائم ، وتصنيع أو تجميع الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية التي توهمها بأنها أصبحت من القوى الكبرى ، والحرص على امتلاك القنابل الذرية بل وإجراء تجارب تفجيرها ، وكأن هذا دليل كاف على ارتفاع متوسط نصيب المواطن من الدخل القومي ، أو أن بناء عشرات الجامعات والمعاهد العليا يصلح مؤشرا يستدل به على هبوط نسبة الأمية وارتفاع مستوى التعليم رأسيًا وانتشاره أفقيًا الخ .

لقد أخطأت النخب الحاكمة في العالم الثالث حين تصورت أن التنمية هي هذه الجيوب أو الزوائد الاقتصادية العصرية التي زرعتها في صحراء التخلف الذي ترتب على سنوات الاستعمار والقهر ، وتجاهلت أن التنمية هي تنمية الإنسان بالديمقراطية والحرية والكرامة والتنوير والتثقيف والتعليم والتوعية ، قبل تنمية الجماد . ذلك أن بناء الإنسان أهم وأصعب وأخطر بكثير من بناء المؤسسات والمصانع والمشروعات بشتى أنواعها . إن بناء الإنسان هو مرادف لبناء الديمقراطية الحقيقية .

ولذلك أخطأت النخب الحاكمة مرة أخرى ، حين لوت ذراع التجارب الديمقراطية المستعارة حتى تلبسها عباءة الواقع وتتجمل بها في الوقت نفسه على مستوى الظاهر . وكان أن تخبطت في اختيارها بين الصيغ الوحدوية الشمولية والصيغ الليبرالية النابعة من بيئات مختلفة تماما . وبين الاختيارين ظل شعار الديمقراطية ونداؤها الأثير يتردد في وعود معظم حكام بلاد العالم الثالث وبياناتهم المرصعة بآلاف المصطلحات البراقة .

ويمكن القول بأنه لن تحدث تحولات ديمقراطية واسعة وإيجابية في هذه المنظومة الضخمة المسماة بالعالم الثالث ، إلا إذا وضعت العربة وراء الحصان . أي أن تصبح الديمقراطية بمثابة المحرك الأساسي لكافة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد التي تعانى من الفقر والتخلف والأمية وأخطر من ذلك كله غياب العدالة . كذلك لابد من مواجهة الاختلال في موازين قيمة العدالة في النظام العالمي ، وهو اختلال تكرسه التكنولوجيا العصرية بتوسيع الهوة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة . فلا يمكن تصور أي ازدهار للديمقراطية في ظل غياب «العدالة» فالإنسان المقهور سيظل طاقة معطلة أو مخربة في دول العالم الثالث إذا شعر بأن العدالة هي حلم بعيد المنال .

إن الديمقراطية والعدالة وجهان لعملة واحدة ، خاصة العدالة الاجتماعية التى تلقت ضربات في الصميم بعد سقوط الانظمة الاشتراكية في مطلع تسعينيات القرن العسرين ، إذ كانت هذه الانظمة تنطلق من أن العدالة الاجتماعية هي مفتاح ازدهار البشر ، وعنصر له أسبقية على الديمقراطية ، في حين تنطلق فلسفة الرأسمالية العصرية من أن المستقبل تحكمه قيمة الديمقراطية ، حتى مع غياب العدالة الاجتماعية . من هنا نشأ تناقض مضعل أو تعارض مصطنع بين الديمقراطية والعدالة وكأنه يستحيل ممارسة إحداهما في وجود الأخرى . فمن الخطأ البين الحرص على إطلاق حرية التجارة وانطلاق رأس المال بلا حدود في ظل إهمال قيضية العدالة الاجتماعية ، فإن هذا التطرف لا يعني إعلاءً لشأن الديمقراطية ، بل قد يعني فقط تنمية ديمقراطية النخبة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهي ديمقراطية لا تتسع للمجتمع ككل وبالتالي فإن علاقتها مبتورة تماما بما يمكن أن يسمى بالديمقراطية العالمية . إن ديمقراطية النخبة لا متعارض مع تنمية العدالة فحسب ، بل مع تنمية الديمقراطية ذاتها .

وتتعارض ديمقراطية النخبة مع الديمقراطية الصحيحة ، لأنها تستخدم

أدوات تفوقها التكنولوجي للاحتفاظ بنخبويتها ، ولمناهضة ضرورة اللجوء إلى مشاركة بشرية أوسع . إنها بحكم طبيعة آلياتها تسعى إلى استمرار احتكار أسرار تفوقها التكنولوجي ، وخاصة أنها لا تحتاج إلى عمالة كثيفة ، بل إنها تسعى دائما لتقليص قاعدتها البشرية . وهي لا تتحقق أصلا ما لم تتوافر لها رؤوس أموال فلكية تتطلبها الأبحاث العلمية التي هي مصدر تفوقها التكنولوجي واستمرار تطويره وتجديده . فلابد من الاعتراف بأن الثورة التكنولوجية المعاصرة هي حكر بالفعل لمسجتمعات معينة ، بصرف النظر عن أن الذكاء لا يحتكره شعب دون آخر . فهي حكر للمجتمعات التي بلغت عتبة معينة من التقدم ، ومتى تجاوزت هذه العتبة ، تسارعت خطى تطورها ، وتعاظم شأن تفوقها وتمايزها عن سائر المجتمعات الأخرى التي ستجد نفسها عاجزة حتى عن الاحتفاظ بموقف « محلك سر» لأنها ستبقه قر إلى الخلف برغم أنفها ، بالقياس بالدول التي لا تتوقف عن التقدم .

إن الديمقراطية آلية تجعل المحارسة وحدها هي الحكم والفيصل بين المنظومات والآليات الفكرية المختلفة ، لكن الممارسة ذاتها لا تنطوى على ما يضمن احترام تكافؤ الفرص ، ولا ما يضمن عدم إهدار العدالة الاجتماعية . وعندما يطالب أنصار الرأسمالية بضرورة مطالبة المتقدمين بتوسيع هامش العدالة ، وبإظهار التراحم الذي يحض على معاملة فقراء العالم (أي شعوب الدول المتخلفة) ، معاملة فقراء العالم (أي شعوب الدول المتخلفة) ، معاملة فقراء العالم شكل من أشكال الصدقة التي قد تحول الفقراء إلى متسولين . وهذا يتعارض مع كرامة المواطن ، وبالتالي مع حقوق الإنسان ، وفي النهاية مع قيم الديمة اطمة ذاتها .

إن عصر العولمة الذى يتشدق بالديمقراطية والحرية ليل نهار ، لن يكتسب مصداقية لدى العالم المتخلف بالذات ، ما لم تكن هذه الديمقراطية مقترنة

بالعدالة . ولذلك لا يمكن الادعاء بأن تكنولوجيا العصر لا تزدهر إلا بفضل الديمقراطية ، في حين تتعارض هذه التكنولوجيا مع متطلبات العدالة . كما أنه لا يمكن الادعاء أيضًا في عصر العولمة ، بإمكان توفير الديمقراطية وترسيخها في مجتمع بعينه مع انعدام تكافؤ الفرص ، وإهدار قيمة العدالة على المستوى العالمي . وهو ما يعنى أن الديمقراطية العالمية ما هي إلا أكذوبة كبرى .

وامتد أثر التكنولوجيا المعاصرة ليهدد التعددية الحزبية التي كانت بمثابة القاعدة الحيوية التي نهضت عليها الحياة الديمقراطية، وليحقق حلم « الديمقراطية المباشرة » الذي راود من قبل فلاسفة من أمثال چان چاك روسو وفرانسيس بيكون وچون لوك وغيرهم من الذين تيقنوا من استحالة تحقيقه في زمانهم . فمنذ العقد الأخير من القرن العشرين أصبح واردًا في برلمانات عديدة ، أن تؤخف الأصوات بأجهزة إلكترونية . ذلك أنه قد أصبح متاحًا ، بمجرد عرض قرار ما للتصويت ، أن تتقرر نتيجته بجهاز إلكتروني . بل إن هذا الذي ينسحب على عدد محدود من ممثلي الشعب ، أصبح من الممكن أن يتحقق بالطرق الإلكترونية على مستوى المجتمع كله . وبذلك تسقط كل الحجج التي بررت دائما مبدأ التفويض . ذلك أن الشعب كله أصبح بوسعه أن يتخذ قراراته بما عرف في اليونان القديمة في عهد بيركليز بالديمقراطية المباشرة . وبذلك تجد الديمقراطية التقليدية نفسها في مواجهة إشكالية جديدة ، إذ لم يعد التمشيل بالبرلمان عن طريق أحزاب داخله ، أمرًا ضروريًا في وقت أصبح من الممكن فيه أن يزاول الشعب صلاحياته التشريعية بشكل مباشر . ولا يبدى السياسيون التقليديون حماسًا واضحًا لهذه الممارسة الديمقراطية بوسائل التكنولوجيا المعاصرة ، إذ إنها ستحرمهم من ممارسة لعبة «اللوبي » التي تتيح لهم فسرصة المناورة والاستقطاب والتكتل لتغليب طرف على آخر طبقًا لتوجهاتهم . فهذه هي أزمة الديمقراطية من وجهة نظرهم . ودخلت التعددية الحزبية بدورها في أزمة يبدو أنها ستزداد تضخماً مع الزمن ، خاصة بعد أن تعرض مفهوم الحزب للتغيير ، وذلك أن الحزب ليس مجرد «طليعة » شريحة من المجتمع، إذ في ذلك التشخيص قدر من « التبسيط المخل ». إنه ينطلق من أن الشريحة التي يمثلها الحزب ، سواء أكانت طبقة ، أو أكثر من طبقة ، أو جزءا من طبقة ، ذات مصالح متجانسة دائما ، وأن ممثلي هذه الشريحة كفيلون بأن يحلوا محل الشريحة كلها في إطار نظام ينسب إلى نفسه صفة الديمقراطية ، مادام هناك تسليم – صفة الديمقراطية ، مادام هناك ما يبرر القول بأن النخبة المنتخبة ، الموصوفة بطليعة الشريحة كفيلة بتمثيلها تمثيلا صادقا في كل الأمور .

ولا تتوقف أزمات الديمقراطية ومشكلاتها عن البروز والظهور من خلال ممارساتها المتنوعة . فهناك مثلا قضية الانتخاب بالقائمة ، بديلا عن الانتخاب الفردى ، بصفته يكفل تمثيلا في البرلمان أكثر عدلا لمختلف قطاعات الشعب ، ومع ذلك اعتبره المفكرون السياسيون إهداراً لحق المواطن غير الحزبى ، مما أدى إلى مشكلات دستورية عويصة . بل إن الطبقة الاجتماعية نفسها فقدت صلابتها وشخصيتها المتميزة، خاصة مع انتشار التعليم والثقافة ، وفي إطار الثورة الإعلامية المعاصرة ، بحيث أصبح لكل إنسان أكثر من هوية ، ولم يعد من السهل قصر رؤية مواطن بعينه على أنه كائن طبقى ققط . صحيح أنه لا يمكن تجاهل هويته الطبقية وتوجهاتها نظرا لأهميتها ذات الدلالات الحيوية ، لكنها ليست الوحيدة التي تشكل سلوكه في الحياة . وهذا أمر لابد أن يتعاظم في عصر العولمة التي جعلت العالم يزداد تشابكا وتداخلاً ، ليس على المستوى الدولي فحسب ، وإنما داخل المجتمع الواحد أيضاً . فلم يعد ممكنا قصر الطبقات في حركتها السياسية، على الصراع الطبقي فقط، ولم تعد التصنيفات والتقسيمات والتسكين في خانات ، كفيلة برسم المسارات التي تشقها الممارسة الديمقراطية .

وسواء أكان أنصار الحزب الواحد أو أنصار التعددية الحزبية يتشدةون بالديمقراطية ويرفعون أعلامها ليل نهار ، فإن أزمة الديمقراطية جشمت على كاهلهم جميعًا . فإذا كان نظام الحزب الواحد قد تم تجاوزه ، فإن هناك من الأدلة والشواهد ما يؤكد أن نظام التعددية الحزبية الطليق لا يحقق البديل الأفضل له . ذلك أن الأغلبية ليست بالتجانس الذي يفترضه البعض ، لأن رأيها بخصوص قضية ما قد يتشكل من آراء شرائح بعينها من المجتمع ، في حين يكون رأى الأغلبية نفسها في قضية أخرى هو رأى شرائح مختلفة . وبالتالي فإنه من المحتمل أن يبرز في المستقبل نظام لا يقوم على الحزب الواحد ، ولا على المعددية الحزبية ، وإنما ينهض على آلية يمكنها أن تبلور رأيين أو أكثر تجاه كل قضية على حدة : سواء الرأى المؤيد لموقف السلطة ، أو الرأى المعارض له ، بعيداً عن أي تصنيف أو تقسيم أو تنظيم ثابت للآراء في صورة أحزاب . وهذا يستدعى وجود مؤسسات تكفل توظيف آلية الرأيين بدلا من آلية الحزبين . وبذلك تصبح ممارسة السلطة التشريعية متاحة للشعب كله ، وتزول الحاجة إلى التفويض ، ويختفي البرلمان مع اختفاء النظام الحزبي .

إن الثورة الإعلامية تجعل هذا التطور ممكنا بفضل قدرة الكومبيوتر الذى يتيح لكل مواطن الإلمام بكل ما يجرى فى المجتمع وبكل ما يساعده على بلورة رأى معين ، بحيث يتمكن من البت برأيه فى القضايا التى تمس حياته . لقد أصبحت الثورة الإعلامية تحقق مزيدا من الإنجازات الخارقة كل يوم ، وتتقدم بسرعة المتوالية الهندسية ، وليس بمقدور أحد صد رحفها . وأصبحت قواعد اللعبة السياسية تكمن فى آليات تسخير الإمكانات الفنية والتكنولوجية المتاحة لمزيد من الديمقراطية ، وليس تسخيرها فى التلاعب بوعى البشر وتزييفه وتلقينه رؤى وآراء دون أخرى ، وإذا كان هناك أمل فى أن تحل الثورة الإعلامية أزمة الديمقراطية المزمنة من خلال إتاحة الفرصة لكل مواطن كى يعبر عن رأيه وفكره مباشرة دون أن يقف بينه وبين السلطة الفعلية ممثل ينوب عنه ، فإن ما يجرى

على أرض الواقع فى مطلع القرن الحادى والعشرين لا يبشر بالخير ، إذ إنه أقرب إلى تكريس سلطة احتكارات الإعلام على مستوى العالم ، منه إلى توفير فرص أفضل لانفيتاح ديمقراطى حقيقى. ولذلك لابد من إيجاد قواعد جديدة للعبة الديمقراطية لعلها تخلصها من المشكلات والأزميات التي أدخلتها في طرق مسدودة ، ومتاهات جانبية، وحلقات مفرغة .



(٦)أساليب الوساطة

أساليب الوساطة من قواعد اللعبة السياسية التي يمكن أن تمارس في الظل أو حتي في السر ، لكنها يمكن أن تلعب دوراً حيويا في إنجاح مفاوضات قد تكون مصيرية بالنسبة لدول وشعوب متصارعة ويمكن أن تقوم بها شخصيات سياسية على مستوى رفيع للغاية ، مثلما فعل المفكر السياسي الكبير هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق في وساطته المكوكية المشهورة بين مصر وإسرائيل في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣. فالوساطة بطبيعتها وسيلة حيوية تهدف إلى حل المشكلات المعلقة والتي يمكن أن تنفجر مع مرور الوقت وتتولد عنها مشكلات وصعوبات أخطر قد يتعذر حلها عن طريق التفاوض . وقدواعد اللعبة السياسية تؤكد دائماً أنه ما من طرفين اضطرا إلى اللجوء إلى الحرب إلا وكانت النتيجة مشكلات أكبر وأكثر وأخطر.

وأحياناً تكون المفاوضات غير ممكنة لحساسيات شائكة ومتفجرة بين الأطراف المتصارعة تمنع جلوسهم إلى مائدة مفاوضات مباشرة. من هنا كانت ضروب الوساطة بين الدول المتصارعة للتمهيد لمفاوضات مباشرة أو غير مباشرة ، وللوصول إلى أكبر مساحة ممكنة من الأرض المشتركة التي تعمل على التقريب بينها بل إن الدول المتحاربة تلجأ أحياناً إلى وساطة أطراف أخرى والمعارك مشتعلة فيما بينها ، بحثاً عن وسيلة أكثر أمناً لحسم القضية المشتعلة أو حتى تبريرها ، بعد أن عجزت الدماء المنهمرة من الجانبين عن حلها . فكلما ازداد انهمار الدماء ، ترسخت الرواسب ، وتعقدت الأمور بكل ما تحمله من أحقاد ومرارة وانفجارات

جديدة. لذلك كان الإنسان في أشد الحاجة للوساطة والتفاوض المباشر وغير المباشر منذ أن عرف الصراع مع أخيه الإنسان. وعلى الرغم من مرور القرون ومعها عصور الاكتشافات والاختراعات والابتكارات التكنولوجية المذهلة ، إلا أن الإنسان لم يكتشف أو يخترع أو يبتكر وسيلة حضارية لفض المنازعات أفضل من أساليب الوساطة والمساعى الحميدة التي تبذل في هذا الصدد ، تمهيداً لمفاوضات إيجابية واتفاقيات ومعاهدات مشمرة لكل الأطراف المعنية ، بما فيها الطرف الذي قام بالوساطة .

وليس أى طرف مؤهلاً للقيام بالوساطة التى يجب أن تتوافر فيها شروط معينة حتى تؤتى المثمار المرجوة منها . فلابد أن يكون للطرف الوسيط ثقل سياسى أو اقتصادى أو أدبى ، أو هؤلاء جميعاً ، لدى الطرفين المتنازعين . ويزداد هذا الشقل فى قيمته وتأثيره إذا كان دوليا على نطاق واسع . ونظراً لأن السياسة لا تعرف سوى تبادل المصالح ، فمن الطبيعى للطرف الوسيط أن تكون له مصلحة فى القيام بمثل هذه الوساطة ، وهذا شىء مشروع للغاية ، بل يشكل قاعدة صلبة لممارسة الوساطة ، لوجود دوافع محفزة لجميع الأطراف المعنية .

ويمكن أن تتنوع أشكال الوساطة طبقاً لنوعية القضايا والمشكلات المطروحة. فهناك ما يعرف في العرف الدبلوماسي بالمساعي الحميدة التي تقتصر على قيام دولة بمحاولة للتقريب بين دولتين متنازعتين ، وتمهيد طرق اللقاء بينهما ، وحثهما على الدخول في مفاوضات مباشرة لحل النزاع القائم بينهما ، دون أية مشاركة أو تدخل من الدولة صاحبة المساعي الحميدة في المفاوضات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، في حين تعنى الوساطة التقليدية ، قيام دولة ما بالاشتراك المباشر أو شبه المباشر أو غير المباشر في المفاوضات ، سواء قبلها أو في أثنائها أو بعدها .

وهناك أيضاً لجان التحكيم الدولي مثل محكمة العدل الدولية في لاهاى ، وهي مؤسسات دولية دائمة ، أما لجان تقصى الحقائق فغالباً ما تكون مؤقتة أو

منوطة بمهمة محدودة ، وتشكلها هيئة دولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو أية مجموعة دولية أو إقليمية لها صفة محددة ، وهي تقوم بفحص الوقائع وتصنيفها وتحليلها ، وتقديم تقرير عنها ، يركز عادة على العناصر الإيجابية التي تساهم في إنجاح مهمتها . لكن ليس لها أن تصدر حكماً نهائيا ، وإنما يظل هذا الحكم قاصراً على الهيئة أو المجموعة الدولية التي أوفدتها .

ومن أهم شروط نجاح الوساطة بصفة عامة ، قدرة الطرف الوسيط على إيجاد هدف أسمى ، يمكن أن يشكل إغراءً للطرفين المتنازعين بحيث يسعيان إلي بلوغه بمساعدة الوسيط . ذلك أنه في حمية أو حمى النزاع أو الصراع لا يمكن للطرفين أن يكتشفا أو يبتكرا مثل هذا الهدف الذي يمكن أن يكون مشتركاً بينهما . ولا يقتصر هذا الاجتهاد على المنازعات السياسية فحسب ، بل يمكن توظيفه في شتى أنواع المنازعات بين مختلف الفرق والفئات والقطاعات ، مثل نزاعات العمال مع الإدارة ، وإضرابات الطلبة احتجاجاً على ظواهر أو قضايا معينة ، ومشكلات الفتن الطائفية والصراعات الطبقية ، واحتجاز الرهائن ، واضطرابات التفرقة العنصرية . . . الخ .

وكلما كانت دوافع الوساطة ومحركاتها واضحة وصريحة ومتبلورة ، كانت الثقة بالوسيط أعمق وأقوى ، خاصة إذا كانت هناك أرضية مشتركة يمكن أن تلتقى عليها دوافع الوسيط مع دوافع الطرفين المتنازعين . ولا يمكن حصر دوافع الوسيط في أنماط محدودة لأنها عديدة ومتنوعة وتختلف من حالة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر . أما دوافع الطرفين أو الأطراف المتنازعة لقبول قيام دولة بمهمة الوساطة ، فهي مسألة متعددة الأسباب التي لا يمكن حصرها أيضاً . لكن من أهم الأسباب العامة ، اقتناع الطرفين أو الأطراف بأن المفاوضات ستتعشر وستدخل في طرق مسدودة بدون تدخل هذا الطرف الوسيط .

أما قضية حياد الطرف الوسيط وموضوعيته ، فهي دائماً في حسبان الأطراف

المتنازعة ، وربما أثارت حساسيات وشكوكـاً يمكن أن تعوق الوساطة برُمتها وقد أثبتت مواقف التاريخ وأحداثه حالات وساطة كان فيها الوسيط متحيزا لأحد الطرفين . وفي السياسة لا يوجد شخص فوق مستوى الشبهات في نظر الأطراف الأخرى . فمثلاً عند انقسام العالم إلى كتلتين ، إحمداهما رأسمالية والأخرى اشتراكية في سنوات الحرب الباردة ، فإن الأطراف المتنازعة كانت تلجأ لوساطة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي بصفتهما زعيمتي المعسكرين المتضادين. وبالتالي كانت موضوعية الوساطة أو حيادها أمراً مشكوكاً فيه للغاية في ظل الصراع الأيديولوجي السائد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالوساطة بين مصر والسعودية في أثناء خوض مصر في حرب اليمن في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، كان من الطبيعي أن تنحاز للسعودية ضد مصر التي كانت محسوبة من الدول الاشتراكية في تلك الفترة ، بل كانت أمريكا تمد المرتزقة بالعتاد والأسلحة والمال ، الذين كانوا ينطلقون من قواعدهم المتاخمة للحدود السعودية اليمنية . وهو نفس الانحياز الذي مارسه الاتحاد السوفيتي في وساطته بين الهند وباكستان في النزاع المسلح الذي دار بينهما في فترات متقطعة في عامي ١٩٦٥ ، و١٩٦٦ . فقد كان من الطبيعي أن ينحاز الاتحاد السوفيتي للهند التي تسمح بوجود حزب شيوعي كبير ، بل إن ولاية كيـرالا هي ولاية شيوعيـة بمعنى الكلمة ، في حـين أن باكستـان كانت في نظره مجرد عميل أمريكي.

هنا يثار سؤال لا يمكن تجاهله وهو: لماذا قبل الطرف الذي يشعر بانحياز الوسيط ضده مثل هذه الوساطة ؟ والإجابة عنه تكمن في المثل العربي: « مكره أخاك لا بطل »! فإذا كان بسمارك مؤسس الوحدة الألمانية قد قال إن السياسة هي فن الممكن ، فالسياسة في الوقت نفسه تحتوي على حتميات لا يمكن تجنبها أو الهروب منها ، بحيث تحتم قواعد اللعبة السياسية ، الاختيار من بين أقل

الحتميات ضرراً . هذا إذا كان السياسي يملك فرصة هذا الاختيار ، وليس أمامه سوى حتمية واحدة كالقضاء والقدر . إن الطرف المتحيز ضده يرضخ لقبول هذه الحتمية لعدم وجود بديل أمامه ، إذ يجد القبول أفضل من الرفض ، وأن قبول الوساطة والتفاوض في مثل هذه البظروف ، سوف يؤدى إلى خسارة أقل من عدم الاتفاق . وربما كان هناك إغراء بمكافأة يلوح بها الوسيط ، مكافأة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية في مقابل السماح للوسيط بالقيام بدوره .

ودور الوسيط لا يقتصر على التمهيد المبدئي للمفاوضات ، أو القيام بمهام مكوكية بين الطرفين إذا رفضا اللقاء المباشر ، بل يمكن أن يستمر قبل وأثناء وبعد المفاوضات . وكلما كانت مكانة الوسيط رفيعة وله ثقل يحسب حسابه ، فإن تأثيره لابد أن يكون فعالا ، وأحياناً تعتبره الأطراف المتنازعة بمثابة الأب الروحي . وكلما كان الوسيط موضوعيا ومحايداً ، فإنه يمكن أن يلمس حقائق وإمكانات قد تغيب عن أذهان الأطراف في اختيار الممثل المناسب له ، وذلك أن الميول والتوجهات الشخصية لمن يمثلون طرفاً من أطراف النزاع ، قد تكون عقبة في سبيل الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق ، أو العكس ، فقد تكون قوة دفع بناءة تقرب المسافات بين المتنازعين .

إن أخطر مهمة أولية يمكن أن يقوم بها الوسيط أو الوسطاء ، هى جذب الأطراف المتنازعة إلى مائدة المفاوضات ، وإزالة الحساسيات مثل الخوف من الظهور فى صورة الضعيف الذي لم يجد بدا من اللجوء إلى المفاوضات السلمية كملاذ أخير ونهائى له ، أو التأكد من أن المفاوضات عاجزة عن تحقيق مزايا أكبر من الوضع القائم بالفعل . كما يستطيع الوسيط إزالة الحساسيات التى تثيرها مشكلات البدء المتعلقة بحفظ ماء الوجه ، مثل عقد جلسة افتتاح المفاوضات فى عاصمة بلاده خاصة إذا كانت عاصمة لها ثقل سياسى وإعلامى على المستوى الدولى ، أو في أى مكان آخر محايد . . . الخ .

ولابد أن يكون الوسيط مسلحاً بثقافة تاريخية وسياسية سواء على المستوى العام ، أو على المستوى الخاص بالقضايا المتنازع عليها ، بحيث يستطيع أن يقوم بما يشبه دراسات الجدوى لكل جوانب هذه القضايا ، وإبراز احتمالات الاتفاق أو الاختلاف فيها ، وإبلاغ أطراف النزاع بأساليب علاج مشكلات محائلة من قبل ، وتزويدها بمعلومات تفتقر إليها. كما أنه من حق الوسيط أن يقترح مبادئ أساسية تكون بمثابة منطلقات وإجراءات وآليات تجنب المفاوضات الدخول في طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو حلقات مفرغة. بل ويمكن أن يقترح جدول أعمال مبدئي للمفاوضات ، وتنظيم أساليب الاتصالات بين المفاوضين ، والمساومات الضمنية ، وتكييف تبادل المعلومات ، وتشجيع الأطراف على مراجعة مواقفها والتركيز على نقاط الالتقاء بقدر الإمكان ، ولابد أن يملك مراجعة مواقفها والتركيز على نقاط الالتقاء ما يمكنه من إلقاء أضواء ساطعة على نقاط معينة تشيع التفاؤل ، خاصة عند البداية ، وإغفال أخرى – ولو مؤقةً – حتى لا تدخل الأطراف المتنازعة في نفق مظلم قد لا تخرج منه إلا لجولة جديدة من الصراع.

ومن الطبيعى أن يكون مجال رؤية الوسيط أوسع وأعمق من رؤية الأطراف المتنازعة ، لأنه يدرك الأبعاد والاحتمالات الفعلية للموقف التفاوضى والآفاق الممكنة للتسوية ، بحيث يستطيع أن ينقل المعلومات والاحتمالات للمفاوضين بأسلوب يساعدهم على تكييف رؤاهم وتعديل مواقفهم تجاه بعضهم بعضاً . كما يسعى الوسيط المحايد الموضوعى إلى وضع النيات العدوانية في كفة تواجه النيات الحسنة في كفة أخرى ، ثم يعمل أقصى ما في وسعه على ترجيح كفة النيات الحسنة خطوة خطوة ، بناء على إيمان عميق بأنه لا يوجد عداء أبدى ،

وتعتبر التنازلات المتبادلة من أصعب المجالات الشائكة التي يتحتم على

الوسيط أن يخوض فيها ، خاصة أن كل طرف يظن في نفسه القدرة على الحصول على ما يريد دون أي نوع من التنازل ، في حين أن التنازلات المتبادلة هي الأداة الفعالة في تقريب المسافات بين المفاوضات . لكنها غالباً ما تأتي في مرحلة مـتأخــرة من الوســاطة ، لأن كل طرف واثق من أنه إذا بدأ مــوقــفه الــتفــاوضي بالتنازل ، فربما خسر كل شيء لأنه لن يجد ما يتنازل عنه في النهاية . وإذا كانت القوة غير متعادلة بين الطرفين ، فيمن المتبوقع أن تتعثر الوساطة لأن الطرف الأقوى سيسعى إلى الحصول بالمفاوضات السلمية على ما لم يحصل عليه بالنزاع المسلح ، أو منا سوف يحتصل عليه به . وهو منا يضاعف من صعبوبة مهمة الوسيط الذي يلجأ عادة في مثل هذه الحالات إلى تخفيف أو تقليل فارق القوة بين الطرفين ، وذلك بتـزويد الأضعف بالمعلومـات ، والنصائح ، والتوجيـهات التي تمكنه من اختراق حصون الطرف الآخر . فإذا لم ينجح هذا الأسلوب ، فقد يضطر الوسيط إلى مساومة الطرف الأقوى بإغراءات يمكن أن يقدمها إليه ، أو استخدام قبوة بلده لمنعه من ممارسة القبوة التي تعوق الاتفاق. لكن يتطلب هذا الموقف أن يكون الوسيط من بلد يملك مثل هذه القدرة على هذا الوعد أو الوعيد .

وتلعب قدرة الوسيط على تفسير معانى التنازلات ، وتحليل عناصرها ، وتفكيك مفرداتها ثم إعادة صياغتها من منظور جديد ، دوراً حيويا للغاية فى التقريب بين المفاهيم والرؤى المتصارعة من خلال قيام كل طرف بتعديل الزوايا التي ينظر منها إلى التنازلات . ذلك أن الوساطة - ومن بعدها الممفاوضة - تنهض على مبدأ " خذ وهات " ، وليس هناك طرف آخر يأخذ بصفة دائمة مهما كان قويا ، كما أنه ليس هناك طرف يعطى بصفة مستمرة مهما كان ضعيفاً . وخاصة أن توازن القوى خاضع تماماً لقواعد اللعبة السياسية المتغيرة التي يمكن أن تحول القوة إلى ضعف والضعف إلى قوة . وإذا استطاع الوسيط أن يثبت للطرفين المتنازعين أن الحل العادل لن يتحقق إلا من خلال منهج معين للتنازلات

ليس فيه إجحاف أو إنصاف لطرف دون الآخر ، فإنه بهذا يكون قد نجح فى وضع أقدام المفاوضين على بداية المسار الصحيح . خاصة إذا دعم هذا النجاح بتقديم اقتراحات جديدة فى لحظات مناسبة ، وحلول مبتكرة لتذليل العقبات التى تعوق الاتفاق.

وتتمثل معضلة الوساطة في أن كل قضية أو أزمة أو مشكلة ، تحتاج إلى إجراءات وآليات خاصة بها ، ونابعة من تفاعلاتها وتفاقماتها التي تختلف عن أية قضية أخري اختلاف بصمات الأصابع. فإذا كانت الأساسيات النظرية والمنهجية تكاد تكون واحدة عند علماء السياسة وممارسيها ، فإن التطبيقات تحتاج من الوسيط إلى دراسة كل حالة على حدة دراسة متعمقة ومستفيضة ، حتى لا تطبق الأساسيات النظرية تطبيقاً آليا قد يؤدى إلى نتائج عكسية. وبرغم أن العالم يعيش الأن ما يسمى بعصر المعلوماتية الذي جعل من العالم قرية كونية صغيرة ، يمكن الحصول فيها على أي نوع من المعلومات عن أي موضوع ، إلا أن معلومات الوسيط تعتبر أكثر دقة وتفصيلا وجدوى للأزمة بصفة خاصة ، بحيث يمكن الوسيط تعبيرا والثقة فيها .

وبصفة عامة فإن الدول العظمى والقوى الكبرى هى المرشحة للقيام بدور الوساطة الفعالة والمؤثرة في حالات كثيرة . لكن هذا لا يعنى أن الدول الأصغر عاجزة تماماً عن القيام بهذه المهام ، بل هى تستطيع ذلك ولكن فى نطاق أضيق وبإمكانات أقل ، وغالباً ما تنحصر هذه الوساطة فى مجال إقليمى مع دول متاخمة وهناك بعض الدول أو الشخصيات التى ليس لها ثقل اقتصادى ، لكنها تملك من التاريخ والقيمة الأدبية ما يجعل كلمتها مسموعة من الأطراف المعنية الى حد لا بأس به . وكلما أدركت الأطراف المتنازعة أن الوسيط فى حقيقة أمره " فاعل خير " ، فإن هذا يمنحه مصداقية تساعده على إنجاز مهمته . لكن لو شعرت هذه الأطراف أن الوسيط جاء لغرض فى نفس يعقوب واضعاً مصالحه

الخاصة كغاية أساسية، ومصالح الطرفين كمجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية ، فإن مصداقيته تتلاشى على الفور ، وأشرف له أن ينسحب من تلقاء نفسه ، بدلاً من أن يطلب منه الانسحاب ، وهو ما سيجعله يخسر الكثير في نظر أطراف أخرى كثيرة.

ويلعب الشقل الأدبى والجاذبية الشخصية أو الكاريزما التى يتمتع بها الوسيط، دوراً لا يمكن تجاهله فى إدارته لمراحل الوساطة ، وفى سد الفجوات التى يمكن أن تطرأ بينه وبين الأطراف المتنازعة. كذلك فإنه كلما اتسمت العلاقة بين الوسيط والمتفاوضين بالسلوك المتحضر الراقى والتفاهم المنطقى المتعقل ، وادت قوى الدفع نحو نجاح المفاوضات فى النهاية . هذا بالإضافة طبعاً إلى المهارات والإمكانات التفاوضية التى يجب أن يتمتع بها ويوظفها فى الوقت والمكان المناسبين. وإذا كان توازن القوى بين الأطراف المتنازعة ، مطلوباً لتمهيد الطريق لنجاح المفاوضات ، فإنه مطلوب أيضاً بين الوسيط وهذه الأطراف لتي يجب أن تشعر بالندية الإيجابية معه ، بحيث لا يبدو فى نظرها قويا أو ضعيفاً أكثر مما يتطلب الموقف الراهن .

إن معظم أساليب المفاوضات هي في حقيقتها تدخلات لأطراف خارجية بقصد التأثير في مجرى المفاوضات ، وتوجيه خطوات الأطراف المتنازعة أو أحدها إلى اتجاه معين . ونظراً لأن كل الاحتمالات في السياسة قائمة ، فإنه من المحتمل أن يكون الهدف الخفي وغير المباشر للوسيط هو إعاقة المفاوضة ومنع الاتفاق في النهاية لأنه يرى في تحقيقه تعارضاً مع مصالح استراتيجية له على المدى البعيد . وخاصة أن آليات نظام الوساطة تتداخل في نظام المفاوضات بشكل معقد ومتشعب للغاية . وهي آليات تتطلب يقظة ووعيا ومبادرة ، سواء من الوسيط أو الأطراف المتنازعة ، لمتغيراتها التي لا تتوقف ، ذلك أن كل طرف لا يكشف أوراقه منذ البداية ، بل يخفيها تماماً عن أعين الآخرين ، ولا يلجأ إلى إبرازها إلا في الوقت

الذى يراه مناسباً له ، وقد يشتت انتباه الآخريس فى قضايا فرعية وثانوية على سبيل جس النبض وكمشف النوايا الخفية بقدر الإمكان . ومع كل هذه التعقيدات والتفريعات والمتشعبات والمتاهات الجانبية والطرق المسدودة والحلقات المفرغة التي يمكن أن تدخل فيها مساعى الوساطة ، فإن الوساطة لا تزال من الآليات الضرورية والملحة لتمهيد الطريق للمفاوضات الكفيلة بفض المنازعات.



(٧) أسرار المخابرات

إذا كانت المعارك التي تدور في ميادين القتال بين الجيوش بمثابة الحروب العلنيـة التي يغطى الإعلام يومـياتها لحظة بـلحظة ، فإن المعـارك التي تدور في الظلام أو الخفاء بين أجهزة المخابرات وأساليب الدهاء ، هي بمثابة الحروب السرية الـتى لا يعرف عنهـا الناس شيئـاً ، إلا إذا سمح ذوو الشـان بالكشف عن بعض أسرارها ، بل إن بعض الدول لا تسمح بإفشاء هذه الأسرار إلا بعد مرور عقود عديدة عليها قد تصل إلى نصف قرن أو أكثر. وأحياناً لا تسمح بذلك على الإطلاق مثلما حدث في أول معركة فعلية في الحرب الباردة قبل أكثر من شهر من انتحار هتلر حيث تم تشكيل فريق مشترك من الخبراء الأمريكيين والبريطانيين في فك الشفرات السرية واستقل أفراد هذا الفريق طائرات خاصة للهبوط في مواقع معينة في المانيا ، وكانوا جزءا من منظمة سرية للغاية أطلق عليها اسم " تيكوم " اختصاراً لعبارة " لجنة مخابرات الهدف " وكانت مهمتها خلال تلك الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية هي اعتقال أكبر عدد ممكن من خبراء الشفرة الألمان والاستيلاء على معدات وأجهزة الشفرة السرية في الجيش النازي الألماني ، قسبل أن تقع في أيدي السوفسييت حستى لا يحرزون قصب السبق في استغلال النجاحات الألمانية في مجال التجسس وفك الشفرات ضد الغرب بوجه عام وضد أمريكا وبريطانيا بوجه خاص. وقد تولى العقيد جورج بيتشر مدير فرقة مخابرات الاتصالات في أوروبا مسئولية منظمة " تيكوم " في عام ١٩٤٤. وأحيطت أعمال هذه المنظمة بنطاق من السرية لم يسبق له مثيل لدرجة أن جميع عملياتها وأنشطتها التي مر عليها أكثر من نصف قرن مازالت حتى الآن تعتبر سرية

للغاية ، ولا تسمح الحكومة الأمريكية والبريطانية بتداولها تحت أى ظرف من الظروف . وفي عام ١٩٩٢ ، أصدر مدير وكالة الأمن القومي الأمريكي أوامره بمد نطاق السرية المفروض حول " تيكوم " حتى ٢٠١٢ لتصبح آخر الأسرار الكبرى للحرب العالمية الثانية والتي لم يكشف عنها شيء حتى الآن .

وتعنى المخابرات أساساً بالحصول على كافة المعلومات عن الدول الأخرى بكل الوسائل التقليدية كالتجسس ، أو الوسائل الحديثة التى تستخدم أحدث ما بلغته التكنولوجيا . ولقد اتسع نشاطها ليشمل كافة مجالات الحياة وأدق تفاصيلها ، العلنى منها والسرى ، نظراً لما فرضته التكتلات الدولية والحرب الباردة ثم عصر العولمة الذى بدأ بعد أن انهار نظام القطبية الثنائية ، وأصبح فيه القطب الأمريكي الأوحد قادراً على التلاعب بمقدرات العالم من خلال وكالة المخابرات المركزية ، ووكالة الأمن القومي ، وغيرها من الأجهزة الأخطبوطية التي تستخدم آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في التجسس والتنصت والتصوير والتسجيل . . الخ .

وتلعب المعلومات دوراً حيويا في مصير الشعوب ، بحيث أصبح توافر كل المعلومات الممكنة ضرورة لا غنى عنها لكل القادة السياسيين والاقتصاديين والعسكريين الذين يجب أن تتوافر لديهم معلومات سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وعلمية وسيكلوجية . . . الخ بالقدر الكافى وفى الوقت المناسب عن الدول والقوى الأخرى وخاصة عن العدو المحتمل سواء في حرب محتملة أو سلام مسلح ، وذلك حتي يتمكنوا من وضع استسراتيجية الدولة تجاه الدول الأخرى ، وتحديد نوعية علاقاتها وارتباطاتها معها ، وتوجيه سياستها الاقتصادية والتجارية ، وتقدير كافة الاحتمالات لوضع الخطط الكفيلة بمواجهة المواقف المتوقعة فى أية جبهة من الجبهات ، وهى ليست جبهات حربية بالضرورة . ذلك أن نشاط المخابرات للحصول على هذه المعلومات لا يقتصر على وقت الحرب

فحسب ، بل يستمر في وقت السلم ، وإن كانت أساليبه ومناهجه تختلف بطبيعة الأمر في وقت الحرب عنها في وقت السلم.

وقد كانت المخابرات من الأجهزة الرائدة التي أثبتت بأسلوب مادي وفعلى أن المعلومات شرط أساسي لاكتساب القوة اللازمة لمواجهة أي تحد. وهي الحقيقة التي أكدها ورسخها عصرنا هذا الذي أطلق عليه " عصر المعلوماتية " ، إذ إن من يملك المعلومات ويعرف كيف يوظفها ، فهو يملك القوة والسيطرة والسيادة بل والسطوة وقد تنفرغت وتشعبت وتعقدت تخصصات المخابرات وأقسامها وفروعها ، ولم تعد تعتمد على المخبرين التقليديين الذين اتخذت السينما العالمية من شخصياتهم مادة مشيرة ومشوقة لأفلام كشيرة ، بلغت درجة الخيال العلمي كما في أفلام جيمس بوند ، بل أصبحت تعتمد على كل الخبراء والعلماء والمفكرين في جميع التخصصات العلمية والعملية. وكثيراً ما طلبت أجهزة المخابرات من أساتذة الأقسام العلمية في أعرق الجامعات ، القيام بدراسات أكاديمية في شتى المجالات ، ذلك أن الدهاء المخابراتي أصبح يعتمد على آخر ما حققته العلوم والتكنولوجيا الحديثة من إنجازات وفي معظم الأحايين لا تدرك هذه الجامعات أنها تنجز هذه الدراسات لحساب المخابرات ، خاصة أن المطلوب منها يتمثل في جيزء دقيق وصغير لا يمنحها القدرة عملي استيعاب المشروع الخفى ككل . ثم يـقوم علماء وخبراء المخابرات بتـجميع هذه الأجزاء الدقيقة والصغيرة التي تم تصنيعها طبقاً لمواصفات معينة، لبناء المشروع في صورته النهائية . وينطبق هذا بصفة خاصة على الأسلحة الجديدة التي تشارك الأقسام المتخصصة في الجامعات في صنع أجزاء منها من خلال جامعات عديدة ومتناثرة ، قد لا تكون فيما بينها علاقات أو صلات من أي نوع.

وأصبحت الجبهات التي تغطيها المخابرات أكثر من أن تحصى ، لكن هناك ثلاث جبهات تمثل همها الرئيسي في القيام بدورها الفعال ، وهي حماية الجبهة

الداخلية حتى تظل متـماسكة وإيجابية ومنتجة ، وحماية القـاعدة الاقتصادية التي يتحتم أن تكون صلبة ونامية ، وتمهيد الجو المناسب لسياسة خارجية ناجحة ومؤثرة. لذلك يمتد نشاط المخابرات ليشمل الحصول على معلومات عن جميع الميادين في داخل البلاد أو خارجها ، وهي ميادين متشابكة ومتداخلة بحيث يصعب التعامل مع أحدها دون وضع الباقية أو بعضها في الاعتبار . وخطورة دور المخابرات في زمن السلم لا تقل عنها في زمن الحرب ، ذلك أن عوامل التربص والدس والخداع والتحدى قد لا تكون علىنية أو مباشرة أو صريحة في زمن السلم ، لكنها موجودة بل ومتفاقمة ويمكن أن تؤدي في النهاية إلى انفجار عسكرى . ولا يخلو زمن السلم من حرب نفسية ، وحرب اقتصادية بل ومحاولات للتخريب المادي ، بهدف تحطيه الجبهة الداخلية للخصم حتى لا تقوم له قائمة إذا ما تطور الأمر إلى مواجهة عسكرية. فالجبهة الداخلية تعتبر خط الصمود الثاني ، والعمق الاستراتيجي الذي يساند القوات المسلحة في المعركة . ومن هنا كانت هدفاً للحرب النفسية التي تسعى إلى إضعاف معنويات الشعب ، وتدمير تماسكه ، وتحطيم قدرته على الصمود ، وذلك بنشر الذعر ، والفوضى ، وترويج الشائعات ، وبث روح الهزيمة وحملات التشكيك لإحداث البلبلة والتشتت في صفوف المواطنين الذين إذا فقدوا الثقة في قيادتهم وأنفسهم ، أصبحوا ريشة في مهب الرياح التي يقوم الخصم أو العدو بدورها ، ويمكن أن يحولها إلى إعصار كاسح.

ولكى تصل الحرب النفسية إلى أعلى درجات فاعليتها ، فلابد أن تتزامن مع حرب اقتصادية تؤكد ماديا ما تثيره الحرب النفسية من مخاوف ، وما تروجه من شائعات ، وما تنشره من بلبلة فى نفوس المواطنين الذين يلمسون بطريقة مادية - لا تقبل الدحض - خطوات منع تصدير السلع الاستراتيجية إلى بلدهم ، وإغلاق الأسواق الخارجية فى وجه منتجاته ، والتشكيك فى مقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية ، مما يؤدى إلى زعزعة الثقة فى اقتصاده . ونظراً لأن رأس المال

جبان بطبيعته ، فإن حدوث انهيار في البنية الأساسية الاقتصادية والحركة التجارية ، يصبح أمراً متوقعاً مع ازدياد احتمالاته يوماً بعد يوم . وإذا كان هذا الانهيار بمثابة مأساة في زمن السلم ، فإن هذه المأساة تتحول إلى كارثة لا حدود لها في زمن الحرب.

وإذا أراد العدو تصعيد المواجهة ، فإنه لا يكتفى بالحرب النفسية والحرب الاقتصادية ، بل يلجأ إلى استخدام الجواسيس والعملاء فى محاولات التخريب المادى الذى يستهدف المنشآت الحيوية المدنية والعسكرية لإضعاف قدرة الدولة على توفير المواد الضرورية والحيوية اللازمة للشعب والجيش ، وإعاقة تقدمها ، وشل حركتها ، عندما لا تجد بنية أساسية أو قاعدة متينة يمكن أن تتحرك أو تنطلق منها . كما أن هذا التخريب المادى يشكل خسارة مادية جسيمة ، تتكبدها الدولة عندما تشرع فى تعويض وإعادة تعمير ما تم تخريبه.

أما أساليب أجهزة المخابرات في الحصول على هذه المعلومات ، فتختلف من جهاز لآخر ، وإن كانت الأساسيات التي تعتمد عليها ، تكاد تكون واحدة ، فهي تعتمد أساساً على تجميع المعلومات سواء من المصادر العلنية أو السرية بكافة أنواعها . ولا تزال الجاسوسية من أهم الأساليب والأدوات في هذا المجال ، وإن كانت قد تطورت تكنولوجيا إلي حد مبهر ، لكن العنصر البشري لا يزال حتى الآن المحور الأساسي لكل عمليات التجسس ، التي هي قديمة قدم المجتمعات البدائية التي تبلورت في مواجهة مجتمعات أخرى . فمنذ أن صارت القبيلة وحدة اجتماعية ، وقاتلت لدوافع الغيرة ، أو بسبب الخيلاء وتضخم الذات ، أو للحصول على مغانم مثل منابع للمياه أو أراض جديدة ، أصبح للجاسوس دوره الخطير والحيوى في هذا المضمار . وسواء أكان القتال للدفاع أو الهجوم ، فلقد كان على قادة أي تكتل اجتماعي أن يعرفوا كل ما يمكن عن قوة الهجوم ، فلقد كان على قادة أي تكتل اجتماعي أن يعرفوا كل ما يمكن عن قوة ، أو ضعف أعدائهم الفعليين أو المحتملين .

ولقد تطورت أساليب الجاسوسية على مر الأيام حتى جاء القرن الحادى والعشرون بكل ما ينطوى عليه من إنجازات تكنولوجية وطفرات معلوماتية ، واتصالات إلكترونية ، فأصبحت الجاسوسية منظومة من أحدث وأعقد العلوم الحديثة . لكن يظل للعنصر البشرى الأولوية على الوسائل الإلكترونية ، فأحياناً قد لا تكون المعلومات المطلوبة عن موضوع معين مغطاة من المصادر العلنية بشكل مُرض أو تكون المعلومات المسوجودة غير موثوق بها أو غير موثوق بمصدرها. لذلك فإن جمع المعلومات عن طريق الجواسيس والعملاء ، سيظل ضرورة لا غنى عنها لكل أجهزة المخابرات.

وستظل الجاسوسية بمثابة النشاط السرى الذى يقوم به جهاز مخابرات دولة من الدول للحصول على معلومات عن دولة أخرى وهناك خطأ شائع بين معظم الناس عن دور الجاسوسية فى الشئون الدولية ، ويتمثل فى أن عمل الجاسوس أو العميل قاصر على ميدان النشاط العسكرى فحسب ، ذلك أن تحديات السلم هى بمثابة قواعد اللعبة السياسية المتجددة والمتواصلة فى حين أن تحديات الحرب هى قواعدها المرتهنة بزمن معين . إن قدرة أية دولة على خوض أية معركة ، عسكرية أو غير ذلك ، رهن بمدى رسوخ بنيتها الأساسية ، واستقرار كيانها الاقتصادى ، وتلاحم فئاتها وطبقاتها الشعبية ، وقوة معنويات المواطنين ، وغير ذلك من الطاقات والقدرات والعناصر والعوامل التى بدونها ، يصبح الانتصار أمراً يكاد يكون مستحبلاً.

فالجاسوسية تشكل ميداناً واسعاً متعدد الاتجاهات والأعماق ، ويبدو أن الربط التقليدى بينها وبين زمن الحرب ، يرجع فقط إلى أن عمل الجاسوس الذى يهدف إلى الحصول على الأسرار العسكرية ، هو مواجهة للمخاطر في عقر دارها أو تحدى الأسد في عرينه ، وهي خطوات في منتهى الإثارة . ولذلك كان الجواسيس الذين يعملون في مجال الحصول على المعلومات العسكرية هم الذين

يعنى بهم الناس وهم الذين نشرت عنهم روايات عديدة ، وعندما اخترعت السينما كانوا أيضاً مادة خصبة وغنية لأفلام لا تحصى نظراً لرواجها التجارى الضخم . لكن الواقع يؤكد أن الجاسوس الذى يعمل فى ميدان السياسة أو الاقتصاد لا يقل خطراً عن الجاسوس الذى يعمل فى ميدان الأسرار العسكرية .

وتختلف النظرة الأخلاقية والوطنية إلى الجاسوس لدرجة التناقض . فالجاسوس الذي يعمل من أجل بلده ويعرض حياته للخطر هو بطل قومي أو شهيد إذا كشف أمره وأعدم ، في حين أن الجاسوس الذي يتم تجنيده للعمل ضد بلده ، هو خائن وإذا اكتشف أمره فعقوبته الإعدام لارتكابه جريمة الخيانة العظمي . ويتم اختيار الجاسوس الذي تمكنه ظروفه وإمكاناته وعلاقاته وصداقاته من التجسس والحصول علي المعلومات . وتحرص المخابرات الأجنبية على استغلال نقاط الضعف التي يتصف بها ، مثل عدم القناعة بالدخل المشروع والرغبة في الإثراء السريع ، وفقدان الوازع الوطني ، وممارسة العلاقات الجنسية العادية أو الشاذة ، والاستهتار بالقيم الدينية والأخلاقية وإدمان الخمر والمقامرة ، وما إلى ذلك . ويتم تجنيده داخل بلده أو خارجه لصالح جهاز المخابرات الأجنبية .

ويتلقى الجاسوس تدريباً طويلاً على الأمن ، وأساليب الحصول على المعلومات ، ووسائل التراسل السرى التى تطورت تكنولوجيا إلى حد كبير ، واستخدام المفرقعات . . الخ . كما يتم تدريبه على التزام أقصى درجات الحيطة والحذر واليقظة لأن حياته مرتهنة بأمنه وسرية نشاطه ، ولذلك يحرص على أن يظل أمره مختفياً ليس عن جهاز مكافحة التجسس فحسب ، بل أيضاً عن الذين يعيش معهم ويعمل بينهم وذلك عن طريق أن يندمج اندماجاً كامىلاً وأن يتلاءم ملاءمة تامة مع العمل الذي يقوم به لتغطية مهمته الحقيقية بحيث يتفق مظهره وحركاته مع مقتضيات ذلك العمل وحرفياته . وهو إما إن يكون من مواطني الدولة ، أو من رعايا دولة أخرى ومقيماً في البلاد ، أو من رعايا دولة أخرى وغير مقيم في البلاد ودخل إليها تحت ساتر ، أو بهوية مزيفة لمزاولة التجسس.

ويقوم الجاسوس بالحصول على المعلومات إما عن طريق الملاحظة والمساهدة ونقل ما يراه ويرصده ، وقد يكون داخل المكان الذى يتضمن المعلومات المطلوبة ، وبذلك يمكنه الحصول على المعلومات والوثائق أو قد يكون في وضع يمكنه من الحصول عليها من أشخاص آخرين يثقون فيه ولا يدركون حقيقة نشاطه ونواياه عن طريق استغلال الذين يثرثرون في كل شيء دون حرص أو حذر . وله أساليب وحيل وألاعيب متعددة تمكنه من استدراجهم للإدلاء بما عندهم دون أن يدركوا حقيقة أهدافه ، منها على سبيل المثال إلقاء أسئلة عادية وغير مباشرة في معرض حديث بحيث لا تبدو مقصودة لكنه يصل منها إلى أهدافه ، وكذلك تغليف أسئلته وأحاديثه بالإثارة التي تفتح شهبة الآخرين للرثرة ، واستغلال ميل محدثه إلى التفاخر وحب الظهور بمظهر العليم ببواطن الأمور ، والاختلاط الذكي بالمجتمعات والطبقات والفئات المختلفة ، وتجميع وتحليل المعلومات التي يحصل عليها من إنصاته إلى الأحاديث التي تدور فيها .

وحصول الجاسوس على المعلومات بهذه الأساليب وغيرها ، يعتبر الأساس المتين الذى يعتمد عليه العدو في استقاء معلوماته التي يبني عليها خططه . وإذا كانت أجهزة الأمن قادرة على ضبط الخونة والجواسيس ، فإنها لا تملك سبيلاً يصلها بالمواطنين الذين يتطوعون بإمداد جواسيس العدو بهذه المعلومات عن حسن نية ، دون أن يتبادر إلى أذهانهم أنهم بزلة لسان أو بتصرف طائش أو بسبب رغبة في الظهور والتفاخر قد يكونون السبب المباشر في حصول العدو على ما يريد من معلومات قد تؤدي إلي انتصاره في معركة مصيرية ، مثل معركة أوسترليتز التي انتصر فيها نابليون على النمسا ، ليس لعبقريته العسكرية ، ولكن لنجاحه في تجنيد جاسوس له أمده بكل المعلومات المطلوبة عن العسكرية النمساوية.

هذا الجاسوس كان يدعى ديفيد شولميستر ، وولد في بلدة صغيرة علي الحدود بين فرنسا والنمسا ، والتحق بمدرسة البلدة ، لكنه لم يكن يميل إلي تلقى العلم ، وكثيراً ما كان يهرب من المدرسة باحثاً عن المغامرات . وسرعان ما تعرف على كل شبر في الشريط الحدودي بين فرنسا والنمسا. وأصبح يتكلم الفرنسية والألمانية بطلاقة ، واندمج في عصابات تهريب البضائع بين النمسا وفرنسا ، ثم افتتح محلا للتجارة في البقالة والأدوات المنزلية ، اتخذ منه ستارا لممارسة عملياته في التهريب.

فى ذلك الوقت كان نابليون بونابرت قد أصبح قائداً لفرنسا ، فى حين كانت النمسا تعد جيشاً كبيراً للقيام بحملة أخرى على نابليون بعد أن منوا بعدة هزائم على أيدى الفرنسيين. وأحس نابليون بالحاجة إلى معلومات تفصيلية عن الجيش النمساوى الجديد حتى يمكنه التخطيط لمواجهته ، فكلف جهاز مخابراته الذى تمكن من تجنيد ديفيد شولميستر وإرساله إلى النمسا للحصول على هذه المعلومات . وانتحل شولميستر شخصية واحد من نبلاء المجر ، وسافر إلى العاصمة النمساوية فيينا . وبمجرد وصوله حرر خطاباً مباشراً إلى المارشال ماك قائد جيش النمسا ، فينا ، وبمعرد وصوله حلى الفرار من فرنسا ، وأنه حضر إلى فيينا لمساعدة النمسا ضد فرنسا ، ويأمل في أن يسمح له المارشال بالخدمة في جيش النمسا .

وتأثر المارشال بخطاب شولميستر وقابله ، وفي هذه المقابلة حرص شولميستر على أن يزود المارشال بمعلومات عن الجيش الفرنسى ، وهو يعرف أنه من السهل التأكد منها حتى لا ينتابه الشك فيه ، وتمت عدة مقابلات أخرى بينهما ، وفي كل مرة كان شولميستر يمد المارشال بمعلومات صحيحة . ولم يلبث أن أصبح موضع ثقته ، وكافأه برتبة عسكرية ، وعينه ضابطاً بالجيش النمساوى ، مما مكنه من الاستقرار في فيينا الاندماج في مجتمعها الذي أحاطه بالإعجاب والتقدير بصفته نبيلاً مجريا وضابطاً متألقاً ، يتحدث الألمانية بطلاقة وينفق المال كيفما يشاء .

وعندما تأكد أن الحال قد استقرت به ، سواء في مركزه العسكرى أو الاجتماعى ، بدأ اتصالاته مع المخابرات الفرنسية بطريقة سرية ، وأمدها بكل المعلومات العسكرية والمدنية عن النمسا وجيشها ، والتى استطاع الحصول عليها بوصفه ضابطاً بالجيش النمساوى ، ومن المواطنين النمساويين الذين كانوا يثقون فيه ولا يدركون حقيقة اتجاهاته ونواياه ، ومن ضابطين نمساويين في هيئة أركان حرب المارشال ماك بعد أن تمكن من رشوتهما. وبالفعل فإنه في المعركة التي عرفت في التاريخ بموقعة أوسترليتز ، انتصرت فرنسا على النمسا بفضل المعلومات التي حصل عليها هذا الجاسوس عن النمسا وجيشها.

وزرع الجاسوس فى قلب موقع العدو يعد من أهم وأخطر قواعد اللعبة السياسية فى هذا المجال منذ عصور قديمة . فمثلاً منذ ألفى عام حكم أغسطس قيصر روما ، وكانت له شهرة ذائعة فى الجرى وراء كل أنواع النساء فى روما ، لدرجة أنه بدا منصرفاً عن إدارة شئون الإمبراطورية التي كانت تحكم العالم فى ذلك الوقت ، وتنبأ الناس بنهايتها على يديه . لكنها لم تنته بل ازدادت قوة وجبروتاً . وعندما استعرض أهالى روما طابور عشيقاته الشهيرات ، اكتشفوا أن معظمهن كُن من زوجات وعشيقات أعدائه وخصومه ، الخارجيين والداخليين . وكان اكتشافاً مثيراً لأنه استطاع أن يحصل على الكثير من أسرارهم التى استخدمها فى تحطيمهم ، الواحد بعد الآخر فى مراحل متتابعة .

وعلاقة المرأة بالجاسوسية علاقة عريقة وقديمة غيرت مسارات حروب وإمبراطوريات. وشخصية الجاسوسة الحسناء لم تفقد جاذبيتها عبر العصور، وخلبت لب كتاب وروائيين لا حصر لهم، بحيث جعلوا منها بطلة مبهرة وفاتنة في قصص وروايات وأفلام ومسلسلات تليفزيونية، بطلة تملك القدرة والخطورة والطموح لتغيير مسار أحداث مصيرية في تاريخ دول وشعوب بأكملها. وهناك طابور طويل يمتد عبر العصور للساسة والقادة والدبلوماسيين والوزراء والعسكريين

والسفراء والمخبرين الذين استخدموا المرأة في عمليات الجاسوسية ، أو كانوا من ضحايا النساء اللاتي تجسسن عليهم . ومن أشهر الأمثلة التي سجلها التاريخ كانت الجاسوسة الشهيرة ماتا هارى أثناء الحرب العالمية الأولى ، والتي كانت نموذجاً للذكاء والدهاء واليقظة واللماحية والبديهة والسرعة المحسوبة بقدر ، من أجل سرقة وثيقة سياسية أو سر عسكرى خطير .

هذه هي أهم ملامح ما يعرف بالمخابرات الإيجابية ، سواء أكانت مخابرات سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم علمية أم تكنولوجية أم أمنية . . . المخ أما ما يعسرف بالمخابرات الوقائيـة فتطلق على جميع الإجراءات والـعمليات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أمنها وحفظ أسرارها من نشاط الجواسيس ، وضد التخريب المادي والمعنوي والدعاية ، بهدف المحافظة على كيانها وحدودها ومنشآتها ، وحرمان العدو وأجهزة مخابراته من عنصر المبادرة أو المفاجأة ، والحرص على التفوق عليه في المجالات السياسية والاقتـصادية والعسكرية . . الخ . ويطلق عليها في بعض الأحمايين مصطلح " المخمابرات المضادة " ، وتنقسم إلى مخابرات الأمن ومـقاومة التجسس ، ومن أهم مسئـوليات مخابرات الأمن : مكافحة التخريب ، والتآمر ، والتمرد والنشاط الهدام ، وكذلك الحفاظ على الأمن الشخيصي للمواطنين ، وحماية المنشآت والمؤسسات ، وتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها . . . الخ ، اعتماداً على التفسير والمقارنة بين الآراء ، والاتجاهات ، والمعتقدات ، والسلوكيات وغير ذلك من الخيصائص التي تميز جماعة ما من البشر ، وتشكل هدفاً للتاثير فيها بشتى الوسائل المباشرة وغير المباشرة.

وبرغم التقدم التكنولوجي والعلمي والعملي المذهل الذي حقته أجهزة المخابرات ، خاصة في الدول المتقدمة ، فإن قواعد اللعبة التي قنن لها القائد العسكري والمفكر الاستراتيجي الصيني القديم صن تزو في كتابه « فن الحرب »

فى القرن الخامس قبل السميلاد ، لاتزال متبعة بين قادة الدول ورجال المخابرات فقد قال : « إذا عرفت عدوك وعرفت نفسك ، فليس هناك ما يدعو أن تخاف مائة معركة . وإذا عرفت نفسك ولم تعرف عدوك ، فإنك سوف تقاسى من هزيمة مقابل كل انتصار . وإذا لم تعرف نفسك ولم تعرف عدوك ، فإنك أحمق وسوف تواجه الهزيمة في كل معركة ».

لكن يبدو أن هذا المبدأ الجوهرى الذى بلوره صن تزو منذ خمسة وعشرين قرنا ، يمكن أن يغيب عن ذهن أعتى أجهزة المخابرات في القرن الحادى والعشرين بعد الميلاد والدليل على ذلك ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، أو ما عرف بالثلاثاء الدامي أو الأسود ، حين نجحت أربع مجموعات من الإرهابيين في اختطاف أربع طائرات مدنية تابعة لخطوط الطيران الأمريكي الداخلية ، وتدمير برجى مركز التجارة الدولي في نيويورك ، والذي تحول في لحظات إلى حطام فوق جثث الآلاف من الضحايا الأبرياء ، وتدمير المبنى المركزي الأوسط في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ، وذلك باصطدام طائرات ثلاث بركابها المدنيين بهذه المباني الحيوية الاستراتيجية في عمليات انتحارية لم يسبق لها مثيل ، أما الطائرة الرابعة فقد انطلقت للاصطدام أو فسرب طائرة الرئيس جورج دبليو بوش في أثناء عودتها من فلوريدا إلي ضرب طائرة الرئيس جورج دبليو بوش في أثناء عودتها من فلوريدا إلي مفر من هبوط طائرة بوش في قاعدتين هرباً من الطائرة المغيرة التي سقطت في مفر من هبوط طائرة بوش في قاعدتين هرباً من الطائرة المغيرة التي سقطت في

كانت أقسى ضربة - كادت أن تكون قاضية - لهيبة الولايات المتحدة الأمريكية التى كان يفترض فيها أنها قائدة العالم أجمع فى القرن الجديد، ووصمة تاريخية خالدة فى جبين أجهزة المخابرات الأمريكية التى طالما تباهت بقدرتها على معرفة كل ما يدور فى أى مكان فى العالم، مهما كان غامضاً أو

مستغلقاً أو نائياً ، في حين أنها عجزت عن معرفة أى شيء عن هذه الهجمات الصاعقة الغامضة المدمرة لمراكز القرار السياسي العسكرى والاقتصادى في البلاد ، والتي وضعت البلاد تحت رحمتها بلا هوادة . وبرغم اتهامات الحكومة الأمريكية لجماعة أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة في أفغانستان ، وقرارها بشن الحرب علي من وصفتهم بالإرهابيين ، وتشكيل تحالف ضدهم ، فإن المأساة التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، حتمت ابتكار قواعد جديدة للعبة السياسية ، كي تواكب هذه المتغيرات بل هذه الانقلابات المذهلة .



(٨) إشكالية الاشتراكية

ترى الاشتراكية أن المجتمع المنشود لابد أن يكون أكثر نظاماً من المجتمع الذى ينطوى على عوامل إهدار للوقت ، وتضييع للجهد ، وممارسة للحياة بلا معنى أو هدف . ولذلك يسعى المجتمع الاشتراكي لاقامة نظام دولة محكم تتاح فيه للجميع فرص متكافئة ، برغم أنه ليس هناك من يعتقد أن كل الناس متساوون ، ومع ذلك فإن الأخذ بمبدأ التكافؤ في الفرص إنما يرمى إلى اختبار الجميع حتى يتبين أى الناس أحسن من الآخر . ولذلك يفترض في النظام الاشتراكي أنه لا يمكن غير الأكفاء من الحكم أو الإدارة ، كما يتيح للأكفاء فقط أن يصبحوا أصحاب مهن خاصة . ويترتب على هذا التوزيع نوع من العدالة الاجتماعية ، بحيث لا تقف ظروف النشأة الأولى في سبيل أي إنسان إلا إذا

وكان من أخطر الإشكاليات التي واجهت الاشتراكية في عصر المعلوماتية والمعرفة ، وجعلها تتراجع إلى الخلف فيما يشبه النكسة والضمور ، هو تحيزها منذ بدايتها للعمل اليدوى ، إذ عند معالجة أو تقييم العائد المترتب على العمل ، فإنها لاتعترف إلا بالقليل جدا من الفضل للعمل الذهني الذي يتولى عمليات التنظيم والابتكار ، كما أنها لا تقيم وزنا للجهود الأخرى التي تنصرف إلى التدريس أو البحوث البحتة أو الدراسات الفكرية ، إذ يكاد يقتصر الفكر ، وخاصة الاجتهادات الأيديولوجية ، على قادة الحزب ، وربما بعض أعضائه . وبرغم ما ظهر من كتب عديدة عن الاشتراكية بطول القرن العشرين ، فإنها كلها

كانت بمثابة اجتهادات متواضعة إذا ما قورنت بكتاب « رأس المال » لكارل ماركس ، برغم أن نظرته إلى التاريخ كانت نظرة محدودة ، ووصفه للتغير التاريخي كان وصفاً ساذجاً على طريقة هيجل ، كما أن إعجابه بالعصور الوسطى يرجع إلى تأثره بالروح الرومانسية ، ومع ذلك فهو إعجاب يتعارض مع فكره الذي يفترض فيه أنه تقدمي . ولقد اعترف أتباعه وتلاميذه بأن مبالغته في ادعاء المثالية كانت فجة ، لكن يظل كتابه « رأس المال » من أهم معالم الطريق التي شقتها الاشتراكية منذ تبلورها كمذهب فكرى وعقائدي . فقد دار الكتاب حول فكرة محورية منحته كيانه الأيديولوجي المتميز ، وهو يبلور هذه الفكرة بقوله :

« فلنتصور مجتمعاً من الأفراد الأحرار يقومون بعملهم مستغلين وسائل الإنتاج المشتركة ، مجتمعاً تستخدم فيه قدرة العمل الكافية في مختلف الأفراد استخداماً واعياً على اعتبار أنها قدرة العمل المشتركة للمجتمع . إن جماع إنتاج الممجتمع هو إنتاج اجتماعي ينتفع بجزء منه كوسيلة جديدة للإنتاج ولابد أن يظل اجتماعياً غير مقصور على فرد بعينه ، في حين يستهلك أعضاء المجتمع جزءاً أخر فيما يعينهم على العيش . أما طريقة هذا التوزيع ، فإنها تختلف تبعاً للتنظيم الإنتاجي للمجتمع ، ومبلغ ما وصل إليه المنتجون من تقدم تاريخي ».

ولقد تضمن الجزء الأكبر من الكتاب وصفاً تحليليا للحقائق ، بهدف تعرية الشرور الكامنة في النظام الرأسمالي ، والقوى الكامنة الىتى لابد أن تنطلق من عقالها لتنتقل بهدا النظام الذي يضع الإنسان في خدمة رأس المال ، إلى نظام يضع رأس المال في خدمة الإنسان . إن وسائل الإنتاج في المجتمع البورجوازي الرأسمالي هي التي تسيطر على الإنسان ، وفيه تحرم الأغلبية من امتلاك أي شيء، ويصبح العمال من السوقة الذين يعيشون على حد الكفاف . ولا تتوقف كوارث الرأسماليين أنفسهم ، من خلال الصراع المشتعل فيما بينهم ، وهو صراع لا يعرف الرحمة ؛ لأن المادة لا تقيم وزناً لكيان الإنسان . ولا يسفر هذا الصراع

إلا عن احتكار رأس المال الذي يشكل في حد ذاته قيداً على طريقة الإنتاج لأنه تحت رحمة فئة معنية بتوجهات خاصة بها . لكن على الجانب الآخر لن يترك العمال أنفسهم لقمة سائغة لرجال الأعمال ، بل سيتعلمون أن يتحدوا في المصانع والورش ، ثم ينتهي بهم الأمر إلى تعلم التعاون والتكاتف لشحن قوى الدفع الثورى تحقيقاً لمصلحتهم . ويختم كارل ماركس فكرته قائلاً إنه بهذا يحفر البورجوازيون قبورهم بمعاول من إنتاجهم ، إذ إن سقوط البورجوازية وانتصار العمال أمر حتمى . ثم تحل المرحلة الأخيرة حين يقوم محتمع جديد خلو من الصراع الطبقي ويعمل فيه الجميع لمصلحة الجميع.

وقد تفرعت هذه الأيديولوجيا الأساسية عند ماركس إلى ثلاث مراحل ، تبدأ بتحديد ما يجب أن يلغى ، ثم كيف يلغى ؟ ، ثم ماذا يجب أن يحل مكان ما يلغى ؟ أما النظام الذى يجب أن يلغى فهو الرأسمالية ؛ لأنه تنظيم للعلاقة بين الأفراد ، يسمح لطبقة صغيرة أن تستولى على أغلب الشروة التى تعود من رأس المال . والشروة هنا لا تعنى مجرد الأموال التي تم تجميعها ، بل تعنى كل الموارد اللازمة للحياة الإنسانية الراقية سواء أكانت مادية أم أدبية معنوية مثل الاستمتاع بالأعمال الفنية . ومن البدهى أن أحداً لا يمكن أن يطالب بالغاء رأس المال الذى لا يمكن الاستغناء عنه لأنه أمر ضرورى وطبيعى وحتمى ، بل إنه قوة عظيمة حتى في نظر المتطرفين من الاشتراكيين . ولذلك فإن ماركس لا يعترض على رأس المال ، وإنما على الرأسمالية التي تصر على امتلاك فئة قليلة من الناس المال ،

ويتجلى عدم إنسانية الرأسمالية فى تركيز رأس المال فى يد قلة من الصعب أن تمثل الأغلبية ، ولذلك فهى تفعل ما يحلو لها وما يناسب أهواءها ومصالحها. ويؤمن الاشتراكيون بأن المجتمع يمكن أن يستقر ويزدهر عندما ينهض على روح الجماعة التى تتمثل فى تنظيم الناس للعمل مع بعضهم

البعض ، على صورة إنتاج كل فرد منهم لجزء يكون مع الأجزاء الأخرى شيئاً كامل الصنع . والاستراكية تميل إلى نزعة الملكية الجماعية وتسعى للحفاظ عليها ، لأنها في نظرها نزعة تقدمية ، ولذلك فإن الاشتراكية نظام أصعب عند التطبيق من الرأسمالية ، لأن أنانية النفس البشرية تجعلها تلهث وراء الملكيات الخاصة أو المنفصلة ، أما الملكية الجماعية فتحتاج إلى كبح جماح هذه الأنانية . ومن هنا كان الاعتماد على القوى الطبيعية أو الغريزية وحدها ، دون إجراء يقوم به العقل البشرى لتنظيمها وتهذيبها وصقلها وتخليصها من شوائب النرجسية والأنانية ، لا يمكن أن تؤدى إلى إقامة المجتمع الإنساني الذي يحافظ على كيان الفرد وكرامته.

ويعلن الاشتراكيون دائماً أنهم جاءوا لإنقاذ البشرية من سوء التوزيع الذى فرضته الرأسمالية عليها . فليس من المعقول ولا المقبول أن ينهض الكادحون بالقدر الأكبر في تعظيم حجم الثروة القومية للمجتمع ، ثم يذهب القدر نفسه من هذه الثروة إلى من لم يفعلوا شيئاً ، سوى التحكم في رقاب الكادحين الذين يشكلون الأغلبية . وبهذا المنهج المنحرف تتدفق الثروة في مجرى محدود للغاية ، تاركة مساحات شاسعة من الأرض جرداء قاحلة . وهذه ليست استعارة أو محسنة بديعية بل حقيقة واقعة لأن الثروة هي ماء الحياة بالنسبة للمجتمع ككل . ولذلك يؤكد الاشتراكيون على أن المجتمع الصحى السليم لن تقوم له قائمة ، إلا فرا انطلقت فيه مياه الشروة من ينابيعها وفي قنوات تتفرع في الأرض كلها ،

ومع ذلك فإن التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية لا يبدو حادًا لدرجة الخصومة والعداء ، بحكم أن كلا المذهبين يدعى دائماً أنه جاء لرفاهية الإنسان ، أى أن الهدف واحد في حين أن الوسيلة مختلفة. فالرأسمالية تنهض على الفردية التي تعنى حرية النمو والحركة والإنتاج لكل فرد ، في حين أن الاشتراكية تنهض

على الجماعية التي تهدف إلى إعطاء الفرد كل فرصة تمكنه من أن يؤدى للمجتمع تلك الوظيفة التي يستطيع القيام بها على أحسن وجه . ومن هنا تبدو الغاية واحدة في الحالتين وإن اختلفت الوسيلة أو وجهة النظر.

ولا يوجد مذهب من المذاهب الفكرية التى ابتكرها الإنسان إلا وله عيوبه كما أن له محاسنه. ولذلك لا يتحمس لمذهب ما حماساً متدفعاً وأهوج سوى كل ساذج أو جاهل أو مغرض أو انتهازى أو منتفع . فمثلاً عانت الاشتراكية من عيوب ومثالب وسلبيات جعلت الجانب الاقتصادى لها نقطة ضعف تبرز بين حين وآخر لتهدد إنجازاتها ، ولذلك كانت دائمة البحث عن نظام اقتصادى سياسى جديد بدلاً من النظام القديم ، وقد تضطرها الظروف في بعض الحالات إلى اتخاذ بعض الإجراءات العنيفة لكنها سرعان ما تجابه نفس المشكلة التي كثيراً ما تواجهها الرأسمالية أيضاً ، وهي : ما هو ذلك النظام الجديد الذي يمكن أن يواجهها الرأسمالية أيضاً ، وهي : ما هو ذلك النظام الجديد الذي يمكن أن يكون أحسن من القديم ؟ ولا يزال هذا السؤال معلقاً دون إجابة شافية عنه .

ولاشك أن الجذور التاريخية القديمة لأى مذهب قد تشكل قدراً لا يمكن الهروب من تداعياته المباشرة أو الخفية. فمثلاً ورثت الاشتراكية الدولية مذهب الوطنية العالمية الذى نادى به مفكرو الثورة الفرنسية ، فأهملت وجود الجماعات التي يمكن أن ينتمى إليها الفرد وجوداً إنسانيا عاماً أحسن أو أسمى من الأسرة أو الطبقة الاجتماعية أو الوطن القومى ، برغم أن هذه الجماعات المحلية أو القومية هى نتائج قوى طبيعية ، وجهتها الأحكام الأخلاقية والقيم التربوية لأجيال كثيرة دون أن تكون واعية تماماً لهذا التوجيه. ولا يعنى هذا أن الجماعات البشرية أو الإقليمية أو القومية تسمو على النقد ، لكن من الواضح أن ما يوجه إليها من نقد يجب أن يكون أكثر نضجاً مما اعتاده الاشتراكيون أيام الحمى الاشتراكية. وفي الواقع أن النزعة الاشتراكية نحو الوطنية العالمية النظرية كانت من أخطر العقبات

التى وقفت فى سبيل نجاح النظام الاشتراكى وانتشاره ، إذ إن الإنسان العادى يشعر شعوراً شبه طبيعى بأنه لا يستطيع تجاهل وجود الجماعة التى ينتمى إليها حتى إذا كان له فى نهاية المطاف مصالح مشتركة بينه وبين سائر البشر.

وتتجلى المفارقة الصارخة في أن أنصار العولمة منذ بروزها في العقد الأخير من القرن العشرين ، وهم ينادون بهذه الوطنية العالمية النظرية التي نادى بها الاشتراكيون من قبل وفشلوا فيها فشلاً ذريعاً . وهي مفارقة صارخة لأن أنصار العولمة يعتبرون أنفسهم ألد أعداء الاشتراكية التي انهارت تماماً وتفتتت دولها مع اندثار الاتحاد السوفيتي السابق وسقوط حائط برلين . ثم جاءت العولمة على أتقاضها حين تلاشت الحواجز والعوائق بين الشرق والغرب ، وأصبح العالم كله قرية كونية صغيرة نتيجة للثورة المعلوماتية والمعرفية . ولذلك فإن العولمة إذا أصرت على إيجاد المواطن العالمي الذي حلمت به الاشتراكية من قبل ، فإنها ستسير في طريق الأوهام والأحلام الكاذبة وربما الكوابيس التي قضت في النهاية على كل تطلعات الاشتراكية .

والقومية ، أى تميز الجنس والتراث ، لا تبرز نتيجة للانتخاب الطبيعى فحسب ، بل التوجيه الأخلاقي والقيمي أيضاً. ومن الخير أن يكون لها وجود دائم ومتجدد . كما أن الدولة ، أى تميز القانون والحكم ، توجد بالطريقة نفسها ، ولقد كان وجود الدول بهذه الصورة كسباً ولا يزال . كذلك يمكن أن يقال نفس الشيء عن الأسرة والطبقة الاجتماعية ، وذلك لأن وجودهما لم يكن نتيجة للقوى الطبيعية وللتوجيه الأخلاقي فيما مضي من الزمن فحسب ، بل من الخير أن يكون لهما وجود كركائز ينهض عليها الكيان الاجتماعي كله ، وبالتالي النحير أن يكون لهما وجود كركائز ينهض عليها الكيان الاجتماعي كله ، وبالتالي انتماء الأفراد إليه . فهذا الانتماء هو الذي يمنح الوطن مناعته ضد كل الأخطار التي تتهدد كيانه ، ولذلك يمكن القول بأن القومية الروسية هي التي تصدت للغزو الألماني النازى في الحرب العالمية الثانية ونجحت في إجلائمه ومطاردته حتى

أسوار برلين حين انتهت الحرب بسحق النظام النازى ، وذلك نتيجة لانتماء الروس إلى وطنهم وأرضهم وكيانهم ومستقبلهم ، وليس نتيجة لانتماء السوفييت إلى الماركسية اللينينية التى اندثرت مع الاتحاد السوفيتى الذى انهار من داخله كقصر من رمال ، وعادت القومية الروسية كصخرة ينهض عليها بنيان المجتمع كله ، لدرجة أن المناخ السياسى أتاح الفرصة لظهور حزب سياسى قومى تطرف لدرجة تبنيه لتوجهات عنصرية.

ومن الواضح أن هناك كسباً في وجود طبقات أو جماعات أو تيارات تمثل تعددية اجتماعية وثقافية وفنية ، حتى إذا كان ثمن ذلك وجود رأس مال خاص تصاحبه بعض الشرور . والقضية التي يجب أن توضع في الاعتبار هي مبلغ الخير ومبلغ الشر من هذا النظام أو ذاك . والجاهل وحده هو الذي يعتقد أن نظاماً من الأنظمة يفيض بالحسنات كلها ، وأن أي نظام غيره لا يأتي إلا بالسيئات . وإذا كان عدم الاتساق الرأسمالي يعتبر عقبة في سبيل الازدهار الحضاري ، فإن التبسيط المخل لما ينشأ عن التقدم أو التطور الطبيعي من وفرة وترف هو أيضاً عائق في طريق التقدم الحضاري ، وحتى إذا كانت هذه الوفرة غير اقتصادية ، فربما كان للمرء حق في أن يدفع شيئاً في مقابل التنوع . ومع ذلك فإن المفكرين الاقتصادييين لا يرون أن الاختلاف والتنوع المحلي مع قدر معيين من المنافسة ، أمر غير اقتصادي ، وخاصة أن في النظام الرأسمالي قدراً من التعاون أيضاً . وفي الرأسمالي إنما يعود وضع غير اقتصادي سواء في النظام الاشتراكي أو الرأسمالي إنما يعود إلى المنافسة ، ذلك أن الحدود الرأسمالي إنما يعود إلى المنافسة ، ذلك أن الحدود الفاصلة بين النظامين ليست بالوضوح الذي قد يظنه أنصار هذا النظام أو ذاك .

لكن من الحقائق الواضحة أن التنظيم المثالي للمجتمع عن طريق سيطرة الدولة على كل وسائل الإنتاج ، يعنى قيام طبقة هائلة من الموظفين لا تخشى أية منافسة . وليس في استطاعة المنظرين الاشتراكيين إدراك كنه التغيرات التي قد

تحدث في نظام الموظفين الذين يحتمون بالدروع أو الحصون الاشتراكية ، إذ إن في إمكانهم أن يشهروا سيوف الاشتراكية في وجه الذين يطالبون بتطعيم الاشتراكية ببعض إيجابيات الرأسمالية. فهم يتمنون إيقاف عجلة التاريخ كي تستقر الأمور لصالحهم ، وفي هذه الحالة يصبح أبناء الوطن عبيداً لمن جاءوا بهم لخدمتهم ؟ لأن طبقة الموظفين لابد أن تقف موقف العداء من أي تغير جديد. وتتجلي خطورة هذه الطبقة في أنها تجمع أنضج عقول الصفوة إلى جانب قوة المجتمع المنظمة ، بحيث تصبح الثورة على طغيان بيروقراطي من هذا النوع أصعب بكثير من الثورة على فرد مستبد أو أقلية متحكمة . وما جرى للأنظمة الاشتراكية التي تساقطت في أواخر ثمانينيات القرن العشرين بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان في طليعة الانهيار، لم يكن نتيجة لثورة اجتاحتها من خارجها ، بل كان نتيجة لـتحلل داخلي بعد أن فـقدت قوة الدفـع الذاتية التي تمكنها من الوجود والصمود . ومازال الفيلسوف الإنجليزي جـون ستيورات مل تمكنها من الوجود والصمود . ومازال الفيلسوف الإنجليزي جـون ستيورات مل

« لو أن كل شأن من ششون المجتمع مما يتطلب اتفاقاً منظماً على الآراء الكبرى الشاملة كان في يد الحكومة ، ولو أن الإدارات الحكومية حشد فيها أعظم الناس كفاية ، فإن كل ذوى الثقافة الواسعة والذكاء العملى المتوقد ، فيما عدا أصحاب النظريات البحتة ، سوف يتجمعون في طبقة بيروقراطية كبيرة العدد ، تصبح الملجأ الوحيد الذي يلوذ به باقى أفراد المجتمع في كل أمورهم ، فتذهب إليها الجماهير لتلقى الأوامر والتوجيهات في حين يذهب إليها أصحاب الكفاية والطموح للحصول على الترقية الشخصية . ومن هذا المنطلق يصبح الحاكمون عبيداً لنظامهم كما أن المحكومين عبيد لحكامهم ».

وهكذا تنقلب الدولة المتحفرة إلى منظومة حربية جامدة ، قد لا تكون الحرب نهايتها ، ولكن المؤكد أنها سوف تحول دون أى تقدم أكبر . وهذه

الخطورة تمتد لتشمل الأشكال المسختلفة للاشتراكية النقابية التى يقسوم فيها العمل الاجتماعي على أساس اختلاف المهن ، والتى يمكن تتبعها من تاريخ نقابات العمال منذ العصور الوسطى. كانت تلك النقابات قد وجدت منذ بداياتها المبكرة لفائدة المسجتمع بصفة عامة ، ثم انتهى بها الأمر إلى القضاء على المدن التى توافرت لها القوة فيها ، لأنها اتجهت إلى تحقيق الأهداف الخاصة ، واستبعدت كل منافسة لأساليبها . كذلك فإن مصالح الرجل الإنجليزي - مثلاً - ليس من الضرورى أن تكون هي نفسها مصالح الفرنسي ، لا لشيء إلا لأنهما يعملان في صناعة الأحذية ، وغير ذلك من أشكال التبسيط أو التعميم المخل الذي يعتبر في حد ذاته من أخطر عناصر الضعف في أية خطة لإعادة تنظيم المجتمع .

وبطبيعة الأمر فإن الاشتراكية ليست فوق مستوى هذا النقد وأكثر منه ، وكان للاشتراكيين الرسميين ردودهم عليه . لكن لابد من التنويه بأن النزعة الرائعة إلى وجود شعور اجتماعي أشمل ، والاستفادة من ثمرات ما ينتجه المجتمع استفادة أعم ، هذه النزعة قد يبالغ فيها بحيث تؤدى إلى القضاء على التنوع بين الأفراد والجماعات ، وينسى الناس أن في أعماق كل إنسان شخصية متميزة لا يستطيع أن يتنازل عنها ، وأن هدف الحضارة هو تنمية هذه الشخصية وليس كبتها أو إخضاعها.

والقاعدة الذهبية التى تؤكد أن « كل شيء يزيد على حده ينقلب إلى ضده» تعد أيضاً من أهم قواعد اللعبة السياسية وأكثرها إيجابية في مجال التصنيفات الاشتراكية والرأسمالية . إذ إنه يمكن الجمع بين الفردية الرأسمالية والجماعية الاشتراكية ، على سبيل توظيف العناصر الإيجابية في كل منهما ، مع التخلص من العناصر السلبية المتطرفة التى تأتى دائماً بنتائج عكسية . فبإذا كانت الفردية تدفعنا إلى العزلة والأنانية ، فإن الجماعية تنحو بنا إلى نسيان أشخاصنا ككيانات متميزة في خضم المجتمع الكبير ومتاهاته . إن من المفروض في المجتمع

الإنسانى أن يكون وحدة منتظمة متناسقة بقدر الإمكان ، وكما أن صحة الخلايا فى أوراق الشجرة وجذورها هى صحة الشجرة كلها ، كذلك شأن المجتمع ، إذا انتفى عن أفراده التميز وحرموا من النمو الحر المكتمل في أشكاله المتنوعة ، أو إذا انعدم التعاون بين الأجزاء التي يتألف منها ، فإنه فى هذه الحالة أو تلك لابد أن يحمل فى داخله بذور انهياره. وهكذا يبدو أن أنصار الفردية على حق فى أن يهدفوا إلى تنوع الأفراد ، كما أن أنصار الجماعية على صواب فى التأثير على الجميع بمبدأ المصلحة المشتركة. أى أن كلاً من الاشتراكية والرأسمالية يمكن أن تتكاملا بحيث لا يصبح الصراع أو التناقض حتمياً بينهما.

ولعل أكبر نكبة أصبت بها الاشتراكية ، كانت ارتباطها بالنظم الشمولية في الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية ، في حين كانت أسعد حظاً في دول أوروبا الغربية التي طعمتها بتوجهاتها الديمقراطية والليبرالية والفردية ، ولذلك استمرت قوية وقادرة على مواجهة التيارات السياسية الأخرى دون حساسيات أو توترات أو تشنجات لا لزوم لها . ولم يحدث لها ما حدث لأحزابها التي انفردت بالساحة السياسية في دول أوروبا الشرقية ، عندما انهارت الواحدة بعد الأخرى - عام ١٩٨٩ . وهي الظاهرة التي أسماها كيث كروفورد «ثورة» في كتابه « السياسات الراهنة لدول وسط وشرق أوروبا : من الفوضي إلى الاستقرار » الذي أصدره عام ١٩٩٧ في الذكرى الثامنة لثورة ١٩٨٩ ، ووضع فيه يده على كل السلبيات والأخطار وثغرات الضعف التي ظلت تتفاعل وتتضخم وتتفاقم داخل الانظمة الاشتراكية تحت وطأة الحكومات الشمولية في أوروبا الوسطى والشرقية ، بحيث انفجرت من داخلها وتهاوت كقصور من رمال.

وتعد ثورة دول وسط وشرق أوروبا عام ١٩٨٩ ، من أبرز الأحداث التاريخية الكبرى في القرن العشرين . فهي لم تسفر عن تحرر دول وسط وشرق أوروبا من قبضة الهيمنة السوفييتية فحسب ، وإنما أسهمت في تفكك الاتحاد

السوفيتى وانهيار إمبراطوريته في عام ١٩٩١ . وإذا كانت ثورة ١٩٨٩ قد بدأت مقدماتها خافتة أحياناً ، وصاخبة جيناً آخر مثلما حدث في بولندا وحركة نقابة « تضامن » منذ مستهل الثمانينيات ، فإن هذه الثورة قد بلغت ذروة انفجارها التاريخي في يوم ٩ نوف مبر ١٩٨٩ .، مما صار رمزاً لها ، وذلك عندما انهار سور برلين تحت أقدام ومعاول الهاريين من النظام الشيوعي والشمولي والباحثين عن الحرية ومستوى المعيشة اللائق . وكانت أقسى وأعنف ضربة قاضية تلقتها الاشتراكية في تلك الدول ، وأرهصت بالسقوط الوشيك والعاجل للنظم الشمولية بشكل متسارع ومتلاحق لم يكن في وسع أحد توقعه لا في دول وسط وشرق أوروبا ولا في أي مكان آخر في العالم.

لكن النشوة التي اجتاحت هذه اللول سرعان ما انداحت ، عندما تعشرت خطواتها في مشكلات مرحلة التحول الصعبة والشاقة نحو الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة ، وخاصة أن ثورة شابتها مظاهر الفوضي والتشتت والتفكك ، استراتيجية محددة ، بيل كانت فورة شابتها مظاهر الفوضي والتشتت والتفكك ، ولا تزال معالمها لم تتبلور بعد . ذلك أن دول وسط وشرق أوروبا تمر بمرحلة مخاض قد تؤدي إلى ميلاد جديد أو إجهاض أو إنجاب أطفال مشوهين ، فلا يزال كل شيء معلقاً ولم يحسم بعد ، ذلك أن التخلص من القهر الشيوعي لا يعني انتصار الديمقراطية التي تحتاج إلى جهود متواصلة ومتصاعدة لتربية الأجيال الجديدة على ممارستها ، فهي منهج حياتي متكامل وليست مجرد مسلك سياسي .

إن شعوب وسط وشرق أوروبا كانت تنظر دائماً إلى روسيا السوفييتية باعتبارها قوة قهر استعمارية ، وأنها قوة غريبة عنها تماماً طبقاً لكل المفاهيم السياسية والتقاليد الاجتماعية والمنطلقات الثقافية والتراثية . مما يوحى بأن هذه الدول تنتمى ثقافيا وروحيا وفكريا إلى الغرب وليس إلى الشرق. ويشير كيث كروفورد في كتابه إلى مقال كتبه كاتب تشيكي في عام ١٩٨٣ ، وقال فيه إن هذه

الدول قد جرى « اختطافها » في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفرض النظام الشيوعي عليها . ولم تكن ثورة المجر عام ١٩٥٦ ، وثورة تشيكو سلوفاكيا عام ١٩٦٨ ضد السطوة السوفيتية والقهر الشيوعي ، سوى تجسيد عملى لهذا الرفض العام ، وإرهاص لما جرى بعد ذلك في عام ١٩٨٩ . .

كانت الأحزاب الشيوعية في هذه الدول ضعيفة وهزيلة فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية . فمثلاً بعد عامين من اندلاع الثورة البلشفية في اكتوبر عام ١٩١٧ ، تمكن زعماء الحزب الشيوعي في المجر من القيام بثورة وحكموا البلاد لمدة ١٣٣ يوماً فقط. وفي السنوات التالية لم تحقق الأحزاب الشيوعية أية نتائج ذات قيمة في الانتخابات التي جرت في هذه الدول ، وخاصة مع غياب طبقة عمالية يمكن أن تعتمد هذه الأحزاب على مساندتها ، نظراً لأن اقتصاديات هذه الدول كان يغلب عليها الإقتصاد الزراعي في تلك الفترة. ولذلك كان سقوطها في قبضة السيطرة السوفيتية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، نتيجة لعاملين بارزين هما :

أولاً: أن الاتحاد السوفيتي لم يبادر بإعلان سيطرته على هذه الدول ، وإنما لجأ إلى أسلوب تكتيكي غير صريح وغير مباشر ، من أربع مراحل لإحكام هيمنته عليها . كانت المرحلة الأولى تتمثل في تشكيل « الجبهة الشعبية » التي تضم قوى غير شيوعية لإدارة شئون البلاد ، ثم تأتي المرحلة الشانية التي تتمثل في دعم وتعزيز الأحزاب الشيوعية ، وبعدها المرحلة الثالثة التي يتم فيها فرض نظام الحزب الشيوعي الواحد ، وأخيراً المرحلة الستالينية ، التي يجرى فيها تطبيق نفس النظم المعمول بها في الاتحاد السوفيتي . وكان الاستثناء الوحيد لهذا السيناريو الشمولي أو القاعدة التي طبقت على الجميع ، هو انشقاق الزعيم اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو عن المنظومة السوفييتية الستالينية عام ١٩٤٨ .

مؤسستين : إحداهما اقتصادية وهى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون) ، والأخرى عسكرية هى حلف وارسو الذى أنشئ لمواجهة حلف شمال الأطلنطى وتكتيل الدول الشيوعية عسكريا ضد الدول الغربية.

ثانياً: كانت دول أوروبا الغريبة مشغولة بإعادة البناء بعد استيقاظها من الكابوس النازى الذى كان فى نظرها أبشع من أى تهديد شيوعى . وكان رجال السياسة وأجهزة الدعاية فى الغرب قد اعتادوا استخدام تعبير « الستار الحديدى » للدلالة على الحد الذى يفصل الدول الشيوعية عن سائر بلاد أوروبا الغربية ، بمعناه الجغرافي والأيديولوجي ، وخاصة خلال فترة الحرب الباردة. وكان ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني قد استخدم مصطلح « الستار الحديدى » فى مارس ١٩٤٦ لأول مرة خلال حديثه عن الحاجز الفاصل فى القارة الأوروبية بين دول الكتلة الاشتراكية والكتلة الغربية التى تسير على النهج الرأسمالي. أما فيما عدا هذه المواجهات الباردة ، فيقد كان موقف أوروبا الغربية وأمريكا تجاه التوسع السوفيتي فى دول وسط وشرق أوروبا ، يتسم بالسلبية. وفى الوقت نفسه كانت القوى غير الشيوعية فى هذه الدول غير مدركة لأبعاد ما يريده الغرب لها ،

وبرغم هذا القهر الذي ارتكب باسم الاشتراكية ، فإن بعض القوى الديمقراطية في هذه الدول قد جاهزت برفض السيطرة السوفييتية ونظامها الشمولي ، خاصة بعد موت جوزيف ستالين عام ١٩٥٣ ، الذي لم يمر عليه اكشر من ثلاثة شهور ، حين شهدت تشيكوسلوفاكيا أول مظاهرات احتجاج جماهيرية ضد النظام الشيوعي في دول وسط وشرق أوروبا . وكان العمال بالذات - هم الذين بدأوا هذه المظاهرات احتجاجاً على إجراءات اقتصادية أدت إلى زيادة التضخم الذي بلغ ٠٠٠ في المائة مما أسفر عن التهام وتبديد مدخراتهم .

ومما هو جدير بالرصد والتحليل أنه في العام ذاته (١٩٥٣) ، وفي أعقاب موت ستالين ، قام عمال البناء في برلين الشرقية بمظاهرات ضد قرار حكومي بزيادة نصيب كل عامل من الإنتاج اليومي دون رفع أجره مقابل هذه الساعات الزائدة من العمل ، وهو الإجراء الذي كان كارل ماركس نفسه قد شجبه في كتابه « رأس المال » تحت ما أسماه بنظرية « فائض القيمة » ، ولكن على المستوى الرأسمالي حين يستولي صاحب العمل على قيمة ساعات العمل الزائدة أو الفائضة دون أن يمنح العامل مقابلاً لها . أي أن النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية كان يمارس نفس القهر الذي التصق بالنظام الرأسمالي من المنظور الاشتراكي . وبالفعل تحولت مظاهرات عمال البناء في برلين الشرقية لرفع الأجور أو تخفيض ساعات العمل ، إلى مظاهرات مناهضة للنظام الشيوعي ، واستنجد فالتر أولبرشت زعيم الحزب الشيوعي بالقوات السوفييتية التي تولت قمع الثورة ، وتم إعدام سبعة من زعماء المظاهرات.

ولم تكد تمضى ثلاث سنوات على مظاهرات تشيكو سلوفاكيا وألمانيا الشرقية ، حتى اندلعت مظاهرات حاشدة في بولندا في يونيو ١٩٥٦ ، واشترك فيها أكثر من ٥٠ ألف عامل ، تظاهروا احتجاجاً على زيادة الأسعار، وطالبوا في هتاف اتهم المدوية « بالخبز والحرية » وانتضم إليهم طلبة الجامعة ، وتحولت المظاهرات بالتالي إلى ثورة عامة ضد النظام الشمولي القائم . عندئذ بادرت قيادة الحزب الشيوعي بدفع الجيش إلى قمع الثورة ، مما أدى إلى مصرع ٤٥ ثائراً وإصابه المئات بجراح .

وفى العام نفسه (١٩٥٦) شهدت المحبر ثورة شاملة ضد النظام الشيوعى ، حين خرج الشباب والطلبة إلى شوارع العاصمة بودابست ، وطالبوا باجراء انتخابات حرة ، وانسحاب القوات السوفييتية من بلادهم ، ودمروا تمثالاً لستالين ، واقتحموا مقار الشرطة السرية ، وقتلوا بعض العملاء . وكان الشباب

والطلبة في المحر قد انطلقوا في رفضهم ومعارضتهم بإيحاء من أحداث ثورة بولندا ، وكذلك الانتقادات التي وجهها الزعيم السوفييتي نيكيتا خروشوف إلى ستالين. ولذلك اندفعوا في ثورتهم حتى امتدت إلى كل أنحاء المجر. وقد ناشد إمرى ناجي رئيس وزراء المحر، الدول الغربية تقديم يد العون إلى بلاده ، لكن موقفها كان سلبيا للغاية ، وخاصة أن بريطانيا وفرنسا كانتا قد تورطتا مع إسرائيل في نفس الوقت في العدوان الشلائي على مصر ، مما فتح جبهة مواجهة خطيرة بين الكتلة الغربية والكتلة الاستراكية في قلب العالم بصفة عامة ، كان يمكن أن تكون لها تداعيات من الصحب تحديدها أو التنبؤ بها . كذلك لم تكن الدول الغربية على استعداد لفتح جبهة في قلب أوروبا، وهي التي اكتوت بنار الحرب العالمية الثانية منذ أحد عشر عاماً ، ولم تكن جراحها قد التأمت كلها . وكانت موسكو تدرك كل هذه الأبعاد ، ولذلك تدخل الجيش السوفييتي ، وسحق ثورة المجر ، ولقي ٢٣ ألف شخص مصرعهم ، وجرى إعدام إمرى ناجي الذي حل محله في رئاسة الوزارة جانوس كادار أحد عملاء السوفييت. كل هذه المآسي والمذابح تمت تحت بصر وسمع الدول الغربية الديمقراطية دون أن تحرك ساكناً.

هكذا كان القمع السوفييتى لثورة المحر - باسم الاشتراكية - عنيفاً وساحقاً، ولذلك لم تشهد بلاد وسط وشرق أوروبا أحداثاً مماثلة طوال ١٢ عاماً . وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٦٨ عندما وقعت أحداث « ربيع براج » الشهيرة بقيادة ألكسندر دوبتشيك في تشيكو سلوفاكيا التي كانت رائدة في هذا التيار الذي بدأته منذ مستهل عام ١٩٦٠ عندما دعا عدد من الشيوعيين ذوى الاتجاهات بلاصلاحية إلى انتهاج « طريق ثالث » في الإصلاح ، يجمع ما بين نظام السوق الحرة والتخطيط الاقتصادى . وقد اتخذ ألكسندر دوبتشك زعيم الحزب الشيوعي في عام ١٩٦٨ سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في محاولة من جانبه لإيجاد «اشتراكية ذات وجه إنساني » على حد قوله.

كان الاتجاه العام إبان (ربيع براج) يسير في اتجاه التعليبية السياسية ، وحرية الصحافة والاجتماع والسفر ، لكن القوات السوفييتية أسرعت إلى المتدخل ، وسحقت هذه الحركة الإصلاحية في ٢١ أغسطس ١٩٦٨ . وتم عزل لكسندر ووبتشيك في إبريل ١٩٦٩ . وأرادت السلطة السوفييتية أن تتخذ من هذه الأحداث مبدأ عاما جاهزاً للتطبيق ، فأصدرت (مبدأ بريجنيف) الخذي يبرر الغزو السوفييتي لتشيكو سلوفاكيا ، والذي يبمنح الكرملين الحق في التدخل العسكري السوفييتي لتشيكو سلوفاكيا ، والذي يبمنح الكرملين الحق في التدخل العسكري في أي بلد من بلاد الكتلة الاستراكية أو الشيوعية بدعوى منع أية محاولات الإضعاف سيطرة الحزب الشيوعي هنا أو هناك ، والتصدي لأي نتشاط معاد اللاتحاد اللسوفيتيي .

وبرغم الجمود الفكرى الذى تعيز به ليونيد بويجنيف ، وصرامة مبلاته اللذى لا يقبل النقاش أو النفاهم ، فإنه لم يستظع أن يحول دون اندلاع المظاهرات في بولندا عام ١٩٧٠ ، اجتجاجاً على زيادة الأسعمار ، بل إن بولندا شهالت مظاهرات مسائلة في ١٩٧٦ . وفي عام ١٩٧٨ بدأت بوادر حركة « تفسلمن العمالية » المناهضة للنظام الشيوعي بزعامة « ليخ فاونسا » هامل الكهرباء في ميناه جدانسك . وشرعت « تضامن » في إعلان تحديها للنظام الشمولي القائم في صيف ١٩٨٠ . واتضم إلى عضويتها نحو عشرة ملايين شخص عام ١٩٨١ . بل إن تحو م ١٩٨٠ . الف من أعضاء الحزب الشيوعي البولندي ، استقالوا من الحزب وانضموا إلى « تضامن» التي عقدت أول مؤتمر لها في سبتمبر ١٩٨١ . وبدأت سلسلة متصلة من العمراع العنيف مع السلطة الشيوعية ، انتهت بإقرار شرعية « تضامن » كأول نقابة عمالية وتنظيم سياسي مستقل في الكتلة الشيوعية .

وإذا كانت حركة و تضامن ، قد استطاعت إحداث تصدع في آلية السيطرة السوفييتية على دول وسط وشرق أوروبا ، فإن مجيء جوربا تشوف إلى الكرملين ، وتوليه قمة السلطة فيه في إبريل ١٩٨٥ ، قد لعب دوراً حاسماً في إطلاق رياح الحرية

فى هذه الدول ، لدرجة أن الشيوعيين الأصوليين كانوا قد اتهموه بالخيانة وتدمير الاشتراكية لصالح الإمبريالية الغربية. لكنه كان يسعى إلى محاولة إصلاح النظام الشيوعي فى جهد يائس ليحول دون التدهور الاقتصادى وتفاقم الأزمة فى الاتحاد السوفييتى ، لكن محاولته تعثرت وانتهت لأسباب عديدة بانهيار الاتحاد السوفييتى ، ومعه الكتلة الشيوعية كلها ، بانطلاق الثورة فى دول وسط وشرق أوروبا.

لكن بقدر ما كانت الشورة السياسية سريعة وحاسمة في تغيير أنظمة الحكم ، بقدر ما كانت التحولات الاقتصادية والاجتماعية بطيئة ومتعشرة نحو الديمقراطية والسوق الحرة. فلم يعد الأمر مجرد إعادة هيكلة لنظم معينة ، بل إعادة هيكلة لبشر عاشوا على نهج لم يتغير منذ ما يقترب من نصف قرن. ولذلك لم يكن اندثار الاشتراكية الشمولية بمثابة انتصار للرأسمالية الغربية ، بل كان تحدياً جديداً يضاف إلى قائمة التحديات التي تواجهها منذ العقد الأخير في القرن العشرين . أي أن إشكاليات الاشتراكية لم تندثر معها ، بل برزت بقوة وتحد للرأسمالية المنتشية بانتصارها.

ولعل أخطر وأكبر إشكالية واجهتها الاشتراكية وجعلت منها مذهبا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً سيشى السمعة ، أن الدول الشيوعية وضعت الإنسان تحت رحمة مبادئها التي قننها القادة الشموليون ، بدلاً من أن تكون أداة إيجابية في خدمة رفاهية الإنسان وكرامته ، أي أنها وضعت العربة أمام الحصان فكان لابد أن يتعشر كلاهما في أول حفرة أو هاوية تقابلهما ، أو عند اصطدامهما بالأفكار والأيديولوجيات التي تحجرت على أيدى قادة الأحزاب الشيوعية وتحولت إلى تلال أو جبال تعوق التطور أو التقدم.

ولعل المفارقة العجيبة تكمن في أن الدول الغربية الرأسمالية هي التي حافظت على الصورة الحضارية المشرقة للاشتراكية من خلال الممارسة الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة طبقاً لنتيجة الانتخابات الحرة التي تعبر عن

الإرادة الحقيقية للشعب ، سواء أراد أن تكون حكومته من اليسمين الرأسمالي أو اليسار الاشتراكي ، لدرجة أن التيار الاشتراكي كان يسرى في عدد كبير من الدول الغربية من خلال تولى حكومات اشتراكية السلطة فيه مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا واليونان. بل إن في فرنسا تجربة حضارية جمعت بين رئيس جمهورية ديجولي يميني « جاك شيراك » وبين رئيس وزراء اشتراكي يسارى « ليونيل جوسبان » ، ولم يحدث بينهما أي صراع ، مما يدل على أن العلاقة بين الرأسمالية والاشتراكية يمكن أن تتجاوز مرحلة التعايش السلمي إلى مرحلة التجاوب بل والتكامل. وبالتالي فإن أي صراع بينهما هو في حقيقته تخطيط أو التجاوب بل والتكامل. وبالتالي فإن أي صراع بينهما هو في حقيقته تخطيط أو حتى تآمر من الأطراف السياسية المعنية حتى يحافظ كل طرف منها على كيانه الخاص وربما المفتعل في مواجهة الطرف الآخر ، وحتى يُوجد في الوقت نفسه قضية يمكن أن تبدو مصيرية برغم اصطناعها وافتعالها ، بحيث تتكتل الجماهير خلفها.

لقد آن الأوان لتجاوز هذه التقسيمات أو التصنيفات السياسية والأيديولوجية المفتعلة والمتعسفة والتى لا يستفيد منها سوى صانعيها. فلا يوجد مذهب أيديولوجي فاسد أو صالح في حد ذاته ، وإنما العبرة بأساليب تطبيقه أو التلاعب به ، وبالنتائج العملية والمادية والملموسة والمترتبة عليه ، وبالفوائد والمكاسب التي تعود على المواطن العادى في حياته اليومية . ولابد أن تتغير قواعد اللعبة السياسية التي تجاوزها الزمن حتى لا تتحول إلى قيود تعوق أية خطوة نحو مستقبل أفضل .



(٩) آفاق القيادة

القيادة هي دور سياسي وإجتماعي ينهض به القائد - أيًّا كان مجاله - أثناء تفاعله مع غيره من أفراد الجساعة. فهي شكل من أشكال التفاعل السياسي والاجتماعي بين القائد والأفراد، وسلوك ينتهجه القائد للمساعدة على بلوغ أهداف الجماعة بعد تحريكها نحو هذه الأهداف، وليست محرد مركز ومكانه وقوة. والقائد الذي يستوعب قواعد هذه اللعبة السياسية الحيوية والخطيرة، يستطيع أن يتجنب مشكلات وعقيات كثيرة، هو بالطبع في غني عنها. فالقيادة وظيفة أساسية من وظائف العملية الإدارية التي يمارسها القائد عتدما يعتمد التخطيط النهائي للمشروع المطروح تمهيداً لتنفيذه.

ولا تقوم القيادة على السيطرة وممارسة السلطة فحسب، بل أيضاً على الاقناع والثقة والتفاهم والتعاون، وعلى ما يقدمه القائد للأفراد من مساعدة للوصول إلى أهدافهم، بحيث يبذلون أقصى جهدهم وقدراتهم لتحقيق الإنجاز المنشود، من خلال تحفيزهم، وتنظيم آليات العمل وتسيير دفته على أفضل وجه ممكن. والقائد الناجح هو الذي يوظف الدوافع المتعددة والمختلفة للأفراد بعد أن يتفهمها تماماً. فمن القادة من يستخدم التهديد والعقاب كدافع للمرؤوسين على أداء واجباتهم وإتقانها، ومن القادة من يلجأ إلى استغلال حاجة الإنسان للتقدير المعنوى والاحترام الإنساني، إذ يمكن تحقيق الأداء على الوجه المنشود بالروح الطيبة والكلمات الرقيقة وإشعار المرؤوسين بقيمتهم وأهمية الأعمال المكافين بأدائها في مجالهم، وأساليب المكافآت المادية والمعنوية، إلى جانب

إذكاء روح التنافس بين الأفراد والوحدات الصغرى وتكريم المتفوقين ، وذلك فى جو تسوده المحبة والاحترام المتبادل. أما الاقتصار على مجرد تـوقيع العقوبات على المقـصرين ، والإسراف فيـها ، فهو أسلـوب ينم عن وجهة نظر ضيـقة بل ومريضة لمفهوم القيادة ، وربما أتت بنتائج عكسية تماماً.

وأهم أداتين يعتمد عليهما القائد في تسيير دفة الأمور هما: التخطيط والتنظيم . فالتخطيط هو الخطوة الأولى الضرورية لكل الخطوات والعمليات التالية ، بحكم أنه عمل ذهني يهدف إلى رصد الآفاق المراد بلوغها ، وفي مقدمتها عمليات صنع القرار بشأن المستقبل . ويتمثل عنصر التخطيط في أساسيات أهمها تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ، ووضع الخطوات والقواعد التي تحدد كيفية تحقيق هذه الأهداف ، وبلورة خيارات أو بدائل في ظل الإمكانات المتاحة إذا ثبت تعذر العمل بالخطط السابقة ، ووضع البرامج الزمنية للأنشطة بشكل عام ومبدئي ، وتحديد مسئولية الأفراد الذين ينهضون بهذه الأنشطة ، وتقنين الإمكانات المتاحة لتنفيذ الخطة إلخ .

وفي غياب التخطيط المتقن الدقيق الذي يضع كل الاعتبارات والاحتمالات في حسبانه ، لا يمكن تحديد الأهداف بدقة وبالتالي يصعب توضيحها للأفراد الذين سيقومون بتنفيذها . كما يصعب تحديد الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتسيير دفة الأمور عندما يبدأ التنفيذ ، وأيضاً التنسيق بين جميع المهام على أساس من التعاون والانسجام بين كل عناصر التنفيذ سواء أكانت بشرية أم مادية . كذلك يعتبر التخطيط وسيلة متابعة ورقابة ، داخليا وخارجيا ، لقياس مدى الإنجاز في المراحل المختلفة وفي الوقت نفسه يساعد في عملية التنبؤ بالمستقبل ، من خلال جو من الأمن النفسي عندما يشعر الجميع أن الأمور تجرى في أعنتها ، إذ لا يعقل أن تشرع القيادة في مواجهة الأزمات وحل المشكلات عندما تبرز على السطح ، ذلك أن الإمساك بزمام المبادرة يعد من أهم شروط القيادة الناجحة .

وبعد مرحلة التخطيط العلمى النظرى ، تأتى مرحلة التنظيم العملى التطبيقى ، والتي يتم فيها التوزيع الثابت نسبيا للمهام والأدوار والوسائل الإدارية ، من خلال التخصيص الذى يقسم العمل لزيادة الإنتاج كما وكيفا ، وتجميع المهام والوظائف والوحدات لتحويل الأهداف الرئيسية إلى عدد من الإجراءات والعمليات التنفيذية ، وتنسيق خطوط السلطات الإدارية لأنه كلما زاد حجم الوحدة ، ازداد تعدد السلطات القيادية فيها ، وتناسب تفويض الصلاحيات والمسئوليات التى يمنحها القائد للقادة الذين يعملون تحت إمرته لكى يتخذوا القرارات المناسبة لتوجيه سلوكيات الأفراد دون الرجوع إليه في مسائل معينة حتى العضيعوا وقته وجهده ، وحتى يتفرغ لما هو أهم وأخطر .

وقد عرّف تاتباوم وزملاؤه القيادة في كتاب « القيادة والتنظيم » بأنها «التأثير الشخصى في موقف معين من خلال الاتصال لتحقيق هدف أو أهداف محددة » . ويوضح هذا التعريف أبعاد القيادة بحكم أنها تعتمد على توظيف التأثير والعلاقات الشخصية في المقام الأول ، كما أنه يؤكد أهمية الاتصالات والتفاعلات ومدى تأثيرها على سلوك المنفذين وأدائهم في مجال تحقيق الأهداف . وقد تعددت الكتب والدراسات التي تناولت الجوانب الخصبة والمختلفة لمفهوم القيادة . ففي كتاب جلندا « اتجاهات لشرح مفهوم القيادة » تعرف بأنها « نوع معين من علاقات السلطة ، وتتميز بأن أعيضاء جماعة ما يصبحون على اقتناع بأن أحد الأفراد في هذه الجماعة له الحق في فرض أنماط سلوك معينة على تلك الجماعة من خلال الأنشطة التي يمارسها بوصفه عضواً في تلك الجماعة ».

ولما كان جوهر القيادة يتمثل في التأثير على الأفراد المعينين ، لذلك لابد من تقنين مفهوم هذا التأثير ، وبلورة الفوارق بين عمليات التأثير المختلفة التي تحدث في المنظومة الإدارية. إن القيادة هي الإدارة بكل علومها ، والقدرة على حشد الأفراد وتوظيفهم في سبيل غاية مشتركة ، مع توافر الصفات والخصائص

التى تؤدى إلى الثقة وتدعمها. والقادة يولدون كما أنهم يُصنعون أيضاً ، بمعنى أن هناك من الأفراد من يولدون ولديهم القدرة على التأثير فى الآخرين وتنظيمهم ، لكنهم قد لا يكتشفون هذه الطاقة داخلهم فى غمار دوامة الحياة . ولذلك تسارع الدول المتقدمة إلى البحث عنها وتطويرها وتنميتها بالتدريب الذى لم يعد مقصوراً على المؤسسات العسكرية بل امتد ليشمل المؤسسات المدنية أيضاً ، من خلال التدرج فى المستويات القيادية فى إطار منهج موجه لتنمية آفاق القيادة وخصائصها فى الكفاءات الواعدة منذ وقت مبكر.

وبرغم الإجماع على أهمية القيادة وضرورتها المقصوى في تسيير دفة الحياة ، فإنه توجد اختلافات حادة بين المفكرين وعلماء الإدارة ، بشأن الأسباب التي تجعل القائد فعالاً وناجحاً في أداء المهام المطلوبة منه. وهناك أرض مشتركة لكل من مفهومي القيادة والسلطة ، وتتمثل في أن التابع يرى في كليهما ، شرعية التأثير عليه. لكن مفهوم القيادة يختلف عن مفهوم السلطة في مجال الهدف استخدام الوسائل والصلاحيات والإمكانات والسلطات . أما في مجال الهدف الإستراتيجي ، فهما يشتركان في التخطيط والتنظيم والإصرار على بلوغه.

ولعل ما يميز القائد عن غيره من الأفراد التابعين له ، هو قدرته في التأثير على المجموعة ، وجعلهم يفعلون ما يريد عن رضا وارتياح ، من منطلق إيمانهم بجدارته . وليس القائد بالضرورة هو الرئيس المعين أو المنتخب رسمياً ، والحائز على سلطات وصلاحيات رسمية ، ذلك أن جدارت للقيادة تتوقف على مدى قدرته في التأثير على المجموعة . ومن ناحية أخرى ، قد يمتلك زمام القيادة أشخاص غير الرؤساء الرسميين لامتلاكهم الكاريزما أو قوة جذب الجماهير إليهم والتأثير فيهم بدرجة يلمسها الجميع .

وعلى الرغم من أهمية القيادة كعامل للتغيير وتطوير الأداء وتحقيق الأهداف والنتائج ، فإن الأبحاث العلمية ، النظرية والميدانية ، تدل على أن تأثيرها أصبح

محدوداً فى ظل التشابكات والتعقيدات التي تميز الحياة المعاصرة ، وخاصة بعد بروز ظاهرة ما عرف بالعولمة فقد أصبحت هناك عوامل ومتغيرات أخرى تحد من أثر القيادة وتجبرها على الوقوف عند حدود معينة . كذلك فإن بعض الثوابت التنظيمية كالأهداف الرئيسية المعلنة والقواعد والأنظمة المطبقة يمكن أن تقلل من دور القيادة الرسمية بل ويمكن أن تحل محلها.

وبرغم تعدد النظريات عن القيادة وتشعبها ، فإن الأساليب التي يستطيع القيائد أن يؤثر بها على عمل الآخرين لتحقيق الهدف المنشود ، محدودة لانحصارها عادة بين أحد أمرين : إما أن يستخدم القائد سلطانه لإرغام الجماعة على العمل ، وإما أن يعمل على إغرائها أو إقناعها لأداء العمل . في الأسلوب القيادي الأول تصبح القيادة مسئولة عن اتخاذ جميع القرارات ، وعن توجيه أفراد المجموعة لتنفيذ هذه القرارات . أما الأسلوب القيادي الثياني فيعتمد على المشاركة والديمقراطية في اتخاذ القرارات . ويمكن المرج بين الأسلوبين طبقاً لنوعية الأهداف المطروحة للتنفيذ ، ونظراً لأن القادة يتعاملون مع أفراد مختلفين في الثقافة والتوجه الفكري والسلوك الشخصي ، وفي مواقف إنسانية لا تتوقف عن التغير والتحول ، ولذلك لا يوجد منهج قيادي ثابت أو أكثر فاعلية وتأثيراً من غيره ، إذ إن العبرة هي بأسلوب توظيفه في الزمان والمكان المناسبين .

وبرغم خطورة القيادة في تقرير مصير أمور لا يمكن حصرها فإن هذه الخطورة تتضاعف مرات عديدة في المجال العسكرى . ولذلك تحتاج المؤسسة العسكرية بكافة أسلحتها وأجهزتها وأفرعها ووحداتها وتشكيلاتها إلى القيادة والضبط والتوجيه والحزم أكثر من أية مؤسسة أخرى في المجتمع ، بحكم مسئولياتها عن واجبات الدفاع عن حرمة الوطن ومقدساته ، والحفاظ على وحدته وأمنه ، وردع كل من تسول له نفسه الاعتداء على الدولة والشعب والأمة . لكن المقاتلين لايستطيعون أداء هذه المهام والمسئوليات الصعبة والخطرة بل والمصيرية

هون وجود قائد وقادة تابعين أكفاء ومقتلارين على شحن الرجلة بالطاقة الروحية والنفسية والفكرية والخمسدية للقيام بهله الاعباء والواجبات الوطنية المتى تختلف عن بقية الواجبات التي يضطلع بها المواطنون.

إن لكافحة التقافة العسكريين واجبات تنفيذية وتخطيطية ، أيديولوجية وفكرية ، تنظيمية وإدارية ، تتعلق يحل الانقسامات والخلاقات والصراعات التي قد تحدث بين المقاتلين ، وتحقيق وحدة الجماعة وتماسكها الفكرى والسلوكى ، وتوزيع المهام والمستوليات على المقاتلين ، كل حسب كفاءته واختصاصه ، ومكافأة المجدين والمشابرين على أداء الواجبات المنوطة بهم ومعاقبة المسيئين والمقصرين . وكلها مهام لابد أن تحسم بأسرع ما يمكن وخاصة في أثناء سير المعارك ، ولذلك لابد أن يتحلى القادة بالكفاءة والشجاعة والذكاء ، والسرعة في إصدار الأمر والحسم في اتخاذ القرار ، من منطلق الإيمان الكامل بأهداف الجماعة ، والثقة المطلقة بالنفس ، والقدرة على تجنب وتجاوز أية بوادر للتردد والاهتزار .

ولا تعتمد القدرة على القيادة العسكرية الواعية والناجحة على هذه الصفات والخصائص فحسب ، بل تأخذ في اعتبارها أيضاً طبيعة وظروف ومشكلات وملابسات الجماعة العسكرية ، ذلك أن القائد العسكرى الذى يصلح لقيادة فرقة أو تشكيل عسكرى ، ويتفوق في تدمير بعض الأهداف المرصودة في عمق أراضى العدو . قد لا يصلح لقيادة الفرق الرياضية في الجيش . ذلك أن خصائص القيادة تختلف من مسجال إلى آخر . فمثلاً ، قد يصلح شخص لقيادة الجماعة من الناحية الاجتماعية والخلقية في حين أنه هو نفسه قد لا يصلح لقيادتها على المستوى السياسي والعسكرى ، برغم ممارسته للحياة العسكرية .

إن القائد العسكرى لا يمكن أن يكون قائداً ناجحاً في كافة أنشطة ومهام وشئون القوات المسلحة ، خصوصاً مع تشعب وتعقد الشئون العسكرية ، بحيث

أصبح من المستحيل أن يتخصص القائد في قيادة كل شيء مثل الشئون الإدارية أو الفنية أو التدريبية أو التسليحية أو القتالية أو البحثية والدراسية . . . إلخ . فهذه الشئون المتخصصة تحتاج إلى القادة المتخصصين في شتى المجالات التي يتولى فيها الرجل المناسب مكانه المناسب .

وقد تعددت التعريفات التى تسعى لتقنين الدور الحيوى والخطير الذى ينهض به القائد العسكرى ، وخاصة فى زمن الأزمات والمعارك. فالقائد هو الذى ينجز الأعمال أو الذى يحمل الآخرين على إنجازها . وتعريف دور القائد بهذا المفهوم ، يقترب من التعريف الذى يقول بأن القيادة العسكرية هى فن التأثير فى الأفراد وتوجيههم بأسلوب يتم به الحصول على طاعتهم الراضية وثقتهم واحترامهم وتعاونهم المخلص لإنجار العمل المطلوب وتحقيق الهدف أو الأهداف المنشودة.

وهناك تعريف آخر للقائد بأنه الرجل الذى يعرف كيف ينفذ إلى قلوب رجاله بحيث يجعلهم ينفذون ما يطلبه منهم بطيب خاطر. ويعرف آخرون القيادة بأنها مزيج من القدرة على الإقناع والإكراه ، وظاهرة أو منظومة فكرية وسلوكية تمكن القائد الناجح من إبراز مواهبه وقدراته التى تجعل الجنود يعملون ما يريده منهم ، حتى لو كانوا غير متحمسين للقيام بالعمل المطلوب . إن القيادة قدرة ذاتية وشخصية . لذلك فإن البداية لا تبشر بالخير للقائد الذى لم يكن قد كون شخصيته وعقيدته العسكرية ومنظوره المتبلور الواضح قبل أن يباشر مسئولياته.

ومن المعروف أن القيادة العسكرية تكتسب الكثير من المرونة عندما يكون القرار النهائي السياسي والعسكرى في يد واحدة ، تلك هي يد القائد العسكرى نفسه . وهو تقليد ساد عبر العصور حتى العصر الحديث عندما انتشرت ظاهرة الحكومة المدنية التي تجعل من الملك أو رئيس الجمهورية قائداً أعلى للقوات المسلحة حتى إذا لم يكن عسكرياً. ومع ذلك يظل رأى القائد العسكرى هو

الفيصل في المواقف أو الأزمات التي لا تحتمل مناورات سياسية وتحتاج إلى سرعة الحسم نظراً لضيق الوقت.

وسواء أكانت القيادة عسكرية أم مدنية . فإنها تشكل ظاهرة اجتماعية ذات جذور عميقة تتصل بطبيعة الإنسان وتراثه الشقافي ومشاركته لمن حوله في مجتمعه . إن الوجود المشترك لشخصين أو أكثر يسبب نوعاً من الافتقار إلى من ينظم العلاقات القائمة بينهم . وفي هذه الحالة يتولى أحدهم القيادة . وقد يتولى شخص القيادة إلى حين أو باستمرار ، لأن قيادة الجماعة تتغير بتغير مواقف الجماعة نفسها ، لكنها ظاهرة وضرورة إنسانية تظل باقية ومتجددة لأنه لاغنى لأى مجتمع عنها . وكل شخص في موقع أو موقف ما يقوم بدور القائد ، وهو نفسه يصبح تابعاً أو مقوداً في موقع أو موقف آخر .

إن طبيعة الحياة تجعل من حاجة البشر إلى قادة أمراً لابد منه ، فإذا كان الفرد هو الوحدة الأساسية للمجتمع ، فإن الجماعة هى وحدته التنظيمية ، وإذا كان للفرد حياته الخاصة ، فكراً وسلوكاً ، فهو فى الوقت نفسه لا يستطيع أن يعيش فى معزل عن الآخرين ، إذ إنه لابد أن يكون عضواً فى جماعة ، أو هيئة ، أو مؤسسة ، أو نقابة مهنية ، أو تنظيم سياسى أو أية منظومة أخرى . أى أن الهيئات السياسية أو المهنية أو الاجتماعية تتعدد فى المجتمع الواحد ، ومهما تكن طبيعة كل منها ، كبيرة أو صغيرة ، فإن لها قادتها . وليس هناك قائد إذا لم يجد جماعة يقودها ، كما أنه لا توجد جماعة منظمة من غير قائد.

وتنبع ضرورة القيادة من أن الحياة الاجتماعية تتألف من علاقات إنسانية لا حصر لها ، ومن أنواع كثيرة من النشاط لا حدود لها . ولابد أن يقوم الفرد بأداء عدة وظائف في تفاعله مع أفراد الجماعة التي ينتمي إليها. ولذلك يتراوح دوره فيها بين كونه عضواً أو فرداً ، وبين كونه قائداً لها أو مشاركاً في قيادتها . وهذا يعني أن الفرد قد وهب من القوة والاستعداد ما يمكنه من الحفاظ على كيانه

الشخصى ، وما يساعده فى اللوقت نقسه على أن يسهم فى حياة الجماعات التي ينتمى إليها بل ويمارس قيادة إحداها أو أكثر إذا امتلك المموهبة واللقدرة على ذلك . لكن لابد من التيقن من أن قدرة الفرد محدودة ومرهونة بما يحيط به من ظروف وعوامل ، لأن نمو مواهبه وقدراته مرتهن بما يتاح له من فرض التدريب الذى يمارسه فى جماعته . كما أن قدرته قد تتغير بتغير ظروف الجماعات وتطورها ، بل إن الفرد ذاته يتغير بتأثره بما حوله . وهو ما ينطبق أيضاً على حال الجماعات والقيادات الجماعية التى لا تتوقف عن التغير مع الظروف المحيطة بها.

وتتطلب مشكلات الحياة أن يكون هناك قادة قادرون على مواجهتها وحلها ، كما أن الاتجاهات العلمية الحديثة تستلزم اعتماد القيادة الناجحة على البحوث والدراسات المتخصصة الميدانية من أجل تنمية المجتمع ورفاهيته. أى أن القيادة عبارة عن منهج نظرى وتطبيقي لتوجيه وسائل نمو الاشخاص والجماعات والمحتمعات نحو آفاق التقدم الاجتماعي والإنساني . إن ممارسة القيادة الحديثة ، تستلزم النظرة الموضوعية ، والتحرر من الانانية والنرجسية ، والقدرة على إثارة حوافز الفرد وطاقته وتقويتها عن طريق إسهامه في العمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المنشودة ، وخاصة إذا أدرك هذا الفرد أن كل هذه الجهود المبذولة هي من أجل رفاهيته في نهاية الأمر.

ويشهد تاريخ العصور الوسطى على أن الهنزائم الكثيرة التى حاقت بجيوش جرارة ، كانت نتيجة طبيعية لمستوى قادتها الذين لم يصلوا إلى المستوى المطلوب من العلم والشقافة والخبرة وغير ذلك من خصائص القيادة . فقد ضاعت جيوش أوروبية عديدة نتيجة جهل قادتها وضحالة ثقافتهم ، وكان من أهم الأسباب التى أدت إلى هذه الهزائم ، حصر منصب القائد في طبقة النبلاء الذين كان رصيدهم الوحيد لأهلية القيادة يكمن في قرابتهم أو مصاهرتهم لأهل الحل والعقد ، وكأن القيادة منصب شرفى .

وكان عصر النهضة بداية بروز القيادة كمفهوم علمى ومنهج نظرى وتطبيقى. فقد أصبح التخطيط العلمى عنصراً لا غنى عنه في عملية تدعيم القرارات والأوامر التى كانت تصدر في الماضى بناء على ما كانت تجود به قريحة القادة من إلهام عابر كثيراً ما جانبه الصواب. وبمرور الزمن أصبحت العلوم الطبيعية والإنسانية قاعدة تنطلق منها كل القرارات التي تصدرها القيادات في الدول المتحضرة. وصارت مناصب القادة لا تمنح إلا للضباط الأكثر علماً ، والأغزر ثقافة ، والأوسع خبرة ، والأعلى نسبة في حيازة الصفات الموروثة والخصائص المكتسبة. فقد سادت نظرية التخطيط العلمي وتطبيقاتها التي لا حصر لها ، وأنهت تماماً عصر القرارات القائمة على مجرد الحدس والتخمين والرأى الواحد الذي يدعى الإلهام.

وسواء في المجال العسكرى أو المجال المدنى ، فقد أصبحت الجيوش والمجتمعات تقاد قيادة جماعية متخصصة طبقاً لما تمليه مستويات الهرم القيادى ، بحيث يختص كل قسم منها بدراسة وتخطيط وإنجاز مسئولياته المنوطة به بالأسلوب العلمي وعلم الحساب الإستراتيجي. فقد تضاعف اهتمام الجيوش بالأنظمة التي تستطيع إدارة الأعمال المعقدة والمتشعبة بكفاءة واتساق . فلم يعد ثمة مكان للقادة المصابين بالنرجسية والانفراد بالرأى في الدول المتحضرة.

تمثل المفهوم العام للقيادة في القدرة على كسب التأييد والاتفاق والالتزام بأهداف عامة أبعد من مجرد المتطلبات التنظيمية ، التي يمكن تحقيقها من خلال الممارسة والإنجاز من جانب المسئولين. فالقيادة هي عملية تأثير تساعد القادة أو المديرين على أن يجعلوا تابعيهم يفعلون ما يجب عن طيب خاطر بل وباقتناع وحماس. ولكن هذا التأثير لا يكون مقتصراً على القيادة فحسب ، فإذا استطاع القادة أن يؤثروا على رجالهم وأفرادهم ، فإنهم بدورهم يمكن أن يقعوا تحت تأثيرهم ، بل في بعض الحالات أو المواقف يمكن للتابعين أن يمارسوا تأثيراً أكبر وأعمق على سلوك القادة وتوجهاتهم.

ويعد الاتفاق أو الاتساق أو الالتزام من أهم الأسلحة التى يوظفها القادة لتحقيق أهدافهم القريبة أو البعيدة. ذلك أن عنصر الكيف أكثر أهمية وخطورة من عنصر الكم المذى يمكن أن يتحول إلى عبء أو عالة إذا لم يتم تنظيمه وشحن طاقاته . ويفضل بعض القادة قراراً صحيحاً بنسبة ٥٠٪ من الناحية الفنية ، ويعتنقه بحماسة ٩٠٪ من القائمين على تنفيذه ، على قرار صحيح فنياً بنسبة عبد ويعتنقه بحماسة ٥٠٪ منهم . ولذلك فالقادة لا يألون جهداً لتحقيق أكبر نسبة من الاتفاق والالتزام والاتساق بدلاً من الانفراد بالرأى والسلطة . وشتان بين من يجاهدون من أجل قضية وهم مقتنعون بها تماماً ، وبين من يحاربون لمجرد تأدية الواجب أو خوفاً من عقاب أو طمعاً في ثواب.

وهذا الاقتناع لا يعنى أن أهداف القائد والتابعين لابد أن تكون متماثلة أو متطابقة تماماً ، ولكن لابد من وجود أرض مشتركة واسعة ورحبة ، وخط عام أو هدف عام بربط بينهم ، ويعملون صفا واحداً لتحقيقه . ولاشك أن شعور الانتماء القوى لدى العاملين للمؤسسة أو المجتمع أو الوطن ، يمثل طاقمة متجددة للفكر والسلوك والإنجاز . وعندما يشارك المرؤوسون أو التابعون أو الأفراد رؤساءهم أو قادتهم مشاعر المشاركة والنجاح والإشباع ، فإن هذا من شأنه أن يمنح مزيداً من الاتفاق أو الاتساق أو التناغم للوحدة العاملة . فلا يعقل أن ينسى القادة أتباعهم عندما يتحقق النصر ، ويتذكروهم عند الهزيمة والإخفاق . وإذا كان الناس على دين ملوكهم ، فإن الجنود على دين قادتهم . فإذا وجدوا قائدهم في العمليات في الخطوط الأمامية ، فإن كل من هو دونه في الرتبة ، لا يتواني عن الاندفاع والإقدام للتضحية والفداء . فالقيادة بدون قدوة تكاد تكون مجرد أوامر جوفاء .

ولاشك أن القائد القدوة كان دائماً صانعاً للتاريخ سواء في المجالات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. فإذا استعرضنا حركة التاريخ وحياة القادة والزعماء الذين حددوا مساره بأفكارهم وإنجازاتهم ، سنجد أن حركته

اعتمدت على نمطين منهم: الذين صنعوا التاريخ والذين صنعهم التاريخ. وربما اختلط في الأذهان الفارق بين النمطين ، خاصة في زمن العولمة الذي جعل من العالم قرية كونية صغيرة على حد قول الإعلامي الكندى مارشال ماكلوهان ، واختلط فيها الحابل بالنابل ، وتداخلت القضايا وتشابكت وتعقدت ، مما قد يعوق النظرة العلمية التحليلية الموضوعية التي تضع المعايير والقيم في مكانها الصحيح. وخاصة أن حركة التاريخ - المعاصر بصفة أخص - زاخرة بالمتناقضات والصراعات والمؤامرات والمناورات والأغراض الخفية الحقيقية والأهداف العلنية المزيفة. ووسط هذا الخضم المتلاطم أو الطوفان الجارف ، قد لا يتسع الوقت للعقل البشرى لكي يفرق بين الزيف والأصالة ، بين من يركبون الموجة وبين من يصنعونها.

ومع ذلك هناك من المقاييس والمعايير ما يمكن أن يبلور الأمور ويوضح الرؤية إلى حد كبير . فالقائد الذى يصنع التاريخ يبدأ حياته الفكرية والسلوكية مبكراً ، قد تبدأ بمرحلة الصبا التي تراوده فيها أحلام من النوع ذى الصبغة القومية . فهو يشعر منذ البداية أن كيانه الإنساني أكبر من أية حياة تقليدية عادية ، ويؤمن بأن مصيره الشخصى متحد تماماً مع مصير وطنه وشعبه . وتظل هذه الفكرة تلح على وجدانه فلا يملك منها فكاكاً ، بل يستكين لها تماماً بحيث تنتقل من مرحلة الحلم إلى مرحلة التثقيف الذاتي بحثاً عن منهج متكامل لتحويل الحلم إلى واقع ، ولا يهمه إذا كان هذا السلوك يتهدد أمنه واستقراره وحياته الشخصية ، لأنه يؤمن بأن حياته هذه لا قيمة لها ، ولا وجود حقيقي بدون التوحد مع هذا الحلم الذي قد يبدو مستحيلاً في البداية .

وهناك صناع للتاريخ الحضارى الإيجابي المثمر ، وصناع للتاريخ الذى يصيب البشرية بنكسات تعود بها إلى الوراء عقوداً وأجيالاً . وهذه صناعة تدمير وتخريب ، أما صناعة البناء والنمو والازدهار فهى التى أفسح لها التاريخ صفحات

مضيئة ومشرقة وجعل منها دروساً لاستلهامها عبر العصور. وصانع هذا التاريخ البناء المشرق ، لا يبدأ من فراغ ، بل يستوعب كل دروس الماضى ويستفيد من تجاربه سواء الوطنية منها أو العالمية . ومع ذلك فهو لا يأخذ هذه التجارب والنظريات والأفكار على أنها من المقدسات التي يجب ألا تمس بل هي اتجاهات واجتهادات خاضعة للتحليل وإعادة التقييم ، للقبول أو الرفض ، طبقاً للإستراتيجية الحضارية التي ترسخت في فكره ووجدانه من خلال ثقافته النظرية ومراحل كفاحه العملى. فهذه الاجتهادات والنظريات والأيديولوجيات لا تخرج عن نطاق المادة الخام في نظر صانع التاريخ ، وهو لا يراها إلا في إطارها الزمني الخاص بها ، مما يحتم عليه إعادة صياغتها وإنتاجها من جديد إذا أراد أن يوظفها في ظل ظروفه المعاصرة . وإذا استعصت على الصياغة المعاصرة ، فإنها ينحيها جانباً لعجزها عن تجاوز حدود عصرها.

أما السياسى الذى يصنعه التاريخ ، فهو ابن الملابسات والظروف الراهنة التى مكنته من انتهاز الفرص وتسلق السلم ثم التربع على قمة المجتمع . فهو لم يسبق له أن كون لنفسه رؤية واضحة وشاملة ومحددة للمجتمع والعصر والحياة . وغالباً ما يكون قد دخل ميدان السياسة من باب الصدفة أو الطموح الشخصى طمعاً في مكاسب مادية ومغانم تجعله يعيش في رغد من العيش . لذلك فهو لا يهتم بالفكر أو الثقافة أو الحضارة ؛ لأنه يتفرغ لإجادة المناورات بل والمؤمرات ، وكل الأساليب والحيل التكتيكية التي تساعده عى اهتبال الفرص السانحة واغتنامها لركوب الموجة المواتية والوصول إلى مركز الصدارة السياسية في بلده . وهذه الموجة ليست من صنعه ، وليست نتيجة لكفاحه الوطني الطويل ، بل هي نتيجة للتفاعلات الجارية في مجتمعه ، وعندما تسنح له الظروف بالقفز على قمتها ، فإنه يقفز بلا رحمة حتى لو داس على أعناق من حوله إذ إنه على يقين أن مثل هذه الفرص من الصعب وربما من المستحيل أن تتكر .

لذلك كان صناع التاريخ الحضارى من رواد الممارسة الديمقراطية لأنهم يدركون جيداً أن الديمقراطية بكل أشكالها المشروعة تعد من الدعائم الأساسية التى تنهض عليها صناعة التاريخ الحضارى للأمة . أما الذين يصنعهم التاريخ فغالباً ما يلجأون إلى الوسائل الديكتاتورية التى يحققون بها أغراضهم الشخصية بأسرع الأساليب الممكنة ، حتى لو صور لهم المنتفعون بهم أن الجماهير تحبهم لدرجة التقديس !! فمهما صالوا وجالوا ، فهم لا يمكن أن يحتلوا مكانة أثيرة في وجدان شعوبهم ، وبالتالى لا يقفون على أرض صلبة ، واستمرارهم في قيادة الحياة السياسية أمر مشكوك فيه. فهم يجيدون قواعد اللعبة السياسية في نطاق المناورات والمؤامرات والحيل والألاعيب لمجرد التخلص من خصومهم أولا بأول ، ويحافظون على جلوسهم على كراسى السلطة أطول مدة ممكنة ، وياحبذا لو مهدوا الطريق لأبنائهم كي يخلفوهم عندما يرحلون أو يعجزون عن القيام بسلطاتهم. أما تحقيق الأهداف القومية فلابد أن يرتهن بمصالحهم الشخصية ، بسلطاتهم. أما تحقيق الأهداف القومية فلابد أن يرتهن بمصالحهم الشخصية ،

وغالباً ما يكون صانع التاريخ الحضارى سابقاً لعصره ، وذلك لامتلاكه القدرة على تحليل مكونات الواقع الراهن وحقائقه ، ثم الانطلاق منها إلى آفاق المستقبل الذى يرى فيه المحصلة النهائية للحاضر ، وإذا لم يتدخل فى صناعة الحاضر وتشكيله بما يتمشى مع الصالح القومى لشعبه ، فسيأتى المستقبل بمالا تشتهى الأجيال القادمة . ذلك أن من أهم مقومات صانع التاريخ ، وعيه الشامل بتاريخ وطنه بصفة خاصة ، وبتاريخ المعالم بصفة عامة. وهو يدرك أن التاريخ لا يرحم فى حكمه ، ولا يقبل الاستثناف ، ومتى أصدر حكمه أصبح نهائياً.

والتاريخ يحمل في طياته قانوناً يمكن رصده في حالات ومواقف عديدة، ويؤكد أنه لا يصح إلا الصحيح. فهو لا يبخل على من صنعوه ، بتقديم كل آيات التبجيل والتقدير والتخليد ، حتى لو كان قد عانى من الظلم أو تشويه صورته في

مرحلة أو أكثر من مراحل كفاحه. أما من صنعهم التاريخ فإنه ينظر إليهم من على ، فهم لا فضل لهم عليه ، بل الفضل في ظهورهم على المسرح السياسي ، يرجع إلى التاريخ ذاته . ومن ثم فإنهم يسيرون في أذياله حتى لا يفوتهم موكبه ، لكنهم سرعان ما يسقطون تحت عجلاته ، ولن تجد شعوبهم فرصة أسعد من هذه لمسحهم من ذاكرتها . فالتاريخ يخلد رواده وقادته وصانعيه ، وينسى أذياله ومن يلهئون في أعقابه طمعاً في ركوب أمواجه.

إن أقوى ذاكرة عرفتها البشرية هي ذاكرة التاريخ التي لا تنسى القادة الذين وضعوا بصماتهم واضحة على صفحاته. أما القادة من راكبى الموجة ومنتهزى الفرص فلا يدركون استحالة تزييف التاريخ والحصول لأنفسهم على مكانة أكبر من أحجامهم الطبيعية ، بسبب الانتهازيين والمنتفعين المحيطين بهم من كل جانب ، والذين يكيلون لهم قصائد المدح والتقريظ والنفاق والتزييف كغذاء يومى لا يمكن الاستغناء عنه. لكنه من المستحيل أن يتم تجاهل قانون « لا يصح إلا الصحيح » إلى مالا نهاية ، فلابد أن يأتى يوم تتعرى فيه العورات السياسية والقيادية ، ويتحول العمالقة المزيفون إلى أقزام حقيقيين ويؤكد تاريخ البشرية أنه لا يسير على وتيرة واحدة ، بل هناك من القمم والسفوح ما يشكل تضاريسه العامة. والأضواء بطبيعتها تسطع على القمم ومن ثم الـقادة والزعماء الذين صنعوها ، أما السفوح فتتوارى في أغوار الظلال والظلام.

وبرغم الخصائص العامة التي يجب أن تتوافر في أساليب القيادة وآفاقها عبرالعصور ، فإن كل قائد له بصمته المتميزة التي يسمكن أن تختلف مع القادة الآخرين إلى حد التناقض . يكفي مثلاً أن تقارن بين قيادة هتلر لألمانيا وبين قيادة غاندى للهند، وبرغم عنصر المعاصرة بينهما. فالقيادة أساليب وتنويعات وأشكال وأحجام وقمم وسفوح ورءوس وذيول . . . إلخ . وقد شهد التاريخ على قادة يعيشون بعيونهم ولا يسمعون ، وقادة يعيشون بآذانهم ولا يبصرون ، وقادة لا

يسمعون ولا يرون ، وكانت شعوبهم هى التى دفعت ثمن هذه المصائب من دماء أبنائها وقوتهم. كما أن هناك قادة أسسوا مدارس فى الخبث والدهاء والمراوغة والخداع والكذب والانتهازية ، سواء فى تعاملهم مع شعوبهم أو مع الدول الأخرى. بل إن لبعضهم أقوالاً مأثورة أصبحت بمثابة قوانين أو قواعد للعبة السياسية ، من أشهرها قاعدة معاوية بن أبى سفيان التى ثبتت صحبتها عبر التاريخ والتى عبر عنها بقوله : " لو كانت بينى وبين الناس شعرة ما انقطعت ، إذا جذبوها أرخيتها جذبوها " وهناك أيضاً المعز لدين الله الفاطمى الذى ارتبط اسمه بالسياسة التى عرفت بذهب المعز وسيفه ، أى سياسة الوعد والوعيد ، الإغراء والتهديد ، أو الجزرة والعصا كما يقول الأوروبيون . وكثير من الحكام يضعون الذهب موضع السيف ، أو السيف بدلاً من الذهب ، حسبما يقتضى الموقف .

وتكمن براعة القائد التقليدى فى طريقة لعبه بالبيضة والحجر ، فلا يقع منه الحجر ولا تنكسر البيضة ، وألا تنقطع الشعرة التى بينه وبين الناس وبين القادة والحكام الآخرين حتى لو كانت من خيط العنكبوت .

ويحرص معظم القادة على أن تتواصل العلاقات، وأن يظل هناك جسر أو منفذ ، لأنهم يدركون أن العداوة كالصداقة لا تدوم ، وإنما الدوام للمصالح وحدها. فمثلاً لم يحدث أن قطعت الولايات المتحدة صلتها بالاتحاد السوفيتى السابق في كل الحروب الساخنة والباردة ، إلى أن انهار الاتحاد السوفيتي من تلقاء نفسه. فلابد من وجود عيون وآذان تنقل المعلومات ، وخاصة في عصر العولمة الذي يتخذ من المعرفة والمعلومات سلاحه الأساسي. فأصبحت الحروب في جوهرها معلومات عن الأسلحة الجديدة ، وأسواق السلاح ، وأساليب التجسس الشخصية والإلكترونية ، وعمليات التهريب والتحالفات الخفية . . . إلخ .

وعندما يلجأ القادة إلى تطبيع العلاقات وتدعيمها بين دولهم فلا يتم هذا

بعلاقات الود الشخصى واللقاءات الحافلة بالأحضان والقبلات والابتسامات العريضة أمام عدسات التصوير ، بقدر ما يتم ببناء الجسور والقنوات التى تنقل المعلومات إلى صانع القرار . كما تحتم قواعد اللعبة السياسية على القادة أن يحذفوا من قاموسهم عوامل الحب أو الكراهية لارتباطها بالعلاقات الشخصية بصفة عامة والغراهية بصفة خاصة . وإذا كانت هناك سلوكيات تدل على الحب في العلاقات السياسية ، فهي مجرد مظاهر خادعة وكاذبة وليست ظواهر صادقة وحقيقية ، وأي موقف طارئ على الساحة يمكن أن يعريها ويكشفها على حقيقتها.

والقائد مثل الجراح له أدوات خاصة بحرفته ، فإذا كان قديراً ومتمكناً من أسرارها في حين أن أدواته ملوثة ، فهو قاتل بمعنى الكلمة. وإذا كان جاهلاً لكنه يستخدم أحدث الأدوات والأجهزة ، فهو قاتل أيضاً. أما إذا كان الشعب محظوظاً ، فإن قائده يملك الكفاءة الشخصية والإمكانات السياسية والأدوات النظيفة التي تجنبه الوقوع فيما يحاول أن يخفيه لأنه يخجل منه . وهذه يمكن أن تكون عملة نادرة ، وخاصة في القرن المحادي والعشرين الذي تعقدت فيه قواعد اللعبة السياسية وتشابكت لدرجة أن الأمور اختلطت ، وغامت الرؤى أمام القادة في زمن تصور فيه الجميع أن الثورة الإعلامية والمعلوماتية لم تعد تخفي شيئاً في دهاليز السياسة المعتمة. ويكفي أن ندلل على منذا التوجه الجديد ، بموقف الولايات المتحدة ، برغم اعتبارها القائد الأوحد للعالم أجمع في عصر العولمة.

ففى مايو عام ٢٠٠٠ أوضح السمفكر السياسى الأمريكى ديفيد كاليو مدير برنامج الدراسات الأوروبية بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية ، الأحيرة الحقيقية التى تعانى منها القيادة الأمريكية - ولا تزال - بعد أن ظنت أن الأموز كلها قد دانت لها بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفرق خصومها وتشتتهم ، وأصبح العالم رهن إشارتها. فقد وصف كاليو الوضع الدولى للولايات المستحدة في مطلع القرن

الحادى والعشرين ، بأنه ليس انتصاراً بمعنى الكلمة ، بل خيار بين التمسك بنظام عالمى يظل تحت هيمنتها ، أو محاولة التكيف مع العصر ، والدخول مع غيرها في صياغة نظام عالمى يقوم على المشاركة في إدارة النظام العالمى . فالقيادة التي تعمل في فراغ دون أن تكون هناك قوى أو قيادات أخرى تواجهها وتمنحها نوعاً من التحدى الذي يحفظ لها توازنها واستمراريتها ، ستصاب في النهاية بما يشبه جنون العظمة الذي يمكن أن يجعلها تقضى بنفسها على نفسها .

ويرى ديفيد كاليو أن التصور الأمريكي لم يرتفع إلى مستوى الظروف التي تولدت عن سقوط نظام القطبية الثنائية ، والتي أدت إلى ظاهرة العولمة التي تظن الولايات المتحدة أنها أصبحت أداة طيعة في يدها . فقد عجز التصور الأمريكي عن استيعاب معطيات النظام العالمي الجديد الذي يتشكل ببطء ، وهو عالم التنوع والتعـددية الذي تتم فيه المشـاركة في النفوذ والقوة والتـأثير . وهذا يخلق فجوة تزداد خيطراً في اتساعها وعمقها بين القيادة الأمريكية والتيارات الأخرى المؤثرة في مصير العالم المعاصر ، نتيجة لنفس الفجوة بين التصورات الأمريكية التي ثبتت في الأذهان وبين الواقع الذي ينتج تعددية التأثير كحقيقة لا مهرب منها في القرن الحادي والعشرين . وإذا لم تسارع القيادة الأمريكية إلى استيعاب هذه المعطيات ، وتغيير أسلوبها ، فستجد نفسها في موقف يتعارض مع مصالح القوى الأخرى في العالم . ومهما بلغت قوتها وجبروتها ، فلن تستطيع السيطرة أو حتى مواجهة هذا الكم الهائل من المصالح المتشعبة والمتناثرة . فالكم إذا كان هائلاً وضخماً فإنه يستطيع أن يتغلب على الكيف مهما كان قويا وفعالاً ، هذا إذا ظل هذا الكم كمًّا ولم يتحول إلى كيف نتيجة لتفاعلاته الضخمة الجارية ، وخاصة أن دولة هائلة مثل الصين أصبحت تحسرص على الكيف مع الكم في الوقت نفسه.

يؤكد هذا التحليل لقواعد اللعبة السياسية في هذا المجال أنه في مراحل

الانتقال التاريخية من عصر إلى آخر ، لا يكفى لحصول قيادة القوة الكبرى على المكانة والنفوذ والقدرة على السيطرة ، أن تعتمد على أساليب القيادة التقليدية سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية ، لأن الثوابت التقليدية للقيادة تواجه متغيرات جذرية لابد من وضعها فى الاعتبار ، وإلا دخلت القيادة فى طرق مسدودة ومتاهات جانبية وحلقات مفرغة ، لن يخرجها منها مجرد تمتعها بالقوة والنفوذ بل والسطوة . فمثل هذه القيادة تصبح فى أشد الحاجة ، وبحكم أنها فى موقع الصدارة ، إلى عنصر الرؤية الثقافية الواعية بالقواعد الجديدة للعبة السياسية ، الستى تستوعب آفاق المستقبل . والذى يمد القيادة بالوعى الذى يتيح لها أن تحدد لنفسها مسبقاً وفى الوقت المناسب ، المسار الحقيقى ، والوضع الفعال ، والدور القيادى الإيجابي الذى يجعلها مشاركة ومؤثرة ومحورية ، وليست مجرد متفرجة فى حين أنها تظن أنها حصلت على دور البطولة المطلقة على خشبة المسرح السياسي الدولى .

وهذا التصور الذي طرحه ديفيد كاليو ، ليس اجتهاداً فرديا منه ، بل تعبير عن تيار يشارك فيه كثيرون من الصفوة السياسية والنخبة المفكرة . في مقدمتهم على سبيل المثال روبرت كيجان المسئول بمؤسسة كارينجي للسلام العالمي ، والذي رأى أن زوال الاتحاد السوفيتي لا يعني تلاشي الخطر الذي يهدد قيادة الولايات المتحدة للعالم . فقد برز خطر بديل يتمثل في تهديد حقيقي بانكماش وضع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في العالم . ويقول كيجان إنه تحت السطح الهادئ ، تجرى عملية تآكل للنظام الدولي الذي كان مستقراً في عصر الثنائية القطبية ، وهي عملية بطيئة تتفاعل أسبابها منذ نهاية الحرب الباردة بصفة عامة ، ومنذ النصف الثاني من عام ١٩٨٩ بصفة خاصة ، وإن ما تحتاجه الولايات المتحدة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، ليس طرقاً ومناهج وأساليب أفضل لقيادة الوضع العالمي الراهن ، بل تغيير جوهري في المنهج الذي يفكر به القادة

الأمريكيون ويتصورون العالم كله من خلاله ، إذ يتحتم عليهم رصد حقائق الرأى العام بشأن دور ووضع الولايات المتحدة على المستوى العالمي . هنا تكمن حيرة القيادة الأمريكية في الاختيار بين الرغبة في عولمة تخدم هيمنة أمريكا ، وبين القدرة أو العجز عن تحقيق ذلك ، لأنه إذالم تستطع أمريكا صياغة وتشكيل هذا النظام العالمي الجديد ، فلن تستطيع أن تمنع الآخرين من القيام بصياغته وتشكيله ، بطرق قد تتناقض مع مصالحها الإستراتيجية . بل إن هنرى كيسنجر نفسه له تعبير يعكس هذا الوعي بوضوح حين قال : « إن ما نرجوه أن تكون أمريكا في القرن الحادي والعشرين واحدة من مجموعة قوى دولية متساوية » ، أمريكا في القرن الحادي والعشرين واحدة من مجموعة قوى دولية متساوية » ، إستراتيجي يدرك جيداً أبعاد المخاطر التي يمكن أن تحيق بدولة تسعى إلى تحمل بعات قيادة العائم بمفردها ، مهما كانت قوتها وإمكاناتها التي لا تحد .

والخصوصية أو الإشكالية المرتبطة بمنهج القيادة في الولايات المستحدة أنها متعددة الأطراف والعناصر ، وفي الوقت نفسه تريد الانفراد بقيادة العالم. فالقرار السياسي ، طبقاً لقواعد اللعبة السياسية في أمريكا ، يشبه ورقة موضوعة في صندوق مغلق ، وموضوع بدوره في خزانة لها مفاتيح متعددة ، وموزعة على أيد متعددة . ويلزم أن تدير كلها مفاتيحها في نفس الوقت لتفتح الخزانة ، وفي مقدمة هذه الأيدى : الرئيس ، والكونجرس ، وجماعات المصالح ، وقوى الضغط ، والرأى العام . في هذه الحالة يمارس الرأى العام ضغطاً على القادة لا يمكن تجاهله ، سواء في حالة وجود قرار سياسي عارض أو قصير المدى ، أو في حالة وجود حركة سياسية ثابتة ومستمرة لعشرات السنين . ولذلك يتحتم على القادة أن يقنعوا الرأى العام بقراراتهم وتوجهاتهم وسياساتهم ، كي يكون سندهم المتين والراسخ في كل خطوة يتخذونها . ومن هنا كان اقتناع الرأى العام وتبنيه لفلسفة وسراع الولايات المتحدة طوال أكثر من أربعين عاماً في أعقاب نهاية الحرب العالمية صراع الولايات المتحدة طوال أكثر من أربعين عاماً في أعقاب نهاية الحرب العالمية

الثانية ، والتي عبر عنها سياسيا وتطبيقيا ما سمى « بنظرية الاحتواء » ، بمعنى احتواء الاتحاد السوفييتي ونفوذه داخل حليقة تحتويه ، من خيلال قواعد اللعبة السياسية المناسبة ، والقواعد العسكرية ، والاحلاف ، والمنظمات . . . إلخ . وكان اقتناع الرأى العام بهذا التوجه من أهم أسباب نجاح هذه النظرية ، إذ كانت محوراً تدور حوله حركة الحياة اليومية للأمريكيين .

ويبدو أن ثقة القادة الأمريكيين في أنفسهم وقدراتهم قد طمست أمام أعينهم المتغيرات الجذرية في حقائق النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة ، فأثرت بالسلب على قدرة صانع القرار في الولايات المستحدة على إيجاد بديل يحل محل سياسة الاحتواء ، ويخلق نفس المحور الذي يمكنه تشغيل الحركة اليومية للحياة الأمريكية . بل إن قواعد اللعبة السياسية الجديدة تشير إلى أنه حتى النظرية التقليدية في حد ذاتها قد لا تكون هي المطلوبة من القيادة في ظروف التحولات التاريخية في العالم . فقد أصبحت الولايات المتحدة في حاجة إلى رؤية متكاملة لإعادة توظيف إمكاناتها وطاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية . وأية نظرية سياسية جديدة قادرة على استيعاب حقائق العصر وآفاق المستقبل لا تتأتى إلا بعد تكامل هذه الرؤية .

لكن القادة في الولايات المتحدة لم يصلوا بعد إلى مرحلة امتلاك هذه الرؤية، وإن كانوا في حالة سعى بحثاً عنها . وهم يعتمدون الآن على إدارة الشئون الأمريكية الخارجية والدولية بقرارات يوماً بيوم ، وحسب الحالة التي يتعاملون معها . وفي هذه المرحلة - التي تمثل فراغاً فكريا وإستراتيجيا - يسعى الآخرون بنفس الدرجة والشكل - لملء هذا الفراغ ، أو شغل الحيز المتاح لهم فيه بقدر الإمكان والذي تسمح به قدرة كل منهم ، بشرط أن يصنع صياغة ، تصلح مفاتيح لفتح أبواب العصر الجديد الذي ما يزال يحتفظ بالكثير من الأبواب الموصدة التي يبدو أنها في حاجة إلى قواعد جديدة للعبة السياسية .

وبرغم الأصول والشوايت التي تنهض عليها علوم القيادة وفنونها . والتي يجب أن يستوعبها كل من يتصدى لها من القادة ، فإن تيارات المتغيرات ودواماتهما التي تجمَّاحهما من الأعماق ، ستغلل تشكل تسحدياً لهـؤلاء القادة ، ومعياراً السمدى فشلهم أو نجاحهم في صياغة مصائر بلادهم . ولذلك فإن استبعاب هذه الأصول والثوابت بل والمتنغيرات أيضاً لا يكفى ، لأن مواهب القائد وقدراته المشخصية وخلفياته الفكرية والثقافية والعلمية والعملية وإدراكه لمعطيات عـصره محلياً وعالمـياً ، هي التي تنتقل به من مرحلة الاستـيعاب إلى مرحلة التوظيف الأمثل لها . ومهما كانت الأنظمة السياسية التي تحكم البلاد – وخاصة الديمـقراطية منها - مستقرة التقاليـد وراسخة القواعد ، فإن البـصمات الشخصية للقائد تترك آثارها فيها ، سواء أكانت بصمات غائرة أم عابرة ، إيجابية أم سلبية ، لأن العامل الإنساني هو المحمور الذي تدور حوله تطلعات القيادة إلى آفاق جديدة . ومن هنا كان حرص الدول المتحضرة والديمقراطية على توفير المناخ السياسي والفكرى والاجتماعي الصحى الذي يتميح فرصة ظهور القادة المناسبين الذين نشأوا في بيئة وتلقوا من التربية ما يؤهلهم للإمساك بزمام الأمور في بلادهم عندما يصلون إلى مراكز القيادة.



(١٠) أقنعه الانتهازية

الانتهازية هي تبنى الفرد لمواقف سياسية أو توجهات فكرية لا يؤمن بها ، لأنه يتخذها مجرد أقنعة لإخفاء سعيه الحثيث لتحقيق أو حماية مصالح أنانية شخصية . فالانتهازية تعنى ببساطة أن يغير الفرد مواقفه السياسية وآراءه الأيديولوجية طبقاً لتغير البظروف ، كي يتناغم مع الظروف الجديدة أملاً في الحصول على مكاسب جديدة ، أو في الحفاظ على مغانم قديمة له ، دون أن يكون مؤمناً بالمواقف التي يتخذها أو الآراء التي يبديها . فهذه كلها مجرد وسائل عابرة ومؤقتة لتحقيق غاياته الدائمة التي لا يتخلى عنها أبداً . فليس للانتهازية موقف صريح ، ولا يهمها التفرقة بين الصواب والخطأ في المواقف التي تتخذها والتي لا تنبع بطبيعتها من معتقداتها الحقيقية . وهي لا تعرب عن آرائها في شكل عقيدة متكاملة ، بل في شكل مواقف سياسية يومية وطارئة . وقد تتبني الانتهازية عقيدة أو أيديولوجيا معينة ، لكن تبنيها هذا ليس عن إيمان واقتناع بل لمجرد مجاراة موقف سياسي معين ، لأنها سرعان ما تتخلي عن كل المذاهب دفعة مجاراة موقف سياسي معين ، وإذا ما اقتضت مصلحتها الشخصية ذلك .

والانتهازية ليس عندها ما تقدمه للمسجتمع ، وتتجنب دائماً أن تكون عاملاً إيجابيا في أية مرحلة من المراحل ، ولا تقدم نفسها كنظام بديل لأى شيء ، وإن كانت على استعداد لتصبح طبقة حاكمة إذا ما أتيحت لها الفرصة ، برغم أنها لا تهتم بتنظيم المجتمع وتطويره ، بل بتحقيق مصالحها الضيقة فحسب . وتكمن خطورة الانتهازية في أنه يصعب حصارها وضربها في مقتل ، أو على الأقل

التخفيف من مخاطرها . فهى من خصائص النفس البشرية عبر العصور ، عندما تنحصر نظرتها فى دائرة مصالحها الذاتية الأنانية ، ولذلك فهى ليست طبقة اجتماعية ولا مهنية ولا تشكل أى قطاع محدد من المجتمع . إنها وباء يمكن أن يندلع من كل الطبقات وجميع المهن ، ويمكن أن يسرى كالنار فى الهشيم ، فى المذاهب والأيديولوجيات والأحزاب السياسية . إن العنصر الذى يجمعها ليس انتماؤهما لطبقة أو مهنة أو حزب بل تصرفاتها العملية ومصالحها الخاصة بها . وهى ظاهرة فردية أو صفة أو خاصية ترتبط بالتكوين الأخلاقى للفرد .

لكن هذه الصفة أو الخاصية الفردية لا تعنى عدم تجمع الانتهازيين في شكل تكتل تلتقي داخله مصالحهم المشتركة في فترة معينة ، ولكن ذلك لا يجعل منهم طبقة أو مهنة ، لأنهم لا يكونون طبقة اجتماعية أو فئة عقائدية ، بل هم مجرد تجمع مؤقت تـقتضيه الظروف . لكنه تـجمع يخضع لنفس خصائص وسلوكيات الفرد الانتهازي بمواقفه القابلة للتغيير والتلون في مواجهة الأوضاع السياسية والتيارات الفكرية. فإذا تجمع الأفراد الانتهاريون في هيئة أو حزب ، فإن تجمعهم هذا يمكن أن ينفض بمنتهى البساطة والسهولة إذا زالت الظروف التي اقتضته ، لكنه يلتئم ثانية بنفس الشكل أو بشكل مختلف إذا ما استجدت ظروف أخرى وهكذا ، فهم على أهبة الاستعداد دائماً للرقص على أى حبل ، أو ركوب أية موجة مواتية ، أو إلتهام الطعام على أية مائدة متاحمة دون أي حرج أو حساسية . وبرغم التكتلات أو التحالفات التي يمكن أن تضمهم ، فإنهم يظلون زئبقيين ومتلونين من وقت لآخر . والانتهازي الذي يغير موقفه من الأوضاع السياسية والأيديولوجيات المتبعة حسب تغير وتقلب مصلحته الشخصية ، مستعد ليغير موقفه من التجمع الذي انضم إليه إذا ما تغيرت مصلحته وأخذت اتجاهاً مختلفاً. فهذا هو القانون الذي يحكم علاقات الانتهازيين ببعض . فالقاعدة الثابتة الوحيدة عند الانتهازي هي مصلحته الشخصية الأنانيـة. وكل ماعدا ذلك متغير : مواقـفه ، وآراؤه ، وأساليب حياته ،

وصداقاته ، وعلاقاته بالآخرين ، وخطواته ، ومشروعاته ، وحركاته ، واتجاهاته التي تتغير من وقت لوقت ، أو حتى من يوم ليـوم ، بل ومن ساعة لساعة ، إذا ما اقتضت ذلك مصلحته الشخصية .

ومع بداية عصر العولمة التي أضعفت هيبة الدولة ، وفتحت الباب على مصراعيه لأى فرد في أية بقعة من العالم لكى يتخطى ويتجاوز أية حدود سياسية وجغرافية ، ويتصل بأى فرد آخر ليتبادل المصلحة والمنفعة الشخصية بصرف النظر عن المصلحة القومية والعامة لوطنه ، فقد سنحت فرص ذهبية بلا حدود أو حصر لأفراد يعيشون بطرق غير مشروعة ، ولا تستطيع أية سلطة وطنية أو دولية أن تحاسبهم وتوقفهم عند حدهم . فهم يمارسون الاحتيال ، واقتناص الفرص التجارية ، والاحتكار ، والصفقات المشبوهة ، والسمسرة ، والوساطة ، والمحسوبية والعمالة للشركات العملاقة متعددة الجنسيات وعابرة القارات ، وغير ذلك من الألاعيب والحيل السياسية والاقتصادية . أى أن العولمة فتحت للانتهازية آفاقاً بعيدة ، ومنحتها الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة لمتنفيذ أهدافها التي لم تكن تحلم بمثلها من قبل .

فى عصر العولمة استطاعت الانتهازية أن تتسلل وتتوغل فى مجالات السياسة ، والاقتصاد ، والتجارة ، والمقاولات ، والسمسرة ، والمضاربات بالأموال والأراضى والعقارات ، والسوق السوداء ، والعمالة للشركات العملاقة ، ثم تتحالف مع الطبقة السياسية الحاكمة كى تشرع لها القوانين واللوائح التى تضفى الشرعية على صفقاتها ومعاملاتها المشبوهة. وفى الوقت نفسه لابد أن تحصل الطبقة السياسية الحاكمة على المقابل المادى المجزى والمغرى ثمناً لهذه التسهيلات الحكومية والقانونية. وبالتالى تصبح هذه الطبقة فئة انتهازية جديدة ، لأنها تنتهز فرصة تحكمها فى مقاليد الأمور وسن القوانين لكى تتربح منها بدورها . ولذلك كانت الرشوة بشتى أنواعها وأحجامها من أهم الأسلحة التى يستخدمها

الانتهازيون سواء في تحقيق أهدافهم أو في تنشئة أجيال جديدة من الانتهازيين المنتفعين بهم . ذلك أن عدوى الانتهازية سرعان ما تتحول إلى وباء إذا لم يتحصن المجتمع ضدها بالقيم والأخلاق والعقوبات الرادعة للمرتشين والمحتالين والمضاربين بأقوات الناس وبمستقبل الوطن.

والانتهازية قادرة على أن تجد مرتعاً خصباً سواء فى النظم الديكتاتوية أو الديمقراطية . فإذا كان الديكتاتور يعتمد فى حكمه على أسلحة الإرهاب والعنف والرعب والإذلال ، فإن المسجتمع تحت وطأته ، يتحول إلى تربة خصبة لنمو وازدهار الانتهازية والنفاق والكذب والخداع والزيف وغير ذلك من الأسلحة الخبيشة المضادة التى يحتمى بها الناس من جبروته وبطشه . أما فى النظام الديمقراطى ، فينشط الانتهازيون فى المهرجانات السياسية والحملات الانتخابية لصالح الطبقة الحاكمة وبث الشائعات السياسية والاقتصادية ، لتدعيم التحالف بينهم وبين الحزب ذى الكفة الراجحة . فهم يشاركون فى الحياة السياسية ، ويؤيدون هذا الحزب ، أو ذاك السياسي المحترف ، أو ذلك الزعيم ، ليس بناء على أيديولوجيا محددة ، ولكن بناء على الكفة الراجحة فى توازنات القوى على أيديولوجيا محددة ، ولكن بناء على الكفة الراجحة فى توازنات القوى السياسية فى البلاد . فهم يؤيدون عادة كل من هو قوى فى الحكومة لاكتساب الحماية السياسية لمصالحهم الاقتصادية أو نفوذهم المحلى أو القبلى .

وفى الدول المتخلفة ، يشكل الوسط المشقف مصدراً حيويا لممارسة الانتهازية ، حيث تحاول الفئة المثقفة أن تستغل ثقافتها لتحقيق مصالح شخصية أنانية . ففى مجتمع يغلب عليه الجهل والأمية والتخلف ، وتقل فيه الخبرات العلمية، تصبح الثقافة سلاحاً فعالاً وجاهزاً لكى يستخدمه المثقفون من ذوى الاستعداد الانتهازى فى تحقيق مصالح شخصية لهم على حساب الآخرين من أفراد الشعب . ولا يعنى هذا أن الشقافة هى العنصر الذى يولد الانتهازية ، وإنما يمكن أن تكون سلاحاً أو عاملاً مساعداً للمثقف الانتهازى المؤهل – بحكم ثقافته – لكى يمارس السياسة لصالحه الخاص. فهو يلم بالمبادئ السياسية ، ومختلف التيارات

والتوجهات ، وبرغبات السياسيين ، حتى يكون على نور عندما يؤيد توجها معيناً ، أو عندما يتحلى عنه فى فترة لاحقة . ذلك أن التوجهات والمبادئ والمذاهب والأيديوليوجيات كلها فى نظره مجرد وسائل عامة لتحقيق غايات خاصة به.

وتنتشر الانتهازية بين صفوف المثقفين فتشمل الموظفين والمهنيين بصفة عامة . فهناك مثلاً فئة الموظفين الذين يلتفون حول كل حكومة ، ويؤيدون كل وزير ، ويتملقون كل حاكم ، بهدف السعى الدائم وراء الترقيات ، والامتيازات ، والمخصصات ، وغير ذلك من المنافع المادية . وهناك أيضاً فئة المهنيين ، الذين يستغلون خبراتهم ووظائفهم ومواقعهم في تحقيق مصالحهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو كلها جميعاً . وتكثر هذه الظاهرة بشكل واضح في وسط المحامين ، الذي يتخرج منه الانتهازيون الطامحون للمجد السياسي من نياية أو وزراة ، ومن بينهم يأتي عدد كبير من السياسيين المحترفين والصحفيين والكتاب والمفكرين والشعراء وغيرهم ممن يوظفون ثقافتهم وأقلامهم لفلسفة مذهب سياسي وفكري أو تفنيده ، ولتأييد حزب أو معارضته . ويبدو أن هذه الزئبقية تصدر عن طبيعة وظيفة المحاماة التي تهتم أساساً بتبرئة المتهم حتى لوكان مذنباً بالفعل وتتجنب دائماً البحث عن الحقيقة الموضوعية في حد ذاتها.

وقد يكون الفرد مصاباً بداء الانتهارية دون أن يدرك هو ذلك ، إذ يظنها على مستوى الوعى نوعا من المهارة والحنكة السياسة سواء على المستوى النظرى الفكرى أو على المستوى العملى التطبيقى . وقد يوجد فى حزب سياسى ، أو فى نقابة مهنية ، أو تنظيم اجتماعى ، أو مؤسسة ثقافية ، أو جمعية خيرية ، أو اتحاد عمال أو طلاب ، أو منظمة دينية . . . إلخ ، بدون أن يدرك أنه انتهازى بالفعل ، بل وبدون أن يدرك الآخرون هذه الحقيقة . فقد لا يكون الفرد نفسه مدركاً لهذا الضعف الأخلاقي فى شخصيته ، إذ قد يكون الداء كامناً دون أن تظهر أعراضه لأن الفرصة لم تسنح له بعد ، وعندما يجد ذلك الفرد نفسه

فى ظروف تغريه باهتبالها ، عندئذ تتكشف شخصيته على حقيقتها . فعندما تتحسن أحوال الفرد - ماديا ومعنويا - بشكل فجائى ، وعندما يكون مصاباً فى الأصل بضعف أخلاقى كامن ، ويدرك أن نهر الحياة المرفهة قد تدفق تحت قدميه لينهل منه ما يشاء ، فإنه يفقد توازنه ، وتضعف سيطرته على غرائزه وأنانيته ، فتظهر بصورة فجة صارخة ، تدفعه أحياناً لتصرفات شاذة بل وهمجية . وهو ما يتجلى فى قصص أغنياء الحرب ، ومحدثى النعمة ، والرأسماليين الجدد الذين يملكون المال ولا يملكون الفكر ، والذين تربعوا على قمة المحتمع فى أعقاب تحولات بل انقلابات اقتصادية واجتماعية قلبت الهرم الاجتماعى رأساً على عقب .

وحتى في حالة الثورات التي تسعى لإنقاذ المجتمعات من الفساد الذي استشرى فيها ، والضياع الذي طمس طريقها نحو المستقبل ، فإنها عندما تنجح ، ويستقر قادتها على كراسي الحكم ، فإنها تصبح معرضة لتفجر الميول الانتهازية عند بعضهم ، الذين ناضلوا في صفوفها ، وعرضوا حياتهم للخطر ، من أجلها وليس انتصار الثورة هو الذي يؤدي إلى مثل هذه السلبيات ، بل الضعف الأخلاقي ، وعدم توازن الشخصية ، الذي كان كامناً في بعض الأفراد . إن الانتقال الفجائي من كهف التنظيم السرى المعتم إلى أضواء الانتصار وهيلمان الحكم ، ليس إلا عاملاً محركاً ومثيراً لذلك الضعف الأخلاقي المستتر الذي لم يكن معروفاً حتى بالنسبة لصاحبه . والأمثلة عديدة ومعروفة ، على الأفراد المنحدرين من طبقات فقيرة ، وعملوا في صفوف الحركات الثورية وأصبحوا غاية في الانتهازية ، بمجرد أن أصبحوا وزراء أو من كبار المسئولين . كذلك تشكل الحركات النقابية تربة خصبة لنمو الانتهازية ، فالعمال المعدمون الذين يكمن فيهم الضعف الأخلاقي المستتر، سرعان ما يتحولون إلى أفراد بيروقراطيين يكمن فيهم الضعف الأخلاقي المستتر، سرعان ما يتحولون إلى أفراد بيروقراطيين انهازين ، ويحاولون خداع العمال بمعسول الكلام ، ويندمجون في ممارسة انتهازين ، ويحاولون خداع العمال بمعسول الكلام ، ويندمجون في ممارسة

قواعد اللعبة السياسية عندما يرتفعون لمناصب القيادة ، حيث النفوذ والمؤتمرات الدولية والامتيازات والمكافآت والرواتب بدون عمل.

وإذا كانت هناك صفات مشتركة في الانتهازية ، فإنها جميعاً تنادى بالمبادئ والشعارات البراقة ، وتوظف قواعد اللعبة السياسية حسب مقتضيات تحقيق أهدافها التي يندر أن تعلن بصراحة عنها ، إذ إن هناك انفصالاً تامًا بين قناعة الضمير والخلق وبين الموقف الذي تتخذه بالفعل في عملها السياسي . أما أوجه الاختلاف فيما بينها ، فيمكن أن تكون على أساس نوعية المصلحة الذاتية والآنية التي تسعى لتحقيقها . هناك فئات انتهازية تسعى لمصالح اقتصادية قبل أي شيء أخر ، وهناك فئات تسعى للاثنين معاً. كما يمكن أن تختلف الانتهازية في نوعية الأدوات التي تستخدمها ، فمنها ما يستخدم الثقافة العالية ، ومنها ما يستخدم القدرات الشخصية في الخداع والبراعة في المناورة والإقناع ، ومنها ما يستعمل القوة العائلية أو القبلية أو العشائرية أو النفوذ الاجتماعي والديني ، ومنها ما يوظف التكتل السياسي وتشكيل الأحزاب . . . إلخ .

ويمكن أن تكمن الانتهازية أيضاً في أساليب صياغة البنظريات والأيديولوجيات التي يتم تفصيلها لتلبية أغراض أشخاص أو فئات بعينها. وهذا الأسلوب المتقدم لا تستخدمه الانتهازية البدائية الفجة ذات الأهداف المحدودة المباشرة ، بل هو من اختصاص الانتهازية المتطورة التي تسخر الأساليب الحديثة في التنظيم والدعاية والفكر ، ولها مطامح واسعة بعيدة المدى ، وقد تخطط للسيطرة على الحكم . كما أن هناك انتهازية مباشرة قصيرة النظر ، وأخرى غير مباشرة بعيدة النظر . الأولى تسعى لتحقيق غاياتها عن أى طريق مهما كان نوعه مباشرة بعيدة النظر . الأولى تسعى لتحقيق ذلك ، حتى ولو تحالفت مع قوى الاستعمار والإمبريالية . ويصدر منها أى نوع من العمل مهما كان ، مادام يساعدها على تحقيق أهدافها .

أما الانتهازية غير المباشرة وبعيدة النظر ، فتحرص على أن تكون خطواتها وتحركاتها مبطنة ومعمية وغير مباشرة ، وأن تخفى وجهها بأقنعة براقبة تكسبها سمعة وطنية طيبة. فهي إذا احتاجت أن تتحالف مع القوى الأجنبية ، اختارت لذلك أسلوباً لبقاً ومراوغاً من خلال التعامل غيرالسمباشر . وإذا اضطرت إلى أن تقدم على عمل يستنكره الرأى العام ، فإنها تغرى أو تقنع أو تدفع غيرها للقيام به ، أو تحرك عملاءها المنتشرين في المناطق الحساسة لأدائه دون أن يدرك أحد أنها المحركة له. وفي عصر العولمة والشورة المعلوماتية والشبكات الفضائية التي جمعلت من العمالم قرية صمغميرة ، تطور هذا النوع الحديث من الانتهمازية ، واستطاع أن يستوعب تكنولوجيا العصر ليسخرها في تحقيق أهدافه العاجلة والآجلة. ساعده على ذلك أن الاستعمار التقليدي القديم المباشر الذي كان يستخدم السفن الحربية والطائرات والصواريخ والقواعد العسكرية لاحتلال البلاد وحكمها بالقوة المباشرة ، قد تحول إلى استعمار خبيث ومراوغ بحيث يصعب ضربه في منقتل ، لأنه تخلي عن الغنزو الصريح من الخارج ، ولجنا إلى الغزو الخفى من الداخل ، على شكل التحكم في الكيانات الاقتصادية للدول المستهدفة ، والتلاعب السياسي بالحكومات الوطنية الصورية ، وغزو عقول مواطني هذه الدول بالشبكات الفضائية ، والمسلسلات التليفزيونية ، والأفلام السينمائية ، والإبهار الإعلامي الذي يغرى الدول النامية والمتخلفة بمحاكاته . فقد استطاع العدو أن يتسلل إلى غرف النوم ، ولم يعد قابعاً في قدواعد عسكرية أو سفن راسية يمكن ضربها وتفجيرها.

والانتهازية في المجتمع المتخلف الراكد تختلف عن تلك التي تبرز في المجتمع المستقر ، وإن كانت تشترك معها في ضرورة وجود أفراد تسيطر عليهم أنانية قوية ، فتدفعهم إلى السلوك الانتهازى . لكن عندما يكون المجتمع متقدماً ، تسود فيه قيم اجتماعية مستترة ، يصبح المجال أمام الانتهازية أضيق مما

هو عليه في المجتمع المستأخر . كذلك فإن المجتمعات التي تمر بمراحل انتقال ثورى أو تحول اجتماعي ، تصبح عرضة لاستغلال الانتهازيين للثغرات أوالفجوات أو الاهتزازات أو القلاقل التي يمكن أن تنتج عنها . من هنا كان أي استقرار في القيم والمقاييس ، سواء أكان في مجتمع متخلف ، أم في مجتمع متقدم من شأنه أن يتعارض مع طبيعة الانتهازية ، ولا يخدم مصالحها في كل الأحوال ، وبالتالي تضيق الخناق عليها . أما الوضع الثورى القلق المتوتر ، فيجعل المجتمع في حالة دوران وهياج وانشغال مما يفسح المجال للانتهازية كي تحقق أغراضها.

ولعل الانتهازية السياسية هي أخطر وأضخم أنواع الانتهازية التي تكاد تنطوى كلها تحت لواثها. وبرامج الـتكتلات الانتـهازية تكون عـادة طنانة ورنانة وبراقة ، فيها كل شيء : الممكن وغير الممكن ، السهل والصعب ، وحتى المستحيل ، لتستطيع أن تجذب السندج والبسطاء ، ولتستعمل ذلك مادة للدعاية في الوقت نفسه . إن الانتهارية لا يهمها أن تكيل الوعود ، ولا يهمها أن تكذب على الشعب لأنها تهدف للكسب السياسي المؤقت ، وليس لتحقيق تلك الوعود . ولذلك تتسم هذه التكتملات عادة بالواقعية الانتهمازية في علاقاتها السيماسية ، ومواقفها الفكرية ، فهي تنطلق من واقع التيارات السياسية الموجودة ، ومن واقع المذاهب الفكرية المتصارعة في الساحة. وهي في ممارسة قواعد اللعبة السياسية ، لا تتجاهل هذه القوى والأفكار حتى لو كانت أعدى أعدائها . إن الانتهازية الحديثة ، على سبيل المثال ، يمكن أن تتبنى اليسار لأبعد الحدود ، بل وتدعمه لأبعد مما يذهب إليه اليسار نفسه . فهي دائماً ملكية أكثر من الملك نفسه . وفي عصر العولمة والثورة المعلوماتية ، أصبح في إمكان الانتهارية الحديثة أن ترفع شعارات غاية في الغرابة والتطرف ، مستخدمة في ذلك كم المعلومات الضخم الذي يمكن أن تحصل عليه. كما تستطيع أن تتبنى أفكاراً سابقة للعصر بمراحل ، وهى تؤيد بسرعة ولا تخجل من أن تسحب تأييدها بسرعة . وإذا أيدت فإنها قد تذهب لأبعد من المطلوب ، وقد تتراجع عن ذلك لتؤيد النقيض لذلك تماماً.

وقواعد اللعبة الانتهازية لا حصر لها ، فمشلاً في موقفها من اليسمين واليسار ، تستطيع الانتهازية أن تكون مع اليسار لأبعد الحدود ، وضد اليسمين لأبعد الحدود ، أو ترقص على الحبل بينهما لحين تبين الغالب من المغلوب ، أو مع اليسار شكلاً ، ومع اليمين فعلاً ، أو مع اليمين في الظاهر والباطن بدون مهاجمة اليسار ، أو تحت شعارات مناسبة ، أو مع بعض اليسمين وضد البعض الآخر منه ، أو مع بعض اليسسار . . . إلخ من الصيغ التي لا حصر لها . وتستخدم الصحافة والإعلام وأساليب الدعاية السياسية ، والاتصال بالأوساط الشعبية ، واصطناع النظريات والعقائد ، والاستفادة من كل الظروف المتاحة . ومهارتها في توظيف قواعد اللعبة السياسية تتمثل في التلون الذكي السريع ، والقدرة على التزوير والمناورة وخداع الخصم ، والتغرير بالعقول ، وكسب والمقدرة على التزوير والمناورة وخداع الخصم ، والتغرير بالعقول ، وكسب المؤيدين والاتباع ، وتنويع الاتصالات والعلاقات . وإن كانت قد وقعت في بعض الأحايين في مزالق التفكير الذي يفتقر إلى المنهج العلمي ، إذ توهمت أنه بعض الأحايين في مزالق التفكير الذي يفتقر إلى المنهج العلمي ، إذ توهمت أنه بالدهاء وحده ، يمكن أن تصل إلى الحكم .

ويستند الانتهازيون دائماً إلى الفكرة الصحيحة القائلة بأن الحياة تطرح على الدوام ظواهر جديدة. وبناء على هذا فإنهم يقولون إن كل ما يعملونه ، يدخل في إطار التعبير عن التطورات الجديدة ، حتى يغطوا بهذا الشعار البراق حقيقة أهدافهم التي تثبت عمليا أن الانتهازية في حقيقتها ليست سوى جرثومة من أخطر الجراثيم مكراً وخبثاً ومراوغة وزئبقية ، مثلها مثل الفيروس الذي يتسلل بالتدريج البطيء إلى الخلية الحية ، وخاصة في مراحل التطور والنمو المختلفة التي لا يكون من السهل ملاحظة التغييرات الطفيفة فيها . وهذا هو السبب في أن الانتهازية تتسلل إلى كل أجهزة الدولة دون أن يلاحظها أحد على مدى فترات زمنية متتابعة.

لقد أدركت الدول المتحضرة والمتقدمة خطورة جرثومة الانتهازية ، فحاصرتها بالقوانين التى تردع جرائم الرشوة والتواطؤ والكذب وتضليل العدالة. في حين وقفت أجهزتها الإعلامية لها بالمرصاد لتعريها وتفضحها أولاً بأول ، حتى تحمى الرأى العام من التلوث بالأفكار والتوجهات الانتهازية. كما صدرت كتب ودراسات تحلل التاريخ السياسي للانتهازية بصورة مفصلة ، وتكشف في الوقت نفسه الأسرار الشخصية للانتهازيين ، وخاصة الكبار منهم ، ليحاط الشعب علماً بنوعيتهم وماضيهم وعلاقاتهم المشبوهة ، وما صدر عنهم من تخريب خفي ضد الصالح العام للشعب . إن تصفية الانتهازية ، سياسيا وفكريا ، معركة ملحة وضرورية ومصيرية ، لأن حماية مستقبل الوطن ، قضية لا يمكن التهاون بشأنها بئية حال من الأحوال ، وخاصة في الدول النامية أو المتخلفة التي تسرى فيها الانتهازية كالنار في الهشيم .



(١١) آليسات الفسساد

كل من يتصدى لدراسة هذا العصر وتحليل تياراته وعناصره ، يدرك أن الفساد الذى كان مجرد ظاهرة من ظواهر الحياة البشرية فى العصور السابقة ، يكاد يصبح الآن هو المحور الذى تدور حوله كل هذه الظواهر ، لدرجة أن أساطينه وجهابذته ورواده وأعلامه على المستوى العالمي ، استطاعوا أن يوظفوا كل معطيات وإنجازات العلوم الحديثة ، وخاصة التكنولوجية منها ، فى صنع الآليات التى تمنحه قوة دفع متجددة ، تستطيع أن تتغلب على كل العقبات التى يمكن أن تعوق زحفه الذى طغى على معظم مجالات الحياة . وآليات الفساد هذه لا تتحرك بتلقائية أو بعفوية كلما سنحت لها الفرصة ، وإنما تنطلق من مؤسسات وتنظيمات ، بعضها علنى ومعظمها سرى . وأصبحت تغطى العالم أجمع بعد أن أصبح قرية كونية صغيرة نتيجة للثورة الإعلامية والمعلوماتية التى جعلت الاتصال بين أطراف المعمورة مثل الاتصال بين أبناء الحي الواحد فى مدن العصور السابقة . وهذه المؤسسات والتنظيمات بلغت فى سطوتها وجبروتها أنها أصبحت نوعا من الحكومات الخفية سواء فى بلادها أو فى بلاد أخرى قريبة أو بعيدة .

ومع تحكم آليات الفساد في سلوكيات الأفراد والمجتمعات بل والدول التي إذا تغلبت على إحداها ظهرت مكانها آلية أخرى أعتى وأخبث ، كان من الطبيعي أن تترسخ تقاليده وقواعده وسلوكياته التي لم تعد تهتم في حالات كثيرة بالتزام السرية والخفاء ، بعد أن رفعت عن وجهها قناع الحياء والخجل مع ارتباط آليات الفساد بآليات النجاح المادي المبهر والوجاهة الاجتماعية المتألقة التي تخلب الألباب. ولذلك سرت في المجتمع أخلاقيات النفاق والابتذال والرياء والكذب

سريان النار في المهشيم . وأصبح من المظاهر المعنوية والأدبية المعتادة رصد مشاهد الجباه التي تنحني معفرة بكل هذه المخازي لتقبل الأقدام راضية أو صاغرة . فقد أصبح النفاق الفردي أقصر طريق للصعود والحظوة والتربح والإثراء ، في عصر تراجعت فيه قيم الأمانة والمصداقية والحفاظ على الشرف واحترام الذات لتحتل مكانها قيم الخداع والكذب والرياء والتفريط في كرامة النفس حتى الإذلال . كذلك أصبح النفاق الاجتماعي ظاهرة عامة تنتشر بسرعة مذهلة على كل المستويات . والتف أفراد البطانة والانتهازيون والمتسلقون والطفيليون حول كل صاحب سلطان أو ثروة أو عصا يخيف بها كل من يعترض طريقه .

وإذا كان النفاق الفردى ، والنفاق الاجتماعى من بعده ، مبرراً فى بعض الأحايين ، وخاصة عندتحليل سلوكيات بعض ذرى الطموحات غير المشروعة ، وذوى النفوس الضعيفة والإمكانات المتهالكة والأخلاقيات الهشة الهزيلة ، بحكم الضعف الذى فطرت عليه النفس البشرية ، فإن النفاق الدولي المتصاعد ، صار من أهم قواعد اللعبة السياسية . فأصبحت الدول تتفنن فى ممارسة النفاق على أوسع نطاق سياسى وإعلامى ممكن . ففى حالة بعض الدول الصغيرة ، نجدها تفعل كما يفعل صغار المنافقين من الأفراد ، فتنافق الدول الكبيرة ، خضوعاً وتبعية وارتباطاً بل ومزايدة ، بحيث تصير ملكية أكثر من الملك نفسه . ومن باب التبرير لحفظ ماء الوجه تدعى أنها واقعة تحت ضغوط الحاجة للدعم والمعونة والمساعدة والمساندة ، وبالطبع فإن الدولة الكبيرة لا تساعد الدولة الصغيرة لأنها تحبها لوجه الله ، ولكن لتضعها تحت رحمتها عندما تدور فى فلكها بلا حول ولا قوة . وخير وسيلة لتدمير الكيان المعنوى بل والمادى للدولة الصغيرة ، تكمن فى إفساح المجال لآليات الفساد لكى تعيث فى أرجائها تحت شعارات تكمن فى إفساح المجال لآليات الفساد لكى تعيث فى أرجائها تحت شعارات براقة مثل العولمة والتحديث والإنطلاق إلى آفاق الألفية الثالثة .

وبنفس المقياس ، فإنه إذا كانت الدول الصغيرة والفقيرة معذورة في

ممارسة نفاق الكبار والأثرياء ، فإن الدول الكبرى الغنية المتقدمة المرفهة تمارس بدورها النفاق العلني المفضوح ، دون أن تكلف نفسها مشقة البحث عن عذر أو حجة أو ذريعة ، لأن غرور القوة يوحي لها دائمـاً بأنها ليست في حاجة إلى تبرير سلوكها ، لأن أحداً لا يـملك محاسبتها أو مـراجعتها . فمـثلاً اعتادت الولايات المتحدة أن تنافق إسرائيل على طول الخط ، وتكيل بكيلين في القضية الواحدة ، وتمارس السياسة ذات الوجهين في الأحداث المماثلة. فهي تمارس كل ظواهر الحزم المتعنت المتواصل تجاه معاقبة العراق باسم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، لأن حاكم العراق يتحدى هذه القرارات التي تنتهك سيادة الدولة التي ما يزال يحكمها ، ويحرك بين الحين والآخر بطاريات الصواريخ التي أكل عليها الدهر وشرب والتي لم يحدث أن ضربت مجرد جناح أو ذيل طائرة من الطائرات الأمريكية والبريطانية المغيرة ، ومع ذلك تواصل القوة الأمريكية الغاشمة ومعها ذيلها البريطاني ، غاراتها على العراق بين الحين والآخر ، بحجة تأديب ' جبابرة العراق " الخارجين على الشرعية الدولية ، والرافضين لتطبيق قرارات مجلس الأمن ، والمهددين للسلام العالمي كله بتـرسـانتـهم النووية والكيـمـاوية البيولوجية !!!

لكن عندما يتعلق الأمر بإنسرائيل ، فإن ينابيع الحب والحنان والتدليل سرعان ما تتدفق من القلب الأمريكي البريطاني والأوروبي بصفة عامة ، الذي يضع نفسه رهن إشارة حبيبته الأبدية إسرائيل التي تتحدى بشكل علني ومفضوح كل قرارات الأمم المتحدة ابتداءً بقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٩ ، ومروراً بقرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، وانتهاء بأحدث القرارات ، مثل قرار ٢٩٩ ، الذي أدان إسرائيل وطالبها بضرورة إعادة الفلسطينيين المطرودين من بلادهم والمشردين في أرجاء المعمورة . إن هذا السلوك المفضوح هو مجرد آلية من آليات الفساد السياسي الدولي الذي قد يملك الآخرون كشفه وتعريته ، لكنهم لا يملكون

محاسبته ومراجعته وإيقاف عند حده . والعبرة دائماً بالنتائج العملية الملموسة وليست بالشجب مهما كان صاخباً.

ونظرأ لانتشار الفساد في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجمتماعية والإعلامية والفكرية والثقافية ، فإن آلياته تملك من المرونة ما يؤهلها للتجاوب مع كل مجال على حدة ، بل ومع كل قضية على حدة في المجال الواحد : لدرجة أن الأمم المتحدة لم تستطع تجاهل هذه القضية الخطيرة التي يمكن أن تهدد الحضارة الإنسانية بأسرها ، وخاصة في زمن العولمة التي تسعى إلى إزالة كل الحواجز السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والفكرية والاجتماعية بين مختــلف الدول والشعوب ، وبالتالي فــإنها تزيل الحواجز نفــسها في وجه انــتشار آليات الفساد بكل أنواعها ، والتي تتعولم بدورها . ولكي تثبت الأمم المتحدة وجودها في مجال محاربة الفساد الدولي فإنها تعقد مؤتمرات دورية لمنع الجريمة ، كان آخرها المؤتمر الذي عقد في إبريل ٢٠٠٠ في فيينا ، والذي أبدي فيه المشاركون والحاضرون تخوف وقلقاً من الآثار السلبية للعولمة ، بعد أن شهد العقد الأخير من القرن العشرين سقوط عدد كبير من النظم السياسية والاقتصادية ، واعادة بناء الآليات الديمقراطية ، فضلاً عما شهده من تقدم تكنولوجي حيث استفاد المنحرفون والمجرمون بسرعة من هذه المتغيرات التي دعمت قواعد ما عرف باسم " الجريمة المنظمة " التي تمتلك آليات قد تجبُّ آليات الحكومات في دقتها وخطورتها.

ودخل العالم القرن الجديد بعد أن ركزت العولمة قواعدها كواحدة من أهم الظواهر السياسية التى تلاشى أمامها المفهوم السياسى التقليدى للحدود بين البلدان . كما ازداد المتعاملون مع شبكة الاتصالات الدولية المعروفة باسم "الإنترنت " وخاصة فى السنوات العشر الأخيرة ، فظهرت جرائم جديدة لم تكن معروفة من قبل ، إذ أصبح الفساد بمختلف أنواعه يملك قدرة الانتقال والانتشار

كلمح البصر في جميع أرجاء المعمورة . ومع ذلك حظيت العولمة بمساحة هيمنت على الخطاب السياسي الدولي الذي ينهال بالثناء عليها لكل ما حققته من إنجازات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، في حين لا يلقى باللوم كثيراً على جميع الآثار السلبية التي ترتبت على العولمة التي لا يرى فيها ساسة الغرب سوى طاقة رائعة للتدفق الحر للأموال والتجارة ، تواكبه قوة محررة لتدفق المعلومات والافكار ومنطلقة على أجنحة التكنولوجيا الجديدة.

وأصبح الانفتاح الاقتصادى إحدى الظواهر الاقتصادية المهمة التى لجأ إليها العديد من الدول التى حررت اقتصادها ولجأت إلى نظام السوق الحرة ، وخاصة فى شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك دويلاته أو جمهورياته ، وانفلات الدول التى كانت تدور فى فلكه ، مما زاد من جراثم الفساد والرشوة وتجارة البشر الذين تحولوا إلى مجرد سلع فى أسواق للنخاسة من نوع جديد . ومع ذلك لا تزال هناك دول كثيرة تتطلع إلى اللحاق بركب العولمة برغم أن الفقر أصبح سمة من أهم سماتها نتيجة للتركز المتزايد للدخول والموارد والثروات فى أبدى قلة من البشر والشركات - المحلية أو العالمية - والبلاد الغنية ، وبالتالى الدادت الهوة فى الدخول بين سكان العالم بما يزيد على الضعفين فى الربع الأخير من القرن العشرين وبالمئل منحت العولمة للفساد والإجرام دفعات متجددة ومتواصلة على المستويين المحلى والدولى .

هذه الظواهر والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية أدت إلى وجود بيئة مواتية لأشكال جديدة ومتشعبة من الفساد سهلت لعصابات المجريمة بث أنشطتها وأذرعتها الأخطبوطية لتمتد عبر الحدود المحلية والإقليمية، مستخدمة في ذلك أحدث الوسائل التكنولوجية ، بعد أن قامت هذه العصابات بتعديل هياكلها وآلياتها إلى مؤسسات وشركات لتغطية أنشطتها الإجرامية ، وتوظيف خبراء من ذوى المهارة العالية والوعى الكامل بقواعد اللعبة ، بحيث تستطيع أن تجنى الأرباح وأن تخفيها أو تغسلها.

لم يكن أمام المجتمع الدولى سوى المواجهة الحاسمة بتدعيم التعاون بين دوله سواء أكانت غنية أم فقيرة ، ذلك أن عملية المواجهة تتطلب بناء حدود جديدة تعمل على حصار الجريمة في منابعها ، وتقنية وآليات حديثة لوسائل المكافحة . فقد استشرى الفساد في دول عديدة من العالم ، وخاصة في الدول النامية والأقل نموا التي يقل فيها النمو بنسبة تبدأ من ١٪ ، وكذلك نسبة الاستثمارات التي تقل بنسبة تبدأ من ٥٪ عن الدول الأقل فسادا ، وذلك وفقا لدراسة قام بها صندوق النقد الدولى . وأكدت الدراسة أيضاً أن ثلاثين مليار دولار تم اختلاسها من المساعدات المقدمة لإفريقيا ، أي ضعف إجمالي المنتج المحلى السنوى لغانا وأوغندا وكينيا مجتمعة في حسابات سرية في بنوك أجنبية ، في مقدمتها البنوك السويسرية بطبيعة الحال .

وأشارت الدراسة إلى أن عشرين مليار دولار من الأموال النيجيرية مودعة فى بنوك أمريكية وسويسرية ، وأن بلداً آسيوياً لم تذكر الدراسة اسمه فقد ٤٨ مليار دولار خلال عشرين عاماً بسبب الفساد ، أى أكثر من إجمالى ديونه الخارجية البالغة ٢,3 مليار دولار . وهكذا فإن الفساد يعتبر المعوق الرئيس لأى نوع من التنمية ، فهو يأتى فى المقدمة قبل انتشار الأمية ، وتخلف التكنولوجيا ، وصراعات السلطة ، بل إن هذه الأسباب أو العوامل نفسها يمكن أن تكون نتيجة مباشرة للفساد المستشرى.

وقد توصل الباحثون في مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والوقاية من الجرائم إلي أن أكثر من ٢١٪ من سكان أمريكا الجنوبية واجهوا طلب رشوة من الموظفين بطول عام ١٩٩٩ ، مقابل ١٩٪ من أفريقيا ، و١٥٪ من آسيا ، و١١٪ في أوروبا الغربية . وأضاف الباحثون أن سكان العديد من الدول النامية هم الأكثر تضرراً من الفساد ، إذ إن حوالي ثلث سكان الأرجنتين وسكان جورجيا ونيجيريا و١٩٪ من البلغار وكل الرومانيين تقريباً ضحايا

لجرائم الفساد سنويا . وقد ذكرت الأمم المتحدة في تقريرها أن أهم العوامل التي يمكن أن تسهم في زيادة الفساد في منطقة جنوب شرق آسيا هو انخفاض المرتبات بشكل ملحوظ ، والتهرب من تسديد الضرائب ، ودفع الرسوم الجمركية من خلال الرشاوى والعلاقات المشبوهة ، وهو ما يمكن أن يشكل ما بين ٨٪ و ٩٪ من إجمالي الناتج الداخلي .

وأضاف هذا التقرير أن الشركات الصغيرة هي الأكثر تعرضاً لهذه الآفة حيث أن ٩٧٪ من الأحكام الصادرة في الولايات المتحدة مثلاً بتهمة الفساد تتعلق بجرائم ارتكبت ضد شركات يعمل فيها أقل من خمسين شخصاً . كذلك فإن هناك عاملاً مضاعفاً للفساد وهو الضلوع بشكل متزايد في الجريمة المنظمة ، في حين أصبح الفساد بصفة عامة وفرض الرشاوي والعمولات عائقاً أمام التبادل التجاري والاستثمارات الأجنبية . ولعل أخطر عاقبة للفساد هو أنه يعرض مصداقية الحكومات والمؤسسات التابعة لها للخطر نتيجة لضياع الثقة فيها ، فيهرب المستثمرون الجادون ليحل محلهم النصابون والمحتالون الذين يقدمون فيهرب المستثمرون الجادون ليحل محلهم النصابون والمحتالون الذين يقدمون الأحلام المعسولة والأوهام البراقة لنظرائهم في البلد المستهدف ، فيقتسم الجميع الغنائم والعمولات والرشاوي التي تنتقل في لمح البصر إلى حسابات سرية في الخارج ، ويخسر الوطن ثمار كفاح أبنائه المخلصين.

وتهدف الأمم المتحدة إلى جعل الفساد ، والرشوة ، وغسيل الأموال ، وتجارة السلاح غير المشروعة ، وتجارة الرقيق الأبيض ، في جميع أنحاء العالم خاضعة لعقوبات موحدة قدر الإمكان ، حتى وإن طالت فترة تشكيل المحكمة الجنائية الدولية التي من المقرر أن تتخذ من فيينا مركزا لها . وعلى أساس عدة مسودات وبروتوكولات أعدتها الأمم المتحدة ، فإنه يمكن مواجهة الاتجار بالنساء والأطفال ، ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة يوجد منذ أواخر القرن العشرين حوالي نصف مليون امرأة تعمل عاهرة في دول الاتحاد الأوروبي ، وأن ثلثي هذا العدد من

النساء ، ينتمى إلى دول أوروبا الشرقية ، وأن عدداً كبيراً منهن يتم بيعهن بمبالغ خيالية من أجل استخدامهن في الدعارة . فكلما كانت الفتاة صغيرة وفاتنة ، فإن سعرها يصل إلى أرقام فلكية في سوق النخاسة المعاصرة ، إذ يمكن استغلالها أيضاً في تصوير الأفلام الإباحية وتقديم عروض العرى والممارسة الحية الفعلية في علب الليل والكاباريهات التي تزخر بها المدن الأوروبية والأمريكية والآسيوية . كما أن هناك جيشاً من البلطجية وأرباب السوابق وخريجي السجون الذين يقومون بحماية هذه الأنواع من التجارة المحرمة ويكتسبون من فرض الأتاوات على العاملات في هذا المجال .

كذلك شرعت الأمم المتحدة في تركيز جهودها على محاربة تجارة السلاح غير الشرعية ، بالإضافة إلى الاستمرار في بذل الجهود الدولية حتى عام ٢٠٠٥ بهدف تخفيض نسبة الأسلحة الفردية التي تهدد الأمن بين لحظة وأخيرى بالنسبة للمواطنين العاديين في حياتهم اليومية. لكن يبدو أن الأمل ضعيف في مدى النجاح الذي يمكن أن تحققه الأمم المتحدة في هذا المضمار ، نظراً لأن العولمة أوشكت على إلغاء دور هذه المنظمة بعد أن انتقل مركز الثقل إلى الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي أصبحت تدير شئون العالم بحيث لم يتعد دور الأمم المتحدة دور اللافتة المرفوعة التي تمنح الشرعية الدولية لتصرفات الدول الكبرى.

ومع ذلك فليس أمام الأمم المتحدة سوى أن تقوم بدورها بصرف النظر عن مدى فعاليت. ققد أكد إعلان «المؤتمر العاشر لمنع الجريمة » فى فيينا (إبريل ٢٠٠٠) التزام الدول باتخاذ تدابير فعالة وحازمة وعاجلة بشأن منع ومكافحة الأنشطة الإجرامية التى تدعم الإرهاب بكل أشكاله وأنواعه . ويبدو أن الصورة ليست قاتمة تماماً ، إذ لوحظ تحول كبير من دول كانت تتخوف من إدراج موضوع الإرهاب ضمن برامج منع الجريمة ، وتمثل هذا التحول فى استجابة

ملحوظة من دول مشاركة فى المؤتمر ، كانت لها مواقف سلبية وأخرى معارضة للدعوة ، ثم وافقت أن يكون هناك مؤتمر على مستوى دولى ، فقد أعطى إعلان فيينا أولوية كبيرة لاعتماد وبدء تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة هذه الجريمة.

أما بالنسبة لانتشار جرائم الكومبيوتر في الفترة الأخيرة ، خاصة بسبب تزايد استخدام شبكة الاتصالات الدولية « الإنترنت » ، فقد أصبح من الضرورى وضع إستراتيجية قابلة للتطبيق الفورى لمنع ومكافحة الجرائم المتعلقة باستخدامات الكومبيوتر في مجالات الفساد المختلفة ، ومن الضرورى أيضاً أن تلقى الضحية الدعم اللازم ، ومعلومات عن تطور القضية التي تخصه ، والحصول على الحماية المادية والمشورة القانونية ، وتأهيل المجنى عليهم وتسلحيهم بالوعى اللازم . ولابد أيضاً من أن تعالىج أسباب الفساد وآلياته بشكل شامل ومن زوايا اقتصادية واجتماعية . ذلك أن التنمية الاقتصادية والنهوض بالمجتمعات التي تعانى من هذه السلبيات ، يقلل من معدل الجريمة ، مع إجراء تقويمات إقليمية لاحتياجات الدول فيما يتعلق بالتشريع وبناء القدرات والخبرة الفنية والتدريب والموارد ، وتكوين صورة عالمية شاملة عن الجريمة المنظمة ، تمثل أداة مرجعية لمساعدة الحكومات على صوغ السياسات والبرامج . لكن لن تستطيع الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء فيها إلا إذا خلصت نيات الدول الكبرى التي تتحكم الآن ممساعدة الدول الأعضاء فيها إلا إذا خلصت نيات الدول الكبرى التي تتحكم الآن

وفى ٢٨ مايو ٢٠٠١ دعا وزير العدل الهولندى إلى مؤتمر لمكافحة الفساد فى لاهاى ، وحضره مئة وثمانون وزير عدل وداخلية من جميع أنحاء العالم ، وهو رقم قياسى بالنسبة للمؤتمرات السابقة ، إذ يبدو أن قرارات هذه المؤتمرات لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، بدليل أن آليات الفساد ماتزال تمسك بمقاليد الأمور قى أجزاء كثيرة وحساسة من العالم . وأصبح من الضرورى والملح وضع آليات فعالة مضادة لها ، وإلا فلن تنجح أية برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

والبشرية ، إذ ثبت أن الفساد يمثل نزيفاً متجدداً ومتصاعداً لكل الطاقات الإيجابية المخلاقة . ذلك أن الفساد يملك من الإمكانات والطاقات والإغراءات السهلة ذات العوائد السريعة المحزية ، ما يمثل تحدياً خطيراً وصعباً لمن يحاولون التصدى له. ويبدو أن وزراء العدل والداخلية في شتى أنحاء العالم أدركوا خطورة الطوفان القادم ، فحضر منهم في لاهاى هذا العدد الضخم الذي يكاد يمثل العالم أجمع ، في حين لم يحضر في مؤتمر فيينا السابق في إبريل ٢٠٠٠ سوى ثلاثين وزيراً.

وفي عام ١٩٩٦ أصدرت آن جلين - جونز كتابها الجرىء: « تسليط المرآة: كيف تنهار الحضارات؟ » » أوضحت فيه بجلاء أن انهيار الحضارات عبر التاريخ كان نتيجة متكررة لآليات الفساد التي نخرت في هيكلها الضخم كالسوس ، لينهار البناء من داخله ، حتى قبل أن يواجه أية ضغوط من خارجه ، إذ إن هذه الضغوط في أحوال كثيرة كانت مجرد عوامل مساعدة . وترى المؤلفة أنه آن الأوان لكي يحدد الساسة والقادة مواقفهم بالنسبة للعمل والتعاون المشتركين بين بلادهم ، خاصة داخل الاتحاد الأوروبي ، الذي يعاني من مقاومة المد الوحدوى بين الدول الأعضاء فيه ، كما لابد أن يلتقي الساسة والمصلحون ورجال الدين لإنقاذ أجيال كاملة تندفع اندفاعاً مخيفاً نحو إسقاط الحضارة الغربية ، سيدة حضارات العصر، وطمرها في وحل التفسخ والانهيار.

فقد وجد هؤلاء القادة والساسة أنفسهم أمام قضايا من قبيل رواج سوق نخاسة للأطفال في بلجيكا ، أو اغتيال ناظر مدرسة نموذجية على يد صبيين تلميذين في السادسة عشرة من عمرهما في لندن ، أو اقتحام الجنس حرمات البيوت وعقول الشباب بلا ضابط أو رقيب من خلال شبكة « الإنترنت » وغير ذلك من قضايا المجتمع الغربي ومشكلاته . بل إن المجتمع الغربي يعاني من غيبوبة أخلاقية تتمثل في أن أخطر القضايا التي تمس مصير الإنسانية جمعاء ،

يمكن أن تتفجر فجأة على موجات الأثير وعبر الفضاء وعلى صفحات الصحف والمجلات ، ويظن الناس أن العالم قد استنفر كل طاقاته وإمكاناته لحسم هذه القضية وحلها وتجاوزها ، لكن بنفس الطريقة الفجائية تتسراجع هذه القضية إلى الظل أو الظلام ، ولا تعود أجهزة الإعلام إلى ذكرها إلا كأخبار عابرة لا تستحوذ إلا على لحظات من الإرسال أو سطور قليلة في صحيفة أو مجلة ، وكأنها أصبحت مسألة روتينية لا تستحق سوى هذا الحجم الهزيل من الاهتمام الإعلامي أصبحت مسألة روتينية لا تستحق سوى هذا الحجم الهزيل من الاهتمام الإعلامي . فمثلاً يتحدث المجتمع الغربي الآن عن مرض الإيدز – وليد الانحلال الجنسي – وكأنه من عصر مختلف واقتصر نشر معلوماته على زوايا الطب أو العلوم ، وذلك وربما ورد ذكره على صفحات الوفيات إذا كان المتوفى به من المشاهير ، وذلك بعد أن كان ملء السمع والبصر لسنوات قريبة .

وفى الوقت نفسه تتركز الأضواء الإعلامية على الضغوط التي تمارسها جماعات الشذوذ الجنسى لاستصدار فتاوى بمزيد من المكاسب القانونية فى المجتمع إلى درجة المناداة بتشريع زواج الشواذ على نسق ما يحدث فى هاواى بالولايات المتحدة ، وهى المكان الوحيد فى العالم الذى يسن هذا القانون . ثم يفيق المجتمع كله على قيام شاذ يهوى الأطفال ، بمذبحة لأكثر من خمسة عشر طفلاً بين الرابعة والسادسة فى مدرسة إسكتلندية ، وغير ذلك من الجرائم الأخلاقية التى تجسد الدرك الأسفل من الفساد الذى بلغته البشرية فى هذا الزمن الغريب. وإذا كانت الكاتبة آن جلين جونز قد ركزت على المحتمع البريطانى المعاصر ، فذلك لأنها بريطانية ، كما أن هذا المجتمع يشكل فى نظرها نموذجاً للحالة الغربية بصفة عامة.

وترى الكاتبة أن بذور الانحلال والانهيار التى قضت على الحضارة الإغريقية القديمة ، أعلنت عن نفسها أخيراً وبصورة واضحة في كل الآفاق بل والشطحات التي بلغتها الحفارة الغربية المعاصرة . وتكمن هذه البذور في انهيار الأخلاق ،

الذى يرجع إلى عاملين رئيسين ها: الجنس والعنف . وكلاهما يؤدى إلى ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها ، التى ارتفعت إلى معدلات مخيفة ، وتفرعت إلى فنون رهيبة ، تزداد تعقيداً كلما زاد تعقيد فنون محاربتها ، وأصبح الانتحار ملاذاً لأجيال طمست أمام أعينها كل معانى القيم الأخلاقية والروحية والدينية.

وتؤكد المؤلفة أن قوانين التاريخ أثبـتت أن الإمبراطوريات ظهرت وصعدت أثناء تحولها عن الدين إلى العلم ، لكنها تنهار بعد ذلك لأنها فقدت القاعدة الدينية والروحية والأخملاقية الراسخة التي يمكن أن تواصل الارتفاع بالبناء الحضاري عليها. فمثلاً قامت الحضارة الإغريقية القديمة على أخلاق تقليدية ، استندت إلى الفضائل الأربع الشهيرة وهي : العدل والشجاعة وضبط النفس والحكمة . وتركز على فضيلة ضبط النفس ، فترى أنها الفضيلة الخاصة بالمتع الحسية إلى درجة أن شيوعها في المجتمع الإغريقي كان ينسجم مع أرقى مستويات السلوك . ذلك أن هذه المتع شرعية ومحللة مادامت لا تتنافي أو تتعارض مع قيم الحق والخير والجمال ، أي الفضائل التي أرسى سقراط أسسها ، ورسخها ونظمها أفلاطون بعد ذلك . لقد كان يزعبهم العرى بهدف الإثارة الحيوانية أو تصوير الجنس الفاضح ، وكانوا يعتبرونـها تصرفات بربرية . وكانت القوانين التي حكمت اليونان إبان ازدهار الحضارة الإغريقية ، تقضى بسحن أو إعدام من يقدم على ارتكاب الزنا مع حرة غير متزوجة ، وذلك على سبيل المثال . أما عندما تخلى الإغريق عن هذه القيم والفـضائل ، فإنهم هبطوا من المستوى الإنساني إلى المستوى المحيواني ، وبدأت الحضارة الإغسريقية في الانهيار والتحلل .

إن انهيار الحسضارات والإمبراطوريات والدول والأمم هو انهيار أخلاقى فى جوهره. وكانت موجة التحلل والتحرر التى شهدها المسرح الإغريقى صورة للملامح التى بدأت فى التشكل للمجتمع الإغريقى ، إذ ركز على جوانب الجنس

والعرى والشذوذ الجنسى . هنا بدأ الإغريق أنفسهم فى التحول تدريجياً إلى سلعة كانوا يوماً يسخرون منها ويحتقرونها ، فانتقلوا من دولة حضارية نموذجية إلى سلعة تتاجر فيها القرصنة الرومانية . ذلك أنه على أنقاض الحضارة الإغريقية ، نشأت الدولة الرومانية بقيم مختلفة تعتمد على الجبروت المادى والعسكرى فى فرض سيطرتها على العالم ، حتى جاءت المسيحية وبدأت مرحلة الصراع بين الدولة والدين ، بين المادة والروح . واندثرت الإمبراطورية الرومانية لأنها لم تعدل سوى القوة المادية التى تحمل فى داخلها بذور فنائها إذ إنها لم تتسلح بالطاقة الروحية .

عند نقطة انهيار الحضارة الرومانية ، تنتقل آن جلين - جونز في كتابها مباشرة إلى حضارة الغرب الحديثة ، باعتبارها سليلة الحضارتين الإغريقية والرومانية ، وكأنها تعرض نموذجي اليونان والرومان لتنبيه الغرب المعاصر إلى أنه ربما كان في طريقه هو الآخر إلى أن يلقى مصير سلفيه. وترى أنه برغم التحول الكبير الذي شهدته مستويات المعيشة في المجتمعات الغربية ، فإن انهيار المستويات الأخلاقية ، يدمر ما تم إنجازه . وتدلل على ذلك بانتشار الفساد ، وتصاعد مستوى الجريمة ، وتمزق نسيج العلاقات الشخصية ، خاصة الجنسية منها ، وانتشار الأوبئة والأمراض المستعصية الناتجة عن هذه العلاقات . وترى الكاتبة أن تدهور الفنون وتشتتها واندثار إنتاجها المتميز ، أخطر مؤشر لبذور الانهيار التي بدأت في طرح ثمارها المرة في قلب الحضارة الغربية ، فتقول :

" إن مادية المجتمع نقلت الفنون إلى حالة من الزواج بين العنف والجنس ، في مشهد كله عرى فاضح ، تتصاعد فيه حدة اليأس والاشمئزاز الذي يسرى كالسم في نفس موغلة في الهموم المادية. وكانت النتيجة أن وصل المجتمع إلى صورة عبثية فاقدة تماماً لأى معنى أو دلالة ، لدرجة أنه أصبح عاجزاً عن مجرد إعادة إنتاج نفسه ".

وسواء في الغرب أو الشـرق ، فإن مظاهر الفساد وآليــاته الدولية تعلن عن نفسها بلا أي حرج أو خجل أو استحياء . ذلك أن المجرمين والسفاحين يتحركون بمنتهى الحرية والسطوة وسط شعوبهم ، وأيديهم ملطخة بدماء الأبرياء ، وجيوبهم متخمة بأموال الحرام التي تتجلى في وجوههم الضخمة المستديرة التي تنضح بالعافية والرفاهية ، وفي سياراتهم الفارهة ، ونسائهم المتنعمات ، وقصورهم الشامخة الفاخرة ، دون أية لمحة من لمحات تأنيب الضمير أو التعاطف مع ضبحاياهم. إنهم متاكدون من أن آليات الفساد الدولية تعوق محاسبتهم وتوقيع العقاب عليهم . بل إن السبيل الوحيد لإيقاف نزيف الدم يكمن أحياناً في استرضاء المجرمين الذين كانوا سبباً رئيسياً في الكارثة ، كما حدث مثلاً في سيراليون في مارس ٢٠٠٠ حين اضطرت قوات حفظ السلام الأفريقية إلى عقد اتفاق يضمن مشاركة عصابات الفساد والإجرام التي أشاعت الرعب والفوضى ، وأضافت إلى جراثم البشرية تقطيع أوصال النساء والأطفال . وكما حدث حين تكشف للأمم المتحدة أن زعيم قبائـل توتسي الذي دبر اغتيال رئيس رواندا ، وهو الحادث الذي أدى إلى مسذبحة راح ضحيتها أكثر من ثلاثة أرباع المليون ، هو نفسه الذي أصبح في صفقة السلام ناتباً للرئيس الجديد ، واضطرت الأمم المتحدة للتمغاضي عن أكبر جراثم العصر حفاظاً على السلام ، وتأكيداً عمليا في الوقت نفسه على الجبروت العلني الذي تمارسه آليات الفساد.

وحتى على المستوى الشخصى ، تضرب آليات الفساد على الأوتار الإنسانية المشدودة كى تستدر عطف الآخرين بمظهر يغطى العفن الذى تسببت فيه. فأحياناً يحول مرض عضال دون إجراء محاكمة عادلة حتى لو كان المرض تحايلاً كما حدث لديكتاتور شيلى الجنرال بينوشيه البالغ من العمر ٨٤ عاماً ، الذى اضطر الحكومة البريطانية إلى إرجاعه لوطنه ، ونجاته من المحاسبة القانونية عن واحد من أفظع سبجلات جرائم القتل والاختفاء والتعذيب . قد يستوعب الإنسان عقلياً الأسباب التى يمكن أن تحول دون معاقبة الذين أجرموا في حقه ،

لكن الطبيعة الإنسانية تأبى أن يتعدى ذلك الفهم إلى تحمل المجرمين والتعايش معهم . ومادامت آليات الفساد تملك هذه الطاقمة على ممارسة القهر ، فسيظل الشرخ غائراً في كيان البشرية ، ولن يتحقق سلام حقيقى ، ولن تطوى صفحة الجريمة.

وتظل الإنسانية تحلم بإيجاد جهاز قمضائي دولى فعال لتعقب الذين يمارسون الفساد ويرتكبون جرائم كبرى في حـق الإنسانية ، وتقديمهم للمحاكمة عبر كل الحدود ، وأن يمتد التجريم إلى الذين يوفرون لهم الحماية ويحتفظون بأموالهم المسروقة في بنوكهم ، ويوفرون لهم الملذات في مواخيرهم ، حينئذ لا يصبح ثمن تحقيق السلام والتصالح في بلد مغلوب على أمره ، هروب المجرمين من القيصاص والتكسب من جرائمهم . أما الآن فإن حبال الإدانة لا تطول المسئولين الكبار ، بل تلتف فقط حول رقاب الموظفين الصغار ، خاصة في الدول غير الديمقراطية التي استطاعت فيها آليات الفساد أن تقيم مؤسسة لها قواعد وتقاليد ، يتكاتف أعضاؤها لحماية بعضهم بعضاً بكل السبل والأساليب ، يربطون أنفسهم بقواعد أساسية في السلطة ، أي سلطة ، ويتسللون إلى مفاصل ومحاور الحركة في المجتمع ، ويقبضون في أيديهم على مصائر وأقوات البسطاء من الناس وبذلك تطفو مؤسسة الفساد كسفينة نوح في طوفان المجتمع معزولة عنه ، لكنها متحكمة فيه . وكلما ثقلت بحمولتها وغاصت قليلاً ، وبدأت العيون والأذان المتلصصة تحيط بها ، فإن ركاب السفينة يلقون بواحد منهم ، وغالباً ما يكون أقلهم منزلة وتأثيراً ، كي يكون ضحية وقرباناً لقيم الشرف والفضيلة والنزاهة ، فينشخل الناس بها ، ويستمرون هم في أعمالهم ، لكن سرعان ما يهرع ركاب السفينة إلى إنقاذ الضحية بإخراجه من الباب الخلفي للجهاز القضائي المخترق منهم ، وحتى لا تسول له نفسه أن يفضح أسرارهم إذا ما شعر أنهم تخلوا عنه ، فهذه هي آليات الفساد . ولم يترك طوفان الفساد بلداً إلا وغمره بطريقة أو بأخرى . فالعلاقة الجنسية المحرمة - مثلاً - بين الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون ومونيكا لوينسكي أو سابقتها باولا جونز ، ليست حالة شاذة أو نادرة في تاريخ البيت الأبيض ، فقد رزق رئيس أمريكي أسبق هو جروفر كليفلاند بمولود غير شرعي خلال فترة رئاسته الأولى . وكان للرئيس روزفلت المشلول عشيقة معروفة تدعي لوسي مارسير ، أما الرئيس كيندي فكانت له عشيقات أشهرهن الممثلة مارلين مونرو . وقد حول كيندي حوض السباحة في البيض إلى ناد مغلق للعراة . وعندما افتضح أمره ، هرب من الاتهام والإدانة عندما وجد ضالته في فتح ملف الصراع مع السوفييت في عام ١٩٦٢ حول كوبا . وتتضمن أشرطة التسجيل التي كشف النقاب عنها في مارس ١٩٩٨ أن كيندي قال في اتصال هاتفي مع شقيقه روبرت ، وكان وزيرا للعدل : " إنه لو لم يتخذ هذا الموقف ضد السوفييت لكان مصيره الإدانة " .

ومن المعروف عن الرئيس السابق كلينتون أنه من المعجبين بكيندى سواء على المستوى الشخصى أو السياسى. ولذلك لم يكن مستغرباً أن يقلده فى الهروب من الفضيحة الجنسية إلى افتعال أزمة خارجية تستقطب اهتمام الرأى العام . ولقد وجد كلينتون فى قضية العراق ما وجده كيندى فى قضية كوبا ، بحيث كلما تجمعت حوله روائح الفضيحة وأبخرتها ، فلا مانع من توجيه ضربة إلى العراق لشد انتباه الرأى العام الأمريكى أو العالمى بعيداً عن مأزقه الشخصى.

لكن ليس في كل مرة تسلم الجرة . في عام ١٩٧٤ وقع الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون في مأزق أخلاقي عندما ارتكب حماقة التجسس في مبنى ووترجيت في واشنطن على الحزب الديمقراطي المنافس له ، ولكن نيكسون بطل الانفتاح على الصين ، لم يجد قضية خارجية يمكن توظيفها لتحويل اهتمام الرأى العام الأمريكي من قضية أخلاقية داخلية إلى قيضية سياسية أمنية خارجية ،

مما اضطره إلى دفع ثمن فضيحته بالاستقالة من منصبه كرئيس للولايات المتحدة.

وفى عام ١٩٨٦ انفجرت فضيحة أخلاقية - سياسية مزدوجة من الطراز الأول . يتمثل الوجه الأول لهذه الفضيحة فى موافقة الرئيس الأسبق رونالد ريجان رسمياً على عملية سرية لبيع إيران أسلحة متطورة ، عبر وسيط ثالث ، وذلك برغم أن إيران كانت تجاهر بالعداء للولايات المتحدة ، وبرغم أنها كانت متهمة باختطاف رعايا أمريكيين فى لبنان للمساومة عليهم . أما الوجه الثانى للفضيحة فيتمثل فى استخدام ثمن تلك الأسلحة ومن وراء ظهر الكونجرس الأمريكي ، لتمويل حركة "الكونترا" فى السلفادور ، بهدف إسقاط نظام الحكم المعادى هناك لواشنطن.

لقد غش الرئيس ريحان الشعب الأمريكي والكونجرس مرتين ، مرة أولى بخرق قانون مقاطعة إيران وبيع أسلحة أمريكية لها ، ومرة ثانية بخرق قانون عدم التدخل في أمريكا الوسطى دون موافقة مسبقة من الكونجرس . وعندما افتضح أمره ، ألقى بالمستولية على رئيس الأمن القومي الأسبق أوليفر نورث ، وملأ الدنيا بجعجعته حول شعار الشيطان السوفييتي طارحاً برنامج حرب النجوم الذي وجدت فيه الصناعات العسكرية الأمريكية فرصة ذهبية للحصول على عقود بمليارات الدولارات. وهكذا تحولت الأضواء من الفضيحة الداخلية إلى هذا الشيطان السوفييتي الأحمر ذي المخالب النووية المدمرة التي يريد ريجان اقتلاعها لينقذ الولايات المتحدة من براثنها !! ومعها العالم بأسره !!

ويبدو أن ريجان كان يطبق ما جاء في كتاب « الشياطين الشعبية وحالات الذعر الأخلاقي » الذي صدر عام ١٩٧٢ لعالم الاجتماع السلوكي البريطاني صامويل كوين ، وفيه قنن لمصطلح الذعر الأخلاقي الذي أصبح يستخدم في عملية تصنيع أو افتعال نوع من « الهيستريا الاجتماعية » ، وعادة ما تتم من

خلال وسائل الإعلام الجماهيرية . وتنهض هذه الفكرة على أن انغماس تلك الوسائل في الإثارة والتهييج والجعجعة التي تعد إحدى قيمها وأدواتها الأساسية ، وذلك بالمبالغة الشديدة في تصوير أعمال عنيفة تافهة أو تصرفات سيئة عابرة أو أوهام مصنعة كي تبدو أنها حقائق ، فإن ذلك يضخمها ويجعلها في حجم الأزمة الاجتماعية أو الأخلاقية أو السياسية الكبرى . ولما كانت بقية المؤسسات تعتمد على تلك الوسائل كمصدر للمعلومات والأفكار والاتجاهات ، فإن المؤسسات الاجتماعية تعتمد على تلك الصورة المصنعة أو المزيفة في دمغ التصرفات أو التحركات أو التلميحات العابرة المحدودة التي بالغت وسائل الإعلام في تصويرها وفي التركيز عليها ، بحيث تتعامل معها باعتبارها شروراً اجتماعية من فعل الشيطان.

لكن قواعد اللعبة السياسية هنا ليست حكراً على السياسي الذي يمارسها ، بل يمكن أن تمارسها أطراف أخرى قد تكون مضادة له. فلا أحد يضمن عدم إقبال الأفراد القابعين على أطراف المحتمع على التصرفات والأعمال المدانة نفسها ، حين تصبح أعمالاً مغرية وجذابة بسبب سوء سمعتها ، أو بسبب أنها تكفل لأمثال هؤلاء الأفراد الشهرة أو الانضمام إلى تيار أو جماعة اجتماعية متكاتفة تمنحهم مكانة اجتماعية أو إحساساً بالأهمية أو حماية أو وسيلة للكسب ، فهذه هي القواعد أو الآليات التي تحكم معظم الذين ينضمون إلى التنظيمات السرية أو العلنية على حد السواء . وكان كوين قد استنبط فكرته من تحليل أسلوب الإعلام البريطاني في تناوله لتجمعات وتحركات الشباب المنحرف في أسلوب الإعلام البريطاني في تناوله لتجمعات وتحركات الشباب المنحرف في أسلوب الإعلام الريطاني في البرلمان ، ومفكرون وكتاب ورجال دين . شارك في تضخيمه ساسة ونواب في البرلمان ، ومفكرون وكتاب ورجال دين . وكان من أثر ذلك ازدياد أعداد القابلين للانحراف والذين يتصورون أنه من صالحهم ركوب هذا التيار الجارف . ويستخدم مصطلح « الذعر الأخلاقي » الآن

لوصف كل هيستريا اجتماعية ذات صبغة أخلاقية ، تفتعل عمداً أو دون وعى لأهداف سياسية واجتماعية ، وغالباً ما يقصد بها صرف النظر أو الاهتمام بقضايا حيوية قد تفضح الأسرار التي حاول بعض الساسة إخفاءها.

إن آليات الفساد لا حدود لها ، وقادرة على التلون والتبدل والتوالد مع كل عصر وفي كل مكان . فقد بدأت بقتل قابيل لأخيه هابيل منذ بداية الخليقة ، وستظل مواكبة ومهددة لها حتى نهايتها . ولذلك فإن معركة الإنسان الخالدة هي ضد الفساد ، فقد فطر الإنسان على الشر كما فطر على الخير ، و مستقبله كله رهن بتغلب أحد العنصرين على العنصر الآخر ، وعليه أن يثبت أنه لا يصح إلا الصحيح في النهاية .



(۱۲)الانفجارالسكاني

يقترب تعداد سكان الكرة الأرضية في مطلع القرن الحادي والعشرين من ستة مليارات نسمة ، وهو عدد يتزايد باستمرار . ولذلك تعتبر العلاقة القائمة بين النمو السكاني ومستوى المعيشة ، من أخطر مشكلات وأزمات العصر الحديث التي تحتاج إلى قواعد جديدة للعبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ حتى لاتفلت الأمور من أيدى القادة السياسيين ، ويبدأ عصر من الكوارث التي لا يعرف أحد أسلوباً فعالاً لعلاجها . فليست هناك إجابة شافية حتى الآن عن سؤال ملح وحرج وشائك وهو : هل تستطيع البشرية أن تجد الغذاء والطاقة بالكميات الكافية ؟ وهو سؤال تتفرع منه أسئلة أخرى من نوع : هل يتمكن الإنسان من توفير بيئة غير ملوثة وجميلة ؟ أم أنها ستذهب ضحية النهم البالغ لهذه الأعداد المتزايدة من السكان ، وللتوسع الصناعي والتكنولوجي المتسم بالفوضي والعشوائية العالمية ، والذي لا يهدف إلا للربح المادي ، وليس لنوعية الحياة اللائقة والمربحة للإنسان ؟

إن النقص في الموارد الغذائية وموارد الطاقة ، يشكل أزمات في مواقع عديدة من الكرة الأرضية . ويتوقع الخبراء كوارث أشد خطراً من الموجودة حالياً ، إذا ما استمرت الزيادة السكانية على معدلها الحالي ، في حين يرى آخرون ، أنه بفضل موارد جديدة ، ووسائل جديدة ، يمكن تحقيق مستوى معيشة أفضل ، لعدد من السكان يزيد على العدد الموجود حالياً عشرة أو خمسة عشر ضعفاً . لكن الجدل بين الأطراف المعنية لم يحسم ، لأن أحداً لم يستطع حتى الآن أن يؤيد أو يدحض على

وجه اليقين نظرية المفكر الإنجليزى توماس مالتوس التى وضعها منذ أكثر من قرنين من الزمان ، والتى أوضح فيها أن الإنتاج الغذائى يزيد بمتوالية حسابية فى حين يزيد التعداد السكانى بمتوالية هندسية ، وأنه إذا لم يحدث إبطاء فى معدل النمو ، فإن العالم يسير نحو الكارثة . ومع أن تنبؤات مالتوس لم تتحقق - وقد ظل عدد سكان العالم يتنزايد بمعدل متسارع ، مع ارتفاع فى مستوى المعيشة - فى نظر مؤيدى نظريته ، إلا أن هؤلاء يرون أن الوضع لا يعدو أن يكون مجرد تباطؤ فى ظهور النتيجة لأسباب لن تستمر طويلاً.

ويقدر علماء السكان المتفائلين ، أن الموارد الطبيعية لم تحدد تحديداً تعسفيا من جانب الطبيعة ، وأنه يمكن تنميتها بنسب هائلة . ففى القرن العشرين وحده ، تمكن الإنسان فى مواقع عديدة من زيادة الإنتاجية الزراعية ، وتحقيق الطفرات التكنولوجية الحديثة ، مثل تلك التي لوحظت فى المناطق الآخذة فى النمو مثل الهند ، وباكستان ، والشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا ، وأمريكا الوسطى ، التي تمكنت هى أيضاً من الاستفادة من ثورة الهندسة الوراثية ، فى مضاعفة الإنتاج الغذائي ضعفين أو ثلاثة فى الربع الأخير من هذا القرن . وهذا النمو الهائل مايزال يتزايد عاماً بعد عام .

ومع ذلك ، فهناك البلاد التى تزايد عدد سكانها خلال القرن العشرين بدرجة مأسوية ، إذ يؤكد علماء السكان المتشائمون أن الهند وأمريكا الوسطى بالذات من المناطق التى تعد مسرحاً لانفجار سكانى حقيقى ، حيث توجد معظم الأسباب التى تؤدى إليه ، والتى أصبحت تتمثل فى استخدام الأدوية العصرية ، ووسائل العلاج ، والنظم الصحية ، التى أدت إلى خفض كبير فى نسبة الوفيات . وفى الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٢٠ ، نقصت هذه النسبة بمقدار النصف ، فى كل من المكسيك ، وكوستاريكا ، وفنزويلا ، وسرى لانكا ، وماليزيا . كما ازداد عدد الأفراد الصالحين للتناسل نظراً لارتفاع المستوى

الصحى ، فى حين ظلت تقاليد الأسر كبيرة العدد سارية حتى بعد اختفاء الأسباب الـتى كانت تؤدى لها ، اختفاءً يكاد يكون تاما ، وهى وفيات الأطفال التى كان يتم تعويضها بالإكثار من النسل .

إن الانفجار السكانى يؤدى إلى المجاعة ، وإن ظلت هذه الظاهرة فى نطاق الاستثناء . ويتسم الموقف عادة بطبيعة انتقالية غير مستقرة أو مطردة ، وهو يتطور على مراحل مستميزة . وتتسم المرحلة الأولى بارتفاع نسبة المواليد والوفيات، وبعبارة أخرى ، بتزايد بطىء فى عدد السكان . وقد ظل هذا النوع من التزايد السكانى ، هو السمة الغالبة حتى القرن السابع عشر . وفى مرحلة تالية انخفضت نسبة الوفيات ، وإن ظلت نسبة المواليد دون تغييس . كان ذلك هو ما حدث فى البلاد التى تأثرت بالثورة الصناعية الأولى فى القرن التاسع عشر . وفى بداية القرن العشرين ، دخلت معظم الدول التى تحولت إلى الصناعة ، فى المرحلة الانتقالية الثائة التى تتسم بانخفاض كل من نسبة الوفيات ونسبة المواليد .

ومنذ منتصف القرن العشرين ، أصبح متوسط عدد أطفال الأسرة ، يقدر في الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، والسويد ، واليابان ، بطفل واحد أو اثنين ، وهذا يعنى أن تلك البلاد المتقدمة إنما تجدد سكانها وفي الوقت نفسه لا تخشى من أية بوادر أو تهديدات بالانفجار السكاني. وهناك احتمال أن تنتشر نفس الظاهرة في البلاد الآخذة بأسباب التصنيع والشورة التكنولوجية من بلاد العالم الثالث . وهي نسبة ليست كبيرة لأن الفقر يعمل على تعطيل تحول عدد كبير منها إلى العصر الصناعي ، وبالتالي ما بعد الصناعي والإلكتروني . وإذا كان الأمر يقتضى اتخاذ إجراءات صارمة من جانب الحكومات المعنية ، بهدف تخفيض نسبة الزيادة في السكان ، فإن هناك عوامل عديدة ومتشابكة ومعقدة تبعوق اتخاذ مثل هذه الإجراءات ، وهو ما يشكل خطورة دولية لابد أن يضعها العالم المتقدم في اعتباره ، وهي أن الدول الفقيرة ذات النسل الهزيل صحيا ، تستعيض عن نسبة الوفيات العالية

عندها في الأطفال ، بالمزيد من التناسل ، في حين أن الدول المتقدمة تحرص على تحديد النسل أو تنظيم الأسرة لكى تحافظ على المستوى الراقى لمعيشتها . وبالتالى فإن الانفجار السكانى قادم من الدول الفقيرة المنتجة للنسل الهزيل والمريض والضعيف ، ولن تسلم منه الدول المتقدمة الغنية بعد أن أصبح العالم في عصر العولمة مجرد قرية كونية صغيرة ، لا تلعب فيها الحواجز أو الحدود السياسية والجغرافية فيما بينها دوراً حاسماً واضحاً كما كان يحدث في الماضى .

ولا تقتصر المشكلة على الدول الفقيرة دون الدول الغنية التى لا تخلو من طبقات فقيرة تحرص بدورها على النسل الكثير لعله يساعدها على الاستفادة من العمالة الرخيصة التى يمكن أن يؤديها أبناؤها ، في حين تحرص الطبقات الغنية على الالتزام بعدد قليل من الأبناء حتى لا تهتز مكانتها الاقتصادية . ولذلك فإن هناك احتمالاً في المستقبل لطغيان الكم الضخم المتدنى الذي تتميز به الطبقات التى تعانى من الفقر والجهل والمرض ، على الكيف الضئيل والراقى اقتصادياً وتعليمياً وصحياً ، الذي تتمتع به الطبقات الغنية . والحراك الاجتماعي والاقتصادى الذي تزايدت سرعته في هذا العصر التكنولوجي اللاهث ، لن يضع أحداً في مأمن من طوفان النسل الهزيل الذي يمكن أن يصل إلى القمم التي يتربع عليها الأغنياء والمترفون ليغرقهم ويغوص بهم إلى القاع .

ويرى بعض الخبراء والعلماء الأمريكيين أن المشكلة ليست في عدد سكان الأرض ، بقدر ما هي في استنفاد أو تدمير مواردها ، وهم يرون أن بلداً مثل الهند التي تكافح كفاحاً مريرا لتوفير الغذاء المناسب لسكانها الذين يناهزون السبعمائة مليون نسمة ، تملك على المدى الطويل ، فرصاً للبقاء أقوى مما لدى الولايات المتحدة التي يعمل معظم إنتاجها الضخم المهول على إضعاف قدرة البيئة على استمرار الحياة . ويقدر خبير السكان الأمريكي وين ديفيز أن الولايات المتحدة ، سوف ينتهي بها الأمر إلى أن تفقد القدرة على النمو الطبيعي والإثمار

الحقيقى والخصوبة البيئية ، بعد أن أصبحت عبارة عن شبكات هائلة من الخرسانة المسلحة ، والاستثمارات المنجمية التى تحول الطبيعة إلى أرجاء مقفرة ، ومخازن هائلة مغلقة على المواد السامة التى لا تسلم المناطق المحيطة بها من تلوثها ، مما يجعل الظروف الملائمة لاستمرار الحياة الحقة غير مضمونة . ويؤكد العالم الأمريكي كنجزلي ديفيز ، على أن التكنولوجيا التي أصبح اعتماد البشرية عليها اعتماداً متزايداً ، سوف تصبح عاملاً من عوامل الخراب الملحة ، في حين يعمل النمو السكاني على مضاعفة خطر الصراع بين الكتل البشرية المتضخمة .

ويحتدم الجدل بين العلماء والخبراء المختصين ، فيرفض آخرون هذه النظرية التي يتهمونها بضيق الأفق ، ويرون أن تقدم التكنولوجيا أمر لا غنى عنه لاحتواء الانفجار السكانى . وهم يرجعون ذلك إلى مفهوم " الموارد " ، الذى يقصد به كمية محدودة من المعادن والمنتجات الغذائية ، ويقررون أن الملجأ الوحيد للبشرية من الانفجار السكانى يكمن فى التقدم التكنولوجي والقدرة على استيعابه وتوظيفه . وإذا كان البترول والفحم مثلاً ، يمثلان حالياً موردين أساسيين للطاقة على مستوى العالم ، فما ذلك إلا لأن العلماء استطاعوا أن يطوروا الأساليب التكنولوجية فى مجال استخدامهما . إن التقدم يجب أن يعمل على مساعدة الأجيال القادمة على استخدامهما . إن التقدم يجب أن يعمل على استخدامها ، وأن تولد من الطاقة ما لا يستهلك بدرجة غير اقتصادية .

وأصبحت الأبحاث التى تجرى لتطوير استخدام الإشعاع الشمسى ، من الاجتهادات والمشروعات التى يحرص عليها العلماء فى البلاد المتقدمة ، وقد تم فعلاً استخدام هذه الطاقة فى تدفئة العمارات السكنية . وذلك بالإضافة إلى بناء محطات توليد الطاقة النووية التى أصبحت مجالاً لاستثمارات ضخمة فى بلاد عديدة . وقد أوضح العالم الأمريكى ألفين واينبرج أن المواد المنشطرة كافية

لتشغيل المفاعلات النووية لمدة مائة مليون سنة . كما أن هناك مورداً آخر يمكن استخدامه ، وهو الطاقة الحرارية الأرضية التي يتم إنتاج الكهرباء منها ، كما يحدث بالفعل في نيوزلندا ، واليابان ، والولايات المتحدة ، وروسيا ، والصين وغيرها من الدول المتقدمة تكنولوجياً .

وبرغم كل هذه الجهود لمضاعفة الطاقة والإنتاج الغذائى ، فإن الأوساط العلمية متفقة على ضرورة التوصل إلى درجة من الثبات فى عدد سكان العالم . ولإمكان التوقف عند حد معقول ومقبول ، لابد أن يلتزم المجتمع باتخاذ إجراءات تحديدية جماعية ، تضع فى اعتبارها الكيف قبل الكم . ولقد برزت عدة اجتهادات ومشروعات تهدف إلى التنظيم الاجتماعى للنسل ، منها ما هو ودى ، ومنها ما هو إلزامى . وتتضمن الإعفاءات الضريبية ، والامتيازات الاجتماعية للأزواج الذين يلتزمون بالتحديد ، وإجراءات مالية ضد المخالفين ، والتعقيم الإجبارى للرجال والنساء الذين ينجبون أكثر من ثلاثة أطفال ، أو التعقيم المؤقت ، الذى يفرض بمساعدة موانع الحمل ، التى يمكن تحديد مدتها . وتذهب بعض هذه التوجهات والآراء إلى حد اقتراح استخدام مادة مانعة للحمل فى مياه الشرب ، التى تمد التجمعات السكانية الكبرى .

ويضع بعض الساسة في اعتبارهم أن الطبيعة البشرية ترفض رفضاً شاملاً كل محاولة للانتقاص من حقوق الفرد . لكن المسألة ليست بهذه البساطة لأن تحريم أو رفض تحديد النسل مثله كمثل الإجراءات الجبرية التي تحاول فرضه ، إذ إن الأمر يتعلق باحتياطات على المدى الطويل . فمن يرفض تحديد النسل ، عليه أن يتبح أولاً لمجتمعه مصادر الطاقة وموارد الغذاء الكفيلة بسد احتياجات المواليد الجدد ، فإذا كان عاجزاً عن توفير هذه الطاقات والموارد ، فليس من حقه أن يملأ الأرض صراخاً ، منادياً بحق الإنسان وحريته في الانجاب كما يحلو له.

إن المشكلة السكانية في المستقبل ، لن تكون في تعداد سكان الأرض ، بل ستتركز بصفة خاصة على كــثافة كل مجتمع ، وتوزيع درجات هذه الكثافة ، وفي إطار الحدود القبصوي التي يتحتم على هذه الكثبافة ألا تتجاوزها ، اعتماداً على علم الإحصاء البشرى . إن مصير البشرية ، إنما يتحدد على ضوء إنجازات العلم ، وهو يبدو أقل إظلامًا مما صوره خيال مفكري القرن الشامن عشر . وما لم يتمكن الإنسان من السيطرة - بقدر الإمكان - على عالم أوشك أن يصبح كياناً تكنولوجياً كامل الآلية ، فلن يكون هو نفسه سوى آلة وسط دنيا شاسعة من الآلات . عندئذ لن يكون رأيه أو موقف تجاه قضية الانفجار الـسكاني ، ذا قيمة فعلية ، لأن الحكم في النهاية سيكون لآلة أو منظومة التكنولوجيا الجهنمية التي تحكم العالم . ولا أحد يستطيع أن يتكهن بما سوف يكون عليه هذا الحكم الذي يمكن أن يتلاعب بمصير البشر ، ويجعل الإخصاب الطبيعي وتنظيم النسل من قضايا الماضي التي عفا عليها الزمن ، بعد أن تصبح الهندسة الوراثية - التي كان الاستنساخ من نتائجها المرعبة - قادرة على تحديد عدد الأطفال تحديداً دقيقاً ، وكذلك جنسهم ، وخصائصهم الوراثية ، كـما أن إطالة متوسط العـمر ، سوف تلعب دوراً في صالح التحديد ، عندما يتمتع سكان العالم بشباب مديد ، وانخفاض معدل الوفيات ، مما يؤدى بدوره إلى انخفاض معدل المواليد . ومع ذلك فإن هذه الفروض العلمية المحتملة والممكنة لا تسنفي أن القنبلة السكانية ما تزال هي القنبلة الوحيدة الذي يتكرر انفجارها دون أن تفقد طاقتها ، بل إن هذه الطاقة تزداد تفجرا مع ازدياد السكان وسوء توزيعهم بالنسبة لمصادر الطاقة وموارد الغذاء ، وبالتالي ما تزال من أخطر التحديات التي يواجهها الساسة في البلاد النامية أو المتخلفة على وجه الخصوص .



(١٣) تجارة الرقيق

كانت تجارة الرقيق من أبشع الجوانب المظلمة وغير الإنسانية لقواعد اللعبة السياسية . فيهى انتهاك صريح ومباشر لكيان الإنسان وكرامته ، ومارسه الإنسان ضد أنحيه الإنسان منذ بداية التجمعات البشرية على شكل قبائل ثم إمارات أو ممالك أو إمبراطوريات . ونظراً لأن قواعد اللعبة لا تقدم سوى الويل والظلم والقهر للضعيف ، فكان من الطبيعى أن تبرز ظاهرة الرقيق والعبيد والجوارى عبر العصور . ولذلك خلد التاريخ ثورة العبد الروماني سبارتاكوس الذى قادها ضد الإمبراطورية الرومانية وهى فى أوج جبروتها وبطشها ، بعد أن أحال أقرانه البؤساء المذلولين إلى جيش من المحاربين الصناديد . فقد كانوا من المصارعين الذين يتبارون فى الحلبة التى يعقل المنتصر فيها المهزوم لتسلية السادة أو الأسياد المشاهدين وإمتاعهم ، وقد يعفو السيد عن المصارع المهزوم ويمنع زميله من قتله المخطة الأخيرة إذا كان معتدل المزاج أو يأمره بقتله إذا كان متوعك المزاج .

وقد ثار سبارتاكوس مع زملائه المصارعين عندما بلغ إذلالهم حداً لا يحتمل، وكون منهم كتيبة ثائرة كانت بمثابة نواة لجيش انضم إليه كل المطحونين والمذلولين ، خاصة عبيد الأرض الذين عملوا في حقول أسيادهم دون مقابل سوى السماح لهم بالاستمرار في الحياة كعبيد . وتحول جيش سبارتاكوس إلى جحافل جرارة اجمتاحت سهول وتلال وقرى إيطاليا منذ منتصف عام ٧٣ قبل الميلاد ، وهددت الإمبراطورية الرومانية التي سارعت إلى حشد كل جيوشها النظامية لمحق هذا الخطر الداهم الذي استهان به القادة العسكريون في بدايته ظناً منهم أنه مجرد زوبعة في فنجان. ودارت رحى المعارك الطاحنة إلى أن هزم جيش سبارتاكوس في

عام ٧١ قبل الميلاد ، وتم قبتل قادته وأولهم سبارتاكوس الذى لم تمت الفكرة التي جسدها بموته ، وإنما خلدها التاريخ على أساس أنه في إمكان الإنسان أن يدافع عن كيانه وحقه في الوجود مهما كان مستضعفاً وبلا حول أو أو قوة .

لقد استعبد الإنسان القوى المتجبر من قديم الزمان أخاه الإنسان الضعيف وجعله عبداً يخدمه ويسخره ويملكه ويبيعه ويشتريه . وعندما انتشرت المعارك والحروب بين القبائل والجيوش ، عم الاسترقاق كل أرجاء العالم ، ولم يجد المنتصرون أية فائدة من القضاء على حياة الأسرى ، وفضلوا استخدامهم وتسخيرهم بلا مقابل سوى منحهم حق الحياة ، وبذلك أصبح الرق نظاماً معترفا به في العالم ، بل وأصبحت له تقاليده وأساليبه وقوانينه . بل كان بعض الفلاسفة يقرر بأن الناس صنفان : أحدهما خلق ليكون سيداً مطاعاً ، والآخر وجد ليكون عبداً مطيعاً . وكان أرسطو نفسه يرى أن البشر من غير الإغريق ليسوا سوى برابرة وهمج ، وينتمون إلى درجة منحطة في السلم الإنساني .

وفى العصور القديمة كانت المجتمعات تفرق فى الحقوق بين السادة والعبيد الذين لم يكن من حقهم أن يتولوا الوظائف العامة أو يتمتعوا بأى حق من حقوق السادة ، وكانت أقسى العقوبات تحل بهم إذا ارتكبوا أقل الأخطاء أو الهفوات فى حق أسيادهم . ولم يكن من حق أحد أن يحاسب السيد على انتهاكه لكيان عبد عنده أما إذا اعتدى عبد على سيده فالويل والثبور وعظائم الأمور فى انتظاره ، وغالباً ما تصل العقوبة إلى تعذيبه وقتله فى النهاية . ففى الهند مثلاً كان عقاب العبيد يتم بانتزاع الألسن وصب الريت المغلى فى الأفواه ، أو دس الأسياخ الحديدية المحماة فيها . لكن لم تخل هذه العصور من وجود دول أكثر إنسانية ورأفة مثل مصر وفارس والصين التى كانت الشرائع فيها تعطى الأرقاء بعض الحماية من عسف أسيادهم.

وفي بلاد الإغريق - التي تعتبر مهد الديمقراطية - لم يكن للعبيد أي

سعر ، في حين كانت للحيوانات وفي مقدمتها الخيول أسعار مرتفعة . وخاصة في اسبرطة التي قال عنها المؤرخ الروماني بلوتارك : « إن الحر فيها كان أكثر الناس حرية ، في حين كان العبد فيها أشد البشر استعباداً » . لكن هذه المعاملة الوحشية لم تكن أسوأ من معاملة الرومان لأرقائهم وعبيدهم . ويكفى للتدليل على ذلك ثورة العبيد التي قادها المصارع والعبد سبارتاكوس الذي دفع حياته ثمناً لها ، إذ إن هذا النظام العبودي كان أقوى من أي يتحداه أي مصارع أو جندي مهما كان جباراً ، ومهما نجح في أن يجند في جيشه آلاف المحاربين والفلاحين .

وفي العصور الوسطى كان الأرقاء يعانون تلك المعاملة غير الإنسانية . ففى المانيا مشلاً كان المقامرون يغامرون ببيع نسائهم وأبنائهم إذا خسروا كل مالديهم من أموال . وكان القانون فى فرنسا يحرم التزاوج بين الأحرار والأرقاء ، وإذا ارتبط حر بجارية ، أو حرة بعبد ، بمثل هذا الزواج ، فإن قوانين العبودية تطبق عليهما لأنهما بهذا الزواج صارا من الأرقاء . وفي أسبانيا كانوا يحرقون المرأة الحرة ومن تقترن به من الأرقاء ، وهما على قيد الحياة . وفي إيطاليا كان يحكم على مثل هذه المرأة بالإعدام . أما في إنجلترا فكان العبيد ينقسمون إلى نوعين : أحدهما يعتبر من قبيل المنقولات ، وهؤلاء يجوز بيعهم ، والثاني نوع من العقار ، وهم المكلفون بخدمة الأرض ، وهؤلاء لا يباعون إلا معها ، ويلقبون بعبيد الأرض .

وفي المنطقة العربية لعب العبيد والجوارى دوراً لا يمكن تجاهله على مستويات عديدة . ولا تكاد تخلو حكاية من " ألف ليلة وليلة " من مشاركة العبيد والجوارى في الأحداث . بل إن سلسلة الحكايات كلها كانت نتيجة لخيانة زوجة شهريار في غيبته مع رجال من العبيد ، فقرر أن يقتلها ، ويقتل كل ليلة الفتاة التي يقع اختياره عليها ، وذلك انتقاماً من جنس النساء كله . لكن صورة العبيد والجوارى في الأدب العربي لم تكن بالقسوة والعنف والإذلال الذي ارتبط

بها خارج المنطقة العربية ، بل كثيراً ما امتزجت بالرقص والغناء والفنون عموماً ، لكن هذا لم يمنع أن يظل السيد سيداً ، والعبد عبداً. وكان العصر العباسى بصفة عامة ، وعهد هارون الرشيد بصفة خاصة ، عصراً ذهبياً للعبيد والجوارى . فقد كان يتم عتقهم إذا أدى العبد خدمة جليلة لسيده ، أو أثبت جدارة غير عادية ، وإذا أثبتت الجارية تفانيها من أجل سيدها أو سيدتها ، أو تفوقها في فن من الفنون ، وخاصة الموسيقى والغناء . لكن هذا لم يكن ليمنع توقيع العقوبة الرادعة على العبد أو الجارية ، وهي العقوبة التي كانت تصل في بعض الأحايين إلى قطع الرقبة بالسيف. وكان لمسرور السياف دور مشهود في ذلك . أما عصر المماليك في مصر ، فقد أثبت أن العبيد لا يمكنهم أن يكون سادة فحسب ، بل ملوكاً أيضاً . فقد أكثر الخلفاء والسلاطين من استقدام المماليك للعمل في خدمتهم ، لكن المماليك كانوا من الدهاء والطموح بحيث استطاعوا قلب الموائد على رءوس أسيادهم واحتلال عروشهم ، خاصة بعد أن اكثر عددهم وقويت شوكتهم وتابعوا على الطبيعة أساليب الحكم ومؤامراته وقواعده ثم استخدموها لصالحهم.

أما في الغرب فلم تنتظم تجارة الرقيق وتحولها إلى تجارة عالمية إلا في أواثل القرن السادس عشر ، لدرجة أنها أصبحت من أهم قواعد اللعبة السياسية التي تنتهجها الإمبراطوريات الجديدة لتدعيم مكانتها استعمارياً سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري. وكان البرتغاليون أول من اتصل بالقارة الأفريقية ، وكانت المواقع التي نزولوا بها مجرد مناطق مبعثرة على الساحل ، وليس لها عمق في الداخل ، ولم تكن أقطاراً أو مستعمرات بالمعنى المعروف . لكن لم تلبث هذه المناطق أن حصنت وأقيمت بها القلاع والاستحكامات التي ينزل بها الجنود والملاحون والتجار ، ويحتمون بها عند الحاجة . ومن تلك القواعد كان يجرى الاتصال بالأهالي المقيمين بالقرب منها

بحيث يتم تبادل السلع بين الطرفين. وكانت أهم السلع الأفريقية : الذهب والعاج ، أما ما كان الأفريقيون يحصلون عليه مقابل ذلك فسلع أهمها الخمور والأسلحة النارية والبارود.

فى أول الأمر لم يكن العبيد من السلع الداخلة فى التبادل ، لكنها لم تلبث أن أصبحت فى النصف الأول من القرن السادس عشر بصفة عامة أهم السلع جميعاً . عندئذ بدأت صفحة من أفظع وأبشع الصفحات فى تاريخ البشرية جمعاء ، إذ تعرضت أفريقيا لطوفان من القهر والبؤس والشقاء والإذلال والاستعباد ، لم يعرف له نظير فى العصور السابقة . وكان البرتغاليون أول المشتغلين بتجارة الرقيق ، وكان اتجاههم فى البداية إلى الأسواق الأوروبية فى أسبانيا والبرتغال بصفة خاصة . ولكن الأسبان لم يلبثوا أن استخدموا الرقيق فى المزارع والمناجم بجزر الهند الغربية ، وتطلب هذا النشاط عدداً ضخماً من العبيد . ولفت ذلك أنظار بعض الدول الأوربية ، فأخذت تتسابق فى هذا الميدان الذى دخلته هولندا وفرنسا والدانمارك وبريطانيا .

ولم تلبث بريطانيا أن احتلت المكان الأول في تـجارة الرقيق ، وبزت سائر الدول في تلك التجارة . ومـمن اشتهر فيها سير جون هوكنز (١٥٣٧ – ١٥٩٥) الذي شجعته الملكة إليزابيث الأولى وكافـأته على نشاطه بمنحه درعاً نقشت عليه صورة زنجي مصفد بالأغلال . وصار هذا شعاراً له ولأسرته . وكان هذا الرجل يطوف بسفينته مع عصابته ليختطف العبيد من سواحل أفريقيا ثم يبيعهم لأصحاب المزارع والمناجم في المستعمرات الأسبانية التي كانت أهم الأسواق لتصريف هذه السلعة البشرية .

أما فى الولايات المستحدة فقد وجد المهاجرون الأوربيون أمامهم آلاف الأميال المربعة من الأرض الصالحة للزراعة التي لا تجد من يستطيع أن يستزرعها ويستغلها لقلة الأيدى العاملة . ومن هنا كان الإقبال الجماهيرى الحاشد على أول

سفينة ترسو على سواحل أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة) عام ١٦١٩، وكانت هولندية وتحمل شحنة من الرقيق الأسود القادم من أفريقيا . وكانت صفقة رابحة بكل المقاييس إذ بيعت شحنتها بالكامل لأصحاب مزارع الدخان في ولاية فرجينيا . وتوالت سفن الرقيق بعد ذلك لتكون سوقاً ضخمة تظلها الراية البريطانية . ولم تلبث أمريكا الشمالية أن أصبحت أكبر الأسواق استيعاباً للرقيق .

وكانت الحكومات سعيدة بهذه الأيدى العاملة التى لا تكلفها شيئاً سوى أدنى حدود الكفاف من العيش ، في حين أنها تقدم لها الإنتاج الوفير الكفيل بتدعيم اقتصادها ورفع مستوى معيشتها ووضعها على خريطة الإمبراطوريات الاستعمارية . وكون الإنجليز والفرنسيون والبرتغاليون والهولنديون والدانماركيون شركات رأسمالية بدعم وتشجيع من الحكومة والبرلمان الذى أصدر قانوناً بإنشائها ، يخول لها صراحة الحصول على الرقيق من سواحل أفريقيا الغربية وبيعه في الأسواق. وكان نصيب الإنجليز في هذه التجارة الرائجة أكثر بكميات هائلة ، رجالاً ونساء وأطفالاً ، وكأنهم حيوانات اصطادها الأوربيون ونقلوها لبيعها في أمريكا الشمالية وجزر الهند الغريبة وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . وتدل الإحصائيات على أن الذين تم بيعهم من منتصف القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر لا يقلون عن عشرة ملايين ، بصرف النظر عن الذين منتصف القرن التاسع عشر لا يقلون عن عشرة ملايين ، بصرف النظر عن الذين هلكوا سواء في أثناء اقتناصهم على الأرض الأفريقية أو في أثناء نقلهم بالسفن العدد السابق ذكره.

وتتجلى قواعد اللعبة القذرة فى طريقة اقتناص السود التي كانت تبدأ بحرق القـرى وقت السحـر والسـود نيام ، ثم يـتم خطفهم وهم يـحاولون النجاة من النيران ، ويساقـون إلى السواحل حيث توجد سجون خـاصة يحبسون فيـها حتى تصل السفن لنقلهم . ولم يكونوا يعطون من الزاد إلا بمقـدار ما يمسك رمقهم ،

ثم يوسم كل رجل أو إمرأة أو طفل باسم التاجر الذى اشتراه ، وكان هذا الوسم شبيها بوسم الماشية بقطعة من الحديد الملتهب . ويظل هؤلاء المساكين فى محبسهم حتى تحملهم السفن لبدء الرحلة المميتة . أما تقليل نفقات النقل فكان يتم برص الرقيق كما يرص السردين فى العلب ، الواحد لصق الآخر . ونتيجة لانعدام الرعاية الصحية وقلة الغذاء كان يموت من شحنة السفينة مالا يقل عن ثلاثين فى المائة من السود.

وتوالت شحنات الرقيق الأسود على أمريكا الشمالية عاما بعد عام، ليستتريهم السادة البيض في منزادات علنية ، وينقلوهم إلى المنزارع بأسماء جديدة ، هي أسماء سادتهم البيض ، للعمل تحت لهيب الشمس في مزارع القطن والدخان في ولايات الجنوب التي أطلق عليها اسم " الحزام الأسود " وهي ولايات ألاباما وتنيسي ولويزيانا وجورجيا . وكانت ميناء تشارلستون الواقعة على ساحل ولاية كارولينا الجنوبية ، أكبر سوق لتجارة الرقيق ، وفيها كان الأفريقيون الأرقاء يودعون في حظائر لا يستر أجسادهم سوى الخرق البالية . وإذا اشترى أمريكي جماعة منهم ، قيدهم بالحبال ودفع بهم أمامه كالماشية إلى حيث يقيمون في أكواخ حقيرة ، ثم يساقون كل يوم إلى الحقل والسياط تلهب ظهورهم ، حيث يعملون من الفجر إلى غروب الشمس . ولم يكن يوم الأحد إجازة أسبوعية لهم بل كانوا يرسلون إلى الغابات ليجمعوا الأخشاب ثم يبيعوها ويشتروا بثمنها ما يحتاجون إليه . وكان أبناؤهم يعتبرون ملكاً لصاحب المزرعة الذي يملك الحق في بيعهم .

وظلت هذه الحال سائدة حتى أوائل القرن التاسع عشر حين بدأت أصوات استنكار لها في الدانمارك ثم في إنجلترا ، منادية أن هذا عمل وحشى يتنافى مع المبادئ المسيحية . وترددت الآراء والأصوات نفسها في الولايات المتحدة نفسها . وكانت الدانمارك قد تراجعت عن المشاركة في هذه الصفقات الوحشية

منذ بدايات القرن السابع عشر ، أما إنجلترا فربما كان الدافع لها هو الانتقام من الولايات المتحدة التي تخلصت من الاستعمار البريطاني وحرمت بالتالى من الأيدى العاملة الرخيصة . أما الولايات المتحدة فكانت أسواقها قد اكتظت بالرقيق ولم تعد في حاجة إلى بضاعة جديدة بعد أن أصبح التوالد أو التكاثر الطبيعي بين زنوجها ما يكفى لسد الحاجة .

ومهما يكن من أمر فقد واصلت إنجلترا دعوتها وأبرمت اتفاقات ومعاهدات تستنكر تجارة الرقيق وتحرمها . وجدير بالذكر أن مصر وقعت مع إنجلترا معاهدة لإلغاء الرقيق ومنع التجارة فيه عام ١٨٧٧ . فقد شهد القرن التاسع عشر منذ بدايته وعياً إنسانياً واضحاً بأن ما يجبرى في مجال تجارة الرقيق والتفرقة العنصرية البشعة ، هو في حقيقته وصمة همجية وبربرية على جبين البشرية التي لابد أن تتخلص منها أو تقلل من بشاعتها ، وهذا أضعف الإيمان . ففي الولايات المتحدة نفسها سعى بعض المفكرين من ذوى النفوس الكبيرة والوعى الحضارى إلى تحرير من استطاعوا من الرقيق بإرسالهم إلى غرب أفريقيا للإقامة في مدينة أقيمت هناك باسم منروفيا عام ١٨٤٧ . وقد توسعت المدينة وضمت إليها أجزاء كبيرة لكثرة الزنوج المحررين العائدين إلى أفريقيا . وفي عام ١٨٤٧ أصبحت تلك المناطق جمهورية باسم ليبيريا .

وقد قامت عقب الاستقلال حركة ترمى إلى إلغاء الرق في الولايات المتحدة ، وتكونت عدة جمعيات وعقدت عدة مؤتمرات أصدرت قرارات استنكرت فيها الرق وطالبت بإلغائه . وشرعت الولايات المتحدة في تنفيذ تلك القرارات التي تقضى بها أبسط المبادئ الإنسانية . وسرت في البلاد روح جديدة إذ قام فريق من المفكرين والكتاب والشعراء ينددون بالاسترقاق ، وفي مقدمتهم الفيلسوف الأمريكي رالف والدو إيمرسون (١٨٠٣ - ١٨٨٨) ، كما زاد عدد الهيئات التي نادت بإلغائه . وهاجم رجال الدين الرق على منابر الكنائس ،

وتحمس الكثيرون فكانوا يساعدون على تـهريب العبيد من الولايات الجنوبية إلى الشمالية وإلى كندا .

وانبرت الأديبة هاريبت بيتشر ستو (١٨١٢ - ١٨٩٦) لتصوير حال الإفريقيين السود بأمريكا في قصة مسلسلة طويلة نشرتها إحدى المجلات وأطلقت عليها اسم " كوخ العم توم " ، ثم ظهرت كاملة مطبوعة في كتاب خلال شهر مارس ١٨٥٧ ، ولقيت رواجاً ليس له نظير فأعيد طبعها مراراً . وبرغم هذه الروح الجديدة ، فإن أبناء الولايات الجنوبية عارضوا فكرة التحرير لحاجتهم إلى الأيدى العاملة الرخيصة ، خاصة بعد اختراع آلة حلج القطن الميكانيكية عام ١٧٩٣ . فقد كان الزنجى يسمضى يومه كله في تنقية بضعة أرطال من القطن ، وهي عملية شاقة تحتاج لوقت طويل ، مما لم يجعل للقطن أهمية تذكر لمحصوله لصعوبة استغلاله تجارياً .

ويقول جون هنريك كلارك وفينسنت هاردنج في كتابهما عن « تجارة الرق والرقيق » إن ظهور آلة الحلج الميكانيكية غير الأوضاع الإنتاجية والاقتصادية التي أصبحت مغرية للرأسمالي الذي يريد مضاعفة ثروته . فقد أصبح في استطاعة الزنجي الواحد أن يدير دولاب الحليج لحلج خمسين رطلاً على الأقل يومياً . وكانت النتيجة هي الإقبال على زراعة القطن لدرجة أنه في عام ١٨٦١ بلغ الإنتاج أربعة ملايين بالة ونصف المليون ، مسما جعل زراعة القطن تسود ولايات الجنوب ، وبالتالي اتسعت أسواقه واحتاج أصحاب الأرض إلى أرقاء أكثر ، مما أضعف كثيراً من الجهود التي بذلت لإلغاء الرق لدرجة أن ارتفع عدد العبيد من أضعف كثيراً من الجهود التي بذلت لإلغاء الرق لدرجة أن ارتفع عدد العبيد من

ومما ضاعف من عدد الأرقاء أن الكونجرس ترك قضية الرق لكل ولاية على حدة ، مما أثار الشماليين ودفعهم إلى تكوين حزب انضم إليه إبراهام لينكولن ، وتكون في الوقت نفسه حزب معارض من الجنوبيين بزعامة جيفرسون

دافيـز (١٨٠٨ – ١٨٨٩). وعندما حـلت انتخـابات رياسة الجـمهوريـة ، كان لينكولن في طليعة المرشحين ، وكانت الخطة السياسية لحزبه (الجمهوري) تتمثل في أنه « ليس للكونجرس أو لأى مجلس تشريعي في المـقاطعات التصريح بالرق بصفة قانونية في أية ولاية من الولايات الأمريكية » .

وشعر الجنوبيون بما في هذا المبدأ من خطر على اقتصادياتهم ، فقرروا الانسحاب من الاتحاد الأمريكي والاستقلال بولاياتهم إذا ما فاز لينكولن في الانتخابات . وبالفعل فإنه بمجرد الإعلان عن انتخاب لينكولن رئيساً للولايات المتحدة ، بادرت ولاية كارولينا الجنوبية بإعلان الانفصال عن الاتحاد الأمريكي في ديسمبر ١٨٦٠ ، وتبعتها ست ولايات أخرى ، وانتخبت هذه الولايات السبع جيفرسون دافيز رئيساً مؤقتاً . ولم يتراجع لينكولن عن قراره ، فأعلن في خطابه الأول سياسته تجاه الرق ، وأكد على حتمية استمرار اتحاد الولايات ، وعدم شرعية الدعوة إلى انسحاب أية ولاية منه . وتطايرت نذر الحرب في الأجواء الأمريكية ، لكن كلا من الطرفين ظل محجماً عما يمكن أن يؤدى إلى نشوب القتال .

لكن كانت كل ظروف الانفجار قد توافرت ، ولم يبق سوى من يشعل الفتيل . وبالفعل اعتدى الجنوبيون على حامية تابعة للشماليين في ميناء تشارلستون بولاية كارولينا الجنوبية في أواثل عام ١٨٦١ ، وفي الوقت نفسه أعلنت ولايات جنوبية أخرى الانفصال عن الاتحاد الأمريكي ، فقامت الحرب التي استمرت حتى إبريل ١٨٦٥ ، وانتهت بانتصار الشماليين ، وإعلان إلغاء الرق نهائيا . وأتيحت الفرصة لأول مرة لبعض السود لأن يشق طريقه إلى الثراء ، وذلك لتعدد مصادر الثروة في تلك الأراضي البكر ، فأنشأوا المتاجر والمصانع الصغيرة ، وأصبحوا بمرور الأيام منافسين أشداء للبيض الذين لم ينسوا أن حرباً أهلية ضارية ومدمرة دارت بين البيض الشماليين والجنوبيين بسببهم ، واستمرت لأكثر من أربع سنوات .

وكان من الطبيعي لجــذور التفرقة العنصرية التي امتــدت وتشعبت في التربة الأمريكية أن تأتى أكلها . فقد قام فريق من جنود الجنوب المسرحين بتكوين ناد لهم في مدينة « بولاسكي » وهي إحدى مدن الولايات الجنوبية . ولما كانوا شباباً شبه ضائع ، فقد أقاموا الحفلات ليلاً حول النيران في الخلاء ، ثم دفعهم المجون إلى ابتكار ملابس تنكرية واتخاذ شفرة خاصة ، وجاراهم في هذا العبث جنود بعض المدن الأخرى وشبابها . وتفتقت أذهانهم عن زي غريب من اللون الأبيض يخفون به شـخصياتهم الحقيـقية وسموا أنفسـهم « كوكلوكس كلان » . لكن لم يكن الأمر كله مجرد عبث أو مجون . فقد لاحظوا أن الأفريقيين أو السود أخذوا يشقون طريقهم في المجتمع الأمريكي ، ويحلون محلهم ، فأكلت الغيرة صدورهم ، وشرعوا في مضايقتهم بشتى الطرق ، فـرسموا لهم حدوداً لا يتخطونها ، في مقدمتها تحريم زواجهم بالبيض ، وكذلك زواج البيض من الأفريقيات . وتطورت الأمور مع الأيام ، فأخذت الجماعة التي تحولت إلى تنظيم سـرى في إنزال العقـاب بمن يظهرون عطفـاً على السود ، سـواء بجلدهم بالسياط أو بنهب متاجرهم ، مما أثار الرأى العام فأصدرت مختلف الولايات عام ١٨٧٥ قوانين بإلغاء جماعة كوكلوكس كلان وما شابهها خاصة بعد أن استحلت لنفسها تعذيب السود وقتلهم .

ولكن قيام الحرب العالمية الأولى والتحاق عدد كبير من السود بالجيش وترقية بعضهم إلى مراتب الضباط ، وتغلغلهم في مختلف نواحي الحياة الأمريكية كأعضاء عاملين وإيجابيين فيها ، كل ذلك لفت الأنظار إليهم . وتضاعف الحقد عندما انتشرت البطالة بين البيض عقب الحرب ، فـثارت ثائرة بعضهم ، وعاد تنظيم (كلوكلوكس كلان) إلى الوجود من جديد ، وقد تطرف في الضطهاد السود في شتى نواحي الحياة .

وبلغت المأساة قمتها عندما أصبح اضطهاد السود في أمريكا ، يختلف عن

أى اضطهاد عنصرى آخر ، إذ إنه كان اضطهاداً شبه رسمى تقضى به قوانين بعض الولايات . فولاية ميسيسبى مثلاً ومعها عدد غير قليل من الولايات الأخرى كانت تحتم فصل التلاميذ البيض عن السود فى مختلف مراحل التعليم ، كما تعتبر زواج شخص أبيض من شخص أفريقى الأصل زواجاً باطلاً ، بل إن بعضها غالى فى ذلك لدرجة الفصل فى كل الأماكن العامة بين البيض والسود . والويل كل الويل لمن يتجاسر على تخطى الحدود المرسومة أو مخالفة التقاليد الموضوعة ، فقد كان أبسط عقاب له هو طريقة « لينش » ، أى الشنق على فرع شجرة . ولينش هذا كان مزارعاً أمريكياً يملك مزرعة بعيدة عن العمران إبان السنوات ولينش هذا كان مزارعاً أمريكياً يملك مزرعة بعيدة عن العمران إبان السنوات عليها ، بشنقهم على الشجر دون أن يلجأ إلى رجال الأمن .

وكانت التنظيمات السرية من أمثال كوكلوكس كلان هي التي تتكفل بتنفيذ تلك العقوبة ، ونادراً ما استطاع رجال الشرطة أن يتصدوا لهذا الانتقام الوحشي الذي يمارسه البيض كحق مكتسب لهم . وإذا حدث أن تدخلت الشرطة وقبضت على أسود متهم بأية جريمة في انتظار محاكمته ، فإنه كثيراً ما يختطفه البيض ليعدموه بهذه الطريقة البشعة دون انتظار لنتيجة التحقيق التي كثيراً ما أسفرت عن براءة السود مما اتهموا به.

ولم تقتصر التفرقة العنصرية على السود فحسب ، بل امتدت لتشمل ما عرفوا بالملونين ، سواء من الشرق أو الغرب . فهم يلقون في الولايات المتحدة متاعب جمسة بسبب لونهم غير الأبيض ، من ذلك ما حدث لسفير الهند في ٢٣ أغسطس ١٩٥٥ حين أجبره رجال أحد المطارات إلى الانتقال إلى القاعة المخصصة للسود لتناول غذائه قبل سفره إلى المكسيك ، مما اضطر الحكومة الأمريكية إلى الاعتذار رسمياً عن هذا الحادث . كما أصبح من التقاليد المتبعة عند بداية كل عام دراسي أن يقوم بعض الشباب في الجامعات والمعاهد العليا .

بحركات عنيفة للحيلولة دون التحاق السود بتلك الجامعات والمعاهد . وكل ذلك بايعار من الجماعات والتنظيمات السرية ، برغم أن السود يشاركون البيض في دفع الضرائب المحلية الخاصة بالتعليم .

وكلما كانت الحال تهدأ نسبياً ، كانت تعود إلى سابق عهدها أو أسوأ من ذى قبل على أيدى هذه التنظيمات السرية التى كانت ، بين الحين والآخر ، تجد المناخ مناسباً لممارسة نشاطها من جديد ، وخاصة فى الجنوب حيث يكثر الزنوج . بل إن بعض أعضائها كانوا يقدمون على قتل الزنوج ، خاصة الأطفال دون ماسبب أو بسبب تافه . وكانت قمة الاعتداء على الزنوج قد تمثلت فى مصرع الزعيم الزنجى مارتن لوثر كنج فى ٤ أبريل ١٩٦٨ بمدينة ممفيس بولاية تنيسى .

وبرغم كل هذا القهر ، فإن الزنوج لم يستكينوا أبداً لسطوة البيض وجبروتهم الوحشى . فمنذ بداية تج " السرقيق وانتشارها في أمريكا ، قام الزنوج بعدة ثورات عارمة منها ثورة في نيويورك عام ١٧١٢ ، انتهت بانتحار ستة والحكم بالشنق على واحد وعشرين زنجياً. كما قامت ثورة أخرى عام ١٧٤١ وانتهت أيضاً بشنق ١٣ ، وإحراق ١٣ ، وإعادة ٧١ زنجياً إلى أقريقيا . وفي عام ١٨٣١ قاد الزنجى نات تيرنر ثورة في فرجيينا وقتل ٤٧ رجلاً أبيض لدرجة أنه تم استدعاء الجيش لإخمادها وتم القبض على تيرنر الذي شنق مع بعض المشتركين معه .

ولم تهدأ الأحوال في القرن العشرين برغم تزعم الولايات المتحدة لحركة حقوق الإنسان على مستوى العالم . ففي عام ١٩٦٧ انفجرت أكبر ثورة للزنوج في الولايات المتحدة نتيجة للسياسة العنصرية التي اتبعها الرئيس ليندون جونسون ، واندلعت نيران الغضب المكبوت في نفوس أكثر من عشرين مليون يحملون الجنسية الأمريكية اسماً ، لكنهم لا يعاملون كمواطنين أمريكيين ، وإنما

يعاملون معاملة شاذة باعتبارهم أقل مستوى من البيض . وقد امتدت أعمال العنف والتخريب في تسع ولايات مما اضطر الجيش الأمريكي للتدخل إنقاذاً للموقف الخطير .

وكانت من نتائج هذه الشورة التاريخية أن تم إلغاء كثير من القوانين الشاذة التي لا تكفل للزنوج المساواة بالبيض . لكن هذا كان على المستوى الرسمى فحسب ، أما العرف السائد بين البيض فيما يختص بمعاملتهم ونظرتهم إلى السود، فما يزال في حاجة إلى فترة زمنية لا يعلم مداها سوى الله ، حتى تسود المساواة الحقيقية . ذلك أن الرواسب التي تراكمت عبر ما يقترب من أربعة قرون ، قد تجذرت في الوجدان الأمريكي ، خاصة في الولايات الجنوبية ، ولم يعد من السهل التخلص منها في زمن قصير . ولم يزل هناك من يحرص على هذه التفرقة العنصرية ويغذيها باستمرار ، وإن كان من يحاول إخفاء هذه النعرة التي لم تعد مقبولة حضارياً ، لكن السلوك المادي الملموس في مواقف معينة يؤكد أن « مافي القلب في القلب ».

ولعل الكثيرين من هؤلاء المتعصبين العنصريين لا يدركون أن السود الذين شحنوا إلى العالم الجديد لم يأتوا من مجتمعات خالية من الشقافة والتراث الإنساني . يقول سترلنج ستكي في بحث له بعنوان « أهمية دراسة السود في المناهج الدراسية» إن هؤلاء السود جاءوا من مجتمعات وصل فيها التقدم الروحي والسياسي والاقتصادي والفني مستوى عظيماً . ومن الصعب أن نتخيل مدى الكرب والألم والمآسي التي جلبتها تجارة الرقيق على هؤلاء الأفريقيين. فبعد الام الرحلة المميتة ، كانت عملية الأقلمة أو تطويعهم للحياة الجديدة تأخذ مجراها بمنتهي القسوة والقهر حتى يصبحوا أتباعاً خانعين ، انقطعت صلتهم بأفريقيا نهائياً وتم إفناء ما يربطهم بمعتقداتهم وتراثهم الذي ورثوه منذ نحو الف عام . كانت تلك العملية هي حجر الأساس الذي قام عليه إخضاع الرقيق ، وهي دون شك ذات صلة مباشرة بالاضطهاد الذي يلاقيه السود حالياً في الغرب .

إن تلك الحرب النفسية المتواصلة ضد السود ، التي استهدفت تحطيم ثقافتهم ومعنوياتهم للسيطرة عليهم مادياً وفكرياً وروحياً ، لقيت تأييداً كاملاً من النظام القضائى فى أمريكا الشمالية . كانت تحركاتهم مقيدة وفى استطاعة أى شخص أبيض أن يطالب الأسود بابراز التصريح الذى يوضح خط سيره . كما كان محرما على السود إجراء أى تعاقد أو امتلاك أى شيء ، وما كان فى استطاعة أحد منهم أن يتزوج أو يتلقى أى تعليم إلا فى حالات نادرة . والأعجب من كل ذلك أن دفاع الأسود عن نفسه ضد أى عدوان من الأبيض ، كان يعتبر جريمة . كذلك كان اجتماع أكثر من ثلاثة من السود جريمة ، إلا إذا كان بينهم رجل أبيض .

وقد عرض كينث ستامب فى كتابه « النظام الفريد » الطرق الخمس التى استخدمها الكثيرون من الأسياد لتربية عبد مطيع وهي : الحرص على النظام الدقيق ، وغرس الشعور بالضعة بسبب أصله الأفريقى ، وإرهابه بسلطان البيض وقوتهم ، وتدريبه على الإيمان بأن مصلحته هى مصلحة سيده ، وأخيراً أن يغرس السيد فى نفسه روح اليأس وقلة الحيلة والاستسلام .

وعندما انتهى نظام الرق ، وجد الأمريكيون البيض سلاحاً جديداً فى نظام التفرقة العنصرية ، جعلهم يصرون على اعتبار السود مجرد أشياء تستعمل وتستغل ، على كافة مستويات الاتصال بين الطرفين ، سواء أكان ذلك فى التعليم أو السياسة أو الاقتصاد أو الفن . كما اعتبار السود أساس كل الشرور وجماع الشهوات الجنسية والغرائز الحيوانية .

والنظام السياسى الأمريكى هو نظام من وضع البيض أساساً ، وبالتالى فهو منهم ولهم . إنه نتاج تملك البيض للسود وحرمانهم من حريتهم وانتهاكهم لوجودهم لما يقترب من أربعة قرون ، حتى ترسخ فى نفوس البيض التعصب ضد السود ، حتى بعد إلغاء الرق بنحو قرن وثلث قرن . ويظهر هذا فى ميدان

السياسة إذ ليس للسود من الناحية العملية أى دور في سن القوانين التى يجب عليهم اتباعها ، أو في وضع قواعد اللعبة السياسية التى ينفرد بساحتها البيض . وفي ميدان التعليم يصر البيض على الهيمنة على تعليم السود ووضع العراقيل في طريقهم حتى لا يتفوقوا عليهم . وفي المجال الاقتصادى ليس لهم نشاط يذكر ، إلا فيما يتفضل به عليهم البيض ، أو في الأنشطة الرياضية والفنية التى يتفوق فيها السود بحيث يعودون على أمريكا بثروات ضخمة أو بسمعة حضارية توحى بأن النظام السياسي الأمريكي يتيح لهم فرصة التفوق على البيض أنفسهم .

والواقع أن أغلب الأمريكيين البيض يؤمن بإخلاص ، بأنهم أفضل الشعوب وأن أرواحـهم أغلى بكثيـر من أرواح الآخريـن في أي مكان حتى في أمـريكا . ولذلك فالتفرقة العنصرية توجّه ، بل نظام طبيعي وعادي في نظرهم ، ومن هنا كانت حرية القمهر والتعذيب التي مارسوها في حق السود ، وحرية الإبادة الجماعية للهنبود الحمر ، وقوة اعتقاد الكثيرين من البيض أنه من الجرم التسامح مع الزنوج أو الهنود الحمر أو حتى مع المهاجرين من شتى الأمم بسبب تلك الرواسب القديمة . وإذا كان البيض قد استطاعوا إبادة الهنود الحمر - إلى حد كبير - برغم أنهم أصحاب الأرض الأصليون ، نظراً لأن السيف والرمح لم يستطيعا الوقوف في وجه البندقية والمسدس بل والمدفع ، ونظراً لأنهم عاشوا في مجتمعات منعزلة وشبه مغلقة مما سهل مهمة ضربهم في مقتل ، فإن السود كانوا منتشرين في المزارع والمناجم والتجمعات الأسرية البيضاء برغم القمهر الذي مورس عليهم ، واستطاعوا أن يواصلوا الجهاد لـلتخلص من كل ما يتهدد كيانهم وكرامـتهم ، وهذا في حد ذاته انتـصار لهم برغم أنه كتب عليـهم أن يحاربوا في جبهتين : جبهة بناء أمريكا الحديثة، وجبهة تحرير أنفسهم من رواسب التفرقة العنصرية بعد أن نجحوا في إلغاء الرق والعبودية رسمياً ،

وقد كرس النظام السياسي الأمريكي انتقال الروح العنصرية من جيل إلى آخر ، وإن كان يدعى غير ذلك ، لكن الادعاء شيء والواقع شيء آخر تماماً .

هذا الواقع يثبت وجود نظم عامة وخاصة عملت على دفع تلك الروح وترسيخها بحيث أصبحت أمراً جوهرياً في صعيم الحياة الأمريكية . ولذلك فإن الحرية التي نادى بها الآباء المؤسسون وأيدتها الثورة الأمريكية ، تحولت إلى حرية أخرى ، حرية تسلط فريق من الناس على فريق آخر ، يسلب حريته ويسومه العذاب . وزاد الطين بلة أن الأمواج المتتالية من المهاجرين البيض إلى أمريكا ، لم تحاول تغيير تلك الأوضاع المزرية بالإنسانية . وبمرور الأيام كان فشل الذين أسسوا تلك البلاد في إلغاء الرق حتى الحرب الأهلية ، والتخلص من التفرقة العنصرية ، إنما يعنى أن التفرقة العنصرية ، إنما يعنى الذي تقبله المهاجرون الجدد على علاته ، منها مشلاً الإيمان بأن السود قوم متوحشون يجب معاملتهم بمنتهى الشدة ، وأن من لا يخضع للوائح والقوانين الخاصة بالعلاقة بين البيض والسود ، فهو خارج على القانون وثائر ويتحتم العاهدة عند حده .

وقد وصف الزنوج بالكسل على الرغم من أنهم هم الذين قطعوا أشجار الغابات ، وزرعوا الأرض ، ومدوا خطوط السكك الحديدية ، وبنوا أرصفة المصواني ، ورصفوا الطرق . . . إلخ . كما عنيت نساؤهم بحضانة الأطفال وتربيستهم ، وصناعة لوازم المنزل ، والطهى والتنظيف وغير ذلك من مختلف الأعمال والإنجازات . بل واستطاعوا أن يكونوا لأنفسهم عالماً خفياً خاصاً بهم ، وابتكروا أسلوباً للحياة ، ومعياراً لتقييم الأشياء ، ومنظوراً خاصاً تجاه العالم ، دون أى تدخل ممن كانوا يضطهدونهم من البيض .

وإذا كان الرقيق الأسود قد كافح ونجح في أن يتحرر ، ومايزال يواصل كفاحه ضد التفرقة العنصرية ، فإن هناك رقيقاً أبيض ما يزال يعاني من الاسترقاق الخبيث والمقنّع ، ليس في الولايات المتحدة فحسب ، بل في مناطق متناثرة ومتعددة على مستوى العالم . فهناك عصابات دولية ، وقد ينتمي بعضها إلى

تنظيمات سرية مثل المافيا ، تتاجر في النساء على كل المستويات ، بل وتقوم بتصديرهن إلى بلاد عديدة تحت مسميات محترمة . فيهي تجارة ضخمة لها مؤسساتها وشبكاتها العملاقة التي تربح مليارات الدولارات من الاتجار في جسد المرأة الذي يعد عملة صعبة وثمينة وعالمية . فهي لا تفقد بريقها أو قيمتها عند طالبي المتعة الحرام . وهي تجارة لا تتوقف عند حدود الممارسات الجنسية التقليدية ، بل تمتد لتشمل أنشطة وفنوناً عديدة مثل الأفلام البورنوجرافية والصور الفاضحة ونمر خلع الملابس قطعة قطعة في معظم الأندية الليلية في مختلف العواصم والمدن . . . إلخ . ومهما كانت عناصر الجذب والإغراء لهذه الفنون التجارية ، فإنها في النهاية إهدار لكيان المرأة وكرامتها . وهي رق مقنع قد يزيد في بشاعته النفسية والمأسوية على الرق الذي عاني منه السود ، والذي كان أكثر صراحة ومباشرة بحيث يمكن حصاره ومواجهته بقدر الإمكان .

ولم يتوقف وباء الرق عند السود والسنساء بل امتد ليشمل الأطفال البؤساء والمتشردين الذين لا عائل لهم ، بحيث يتم توريطهم في أعمال منافية للآداب أو مخالفة للقانون وذلك في شبكة لا يمكن الفكاك منها لأنهم تحت رحمة من قام بتوريطهم أو تشغيلهم . وأحياناً كان يتم ضربهم بالرصاص وقتلهم جهاراً ونهاراً تحت بصر الحكومة وسمعها دون أن يحرك أحد ساكناً ، كما حدث في البرازيل عندما وجد زعماء عصابات الأطفال المتشردين أن عددهم قد زاد على احتياجات النسوق وتحتم التخلص من أعداد منهم باصطيادهم كالكلاب المسعورة في الشوارع والطرقات!!

كان الرق بصوره المختلفة عبر العصور ، وما يزال وصمة في جبين البشرية ، ودليلاً على أن البشريم يمكن أن يبلغوا الدرك الأسفل من الانحلال والانحطاط والوحشية والقسوة إذا ما تركوا العنان لغرائزهم وذواتهم المتضخمة وأنانيتهم الحيوانية ، وداسوا على القيم والمثل التي عاشت الإنسانية على هديها . ويبدو أن الحيوان داخل الإنسان سيظل سيده بطريقة أو أخرى .

(١٤) التنظيمات السرية

كانت التنظيمات السرية من أكثر قواعد اللعبة السياسية غموضاً وخطورة ، إذ إن تأثيرها كان يتراوح بين القيام بدور التغيير والإصلاح والبناء وبين التدمير والهدم والإفساد ، أو زعزعة البنية الأساسية للمجتمع . ولذلك تحيط الريبة والشكوك والقلق بأنشطتها الخفية ، لأنه لا أحد يعرف هويتها على وجه التحديد . فهى ليست خيراً خالصاً ولا شراً خالصاً ، وإنما هى مزيج من الخير والشر ، وقد يتغلب فيها عنصر الخير والإصلاح ، وقد تتحول إلى أداة شر وتخريب ، وقد تكون بدافع الإيمان الصادق والعقيدة الصحيحة ، وقد تكون محفزاً لممارسة الدجل والغش والجريمة بمختلف أنواعها .

وسواء في مجال السياسة أو الفن ، كان للتنظيمات السرية سحر خاص وجاذبية مثيرة للهالات الغامضة التي تحيط بها . فكم من مسرحيات وروايات وأفلام اتخذت من التنظيمات السرية مادة زاخرة بالتشويق والإثارة لجماهير غفيرة . أما على مستوى الواقع الفعلى ، فهى تهفو بنفوس فريق من الشباب على وجه الخصوص ، وتستميلهم لدرجة أنها تدفعهم إلى المخاطرة والمجازفة ، بل والاستسلام المطلق للطاعة العمياء في جو من الكتمان والسرية والخفاء والغموض وغير ذلك من العناصر التي تستهوى الخيال وتوحى للإنسان أو الشاب أنه سيكون من الأبطال . وكلما كان السر أدق وأخفى لدرجة اللغز الذي لا يمكن حله ، كان سحره أشد جاذبية وأبعد انطلاقاً في عالم الخيال . وخاصة أن الإنسان فطر على ولع بدائي بالمجهول .

والتنظيمات السرية تضيف إلى هذا الولع قوة جذب أخرى ، فهى تمثل قوة غير معروفة الأبعاد والأعماق ، قوة تتجسد فى جماعة من الأفراد اتفقوا على القيام بعمل مشترك يصعب أن يقوم به شخص بمفرده . قد يكون هذا العمل خيراً وقد يكون شراً ، لكنه فى الحالين لابد من أن يلتحف بأردية السر والغموض . وتختلف النظرة إلى هذه التنظيمات اختلافاً يصل إلى حد التناقض ، فأنصار النظام السياسى القائم يجدونها ضارة وهدامة ومدمرة ولابد من القضاء عليها قبل أن يستفحل أمرها ، والناقمون على هذا النظام يرون فيها سلاحاً عملياً للتخلص منه ، ويعدون رجالها طلائع عهد جديد ، وأبطالاً للتغيير والتقدم .

وعبر التاريخ بروت ظاهرة كانت تتكرر وما تزال تتكرر ، وتمثلت في انتشار التنظيمات السرية في الفترات التي كانت الحياة الاجتماعية فيها تعانى من الاضطرابات والمشكلات ، وسيادة الطغيان والاستبداد ، وشعور الناس بحاجة ماسة إلى مقاومة الظلم والفساد . وليس كل من تسول له نفسه الانضمام إلى هذه التنظيمات ، يكون بالضرورة من المؤمنين بأهدافها . فقد يكون انضمامه بدافع من السيطرة والطمع في السلطة والنفوذ والمكاسب المادية ، وقد يكون من الرومانسيين الحالمين بغد جديد تسود فيه المبادئ التي يدعو إليها التنظيم ، وقد يكون من الأيديولوجيين الذين يجدون في التنظيم تجسيداً حياً لأيديولوجيته وتطبيقاً عملياً لها . . . إلخ ، ونظراً لأن النفس أمارة بالسوء ، فإن بعض التنظيمات السرية تبدأ بأهداف نبيلة وسامية ، وبنية خالصة في هذا الصدد ، لكنها سرعان ما تنحرف بعيدا عن هذه الأهداف عندما ترضخ لأهواء أعضائها ورغباتهم سرعان ما تنحرف بعيدا عن هذه الأهداف عندما ترضخ لأهواء أعضائها ورغباتهم الجامحة . ويمكن أن يتحول مثل هذا التنظيم إلى عصابة إجرامية .

وقد يدفع التفسير التآمرى للتاريخ كثيراً من المحللين السياسيين أو حتى الناس العاديين إلى إرجاع معظم ما يجرى من تيارات سياسية واجتماعية ، سرية أو علنية ، إلى مثل هذه التنظيمات السرية والحركات الخفية . فهم يتصورون أن

هناك مؤامرة كبرى تتربص بالإنجازات التى تحققت ، من خلال تيارات تحتية لا تبدو للعين العابرة ، لكنها ملموسة فى نتائجها وتداعياتها . وبالطبع فإن الحياة السياسية زاخرة بالمؤامرات التى تشكل جزءاً كبيراً من نسيجها ، لكن هذا لا يعنى أن كل حدث خلفه مؤامرة بصفة عامة ، فربما كان نتيجة لتفاعلات يمكن رصدها بسهولة ثم التصدى لها . فليس كل ما يجرى على الساحة السياسية من صنع قوى خفية غامضة .

وكانت الثورة الفرنسية من أهم الأسباب التى رسخت هذا التوجه للتفسير التآمرى للتاريخ . فنظراً لارتباط هذه الثورة بالتنظيمات السرية التى آمن الكثيرون بأنها كانت المحرك الرئيسى للثورة ، فقد أخذوا كتابات المؤرخين من أمثال تين ، ومشليه ، وماييه ، وكارلايل على أنها مجرد اجتهادات وحواش تسعى لتفسير ظواهر الثورة ، أما خفاياها وأسرارها الحقيقية فكانت بين يدى زعماء التنظيمات السرية الذين خططوا لها تحت الأرض ثم برزوا فوقها عندما نفذوها .

وقد شهد التاريخ منذ عصور مبكرة أنماطاً متعددة ومختلفة من التجمعات والحركات والتنظيمات السرية ، وخاصة تلك التي نهض بها المظلومون والمطحونون والمضطهدون أو الذين يشعرون بأنهم مظلومون ومضطهدون ، ويضطرون للجوء إلى التستر والاستخفاء حتى يتجنبوا بطش السلطات الحاكمة إذا علمت بوجودهم . لكنهم يعلنون عن وجودهم عندما يشتد عودهم ويصبح التنظيم قادراً على مواجهة هذه السلطات ، وخاصة إذا كانوا مؤيدين من الفئات الشعبية . وهذه الأسرار ليست مقصورة على التنظيمات السرية فحسب ، بل توجد في معظم الأحزاب السياسية العلنية التي لابد أن تكون لها دخائلها الدفينة وأهدافها المستورة التي لا يعلم تفاصيلها سوى قادة الحزب وزعمائه .

والانضمام إلى التنظيمات السرية ليس نزهة مثيرة ومشوقة ، بل يبدو أحياناً وكأنه دخـول في عرين الأسـد أو جحـر الثعبـان . فهـذه التنظيمات تـأخذ على

أعضائها العهود التي لا رجعة فيها ، وتفرض عليهم التزام الصمت والسرية وإطاعة الأوامر بلا مناقشة ، والرضوخ الكامل لأحكامها ، إما بدافع الفكرة التي تمكنت من فكرهم وكيانهم ، وإما بدافع الرهبة والخوف من الانتقام والتنكيل . ويحرص القادة أو الزعماء أو الأعضاء البارزون في هذه التنظيمات على أن يظل لهم الأمر والكلمة المسموعة والرأى المطاع بل والسيطرة الكاملة . ولذلك يتمسك معظمهم بنظام هرمي أو عنقودي أو خليوى لا يعرف سره إلا الزعماء والرءوس ، بحيث يتكون التنظيم السرى من خلايا مختلفة ومتعددة ومنفصلة عن بعضها البعض حتى لا يعلم أفراد الخلية الواحدة شيئاً عن أفراد الخلايا الأخرى ، ويظنون أنهم وحدهم هم أعضاء التنظيم .

وتتبع هذه التنظيمات السرية نظاماً ديكتاتورياً ، ولذلك فمن الطبيعى عندما ينجح أحد هذه التنظيمات في قلب نظام الحكم في بلد ما ، والإمساك بمقاليد الأمور بعده ، فإنه يمارس نفس الديكتاتورية التي اعتادها من قبل عندما كان نشاطه سرياً . بل إن بعض زعماء هذه التنظيمات عندما يجلس على قمة السلطة في بلده ، يعامل شعبه وهيئاته ومؤسساته كما لو كانت خلايا في تنظيمه السابق أو الذي تحول إلى حزب علني حاكم للبلد . فقد اعتادت التنظيمات السرية أن تجعل من أهدافها ما يشبه الطقوس التي يصعب فهمها على الأعضاء العاديين ، ولا يفقه سرها إلا الفئة القليلة التي تضع الخطط والمناهج .

أما التنظيمات التى ترمى إلى أغراض ديمقراطية محضة ، فإنها لا تميل فى العادة إلى اتباع الأساليب السرية ، لكن القائمين بتلك الحركات الديمقراطية النزعة قد يضطرون إلى هذه الأساليب إذا أخفقت الأساليب الشرعية العلنية . وبرغم أن كلمة « التنظيم » تعنى أن يكون أعضاؤه متشابهى الأخلاق والتوجهات والنزعات والأفكار ، لكن هذه التنظيمات تمثل مركزاً لجذب أشخاص مختلفى النزعات والأمرزجة والأهداف ، خاصة فى أزمنة القلاقل والاضطرابات . لكن هناك ما يمكن أن يسمى «

بعقلية التنظيمات السرية »، يشترك في بعض سماتها من يميلون بطبيعتهم إلى الانضمام إلى أمثال تلك التنظيمات. لكن باستثناء هذه الخاصية المشتركة فإنها تضم المثاليين المخلصين ، وعشاق البطولة ، والفدائيين ، والمتعصبين ، والمتطرفين ، والسذج ، والمغفلين ، والأغرار المندفعين ، والمغامرين القساة الأفظاظ ، والنفعيين الأنانيين الانتهازين ، والمستشككين النين فقدوا إيمانهم بكل شيء ، والضائعين الباحثين عن أى هدف يتعلقون به ، والمتآمرين الدساسين الأفاكين ، والناقمين على كل شيء حتى على أنفسهم . . . إلخ .

ومعظم هذه الانماط يعشق العمل في الظلام ومداعبة الخطر في مكامنه ، هرباً من الإحباطات وظواهر التشتت والضياع واللامعنى التي يعانى منها . وقد تعبر سلوكيات أعضاء هذه التنظيمات عن منتهى الشجاعة والجرأة والإقدام ، وتضرب أمثلة من التضحية وإنكار الذات لا نظير لها ، لكن ليس بالضرورة من أجل مثل عليا بل ربما كانت من أجل منذهب فوضوى ومدمر ، وفكر منحرف وفاسد . وكذلك فإن من المتوقع في أحايين كثيرة أن تتحول هذه التنظيمات السرية إلى بؤر صديدية في جسم المجتمع الذي يجب أن يتخلص منها بطريقة أو بأخرى . ومن الواضح أن الانعدام الكامل للشفافية داخل هذه التنظيمات لابد أن يؤدي إلى انحرافات بل وكوارث قد تصل إلى حد أن يتبادل أعضاء التنظيم التصفيات الجسدية فيما بينهم .

إن الكثيرين من أعضاء هذه التنظيمات يقبلون عن طيب خاطر أن يضعوا عقولهم وإرادتهم وحياتهم تحت تصرف زعيم مجهول لم يروه من قبل أو سمعوا صوته ولو من وراء حجاب . وقد يكون هذا الزعيم المستتر المحجوب رجلاً دعياً ، دجالاً ، لئيماً ، انتهازياً ، يستغل حماسهم لأغراضه التي قد تكون وضيعة في حقيقتها برغم ظاهرها البراق الرائع . وبرغم أن الدافع وراء تكوين بعض التنظيمات السرية المعروفة في التاريخ كان دافعاً ينطوى على سمو ونبل

ملحوظين، إلا أن هذه التنظيمات مهما سمت غاياتها ، فإن طبيعة التآمر والتزام التخفى والتستر والعمل في الظلام ، تفرض على تفكير أعضائها وسلوكهم أسلوباً ضبقاً ومتعصباً وعصبياً وع ساً لدرجة أن يصل بهم إلى حدود الإجرام والإرهاب . ومر اعتادت عقليته أم س التآمر في الخفاء ، فإنه لا يستطيع التخلص منها عندما يتمكن مر السلوك والتحرك في العلن .

وكثير من التنظيم حسرية يتكون بدافع أيديولوجي رافض للفكر الرسمي السائد الذي يقف بالمرصا فكر مضاد له . ولذلك كانت السرية من أهم الأساليب التي يحمى به محساب الأيديولوجيا الجديدة أنفسهم من بطش السلطات . فمشلاً كان لحركة الإصلاح الديني في أوروبا وظهور مارتن لوثر في ألمانيا أثر في نشوء بعض المنظيمات السرية التي عملت ضد سلطة بابا روما وملوك أوروبا الخاضعين لسائته الدينية والزمنية على حد سواء . وكذلك كانت لآراء روسو وفولتير وغيرها من مفكري التنوير المنادين بالحرية والمساواة ، أثر قوى في تكوين التنظيمات السرية في فرنسا ، والتي كانت بمشابة الوقود الذي أشعل الثورة الفرنسية بعد ذلك .

وقد سجل التاريخ أن التنظيمات السرية كانت في بعض الأسم من أهم العوامل التي صاغت حياتها السياسية والاجتماعية ، فهذه التنظيمات التي تمارس نشاطها في الخفاء ، يمكن أن تأتي إليها فرصة مواتية تسمح لها بالسيطرة على مقاليد الحكم ، وتصبح صاحبة الأمر والنهي في صياغة أنماط الحياة وأشكالها على أرض البلد الذي وقع تحت سطوتها . بل إن الحرب العالمية الأولى بأسرها أشتعلت نتيجة طلقة رصاص لعضو تنظيم سرى من التنظيمات التي سادت أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العثرين . فقد أطلق الطالب الصربي جافريلو برتسيب النار على الأرشيدوق فرائز فرديناند وريث العرش النمساوي في سراييفو عاصمة البوسنة ، وكان هذا الطالب عضواً في تنظيم اليد السوداء ، والذي أمره

بارتكاب أشهر جريمة في القرن العشرين ، تسببت في أول حرب عالمية مدمرة عرفتها البدية . وكان هتلر نفسه من رجال التنظيمات السرية التي وصلت بعد ذلك إلى حكم المانيا ، وبعد ذلك فجرت الحرب العالمية الثانية .

أما في الشرق فقد كان للتظيمات السرية أقوى أثر في ظهور الدولة العباسية في المشرق ، والدولة الفاطمية في المغرب . وكان طريقها في أغلب الأحايين ملطخاً بالدماء . وبرغم أن هارون الرشيد - مثلاً - كان من أشهر وأعظم الخلفاء العباسيين الذين بلغت الدولة العباسية في عهدهم قمة مجدها وسطوتها ، إلا أن قضاءه الدموى على البرامكة الذين كانوا من أخلص أعوانه ، يدل على أنه كان يفكر بعقلية التنظيمات السرية التي تقع في كثير من الأحايين نهباً للوشاية والنميمة والطعن في الظهر والتصفية الجسدية وحمامات الدم.

وكان من أشهر التنظيمات السرية في المشرق ، تنظيم طائفة الإسماعيلية النزارية التي استولت في سنة ٤٨٣ هجرية على الحصن المنيع المعروف باسم قلعة آلموت ، فقطع أتباعها طريق القوافل ، ولم يقفوا عند حد في قتل المارين ونهب الأموال ، إلى أن أصبحوا دولة باغية معتدية في داخل الدولة ، مما اضطر ملكشاه سلطان السلاجة في ذلك العهد ، إلى أن يسعى للقضاء عليهم . لكن الحسن بن على الصباح زعيم التنظيم كان قد نجح تماماً في الاستيلاء على نفوس أتباعه وأحالهم إلى أدوات طيعة في يده للقتل والدمار واكتساح كل من تسول له نفسه الوقوف في طريق أطماعه وطموحاته ، مما ضاعف من قوته وامتداد سلطانه ، ونجاح دعوته ، وتعاظم نفوذه السياسي . فقد كان زعيما إرهابياً بمعنى الكلمة حتى اضطر الكثيرون من الرؤساء والسلاطين والأمراء إلى مداراة تنظيمه اتقاء لمشره . وأصبح للحسن في قصور الملوك ودواوينهم عيون وجواسيس يوافونه بالأخبار ، وعم الناس الخوف من خناجر أتباعه . وانضم إلى تنظيم الحسن كثيرون من كبار دولة السلاجقة ، ولما مات الحسن في سنة ١٩٥٨ هجرية الحسن كثيرون من كبار دولة السلاجقة ، ولما مات الحسن في سنة ١٩٥٨ هجرية

ترك لخلفائه دولة ثابتة الدعائم ومنزودة بأسباب البقاء حتى اكتستحها المغول فى سنة ٦٥٤ هجرية ، قبل سقوط الدولة العباسية بعامين . أى أن الدولة التى أسسها الحسن الصباح أو التنظيم السرى الذي أنشأه استطاع أن يعيش ويثبت فى مواجهة الأحداث الجسام ما يقرب من قرنين من الزمان .

وفى الشرق أيضاً ، أو فى الهند على وجه التحديد قام تسنظيم سرى عرف باسم تنظيم « الخناقين » . وكان أفراد هذا التنظيم من البراعة فى التخفى ومحو آثار جرائمهم لدرجة أن أمرهم لم يكشف إلا بعد أن فتكوا بحياة الألوف من أهل الهند . ولقد ظل القضاة الإنجليز حيناً من الزمن رافضين الاعتقاد بوجود هذا التنظيم السرى الذى كان يبدو كالأساطير . فقد كان أفراد هذا التنظيم الإجرامي يسلبون كل ما تملكه الضحية بعد القضاء عليها ، برغم أن المقصود بالقتل كان نوعاً من الطقس الديني لإرضاء الإلهة كالي والتماس عونها . وكان هذا العنصر الديني هو السياج القوى للتنظيم ، ومصدر قوته ، وسر نجاحه في إصابة أهدافه ، لدرجة أنه قد لا يوجد تنظيم سياسي أو إجرامي استطاع أن يحتفظ بسره زمناً طويلاً مثله ، إذ يرجع تاريخه إلى القرن الثالث عشر الميلادي حتى أوائل القرن التاسع عشر . وبرغم يقظة جواسيس الإنجليز في الهند ، فإنهم لم يخطر ببالهم الظن بوجود هذا التنظيم حتى عام ١٧٩٩ .

كان أول ما أثار الشبهة ، اختفاء عدد كبير من الجنود الهنود عند ذهابهم في إجازات لزيارة أهلهم . وكان يفسر عدم رجوعهم إلى فرقهم بهروبهم من الخدمة العسكرية ، لكنهم كانوا ضحايا لتنظيم الخناقين ، إذ كانوا يسافرون فرادى أو في مجموعات صغيرة وجيوبهم عامرة بالنقود . وكان أهلهم لا يعرفون شيئاً عن قدومهم ولا يتوقعونه ، وبناء على هذا المصير المجهول ، كانوا يعتبرون هاربين من الجندية . لكن بعد انقضاء ربع قرن من كشف وجود هذا التنظيم الإجرامي المرعب ، ثبت وجود عشرة آلاف من الخناقين الذين سرعان ما امتلأت بهم

السجون بعد أن أنشأت الحكومة الهندية إدارة خاصة لمطاردتهم . وبذل اللورد وليم بنتنك المندوب السامى البريطانى والحاكم العام للهند ، أقصى ما فى وسعه للقضاء على هذا التنظيم ، لكنه لم يوفق فى القضاء عليه إلا فى عام ١٨٣٥ .

أما في الغرب ، وفي أسبانيا على وجه التحديد ، فقد نشأ تنظيم «الجاردونا» الذي استمر يمارس نشاطه الإجرامي قرابة ثلاثة قرون . وكان تواطؤ بعض أصحاب النفوذ والسطوة معه بمثابة قوة الدفع التي مكنته من الوجود طوال هذه المدة . فقد كانوا يتشاغلون عن جرائم اللصوص وقطاع الطرق في مقابل أن يفوزوا بنصيب الأسد مما يجمعه هؤلاء المجرمون الذين ثاروا وتمردوا وأمسكوا عن الدفع عندما قويت شوكتهم ، ورفضوا أن تعترض الحكومة نشاطهم . فعقد رؤساؤهم اجتماعاً خطيراً في أحد الأودية المنعزلة الوعرة المسالك ، وتمخض هذا الاجتماع الخطير عن مولد تنظيم « الجاردونا » .

واتخذ التنظيم مدينة إشبيلية مقراً له ، واتفق زعماؤه وقادته على وضع كلمات السر الخاصة به ، وابتكار الرموز والإشارات المناسبة ، وأساليب الانضمام إلى التنظيم ، ووسائل تدريب الأعضاء وتشجيعهم أو معاقبتهم وتأديبهم . ونجحوا في وضع نظام صارم دقيق جعل حملات النهب والسلب والإتلاف والإحراق والقتل التي ينهض بها التنظيم ، تمتاز بدقة وإحكام شديدين ، لدرجة أن المتسولين في العواصم الكبرى لم يكن في إمكانهم مباشرة مهنتهم إلا بإذن التنظيم ورضاه .

وكانت العلاقة بين التنظيم ورجال الشرطة والقضاء وكبار الموظفين ، علاقة ودية للغاية . وبطبيعة الحال كان التنظيم يدفع ثمناً مجزياً لهذه العلاقة الحميمة والمفيدة للطرفين ، فلم يكن التنظيم يغفل عن مساعدة أعوانه من رجال الشرطة والقضاء الذين يقدمون له كل التسهيلات الممكنة . وانتشرت فروع

التنظيم في برشلونة وقرطبة وطليطلة وغيرها من عواصم إسبانيا ، وكان مقر التنظيم في هذه العواصم يضارع قصور ملوك ذلك العصر في الروعة والفخامة .

وقد بلغ الغرور وتضخم الذات والاعتزاز بالنفس حداً جعل التنظيم يحرص على كتابة الحوليات التى سجل فيها أعماله وعلاقاته واتفاقاته الهامة . وكانت هذه الحوليات وثيقة تاريخية ومرجعاً لإنجازات التنظيم الإجرامية بكل أنواعها . وقد انتفعت الحكومة الإسبانية بهذه الحوليات في عام ١٨٢١ عندما استولت عليها ، وبدأت في محاكمة رجالها . وكان فرانسيس كورتينا الذي وجدت في بيته هذه الوثائق والمراجع ، آخر رؤساء هذا التنظيم الذي لم يكد يحتفل بمضى ثلاثمائة سنة على وجوده وانتشاره وسطوته في عالم الإجرام حتى أصابته الضربة القاضية ، برغم انتشار أعوانه في أجهزة الشرطة والقضاء وبين كبار المسئولين . فقد ساند الشعب الحكومة في مواجهتها للتنظيم بعد أن سئم استمرار هذا الإرهاب وتصاعده ، وتوج القضاء نجاح الحكومة عندما أصدر حكمه باعدام رئيس التنظيم الأكبر الأخير ومعه ستة عشر من الرؤساء البارزين ، وتم شنقهم في سوق أشبيلية ، وبذلك طويت صفحة التنظيم الحافلة بالجراثم البشعة إلى الأبد .

ومن الواضح أن التنظيمات السرية الإجرامية عندما كانت تفرض سطوتها على مقدرات الشعب ، وتقف نداً للسلطة أو الحكومة ، فإن تحالفاً خفياً سرعان ما ينشأ بينهما من خلال تبادل المصالح والتسهيلات والمكافآت المادية المجزية ، مادام الشعب مغلوبا على أمره ، وفرض عليه الصمت أو اللامبالاة أو السلبية ، خاصة عندما تتأكد الحكومة من أنها أعجز من أن تواجه التنظيم بهدف القضاء عليه ، خاصة إذا كان تنظيماً من طراز ألمافيا في إيطاليا ، الذي لم يكتف بالقيام بدور الدولة داخل الدولة ، وإنما تحول إلى دولة عالمية تنشر سطوتها ونشاطها في شتى أرجاء المعمورة ، لها مصارفها وبنوكها الممتدة عبر القارات ، ومؤسساتها الدولية ، ومطاراتها وشركات الطيران الخاصة بها ، وشركات الإنتاج الفني من

سينما وتليفزيون ، وشبكات الدعارة وتجارة الرقيق وتهريب الأسلحة وغسيل الأموال وعلب الليل ، وأندية القمار . . إلخ . وقد امدت العولمة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسة والأمنية والإعلامية ، تنظيم ألمافيا بقوة دفع لم يكن يحلم بها ، بعد أن تلاشت كل الحواجز ، وفتحت أمامه كل النوافذ والمسارات ليمارس أنشطته الإجرامية على مستوى العالم أجمع دون رقيب أو عانق .

نشأ تنظيم ألمافيا في جزيرة صقلية ليصبح بعد ذلك من أعجب التنظيمات السرية التي عرفها التاريخ . وهذا التنظيم بقوانينه ، ومجالس قضائه ، وشرطته ، وجواسيسه ، وجامعي الضرائب له ، وأساليبه في معاقبة من يتصدى لمنافسته ، وخوف الأهالي منه ، جعل منه دولة فوق الدولة . وفي بداية تكوينه لم يكن التنظيم يملك المقومات التقليدية للتنظيمات السرية ، فلم يكن له في غير المناطق المحلية المحدودة والظروف الاستثنائية رؤساء وممثلون مختارون ، ولم يكن له علاقات سرية أو شارات يتعارف بها أعضاؤه ، ولا طقوس تقام لاستقبال الأعضاء الجدد ولا قواعد متبعة لقبول الأعضاء وإلحاقهم بالتنظيم . فقد كان العضو يتم ضمه إذا اشتهر بالشجاعة والإقدام وإجادة استعمال الأسلحة اللازمة ، وإذا فقد هذه الصفات والمؤهلات فإنه يفصل من التنظيم أو يقتل . وكان الزعماء والرؤساء في هذا التنظيم يشقون طريقهم بالعنف والقوة والإرهاب ويفرضون أنفسهم فرضاً بعد أن يقوموا بتصفية كل من تسول له نفسه أن يقف في طريقهم . أما في مجال توزيع الغنائم والأسلاب ، فكان أشدهم جبروتاً وعنفاً وإرهاباً هو الذي يفون بنصيب الأسد.

وقد تكون التنظيم في بادئ أمره من الحراس المسلحين الذين كان ملاك الأرض يتخذونهم لحماية أنفسهم وأملاكهم ، وبسط نفوذهم . وفي مطالع القرن التاسع عشر تبدد شمل جيش الإقطاعيين المكون من هؤلاء الحراس المسلحين ، لكنهم واصلوا تقديم خدماتهم لكل من يطلبها بحيث شكلوا النواة الأولى

للتنظيم . وعندما لجأ رجال بلاط إمارة نابولي إلى صقلية فراراً من جيش نابليون ، انتعشت هذه العصابات وانتشرت في شتى أنحاء الجزيرة ، وقد تغلب رجال حرس الملك على غيرهم من لصوص الجزيرة ومجرميها ، واحتكروا وحدهم اللصوصية والإجرام والإرهاب ، وقويت شوكتهم وصار الناس ينظرون إليهم بعين الإعجاب والخوف . وأصبح أعيان الجزيرة يدفعون لهم ضريبة الحماية وحفظ الأمن .

وظل التنظيم نافذ الكلمة ومرهوب الجانب حتى شهر مايو عام ١٩٢٤ عندما زار الزعيم الإيطالى الفاشى بنيتو موسولينسى جزيرة صقلية وألقى فى مدينة باليرمو خطبة من خطبه الحماسية الملتهبة التى اشتهر بها وهدد فيها التنظيم بالحديد والنار . لكن غاريبالدى نفسه الذى كان بطلاً للاستقلال والوحدة الإيطالية ، حاول من قبل أن يقضى على هذا التنظيم لكنه أخفق فى ذلك ، لأن نفوذ التنظيم لم يكن مقصوراً على القرى والريف ، وإنما كان يشمل المدن أيضاً . وعلى مر الأيام أصبح التنظيم فى الجزيرة بمثابة شركة تأمين عملاقة ، يقدم لها الناس قدراً من المال فى مقابل حمايتهم من الجراثم على اختلاف أنواعها ، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء . وكان الذى يؤدى الضريبة يظفر بالأمن الذى لا تستطيع الحكومة أن تقدمه وتوفره له .

لكن بعد الحرب العالمية الأولى ساءت أحوال التنظيم وتطرق إليه الضعف ، لكن الأهالى كانوا لا يزالون يخشون بأسه برغم أنه فقد القدرة على حمايتهم مقابل الجزية المفروضة عليهم . وانتهز موسولينى فرصة هذا الاختلال الذى أصاب التنظيم ، ووعد سكان صقلية باستتباب الأمن واستقرار النظام . وأخيراً انضموا إلى الحكومة وساعدوها على توطيد الأمن ، بل وأمدوها بتفاصيل جرائم التنظيم حتى يمكن إخضاع أعضائه للقانون وعقابهم .

وأخذت المواجهة بين الحكومة وألمافيا لأول مرة أشكالاً متعددة ، وخاصة

عندما حاصرت قوات الحكومة قرية جانجى الواقعة بين الجبال والتى اعتصم بها رجال المافيا، دون أن تهاجمهم حتى تتمزق صورتهم المخيفة فى أذهان الجماهير، عندما يبدون كالفئران المختبئة فى الجحور. وعندما طال أمد الحصار استسلم السرجال والقوا السلاح، كما استسلم سائر أعضاء التنظيم. وانطلقت الألسنة المحبوسة، وجمعت الأدلة التي تدينهم. وكان انتصارا مدوياً لموسوليني ضاعف من هيبته وسطوته إلى أن سقط وتم شنقه هو نفسه فى نهاية الحرب العالمية الثانية، مع سقوط هتلر الذى كان حليفه.

وبعد سقوط موسوليني ، وانتشار الفقر والبؤس في إيطاليا التي هُزمت في الحرب العالمية الشانية ، عاد تنظيم المافيا إلى لم شمله وتنظيم صفوفه وتجميع قواه . وفي ظل النظام الديمقراطي الذي أعقب النظام الفاشي في إيطاليا ، تحول تنظيم المافيا إلى إمبراطورية سرية ، سواء في مجال السياسة أو الاقتصاد أو الإعلام أو الفن . وهي إمبراطورية لا تستطيع الحكومات الرسمية أن تتحداها أو حتى تقترب منها ، بل وتجرى داخلها صراعات وتصفيات مثل تلك التي تجرى في ظل الصراع على السلطة والحكم . وهذا يدل على أن التنظيمات السرية تمارس نشاطها في الخفاء تحت وطأة النظم الديكتاتورية التي يمكن أن تعريها وتقضى عليها ولو إلى حين ، في حين أنها يمكن أن تمارس نشاطها في العلن في ظل النظم الديمقراطية التي يمكن أن تتغاضي عن أنشطتها تجنباً لمتاعب ومشكلات هي في غني عنها ، أو رغبة من بعض رجال هذه النظم في التواطؤ مع رجال هذه التنظيمات من أجل الحصول على مكاسب وثروات لم يبذلوا أي جهد في سبيلها سوى تقديم التسهيلات الرسمية اللازمة لهذه العصابات كي تمارس في سبيلها سوى تقديم التسهيلات الرسمية اللازمة لهذه العصابات كي تمارس نشاطها بحرية وطمانينة .

وليست كل التنظيمات السرية مرتبطة بالجريمة المنظمة ، بل هناك تنظيمات أيديولوجية وسياسية تعتنق مبادئ مثالية ، وتسعى لوضع الحق في نصابه . ففي

ألمانيا مثلاً كانت كل أزمة من الأزمات التي انتابت الشعب الألماني ، تؤدى إلى تكوين مثل هذه التنظيمات السرية ، فإذا انفرجت الأزمة ، ضعف شأن هذه التنظيمات وقل الأقبال عليها . وكان من أقدم التنظيمات السرية الألمانية تنظيم «الفم » المقدس الذي تصدى للفوضى والاضطراب وأعاد الأمور إلى نصابها ، واكتسب تأييد العقلاء المتحضرين المؤمنين بقيمة الإنسان وحقه في حياة آمنة كريمة .

ويرجع تاريخ هذا التنظيم إلى منتصف القرن الشالث عشر حين ساءت الأحوال ، وخاصة بعد وفاة الإمبراطور فريدريك الثانى . واستغل سادة الإقطاع ضعف الإمبراطورية ، واستأثروا بالسلطة وطغوا وبغوا ، وأصبح كل من يستطيع الإقدام على شيء لا يجد ما يمنعه . من هنا لجأ سكان المدن في مقاطعة وستفاليا إلى تكوين تنظيم « الم » المقدس ، لمفاجأة المجرمين والقبض عليهم ومعاقبتهم ، من خلال تأسيس سلطة قوية مرهوبة الجانب ، وتعتصم بالسرية والتخفى والكتمان لتحقيق أهدافها ، وتنزل العقاب السريع بمن يستحقه ، وكان للأعضاء لغة سرية يتفاهمون بها ، ورموز وعلامات وشارات للتعارف ، ويمين يقسم به كل عضو جديد. وكان التنظيم يعقد اجتماعاته في سراديب وأنفاق تحت الأرض أو مغاور في البجبال أو في قلب الأدغال ، ويختار دائماً ما بعد الفجر لعقد هذه الاجتماعات .

وأصبح الناس فى ألمانيا يخشون تنظيم الم أكثر مما يخشون الإمبراطور ، وكان حكم المحاكم التابعة للتنظيم ، يبعث الرعب فى قلوب المجرمين ، مما مكن التنظيم من إقامة حكم القانون . لكن الحاجة أخذت تقل إلى وجوده حينما عاد للقانون احترامه وسلطانه . وبالفعل عقد التنظيم آخر جلساته فى عام ١٨١١ ولايزال أحفاد هؤلاء المقضاة الأحرار يتلاقون كل عام فى أمكنة خاصة بألمانيا لإحياء ذكرى نفوذ أسلافهم الماضى ، وتاريخ أمجادهم .

ومن أشهر التنظيمات السرية التي ظهرت في المانيا تنظيم المستنيرين أو

"أليمناتى " الذي نشأ في القرن الثامن عشر ، وكان من أعضائه شاعر المانيا الكبير جيته ، وكان مؤسس هذا التنظيم شاباً في الثامنة والعشرين من عمره ، يسمى آدم وايزهاوبت . وكان التنظيم في بدايته عبارة عن تنظيم سرى للحكمة والتقدم ، لكن سرعان ما تحول إلى النشاط السياسي ، وكان هدفه أن تحل الرغبة في عمل المخير لبنى الإنسان جميعاً محل الحواجز التي تفصل بين الأديان ، والعمل على تقويض النظام الملكى لكن الملك كارل تيودور ملك بافاريا الذي اتهمه التنظيم بالطغيان والاستبداد ، رفض أن يتقلص ظل الملكية في عهده ، فقضى على التنظيم في عام ١٧٨٣ وفرق شمل أعضائه.

وفي الفترة نفسها نشأ تنظيم آخر كان له توجه مناقض تماماً لتنظيم المستنيرين ، وهو تنظيم روزيكر وشيان ذو النزعة الرجعية التي تحارب التقدم والاستنارة . ومارس أعضاؤه نفوذهم عند الملك لمحو الإصلاحات التي شرع في الأخذ بها بناء على رأى تنظيم المستنيرين ، وكان التنظيم يلجأ إلى النصب والاحتيال والخداع ، خاصة عندما نجح في ضم الملك إلى صفوفه في حفل عام الالما وسط جماعة من الرجال المقنعين الذين حلف أمامهم يمين الولاء للتنظيم . فقد ظهرت على الجدار أمامه صور مشوهة تمثل أسلافه ، وخاطبته هذه الأشباح ونادته باسمه ، فدب الرعب في قلبه ، ووعد بأن يجيب مطالب التنظيم ، ويعمل على تنفيذ أوامره . وكان زعماء التنظيم بطبيعة الحال على علم بسر استحضار هذه الاشباح في أي وقت يريدونه ، وذلك باستعمال المرايا والفوانيس السحرية والتكلم من باطن الجوف وبهذه الطريقة أصبح الملك ألعوبة في يد التنظيم .

وكان أول مطالبهم من الملك هو محاكمة تنظيم المستنيرين والبطش بهم ، وقد نجحوا في ذلك . ولكن أعضاء تنظيم المستنيرين فروا إلى إيطاليا وروسيا وغيرها من الدول الأوروبية ، وأذاع أعضاء هذا التنظيم أفكاره الإنسانية المستنيرة

فى كل أرجاء أوربا ، ولم يخجل أعضاء تنظيم روزويكر وشيان من ممارسة السحر وتجارب الكيمياء التى تسعى لتحويل الأحجار إلى ذهب . وبرغم عيوب هذا التنظيم ومثالبه ونقائصه ، فإنه أثر فى الشعر والأدب عندما أثار خيال الأدباء والفلاسفة وفتح أمامهم مجالات غير تقليدية وغير واقعية زاخرة بالشطحات الأدبية والفنية والفلسفية .

وظلت ألمانيا مستقراً للجمعيات السرية والتنظيمات التي كانت بمثابة حكومات غير رسمية . فمثلاً في عام ١٧٦٢ تكون تنظيم « نادى موصل » ومن هذا التنظيم السياسي تفرع تنظيم آخر عرف باسم جمعية « البصداقة » للعمل من أجل أن تصبح بروسيا زعيمة ألمانيا كلها ، وعمت هذه التنظيمات ألمانيا بحيث وجد في وقت واحد أكثر من ثلاثين تنظيما سريا ، خاصة عندما أصبحت بروسيا تحت سيطرة الفرنسيين في عام ١٨٠٧ . وكانت هذه التنظيمات تسعى إلى الخلاص من الحكم الفرنسي . ففي عام ١٨٠٩ أنشأ البارون فون ستاين « اتحاد الفضيلة » ولم يسمح بالالتحاق به لغير ذوى السمعة الحسنة ، وقد انضم إليه كثير من النبلاء ، وأساتذة الجامعات ، وضباط الجيش ، والموظفين . وأثار التنظيم اشتباه نابليون الذي أمر بحله بمجرد علمه به . ومع ذلك تواصل إنشاء تنظيمات سرية أخرى لمقاومة نابليون ، منها « اتحاد هوفمان » ، و تنظيم « فرسان السود » .

وفى عام ١٨٣٢ صدرت قوانين خاصة في ألمانيا لكبح جماح التنظيمات الطلابية ، ووقعت مواجهات قتل فيها عدد من الجنود ، وألقى بالكثير من أعضاء التنظيمات السرية في السجن مدى الحياة ، مما أجبر هذه التنظيمات على التشتت أو الكمون أو تسريح أعضائها لفترة طويلة . لكن عندما وقعت الحرب العالمية الأولى ، وهزمت فيها ألمانيا شر هزيمة ، عاد الألمان إلى الاستعانة بالتنظيمات السرية لمواجهة الذل والهوان . فنشأ ما بين عامى ١٩١٨ و ١٩٢٦ أكثر من مائة

تنظيم سرى ، كان بعضها يسعى لاستعادة النظام الملكى ، وبعضها اشتراكى النزعة وبعضها الآخر يعتنق الشيوعية ، وبعضها كانت له توجهات قومية دينية . وكثرت مؤمراتها ودسائسها ، حتى ظهور هتلر فى الساحة وتعاظم نفوذه ، فى حين كانت الحكومة الجمهورية الألمانية عاجزة عن إخماد حركات هذه التنظيمات السرية المتكاثرة المتنازعة ، وخاصة أن الحلفاء رفضوا السماح للحكومة الألمانية بالتسلح لمواجهة هذه التنظيمات والقضاء إليها بعد أن هددت كيانها وأهدرت سلطاتها. فكان كل ما تستطيعه الحكومات الألمانية هو إعلانها أن هذه التنظيمات السرية غير شرعية .

وفى إبريل ١٩٢٣ ظهرت محاولة فى بافاريا لضم جميع التنظيمات العسكرية الألمانية فى اتحاد وطنى عام . وكان جيش العاصفة بقيادة هتلر ممثلاً بقوة فى ذلك الاتحاد ، وقام هتلر بمحاولة لقلب نظام الحكم في ميونيخ لكنه فشل وتم اعتقاله . ولما أطلق سراحه عاد إلى تنفيذ برنامجه السياسى . وواصل جهده وكفاحه حتى أصبح حزبه أقبوى الأحزاب الألمانية ، كما روى فى كتابه الشهير «كفاحى» . و استأثر بالسلطة ، واستطاع أن يقضى على التنظيمات السرية التى كانت تنافس تنظيمه . ولم يمنع انفراده بالحكم ظهور معارضين لنظامه وفكره ، لكنهم اضطروا إلى التخفى والعمل فى الظلام خوفاً من بطشه .

وأنشأ هتلر نظام الجستابو ومعسكرات الاعتقال ، ليقاوم هذه الحركات السرية ويقضى عليها . وكانت جمعية الحرية الألمانية السرية تقوم بحركة مقاومة خفية ، وتذيع النشرات والبيانات السرية عن حقيقة الأوضاع ، وتفند ادعادات النازية وتعرى مثالبها . وبرغم القسوة التي عامل بها النازيون أعضاء هذا التنظيم ، فإنه لم يتوقف عن العمل طوال العهد الهتلرى . ويبدو أنه كان بين صفوفه أنصار مجهولون من رجال الجستابو ، لدرجة أنه حدث ذات مرة أن أقيم حفل في مدينة جراتس ، وأطفئت الأنوار لرقصة الفالس ، وعندما أضيئت القاعة

مرة أخرى كانت الأرض مغطاة بمنشورات جماعة الحرية الألمانية ، ولم يستطع أحد أن يقتفي أثر موزعي تلك المنشورات.

وقد أثبتت الحركة النازية التي بدأت حركة سرية خفية ، أن التنظيمات السرية عندما يستفحل أمرها وتتحكم في مقاليد الأمور ، يمكن أن تؤدى إلى تحولات مصيرية في مسار السياسة العالمية كلها ، إذ كانت هذه الحركة هي السبب الأساسي الذي أدى إلى الحرب العالمية الثانية ، مثلما أدى تنظيم اليد السوداء الصربي السرى إلى انفجار الحرب العالمية الأولى عندما أطلق واحد من أعضائه النار على الأرشيدوق فرانز فرديناند وريث العرش النمساوى الذي لقى مصرعه في الحال .

كان اسم هذا التنظيم في البداية « جمعية الاتحاد أو الموت » ، وكان يهدف إلى إقامة وحدة تجمع بين سلافي الشمال وسلافي الجنوب . وكان مقره في بلجراد في إدارة صحيفة « بيمونت » التي دافعت عن الوحدة السلافية المنشودة . واستطاع زعيمه دراجوتين ديمتريفتش الذي عرف باسم العجل أبيس المصرى القديم أن يجمع حوله كل الشباب المشتت الضائع في أرجاء البلقان ، وكان أول نشاط للتنظيم قد قام به طلبة الجبل الأسود الذين كانوا يتلقون العلم في جامعات بلجراد حين دبروا مؤامرة عام ١٩٠٧ لقتل الملك نيقولا ملك الجبل الأسود ، لكنهم فشلوا ، ومع ذلك لم يتراجع هؤلاء الشبان عن اعتناق الأفكار الشورية المتطرفة ، وفي مقدمتها ممارسة القتل السياسي ، برغم أن الملك لم يكن يسيء نظامها واغتيال رئيسها .

وعندما أشتد ساعد تنظيم « اليد السوداء » ، واستهوى الصربيين الذين دخلوا فيه أفواجاً ، بحيث ارتبط باسمهم تاريخياً وقد سار التنظيم على نمط تنظيم « أوملادينا » الذي كان من أشهر التنظيمات السرية التي ظهرت في

البلقان ، ولعبت دوراً سياسياً أساسياً ، وهي المسؤولة عن قتل الأمير ميخائيل الصربي والملك الكسندر والملكة دراجا . في هذا التنظيم كان العضو يسجل أسماء خمسة أعضاء آخرين ليكون منهم « يداً » وكانت الطاعة العمياء شرطاً أساسياً ، بعد أن يلقى التنظيم في روع الأعضاء أن الوطنية فوق كل اعتبار ، ولا مانع من ارتكاب أية جريمة في سبيل تنفيذ الأوامر الصادرة إلى العضو . كما أن التنظيم لا يتردد في قتل الخائن الذي يعصى أمره .

وكان أبيس هو المشرف العام على التنظيم بكل شعبه وفروعه التى تتلقى أوامره وتعليماته دون مناقشة ، وهو الذى اختار الطلبة الثلاثة الذين عهد إليهم بقتل الأرشيدوق فرانز فرديناند ولى عهد النمسا ، وكانوا من البوسنة . ومن الواضح أن السهولة التى تمت بها المهمة كانت تدل على أن وراء المؤامرة مسئولين كباراً . وقد دلت المحاكمات على أن الوزارة الصربية لم تكن بريئة من الاشتراك في تدبير هذه المؤامرة . وكان الشبان الثلاثة مجرد أدوات في أيدى المخططين المجهولين ، وكانوا ينتقلون وهم يحملون القنابل في شكل طرود من يد أحد العملاء السريين إلى يد العامل السرى الآخر . وقد تم تزويدهم بمادة سيانيد البوتاسيوم ، ليتناولوه مباشرة بعد إلقاء القنابل .

وفى يوم الأحد ٢٨ يونيو ١٩١٤ تمت الجريمة وقضت الرصاصات على حياة الأرشيدوق وزوجته في سراييفو . وكانت هذه الجريمة بمشابة افتتاحية الحرب العالمية الأولى التي اكتوى العالم بنارها ، ولم تكن هذه الجريمة أول جريمة يرتكبها تنظيم اليد السوداء ، لكنها كانت أخطر جريمة تاريخية . فقد أرسل من قبل شاباً مسلولاً إلى فيينا لقتل الإمبراطور جوزيف في عام ١٩١١ ، ولم يسمع عن هذا الشاب شيء بعد ذلك . وفي فبراير ١٩١٤ حاول التنظيم قتل الملك فرديناند ملك بلغاريا . وكانت معظم حوادث القتل التي قام بها التنظيم قد ارتكبت في الأراضي النمساوية .

وفى الحرب العالمية الأولى أظهر أبيس ورجاله من أعضاء تنظيمه « اليد السوداء » بطولات خارقة فى شتى المعارك ، لدرجة أنه رقى إلى منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش الصربى الشالث العامل على مقربة من سالونيك باليونان مع الحلفاء عام ١٩١٦ . وقد أشعلت هزيمة الجيش العربى النقمة فى نفسه ، فعاد إلى أساليبه الإرهابية التقليدية ، متهما الملك ألكسندر بسوء التصرف ، ومؤكداً أن الحل هو قتل الملك وإزالته من الطريق . خاصة أنه فى عام ١٩١٧ كانت مقترحات الصلح تلوح فى الأفق الدولى وسط أخبار المعارك وخشى الملك ورئيس وزرائه مما يحدث إذا ما عرفت النمسا حقيقة جريمة سراييفو ، وأبيس يعرف الكثير عن أسرارها ، ولذلك صمم الملك على التخلص منه ، لكن محاولاته فشلت .

ورد أبيس بمحاولة لقتل الملك ، وقدم مع ستة من رجاله للمحاكمة في سالونيك في العام نفسه (١٩١٧) ، وحكم عليهم بالإعدام الذي نفذ فيهم بالفعل . لكن موته لم يقطع سلسلة الجرائم ، وأقسم كثير من أعضاء تنظيم « اليد السوداء » على الانتقام لقتله . ووضعت المؤامرات لاغتيال الملك ألكسندر الذي أصبحت دولته الجديدة - دولة يوجوسلافيا - على وجه التقريب ، ضعف حجم الصرب القديمة . وأصبح لهذه الدولة الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى خصمان لدودان : إيطاليا والمجر ، فلجأ إليهما أعضاء تنظيم « اليد السوداء » ، طلباً للمال والحماية والدعم ، حيث لقوا ترحيباً كبيراً في المجر على وجه الخصوص .

وشرع الإرهابيون في التدريب والإعداد في إحدى مزارع المجر ، التي أنشئت فيها مدرسة اشتهرت باسم « يانكابوستا » ، ورودت بأحدث الأسلحة وأشدها فتكا ، ودرس فيها فن الاعتداء في الشوارع والطرقات ، وطريقة الاختباء وراء الجمهور البرىء والاحتماء بصفوفه. وأعد في هذه المدرسة هدف في حجم

الملك الكسندر لتدريب الإرهابيين على إصابته بطلقات الرصاص . وكان المشرف على المدرسة خليفة لأبيس يدعى الدكتور أنتى بافلتش الذى لقب بالرئيس . وقام رجاله بمحاولات كثيرة لاغتيال الملك الكسندر في داخل يوجوسلافيا وفي خارجها ، لكنها فشلت .

كان الخطر الذي يتهدد حياة الملك ألكسندر شديداً ، ويحتاج تجنبه إلى الرقابة الدائمة والحيطة الكاملة . وكان قتله في أرض أجنبية يلائم الكثير من الخطط التي وضعت لاغتياله . وكانت زيارة الملك لفرنسا فرصة لا مثيل لها ، فتم إرسال خمسة رجال بجوازات سفر مزورة . وتمكن أحدهم من القفز إلى داخل العربة الملكية وهي سائرة ، وأطلق الرصاص على الملك ألكسندر والمسيو برتو وزير خارجية فرنسا واغتالهما ، أما حارسهما فقد ضربه بسيفه بعد فوات الأوان . وألقى القبض على ثلاثة من المتامرين ، وهرب الدكتور بافلتش إلى إيطاليا ، ورفض موسوليني تسليمه .

ولم تعرف يوجوسلافيا الهدوء والنظام إلا في عهد الرئيس جوزيف بروز تيتو، لكن بمجرد وفاته وتفتت الاتحاد اليوجوسلافى ، عادت الصراعات الدموية والعرقية بين الصرب والكروات والبوسنيين إلى سيرتها الأولى . ولعل مادار من صراعات وحروب أهلية على أرض يوجوسلافيا السابقة في العقد الأخير من القرن العشرين ومطالع الواحد والعشرين ، هو امتداد للروح التي رسخها تنظيم اليد السوداء وجسدها منذ أوائل القرن العشرين .

أما في إيرلندا فكان أول دافع لتكوين التنظيمات السرية قد نبع من الفقر والبؤس وسوء الحال الذي كانت تعانيه إيرلندا . وعندما اشتد الكرب بالإيرلنديين في عام ١٧٦١ ، تجمع بعض الفلاحين في تنظيم سرى أصبح يعبث بالأمن ويلجأ إلى النهب والسرقة والقتل وحرق الممتلكات وهدم الأسوار والبيوت . وهو التنظيم الذي عرف باسم تنظيم « الفتيان البيض » بسبب قميص أبيض طويل

، كانوا يرتدونه فوق مـلابسهم ليستتروا به . وواصلوا نشـاطهم لمدة ربع قرن ، وكان أكثر هجومهم موجهاً للملاك الإنجليز الذين اغتصبوا أملاك الإيرلنديين.

وفى شمال إيرلندا تكون تنظيم سرى آخر على نهج تنظيم « الفتيان البيض » نتيجة لجسمع المركيز دونجال الذى أراد مضاعفة ثروته ، فطرد من مزارعه آلاف المستأجرين وأجر مزارعه لتجار مدينة بلفاست ، فكون المزارعون المطرودون جمعيتهم السرية باسم « القلوب الفولاذية » ، وأعلنوا الحرب على الذين اغتصبوا أماكنهم ووظائفهم . وكانت حرباً شعواء زاخرة بحرق الزرع والضرع ، والقتل والنهب، وظلوا هم الهم الأكبر للحكومة لمدة سنوات ، حتى استطاعت أن تكسر شوكتهم وتفرق شملهم ، وقد فر ألوف منهم إلى أمريكا.

وتبع ذلك صراع مرير بين الجمعيات الكاثوليكية والبروتستانتية ، عندما رأى البروتستانت أن الحكومة قد عجزت عن حمايتهم من اعتداء تنظيم « القلوب الفولاذية » والجمعيات الكاثوليكية الأخرى ، فيصمموا على مقاومة الإرهابيين بسلاحهم ، فتكونت جمعية « فتية طلوع النهار » التي سارت على نهج التنظيمات السرية العسكرية ، ولكن بلا حفلات أو مراسم أو طقوس ، فقد كان غرضها محدداً معروفاً . كانت جماعيات التنظيم المسلحة تجتمع عند الفجر ثم تنطلق للسطو على منازل الكاثوليك وطردهم منها . ومن يحاول مقاومتهم كان الموت في انتظاره . فاضطر الكاثوليك إلى إنشاء تنظيم « المدافعين » لدفع الأذى ورد الغارات ، حتى غمر البلاد مايشبه الحرب الأهلية . وبرغم تأييد الإنجليز للبروتستانت فإن الكاثوليك لم يستسلموا . وكان يأتيهم المال والسلاح من الثائرين الفرنسيين ، وانضم تنظيم المدافعين إلى تنظيم « اتحاد الإيرلنديين » . الثائرين الفرنسيين ، وانضم تنظيم المدافعين إلى تنظيم « اتحاد الإيرلندين » .

ولجأت التنظيمات السرية إلى حرب العصابات التي كانت تطلق نيران البنادق من خلف الأسوار والحواجز ، فتجيبهم طلقات أخرى من داخل الأسوار

والحواجز . ولم تنجع القسوة ولا الوحشية في إخماد الحركة الثورية الإيرلندية التي فرضت تنظيمات سرية باطشة ، مثل تنظيم « الشريط » الذي دخل فيه الإيرلنديون أفواجاً ، وقوى نفوذه بسرعة لا تكاد تصدق . لكنه تحول إلى تنظيم إرهابي بعد ذلك ، وانتهى أمره في حوالي عام ١٨٣٥ ، حين خلفه تنظيم « فتية سان باتريك » وعندما ضعف بدوره ، خلفه تنظيم « الفنيين » الذي كان تنظيماً قومياً خالصاً فنأى عن مقاومة البروتسانت ، وقصر جهوده على مقاومة البريطانيين .

وفى عام ١٨٥٧ نشأ تنظيم « الفتيان » فى الولايات المتحدة ، وتمثل هدفه الإستراتيجى فى تحقيق استقلال إيرلندا . وقد أسسه الإيرلنديان المنفيان الكولونيل جون ماهونى ومايكل روهنى . وكان سرياً في بادئ الأمر ، وظل يعمل فى الخفاء حتى نوفمير ١٨٦٣ حين بدأ صفحة جديدة وأعلن الثورة والسعى لضم كندا وإيرلندا فى جمهورية إيرلندية منفصلة عن بريطانيا العظمى ، وكشر أنصار التنظيم وجمع أموالا وأسلحة كثيرة ، وتدرب أعضاؤه تدريباً عسكرياً سرياً . واستعانوا بالصحافة والنشرات على إذاعة مبادئه . وقامت ثورتان فاشلتان في إيرلندا ، وأرسلت حملتان فاشلتان أيضاً إلى كندا من الولايات المتحدة وتم شنق القادة .

ومنذ عام ١٨٧٧ عاد تنظيم « الفتيان » إلى السرية والاستخفاء ، وشرع في استخدام الديناميت ، وحاول نسف جسر لندن ، ونسف بعض المبانى العامة ، لكنهم لم يستبطيعوا إحداث سوى القليل من الضرر . كما حاول أحد أعضاء التنظيم إلقاء قنبلة من الديناميت من شرفة الغرباء في مبنى البرلمان البريطاني على منضدة رئيس الجلسة فألقى القبض عليه . وظل الإيرلنديون يدبرون المؤامرات ويجاهدون ويناضلون لتوحيد إيرلندا واستقلالها .

وتكون تنظيم « إخوان الجمهورية الإيرلندية » وعقــد اجتماعاته في السر ،

وشرع فى تدريب شباب إيرلندا على الحرب والمقاومة واتباع نهج تنظيم «الفتيان» وكان من أبرز أعضائه ديفاليرا الزعيم الإيرلندى الأشهر فيما بعد، والذى ساهم مع زملائه فى إقامة حكومة ثورية جمهورية فى إيرلندا، وأصبح هناك ما يسمى بتنظيم « جيش الجمهورية الإيرلندية» الذى تصدى للإنجليز عندما حاولوا القضاء على هذه الحكومة، وطال الصراع بين الفريقين حتى أدركهما السأم وأرسل لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى إلى دى فاليرا يدعوه للمفاوضة . وبالفعل عقدت هدنة بين الطرفين ثم وقعت المعاهدة فى ديسمبر ١٩٢١ .

وإذا كانت إيرلندا الجنوبية قد استقرت كدولة مستقلة ، ولم تعد مبجالاً للصراع بين القومية والاستعمار ، فإن إيرلندا الشمالية لا تزال - حتى مطالع القرن الحادى والعشرين - نهباً للصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت ، بين الإيرلنديين الكاثوليك وقوات الاستعمار البريطانى التى تصر على جعل إيرلندا الشمالية جزءا من بريطانيا ، ولا تزال مظاهر العنف والقتل والاغتيال والتدمير التي شهدتها إيرلندا الجنوبية مع بريطانيا فى الربع الأول من القرن العشرين ، تتكرر فى الربع الأخير منه وفى مطالع الحادى والعشرين ، ولكن مع إيرلندا الشمالية هذه المرة . ولم تتراجع منظمة الجيش الايرلندى وجناحها العسكرى « السين فين » عن تفجير القنابل فى قلب العاصمة لندن نفسها . وبرغم اجتماعات الطرفين بحثاً عن حل لهذه المشكلة المستعصية فإنها أزمنت وضعفت احتمالات حلول السلام .

أما الولايات الممتحدة الأمريكية فقد شهدت في سنوات اضطرابها في منتصف القرن التاسع عشر عدة تنظيمات سرية . ففي عام ١٨٦٥ على وجه التحديد ، بلغت حالة الولايات الجنوبية أسوأ درجاتها بعد أن استمرت الحرب الأهلية أربع سنوات ، قتل فيها خيرة رجالها ، وفقد الباقون مالهم من مال وعتاد . ولم يكن الأمن مستتباً ، مما أدى إلى ظهور أنواع مختلفة من التنظيمات السرية

. وفي هذا الجو العاصف المضطرب ظهر تنظيم كوكلوكس كلان ، حين اجتمع في شهر مايو ١٨٦٦ فريق من الشباب الزملاء في مصلحة واحدة ، هرباً من الملل والضيق . واقترح أحدهم إنشاء ناد يتقابلون فيه . وتحمسوا للفكرة ، واقترح أحدهم أن يكون اسمه « كوكلوس » التي تعني باليونانية « الدائرة » ، فأعجبوا بالإسم وحرفوه إلى « كوكلوكس » حتى يبدو إنجليزياً ، ثم أضافوا إليه كلمة « كلان » التي تعني بالإنجليزية « عصبة » مجاراة لروح العصر القلقة المضطربة .

وفى البداية كان عنصر التسلية وروح الدعابة مسيطراً على أعضاء النادى الذى شرع فى التحول إلى تنظيم سرى أوحت به المسلابس العجيبة التى يرتدونها للتنكر والتى أثارت الرعب فى قلوب السود الذين كونوا تنظيم « الاتحاد الأمين » الذى حاول الضغط على البيض الذين اشتركوا فى الحرب الأهلية والذين أصروا على استمرار العبودية وعدم المساواة ، مما جعلهم يستنجدون بأعضاء كوكلوكس كلان الدين كان معظمهم من جنود الاتحاد الذين خاضوا الحرب الأهلية . وبالفعل ساندوهم لإرهاب السود ، وبدأ تنظيم « ركبان الليل » أو جناحهم العسكرى فى لعب دورهم العنصرى المشبوه الذى أضر بسمعة التنظيم . ومع ذلك تهافت الشباب على الانضمام إليه من القرى المجاورة ، وأسسوا فروعاً له كان مقرها بعض المغارات والكهوف . وهكذا تكونت كتائب « ركبان الليل » الذين كانوا يحملون السود إلى الغابات ويوسعونهم ضرباً وتعذيباً يمكن أن يصل الذين كانوا يحملون السود إلى الغابات ويوسعونهم ضرباً وتعذيباً يمكن أن يصل التعذيب والقتل بصرف النظر عما إذا كانت ضحيتهم تستحق مثل هذا الانتقام الوحشى البشم أولا تستحق .

واختلط الحابل بالنابل ، فحاكى بعض الناس أعضاء التنظيم فى تنكرهم ، فكانوا يلبسون الطرطور الأبيض والعباءة البيضاء ، وينتقمون من

خصومهم . واستغل السود هذه الفوضى وكونوا من رجالهم جيشاً ، وهزموا التنظيم فى بعض النواحى برغم كل الألاعيب التى كان أعضاؤه يقومون بها لإرهابهم . وانضم بعض البيض إلى السود فى معاداة هذا التنظيم الكريه ، وسن الحاكم براونلو قانوناً بمعاقبة كل من يخالط أعضاء التنظيم أو يرتدى زيه ، فقد اعتبروا هم وأسرهم من طريدى المجتمع . وبعد مرور عامين حافلين بالحوادث المأسوية والمثيرة أعلن زعيم التنظيم فى مارس ١٨٦٨ حله واستقالة كل أعضائه . لكن الحياة دبت فى هذا التنظيم فى عام ١٩١٥ ، بهدف مقاومة الزنوج والكاثوليك والشيوعيين والأجانب والمهاجرين الجدد ، وكثر أعضاء التنظيم الذى أصبح تنظيماً إرهابياً ، يرتكب جرائم بشعة ، حتى ثار المجتمع الأمريكى ضده ، وشرع الناس فى مهاجمة أماكن اجتماعاته والاعتداء على أعضائه ، بحيث تم القضاء عليه بحلول أواخر عام ١٩٢٨ .

ويبدو أن التنظيمات السرية لن تندثر لارتباطها بقواعد اللعبة السياسية عبر العصور ، وخاصة بعد أن دخل العالم عصر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، بحيث أصبح في إمكان هذه التنظيمات استخدام الشبكات الفضائية في تنفيذ أغراضها العاجلة والآجلة على مستوى العالم أجمع ، وبشفرات لا يستطيع أحد أن يفضها ، أي لا يستطيع أن يصيبها في مقتل . وكان أكبر وأقوى دليل تاريخي على هذه التطورات الجذرية ، تنظيم « القاعدة » الذي أنشاه المنشق السعودي أسامة بن لادن في أفغانستان عام ١٩٩٦ . فقد نسبت إلى هذا التنظيم السرى هجمات وضربات مدمرة ، مثل تلك التي جرت للسفارة الأمريكية في كل من كينيا وتانزانيا ، وبلغت قمتها في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، أو ما عرف بالثلاثاء الدامي أو الأسود ، حين اختطفت أربع مجموعات من الإرهابيين الانتحاريين ، أربع طائرات مدنية بركابها من مطار بوسطن ، ضربت اثنتان منها مركز التجارة العالمي في نيويورك وذلك بالاصطدام ببرجيه ، وتدميره بالكامل ، واصطدمت الشالئة بالمبني

المركزى الأوسط فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ودمرته أيضاً ، فى حين انطلقت الطائرة الرابعة لاعتراض طائرة الرئيس بوش وضربها فى أثناء عودتها من فلوريدا إلى واشنطن ، حتى يستطيع الإمساك بمقاليد الأمور ، وذلك بعد أن تم فك شفرتها وتحديد خط سيرها . وقد سقطت هذه الطائرة المغيرة فى ولاية بنسلفانيا فى ظروف غامضة.

وسرعان ما انهالت الاتهامات على أسامة بن لادن وتنظيم « القاعدة » ، وتم حشد القواعد والقوات الأمريكية وكذلك المتحالفة معها لضرب خلايا وفروع وشعب تنظيم أسامة بن لادن الذى أعلن بوش أنه مطلوب حياً أو ميتاً . ولأول مرة في تاريخ قواعد اللعبة السياسية تعلن أكبر قوة في العالم ، الحرب على فرد واحد وتنظيمه السرى ، مما جعل أسامة بن لادن يدخل التاريخ المعاصر من أوسع أبوابه !!!



(١٥) التورات الجديدة

ليس هناك لفظ مثـل لفظ « الثورة » تردد وتكرر إلى درجة الملل ، وفـقد معناه ودلالته ، في عالمنا المعاصر بصفة عامة ، وعالمنا العربي بصفة خاصة . فهذا يصرخ بالثورة السياسية ، وذاك يصيح مردداً شعارات الثورة الاجتماعية ، وثالث يدق طبول الثورة الاقتصادية ، وآخر يصم الآذان بثورته الثقافية أو التعليمية . . . إلخ. وهذه الظاهرة - إن دلت على شيء - فإنها تدل على أن الدول النامية ما تزال تعيش المعصر الذي بدأ بالشورة الفرنسية ، واستمر حتى تقسيم العالم إلى معسكرين في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التي انتهت في أوائل تسعينيات القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفتت الكتلة الشرقية . وهو العصر الذي شهد أكبر قدر ممكن من الشورات التي تمنهجت في أيديول وجيات سياسية بدأت بشعارات الثورة الفرنسية الشهيرة: الحرية . الإخماء . المساواة ، وتفرعت بعمد ذلك لتماخمذ ألواناً ونماذج وتنويعات ، تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها المنطقة التي اندلعت فيها الثورة . ذلك أن معدل حدوث الثورات منذ الثورتين : الأمريكية (٦٥ - ١٧٧٥) والفرنسية (٨٩ – ١٧٩٥) أخــذ يتزايد مع الزمن حتى ثمانينيات القرن العشرين (الثورة الإيرانية : ٧٨ – ١٩٧٩) وبعدها بدأ الإيقاع يتناقص وينخفض ويتباطأ بشدة.

فى هذين القرنين ، أصبحت الشعارات والأيديولوجيات وأحياناً اللافتات ، ضرورة ملحة كلسان حال الثورة ، أو الواجهة البراقة التي تقدم بها نفسها للعالم ، بل وتحاول تصديرها أو فرضها على المناطق المحاورة ، إذا كانت تملك أسباب القوة اللازمة لذلك . ومن الواضح أن تيار الشورات الكبرى في التاريخ الحديث ، بدأ في بلاد أو مناطق شهدت تفاعلات رئيسية في الحضارة الغربية (أمريكا الشمالية – فرنسا) ، ثم انطلق إلى الشرق القديم (الثورة البلشفية في روسيا : ١٩١٧ ، وثورة مصطفي كمال في تركيا : ١٩٢٣ ، والثورة الصينية : ١٩١٧ ، وبعدها بدأ طوفان ثورات العالم الثالث في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، والتي كان للثورة المصرية : ١٩٥٧ ، دور ريادي بارز فيها .

ويبدو أن الشورة كأسلوب لتغيير نظام الحكم بالقوة ، ظهرت في مناطق كانت أكثر تقدماً من مناطق أخرى معاصرة لها ، ثم انتقلت إلى المناطق الأقل تقدماً . ومن الواضح أنه بنهاية الحرب الباردة ومعها الصراع الأيديولوجي بين القوتين العظميين ، بانهيار الاتحاد السوفيتي ، وصلت الإنسانية إلى نهاية الشوط أو السباق الشوري بهذا المفهوم التاريخي . فقد كانت الثورة قلباً لقواعد اللعبة السياسية بالقوة والعنف ، عندما تتحجر لصالح فئات معينة تابعة على القمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبحثاً عن قواعد جديدة لصالح الفئات التي حرمت طويلاً من حقوق الإنسان ، إذ إن القوة الدافعة لتوليد الشورات ، كانت تتمركز في الخلل الواضح في التوازنات بين عناصر المجتمع وطبقاته وفئاته . لكن المفارقة التي تحتاج إلى تأمل ودراسة وتحليل أن هذا الخلل لا يزال موجوداً ، بل وربما عمقه طوفان العولمة الذي قسم العالم إلى شمال غني وجنوب فقير ، مما يبدل على أن هناك أسباباً أخرى أدت إلى تغيير في قواعد اللعبة الثورية .

وهناك ظاهرة عامة ارتبطت بقيام الشورات ، وهى أنها لم تكن - فى معظمها- لصالح الفئات التى حرمت طويلاً من حقوق الإنسان ، بل اقتصرت فوائدها وعوائدها ومنافعها على من قاموا بها وأنصارهم ، وأتباعهم وذيولهم ،

وغالبا ما احتلوا مكانة من تخلصوا منهم . ونظراً للحمى الشورية التى أصابت مناطق عديدة من العالم ، وخاصة فى الدول الفقيرة أو النامية أو المتخلفة مع بداية الحرب الباردة ، تحولت الثورات إلى أصنام مقدسة يستحيل أن تمس أو أن تتغير أوضاعها واتجاهاتها إلا بثورة مضادة ترفع بدورها شعارات وأيديولوجيات مضادة . وهكذا أصبح البشر فى خدمة الأصنام الجديدة بل وقرابين على مذبحها فى بعض الأحايين ، وذلك بدلاً من أن تصبح الشورات مناهج علمية وعملية لخدمة التقدم الحضارى للبشر .

ووجدت الديكتاتوريات الحديثة فرصة ذهبية في هذه الثورات التي أصبح الطغاة والحكام والزعماء كهنتها القائمين على طقوسها والتي لا يعرف أسرارها وتفاسيرها أحد سواهم ، والويل والثبور وعظائم الأمور لمن يحاول أن يفسرها تفسيراً مختلفاً ، وليس على هوى الديكتاتور والوصى عليها . وكان هذا مناخا صالحاً لانتشار الانتهازيين والمتسلقين والطفيليين وحملة المباخر الذين يعدون من أهل الحظوة أو أهل الثقة بالتعبير المصرى الشهير ، أما أهل الخبرة والعلم الذين يرون أحياناً في خبرتهم وعلمهم توجهات قد تتناقض مع أيديولوجيات السلطة المعلنة ، فعليهم أن يكتموها ويخفوها ، بدلاً من أن تقوم السلطة بإخفائهم هم شخصياً في السجون والمعتقلات التي قد لا يعودون منها .

من هنا وضعت الشورات إمكانات العلم في خدمة توجهاتها ، بحيث لا يزدهر أحد فروعه إلا إذا كان الساسة في حاجة إليه ، وغالباً ما يكون هذا الفرع مرتبطاً بتكنولوجيا الإنتاج الحربي أو غير ذلك من الإنجازات التي تبهر الشعوب الأخرى أو تهددها ، فإما أن تعتنق الأيديولوجيا المرتبطة بهذه الإنجازات العسكرية ، أو تقبع في عقر دارها طلباً للسلامة من هذه القوى الطاغية . أما الإنجازات العلمية الخاصة بتطور حياة المواطنين العاديين وتقدمها داخل الوطن ، بلا تهم كثيراً ، فهم قانعون بالتطبيق الحرفي للأيديولوجيا حتى لو بلغ بهم حد

الكفاف أو تجاوز خط الفقر . ولا خوف منهم لأنهم لا يشكلون أى تهديد للسلطة ، إذ إنهم يعلمون أن أجهزة المخابرات والمباحث بالمرصاد لكل من يزين له عقله فكراً أو سلوكاً مختلفاً.

وكان علم الاقتصاد في مقدمة ضحايا الأيديولوجيا التي وضع في خدمتها وتحت رحمتها ، بحيث قننت نظرياته ومناهجه طبقاً لها ، وذلك بصرف النظر عن الإمكانات أو الظروف التي ترتبط بهذا الاقتصاد . وكان من المعتاد أن تعانى دولة ما من متاعب اقتصادية ، وتستورد أضعاف ما تصدر ، بل وتفترض بفوائد عالية ، لكنها في الوقت نفسه تهرع لتقديم معونات عينية أو مساعدات مالية ، أو دعم عسكرى لدولة أخرى تعتنق نفس أيديولوجيتها وتدور في فلكها . وبذلك أصبح الاقتصاد تحت رحمة السياسة . ونسى هؤلاء الثوار المتحمسون أن الاقتصاد هو القاعدة الصلبة التي تنهض عليها أية سياسة ، لأنها بدون هذه القاعدة تصبح شعارات فارغة وطبولاً جوفاء ، بل وتخريباً مستمراً للبنية الاقتصادية ، حتى يأتي في النهاية على البقية الباقية فيها ، وينهار البناء كله ويتناثر أشلاء هنا وهناك .

وهذا يفسر السر في أن كل الثورات والانقلابات العسكرية التي منيت بها دول العالم الثالث على وجه الخصوص - ومن بينها الدول العربية بطبيعة الحال تحولت إلى نكسات أو نكبات ، ولم تؤد إلا إلى مزيد من التخلف والانهيار والدخول في حلقات مفرغة من الصراع على كراسي السلطة . صحيح أن كثيراً من هذه الثورات والانقلابات كانت ذات نيات طيبة بل ورغبات جامحة في التغيير والإصلاح والتقدم ، لكن الحماس وحده لا يكفي ، والطريق إلى الجحيم ممهد بالنوايا الطيبة . وأية خطوة أو حركة بدون علم أو دراسة أو معرفة هي قفزة في الظلام أو نكسة إلى الوراء ، وذلك في عصر تنطلق فيه أمم الحضارة والعلم إلى الظلام أو نكسة إلى الوراء ، وذلك في عصر تنطلق فيه أمم الحضارة والعلم إلى .

وحتى عندما انقسم العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى قوتين عظميين ، تنادى كل منهما بمبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة الختلافا أدى إلى المواجهة العسكرية بينهما ، إلا أن السباق بينهما كان في جوهره سباقاً علمياً . فقد حاولت كل قوة منهما استقطاب أكبر عدد ممكن من الدول النامية أو الفقيرة أو المتخلفة إلى معسكرها تحت أعلام الأيديولوجيا البراقة التي تعد بجنة الغد المرتقب. فهذه تنادى بالحرية والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ، وتتهم الأخرى بمعاداة هذه القيم والمبادئ الإنسانية ، وتلك تنادى بحقوق الشعب العامل ، ورفع شأن الكادحين ، والمساواة ، والإخاء ، وتتهم الأخرى بتحويل العالم إلى غابة حيث القوى يأكل الضعيف ، والغنى يفترس الفقير .

وظل السباق على هذا المنوال المحموم بلا حسم ولا رجحان كفة إحدى القوتين على الأخرى ، ذلك أن الأيديولوجيات في جوهرها شعارات مرفوعة لزوم الإعلام والدعاية ، أما التطبيقات العملية فغالباً ما تأخذ مسارات مختلفة . ولذلك كان الحسم الذي وقع بانهيار الاتحاد السوفيتي في الساحة الدولية ، نتيجة للتفاوت العلمي وليس للاختلاف الأيديولوجي. وكان أول ضحية لهذا التفاوت العلمي هو علم الاقتصاد المرتبط بكل العلوم الطبيعية والإنسانية التي تساهم في زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتدعيم القاعدة السياسية . والمبدأ الذي يقول بأنه لا كرامة لجائع ، مبدأ صحيح تماماً . فمثل هذا الجائع لن يقتات على الأيديولوجيات والشعارات واللافتات التي رفعتها ثورة منذ أكثر من سبعين عاماً ، أنه يريد أن يملأ بطنه ، ويستر جسده ، ويقيم في مسكن ، ويعلم أولاده ، ويجد العلاج ، وغير ذلك من المتطلبات والاحتياجات التي لن يوفي بها سوى العلم وتطبيقاته ، ولا يهم في هذه الحالة إذا كان العلم وتطبيقاته بالأسلوب الرأسمالي أو الاشتراكي . فالعلم في جوهره واحد ، وقادر على حل كل المشكلات بشرط

أن تتحول الأيديولوجيات إلى أداة إنسانية حقيقية وفعلية في يده ، لا أن تصبح قيداً على تحركاته وانجازاته .

وكان التدهور والانهيار والتفتت الذي أصاب الاتحاد السوفيتي ومعه المعسكر الشرقي ، نتيجة للاقتصاد الذي ظل تحت رحمة الأيديولوجيا منذ ما يقرب من نصف قرن ، حتى أنهك تماماً . وعندما تداعت القاعدة الاقتصادية ، لم تفلح الشعارات الثورية وسدنتها في صد الطوفان الذي اجتاح في طريقه كل شيء . وكان من المسمكن أن تقع نفس الكارثة للمعسكر الغربي ، لو أنه وضع كل طاقات العلم في خدمة الإنتاج الحربي وغزو الفضاء والكواكب الأخرى ، أي تحت رحمة الأيديولوجيا الرأسسمالية . لكنه أطلق العنان لكل طاقات العلم في جميع المجالات ، بل تحول إلى مركز جذب للعلماء القادمين من الدول الأخرى بصفة عامة ، والدول الشرقية بصفة خاصة . كما تحرص المؤسسات الرأسمالية الضخمة على إمداد مراكز الأبحاث العلمية بالدعم السمالي ، كل في مجال تخصصه . وعندما يثبت نجاح التجربة بما تحويه من ابتكارات جديدة ، تهرع المؤسسة المعنية إلى تطبيقه عملياً على أوسع نطاق ليدر عليها أرباحا طائلة .

لقد غيرت قواعد اللعبة السياسية الجديدة من المفهوم التقليدى للثورة الأيديولوجية التى غالباً ما تبدأ على شكل انقلاب عسكرى ، إلى ثورة علمية تعنى ان كل اختراع جديد أو نظرية متطورة مستحدثة ، قد أحرز نقطة ضد الطرف الآخر في حلبة الصراع ، وعلى هذا الطرف أن يلحق بالركب باختراع آخر أو نظرية أخرى حتى لا يستخلف ، لأن التخلف لا يلد سوى التخلف ، والتقدم لا ينتج عنه سوى التقدم، وهكذا! وبصرف النظر عن أنظمة الحكم الرأسمالية ومدى والاشتراكية ، فإن نجاح هذه أو فسل تلك يتمثل في علوم الإدارة الحديثة ومدى الاستفادة العملية في مجال تطبيقاتها . فقد أثبتت ثورات التاريخ أنها مجرد مراحل طارئة وعابرة في حياة الأمم والشعوب ، مهما بدت عميقة ومصيرية ، في

حين أثبت التاريخ المعاصر أن الثورة الدائمة والمتجددة والتي لا تعرف النكسات أو الانهيارات أو الصراعات الشخصية على المغانم والمكاسب هي الثورة العلمية.

وكانت الثورة العلمية هي التي محت الهالات البراقة التي اكتسبتها الثورات التقليلية منذ أواخر القرن الشامن عشر ، وأبرزت علوامل جديدة كان من شأنها إحداث تعجانسات إنسانية - إلى حد ما - من نوع جديد ، أدت إلى محو أو إضعاف عنصر الخلل في التوازنات الاقتصادية والفوارق الطبقية ، وهو العنصر الذي كان بمثابة قوة دفع لإشعال الثورات على اختلاف أنواعها . فقد أدت منتجات العلم والتكنولوجيا إلى إلغاء الحواجز وزيادة التجانس سواء باختصار المسافات الزمنية ، أو تقريب المساحات المكانية أو توفير الوسائل والاحتياجات البشرية ، أو انجاز ابتكارات مذهلة في وسائل وقدرات الأمن والمخابرات والردع على المستويات المحلية والإقليمية ، أو بلوغ حد أدنى متعارف عليه من القبول والحرص على حقوق الإنسان والتصرفات الديمقراطية ، حتى لو كان هذا السلوك لمجرد الحفاظ على الشكل الحضاري ، بحيث يمكن أن يؤدي تجاوز أي نظام حكم هذا الحد الأدنى ، إلى موقف درامي دولي ضد هذا النظام ، مثلما حدث عند غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ ، حين استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية جمع قوات من ثلاث وثلاثين دولة لتحرير الكويت في العملية التي عرفت « بعاصفة الصحراء » التي كانت بمثابة الافتتاحية العسكرية لعصر العولمة ، والتي تحولت بعد ذلك إلى منهج ثابت ومتجدد لقوات حلف الأطلنطي الذي آل على نفسه أن يقوم بدور رجل الشرطة الدولي الكفسيل بتأديب من تسول له نفسه الخروج على طاعته .

وقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية أيضاً إلى ثورة التجارة والاستثمار في نقل السلع وتبادل الخدمات عبر الحدود ، وبالتالي تصاعد مستمر في التوازى والتشابك والتجانس بين الطبقات والفتات . أصحاب المصلحة في التجارة

والاستثمار المالى على المستويين المحلى والدولى . كما تحول العالم إلى نظام عالمى جديد ومختلف ، تحت سيطرة قوة دولية واحدة (دولة أو حلف) ، تقوم بدور الشرطى الأوحد الذى ليس له سوى اتجاه واحد لحسم الأمور ، يناسب أهدافه وتوجهاته . وبالتالى لم يعد هناك فرصة سانحة لأى تنظيم عسكرى أو تجمع شعبى على مستوى محلى أو إقليمى لكى يخطط لانقلاب عسكرى أو أى نوع من التمرد ، بحيث يمكن القول بأن الظروف والأسباب التى أدت فى الماضى إلى الانقلابات والثورات ، تكاد تنعدم منذ أواخر القرن العشرين ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتى ، وانحسار المد الأيديولوجى ، وتأكد القوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة أن أمور العالم المعاصر قد دانت لها تماماً ، ومن الأفضل أن تستقر الأمور على ما هي عليه ، إذ ليس في الإمكان أبدع مما كان .

وقد أدت هذه العوامل إلى تغيير دور الحكومات التى فقدت جزءاً كبيراً من حرية التصرف على أراضيها ، لأنها لم تعد المنظومة المستقلة عن التيارات المجارية في عالمها المعاصر الذي أصبح قرية كونية صغيرة ، يسيطر عليها عمدة قابع في البيت الأبيض بواشنطن ، من خلال سياج أو إطار سياسي اقتصادي اجتماعي وفكرى مقبول من القوى السياسية والمالية والتجارية ، بل والعسكرية المسيطرة على العالم . ولذلك فإن أية مجموعة من العسكريين أو الثوريين تظن في نفسها القدرة على القيام بانقلاب عسكرى أو تمرد شعبي ، ستجد نفسها في فراغ مخيف، سيرعان ما يبتلعها . فليس هناك من سند خارجي أو تأييد داخلي بعد أن فقد الناس ثقتهم في هذه التقلبات الهوجاء ، والصراعات والتصفيات التي تجرى بين من قاموا بها بعد أن كانوا في نظر شعوبهم أبطالاً. ولذلك يعتبر كثير من المؤرخين أن الثورة الإيرانية هي آخر نموذج كلاسيكي لمثل هذه الثورات قبل عصر العولمة ، الذي أفقد الناس روح الانتماء المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو

القومى ، الذى تحول إلى انتماء للمال والثروة والذهب والمادة التى لا وطن لها ولادين ولا أهل. ولذلك تحولت الثورات المتقليدية التى تعمل على تغيير كامل لنظام الحكم بالقوة ، إلى ثورات علمية وتكنولوجية ، مستمرة وهادئة ، بحيث أصبح ثوار اليوم هم المعلماء في معاملهم ، والخبراء في معراكز أبحاثهم ، والأساتذة في قاعات محاضراتهم ، والمؤلفون في كتبهم ودراساتهم ، والفنانون والأدباء والمثقفون الذين يطورون عقل أمتهم بالفن والأدب والثقافة .

وتحولت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى منظومة متفاعلة ومتطورة ومتجددة من ثورات صغرى فرعية وثورات كبرى أساسية ، تتطلبها احتياجات جديدة تماماً ، وظروف وحتميات تفرضها حاجة القوى المسيطرة على العالم إلى تسويق منتجاتها التكنولوجية سواء أكانت على شكل سلع أو خدمات ، وحاجة البشر المتجددة إلي استخدام منتجات العلم والتكنولوجيا لرفع مستوى معيشتهم من خلال تذليل المشكلات الطارثة ، وتحسين الأداء سواء على مستوى الكيف أو الكم . وذلك بالإضافة إلى تفتح العيون والاذهان في بلاد الجنوب الفقير والمتخلف على إنجازات دول الشمال الغنى والمتقدم، ومحاولة محاكاتها في أساليب الحياة وحل المشكلات واستخدام المنتجات المستحدثة . وهذا يعنى تبعية الجنوب للشمال في كل أمور حياته .

لكن المشكلة الخطيرة تكمن في أن العلاقة بين الشمال والجنوب لا تخرج عن نطاق إنتاج المشمال للتكنولوجيا واستخدام الجنوب لها ، دون أن يستطيع الجنوب استيعاب العلم أو الفكر الذي أدى إلى إنتاجها ، وستظل العلاقة بينهما هي علاقة المستج بالمستهلك الذي لن يتحول في يوم من الأيام إلى منتج ، أو علاقة الأصل المحدد المتبلور بالصورة المهزوزة الباهتة . وإذا كان هناك تجانس عالمي نوعي في هذه الشورات الجديدة ، فهو يدور في نطاق منتجات العلم والتكنولوجيا عند الشمال الذي يدور الجنوب في فلكه سواء شاء أم أبي . ولذلك

لم يعد نظام الحكم هو القضية التى تشغل بال الساسة الجالسين على كراسى الحكم أو السياسيين الذين يريدون أن يحلوا محلهم ، بل أصبح أسلوب الحياة هو القضية ، سواء على مستوى الفرد في حياته الخاصة أو على مستوى المجتمع الذي يعيش فيه هذا الفرد .

كان هذا إيذاناً ببداية عصر الشورات الجديدة التي تجعل من أسلوب الحياة هدفاً لها وليس نظام الحكم مثلما كان يحدث في الماضي ، وهي الثورات التي يمكن تسميتها بالثورات الصغرى التي تتفاعل وتبرز في دواثر اجتماعية صغيرة ومحددة ، مثل داثرة التعليم الذي يمكن تثوير طرق التدريس وأدوات التعلم في مجاله ، ودائرة الطب والصيدلة حيث يمكن تشوير وسائل العلاج ومناهجه وأساليب تركيب الأدوية وابتكار البجديد منها ، ودائرة المؤسسات والهيئات الإدارية حيث يمكن تثوير أهداف الإدارة الإستراتيجية ووسائلها التكتيكية ، ودائرة البحث العلمي بطبيعة الحال ، والتي تمر بالفعل بشورة في العلاقة بين التكنولوجيات الراقية لتثمر تكنولوجيات أكثر حداثة ورقياً ، ودائرة البناء وتصميم الآلات ، التي تستدعي ثورة في أساليب تصنيع المواد الجديدة وطرق توظيفها ، وغيرها من الدواثر أو الهياكل الاجتماعية الصغيرة المحددة التي تمر بمثل هذه وغيرها من الدواثر أو الهياكل الاجتماعية الصغيرة المحددة التي تمر بمثل هذه الثورات الصغرى في مختلف المواقع ، لكنها في النهاية يمكن أن تتجمع في منظومة حية متفاعلة يمكن أن تشكل ثورة علمية وتكنولوجية أكبر .

إنها كلها تغييرات جذرية أو ثورية ، لكنها في دوائسر صغيرة اجتماعياً ، وليست ثورات سياسية واقتصادية واجتماعية في أنظمة الحكم ، فقد تحولت الثورة من تغيير نظام الحكم باستخدام القوة ، إلى تغيير أسلوب الحياة الفردية والاجتماعية بتوظيف العلم . لكن إذا كان هناك تراجع كبير ، بل واندثار لفرص ظهور ثورات تعنى تغييرات جذرية وكاملة على مستوى الدولة ونظام الحكم كما كان يحدث في الماضى فإن هناك تغييرات كاملة تحدث أو يمكن أن تحدث

بالفعل على هذا المستوى العام ، ولكن بالتدريج ، وفي مراحل متتابعة نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية التي لا تتوقف أو تتراجع إلى الخلف ، وبالتالى فهى لا تعانى من النكسات أو القلاقل أو الاضطرابات التي عانت منها الثورات السياسية التقليدية التي التصقت بها مقولة مشهورة منذ الثورة الفرنسية وهى أن الثورة تأكل أبناءها نتيجة للصراعات بين قادتها .

من هذا المنطلق تعتبر هذه الثورات الصغرى - علمياً وتكنولوجياً - ظاهرة مرتبطة بالمجتمعات الغنية والمتقدمة ، وقابلة للانتقال إلى المجتمعات الأقل تقدماً ، إذا ما استطاعت أن تستوعب الفكر الكامن فيها والمحرك لها . أى أنها تشق نفس المسار الذى شقته الشورات التقليدية من قبل ، أى منذ الشورة الفرنسية . وهذا يعنى أن المجتمعات المتقدمة كانت بيئة صالحة ومناسبة لتوليد مختلف أنواع الثورات ، ففيها من الكتاب والمفكرين من مهدوا لها بآرائهم وتوجهاتهم الثورية ، مثله فعل فولتير وجان جاك روسو ومونتسيكو قبل الثورة الفرنسية . وهو نفس الدور تقريباً الذي ينهض به العلماء والمبتكرون والمخترعون تجاه الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة . أما المجتمعات المتخلفة فيصعب أن يوجد فيها أمثال هؤلاء الرواد ، ولذلك فهي محكوم عليها بتبعيتها للمجتمعات المتقدمة .

ومن الواضح أن الثورات الصغرى الجارية في كل أنحاء الدول المتقدمة ، تشق طريقها وتنتشر أكثر وأكثر في المستقبل . وقد سميت بالصغرى لأنها تزامن وتواكب ثورات كبرى ، تعمل على تغيير كامل لشكل العالم المعاصر ، وهي التي يشار إليها ، على سبيل التعميم أو الاختصار ، بمصطلح « العولمة » التي كانت نتيجة عوامل وتفاعلات وطاقات صادرة عن القوى المسيطرة على العالم ، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادى أو العسكرى أو حتى الثقافي . وقد تمثلت هذه الثورات الكبرى في تيارات متدفقة ، على مستوى العالم ، بقوة دفع

العلم والتكنولوجيا والاستثمار والتبادل التجارى والدولى الإعلامى المخطط . ومن أوضح هذه التيارات قوانين التجارة العالمية التي تطبقها منظمة الجات ، وشبكة الإنترنت وغيرها من شبكات الاتصال الفضائى ، والهندسة الوراثية ، وتخليق المواد الجديدة ، والذكاء الاصطناعى وغيرها من الشورات الكبرى التي تجتاح العالم في صمت وسكون وتصاعد وإصرار وتلقائية دون خشية من أية نكسات إلى الوراء .

ومن الواضح أن العلاقات بين الثورات الصغرى والشورات الكبرى ، هى علاقات متبادلة وعضوية ، بحيث تشكل هذه الثورات كلها فى النهاية منظومة ثورية ضخمة تكاد تحتوى العالم الذى لم يشهد لها مثيلاً من قبل . فهى تتخذ شكل السباق المحموم المتسارع الذى لن يرحم البطىء أو الضعيف أو المتخاذل أو الساقط فى الطريق ، ولن يستطيع أحد أن يتجنبه لأنه غطى معظم ممارسات الديمقراطية والإدارة فى المجتمعات الصغيرة عن طريق استخدام الكومبيوتر والدوائر التليفزيونية فى عمليات التصويت ، وتصويب عمليات اتخاذ القرار ، بحيث يمكن القول بأن الثورات الصغرى المحلية هى بمشابة دوائر لتطبيقات الثورات الكبرى العالمية. فمن خلال التطبيق ، ثبت أن الثورات الصغرى تؤدى المورات الكبرى ، بل والمساهمة فى التحقيق هذه المتطلبات التجديد والتطوير فى الثورات الكبرى ، بل والمساهمة فى تحقيق هذه المتطلبات . فمثلاً تتركز الثورة الصغرى التى تتمثل فى تطوير طرق التدريس على أدوات ومبتكرات ووسائل اتصال وتعبير وتنظيم من منتجات الثورة الكبرى فى الاتصال والمعلوماتية ، وبالتالى فإن العلاقة بين الثورتين علاقة متبادلة الكبرى فى الاتصال والمعلوماتية ، وبالتالى فإن العلاقة بين الثورتين علاقة متبادلة وتصحيحية لكل منهما .

ولم تقتصر هذه الثورات على إعادة هيكلة المجتمعات ، وتوسيع آفاقها ، وتعميق أهدافها ، بل استطاعت أن تتوغل في الكيان الداخلي لشخصية الإنسان ، سواء على مستوى التفكير أو السلوك في حياته اليومية ، بل وفي أدق خصائصها ، بحيث يمكن اعتبار الهندسة الوراثية ، والعلاج بالجينات ، وتغيير الأعضاء ، وربما الاستنساخ ، وأيضاً الاعتماد المتزايد والمتصاعد على الكومبيوتر وغير ذلك من الظواهر الجديدة ، مقدمات أو خطوات أولى في هذا الاتجاه الثوري بمعنى الكلمة.

ولاشك أن موقف الإنسان والسلطة في البلاد النامية أو المتخلفة ، موقف شائك وحرج للغاية ، لأنه لم يعد رهن إشارة أولى الأمر ، بل ببناءً على مدى استيعاب هذه المتغيرات الجذرية ، والقدرة على إدراك أبعادها ، واستشراف آفاقها المحتملة والممكنة ، والتعامل الواعي معها . ذلك أن كل مجتمع نام أو متخلف ، له ظروفه الخاصة التي تختلف عن أى مجتمع آخر قد يتشابه معه في المظهر ، مما يحتم ذراسة وتحليل الانعكاسات والتأثيرات المحتملة للثورات الجديدة على طبيعة الحياة فيه ومشكلاتها بصفة عامة ، كي تصبح التطبيقات المحلية الممكنة لمنجزات الثورات الجديدة ، الصغرى والكبرى منها ، تطبيقات مناسبة وإيجابية وفعالة . فالثورة المعاصرة هي علم وفكر ومنهج وثقافة وتربية قبل أن تكون مجرد إنجازات تكنولوجية ومادية للاستخدام الجاهز ، ولذلك يجب أن تكون علاقة الدول النامية بالعصر علاقة تشرب وهضم وامتصاص وإفراز وبيست علاقة نقل آلى .

من هنا كانت ضرورة تطوير الفكر الوطنى والعمل السياسى القومى وهجر القوالب القديمة والأنماط التي لم تعد صالحة للاستخدام المعاصر ، وتعلم الحديث بلغة العصر ، التي لا تعرف التشنج أو الانفعال أو الافتعال أو الإثارة ، بل تنهض على المنظق ، وحساب الأرباح والخسائر ، ودراسة الإمكانات والاحتمالات ، وضبط الإيقاعات ، وتنوير الأذهان ، وإدراك الأهمية القصوى

للعلم والتكنولوجيا ووسائل إدماجها في النسيج اليومي والأداء المجتمعي ، ورصد واستنتاج كل البدائل الممكنة ثم اختيار أفضلها وأنسبها ، وبناء الجسور المتينة مع مراكز ومصادر الحضارة المعاصرة ، دون إحساس بعقد النقص أو التبعية ، والعمل الدءوب المستمر والإنتاج المتميز ، لأن الثورات الجديدة تنظر إلى المجتمعات نظرتها إلى خلايا النحل في دقتها وكفاءتها ونظامها وإنتاجها بمواصفات متفوقة لا تحيد عنها أبداً .



(١٦) جـدلية الحـرب والسـلام

قد يظن البعض أن الحرب هي نقيض السلام ولا يمكن أن يجتمع الاثنان ، فإذا غاب السلام حلت الحرب محله ، والعكس صحيح ، في حين أنهما وجهان لعملة واحدة هي الحياة نفسها . فالصراع هو جوهر الحياة ولا يمكن تصورها بدون أشكاله وأنواعه التي تجل عن الحصر. والحرب ليست سوى ذروة من ذرى هذه الأشكال والأنواع ، ولابد أن تحدث وتتفاقم كلما تجمعت أسبابها ودوافعها . والمقولة التي توحي بأن هناك حبرباً يسمكن أن تضع حبداً لكل الحروب ، تحمل في طياتها كثيراً من الخداع أو الغرور . ولذلك فيإن جذور الحرب تكمن في أعماق السلام ، كما أن بوادر السلام يمكن أن تنطلق من قلب الحرب عندما تتحول إلى جحيم لا يحتمله البشر . فهذه هي الجدلية أو العلاقة العضوية أو عملاقة التأثير والتأثر التي تربط بين الحمرب والسلام . ومن هنا كانت صحة مقولة الفيلسوف الإغريقي هيراقليطس (٥٤٠ - ٤٨٠ قبل الميلاد) حين أكد أن الحرب ستكون أساس كل شيء . والدليل المادي على مقولة هيراقليطس هذه أن التكنولوجيـا التي تعد القاعدة الماديـة التي نهض عليها التطور الحضــاري عبر العصور ، كانت هي نفسها ، سواء استخدمت لأغراض سلمية أو لأغراض حربية . كـما أن أي عرض سريع للتاريخ ، يؤكـد مصداقية مـقولة هيراقليطس ، وما تنطوي عليه من واقعية مأسوية .

إن الصراعات المسلحة تدفع الإنسان إلى الاختراع أو الهلاك ، وتعمل على تسارع التطورات التكنولوجية في كل المجالات. ويقدر بعض الدراسين

والمحللين أن معدل هذه التطورات في وقت الحرب ، أسرع بمقدار ثلاثة أضعاف معدله في وقت السلم . وغالباً ما تكون الحكومات في منتهى السخاء في تمويل تكاليف الأبحاث ، والصرف على الإنتاج الحربى بكل فروعه في زمن الحرب . فمثلاً ظل البنسلين الذي اكتشفه الكسندر فليمنج عام ١٩٢٩ ، دون استخدام حتى عام ١٩٤٠ . ومع نشوب الحرب العالمية الثانية ، سرعان ما استخدام حتى عام ١٩٤٠ . ومع نشوب الحرب العالمية الثانية ، سرعان ما استخدم هذا الأبحاث ، وكانت الجيوش الأمريكية في شمال أفريقيا ، أول من السنخدم هذا المضاد الحيوى . وفي عام ١٩٤٣ ، بلغ البنسلين مرحلة الإنتاج الصناعي ، أي أن الحرب هي التي ساعدت على تحقيق هذا الإنجاز بمثل هذه السرعة . كذلك فإن الجراحة بصفة عامة ، وجراحة التجميل بصفة خاصة ، استفادت من ملايين التجارب والعمليات التي أجريت في المستشفيات العسكرية . إن جو الطوارئ الذي تخلقه الحرب والسباق مع الزمن ، يجعل من قواعد اللعبة السياسية سباقاً محموماً يلهث وراء الآفاق التي كانت تبدو بعيدة في زمن السلم .

إن الحرب تنشّط التقدم والتطور في مجال السلاح الذي سرعان ما يسمتد ليشمل المجالات المدنية أيضاً. ففي أثناء الحرب العالمية الأولى ، كان التدمير الذي أحدثته المدفعية الثقيلة للمنشآت المحصنة ، بمثابة قوة دفع لمعرفة المزيد عن قوة مقاومة الخرسانة المسلحة ، أكثر من كل ما كان يمكن للتجارب المعملية أن تحققه . إن الاستخدام المعاصر لهذه المادة بكل آفاقه الجريئة ، خاصة في مجال المبانى الشاهقة ، ما كان ليتحقق ، مالم يتيسر مثل هذا الحقل للتجارب ، بتطور الوسائل التكنولوجية التي تقدمت نتيجة المستكلات العديدة والملحة التي يستلزم حلها في فترة الحرب التي لا تحتمل التأجيل أبداً . إن الكومبيوتر الذي تم صنعه لضبط وحساب كميات المخزون من قطع الغيار المطلوب إرسالها إلى مطارات المحيط الهادى ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، يعتبر اليوم عصب التقدم التكنولوجي والقاعدة التي ينهض عليها عصر المعلوماتية والعولمة بأسره . وهذا

يدل على أن الإنسانية تركت قيادها ، بإرادتها أو بغير إرادتها ، للمبادرات التكنولوجية ، دون أن تدرك إلى أين سيقودها تطور هذه المبادرات .

وقد أصبح مصطلح « السيطرة التكنولوجية » من المصطلحات التي تدل ، سواء بطريقة واعية أو غير ذلك ، على القلق من عدم التمكن من السيطرة عليها . وكأن الإنسان قد قدر له أن يخترع ليعيش ويتطور ويتقدم ، ثم ليقع بعد ذلك ضحية لاختراعاته ، أو لينجح في إنقاذ حياة البشر بفضل الأدوية دون أن ينجح في اكتشاف الوسائل الكفيلة بإمدادهم جميعاً بالغذاء الكافي والمناسب ، أو ليكتشف أدوية ، يتضح مع الوقت أنها أكثر ضرراً من المرض نفسه ، أو ليطور وسائل تكنولوجية تستغلها السلطات في فرض سطوتها على الشعوب ، وفي مقدمتها التكنولوجيا الحربية التي تؤدي إلى تدمير الإنسان أو الفرد تدميراً كاملاً . وما يزال الإنسان يبحث عن طريقه للخروج من هذه الحلقة المفرغة .

لكن دروس التاريخ تؤكد أن كل تقدم ليس بالضرورة ثمرة أو نتيجة للحرب ، بل نتيجة لصراع ليس بالضرورة مسلحاً ، ومادام الصراع هو جوهر الحياة ، فلابد أن يكون التقدم أو التطور بمثابة القانون الذي يحكم مساراتها وآفاقها . والتقدم التكنولوجي بصفة خاصة ليس خيراً أو شراً في حد ذاته ، وإنما هو مجرد أداة أو وسيلة من صنع الإنسان وتحت أمره ، سواء استخدمها في البناء أو التدمير ، وهذا يتوقف على مدى رضوخه أو مقاومته لغرائزه الوحشية ، وحرصه الحضاري على تحقيق أهداف كثيرة إذا استخدمها لخير البشرية .

وكان نشوء الحضارات رهناً بالعلاقة الجدلية بين الحرب والسلام . ولم تكن نشأة المدن والحصون في العصور القديمة سوى إنجاز تكنولوجي حتمى ، لابد أن تتخصص مجموعات من الشعب في فروعه . إن رجلاً واحداً لا يستطيع بناء الأسوار وإنشاء الحصون ثم يدافع عنها . إن هذا العمل يتطلب مجموعة من المهام والتخصصات العديدة مثل فرق قاطعي الحجارة ، وسائقي عربات النقل ،

والبنائين ، والحدادين ، والجنود . ومع الوقت ظهرت مهن أخرى ، كرجال القانون ، والمال ، وغيرهم . وبدون هذه الأسوار والحصون لحماية الأفراد والمواطنين ، لا يستطيع الشعب أن يتقدم ويزدهر . وبحكم أن التطور لا يتوقف عند حد معين ، فإن السكان يزدادون ويتكاثرون بحيث تضيق بهم المدينة ، مما أدى إلى إبعاد الفقراء ليقيموا في الضواحي ، فأصبح الدفاع عن هذه التجمعات السكانية أكثر صعوبة ، إذ إن هذه المنشآت الجديدة تعوق انحدار المياه إلى الأراضي الزراعية ، في حين يتسبب النمو السكاني في المجاعة . وبالتالي تنشأ المشكلات والصراعات . وعندما تجد السلطة نفسها بين شقى الرحى : الحرب المشكلات والصراعات . وعندما تجد السلطة نفسها بين شقى الرحى : الحرب الأهلية والحرب المخارجية ، فإنها تفضل الأخيرة . ولكي تزيد من احتمالات نجاحها ، فإنها تشجع التقدم التكنولوجي حتى تحقق النصر بالغزو ، ومع إتمام النصر تقبل المدينة على عصر صناعي ، أما في حالة الهزيمة فإن الشعب يصاب بالإحباط ويدخل في حالة كمون لاجترار آلامه واستيعاب الدروس المستفادة لعله بغرج منها بقوة دفع جديدة .

كانت هذه هي جدلية الحرب والسلام وقواعد لعبتها السياسية حتى نهاية العصور الوسطى . فقد كان السلاح قبل أى شيء آخر ، أداة يصنعها الحرفيون سواء أكان معقداً ، مثل صناعة العربات الحربية أو دروع الفرسان ، أم بسيطاً مثل الرمح أو السيف . وفي عصر النهضة أتاح التصنيع الناشئ فرصة الحصول على أسلحة آلية ، أخذت تحل تدريجياً محل الأسلحة اليدوية ، وإن ظلت هذه الأخيرة موجودة دائماً . إن المدفع أصبح يسمح بدك أكثر الأسوار سمكاً ، ولم تعد المدينة ، بصفة عامة ، قادرة على الدفاع عن نفسها ، إذ إن الحصول على مدافع يخرج عن نطاق قدراتها المالية . وبالتالي كان على المدن أن تتجمع لتكون أمة على درجة كافية من الثراء ، للحصول على المدفعية اللازمة . هنا يؤدى تطوير هذه المدفعية إلى حث التكنولوجيين والفنيين على زيادة معلوماتهم فيما يختص بتركيب المعادن والبارود .

إن التقدم الذي تحقق في مجالات الفيزياء والكيمياء ، كان الدافع الأساسي لتحسين توظيف الخامات المتيسرة بالفعل . وهو ما حدث لأدوات القياس بكل أنواعها ، كالساعمات والتليسكوبات وآلات السندس التي يتم بها قسياس خطوط العرض وزوايا النجوم لتحديد مواقع السفن في البحار . . . إلخ . وكان استخدام هذه المعدات قد ساعد فيما يعد على تشغيل الأجهزة المعقدة المنتطورة مثل السفن الحربية الحديثة . وهكذا كانت احتياجات الأساطيل الحربية ، والجيوش الجاهزة للقتال ، دافعاً أساساً لتطور علوم الرياضيات والفلك والجسراحة وغيرها من العلوم . ولكن إذا كانت البحرية قلد أدت إلى مثل هذا التقدم والتحديث التكنولوجي ، فإن هناك ظاهرة عبر التاريخ تبعث على القلق والتوجس ، هي ظاهرة الطاقة الكامنية في الجبهة الداخلية التي تعانى من الفراغ السياسي نتيجة لانتقال الشقل إلى القوات البحرية خارج الوطن ، مما يؤدى إلى إخلال بالتوازن يصعب التغلب عليه في داخل الدولة ، على الأقل من الناحية النفسية. هنا تبدأ سيطرة التكنوقراط على دفة السياسة بعد النجاح الذي حقيقوه على المستوى العسكرى ، فهم يمسكون بالمقاليد الفعلية للأمور منذ أن تحولت الأدوات إلى آلات ، وأخذ معدل تطورها في التسارع. ولم يستطع أحد أو شيء أن يوقف هذا التطور ، منذ عصر النهضة حتى أوائل القرن الحادي والعشرين .

كان التوسع البحرى من أكثر المظاهر وضوحاً في مجال السيطرة التكنولوجية الحديثة ، إذ إنه يجعل المعركة تدور دائماً على أرض العدو بعيداً عن أرض الدولة المعتدية . وكان في مرحلته الأولى في خدمة الدول التي تخاطر بالاهتمام به مقابل تضحيات مالية ضخمة . ثم في مرحلة تالية كانت ثمرة المجهود والضرب بالمدافع والقنابل ، تدعم النفوذ السياسي ، وتساعد على الحصول على إيرادات ضخمة وعلى مواد أولية ، كانت في الماضى محاصيل التوابل والفحم ثم البترول . فتثرى البلاد ، ويحصل الشعب على قدر من

الرف اهية ، وتبدأ طاق اته في الانطلاق ، وتترسخ السيطرة السياسية للطبقة الحاكمة ، وتتطور التكنولوجيا العسكرية إلخ .

وبرغم كل المزايا العسكرية والتكنولوجية للقوات البحرية ، فإنها تتكلف مصاريف باهظة ، ولا يعرف تزايدها حداً ، وتتجاوز كل التكاليف الخيالية ، وهى التى كان من الممكن الحصول عليها من مجهود الشعب قبل أن تتصاعد معدلاتها . وبالتدريج حلت الأجهزة التكنولوجية المتطورة محل القوة والشجاعة البدنية ، وفي مناطق العمليات الحربية في أعالى البحار ، أصبح القتال يجرى باستخدام وسائل مقررة وشبه تقليدية تتجنب الالتحام البدني ، مما أدى إلى التفكير في التخلص التدريجي من مشاة البحرية ، باعتبارهم من الطوائف التي يصعب دائماً تجنيدها ، بعد استخدام الصواريخ ذات الرؤوس الموجهة . لكن تجارب حرب فييتنام أثبتت بالدليل القاطع أن أكثر التكنولوجيات تقدماً ، لا يمكن أن تجب ما يستطيع العقل البشرى أن يقوم به .

ولا تتوقف مخاطر اللعبة السياسية عند حدود معينة ، لأن الذي يخاطر بمقاومة الابتزاز والتهديد بالقتل اللذين تولدهما الأسلحة الحديثة ، لا يستطيع أن يفعل ذلك ، إلا بعد توافر بعض الشروط المعينة التي لا تغيب بدورها عن ذهن الخصم . وقد بلغ التوحش التكنولوجي درجة أصبح فيها التصدي لسطوته ، يتطلب قدراً كبيراً من الجرأة والشجاعة والصمود . وهذا القدر الكبير يتطلب بسدوره أن يتأهب الساسة لكي يدرسوا بمنتهي العناية والدقة آثار الأسلحة التي يستخدمونها والأسلحة التي سيواجهونها ، حتى يستطيعوا عند المواجهة ، أن يميزوا بدقة أخطارها وحدودها . كذلك يتحتم عليهم أن يتقنوا عمليات تنظيم شعوبهم ، حتى يتمكن أكبر عدد منها من الصمود والبقاء ، خاصة في حالة استخدام أسلحة الدمار الشامل .

ولقد تبين أن أكثر الطرق فاعلية في التغلب على سيطرة التكنولوجيا ، هي في بناء مجتمع متوازن من خلال منظوماته ومجموعاته التي تتخذ أشكالا بالغة

التنوع ، ذلك أن مجتمع الموسسات القوية والراسخة قادر على جعل المؤسسة التكنولوجية إحدى مؤسساته التى تكون كيانه العام ، وليست المؤسسة الوحيدة السائدة والمسيطرة على كل مقدراته. فهناك المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية والإعلامية والصحية والسكانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية . . . إلخ ، والتي تشكل الأعمدة أو الطبقات التي ينهض عليها المجتمع ، والتي يمكن تشبيهها بالطبقات الجيولوجية التي تزداد كثافتها وصلابتها كلما أمكنها مقاومة الضغوط القوية . ومن هنا كان التحدى هو الشرط الأول والأساسي لنشوء الحضارة طبقاً لمقولة المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي .

ومن الواضح أن المؤسسة التكنولوجية تستمد قوتها أساساً من الموسسة العسكرية التى تغدق عليها الأموال والنفقات الباهظة ، بحجة ردع الخصوم الذين يتربصون بالوطن . وفى الوقت نفسه يعمل الساسة للمؤسسة العسكرية ألف حساب حتى لا يتعرضوا لتهمة التفريط فى الحفاظ على سلامة الوطن وتأمين مستقبله . أى أن التحالف بين المؤسسات السياسية والعسكرية والتكنولوجية ظاهرة طبيعية إلى حد كبير ومتكررة في معظم بلاد العالم على اختلاف مستوياتها وأشكالها ، بل إن المشكلة تزداد تفاقما فى البلاد الفقيرة فى مجال التكنولوجيا . إذ إن التحالف فيها يظل مقصورا على المؤسستين العسكرية والسياسية اللتين تعملان على استيراد التكنولوجيا بشتى الوسائل ، حتى لو اقتطعا ثمنها من قوت شعوبها . ولا تعدم المؤسسة السياسية الحجة التى تنذرع بها دائماً وهى : "إذا أدت أن تعيش فى سلام فلابد أن تستعد للحرب ».

وقد شهدت عصور التاريخ نماذج من العصيان المدنى أو المقاومة السلبية أو السلمية للطغيان المسلح ، مشلما كان يفعل المسيحيون الأوائل فى مقاومة الإمبراطورية الرومانية وبطشها المدجج بآلة الحرب ، إذ كانوا يختفون سرا في كهوف الجبال أو فى سراديب الموتى للصلاة وطلب العون من الله . وبرغم أن

الشمن الذى دفعوه كان باهظاً ، واستمر أكثر من قرنين ، فإن التراكمات الجيولوجية لهذا الكفاح السلمى أدت إلى انتصارات حاسمة فى النهاية ، إذ استطاعت السمسيحية أن تنتشر فى الإمبراطورية الرومانية نفسها . وهو نفس النموذج الذى اتبعه المهاتما غاندى فى القرن العشرين عندما حارب الإمبراطورية البريطانية بالعصيان المدنى الذي كتّل الشعب الهندى خلفه ، واستطاع به أن يحرر الهند من سيطرة الاستعمار البريطاني .

لكن هذا الحسم السلمى المدنى يعد استثناء من قواعد اللعبة السياسية إذا ماقورن بالحسم المعسكرى أو المسلح ؛ لأنه في حالات أخرى كثيرة لم يؤد إطلاقاً إلى نتيجة حاسمة . فمثلاً اضطرت جماعات الهوسيين في بوهيميا ، لاستخدام نظام تجمعى خاص لمقاومة الإقطاع الذي كان يهدف إلى إبادتهم ، لأنهم لم يكن في حيازتهم السلاح المادى الذي يساعدهم على المواجهة المسلحة المباشرة . وفي عصر أكثر قرباً ، على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . حاولت جماعات الفلاحين أو ما كانوا يسمون بعبيد الأرض الصمود السلمى أو السلبى في وجه الحراس المرتزقة الذين شكلوا ما يشبه الكتائب لحساب السادة الإقطاعيين ، لكنهم لم يصلوا أبداً إلى نتائج حاسمة ، وبالتالى لم يقف التاريخ طويلاً ليسجل لهم هذه المحاولات التي كانت فردية أكثر منها جماعية .

أما في حالة المدنيين المسلحين بالأسلحة الخفيفة ، وعرفوا أحياناً بالفدائيين ، فيقد سبجل لهم التباريخ قدرتهم الفائقة على التخفي والمناورة والمفاجأة والتصدى لأعتى الأسلحة الثقيلة ، وهي الظاهرة التي عرفت بعد ذلك « بحرب العيصابات ». ولابد أن تسجل الريادة في هذا الميجال لكتائب المشاة التي قامت بدورها التباريخي بطول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، اعتماداً على تشكيلاتها الداخلية التي كان معظمها من المتطوعين المدنيين الذين ساعدوها

على خوض أكثر المعارك ضراوة ، دون أن يفقدوا تماسكهم نظراً لمرونة الحركة التي كانوا يتمتعون بها . فقد كانوا بمثابة مجموعات شديدة التجانس ، متينة الترابط ، تحارب من أجل عقيدة عسكرية وقومية لا تحيد عنها . ولم يكن عقدها ينفرط إلا نادراً . وكان المتطوع أو الجندى يقضى فيها جزءاً كبيراً من حياته . وقد انبثقت عنها مؤسسات حديثة كثيرة ، مثل مؤسسات التعليم العام . ولم تكن هناك فواصل بين الانشطة العسكرية والممارسات المدنية ، إذ كانت هذه الكتائب في القرن الثامن عشر تضم عادة مدارس يمكن للجميع الالتحاق بها .

وقد أثبت التاريخ أن الروح المعنوية العالية يمكن أن تتصدى للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، إذا ما أحسن التخطيط لها واستغلال كل طاقاتها في الوقت والمكان المناسبين ، خاصة عندما تتصدى القوات الفدائية أو غير النظامية للقوات النظامية . ففي منطقة ردان الفرنسية ، عام ١٩١٦ ، واجه المشاة الفرنسيون التحدى ، بإثبات خطأ حسابات المدفعية الألمانية . إذ إن الألمان لم يكن في استطاعتهم ، إبطال مفعول دفاع المشاة الفرنسيين ، إلا إذا أمطروا أرضهم بآلاف القنابل ، ذلك أن الاختباء في حصن أو كهف أو خلف ساتر ، والإمساك ببندقية أو مدفع خفيف ، يمكن أن يكون أكثر فاعلية من قنابل المدفعية الثقيلة التي لا تعرف أماكن الأفراد على وجه التحديد . ولذلك نجح المشاة الفرنسيون في التمسك أماكن الأفراد على وجه التحديد . ولذلك نجح المشاة الفرنسيون في التمسك المستميت ببعض الحصون مثل فو وأسوفيل وغيرهما ، وبذلك ظلوا مسيطرين على الأرض بوسائل تكاد تكون سلمية إذا ما قدونت بالبطش التكنولوجي الذي يمتلكه الخصم .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ، حدث أن تمكن الرجال والفدائيون والمتطوعون المدنيون فى كثير من الحالات ، من خلال الاستفادة من بعض الأطلال أو أدنى السواتر التى تهيئها الأرض ، من مقاومة كل هجوم وإحراز النجاح ، كما حدث فى ليننجراد وستالينجراد وكاسينو وغيرها من الأمثلة ذات

الدلالة . وفي حـرب أكتـوبر ١٩٧٣ ، على جـبـهة قناة السـويس ، كـانت كل الحسابات الإستراتيجية والمعلومات المخزنة في الكومبيوتر تؤكد أن آلة الحرب الإسرائيلية المدججة بأحدث التكنولوجيا الأمريكية قد فرضت السلام أو الاستسلام على المصريين الذين لم يعد لهم أي حول أو قوة لاعتمادهم على السلاح السوفييتي المتخلف الذي كان ينتمي لتكنولوجيا الحرب العالمية الثانية ، ولعجزهم عن عبور قناة السويس بصفتها أصعب مانع مائي في التاريخ ، ولوجود خط بارليف الذي قيل عنه أن تدميره يحتماج إلى قنبلة ذرية . ولذلك كان الدور المشترك الذي لعبه الطيران المصرى بضربه المطارات والقواعد الإسرائيلية في سيناء ، في الساعة الثانية ظهر السبت ، السادس من أكتوبر ، والذي لعبه سلاح المهندسين بمد الجسور عبر القناة، ثم لعبه سلاح المشاة والمدرعات في وقت قياسي أذهل العالم كله ، بعبور القناة واختراق خط بارليف والتوغل في سيناء . وأثبتت القوات المسلحة المصرية خطأ الحسابات والمعلومات المخزنة فى أجهزة الكومبيوتر التي عبجزت عن تسجيل أو قياس الروح المعنوية العالية التي جعلت المقاتل المصرى يأتي بما يشبه المعجزات وهو ينطلق لتحرير أرضه . ولم يكن السلم الذي التزم به المصريون ، استسلاماً كما ظن الأعـداء والأصدقاء أيضاً ، وإنما كانت فترة كمون وتمويه للإعداد للحرب الحاسمة ، طبقاً لجدلية الحرب والسلام .

إن هذه الأمثلة تدل على قدرة الرجال الذين تحركهم قيم وطنية ومثل عليا ، على إيقاف الخصوم المجهزين تجهيزاً تكنولوجياً متقدماً . لكن المستقبل يحمل في طياته نذراً خطيرة تؤكد أن التوحش التكنولوجي المعاصر قادرعلي تحويل السلام الذي تحرص عليه الدول النامية ، إلى استسلام بمعنى الكلمة ، إذ قبل لها في مواجهة البطش التكنولوجي الذي يحمل الدمار عبر آلاف الأميال على متن صواريخ عابرة للقارات ، وتستطيع أن تحدد أهدافها بدقة تحديد

القناص لهدفه عبر منظار بندقيته . ومن العبث تهدئة الخواطر ، بالتقليل أو التهوين من آثار هذه الأسلحة المتقدمة ، بل على العكس ، إذ يجب على دول العالم المعرضة لمثل هذه الضربات أو الهجمات ، دراستها دراسة تحليلية متأنية ومستفيضة ، من خلال تكوين منظومة تنضم هذه الدول ، بعيداً عن نطاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ولتكن إحياءً لكتلة عدم الانحياز ، في سبيل معرفة أين تقع حدود فاعلية هذه الأسلحة الحديثة ، والاحتياطات التي يمكن اتنخاذها لمواجهتها بشتى الوسائل الممكنة .

والظاهرة المشيرة الجديرة بالتسجيل والتحليل أن جدلية الحرب والسلام تتعجلى كأوضح ما تكون فى الحرب النووية . صحيح أن هذه الحرب لم تقع بعد ، لكن الفروض العلمية توضح أن السلام سيتخذ شكلاً جديداً بل وإيجابياً بعد وقوعها !! فإذا كانت الأسلحة النووية تؤثر على مساحات شاسعة ، وتهدم المنازل والمسحاصيل وتحرقها ، فيتكاثر الركام والأطلال ، ويبقى تأثيرها الإشعاعي زمناً طويلاً ، بل وتستطيع حتى قبل استخدامها ، أن تشل إرادة الدفاع ، بتأثير الرهبة التى تشيعها ، إلا أنها لا تستطيع أن تتعمق كثيراً داخل التربة ، ولذلك فإن قذائف المدفعية والقنابل التقليدية ، قد تكون أكثر خطورة على الحياة ، لأنها تدمر باطن الأرض ، في حين أن الدفقة الذرية لا تفعل أكثر من مسها. ولذلك فإن الشعوب التي تقوم بإعداد نظام حديث للوقاية في باطن الأرض ، تضع في اعتبارها الأسلحة التقليدية قبل الاسلحة النووية ، وخاصة بعد اختراع قنبلة النيوترون التي تقضى على الحياة البشرية دون أن تمس المباني والمنشآت بأي أذي !!

إن الخرسانة المسلحة التي لم يبدأ استخدامها إلا في الوقت الذي تمكن فيه رذرفورد لأول مرة من شطر المادة ، تستطيع أن تقدم للبشرية إمكانات رائعة ، بشرط المبادرة باستخدامها . ذلك أن إنشاء المدن تحت سطح الأرض ، قد

يسمح بتجنب تفجر المناطق الآهلة بالسكان ، وتجنب الكوارث الاقتصادية الناتجة عن التدمير ، والتنبؤ بالطريقة التي يمكن بها للمجتمعات البشرية الحديثة أن تبقى ، وأن تهتم جدياً بمشكلة حماية نفسها . ولذلك فإن الإسراف في استخدام الخرسانة المسلحة في المنشآت فوق سطح الأرض ، يمكن أن يؤدى إلى نتائج سلبية . ويوضح العلماء ببساطة شديدة للغاية أن نشوب حرب نووية سوف يمكن الإنسان ، من خلال تنوع الإشعاعات الناتجة ، من التوصل إلي وسيلة لمحاربة الأوبئة التي لا يزال عاجزاً عن السيطرة عليها ، مثل الكوليرا والسرطان والإيدز ، كما أنه من الممكن أن يكون مدى التدمير الحادث ، سبباً في حث الإنسان على أن يتوصل أخيراً إلى التنظيم الجديد للمدن ، وهو النظام الذي يحتاج إليه لإنشاء مدن تناسب متطلباته . لكن يظل هذا التصور نوعاً من الخيال العلمي.

وليست هناك أوجه اختلاف عديدة بين الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية التى لابد أن يكون استخدامها بالغ التدمير ، وإن كان يثير ، لمن يستخدمها ، مشكلة تكاد تتعذر على الحل . فلن يجدى إهلاك العمال المتخصصين في المصانع المطلوب الاستيلاء عليها ، والفلاحين الذين يزرعون الأرض المطلوب استغلال إنتاجها ، لأن هذا لن يعني سوى تطبيق سياسة الأرض المحترقة أو مبدأ «على وعلى أعدائي» . وإذا كان بعض القادة والزعماء ممن فقدوا عقولهم يلجأون إلى هذه الوسائل الشيطانية ، ويهدمون المعبد على رؤوسهم ورؤوس الجميع ، فإن النتيجة ستكون مشابهة لنتيجة الأوبئة الكبرى التي انتشرت في العصور الوسطى ، أى أنها ستصيب الغالب بقدر ما ستصيب المغلوب ، وسترتد الأسلحة إلى نحر الذين يستخدمونها ، وإن كان الزمن كفيلاً بمحو آثار تدميرها .

ويمكن القول بأنه يجب البحث عن المحرك الأساسي للتطور التكنولوجي

فى الحاجة إلى خلق عالم تختفى منه الآلام التى تـورقه ، وهى حاجة قديمة قدم الإنسانية . ويوضح التـاريخ أن وسائل العلاج التى تبدو شديدة الفـاعلية و تنتهى دائماً بإحداث آلام من نوع جديد ، هى أشد قسـوة من تلك التى حاولت علاجها . وهى الحقائق المـأسوية التى أدركها الإغريق بوضوح لم يسبق له مثيل ، ولم يكن من قبيل الصدفة أن البشرية تدين لهم بنشأة التراجيديا . لقد تمكن فلاسفتهم من فهم الحـرب على حقيقتها ، عندمـا وجدوا فيـها مـصدر كل شىء ، من الأحسن إلى الأسـوا، وكل ما هو خير - ومنه السـلام - وكل الشرور والآلام . ولكنهم أدركوا أيضاً أن مصـدر هذه المشكلة المهمة أو المأسـوية المتجددة ، لا يمكن القضاء عليه إلا باتباع خطة أو منهج مختلف لم يتحقق حتى الآن والبشرية في مطلع القرن الحادى والعشرين بعد المـيلاد . ويبدو أنه لن يتحقق لأن جدلية الحرب والسـلام بكل قوانينها وقـواعدها ، هي جزء عـضوى من طبيعـة الوجود البشرى ذاته . وهي قوانين وقواعد تشبه تلك الـتي بلورتها التراجيديا الإغريقية ، بحيث يـصبح منتهي أمـل الإنسان أن يخفف من ويـلاتها بقدر الإمكان ، لـكنها ستظل سيفاً معلقاً على عنقه إلى مالا نهاية .



يظن الكثيرون أن قواعد اللعبة الصهيونية بدأت بالمؤتمر الصهيوني الأول الذي نجح هيرتسزل في عقدة في مدينة بازل بسويسسرا عام ١٨٩٧ . لكن تاريخ اللعبة يعود إلى عام ١٨٣٤ على وجه التحديد ، حين صدرت أول فـتوي تدعو إلى إقامة مستوطنات يهودية في فلسطين بالمفهوم الحالي لفكرة المستوطنات ، والدعوة إلى الصهيونية كحركة سياسية لا تعتمد على الدين وحده . وصاحب هذه الفتوى هو الحاخام يهودا الكالاي الذي ولد في أواخبر القرن الثامن عشر في شبه جزيرة البلقان ، عندما كانت ضمن ممتلكات الإمبراطورية العثمانية . وشهد في شبابه حركة القومية النامية بين الصرب الذين كانوا ينادون بالتخلص من الاستعمار العثماني ، وإحياء القومية الصربية التي أوحت إليه بالدعوة إلى قومية يهودية تسير على نهجها ، وبذلك يكون يهودا الكلاي أول صوت يهودي ينادي بتأسيس الكيان الصهيوني قبل هيرتزل وبنسكر وغيرهما من رواد الدعوة الصهيونية ، الذين كتبت عنهم دراسات وأبحاث لا يمكن حصرها على مدى عقود عديدة متتابعة ، في حين اندثر اسم يهودا الكالاي لأكثر من قرن كامل ، قبل أن يبدأ المؤرخون والمنظرون اليهود إحياء كتاباته وإعادة تقديمها وتقييمها في عام ١٩٤٥ ، أي قبل قيام دولة اسرائيل بثلاثة أعوام فقط ، واعتبره بعضهم نبياً للصهيونية .

وقد بدأ الكالاى أولى كتاباته فى عام ١٨٣٤ حين أصدر كتيباً بعنوان « اسمعوا يا بنى إسرائيل » قال فيه : إن التمهيد الضرورى للخلاص والعودة ، يتمثل فى إقامة مستوطنات يهودية على أرض فلسطين . وبعد ستة أعوام من

صدور الكتيب ، وقع حادث شهير في مدينة دمشق عام ١٨٤٠ ، عندما وجهت إلى يهود المدينة تهمة قتل صبى مسيحى ، واستخدام دمه في صنع الخبز غير المخمر الذي يتناولونه في عيد الفصح . وأحدث هذا الاتهام صدى كبيراً بين يهود أوروبا . واستغل الكالاي الفرصة ليؤكد أن الوسيلة الوحيدة لوقف مثل هذه الاتهامات التي تهدد حياة اليهود باستمرار ولضمان أمنهم وحريتهم هي أن يعيشوا حياتهم الخاصة بهم في أرض أجدادهم .

وتعددت كتابات هذا الحاخام التى وضع فيها إستراتيجية للخلاص ، بعث بها إلى كبار الشخصيات اليهودية فى العالم الغربى من أمثال المليونير الإنجليزى موسى مونتفيورى والسياسى الفرنسى أدولف كرمبو ، إيماناً منه بأن برامجه لن تتحقق بدون أموال اليهود ونفوذهم . وكان برنامجه الأساسى يتضمن شراء أراضى فلسطين من السلطان العثمانى ، لإقامة تجمع كبير ليهود العالم هناك ، وإنشاء صندوق قومى لتمويل شراء الأراضى ، وصندوق آخر لجباية نسبة محدودة من دخل كل يهودى ، وطرح سندات للحصول على قرض قومى .

وقد ترددت هذه الأفكار نفسها بعد ذلك في البرنامج الذي خطط له ثيودور هيرتزل ، وطبقته الحركة الصهيونية على مراحل متتابعة . ولم يكن الكالاي يردد أفكاراً بلا صدى عند معاصريه . فقد كان سايمون هيرتزل جد ثيودور هيرتزل واحداً من أتباعه ومن أشد المعجبين به . كذلك كان من بين معاصريه حاخام في بولندا اسمه تسيفي هيرش كاليسكر ، في وقت كانت بلده تمر بصراع قومي عنيف في سبيل استرداد كيانها بعد تقسيمها للمرة الثانية في عام ١٧٩٣ بين بروسيا وروسيا القيصرية . وهذا ما أوحى إلى كاليسكر بفكرة «القومية اليهودية»، فظهرت أول دعوة له إلى الصهيونية في خطاب بعث به عام ١٨٣٦ - أي بعد صدور كتيب الكالاي بعامين - إلى عميد أسرة روتشيلد اليهودية العريقة في برلين ، قال فيه : « إن بداية الخلاص ستجيء عن طريق الجهد البشرى ، وإقناع حكومات العالم بالسعى لتجميع شتات بني إسرائيل في الأرض المقدسة » .

وكانت « منظمة التحالف الإسرائيلي العالمي » التي تأسست في فرنسا عام ١٨٦٠ للدفاع عن حقوق اليهود دولياً ، قد ساهمت بجهد عملي مبكر للاستيلاء على أرض فلسطين ، وذلك من خلال إقامة المدرسة الزراعية في يافا عام ١٨٧٠ ، لأجل إعداد الأفواج الأولى من المهاجرين للعمل بالزراعة حتى يرتبطوا بالأرض . وبعد تأسيس هذه المنظمة بعامين ، أصدر كاليسكر أهم كتاب له وكان « البحث عن صهيون » ، وفيه يؤكد : « عندما تتحقق العودة بوسائلنا الأرضية فإن أشعة الخلاص السماوية سوف تظهر بالتدريج » .

وفى العام نفسه (١٨٦٢) صدر كتاب مهم آخر بعنوان « روما والقدس » ، يتضمن مقارنة بين توجه الكاثوليك فى العالم نحو روما (الفاتيكان) ، وبين توجه اليهود فى العالم نحو القدس ، ولم يكن المؤلف هذه المرة حاحاماً ، وإنما فيلسوف اشتراكى هو موسى هيس الذى عمل فترة مع كارل ماركس فى الصحيفة التى كان يصدرها فى المانيا . كما شارك كلا من ماركس وإنجلز فى إصدار كتابين من كتب التحليل النقدى للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة فى المانيا فى ذلك الوقت . وكان له دور كبير فى الثورة الألمانية عام ١٨٤٨ لدرجة أن صدر عليه حكم بالإعدام . وبعد ذلك اختلف مع ماركس وإنجلز ، وعارض «المانيفستو الشيوعى » عند صدوره ، ونادى بالاشتراكية القومية التى أدت إلى إيمانه بفكرة القومية اليهودية ، وتحوله إلى الصهيونية التى صاغ كل آرائه بشأنها فى كتاب « روما والقدس » .

وكان توقيت ظهور هذه المرحلة الأولى من المدعوة الصهيونية والقومية البهودية ، مواكباً لعصر القوميات عموماً في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، كما تمثلت في ألمانيا التي وحدها بسمارك ، وإيطاليا التي وحدها غاريبالدى ، بالإضافة إلى صربيا واليونان وبولندا . ولم تكن لفكرة القومية البهودية جذور من قبل في التاريخ البهودي ، أو مقومات قبل عصر نهوض

القوميات الأوروبية ، لكنها وجدت الفرصة سانحة لركوب الموجة العامة التى أحدثتها القوميات الوليدة فى أوروبا . لكن الصهيونية أو القومية اليهودية كانت مختلفة تماماً عن الدعوات القومية فى تلك الفترة ، والتى كانت تناضل فى سبيل السيادة السياسية فوق أرض قومية صلبة تقف عليها بالفعل ، وتتحدث لغة قومية واحدة ، وتمر بظروف تاريخية وحضارية متجانسة . أما الجذور الأولى للصهيونية ، فكانت بلا أرض ، وبلا لغة مشتركة متداولة . ولذلك سيطرت عليها منذ البداية فكرة الاستيطان أو إقامة المستوطنات فى أرض غير أوروبية هي أرض فلسطين . كذلك فإن اللغة العبرية التى حرصت الصهيونية على اتخاذها لغة رسمية فى إسرائيل ، لم تكن متداولة عند ظهور الصهيونية ، بمعنى أنها لم تكن لعقة حية ، وإنما كان يقتصر استخدامها على الصلوات اليهودية داخل المعابد ، ولا يكاد يلم بها إلا بعض الحاخامات . فقد كان اليهود يتحدثون لغات البلاد التى يعيشون فيها .

فى تلك الفترة ظهرت قصة « اليهودي التائه » الشهيرة فى روسيا ، وأصبحت أكثر الكتب انتشاراً بين اليهود فى ذلك الوقت ، وكان عنوانها فى الأصل « التائه فى دروب الحياة » . وتصور حياة جيل كامل من اليهود ، أرادوا أن يخرجوا من الحارات الضيقة المغلقة عليهم ، وأن ينطلقوا إلى العالم الفسيح ، ثم اكتشفوا أن اندماج اليهودي في المجتمعات الأخرى غير ممكن عملياً لأنه حتى لو سعى إلى هذا الاندماج فإن المجتمع العادى لن يقبله . فهناك نفور تاريخى من اليهود لأن الشعوب العادية التى تعيش حياتها ببساطة وبدون رواسب أو عقد لا تحب أن تنفتح على شعب عنصرى منغلق على نفسه ، وتزخر أفكاره وسلوكياته بالريبة والشك والعقد النفسية . فاليهود هم السبب فيما يطلقون عليه مصطلح « معاداة السامية » برغم أنهم مجرد شعب مشتت من شعوب سامية كثيرة عاشت مستقرة فى بلادها ، وكأنهم هم الساميون الوحيدون ، إذ يقول

بنسكر : « إن العداء للسامية قد جعل وضع الأقلية أمراً غير محتمل بالنسبة لليهود في أي مكان »

وإذا كانت الشعوب التى تعيش فى بقاع الأرض المتباعدة ، وعبر عصور تاريخية متتابعة ، لا تستريح لليهود أينما كانوا ، فلا يعقل أن تكون هذه الشعوب كلها هى المخطئة ، واليهود هم الذين على صواب. فإذا كان هناك ما يسمى « بمعاداة السامية » فاليهود هم السبب فيها . وبناء على هذا الادعاء يكمل بنكسر حديثه فيقول : « لكى ينقذ اليهود أنفسهم يجب أن يعيشوا ككيان مستقل على أية أرض صالحة لإقامة وطن يهودي عليها ، ومن الأفضل أن تكون فلسطين » وكان بسكر هو الذى أسس جمعية « أحباء صهيون » عام ١٨٨٤ وأمضى بقية حياته فى جمع التبرعات لها . وكان أهم ما خلفه هو كتاب « الانعتاق الذاتي » الذى يصفه آرثر هيرتزبرج فى كتباب « الفكرة الصهيونية » الصادر عام ٢٠٠١ ، بأنه « أول بيان مهم عن آلام اليهود الذين لفظهم العالم ، ودفعهم إلى البحث عن قوميتهم ». ولكن هيرتزبرج لم يوضح لماذا لفظهم العالم الذى لم يلفظ أى شعب آخر ؟!

أما ثيودور هيرتزل فيمثل المرحلة الثالثة بعد المرحلة الأولى التى كان يهودا الكالاى وكاليسكر وموسى هيس رواداً لها ، ثم المرحلة الثانية التى مثلها ليو بنسكر الذى عمق من جذور الفكرة الصهيونية التي بذرها رواد المرحلة الأولى ، والتى طورها هيرتزل فى المرحلة الثالثة من خلال دوره فى مجال الدبلوماسية ، وإجراء لقاءات شخصية مع عدد من أقطاب العالم لمحاولة التأثير فيهم وإقناعهم بالدعوة الصهيونية ، مثل السلطان العثمانى ، والقيصر الألمانى ، وملك إيطاليا ، وبابا الفاتيكان وغيرهم . وبذلك استطاع هيرتزل أن يمد جذور الصهيونية إلى مجال الانفتاح على العالم ، واجتذاب أنصار لها من خارج نطاق الشخصيات مجال الانفتاح على العالم ، واجتذاب أنصار لها من خارج نطاق الشخصيات اليهودية العالمية . وكان أكبر إنجاز له هو حصوله من الحكومة البريطانية عام اليهودية العالمية .

۱۹۰۳ على عرض جزء كبير من أراضى أوغندا بصفتها مستعمرة بريطانية فى ذلك الوقت ، لإقامة وطن قومى يهودي متمتع بالحكم الذاتى . لكن هذا الإنجاز الوحيد الذى حققه تحول إلى سلاح ضده فى المؤتمر الصهيونى السادس الذى عقد فى نفس العام ، عندما هاجمه الشاب حاييم فايتسمان (الذى كان يرأس وفداليهود الروس إلى المؤتمر ، وأصبح فيما بعد أول رئيس لدولة إسرائيل) ، وكان هجومه عنيفاً بحيث انتهى المؤتمر إلى خذلان هيرتزل وانتصار فايتسمان ، واتخاذ قرار نهائى بأن جذور الفكرة الصهيونية يجب أن تمتد فى أرض الواقع ، وهذه الأرض هى جبل صهيون وليست أية أرض أخرى .

وللحقيقة والتاريخ فإن هيرتزل كان يؤمن في البداية بإمكان التفاهم الأفضل مستقبلاً بين اليهود وأبناء الديانات الأخرى ، لأنه كان يرى أن ذلك يتفق مع التقدم الطبيعي للفكر الإنساني ، ولأن اندماج اليهود في المجتمعات البشرية أمر مرغوب فيمه ، كما أنه تطور لا يمكن تجنبه . وكان هيرتزل بهذا التـوجه ، يعبر عن وجهة النظر السائدة بين مثقفي اليهود الغربيين في أوائل القرن التاسع عشر ، والذين وجدوا أن في إمكان اليهود أن يستقروا مع شعوب البلاد المختلفة كمواطنين عاديين دون مشكلات خاصة بهم . لكن محاكمة الضابط اليهودي الفرنسي الفريد دريفوس عام ١٨٩٤ بتهمة التجسس لحساب المانيا ، كانت بمثابة نقطة تحول في حياة هيرتزل وفكره ، فقد حضر هيرتزل المحاكمة العسكرية كمراسل لصحيفة نمساوية، ورأى دريفوس وهو يجرد من رتبته، ويساق إلى خارج قاعة المحكمة بعد أن صدر عليه حكم بالنفي وسط هتاف الجماهير « يسقط اليهود » لكن محاكمة دريفوس أعيدت بعد ذلك مرتين ، تحت إلحاح الأديب اليهودي الفرنسي إميل زولا ، وثبتت براءته بعد أن تبين أن التهمة ملفقة من أساسها ، وأعيد الاعتبار إلى دريفوس ، واشترك بالفعل في الحرب العالمية الأولى . حولت هذه القضية هيرتزل إلى صهيونى وبالتالى إلى ظهور كتابه « الدولة اليهودية » الذى يعتبر أهم وثيقة فى تاريخ الصهيونية ومن أعمق جذورها ، وقد صدر هذا الكتاب عام ١٨٩٦ . وفى العام التالى أسس هيرتزل صحيفة « دى فيلت » أى « العالم » لتكون الصحيفة الأسبوعية الناطقة بلسان الحركة الصهيونية في أوروبا . ومع ذلك مات هيرتزل مغموراً فى عام ١٩٠٤ ، ولم يحتل مكانته الأثيرة فى التاريخ اليهودى إلا بعد سنين طويل . كما أن إسرائيل لم تفكر فى نقل رفاته لكى يدفن فى ضواحى تل أبيب إلا بعد أكثر من عام من إنشائها ، إذ دفن عام ١٩٤٩ فى منطقة الجبل الذى عرف باسمه بعد ذلك « جبل هيرتزل » .

ثم تأتى المرحلة الرابعة في تعميق الجذور الصهيونية ، والتي يمتلها « أحد هاعام » الذي لم يهتم كثيراً بإقامة دولة يهودية ، كما فعل من سبقوه ، وإنما ركز على « إحياء الديانة اليهودية في الأرض المقدسة ، ونشر المثقافة اليهودية من الأرض المقدسة إلى جميع أرجاء العالم » على حد قوله . وقد نشر مقالاً شهيراً في عام ١٨٨٩ بعنوان « ليس هذا هو الطريق » ، ووقعه بكلمتى « أحد هاعام » اللتين تعنيان بالعبرية « أحد العامة » لأنه لم يعتبر نفسه كاتباً . ومنذ ذلك المقال أصبح معروفاً بهذا الاسم العبرى طيلة حياته ، والذي طغى تماماً على اسمه الأصلى : آشر تسنيي جينزبرج . وقد حضر المؤتمر الصهيوني الأول الذي دعا هيرتزل إلى عقده في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ . لكن يبدو أنه في صميم وجدانه لم يكن مقتنعاً بما يفعل ، بدليل أنه آلى على نفسه ألا يحضر أي مؤتمر صهيوني بعد ذلك ، وانتهى به الأمر إلى الكفر بالديانة اليهودية ذاتها . ولذلك فإن الدراسات الصهيونية والأدبيات اليهودية لا تركز على أهم كتاباته « قانون القلب » الدراسات الصهيونية والأدبيات اليهودية لا تركز على أهم كتاباته « قانون القلب » الدراسات الصهيونية والأدبيات اليهودية لا تركز على أهم كتاباته « قانون القلب » الدراسات الصهيونية والأدبيات اليهودية لا تركز على أهم كتاباته « قانون القلب » والدين » ١٩٠١ ، « الروح والجسد» ١٩٠٤ ، « نقيض الشتات » ١٩٠٩ ، « القومية والدين » ١٩٠١ ، إذ اتهمه البعض بالخيانة ، والبعض الآخر بالجنون .

ومع ذلك فقد أثمرت دعوة أحد هاعام الدينية والتعليــمية والثقافيــة ، بافتتاح

الجامعة العبرية في القدس عام ١٩٢٥ ، وهو الافتتاح الذي شارك فيه ممثلون عن مختلف جامعات العالم ، بما فيها جامعة فؤاد الأول « جامعة القاهرة » الآن . وهي الجامعة التي لعبت دوراً حيوياً في إضفاء المسحة الحضارية والتنويرية والفكرية والثقافية على الحركة الصهيونية ، وكانت بمثابة إعلان أمام العالم أجمع ، بأن الصهيونية تهدف إلى التعمير والبناء والتآلف بين مختلف الأجناس والشعوب بلا حساسيات . ولم يكن أحد يدرك في عشرينيات القرن العشرين أن الجامعة العبرية لم تكن سوى واجهة علمية وأكاديمية لتغطية الأهداف الاستيطانية والتوسعية والعسكرية والإستراتيجية التي كانت تمهد لإقامة الدولة اليهودية والكيان الصهيوني .

ولم يكن التمهيد مقصوراً على يهود أوروبا وروسيا ، بل شارك فيه يهود الولايات المتحدة الأمريكية بالمال والفكر والدراسة . في مقدمتهم كان الأمريكي يهودا ماجنس الذي أصبح مديراً للجامعة العبرية عام ١٩٣٥ ، ومات بعد خمسة أشهر من قيام دولة ذات قوميتين » (عرب ويهود) . وكان يشاركه هذا الرأى فيلسوف آخر هو مارتن بوبر أستاذ كرسي الفلسفة الاجتماعية بالجامعة العبرية الذي توفي عام ١٩٦٥ عن ٨٧ عاماً ، وبكاه اليهود والعرب على السواء .

ويوضح آرثر هيرتزبرج في كتاب « فكرة الصهيونية » الذى أشرف على جمع وتحرير ثمانى وثلاثين مقالة ، وقام بكتابة مقدمة له ، وذلك فى فصل بعنوان « بين الديانة اليهودية والدعوة الصهيونية » يقول فيه :

« ترى الديانة اليهودية أن شتات اليهود في شتى أرجاء العالم بعد السبى الروماني عام ٧٠ ميلادية ، إنما هو فترة عقاب وتكفير عن الذنوب . أما الصهيونية فترى أن كل تاريخ ما بعد السبى – من الشتات والنفى – إنما هو حلقات متصلة من الصراع اليائس ضد العداء للسامية ، وأنه بدون الجلاء التام لليهود من مختلف دول العالم والعودة إلى أرض إسرائيل ، فلن يكون تاريخ اليهود غير استمرار لهذا الصراع اليائس ضد العداء للسامية . وتفسر الديانة

اليهودية « الخلاص » بأنه مواجهة بين اليهودى وربه ، فى حين تفسره الصهيونية بأنه الحوار بين اليهود وسائر الأمم بهدف الحصول على موافقتها على إقامة دولة لليهود فى فلسطين . إن الصهيونية كدعوة حديثة غير تقليدية ، لا تعتمد على المنظور الدينى فحسب بل لها جانبها العلماني أيضاً ، فهى تستمد قيمها الجديدة من التيارات العامة التى تسود البشرية، خاصة تلك التي واكبت أو تفاعلت مع نهوض القوميات فى أوروبا . وبالتالى فالصهيونية مستوحاة من ظواهر اجتماعية مادية وليس من تعاليم دينية روحية ، فقد أضفت على التفسيرات الدينية منظوراً دنيوياً ، يحتم على اليهود التعامل مع عالمهم المعاصر بأساليبهم الخاصة بهم » .

ويقول هيرتزبرج إن الفصل الحديث في تاريخ اليهود ، يبدأ بالثورة الفرنسية التي منحت يهود فرنسا حقوق المواطنة الكاملة عام ١٧٩١ ، عندما وضع نابليون بونابرت ولاء اليهود للدولة الفرنسية في الكفة المقابلة لكفة حصولهم على حقوق المواطنة . فقد افترض عدم وجود أي تناقض بين الولاء الديني والانتماء الوطني ، خاصة أن اليهود - شاءوا أم أبوا - لابد أنهم تطوروا مع الزمن الذي لا يعرف الثبات أو السكون . فهناك يهود كثيرون تحولوا إلى ديانات أخرى في أزمان سالفة ، وهناك يهود حاليون - ولا سيما الزنوج في أمريكا وليبريا والهند - دخلوا في الديانة اليهودية في عصور مختلفة ، بل إن الدراسات والأبحاث اليهودية ذاتها تشير إلى قبيلتين كاملتين من أبناء سيدنا يعقوب (إسرائيل) اختفتا تماماً ، ولم يمكن تتبع أثر نسلهما .

وبالتالى فإن الشخصية اليهودية ليست متسقة أو متبلورة كما يدعى مفكرو الصهيونية . يكفى مثلاً أن نلمس التناقض الصارخ بين طائفتين من الطوائف التي هاجرت أخيراً إلى إسرائيل ، وهما طائفتا اليهود الروس البيض ، ويهود الفلاشا القادمون من إثيوبيا !! فهل يمكن أن تشكل الديانة اليهودية وحدها أرضاً مشتركة

للطائفتين بكل التناقيضات العرقية واللغوية والتاريخية والشقافية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية فيهما ؟! وهذا يعود بنا إلى السؤال الشائك الحرج الذي لإ مفر منه : من هو اليهودي ؟! وهو سؤال مازال يحير حاخامات إسرائيل الذين عجزوا عن حسمه ، وبالتالى يلقى مزيداً من التشكيك في الدعوة الصهيونية التي تبدو في كثير من الأحايين ، وكأنها تتحرك في اتجاه مضاد لمسار التاريخ ، مما يعيد إلى الأذهان قصة « اليهودي التائه » التي اشتهرت في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر ، وكان عنوانها الأصلى « التائه في دروب الحياة » ، واستغلت في الدعوة لإقامة دولة إسرائيل ككيان يحمى اليهود من الشتات والاضطهاد والمهانة ، فما يزال اليهودي تائهاً ولكن في دروب إسرائيل هذه المرة ، ذلك أن الأوطان توجد وتنمو كأية ظاهرة طبيعية ، ولا يمكن اصطناعها ، وافتعالها وفرضها على أصحاب الأرض الأصليين . ولذلك ستظل إسرائيل تمر بمراحل متتابعة من المخاض والإجهاض دون أمل في ولادة حقيقية .



(١٨) الحسرب البساردة

إذا كان مصطلح « الحرب الباردة » قد أطلق على مرحلة الصراع السياسى بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبين الشرق بقيادة الاتحاد السوفيتى السوفيتى في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وحتى سقوط الاتحاد السوفيتى وتفكك دول الكتلة الشرقية في مطلع تسعينيات القرن العشرين ، فإنه بصرف النظر عن هذا المصطلح الذى ارتبط بفترة تاريخية معينة ، فإن الحرب الباردة ليست مجرد مصطلح مؤقت وعابر ، بل هى في حقيقتها جوهر الصراع السياسى في أوقات السلم . وبالتالى يمكن القول بأن الإنسان عرف الحرب الباردة منذ بداية ممارسته للسياسة ، منذ العلاقات المبكرة التى نشأت بين القبائل ، ثم الولايات والمدن ، ثم الأمم والدول. ذلك أنه لا توجد سياسة بدون منافسات وسباقات وتحديات يمكن أن تصبح محمومة بدون حرب ساخنة بين مختلف الدول . أي أن حياة الإنسان هي حرب متصلة سواء أكانت ساخنة أم باردة ، ولكل منهما قواعد اللعبة السياسية الخاصة بها . والسياسي الماهر هو من يستطيع ولكل منهما قواعد اللعبة السياسية الخاصة بها . والسياسي الماهر هو من يستطيع أن يحقق أهدافه العاجلة أو الآجلة على أفضل وجه ممكن .

والحرب الباردة كفترة تاريخية معينة ، ترجع جـذورها الأولى إلى نهايات القرن التاسع عـشر ، حين أدرك الرأسماليون الأمريكيون الصاعدون أن الشيوعية تشكل تهـديداً متجـدداً لمشـروعاتهم وإنجازاتهم ، وأنها تثير العمال ضدهم ، وتحدث اضطرابات هـم في غنى عنها . وخاصة أن عيد العـمال الذي يحـتفل به العالم بصفة عامة ، والدول الاشتراكية بصفة خاصة في أول مايو من كل عام ، بدأ

فى الولايات المتحدة نفسها فى عام ١٨٩٠ عندما ثار عمال أحد مصانع شيكاغو الكبرى ضد صاحب العمل مطالبين برفع أجورهم وتخفيض ساعات العمل. ومع قيام الثورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧، وقيام الاتحاد السوفييتى أصبح عيد العمال هذا من أهم السمناسبات التى تحتفل بها الدولة ، ثم تبعتها دول المعسكر الاشتراكى في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ثم دول العالم أجمع . لكن تظل البداية التاريخية ، من شيكاغو بالولايات المتحدة ، مما يدل على أن التربة صالحة لنمو التيارات اليسارية التى يمكن أن تهدد النظام الرأسمالى فى الصميم .

لم يهتم الكونجرس اهتماماً فعلياً بالتهديد الشيوعي ، إلا بعد الثورة الشيوعية وانتهاء الحرب العالمية الأولى ، فبدأ أبحاثه ودراساته لكل جوانب الموضوع . وقرر أعضاؤه تشكيل لجنة خاصة في عام ١٩١٩ لمواجهة ما أسموه "بالرعب الأحمر " . وفي خلال عقد الثلاثينيات ، تبنت الحكومة أساليب تجريبية جديدة ، لتجاوز الانهيارات الاقتصادية التي ترتبت على الكساد العظيم في عام ١٩٢٩ . وكان التخطيط الاقتصادي في الدولة الشيوعية ، وبعض الإجراءات الاقتصادية المعينة في النظام النازي أو الفاشي ، قد اكتسبت جاذبية خاصة عند بعض جماعات الأمريكيين الذين فقدوا الأمل تماماً. وقد اتهمت بعض البرامج التجريبية التي تم تقديمها من خلال سياسة روزفيلت التي عرفت بعض البرامج التجريبية التي تم تقديمها من خلال سياسة روزفيلت التي عرفت باسم " الصفقة الحديدة " ، بأنها جعلت الحكومة الفيدرالية تتحرك طبقاً لتوجهات شيوعية . وأدت هذه الشكوك والمخاوف إلى تشكيل سلسلة متصلة من اللجان المؤقتة التابعة لمجلس الشيوخ للتحرى والبحث في التهديدات المخربة اللجان المؤقتة التابعة لمجلس الشيوخ للتحرى والبحث في التهديدات المخربة الهدامة التي تواجه الحكومة .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حلفاء ضد دول المحور (ألمانيا - اليابان - إيطاليا) ، لكن بمجرد انتهاء الحرب ، بدأ الصراع بين القوتين العظميين من أجل السيطرة على مقدرات عالم

ما بعد الحرب . ومع تفاقم الحرب الباردة ، انشغل الكونجرس تماماً باحتمالات التخريب الداخلي والهجوم الخارجي من هذه القوة الشيوعية . ولذلك سيطرت قضية مكافحة الشيوعية على كل الندوات والمناظرات السياسية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة . وتحولت « لجنة الانشطة غير الأمريكية » التي كانت قد شكلت عام ١٩٤٨ ، إلى لجنة دائمة في عام ١٩٤٥ . وتركزت التحريات والأبحاث على المدى الذي يمكن أن يكون الشيوعيون أو المتعاطفون مع الشيوعية قد وصلوا إليه ، والدور النشيط الذي يمكن أن يكونوا قد لعبوه في الحركة العمالية ، أو صناعة السينما ، أو أجهزة الإعلام والصحافة ، أو الأجهزة التنفيذية للحكومة الفيدرالية . وهي التحريات والتحقيقات التي بلغت قمتها من خلال لجنة السيناتور جوزيف مكارثي ، التي أصابت الأمريكيين بالرعب ، إذ أصبح أي مواطن معرضاً لتهمة الشيوعية وفصله من عمله . وهي الحمي التي اصابت المجتمع الأمريكي في النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين .

ولم تختلف الحرب الباردة عن الحرب المسلحة أو الساخنة في الغايات والأهداف ، وإن اختلفت في الوسائل والأساليب ، من حيث تحطيم معنويات العدو من خلال توجيه قواعد اللعبة السياسية إلى آفاق معينة ، سواء على مستوى الإستراتيجية السياسية أو الاقتصادية أو الإعلامية أو الدعائية ، وبهدف تفتيت الجبهة الداخلية باستثارة الخلافات ، وزرع الصراعات ، وبث الشائعات المغرضة والكاذبة ، وإغلاق أو إغراق الأسواق الخارجية ضد تجارتها ، وفرض الحصار الاقتصادى عليها ، وإجراء المناورات والاستعراضات العسكرية ، ونشر الوثائق السرية ، والحدس في المؤتمرات الحولية ، والتنافس في ميدان التقدم العلمي والتكنولوجي ، خاصة فيما يتصل بتطوير الأسلحة ومضاعفة قوتها التدميرية ، أو ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل .

وفي كتاب « كيان من الأسرار : تشريح أدق أسرار وكالة الأمن القومي » ،

تعرض جيمس بامفورد بالتحليل والدراسة للبدايات المبكرة للحرب الباردة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد قبل شهر من انتحار الزعيم النازى أدولف هتلر . فقد تم تشكيل فريق من رجال المخابرات الأمريكية والبريطانية ، وتوجهوا إلى المانيا في مهمة سرية للغاية ، وذلك لاعتقال أكبر عدد ممكن من خبراء الشفرة في الجيش النازى الألماني . وكان تحالف الغرب كله بقيادة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي خلال الحرب ضد هتلر ، بمثابة تحالف مع الشيطان ، تطبيقاً لمقولة ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، رداً على منتقدى تحالفه مع الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين : التحالف مع الشيطان من أجل بريطانيا » . وبالفعل انهار هذا التحالف في نفس لحظة انهيار الخطر النازى .

فى آخر ليلة من شهر إبريل عام ١٩٤٥ ، انتحر هتلر مع عشيقته إيفا براون بعد زواجهما بساعات فى مسخبته المسمى « وكر الذئب » ، وهو مخبأ تحت الأرض فى برلين ، كان مقراً لقيادة الزعيم النازى . كانت النازية فى لحظات احتضارها ، فى حين كانت هناك حرب أخرى تتأجج تحت السطح برغم برودتها ، وهى حرب الغرب مع الشيوعية السوفييتية . إذ لم يمض أكثر من خمسة أيام على رحيل هتلر ، حين قدم الجنرال وليم دونؤان رئيس مكتب الخدمات الإستراتيجية الأمريكية تقريراً سرياً للرئيس هارى ترومان ، حدد فيه بوضوح أخطار هذا الصراع الجديد بين الغرب والشيوعية . فى هذا التقرير قال الجنرال دونوان :

« بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية ، ستواجه الولايات المتحدة موقفاً، ربما يكون أشد خطورة من كل المواقف السابقة . وسوف تشكل روسيا تهديداً رهيباً يتجاوز كل التهديدات الأخرى التي واجهتها الولايات المتحدة من قبل » .

ويعتبر المؤرخون والدارسون أن الحرب الباردة بدأت في عام ١٩٤٤ ، أي قبل سنة كاملة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهي السنة التي شهدت الصمود الرائع للاتحاد السوفييتي في وجه الاجتياح النازي الذي بدا معوقاً لأول مرة منذ بداية الحرب ، مما أوحى بقدرة الاتحاد السوفييتي على تحويل صموده إلى مطاردة واجتياح . فمنذ هذا العام شعرت الولايات المتحدة بخطورة الاتحاد السوفييتي ، وبدأت في التخطيط سراً لأول معركة في الحرب ضد الشيوعية ، كانت بمثابة اقتناحية للحرب الباردة التي كانت معاركها تدور في منطقة الظل والغموض بل والسرية . ولم يكن هدفها هو احتلال المدن والمواقع العسكرية بل كان الاستيلاء على الأسرار والتنصت على الاتصالات ، وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن العدو .

كانت أسلحة الحرب الباردة تختلف تـماماً عن أسلحة الحرب الساخنة ، فبدلاً من الصواريخ والقذائف ودانات المدافع ، أصبحت هناك أجهزة الكومبيوتر والتنصت على الاتصالات السلكية واللاسلكية وأدوات فك الشفرات السرية ، وخبراء اللغات والإلكترونيات والمعلوماتية الذين يفسرون الرموز والإشارات وفكها لكشف أخطر الأسرار والمعلومات. وللقيام بهذه المهمة الخطيرة ، تحالفت واشنطن مع لندن من خلال جهاز مشترك باسم « مخابرات الإشارات » ، ومهمته التنصت أو التجسس على اتصالات الآخرين ورسائلهم . وهي مهمة قد يعتبرها البعض غير أخلاقية ، لكن قواعد اللعبة السياسية تمارس على أساس أن الغاية تبرر الوسيلة . وهي القاعدة التي رصدها السياسي الإيطالي ماكيافيللي في كتابه الشهير «الأمير»، واتهم بعد ذلك بأنه هو الذي ابتكرها ، في حين أنها مواكبة للسياسة منذ أن عرفها الإنسان .

وانقسم جهاز « مخابرات الإشارات » إلى وحدتين : الأولى مخابرات الاتصالات ، ومهمتها التجسس والتنصت على الاتصالات التي تتم باللغات

المعروفة، في حين تختص الوحدة الشانية بالمخابرات الإلكتـرونية ، ومهمـتها التنصت على وسائل الاتصال الإلكترونية مثل محطات الرادار .

وبالتحديد فقد بدأت أول معركة فعلية في الحرب الباردة ، قبل أكثر من شهر من انتحار هتلر ، حين تم تشكيل فريق مشترك من الخبراء الأمريكيين والبريطانيين في فك الشفرات السرية . واستقل أفراد الفريق طائرات خاصة عبروا بها القنال الإنجليزي (بحر المانش) في طريقهم إلى ألمانيا . وكان هذا الفريق جزءاً من منظمة سرية للغاية عرفت باسم ﴿ لجنة مخابرات الهدف ﴾ ، وكانت مهمتها في الأيام الأخيرة من الحرب ، هي اعتقال أكبر عدد ممكن من خبراء الشفرة الألمان ، والاستيلاء على معدات وأجهزة الشفرة السرية في الجيش النازي الألماني قبل أن تصل إليها أيدي السوفييت ، حتى يعرف الخبراء الأمريكيون والبريطانيون أي أنظمة للشفرة الفائدة . وفي الوقت نفسه كان المطلوب أيضاً رموزها ، وبالتالي أصبحت عديمة الفائدة . وفي الوقت نفسه كان المطلوب أيضاً معرفة رموزها ، بعد أن طوروا أجهزة متقدمة للغاية للسيطرة على الاتصالات معرفة رموزها ، بعد أن طوروا أجهزة متقدمة للغاية للسيطرة على الاتصالات والمعلومات والخبرات الألمانية في مجال التجسس على الاتصالات السوفييتية . وكان هدف الغرب هو الحصول على هذه الأجهزة .

وكان هدف هذا السباق المحموم هو الوصول إلى الخبراء الألمان والمعدات والأجهزة الألمانية قبل أن يصل إليهم الروس ، لأن وقوع هؤلاء الخبراء الألمان ومعداتهم في أيدى موسكو ، كان سيتيح للسوفييت فضل السبق ويجعلهم قادرين على استغلال الإنجازات الألمانية في مجال التجسس وفك الشفرات ضد الغرب بصفة عامة وضد أمريكا وبريطانيا بصفة خاصة . وقد أحيطت أعمال « لجنة مخابرات الهدف » أو « تيكوم » على سبيل الاختصار ، بسرية بالغة ، لدرجة أن جميع عملياتها وأنشطتها التي مر عليها أكثر من نصف قرن ما زالت حتى الآن طي الكتمان ، ولا تسمح الحكومتان الأمريكية والبريطانية بتداولها تحت أي ظرف من

الظروف . وفي عام ١٩٩٢ ، أصدر مدير وكالة الأمن القومي الأمريكي أوامره بمد نطاق السرية المفروضة حول لجنة « تيكوم » حتى عام ٢٠١٢ ، لتصبح آخر الأسرار الكبرى للحرب العالمية الثانية ، والتي لم يكشف عنها أي شيء حتى الآن ، برغم القبض على بعض الجواسيس البريطانيين والأمريكيين الذي عملوا لحساب السوفييت .

وكان أعضاء لجنة « تيكوم » من بين أفراد فئة محدودة للغاية ، يعرفون السر الأكبر ، وهو أن الولايات المتحدة وبريطانيا ترغبان في اختراق أعلي مستويات التنصت والتجسس على الاتصالات في ألمانيا النازية . وكانوا يدركون أيضاً أن من سيصل أولاً إلى خزانة هتلر التي تحتوى على أسرار الشفرة ، ستكون له السيطرة على مقدرات الحرب القادمة سواء أكانت ساخنة أم باردة . ونظراً لأن أعضاء لجنة « تيكوم » كانوا هم الذين يتولون العمل في وكالة الأمن القومي الأمريكي والمركز البريطاني لفك الشفرات ، فقد كانوا مدركين تماماً أنهم هم أنفسهم الذين سيخوضون حرب التجسس والتنصت على السوفييت والدول الشيوعية الأخرى مستقبلاً .

وقد حالف الحظ الحلفاء ، عندما عثروا بين حطام المواقع الألمانية على مفاتيح عدد من أنظمة الشفرات السوفيتية المعقدة ، مما أدى إلى توفير سنوات من العمل المضنى من أجل تحقيق هذا الهدف . كما عشر الحلفاء أيضاً على العديد من الرسائل السرية السوفيتية التي قام الخبراء الألمان بفك رموزها وإشاراتها ، مسما أتاح لهم اختراق دائرة النوايا العسكرية والسياسية للسوفييت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . كما كانت هذه الوثائق النازية تلقى الضوء أيضاً على نقاط الضعف والثغرات في أنظمة الشفرات البريطانية والامريكية التي كان من الممكن أن تتسبب في كارثة خلال أي صراع مستقبلي إذا وقعت في أيدى السوفييت .

وبدا السباق المحموم لبلوغ برلين كأنه فيلم من أفلام الإثارة والتشويق والأنفاس اللاهثة ، ذلك أن الأهداف الرئيسية والإستراتيجية الألمبانية في مجال الشفرات السرية كانت في برلين . ومن هنا كانت الحاجة المحمومة للوصول بأسرع ما يمكن إلى هذه الأهداف قبل السوفييت ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه القوات السوفييتية تندفع بأقصى سرعتـها وقوتها نحو العاصمة الألمانية تمهيدأ لاحتلالها. ولم يكن السباق على الأرض قادراً على تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي ، ولذلك كانت خطة الحلفاء تقـضي بالاستيلاء الفوري على المراكز الألمانية للتنصت على الاتصالات ، وذلك عن طريق عملية خاطفة تقوم بها قوات محمولة جواً ، لمعرفة المدى الذي وصل إليه خبراء فك الشفرات الألمان في العمل ضد أمريكا وبريطانيا ، والحيلولة دون سقوط هذه المعلومات الخطيرة ضدأمريكا وبريطانيا في أيد غير مسئولة مثل أفراد القوات الألمانية المتقهقرة ، والاستفادة من الخبرات والمخترعات الألمانية في مجال الشفرة قبل أن يدمرها الألمان ، وكذلك الاستفادة من هذه المعلومات التي سيتم الحصول عليها من الألمان في الحرب ضد اليابان ، والتي لم تكن قيد انتهت بعد . وحتى ذلك الحين لم يكن خبراء الشفرة الأمريكيون يعرفون على وجه اليقين ما إذا كانت الاتصالات السرية الأمريكية تحظى بالأمان المطلوب أم أنها تعرضت للاختراق ، وفي الوقت نفسه لم يكونوا على علم بالمدى الذي بلغته إمكانات العدو في مجال التنصت على الأسرار وفك الشفرات الأمريكية.

وكان من الصعب تنفيذ هذه الخطة ، إذ سرعان ما أصبحت ألمانيا في حالة من الفوضى والاضطراب ، وبدأت مؤسساتها تتساقط وتتفكك الواحدة بعد الأخرى . وكان من المستحيل أن تتمكن المجموعة الأمريكية والإنجليزية المحمولة جواً من اعتقال الخبراء الألمان وأجهزتهم والوثائق والمستندات التي في حورتهم ، ثم نقل كل ذلك عبر خطوط القتال المشتعلة . وبدلاً من ذلك قررت لجنة

« تيكوم » استخدام ست مجموعات موجودة بالفعل في إنجلترا وإرسالهم إلى المناطق التي يسيطر عليها العدو في الوقت الذي كانت فيه القوات الأمريكية والبريطانية تتقدم لاجتياح هذه المناطق .

وقمد انكب خبراء الرياضيات واللغات والإلكترونيات على دراسة كل المعطيات لتوظيفها على أفضل وجه . فقد كانت المعلومات التي أمكن الحصول عليها من خبراء الشفرة الألمان ، لا تقدر بثمن إذ أضافت الكثير إلى قدرة الحلفاء على التنصت على الكثير من الاتصالات النازية في تلك الأيام الحاسمة التي كانت الحرب فيها تقترب من نهايتها. فقد تمكن أفراد مجموعة المخابرات الأمريكية والبريطانية من القبض على العديد من الخبراء الألمان ، وتم التحقيق معهم لمعرفة كل ما يمكن من أسرار مهنتهم ، خاصة أنهم حققوا نجاحاً كبيراً في اختراق الاتصالات والشفرات السوفيسيتية ، وكانوا بمثابة « منجم ذهب » للحلفاء ، لأنهم لم يعرفوا فقط الشفرات الروسية ، بل كان لديهم أرشيف كامل للشفرات والمخابرات الألمانية . وعلم الحلفاء بأن هذا الكنز الألماني موجود في قاعدة تقع في أراض أسندت مهمة الاستيلاء عليها للسوفييت ، ولذلك كانت القوات السوفييسية تتحرك بسرعة محمومة نحو هذه المنطقة ، مما حميم إخراج الخبراء الألمان ووثائقهم ومعداتهم من هذه المنطقة في أسرع وقت ممكن . واقترح العقيد جورج بيتشر ، قائد إحمدي المجموعات ، شحن الوثائق الألمانية بحراً ، ومعها خبراء الشفرة الألمان إلى إنجلترا لكن البريطانين فضلوا أن يكون النقل جوأ لضمان أكبر قدر ممكن من السرية . وبالفعل تم إعداد طائرة نقلت الجميع إلى لندن حيث تم تجهيز مكان ملائم لاستجواب خبراء الشفرة الألمان . وبعد يومين فقط وصلت القوات السوفييتية إلى المنطقة لتستولى عليها .

وبدأ رجال المخابرات الأمريكية والبريطانية ، حملة مطاردة شرسة لخبراء فك الشفرة الألمان ، واعتقلوا الكثيرين منهم . وبدأت التحقيقات معهم ، ليعترفوا بأنهم كانوا يعملون في القيادة العليا الألمانية . وكشفت هذه الاعترافات عن الكثير من الأسرار المهمة الخطيرة التي كان لها تأثير كبير على الفترة اللاحقة التي عرفت باسم " الحرب الباردة " فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبعد ظهور الاتحاد السوفييتي الشيوعي كعدو جديد للغرب ، فإن أنظمة التنصت على الاتصالات وفيك الشفرات المغربية يجب أن تتغير تماماً ، لتكون في خدمة الأهداف الجديدة . خاصة بعد حصول الحلفاء على الجهاز الألماني المعروف باسم "السمكة" ، والذي صمم ليخترق أعلى مستويات أنظمة الشفرة السوفييتية . وبالفعل عندما شرع الحلفاء في تشغيله ، كانت المفاجأة أنه بدأ على الفور التقاط رسائل الشفرة السرية السوفييتية وتفسيرها بفك رموزها وإشاراتها . وبذلك حصل الغرب على نافذة سحرية ليطل منها على أخطر المعلومات والأسرار السوفيتية .

ويصف الأمريكيون النجاح الذى تحقق بالحصول على أسرار أعقد الشفرات الروسية بأنه كان أمراً لا يقل أهمية عن الانتصار في الحرب العالمية الثانية . فقد أتاح هذا الإنجاز لهم أن يظلوا لسنوات قادرين على قراءة جميع البرقيات والرسائل السرية السوفييتية في جميع المجالات تقريباً ، مثل القوات المسلحة والسياسة والأمن والصناعة والتجارة . وبذلك استطاع الخبراء الأمريكيون تكوين صورة كاملة وواضحة ودقيقة لأوضاع الأمن القومي السوفييتي . لكن يبدو أن نجاحهم أنساهم قواعد اللعبة السياسية التي لا تسمح للفائز بأن يكون فائزاً على الدوام ، إذ إن تداول الفوز والخسارة سمة أية لعبة بشرية . فقد حل الدور على الأمريكيين لكي ينالوا نصيبهم من الخسارة أو الهزيمة ، عندما تغير هذا الوضع تماماً بين عشية وضحاها ، وساد الصمت لأن السوفييت غيروا شفرتهم فجأة . وكان هذا التغيير بمثابة لطمة على وجه المخابرات الأمريكية ، لدرجة أن التقارير وكان هذا الأمريكية وصفته بأنه أخطر فشل في تاريخها . حدث هذا الفشل في يوم جمعة ، ولذلك أطلقت عليه وكالة الأمرن القومي الأمريكي اسم « يوم الجمعة ،

الأسود » . فكما نجحت المخابرات الأمريكية في اختراق شبكة الاتصالات السوفييتية ، نجح السوفييت أيضاً في اختراق اتصالات وكالة الأمن العسكرى الأمريكي ، وأيضاً وكالة أمن القوات المسلحة ، من خلال شبكة تجسس في منتهى الإحكام والسرية .

وقد توقفت أجهزة التنصت على الاتصالات السوفييتية في أمريكا ، في وقت شديد الحرج والخطورة . ففي أواخر يونيــو ١٩٥٠ ، اخترقت قوات كوريا الشمالية خط عرض ٣٨ إلى جنوب كوريا لتشعل الحرب الكورية . وللمرة الثانية فوجئت أمريكا بهذا الحدث الكبير تماماً كما حدث في المرة الأولى عند الهجوم الياباني على ميناء بيول هاربر . وكانت كـوريا الشمالية مـسجلة باعتبــارها هدفاً أساسياً للتنصت على اتصالاتها ، مثلها في ذلك مثل روسيا والصين : ولكن « وكالة أمن القوات المسلحة » لم تعط الاهتمام الكافي للتنصت على البرقيات والرسائل الكورية مـما أدى إلى مفاجأة واشنـطن بحرب كوريا في الساعـة الثالثة والنصف من صباح ٢٥ يونيو ١٩٥٠ ، حين استيقظت القيادة العسكرية الأمريكية على دوى المدافع ، وبداية هجوم قوات كوريا الشمالية البرية على كوريا الجنوبية بدعم من ١٥٠ دبابة سوفييتية. وبلغت المفاجأة قمتها عندما علمت واشنطن بهذه الحرب من خلال تقرير إخباري بعثه مراسل صحفي من سيول عاصمة كوريا الجنوبية ، وخلال أيام قليلة كانت قوات كوريا الشمالية قد استولت على سيول ، وأخذت تتقدم جنوبأ بهدف توحيد شطرى شبه الجزيرة الكورية تحت راية الشيوعية .

وكانت هذه الحرب أول حلقة فى سلسلة الحروب الساخنة التى شهدتها فترة الحرب الباردة التي لم تحدث فيها حرب ساخنة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى مباشرة ، وإنما دار الصراع بينهما بالوكالة ، إذا صح هذا التعبير. فقد دارت هذه الحروب بعد ذلك بين دولتين تنحاز كل منهما إلى إحدى

القوتين العظميين ، أو فى داخل دولة واحدة بين طرفى صراع ينتسمى كل منهما إلى القوتين العظميين أيضاً . كانت القوتان العظميان تتحاشيان الحرب الساخنة المباشرة التى يمكن أن تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة ، ولذلك استعاضتا عن ذلك بمساعدة ودعم الطرف الذى تؤيده كل منهما لاعتناقه الأيديولوجيا المضادة للآخر ، ولذلك كان من الطبيعى أن تسارع الولايات المتحدة إلى إرسال قوات أمريكية لمساعدة كوريا الجنوبية كجزء من قوات الأمم المتحدة . وهى اللعبة التى أتقنتها حتى لا تبدو أنها تحارب الطرف الآخر بصفة مباشرة ، وإنما هى جزء من قوة تمثل أمم العالم الحاصلة على عضوية الأمم المتحدة . وظلت تمارس هذه اللعبة حتى حرب الخليج في يناير ١٩٩١ حين نجحت في ضم قوات ٣٣ دولة إلى قواتها تحت علم الأمم المتحدة ، لتحرير الكويت من الغزو العراقي ، وكأن صدام حسين أصبح هتلر جديداً ، والعراق ألمانيا نازية جديدة ، في حين أنه كان في إمكان قوات مشاة البحرية الأمريكية تحرير الكويت بمفردها . وهو ما فعلته أمريكا أيضاً في حربها في أفغانستان التي بدأت في ٧ أكتوبر ٢٠٠١ .

وبرغم المساعدات الأمريكية ، فإنه في نهاية الأسبوع الأول من الحرب الكورية ، كان ٤٠ ألفاً من جنود كوريا الجنوبية قد قتلوا أو أسروا أو اعتبروا في عداد المفقودين . واستمرت الحرب ليختبر كل من الأمريكيين والسوفييت قدراتهما العسكرية ، دون أن يتورطا في حرب مباشرة بينهما ، لدرجة أن العديد من الدول النامية أو المتخلفة أصبحت فيما بعد بمثابة حقول تجارب حية وعملية بدلاً من المناورات العسكرية التي لا تملك كفاءات أو قدرات الحرب الفعلية .

وكانت أزمة الـصواريخ السوفيتية في كوبا عام١٩٦٢ ، وحرب يونيو بين العرب واسرائيل ، وحرب فيتنام التي استمرت تسع سنوات ابتـداء من منتصف الستينيات ، ثم حرب أفغانستان التي افتعلتها أمريكا لتصنع للاتحاد السوفييتي مستنقعاً ليـغرق فيه ، كرد على المستنقع الذي صنعه الاتحاد السوفييتي في فيتنام

لتغرق فيه أمريكا ، وغير ذلك من الحروب والصراعات التى غطت قارات آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا بين قوى اليمين الموالية للأمريكيين وقوى اليسار الموالية للسوفيت ، ورصعتها ببؤر ملتهبة من الصراعات التى لاتنتهى والتى راح ضحيتها الملايين الذين لا نباقة لهم ولا جمل فيها ، وإنما ساروا كالقطعان دون تفكير ليتناطحوا ويتقاتلوا ويموتوا دون قضية حقيقية ، وانما كانوا بمثابة عرائس يمسك بخيوطها لاعبون مهرة في كل من واشنطن وموسكو .

لكن كان لابد لأحد اللاعبين أن يخسر في النهاية ، طبقاً لقبواعد أي لعبة ابتكرها البيشر ، انهزم اللاعب السوفييتي ، وتفكك حلف وارسو العسكري الدفاعي النووي بين البيلدان الاشتراكية السابقة في يوليو ١٩٤١ . وكان حلف وارسو قد تكون رداً على تأسيس حلف الأطلنطي عام ١٩٤٩ ، والذي جمع معظم قيادات أوروبا الغيربية ضد النشاط الشيوعي والحكومات المؤتلفة من اشتراكية راديكالية مركزية متشددة . غير أن زوال حلف وارسو لم يسفر أو يؤد إلى مساومة دولية لحل حلف الأطلنطي ، إذ تدعى قيادة حلف الأطلنطي أن الحلف ضروري وحيوي لصد الأخطار عن أوربا والولايات المتحدة ، دون تحديد هذه الأخطار الوهمية أو المفتعلة ، خاصة بعد أن أعلن الرئيسي الأمريكي جورج دبليو بوش بنفسه أنه لا ينظر إلى روسيا تحت حكم بوتين كدولة معادية ، بعد أن اندثر الاتحاد السوفييتي الذي كان العدو الأول للولايات المتحدة ولحلف الأطلنطي .

ويتساءل بعض الساسة الروس في مطلع القرن الحادي والعشرين عن جدوى بقاء حلف الأطلنطي ، وآليات جبروته العسكرى ، وتوسعه وضم بلدان من وسط وشرق أوروبا ، والإعداد لضم جمهوريات بحر البلطيق الثلاث : ليتوانيا ولاتفيا وأستونيا ، والاستجابة لتلهف وإلحاح طلب رئيس جمهورية جورجيا القوقازية الواقعة على البحر الأسود ، أي التحكم في مداخل ومخارج البحرين : البلطيق

والأسود ، وكأن الحرب الباردة لم تنته بعد . ويجيب الدارسون الأكاديميون على هذه التساؤلات بأن الاتحاد السوفيتي السابق كان عاملاً مهماً من عوامل الاستقرار الدولي ، وإليه يرجع الفضل لعدم نشوب حرب عالمية ، أما الآن فان السياسة الأمريكية واضحة في تطلعاتها لفرض هيمنتها على العالم بصفة عامة وعلى روسيا بصفة خاصة .

ويرى المثقفون الروس والصينيون وباقى الاشتراكيين الذين لا يكنون للغرب أى ود أن حلف الأطلنطى أصبح يتصرف كفتوة أو بلطجى أو قاطع طريق قد خلا له الجو تماماً ، وأحياناً يغطى جرائمه بشعارات إنسانية وأخلاقية وحضارية ، خاصة إذا وجد الذرائع والحجج التى يمكن أن يتشدق بها كمنقذ للبشرية المعذبة . وكان الرئيس اليوغسلافى ميلوسيفتش خير من قدم هذه الذرائع والحجج على طبق من فضة لحلف الأطلنطى ، نتيجة لفاشيته الغبية التى دفعته إلى ارتكاب المذابح الجماعية للألبان المسلمين ، والتى وجد فيها حلف الأطلنطى فرصته الذهبية فى قصف يوغسلافيا لأكثر من شهر ، وتدمير قدراتها الدفاعية وتقويض بنيتها الأساسية وجبهتها الداخلية ، وشق صفوف شعبها ، ثم اعتقال رئيسها ونقله بطائرة عسكرية تابعة لحلف الأطلنطى إلى لاهاى لمحاكمته كمجرم حرب . فى جين تصور المثقفون الروس والصينيون واليوغسلافيون والكوبيون أن المحاكمة حين تصور المثقفون الروس والصينيون واليوغسلافيون والكوبيون أن المحاكمة كانت يجب أن تكون لمجرمى الحرب الحقيقيين الذين اعتدوا على يوغسلافيا وانتهكوا سيادتها وحريتها واحتلوها فى الواقع .

ويفسر القبض على ميلوسيفتش بعد هزيمته عسكرياً وخسارته الانتخابات الرئاسية ، بأن قادة حلف الأطلنطى ربطوا مساعدة يوغسلافيا بالرضوخ لمطالبهم . ونظراً لعناد ميلوسيفيتش ، وتحديه لقوى البطش العالمى ، وتورطه في مذابح جعلته سفاحاً في نظر الآخرين ، فكان لابد من جدع أنفه ، وخاصة أن يوغسلافيا دولة منتجة للسلاح ويجب أن تحجم عن ذلك ، وأيضا جعله عبرة

للقادة المتمردين على السلطة الأمريكية وفي مقدمتهم زعماء إيران والعراق وليبيا وغيرهم ممن يتصورون في أنفسهم القدرة على تحدى القوة الأمريكية التي ربت ورعت وعلمت أسامة بن لادن ، رائد الإرهاب الدولي . كذلك فإن يوغسلافيا كانت رائدة مع مصر والهند في إرساء دعائم سياسة عدم الانحياز ، وهي السياسة التي كانت تهدف إلى تجميع دول العالم بقدر الإمكان لمواجهة الهيمنة الأمريكية . وإذا كانت الدعاية الأمريكية قد صورت ميلوسيفيتش على أنه أس الفساد ولابد من القضاء على شخصه ، فإن اعتقاله لم يجعل العالم أكثر استقراراً وطمأنينة ، بل ازدادت وتزداد مناطق التوتر في العالم ، وينتقم المعتدون الإسرائيليون من الفلسطنيين المعتدى عليهم ، وتتفجر أوروبا بالصراعات العرقية وأفريقيا بالصراعات القبلية ، وأمريكا اللاتينية بصراعات العصابات ، وغير ذلك من مناطق أخرى في العالم .

وعندما كشف الغرب القناع الديمقراطي الذي كان يغطى به وجهه الحقيقي أعاد الروس النظر في سياسة الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف الذي تزعم قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩١ ، وكيف بيعت الدولة الكبرى بثمن لايتكافأ مع تجرع الشعوب التي حكمها ، بالموت الحقيقي في الحروب الأهلية ، وتزايد موجات الإجرام واستفحال عصابات المافيا . وقد أدرك الشعب الروسي أبعاد الكارثة التي تسبب فيها جورباتشوف والتي تصل إلى حد الخيانة العظمي ، فكافأه في عمليتي انتخاب لرئاسة الدولة بمنحه أقل من ١٪ من أصوات الناخبين ، في حين فاز خليفته وخصمه يلتسين بأكثر من ٥٠٪ ، لكنه لم يكمل فترته الثانية بعد أن انهار الوضع الاقتصادي ، وانتشر التفسخ الاجتماعي والضياع الفكري في متاهات التجارب العالمية ، بالإضافة إلى السكر الدائم الذي لم يكن يلتسن يفيق منه ، وأمراض القلب والالتهاب الرثوي وتصلب الشرايين ، التي كان يعاني منها بين الحين والآخر ، برغم دعم الولايات المتحدة القوى لاستمراره في منصبه لدرجة أنها كانت ترسل

إليه أكبر وأشهر أطبائها مثل طبيب القلب العالمي ديبيكي لإجراء جراحة دقيقة وخطيرة له ، إذ إن من مصلحة الولايات المتحدة أن يستمر هذا العميل السكير المهووس على رأس النظام الروسي لكي لا تقوم له قائمة ، بل إنها لم تستح عندما أيدته في ضربه البرلمان الروس (الدوما) بالدبابات لأن أعضاءه أصروا على فضح عمالته التي جعلت روسيا مجرد ذيل للولايات المتحدة . وعندما أدرك أبعاد عجزه عن الكارثة التي تسبب فيها ، والتي افتتحها جورباتشوف قبله ، تنازل في أول يوم في القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة عن الحكم لفلاديمير بوتن الذي يحاول إنقاذ مايمكن إنقاذه ، واسترجاع بعض لمحات الأمجاد الماضية مثل النشيد القومي والعلم الوطني . وهي بوادر أصابت إدارة كلينتون بالقلق ، خاصة بعد زيارات بوتن إلى الصين وغيرها من الدول الاشتراكية والشيوعية فيما يشبه السعي إلى إيجاد جبهة جديدة تواجه كل ما يهدد هذه الدول .

وعندما تولى جورج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة ، أدلى بتصريحات واتخذ خطوات ، أعادت إلى الأذهان أصداء الحرب الباردة ، خاصة فيما يتصل بقواعد الصواريخ الموجهة ، ومعاهدات نزع السلاح النووى ، والحرص المحموم على المصالح الأمريكية الداخلية بصرف النظر عن الموازين العالمية للمصالح والقوى التي يبدو أنها لم تعد في حسبان الإدارة الأمريكية التي رفضت مثلاً التوقيع على معاهدة كيوتو التي تسعى لتجنب الاحتباس الحرارى الذي يهدد العالم بكوارث بيشية لم يشهدها من قبل . وهكذا عادت الحرب الباردة لتسيطر على السياسة العالمية ، وإن كانت في ثوب جديد . فقد شعر بوش أن بوتن رجل المخابرات ، الرزين ، الهادئ ، الذي يخطط دون جعجعة إعلامية ، يمكن أن يكون قطباً روسياً لابد أن يحسب له كل حساب ، ويبدو أن بوش قرر بدوره أن يكون قطباً أمريكياً ، مما يشكل عودة إلى الاستقطاب الذي كان جوهر الحرب الباردة .

لكن المشكلات التى تواجه بوتن أكثر من أن تحصى ، وربما أعقد من أن تحل ، فما تزال قطاعات وطوائف عديدة من الشعب الروسى تتخبط بين التجارب السياسية المتبانية بل والمتعارضة ، مما يشكل ضياعاً جديداً لهم بعد تشتهم الأول الذى كان نتيجة لأيديولوجيا سياسية جامدة ومتحجرة ، جعلوا منها عقيدة مقدسة لاتمس ولا تناقش ولا تتطور مع المتغيرات العالمية بعد أن جمدت فى دهاليز أراشيف الكرملين ، ومضى حكام روسيا يشرعون لانفسهم ما هو حق وما هو باطل حتى إنهار البناء كله من داخله فى لحظات من ديسمبر ١٩٩١ .

ومع الانهيار العظيم والانسحاب المروع وغير المنتظم للقوات السوفيية تقوض حلف وارسو . ودون اتفاق أو تنسيق فيما بينهم ، أعرب عدد كبير من ماريشالات وجنرالات وأدميرالات العهد السوفييتي ، ومن بينهم الماريشال كوليكوف ، القائد العسكرى لحلف وارسو ورئيس الأركان الروسية السابق ، عن اعتقادهم بأن ما حدث كان مؤامرة أعدت منذ زمن الحرب الباردة ، وتم تنفيذها على أيدى يهود روسيا بالتعاون والتآزر مع جورباتشوف ويلتسين وجوقة الخيانة الوطنية . ويحذر الباحث الأكاديمي الروسي دانيلوف مما آلت إليه الأوضاع بعد انهيار الاتحاد السوفييستي ، وتفكك حلف وارسو ، وتقوض وتفسخ منظمة «الكوميكون» التي كانت تستهدف إنشاء السوق الاشتراكية ، فهو يقول في محث له :

" إذا كان الغرب يعتقد أن الحرب الباردة قد زالت ، فهو على خطأ مبين . إن الحرب الباردة قائمة ومستمرة وبحدة بين بقايا الإشتراكية في روسيا وبين حلف الأطلنطي والدول المنضمة إليه . وحتى لو زالت بقايا الإشتراكية من روسيا ، فإن الغرب سيواصل هجومه عليها وصولاً إلى إكمال تمزيقها واستنزافها تماماً . وإذا لم يع حكام روسيا المخاطر التي يبيتها الغرب لها ، فإن الكارثة ستحل ، وستصبح روسيا مستعمرة أمريكية امتداداً من منطقة ليننجراد المطلة على بحر

البلطيق في أوروبا إلى المحيط الهادى المطل على آسيا في أوسع وأغنى مساحة جغرافية على اليابسة الروسية بين قارتي أوروبا وآسيا » .

هكذا لم تنته الحرب الباردة ولن تنتهى ، لأنها تبدأ مع نهاية الحرب الساخنة، وتتوقف مع بدايتها . فقد كان تاريخ الإنسان سلسلة متصلة من الحروب الساخنة والحروب الباردة .



(١٩) الحسرب البيسولسوجيسة

تعد الأسلحة البيولوجية أبشع ما ابتكره الفكر الإنسانى من تقنيات عسكرية ، تستخدم الميكروبات لإبادة الإنسان والنبات والحيوان . وقد تطورت هذه الأسلحة ، وحققت بعض الجيوش نجاحا لا يستهان به ، لكن لا تزال القوى المحبة للسلام والمتحمسة لحقوق الإنسان وسلامة كيانه ، تحارب هذه الهمجية العلمية التي تثير الاشمئزاز والاحتقار للعقل البشرى عندما يتفنن في ابتكار أساليب الدمار وسحق طاقات الحياة ومظاهرها الخلاقة . وتتعالى الأصوات في المجتمع الدولى في إصرار ، مطالبة بوقف إنتاج هذه الأسلحة ، ومنع تخزينها ، وحظر استخدامها ، لما تشكله من خطر فادح على البشرية والبيئة على حد سواء ، لكن يبدو أنه متى بدأ سباق للتسلح ، فلا نهاية له .

ويقصد بالحرب البيولوجية ، استخدام الجراثيم المسببة للأمراض المعدية من فيروسات وبكتيريا وفطريات ، أو السموم التي تنتجها ، في قتل أفراد العدو أو قتل الحيوانات التي يعتمد عليها أفراد وشعوب العدو في غذائهم ، أو تدمير المحاصيل الزراعية ، مما يشكل ضربة قاضية موجهة إليهم . ويتسبب انتشار جراثيم الحرب البيولوجية في إصابة عدد كبير من أفراد العدو بصورة وبائية أو شبه وبائية ، مما يقضي على حياة بعضهم ، وإصابة البعض الآخر بالعجز الكامل أو شبه الكامل عن أداء مهامهم القتالية التي كلفوا بها . وسواء أكان انتشار الجراثيم في الجبهة العسكرية أو المدنية ، فإنه يؤدي إلي انهيار الاقتصاد في داخل البلد ، وانشغال السلطات فيه بمقاومة هذه الأوبئة ، وبالتالي إهدار الطاقات والإمكانات والمحهودات المخصصة للقتال والهجوم والمقاومة العسكرية والمدنية .

ويبدو أنه لا توجد حدود لخطورة الحرب البيولوجية وبشاعتها . فهناك مثلاً عدد كبير من السموم التي تفرزها أنواع شتى من الجراثيم أو الكائنات الحية الدقيقة ، والتي يمكن استخلاصها منها وتنقيتها من أية شوائب تضاعف من فعاليتها القاتلة ، بحيث تصبح أشد فعالية من الإصابة المباشرة والتأثير الفورى . وقد ثبت أن معظم السموم البيولوجية قاتلة أو معجزة للأفراد لفترة طويلة ، بحيث يتحولون إلى طاقات معطلة ، بل وفي حاجة ملحة إلى العون والعلاج ، أي يصبحون أعباء معوقة للمجهود الحربي والمدنى على حد سواء .

ولا يتوقف الأثر القاتل والفتاك لإحداث أوبئة ضد أفراد العدو عند حدود استعمال الميكروبات نفسها أوسمومها ، بل يمتد ليشمل عدداً آخر أكبر من المركبات الكيميائية والبيولوجية ، وهي ذات مفعول فتاك يمكن أن يقضي على الإنسان والحيوان والمحاصيل الزراعية في زمن قياسي ، إذ إن هذه المواد البيوكيميائية التي يتم تخليقها في المعامل ، قادرة على إبادة أية مظاهر للحياة في أية منطقة مستهدفة . فمثلاً يمكن استخدام مركب كيميائي معين في وقف عملية التمثيل الكلوروفيلي التي تمد أوراق النبات بالحياة فتحترق وتموت . كذلك فإنه يمكن تخليق مركب يسمى بالأرجوتين ، ورشه على قطعان الأغنام والماشية فيسبب سقوط آذانها وأسنانها وذيولها ، أي يقضى عليها تماماً ، وبالتالي يفقد المجهود المدني والعسكرى مثل هذه الطاقة أو الثروة الاقتصادية .

وتشمل أسلحة الحرب البيولوجية ثلاثة أنواع من العوامل: عوامل مسميتة للأشخاص، خاصة في الجبهة العسكرية، وعبوامل تصيب الأفراد بالعبجز، لكنها لا تقضى عليهم، وعوامل تدمر المزروعات والمتحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية، أو تقضى على الثروة الحيوانية، وإن كانت لا تصيب الإنسان. وليست هناك حدود فاصلة بين العوامل المميتة والعوامل المعوقة أو المعجزة، إذ يمكن أن تتحول العوامل الأخيرة إلى عوامل مميتة، عندما يفقد المصابون بها

القدرة على مواصلة الحياة ، خاصة إذا لم تكن الرعاية الطبية متوافرة ، أو كانت عاجزة عن علاجهم .

وكانت البوادر المبكرة للحرب البيولوجية في العصور القديمة قد تبدت في تسميم المياه التي تمد بها الوحدات العسكرية ، أو تسميم مستودعات المواد الغذائية وقد عرف القادة السياسيون والعسكريون هذا الإجراء التكتيكي منذ منتصف القرن الثاني عشر . وكان الناس - في تلك العصور - لا يعرفون ماهية الحرب البيولوجية ، ولا يعرفون ماهية الجراثيم المستعملة في هذا الإجراء ، بل كان كل ما يعرفونه يتمثل في أن المياه الراكدة بالآبار ذات الرائحة الكريهة ، ضارة بصحة الإنسان ، بدليل أعراض القيء والإسهال ثم الموت ، المترتبة عليها . لكن الأمر لم يقتصر على هذا الإجراء ، بل عرفوا أيضاً أنواعاً معينة من السموم الضارة بصحة الإنسان .

ويسجل التاريخ أن فكرة تسميم الآبار والسياه التي يشرب منها المجنود ، بدأت في منتصف القرن الثاني عشر ، عندما قام ريتشارد قلب الأسد ، ملك إنجلترا ، بمحاولته الثانية لاسترداد القدس من صلاح الدين الأيوبي ، ففوجئ بأن صلاح الدين قد قام بتسميم مياه جميع الآبار القريبة ، مما جعل ملك إنجلترا يواجه عقبة تزويد جيشه بالمياه الصالحة للشرب من مسافات بعيدة ، وقد اضطره هذا الأمر إلى الانسحاب . وهذه المحاولات البدائية كانت مجرد بوادر للحرب البيولوجية ، ولفت انتباه الإنسان إلى أن هناك أسلحة فتاكة غير السيوف والرماح والعربات الحربية ، لكنها لا تعد مرحلة من مراحل الحرب البيولوجية .

لم تتبلور فكرة الحرب البيولوجية إلا في منتصف القرن الرابع عشر ، عندما حاصر المغول قلعة كافا المنبعة ذات الأهمية التجارية ، التابعة لمقاطعة جنوا الإيطالية . في تلك الفترة كان مرض الطاعون (الذي كان يسمى مرض الموت الأسود) منتشراً في أواسط آسيا ، وسرعان ما وصل إلى ناحية الغرب تجاه

المهاجمين المغول ، وانتشر بين جنودهم بسرعة ، فانتابهم اليأس فلدرجة أنهم كانوا يتخلصون من جثث موتاهم من ضحايا الوباء بإلقائها من فوق أسوار القلعة إلى داخلها . لكن انتشار الوباء بينهم ، كالنار في الهشيم ، دفعهم إلى الفرار المذعور في سفنهم الشراعية الكبيرة ذات المجاديف إلى البحر المتوسط . ولم يأت ربيع عام ١٣٤٨ ، حتى كان الوباء قد انتشر بين مواطني جنوا أنفسهم وإلى بعض الموانئ الأوروبية الأخرى ، خاصة بعد الجثث التي القيت داخل قلعة كافا .

ويحكى أن ملك فرنسا لويس الرابع عشر ، قد منح أحد البيولوجيين الإيطاليين معاشاً طوال حياته مقابل عدم إفشائه لسر بيولوجي قام بتركيبه . وكان الملك يهدف إلى استخدام جيشه لهذا السر البيولوجي إذا ما شعر بأية احتمالات مبكرة للهزيمة . كما أن هناك عدة تقارير تفيد بأن البريطانيين ، خلال استعمارهم لأمريكا ، استغلوا تفشى وباء الجدرى في بلدة فورت بيت ، بولاية بنسلفانيا ، وقاموا بتوزيع بطاطين ملوثة بجراثيم المرض على القبائل الهندية التي كانت تحارب البريطانيين بعناد وصلابة .

وفى مطلع القرن الثامن عشر ، اكتشف الناس إمكان نقل الطاعون إلى الإنسان عن طريق تلويث البطعام ومياه الشرب ، وخاصة عندما أدركوا أنه من الأوبئة القاتلة للإنسان ، وفى الإمكان استخدامه كسلاح على النطاق العسكرى . وعندما قام نابليون بونابرت بالحملة الفرنسية على الشام ، انتاب الذعر أهالى الشام عند مواجهتهم للآلة العسكرية الفرنسية المتقدمة . وبالفعل احتلوا حيفا وصيدا ، فلم يجد والى عكا أحمد باشا الجزار طريقة لإيقافهم عند حدهم سوى تسميم مياه الآبار المحيطة بعكا . وعندما اقترب الفرنسيون من عكا ، انتشر مرض الطاعون بين جنودهم ، مما جعلهم ينسحبون ويعودون مهزومين .

وكعادة الإنسان في تحويله الإنجازات التي ابتدعها العقل لخير البشرية إلى طاقات تدميرية ، تحول اكتشاف العالم الفرنسي لويس باستير لعملية التخمر

وتفسيسره للنشاط الحيوى والبيسولوجى للميكروبات ، إلى قاعدة أساسية للحرب البيولوجية . فهو أول مكتشف للقاحات والأمصال ضد الأمراض المعدية ، لكنه لم يخطر بباله ، أن قادة الحروب سيسعنعون من الميكروبات أسلحة جرثومية تدمر الإنسان وتقتله ، وهو العالم الإنساني الكبير الذي وضع نصب عينيه بناء الإنسان وحمايته بقدر الإمكان من الجراثيم الفتاكة .

واعتمدت المعارك الحديثة للحرب البيولوجية على نشر المواد الميكروبية المعدية عن طريق الضغط ، أو التفجير ، أو وضعها في تيارات هوائية شديدة ، من خلال استخدام صواريخ موجهة ذات رؤوس جرثومية ، أو بالطائرات التي تقذف قنابل جرثومية من ارتفاعات شاهقة ، أو بالرش المباشر من الطائرات على الأفراد أو قطيع الماشية ، أو على المحاصيل الزراعية لإتلافها وتدميرها .

وكان أول استخدام للأسلحة البيولوجية على نطاق تكتيكى عسكرى منظم ، في بداية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) حين قام الجيش الألماني بإصابة خيول وحيوانات الحلفاء بمرض «القادة» ، وهو مرض خطير يؤدى إلى سيولة المخاط من أنوفهم ، ويسبب الوفاة لأكثر من نصف الحالات المصابة ، كما يصيب الإنسان . وكان الألمان قد استعانوا أيضاً بعدة عملاء وجواسيس ، لنقل ميكروبات أوبئة خطيرة إلى الأبقار والدواجن التي كان يتم تصديرها من أمريكا إلى دول أوروبا المتحالفة ضدهم ، إذ إن لحوم هذه الحيوانات كانت تنقل الوباء إلى الشعب وإلى الجيش . وقد سقط عقب ذلك ألاف الضحايا من المواطنين والجنود نتيجة لجراثيم الحرب البيولوجية أو لغازات الحرب الكيميائية .

وجاءت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) لتبلغ الحرب البيولوجية ، ذروة لم تبلغها من قبل ، سواء في مجال الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ، برغم أن المانيا النازية لم تلجأ في مطلعها اليها ، خوفاً من الرد بالمثل من قبل قوات الحلفاء ، كما حدث فى الحرب العالمية الأولى . ولكن حدثت استعدادات ضخمة على سبيل الاحتياط ، مثل تلك التى أنجزها اليابانيون فى عام ١٩٤٢ ، بصفتهم حلفاء للنازيين ، وتمثلت فى سرية خاصة بالأسلحة الجرثومية . وفى ألمانيا تألفت لحنة خاصة من خبراء عسكريين على أعلى مستوى لتتولى الدفاع عن البلاد من هجمات جرثومية محتملة ، ووضع المارشال كيتل رئيس أركان الحرب الألمانى ، خططاً للهجوم على المدن البريطانية بالأسلحة البيولوجية .

ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مضمار السباق ، بالتعاون مع بريطانيا ، فاشتركت في تصميم هجمات مماثلة على مدن ألمانيا ، مستخدمة جراثيم مرض التيفود والباراتيفود ، ولكن أيًّا من الطرفين لم يتفذ خططه خوفاً من الرد المماثل . وفي عام ١٩٤٣ أنشأت الولايات المتحدة مركزاً لأبحاث الأسلحة الجرثومية في مدينة ديبتلك بولاية مريلاند ، تكلف حوالي مائة وستين مليون دولار . وحدث فيه تسمم لأربعمائة وعشرين باحثاً لأن الخطأ وارد بطبيعة الحال . وأنشأت بريطانيا مركزاً مماثلاً ، بل وطلبت من علمائها البيولوجيين نشر جرثومة الجمرة الخبيثة في جرزيرة جروينارد الواقعة أمام الساحل الشمالي الغربي لأسكتلندا ، حتى لا يحتلها الألمان . ومنعوا الناس من دخولها ، وقدر العلماء في ذلك الوقت بأن الجزيرة ستظل موبوءة حتى أواخر الستينيات . أما اليابانيون فيندما استخدموا الأسلحة الجرثومية في احتلال جزيرة منشوريا بالصين ، فإن السوفييت استطاعوا تحريرها في عام ١٩٤٥ باستخدام الغازات السامة .

أما الألمان فقد كان لديهم أكبر مخزون عالمي من الأسلحة البيولوجية والكيميائية ، لكنهم لم يستعملوه . والسبب المحقيقي لهذا الإجحام عن استخدام هذا السلاح المسميت ، يعود لذكريات الحرب العالمية الأولى . فقد دفع ثمن استخدام الألمان للغازات السامة ، الشعب الألماني نفسه ، إذ راح ضحيتها مليون ونصف مليون ألماني من قتلي ومعاقين . وقد كانت النية متوافرة لدى هتلر

للمغامرة بهذه التجربة ، لكن عندما جاءه التهديد الفورى من الحلفاء ، بأنهم أيضاً على أتم استعداد ، لرد الصاع صاعين ، سواء على مستوى الكم أو الكيف ، أحجم عنها ، حتى لا تخرج قواعد اللعبة السياسية الدولية عن نطاق سيطرته . لكن الحلفاء حسموا اللعبة كلها ، وأنهوا الحرب العالمية الثانية ، بإلقاء القنابل النووية على هيروشيما وناجازاكي باليابان .

لكن الحرب البيولوجية عادت على أشدها في المقصف الأمريكي لكل من كوريا الشمالية (١٩٤٥ – ١٩٤٨) ، ولفيتنام (١٩٧٥) . ففي كوريا ، قام الشعب بثورة عارمة ضد المنظام الذي تدعمه أمريكا التي استخدمت كل الوسائل القمعية الوحشية لإنهاكه تماماً و وفي مقدمتها الأسلحة الجرثومية المميتة . فعصفت الشعب الكورى بصواريخ ذات رؤوس جرثومية تحدث أمراضاً خطيرة مشل الكوليرا ، والتيفود ، والطاعون ، وغيرها . وتم تشكيل لجنة تحقيق من السويد ، وفرنسا ، وإيطاليا ، والاتحاد السوفيتي ، والبرازيل ، وبريطانيا، وقدمت تقريرها إلى الأمم المتحدة في ٨ أكتوبر ١٩٥٧ ، بعد دراسة مستفيضة على أرض الواقع . وجاء التقرير في سبعمائة صفحة ، حافلاً بالأدلة والبراهين على أرض الواقع . وجاء التقرير والغمل لأسلحة جرثومية فتاكة ، عندما ألقيت عليه حاويات ملوثة بجراثيم الكوليرا والجمرة ، وبراغيث مصابة بالطاعون ، وبعوض يحمل فيروسات الحمي الصفراء ، وحيوانات قاضمة مريضة كالفئران ،

أما فسى فيستنام ، مع بداية عسام ١٩٦١ ، فقسد قام الشسعب بثورة عسارمة للحصول على استقلاله ، لكن أمريكا وقسفت ضده بأسلحتها التقليدية من دبابات وطائرات وبوارج ومشاة ، فلم تفلح في هزيمة الفيسيتناميين ، فلجأت أمريكا إلى الأسلحة البيولوجية والكيميائية في قصف عشوائي مركز ضد مدن وقرى فييتنام ، لدرجة أن الخبراء يقدرون مسا ألقي على أراضي فسيستنام من قذائف جرثوميسة

وكيميائية بحوالى مائة ألف طن خلال الأربع عشرة سنة للحرب من ١٩٦١ حتى ١٩٧٥ . وذكرت التقارير الرسمية أن أمريكا قد ألقت مركباً هرمونياً من حمض الخليك على الأشجار والغابات والمحاصيل ، أبادها تماماً ، وأحال مزارع عديدة إلى بقاع جرداء قاحلة . كما تم إلقاء مركب الديوكسين على البشر والنباتات والحيوانات ، مما أدى إلى خلل وراثى في الطبيعة البشرية ، بل وأدى هذا المركب الذي سمى «بالعامل البرتقالى» إلى تشوه وقتل العديد من الجنود الأمريكيين ، لعدم القدرة على ضبط اتجاهات الرياح ، مما دفع أهاليهم إلى رفع قضايا ضد قادة الجيش الأمريكي في ذلك الوقت .

وعلى سبيل الدفاع عن النفس ، استخدم الفييتناميون الأسلحة البيولوجية والكيميائية التي حصلوا عليها من الاتحاد السوفييتى ضد الأمريكيين الذين اتهموا فييتنام رسمياً بذلك ، بعد تحليل عينات من أوراق الأشجار التي ثبت أنها تحتوى على مركب هرموني يسمى « بالعامل الأصفر » الذي أطلق عليه في عام ١٩٧٦ مصطلح « المطر الأصفر » ، وبذلك قاوم الفييتناميون القوات الأمريكية بكل ما يملكون من طاقة ، ودعمهم في ذلك الاتحاد السوفييتى السابق . وانتصروا في عام ١٩٧٥ بفعل تلاحم ثوار قسمى فييتنام ، الشمالي والجنوبي . وفي عام ١٩٧٥ أعلن توحيد شطرى فييتنام في دولة اشتراكية جديدة عاصمتها هانوى .

ونظراً لأن الإنسان لا يعرف حدوداً للطاقة التدميرية الكامنة داخله ، فإن بعض الدول الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، ماتزال تعتمد ميزانيات هائلة لاسترراع وتطوير أنواع فتاكة من الميكروبات . فمن الملاحظ أن قواعد اللعبة السياسية تحتم أن أي سباق تسلح من أي نوع : نووي أو كيميائي أو بيولوجي ، إذا بدأ ، فلا نهاية له ، برغم كل المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين الأطراف المعنية لحظر هذه الأسلحة المدمرة الفتاكة .

* * *

(۲۰) حسرب الشائعات

تعد حرب الشائعات من أخطر أسلحة اللعبة السياسية في مجال الحرب النفسية في وقت السلم بصفة عامة ، وزمن الحرب بصفة خاصة . فالكلمة هي السلاح المباشر والواضح في حرب الشائعات التي تتمثل أهدافها في زعزعة إيمان العدو بمبادئه وأفكاره ، وبعدالة القضية التي يدافع عنها ، مما يوحي له بأنه يدافع عن قضية خاسرة ، وكذلك بث اليأس في نفوس أفراد الشعب وجنوده ، بالمبالغة في اظهار قوة العدو ، ومن خلال الإرهاب والتخويف ، وبث الفرقة بين أبناء الشعب الواحد ، وإشعال النعرات الطائفية بين أبناء الأمة الواحدة ، وبذر الشكوك في سلامة وقوة الجبهة الداخلية ، ونشر أنباء كاذبة ، أو المبالغة في أنباء معينة تتناول النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وغير ذلك مما يؤدي إلى القضاء على الووح المعنوية الذي يمهد بعد ذلك للقضاء على القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية .

وإذا كانت الشائعة سلاحاً ذا حدين ، فإن الآثار السلبية التي تحدثها في جبهة العدو لابد أن تقابلها آثار إيجابية في جبهة الوطن الداخل في الصراع . وتأتى في مقدمة هذه الآثار ، تقوية الجبهة الداخلية ، ورفع الروح المعنوية بين أبناء الوطن ، وكسب ود الدول المحايدة ، وإقناعها بعدالة القضية التي يحارب من أجلها، وتوثيق أواصر الصداقة والإخاء مع الدول الحليفة . ذلك أن حرب الشائعات عندما تقوم بوظائفها الإيجابية لا تضع في اعتبارها الأعداء والخصوم فحسب ، بل الأصدقاء والحلفاء أيضاً.

ومن يمارس قواعد اللعبة السياسية ، لابد أن يضع في اعتباره الشائعات التي تنطوى أمواجها على حملات دعاية مغرضة زاخرة بالنكات والقصص المثيرة المحبوكة التي تبث الإعجاب والتشكيك والرعب ، وخاصة في زمن الحرب ، وبصفة أخص في عصر المعلوماتية والشبكات الفضائية التي تنهم على الآذان والعيون بطوفان من الأخبار والمعلومات دون أن تتوقف لحظة واحدة ، ودون أن يستطيع المتلقى أن يفرق بين الحقيقي منها والمزيف ، بين الصادق والكاذب، بين الصريح والمتلون . . . إلخ . ومن المعروف أن دلالات الشائعة المنتشرة على نطاق واسع ، كثيرة ومتعددة فهي - مثلاً - تعبر عما يجرى في عقول الناس من أفكار وآمال وآلام وطموحات وإحباطات . وإذا قام الساسة بقياس درجة شدتها ، وحللوا عناصر محتواها ، فإنه من السهل أن يضعوا أيديهم على معالم الرأى العام السائد في فترة من الفترات .

وتنتشر الشائعة عادة فى ظروف يتعذر معها التأكد من حقيقة الموقف ، ويعجز الساسة عن بلورتها وتحديدها فى زمن قصير ، خاصة إذا كانت مرتبطة بموضوع حيوى وخطير ، ويمس حياة الناس فى صميمها . وبصرف النظر عن الشائعة التي تنتقل أو تنطلق من تلقاء ذاتها نتيجة لتفسير أو فهم خاطئ – غير مقصود – لموقف أو حدث ما ، فإن ابتكار الشائعة المقصودة يتطلب دقة فى اختيار الوقت ، وكذلك المضمون أو الموضوع المناسب المتجاوب مع دوافع الناس ورغباتهم ومخاوفهم ، ويتحتم أن يكون هناك قدر ما من الإثارة فى الشائعة ، كى تحفز الناس على تناقلها بسرعة فيما بينهم ، بل وربما الإضافة إليها من عندياتهم على سبيل الظهور بمظهر العالمين ببواطن الأمور ، وهو موقف يحلو للكثيرين اتخاذه ، خاصة عندما يلمسون مدى اقتناع الآخرين أو المتلقين بما يدلون به .

ولا تعتمد الشائعة دائماً على الكذب بل تستعين بالصدق أيضاً ، وقد تمزج بين الصدق والكذب بحيث تفقد المتلقى القدرة على التمييز بين هذا وذاك وبالتالى

يصبح أكثر انقياداً لها . وقد أصبحت حيل الشائعات وأحاييلها وألاعيبها لا حدود لها ، إذ إنها تستطور مع تطورات علوم النفس والإعلام والاجسماع والسياسة والاقتصاد والمنطق والفكر والثقافة والسلوك ، بحيث أصبحت الآن ميداناً يعمل فيه الخبراء والمخططون المتخصصون الذين يبتكرون أفكارها الجديدة ويطورون أهدافها وآفاقها حتى تنطلق لتحدث الآثار المتوقعة ، ثم يقيسون هذه النتائج للاستفادة منها في ابتكار شائعات جديدة ، وهكذا . وذلك مع الستربص بالشائعات المضادة لإفسادها بشائعة أخرى تنطلق في الاتجاه المضاد لمطاردتها والتعامل معها . تماماً كنظام الصواريخ المستحدثة التي سرعان ما تبتكر لها صواريخ مضادة .

وكانت وزارة الدعاية التي أنشأها هتلر وأوكل إدارتها إلى جوبلز الذي يعد المؤسس الأول لعلم الدعاية والإعلام ، قد ابتدعت أساليب جديدة في مجال الشائعات ، لم تخطر ببال الحلفاء وفي مقدمتهم بريطانيا . ففي أثناء الحرب العالمية الثانية ، وفي عام ١٩٤١ على وجه التحديد ، بثت وزارة الدعاية الألمانية شائعة تقول إن الغارات البريطانية قد أصابت محطة السكك الحديدية في برلين ، وبعد ساعة أخرى أكدت أن المحطة قـد دمرت تماماً ، وأن المواصلات الحديدية من وإلى برلين معطلة تماماً مما أثر ببشاعة على المجهود الحربي . وسرعان ما التقطت أجهزة الدعاية البريطانية الشائعة السارية كالنار في الهشيم ، وأذاعتها رسمياً على أنها خبر صحيح . عندئذ أدركت وزارة الدعاية الألمانية أنها أصابت الهدف تماماً ، فأسرعت بدعوة المراسلين الأجانب ومن بينهم الأمريكيون ، إذ إن أمريكا لم تكن قد دخلت الحرب بعد ، ليشاهدوا محطة برلين التي بدت سليمة ، وتعمل بكامل طاقتها ، وقطارات الجنود والمجهود الحربي تنطلق منها وإليها على أفضل وجه . وكانت ضربة عنيفة أصابت الثقة بالإذاعة البريطانية في الصميم ، كما أصابت الإذاعة نفسها بالحيرة تجاه كل الأنباء والشائعات الواردة من ألمانيا . فهي لا تستطيع أن تبلع الطعم مرة أخرى حتى لا تقضى على

مصداقيتها وتصبح مسخة الإذاعات ، في وقت لاهث ومحموم ، يجعل من الإذاعة الوطنية ملاذاً للشعب ليستقى منه كل الأنباء والتطورات الفعلية التي تدور في مختلف الجبهات ، إذ إن مصير الوطن كله في الميزان .

هذا بالنسبة للشائعات الموجهة للعدو ، أما بالنسبة للشائعات التي تنشرها الحكومات بين المواطنين عن قصد ، فتهدف من ورائها إلى تقوية الروح المعنوية ورفعها لديهم . لكن هذه العملية سلاح ذو حدين أيضاً ؛ ولذلك يجب التعامل بحرص ووعى شديدين لتجنب خطورته التي يمكن أن تأتي بنتيجة عكسية تماماً . فمثلاً تسرع إحدى الدول إلى إشاعــة الأنباء والحكايات بل والأساطير حول قوتها الحربية وذراعها الطويلة التي يمكن أن تطول أي عدو وتبطش به حيثما يكون . وهي بهذه المبالغة تهدف إلى تقوية الروح لأبنائها ، لكن العدو ، قد يأخذ هذه الشائعة مأخل الجد ويزيد من استعداداته العسكرية كي يستطيع مواجهة الطوفان القادم على أساس الشائعة التي قد تصيب الدولة التي أطلقتها ذاتها بالاسترخاء ، مستمتعة بالوهم الذي صنعته ثم صدقته في حين أن العدو صدقه أيضاً ولكن لصالحه . ولايهم إذا كانت الدولة صانعة الشائعة مصدقة لها على أساس أنها حقيقة بناء على التقارير المزيفة التي يقدمها المستولون إلى القيادة العليا للدولة ، أم أن هذه الدولة تدرك جيداً أنها تحاول بث الرعب في قلب المعدو بحرب نفسية لا تنهض على قوة مادية وعسكرية حقيقية. وسواء أكانت الدولة تعلم أم لا تعلم حقيـقة ما تنادى به ، فإن الأمر كله يدخل في نـطاق الأوهام والأكاذيب وبالتالي فهو مجرد شائعة لا أساس لها من الصحة . لكن بيع الأوهام المنفصلة تماماً عن الواقع إلى الآخرين ، قد لا يجعلها مجرد شعارات أو أبواق جوفاء أو شائعات ، بل يمكن أن تتحمول إلى نتائج مدمرة لمنتج الشمائعة نفسه . وأوضح ممثال على هذا ، الصراع العسكرى بين إسرائيل والعرب الذين بالغوا ، في ستينيات القرن العشرين ، في قوتهم العسكرية وملأوا الدنيا ضبجيجاً بالإذاعات والتبصريحات التي تؤكد حرصهم على إلقاء إسرائيل « المزعومة » في البحر . وكان من الطبيعى أن تسرع إسرائيل إلى استجداء عطف العالم عليها لأنها تدافع عن وجودها في مواجهة هؤلاء الوحوش الذين يوشكون على افتراسها . وأتت نتيجة الحرب في صالحها تماماً كما حدث في الخامس من يونيو ١٩٦٧ حين ابتلعت إسرائيل من الأراضي ما يعادل سبعة أضعاف مساحتها قبل الحرب .

ويمتلك اليهود خبرات قديمة في توظيف الشائعات لصالحهم ، ولديهم خطط وإستراتجيات عديدة جاهزة لاستخدامها في كسب عطف الدول والشعوب التي يمكن أن تساندهم في قضيتهم . فمثلاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية نظموا حملة شائعات دولية ادعوا فيها حرق سبعة ملايين يهودي في الأفران الحديدية التي صنعها الألمان خصيصاً لهم ، في حين أن الإحصاءات الرسمية كانت تؤكد أن عدد اليهود الألمان لم يكن يزيد على مليون بأية حال من الأحوال . لكن حقيقة الأسلوب الإعلامي اليهودي أو الصهيوني تثبت دائماً أنه لا يعرف الملل أو الابتعاد عن أهدافه الإستراتيجية مهما كانت بعيدة وتحتاج إلى يقظة مستمرة ونفس طويل وتغيير الأساليب التكتيكية . فهو أسلوب يعتمد على الإلحاح والتلوين والتعددية في مجالات متنوعة ، وبوسائل ومناهج ذكية غير مملة ، بحيث تتحول الشائعات إلى حقائق واقعية في ذهن المتلقى الذي يفكر ويتصرف بعد ذلك بناء عليها ، بل ولا يتقبل أي جدل بشأنها . وبالفعل مهدت هذه الشائعات الطريق لهم لاحتلال فلسطين وتشريد أبنائها بعد أن هيأت لهم الرأى العام العالمي . ولا يزال اليهود حتى مطالع القرن الحادي والعشرين يبتزون العالم الغربي حتى يواصل تكفيره عن جرائم النازية المزعومة في حقهم ، لدرجة أن البنوك السويسرية بكل دهاليزها السرية وكهلوفها المعتملة لم تسلم من هذا الابتزاز الخبيث والمتجدد.

وفي كتابهما « سيكلوجية الشائعة » يشترط البورت وبوستمان ركنين لا غني

عنهما في أية شائعة وهما: الأهمية والغموض . والقاعدة الأساسية للشائعة عبارة عن حاصل ضرب الأهمية في الغموض ، وليس حاصل جمعهما ، بمعنى أنه إذا كانت الأهمية كبيرة والغموض صفراً ، فإن الشائعة بالتالى تصبح صفراً ، أي ليس لها وجود ، وإذا كان الغموض شديداً في موقف لا يثير اهتمامنا فلن تكون هناك شائعة أيضاً . فلابد أن يكون موضوع الشائعة مثيراً لاهتمامنا لحيويته مثيراً لحب استطلاعنا لغموضه . فإذا نشر خبر عن ارتفاع أسعار السكر في بلاد الإسكيمو ، فهذا لا يكون موضوعاً لشائعة ، لأنه لا يهم أحداً وبالتالي لا يثير أية أقاويل تدفع الآخرين إلي اختلاق أقاويل أخرى منها وهكذا . فللبد أن يمتلك مضمون الشائعة قوة الدفع لانتشارها من خلال عنصرى الأهمية والغموض.

ولاشك أن زمن الحرب يشكل فترة خصبة لتوافر شروط الشائعة . فمصير الأمة كلها يصبح معلقاً ومعه مصير أبنائها ، وهذه قضية لا تعادلها أية قضية أخرى في أهميتها . كذلك فإن الأحداث العسكرية والسياسية والمعارك التي تدور رحاها في ميادين القتال ، والمرتهن بنتائجها هذا المصير ، غامضة بطبيعتها التي تعتمد على الأسرار بل والألغاز التي لابد أن تكون منغلقة على العدو الذي يضطر في بعض الأحايين إلى نشر أخبار معينة ، على أمل أن تكذبها القيادة العسكرية أو تؤيدها كي يفسر التكذيب أو التأييد بناء على حساباته الخاصة به ثم يعدل من إستراتيجيته على هذا الأساس . فإذا اختفت طائرة عسكرية للعدو مثلاً ، ويحيط الغموض بمصيرها ، فإنه يسارع إلى إعلان سقوطها ، فإذا أيدت القيادة العسكرية مثل هذا الإعلان واعترفت بأنها أسقطتها على أرضها فإنه لا يضيع الجهد والوقت في البحث عنها في أمكنة متنوعة وهكذا .

وعندما تنشب الحرب ، فإن حياة الناس تنقلب انقلاباً عميقاً ، وتتغير أحوالهم المعيشية ، ويصبح المناخ ملائماً لكى تلعب الشائعات دورها الكبير

والعميق في التأثير على الروح المعنوية القومية . وقد تكون معنويات الشعب مرتفعة عند بدء نشوب الحرب نتيجة للتعبئة المعنوية ، ولكن كلما طالت فترة الحرب ، وتعقدت أحداثها ، وتطورت مراحلها ، فإن الناس يصبحون نهباً للقلق والخوف ، واليأس من احتمالات المسقبل . خاصة أن الرؤية لا تكون واضحة ، والأحداث يكتنفها الغموض نتيجة لعوامل الأمن والقيود التي تفرضها ظروف الحرب على الناس . وليس من الغريب أن تتدفق الشائعات بلا حدود نتيجة لأن الناس لا تملك صورة كاملة أو متنعة للأحداث الجارية .

وفى مثل هذه الظروف لا تكفى الأهمية أو الغموض لخلق ونشر كل شائعات الحرب ، إذ إن ظروف الحرب تُدخل الجميع فى دوامة لافكاك من أسرها ، وبالتالى ينغمس العقل والإحساس فيها حتى القاع. فليس هناك إنسان لا يفكر فى احتمالاتها أو ينفعل بمخاوفها . وهذه الأفكار والانفعالات لا تقف عند حدود معينة ، بل يمكن أن تصل إلى خيالات بل وهواجس لم تكن فى الحسبان . وتسيطر أنباء الخسائر الفادحة فى الأرواح والمعدات على كم ضخم من شائعات الحرب ، نتيجة للأعصاب المشدودة وقابلية تصديق كل ما يقال وكل ما يشاع بدون فحص أو تمحيص . ويستغل مروجو الشائعات هذا العامل النفسى لمزيد من البلبلة حتى يبثوا شائعاتهم المضادة .

والطرف المستهدف للشائعة ، لا يقنع بالدفاع عن نفسه ومقاومتها فحسب ، بل يسارع إلى شن شائعات هجومية مضادة على العدو . ففي الحرب العالمية الشانية مثلاً كانت سيكلوجية الحرب التي شنها النظام النازى الألمانى ، تتسم بإستراتيجية الرعب التى توحى بالردع . ويصف إدموند تيلور في كتابه (إستراتيجية الرعب » كيف قام الألمان بالتمهيد لغاراتهم الجوية بإشاعة روح الهزيمة والرعب عن طريق سريان القصص فى نفوس ضحاياهم . واستمرت الشائعة تلو الشائعة ، تروجها محطات الإذاعة فى

بولندا وفرنسا والأراضى الواطئة . وكانت هذه الشائعات تحكى قصص الغزو المنتظر كما كانت تحكى عن مفاوضات السلام التي أوشكت أن تجرى بين الأطراف المنتصرة والأطراف المهزومة . كان هدفهم هو إشاعة الارتباك والحيرة وإضعاف الروح المعنوية . كما كانت هذه القصص المتقنة تثير الشك في إخلاص الحلفاء وقدرتهم على تقديم العون .

وفى مواجهة هذا الطوفان الجارف من الشائعات الألمانية ، كانت القصص الكاذبة غير المقنعة تنتشر عن انتصارات بولندية وفرنسية كبيرة مما بعثت أملاً زائفاً سرعان ما انكشف على حقيقته وأدى بعد ذلك إلى خيبة أمل وهبوط حاد في الروح المسعنوية ثم إلى المرعب الذى سيطر على النفوس . ذلك أن إطلاق الشائعات المتقنة والمقنعة ، يحتاج إلى منظومة متكاملة وخالية من الثغرات التى تقلل من مصداقيتها . وفي الأيام الأولى من انتصارات النازى كانت دعاية الإذاعة النازية غاية في التنظيم والكفاءة . فقد كانت تتنوع طبقاً للبلاد الموجهة إليها ، وللحالة الاجتماعية للجماعة التى كانت تحاول التأثير عليها . وعلى الرغم من أن هذه الدعاية لم يقصد بها ترويج الشائعات ، فإن معظمها كان له هذا الأثر ، لأن الشائعة في زمن الحرب ليست إلا دعاية أو قصصاً دعائية مختصرة وقصيرة ، الشائعة في زمن الحرب ليست إلا دعاية أو قصصاً دعائية مختصرة وقصيرة ، للتهديد بالغرو . وأعقب ذلك الوقوع تحت وطأة المخوف والبلبلة والارتباك للتهديد بالغرو . وأعقب ذلك الوقوع تحت وطأة المخوف والبلبلة والارتباك والمشاعر والأعراض المتناقضة والانسحاب غير المنتظم .

وإذا قارنا إستراتيجية الرعب بإستراتيجية « فرق تسد » نجد أن الشانية تقتضى مكراً وحيلة أكثر ، كما أن عملية التكرار فيها يجب أن تكون طويلة النفس ومتلونة ومتعددة بحيث لا تثير الملل ، وتملك المصداقية المتماسكة والمصطنعة بإتقان حتى تقنع البلد المستهدف ، وتثير العداوات والفتن والصراعات بين فئاته حتى يكون سقوطه سريعاً. وكان هتلر قد قال ذات مرة إنه واثق من أن دمار

أمريكا سيكون عملية داخلية نتيجة للمفارقات الناتجة عن تجمع خليط من الجنسيات لا يمكن أن ينصهر في بوتقة أمة لا تملك أية جذور أو أصول مشتركة . لكن هتلر لم يكن يدرك أن الشائعات المفرقة بين هذه الجنسيات لم تكن كافية ، مهما كانت متقنة ومحبوكة . إذ إن النظام الأمريكي مرن بحيث يمتص أية صدمات يمكن أن تصيبه ، ويتـصدى لأية أمواج تحـاول أن تضرب سواحله وتغرقها . وكانت هذه المرونة والقدرة على استصاص الصدمات واستسيعاب التقلبسات نتيجمة لثلاثة عوامل حيموية وضرورية تشكل إطارأ أساسسيأ يحتويه ويمنحه القدرة على التماسك ، وهي المركزية التي تتمتع بها القوات المسلحة والأمن القومي والسياسة الخارجية ، في مواجهة الفيدرالية التي تتمتع بها الولايات المختلفة والتي تمنحها حق الحكم الذاتي وإصدار القوانين الخاصة من خلال برلمانها الذي يعتبر نموذجاً مصغراً للكونجرس في العاصمة . ولذلك فإن ما يقع في إحدى الولايات أو حستى في العاصمة لا يؤثر بالسلب على الولايات الأخرى ، تماماً مثل السفن الحديثة المزودة بفراغات عازلة ، تعمل على ألا يؤدي نفاذ المياه إلى جزء من السفينة لتسربها إلى بقية الأجزاء ، وبالتالي غرق السفينة . ولذلك فإن الإدارة المركزية الصارمة تؤدى إلى إلغاء عوازل الأمان بين مناطق الوطن التي لا تتمتع بهذه الحقوق الفيدرالية . كذلك فإن البنية الأساسية الاقتصادية المتينة التي يتمتع بها النظام الأمريكي تعتبر قاعدته الراسخة ، مهما اختلفت الجنسيات ، وتعددت الأصول ، واختلفت الثقافات .

ونظراً لأن هتلر كان يؤمن بالمركزية المطلقة التي تصل إلى حد البطش والطغيان ، فلم يكن يتصور أنها ستكون السبب في تدمير نظامه وبلده في النهاية . كما كانت السبب في تدمير الاتحاد السوفييتي في بداية العقد الأخير من القرن العشرين وانهياره الكامل من الداخل كقصر ضخم من الرمال ، برغم أنه كان العامل الأساسي في إنهاك قوات ألمانيا النازية ثم هزيمتها ودحرها تاماً بعد

ذلك ، واقتسام ألمانيا نفسها مع قوات الحلفاء . لكن مركزية الحزب الشيوعي السوفيتي التي منحته التماسك والصلابة في زمن الحرب ، لم تستطع مواصلة القيام بدورها في زمن السلم الذي يحتاج لمرونة وديمقراطية مضادة لعوامل التآكل ، خاصة أنها لم تكن تعتمد على قاعدة اقتصادية متينة مثل تلك التي تتمتع بها الولايات المستحدة الأمريكية التي أعلنت أنها ستدخل سباق حرب الكواكب معه ، فإذا بالاتحاد السوفييتي يتـورط في هذا السباق العسكري على حساب لقمة العيش ، مما أدى إلى انهياره وتفككه دون طلقة رصاص واحدة . وإن كان الإعلام الأمريكي القوى قــد وجه معظم طاقاته للتأثير على عــقول المواطنين في مختلف جمهوريات الاتحاد السوفييتي ، خاصة في عصر الشبكات الفضائية التي قدمت البرامج الموجهة والأفلام والنكات والشائعات ، بحيث تحالف الإعلام الأمريكي الموجه من الخارج مع الانهيار الاقتصادي في داخل الاتحاد السوفييتي الذي يمكن أن يتكرر في الـولايات المتـحدة الأمـريكيـة إذا ما تآكلت قـاعدتهـا الاقتصادية ، إذ ستسارع الولايات الغنية بالانفصال عن الولايات الفقيرة ، حتى لا تشكل عبئـاً عليها لا لزوم له . عندئذ لن يستطيع البـيت الأبيض أو البنتاجون أو وكالة المخابرات المركزية أو المساحث الفيدرالية عمل شيء لرأب الصدع. فليست هناك قائمة يمكن أن تقوم لأى كيان سياسي بدون قاعدة اقتصادية متينة .

لكن تظل الشائعات من أخطر الأسلحة المضادة لأى كيان سياسى ، وخاصة فى زمن الحرب . وقد أثبت الألمان فى الحرب العالمية الثانية أن الشائعات تصل إلى السامع دون أن تبدو أنها دعاية سياسية مغرضة ، خاصة عندما تتدفق من داخلها دون رصد أية قوى دفع لها من خارجها . فمثلاً كانت أية أخبار تذاع على الموجة القصيرة من ألمانيا ، أو أية قصة ينشرها عميل ألمانى فى صحيفة فى بلد محايد ، سرعان ما تبدو وكأنها صادرة من أعداء الألمان ، إذ يضيع أصلها الألماني فى عملية تداولها ، ويمكن أن تتحول إلى حقيقة راسخة لا

تقبل الشك أو حتى الجدل . فالسامع لا يطالب عادة بالدليل على ما يقال ، لأن الذى يعرض مثل هذه الأخرار لا يزعم أن لديه أى دليل ، بل يوضح منذ البداية – وبراءة الأطفال في عينيه – أن ما يقوله ليس إلا مجرد كلام سمعه . ومن هذا المنطلق « البرىء » يكرره ويعيد تكراره ، وذلك « لحرصه على تنوير الآخرين » . ويصبح التصديق في مثل هذه الحالات أسهل من الكذب ، خاصة إذا كان الأمل أو الخوف يشجع على قبول الشائعة على علاتها .

وتتعدد استخدامات الشائعات وتوظيفها بتعدد المواقف والتيارات والأهداف والأساليب والوسائل ، إذ إنها لو التزمت بأشكال محددة ، فإنه يصبح من السهل كشفها وتعريتها . وحتى لو كانت هناك أساليب عامة متبلورة في إطلاق الشائعات ، فإن طرق استخدامها يمكن أن تكون جديدة ومبتكرة دائماً ، حتى في نظر الخبراء المعنيين بها . من هذه الأساليب أو الوسائل ، يأتى تدمير القوى المعنوية وتفتيتها في المقدمة . فمثلاً خلط الألمان الشائعات المتشائمة بالشائعات المتشائمة بالشائعات المتفائلة لتدمير معنويات الفرنسيين . وكانت النتيجة أنه طوال انتشار عوامل الاضطراب والقلق والخوف والتوتر ، التي مارسها الهجوم الألماني على فرنسا ، الاضطراب والقلق والخوف والتوتر ، التي مارسها الهجوم الألماني على فرنسا ، والاكتئاب ، بين الأمل واليأس ، وسرعان ما بلغوا درجة من الحيرة والبلبلة والضياع بحيث عجزوا عن التمييز بين ما هو صادق وما هو كاذب .

ولعل الهدف الإستراتيجي للشائعة يتمثل في إيجاد جو من عدم الثقة بين صفوف العدو ، وزيادة التفكك في بلده ، وتحطيم أية بوادر للتكتل والصمود . وكلما انتشرت الشكوك والممخاوف والهواجس ، هبطت الروح المعنوية ، وضاعت الرؤية الصحيحة ومعها القدرة على اتخاذ الموقف المناسب وإصدار القرار السليم . ذلك أن الشائعة بطبيعتها لا تثبت على حال ، وهي يمكن أن تؤدى الغرض الأساسي منها لمجرد أنها تخلق جواً من التخبط وعدم اليقين تجاه

الظواهر الراهنة . ف من أهم وظائف الشائعة ، إخفاء الحقيقة ، إذ يقوم أحد الجانبين المتحاربين بالسماح بتسريب بعض المعلومات ، بحيث يصعب على الجانب الآخر اكتشاف الأسرار الحقيقية من الأخبار الكاذبة . كذلك تستخدم الشائعات في التشكيك في مصداقية مصادر الأنباء والحط من شأنها في نظر المتلقين ، كما فعلت الدعاية الألمانية عندما حاول البريطانيون عدة مرات أن يدمروا محطة السكك المحديدية الرئيسية في برلين ، لكنهم لم ينجحوا في ذلك في حين أشاع الألمان بأن الإلجليز قد نجحوا في محاولاتهم . وهي شائعة فرح لها الإنجليز وأذاعوها كخبر موثوق به ، عندئذ دعت وزارة الدعاية الألمانية الصحفيين لمشاهدة المحطة الرئيسية لإثبات كذب الإذاعة البريطانية التي كان عليها أن تبذل جهداً كبيراً لاستعادة مصداقيتها .

ومن وظائف الشائعات أيضاً ، قيامها بدور الطعم بهدف استكشاف حقائق معينة ، مثلما فعل اليابانيون في الحرب العالمية الثانية عندما روجوا شائعات مبالغاً فيها عن خسارة الأمريكيين في الاشتباكات البحرية . ولم يكن اليابانيون يعرفون حقيقة خسائر العدو ، لكنهم كانوا يهدفون إلى دفع الأمريكيين لنشر حقيقة خسائرهم . وبالفعل أثر انتشار هذه الشائعات تأثيراً عمياة في معنويات الأمريكيين مما اضطر الحكومة الأمريكية إلى الإسراع في إذاعة الحقائق عن الخسائر لدعم الروح المعنوية المتدهورة ، وبذلك نجح اليابانيون في معرفة الحقائق التي تهمهم .

وتلعب الشائعات دوراً خطيراً - وقد يكون مدمراً - في أوقات السغب والكوارث والأوبئة ، وإن كانت الشائعة ليست السبب الوحيد لمثل هذه المتاعب والأزمات القومية . وهناك قاعدة سيكلوجية واجتماعية تؤكد أنه لا يحدث أى اضطراب أو شغب دون أن تكون هناك شائعات تثيره وتصاحبه وتزيد من عنفه . فالشغب مثلاً لا يأتى من فراغ ولا يبدأ فجأة ، إذ تسبقه فترة يحدث فيها تململ

نتيجة الضيق أو الحنق أو اليأس أو عدم الاطمئنان . وقد تأخذ الشائعات الصادرة عن هذا التململ شكلاً قصصياً مثيراً فيه كم ملحوظ من الخيال والادعاء ، خاصة إذا كانت أسباب أو عوامل تمس الكيان الإنساني للمواطنين ، مشل التفرقة العنصرية أو الفتنة الطائفية ، أو انحياز السلطة إلى فئة معينة نتيجة لمصالح مشتركة فيما بينهما ، أو الاستهانة بعقل المواطنين وإهمال آرائهم واحتياجاتهم . وفي معظم هذه الحالات تصبح الشائعات سلاحاً يشهره المواطنون في وجه السلطة التي لا تستطيع أن توجه اتهاما إلى فرد بعينه . فالشائعات سلاح مراوغ وخفى برغم علانيته وتناقل الألسنة له . وتبدأ الشائعات الجارية على شكل قصص تشوه صورة شخصيات أو مواقف معينة ، ويستطيع أى ناقل للشائعة أن يضيف إليها ما يتفتق عنه خياله على أنه جزء عضوى من القصة . ويبدو الأمر كله كأنه ثرثرة يومية ، لكن حينما يزيد رواج الشائعة ، ويتقبلها الناس على أنها واقع لابد من مواجهته ، فإن هذا يعد بمثابة مقدمة تسبق الشغب . وهذه القصص العدائية في حد ذاتها لا تؤدى إلى العنف ، لكنها تعتبر مؤشراً يبين تصاعد التوتر الاجتماعي ، وهو مؤشر لا يمكن تجاهله أبداً.

وعندما يتصاعد تأثير الشائعة وانتشارها ، فإنها تأخذ طابع التهديد الذي يشير إلى قرب وقوع أحداث خطيرة محتملة . وتنطوى الشائعات في هذه المرحلة على صور وعبارات مثل : « لابد أن يحدث شيء خطير في الأيام القليلة القادمة – الجميع يقولون إن الموقف على وشك الانفجار – لم يعد هناك ما نستطيع أن نفعله سوى انتظار رحمة ربنا – لقد بلغ السيل الزبي – لقد نفد الصبر تماماً . . . إلخ » وهي مؤشرات تنبئ بقرب حدوث وقوعها ، فمثلاً يجب على الشرطة أن تنظم صفوفها حتى تمنع التهديد من أن يأخذ شكلاً عملياً . وإذا كانت الوقاية خيرا من العلاج ، فإن منع الشغب يجب أن يتم قبل أن يبدأ وخاصة أن أعمال العنف قد يصعب التنبؤ بمساراتها وتداعياتها وانفجاراتها ، إذ إنها في كثير من

الأحايين لا يكون لها هدف معين ، بل تسير حسب الظروف الطارئة دون خطة ما فور ابتدائها .

ويتسارع رواج السائعات مع حدوث الشغب والاضطراب ، وفي هذه المرحلة تعكس التهور الانفعالي والتعصب الشديد ، سواء أكانت مستمدة من بعض معطيات الواقع أو متولدة من الخيال الجامح ، إذ تدور الشائعات حول عمليات تعذيب وقتل واغتصاب ، وتواصل التصاعد إلى أن تصل إلى مرحلة يغيب العقل فيها تماماً ، وتمهد لتحويل العنف التلقائي إلى طاقة شب منظمة للانتقام . وفي كتابهما « الاضطراب العنصري » يذكر أ. م لي و ن . د. همفري نموذجاً لأحد أعمال الشغب التي قام بها السود في ديترويت بالولايات المتحدة ، والتي بلغت ذروتها عندما انهال سيل من المكالمات التليفونية على شرطة ديترويت للتبليغ عن حوادث مزعومة . فقد أبلغت إحدى السيدات أنها رأت « بعيني رأسها » جماهير الســود وهم يقتلون رجلاً أبيض . وعندما وصلت سيارة النجدة إلى المكان الذي قالت السيدة إن الحادث وقع فيه ، وجدوا بعض البنات يلعبن دون أن يكون هناك أثر لأعهال عنف سابقة . ويمكن تفسير زعم السيدة أنها شاهدت الحادثة بعيني رأسها ، بأن الشائعة كانت نتيجة لنوع من الهوس أو الهلاوس أو جنون الفكرة الـثابتة أو أية ظاهرة مـرضية تطارد هذه السـيدة ، ولم تجد متنفساً لها سوى إبلاغ الشرطة مثل هذا البلاغ المزيف. وليس بالضرورة أن تكون هذه السيدة متامرة أو مدفوعة بتيارات اجتماعية أو سياسية أو أيديو لوجية معينة .

ولابد من وضع التفسير السيكولوجي للشائعة في الاعتبار حتى لا تدخل مواجهتها في متاهات جانبية وحلقات مفرغة وطرق مسدودة ، ويقول ا . هـ . ليتون في كتابه « حكم البشر » إن الأطباء النفسيين الذين يتابعون حالات مثل هؤلاء المرضى ، يعرفون هذه الحالة بأنها نتيجة لحالة من الذعر تصيبهم ،

فيسيئون تفسير أشياء عادية ويصورونها على أنها أشياء بشعة تهددهم . فمثلاً يرن صفير قطار من بعيد في آذانهم كأنه صرخة شخص يموت ، ورؤية شخصين يتحدثان معاً توحى إليهم بأنهما يدبران مؤامرة . بل إنه لوحظ أن بعض المرضى عندما يقعون في حالة ذعر ، قد يخيل إليهم أنهم يرون أشخاصاً قادمين لمهاجمتهم في حين لا يكون هناك أحد علي الإطلاق ، أو قد تصل إلى أنوفهم رائحة غاز أو دخان دون أن يكون هناك أى غاز أو دخان . وقد يحدث نفس هذا الإحساس الجارف للأفراد الأسوياء إذا كانوا في حالة خوف شديد . وعندما تصل الشائعات إلى هذه المرحلة ، فلا تصبح أمام القادة المسئولين سوى محاولة الحيلولة دون أعمال العنف . أما الشائعات أو القصص الرائجة في مثل هذه الحالات ، فليست إلا تعبيراً شفوياً عن حقيقة هذه الهلاوس .

ومن الواضح أن النكتة السياسية تعد سلاحاً ذكياً وخبيئاً في مجال ترويج الشائعات . فهناك علاقة وثيقة بين الشائعة وبين الفكاهة بصفة عامة ، والنكتة بصفة خاصة . وعلى الرغم من أن الشائعة عبارة عن قضية مطروحة للتصديق ، وتنتشر مبسطة حتى يستسيغها الناس ، فإن النكتة تبدو أكثر جاذبية لأنها تثير الضحك الذي يقبل عليه معظم الناس الأسوياء ، وقد تخفف من عاطفة مكبوتة ، أو تحتوى على نقد سياسي لا يستطيع الناس أن يبوحوا به بأسلوب ديمقراطي مباشر أو تعبر عن كراهية لنظام الحكم . . . إلخ ، وخاصة أن وسائل الإرهاب والتخويف والتلويح بالاعتقال والعقاب الصارم ، لا تفلح في القضاء على هذه الظاهرة العامة . فليس هناك من أفراد معينين يمكن اتهامهم باختراع النكات السياسية وترويجها بين المواطنين . وإذا كانت النكتة السياسية غالباً ما ينتجها عقل مواطن ذكي ولماح ، فإن رواجها بين الجمهور دليل على تعبيرها عن الرأى العام الذي عجز عن إيجاد قنوات سليمة للتعبير عن اتجاهاته وتطلعاته .

وغالباً ما تبدأ النكتة السياسية بفكرة أو بموقف معين ، لكن سرعان ما تتبادلها الألسنة وتتناولها بالتهذيب أو الإضافة أو التطوير حتى تصل في النهاية إلى

أعلى مستوى قادر على التعبير عن أكبر قطاع من المواطنين . وكلما كان موضوع النكتة يمس قضايا الساعة الحرجة والملحة ، كان انتشارها سريعاً وتأثيرها أعمق . ولعل هذا يفسر حمى النكات التى ألمت بالشعب المصرى عقب كارثة يونيو 1970 . فلم يجد الشعب متنفساً سوى النكتة لكي يفرج فيها عن كربه . لكن النكتة ليست مجرد تنفيس عن ضغط نفسى مرهق ، بل سلاح يشهره الشعب كلما أحس أن الحكام يخنقون حريته ويطاردونه بالحديد والنار . وإذا كان من الصعب رصد مبتكر النكتة السياسية بصفة شخصية ، فإن النكتة تبدو وكأن الشعب كله قد ابتكرها .

وفى النظم الشمولية على وجه التحديد ، تهتم أجهزة قياس الرأى العام بالبحث عن النكات وتحليلها وتفسيرها . وغالباً ما تكتشف هذه الأجهزة أن النكتة ليست فى صالح الحاكم الذى سترفع إليه تقاريرها ، مما يجعل مفعولها سارياً فى وجدان الجماهير بدون رد مقنع يحد من انطلاقه . وأحياناً تظن السلطات الشمولية أن فى إمكانها محاربة سلاح النكتة الشعبية بنفس السلاح عن طريق ابتكار نكات مضادة ونشرها بين المواطنين من خلال أجهزة التنظيم السياسى بوحداته المنتشرة فى كل مكان . لكنها محاولات محكوم عليها بالفشل ، لأن الشعب - وإن كان يطلق النكات على نفسه فى الأرمات - إلا أنه ليس على استعداد لترويج نكتة كل هدفها الدفاع عن الحاكم وتبرير تصرفاته ، وذلك فى الوقت الذى يطلق فيه الشعب النكات لأهداف سياسية خطيرة وليس لمجرد الاستمتاع برواية النكتة أو الضحك لها .

ولا تملك الشائعات قدرة النكات وفاعليتها في الانتشار والاستمرار ، لأن عنصر السخرية الحاد الذي تشتمل عليه النكتة ، سلاح متعدد المؤثرات والأصداء بحيث تبدو الشائعات قاصرة أو ساذجة إذا قورنت به ، ذلك أن الشائعة سرعان ما تموت عندما يعرفها الجميع أو تتجاوزها الأحداث ، لأن عنصر الإثارة فيها ينتهى

بالانتهاء من العلم بها ، أو بتطور المواقف التي أثارتها بحيث تبدو قديمة وغير مؤثرة . أما النكتة فتستمر بسبب عنصر السخرية والفكاهة المثير للابتسام والضحك والارتياح . والكل يعلم قوة الميل الغريزي للضحك عند الإنسان .

والنكتة السياسية تعبير حيضارى ومهذب عن الوحدة الوطنية في مواجهة بطش الحاكم وتعسفه . لذلك يختلف موقف كل شعب من ديكتاتورية حاكمه اختلاف بصمات الأصابع بحيث نستطيع القول بأنه ليست كل الشعوب تلجأ إلى النكتة ، إذ تلجأ بعض الشعوب إلى التمزق والانحلال ، والبعض الآخر يلجأ إلى السلبية المطلقة إيثاراً للسلامة ، أو يهاجر من وطنه ، أو تنتابه حمى النعرات القومية كما حدث في ألمانيا النازية عندما رسب هتلر في وجدان الشعب الألماني أنه أرقى وأسمى عباد الله على هذه الأرض ، في حين أن بعض الشعوب الأخرى تلجأ إلى الانقلابات الدامية والحروب الأهلية ، وما سمى بانتحار الأمة عندما تفقد القدرة على التغلب على عجزها . من هنا كانت النكتة السياسية تعتبر نوعاً من القدرة العجيبة على امتصاص الصدمات واجتياز المحن ، والارتفاع فوق من القدرة العجيبة على امتصاص الصدمات واجتياز المحن ، والارتفاع فوق الشدائد حتى تنتهى من تلقاء نفسها أو حتى يستعيد الشعب القدرة على الانتهاء منها . أى أن النكتة السياسية دفاع تلقائي وعفوى عن مقومات الأمة وكيانها وحضارتها وحريتها ضد كل يد متعسفة وديكتاتورية تحاول البطش بها .

وتلعب الدوافع النفسية الجمعية والفردية دوراً حيوياً في ترويج النكات والشائعات ، خاصة في الحالات التي يسودها الغموض الذي لا يحتمله الإنسان في القضايا التي تمسه وتهمه ، فيلجأ إلى كل وسائل التأويل والتفسير والتحليل التي تخفف من قلقه ومخاوفه ، وتؤيد آماله واستجاباته . وبالتالي تتحول الشائعة إلى قضية شخصية تهم ناقلها لأنها تتيح له نوعاً من التفريغ والإسقاط النفسي ، مما يخضع الشائعة أثناء نقلها من فرد لآخر للتغيير والتبديل والتلوين طبقاً لدوافعه المكبوتة ووساوسه القهرية وآماله المرجوة . وفي كثير من الأحايين ، تتطور

الشائعة إلى شيء مختلف تماماً عما بدأت به . فالدوافع البشرية من حب وكراهية ، من عدوان وحقد و من قلق وتوجس ، هي التي تدفع الفرد وتغريه بترويج الشائعة أو تردد النكتة ونشرها حتى يفرج عما ينوء به صدره ، ويخفف من المؤثرات الانفعالية التي تنهشه من الداخل . فمثلاً يركز الشخص العدواني على الأخبار السيئة عند نقله للشائعة أو النكتة حتى يرضى نزعات العدوان والتشفى عنده .

وهناك أنواع متعددة ومختلفة للشائعات ، منها على سبيل المثال ، الشائعات المشيرة للخوف والرعب ، والمشيرة للأمل وأحلام اليقظة ، والمشيرة للضحك والسخرية . ويعتمد النوع الأول على الإرهاب وإثارة الرعب في النفوس من خلال المبالغــة ، مثل تصوير قوة العدو مما يصــور مقاومته أمراً مســتحيلاً . وكذلك استعراض العبضلات مثل العبروض العسكرية ، والأخبار التي تنشرها الدول عن قوتها العسكرية وأسلحتهما السرية وذراعها الطويلة التي تصل إلى العدو حيثما يكون ، كما يمكن استخدام الحد الآخر من الشائعة بأن تنشر الدولة شائعات تصور وحشية العدو التي لا تعرف لنفسها حدوداً مما يدفع بأفراد الشعب إلى مقاومتــه حتى الموت ، لكن يجب ألا يتخطى هذا التصــوير حدوداً معينة ، وإلا أتى بنتيجة عكسية عندما يشعر الشعب أن لا قبل له بمواجهة هذا الطوفان المرعب . فهناك خيط رفيع يفصل بين المقاومة الباسلة للرعب وبين الاستسلام له . فمشلاً في أثناء الحرب العالمية الثانية ، قامت سيدة أمريكية بنشر شائعة الألمان الذين قــاموا بتقطيع أيــدي الأطفال الذين وقعــوا في الأسر مع ذويهم . وسرعان ما قام الألمان بالرد على تلك الشائعـة بشائعة مضادة تصور رجال الدين البلجيكيين وهم يحفزون رجال المقاومة على فقء عيون الألمان وقطع أصابعهم وآذانهم حتى يدخلوا الجنة لاشتراكهم في القضاء على الشر .

أما الشائعات المثيرة للأمل وأحلام اليقظة ، فهي تهدف إلى إشاعة التفاؤل

والرضى عن النفس ، وتبدو خطورة هذا النوع من الشائعات فى أنه قد يؤدي إلى عكس النتيجة المرجوة تماماً ، إذ إنه قد يتسبب فى تضخم الذات والتراخى وعدم الاهتمام بمقاومة العدو المتربص ، نتيجة لاستمراء الأوهام اللذيذة ، مما يشكل إضافة إلى رصيد العدو الذى يمتلك فى يده – عندئذ – عنصر المفاجأة . أما الشائعات المثيرة للضحك والسخرية فهى تعتمد على نشر النكتة وابتكار المواقف الفكاهية والهزلية للاستهزاء من العدو ، ولها خطورتها أيضاً لأنها تثير بدورها روح السلبية والتراخى وتضخم الذات فى مواجهة المواقف المصيرية ، وخاصة عندما يهزل الشعب فى موقف الجد غير عابئ باحتمالات المحنة المتوقعة .

ومع رسوخ قواعد اللعبة السياسية ، لم تعد الشائعات مجرد اجتهادات طارئة ، بل علم يعتمد على علوم النفس والاجتماع والإعلام والسياسة والمنطق والتاريخ والحضارة . . . إلخ . ومادامت أصبحت علماً له قوانينه التي يمكن أن تتطور تبعاً لاحتمالاته المتغيرة ، فمن الممكن دراسة الشائعة دراسة موضوعية من خلال تحليل توقيتها وموضوعها والجمهور الموجهة إليه ، ثم التنبؤ بآثارها المحتملة ، وبذلك يمكن معرفة حقيقتها وتحديد مسارها ، وبالتالي يمكن التصدى لها بتفريغها من محتواها بحيث تصبح مجرد فكرة سخيفة لا يصل أثرها إلى أبعد من مط شفاه السخرية والاستهزاء خاصة عندما يشعر المتلقى بأنها تستهين بذكائه . ولعل أهم خطوة للتصدى للشائعة تتمثل في تحديد مصدرها إذ يسهل بعد ذلك تحديد هدفها ومنهجها ووسيلتها مما يسهل من تحديد وسائل مقاومتها وإفشالها . فإذا كانت إذاعة العدو هي المصدر فلابد من التزام الحيطة مالحذر حتى لا تطيش توجهات الشائعة المضادة أو تأتي بنتائج عكسية .

لكن هناك إستراتيجية أكثر شمولا من مجرد التصدى للشائعات ، كل على حدة . ذلك أن رفع مستوى الوعى القومى العام بمتطلبات المرحلة الراهنة كفيل بسد ثغرات كثيرة يمكن أن تتسلل منها الشائعات . من هذه الثغرات حب الإنسان

للظهور بمظهر العليم ببواطن الأمور التي لا يعلمها الآخرون ، وميله إلى إزجاء وقت الفراغ بالثرثرة وسرد الأخبار المثيرة أو حتى اختلاقها ، وعدم اهتمام الناس بالتفرقة بين الحقيقة والوهم ، بين الصدق والكذب ، بين الواقع والحلم . وهذا يعنى أن الشائعة تفترض ، في بعض الأحايين ، الغفلة في الآخرين الذين يتحولون إلى ببغاوات تردد ما يقوله العدو الذي يهدف أساساً إلى تحطيم الروح المعنوية بطرق خبيثة ملتوية ، من خلال استغلال ظروف المتاعب الخاصة للناس الذين قد يلجأون - دون وعي منهم - إلى نشر الشائعة كوسيلة للتفريج عن المتاعب وإلقاء اللوم على الآخرين ، خاصة الذين يتصدون لمواجهة العدو في الجبهات المتعددة المنتشرة على خطوط المواجهة .

وقد انتشرت الآن في معظم دول العالم معامل لتحليل الشائعات ، يعمل فيها علماء النفس والإعلام والاجتماع والاقتصاد والتاريخ والسياسة والإستراتيجية العسكرية ، الذين يدرسون مدى تأثير الشائعات ومسارها وهدفها ، ثم كيفية التعامل معها ، سواء بقتلها برمتها أو نزع الجزء المشير المدسوس على الخبر والذى يقوم بدور فتيل الانفجار ، أو الرد عليها بشائعة مضادة تدحضها في مهدها وهكذا ولعل الشقة في الإعلام القومي شرط ضروري لمقاومة الشائعات المهاجمة ، وهذه الثقة لا تتأتى إلا من خلال الإعلام الكافي والذي يملك زمام المبادرة في يده بحيث يسبق كل الإذاعات المضادة في احتواء ما يمكن أن تسعى المبادرة في يده بحيث يسبق كل الإذاعات المضادة في احتواء ما يمكن أن تسعى ما يهمه عن صدق وثقة ، فإنه لن يلتفت إلى أجهزة الإعلام القومية في بلده تحيطه علماً بكل التفت فإنه لن يأخذها على محمل الجد ، إن مصداقية الإعلام القومي ضرورة لا التفت فإنه لن يأخذها على محمل الجد ، إن مصداقية الإعلام القومي ضرورة لا تتوافر إلا بشروط ثلاثة : الوضوح الذي يقدم المعلومات في بساطة واتساق ، والانتظام الذي يعرف الجماهير بالأنباء أولاً بأول ، والاكتمال الذي يوفر

إن الأخبار الغامضة تجعل الإنسان يميل إلي توضيحها وتبسيطها ليفهمها ويجعل الآخرين يفهمونها معه ، أما عن عدم انتظام الإعلام الذي يؤدى إلى قصور في الإمداد بالمعلومات الكافية ، فإنه يدفع الإنسان إلى إيجاد معلومات بأية طريقة حتى لو اختلقها ، أما عند عدم اكتمال تلك المعلومات ، فإن الإنسان يميل إلى سد الشغرات الموجودة بها ، مستعيناً في ذلك بخبرته ومعلوماته التي قرأها أو استقاها من الآخرين ، وقد تكون حافلة بالشائعات والأخبار الكاذبة ، وقد يستعين هو نفسه بخياله المحض .

لكن يتبقى مع ذلك سؤال مهم وخطير: هل يمكن أن يقدم المسئولون دائماً كل المعلومات الكافية ؟! الإجابة بالطبع عن هذا السؤال بالنفى . فالإستراتيجية السياسية والعسكرية لها أسرارها بطبيعة الحال . والقائد العسكرى قد يرى - وله الحق الكامل في هذا - أن حياة جنوده أثمن وأغلى ألف مرة من الإعلام الكافي للناس ، ناهيك عن معنوياتهم . ولذلك فإن الإعلام الفعلى هو حل للمعادلة الصعبة التي تجمع بين مصداقية ما ينشر على الجماهير وبين الحفاظ على الأسرار السياسية والعسكرية لصالح القضايا المثارة .

وهى معادلة صعبة لارتباط الشائعة بنسيج معقد من المفاهيم المتعددة مثل: حرب الكلمات ، حرب الأفكار ، الحرب من أجل السيطرة على عقول الرجال وإرادتهم ، الحرب الأيديولوجية أو العقائدية ، حرب الأعصاب ، الحرب السياسية ، الإعلام الدولى ، العلم ببواطن الأمور ، الدعاية المحلية أو الدولية ، العدوان غير المباشر ، الإثارة والتهييج . وقد اعترف ألبورت وبوستمان في كتابهما «سيكلوجية الشائعة» بصعوبة وضع تعريف محدد لكلمة الشائعة لاحتوائها على كل هذه المفاهيم والمضامين وغيرها ، ولذلك فإنهما عرفاها بأنها «اصطلاح يطلق على رأى موضوعى معين مطروح كى يؤمن به من يسمعه ، وهى تنتقل عادة من شخص إلى آخر عن طريق الكلمة الشفهية دون أن يتطلب ذلك مستوى من البرهان أو الدليل ».

وكثيراً ما تنتقل الشائعة عن طريق أجهزة الإعلام الرسمية من صحافة وإذاعة صوتية ومرئية . . . إلخ . ويمكن أن تتسم بصفة التناقض ، فتبدأ على شكل حملات هادئة هامسة ، أو تهب كريح عاصفة عاتية . وقد تكون مسالمة لا تحمل أكثر من تمنيات طيبة للمستقبل ، أو مدمرة تحمل بين طياتها كل معانى الحقد والكراهية والتخريب . وهي تشبه أيضاً موج البحر الذي يعلو فجأة على سطحه ثم يغطس ثانية إلى قاعه ليعاود الظهور إذا ما تهيأت الظروف المناسبة . وعلى كل حال فهي وباء اجتماعي يصيب الإنسان ولا يستطيع أن يبتعد عنه أو يتخلص منه بسهولة ، خاصة إذا كان الموضوع الذي تتضمنه يهمه بصفة شخصية . لكن الاهتمام بها مؤقت لأنها تروج في الظروف الملائمة للموضوع ، وتنتهي بموتها ودفنها . ومع ذلك فقد تعود إلى الظهور مرة أخرى إذا وجدت الأرض الخصبة المناسبة .

وتحاول قواعد اللعبة السياسية تقنين خطورة الشائعة كظاهرة تمس كل مناحى الحياة: السلام والحرب، والطعام، والأسعار، والفياضانات، والكوارث، والعلاقات السياسية، والموضوعات الاقتصادية، والأمن القومى، سواء على المستوى المحلى الإقليمي أو العالمي الدولي. كما تمس أشخاصاً مثل رئيس الدولة، أو رجال الحكومة، أو نجوم المجتمع، أو كبار الفنانين أو غير هؤلاء من المعرضين للشائعات التي تتخذ أشكالاً عديدة ملموسة مثل: الثرثرة، والنكات، والتقولات، والقذف، والتنبؤ - بخير أو بشر - بالأحداث والوقائع المقبلة.

ولاشك أن الخيال يلعب دوراً أساسياً في تأليف الشائعات وصياغتها وترويجها . فقد يكون بعضها لا أساس له مطلقاً ، وقد تعتمد على جزء من الحقيقة فيها لخلق كيانها ونشرها . ولذلك يجب التفريق بين الخبر والشائعة ، فالخبر يعتمد على الأمر الواقع والبرهان القاطع ، أما الشائعة فإن برهانها باهت

غير واضح . فمثلاً إذا نشرت صحيفة ما خبر خروج أحد الوزراء من الوزارة سواء بالإقالة أو بالاستقالة ، فإن ذلك يعتبر خبراً صحيحاً . ولكن عندما يبدأ نقل هذا الخبر بين الأفراد مبتعدين عن حقيقة ما جاء به ، حينئذ تبدأ الشائعة ، ويستمر ترديدها دون برهان أو دليل ، حتى يكاد يصدقها الكثيرون من خلال ادعاء العلم ببواطن الأمور ، والحرص على إمداد الآخرين بالمعلومات التى بترتها أجهزة الإعلام التى لم تذع الأسباب التي أدت إلى إقالة هذا الوزير أو استقالته . وغالباً ما يبدأ مروجو الشائعة - عن حسن نية أو سوئها - تقولاتهم بمثل هذه العبارات : « إنهم يؤكدون كنت العبارات : « إنهم يؤكدون المهمين وهم يتناقشون في » إلخ .

والشائعة ليست ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية ، وإن تطورت عبر العصور وفي مختلف المجتمعات ، واكتسبت أبعاداً وأعماقاً وتعقيدات متعددة . فالإنسان لا يستطيع أن يتخيل مجتمعاً منذ بدء الخليقة لم يعرف الشائعات . فهي كغيرها من أحاديث الإنسان ، ظاهرة اجتماعية لازمة ، عاشت وتبلورت وترعرعت في أحضان كل ثقافة وحضارة . فمثلاً استغل جنكيزخان القائد المغولي الشهير ، الشائعات بدهاء وذكاء . فقد اتضح للمؤرخين المحدثين أن جيوشه لم تكن بهذه القوة التي استطاع بها أن يغيزو أكبر رقعة من أراضي العالم المعروف في ذلك الزمن ، إذ إنه اعتمد على بث الشائعات بين القوافل والتجار للتخويف والإرهاب ، كما قام بشراء جواسيس جندهم للمساهمة في هذه الحرب النفسية ، مما أدى إلى تسليم كثير من الدول له دون حرب .

وقد أقلقت الشائعات الحكام والساسة منذ فجر التاريخ لدرجة جعلت بعضهم يتجسس على رعاياه بموظفين ينقلون إليهم ما يهمس به الناس من الشائعات . وكانت قصص كل يوم تعتبر مقياساً للشعور العام والتوجه السائد . وعند الضرورة كان هؤلاء الموظفون يقومون بترويج الشائعات المضادة . وأحياناً

كانت الشائعة من الإتقان والسبك لدرجة أن موضوعها يبدو كأنه غير قابل للاستنفاد ، وإن كان يأخذ أشكالاً متنوعة في أوقات مختلفة ، بل قد يحدث أن يتبلور أحد هذه الأشكال ليصبح أسطورة لا تموت ، خاصة إذا كانت هذه الشائعات مرتبطة بشخصيات تاريخية مشيرة مثل كليوباترة ، وهارون الرشيد ، وشجرة الدر ، ونابليون ، وروميل ، وهتلر وغيرهم . بل إن هناك شخصيات لا نعرف إذا كانت تاريخية أم أسطورية مثل شخصية جحا الذي قيل على لسانه كل ما يتمنى الناس قوله عبر العصور ، بل إن الشائعات أدت إلى الحكم على سقراط بالموت بتهمة إفساد أخلاق الشباب في أثينا ودفعهم إلى التمرد والعصيان .

والتاريخ يزخر بكثير من الشائعات التي لا تزال أصداؤها مستمرة عبر العصور وفي تراث المجتمعات المختلفة وفي الأساطير المحفوظة . لكن مع انتشار التكنولوجيا الحديشة في عالمنا المعاصر ، تنوعت الشائعات واكتسبت ديناميكية لم تكن متاحة لها من قبل ، وتشعب تأثيرها في المجتمع وتعددت أشكالها وأنماطها وأساليبها التي تناسب كل موقف على حدة ، فهناك أسلوب تسريب المعلومات التي تستخدم غالباً قبل أن تصل إلى وسائل الإعلام المختلفة ، والذي يصفه ألفين توفلر في كتابه « تحول السلطة » باسم » تكتيك التسريب الموجه » ، وفيه يتم عن عمد إطلاق معلومات لتصيب أهدافاً محددة .

ويواصل توفلر في كتابه القيم رصد التطورات التكنولوجية التي جعلت من الشائعات أدوات لا تحصى للتلاعب بالحقائق وإعادة إنتاجها لأهداف مقصودة بصرف النظر عن الموضوعية . فيذكر ما يسميه «أسلوب الحذف » الذي يعمل على الانتقاء الواعي والمقصود لمعلومات بعينها ، وذلك بإلغاء بعض الوقائع الأخرى ذات الدلالة التي لا تناسب الهدف المنشود أو تؤيد وجهة نظر معينة . كما أن هناك «أسلوب التعميم » التي يطبق في محال البيانات الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم وذلك بتغطية بعض التفاصيل الذي قد تسبب أزمة اقتصادية أو معارضة ، بطلاء من التجريد الذي يخفي عن معظم المتعاملين معها .

وهناك أيضاً «أسلوب الـتوقيت » الذي يهدف إلى تأخير المعلومات إلى اللحظة التي لا يكون لدى المرسل إليه أية فسحة من الوقت للدراسة والتحليل واتخاذ موقف يناسبه هو ، كأن يتلقى أعضاء بعض الهيئات أو فرق المتفاوضين ، كما ضخما من المستندات الخاصة بموضوع أو قضية ما في اللحظة الأخيرة حتى لا تتاح لهم فرصة للاستيعاب والفهم . أما «أسلوب التنقيط » فيلعب «الكارت بالمقلوب » فبدلاً من تجميع البيانات والمعلومات في مستند واحد ، تتم تجزئتها وإرسالها في شكل جرعات صغيرة موزعة على فترات زمنية محددة ومتباعدة ، فتكون النتيجة أن يعجز المتلقى عن إدراك الأبعاد الحقيقية للقضية المطروحة .

كـما أن هناك « أسلـوب المـوج العـالى » المـتبع من قـبل فى ترويج الشائعات ، والمستخدم الآن عندما يشكو شخص ما من حرمانه من أية معلومات عن قضية تهمه ويريد أن يتـخذ منها مـوقفاً محـدداً ، فتكون النتيجـة أن يسارع الطرف الآخر بإرسال شحنة أوراق كبـيرة ودراسات فنية مستفيضة ومـتخصصة ، دفعـة واحدة إلي هذا الشاكى الذى يفشل بالـطبع فى الوصول إلى الحقيـقة وسط هذا المحيط المتـلاطم من المعلومـات ، بدلاً من أن يستنير ويـحدد الخطوات التي سيتخذها .

أما « أسلوب الغموض والخلط » فيعمد إلى تغليف بعض الوقائع الصحيحة بسحابة من الشائعات الغامضة بحيث لا يستطيع المتلقى تمييز الحقائق من الشائعات . وهو الأسلوب الذى واكب ترويج الشائعات منذ عصور مبكرة ، وخاصة الشائعات التى تتمسح بوقائع مادية حقيقية ، لكنها تتخذ منها مجرد قاعدة للانطلاق نحو ترويج الأكاذيب والأوهام التي تهدف إلى التشويش والتعمية وطمس الرؤى الواضحة المتبلورة ، فيفقد الطرف المستهدف القدرة على اتخاذ نهج محدد.

وهناك أيضاً « أسلوب الكذبة الكبرى » الذى ابتكره جوزيف جوبلز ، وزير الدعاية في عهد هتلر ، ويعتمد على أن الكذبة عندما تكون ضخمة يسهل تصديقها عن أى عدد من الأكاذيب الصغيرة العادية . لكن ضخامة هذه الكذبة لابد أن تكون مقننة في جرعة يستطيع المتلقى أن يستوعبها ويبتلعها ويهضمها ، لأن نتيجتمها يمكن أن تكون عكسية تماماً إذا كانت أضخم من أن تصدق ، لأن المتلقى عندئذ سيشعر بأنها تستهين بعقله وذكائه ، وبالتالى سيرفضها بل ويتخذ منها موقفاً زاخراً بالسخرية والتهكم .

أما «أسلوب قلب المضمون » في تطلب قدراً كبيراً من الجرأة والحنكة في آن واحد ، لأنه يقضى بقلب معنى الرسالة تماماً . ومن الضرورى توظيف حيل المصداقية الخيالية التي تقوم بت فكيك المضمون إلى أصغر جزئيات له ، ثم إعادة تركيب هذه الجزئيات تركيباً يوجد علاقات جديدة ومختلفة فيما بينها ، مما يجعل المضمون يبدو مختلفاً بل ومناقضاً لما كان عليه من قبل ، بل ومقنعاً لمن يتلقاه في شكله الجديد .

كل ذلك يحدث ، كما يقول المفكر ألفين توفلر في كتابه « تحول السلطة » ، قبل أن تصل المعلومات إلى وسائل الإعلام التي تقوم من جديد بمعالجة الحقائق لتلائم احتياجاتها الخاصة بدورها ، إذ إنها يستحيل أن تلتزم بالموضوعية الكاملة التي هي غير موجودة أصلاً في حياتنا البشرية التي تحكمها النسبية في كل لحظة من لحظاتها . والاختلافات الوحيدة بين وسيلة إعلامية وأخرى ، تكمن في مدى الاقتراب أو الابتعاد عن هذه الموضوعية المفترضة ، إذ إن تحقيقها كاملة هو من رابع المستحيلات ، بل إن بعض وسائل الإعلام – في الدول الشمولية على وجه الخصوص – تتبع منهج ترويج الشائعات عند تعاملها مع الحقائق التي تتخذ منها مجرد مطية لعمليات متتابعة من غسيل المخ .

والملاحظة العجيبة الجديرة بالتسجيل أن كل هذه الأساليب تمارس وتتنوع وتتشعب في وقت تتردد فيه عبارات رنانة وشعارات طنانة مثل « المواطن المطلع والواعي بظروف مجتمعه وتحولات عصره » ، أو « حق الجماهير في المعرفة الموضوعية لحقائق العصر وآفاقه المحتملة » ، أو « انتقال البشرية من عصر قوى الإنتاج الصناعي المادي إلى قوى الإنتاج الفكري والمعرفي ، التي بدونها لا تقوم قائمة لإنسان هذا العصر » . ويواجه توفلر حقائق هذا العصر بجرأة علمية متفردة فيقول إن المشكلة تكمن في أن هذه الأساليب لم تعد أكثر من ألاعيب أطفال بعد التطور الهائل في عالم المعرفة والتكنولوجيا حيث تم ابتكار ما يعرف « بالأساليب الأسمى » التي أحالت الشائعات البدائية إلى علوم متشعبة ومتشابكة ومعقدة بحيث يصعب سبر أغوارها ، واستخراج الحقائق منها .

ومع ذلك يظل رفع مستوى الوعى القومى بمثابة الإستراتيجية المثلى للتصدى لها بصفة عامة ، وسد ثغرات كثيرة يمكن أن تسلل منها الشائعات إلى أهدافها . أما إذا غاب هذا الوعى القومى العام ، فلا يحق لأحد أن يندهش إذا تحولت الشائعات والأوهام والأكاذيب إلى حقائق ووقائع تصوغ أفكار الناس وتشكل تصرفاتهم ، وينحول مجتمعهم بالتالى إلى قارب بلا دفة فى محيط متلاطم الأمواج.

* * *

(٢١) الحسرب الكيميسائيسة

الحرب الكيميائية من أخطر قواعد اللعبة السياسية والعسكرية ، لأنها في مقدمة أسلحة التدمير الشامل . فقد أصبحت من القضايا الملحة والمقلقة التي تشغل بال القادة السياسيين والعسكريين ، حتى في زمن السلم ، لأنها تعبر بوضوح عن مدى الوحشية القاتلة التي يمكن أن تنطوى عليها الطبيعة البشرية . وكانت البداية الفعلية للحرب الكيميائية في أثناء الحرب العالمية الأولى وكانت البداية الفعلية للحرب الكيميائية في أثناء الحرب العالمية الأولى من جنود (١٩١٤ – ١٩١٨) عندما استمرت حرب الخنادق التي احتمى بها كل من جنود الحلفاء والجنود الألمان ، في مواجهة بعضهم البعض فترات طويلة ، لم يكن ممكناً تحريك المواقع فيها أو تطويرها أو حسم المعارك لصالح أحد الأطراف . عندما التفكير في استخدام الغازات السامة ، كوسيلة لطرد الجنود من خنادقهم عندما تهاجمهم الغازات وبمجرد هروبهم يمكن اصطيادهم كالجرذان بوابل الرصاص المنطلق من فوهات البنادق والمدافع .

وكان أول استخدام للغازات السامة في الحرب العالمية الأولى قد وقع صباح ٢٢ إبريل عام ١٩١٥ ، في مدينة «إبير» البلجيكية ، عندما أطلق الألمان غاز الكلور على جنود الحلفاء ، وذلك بفتح صمامات نحو ستة آلاف أسطوانة كلور مرة واحدة ، لينطلق منها حوالي ١٨٠ طناً من هذا الغاز المميت ، ولم يكن الحلفاء يتوقعون مثل هذا الهجوم الذي لم يسبق له مثيل ، وتسبب في إصابة حوالي ١٥٠٠٠ من جنود الحلفاء ، وقتل حوالي ٢٠٠٠ جندي على أقل تقدير ، وأدى هذا الهجوم إلى إخلاء جبهة طولها حوالي ستة كيلو مترات من

الجنود الذين كانوا مرابطين فيها . فقد هبطت المفاجأة على الحلفاء كالصاعقة ، لدرجة أن البريطانيين لم يردوا على هذا الهجوم الألماني إلا بعد ستة أشهر . وكان ردهم بالسلاح نفسه : غاز الكلور .

وسرعان ما تعطورت الحرب التي عرفت باسم «الحرب الكيميائية». ففي عام ١٩١٧ ، استخدم الألمان غاز الخردل عندما اكتشفوا أثره الشديد في إحداث بثور وحروق في جلد الإنسان ، يمكن أن تقضى على حياته في معظم الأحوال . ومازال هذا الغاز مستخدماً في الحرب الكيميائية حتى اليوم ، نظراً لطاقته التدميرية الحارقة المؤكدة .

وحتى عام ١٩١٨ ، ظل الألمان متفوقين في الحرب الكيميائية لأن الصناعات الكيميائية كانت عندهم على درجة عالية من التقدم ، وخاصة في مجال صناعة الأصباغ ، وهي الصناعة التي تعد أساساً لإنتاج بعض الغازات السامة . وكان الحلفاء متأخرين عنهم لدرجة أنهم لم يستخدموا غاز الخردل إلا في نهاية عام ١٩١٨ ، أي بعد استخدام الألمان له بسنة تقريباً . كما تعددت استخدامات الغازات، عندما تم اكتشاف عدد كبير من مركبات الزرنيخ العضوية التي تجمع بين سميتها الشديدة للإنسان ، وبين عناصرها المنفطة التي تحرق بشرة الإنسان . وقد بلغت الغازات السامة المستخدمة في الحرب العالمية الأول عوالي ثلاثين غازاً ، بما ينزن حوالي ١٢٥٠٠ طن ، أصابت حوالي ١٢٥٠٠ طن ، أصابت حوالي . ١٣٠٠٠٠

ويتحول معظم الغازات السامة إلى الحالة الغازية ، أو ينطلق بخارها في الجو ، ذلك أن بعضها قد يكون في الحالة السائلة أو الصلبة في درجات الحرارة العادية . وعند استخدامها لابد أن يوضع في الاعتبار ضغطها البخارى وقدرتها على التطاير ، فإذا كان تطاير المادة عالياً ، فإن زمن بقائها في الجو أو على سطح الأرض يكون قليلاً بحيث لا يستمر أثرها الفعال إلا لمدة قصيرة ، أما إذا

كان تـطايرها متـوسطاً ، فإنهـا تبقى فى الجـو وعلى سطح الأرض فتـرة طويلة نسبياً ، ويستمر أثرها الفعال مدة طويلة .

وفى حالات الهجوم المفاجئ ، تستخدم المواد سريعة التطاير أو عالية التطاير ، أى ذات الضغط المرتفع فى البخر ، لإحداث تركيزات عالية من البخار فى الهواء ، تؤدى إلى إحداث حالات من العجز والشلل بين جنود الأعداء . أما المواد بطيئة التطاير ذات الضغط المنخفض فى البخر ، فيمكن نثرها على شكل رذاذ متساقط على الأجزاء العارية من جلد الإنسان لإحداث الحروق والبثور ، مثل غاز الخردل الذى يؤدى إلى تلوث مساحة كبيرة فى ميدان القتال ، واستمرار تأثيره الحارق مدة طويلة نسبياً . ذلك أن هذه السوائل والخردل نموذج منها - تتبخر ببطء ، لكنها بمرور الوقت تركز البخار فى الهواء بدرجة عالية ، بحيث يستمر مفعولها السام مدة طويلة ، ولا تستخدم هذه المواد عادة فى حالات الهجوم ، لكنها تصلح للاستخدام عندما يكون الهدف هو منع العدو من الاستيلاء على رقعة معينة من الأرض أما المواد الصلبة فهى قليلة التطاير إلى حد كبير ، ولكن يمكن رشها فى الهواء على شكل ايروسول ، أو التطاير إلى حد كبير ، ولكن يمكن رشها فى الهواء على شكل ايروسول ، أو التطاير إلى حد كبير ، ولكن يمكن رشها فى الهواء على شكل ايروسول ، أو التطاير كلمادة الكيميائية عند درجة حرارة الانفجار عند انفجارها بشرط عدم التحلل الفورى للمادة الكيميائية عند درجة حرارة الانفجار .

وقد أثيرت في السنوات الأخيرة شبهات عديدة حول مصانع المبيدات الحشرية بصفتها قادرة على إنتاج غازات سامة ، نظراً لأن هناك تشابها كبيراً بين تركيب بعض المبيدات وبين تركيب بعض الخازات السامة ، وخاصة غازات الأعصاب ، كما أن كثيراً من هذه المواد السامة يشترك مع المبيدات في بعض المواد الوسيطة المستخدمة في إنتاج كل منها ، كذلك فإن التجهيزت والمعدات التي تستخدم في تصنيع المبيدات الحشرية ، تصلح أيضاً لتصنيع بعض الغازات السامة . ومن هنا كانت صعوبة الرقابة الدولية للتحقق من الغرض الذي أقيمت

من أجله هذه التجهيزات ، وبالتالى رسبوخ الشك حول كل المصانع التى أقيمت لتصنيع المبيدات الحشرية ، على أساس أنه من الممكن فى أية لحظة استخدامها فى تصنيع غازات الحرب .

وبالإضافة إلى الصعوبات السابقة الخاصة بمراقبة صناعة الغازات السامة ، تم ابتكار تطور حديث في نظم صناعة هذه الأسلحة الكيميائية ، يعرف باسم «الأنظمة الثنائية» أو «الأسلحة الثنائية» التي يستخدم فيها نوعان من المواد الكيميائية ، لا تمثل كل منهما على حدة ، خطورة ما ، ولكن عند خلطهما معا ، يتكون منهما سلاح كيميائي خطير . وتعبأ هذه المواد منفصلة في الذخائر الكيميائية ، وعند إطلاقها يتم الخلط ويحدث التفاعل بينهما ، وبذلك ينتج الغاز السام في الفترة الزمنية بين إطلاق الذخيرة وبلوغها الهدف .

وقد ثبت أن لهذا النظام أربع فوائد: الأولى أنه يتيح فرصة للإفلات من الرقابة التي قد تغرض على إنتاج الغازات السامة ؛ والثانية أنه يوفر عنصر الأمان في أثناء تصنيع هذه المواد ، والشالثة أنه يسسر عمليات تداولها ويطيل فترة تخزينها، والرابعة أنه يمكن الاستفادة من مكونات هذه الأسلحة الكيميائية في أغراض صناعية أخرى ، عند العدول عن استخدامها كسلاح كيميائي .

وتكمن خطورة غازات الحرب في أنها لا تودى إلى قتل الجنود في ميادين القتال فحسب ، بل تصيب المدنيين المسالمين أيضاً عندما تحملها الرياح في اتجاه التجمعات السكانية الكثيفة مثل القرى والمدن . ونظراً للخطورة الشديدة الناتجة عن استخدام الغازات السامة ، ونتيجة لما عانته القوات المتحاربة منها في الحرب العالمية الأولى ، فقد تم الاتفاق على حظر استخدام هذه الغازات . وقام عدد كبير من الدول بتوقيع معاهدة في عام ١٩٢٥ ، عرفت باسم «بروتوكول جنيف» ، لكنها كانت معاهدة حملت في طياتها عدم جدواها ، إذ نصت على تحريم استخدام المواد السامة في الحروب ، لكنها لم تنص على تحريم إنتاجها تحريم استخدام المواد السامة في الحروب ، لكنها لم تنص على تحريم إنتاجها

وتطويرها أو امتـ الاكها . وبالتالى ليس هناك ضمان فعلى لعـدم استخدامـها الأنه عندنشـوب الحـرب فـإن كل الأطراف المـتـورطة فـيـهـا الابد أن تضـرب بكل المحظورات عـرض الحائط الأن الضرورات تتيـحها ، وليست هناك ضـرورة أكثر إلحاحاً من الحرب .

وعلى الرغم من أن أكثر من مئة دولة قد وقعت على هذه المعاهدة ، فإن كثيراً من هذه الدول تحفظت عليها ، واحتفظت لنفسها بحق الرد على أى هجوم يقع عليها بأسلحة الحرب الكيميائية ، مما يؤكد أن مثل هذه الدول لم تلتزم في حقيقة الأمر بهذه المعاهدة ، ومازال بعضها حتى الآن يقوم بصنع هذه الغازات وتطويرها وتخزينها حتى تكون على أهبة الاستعداد لاستخدامها إذا دعت الضرورة . ذلك أن قواعد اللعبة السياسية تؤكد دائماً أن الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية ، هى وهم أو أكذوبة كبرى . ومن يركن إليها فهو إما غافل أو جاهل بهذه القواعد المصيرية . فالسياسة هى فن الخداع ، والحرب هى خدعة ، ولذلك فإن أعلى الدول صوتاً ضد الحرب الكيميائية مثل الولايات التحدة وروسيا وفرنسا وإسرائيل ، هى أكبرها إنتاجاً وتطويراً وتخزيناً للغازات السامة .

وتنقسم المواد المستخدمة في الحرب الكيميائية إلى قسمين رئيسيين ، الأول يشتمل على الغازات أو الأبخرة التى تسبب الالتهابات والأورام ، وتصيب الجلد والجهاز التنفسي والرئتين بكثير من الأضرار التي يمكن أن تصل إلى الشلل والوفاة. أما القسم الثاني فيشتمل على المواد الكيميائية التي تدمر البيئة المحيطة بالإنسان ، وتفقده أية إمكانات للاستفادة من مصادرها الطبيعية الخلاقة . وقد تتسبب هذه المواد في إحداث تغيرات تفسد البيئة بشكل تام قد يستحيل إصلاحه ، مثل مبيدات الأعشاب ومسقطات أوراق الشجر التي استخدمتها القوات الأمريكية بكميات ضخمة في حرب فيتنام لإزالة بعض الأحراش والغابات ، والتي سنبت كثيراً من الدمار للبيئة في تلك البلاد .

وتعتمد معظم الأسلحة المستخدمة في الحرب الحديثة على التفاعلات الكيميائية ، إذ إن انفجار المواد شديدة الانفجار ، هو في حقيقته تفاعل كيميائي ، لكن مصطلح «الأسلحة الكيميائية» يقصد به الأسلحة التي تعتمد في تأثيرها على الخواص السامة الضارة بالإنسان والنبات وكل ما هو عضوى ، وليس على الطاقة التفجيرية لهذه الأسلحة . إن غازات الحرب تستخدم إما لشل قدرة الإنسان وإما لقتله ، كما أن هناك أنواعاً أخرى تستخدم لإبادة النباتات ، والإضرار بالبيئة المحيطة بالإنسان .

ولا تصلح كل مادة سامة للاستخدام كغاز من غازات الحرب، إذ لابد من توافر بعض الشروط الضرورية في المادة الكيميائية حتى يمكن اعتبارها من غازات الحرب. فهناك كثير من المواد الكيميائية التي يمكن أن تسبب ضرراً للإنسان عند استنشاقها أو عند ملامستها للجلد، ولكن أغلب هذه المواد السامة لا يصلح كأسلحة في الحرب الكيميائية لأنها لا تتوافر فيها الشروط العشرة التي تجعل منها أسلحة كيميائية. الشرط الأول يستلزم أن تكون المادة الكيميائية شديدة السمية للانسان والحيوان والنبات.

والثانى يشترط فى هذه المادة عنصر الشبات العالي بحيث لا تنحل أو يتغير تركيبها عند تخزينها مدة من الزمن . والثالث يشترط أن تكون المادة على درجة عالية من الثبات الكيميائي ، فلا تنحل بفعل الرطوبة التي يتشبع بها الهواء ، ولا تتفاعل بسهولة مع أوكسجين الجو ، وأن تنطوى على قدرة تحمل درجات الحرارة العالية الناتجة عن انفجار الذخائر الحاملة لها .

أما الشرط الرابع فيتطلب أن تكون المادة سهلة التحضير ، وأن تكون المواد الأولية التى تصنع منها متوافرة بشكل مناسب حتى يمكن تحضيرها بكميات كبيرة وبتكلفة قليلة نسبياً . ويستلزم الشرط الخامس أن تكون المادة سهلة التداول بحيث يمكن نقلها من مكان لآخر دون التعرض لأخطار كبيرة ، كما يجب أن

تكون سهلة التخزين بعد توفير الاحتياطات اللازمة . أما الشرط السادس فيفترض في المادة الكيميائية أن تكون سهلة الاستعمال ، ولايحتاج إلقاؤها في ميدان القتال إلى اتخاذ إجراءات مقعدة ، ويمكن نشرها في الهواء بتركيز مناسب بالوسائل العادية المتاحة للمتحاربين في ميدان القتال .

أما الشرط السابع فيفضل أن تكون المادة الكيميائية عديمة اللون والرائحة كلما أمكن ذلك ، حتى تعجز قوات العدو عن اكتشافها في مرحلة مبكرة ، إلا بعد أن تكون قد أتت فعلها السام كاملاً . ويفترض الشرط الثامن ألا تكون المادة الكيميائية ذات أثر يؤدى إلى تآكل الفلزات حتى لا تتسبب في تآكل العبوات التي تخزن فيها ، أو تتلف دانات المدافع أو القنابل أو الصواريخ الحاملة لها . ويؤكد الشرط التاسع على ألا تكون هناك طريقة سهلة أو معروفة للحماية الكاملة من فعل المادة الكيميائية وأثرها الذي يزداد كلما أمكنها التغلب على طرق الوقاية التي يستخدمها العدو . ثم يأتى الفصل العاشر والأخير ليحتم وجود وسيلة وقاية معروفة وناجحة ضد هذه المادة لدى القوات التي تستخدمها . فلابد من دراسة خواصها بشكل دقيق ، حتى يمكن تلافي آثارها الضارة إذا تحولت أبخرتها بتأثير تيارات الهواء في اتجاه القوات المستخدمة لها .

وقد تعددت أنواع الغازات منها غازات شل قدرة الجنود عن استخدام معداتهم ، وغازات قاتلة تؤدى إلى الوفاة ، وغازات الأعصاب التى توثر على الجهاز العصبى للإنسان عن طريق الاستنشاق أو عن طريق الامتصاص بواسطة الجلد ، وهى تسبب تشنجات وشللاً وتؤدى إلى الوفاة خلال دقائق ، وغازات منفطة وتؤثر على الجلد والعيون والجهاز التنفسى ، وتسبب ظهور بثور وحروق على الأجزاء العارية من جسم الإنسان ، وتظهر أعراض الإصابة بعد مدة من التعرض لها ، مثلما يحدث في حالة غاز الخردل ، وغازات خانقة تسبب أضراراً شديدة للرئة ، وتلفا في الشعب الهوائية ، والاختناق بطبيعة الحال ، وغازات

الدم ذات التأثير السام العام على جميع أجهزة الجسم من خلال إفساد عملية تبادل الأوكسجين بين الدم وخلايا الجسم ، وغازات الهلوسة التى تؤدى إلى شل قدرة الفرد لمدة محدودة ، وتعرقل العمليات الذهنية التى تتحكم فى حركة أعضاء الجسم وتسبب الهلوسة ، وغازات القىء التى تؤثر على الأغشية المخاطية وتهيجها فتلفظ ما بداخلها ، والغازات المسيلة للدموع التى تؤثر على الجهاز التنفسي وتثير الدموع فى العيون ، ويؤدى التعرض المستمر لتركيزات عالية منها إلى شل قدرة الفرد لعدة ساعات .

ولا يؤدى استخدام الغازات السامة في ميدان القتال إلى قتل الجنود فحسب ، كما يحدث عند استخدام المواد المتفجرة في القتال ، بل إن لهذه الغازات تأثيرات أخرى كثيرة ، فهي تقلل كثيراً من قدرة الجنود على الحركة والقتال ، كما تؤثر أيضاً على كل من خطط الدفاع والهجوم التي يطبقها العدو ، بالإضافة إلى تأثيرها البالغ على خطوط الإمداد والتموين التي تصبح صعبة للغاية تحت وطأة هذه الظروف . وخطورة الغازت السامة ليست موجهة ضد العدو فحسب ، بل يمكن أن تكون بنفس القدر من الخطورة ضد من يستخدمها ، إذ يتحتم عليه أن يكون على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم وطرق استخدامها ، وأن يتحكم جيداً في طريقة توزيعها في ميدان القتال لضمان أعلى تركيز لها فوق مساحة معينة مع دراسته الدقيقة للأحوال الجوية ولحركة الرياح .

وتتميز الغازات السامة بقدرتها على التسرب أو التسلل داخل الإنشاءات والتحصينات غير المحكمة وغير المحجهزة بأجهزة التنقية والترشيح ، وبذلك يصاب كل من بداخلها من الأفراد ، خاصة إذا لم يكونوا مرتدين للأقنعة الواقية . كما يمكن لهذه الغازات أن تلوث مساحات كبيرة حول الهدف عندما تصعب مهاجمته بدقة بالأسلحة التقليدية . . ويمكن استخدام هذه الغازات على الهدف مباشرة ، أو إلقاؤها على مسافة من هذا الهدف طبقاً لاتجاه الريح والأحوال

الجوية ، إذ إن العوامل الجوية لابد من وضعها بدقة في الاعتبار ، مثل شدة الرياح واتجاهها ، ودرجة الحرارة ، ونسبة الرطوبة في الهواء ، حتى لا تنقلب على من يطلق الغارات .

ويمكن نشر هذه الغازات في ميدان القتل بوسائل مختلفة ، مثل دانات المدافع وقنابل الطائرات أو الألغام الأرضية ، كما يمكن رش بعض المواد من الطائرات العادية أو من طائرات الهيلوكوبتر ، أو حملها بواسطة الصواريخ قصيرة المدى ، وبذلك يمكن نشرها بتركيز مناسب فوق مساحة كبيرة من الأرض في مسرح العمليات العسكرية ، كما يمكن إلقاؤها على أهداف في عمق العدو لإحداث نوع من الذعر والاضطراب ، أو استعمالها في ضرب تجمعات العدو ووسائل تموينه ومخازنه ، وضرب المطارات ووسائل الاتصال ومواقع القيادات . كما تصلح الغازات لمنع العدو من الاستيلاء على موقع معين ، وذلك بنشر هذه الغازات فوق هذا الموقع ، على أن تكون المواد الكيميائية طويلة البقاء . وعندما ينتهي مفعولها ، يمكن للقوات المهاجمة أن تستولى على هذا الموقع سليماً تماماً دون أن تدمر منشآته أو مابها من معدات .

وعادة ما تستخدم عدة مواد كيميائية معاً لتغطية منطقة ما ، ولإحداث أكبر تأثير ممكن بين صفوف العدو ، كما يمكن استخدامها مع أسلحة شديدة الانفجار كما يحدث عند ضرب المطارات ، فيكون من الصعب عندئذ إصلاح الحفر الناشئة عن الانفجارات في جو مشبع بالغاز السام ، أو تستعمل مع مواد حارقة وأخرى شديدة الانفجار ، فتقوم المتفجرات بتدمير الموقع ، وتقوم المواد الحارقة بإشعال الحرائق فيه ، على حين تقوم الغازات السامة بمنع قوات الإطفاء من القيام بعملها ، مما يؤدى إلى تدمير هذا الموقع تدميراً لاتقوم له قائمة بعدها في فترة الاحتكاك الحاسم .

وإذا كان قرار الحرب التقليدية يتطلب من القائد السياسي والقائد العسكرى

منتهى التأنى والدراسة الدقيقة المتفحصة لكل الإمكانات والاحتهالات والتوقعات ، بل والتردد في بعض الأحايين ، فإن قرار الحرب الكيميائية يبدو من الصعوبة والحرج لدرجة أن القائد يمكن أن يتراجع عنه ، خاصة إذا أمدته مخابراته بإمكانات العدو في هذا المجال ، والتي يجب أن يحسب لها ألف حساب . أما إذا كانت إمكانات العدو في هذا المجال هزيلة أو معدومة ، فإن هذا الموقف غير المتوازن قد يشجع القائد على إصدار أمره بشن الحرب الكيميائية سواء على نطاق محدود أو نطاق واسع لحسم المعركة في أسرع وقت ممكن . وعموماً فإن الحرب الكيميائية سلاح ذو حدين ، لأن المخابرات قد تخطئ في تقاريرها بشأنها ، لسهولة إخفاء وتخزين المواد الكيميائية التي تستخدم في حرب الغازات .

هكذا سيظل الإنسان تحت رحمة طاقاته التدميرية الآخذة في التصاعد والتعقيد بلا حدود ، برغم كل دروس التاريخ التي أثبتت له أن الحرب هي خسارة فادحة لكل الأطراف المتورطة فيها ، حتى بالنسبة للذين يتصورون أنفسهم منتصرين . وبرغم كل معاهدات السلام واتفاقيات تحريم أنواع معينة من الأسلحة ، خاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، فإن عوامل سوء الظن ، وسوء النية ، وفقدان الشقة ، وهوس السطوة ، وجنون العظمة ، والتقدم التكنولوجي ، والتربص بالآخرين والتلاعب بمقدراتهم بهدف تحويلهم إلى ذيول ، ستظل بمثابة المحركات الأساسية لقواعد اللعبة السياسية والعسكرية .



(٢٢) الحسركات الانفصالية

أثبتت قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ أن الحركات الانفصالية تكاد تشكل القاعدة في حين تمثل الحركات الاتحادية أو الاندماجية الاستثناء . ذلك أن إقامة الاتحادات بين الدول أو القوميات يحتاج إلى شروط صعبة ومعقدة حتى تستطيع هذه الاتحادات الاستمرار في الوجود والنمو ، في مقدمتها شروط ثقافية وحضارية واقتصادية وسياسية واجتماعية لابد أن تتوافر حتى لا يصبح الاتحاد مجرد تجمع أو تجميع للمتناقضات التي يمكن أن تنفجر في أي وقت . أما الحركات الانفصالية فالطريق مفتوحة وممهدة أمامها نظراً للفوارق العرقية والدينية ، والرواسب التاريخية والاجتماعية ، والحساسيات السياسية والثقافية ، والصراعات الاقتصادية والمادية ، بين الأطراف المعنية .

وقد بلغت الحركات الانفصالية قمتها لأول مرة في التاريخ في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي أعادت رسم خريطة العالم من خلال المعاهدات التي عقدت في فترة ١٩١٩ - ١٩٢٠ . وكان الإطار السياسي للدول الأوروبية أكثر المناطق تأثراً بهذه المتغيرات التي لم تتفق دائماً مع الإطار الثقافي ، ذلك أن ما تفرضه المتغيرات السياسية قد يتناقض تماماً مع الثوابت الثقافية ، ففي الأمة الواحدة أو الدولة الواحدة بمعنى أصح ، توجد مجموعة من السلالات والأعراق والثقافات واللغات الـتي قد تقسمها إلى عناصر متمايزة ، أو أقليات وأغلبيات . وقد يتكاثف إحساس الأقلية بالعزلة والحصار والاضطهاد لدرجة أنها تتحول إلى

ما يشب المستعمرة الواقعة تحت الاحتلال ، ومن هنا كانت حركات الانفصال التي تتفجر بين الحين والآخر تحت شعارات الاستقلال والتحرير .

والأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة ، سواء في البلاد التي أدمجت في التحادات ، أو حتى في الدول أو المناطق التي ظلت على أوضاعها القديمة محتفظة بنوع من الاستقلال الذاتي على شكل جمهوريات أو ولايات فيدرالية مثل كندا ، والاتحاد السوفييتي السابق ، وسويسرا ، ويوجوسلافيا السابقة ، وبريطانيا ، وإيطاليا ، وباكستان الشرقية التي أصبحت بنجلاديش ، والهند ، وبيرما (نيمار حالياً) ، والصين ، ونيجيريا التي سعت بيافرا للانفصال عنها ، وزائير (الكونجو حالياً) التي سعت كاتانجا للانفصال عنها ، وغيرها . كذلك فإنه من السهل رصد النزعات الانفصالية في الدول التي توجد بها مركزية إدارية قوية مثل فرنسا ، وأسبانيا ، وبلجيكا ، وإسكندنافيا ، وشحال أفريقيا ، وتركيا ، والفيلبين ، وفيتنام .

ومن الملاحظ أن الحركات الانفصالية تجد تربة خصبة في المناطق التي يتمسك فيها الأهالي باللغة والدين ، وكذلك المناطق التي تتمتع بموقع جغرافي متميز مثل الجزر ذات الموقع الإستراتيجي مثل أيرلندا ، وصقلية ، وكورسيكا ، وسردينيا ، أو أشباه الجزر مثل بريتاني وبلاد الغال والبلقان ، والمناطق التي تقع بين الجبال من البرانس إلي الهمالايا لعدم ارتباطها الوثيق بالإدارات الحكومية التي تتبعها ، والمناطق أو الأقاليم أو المحافظات البعيدة عن العاصمة التي لا تستطيع أن تحكم سيطرتها عليها ، مما منحها قدرة كبيرة ومتواصلة لمقاومة محاولات دمجها تماماً في اتحاد قومي ، مثل الألزاس ، وإسكتلندا ، ولابونيا ، ولابونيا ، ولابونيا .

وقد أكدت قواعد اللعبة التى تحكم عمليات الاندماج أو الاتحاد ، أيا كان نوعه، أن اندماج هذه المناطق في دولة ، لا يؤدي إلى الاعتماد الاقتصادي

والسياسى والعسكرى والثقافي على الدولة فحسب ، بل يؤثر أيضاً في التقاليد والجذور الثقافية ، التي ترجع أحياناً إلى آلاف السنين . وهو تأثير غالباً ما يكون سلبياً وأحياناً مدمراً للهوية الإثنية المميزة لجماعة ما من الجماعات البشرية . ويدلنا التاريخ على أن حركات الغزو ، التي تحمل عادة القهر في طياتها ، تكون مصحوبة بتدمير هذه التقاليد . ولذلك فإن أول ما تطالب به الجماعات التي تدعو إلى الاستقلال الذاتي ، هو الاعتراف بالقيم الثقافية وفي مقدمتها اللغة والدين والتقاليد الاجتماعية . وكانت قضية اللغة بالذات سبباً متكرراً ومتصاعداً في ظهور المواجهات اليومية التي لا يمكن تجاهلها مثلما يحدث في بلجيكا ، وكندا ، والهند ، والجزائر .

وعادة ما يرجع عجز الجماعات أو المناطق عن فرض ثقافتها ولغتها وتقاليدها الاجتماعية ونفوذها السياسي ، إلى افتقارها إلى الموارد الطبيعية ، وإلى ضعف بنيتها الأساسية وخاصة في شقها الاقتصادي ، مما يؤدي بدوره إلى قلة عدد سكان تلك المناطق ، وبالتالي يفقدها الكثير من ثقلها الديموجرافي ، ويجعلها مجرد مذنب صغير يدور في فلك الدولة التي عادة لا تعمل حساباً لها ، إلا إذا أصبحت مصدر متاعب واضطرابات ومشكلات ، غالباً ما تبدأ بالمطالبة بالاستقلال الذاتي . إن بعض هذه المناطق ، لا تطلب أكثر من الاعتراف بأصالتها اللغوية ، في حين تطلب أخرى مزيداً من الحرية داخل المجتمع القومي أو الانفصال السياسي وتكوين دولة مستقلة . وعندما لا يحصل بعضها على مطلبه يلجأ إلى العنف والإرهاب والعمليات العسكرية ، مثلما تفعل أيرلندا الشمالية في إنجلترا ، وجماعة الباسك في أسبانيا ، والتاميل في سيريلانكا . . . إلخ .

وتلعب اللغة القومية دوراً حيوياً في إثارة معظم الحركات الانفصالية التى تطالب بالاعتراف بها على نفس مستوى اللغة الوطنية العامة التى عادة ما تتكلمها الأغلبية ، إذ إن المسألة ليست مجرد اعتراف بلغة وإفساح مكان لها على الخريطة

الثقافية ، لأن اللغة هي فكر وسلوك وتربية وتعليم ، وبالتالى فإن معظم مناهج الحياة تبتم صياغتها من خلالها . وتزداد المشكلة تعقيداً وتشعباً إذا أدركنا أن الخريطة اللغبوية لا تتطابق على الإطلاق مع الخريطة الجغرافية السياسية ، بل تشكل شبكة منفصلة ومستقلة تماماً بتقاليدها وسلوكياتها ، وحنينها إلى الماضى القومى ، وأصولها الإثنية ، وجذورها العرقية ، وطموحاتها العنصرية . ومن الطبيعى أن يؤدي عدم التطابق إلى حساسيات واحتكاكات وصراعات يمكن أن تؤدى إلى حروب أهلية قد تستمر سنوات طويلة .

ونظرة سريعة على التناقض الحاد بين الخريطة اللغوية والثقافية وبين الخريطة الجغرافية والسياسية ، سنجد أن الأقليات التى تتكلم لغات مختلفة كانت مصدر متاعب للأغلبيات التى لا تهتم إلا بلغتها السائدة ، مثل الذين يتكلمون الفرنسية فى إقليم الجور السويسرى ، ووادى أوست ، ولويزيانا ، وأكاديا ، وكتالانيا. وكذلك الأقليات التى تتكلم الألمانية فى الألزاس ، واللورين ، ومنطقة التيرول الجنوبية ، والتى تتكلم السلافية فى كارينثيا ، وفريول ؛ ولغة الفريزون فى هولندا ، واللغة السويدية فى فنلندا ، واللغتين المجرية والالمانية فى رومانيا ، ولغة الشيكانو التى يتكلمها المكسيكيسون والبورتوريكيون فى الولايات المستحدة ، ولغة التاميل فى الهند وسيريلانكا ، واللغة الكردية فى تركيا والعراق . . إلخ . ومن الطبيعى أن ترتبط هذه اللغات ارتباطاً وثيقاً بالنزعات القومية التي تطالب بأقصى حد من الاستقلال الذاتى ، سواء على المستوى الإدارى أو الاقتصادى. لكن باستثناء بعض المتطرفين ، فإن أغلبية هذه الحركات لا تعارض فى انتمائها إلى دولة ، ولا تطالب بالانفصال ، خاصة عندما تدرك أن عالم اليوم لا يعترف بالكيانات الصغيرة ولا يقيم لها وزنا أو يعمل لها حساباً .

وكانت قضية إقليمى الألزاس واللورين من أخطر القضايا التي تضرب مثلاً أعلى لكل الحركات والنزعات التي تهدف إلى الحفاظ على الهوية القومية

والثقافية والإثنية ، إذ إن وضع هذين الإقليمين وضع خاص . فقد ضمتها ألمانيا إلى أراضيها بالكامل تقريباً بعد هزيمة فرنسا في عام ١٨٧٠ . ولم يستسلم زعماء الإقليمين لهذا الضم القهرى المضاد لرغبة أصحاب الأرض الفعليين ، وأعلنوا في كل المحافل الدولية أنهم :

« يطالبون بالحق الذي لا يمكن اغتصابه لمواطني الألزاس واللورين ، وأن يظلوا جزءاً من الأمة الفرنسية ، وأنهم يقسمون اليمين على أنفسهم ، وعن جميع ناخبيهم ، وعن أولادهم وذريتهم ، بأن يجاهدوا من أجل هذا الحق وأن يحافظوا عليه إلى الأبد » .

وهذا الشجب الذى صدر فى مدينة بوردو يوم ١٧ فبراير ١٨٧١ ، أعيد تأكيده فى أول مارس ١٨٧١ فى الجمعية الوطنية ، ثم مارس ١٨٧٤ أمام مجلس الرايخستاج. لكن مع بداية عام ١٨٧٧ يأس أبناء الإقليمين من أن تشن فرنسا حرب التحرير المرجوة ، وأدركوا أن الاعتماد على الذات خير وسيلة لإعادة الحق إلى أصحابه ، وأن العمل من أجل الاستقلال الذاتي خير وسيلة للنضال ضد الظلم والضم القهرى . وبالفعل نجحوا في ضم الإقليمين إلى فرنسا بصفتها الوطن الأم . لكن منذ عام ١٩١٨ ، أى خلال السنوات التي تلت العودة إلى فرنسا ، نشأت حركة استقلالية جديدة تطالب بالانفصال عن فرنسا التي كانت قد أصدرت قوانين مدنية عام ١٨٨١ لا تضع في حسبانها الخصوصية القومية لكل من الإقليمين ، وشرعت في عام ١٩٢٦ في تطبيقها قسراً عليهما .

ويبدو أن الإقليمين قد وقعا بين شقى الرحى: الألمانى ثم الفرنسى مما أنهكهما إلى حد كبير. فعلى الرغم من الاتجاهات الليبرالية والتحريرية التى انتهجتها الحكومات الفرنسية المتتالية ، تجنباً للمشكلات والتداعيات المترتبة على النزعات الانفصالية ، فقد بلغت هذه الحركة مرحلة التفكك ، وفقدت كثيراً من قوة الدفع التى كانت كامنة فيها ، بحيث اقتصر نشاطها على الألزاس . وفي عام

۱۹۳۲، تقدم المسرشحون الذين ينتمون إلى هذه الحركة للانتخابات العامة ، لكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً ، إذ يبدو أن الناس كانوا قد سئموا استمرار هذه الحركة لأكثر من نصف قرن دون أن تقنعهم بمنهج متبلور ومحدد يستطيع أن يحقق أهدافاً بعينها . ولذلك فإنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفي عام ١٩٤٥ على وجه التحديد ، لم يعد لهذه الحركة أي وجود . ومع ذلك ظلت نموذجاً تاريخياً يذكر ويدرس كلما انكب الباحثون والدارسون على تحليل ورصد تاريخ الحركات الانفصالية .

وعلى الرغم من أن القرن العبشرين ، يمكن أن يعتبر قرن الحركات الانفصالية ، فإن هذه الحركات يمكن رصدها بوضوح منذ العصور الوسطى حين كانت أسرة سافوى الملكية تمنح مقاطعة « أوست » قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتى ، وأصبحت اللغة الفرنسية لغتها الرسمية (١٥٥١) ، وإن كانت اللغة الفرنسية البروفنسية مستخدمة أيضاً . ولكن هذا القدر الكبير من الاستقلال الذاتى عانى من ضربات شديدة عبر القرون التالية ، على يد مملكة السارد ثم المملكة الإيطالية التي لم تسترح لهؤلاء المتحدثين بالفرنسية . ومع ازدياد أو اشتعال النعرة القومية التي قادتها الحكومة الفاشية بزعامة بنيتو موسولينى ، عاشت مقاطعة «أوست » أسوأ سنوات مرت بها منذ العصور الوسطى ، وعانت من اضطهاد ثقافى ونفسى ومادى لم تعرفه من قبل ، لكن مع هزيمة إيطاليا وسقوط الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، طالب زعماء مقاطعة أوست في عام ١٩٤٥ بالانضمام إلى فرنسا ، وبالفعل قامت الحكومة الإيطالية الجديدة بمنح المقاطعة دستورا إقليميا في عام ١٩٤٨ ، وأصبح لها مجلس يتكون من ٣٥ عضواً وسبعة محلفين .

ولكن لوحظ بعد حوالى ثلاثين عاماً تقريباً ، تراجع واضح في حماس المتكلمين بالفرنسية وانحسار لهذه الروح الاستقلالية من تلقاء ذاتها ، والذين

كانت روما تناصبهم العداء أو تعاملهم بلامبالاة على أقل تقدير ، وتحولت حركة الاستقلال الذاتي على المستوى اللغوى والشقافي والتراثي إلى مشكلة اقتصادية ، ذلك أن الاقتصاد هو الفيصل النهائي في معظم قواعد اللعبة السياسية . وكان تنوع الأحزاب وتعدد وجهات النظر فيما بينها سبباً في الانقسام الداخلي بين أهالي المقاطعة الذين يطلق عليهم اسم « الفالدوتين ». وانقسم الاتحاد الفالدوتيني على نفسه تجاه قضايا الدفاع عن الأقلية العنصرية واللغوية ، وأصبح أربعة أحزاب مستقلة تماماً عن بعضها بعضاً ! ومع ذلك لم يعد الفالدوتيون يهتمون في الواقع إلا بوطنهم الصغير . وهذه مفارقة جديرة بالتسجيل والدرس والتحليل .

وبرغم الإدارة الحكومية المركزية القوية التى تتميز بها فرنسا ، فإنها عانت على مر تاريخها من حركات انفصالية نتيجة للحساسيات والتشابكات والاحتكاكات الواقعة بين اللغة الفرنسية واللغات الإقليمية الأخرى . وهو ما يؤكد انعدام التطابق بين الخريطة الجغرافية السياسية والخريطة اللغوية الشقافية . ففى مقاطعات جنوب اللوار ، ظلت الشخصية الإقليمية بارزة من خلال التركيز على لغة الأوك وتدعيم مكانتها بصفة متجددة ، وذلك بعد أن تجزأت إلى عدة لهجات لغة الأوك وتدعيم مكانتها بصفة متجددة ، وذلك بعد أن تجزأت إلى عدة لهجات (ليموزين ، جاكسون ، بروفنسال . . .) في نهاية القرن التاسع عشر . فقد حرص زعماء هذه المقاطعات على المطالبة المستمرة بالاستقلال الذاتي الثقافي لبلاد الأوك ، كما عقدوا مؤتمراً للاعتراف باللهجات العامية ، لكن نجاحهم في هذا المؤتمر لم يكن ملحوظاً ، لأن كل الأبحاث والدراسات التي ألقاها فقهاء اللغة وعلماؤها كانت ذات طابع لغوى وأدبى بحت ، ولم تُربط اللغة بالتيارات الثقافية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة .

وفى بداية خمسينيات القرن العشرين ، صدر فى ١١ يناير ١٩٥١ قانون ديكسون الذى أدخل اللغات الإقليمية فى البرامج الدراسية ، لكن زعماء أوكيتانيا لم يكتفوا بهذا الانجاز الذى تحقق لمقاطعات جنوب اللوار المستحدثة باللغة

الأوكيتانية ، وكونوا الأحزاب الوطنية الأوكيتانية في أواخر السيتينيات ومطالع السبعينيات ، وبدءوا في المطالبة بالحقوق اللغوية والتراثية . وكان في مقدمتها : «تحرير أوكيتانيا من استعمار الشمال الذي دام سبعة قرون » . وقد ظل التعبير عنها قائماً دون هوادة ، سواء من خلال مطالبات الزعماء السياسيين أو كتابات بعض الكتاب والشعراء والمغنين الذين رفعوا شعار « أوكتيانيا الحرة » ، التي اختفت من على الخريطة الفرنسية منذ حسوادث الحرائق التي أشعلت وأثارت الرعب والاستسلام في نفوس أهالي مونسيجير بصفتهم ممثلين للإقليم بأسره . وفي الثمانينيات وقع حادث معسكر لارزاك ، الذي اعتبره البعض مظهراً ثورياً من مظاهر يقظة الحركة الإقليمية .

وتتجلى مشكلة اللغة الفرنسية أيضاً فى قيضية إقليم جورا ، إذ إنه طبيقاً لقرار مؤتمر فيينا الصادر فى ٢٠ مارس ١٨١٥ ، فقيد تم ضم أبروشية بال السابقة ، ومعظم سكانها من الكاثوليك الذين يتكلمون الفرنسية إلى مقاطعة برن التي يعتنق أهلها المذهب البروتستانتي ويتكلمون الألمانية . وقد قوبل هذا الضم برفض شديد ، وكان سبباً فى استمرار حالة من التوتر لمدة ١٦٠ عاماً . وابتداء من الخمسينيات ، حصلت لجنة موتييه على تنازلات من برن ، تضمنت الاعتراف بالشعب الجوراسي وحقه فى استخدام لغته وتدعيم ثقافيته على كل المستويات ، لكن عالم الاجتماع الجوراسي ر. بيجيلان ، اعتبر هذه التنازلات غير كافية وطالب بتحرير جورا . وفي عام ١٩٥٩ ، جرى استفتاء شعبى إقليمي حول هذا الموضوع ، لكن نتيجته لم تكن حاسمة أو مرضية لكل الأطراف المعنية . لكن المجلس الاتحادي للخدمات قدم مقترحات جديدة ، تابعت برن جزءاً منها ، بل وقررت إجراء استفتاء شعبي ثان في عام ١٩٧٤ ، بعده أصبح الاتجاه يميل نحو إنشاء مقاطعة سويسرية جديدة ، أو نصف مقاطعة لجورا الشمالية ذات أغلبية انفصالية .

أما في بريتانيا فقد دارت صراعات وحروب فعلية بين اللغة الفرنسية واللغة البريتونية . لقد أدرك سكان فرنسا الذين هم من أصل كلتى ، أصالتهم العرقية والثقافية واللغوية منذ وقت مبكر . وتأسست أول جمعية بريتونية في عام ١٨٣٤، لكن نابليون الثالث أصدر مرسوماً بإلغائها . وظلت الأكاديمية الباردية (١٨٥٥) أو الاتحاد الإقليمي (١٨٩٨) مؤسسات ثقافية بحتة ، ولم تتخذ صبغة سياسية إلا في القرن العشرين على يد الراهب يان فارى بيرو أو المعلم بان سوهيم . أما الحركة الانفصالية التي قادها بريز آتاو ، وحركة بريتانيا التي قادها سلستان لينيه ، فقد لجأتا إلى العنف . وفي عام ١٩٣٢ قام مناضلو حركة جوين هادو بإحراق المنشآت العامة في مقاطعة رين . وانتاب السلطات الفرنسية قلق عميق ، فحظرت صدور الصحف والمجلات ، كما حلت الحزب الوطني البريتوني ، نظراً لجناحه العسكرى الذي تمثل في كتائب الصاعقة التابعة له . وصدر قرار بإلغاء تدريس الملغة البريتونية في المدارس الابتدائية ، خوفاً من أن تؤدى إلى تجميع وتشجيع الميول الانفصالية ، التي كانت تجد تعضيداً من النازيين منذ ما تجميع وتشجيع الميول الانفصالية ، التي كانت تجد تعضيداً من النازيين منذ ما قبل ١٩٤٠ ، وفي أثناء الاحتلال .

وقد نادت « حركة تنظيم بريتانى » التى أسسها في عام ١٩٥٧ بان فويريه الذى نفى بعد ذلك إلى إيرلندا ، بإنشاء منطقة داخل دولة غير مركزية ، ثم تلاشت الدعوة أمام اليسار الذى تمثل فى « الاتحاد الديمقراطى البريتانى » . أما « لجنة الدراسات والاتصال لصالح البريتانيين » ، فقد اقترحت خطة لتنمية بريتانى ، وصفت بأنها متخلفة وضعيفة نتيجة لوطأة الرأسمالية المركزية الفرنسية التي لم تستطع أن تمنع وقوع اعتداءات عزيت إلى « الجيش الجمهورى البريتانى » ، وكذلك التصعيد العنيد الذى قامت به « جبهة التحرير » من أجل الاستقلال الوطنى والاجتماعى .

وثمة حركات انفصالية مشابهة أشاعت التوتر في مناطق الغال وأسكتلندا ، حيث كان الحزبان الوطنيان لهما نواب في مجلس العموم . وقد فاز المتحدثون

باللغة الغالية بحق اعتبار لغتهم لغة رسمية بالإضافة إلى الإنجليزية ، باعتبار أن الازدواج اللغوى أمر طبيعى ويحب ألا يثير حساسيات لا ضرورة لها ، كما نظرت السلطات البريطانية بعين الاعتبار إلى حق الغاليين في أن يكون لهم جيش خاص بهم ، حتى لو كان جيشاً رمزياً لا يزيد على ألف جندى . بل إن الحكومة البريطانية في عهد تونى بلير منحت ما يشبه حق الاستقلال الذاتي لأسكتلندا التي أصبح لها البرلمان الخاص بها والذي يملك حق سن القوانين التي تناسبها .

ولعل شعب الباسك في أسبانيا قد ارتبط اسمه بأشهر حركة انفصائية عنيفة في أوروبا ، ذلك أن بلاد الباسك أو « أوزكادي » تتكون من سبع محافظات (أربع منها أسبانية وثلاث فرنسية) . وأهلها يتكلمون لغة تعرف باسم « إسكوارا » وهي لغة لا يمكن مقارنتها بأية لغة أخرى . وفي ١٩٣١ نجحت الحركة الانفصائية في إنشاء جمهورية باسكية برئاسة أجير لكن السلطة الأسبانية لم تعترف بها واستمرت في مواجهتها بعنف حتى فقدت تأثيرها تماماً . وكان هناك تنظيم سياسي عرف باسم « الصرحاء » بدأ من عام ١٩٥٦ في تشكيل حزبين ، الأول باسم « يوزكو جازتيدي » والثاني « الإكيم » كانا بمثابة فرعين ممتدين من الحزب الوطني الباسكي القديم . وعندما أدرك الحزبان أن وجودهما في حزب واحد سيمنحهما قوة دفع أكبر ، تم في عام ١٩٥٩ اندماج الحزبين ، ليكونا حزب إيتا (بلاد الباسك وحريتها) ، وهو منقسم إلى أربع جبهات وله جناحه العسكري الذي يواصل ضرب السلطة الأسبانية في مناطق حساسة .

وفى عام ١٩٦٦ وقع انسقاق بين جبهة « إيتا الشابة » ، وجبهة « إيتا العجوز » وهو الانشقاق الذى أدى إلى تحويل الجناح العسكرى إلى منظمة إرهابية استنفرت كل قوى الحكومة الأسبانية لردعها بقسوة . وتصاعد العنف المتبادل فاغتالت منظمة إيتا رئيس الوزراء الأسباني الأميرال كاريرو بلانكو في ديسمبر ١٩٧٣ في مدريد . ولجأ عدد كبير من المتطرفين إلى فرنسا . وفي ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ في مدريد . ولجأ عدد كبير من المتطرفين إلى فرنسا . وفي ١٥

إبريل ١٩٦٣ كانت قد تكونت جبهة موازية لمنظمة إيتا باسم جبهة « إنباتا » ، طالبت بالاستقلال وإنشاء دولة باسكية تضم المحافظات السبع ، وهي أقل التزاماً بالصراع المسلح من منظمة « إيتا » التي سيطرت بقوة على الساحة السياسية والعسكرية وطغت تماماً على أي نشاط كان يمكن أن تقوم به جبهة « إنباتا » .

وهكذا لم تعرف الحركات الانفصالية الهدوء أو الاستكانة أبداً. وعندما كانت تختفي عن خريطة الأحداث والأخبار العالمية ، فليس ذلك سوى كمون لانطلاقات جديدة ، سلمية أو عنيفة ، وأصبح من حقائق العصر وجود شعوب وأعراق ، في مختلف أرجاء العالم ، تناضل من أجل بقائها كجماعات متميزة لغوياً وثقافياً وتاريخياً بل وجغرافياً أيضاً. وهي تقاتل من أجل قضية تراها عادلة ومصيرية ، ولا وجود حقيقي لها بدون تحقيق استقلالها الذاتي الذي تسميه الدول المستحكمة انفصالاً . ولا يتوقف أبناء هذه الجماعات عن المطالبة بالحرية والاعتراف بحقوق شعبهم أو أمتهم أو قومهم . ومن أجل هذه الحرية ، يتحدون الموت ، ويتحملون عذاب المنفي ومعيشة السجون ، لأن أملهم الوحيد هو أن يعيشوا أحراراً مستقلين عن سيطرة حكومات وسلطات دخيلة عليهم.

ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتى واندثاره فى بداية تسعينيات القرن العشرين ، وقعت حركات انفصالية لم يسبق لها مثيل . كانت أشبه بالانهيارات أو الزلاول أو البراكين التى غيرت خريطة العالم المعاصر في أقل من شهر ، بعد أن انهار الحزام الحديدى الذى ربط به الاتحاد السوفييتى السابق دول الكتلة الشرقية التى كانت أعضاء فى حلف وارسو الذى تلاشى بدوره . كان الاتحاد السوفييتى نفسه دولة واحدة ، فأصبح خمس عشرة واحدة . بل إن الاتحاد السوفييتى نفسه فى عز سطوته كان يسمى هذه الدول المندمجة فيه « جمهوريات اشتراكية » ، وذلك اعترافاً منه بالفوارق اللغوية والعرقية والثقافية والتراثية الموجودة بينها . ومع سقوط الاتحاد السوفييتى ، كان من الطبيعى أن تحصل هذه الجمهوريات أو الدول على استقلالها .

وكانت تشيكو سلوفاكيا دولة واحـدة ، فأصبحت دولتين دون مشكلات أو حساسيات لأن العرقين كانا شبه منفصلين جغسرافياً ولم يتبق سموى أن ينفصلا سياسياً في دولتين إحداهما تشيكية والأخرى سلافية . وجرى للاتحاد اليوجموسلافي ما جمري للاتحاد السموفييسي ، لأن الاتحاد كان تجمسيداً لرغمة السلطة ، وليس بناء على رغبة الجماهير أو الشعوب ، التي هي الأساس الوطيد لأية وحدة أو اتحاد ، بدليل أن الزلزال الذي أدى إلى انفصال أو استقلال هذه الدول ، هو نفسه الذي أدى إلى وحدة ألمانيا ؛ لأن انقسام ألمانيا كان نتيجة لرغبة الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وضد رغبة الشعب الألماني الذي لم يتوان عن اقامة الوحدة عند انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي بصفته القطب المعادل للقطب الذي كانت الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا تمثله في منظومة الحلفاء . وتلاشى الانقسام الذي استمر ما يقرب من نصف قرن في لحظات خاطفة كالأحلام ، لتحل معه الوحدة الألمانية التي لم يجاهد الشعب الألماني سواء في الغرب أو الشرق لتحقيقها. فقد تفاعلت الأحداث والتيارات لكي تؤكد في النهاية أنه لا يصح إلا الصحيح ، باعتباره قانون أية وحدة أو اتحاد أو حمتى انقسام أو انفصال . ذلك أن المفسروض على أي كيان سواء أكان اتحاداً أم انقساماً أن ينتهي بمجرد زوال العوامل أو الضغوط التي أدت إليه والتي فوضت عليه من خارجه. إن بذور الاتحاد أو الانقسام كامنة داخله ولابد أن تعلن عن نفسها عندما يتم رفع الغطاء الذي يكبتها .

لكن من المسلاحظ أن بذور الانفصال والانقسام هي التي تسود الساحة العالمية لدرجة أن بذور الوحدة أو الاتحاد ، أصبحت استثناء من القاعدة . فقد كان عدد دول العالم عندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى ٦٢ دولة ، فأصبح عددها مع انتهاء الحرب الباردة ١٩٣ دولة . لم ينشأ معظمها نتيجة لولادة طبيعية ، بل نتيجة للانقسام أو التفتت ، نظراً للعوامل الكامنة التي يمكن أن

تقسم الدولة إلى دولتين أو أكثر ، والتي تتمثل في التباين العنصري أو الإثنى ، التباين الديني والمذهبي ، التباين الثقافي واللغوى ، التباين الطبقي والاجتماعي . وعندما تتبلور هذه التباينات وتتحدد جغرافياً ، أي عندما تتجمع في مناطق جغرافية محددة من الدولة ، يصبح خطر الانقسام قائماً . إن أية جماعة متميزة عنصرياً ودينياً وثقافياً وطبقياً وتعيش في جزء من الدولة ، مهيأة لكي يتحول هذا الجزء إلى دولة ، وإعلان نفسها شعباً خاصاً .

إن من شروط المحافظة على وحدة الدولة المتعددة دينياً أومذهبياً أو حتى عنصرياً ، تجنب الربط بين هذه التباينات والاختلافات التى تحمل فى طياتها بذور الانفصال . إذ إن احترام الحريات الدينية والخصائص العرقية أو العنصرية لا يتناقض مع الحرص على وحدة الثقافة والتربية الوطنية من جهة ، وعلى إقامة العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين من جهة أخرى . ولابد قبل ذلك كله من تدعيم روح الانتماء للوطن وللمجتمع ، وتشجيع المزج أو الاختلاط السياسي بين الطوائف والجماعات في المدن والقرى والأحياء والمدارس والجامعات والمصانع والمؤسسات والأندية والجمعيات الأهلية ؛ لأن هذا من شأنه كبح جماح عوامل الاستقطاب والتنافر والحساسيات والحزازات التي يمكن أن تصبح عوامل انفصال وانقسام .

أما إذا تقوقعت كل جماعة فى منطقة شب محددة ، وأنشأت لنفسها أحياء خاصة ومدارس خاصة وأندية خاصة وأسواقاً خاصة ، فإن ذلك من شأنه أن يزرع بذور الانقسام ، ويرسم خطوط التشرذم ، ويؤذن ببداية التفسخ ثم الانفصال . وتحتاج هذه التباينات إلى عاملين إضافيين ليجمعا بينها وليسرعا بوقوع الانفصال ، أحدهما داخلى والآخر خارجى .

يتمثل العامل الأول الداخلي في فرض الوحدة بين الجماعات المتباينة دون أن تكون صادرة عن مشيئتها أو إرادتها الذاتية الحرة أو خيارها الوطني العام كما

هو الأمر في لبنان مثلاً ، أو في الهند ، أو في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان الأمر لا يخلو من متاعب في بعض الأحايين ، لكن يمكن للمسيرة أن تستمر وتتواصل. أما إذا كانت الوحدة مفروضة فرضاً بنظام سياسي أو عقائدي يتجاوز خصوصيات الجماعات وإرادتها ، كما كان الأمر في الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا أيام الوحدة بينهما ١٩٥٨ – ١٩٦١) أو في الاتحاد السوفييتي فلروف دولية مواتية كما فيعل إرادة رئيس يتمتع بمواصفات تمكنه من استغلال ظروف دولية مواتية كما فيعل الرئيس جوزيف بروز تيتو عندما أنشأ الاتحاد اليوجوسلافي (١٩٤٥ – ١٩٨٠) ، إذ إنه بعد وفاته تولى السلطة مجلس رئاسي مكون من رؤساء الجمهوريات اليوجوسلافية الفيدرالية ، الذين يتناوبون الحكم عاماً بعد عام ، لكن هذا المحلس عجز عن كبت أبخرة الانقسام العرقي والانفصال السياسي، فانهار الاتحاد وتفتت مثل الاتحاد السوفييتي تماماً .

أما العامل الثانى الخارجى فكان يتمثل فى القبضة الاستعمارية أو الإمبريالية التى تتطلب مصالحها الحيوية والإستراتيجية أن تفرض الوحدة بين الأضداد أو التفريق بين أبناء الشعب الواحد أو حتى القبيلة الواحدة على النحو الذى شهدته أفريقيا . ومع الانحسار الطبيعى للمد الاستعمارى عن أفريقيا ، رفع الغطاء عن مظاهر الوحدة المفروضة قسرا ، لكى تولد خمس وعشرون دولة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٤ ، واليوم يبلغ عدد الدول الأفريقية ثمانيا وأربعين دولة ، تنهش معظمها الصراعات القبلية والحروب الأهلية ، ويتساقط من جرائها ملايين الضحايا وليس مجرد الآلاف ، لدرجة أن بعض الكتاب الأفارقة بدأ يترحم على أيام الاستعمار حين كانت الأمور محكومة بقواته ومصالحه الاقتصادية !!

وهذا أقوى دليل على كذب ادعاء أنصار العولمة حين يؤكدون أنها جعلت العالم بأسره قرية كونية صغيرة ، وأنها ستمنحه من التناغم والاتساق والتوحد مالم يكن يحلم به من قبل . لكن الحقائق الواقعية الراسخة تؤكد بدورها أن

العالم أصبح قرية كونية صغيرة بالفعل نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل في مجال المعرفة والمعلوماتية ، لدرجة أن مايحدث في أي جزء من العالم يدركه في الحال أي جزء آخر منه ، بل ويمكن أن يتابعه على شاشات التليفزيون في أثناء وقوعه لحظة بلحظة . هذا على المستوى الإعلامي فقط ، أما على المستوى السياسي والاقتصادي فقد تحولت خريطة العالم إلى نوع متنافر ومزعج من الفسيفساء ، لدرجة أن العالم فقد توازنه الذي كان يتمتع به في أيام نظام القطبية الثنائية بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية ، ودخل في مرحلة من التفكك والتفتت والتشرذم والانقسام ، لم يعرف لها مثيلاً من قبل ، لدرجة أن أحداث الانقسام وصراعات الانفصال أصبحت خبراً شبه روتيني في الإعلام العالمي ، بل وفقد القدرة على إثارة اهتمام المتلقى المهموم بقضاياه الشخصية والمحلية والإقليمية .

من هنا بدا انسلاخ كوسوفا عن صربيا أمراً عادياً ولا رجعة فيه ، إذ إن التباينات العرقية والعنصرية والدينية والثقافية والاجتماعية تفرض نفسها فرضاً ، خاصة بعد زوال القبضة الحديدية الموحدة بوفاة الرئيس تيتو ، ووقوع المجازر الدموية التي ارتكبها الصرب من خلال سياسة التطهير العرقي والديني ضد الكوسوفيين ، كما فعلوا من قبل في البوسنة والهرسك ، مما دفع بإردة الانفصال إلى نقطة اللاعودة. وهو ما انطبق على الدول الخمس التي قامت على أنقاض يوجوسلافيا السابقة .

ولعل من ضمن الحوافز أو الدوافع التي شجعت أيضاً حركات الانفصال ، أنه ليس هناك شرط يحدد تعداد الدول الجديدة المنفصلة عن الدولة الأم . فمن حيث المبدأ ليس مهماً عدد سكان الدولة حتى تكون دولة ، إذ إن أكثر من ٣٥ دولة من دول العالم ، لا يزيد عدد مواطني المواحدة منها على نصف مليون مواطن فقط . وهناك ٥٨ دولة أخرى يقل عدد مواطني الواحدة منها عن ٢,٥ مليون نسمة . ولا يزيد عدد سكان أيسلندا على ٢٧٠ ألف نسمة فقط ، ومع

ذلك فهى عضو فى حلف شمال الأطلنطى ، ولها علم ونشيد وطنى وبنك مركزى وحكومة وبرلمان وسلك دبلوماسى وقوات مسلحة ، بل ولها لغتها الخاصة أيضاً . ومع ذلك تبدو أيسلندا مكتظة بالسكان إذا ما قورنت بدول عديدة أخرى لها مواصفات وخصائص الدول فى القانون الدولى مثل جرانادا التى يبلغ عدد سكانها ٧٣ ألفاً ، وسيشيل التى يبلغ عدد سكانها ٧٣ ألفاً ، ونارو أصغر دول العالم والتى لا يزيد تعداد سكانها على ثمانية آلاف نسمة فقط .

وقد أثبتت قواعد اللعبة السياسية التي تحكم الحركات الوحدوية أو الانفصالية أن هناك خطأ دقيقاً للغاية ، يفصل بين نعمة التعدد ونقمة التفسخ . ويتمثل هذا الخط في القيم التربوية التي ترسخ الانفتاح ، والتسامح ، واحترام الآراء والحرص على الأفق الفكرى الإنساني الـواسع الذي ينظر إلى البشرية في مجملها ، ويرى ضرورة وقوف الناس جميعاً على أرض المساواة بين الحقوق والواجبات . فقل كان هذا هو الدرس الحضاري الذي استوعبته الدول الأوروبية عندما عملت بدأب وصبر ومنهج علمي وعملي على إقامة الاتحاد الأوروبي بعد حروب اشتعلت فيما بينها على مدى قرون ، وبلغت قمتين مأساويتين تمثلتا في الحربين العالميتين الأولى والثانية . فقد نهض الاتحاد الأوروبي على كل الإيجابيات الممكنة التي لا تثير أية حساسيات أو حزازات عرقية أو عنصرية أو ثقافية أو لغوية . . . إلخ . وكان في مقدمة هذه الإيجابيات التركيز على المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول الأعضاء ، ذلك أنه عندما تجد جميع الأطراف المعنية مصلحتها في التعاون مع بعضها بعضاً ، فإن الاتحاد الذي يضمها ، يستطيع أن يتجــاوز كل العقبات التي يمكن أن تعتــرض طريقه . ولعل إنجازه في إصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو ، دليل مادى ملموس على أن الدول الأوربية المتقدمة تقوم الآن بقطف ثمار التعاون السلمي والاقتصادي المشمر فيما بينها ، بعد أن طوت صفحات الماضي بكل ما تنطوي عليه من حروب وصراعات دموية عـقيمـة الكل فيهـا خاسر . واقـتصرت الحـركات الانفصـالية على الدول الأوربية المتـعثرة ، وخاصة في منطقة البلقـان ، ولم يكن البرلمان الأوروبي على استعداد لانضمام هذه الدول للاتحاد الأوروبي .

لقد ثبت أن توافــر عوامل الاستقــرار السياسي والازدهار الاقتــصادي ، هو أقوى مناعة ضمد الفيروسات الانفيصالية . ففي عام ١٩٦١ انفيصلت سوريا عن مصر بعد الوحدة التي تمت بينهما في عام ١٩٥٨ لأن الظروف الاقتصادية في البلدين كانت مختلفة إلى حد كبير. فمصر في ذلك كانت دولة من الموظفين الذين لا يهمهم تأميم الشركات التي يملكها كبار الرأسماليين ، بل ربما أسعدتهم هذه القرارات ، في حين أن سوريا كانت دولة تجار يحتاجون إلى حرية الحركة والتبادل بعيــداً عن قيود البيروقراطية . وعــندما أمم جمال عبد الناصر أكــبر نسبة ممكنة في هذه الشركات في يوليو ١٩٦١ ، هللت الجماهير بصفة عامة والموظفون بصفة خاصة في مصر لهذه القرارات. ولم يراع عبد الناصر الفروق الجوهرية في البنية الاقتصادية بين سوريا ومصر اللتين كانتا مجرد الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي في الجمهورية العربية المتحدة ، فطبق عليها نفس القرارات مما أثار استياء رجال الأعمال والتجار ، وظل هذا الاستياء يتصاعد إلى أن انفجر في الحركة الانفصالية التي قام بها حزب البعث السوري في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، والذي لم يحتمل بدوره إلغاء عبد الناصر له حتى تتساوى سوريا مع ممصر في حظر قيام الأحزاب. وهذا بالإضافة إلى المساحة الشاسعة التي كانت تفصل بين مصر وسوريا مما شكل عقبة كبيرة في طريق المرونة الإدارية والامتزاج الحميم بين الشعبين . وكان الانفصال نتيجة طبيعية لكل هذه العوامل .

وانطبقت نفس قواعد اللعبة الانفصالية على باكستان عندما انفصلت باكستان الغربية عن باكستان الشرقية في ديسمبر عام ١٩٧٢ ، وأصبحت تعرف باسم بنجلاديش . فعندما عمد الاستعمار البريطاني إلى تقسيم القارة الهندية بعد جلائه

عنها في عام ١٩٤٨ ، إلى هند وباكستان ، حتى يزرع بذور الفرقة والانقسام التي حرص عليها طوال احتى الله للهند تطبيقاً لسياسته الشهيرة « فرق تسد » ، كانت المسافة التي تفصل بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية هي مساحة الهند الشاسعة ، بالإضافة إلى المستوى الاقتصادى المتدنى الذى كانت باكستان الشرقية تعانى منه إذا ما قورنت بباكستان الغربية . وكان من الطبيعي أن تنفجر قنابل الانفصال الموقوتة إن آجلاً أو عاجلاً . وبالفعل انقسمت باكستان إلى دولتين بعد وحدة مفتعلة دامت أقل من ربع قرن . كذلك تشكل ولاية كشمير بؤرة انفصالية تنضح بصديدها بين الحين والآخر على كل من الهند وباكستان اللتين لم تنجحا حتى الآن في حل تناقضاتها المتفجرة.

ولذلك ستظل الحركات الانفصالية من أخطر قواعد اللعبة السياسية ، مادامت هناك العوامل والأسباب والتناقضات التى يمكن أن تؤدى إليها ، والتى لا يمكن التعامل معها بالكبت أو القهر أو العنف المتبادل ، لأنه ثبت أن هذا التعامل كان بمشابة صب الزيت على النار . فهناك وسائل علمية وإنسانية وحضارية كفيلة باحتواء هذه الحركات فى مهدها ، منها على سبيل المثال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة فى زمن العولمة الذى أصبح فيه الانتماء إلى المال والثروة أقوى بكثير من الانتماء إلى الإقليم أو الوطن . ولا تشتعل النعرات القومية أو العرقية أو العنصرية أو حتى الدينية فى معظم الأحايين إلا كشعارات أو أقنعة براقة مبهرة تخفى خلفها حقائق مادية واقتصادية ودنيوية بحتة . ولذلك يتحتم على القادة والزعماء الذين يعانون من احتمالات أو تهديدات الحركات الانفصالية أن يتعاملوا مع الحقائق الخفية الكامنة وراء الشعارات المعلنة حتى يستطيعوا بلوغ لب المشكلة ، أما إذا أعجزتهم المتناقضات والصراعات عن التعامل العلمي والعملي معها ، فإن كوارث الحركات الانفصالية واقعة لا محالة .

(٢٣) حقوق الإنسان

من الواضح أن مبدأ « حقوق الإنسان » كان من أعظم المبادئ الحضارية التي استطاع العقل البشرى أن يبلورها في القرن العشرين ، على الأقل من الناحية النظرية والفكرية . ففي أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو ، الذى وضع ميثاق الأمم المتحدة وفتح باب التوقيع والتصديق عليه في عام ١٩٤٥ ، قدم اقتراح لوضع إعلام للحقوق الأساسية للإنسان . ولكن هذا الاقتراح لم يبحث لأنه كان يتطلب قدراً لم يكن ممكناً آنذاك من الدراسة التفصيلية ، غير أن الكثيرين اعتبروا فكرة إعلان « وثيقة دولية للحقوق » قائمة وصريحة في الميثاق .

وجاءت اللجنة المتحضيرية للأمم المتحدة التي اجتمعت عقب الجلسة الختامية للمؤتمر مباشرة ، فأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يقوم في أول دورة له بانشاء لجنة خاصة بحقوق الإنسان ، طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٦٨ من الميثاق . وتم إنشاء هذه اللجنة في بداية عام ١٩٤٦ . كما بحثت الجمعية العامة في دورتها الأولى التي عقدت في لندن في يناير ١٩٤٦ ، مشروع الإعلان الخاص بالحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، وحولته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإحالته إلى اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان للرجوع إليه في إعدادها للوثيقة الدولية للحقوق .

وفى أواخر عام ١٩٤٧ قررت اللجنة أن يشتمل تعبير « الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان ، ومعاهدة بشأن حقوق الإنسان واجراءات التطبيق ، وأن تسمى المعاهدة باسم « الاتفاقية الخاصة بحقوق

الإنسان » وقد مهدت هذه الصيغة الطريق أمام إقرار وإصدار « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » في عام ١٩٤٨ . ولم تستكمل اتفاقيات حقوق الإنسان إلا في عام ١٩٦٦ ، بعد أن كانت مجرد اتفاقية واحدة ، بحيث غطت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالطبع الحقوق المدنية والسياسية ، وشملت إجراءات للإشراف الدولي على الحقوق ، ولتسوية الشكاوي التي تقدمها دولة ضد دولة أخرى ، ولإنشاء جهاز دولي للاتصال بالأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا لانتهاكات أي حق من الحقوق المبينة بهذه الاتفاقية .

وفي ١٠ ديسمبسر ١٩٤٨ ، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلام العالمي لحقوق الإنسان بصفته « المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع ، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم ، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية ، واتخاذ إجراءات مطردة ، قومية وعالمية ، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها » .

ويتكون الإعلان من مقدمة وثلاثين مادة تحدد الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، المخولة لكل الرجال والنساء في كل مكان بالعالم دون أى تمييز . وتحدد المادة الأولى الفلسفة التي يقوم عليها الإعلان فتقول : « يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء » . أما المادة الثانية التي تحدد المبدأ الأساسي للإنسان ، فتحظر « أى تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغسة أو الدين أو الرأى السياسي أو أى رأى آخر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر ».

وتعلن المادة الثالثة ، وهي حجر زاوية في الإعلان ، حق كل فرد في

الحياة والحرية وسلامة شخصه ، وهى الحقوق الضرورية للتمتع بجميع الحقوق الأخرى . وتتضمن المواد من ٤ إلى ٢١ الحقوق المدنية والسياسية : التحرر من الاسترقاق والاستعباد ، وعدم التعرض للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو المهدرة للكرامة ، وحق كل إنسان أينما وجد فى أن يعترف بشخصيته القانونية ، والحق في إنصافه قضائياً ؛ وعدم التعرض للقبض التعسفى أو الحجز أو النفى ؛ والحق فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة ؛ وحقه فى أن يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته ، وحقه فى ألا يتعرض لتدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ؛ وحرية التنقل ، وحق اللجوء ؛ وحق التمتع بجنسية ما . وحق التزوج وتأسيس أسرة ؛ وحق الملكية الخاصة ؛ وحرية التفكير والضمير والدين ؛ وحرية الرأى والتعبير ؛ وحرية الرأى والتعبير ؛ وحرية الأشتراك فى الجمعيات والجماعات السلمية ؛ وحق الاشتراك فى إدارة الشئون العامة لمى بلاده ، وحق كل شخص فى تقلد الوظائف العامة فى بلاده .

أما المادة ٢٢ ، وهي حجر زاوية ثان في الإعلان ، فإنها تعطى مقدمة للمواد من ٢٣ إلى ٢٧ التي تحدد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهي الحقوق التي يكفلها الإعلان لكل فرد باعتباره عضواً في المجتمع . وتصف المادة هذه الحقوق بأنها لاغني عنها لكرامة الإنسان وللنمو الحر لشخصيته ، وتبين أنها تتحقق من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي . وفي الوقت نفسه تبين حدود التحقيق والمدى الذي يمكن أن يبلغه بناءً على موارد كل دولة وموارد المجتمع الدولي بصفة عامة . وتتضمن هذه الحقوق حق الضمان الاجتماعي ، والحق في الوحق في الراحة وقت الفراغ ، والحق في مستوى معيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية ، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع .

وتنص المواد الأخيرة من ٢٨ إلى ٣٠ على حق كل إنسان في التمتع بنظام

اجتماعي ودولي تتحقق بمقتضاه جميع الحقوق والحريات الأساسية الكاملة للإنسان ، ويؤكد على واجبات ومسئوليات كل إنسان تجاه مجتمعه . وتحذر المادة الثلاثون من أنه ليس في هذا الإعلان ما يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة في الإعلان.

ومنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ وهو يعد من اشهر الوثائق وأكثرها تأثيراً على الإطلاق. فقد أحدث تأثيراً قوياً في جميع أنحاء العالم سواء على الصعيد العالمي أو المحلى. وتم الاستشهاد ببنوده لتبرير الجهود التي اتخذتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، كما كانت مصدر إلهام عند إعداد المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان داخل وخارج منظمة الأمم المتحدة على السواء . كذلك تم إدخال هذه الحقوق أو استشهد بها في الدساتير الوطنية والتشريعات المحلية وأحكام المحاكم . كذلك هناك حالات كثيرة يذكر فيها الإعلان أو بعض بنوده كمستوى للسلوك أو مقياس لدرجة احترام المستويات الدولية لحقوق الإنسان أو مدى الالتزام بها .

وتكررت إشارات الجمعية العامة إلى الإعلان باعتباره أساساً للقرارات التى تدعو الحكومات إلى اتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لاحترام ومراعاة الحقوق والحريات الأساسية للإنسان . في عام ١٩٤٩ أصدرت الجمعية العامة قراراً بعنوان « الأسس الضرورية للسلام » ، نص على أن كل دولة يجب « أن تعزز – اعترافاً منها بالأهمية الكبرى للحفاظ على كرامة وقيمة الشخص البشرى – الحرية الكاملة للتعبير السلمى عن المعارضة السياسية ، والفرصة الكاملة لممارسة الحرية الدينية والاحترام الكامل لجميع الحقوق الإنسانية الأخرى الواردة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسانية الأخرى الواردة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان » .

ثم توالت القرارات التي تستلهم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فصدر

في عام ١٩٥٢ قرار يؤكد على مبدأ عدم التمييز الموصى به في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، أمران لهما أهمية عظمى ، وينبغي أن يشكلا الهدف الرئيسي في جهود جميع أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة . وفي قرار آخر صدر في عام ١٩٦٥ ، دعت الجمعية العامة كافة الحكومات لأن تدخل في خططها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية « تدابير موجهة لتحقيق مزيد من التقدم في تطبيق الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » . وفي قرار ثالث صدر عام ١٩٦٦ ، دعت الجميعة العامة جميع الدول إلى « تدعيم جهودها لتعزيز المراعاة التامة لحقوق الإنسان وحق تقرير المصير طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وتحقيق المستويات المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » .

وكما كانت قرارات الجمعية العامة حريصة على تدعيم وترسيخ كل المبادئ الواردة في إعلان حقوق الإنسان ، فإنها كانت بنفس الحرص على شجب ورفض كل ما يتنافى معها . ففي عام ١٩٦٣ طلب مجلس الأمن من حكومة جنوب أويقيا «أن توقف من الآن فصاعداً ، فرضها المستمر لإجراءات تنطوى على التمييز والقمع ، وهي إجراءات منافية لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وبنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » وفي عام ١٩٧٢ استنكر المجلس التدابير والإجراءات القمعية التي اتخذت ضد العمال الأفريقيين في نامبيا ، ودعا حكومة جنوب أفريقيا « لأن توقف فوراً هذه الإجراءات القمعية وألا تقيم نظاماً عمالياً يتنافى مع الشروط الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان » . وفي القرار نفسه دعا المجلس جميع الدول التي يعمل مواطنوها ومؤسساتها في نامبيا « إلى استخدام كل السبل المتاحة لضمان التزام هؤلاء الرعايا وهذه الشركات بالشروط الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سياساتهم الخاصة بتأجير العمال الناميين » .

وفى بيان طهران الذى أقره « مؤتمر حقوق الإنسان » فى عام ١٩٦٨ ، أكد المؤتمر على أن « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يشكل قاعدة مشتركة لشعوب العالم فيما يتصل بالحقوق التى لا يمكن إنكارها ولا يجوز انتهاكها لجميع أعضاء الأسرة البشرية ، كما يشكل التنزاماً بالنسبة لجميع أفراد المجتمع الدولى » . وأكد المؤتمر إيمانه بالمبادئ الواردة فى الإعلان وحث جميع الشعوب والحكومات على « تكريس طاقاتها لدعم هذه المبادئ ومضاعفة جهودهم لكى يوفروا لجميع البشر حياة مليئة بالحرية والكرامة ، بحيث تؤدى إلى تحقيق الرفاهية الجسمانية والعقلية والاجتماعية والروحية » .

وفي السنوات التالية حرصت أجهزة الأمم المتحدة على الإشارة في قراراتها فيما يتصل بحقوق الإنسان ، ليس فقط إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، في المنفاقية ، كذلك بل أيضاً إلى باقي أجزاء الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان ، أي الاتفاقية ، وكذلك الاتفاقية الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية . وينطبق هذا مشلاً على قرارات تشغيل المرأة في المسناصب العليا وغيرها من المناصب المهنية في سكرتاريات إدارات منظمة الأمم المتحدة ، وقرارات التعليم ومسئوليات الشباب ، وقرارات حماية الأم والطفل ، والإعلان الخاص باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لصالح السلام لفائدة الجنس البشري ، وغير ذلك من القرارات التي أصدرت بناء على بنود أو روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولا تزال ، والتي تمثلت بدايتها المبكرة في « المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية » التي وقعت في روما في ٤ نوفمبر ١٩٥٠ ، والتي نصت على التطبيق الجماعي البعض الحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي ، كما تضمنت إقامة لجنة أوروبية خاصة بحقوق الإنسان .

ولم تشأ الولايات المتحدة أن يفوتها الاشتراك في المباراة الجارية ،

فسارعت إلى إنشاء الموتمر الأمريكي الدولي المتخصص في حقوق الإنسان ، الذي انعقد في كوستاريكا في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٩ ، لإصدار « المعاهدة الأمريكية الخاصة بحقوق الإنسان » ، التي تؤكد بدورها وجهة نظر الجمعية العامة من أنه وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يمكن تنشئة الإنسان الحر الذي تخلص من الخوف والعوز إلا إذا تحققت له الظروف التي يستطيع أن يتمتع من خلالها بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية ، وتضع بنوداً متصلة حول كافة هذه الحقوق ووسائل ضمان تمتع كافة شعوب القارة الأمريكية بها. وتؤكد المعاهدة الدور الأمريكي كالعادة من خلال الاعتماد على جهازين إقليميين يختصان بمعالجة المسائل المتصلة بإنجاز التعهدات التي قطعتها على نفسها الدول الأطراف ، هما : اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان ، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان ،

ويمكن القول بأن الحركة العالمية لحقوق الإنسان ، خلال النصف الثانى من القرن العسرين ، قد نجحت في تأسيس ونشر مبادئ ومواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت جزءاً من الأجندة السياسية اليومية . فالحكومات تعلق على ممارسات بعضها بعضاً ، والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجالات الإغاثة والمساعدة والرصد ورفع الشكاوى وإصدار التقارير الدورية حول أوضاع حقوق الإنسان ، تؤثر في صنع السياسات الدولية . كما أصبح الالتزام بالمواثيق الدولية وتطبيقها عاملاً أساسياً في برامج المساعدات والمنح الدولية ، في حين تتم عمليات الأمم المتحدة الخاصة بالتدخل الإنساني وحفظ السلام ، تحت عنوان «حقوق الإنسان» التي أصبحت إحدى الفلسفات الكبرى في القرن العشرين .

وقد أنشأت الأمم المتحدة العديد من الوكالات المتخصصة المنوط بها مراقبة تطبيق الاتفاقات حتى لا تنظل المبادئ مجرد شعارات . من هذه الوكالات لجنة حقوق الإنسان ، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين ، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة . كما أصدرت المنظمات الإقليمية بدورها مواثيق لحماية حقوق الإنسان مثل « الميثاق الأفريقي » لعام ١٩٨١ . ولعل أبرز سمات حركة حقوق الإنسان هو انتشارها على المستويات المدنية والأهلية ، فخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ، أنشئت المئات من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالإغاثة ، ورصد الانتهاكات ، واصدار البيانات ، وأهمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومنظمة أطباء بلا حدود ، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية .

ونظراً لأن قواعد اللعبة السياسية لها جانبها المعتم والمظلم الذى يفصل تماماً بين المبادئ المعلنة والممارسات الفعلية ، فإن المبادئ والاتفاقيات الدولية التى أعلنت ، والأجهزة التنفيذية التى أنشئت لتحويلها إلى واقع مادى ملموس ، لم تستطع أن توقف شتى أشكال انتهاكات حقوق الإنسان سواءً بسبب الحروب أو الاستبداد السياسي أو الأزمات الاقتصادية أو تفشى العنصرية والعداء بسبب اختلاف العرق أو اللون أو الدين . وخلال القرن العشرين ، عانت أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية بوجه خاص من هذه الأزمات مجتمعة . ففي أفريقيا تواترت الحروب الأهلية المهلكة التي دمرت البنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وخلفت مآسي غير مسبوقة ، على رأسها المجاعات التي أودت بحياة عدد لا يحصى من الضحايا ، بلغ المليون في مأساة روندا وبورندى ، وكذلك مأساة اللاجئين الذين بلغ عددهم حوالي سبعة ملايين شخص .

ولا تبدو الصورة في آسيا أفضل ، إذ عانت حروباً طويلة ومتجددة ، نظامية أو عصابات ، أبرزها الحرب الكمبودية ، والفيتنامية ، والأفغانية ، والشيشانية ، أدت إلى خسائر بشرية فادحة ، وإجبار مئات الملايين من المدنيين على اللجوء للدول المجاورة . كما عانت أمريكا اللاتمينية حروباً دامية في

السلفادور ونيكاراجوا والمكسيك وشيلى ، أودت بحياة مئات الألوف ، وأعاقت عمليات النمو الاقتصادى . أما أوروبا نفسها ، التى تعتبر قلب العالم المتحضر ، فلم تسلم من هذه التجارب المريرة ، إذ عادت صراعات البلقان تطل مرة أخرى بوجهها الكئيب عليها من خلال حربى البوسنة والهرسك ثم كوسوفا ثم مقدونيا ، مما أدى إلى مقتل عشرات الألوف وتشريد أكثر من ثلاثة ملايين مدنى .

وإذا كان الاستبداد السياسي في كثير من الدول قد تسبب في انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان ، في مقدمتها حق الحياة وحرية الرأى والتعبير ، وذلك تحت وطأة انتشار التعذيب والاعتقال التعسفي والسجن بدون محاكمات عادلة ، فإن الأزمات الاقتصادية المتتالية التي أمسكت بتلابيب العديد من مناطق العالم ، قد أدت بدورها إلى انتهاك للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفرد . وتشير الإحصاءات إلى أنه يوجد بآسيا وحدها أكثر من مليار شخص في حالة فقر مدقع . ووفقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، فإن تدهور مستويات المعيشة في وسط وشرق أوروبا أدى إلى تزايد حالات الوفيات وعودة أمراض الفقر لما يبلغ . 10 مليون طفل .

وعلى الرغم من كل الجهود المضنية التى تبذلها منظمات حقوق الإنسان للترويج لثقافة حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات وحماية المدنيين ، فإن جهودها ستظل بلا جدوى إذا لم تحل بعض المعضلات ، خاصة الكيل بمكيالين فى مجال تطبيقها . ذلك أن فى مقدمة قواعد اللعبة السياسية فى هذا المجال ، الازدواجية التى تمارسها القوى الكبرى فى غياب الانسجام فى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان ، وهى ما تعطل جوهر فلسفة حقوق الإنسان أصلاً ، وتضر بسمعة المبدأ ، بحيث ينحصر فى كونه مجرد أداة تدخل أو انتقام بيد الدول القادرة التى استخدمت خلال العقود الماضية «حقوق الإنسان » كسلاح ضد الدول التى تنتهج سياسات لا تنسجم مع مصالح الغرب الإستراتيجية مثل الاتحاد

السوفيتى السابق والصين وكوبا وإيران وكوريا الشمالية ، في الوقت الذى قوبلت به انتهاكات حقوق الإنسان في دول مثل إسرائيل وتركيا وروسيا بالصمت . ويشكل التمادي في هذه السياسات بلا أي حرج أو خجل ، عائقاً كبيراً أمام استخدام « حقوق الإنسان » كمنهج عملى تبطبيقى ، لوقف الانتهاكات وحماية المدنيين .

هناك أيضاً تناقض مزمن بين العالمية الإنسانية والخصوصية الإنسانية مما يجعل حقوق الإنسان تقع في الهوة التي قد تفصل بينهما . إن حقوق الإنسان عالمية من حيث فلسفتها الأساسية والفكرية والنظرية ، وتتمثل في احترام كرامة الفرد وإنسانيته وحريته وحقه في المساواة بصرف النظر عن عرقه أو دينه أو لونه ، لكن هناك في الوقت نفسه خصوصيات دينية وثقافية وتراثية وبيئية لكل أمة ، ولا يمثل الاغــتراب عنها ســوى خطر داهم على وحدة وترابط التنظيم الاجتــماعي . فمثلاً يعد إطلاق حرية الاعتقاد وصولاً لحق الإلحاد مرفوضاً تماماً في المجتمعات الحريصة على التمسك بالرسالات السماوية . كذلك فإن المساواة بين الذكور والإناث قلد تهدد الترابط الاجتماعي في مجتمع كالهند ينهض على التراتب والتدرج ، وغير ذلك من الخصوصيات التي تميز كل مجتمع على حدة . ومن هنا كان أخطر تحد تواجهه مبادئ حقوق الإنسان ، يكمن في ضرورة إيجاد حد أدنى - على الأقل - من المواءمة بين هذه المبادئ في خصائصها الإنسانية العامة وبين الخصوصيات الدينية والثقافية والتراثية ، لأنه بدون هذا الحد الأدني من المواءمية ، ستظل حقوق الإنسان مجرد مبادئ نظرية وشعبارات براقة تردد في المحافل الدولية أكثر مما تطبق على أرض الواقع ، بل وتغرى قوى انتهازية لتنفيذ أغراضها المشبوهة المضادة لهذه المبادئ برغم أنها تطنطن بشعاراتها على سبيل تغطية هذه الأغراض.

وتعانى مبادئ حقـوق الإنسان أيضاً من لعبة خبيشـة هي ما يسمى بالتدخل

الإنسانى الدولى الذى يعتبر من الأمور المربية والملتبسة التى تتذرع بالدفاع المستميت عن حقوق الإنسان أينما كانت ، لوجه الله تعالى ! فى حين أنه تدخل سياسى وربما عسكرى عنيف . فهناك « التدخل المادى » الذى يتضمن العبور الفعلى لحدود دولة ما - وربما انتهاك سيادتها الفعلية - تحت ذريعة إرسال مساعدات أو قوات لحفظ السلام . وهناك المتدخل المعنوى الذى يمكن أن يتضمن « ممارسة النفوذ » أو « العزل » لدفع دولة ما بل وإجبارها لانتهاك سياسات معينة . وعلى الرغم من إمكان التمييز شكلياً بين هذه الأنواع ، فإن الحدود بين التدخل المادى ، وممارسة النفوذ ، والعزل ، غالباً ما تكون متداخلة في الواقع السياسى .

ومنذ ستينيات القرن المعشرين ، كمان إجراء تحقيقات أو إرسال تقارير وملاحظات ، تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان ، بمـثابة أمر تعتبره الحكومات تدخلاً في شئونها الداخلية ، ومساساً بسيادتها القومية . لكنه أصبح الآن من الممارسات المقبولة مع تزايد عدد الدول التي صدقت على اتفاقيات حقوق الإنسان ، وهذه في حد ذاتها تعتبر خطوة إلى الأمام بالنسبة لحقوق الإنسان ، بشرط أن يتم توظيفها بأسلوب مشروع من الناحية القانونية الدولية أو الإنسانية المتعارف عليها . ولا يفتقر مبدأ التدخل الإنساني إلى أسباب موضوعية وأخلاقية ، على الرغم من افتقاره للتبرير السياسي والأخلاقي لدى غالبية دول العالم لأسباب هي بدورها مشروعة وأخلاقية من منطلق السيادة المقومية، فالحروب الأهلية بحكم أسباب اندلاعها (حركات معارضة سياسية ضد نظام مستبد وفاسد أو حركات انفصالية تقوم بها الأقليات) تسفر عن خسائر إنسانية فادحة ، وتجبر الملايين من المدنيين على اللجوء للدول المجاورة ، وتهدد أمن واستقرار الإقليم الجغرافي كله ، الذي تقع فيمه الدولة التي تصبح ذاتها مركزاً لتجارة المخدرات والأسلحة وغمسيل الأموال. إن مثل هذا الوضع ، وفي إطار « عولمة المستولية الإنسانية » يحتم تدخلاً دولياً. ويظل العامل الحاسم في موضوع المتدخل الإنساني الدولي ، سواء بالعزل أو الضغط أو التدخل الممادي ، هو الجهة التي تقرر حق التدخل ومدى مشروعيتها في ممارسة هذا الحق . ومن المؤكد أن التدخل بقرار منفرد من دولة كبرى أو حتى من تجمع دولي مثل حلف شمال الأطلنطي ، أمر مرفوض لأنه مخالف لمبادئ الأمم المتحدة ، حتى لو عمل هذا الحلف العسكري تحت أعلام الأمم المتحدة التي ستصبح عندئذ بلا حول ولا قوة لأن القرار سيكون في يد قادة الحلف الذي يعملون لصالح بلادهم في المقام الأول ، وليس لصالح الإنسانية جمعاء ، ولا يعقل أن تصبح الأمم المتحدة مجرد واجهة براقة مزيفة .

إن المقبول هو التدخل الدولى من خلال المؤسسات الشرعية المعترف بها من العالم أجمع ، وباسم القيم المشتركة للجماعة الإنسانية . ومن الواضح أن توسيع مجلس الأمن الدولى ، وتطويسر آليات عمله بحيث يعبر بشكل عادل ومتوازن عن كل مناطق العالم ، سيؤدى إلى تنمية قيادة شرعية ومرجعية انسانية ذات مصداقية ، تحفز بلاد العالم إلى اللجوء إليها والالتزام بقراراتها عن اقتناع موضوعى . أما استمرار سيطرة قانون الغابة الذى يبرر دائماً سطوة القوى على الضعيف بل وبطشه به ، فسوف يجعل من حقوق الإنسان حلماً من الأحلام الأثيرة التي لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع البشرى .



(٢٤) حسمى المكارثية

فى تاريخ الدول والشعوب ، تأتى فترات تكون فيها الأوتار السياسية والاجتماعية والفكرية والشقافية والأيديولوجية مشدودة داخل النفوس لأسباب مختلفة ومتعددة . ويتزامن مع هذه الفترات ظهور زعيم أو قائد سياسى يستوعب المعطيات والدوافع الراهنة ، ويضرب على الأوتار المشدودة بمهارة ، فيجد صدى عميقاً فى آذان المستمعين الذين سرعان ما ينقادون إليه ، ويتحول فى نظرهم إلى رمز لنبض العصر الذى يجب أن يسيروا على هداه ، وذلك بصرف النظر عن إيجابية ما ينادى به أو سلبيته ، بل إن معظم الطغاة على مر التاريخ برزوا فى ظروف مماثلة ، فى ثوب المنقذين ورسل العناية الإلهية الذين جاءوا فى الوقت المناسب لإخراج الوطن من الهوة التي تردى فيها ، ولا مانع بعد ذلك من أن يتحولوا إلى سفاحين ، خاصة أنهم يحرصون على القضاء على أية بوادر لمعارضتهم أولاً بأول . وهى المعارضة التى توسم فى معظم الأحايين بتهسمة الخيانة العظمى ؛ لأن من يحاول تحدى الزعيم يتحدى فى الوقت نفسه الأمة بأسرها ، لأنه والأمة كيان واحد!!

وقواعد اللعبة السياسية هذه ، ليست مقصورة على الدول النامية أو الفاشية التى اعتادت الانقلابات العسكرية أو السياسية ، بل تمتد لتشمل الدول المتقدمة والديمقراطية أيضاً . وكانت حمى المكارثية التى اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عقد الخمسينيات في القرن العشرين ، نموذجاً لهذه الظاهرة التى تترك بصماتها غائرة على المسيرة السياسية والاجتماعية

والعقائدية والفكرية ، إذ إنها تشكل عقبة أو عائقاً في وجه هذه المسيرة ، بل ويمكن أن تصبح انحرافاً لها بعيداً عن أهدافها القومية ، بصرف النظر عن مدى الفترة الزمنية التي شغلتها . فمثلاً لم تدم المكارثية أكثر من خمس سنوات منذ نصف قرن ، لكنها ماتزال بؤرة غائرة في أعماق الوجدان الأمريكي .

أشتق مصطلح « المكارثية » من اسم السناتور الأمريكي جوزيف مكارثي الذي كان عضواً في الكونجرس عن ولاية ويسكونسن . ففي ٩ فبراير ١٩٥٠ بدأت الأضواء تسلط عليه كشخصية قومية عندما ألقي خطاباً في مدينة هويلنج بولاية ويست فرجينيا. كان على وشك إنهاء فترته الأولى كعضو مجلس الشيوخ (سناتور) ، وكان في حاجة لإثارة قضية كبيرة مثيرة ، تكسبه قوة دفع لانتخابه لفترة ثانية . في خطابه هذا ، لوح بورقة في يده ، معلناً أنه يمتلك معلومات تثبت أن أكثر من مائتين من موظفي وزارة الخارجية ، يحملون كارنيهات العضوية في الحزب الشيوعي . ودون التأكد من الأدلة على هذه الاتهامات ، قفزت اتهاماته وجمل من خطابه إلى العناوين الرئيسية في الصحف ، نظراً للظروف التي واكبت أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات وفي مقدمتها الاحتكاك المتصاعد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، والرعب الأمريكي الدفين من انتشار التيارات الشيوعية الهدامة في البلاد .

وتحت وطأة الحرب الباردة ، أصبحت مكافحة التيار الشيوعى « الهدام » ، وهى الصفة التي ألصفها الأمريكيون به ، فى مقدمة اهتمامات الكونجرس ، وسيطر الهجوم على الشيوعية وشجبها على المحاضرات والندوات والمناظرات السياسية ، والذى بدأ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لكنه بلغ قمته فى مطلع الخمسينيات . وكانت اللجنة التي تشكلت فى عام ١٩٣٨ تحت اسم « لجنة الأنشطة غير الأمريكية » لرصد مظاهر عدم الولاء لحكومة الولايات المتحدة ، قد تحولت إلى لجنة دائمة فى عام ١٩٤٥ . وقد بدأت اللجنة المستحدة ، قد تحولت إلى لجنة دائمة فى عام ١٩٤٥ . وقد بدأت اللجنة

تحرياتها للتأكد مما إذا كان الشيوعيون أو المتعاطفون مع الشيوعية قد قاموا بدور نشيط في الحركة العمالية ، وصناعة السينما ، والأجهزة التنفيذية للحكومة الفيدرالية .

وفي عام ١٩٤٨ وقف الشيوعي العتيد ويتيكر تشيمبرز أمام « لجنة الأنشطة غير الأمريكية » للتحقيق معه ، واتهم آلجر هيس المسئول الكبير السابق في وزارة المخارجية بالجاسوسية لحساب الاتحاد السوفييتي في الثلاثينيات . لكن كبار المسئولين بالوزارة دافعوا علناً عن هيس وأكدوا صحة إنكاره لهذه التهم . لكن تشمبرز لم يستسلم ، ومكن فريق المحققين من الوصول إلى الوثائق السرية لوزارة الخارجية والمسجلة بالميكروفيلم . عندئذ أثارت أجهزة الإعلام زوبعة من الاتهامات التي مست مسئولين كثيرين ، خاصة بعد أن ثبتت عليه في عام ١٩٥٠ تهمة الحنث باليمين . وحتى الآن ، في مطلع القرن الحادي والعشرين ، ما تزال هذه القضية تمارس تداعياتها وتثير الجدل في أوساط المثقفين وكثيرين من الأمريكيين العاديين حول احتمالات ممارسة النشاط الشيوعي من قبل المسئولين الحكوميين الكبار . وكان أهم وأخطر أثر لهذه القضية أنها أشعلت الهيستريا المضادة للشيوعية بين الأمريكيين .

هكذا كان المناخ مواتياً لجوزيف مكارثى كى يشن حملته ضد الشيوعية ، إذ إنه قبل إلقائه خطابه فى هويلنج ، كانت الصين قد وقعت تحت الحكم الشيوعى ، وجرب الاتحاد السوفييتى قنبلته النووية الأولى . ومع جريمة الحنث باليمين التي ارتكبها آلجر هيس ، واعتراف عالم الفيزياء كلاوس فوخس بتسريبه أسراراً نووية إلي الاتحاد السوفييتى ، فقد أصبح من الواضح أن أسرار الحكومة أصبحت مهددة من قبل العدو . وانتشر القلق والتوجس بين المواطنين العاديين من جراء القدرة النووية الجديدة للاتحاد السوفييتى ، ودفعهم الرعب إلى دمغ كل الشيوعيين بخيانة الوطن . وبذلك أصبح الجو جاهزاً لجوزيف مكارثى الذي أدرك

بحسه المرهف أن الأسماع على استعداد لتصديقه ، والعقول جاهزة للاقتناع بما سينادي به .

أنتدب مكارثى للإشراف على البلجنة الفرعية الدائمة التابعة لمسجلس الشيوخ، والمنوطة بها التحريات عن الإجراءات والعمليات التى تنهض بها الحكومة ، ثم عُين رئيساً لها فى عام ١٩٥٣ . وفى عهد رئاسته لها امتدت سلطاتها وصلاحيتها لتحقق فى أية إجراءات أوعمليات حكومية يمكن أن تؤدى إلى تبديد المال ، وتضييع الجهد والوقت ، وتتسم بعدم الكفاءة ، وعدم الاتساق ، وعدم الشرعية . كما وجه مكارثى كل صلاحيات اللجنة الجديدة إلى الاستمرار فى إطلاق طوفان الاتهامات الكاسحة للأنشطة الشيوعية . وكان التحقيق الذى قام به عام ١٩٥٤ مع القوات المسلحة الأمريكية بمثابة الشطحة التي أدت إلى سقوطه . فقد تمت إذاعة جلسات الاستماع والتحقيق بالتليفزيون على المستوى القومى ، ولأول مرة يجتاج النفور جمهور المشاهدين من مناورات مكارثى وألاعيبه الرخيصة الخالية تماماً من الموضوعية . وقد أدى افتضاحه بأن مورته تماماً ، ولم يعد ذلك البطل المنقذ لأمريكا من براثن الشيوعية . وقد أدى هذا الموت الأدبى إلى موته الفعلى فى عام ١٩٥٧ .

وقد أثبتت قضية جوزيف مكارثي أن للعبة السياسية حدوداً لا يمكن تجاوزها وإلا انقلبت على اللاعب نفسه ، مهما كان ماهراً ، ومهما كانت قوة الدفع التي يتمتع بها ، ومهما كانت الظروف مواتية أمام خطواته وتحركاته . ولكن يبدو أن عوامل النجاح والشهرة والسيطرة يمكن أن تؤدى إلى الغرور الذي يصور له أو يوهمه بأنه لا توجد القوة التي تستطيع أن تتصدى له حتى لو كانت القوات المسلحة الأمريكية ذاتها . ويبدو أن السهولة التي شق بها مكارثي طريقه للشهرة والمجد والأضواء كانت سبباً في إحساسه بأن البيت الأبيض نفسه قد فتح

ذراعيه لاستقباله كرئيس للولايات المتحدة بعد ولاية الرئيس هارى ترومان الذى عانى شخصياً من هجمات مكارثى ضده ، واتهامه إياه بالتسامح والليونة فى مواجهة النشاط الشيوعى الهدام.

وقد تجلت هذه السهولة في أن مكارثي لم يبتكر ضرورة التصدى لهذا النشاط ، إذ إن كل ما فعله أنه ركب موجته باقتدار شديد معتمداً على مهارته في تجنيد أجهزة الإعلام في صفه . فقبل أن يتألق نجمه في خطابه الذي ألقاه في ٩ فبراير ١٩٥٠ ، واتهم فـيه ٢٥٠ مسئولاً في وزارة الخارجيـة بأنهم أعضاء في الحزب الشيوعي الأمريكي ، وادعى أن لديه قائمة رسمية بأسمائهم ، فإن هذه القائمة لم تكن سراً ، إذ إنه سبق لوزارة الخارجية نفسها أن نشرتها عام ١٩٤٦، ولم تثر هذه القائمة حساسيات لا لزوم لها حينذاك ، لأن حمى المكارثية لم تكن قد اشتعلت بعد. فقد قامت وزارة الخارجية بالتحرى عن هؤلاء الأشخاص في فحص مبدئي شمل ثلاثمائة موظف ، واتضح أن بعضهم شيوعي بالفعل ، وأن الكتلة الأكبر انقـسمت إلى مجموعـات متناثرة من الفاشيين ، ومـدمني الخمر ، والمنحرفين جنسياً. ولو كان مكارثي نفسه قد وقع في ذلك العام (١٩٤٦) تحت وطأة هذا الفحص ، لكانت حياته السياسية قد انتهت قبل أن تبدأ ، إذ ثبت بعد ذلك أنه سكير من الطراز الأول ، ومصاب بالشذوذ الجنسي ، وهي الثغرات التي تسلل منها خصومـه ، ووجهوا منها إليه ضربات قاضيـة في ٢ ديسمبر ١٩٥٤ ، أنهت حياته السياسية تماماً.

ولم يصنع مكارثي كل هذه الدوامة بمفرده ، بل تحالف مع كبار المسئولين المؤثرين الذين لاقت هجماته هوى فى نفوسهم ، فأمدوه بالعون والمعلومات . وكان صديقه إدجار ج . هوفر ، رئيس مكتب الأبحاث الفيدرالية (المباحث) ، ووليم سوليفان الذى كان من أهم مساعديه وعملائه ، فى مقدمه من أمدوه بأخطر الوثائق والمعلومات ، لدرجة أن سوليفان اعترف فيما بعد بأنهم كانوا المصادر

التى منحت قوة بالغة لجلسات التحقيق والاستماع التى عقدها مكارثى ، من خلال المادة التى أمدوه بها ، ومنحته اليد العليا على معظم من وقفوا متهمين أمام لجنته .

ومن الواضح أن الحظ الذى تمثل فى الملابسات والظروف التى واكبت ممارسته لهذه اللعبة السياسية ، قد تحالف مع مهارته وعلاقاته الوطيدة سواء بأجهزة الإعلام أو كبار المسئولين ، بحيث أصبح قادراً على الإمساك بزمام المبادرة بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٤ ، فالحرب الكورية كانت قد اشتعلت وشكلت تحدياً جديداً للولايات المتحدة ، وانتشرت الشيوعية فى أوروبا الشرقية ثم الصين ، مما أثار رعباً أمريكياً عاماً من احتمالات انتشار حركات النشاط الهدام فى الداخل . وقد واكب هذا ، تعبين مكارثى رئيساً للجنة الحكومية لشئون مجلس الشيوخ ، مما منحه فرصة أن يتحرى كل احتمالات وإمكانات النشاط الشيوعى الهدام .

وفى العامين التاليين (١٩٥١ ، ١٩٥١) مارست لجنة مكارثى التحقيق مع مختلف المصالح والإدارات الحكومية ، وسألت عدداً ضخماً من المسئولين والمواطنين عن ماضيهم السياسى . وقد تم فصل بعضهم من وظائفهم بعد اعترافهم بأنهم كانوا أعضاءً فى الحزب الشيوعى . وكان مكارثى قد أكد للشهود على أن الطريقة الوحيدة لإثبات أنهم تخلوا عن آرائهم اليسارية ، هى الإبلاغ – أو الوشاية بمعنى أدق – بالأعضاء الآخرين فى الحزب .

من هنا أطلق مصطلح « المكارثية » على هذه الهييستريا المضادة للشيوعية ، والتى أصبحت تشبه محاولات أو إجراءات اصطياد الساحرات لإعدامهن حرقاً في العصور الوسطى . وهو ما أوحى للكاتب المسرحي الأمريكي الكبير آرثر ميللر بكتابة مسرحيته المشهورة « البوتقة » أو « ساحرات سالم » ، وخاصة أنه كان في مقدمة الكتاب والفنانين الذين وقفوا أمام لجنة

مكارثى للتحقيق معهم بتهمة التعاطف مع الميول الشيوعية ، بناء على ما ورد فى أول مسرحية له وضعت اسمه شامخاً على خريطة الأدب الأمريكى ، وهى مسرحية « موت بائع جوال » التى نشرها عام ١٩٤٩ ، ونال عليها جائزة بولتزر فى الدراما ، وتهافتت عليها المسارح لعرضها سواء فى حى المسارح الشهير فى نيويورك (برودواى) أو خارجه ، وأبدى فيها تعاطفه مع الطبقة الكادحة ممثلة فى شخصية بطلها ويللى لومان . وكان ميللر قد بدأ حياته بنشر رواية « البؤرة » عام شخصية بطلها ويللى لومان . وكان ميللر قد بدأ حياته بنشر الرأسماليين ، ثم مسرحية « كلهم أبنائى » عام ١٩٤٧ ، التى عرى فيها جشع الرأسماليين ، لدرجة أن بطلها كان يتاجر فى الطائرات الفاسدة فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، أى أنه كان يتاجر فى أرواح الطيارين بما فيهم ابنه الذى لقى مصرعه نتيجة جشع أبيه .

وكان مكارثى طموحاً بحيث بدأ هجومه على أعضاء الحزب الديمقراطى الذين استنوا لأنفسهم سياسة جديدة فى ثلاثينيات القرن العشرين ، تحاول أن تتجنب كارثة الرأسمالية التى وقعت فى أكتوبر ١٩٢٩ . وبدأ مكارثى بالهجوم على إدارة الرئيس هارى ترومان ومعاونيه مثل جورج مارشال ودين آتشيسون ، واتهمهم بالتسامح مع التيارات الشيوعية . وكانت صورة ترومان التي انطبعت فى الأذهان أنه ليبرالى خطير ، مما سهل حملة مكارثى فى تأييدها للمرشح الجمهورى دوايت أيزنهاور الذى فاز فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٧ .

تضاعفت ثقة مكارثى فى نفسه وقوته واكتساحه لمن يحاول الوقوف فى طريقه ، بعد ما حدث لخصومه فى انتخابات عام ١٩٥٠ ، لدرجة أن معظم السياسيين تحاشوا أن ينقدوه فى مجلس الشيوخ . وكان تعليق صحيفة «واشنطون بوست » على هذا الموقف بأن مهاجمته هى بمثابة انتحار أكيد . وكان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو وليم بنيتون ، مالك « الموسوعة البريطانية » وسيناتور ولاية كونيكيتكت ، الذى تحدى مكارثى وهاجم حيله الخبيثة فى اتهام الآخرين وتشويه صورتهم . وسرعان ما انقض عليه مكارثى ومؤيدوه كالكلاب

المسعورة لتلطيخ سمعته ، وادعوا أنه عندما كان مساعداً لوزير الخارجية ، مذ حمايته على شيوعيين معروفين ، وكان مسئولاً عن ترويج أعمال فاضحة وفاسقة وداعرة ، واتهموه أيضاً بالخيانة لأنه وضع إمكانات دار النشر التي يملكها تحت تصرف الكتاب من أصحاب الأفكار الهدامة . واضطر بنيتون إلى الانسحاب من الحلبة السياسية ، وإن كان قد لفت الأنظار إلى أن جوزيف مكارثي يمكن أن يكون على خطأ ، وليس مثالياً منزهاً كما يحاول أن يدعى .

وفي عام ١٩٥٧ عين مكارثي ، روى كوهن مستشاراً رئيسياً للجنة الحكومية لشئون مجلس الشيوخ ، بناء على توصية من إدجار هوفر الذى تأثر للغاية بانهماكه في جمع أدلة الاتهام في قضية جوليوس روزنبرج وإيثيل روزنبرج . وبمجرد أن عُين كوهن ، جند بدوره صديقه المفضل ديفيد شاين ليعمل مستشاراً رئيسياً له . وبمساعدة أنصاره المتزايدين ، واصل مكارثي زحف إلى هدفه التالى وهو فرز الكتب المضادة للمبادئ الأمريكية في جميع المكتبات التي تعرضها وتبيعها . فكلف الباحثين والدارسين التابعين له ، بفحص « برنامج مكتبة أعالى البحار » ، ليكتشفوا أن هناك ثلاثين ألف كتاب ، ألفها « شيوعيون ، أو مؤيدون للأفكار الشيوعية ، أو شيوعيون سابقون » . وبعد طبع قائمة بهذه الكتب ، تم إخلاء جميع رفوف المكتبات منها .

وعندما تجاوز مكارثى حدوده في ممارسته للعبة السياسية شرع خصومه في تجميع الأدلة والشواهد التي تكشف علاقاته الجنسية الشاذة ، إذ إن فضح الحياة الخاصة للخصم هي السلعبة المفضلة في الولايات المتحدة لطعنه في الصميم . وعلى الرغم من أن بعض السياسيين والصحفيين كانوا يعلمون تمام العلم هذه الفضائح ، إلا أنهم خافوا من أن يكتسحهم التيار المضاد ، فالتزموا الصمت ، وكان هانك جرينزبان أول صحفي يكسر هذا الحصار ، عندما نشر أول مقالة تتناول هذا الموضوع ، في صحيفة « لاس فيجاس صن » في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٧ ،

قال فيها بالحرف الواحد: « إنه لحديث شائع ومتردد بين الشواذ جنسياً في ولاية ميلووكي ، والذين يترددون على « حانة الحصان الأبيض » للاتفاق على المواعيد الغرامية ، أن السيناتور جو مكارثي مارس الأنشطة الجنسية الشاذة على نطاق واسع وبصفة شبه منتظمة ».

وشرع جوزيف مكارثى فى رفع قضية قذف وتشهير ضد جرينزيان ، لكنه سرعان ما تراجع عن الفكرة عندما نصحه محاموه بأن القضية لو عرضت على المحكمة ، فإنه يتحتم عليه أن يدلى بشهادته ، وأن يرد على الأسئلة الموجهة إليه عن حياته الجنسية الخاصة ، مما سيساعد على تشويه صورته التى ستصبح هدفاً لأقاويل وشائعات كثيرة . ولأول مرة يقف مكارثى فى موقف الدفاع ، بزواجه من سكرتيرته جينى كير . وبعد ذلك تبنى الزوجان طفلة تبلغ من العمر خمسة أسابيع من بيت اللقطاء فى نيويورك .

وبرغم هذه الضربة الواضحة التي وجهت إلى مكارثي لأول مرة ، فإنه لم يتخل عن غروره وتصعيده الدائم لمواقفه ، فلم يكن يتصور أن هناك من يستطيع أن يوقف زحفه . ففي أكتوبر ١٩٥٣ ، بدأ تحرياته عما أسماه بالتسلل الشيوعي في الجيش الأمريكي ، إذ يبدو أنه لم يكن لدرجة حرارة الحمي المكارثية أن تهبط أبدا إلا بعد قضائها على صاحبها . فسرعان ما شرع مكارثي في الهجوم على وزير الدفاع (كان يُسمى وزير الجيش في ذلك الوقت) روبرت ستيفنس ، والتشكيك في ولائه وإخلاصه . وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير ، إذ استشاط الرئيس دوايت أيزنهاور غضباً ، وأدرك أنه آن الأوان لوضع نهاية حاسمة لكل هذه الأنشطة التي يملأ بها مكارثي الدنيا ، قلقاً ، وتوجساً ، وخوفاً ،

وتعامل الجيش الأمريكي مع مكارثي بنفس أسلوبه ، إذ سرب المعلومات الشائكة والفاضحة عنه إلى الصحفيين الذين اشتهروا بمعارضته ، منها على سبيل

المثال استغلال كل من مكارثى وروى كوهن لامتيازاتهما البرلمانية فى التغطية على فضائح ديفيد شاين ، كما سعى كوهن للضغط على الجيش لمنح شاين امتيازات خاصة . وهو ما نشره كاتب العمود المشهور درو بيرسون فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ ، أى أن كبار الصحفيين شرعوا فى الانضواء فى الحملة الآخذة فى التصاعد ضد مكارثى . كما أصدر الرئيس دوايت أيزنهاور تعليماته إلى نائبه ريتشارد نيكسون بالهجوم المباشر على مكارثى . وفى ٤ مارس ١٩٥٤ ، ألقى نيكسون خطاباً ، لم يذكر فيه مكارثى بالاسم ، لكن كان واضحاً للكل من هو الشخص الذى يقصده بالكلام حين قال :

" إن الرجال الذين استطاعوا في الماضى أن يؤدوا أعمالاً إيجابية ومؤثرة في فضح الشيوعيين في هذا البلد ، قد تورطوا في أحاديث طائشة متهورة ، وخطوات مثيرة للتساؤل والاشتباه ، وجعلوا من أشخاصهم وأنفسهم قضية مثيرة للجدل ، بدلاً من التركيز على القضية القومية التي آمنوا بها بمنتهى العمق » .

ويبدو أن كلمة نيكسون كانت بمثابة إعلان الحرب على المكارثية ، مما شجع الإعلاميين والصحفيين ورسامى الكاريكاتير الذين خاضوا حملة طويلة ضد مكارثى ، على مضاعفة هجومهم الذى أصبح أكثر مباشرة وصراحة ، بل وأكثر ضراوة وشراسة ، وانضم إليهم الآخرون الذين المتزموا الصمت خوفاً من البطش المكارثى ، لدرجة أن مقدم البرامج القدير ، إدوارد مارو ، اكتسب من الشقة والاطمئنان ما جعله يشارك فى الهجوم المضاد ، ببرنامجه التليفزيونى « فلترها الآن » ، فى ٩ مارس ١٩٥٤ ، الذى نقد فيه أساليب مكارثى وسخر منها . أما الكتاب الصحفيون الكبار من أمثال وولتر ليبمان وجاك أندرسون فقد هاجموا كل نقاط وثغرات الضعف فى مكارثى دون مواربة .

وتحولت الهجمات الصحفية والإعلامية إلى ما يشبه الحملة القومية ضد مؤامرات مكارثي ، خاصة مع البث التليفزيوني لتحريات مجلس الشيوخ بشأن

الجيش الأمريكي ، مما أدى إلى فضح شامل لكل ما فعله مكارثي . وطلعت صحيفة «لويزفيل كوريير » بتعليق يدل على نقطة تحول في الحملة المضادة لمكارثي ، قالت فيه : « إنه بطول هذا التشويه أو التحريف المذل لجوهر العملية الديمقراطية ، فإن مكارثي أثبت أنه مصدر حقيقي للشر ، وليس هناك من يجاريه في خبث النية وإيقاع الأذى بالآخرين » . وكان الحرج والضيق والحنق قد أصاب كبار الساسة في كل من الحزبين ، نتيجة لخطاب مكارثي وآرائه في ٢ ديسمبر وصوت ٢٧ عضواً بتأييد اللوم والتوبيخ مقابل ٢٢ صوتاً .

وفقد مكارثى رئاسته للجنة الحكومية لشئون مجلس الشيوخ ، وأصبح لأول مرة ، منذ الحمى التى أصاب بها الشعب الأمريكى ، بلا حول ولا قوة . وبالطبع انحسرت عنه الأضواء الإعلامية بعد أن فقد الأمريكيون اهتمامهم بادعاءاته بشأن المؤامرة الشيوعية المزعومة التى أصابت الآذان بالصمم . وعلق الصحفى ويلارد إدواردز على هذا التحول بقوله « إن المراسلين لم يجدوا فى أخبار مكارثى ما يستحق النشر ، ومعظم الصحف التى غطت أخباره وآراءه وحملاته صفحاتها الأولى ، أدركت أنه لم يعد سوى شخصية مملة لأنها لا تمل من تكرار ما تقوله ، بالإضافة إلى ريف معظم ما تقوله » وعلى الرغم من أن بعض المؤرخين أكدوا أن سقوط مكارثى وضع نهاية فعلية للمكارثية ، إلا أن البعيض الآخر أكد بدوره على أن الهيستريا التى اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشيوعية ، لم تهذأ إلا بنهاية الحرب الباردة .

لكن المثقفين والمفكرين والأدباء والفنانين كانوا الطليعة الحقيقية التي تصدت لحمى المكارثية منذ بداياتها المبكرة ، وخاصة هؤلاء الذين وضع مكارثى أسماءهم فيما عرف « بالقائمة السوداء » برغم الإرهاب الذى مارسته عليهم لجنة مكارثى . وكان على رأس هذه القائمة : تشارلى تشابلن ، ألبرت آينشتاين ، نورمان ميلر ،

ليونارد بيرنشتاين ، لانجستون هيوز ، ليليان هيلمان ، آرثر ميللر ، لارى باركس ، همفرى بوجارت ، إدوارد ج روبنسن ، إبراهام بولونسكى ، إدوارد ديمتريك، بيرتولت بريخت وغيرهم من الفنانين والمفكرين النين اعتذر بعضهم أمام اللجنة تجنباً لمشكلات هم في غنى عنها مثل همفرى بوجارت ، وروبنسن ، ولارى باركس ، وديمتريك ، في حين رفض البعض الآخر الإقامة في بلد تضطهد الفنانين بهذا الشكل ، فعاد تشابلن إلى انجلترا ومنها إلى سويسرا ليقيم فيها حتى رحيله ، وعاد بريخت إلى ألمانيا الشرقية ليمارس فيها نشاطه المسرحى ، في حين التزم بعضهم السلبية لحين زوال الغمة مثل آينشتايسن ، وميلر ، وميللر ، وهيوز ، وبولونسكى وغيرهم .

وكانت صناعة السينما في مقدمة الفنون التي عانت أشد الويلات من الإرهاب المكارثي لدرجة أن أكثر من ٣٢٤ من الفنانين والحرفيين طردوا من عملهم في الاستديوهات ، وشردوا في الشوارع والطرقات بتهم زائفة وهمية ومخاوف كاذبة من الرعب الأحمر . هذا الإرهاب لم يقتصر على الأشخاص بل امتد ليشمل التيارات والاتجاهات الفنية ، وخاصة الطليعية منها في السينما أو الفن التشكيلي ، والتي يمكن أن تنطوى على مبادئ هدامة أو انهزامية تحت ستار التجريب أو البحث عن الجديد الذي يحتوى على تلوث شيوعي لجوهر الفن التجريب أو البحث عن الجديد الذي يحتوى على تلوث شيوعي لجوهر الفن الأمريكي الحقيقي . ومن هنا كان شجب المكارثية للمدرسة التكعيبية في الفن التشكيلي بحجة أنها تخطط لتدمير الفكر والنظام في الولايات المتحدة ، والمدرسة الدادية التي تسخر من كل القيم الأمريكية ، والمدرسة التجريدية التي تدخل العقل الأمريكي في متاهات لا عودة له منها ، لدرجة إلغاء معرض لأعمال بابلو بيكاسو ، وجورج جورسز ، وماكس فيبر ، وديبجو ريفيرا ، وبن شاهن ، بابلو بيكاسو ، وجورج جورسز ، وماكس فيبر ، وديبجو ريفيرا ، وبن شاهن ،

والظاهرة الغريبة الجديرة بالتسجيل أن الولايات المتحدة التي تعتبر نفسها

زعيمة الديمقراطية في العالم ، قد جرى فيها ما كان يجرى في الاتحاد السوفييتى الذي اعتبره الغرب زعيماً للديكتاتورية والفاشية والشمولية . ففي الوقت نفسه كان الأيديولوجي السوفيييتي الشهير جدانوف يطارد بأجهزة الرقابة والمنع والمصادرة التي يسشرف عليها ، أي مفكر أو فنان أو عالم أو كاتب ، يشك في إخلاصه للعقيدة الماركسية اللينينية . وكانت العقوبات تصل أحياناً إلى السجن أو النفي إلى سيبريا. وقد يكون هذا السلوك عادياً تحت وطأة النظام الستاليني الذي استمر فترة بعد رحيل ستالين نفسه وحتى تولى خروشوف السلطة ، لكن ما حجة النظام الأمريكي الديمقراطي لكي تبرز فيه ظاهرة فاشية إرهابية مثل المكارثية ؟!

إن هذا يدل على أن قواعد اللعبة السياسية تكاد تكون واحدة في معظم الدول ، سواء أكانت ديمقراطية أو شمولية . فلا أحد يستطيع أن يتحكم في الأسباب المعقدة والمتشعبة التي يمكن أن تؤدى إلى ظاهرة معينة في ظل ظروف وملابسات وتراكمات وتداعيات تجمعت في فترات ومراحل سابقة ، بحيث لا يمكن تطبيق مبدأ " الوقاية خير من العلاج " ، إذ إن الظاهرة تبرز وتستفحل وتتجلى أخطارها التي تهدد المجتمع بأسره ، عندئذ تشرع قوى التصحيح في محاصرتها والقفاء عليها حتى لا تقلب المجتمع رأساً على عقب . ولا تحتاج مثل هذه الظواهر إلى أيديولوجيا تقنن لها أو تدفعها لتفرض نفسها ، بل إن أي نوع من الغوغائية التي يمكن أن تجد صدى لدى الجماهير ، في إمكانها أن تتحول إلى ظاهرة تسرى في المجتمع سريان النار في الهشيم . ذلك أن الغوغائية لا تحتاج إلى إعمال الفكر والتأمل ، بل تنتقل كالإعتصار من خلال الجيشان الانفعالي العام الذي تحركه مخاوف غامضة ، وغرائز بدائية ، وإعجاب وتوحد مع الزعيم الـذي يفكر للآخرين الذين يسـيرون خلفه كـالقطيع ، وهم يظنون أن أفكاره هي أفكارهم. وقد أثبتت المكارثية أنه لا يوجد مجتمع محصن تماماً ضد هذه التيارات الغوغائية مهما تشدق مثل هذا المجتمع بأمجاده في الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان .

(٢٥) خبايا المفاوضات

هناك أوجه تشابه لا يمكن تجاهلها فى قواعد اللعبة بين المباريات الرياضية والمفاوضات السياسية . فكل المباريات الرياضية تخضع للنظم والقواعد المرتبطة باللعبة، والتى لا تسمح لأى لاعب بالخروج عليها ، لكن هذا لا يعنى أن هذه القواعد تشكل نوعًا من التعليمات أو الأوامر المحددة التى يتحتم على اللاعب أن ينفذها بحذافيرها فى كل كبيرة وصغيرة ، حتى لا يتحول اللاعب إلى مجرد أداة تنفيذية لا تمتلك روح الابتكار الخلاق والمهارة الفردية التى تشكل حجر الزاوية فى الكفاءة الجماعية . ذلك أن قواعد اللعبة عبارة عن الإطار الذى يتحرك داخله اللاعبون ولكن بمنتهى الحرية والتجديد الذي يتيح استخدام كل الحيل المشروعة ، والمناورات الذكية ، والمهارات الشخصية ، وبالتالى فإن كل لعبة تخضع لقواعدها التى تتمثل فى كل الثوابت المرتبطة بها ، وفى الوقت نفسه تسمح بوجود كل المتغيرات التى من شأنها إتاحة فرصة الفوز والانتصار للاعب أو الفريق الأكثر جدارة وكفاءة .

وهذه المعايير والقواعد تنطبق تمامًا على ما يدور على موائد المفاوضات السياسية . فمن هذه الثوابت ، العمل من أجل إيجاد حل متوازن لا يضار فيه أحد الأطراف . كما أن الأطراف المعنية لا تصل إلى مثل هذا الحل إلا بعد سلسلة طويلة من جس النبض ، واستخدام كل الإمكانات المتاحة لكل طرف كى يستخلص من الطرف الأخر كل ما يمكن أن يحصل عليه .

ومن الثوابت المعروفة في قواعد اللعبة في المفاوضات السياسية ، أن ما يدور على مائدة المفاوضات غالبًا ما يكون هو الصورة الدبلوماسية الهادئة لما يدور فعلاً على

أرض الواقع السياسى والعسكرى والاقتصادى؛ ولذلك من الصعب على الطرف المنهزم أن يدخل فى مفاوضات مع الطرف المنتصر؛ لأن هذا معناه ببساطة أن يفرض المنتصر شروطه كاملة على المنهزم. إن نتيجة مثل هذه المفاوضات معروفة مقدمًا، ولا تخرج عن بديل من اثنين: إما أن تفشل ولا تصل إلى أية نتيجة، أو تنتهى بتكريس الأوضاع الجديدة التى نشأت عن الأحداث التى أدت إلى مثل هذه المفاوضات.

وبصفة عامة فإن المفاوضات التي يتوقع أن تؤتى ثمارها هي التي تدور بين أطراف متقاربة من القوة والضغط والاستمرار وطول النفس، إذ إن هذه الأطراف تدرك عدم جدوى الوصول إلى وضع ثابت ومستقر سواء من خلال الصراعات السياسية أو المعارك الحربية ، بحيث تبدو المفاوضات السياسية بمثابة البديل الوحيد والأخير الذي يمكن من خلاله تبادل تنازلات معقولة ومقبولة تحقق توازنًا يؤدى بدوره إلى اتفاقية أو معاهدة تضمن السلام والاستقرار بالنسبة للشعوب التي تمثلها الأطراف المتفاوضة .

ومن قواعد اللعبة الأساسية في المفاوضات السياسية المثمرة ، توافر عنصر حسن النية عند الأطراف المعنية بقدر الإمكان . فمن المعروف أن المفاوضات عبارة عن وسيلة تهدف إلى حل المشكلات المعلقة التي يمكن أن تنفجر مع مرور الوقت ، وتتولد عنها مشكلات أخطر قد يتعذر حلها عن طريق التفاوض فيما بعد .

ويؤكد تاريخ السياسة الدولية أنه ما من طرفين اضطرا إلى اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل المشكلات المعلقة بينهما إلا وكانت نتيجة الحرب مشكلات أكبر وأخطر . فالحرب لا تحل المشكلات بأسلوب حاسم كما يظن الواهمون ، إذ إنها هي نفسها أم المشكلات التي عجز البشر عن حلها عبر العصور . من هنا كانت ضرورة التفاوض بين الدول للوصول إلى أكبر قدر ممكن من التفاهم المتبادل والعلاقات الطبيعية التي ترضى عنها أطراف التفاوض . بل إن الدول المتحاربة تلجأ

أحيانًا إلى التفاوض في وقت لا تزال المعارك مشتعلة فيما بينها بالفعل ، لعلها تجد أرضًا مشتركة تقف عليها لحل القضية المشتعلة بعد أن عجزت الدماء المنهمرة من الجانبين عن حلها . فكلما ازداد انهمار الدماء ، ترسخت الرواسب وتعقدت الأمور بكل ما تحمله من مرارة وأحقاد وانفجارات جديدة . ولا شك أن الإنسان سعيد باكتشافه وسيلة التفاوض منذ أن عرف الصراع مع أخيه الإنسان . وعلى الرغم من مرور القرون ومعها عصور الاكتشافات والاختراعات والإنجازات التكنولوجية المذهلة ، فإن الإنسان لم يكتشف أو يخترع وسيلة حضارية لفض المنازعات وتجنب الصراعات بكل أشكالها ، أفضل من أسلوب التفاوض الذي يهدف إلى تقليل الخسائر بقدر الإمكان بالنسبة للأطراف المعنية .

وهناك ثوابت أخرى مرتبطة بقواعد اللعبة في المفاوضات السياسية ، وتتمثل في الوساطات التي تقوم بها أطراف أخرى ، وفي جداول الأعمال التي يتم الاتفاق على بنودها كمنطلق لبدء المفاوضات ، وفي مكان وزمن وكيفية الالتقاء ، وغير ذلك من المهام الإجرائية التي يتحتم على كل الأطراف القيام بها . ولذلك فليست هناك قواعد ثابتة لتشكيل الوفد المفاوض ؛ لأن تشكيله يعتمد على نوعية المشكلة وتداعياتها . وبالتالي يمكن أن يضم كل خبير له دراية واسعة بالمشكلة سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو القانونية أو التاريخية أو الجغرافية ... إلخ .

آما المتغيرات المتعلقة بقواعد اللعبة في المفاوضات السياسية ، فهي لا حدود لها ولا حصر ، لأنها تعتمد على عناصر متداخلة ومتشابكة ومعقدة . وهي التي تحدد في النهاية صيغة المعاهدة أو الاتفاقية التي تسفر عنها المفاوضات التي أصبحت علمًا نظريًّا وتطبيقيًّا ، يوظف العلوم السياسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والثقافية والحضارية في تحقيق الأهداف المنشودة ، ولم تعد مجرد مساومات بدائية تعتمد على الخفاء والدهاء والخبث والمراوغة واللف والدوران

فحسب، وإن كانت هذه العناصر لم تزل ضرورية في معظم المفاوضات. لكن تظل الكلمة الأخيرة لعناصر القوة الحقيقية المؤثرة والفعالة التي يمتلكها كل طرف على حدة، كما أن المهارة الشخصية لكل عضو من أعضاء وفد المفاوضات، ضرورية وملحة بشرط أن تندمج داخل الكفاءة الجماعية للفريق كله وتضيف إلى محصلته النهائية، تمامًا مثل الفريق الرياضي الذي يضمن الانتصار عندما يتمكن من إيجاد روح التناغم بين المهارات الفردية لأعضاء الفريق، ويحولها إلى طاقة فعالة ومؤثرة في الزمن والمكان المناسبين.

وإذا كانت المهارات الفردية لأعضاء فريق المفاوضات ، تتمثل في تخصص كل منهم في مجال خبرته العلمي والعملي، سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية أم قانونية ... إلخ، فإنه يتحتم على كل عضو أن يمتلك النظرة الشاملة والعميقة والبعيدة التي تمكنه من استيعاب المشكلة المطروحة للتفاوض بصفة عامة، ووضع مهاراته الشخصية وقدرته العلمية وخبرته العملية في خدمة الكفاءة الجماعية لفريقه. وإذا كان من المحتم على عضو الفريق الرياضي أن تكون له من اللياقة البدنية وسرعة البديهة وذكاء التصرف المناسب ، ما يمكنه من إكمال المباراة على نحو ما يشتهي ، فإنه من الضروري لعضو وعلم النفس السياسي ، وما تيسر من العلوم العسكرية ، والمناورات الدبلوماسية ، والضغوط المتنوعة . فكل هذا من شأنه أن يمده بطول النفس ، والصمود لضغوط الخصم ، والاكتشاف اليقظ لأهدافه الخفية ، وإدراك المغزى الحقيقي الكامن وراء الخصم ، والاكتشاف اليقظ لأهدافه الخفية ، وإدراك المغزى الحقيقي الكامن وراء مواقفه التفاوضية التي تجعله يبدأ بطلب الحصول على كل شيء لنفسه مقابل بعض التنازلات العابرة والظاهرية للطرف الآخر ، ظنًا منه أن مثل هذه الحيل قد تجوز عليه.

وكما تلعب الروح المعنوية دورًا حيويًا في انتصار الفرق الرياضية في مبارياتها ، فإن هذه الروح تلعب نفس الدور تقريبًا في المفاوضات السياسية . فكلما شعر الفريق الرياضي بمدى مساندة جمهوره له ، كان أقوى وأقرب إلى الفوز وتحقيق الأهداف

المرجوة . كذلك كلما شعر الفريق المتفاوض بمدى وقوف شعبه صفاً واحداً وراءه كالبنيان المرصوص ، كان أقرب إلى السيطرة على المسار الذى تسلكه المفاوضات خاصة إذا كان يملك القوة المادية الواقعية الكفيلة بذلك – لأن مرور الوقت سيكون فى صالحه ، ولأن الخصم سيعجز عن اللعب على المتناقضات والضغوط التى قد تكون موجودة فى الجبهة الداخلية للطرف الآخر . كذلك فإن الصبر والثقة والمثابرة وطول النفس واستخدام كل الوسائل المؤثرة من شأنه أن يمنح المفاوض طاقة خلاقة لا حدود لها . وهذه من المتغيرات التى يتحتم توافرها لفريق المفاوضين فى الوقت المناسب.

هذا على مستوى الجبهة الداخلية ، أما على مستوى السياسة العالمية فإن قواعد اللعبة في المفاوضات السياسية تحتم إلمام المفاوض واستيعابه الشامل لمتغيرات السياسة الدولية وتياراتها المتلاطمة بحيث يضع يده على مراكز الثقل الفعالة والمؤثرة ، ويحاول قدر طاقته وبكل إمكاناته المتاحة أن يقرب مواقعها من مواقعه حتى تمنحه المزيد من قوة الدفع التي تساعده على الحصول على أكبر قدر ممكن من الثمار المرجوة ، بعد أن يدرك الخصم أو الطرف الآخر إلى أي مدى استطاع الطرف الآخر ترسيخ قدميه على كل المستويات الممكنة .

إن قواعد اللعبة في المفاوضات السياسية لا تقل تعقيدًا وصعوبة ودهاء عن الصراعات الحربية والدموية . وهي في وقت السلم ليست أكثر سهولة أو سلاسة منها في زمن الحرب ، ويمكن أن تبدأ قبل وقوع الأزمة أو في أثنائها أو بعدها . وتوضح أساسيات علم التفاوض الدولي ومناهجه ، أن وسائل حل الصراعات الدولية وآليات تسويتها ، تتمثل في ثلاث منظومات . فتهدف المنظومة الأولى إلى تسوية أو حل الصراعات المحتملة ، وتتضمن إجراءات وقائية في المقام الأول تحسبًا لأزمة وشيكة أو متوقعة ، وذلك لمنع وقوع الأزمة أصلاً وإجهاضها قبل أن تولد ، أو العمل على احتوائها وتهدئتها أو السيطرة عليها ووقف سرعة اندفاعها إذا كانت قد بدأت فعلاً ، أو التخفيف من حدة الآثار والنتائج المتوقعة لها .

أما المنظومة الثانية فتركز على تسوية أو حل الصراعات القائمة أو الممتدة ، وتتضمن إجراءات علاجية في المقام الأول . وتطبق النظرية التفكيكية عندما تقوم بتفكيك بنية هذه الصراعات إلى أصغر جزئياتها ، والوصول إلى جذورها ، واتخاذ ما يلزم نحو بلورة حلول وسط تكون مقبولة من جميع الأطراف وتصلح كأساس لإنهاء الصراع وبدء صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين الأطراف المعنية .

ثم تأتى المنظومة الثالثة التى تسعى لبناء السلام بعد تسوية الصراع أو حله . وتنتقل من المرحلة التفكيكية إلى المرحلة البنيوية التى تنظم إجراءات تستهدف تغيير بيئة الصراع ، والعمل على تحويلها إلى بيئة تعاونية مثمرة لكل الأطراف المعنية وتتضمن هذه الإجراءات أنواعًا كثيرة من المبادرات قد يكون في مقدمتها إقامة مشروعات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية قادرة على بناء الثقة من خلال مصالح متبادلة ومنافع مشتركة ، تشكل حافزًا لاستمرار التعاون ، ومن ثم تعمل على ترسيخ التسوية أو الحل الذي أنجز ، وبالتالى العملية السلمية وتحصينها ضد أية احتمالات لنكستها ، والعودة بالصراع إلى حالته التى كانت قائمة قبل التوقيع على اتفاقات التسوية والحل .

لكن هذا الفصل بين منظومات ومستويات ومداخل وإجراءات ووسائل تسوية حلى الصراعات ، هو في حقيقته مسألة نظرية وتحليلية بحتة ، إذ لا يوجد ما يمنع على الإطلاق من تزامن آليات البحث عن تسوية مع آليات بناء السلام في مرحلة ما بعد التسوية . ومع ذلك فلكي يصبح هذا التزامن مثمرًا ، سواء في مجال البحث عن أسس التسوية والحل أو في مجال البحث عن كيفية بناء السلام في مرحلة ما بعد التسوية، فلابد من توافر شروط وضمانات معينة . في مقدمتها إيجاد آلية واضحة ومفيدة ومثمرة ومقبولة للربط والتنسيق بين عملية التفاوض الباحثة عن أسس التسوية الهادفة ، وبين بناء علاقات السلام بعد انتهاء الصراع .

وبرغم أن الصراع بأشكاله المختلفة والمتعددة والمتجددة ، يعتبر من أساسيات الوجود الإنساني ، فإن الإنسان لا يستطيع أن يقضى عمره كله فى صراعات لا تهدأ ، ولا يعرف نتائجها أو تداعياتها . فعلى الأقل لابد أن يحصل على هدنة لالتقاط الأنفاس ، وهذا أضعف الإيمان . وإذا كان الإنسان فى حاجة متجددة لسلطة أو قوة لحماية وجوده وسط القوى الأخرى المحيطة به أو المتربصة به ، فإنه فى حاجة أيضًا لأسلوب أو أساليب للاتفاق حول القضايا أو المشكلات أو الحساسيات التى تنشأ أو قد تنشأ بينه وبين الآخرين . ولذلك كانت المفاوضات من أقدم وسائل التعامل فى التاريخ بين القوى المتصارعة. بدأت على شكل مساومات ثم تطورت إلى المفاوضات التى تستعين الآن بشتى العلوم الطبيعية والإنسانية. وخاصة بعد أن اكتشف الإنسان أن لغة الحوار والتفاهم أكثر إيجابية واطمئنانًا وفائدة عملية من لغة المواجهة والصدام.

لكن الأمر ليس بالبساطة أو السهولة أو السلاسة التى قد يبدو بها لأول وهلة ، إذ إن العلاقات الدولية المعاصرة أصبحت تتميز بالتعقد والتداخل والوعورة والتقلب والتغير ، مما انعكس بالتالى على ظاهرة التفاوض بين الدول . لكن يظل من أساسيات التفاوض ، تبادل وجهات النظر بطريقة أو بأخرى ، والسعى نحو تسوية الخلافات بشتى الوسائل ، والبحث عن مناطق محل اتفاق يمكن أن تشكل أرضية مشتركة في ضوء المصالح التى يمكن تبادلها ، والتى يمكن أن تحل محل المصالح المتضاربة والمتعارضة . فالمفاوضات الدولية في جوهرها هي سلوك خارجي لعدد من الأطراف المعنية التي قد تختلف دوافعها ومساراتها فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع ، وبالتالى يتحتم على كل طرف إدراك حقيقة دوافع ومسارات الأظراف الأخرى حتى يصل معها إلى أرض مشتركة تتم عليها المفاوضات التي يمكن أن تفشل تمامًا إذا لم يكن هناك على الساحة سوى سوء الفهم وانعدام الثقة والتربص والانتهازية ... إلخ .

وإذا كانت المفاوضات تدور في غرف مغلقة ، وكثيرًا ما تكون داخل نطاق بالغ السرية ، فإن علاقاتها بالصراعات والتفاعلات والمتغيرات التي تدور على أرض الواقع خارج هذه الغرف المغلقة ، وفي مواقع قد تكون بعيدة كل البعد عنها ، علاقات عضوية مؤثرة فيها للغاية ، لأنها لا تدور في فراغ . وهذه العوامل تختلف من عملية تفاوض إلى أخرى ، اختلاف بصمات الأصابع ، بل ومن مرحلة إلى أخرى في العملية الواحدة . وذلك طبقًا لطبيعة القضية أو المشكلة محل التفاوض في ضوء أهداف المفاوضات ، وتوازنات القوى بين الأطراف المعنية ، ومتغيرات صنع القرار الذي يتأثر بالسياسة الداخلية للدول القائمة بالتفاوض ، والأبعاد النفسية والثقافية والسلوكية والفكرية التي تشكل منطلقات المتفاوضين ، والمناخ الدولي المواكب لزمن المفاوضات ، والمؤثرات التي قد تمارسها أطراف خارجية أو قوى دولية يهمها أن تسير المفاوضات وفقًا لأهدافها الإستراتيجية ... إلخ .

والمفاوض الخبير يدرك أن قوته - مهما كانت كبيرة - نسبية ، ولا يتمتع المفاوض بقوة كاملة إلا في حالة الاحتكار من ناحيته ، والإذعان من ناحية الطرف الأخر ، وفي هذه الحالة قد تصبح المفاوضات غير ذات موضوع لأنها لن تغير شيئًا من الأوضاع الراهنة، إلا إذا تغيرت موازين القوى التي لا تتجمد بطبيعتها عند وضع معين. كذلك فإن القوة يمكن أن تكون حقيقية أو ظاهرية ، كما أنه ليس من الضروري ممارستها بأسلوب عملي ، إذ يكفى الاقتناع بوجودها ، وهناك ظروف وحتميات مثل الموقف الراهن ، وأسلوب الحكومة في التعامل مع القضية ، ودرجات التنافس الراهن أو المحتمل ، وغير ذلك من الملابسات التي تفرض نطاقًا على استخدامات القوة لا يمكن تجاوزه ، مهما كانت الطاقات الكامنة فيها ، ذلك أن حدود القوة مرتهنة بالدرجة التي يقبلها الطرف الآخر ، خاصة إذا كان هذا الطرف يقظًا ومناورًا عنيدًا يرفض الإذعان . كما أن الغايات التي تسعى القوة إلى تحقيقها لا تنفصل عن الوسائل المتبعة ، بالإضافة إلى المخاطر والتكاليف المرتبطة أو المترتبة على ممارسة القوة التي تتغير علاقاتها مع المتغيرات التي تتولد بمرور الزمن .

ويوضح إيكلي في كتابه «كيف تتفاوض الأمم» الصادر في عام ١٩٦٤ ، الفوارق بين الدول الشمولية والديمقراطية في مجال المفاوضات، فالمفاوض الذي يمثل دولة شمولية يمتلك بعض المزايا مثل التمتع بتأييد حكومة مركزية سلطوية تمد وفده بتماسك واتساق في الموقف ، وإمكانية الحفاظ على السرية ، وعدم الالتزام أو التأثر بتيارات الرأى العام أو ضغوطه ، على الأقل في أثناء ممارسة التفاوض ، والحرية الكاملة في اختيار أية أساليب للمساومة ، والاعتماد على إستراتيجية طويلة الأجل والنفس ، وعلى آليات دعائية قوية . وذلك على النقيض من الدول الديمقراطية التي تتعدد فيها الأصوات والاتجاهات بين مؤيد ومعارض . أما عيوب النظام الشمولي في مجال المفاوضات ، فيرى إيكلي أنها أكثر خطورة من مزاياه . ذلك أن النظام الشمولي يغرى وفد التفاوض الذي يمثله بالبدء في فرض مطالب متطرفة ومبالغ فيها في موقف لا يسمح له بالحصول على أكثر من النصف مثلاً ، وتكون النتيجة أن يعود بخفى حنين . كما أن تصلب أعضاء الوفد في المفاوضات كثيرًا ما يفقد تهديداتهم أو وعودهم مصداقيتها . وهو تصلب يمكن أن يدفعهم إلى قطع المفاوضات ، في حين تحتم الدبلوماسية الواعية عليهم أن يستمروا فيها .

أما المفاوضات التى تجريها الدول الديمقراطية فيرى إيكلى أنها تمتلك مرونة تمكنها من استيعاب التحولات المتوقعة أو المفاجآت غير المتوقعة ثم مواجهتها بأفكار مبتكرة . وكذلك القدرة على التفاوض مع أطراف متعددة وداخل منظمات دولية . وإن كان إيكلى يرى أن من عيوب الدول الديمقراطية في هذا المجال أنها تتجنب المطالب المضادة ، وتميل إلى الحلول الوسط والمعاملة بالمثل تحاشيًا لتوسيع الصراع .. لكن تفسيرات إيكلى يجانبها الصواب عندما يفرض هذه الفوارق المتعسفة بين سلوكيات وأساليب كل من الدول الشمولية والديمقراطية في مجال المفاوضات ، ذلك أن قواعد اللعبة تكاد تكون واحدة . وإذا كانت هناك اختلافات نوعية فهى ترجع إلى نوعية الظروف والملابسات والمواقف والموضوعات والقضايا

المطروحة على مائدة المفاوضات والتى تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع . وقد تتبادل الوفود أساليب التفاوض فيما بينها بصرف النظر عما إذا كانت تنتمى إلى نظام شمولى أو ديمقراطى .

وهذه القواعد أو الأساسيات التي يجب أن تتوافر في أي وفد للمفاوضات ، تتمثل في فهم أفكار الآخرين ومشاركتهم مشاعرهم بقدر الإمكان ؛ لأن هذا من شأنه أن يمنح المفاوضات فعالية إيجابية . كما تتمثل في الصبر وطول النفس وقوة التحمل إذ تستغرق بعض المفاوضات سنوات. ولابد أن يتمتع المفاوض بالثقة في النفس والثقة في مساندة وطنه الكاملة لإدارته للمفاوضات ، والصمود للهجوم عندما يتعرض له ، والتحمل والقوة واليقظة لأن المفاوضات تتطلب قدرة متجددة على الاحتمال الجسدي والعقلي ، خاصة عندما تستغرق المفاوضات ساعات عديدة وأيامًا متتابعة دون ظهور أي أمل في اتفاق قريب .

وبالإضافة إلى هذه الإمكانات الضرورية للمفاوض ، فإنه لابد أن يمتلك مهارة شخصية في التخطيط العاجل والآجل الذي يمنحه رؤية واضحة بقدر الإمكان ، وقدرة على ترتيب أفكاره وابتكار الجديد منها ، مهما كانت الضغوط الواقعة عليه ، ولماحية عملبة عامة تمكنه من استيعاب كل معطيات الموقف الراهن، وكفاءة عالية في التعبير الشفوى الذي يصل إلى هدفه بأسرع ما يمكن. ناهيك عن الشخصية الناضجة المتكاملة التي تجذب الآخرين إليها دون افتعال أو مبالغة ، وتوافر الاستعداد اللحظى للاستفادة من كل المعلومات المتاحة ، ورصد مواطن القوة واستغلالها في الوقت المناسب .

ومن أهم قواعد اللعبة في المفاوضات السياسية ، أن التفاوض يصبح مناسبًا ومواتيًا ومبشرًا بنتائج إيجابية ، عندما تجد الأطراف المعنية أن المشكلة لا يمكن أن تحل من طرف واحد ، بل لابد أن تجتمع معًا وأن تتبادل الأراء والأفكار على أرض

مشتركة بهدف الوصول إلى حل عام . وممارسة الضغط لبدء مفاوضات لا تعنى أن الطرف بالضرورة تفوق طرف على آخر بامتلاكه أسباب الضغط والقوة ، بل تعنى أن الطرف الذى يمارس الضغط ، يدرك أن حل المشكلة بدون الطرف الذى يمارس عليه الضغط ، غير ممكن وغير متوافر . فإذا ما توافر هذا العامل ، تبدأ الإجراءات الشكلية التى يمكن أن تشكل عقبات بدورها ؛ لأنها تثير حساسيات عديدة ، إذ تشمل عملية التجهيز مسائل عديدة ، في مقدمتها مكان المفاوضات ، وإعداد جدول الأعمال ، واللغة المستخدمة في التفاوض ، وترتيب الجلوس على مائدة المفاوضات ، وسرية أو علنية الجلسات ، والتغطية الصحفية والإعلامية ، ودور الوسيط أو الطرف الثالث إن وجد ، والزمن المتوقع للجلسات ، وعملية رفع أعلام الأطراف المشتركة ، بل وأطراف المفاوضات نفسها .

ولعل من أهم تعريفات التفاوض أن المفاوضات ليست سوى تبادل للتنازلات ، وإلا لما كان هناك أى معنى أو دلالة لمحاولة الجمع بين الأطراف المعنية حول مائدة المفاوضات . ولذلك تنطوى هذه التنازلات على أساليب وحيل ومناورات عديدة ، منها على سبيل المثال البدء بعرض متطرف قد يساعد على تقديم تنازل أقل أو معادل كحد أقصى لذلك الذى يقدمه الخصم ، إذا ما تم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، وأيضًا أسلوب تكرار التنازلات من خلال تقديم تنازلات صغيرة قليلة يمكن أن تصل إلى حلول وسط إذا ما كانت هناك تنازلات مقابلة . كما تنطوى التنازلات على مفاجات قد يحتفظ أحد الأطراف بها في جعبته ، عندما يدخر تنازلاً في آخر لحظة بحيث يشكل فرصة أخيرة وذهبية للطرف أو الأطراف الأخرى . كذلك يمكن افتتاح المفاوضات بمطلب عال ، مع معدل صغير للتنازل ، مع مستوى أدنى عال من التوقعات والاحتمالات التي يتوقف عندها التنازل إذا لم تكن هناك استجابة من الطرف الآخر . لكن من المعروف أن الطرف الذى يسعى أكثر من الطرف الآخر إلى عقد المفاوضات ، هو الطرف الذى يضطر إلى تقديم تنازلات أكثر .

وبرغم الدراسات العديدة والمستفيضة التى تناولت بالتحليل ، الجوانب المختلفة والمعقدة والمتشعبة للمفاوضات بكل أنواعها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، فإنها فى حاجة متجددة لمزيد من الدراسات والأبحاث ، نظرًا لأن المتغيرات الإقليمية والدولية لا تتوقف للحظة واحدة ، وبالتالى تأتى دائمًا بالقضايا والمشكلات والمسائل الجديدة التى تختلف عن تلك التى وردت من قبل فى ظروف وملابسات مختلفة . وإذا كانت هناك قواعد عامة لممارسة لعبة المفاوضات هى بمثابة الثوابت التى يمكن الاعتماد عليها إلى حد ما ، فإن المتغيرات المستجدة دائمًا على الساحة تتطلب أساليب ورؤى ومناهج مبتكرة وجديدة ، وخاصة فى زمن العولمة الذى يعاد فيه تخطيط الخريطة السياسية والعسكرية والاقتصادية للعالم المعاصر كله ، مما يتطلب من المتفاوضين وعيًا أعمق ، ومعرفة أشمل ، ودراية أكبر ، يمكنهم أن يواجهوا بها مشكلات وقضايا هذا العصر المعقد واللاهث والمضطرب الذى لا يتوقف عن المحن والمأسى التى يحرص على إنتاجها بحماس لا يعرف الكلل .



(٢٦) الخيال السياسي

قد يتصور الكثيرون أن الخيال البشرى طاقة صالحة فقط للاستخدام في مجال الإبداع الفنى والأدبى ، أما الإنجاز العلمى فيجب أن يربأ بنفسه عن الاقتراب من هذه الطاقة الغامضة المراوغة التى لا يمكن تقنينها وتعريفها تعريفًا جامعًا مانعًا . لكن مثل هذا التفكير عاجز عن إدراك الحقيقة العلمية التى تؤكد أن كل إنجازات الحضارة الإنسانية على مر التاريخ ، سواء أكانت في مجالات العلوم الطبيعية أو الوضعية أو الإنسانية ، كانت نابعة من تلك الطاقة التى اصطلحنا على تسميتها «بالخيال» وبالطبع كانت هذه الإنجازات الحضارية ، إنجازات علمية كما هى فنية ، ذلك أن المعرفة الإنسانية لا تتجزأ ولا تفرق بين ما هو علمي وها هو فني . ومن هنا كانت مقولة العالم الشهير آينشتاين ، عندما أكد أن الخيال خير من المعرفة التي هي في حقيقتها المسهير أينشتاين ، عندما أكد أن الخيال خير من المعرفة التي هي في حقيقتها الابتكار والتجديد والاكتشاف والاختراع ، وليس كالمعرفة التي تقتصر على التلقين والاستيعاب والفهم .

والخيال ليس مجرد شطحات وهواجس ، وإنما هو اقتحام العقل الإنسانى فى مجالات لم يخض فيها من قبل ، ثم العودة بأفكار ومفاهيم لم تطرأ على بال ذوى العقول التقليدية . ولذلك فإن مراحل التحول الحاسمة فى تاريخ الحضارة البشرية ، تعتمد أساسًا على الرواد والقادة والزعماء والمفكرين الذين يتجاوزون النظريات القديمة والأفكار التقليدية ، حتى يتيحوا الفرصة لإعمال خيالهم فى استشراف الأفاق الجديدة التى قد لا يرضى عنها الكثيرون فى بادئ الأمر نظرًا لجدتها أو جرأتها التى لم يألفوها .

وإذا كان العلماء في نظرياتهم ومعاملهم ، يستغلون طاقة الخيال عندهم لكى يخرجوا من الطرق المسدودة أو الدوائر المفرغة أو المتاهات الجانبية التي غالبًا ما تكون نتيجة طبيعية للتفكير التقليدي الذي يحذو حذو السابقين ، فإنه من باب أولى أن يعتمد الساسة على خيالهم في استلهام القرارات المصيرية التي يمكن أن تخرج بالدولة من الأزمات أو المآزق التي قد تشتت سيرتها الحضارية . ذلك أن الخيال في جوهره هو القدرة التي تمكن صاحبها من رؤية وإدراك ما لا يستطيع الآخرون رؤيته وإدراكه .

ويعد الخيال من قواعد اللعبة السياسية التى تضع حدًا فاصلاً بين الزعامة التاريخية الريادية والاحتراف السياسي التقليدي . فالزعيم التاريخي يستلهم خياله السياسي الثاقب بعد أن يقوم بتفكيك وتحليل المعطيات والإمكانات والاحتمالات الراهنة في ضوء جديد ومن زوايا مستحدثة . لكن هذا لا يعني أنه يتجاهل إنجازات كل من سبقوه وبالتالي يبدأ من الصفر ، ذلك أنه يستوعب ويستفيد من كل تجارب الماضي ، سواء الوطنية منها أو العالمية ، لكن هذه التجارب والخبرات والنظريات والأفكار لا تدخل في باب المقدسات بالنسبة له ، بل هي اتجاهات وتيارات واجتهادات قابلة للنقاش والجدل والنقد ، لقبول بعضها ورفض البعض الآخر طبقًا للظروف والملابسات الراهنة التي يمر بها .

إن هذه الاتجاهات والتيارات والاجتهادات لا تخرج عن نطاق المادة الخام التي لابد أن تخضع للصياغة من جديد ، فإذا استعصت على هذه الصياغة المعاصرة لتكلسها وتحجرها ، فإن الزعيم التاريخي يتجاوزها حتى لا تقف عقبة في مسيرته القومية التي يقودها . يساعده في هذه المهمة خياله السياسي الذي تربي على تجاربه الماضية ، وعلى استيعابه لإنجازات ومواقف الزعماء القوميين الذين سبقوه سواء في بلده أو بلاد أخرى ، وفوق كل ذلك تمكنه من قواعد اللعبة السياسية سواء على

المستوى النظرى أو المستوى التطبيقى ، مسلحًا بكل أدوات العلم السياسى ومناهج الفكر السياسى .

أما السياسى التقليدى المحترف فمثله كمثل التلميذ النجيب الذى يحفظ دروسه عن ظهر قلب ، دون أن يجهد عقله أو يعمل خياله فى هضم الفلسفة أو المنهج الفكرى الذى نهضت عليه مثل هذه الدروس ؛ ولذلك فهو لا يتجاوز مرحلة التلقين والاستيعاب والتطبيق إلى مجال التجديد والابتكار والانطلاق إلى آفاق لم يبلغها أحد من قبل . وبالتالى فإن الخيال السياسى ينعدم لديه أو يبلغ أدنى الدرجات ، فهو يجيد كل المناورات والحيل والألاعيب السياسية، للتخلص من خصومه أولاً بأول، وللحفاظ على سيطرته على مقاليد الأمور .

وهو ليس على استعداد للمخاطرة بمنصبه وحياته إلا بالقدر الذى يمكنه من الحفاظ عليهما . أما المخاطر أو الخطوات الجريئة التي قد لا تكون مأمونة العواقب ، لكنها تهدف إلى تحقيق الأهداف القومية الكبرى ، فإنه يتجنبها بقدر الإمكان حتى يكفيه الله شر القتال .

وغالباً ما يكون الزعيم القومى سابقًا لعصره لأن خياله السياسى يمنحه القدرة على تحليل كل مكونات الواقع وحقائقه ، ثم على الانطلاق إلى آفاق المستقبل الذى ما يزال فى بطن الغيب ، ولا يعنى هذا أنه يدعى النبوة أو الرجم بالغيب ، لأنه يدرك جيدًا أن المستقبل ليس سوى المحصلة النهائية للحاضر ، وسرعان ما يتحول إلى حاضر ثم إلى ماض ، وهكذا . وإذا لم يتدخل الرائد السياسى بفكره وخياله لكى يعيد صياغة الحاضر بما يمهد لترسيخ الصالح العام لشعبه ، فسيأتى المستقبل بما لا تشتهى الأجيال القادمة . لذلك تقوم الشعوب بتخليد الزعماء القوميين الذين أتاحوا الفرصة لأجيالها المتتابعة لكى تعيش الحياة اللائقة بإنسان العصر .

ولعل من أهم مقومات الخيال السياسي عند الزعيم القومي وعيه بتاريخ وطنه

بصفة خاصة ، وبتاريخ العالم بصفة عامة . وتمكنه من تطبيق قواعد اللعبة السياسية ، بل وابتكار قواعد جديدة تناسب أهدافه وطموحاته التى قد لا تتسع لها القواعد التقليدية القديمة . وهو يعلم تماماً أن التاريخ لا يرحم فى حكمه ولا يقبل الاستئناف ، حتى لو تم تزييف بعض أجزائه أو إخفاؤها أو تلوينها ، إذ يوجد هناك دائمًا من ينبش عن الحقيقة حتى لو كانت إبرة فى كوم من قش فى يوم عاصف . وأقوى ذاكرة عرفتها البشرية هى ذاكرة التاريخ التى لا تنسى أية كبيرة أو صغيرة ، بل وتحرص على تجميع الأجزاء المتناثرة التى قد تبدو بلا أية علاقة فيما بينها ؛ لاستخراج علاقات خافية عن الأعين ، ورسم ملامح صورة أو خريطة لم ير أحد مثلها من قبل . ولا جدوى مهما حلى السياسيون المحترفون التقليديون ، تزييف التاريخ والحصول لأنفسهم على مكانة أكبر من أحجامهم الطبيعية . فالتاريخ الحضارى للأمم يفسح صدره للقادة الرواد مكانة أكبر من أحجامهم إلى الازدهار برغم الأهوال والمخاطر التى ربما أودت بحياتهم ، أما التقليديون فيظلون فى الظل فى أغلب الأحوال .

والزعيم القومى لا يهاب التحديات الخطيرة ولا يخشاها ، بل يجد فيها فرصة مواتية لكى يثبت إرادة شعبه من خلال قيادته الواعية له . والمسألة فى نظره ليست مجرد مخاطرة غير محسوبة أو رهان غير مأمون العواقب . فهو يلجأ دائماً إلى رحاب خياله السياسى الذى يساعده على فتح الثغرات واختراق الحواجز فى وقت ومكان لم يكونا ليخطرا على بال أى سياسى تقليدى ، وعلى تفكيك المواقف والتوجهات الراهنة وإعادة ربط عناصرها وجزئياتها من منظور جديد يتيح من فرص التعامل ما كان غائباً من قبل . ذلك أن من أهم قواعد اللعبة السياسية أن بعض المشكلات أو الأزمات تبدو فى إطار زمنى معين مستحيلة الحل والحسم ، لكن السياسى الرائد المحنك لا يفقد الأمل لأنه مدرك جيداً أن تغيير الزاوية التى ينظر منها إلى الأزمة الراهنة قد يفتح الباب على مصراعيه لحلها ، ولن يسعفه على القيام بهذه المهة

الحيوية سوى خياله السياسى المبدع الخلاق . وحتى لو وجد أن جميع الزوايا أو البدائل لا تصلح فى اللحظة الراهنة لحل الأزمة ، فإن تغيير الإطار الزمنى قد يساعد فيما بعد على حلها ، بشرط أن يسعى الزعيم السياسى ومساعدوه على تغيير معطيات هذا الإطار ودوافعه ومحركاته .

والخيال السياسي لا يعنى الشطحات التي لا تحدها حدود ، بل هو طاقة خلاقة تخضع تماماً لعلم الحساب الإستراتيجي من حيث تقدير نسبة الخسائر والأرباح . فلا يعقل أن يخوض الزعيم القومي معركة ما - سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية - وهو يرى أن نسبة الخسائر أكبر من الأرباح . لكن إذا وجد نفسه مجبرًا على خوضها لحتميات لا مفر منها ، فعليه أن يعيد حساباته بأسرع ما يمكن ، لعله يقلل الخسائر إلى أقل قدر ممكن ، وربما استطاع أن يدخل إلى «خانة» الأرباح ، لو كان من الساسة الذين يعرفون كيفية الإمساك بزمام المبادرة وتوظيفها لحسابهم ، وخاصة أن موازين الخسائر والأرباح في مجال السياسة لا تعرف الثبات أو السكون لحظة واحدة. فمن الطبيعي أن يقدر القائد كل الإمكانات والاحتمالات المتوقعة ، وأن يصل إلى فمن الطبيعي أن يقدر القائد كل الإمكانات والاحتمالات المتوقعة ، وأن يصل إلى أكثر التقديرات دقة حتى تقل نسبة المخاطرة والتهديد بحيث يتفرغ للإنجاز الإيجابي.

وتشكل الريادة الفكرية المبكرة عنصراً حيويًّا ومهمًّا من عناصر الخيال السياسى . ولذلك يتوقع الزعيم التاريخي دائماً حدوث ما يشبه الصدمة أو الذهول أو الرفض أو المقاومة عند الساسة المحافظين التقليديين ، لكنه لا يعبأ بهذا كثيراً ، بل يلتمس العذر لهم لعدم قدرتهم على استيعاب خطواته الرائدة التي تعيد صياغة الحاضر ، وتضع بصماتها الواضحة على صفحات المستقبل . وهو يؤمن أن مرور الزمن كفيل بمساعدتهم على استيعاب وفهم إنجازاته الريادية التي سببت لهم مثل هذه الصدمات التي أصابت قدرتهم على التفكير بما يشبه الشلل .

وإذا كان الخيال في مجال الأدب يعبر عن نفسه بالكلمات والأقوال ، فإن الخيال في ميدان السياسة ، يثبت وجوده بالأحداث والأعمال . وحتى الأقوال المأثورة التي اشتهر بها الزعماء القوميون على مر التاريخ ، كانت صدى أو تعبيراً عن أعمال قاموا بها بالفعل ، ولم يدلوا بها لمجرد استعراض العضلات، أو تحسين الصورة، أو خداع الشعوب، أو تزييف التاريخ ، وإن كانت هذه الاعتبارات واردة في بعض الحالات . وعلى الرغم من أن الأعمال التي تصدر عن الخيال السياسي الناضج غالباً ما تكون درامية ومثيرة للغاية ، إلا أن مثل هذا الانفعال المبهر لا يشكل الهدف الأساسي منها ، بل ربما يكون مجرد وسيلة تساعد على بلوغ الهدف الإستراتيجي الشامل . أما الساسة التقليديون المحافظون فعادة ما يجعلون من العنصر الدرامي المثير هدفاً نهائيا لخططهم وكسباً لشعبية قد تكون مفتقدة أو هزيلة .

من هنا كان ارتباط نقاط التحول التاريخية في حياة الشعوب ، بقدرة زعمائها على توظيف خيالهم السياسي في اللحظات الحاسمة . فقد كان الخيال السياسي بمثابة الأرض الرحبة التي تحركوا عليها وانطلقوا منها في وقت ضاقت فيه أرض الواقع بأمالهم وطموحاتهم ، فعندما يتحول الخيال السياسي إلى طاقة بناءة وفعالة ، فإن أرض الواقع نفسها تتسع وتمتد ، وبالتالي تترسخ مكانة هؤلاء الزعماء في تاريخ شعوبهم ، وربما في تاريخ العالم أجمع . ولذلك أصبحت مادة الخيال أو التخيل أو التصور السياسي من أهم المواد التي تدرس الآن في أشهر المعاهد والكليات السياسية والاستراتيجية ، حتى يتجاوز ساسة المستقبل مرحلة تطبيق القواعد القديمة للعبة السياسية إلى مرحلة ابتكار قواعد جديدة تناسب المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والاجتماعية والفكرية والثقافية التي أصبحت تجتاح العالم بسرعة محمومة ، قد تقاس بالأيام أو حتى بالساعات ، وليس بالأعوام أو العقود أو الأجيال كما كان يحدث من قبل .

(۲۷) دهاليز البيروقراطية

«البيروقراطية» كلمة أصبحت شائعة سواء بين فئات المثقفين أو المواطنين العاديين ، ومع ذلك فإن معناها الدقيق لا يزال غير واضح لدى الكثيرين الذين لا يعلمون عنها سوى أنها إجراءات إدارية يمكن أن تعوق مصالح الناس . ومن الناحية اللغوية ، تتكون كلمة «بيروقراطية» من مقطعين هما : «بيرو» و «قراطية» وكلمة «بيرو» ذات أصل لاتيني هو كلمة على الناحمال «اللون الداكن المعتم الموحى بالمهابة والاحتشام». وقد تعنى أيضاً «التستر على الأعمال السيئة» . وهي أيضا كلمة قريبة في حروفها من كلمة على الفرنسية القديمة ، وهي تعنى نوعاً معيناً من الأقمشة يستعمل غطاء للمناضد، وخاصة مناضد اجتماعات رجال الحكومة في الأزمنة الماضية. وفي الفرنسية الحديثة، أصبحت كلمة المستقة من الكلمة القديمة، تعنى منضدة الكتاب نفسها. أما المقطع الثاني من الكلمة وهو «قراطية» فهو ذو أصل يوناني يعنى «الحكم» . ومن هنا ، فإن معنى كلمة «بيروقراطية» هو حكم المكاتب .

وكان أول من استخدم هذا اللفظ ، فينسان دى جورناى ، رجل الاقتصاد ووزير التجارة الفرنسية فى عام ١٧٤٥ . وارتبط استخدام هذا التعبير - فى الأصل بالاتجاهات الليبرالية فى القرن الثامن عشر . ثم ترسخ فى القرن التاسع عشر على يد الثوريين الفرنسيين الذين كانوا يفضلون سلطان الطبيعة على الإنسان عن سلطان الإنسان على الإنسان . ومع هذا ، فإن تعبير «البيروقراطية» يتعرض - من منظور دلالته الاجتماعية - لكثير من البلبلة والتضارب، لأنه مصطلح ذو مضمون اجتماعى/سياسى، وبالتالى فإن تحديد مضمونه، يتوقف على نوعية القوة السياسية/ الاجتماعية التي تقوم بذلك .

من هذا المنطلق يمكن رصد اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول يحاول أن يسبغ على هذا المصطلح معنى إداريًا بحتاً ، فيقدم صورة لعالم بأكمله من المكاتب والموظفين والسعاة والأوراق والملفات والروتين: صورة من البطء والتهرب من المسئولية ، وأحيانا القهر والظلم . والاتجاه الثانى يحاول أن يفسر هذا المصطلح تفسيرًا سياسيا ليرسم صورة لطبقة من الموظفين ، تستخدم سلطتها المكتبية في سبيل الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية واجتماعية على حساب الشعب ، وتمارس سلطتها بطريقة تعسفية ، بل واستبدادية أحياناً . وهي تملك من الخبث والدهاء والمراوغة ما يمكنها من إضعاف سلطة القادة السياسيين عن طريق تمييع قراراتهم عبر الدهاليز والإجراءات والخطوات البيروقراطية الطويلة والملتوية والمعقدة ، إذا لم تكن هذه القرارات في صالحها . وأحياناً يتكون تحالف بين السلطة السياسية والطبقة البيروقراطية مما يصيب آليات الحكم بالرتابة والبطء والجمود . فالبيروقراطية تستطيع ممارسة قواعد اللعبة السياسية بطرقها الخاصة التي يصعب في كثير من الأحايين كشفها ورصدها وإيقافها عند حدها .

ومن والواضح – علميا – أن تفسير البيروقراطية من منظور الاتجاه الأول هو تفسير قاصر ، بل لعله – في الوقت نفسه – تفسير بيروقراطي في حد ذاته . أما تفسيرها من منظور الاتجاه الثاني فهو تفسير أشمل وأعمق وأدق ، ويؤكده تاريخ البيروقراطية ونشأتها ونموها وتطورها ، سواء في المجالات الإقليمية ، أو في المجالات القومية . ذلك أن المعنى الدقيق والشامل لمصطلح «البيروقراطية» هو «الحكم عن طريق المكاتب» . وسواء نظرنا إلى مفهومها من زاويته اللغوية أو من زاويته الاجتماعية / السياسية ، فإن البيروقراطي هو الشخص الذي يتحكم من خلال مكتب . وبمعنى المساسية ، فإن البيروقراطي هو الشخص الذي يتحكم من خلال مكتب . وبمعنى أشمل هو الشخص الذي يتحكم في العمل العام عن طريق استخدام سلطته في إسباغ أهمية خاصة أو امتياز معين على نفسه ، وهو الذي يثرثر ثرثرة بليدة وعقيمة

وزائفة ، داخل مكتبه وفى حضور المترددين عليه ، عن «القيادة بصفة عامة» وعن «البيروقراطيين الذين لا عمل لهم سوى تدفئة المقاعد التي يجلسون عليها»!!

وثمة مثل فرنسى يقول إنك إذا سألت واعظاً عن رأيه فى الخطيئة ، فإنه سيجيبك على الفور بأنه ضدها مهما تخفّت فى أشكال خبيثة أو مغرية ، حتى لو كان هو نفسه غارقاً فيها حتى أذنيه . وإذا سألت موظفاً عن رأيه فى البيروقراطية فإنه سيجيبك على الفور بأنه ضد البيروقراطية ولو كان هو نفسه بيروقراطيا أصيلاً ، يحترم الورقة أكثر من احترامه القضية المسطرة عليها ، ويؤمن بالملف الشخصى للإنسان قبل أن يؤمن بهذا الإنسان نفسه ، ولا يرى فى اللوائح والبنود والقوانين سوى كلمات تطبق بحذافيرها حرفيا بصرف النظر عن المعانى الأعمق والأشمل التى تنطوى عليها . ذلك أن التفسير الحرفى للوائح يمنحه سيفا يسلطه على رقبة العباد ، ويشعره بقدرته على التحكم فى مصائرهم ، ويمكن أن يعود عليه بالفائدة المادية منهم إذا تنازل عن هذا التفسير الحرفى وشرع فى تفسير إنسانى موضوعى مختلف .

ويعترف البيروقراطيون الأذكياء بظاهرة المكتبية والروتين والتهرب من المسئولية ويستنكرونها ، لكنهم ينكرون في الوقت نفسه الطبيعة التحكمية والاستبدادية والامتيازية للنظام البيروقراطي ، وينفون عن أنفسهم أنهم يمارسون تحكماً وسلطاناً بل وسلطة فعلية على الناس ، وأنهم ليسوا سوى أدوات في أيدى القيادات السياسية لتنفيذ أهدافها . وهم بذلك يزيدون البلبلة حول قضية البيروقراطية ، لكن على أية حال فإن البيروقراطية هي حكم المكاتب وتحكم الموظفين ، وهي تعبير يستعمل بمعنى انتقادى واستنكارى ، وخاصة عند الذين يملكون من الوعى السياسي مايجعلهم يدركون أن البيروقراطية يمكن أن تتحول إلى صخرة تتحطم عليها كل محاولات الإصلاح السياسي والاقتصادى والاجتماعي .

إن البيروقراطية - مثلاً - تعد من أخطر العوامل التي تهدد الديمقراطية وتحولها

إلى مجرد شكل صوري من أشكال التنفيس الاجتماعي ، وذلك من خلال ممارسات وضغوط ودهاليز أجهزة الإدارة الحكومية العتيقة بكل ذيولها ورواسبها وخلفياتها ولوائحها وملفاتها . فالبيروقراطية لا تخشى أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية جديدة مادامت لا تمسها من بعيد أو قريب . فهي لا تخاف من حرية الرأى والتعبير مادامت تملك الحرية المطلقة في العمل والتنفيذ تحت ستار كثيف من القوانين واللوائح: أي على طريقة «دع الآخرين يتكلمون كما يشاءون مادمنا نملك نفس الحق ، ولكن في أن نعمل ما نشاء» . لذلك تتربص البيروقراطية دائماً بالديمقراطية ، وخاصة إذا كانت وليدة ، استعداداً للقضاء عليها أو تحويلها إلى أداة للتنفيس عن مراجل الرأى المكبوت تجنباً لأى انفجار محتمل . ومن هنا كان التحالف التقليدي بين الأجهزة البيروقراطية التقليدية وبين النظم السياسية الشمولية لأنهما يسمحان بنفس التنفيس المحسوب حتى تظل الأحوال مستقرة على ما هي عليه . أما إذا حاولت الديمقراطية أن تجعل من نفسها طاقة إيجابية قادرة على التنفيذ الفعلى ، فإن الأنظمة الشمولية ، وكذلك الأجهزة البيروقراطية تشهر في وجهها كل الأسلحة الممكنة أو المبتكرة حتى تقبع الديمقراطية في عقر دارها ، وتلزم حدودها الاسمية والشكلية.

إن خطورة الأجهزة البيروقراطية - وخاصة في الدول النامية أو المتخلفة - تتمثل في أنها تشكل قطاعاً لا يمكن تجاهله من القوى العاملة ، وفي الوقت نفسه لا يوجد شخص بالذات يمكن أن توجه إليه تهمة التعطيل أو التسويف أو التأجيل أو التشتيت . فالموظف الكبير يختفي وراء الموظف الصغير ، والصغير يحتمي بالكبير ، والاثنان يتسلحان باللوائح ويغطيان تحركاتهما بالقوانين التي غالباً ما يعجز المواطن العادي عن تفسيرها لصالحه . ويمكن أن يكون الأمر الملكي أو القرار الجمهوري أو الرئاسي صادراً لصالح هذا المواطن ، لكن لابد أن يشق طريقه إلى التنفيذ عبر عوائق وحواجز بيروقراطية تبدأ بتأشيرة الوزير ولجانه المختصة لوضع برنامج تنفيذه ، حتى كاتب

الأرشيف وملفاته أو أجهزته الإلكترونية إذا كان الجهاز البيروقراطى قد تم تحديثه . وبطول هذه الرحلة الطويلة المنهكة يفقد الأمر الملكى أو القرار الجمهورى أو الرئاسى كل قوى الدفع التى اكتسبها فى البداية ، ويتحول إلى مجرد نشرة بيروقراطية مكتبية ، يفسرها كل موظف على هواه . أى أن السلطة التشريعية تجد نفسها عاجزة فى مواجهة السلطة التنفيذية بسبب الحواجز ، والعوائق ، والدهاليز ، والكهوف ، والمتاهات الجانبية، والطرق المسدودة ، والحلقات المفرغة التى تتفنن البيروقراطية فى ابتكارها .

وفى الدول النامية أو المتخلفة ، ينادى رجل السياسة وهو خارج السلطة بكذا وكذا ، ويطالب بتطبيق كيت وكيت ، وهو يتفجر حماساً لتغييرات جذرية وتطورات ثورية ، لكن بمجرد أن يتسلم مقاليد الوزارة - مثلاً - فإنه يفاجأ بالسدود العالية من الطبقات المتراكمة ، والتوقيعات المتسلسلة ، والملفات المتراصة ، واللجان الدورية ، والإدارات المركزية ، والأقسام المختصة إلخ من تسلسل الهرم البيروقراطى الذى يجلس الوزير على قمته . وعندما يصل الأمر أو القرار إلى قاعدة الهرم يكون قد سقط عند السفح بلا حراك . وكان المفكر الفرنسى ألفريد سوڤى قد ألف كتاباً في عام عند السفح بلا حراك . وكان المفكر الفرنسي ألفريد سوڤى قد ألف كتاباً في عام التنمية في حين أنها بطبيعتها نقيض التنمية .

وتشبه ظاهرة البيروقراطية ظاهرة العولمة فى أنها نتاج الحضارة المعاصرة ككل، وليست نتاجاً لأيديولوجيا معينة من الأيديولوجيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل هى نتاج حضارة التقدم العلمى والتكنولوجي الهائل التي بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر، وجعلت منها منظومة معقدة بعد أن كانت مجرد إجراءات إدراية مباشرة وبسيطة في عصور سابقة، فقد دخل العالم عصر التنمية الاقتصادية الشاملة، واتساع الخدمات والمنافع العامة، وتشابك العلاقات الدولية، وتقارب الحدود بين الأمم، مما جعل الحاجة ملحة لأجهزة إدارية تنظم هذا التطور والتشابك والتعقيد. ومن الواضح أن ظاهرة البيروقراطية، ازدادت رسوحاً ووضوحاً بازدياد دور

الدولة في المجتمع . ويطالب الليبراليون الرأسماليون ، وخاصة في عصر العولمة ، بوقف تدخل الدولة ، وقصر دورها على حماية الأمن والنظام وتحصيل الضرائب ، بل ويتطرف معظمهم ، منذ العقد الأخير من القرن العشرين ، ويزعمون أن البيروقراطية هي قرينة حتمية للاشتراكية ، متجاهلين أن البيروقراطية أصبحت من حقائق العصر الرأسمالي نفسه ، ومتفشية في جميع قطاعات حياة المجتمع المعاصر . فهي توجد في الأجهزة الخاصة والفردية ، كما توجد في الأجهزة العامة والاجتماعية . وهي تكون جزءاً متزايد الأهمية في قواعد اللعبة السياسية ، وأنظمة الحكم ، ومجالات الدفاع الوطني ، بل وفي الجيوش التي لا يستطيع الضباط فيها والجنود الإقدام على أي تحرك في ميدان القتال إلا بناء على أمر واضح صادر إليهم ، لأنه بدون البيروقراطية العسكرية لا يمكن تحديد الاختصاصات والصلاحيات ، وبالتالي المسئوليات . وهو ما ينطبق على المجالات الأخرى ، مثل الشرطة ، والتعليم ، وأجهزة المرافق العامة والخدمات الاجتماعية ... إلخ ، وفي الدول الرأسمالية الليبرالية - على وجه التحديد - نلاحظ تمسك المسئولين بمظاهر البيروقراطية التي تدل على ظواهر فكرية وسلوكية راسخة في النفوس ، مثل بيروقراطية «الأرواب» وأحياناً الشعر المستعار بين القضاة والمحامين ، وكذلك أنواع الزي الرسمي المميز أو الشارات التي تعلق على الصدور لأعضاء الجمعيات والتنظيمات والنقابات ، والأحزاب والمنظمات السياسية المحلية أو الدولية .

ويؤكد ألفريد سوڤى فى كتابه «البيروقراطية» أن تدخل الدولة ، أصبح مبدأ عالميا وان اختلفت درجاته بين مختلف الأنظمة السياسية ، سواء أكانت على أقصى اليمين أو أقصى اليسار . وبرغم كل محاولات الرأسمالية الليبرالية لتفكيك الدولة وإضعافها بقدر الإمكان ، فإن جميع الدول المعاصرة – على اختلاف توجهاتها – تعترف بأن من غير الممكن أن تكتفى الدولة بالقيام بمهمة حماية الأمن والنظام وتحصيل الضرائب. لم يعد من الممكن أن تصبح الدولة – كما كانت فى الماضى – مجرد شرطى وصراف

وكاتب، يعملون لدى رجل الأعمال وأصحاب الشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية . لقد أصبح من حقائق العصر أن عدم تدخل الدولة فى الشئون القومية يؤدى - حتماً - إلى وقوع مظالم اجتماعية واضطرابات وقلاقل لا حصر لها ، لأنه لابد من وجود حكم أو مرجع أخير للفصل فى الأمور ووضعها فى نصابها الطبيعى. والبيروقراطية - كظاهرة من ظواهر الحياة البشرية - ليست خيراً أو شراً فى حد ذاتها - وإنما العبرة دائماً بأساليب استخدامها وتطبيقها وتوظيفها ، أى بالنظام الذى يعمل على تسيير الأليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مرونة وسلاسة ، وليس النظام الذى يتحول إلى قوالب جامدة متحجرة أو قيود معوقة لهذه الآليات .

ومن يحاول تتبع جذور أو أوصول البيروقراطية عبر التاريخ ، سيجد أن المصادر أو المراجع التاريخية عنها قليلة للغاية . ولا توجد دراسات مقارنة عن نمو عدد الموظفين أو المكتبيين في كل بلد من بلاد العالم ، أو عن نسبتهم إلى عدد السكان. ومع ذلك فإن هناك من المعلومات المتناثرة ما يمكن أن يساعد على تتبع نشأتها ومراحلها وتطورها ونموها منذ عصر مصر القديمة ، ثم عهد اليونان القديمة وظهور المدن ، وعهد الملكية اليونانية في ظل الإسكندر الأكبر ، والعهد الروماني ، ثم العصور الوسطى .

فى مصر القديمة نشأت أعرق أنواع البيروقراطية منذ أقدم العصور ، فقد كانت مصر مقسمة إلى مقاطعات إدارية ، وكان لكل مقاطعة حاكم ، وهى مقسمة إلى أقاليم، ولكل إقليم حاكم ، وكل إقليم يضم عدداً من القرى ، ولكل قرية رئيس يسمى «الكاتب» . واتصفت الدولة فى مصر القديمة بالقدرة على إنجاز المهام الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية ، نظراً لعدم وجود صعوبات أو عقبات طبيعية فى تضاريس البلاد ، وانبساط وادى النيل على ضفتى النهر الممتد سهلاً هادئاً من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، وسهولة المواصلات والاتصالات تبعاً لذلك . ومن هنا كان من

السهل تقرير أى أمر من الأمور الاجتماعية فى العاصمة ، ثم نقله من مستوى إلى آخر. ومن الواضح أن الحضارة المصرية الرائدة والمبهرة كانت دليلاً ماديًّا ملموسًا على أن البيروقراطية كانت أداة إيجابية وقوة دفع لكل هذه الإنجازات الحضارية فى شتى المجالات ودحضاً حاسماً لادعاءات بعض الكتاب فى الغرب ، بأن البيروقراطية المصرية القديمة كانت أداة معوقة نظراً لثقل الأعباء الضريبية الناتجة عن التسلسل الإدارى ، وكذلك البطء الإدارى فى المعاملات ، وروتينية انتقال الأوامر وتنفيذها . بل إن بعضهم غالى فى هذه النظرة الفاقدة للموضوعية وادعى أن السطوة البيروقراطية بلغت حد العبودية والقهر لإنجاز المشروعات والإنجازات المنشودة . ومن البدهى أن بغض حضارة رائدة ومبهرة مثل الحضارة المصرية لا يمكن أن تكون نتيجة لنظام عبودى ينتهك حرمة الإنسان وكرامته ، وإنما نتيجة لنظام ينهض على الإيمان الذاتى النابع من داخل الفرد ، بقيمة ما يعمله ويفعله ، وعلى الانتماء الحقيقى للوطن والفرعون الذى يحكمه .

ونقل الإغريق ثم الرومان ثم حكام أوروبا في العصور الوسطى نفس الفلسفة البيروقراطية والتنظيمية ، ونفس التقسيمات إلى مقاطعات وأقاليم وقرى ، وإن كان مع بعض التغييرات التي تحتمها الظروف المحلية والتاريخية . وبرغم أن عصر النهضة كان بمثابة ثورة جذرية اجتاحت النظم الأوروبية الحاكمة، فإنها طبقت إلى حد كبير - نفس التسلسل الهرمي في الإدارة الحكومية . ومع بداية عصر الإمبراطوريات البريطانية والأسبانية ثم الفرنسية ، وكذلك المستعمرات البرتغالية والإيطالية والبلجيكية والهولندية ، اتبع نفس نظام التقسيمات الإدارية ، ولكنها هذه المرة ليست على المستوى المحلى والإقليمي فحسب ، بل على المستوى الإمبريالي الاستعماري الذي يمد سطوته إلى ما وراء البحار ، طبقاً للمصطلح الذي كان سائداً في تلك العصور .

لكن الوعى بإشكالية البيروقراطية بمعناها المعاصر الحديث ، ظهر لأول مرة من

خلال الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر. فقد لاحظ ميرابو خطيب هذه الثورة المشهور، أن تكتيكات الإدارة المالية إنما هي «تكتيكات بيروقراطية تماماً». وإذا كانت الثورة الفرنسية قد قضت على الكادر الإدارى الملكى القديم، فإنها ضاعفت الكادر الإدارى الجديد، حتى يقال إن نابليون بونابرت يعتبر مؤسس البيروقراطية الحديثة. وفي الوقت نفسه، نشأت في الدولة الحديثة بعد الثورة الفرنسية، خدمات جديدة عامة للمواطنين، مثل التعليم، والصحة، والتوسع في المرافق العامة، كمرافق المياه والإضاءة والطرق وغيرها. وأدى ذلك كله. إلى إنشاء وزارات جديدة، وترتيب أعباء مالية إضافية، والتوسع – بالتالى – في الأجهزة المالية والإدارية وزيادة عدد الموظفين.

وكانت قضية البيروقراطية مثار جدل ونقاش متجددين بين المفكرين السياسيين والخبراء الإدارين ، وخاصة عندما تتضخم الأجهزة الإدارية وتتعقد وتتشعب ، مما يضعف من قدرة القرار السياسي على أن يأخذ طريقه إلى التنفيذ. وكان السؤال الملح الذي فرض نفسه طوال القرنين : التاسع عشر والعشرين هو : هل البيروقراطية حتمية للتقدم، وضرورة لتنظيم خطوات التنمية الحضارية الحديثة، ومضاعفة سرعتها ، وتحقيق الترابط والتنسيق بين مختلف مجالاتها، أم أنها على النقيض من ذلك تماماً ؟

هناك ثلاث إجابات أو ثلاثة اجتهادات مختلفة تحاول إيجاد نوع من الحسم لهذا التساؤل الحرج والمعقد . فالبيروقراطية تبدو للبعض نسيجاً حيوياً لابد منه لتدعيم وربط الأجهزة الإدراية والاجتماعية بل والسياسية والاقتصادية في منظومة قوية متسقة ومتفاعلة . وهي تبدو للبعض الآخر نظاماً مفككاً لعلاقات لزجة وجامدة ومعوقة ، تخفي تحتها الفساد وسوء استخدام السلطة ولا فائدة منها على الإطلاق ، في حين تبدو لفريق ثالث منظومة قادرة على أن تصهر في بوتقتها القوى المنتجة مع القوى غير

المنتجة فى المجتمع ، القوة الاقتصادية النشطة الفعالة مع القوة الإدارية المتكاملة المعرقلة، على أساس أن إحداهما لا تستطيع أن تعيش أو تؤدى وظيفتها بدون الأخرى ، إذ إن فى استطاعة المجتمع المتحضر أن يفسح للمنظومة الإدارية - كمجرد وسيلة - مجالا أقل ، وأن يكفل لها -كقوة دفع-قدراً أكبر من الكفاءة .

لكن خصوم البيروقراطية ، وخاصة من أنصار الخصخصة ، يصرون على القيام بعمليات بتر للأجهزة الإدارية ، وعمليات طرد أو فصل للموظفين أو حتى العمال بانتظام ومن حين لآخر ، وينادون بتعزيز المؤسسات والشركات والمشروعات التي يمثلها أفراد . وفي زمن العولمة والخصخصة ، منذ أواخر القرن العشرين ، تحولت عمليات البتر والطرد والفصل إلى ما يشبه الحمى أو الإعصار على أساس أن التكنولوجيا حلت محل الإنسان في عمليات الإنتاج ، وتفوقت عليه في الجودة والدقة والسرعة ، بحيث أصبح في الإمكان طرد ما يقرب من ٩٠٪ من القوى العاملة، وبالتالي تضاعفت الأرباح العائدة على أصحاب العمل . لكن المجتمع لن يسلم من المتاعب والقلاقل والاضطرابات التي يمكن أن يتسبب فيها هؤلاء المطرودون والعاطلون، بحيث يصبح التقدم التكنولوجي على حساب السلام الاجتماعي والكيان الإنساني وهذه خسارة لاشك - أنها أفدح : إذ يتحتم وضع التكنولوجيا في خدمة الإنسان وليس العكس ، وإلا سيصبح موقف أنصار الخصخصة والعولمة مثل موقف الطبيب الجراح الذي أنبأ أهل المريض - وهو في رضا كامل عن نفسه - أن العملية الجراحية نجحت تماماً لكن المريض مات !!

ولعل من أهم عيوب خصوم البيروقراطية ، أنهم لا يتحلون بما يكفى من الصبر لدراسة خصمهم البيروقراطى وتحويله إلى طاقة منتجة وخلاقة ، وأنهم لا يتيحون لأنفسهم ما يكفى من الوقت لكى يعالجوا هذا الخصم معالجة يقظة وسليمة . وهذه هى المعضلة التى نجحت اليابان فى حلها . فمثلاً وجدت أن علاج سلبيات أو ثغرات

أو معوقات أى مصنع لا يكمن فى غلقه وطرد العاملين منه مثلما تفعل دول الغرب، وإنما فى إصلاح هذه السلبيات، وسد هذه الثغرات، وإزالة هذه المعوقات، وابتكار قوى دفع جديدة لعجلة الإنتاج، وتوفير تكاليف إنشاء مشروع جديد يبدأ من الصفر. فقد درست اليابان الزوايا المختلفة لمشكلة البيروقراطية المثيرة للقلق والتعثر، وقررت الاستيلاء على القلعة البيروقراطية وإخضاعها لأهدافها القومية، وهذا أفضل بكثير من أن تنهال عليها بمعاول الهدم من خارجها. فالإنسان الياباني - حتى ولو كان بيروقراطيا قحاً يكن استغلاله وصقل قدراته بعد اكتشافها، بحيث يتحول إلى طاقة دفع متجددة لأليات الإنتاج - ذلك أن الإنسان هو عملة اليابان الصعبة.

وإذا كانت أساسيات البيروقراطية واحدة، فإن بصماتها وملامحها وآلياتها تختلف من بلد إلى آخر ، ومن عصر إلى آخر . ولذلك لابد أن تركز الدراسة التحليلية الميدانية على الظروف الخاصة للبلد موضوع الدراسة التى لابد أن تتناول تاريخ البيروقراطية فيه ، ودورها ، ووظيفتها ، وآلياتها ، ومزاياها ، وعيوبها ، وعقلية المشتغلين بها ونفسيتهم ، والفكرة العامة عنهم لدى الرأى العام . وبإيجاز ، تنبغى دراسة القوى المحركة التى تلعب دوراً ، إيجابياً أو سلبياً ، في تكوين الهرم البيروقراطي ، وتطوره ، وتراكمه ، وغوه ، بهدف الوصول إلى الحلول السلمية ، أى القضاء على سوء استخدام الأداة الحكومية ، وعلى مفاسد البيروقراطية ، وفي مقدمتها التضخم الكبير في المكاتب وعدد الموظفين ، ودخل الموظف ومرتبه اللذان يتناسبان تناسباً عكسياً مع زيادة عدد الموظفين ، واتساع نطاق البيروقراطية .

وقواعد اللعبة البيروقراطية تنهض على قانون تطورها الداخلى الذى يؤدى دائماً إلى تزايد اتساعها وترسيخ نفوذها. لكن لابد من التمييز بين الاتساع الصادر عن الحاجة الحقيقية للخبرات الرفيعة والعقول المفكرة ، والأيدى الماهرة ، وبين الاتساع

الصادر عن حاجة غير حقيقية ترجع إلى هذا القانون الداخلى لتطور البيروقراطية والمكاتب والموظفين ، وهو قانون القصور الذاتى الإدارى ، قانون الدافع الذاتى نحو التوسع والاستقلالية الذى يحكم البنيات العليا للمجتمع ، والتى يصل تأثيرها حتى أعماقه . فانبيروقراطية قادرة على التوالد ، حتى فى اللحظات التى يظن الجميع فيها أنها ماتت . إن المكتب ليس شيئاً ميتاً . إنه كائن حى ، يتوالد ويتكاثر ويموت طبقاً لقوانين معينة ، ولكن من الواضح أن المكتب يقاوم الموت عندما تدق ساعته . فعندما ينجح خصوم المكاتب ، سواء تحت ضغط الضرورات المالية ، أو تحت ضغط الرأى العام ، فى مواجهة البيروقراطية ، فإن المكتب سرعان ما يموت ، ولكن بعد أن يخلق من بعده مكتباً جديداً . فعند تصفية أى مكتب ، فإن العمل يبدأ على الفور بتكوين لجنة مائية ، سرعان ما تقيم لنفسها مكتباً وتعين موظفين . وقد تكون هذه اللجنة على جانب كبير من الكفاءة ، ولكن هناك أيضاً الاحتمال بأن تكون مجرد إضافة بيروقراطية جديدة إلى البيروقراطية القديمة .

ومن غرائب البيروقراطية أن مهمة مكتب من المكاتب ، قد تكون قد انتهت بالفعل ، لكنه يظل قائماً لمدة أخرى بعد ذلك . ففى فرنسا مثلاً ظلت إدارة خط ماجينو قائمة حتى سنة ١٩٥٦ على الرغم من انتهاء مهمة الخط العسكرى منذ سقوط فرنسا عام ١٩٤٠ ، وعلى الرغم من أنه كان عاراً للعسكرية الفرنسية لأن الألمان التفوا حوله واحتلوه في وقت قياسى في حين كان الفرنسيون يظنون أنه سيكون حامى حماهم . أما في إيطاليا فقد ظلت وزارة المستعمرات موجودة حتى عام ١٩٥٦ أيضاً على الرغم من تصفية المستعمرات الإيطالية .

وهناك قانون يعرف باسم «قانون باركنسون» يفسر النمو الذاتى للبيروقراطية وحركة القصور الذاتى لنظامها . ويؤكد أنه كلما قلت المهام الفعلية للمكتب أو الجهاز الإدارى ، زاد عدد موظفيه . ومن أبرز الأدلة على ذلك عندما بلغ عدد قطع الأسطول

الفرنسى أدنى حد فى الحرب العالمية الثانية ، كان عدد موظفى وزارة البحرية الفرنسية قد وصل إلى أقصى حد . وهذا يؤكد أن البيروقراطية قادرة على أن تصبح غاية فى حد ذاتها ، وتصبح الوظيفة هدفاً فى ذاته أيضاً . ويفقد العمل الإدارى غايته الموضوعية والإيجابية بمرور الوقت ، ليصبح مجرد الوجود هو الغاية الوحيدة .

وبالإضافة إلى العوائق الإدارية التى يتسبب فيها التعقيد البيروقراطى ، فإن لمشكلة البيروقراطية جانبها المالى أيضاً ، لأنها تعنى المزيد من التكاليف والنفقات المالية التى تتمثل فى التزايد المطرد فى المرتبات والمصاريف الإدارية ، ذلك التزايد الذى تتحمله الدولة فى شكل ضرائب . والبيروقراطية تعنى – من الناحية المالية أيضاً – التزايد المستمر فى النسبة بين النفقات الإدارية غير المنتجة ، والنفقات الاستثمارية المنتجة ، مما يؤثر بالسلب ، إلى حد كبير ، على غو الدخل القومى العام .

وقد تكون هذه المشكلات وغيرها غير خطيرة ، بمعنى الكلمة ، على الدولة والمجتمع ، إذ إن أخطر ما فى البيروقراطية هو ميلها إلى الحكم والتحكم بحيث تصبح طرفا فى عارسة قواعد اللعبة السياسية . ففى ظل سيادة البيروقراطية ورسوخها ، من الممكن أن يصبح الحكم للمكاتب والموظفين المهرة فى ممارسة الأساليب الإدارية. ومن الناحية النظرية ، فإن مهمة المكاتب والموظفين هى مجرد تطبيق القوانين وتنفيذ أوامر الوزراء ، ولكن البيروقراطية تملك من الحيل والألاعيب ما يساعدها على تجاوز حدودها كأجهزة تنفيذية ، والتطلع إلى ممارسة الضغط السياسي على الحكومة ، لأنه في إمكان الجهاز الإداري ألا ينفذ الأوامر التي يتلقاها دون أن يخرق القانون ، أو أن عاطل فى التنفيذ ، أو أن يقوم بالتنفيذ بطريقة غير فعالة أو حاسمة ، بحيث يطبق من خلال هذا المسلك ، سياسته الخاصة .

ويستطيع الجهاز الإدارى أيضاً أن يضغط على الحكومة بحجة الصعوبات التنفيذية ، أو عن طريق التعقيدات المكتبية واللوائح التي يفسرها على هواه ، كما

يستطيع أن يفرض وجهة نظره الخاصة بدعوى تجنب المشكلات والعقبات المحتملة، بل ويعترض على الأمر أو القانون ويطالب بسحبه وتعديله ، ويقدم اقتراحات بديلة لذلك . وكثيراً ما يخاف كبار المسئولين من هذه الاعتراضات التى يأخذونها على محمل التحذيرات ، فينساقون لها درءاً للتبعات التى يمكن أن تترتب على عدم التزامهم بالرأى الإدارى أو الفنى المتخصص .

وبصفة عامة فعندما تقف إدارة حكومية موقف العداء من إجراء إصلاحي ، فإن الحكومة تواجه صعوبات حقيقية وفعلية في سبيل تنفيذ مثل هذا الإجراء ، بل وقد تقوم الإدارة الرافضة له بإجراءات مضادة تفسد على الحكومة كل أو بعض ما قصدت إليه . كما أنه من الملاحظ أيضاً أنه كلما ساءت الأمور أو تأزمت في قطاع من القطاعات ، زادت سلطة إدارة هذا القطاع ، وزاد نفوذ موظفيه . إن البيروقراطية تتجه دائما إلى فرض حكم المكتب الإداري بدلاً من حكم السلطات العامة السياسية، وتميل إلى التحول إلى فئة مختارة ممتازة في المجتمع ، برغم أنها لا تعترف بمسئوليتها ولا تتحملها ، ومن الصعب دائما تحديد مسئوليتها ، وتحقيق المحاسبة الفعالة لأنها تلقى المسئولية على الجمهور . وفي الوقت نفسه تستخدم البيروقراطية عددا كبيرًا من الموظفين في أعمال غير منتجة ، وتستهلك موارد كثيرة في هذه الأعمال. وهذه النفقات تتحملها الدولة في شكل ضرائب، وارتفاع الأسعار، وانخفاض المرتبات والأجور . وبالإضافة إلى ذلك فإنها لا تكتفي بما تتحمله الدولة من نفقات نتيجة لمجرد وجودها ، بل تسعى دائما إلى التدخل في حياة المواطنين ، وتشتت جهودهم ، وتعرقل النشاط الاجتماعي والاقتصادي ، وتفسد العلاقات بين الحكومة والمواطنين الذين يجدون أنفسهم أسرى متاهات جانبية وطرق مسدودة وحلقات مفرغة .

وعبر التاريخ الحديث ، جرى نضال لاهوادة فيه ضد البيروقراطية ولا يزال مستمراً في كثير من الكتابات الأدبية ، والعروض المسرحية ، والمقالات الصحفية ،

والدراسات الأكاديمية ، والندوات الفكرية ، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ، والأفلام السينمائية ، التي عالجت مشكلة البيروقراطية ، وعرّت سلبياتها . ففي مجال الإبداع الأدبى مثلاً نجد رواية «أوليفر تويست» لديكنز ، و «المعطف» و «المفتش العام» لجوجول ، و «الميراث» لموباسان ، و «الموظفون» و «البورجوازي الصغير» لبلزاك ، و «القلعة» لكافكا ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر . كما أن الأدب أو التراث الشعبي زاخر بفكاهات الناس ونكاتهم الساخرة من شخصية الموظف التقليدي أو الانتهازي أو المتعجرف أو المداهن .. إلخ ، والذي كان دائماً هدف النكتة الشعبية في كل مجتمع ، وفي كل بلد .

ومع ذلك فقد أثبتت البيروقراطية قدرتها على الصمود عبر العصور وفى مختلف المجتمعات . فعلى الرغم من أنها لا تواجه سوى خصوم متجددين ، ولا يكاد يوجد من يدافع عنها ، فإنها مستمرة فى الوجود والنمو والتوسع . وفى مواجهة هذا التناقض بين الجهود التي تبذل ضد البيروقراطية - ولو ظاهرياً على الأقل - وبين النتائج التي تتحقق بالفعل والتي لا تكاد تذكر ، فإنه لا يوجد سوى تفسيرين يلقيان الضوء على هذه الظاهرة المتفاقمة ، وهما : إما أن النضال ضد البيروقراطية يستخدم وسائل سيئة وغير مجدية ، ويعالج المشكلة بأدوية خاطئة أو غير فعالة ، وإما أن الأمر كله يتعلق بمرض لاشفاء منه ، مرض عضال مزمن مثل جميع الأمراض المستعصية ، بل لعله مرض مميت يستطيع أن يقضى على ضحيته .

ولا يوجد تناقض بين التفسيرين فيما يتعلق بضرورة النضال ضد البيروقراطية؛ فإذا كان العلاج غير فعال ، فلابد من تغييره ، وإذا كان المرض مزمناً فلابد من منع استشرائه حتى لا يصبح وباءً . وإذا كانت الإشكالية البيروقراطية تتمثل في كلمتين : مكتب وحكم ، فإن هذا يعنى مشكلتين هما : كيفية تجنب تضخم المكاتب والأعمال الروتينية الورقية ، وكيفية تجنب سوء استخدام السلطة الإدارية ، والقضاء على تحكمها ، حتى تتحول إلى أداة طبعة لتطبيق الاستراتيجية السياسية القومية .

ومن الواضح أن فشل النضال ضد البيروقراطية بحيث لا تتجاوز صلاحياتها الإدارية والتنفيذية والتطبيقية ، يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية تكمن فى أن محاربة البيروقراطية لا تتعدى محاربة مظاهرها وأشكالها الخارجية ، بدلاً من محاربتها فى مصادرها وأسبابها الجوهرية وقوى دفعها المتجددة. ويتمثل السبب الثانى فى أن البيروقراطية تتميز بمقدرتها الهائلة على احتواء خصومها ، واستيعابهم ، وامتصاصهم ، وتحويلهم إلى بيروقراطيين. أما السبب الثالث فيؤكد أن أى جهد يبذل ضد البيروقراطية يتكلف مالاً وميزانيات إضافية ، فهو لا يتم بالمجان . ومعظم الدول النامية أو المتخلفة تعانى من متاعب اقتصادية وديون باهظة ، مما يشكل فرصة ذهبية للعناصر البيروقراطية كى تسيطر وتسود .

ومع هذا ، فإن السلاح الأول فى تحجيم البيروقراطية وحصرها فى حدودها التنفيذية والتطبيقية ، هو الأخذ بنظام العلاقات الأفقية فى الدولة والمجتمع ، بدلاً من العلاقات الرأسية . وإذا كانت العلاقات الأفقية هى العلاقات السياسية الجماهيرية، فإن العلاقات الرأسية هى العلاقات الإدارية الانعزالية التى تسير فى خطوط متوازية قل أن تلتقى. ولذلك فإن العلاقات الأفقية أكثر ضرورة وحيوية من محاولات التنسيق الإدارى فى المستويات العليا للدولة ، مما يحتم إقامة العلاقات الشخصية والمباشرة بين الحاكمين والمحكومين ، بين القيادة والقاعدة ، بدلاً من الاعتماد على اللجان والمجالس التى تتيح الفرصة كاملة لاستمراء الكسل الإدارى والبلادة الروتينية.

ولعل أفضل وسيلة لتجنب المركزية البيروقراطية التى تؤدي إلى التحكم والسيطرة على كل أحجار الهرم الإدارى ، تتمثل فى الحكم المحلى أو الإقليمى الذى يصبح ضرورة ملحة ، يمكن أن تتحقق من خلال التجمعات والمجالس المحلية المختصة بشئون المناطق التى تدرك مشكلاتها ومتاعبها على الطبيعة ، مما يكفل بالتالى حسن الرقابة والإشراف والمحاسبة وعدم تكرار الوظيفة ... إلخ . كما تنبغى

كفالة حرية التصرف والمسئولية للمستويات الأدنى من الجهاز الإدارى ، مع فرض رقابة فعالة ، رقابة لا تقتصر على الجوانب المالية فحسب ، بل تمتد لتشمل كل أنواع الأداء والإنجاز ، وذلك طبقاً لمقاييس ومعايير سليمة وعلمية للإنتاجية والكفاءة الإدارية ، مع وضع برامج ودورات تدريبية للموظفين ، وتحسين وسائل اختيارهم ، وربط الترقيات والعلاوات ورفع المرتبات ، بمدى الإنجاز الفعلى الذى تقيمه لجان مختصة ، يفضل أن تكون من خارج المؤسسة (خبراء وأساتذة جامعة مثلاً) حتى لا تكون لجانا بيروقراطية بقدر الإمكان . بل ويمكن ابتكار معايير ومناهج وأساليب جديدة حتى لا تتجاوز البيروقراطية دورها كأداة أو وسيلة تنفيذية وتطبيقية وتصبح غاية في حد ذاتها ، وتفرض سيطرتها على النظام السياسي ، فيصبح مجرد أداة أو وسيلة في يدها لتنفيذ أهدافها العلنية والخفية ، ويفقد قدرته على القيادة ، وتصبح الدولة سفينة يمسك بدفتها البيروقراطيون الذين لا يرون آفاقاً أبعد من اهتماماتهم الشخصية .



(۲۸) الرعب النووي

يعتبر امتلاك السلاح النووى أخطر قواعد اللعبة السياسية على الإطلاق . وبرغم كل الاحتياطات والضمانات التى تحرص عليها الدول التى تمتلكه حتى لا يفاجأ العالم بانفجار قنبلة نووية نتيجة لخطأ فنى ، أو ربما باندلاع معركة نتيجة لخطأ فى الحسابات ، فإن العالم ، منذ بدء العصر النووى ، يعيش مهدداً بالرعب النووى سواء أكان هذا فى سنوات الحرب الباردة أم بعد انتهائها . وسيظل هذا التهديد قائماً مالم يتم نزع السلاح النووى من جميع الدول التى تمتلكه ، ومن الدول التى تسعى لامتلاكه . ذلك أن احتمال الخطأ بين البشر وارد دائما ، ولو أن قادة الدول الأعضاء فى النادى النووى جادون فى نزع السلاح النووى ، لما واصلوا سباق التسلح وتطوير أسلحة الدمار الشامل ، مما يدل على أن السلام العالمي هو نتيجة لتوازن الرعب النووى الذي يعيشه العالم ، وطالما أنه توازن ، مثله فى ذلك مثل أى توازن بشرى أخر ، فلابد أن يكون عرضة للخلل . وهذا الخلل فى هذه الحالة لا يعنى سوى دمار لم تعرف له البشرية مثيلاً من قبل ، ذلك أن قنبلتي هيروشيما وناجازاكي عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانتا بمثابة لعب أطفال بالنسبة لما تخفيه الترسانة النووية الآن .

ونظرا للإحساس الدفين الذي يؤرق قادة الدول النووية من مثل هذا الخلل المحتمل في توازن الرعب النووي ، فإنهم واصلوا عقد الاتفاقات والمعاهدات التي أرادوا أن تكون بمثابة صمامات للأمن . فقد جاء في مقدمة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الموقعة في عام ١٩٦٨ ، والتي بدأ مفعولها في السريان منذ مارس ١٩٧٠ ، أن

الهدف الإستراتيجي هو الاتفاق على نزع السلاح النووى نزعاً تامًا وشاملاً ، بأسرع ما يمكن ، تحت رقابة دولية دقيقة ، تطبيقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولوضع حد لسباق التسلح . لكن من الواضح أن هناك من الأسباب والدوافع والشكوك والنيات السيئة والطموحات التي تدفع الدول النامية أو حتى المتخلفة لامتلاك السلاح النووى ، ما يجعل نزعه نزعاً تامًا وشاملاً ، حلماً أو وهماً من الأوهام ، وبالتالي يصبح النزع الجزئي أو المرحلي من الأمنيات الأثيرة التي تتمنى البشرية تحقيقها . فلم يحدث في تاريخ البشرية أن اكتشف الإنسان سلاحاً يمنحه القوة والسطوة والجبروت ثم تخلي عنه ، بل إنه يعكف على تطويره وتحسينه ومضاعفة طاقته التدميرية . وإذا تخلي عنه فذلك لأنه اكتشف سلاحاً آخر يفوقه في قوته ومفعوله. وقواعد اللعبة السياسية التي تنطبق على اكتشاف ألفريد نوبل للديناميت ، هي نفسها التي تنطبق على انتشار الأسلحة النووية . وهذا ليس من باب التشاؤم وإنما من منطلق مواجهة حقائق العصر التي أصبحت راسخة ولا يمكن تجاهلها .

فى مؤتمر مراجعة معاهدة انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٩٥ ، بعد ٢٥ عاماً من سريانها ، وافقت الدول الخمس النووية على تجديد التزامها بالإزالة النهائية لكل الأسلحة النووية . وطالبت فى نفس المؤتمر ، دول عدم الانحياز بضرورة وجود خطة زمنية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية التى تهدد العالم بمخاطر لم يسبق لها مثيل . وكان للدول غير النووية الحق فى إساءة الظن بالدول النووية التى حرصت على ادعاء الجدية فى عزمها على التخلص النهائى من الأسلحة النووية ، لكنها لم تف بأى التزام قطعته على نفسها فى الاتفاقات التى أبرمتها تمهيداً لإتمام معاهدة نزع السلاح النووى بصورة كاملة وفى ظل رقابة دولية محكمة وفعالة .

ترسخت المخاوف من فقدان السيطرة في حالة الأزمات ، وأصبحت بمثابة الباعث الأساسي على ضرورة وجود نظام محكم دقيق للسيطرة المركزية على هذه

الأسلحة لمنع نشوب حرب نووية . وتبدو مخاطر اللعبة السياسية على أشدها عندما ندرك أن اللاعب الأساسى أو صاحب القرار فى شن الضربة النووية هو رئيس الدولة ، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ، الذى يتحكم فى شفرة إطلاق الرؤوس النووية التى تلازمه كظله طوال الليل والنهار ، تحسباً لتعرض بلاده لهجوم نووى مفاجئ ، ليتمكن من الرد الفورى عليه من أى مكان يقيم فيه . ويحمل الحقيبة التى تحوى الشفرة النووية أحد المساعدين العسكريين ، الذى يعين لهذا الغرض ويلازم الرئيس فى كل تحركاته . وهكذا تصبح اللعبة السياسية فى قمة خطورتها لدرجة أن مصير العالم كله أصبح رهن حقيبة أو شفرة يحملها أحد مساعدى الرئيس أينما ذهب. وهى خطورة تفوق مظاهر الخطورة التى تجسدها أفلام الخيال العلمى أو الإثبارة السياسية.

ويجب ألا يتصور أحد استحالة اتخاذ قرار الاستخدام النووى فى الرد على المعتدى ، لأنه قرار يتوقف على الحصول على المعلومات بكافة الوسائل المتطورة فضائية وجوية وأرضية ، وتحليلها بدقة فى لحظات قياسية ، ثم اتخاذ القرار بإنذار كافة الأنظمة الدفاعية والهجومية ، ووضعها فى أقصى حالات التأهب لتنفيذ الإجراءات المخططة ضد الدولة المعتدية . فالأسلحة النووية دكتاتورية بطبيعتها ، لا ترضى بأقل من رئيس الدولة لتوكل إليه قراراتها المصيرية ، فهو الذى يتخذ القرار ، وهو شخصياً الذى يأمر بإطلاق الرؤوس النووية .

وتتضاعف مخاطر اللعبة في نظرنا عندما ندرك أن الحرب النووية والسرعة الهائلة لأجهزة إطلاق أسلحتها ، تتطلب أعلى درجات التأهب والاستعداد حتى يكون هناك الوقت الكافي للرد على الانتقام . وهذه المخاطر قد تحمل في طياتها الإنذار الخطأ في الحرب النووية بسبب خطأ فني صادر من الحاسبات الإلكترونية في مراكز قيادة الدفاع الجوى والفضائي ، أو خطأ بشرى نتيجة وضع شريط تدريبي مسجل ، بحيث

يبدو لأول وهلة أن الهجوم حقيقى ويمكن أن يؤدى إلى نشوب الحرب النووية عن طريق الخطأ . ولا تتوقف المخاطر عند هذا الحد ، وذلك نظراً لصعوبة اتخاذ القرار فى حالة الصواريخ الإستراتيجية الحاملة للرؤوس النووية كوسيلة للرد على المعتدى ، لأنها تفتقر إلى ما يسمى بقابلية الاستدعاء عند التراجع عن القرار ، فى حين أن رئيس الدولة يستطيع مراجعة الموقف فى حالة الطائرات التى أمر بإقلاعها وتوجيهها نحو أهدافها ، بحيث يمكنه استعادتها أو تأكيد المهمة واستمرارها إذا كان الهجوم حقيقياً .

من هنا كانت الضرورة الحتمية لخفض احتمالات مخاطر الحرب النووية التى تنفجر بطريق الخطأ ، وذلك بوضع الضوابط التى تحقق سرعة اكتشاف الخطأ الفنى أو البشرى أو كليهما ، وتأكيد التعهدات بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ، والدخول فى برامج مشتركة للتعاون فى خفض هذه المخاطر ، ووضع القيود على إستراتيجية الضرب بمجرد تلقى الإنذار مباشرة ، وذلك بالاتصال الفورى عبر الخطوط الساخنة بين الدول النووية لاستيضاح الموقف طالما أن الخطأ الفنى أو البشرى وارد فى نظام الإنذار ووضع القوات فى حالة تأهب قصوى .

وفى سنوات الحرب الباردة وضعت القوتان العظميان هذه المخاطر فى مقدمة همومها ومشاغلها ، فتم توقيع اتفاقيتين بين الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة . كانت الأولى هى الاتفاقية الأمريكية السوفييتية التى تضمنت عدداً من الإجراءات التى تحد من خطر اندلاع حرب نووية ، وتم توقيعها من وزيرى خارجية الدولتين فى أكتوبر ١٩٧١ . أما الاتفاقية الثانية فقد وقع عليها الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون والزعيم السوفيتى ليونيد بريجنيف فى ٢٢ يونيو ١٩٧٣ ، وعرفت باتفاقية منع الحروب النووية . ومع ذلك يرى خبراء الإستراتيجية أنه لا يوجد حل حاسم لمشكلة احتمالات الحرب النووية بطريق الخطأ سوى تنفيذ تدابير وإجراءات نزع السلاح من

خلال نظام عام وشامل ، لكنه هدف ما يزال متعذر التحقيق ويبدو أنه سيظل كذلك ، وعلى البشرية أن تتعايش بطريقة أو بأخرى مع هذا السيف المعلق على عنقها .

وتتوالى صور الرعب النووى على المستوى العملى بمجرد ظهور مؤشرات لاحتمال وقوع هجوم نووى ، إذ يتحتم وصول رئيس الدولة إلى مقر القيادة المحصن تحصيناً تامًا في باطن الأرض للوقاية من أية أخطار أو ضربات نووية . وفي الولايات المتحدة - مثلاً - توجد حوامة موضوعة في حالة استعداد دائم للإقلاع في أية لحظة ليلاً أو نهاراً لنقل رئيس الدولة إلى مقر القيادة في فورت ريتش ، وهو محصن تحصيناً ليلاً أو نهاراً لنقل رئيس الدولة إلى مقر القيادة في فورت ريتش ، وهو محصن تحصيناً جيداً لمقاومة الهجوم النووى . وبرغم هذا التحصين ، فإنه يعتبر من الأهداف الرئيسية التي يضعها العدو في أولوياته لتدميرها ، ولذلك اتجهت الولايات المتحدة نحو استخدام مركز قيادة الطوارئ المحمول جوًا لكي ينتقل إليه رئيس الدولة إذا استدعى الأمر .

وهذا المركز عبارة عن طائرة مجهزة للاستخدام كمركز قيادة طائر فى حالة الإنذار بوقوع هجوم نووى ، يستقلها رئيس الولايات المتحدة وكبار مساعديه من المدنيين والعسكريين لقيادة الحرب النووية من الجو . ويطلق على هذا النوع من الطائرات ، طائرة الخطر النووى . ويوجد منها أربع طائرات مجهزة بكافة التسهيلات التى تمكن رئيس الدولة من الاتصال برؤساء الدول فى العالم ، وبالبيت الأبيض ، وبوزارة الدفاع الأمريكية، ومراكز قيادة إطلاق الصواريخ المنتشرة فى أطراف العاصمة، وهى التى فى حالة استعداد دائم ليلاً ونهارًا للانطلاق فى أية لحظة ، وأفراد طاقمها فى حالة طوارئ وتأهب بصفة دائمة . وقد تم إعداد قاعدة أخرى بديلة للتمركز فى حالة عدم التمكن من استخدام القاعدة الأولى بسبب الأحوال الجوية أو أى سبب آخر ، وأحيط موقع هاتين القاعدتين بسرية بالغة .

ويتوقف تأمين وصول رئيس الدولة إلى مقر القيادة على فترة الإنذار المتيسر

عن الهجوم النووى . ففى حالة توافر الوقت الكافى للإنذار ، لاتكون هناك مشكلة . أما فى حالة توجيه الضربة الأولى ، فإن المشكلة تصبح معقدة للغاية لأن وقت الإنذار الذى توفره وسائل الاستطلاع المتطورة من أقمار صناعية ورادارات الإنذار بعيدة المدى سيكون محدوداً جداً . وكان الرئيس الأمريكى جيمى كارتر أول رئيس يختبر هذه الطائرة ، حتى يطمئن شخصياً لدوره كقائد أعلى للقوات المسلحة . ثم تلاه الرئيس رونالد ريجان فى هذا الصدد .

ويظل التحفظ على بطاقة إصدار الأمر بالهجوم النووى من أخطر الإشكاليات والإجراءات التى يجب تنفيذها بمنتهى الدقة . إن صاحب القرار فى شن الضربة الحوية هو رئيس الدولة الذى يتحكم فى شفرة إطلاق الرؤوس النووية ، ويحمل فى جيبه الخاص بصفة دائمة وأينما ذهب بطاقة تشغيل إلكترونية ، مسجل عليها أرقام وعلامات شفرية لايحلها إلا حاسب إلكترونى خاص ، يستخدم لإصدار الأمر بشن هجوم نووى ، وللتأكد من أن هذا الأمر صادر من الرئيس شخصياً . وكانت الأزمات التي مرت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، ووضعتهما فى مواجهة مباشرة ، مثلما حدث فى أزمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا عام إطلاق الصواريخ السيطرة المركزية على إطلاق الصواريخ الإستراتيجية الحاملة للرؤوس النووية لمنع نشوب حرب نووية .

لكن الاتفاقيات بينهما لم تمنحهما حصانة دائمة ضد فقدان السيطرة المركزية على الترسانة النووية ، عندما فوجئ العالم يوم ١٩ أغسطس ١٩٩١ بالانقلاب السوفييتي الذي عزل الرئيس ميخائيل جورباتشوف ، وتعيين نائبه جينادي باناييف رئيساً للدولة ، وإعلان تشكيل لجنة طوارئ ، سيطر عليها الجيش والخابرات والأمن. وتحركت الدبابات لتفرض سيطرتها على العاصمة موسكو ، وفرضت حالة الطوارئ في البلاد لمدة ستة أشهر. وفي الوقت نفسه قام رئيس جمهورية روسيا بوريس يلتسين

بالدعوة إلى المقاومة والعصيان المدنى والإضراب العام ، واعتبار الإطاحة بالرئيس جورباتشوف عملاً غير دستورى. وفي يوم ٢١ أغسطس ١٩٩١، عاد الرئيس جورباتشوف إلى السلطة ، وتم رفع الحصار عن موسكو ، وانسحاب الجيش إلى ثكناته وإعادة البرلمان السوفييتي (الدوما) تنصيب جوربا تشوف رئيساً للاتحاد السوفييتي .

هنا برزت أسئلة محيرة وشائكة وخطيرة حول من كان يملك السيطرة على القوة النووية السوفييتية ، ويتحكم فى شفرة إطلاق الرؤوس النووية طوال الأيام الثلاثة التى شهدت الانقلاب الذى أطاح بالرئيس ميخائيل جوربا تشوف فى الفترة ما بين ١٩ و ٢١ أغسطس عام ١٩٩١ . ولذلك أصدرت القيادة الأمريكية أوامرها على أثر هذا الانقلاب برفع حالة التأهب للقوات الأمريكية المنتشرة فى أنحاء العالم إلى الحالة القصوى ، خوفا من أن يحدث خلل فى السيطرة على القوة الإستراتيجية النووية للاتحاد السوفييتى ، مما يؤدى إلى وقوع عنصر منها فى أيد غير مسئولة وتستخدم ضد الولايات المتحدة أو أوروبا . وهكذا بلغ الرعب النووى درجة أصبح فيها العالم كله عفريت !!

وأعلنت وزارة الدفاع أن الولايات المتحدة تتابع باهتمام وجدية الوضع الخاص بالأسلحة النووية والصواريخ وتحركاتها وخضوعها للسيطرة المركزية في موسكو. وكشف بيان لوزارة الدفاع الأمريكية عن أن ٧٥٪ من الصواريخ العابرة للقارات، تتركز في جمهورية روسيا الاتحادية، والباقي في جمهوريات أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، وأن الغواصات التي تحمل رؤوساً نووية تخضع لسيطرة القيادة العسكرية السوفييتية في موسكو، وأن قاذفات القنابل حاملة الرؤوس النووية لها قواعد في موسكو وأخرى في أوكرانيا وكازاخستان، وأن ٨٠٪ منها في جمهورية روسيا، وتسيطر السلطة المركزية على كل الأسلحة الإستراتيجية، أما الصواريخ التكتيكية المتحركة والرؤوس النووية، فهي موزعة في شتى أنحاء الاتحاد السوفييتي، ومشكلتها صعبة في

السيطرة عليها كما اعترف وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني بصعوبة السيطرة على الأسلحة النووية التكتيكية الصغيرة المنتشرة في أراضي عدد من الجمهوريات التي استقلت حديثاً، وأعرب عن قلقه من احتمال فقدان السيطرة على هذه الأسلحة.

وتتجلى خطورة اللعبة السياسية المميتة في أنه لم تكن هناك إجابة على الأسئلة المحيرة والشائكة عن الضمانات الكفيلة بمنع احتمالات وقوع حرب نووية ، سوى ما أكده الرئيس جوربا تشوف بعد إعادة تنصيبه رئيساً للدولة وحل لجنة الطوارئ التي قادت الانقلاب ، عن أن الأسلحة النووية كانت تخضع للإشراف والسيطرة الكاملة للسلطة المركزية في موسكو ، وأنه لم يحدث خلال فترة الانقلاب ما يزيد من قلق الولايات المتحدة ويدفعها لرفع درجة استعداد قواتها العسكرية . وكانت وزارة الدفاع الأمريكية تشعر بقلق بالغ تجاه مسألة تحديد من يملك صلاحية إصدار الأوامر بإطلاق الصواريخ النووية ، برغم تضاؤل احتمال إطلاق هذه الصواريخ . ولكنها عادت وأعلنت في ٣١ أغسطس ١٩٩١ أن الاتحاد السوفييتي خفض من درجة استعداد أسلحته وصواريخه النووية الموجهة إلى الولايات المتحدة خلال الانقلاب الفاشل ضد الرئيس جوربا تشوف ، كما انخفضت درجة استعداد الاتحاد السوفيتي لاحتمال حرب إستراتيجية ، إلى أقل من المستوى العادى . وفسر المحللون الأمريكيون هذا الإجراء بأنه إشارة من جانب القادة السوفييت إلى الولايات المتحدة بأنهم يسيطرون على الترسانة النووية السوفييتية حتى في وجود قلاقل في البلاد .

وبرغم وجود نظام محكم للسيطرة على القوات الإستراتيجية النووية فى الاتحاد السوفييتى قبل تفككه وانهياره ، إلا أن درجة الرعب النووى ازدادت لعدة أسباب ، منها أن وزير الدفاع السوفييتى ديمترى يازوف كان هو نفسه ضمن الجموعة التى تولت قيادة الانقلاب ضد الرئيس جوربا تشوف. كما أنه برغم أن نظام السيطرة المعمول به معقد ومحكم ، إلا أنه يعتمد على حاسبات قديمة ، ويمكن اختراقها وكشف أسرارها. أما فى

حالة انعدام الوزن التي كانت تعانى منها الأجهزة السوفييتية وجهاز المخابرات السوفييتي فقد كان من الممكن لأي جهاز مخابرات آخر أن يتوصل إلى أسرار هذا النظام .

وبعد استقالة جوربا تشوف مع انهيار الاتحاد السوفييتي ، أعلنت موسكو أن جورباتشوف سلم الرئيس الروسى يلتسين مقاليد السيطرة والتحكم في الترسانة النووية السوفييتية التي تضم حوالي ٣٠ اَلف سلاح نووي ، وأصبحت الشفرة النووية مسئولية ملازمة ليلتسين في كل تحركاته . لكن تفكك الاتحاد السوفييتي السابق الذي تم بصورة مذهلة في سرعتها ، أدى إلى أخطار ومخاوف ومشكلات عديدة تتمثل في السيطرة على الأسلحة النووية ، والقلق من انتشار هذه الأسلحة في الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد المنهار . ومازالت هذه الجمهوريات غير مرتبطة بأية معاهدات دولية تلزمها بالسيطرة على هذه الأسلحة النووية . وكان الرعب الذي اجتاح الغرب من جراء احتمال أن تجد هذه الجمهوريات نفسها مضطرة تحت ضغط ظروفها الاقتصادية المتدهورة أن تتصرف في بعض هذه الأسلحة بالبيع لدول تحاول الحصول عليها بأي ثمن ، أو تسقط هذه الأسلحة في يد الجماعات الإرهابية ، وربما كان صدور الإعلان عن تشكيل الكومنولث الجديد من إحدى عشرة جمهورية سوفييتية سابقة في ديسمبر ١٩٩١ بمثابة فرصة لالتقاط الأنفاس والتقليل من مخاطر هذه المشكلة ، لكنه لم يحلها حلاً حاسماً يزيل المخاوف والاحتمالات المرعبة .

ولا تقتصر مشكلة الاحتفاظ بالشفرة النووية على الأوقات التى تقع فيها الانقلابات والاضطرابات فحسب، بل مرتهنة أيضاً بكل ما يمكن أن يقع للرئيس من مفاجات غير سارة أو نكسات صحية قد تعجزه عن القيام بمسئولياته ولو مؤقتاً . فمثلاً كان السؤال الملح والشائك قد دار حول من الذى كان يتحكم فى شفرة اطلاق الرؤوس النووية أثناء إجراء عملية جراحية فى القلب للرئيس الروسى بوريس يلتسين فى سبتمبر ١٩٩٦ ، وفى أثناء دخوله المتكرر فى المستشفى بسبب قرحة فى المعدة ،

ومرة أخرى بسبب التهاب رئوى فى عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ . وكان الرئيس السوفييتى هو المسئول عن إصدار الأوامر بإطلاق الرؤوس النووية ، يليه وزير الدفاع ، ثم رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة . ولكن الرئيس يلتسين لم يحدد نقل الصلاحية فى حالة مرضه وكان الأمر غير واضح بل ومريباً ومخيفاً إلى حد كبير .

أما في الولايات المتحدة فقد كشفت محاولة اغتيال الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في مارس ١٩٨١ ، عن مشكلة الاحتفاظ ببطاقة إصدار الأمر بالهجوم النووي لأن مكتب التحقيقات الفيدرالي «المباحث العامة الأمريكية» ، تمسك بأخذ هذه البطاقة من الأشياء الأخرى التي كانت موجودة مع الرئيس ، كأدلة تفيد التحقيق في الحادث . وظلت هذه المشكلة قائمة بين المستشارين العسكريين للرئيس ومكتب التحقيقات الفيدرالي ، إلى أن أمر المحامي العام بالاحتفاظ بالبطاقة في مكتب التحقيقات. عندئذ سارع المسئولون لاستخراج بطاقة جديدة، وغيروا الأرقام الشفرية عليها لحين حسم مسألة إصابة الرئيس ومرضه .

وحين كان الرئيس ريجان مخدراً في غرفة العمليات ، كان المفروض في جورج بوش بصفته نائب الرئيس أن يكون حائزا على البطاقة الخاصة بالرئيس ريجان ، لكنه كان غائباً في تكساس . واستقل طائرة تابعة لسلاح الطيران الأمريكي ، لكنها لم تكن مجهزة بالأجهزة الموجودة في طائرة الطوارئ المخصصة للقيادة في حالة الحرب النووية . وكان من الضروري أن يتولى وزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرجر سلطة اتخاذ القرار بالهجوم النووي . لكن لم يكن هناك ما يبعث على الاطمئنان عندما بلغت اللعبة السياسية أخطر درجاتها من الإثارة والرعب ، إذ إن وزير الخارجية الأمريكي ألكسندر هيج أعلنها صريحة : «أنا الذي أسيطر على كل شيء هنا» . وترتب على هذا الحادث ضرورة التفكير في اتخاذ عدة إجراءات سرية متعلقة بمن ينوب عن الرئيس في إصدار الأمر الرهيب بشن هجوم نووي على الأعداء ، وأن الواقع الدستوري يخالف

كل ما حدث تماماً ؛ لأن الاطلاع على أسرار البطاقة يتسلسل من الرئيس إلى نائبه إلى وزير الدفاع وليس وزير الخارجية . وهذا لا يعنى سوى اللعب بمقدرات العالم كله.

وعندما خلف چورج بوش الرئيس ريجان في الرئاسة ، أعلن عن تخفيض ترسانة الأسلحة النووية ، لكنه لم يلغ مهمة حقيبة الشفرة النووية لأنه لا يستطيع بدونها شن هجوم نووى ضد أى معتد في أى وقت . فهي تلازمه كظله إذ يحملها أحد المساعدين العسكريين الذي يعين لهذا الغرض . فمثلاً عندما زار بوش قصر باكنجهام في صيف ١٩٩١ ، كانت الحقيبة معه كالمعتاد في القصر الملكي بلندن.

أما الرئيس بيل كلينتون فكان قد أقام حفلاً في ٢٦ إبريل ١٩٩٩ ، بمناسبة العيد الخمسيني لتأسيس حلف الأطلنطي للمدعوين من الدول الأعضاء بالحلف والدول المرشحة للعضوية . وحدث أن تحرك الرئيس من المبنى الذي عقدت فيه قمة حلف الأطلنطي إلى البيت الأبيض المقام فيه الحفل، بدون حامل حقيبة الشفرة الذي اضطر إلى السير بسرعة لمسافة ٠٠٠ متر للحاق بالرئيس حتى لا تبتعد عنه حقيبة الشفرة النووية التي لا تفارقه تحسبا لتعرض بلاده لهجوم نووي ، وتمكينه من الرد الفوري عليه من أي مكان يقيم به . وكان عنوان الصحف في اليوم الثاني : «كلينتون ينسى الزر النووي وينشغل بضيوفه» .

هكذا يتعلق مصير العالم بزر يضغط عليه رئيس الدولة النووية ، ذلك أن الحرب النووية تتطلب أعلى درجات التأهب والاستعداد لكى يتوافر الوقت للرد والانتقام بمجرد وصول الإنذار بهجوم نووى . كما تتطلب نظاماً محكماً ودقيقاً للسيطرة المركزية لرئيس الدولة على إطلاق الرؤوس النووية في وقت الأزمات ، إذ إن المسألة برمتها لا تتعدى أن تكون مجرد لحظات عابرة ، يتحدد فيها مستقبل البشرية جمعاء . وهو مستقبل من الصعب أن نجد له وضعاً محدداً .

ولابد من الاعتراف بأن الأمل ضعيف بل وهزيل للغاية في حسم هذه القضية

المصيرية ، لأن حقائق الوضع العالمي وقواعد اللعبة السياسية تؤكد أن التغلب على مشاكل القيادة والسيطرة على الأسلحة النووية ، والوصول بالعالم إلى بر الأمان ، لا يمكن أن يتم إلا بوجود خطة زمنية شاملة لنزع السلاح النووى ، طبقاً لما تطالب به الدول غير النووية ، لكى يمكن العيش في عالم خال من الرعب النووى . صحيح أن كبرى الدول النووية الخمس تعهدت بالنزع الكامل للأسلحة النووية ، لكن قواعد اللعبة السياسية تؤكد دائماً أن المسافة بين الأقوال والأفعال لن تضيق ، إذا لم تكن أخذة في الاتساع ، وأن الإنسان بطبيعته لا يمكن أن يتخلى عن الأسلحة التي ابتكرها لكى تمنحه القوة والسيطرة والسطوة على الآخرين ، حتى إذا كان فيها دمارهم ودماره هو نفسه ، إذ يبدو أن الإنسان لم يكتف برعب الطبيعة الذي يتمثل في الزلازل والأعاصير والفيضانات والبراكن والأوبئة والمجاعات ، فأراد أن يضيف إليها رعباً من صنعه وابتكاره ، وهو الرعب النووى .



(٢٩) روافد الفاشية

تعنى حركة الفاشية حزمة العصى التى يصعب كسرها نظرًا للرابطة المتينة التى تشد بعضها إلى بعض . وبرغم أن هذه الحركة المتطرفة والمتسلطة حققت إنجازات اجتماعية مؤكدة ، إلا أنها أثارت عواصف من الرعب فى جو أوروبا ، مع الحرب العالمية الثانية . فلم يشهد القرن العشرون من قواعد اللعبة السياسية ما أثار من التناقضات والصراعات مثلما فعلت لعبة الفاشية وتداعياتها الخطيرة . فهى لم تكن معروفة قبل الحرب العالمية الأولى ، ولم تظهر فى عدد من مناطق أوروبا إلا فى عشرينيات القرن العشرين . وإذا كان نموها قد اتسم بالسرعة والتألق ، إلا أن انتصارها أصبح أمراً مشكوكاً فيه منذ بداية الحرب العالمية الثانية . وفى عام ١٩٤٥ ، بعد سقوط متلر ، أصبحت آخر الدول التى تتبع النظام الفاشى ، بدرجة أو بأخرى ، مثل أسبانيا تحت حكم فرانكو ، والبرتغال تحت حكم سالازار ، أصبحت مجرد بقايا من قوة عاتية، لم تلبث أن أطبح بها فى كلا البلدين . وحتى الانقلاب الفاشى الذى قاده چورج بابا دوبولوس فى اليونان واستولى به على السلطة عام ١٩٦٧ ، لم يستطع أن يصمد طويلاً أمام التيار الديمقراطى ، وسرعان ما سقط لتعود الديمقراطية إلى اليونان وإن اتخذت الشكل الجمهورى بعد أن كانت ملكية قبل الانقلاب .

نشأت الفاشية لأول مرة في إيطاليا ، بهذا المصطلح السياسي الذي ميز الحركة منذ بدايتها ، بعد عام ١٩١٨ ، والذي تحمس له موسوليني ، وانتشر في الأوساط السياسية حتى أطلق رسمياً على النظام الذي تولى الحكم عام ١٩٢٢ . وسرعان ما امتدت دلالة الفاشية ، لتشمل حركات جماعية أخرى ، كان هدفها الصريح الواضح ،

هو إحلال الديكتاتورية الوطنية محل الديمقراطية البرلمانية عبر أوروبا ، والحيلولة دون تكرار إقامة مجتمع شيوعى أو اشتراكى ، وتشكيل حكومة مستبدة ، مؤسسة على سلطة حزب واحد .

وقد ساعد على انطلاق الفاشية بعد الحرب العالمية الأولى ، انهيار العديد من الحكومات الديمقراطية البرلمانية . ولكى تواجه هذا الصراع السلطوى ، وجدت بعض الدول نفسها مضطرة لاتباع نظام السلطة المركزية التنفيذية القوية . وبرغم أنه بنهاية الحرب العالمية الأولى واستتباب السلام ، برزت نهضة واضحة للديمقراطيات ، إذ كان فى أوروبا قبل عام ١٩١٨ ، ١٧ ملكية و ٣ جمهوريات ، وبعد عام ١٩١٨ ، أصبح هذا العدد ١٣ ملكية و ١٩ جمهورية إلا أن هذه النهضة كانت وقتية وعابرة . لقد وجدت دول كثيرة نفسها ، وقد أطبقت عليها مشكلات ما بعد الحرب ، بما اضطرها مرة أخرى لإقامة حكومات مستبدة ، إذ لم يعد فى أوروبا فى عام ١٩٣٩ ، سوى ٧ ملكيات و ٥ جمهوريات ، أما باقى الدول فقد خضعت لديكتاتوريات واسعة النفوذ . وحتى وإن لم تكن كل الحركات الثورية المفاجئة والنظم الديكتاتورية ذات طابع فاشى معترف به ، إلا أنه مما لا يمكن إنكاره ، أن اتجاهاتها المناهضة للديمقراطية البرلمانية ، تضعها فى مصاف الفاشية التى وجدت أرضاً خصبة أعدتها لها تداعيات الحرب العالمية الأولى .

إن كل الديكتاتوريات ، مثلها في ذلك كمثل الفاشية بمفهومها الدقيق، تجد تربة صالحة لنموها في البلاد المتأخرة صناعيًا، والتي تجد نفسها على شفا الحرب الأهلية، إذ إن قواعد اللعبة السياسية تحتم في هذه الحالة استخدام القبضة الحديدية في إلامساك بمقاليد الأمور حتى لو أدى الوضع إلى انتهاك كامل للديمقراطية. لكن هناك فرقاً بين النظم العسكرية التقليدية والفاشية التي استطاعت أن تعتمد على تأييد جماهيري متعصب، كما لو كانت الجماهير قد وجدت فيها حبل النجاة. وكانت

الفاشية قد وجدت أنصارها، بصفة خاصة، في الأوساط البورجوازية الصغرى، وبين صغار التجار، وفي الريف بين صغار ملاك الأرض، أي من الطبقة الوسطى بصفة عامة.

ولم يقتصر انتشار الفاشية على هذه الدرجات من السلم الاجتماعى فحسب، بل امتد ليشمل كبار رجال الصناعة الذين وجدوا أنفسهم مهددين من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية التى تسعى لتأميم مؤسساتهم وشركاتهم وممتلكاتهم، فلم يكن هناك ملجأ لهم سوى الفاشية التى وجدوا فيها خير حليف لهم ، بحكم معاداتها الصريحة للبولشفية والشيوعية ، وترحيبها بإقبال رجال الصناعة والمال عليها ليشكلوا سندًا اقتصاديًا متينًا لها . ولذلك تعتبر الفاشية ظاهرة من ظواهر المجتمعات الأخذة في النمو الصناعى والتقدم الرأسمالي . كما أن العوامل التى تؤدى إلى الاضطرابات الاجتماعية ، يمكن أن تساعد على قيام حزب واحد مستبد ، يبدو وكأنه القوة الوحيدة التى تستطيع فرض النظام . فهذه هي الروافد التى تتدفق منها التيارت الفاشية.

ومن جهة أخرى، وإلى اليسار منها، استطاعت الفاشية أن تجد أحزابًا اشتراكية، وشيوعية منقسمة على ذاتها. ذلك أن الإشباع الذى شعرت به طبقة العمال أو البروليتاريا، منذ بداية القرن العشرين، نتيجة لضخامة إنتاج المواد الاستهلاكية رخيصة الثمن، أدى إلى حرمان الأحزاب العمالية من قدر كبير من قوتها التى كانت تنبع أساسًا من شعور العمال بالحرمان والعجز عن حصولهم على ثمرة جهدهم وعرقهم . كما أن الصناعات الكبرى ، وخاصة فى أوروبا الوسطى ، تأثرت كثيراً بالأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت فى عام ١٩٢٩ بعد انهيار سوق الأوراق المالية فى وول ستريت بنيويورك . ولم يعد هناك الرأسماليون ورجال الأعمال العمالقة الذين يمكن أن يشكلوا استفزازاً للتيارات اليسارية بين العمال ، إذ إن الكارثة حلت بالجميع ولم تفرق بين عامل وصاحب عمل .

إن نزعزع أحزاب اليسار ، وأزمة الرأسمالية ، وغير ذلك من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كانت روافد أساسية وفرعية لتدفق تيارات الفاشية ، وتحولها إلى عوامل رئيسية ومساعدة على قيام الحكم الفاشى . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن حكومات البلاد التي توشك أن تتحول إلى الفاشية ، تتعرض لمشكلات خطيرة ، لكن ما أن تتولى الفاشية الحكم فيها ، حتى تشرع في إجراءات جذرية ، وخطوات حاسمة ، ذات طابع قمعي ، وتمتد شبكة من الإرهاب فوق البلاد، تقضى على أي اتجاه معارض ، ولذلك فإن السيطرة الموسولينية ، لم تكن في حاجة لأكثر من أربع سنوات لكي توطد أقدامها ، أما في ألمانيا ، فإن النازية كانت أسرع .

هذا على المستوى الداخلى ، أما على المستوى الخارجى ، فإن الفاشية تتبع سياسة توسعية استعمارية ، تعكس طبيعة مبادئها وتسعى لفرضها على الأخرين، وهكذا فإن الرغبة الجامحة التي سيطرت على الفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين، لتوسيع رقعتها على حساب الشعوب الأخرى ، هي التي دفعت بالألمان والإيطاليين إلى خوض الحرب العالمية الثانية بكل أهوالها ، كي تكتمل قواعد اللعبة السياسية المدمرة التي وضعت العالم كله على كف عفريت .

ومن الصعب استنباط نظرية سياسية مترابطة ومنطقية من خلال المبادئ الفاشية. فقد كانت حافلة بالمتناقضات والأساليب البراجماتية المتغيرة طبقاً لما تقابله من إشكاليات. لكن عنف بلاغاتها، وتطرف عقيدتها، وجموحها الذى لا يحد، غطى الكثير من تناقضاتها. وبصفة عامة فإن الأساسين اللذين قامت عليهما الفاشية، هما القومية والعنصرية. ذلك أن عقيدة الأرض، وعقيدة الجنس، هما الأيديولوجيا الفعلية للفاشية. ومن هنا كان اتجاهها للسيطرة على كل البلاد والأجناس الأخرى، على أساس أنها أقل منها مرتبة، بل إن الفاشية، في داخل بلدها وعلى أرضها، تثير صراعًا قاسيًا ضد الأقليات العنصرية، وتلجأ لفرض تكافل غير مشروط، بين كل الطوائف التابعة لها، أو بمعنى أضح الخاضعة لها، لكي تستطيع التحكم في هذا الصراع.

تحت وطأة الفاشية، تختفى الاختلافات الاجتماعية التى تفصل بين المواطنين فصلاً فعلياً ، لكن اختفاءها هذا يكون وقتياً ومصطنعاً ، إذ يضم الجميع ، مجتمع تسود أفراده الكراهية ضد من ليس من جنسهم ، ويعيشون فى ظل قانون ثلاثى قوامه النظام والإرادة والإيمان. وهذا النظام الديكتاتورى الصارم الذى لا يعرف سوى إصدار الأوامر وطاعتها وتنفيذها دون نقاش ، يحل محل الحرية الفردية والحياة الديمقراطية . ذلك أن الفاشية تنكر مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة الاجتماعية ، وتنادى بانطواء الجميع فى طبقة صارمة . والمواطنون فيما بينهم لا يعرفون سوى علاقة ثنائية بين الرئيس والمرءوس ، أما العلاقات الإنسانية المركبة ذات الأبعاد المتعددة والمتنوعة ، فلا وجود لها فى المجتمع الفاشى .

والفاشية ، بمفهومها الدقيق ، لم تنجع في الاستقرار ، في فترة ما بين الحربين، إلا في ألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، كما أن التناغم لم يكن كاملاً بينها ، إذ إنه مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وفي أكتوبر ١٩٤٠ تقابل فرانكو وهتلر في هنداى ، لكن اللهجة الودية التي جرى بها الحديث بينهما ، لم تحل دون رفض فرانكو للطلب الألماني الخاص بمرور القوات النازية عبر أسبانيا لمهاجمة جبل طارق ، إذ إن فرانكو كان يمسك العصا من النصف بين دول المحور والحلفاء ، وكان يخشى في الوقت نفسه من غزو القوات النازية لأسبانيا .

ومع ذلك فقد شهدت معظم البلاد الأوروبية ، توالى حركات فاشية عديدة فى أراضيها ، كانت تدافع بحماس عن هتار وموسولينى ، وتحرص على التناغم بين مبادئها ونفس المبادئ التى كانت سائدة فى ذلك الوقت فى كل من ألمانيا وإيطاليا . وقد برزت نفس الظاهرة فى الحكومات التى – وإن لم تعلن صراحة عن فاشيتها – سمحت بإقامة ديكتاتوريات من النوع العسكرى ، أو على الأقل من النوع المحافظ . وفى هذه الحالة الأخيرة ، لم يكن للأحزاب الفاشية سوى نفوذ جزئى ، أو مجرد أداء مذهبى .

لكن فى تلك الفترة المضطربة من تاريخ العالم ، شكلت الديكتاتوريات العسكرية إغراءً لكثير من القادة والساسة والزعماء الذين أرادوا أن يحسموا الأمور فى بلادهم ، وأن ينقذوها من الفوضى التى تهددها ، ولذلك جرفهم التيار الفاشى دون أن يخططوا لذلك على وجه التحديد .

ومع ذلك ، فهناك العديد من الحركات الفاشية الهامة التى سرت فى بلاد أوروبية مختلفة التوجهات . فقد ساعد التجمع الفاشى فى أسبانيا على قيام حركة فرانكو . وفى النمسا كان هناك ما عرف «بالجيش الداخلى» ، وكذلك «الجبهات السويسرية» وحركة كويسلنج القومية فى النرويج ، وملكية ديجريل فى بلجيكا ، وحركة موسير القومية الاشتراكية فى هولندا ، والاتحاد البريطانى لفاشيى موزلى فى بريطانيا. أما فى فرنسا ، فقد قامت حركات اتخذت كل منها اسم «الرابطة» ، وسارت على نهج رابطة «العمل» الفرنسية قبل الحرب ، ورابطة «صليب النار» للكولونيل دى لاروك . وفى أوروبا الشرقية والشمالية ، كانت أشهر الأحزاب هى حركة «الأوستاتشى» فى كرواتيا ، وحركة «صلبان السهم» فى المجر ، و «الحرس الحديدى» فى رومانيا ، وحركة «لابوان لوك» فى فنلندا .

ويقابل هذا الانتشار الفجائى للحركة الفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين، انهيارها السريع بعد عام ١٩٤٥. كان سقوط موسولينى، ثم هتلر، إيذاناً بنهاية عقيدة، كانت تدعى أنها دمغت بطابعها جميع أنحاء العالم لمدة ألف عام . وبرغم ذلك فإنه ليس من الممكن القول أن الفاشية قد اندثرت ، لأنها تحمل فى طياتها قانوناً يدفعها إلى البروز على السطح كلما توافرت الظروف والملابسات والدوافع ، وبالتالى فهى ليست مرحلة تاريخية عابرة . ففى ألمانيا الغربية ، بعد حل حزب الرايخ الاشتراكى، وبعض التجمعات الأخرى ذات الطابع اليمينى المتطرف فى عام ١٩٦٤، ظهرت النازية الجديدة بظهور الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، الذى يجمع بين الراديكاليين اليمينين والفاشيين . وفى انتخابات المجلس التشريعى (الداييت) للسنوات ١٩٦٦-

۱۹۶۸ ، وفي أحرج أوقات الأزمة الاقتصادية ، حصل الحزب الديمقراطي الاشتراكي على من ٦٪ إلى ١٠٪ من الأصوات ، وإن لم يستطع بعد ذلك أن يحقق نفس النسبة من النجاح .

وفى إيطاليا ، كان بعث الفاشية فى ظل الحركة الاشتراكية الإيطالية ، التى لاقت نجاحًا سريعًا فى بداية السبعينيات ، وهو بعث يسعى لترسيخ جذوره . ويرى المخللون والدارسون أن الديمقراطية الإيطالية فى مهب الأعاصير سواء من اليسار أو اليمين، ولذلك فهى هشة لدرجة أن المجتمع الإيطالي معرض لاحتمالات أو مقدمات مثل تلك التى ساعدت على ظهور الحركة الموسولينية. فقد أصبحت السلطة كرة تتقاذفها أقدام فريق اليسار تارة وأقدام فريق اليمين تارة أخرى ، والشعب الإيطالي متفرج حائر بينهما .

وفى فرنسا، أخذت الحركات اليمينية المتطرفة تنادى بالشعارات القومية والعنصرية، والتى قادها حزب جان لوبان ، ودخل به انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية. وركز كل هجومه على غير الفرنسيين بصفة عامة والعرب والمسلمين بصفة خاصة، وبلغت عنصريته حدًا طالب عنده الحكومة بطردهم من فرنسا ، وصرخ فى أنصاره قائلا : إن الفرنسيين يكدحون طوال النهار لبناء وطنهم ، ثم يأتى الغرباء ليستولوا على نسائهم طوال الليل . وبرغم أن هذا التيار الفاشى العنصرى لا يزال محصوراً ومحدوداً للغاية فى فرنسا ، إلا أن احتمالات انتشاره متوافرة وآخذة فى الازدياد ، خاصة فى ظل المناخ العالمي السائد الذي تخلى عن الاستقطاب الرأسمالي فى مواجهة الاستقطاب الشيوعي بعد انتهاء الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفييتي، ليحل محله الاستقطاب المسيحي فى مواجهة الاستقطاب الإسلامي، السوفييتي، ليحل محله الاستقطاب المسيحي فى مواجهة الاستقطاب الإسلامي،

وفي شيللي، أخذت الحركات اليمينية المتطرفة تنادى بالشعارات القومية

والفاشية والعنصرية برغم أن حكومة سلفادور ألييندى اليسارية كانت منتخبة ديمقراطياً في انتخابات حرة . وقام جنود الجنرال بينوشيه – عميل وكالة المخابرات الأمريكية المركزية – باغتيال ألييندى ، ونشروا الرعب في البلاد ، ومارسوا القهر البدني والإعدام الجماعي. وتجمع الفاشيون على هيئة رجال عصابات مسلحين ، بقيادة بعض قدامي العسكريين الذين هاجموا العزل من مجموعات اليسار ، ونهبوا المكتبات التي تحتوى على الكتب التي تتعارض مع أيديولوجيتهم ... إلخ . كل هذا بتخطيط وتوجيه من وكالة المخابرات الأمريكية التي لم تحتمل وجود حكومة يسارية في شيللي ، فقررت التآمر للقضاء عليها برغم أنها وصلت إلى الحكم بمنتهي الديمقراطية وبالإرادة الحرة للشعب الشيللي، ذلك أن الولايات المتحدة لا ترى الديمقراطية إلا من وجهة نظرها القومية الخاصة بها تمامًا .

من هنا وقع الاختيار على الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسفيتش في يوليو ٢٠٠١ ليكون أول رئيس دولة يحاكم بتهمة ارتكاب جرائم فاشية وعنصرية في حق الإنسانية أمام المحكمة الدولية في لاهاى ، في حين أفلت من المثول أمامها أو جستو بينوشيه ديكتاتور شيللي بعد سقوطه . وقد سبق لبينوشيه أن نجا من بين فكى القضاء البريطاني بحجة التقدم في السن ، أو بحجة حصانة رؤساء الدول ، أو بحجة ضعف حالته الصحية التي لا تمكنه من عبور المحاكمة بسلام . ولم تذكر المحاكم أهم سبب لنجاته ، وهو أنه رجل أمريكا الذي مكنته المخابرات المركزية من الاستيلاء على السلطة في شيللي عام ١٩٧٣ ، ودفعت به إلى تصفية عشرات الألاف من خصومه وخصوم واشنطن الاشتراكيين الذين كانوا قد وصلوا إلى السلطة بأغلبية أصوات الناخبين . ولهذه الأسباب التي لا يذكرها الإعلام الغربي على الإطلاق ، لم يكن هناك أمل قوى في أن يصدر القضاء البريطاني حكماً نهائياً بتسليم بينوشيه إلى فرنسا أو أسبانيا أو بلجيكا لحاكمته هناك بتهمة الإجرام في حق الإنسانية .

أما سلوبودان ميلوسيفيتش الفاشى الآخر فله شأن آخر ، إذ تعنى محاكمته محاكمة كل النظم الشيوعية التى تحدت الولايات المتحدة طوال النصف الثانى من القرن العشرين . وتعنى أيضًا محاكمة النظم الاشتراكية فى أوروبا طوال هذه المدة ، على أساس أن يوغوسلافيا مجرد نموذج لما دار فى البلاد الاشتراكية . كذلك تعنى أن الوحش الصربى قد تم اصطياده ووضعه فى القفص ، لأنه لم يعد له من يدافع عنه بعد أن ولى زمان الاشتراكية ، واتضح أن حصول يوغوسلافيا على مساعدات أمريكية ، يعتبر مبرراً كافياً للغاية لتسليم ألف ميلوسيفيتش للمحكمة الدولية ، وانتهاك كل القوانين اليوغوسلافية التى تمنع ذلك ، بما فيها حكم المحكمة الدستورية العليا فى بلجراد .

وتريد الولايات المتحدة ومعها الغرب بهذه المحاكمة ، ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد . فهى تحتوى على محاولة لخطب ود الشعوب الإسلامية ، التى يوجد فى أراضيها أكبر مستودع من بترول العالم . ومن الممكن أن تصدق هذه الشعوب أن نظاماً سياسياً أوروبياً تتم محاكمته لأنه أجرم فى حق مسلمين ، مما يمكن أن يفتح بوابة البترول على مصراعيها للولايات المتحدة التى تدرك جيدًا أن لدى هذه الشعوب قدرًا لا يمكن تجاهله من الشعور بالمرارة والضيق تجاهها بل إن هناك تياراً معادياً لها بين المسلمين له وزنه . ومن الممكن أن تكون محاكمة ميلوسيفيتش عربوناً على صدق نياتها تجاهها ، مما يؤمن مصالحها الحيوية لديها . وهذا يعنى أن الولايات المتحدة ضد فاشية ميلوسيفيتش إذا تعارضت مع مصالحها ، ومع فاشية بينوشيه إذا كانت امتداداً لنفوذها الذي تمارسه على دول أمريكا اللاتينية ، بصرف النظر عن شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان التى تدوى بها أجهزتها الإعلامية في أسماع العالم ليل نهار .

وهذا يعود بنا إلى القواعد الأساسية للعبة السياسية ، وهي أن المبادئ الإنسانية والشعارات الحضارية والمثل الأخلاقية إنما هي مجرد أقنعة براقة تخفى المصالح

الضارية التى تدوس فى طريقها كل القيم من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والمغانم المادية . وقد عبر جلاد ستون رئيس وزراء بريطانيا فى القرن التاسع عشر عن هذه القاعدة السياسية الثابتة ، بصراحة منقطعة النظير حين قال : «ليس لبريطانيا مبادئ ثابتة ، وإنما لها مصالح دائمة» .



(٣٠) روح العصر

روح العصر مصطلح يطلق على منظومة الأفكار والتيارات والتوجهات والمذاهب والإبداعات الأدبية والفنية والإنجازات العلمية والتكنولوجية والمادية ، المتفاعلة مع بعضها بعضًا بحكم التجاور والاحتكاك فيما بينها داخل إطار زمنى واحد . وغالبًا ما تتبلور روح العصر في قادته من مفكرين وسياسيين وفلاسفة وفنانين وأدباء ... إلخ . وقد أثبت التاريخ أن الخلود كتب للذين استوعبوا هذه الروح وجسدوها في إنجازاتهم . أما الذين عاشوا على هوامشها ، وعيونهم مثبتة على عصور أخرى يحاكونها لأنها في نظرهم مثل عليا يجب أن تحتذى ، وأن التاريخ يعيد نفسه ، فقد كتبوا على أنفسهم التهميش والتبعية واستنساخ صور من أصول فات أوانها . فالتاريخ لا يكرر نفسه أبدًا ، ولا توجد لحظة تشبه لحظة سابقة ، أو كما قال الفيلسوف الإغريقي هيراقليطيس الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد : «إنك لا تستطيع أن تنزل إلى النهر مرتين» لأن الإنسان يتغير في حياته من لحظة إلى أخرى دون توقف ، وكذلك النهر . فكل الكائنات والأشياء في صيرورة مستمرة . ومن هنا كان لكل عصر روحه التي يتميز بها .

والزعيم السياسى الصانع لتاريخ عصره هو الذى يتشرب روح هذا العصر ، فكرًا وعلمًا وفنًا وحسًّا ، ولا تقتصر مهمته على إجادة توظيف الأليات السياسية من مخططات ، ومناورات ، ودراسات جدوى ، وتقدير مواقف ، ورصد احتمالات ، وتجميع طاقات ، وتطوير إمكانات ... إلخ ، بل تمتد مهمته لتشمل كل معطيات عصره حتى يحولها إلى قوة دفع قومية لأمته . ولا يعنى هذا أنه يتحتم عليه أن يكون متخصصًا في

هذه الفروع كلها ، بل يكفى أن يكون واعيًا بإمكاناتها في التفاعل فيما بينها ، وتوليد طاقات جديدة تدفع إلى آفاق جديدة ، وهكذا . وخير مرشد أو دليل له ، يتمثل في استيعابه لروح العصر التي تجعل خطواته في الاتجاه الإيجابي الصحيح . ويقول دين كيث سايمنتون في كتابه «العبقرية والإبداع والقيادة» ، إن روح العصر يمكن أن تحدد الطريقة التي تكشف بها العبقرية عن نفسها في شتى المجالات ، ومنها المجال السياسي بطبيعة الحال . ويبدو أن العظمة الفردية تمنح لأولئك الذين يستجيبون لتوقعات العصر واحتمالاته ، أفضل من غيرهم . وهي الفكرة التي عبر عنها الفيلسوف الألماني هيجل في كتابه «فلسفة الحق» حين قال : «إن الإنسان العظيم في عصر ما، هو ذلك الذي يستطيع صياغة إرادة عصره ، ويخبر عصره بجوهر هذه الإرادة وكهنها ثم يحققه على أرض الواقع . إنه يحول صميم عصره وجوهره إلى حقائق مادية ملموسة» . وهي نفس الفكرة التي عبر عنها الأديب الألماني جيته في رواية «فاوست» عين قال : «إن ما تسميه «روح العصور» ، ليس إلا روح هؤلاء الحكماء ، التي يكشف العصر المنعكس على مرآتها عن نفسه» .

والقيادة أيضًا يمكنها أن تنطلق في مسارات معينة من خلال روح العصر السياسية أو العسكرية . وفي هذا يقول ماكيافيللي في كتابه «الأمير» : «إن من يوجه أنشطته وفقًا لروح العصر ينجح» . إن لكل عصر أوتارًا مشدودة ، لكن الرائد وحده هو الذي يستطيع أن يعزف عليها ألحانًا جديدة تصبح جزءًا عضويًا من وجدان أمته ، أما السياسي التقليدي ، فربما كان يجيد العزف أيضًا ، لكن الألحان ليست من إبداعه وإنما من تراث من سبقوه . أما الروائي الروسي تولستوي فكان يؤمن بأن روح العصر تتجسد في طاقة الجماهير ، والقيادة ليست سوى جزء من هذه الطاقة . ففي روايته الشهيرة «الحرب والسلام» قام بتحليل عميق لسيرة نابليون العسكرية ، وأيد الرأى القائل بأن القادة لا يقودون في الواقع ، بل يتبعون أتباعهم عندما قال : «عندما نتعمق

فى جوهر أية حادثة تاريخية ، هذا الجوهر الذى يكمن فى نشاط الجماهير التى تشارك فيها ، فلابد أن نقتنع بأن إرادة البطل التاريخي لا تتحكم فى نشاط الجماهير ، بل تخضع دائمًا للسيطرة الجماهيرية» . لكن يجب ألا نأخذ قول تولستوى على علاته لأنه يتناول القضية من ناحية الكم فحسب ، إذ إن الكيف الذى تملكه القيادة أو الصفوة أو النخبة الحاكمة لابد أن يكون أكثر وأعمق وأحد تأثيرًا وفعالية من الكم الذى تملكه الجماهير مهما كانت قاعدتها ضخمة وعريضة ، وخاصة إذا كانت تتصرف طبقًا لروح القطيع . ولذلك تبدو روح العصر كأوضح ما تكون فى الخطوات التى تتخذها القيادة الواعية الرشيدة ، وتقل درجة الوضوح عندما نتتبعها وسط الجماهير العريضة التى قد يؤثر فى حركتها اللاوعى الجمعى ، أما النخبة القائدة فيصعب أن تترك حركتها نهبًا للاوعى .

وإذا كان دين كيث سايمنتون يؤكد في كتابه «العبقرية والإبداع والقيادة» الصادر في عام ١٩٨٤، على أن روح العصر هي التي تتحكم في العبقرية التاريخية، فإن نظرته هذه نظرة أحادية الجانب، لأننا من ناحية أخرى، نستطيع أن ندرك أن العبقرية التاريخية بدورها لابد أن تشارك – إلى حد كبير – في صياغة روح العصر ومنحها شخصيتها المتميزة المتبلورة. بدليل أن روح العصر يمكن أن تصاب بانتكاسة، وتفقد قوة دفعها التي كانت تمتلكها في مراحل سابقة، إذا فقدت النخبة القائدة نظرتها الإستراتيجية الشاملة، وقدرتها على المبادرة، وتركت الأمور تجرى في أعنتها. صحيح أن لكل عصر روحًا تميزه، لكن شتان بين روح وثابة، ومتدفقة بالحيوية، وتستشرف آفاق المستقبل باستمرار، وتحشد الطاقات والإمكانات لبلوغها، وبين روح خافتة، وسلبية، ومتهافتة، وتحاول محاكاة الآخرين والتعلق بأذيالهم.

وقد اهتم المفكرون السياسيون والاجتماعيون والاقتصاديون منذ أواخر القرن الثامن عشر بدراسة روح العصر كمؤشر للمسارات التى يمكن أن يشقها التطور

الحضارى .فهناك اعتقاد بأن روح العصر تكشف عن نفسها فى أنماط أو دورات منتظمة تظهرها الأحداث التاريخية عبر الزمن ، ويمكن أن تشكل خريطة هادية للخطوات التى يتخذها الزعماء والقادة ، حتى لا تتحول خطواتهم إلى قفزات فى الظلام . ويعتقد بعض المفكرين أن حركة التاريخ تسير إلى الأمام ، فى حين يرى مفكرون آخرون أن التاريخ يسير فى دورات ، وبالتالى فإن روح العصر ليست فى اطراد وتقدم مستمرين . فمثلاً ، يوضح هيجل فى فلسفته للتاريخ أن مسار الأحداث التاريخية يتخذ اتجاهًا محددًا تتحكم فيه روح العصر . أى أن العالم يتحسن باطراد طبقًا لتطور الحرية الإنسانية . كما يعتقد ماركس أن أنماط التاريخ تبرهن على التقدم الذى يؤدى فى هذه الحالة إلى سيطرة العمال على وسائل الإنتاج .

لكن فيلسوفًا آخر من القرن التاسع عشر هو هربرت سبنسر ، كان له مفهوم آخر عن روح العصر . وهو مفهوم أصبح المقابل الاجتماعي الثقافي للمتغيرات في أصل الأنواع أو الأنساق البيولوجية كما رصدها وحللها تشارلز داروين . فالمجتمعات ، مثلها مثل الكائنات الحية ، تتطور سياسيًا ، واجتماعيًا ، واقتصاديًا ، وفكريًا ، وسلوكيًا ، وورحيًا ، عبر الزمن ، مدفوعة بالحاجة إلى التكيف مع البيئة . وكان سبنسر هو الذي صاغ مصطلح «البقاء للأصلح» برغم أنه ارتبط باسم داروين ، فقد وصف به سبنسر قوة هذه الضغوط الانتقائية ، والعمليات التطورية التي لا تتوقف في حياة المجتمعات التي تتغير إلى الأفضل . فالتقدم ليس صدفة بل ضرورة . ومن الواضح أن الثقة في التطور المادي في القرن التاسع عشر كانت قوية لدرجة أن سبنسر اعتبره مرادفًا للتقدم الذي يحتاج إلى مفهوم أعمق وأشمل من هذا المنظور المادي البحت الذي لا يمكن اعتباره تقدمًا إذا ما أصيب المجتمع بنكسات روحية وفكرية وثقافية وحضارية .

من هنا كانت الدراسات والبحوث التي ركزت على تحليل المتغيرات الدورية في روح العصر المعرضة دائمًا للإصابة بالانتكاس والتراجع والتدهور. فقد شهد التاريخ عصورًا للتنوير والتقدم أعقبتها عصور للظلام والتخلف . ولذلك حرص كثير من المفكرين السياسيين والفلاسفة الاجتماعيين والعلماء السلوكيين على دراسة دورات التاريخ التى لا تتقدم إلى الأمام بالضرورة. وقد فسر الفلاسفة الصينيون القدماء حركة التاريخ في إطار التذبذب بين السلبية والسكون وبين الإيجابية والكفاح . واستخلص المؤرخ العربي ابن خلدون في العصور الوسطى، إيقاعًا دوريًا يتجسد في ازدهار الأنظمة السياسية وسقوطها . وأوضح فيلسوف التاريخ الإيطالي جامبا تيستا فيكو أن هناك دورات تعاود الحدوث في تاريخ الحضارة الإغريقية الرومانية والحضارة الغربية الحديثة. وهذه الدورات التاريخية – إذا أمكن إثبات وجودها على وجه اليقين – تتناقض مع فكرة التقدم المتدفق إلى الأمام دون عائق في طريقه . أي أن التاريخ يمكن أن يتراجع مثلما يمكن أن يتقدم ، وجوهر روح العصر يقاس بازدهار القيم الروحية والإنسانية والحضارية وليس برسوخ وانتشار القيم المادية وحدها .

وكان عالم الحضارة والاجتماع والسياسة بتريم سوروكين الروسى قد أصدر في عام ١٩٤٢ كتابه «الديناميكيات الاجتماعية والثقافية» الذي أوضح فيه أن التاريخ يتأرجح في حركات بندولية بطيئة بين نظامين أيديولوجيين كبيرين ، أطلق عليهما مصطلحي «النظام المادي» «والنظام الفكري» . ويتميز النظام المادي بالتجريبية ، والحسية ، والزمانية أو الدنيوية ، والحتمية المادية باعتبارها الأساس الوحيد لواقع في حالة تحول مستمر ، والفرد بصفته الوحدة الاجتماعية الأولية التي تحقق وجودها من خلال اللذة والمنفعة . أما النظام الفكري فيتناقض مع هذا المفهوم من حيث اعتماده على النزعة العقلية المجردة ، وخاصة الوحي الذي يتجاوز بثباته وخلوده كل عوائق المادة . لكن يظل للأفكار المجردة وجودها في هذا العالم الواقعي . ويتميز هذا النظام بأنه يمنح الفرد إرادة حرة مضادة للحتمية المادية ومتجاوزة لكل حدودها الضيقة ، مما يجعل هذا الفرد يتمتع بمكانة أسمى برغم خضوعه لحدود النظام الاجتماعي ، والقيم

الأخلاقية التي تنهض على الأفكار المجردة والمثل العليا التي تحتم عليه الدخول في جهاد مضاد لمتطلبات اللذة والمنفعة التي تنهشه من الداخل.

ويرى سوروكين أن روح العصر المستمدة من النظام المادي أو الحسى ترتبط بأشكال الفن الواقعي والدنيوي ، أما روح العصر المستمدة من النظام الفكري فترتبط بأساليب التعبير الجمالية والمثالية والروحية والدينية . ولكل نظام منهما ، ملامحه الخاصة المميزة لأبنيته السياسية والقانونية والاجتماعية . والزعيم الواعي بروح عصره لابد أن يضع هذه الملامح أو القوى في اعتباره حتى يستطيع أن يعزف على الأوتار الصحيحة . ويعتقد سوروكين أن النظامين : المادي الحسى والفكري التصوري يشكلان طريقتين شاملتين لتحديد التوجهات الاجتماعية الثقافية المفضلة في حضارة معينة ، في لحظة من لحظات تاريخها ، وهي التي تميز الملامح الأساسية لروح العصر . وقد تناوب هذان النظامان الأدوار عبر مسار تاريخ الغرب بصفة خاصة . كما يفترض سوروكين أن الحركة البندولية ما بين العوالم المادية والعوالم الفكرية ، متأصلة في طبيعة العقل البشري ، مما يجعل مثل هذا التحول أو التغير وشيك الوقوع دائمًا . ولا يعد أحد النظامين بمفرده كافيًا تمامًا للوفاء بالحاجات الإنسانية ، ولذلك فإن سيطرة أحد النظامين تولد السخط والرفض المضاد طبقًا لقانون الحركة الثالث عند نيوتن : «كل فعل له رد مساوله ومضاد في الاتجاه» ، بحيث تؤدي هذه السيطرة في النهاية إلى ظهور النظام المعارض له تمامًا .

والقائد أو الزعيم المتمكن من قواعد اللعبة السياسية ، يدرك تمامًا ضرورة التوازن بين مراكز الثقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ، حتى لا تكتسب فئة أو طبقة أو جماعة ثقلاً أكثر من اللازم ، فتتحول إلى مركز قوة يخل بالتوازن ، وقد يؤدي إلى غرق سفينة المجتمع بعد أن يعجز الربان عن التحكم فيها وقيادتها . ولكي يتجنب مثل هذا الخلل ، فلابد أن يدرك أن روح العصر ليست اتجاهًا

أحادى الجانب أو المسار . بل هى منظومة أو بوتقة تحتوى على كل التفاعلات والتناقضات والصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية ، بنسب قد تزيد فى أحدها ، لكنها تظل محكومة من خلال المنظور الإستراتيجى للزعيم أو القائد . وهناك من القادة من يؤثرون السلامة فيعملون على تخفيضها إلى أدنى حد ممكن ، وهناك من يملكون الجرأة بل ويميلون إلى المغامرة نيعملون على تصعيدها وتسخينها إلى أعلى درجة ممكنة ، لعلها تشغل الأطراف المعنية عن مواجهة السلطة وتحديها ، لكنها مغامرة لابد أن يحسب حسابها جيدًا حتى لا يفلت الزمام من يد القيادة فى نهاية الأمر .

ولا شك أن روح العصر يمكن أن تلعب دور البوصلة الهادية للزعيم المثقف والمفكر والواعى بمعطيات عصره . بل إن هذه الروح في بعض الأحايين تتحكم في كمية الخطوات الجديدة ونوعيتها ، لدرجة أن المفكر الأمريكي ف. أ. وودز أصدر كتابا عام ١٩١٣ بعنوان «تأثير الملوك» حاول فيه أن يثبت استحالة الفصل بين الخصائص والمتغيرات الفردية للملك أو القائد وبين الأحوال السياسية والاقتصادية والعسكرية بل والثقافية للأمة . وقد وجد فعلاً أن الملوك الأقوياء والمتوسطين والضعفاء يرتبطون بفترات قوية ، ومتوسطة ، وضعيفة على التوالي . إن تأثير العوامل الفردية المتمثلة في الذكاء والنزعة الأخلاقية والقيادة الرشيدة ، على شهرة الملك أو القائد واحتلاله مكانة مرموقة وعريضة في وجدان أمته ، هو معيار أو مقياس ينبئ باكتساب العصر لاسم الحاكم ، بمعنى أن القائد العبقري قد يلعب دورًا لا تقل أهميته عن الدور الذي تلعبه روح العصر في صناعة التاريخ .

وتتأثر روح العصر تأثرًا بالغًا بالمعارك الحربية بصفتها نقاط تحول فى التاريخ ، فهى يمكن أن تتسبب فى اشتعال هذه المعارك ، لكنها تتأثر بنتائجها وتداعياتها بعد ذلك ، أى أنها يمكن أن تكون السبب أولاً ثم نتيجة لها فيما بعد . فقد تقرر معركة

واحدة نجاح تمرد أو فشله ، كما فى هزيمة الجنرال الأمريكى «لى» فى معركة جيتسبرج فى الحرب الأهلية الأمريكية ، أو تقرر بقاء أمة ، كما فى انتصار الإنجليز على الأسطول الأسبانى (الأرمادا) عام ١٥٨٨ أمام سواحل إنجلترا ، أو نهاية قائد ، كما فى هزيمة نابليون فى معركة ووترلو . ويرى بعض المؤرخين هذه المواجهات باعتبارها اللحظات التى تسود فيها إرادة العباقرة سيادة مطلقة ، فتكون النتيجة أنهم هم الذين يؤججون روح العصر ويصوغونها ، وليست هى التى تصنعهم ثم تضعهم على القمة .

وكانت هناك مفارقة أو تناقض حاد لا لزوم له بين المؤرخين الذين يؤمنون بأن البطل هو الذى يصنع روح العصر ويصوغها ، وبين المفكرين الذين يعتقدون أن روح العصر هى التى تصنع البطل وتمنحه فرصة الشهرة والمجد على مر التاريخ ، فى حين أنه تناقض يبدو مفتعلاً إلى حد كبير لأن هناك بدهية تؤكد أن الإنسان الذى لا يستطيع أن يكون ابن عصره ، لا يمكن أن يكون ابن أى عصر آخر . أى أن العلاقة بين روح العصر والعبقرية الفردية هى علاقة عضوية وجدلية ، تنهض على التأثير والتأثر المتبادلين ، بحيث لا يمكن اعتبار إحداهما مجرد صنيعة للأخرى . وبالتالى يصعب قبول مقولات المؤرخ الإنجليزى توماس كارلايل بشأن عبادة البطل ، وكذلك مقولات نقيضه ليو تولستوى الأديب والمفكر الروسى بشأن روح العصر .

إن توماس كارلايل نموذج لهؤلاء المؤرخين من أصحاب مذهب عبادة البطل. فمثلاً وضع نابليون في كتابه «عن الأبطال» على رأس القائمة المقتصرة على العباقرة صناع التاريخ، ولم يكن هو المؤرخ الوحيد الذي وضع نابليون في مثل هذه المنزلة الرفيعة. لكن هناك العديد من المؤرخين الأخرين الذين رفضوا منح مثل هذه الأهمية شبه المطلقة لفرد بعينه، من بين هؤلاء تولستوى الذي ضمن روايته «الحرب والسلام» تعليقات وتحليلات لاذعة ضد تفسير التاريخ من خلال العبقرية عمومًا وعبقرية نابليون بصفة خاصة. فقد علق تولستوى على المعركة الملحمية في

بورودينو: «لم يكن نابليون هو الذى وجه مسار المعركة لأن أيًّا من أوامره لم ينفذ، كما أنه لم يكن يعرف خلال المعركة ماذا يحدث أمامه، ومن ثم فإن الطريقة التى قتل بها الناس بعضهم بعضًا لم تقررها إرادة نابليون، بل حدثت مستقلة عنه، وبما يتفق مع إرادة مئات الألوف من الناس الذين شاركوا في هذا العمل».

لكن مهما أورد تولستوى من حجج ، فإنه لا يستطيع أن ينكر أن الذى خطط لهذه المعركة سواء على المستوى الإستراتيجي أو التكتيكي كان نابليون الذى صوره تولستوى كأنه وجد في ميدان المعركة بالصدفة البحتة !! قد تكون روح العصر العسكرية هي التي وفرت الشروط الضرورية لانتصار فرنسا أو هزيمتها ، لكن كان لابد لهذه الروح أن تتجسد بصورة واضحة في شخص ما . وكان هذا الشخص هو نابليون ، لكن هذا لا ينفي أيضًا تجسدها في الجماهير المتفاعلة معه ، وإن كانت بصورة أقل وضوحًا لأنها أكثر عمومية . فالقائد الذي يتمتع «بالكاريزما» أو سحر الشخصية وجاذبيتها ، ويفضل الهجوم على الدفاع ، بشرط أن يكون ممتلكًا مقوماته ، لابد أن يضع بصمته على روح العصر . فالقادة المنتصرون هم غالبًا القادة الذين يهاجمون يضع بصمته على روح العصر . فالقادة المنتصرون م غلبًا القادة الذين يهاجمون أولاً ، إذ يجبر هذا القائد خصمه ، بامتلاك زمام المبادرة ، على أن يتخذ موقفًا مدافعًا . لقد كان الإسكندر الأكبر ، ويوليوس قيصر ، وجنكيزخان ، وفريدريك العظيم ، ونابليون ، وهتلر ، جميعهم ميالين دائمًا للهجوم أولاً ، بصرف النظر عن نوعية البصمة التي تركوها على روح العصر .

إن التاريخ زاخر بالشواهد التي تدل على أن كلا من العبقرية وروح العصر ، يساهمان معًا في القيادة والإبداع والابتكار، إذ تشارك روح العصر بوصفها اتجاهًا متقدمًا إلى الأمام أو متناميًا في دورات، أو ظروفًا سياسية واقتصادية واجتماعية مواتية ، أو ستارة خلفية لمسرح الأحداث التي تحدد العلامات المميزة الدالة على العصر ، أو تحدد مدى النجاح الاجتماعي الثقافي للقائد السياسي أو العسكرى أو الثقافي أو

الفكري أو العلمي . لكن في الوقت نفسه ، لابد من الإيمان بأن السياق أو السباق أو الموقف الراهن ، يتأثر أيضًا ببعض الخصال والخصائص الفردية كالذكاء ، والاتجاه الأخلاقي ، والقدرات القيادية ، والإنتاجية ، والعمر ، وبنية المعتقدات ، وذلك وفقًا للمجال النوعي من النشاط . ولا يكفي أن تتيح روح العصر المكان والزمان المناسبين حتى تقوم بدورها ، بل لابد من وجود الضلع الثالث في المثلث والذي يتمثل في الشخص المناسب . ولذلك لا معنى ولا جدوى من وضع العبقرية الفردية أو الكاريزما الشخصية في مواجهة أو تناقض مع روح العصر ، كما لو كانت مسألة بسيطة هدفها التثبت من التأثير النسبي للعوامل الشخصية الفردية والعوامل الاجتماعية العامة، كل على حدة. لكن التداخل أو التفاعل فيما بينها معقد ومتشابك بحيث يصعب رسم الحدود الواضحة بينها. صحيح أن معادلة «الشخص المناسب في المكان المناسب في الزمان المناسب» قد تبدو لأول وهلة واضحة ويسهل تطبيقها على الجوانب والأعماق والأبعاد المتعددة لروح العصر . لكن قواعد اللعبة السياسية في هذا الشأن لا يمكن رصدها وتحديدها ببساطة لاختلاف أساليب ممارستها وتطبيقها، فقد تكون احتمالية الإنجاز لدى طراز معين من القادة أعلى عندما تأخذ روح العصر شكلاً معينًا، في حين قد يستفيد طراز آخر من القادة إذا تحولت روح العصر إلى شكل آخر.

إن روح العصر مجال مثير وشيق ومتشعب لدراسة المناخ الفكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والإعلامى والحضارى ، الذى تتجمع عوامله ودوافعه لأسباب عديدة فى فترة من الفترات ، فتميز عصرًا بأكمله ، وهى منظومة تشتمل على أسباب واعية ، وتداعيات غير واعية ، حوافز خاصة ومؤثرات عامة ، رواسب تاريخية وتطلعات مستقبلية ، تقاليد قديمة وحساسيات جديدة ... إلخ . وقد دخلت روح العصر منعطفًا جديدًا فى عصر العولمة أو عصر المعلوماتية الذى يؤكد أن العالم قد أصبح قرية كونية صغيرة ، وبالتالى اكتسبت روح العصر قوة دفع ، بلغت من السطوة والانتشار أنها تسعى لتنميط الدول الصغرى وقولبتها فى أطر قامت الدول

الكبرى والقوى العظمى بتصميمها وصنعها بدعوى مساعدتها على تشرب روح العصر التبى أصبحت تستخدم الآن قناعًا براقًا لإخفاء مظاهر التبعية الذليلة والغيبوبة الحضارية التي تفرض بالتدريج على الدول النامية أو المتخلفة التي يجب - من الآن فصاعدًا - أن تنظر بعين الشك والريبة والتفحص والتعرية لهذا القناع البراق ، حتى لا تتحول روح العصر إلى روح الضياع والهزيمة والتشتت وغير ذلك من السلبيات والمحن المعضلات التي عانت منها هذه الدول البائسة ، ولم تعد في حاجة إلى المزيد منها .



(٣١) روح القطيع

روح القطيع من أسوأ قواعد اللعبة السياسية التي يمارسها الطغاة في الدول الشمولية التي ترزح تحت وطأتهم ، إذ إنها تساعدهم على طمس قدرة التفكير الواضح والتحليل الموضوعي واليقظة العقلية التي يمكن أن تمارسها الشعوب في مواجهة الحقائق والوقائع الراهنة . إن التفكير هو أخطر أعداء الديكتاتورية ، فهو امتياز أو حق لا يمارسه سوى الديكتاتور نفسه . وإذا كانت وظيفة العقل البشرى تعتمد على استقبال الأفكار وتمحيصها وتحليلها ونقدها وتقويها ثم القيام بعد ذلك بإرسالها إلى الأخرين وهكذا، فإنها في ظل الديكتاتورية تعتمد فقط على استقبال الأوامر والتعليمات التي تلح وتتكرر بلا ملل كي يتم تنفيذها بحذافيرها دون تفكير. أما من يتصور في نفسه القدرة على التفكير في مغزى أوامر الديكتاتور وتوجيهاته ، وربما التحليل والنقد، وبالتالي الخروج عن مسار القطيع، فلابد أن يدفع ثمن تفرده هذا غاليًا .

ووسائل هذا العقاب متعددة ومتجددة ويصعب حصرها ، لكنها كلها تشترك في خاصية التعذيب الجسدى والمعنوى ، سواء أكان سلبيًا أم إيجابيًا ، على أيدى زبانية التعذيب والقهر الذين عرفتهم البشرية في معظم عصورها . ذلك أن أساليب التعذيب البدني والإذلال المعنوى هي أساليب مباشرة وتقليدية ومعروفة منذ أزمان بعيدة ، وهي تهدف إلى تحطيم الكيان النفسي والفكرى والبدني للضحية حتى تفقد القدرة تمامًا على تنوير العقول وتحريض الأخرين على التفكير والنقد والتقويم ومقاومة البطش والوقوف في وجه الديكتاتورية . بل يصبح هدف الضحية في النهاية ، طلب السلامة الشخصية ، وتجنب التعذيب بألامه الرهيبة ، بالانضمام إلى أفراد القطيع ،

وإن كانت قوة التحمل والصمود تختلف من شخصية إلى أخرى . لكن إذا زادت هذه القوة على حدود معينة قد تنذر بتحويل صاحبها إلى بطل فى نظر أفراد الشعب ، ففى هذه الحالة لابد من وضع نهاية حاسمة لحياته . قد يبدو شهيدًا لفترة ما ، لكن سرعان ما ينساه القطيع المنهمك فى الحفاظ على سلامته والبحث عن لقمة العيش .

وقواعد اللعبة السياسية في هذا المجال ، صريحة وواضحة بل وفاجرة ، ولا تحتاج حتى لغطاء ديمقراطى تخفى به وسائلها للتعذيب البدنى والنفسى والفكرى . فتتراوح وسائل التعذيب البدنى بين الكى بالنار ، والخلع البطىء للأظافر ، والجلد ، والوقوف على أطراف الأصابع في غرفة مليئة بالمياه الباردة حتى لا تموت الضحية غرقًا إذا ما وقفت على قدميها كالبشر العاديين ، والصدمات الكهربية ، والنوم في زنزانة مضاءة بمصابيح ساطعة باستمرار ، أو الحبس الانفرادى في ظلام معتم بارد ، أو الاغتصاب إذا كانت الضحية امرأة أو رجلاً ، أو التعليق رأسًا على عقب فوق النار ، أو تغطيس الرأس في الماء تباعًا ، ودفع تيارات الماء المنبثقة بقوة في الأنف ، والسحل بجر الجسم على الأرض من شعر الرأس ، وغير ذلك من أساليب التعذيب البدني التي لا تتوقف إلا عند التأكد من أن الضحية قد ضبطت موجات مخها على أجهزة إرسال الزعيم وأصبحت فردًا من أفراد القطيع ، تسير على هدى من يقودها .

أما وسائل التعذيب النفسى والفكرى ، فهى أكثر حنكة وخبثًا ومهارة وذكاء من وسائل التعذيب البدنى . فهى تبدأ بعزل الضحية عزلاً كاملاً عن العالم الخارجى ، بل وقد يتم حبسها فى مكان لا تعرف فيه النهار من الليل أو الشتاء من الصيف ، وبذلك تتوقف الحياة بالنسبة لها تمامًا ، ولا تعرف فى الدنيا إلا ذلك الحارس الذى يدخل عليها بالطعام والشراب والأفكار والأخبار المصنوعة لها خصيصًا . وبالتالى يتوقف عقلها عن التفكير الخلاق الخاص بها ، تحت وطأة اكتئاب نفسى شديد يحيل الحياة فى نظرها إلى وجود لا معنى له ولا طعم . يكفى أن ذلك الحارس يصبح عندها بمثابة

الدنيا كلها ، ومع استمرار العزل والحبس ، تصبح علاقة الضحية بسجانها ، علاقة تنهض على الطاعة التالية من كل مظاهر الضغط والإرهاب ، بل الطاعة التى تصل إلى درجة الحب الحقيقى .

وبعد أن ينسى السجين أن هناك عالمًا خارج سجنه يصطخب بالحياة ويتدفق بالصراع والتسابق إلى آفاق المستقبل، وينسى أيضًا المبادئ والأفكار التى سجن من أجلها، تبدأ عملية تلقينه الأفكار الجديدة التى يصبح من السهل أن يقنع نفسه بها. وكأنه تقهقر إلى مرحلة الطفولة التى يتعلم فيها مبادئ التفكير والقراءة والتفسير من خلال التكرار والإلحاح المستمرين أو المتقطعين طبقًا لحالة كل سجين على حدة. وخاصة أن الغريزة الاجتماعية التى دفعته إلى خوض الصراع السياسى من أجل الأخرين، تكاد تلفظ أنفاسها الأخيرة مع استمرار العزل، فهى غريزة لا تتقد إلا مع الاحتكاك بالأخرين من خلال الحوار الحر، والنقاش المثمر، والجدل المنطقى.

ولابد أن يكون المشرفون على تربية القطيع على دراية كبيرة بعلم النفس وعلم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والفكر . وخاصة أن المعرضين لهذا النوع من الضغوط السياسية والنفسية ، عادة ما يكونون من المفكرين والكتاب والمثقفين . وهم يملكون درجة عالية من المقاومة الفكرية القائمة على الحجة الدامغة والبرهان الراسخ والمنطق المتماسك . مما يحتم على رجال السلطة أن يكتشفوا قدرة الضحية على الخداع والتظاهر بالإيمان بأفكار واراء تحتقرها وتناهضها في أعماق كيانها ، لجرد تجنب الام التعذيب وأهواله . فإذا ما تم الإفراج عن الضحية على أساس أنها أصبحت من أفراد القطيع ، فإنها يمكن أن تستخدم من الدهاء والخبث ما يساعدها على بث أفكارها بطرق ملتوية قد لا تكشفها العيون المبثوثة .

وغالبًا ما تضاف وسائل التعذيب البدنى إلى وسائل التعذيب النفسى حتى يكون العلاج ناجعًا والشفاء من الأفكار المعارضة أكيدًا ، وخاصة أنه يستحيل الفصل

بين آلام البدن وآلام النفس. أما إذا كانت مقاومة الضحية عالية وصمودها مستمرًا بحيث تفشل معها كل وسائل الضغط والعنف والإرهاب ، وإدماجها في القطيع ، واعتناقها لفكر الديكتاتور ، فإن الموت هو الحل الأكيد والنهائي للتخلص من هذا المصدر المتجدد للمتاعب والمقاومة المزمنة . وأحيانًا يتم القضاء على الضحية في صمت وتكتم شديدين بحيث لا يعرف الأقارب أو الأصدقاء شيئًا عنها ، وذلك كنوع من إشاعة الإرهاب والرعب الغامض بين الجماهير ، أو يتم القضاء عليها علنية حتى تصبح عبرة لمن لا يعتبر بعبقرية الديكتاتور وفكره السديد !

هذا عن فرض روح القطيع على المستوى الفردى والشخصى ، أما على المستوى الجماعى والقومى فيتم عادة من مؤسسات التعليم والتربية والثقافة وأجهزة الإعلام التى لا تنقل لمختلف الأجيال أو قطاعات الجماهير سوى أفكار الزعيم وآرائه وفلسفاته وتوجهاته وتوجيهاته وكتبه ودراساته وتحليلاته وتفسيراته وأوامره وتعليماته !! وعلى الرغم من أن العالم أصبح الآن قرية كونية صغيرة بفعل ثورة الاتصالات الفضائية ، بحيث أصبح في إمكان أى فرد واقع تحت نير نظام ديكتاتورى أن يلم بما يدور في العالم الخارجي بمجرد إدارة مفاتيح الراديو ، هذا إذا كان الديكتاتور قد منع تركيب أطباق التليفزيون الفضائية أو الاتصال بالشبكات الفضائية مثل الإنترنت عن طريق الكومبيوتر الشخصى .

ومع ذلك فإن الدوى الإعلامى والدعائى الصاخب والملح الذى يصم به المديكتاتور آذان الجماهير ليل نهار، لا يترك الفرصة لهذه الآذان كى تتأنى فى الاستماع إلى الإذاعات الخارجية ، أو ما يسمى بإذاعات الأعداء . وحتى لو تفرغ البعض لمتابعة مثل هذه الإذاعات ، فما التأثير الحقيقى والفعلى الذى تحدثه هذه الإذاعات فى المستمعين الذين يدركون جيدًا أن ما يدور على أرض بلادهم قدر رهيب راسخ لا يمكن أن تحركه أو تهزه موجات الأثير التى هى فى النهاية كلام فى الهواء ؟! ولذلك فإن السيادة الإعلامية الحقيقية غالبًا ما تكون من نصيب أجهزة

الديكتاتور، وخاصة إذا كان متحكمًا في الاتصال بالإعلام الخارجي سواء في مجال الإرسال التليفزيوني أو التعامل مع الشبكات الفضائية مثل الإنترنت، بحيث لا يتبقى سوى الراديو الذي لم يعد يفرض سطوته الإعلامية والدعائية كما كان يفعل قبل عصر الاتصالات الفضائية.

وإذا لم يمارس الإنسان التفكير كفضيلة أو عادة يومية ، فإن عقله غالبًا ما يلجأ إلى الانقياد لوسائل الإعلام التى تلح على أذنيه وعينيه باستمرار ، وخاصة مع تدنى الوعى القومى الناضج الذى يحرص الديكتاتور على تغييبه . وهذا الانقياد أسهل وأسلس من التفكير الشخصى المتفرد ، ولذلك فإن التعود عليه أسرع والركون إليه أكثر راحة واطمئنانًا! بل إن الإنسان يمكن أن يوحى لنفسه بعدم جدوى التفكير أساسًا في ظل نظام يبدو كالقضاء والقدر اللذين لا راد لهما ، بحيث تصبح روح القطيع هى الروح السائدة على تفكير الجميع وسلوكهم .

فى هذه الحالة لا تقوم أجهزة الإعلام بتلقين الشعب أفكار الزعيم وتعليماته فحسب ، وهو مستسلم لها تمامًا ، بل إنها تفكر نيابة عنه . ومع استمرار الإلحاح والدوى والحمى الإعلامية ، يجد المواطن نفسه ، ودون أن يدرى ، وهو يتبنى هذه الأفكار والتعليمات على أنها أفكاره هو ، ومع الحرص الدائم على عملية التبنى التى تمنحه إحساسًا وهميًا بكيانه ووجوده ، حتى لو كان كيانًا مفتعلاً ووجودًا مصطنعًا ، فإنه ينتقل من مرحلة التبنى إلى مرحلة التعصب لها وسحق كل من يحاول اعتراضها !هنا يمارس الديكتاتور ما يعرف بطغيان الأغلبية النابع من طغيانه بحيث تحقق الأغلبية أهدافه دون أن يفعل هو شيئًا سوى أن يبارك هذا الطغيان . ولا شك أن نشوة الديكتاتور لا تعرف لنفسها حدودًا عندما يجد نفسه وقد تحول إلى منوم مغناطيسى يحرك بكلمة من فمه أو حركة من إصبعه ، أفراد شعبه السائرين نيامًا !

ومن المعروف أن النائم مغناطيسيًا لا يملك سوى تنفيذ إرادة المنوم حتى لو طلب منه أن يقتل نفسه ، وهذا ما يحدث تمامًا تحت وطأة الديكتاتورية . فعندما يقرر الديكتاتور خوض حرب ضروس لتحقيق أمجاده وبطولاته الوهمية المريضة ، فإذ بأفراد شعبه يخوضونها حتى النهاية ، حتى لو كان فيها خرابهم الاقتصادى ، وضياع زهرة شبابهم ، وتخلفهم عن ركاب العصر! فعندما تسيطر الانفعالات الجامحة المحمومة على كل منافذ التفكير العقلانى المتسق وتسدها تمامًا ، فإن الشعب يتحول إلى قطيع هادر لا يرى إلا ما يراه الديكتاتور . ولعل أشهر مثال لهذا التوجه الإعلامى والدعائى كان في النظام النازى الألماني بقيادة هتلر ووزير دعايته جوبلز .

كان هتلر يقول بأن الجماهير الحاشدة تتخذ طابعًا أكثر فورانًا بالانفعالات والمشاعر ، بحيث تتحدد آراؤها وأفعالها تحت وطأة انطباعاتها الحسية وطاقاتها العفوية اللحظية أكثر مما تتحدد من خلال المنطق الفكرى المتماسك ، وكان هذا هو سر نجاح الدعاية النازية في الجماهير الألمانية التي تحولت إلى قطعان تنطلق إلى حيث يشير الزعيم ، لتغليبها الصورة الحسية على التفسير العقلاني ، والجيشان العاطفي على الإرادة الواعية ، والحس البدائي على العقل المتأمل . وقد شهد العهد النازى دق الطبول المستمر المحموم الذي كان يصحب هتلر وهو في طريقه إلى المنصة في مؤتمراته التي كان يؤجج فيها انفعالات الشباب وطاقاته حين كانوا يتوحدون معه مؤتمراته التي كان يؤجج فيها انفعالات الشباب وطاقاته حين كانوا يتوحدون معه مؤتمراته المناطق مفتاح على المنبر يسمح له بتغيير الإضاءة وفق هواه ، وكأنه كان يمارس غسيل المخ بالتنويم المغناطيسي جهارًا نهارًا .

وبرغم أن تحويل الجمهور إلى قطيع ، لابد أن يهدر قيمته الإنسانية لأنه يقترب به من مستوى السلوك الحيوانى التلقائى اللحظى ، فإن الديكتاتور يمكن أن يؤجج مشاعر العظمة الوهمية داخل هذا الجمهور الذى يؤمن بأنه تحت قيادة هذا الزعيم الملهم ، سوف يأتى بما لم تأت به الأوائل . ومن هذا المنطلق مدت الدعاية الهتلرية جذورها إلى أكثر المناطق حلكة وظلمة فى العقل الباطن الجماعى عند الشباب الألمانى بصفة خاصة ، حيث تكمن عقد العظمة النابعة من الإحساس بنقاء الدم

وطفح الغرائز البدائية بالفتك والتدمير ، كما استخدمت في صور متعاقبة ، أفكارًا وإيحاءات وموضوعات مختلفة بل ومتناقضة ، لأن هدفها كان توجيه الجماهير إلى الموقف الراهن فحسب . وبرغم غياب المنطق العقلاني المتماسك ، فقد نجحت هذه الدعاية بالفعل . لم يترك هتلر - ومعه وزيره للدعاية جوبلز - شيئًا للصدفة في هذا المجال . وكانت مظاهراته السياسية تعد بمنتهى الدقة لدرجة أنه فطن إلى أن ساعات الأمسيات أكثر صلاحية من غيرها من ساعات اليوم للتأثير العميق في الحاضرين في الموقع ، أو في المستمعين إليه من خلال الراديو في كل أنحاء ألمانيا ، ففي المساء يسهل سلب إرادة الغير الذي يصبح أكثر استعدادًا للاستماع والاقتناع بأي رأى لأن قوة معارضته تقل عنها في الصباح حين يكون الوعي على أشده .

ولكى يصبح القطيع كتلة واحدة متوحدة مع الزعيم ، فقد كان يتم إعداده نفسيًا ، وخاصة بعد أن قام هتلر بحل كل الجماعات والجمعيات والهيئات الحكومية والنقابية والأهلية حتى لا تقف حاجزًا أو عقبة بين الزعيم والجماهير، وحتى لا يحتوي الفرد أي كيان فرعى يصد عنه تأثيرات الدعاية المحمومة التي لا تتوقف أمواجها وتداعياتها . وبرغم التناقضات وأساليب المغالاة والمبالغة التي اتبعتها الدعاية النازية ، فإنها حققت نجاحًا مبهرًا في بث حمية أو حمى الحماسة والرعب والانتقام والتدمير في القطيع ؛ لأنها تجنبت شق طريق الشعور الواعي والفكر العقلاني . وفي الوقت نفسه توغلت في غياهب العقل الباطن الجماعي لتضرب على أوتار الأهواء والعقد والرواسب والعادات غير المعقولة أو المتناقضة التي يستهجنها المنطق التحليلي المنسق . فقد وجدت هذه الشطحات التي توحي بعظمة الجنس الأرى وجبروته وسموه على الأجناس التي ينظر إليها من عل ، الفرصة لكي تسود وتسيطر وتهيمن وتحول الآلة الحربية الألمانية إلى إعصار يجتاح العالم كله . فقد تراجع العقل إلى الوراء وتضاءل أو تلاشى دوره تاركًا مكانه للأفعال المنعكسة الشرطية التي تحكم عالم الحيوان ، وذلك على حد قول الكاتب الروسي تشاخونين في كتابه «اغتصاب الجماهير بالدعاية والسياسة» عندما أوضح أن سر نجاح الدعاية النازية كان يكمن في تطبيقها لنظرية بافلوف في الأفعال المنعكسة الشرطية التي تعنى التحرك الغريزي والانطلاق الحسى في غياب شبه كامل للعقل.

ويعتقد الحريصون على انتشار روح القطيع وترسيخها ، أن الدعاية بأسلوب التكرار والملاحقة والإلحاح ، وليس الحوار أو النقاش ، هى أنجع الأساليب والأدوات لتغيير الرأى العام وإعادة صياغته لأهداف محددة . وكانت الدعاية النازية رائدة فى تطبيق هذا الأسلوب الذى وجدت فيه أفضل قناة مباشرة إلى انفعالات الجماهير ومشاعرها ، ولايهم بعد ذلك أن تبلغ العقول أو لا تبلغها على الإطلاق . ذلك أن هذا الأسلوب يهدف إلى استثارة المشاعر والانفعالات من خلال التركيز على محاور انفعالية محددة تدور حولها مشاعر الجماهير من خلال إطار منهجى يمزج التكرار بالإلحاح بالتنويع حتى تقتنع به الجماهير في النهاية دون أن يصيبها الملل . ويأتى الاقتناع نتيجة للتعود بناء على أن الإنسان بطبيعته هو أسير العادة التي ارتاح إليها جهازه العصبي . وكان جوبلز رائد علم الدعاية ومؤسسه يقول : «إن سر الدعاية المؤثرة والفعالة لا يكمن في بيانات تتناول آلاف الأشياء المتشعبة والمتنوعة ، وإنما في التركيز على بعض حقائق فقط ، وتوجيه آذان الناس وعيونهم إليها بإلحاح وتكرار» .

ومن قواعد اللعبة السياسية في هذا المجال ، استخدام الكذب والتضليل والخداع وغير ذلك من الوسائل التي تدعم روح القطيع واحتكار توجيه الجماهير ، مع عدم السماح بوصول أية آراء مخالفة أو دعاية مضادة . فالعقل الجماعي يجد نفسه محاطًا بغابة وأحراش من الأكاذيب والأوهام والهواجس التي يصور له رسوخها أنها حقائق واقعية لابد أن ينقاد إليها . وهذا الأسلوب الغوغائي يجد تربة صالحة للانتشار والازدهار في فترات الأزمات السياسية والهزات الاقتصادية والتقلبات الاجتماعية التي تفقد الجماهير قدرتها على استخدام العقل والمنطق والرؤية الموضوعية في

تفسير ما يدور حولها ، وبالتالى تصبح فريسة لهذه الدعايات التى تستهين بعقلها وتتلاعب به ، والتى تؤجل استعادتها للتوازن النفسى بقدر الإمكان . بل إن هذه الدعايات تصل إلى درجة إيهام العقل الجماعى بأن الأفكار والتوجهات الجديدة التى سيطرت عليه ، إنما هى من صنعه وابتكاره هو ، وليست مفروضة عليه من أية قوى خارجة عنه .

ومن قواعد اللعبة السياسية الخاصة بترسيخ روح القطيع ، أسلوب تحويل انتباه الجماهير عندما يتعذر الوقوف والتصدى لتيار جارف صنعه الرأى العام ، نتيجة لظروف وملابسات وتفاعلات لم يكن في الإمكان القضاء عليها في مهدها . عندئذ يمكن تفجير قضية مفتعلة ، ويشترط أن تكون مشتعلة حتى يمكنها أن تحتل مساحات رمنية كبيرة على موجات الأثير المرئى والمسموع ، ومساحات مكانية لافتة للنظر على صفحات الصحف والمجلات ، بل وإعلانات ضخمة في الميادين والشوارع . فهذا هو الأسلوب المفضل الذي يتبعه القادة السياسيون وخبراء الدعاية لتحويل انتباه الجماهير إلى قضية جديدة لا تقل أهمية أو حساسية عن القضية التي أثارها الرأى العام ، وربما تبدو أكثر أهمية وأشد خطورة . هذا بشرط ألا تبدو مفتعلة أو مصطنعة أو ملفقة ، لأن مثل هذا الإحساس بافتعالها يمكن أن يكون بمثابة دبوس في بالون منفوخ بغازات وأبخرة منتقاة لكنها سرعان ما تتسرب من الثقب الذي أحدثه الدبوس.

وقد يبدو مصطلح «روح القطيع» مصطلحًا بدائيًّا ، ينتمى إلى عصور قديمة، ولابد أن يكون استمراره بنفس المعايير والأساليب القديمة. لكن الاكتشافات والأفاق الحديثة في مجالات علم النفس وعلم الاجتماع ، قد وضعت مناهجها العلمية في خدمة ترسيخ روح القطيع التي لم تعد مقصورة على النظم الديكتاتورية فحسب ، بل يتم توظيفها بطرق غير مباشرة وأساليب مرنة وخبيثة في النظم الديمقراطية في مجال التأثير الجمعي في الجماهير وتحريكها . فالأفكار أشياء حقيقية لها كيانها ووجودها ،

واتجاهات الحياة إلى الخير أو الشر تتوقف على نوع التفكير القائم في عقل الإنسان ، الواعى أو الباطن . وتؤكد مناهج علم النفس أن ما يفكره الإنسان يكونه . فالعقل هو القوة الفكرية والعملية التي تحكم كيان الإنسان وسلوكه ، والأفكار بطبيعتها تميل إلى اتخاذ صور مادية ملموسة ، وأن ما يسود عقول البشر من أفكار – في مرحلة ما – يحدد ما سيكونون عليه في المستقبل .

وروح القطيع تعمل من خلال العقل الواعى والعقل الباطن فى أن واحد . فكل ما نفكر فيه أو نقرؤه أو نسمعه أو يصل بأية طريقة إلى عقلنا الواعى ، يقبله العقل الباطن فى الحال ويكمن فيه كعنصر من عناصر مخزونة . فالفكرة التى يتمسك بها العقل الواعى تمسكًا قويًا ، تبدو جذورها فى العقل الباطن راسخة . ولما كان العقل الباطن مغلقًا على مخزونه من الأفكار والخواطر والهواجس ، فهو بهذا عقل العادات ، وإذا ما شرع فى عمل شىء بطريقة معينة ، فإنه لا يتحول عنها إلا إذا تلقى تأثيرًا قويًا من فكرة مضادة .

ومن المعروف أن عدوى روح القطيع يمكن أن تنتشر من فرد إلى فرد كالوباء حتى تشمل المجتمع كله . وبهذه الطريقة تتحول الديمقراطية إلى مجرد شكل خارجى أو واجهة ظاهرة للمجتمع فى حين تمارس روح القطيع أسوأ أنواع الدكتاتورية داخله ، أو ما يعرف أحيانا بطغيان الأغلبية . بل إن روح القطيع عندما تسيطر على دفة الأمور فى مجتمع ما ، يمكن أن تهبط به إلى قاع أعمق من القاع الذى كان يمكن أن يبلغه فى حالة وجود ديكتاتور يحكمه بدون تعميق أو ترسيخ لهذه الروح ، ففى حالة وجود الحاكم الديكتاتور ، يمكن توجيه سهام النقد والهجوم على شخصه بطريقة أو بأخرى ، تمهيدًا لمقاومته والتخلص منه فى الوقت المناسب .

أما فى حالة روح القطيع الجاثمة على أنفاس المجتمع ، فإنه يصعب إصابتها فى مقتل لأنها تنتشر بين الناس كالهواء الذى يتنفسونه . وويل للحاكم الذى يشجع هذه الروح بين أبناء شعبه ، لأنه كما يحاول استغلال مدها لتحقيق خططه الطارئة ، فإنها

يمكن أن تنقلب ضده بمنتهى البساطة والسرعة ، إذ يمكن أن تتحول من النقيض إلى النقيض فى لمح البصر . ومن الصعب التحكم أو التنبؤ تمامًا بالاتجاه الذى ستنطلق فيه بحكم اعتمادها على التعصب الأعمى والمزاج المتقلب والعاطفة الهوجاء . فالعقل الواعى الموضوعي يتوارى تحت ضغوط هذه الروح الخطيرة التي يمكن أن تقرر مصير أمة بأسرها وهي ترزح تحت وطأة جنون اللحظة الراهنة .

والظاهرة العجيبة الجديرة بالتسجيل والتحليل تتمثل في أنه على الرغم من المتقدم الذي أحرزته الديمقراطية في هذا العصر ، بحيث أصبحت من أهم حقائقه ، فإن تكنولوجية العصر المتقدمة في مجال وسائل الإعلام ، تشجع انتشار روح القطيع من خلال الإلحاح المستمر الذي تمارسه على آذان الجمهور وعيونه ، بحيث أوشكت أن تقضى على أي ميل للتفرد عنده . بل يمكن القول بأنه أصبح في مقدور أجهزة الإعلام أن تفكر نيابة عن الجمهور ، ثم تقوم بنقل أفكارها إليه لكى يتبناها على أنها أفكاره دون أن يدرى . ثم ينتقل من مرحلة تبنى الأفكار إلى مرحلة التعصب لها واكتساح كل من يحاول مناقشتها وتفنيدها . ولاشك أن استمرار هذا الوضع يؤدي إلى سيادة الروح الفاشية التي لا ترضى إلا بالرأى الواحد والاتجاه الواحد ، والتي تتهم كل من يعارض هذا الرأى بالخيانة والمروق . وفي جو مثل هذا لابد للديمقراطية أن تختنق ، لأنها لا تستطيع أن تنطلق إلا من الكيان المستقل والمتفرد للإنسان .

كانت روح القطيع أقسى ما يمس الكيان الخاص والمستقل للإنسان أو البناء العام والمتميز للمجتمع . ذلك أن العلاقة بينهما علاقة عضوية ، لأنه على الرغم من أن الديمقراطية تنادى بتفرد الإنسان واستقلاله الذاتى ، فإنها لا تعمل على فصله أو بتره من المجتمع . فهو فى نظرها الخلية الأولى التى يتكون منها المجتمع . وصحة الكل لابد أن تستمد من صحة الجزء . من هنا كانت الحرب الدائرة دومًا بين روح الديمقراطية وروح القطيع التى تحيل المواطن إلى مجرد فرد من أفراد القطيع ، يتحرك معه لكنه لا يعرف إلى أين ؟ ولا لماذا يتحرك أصلاً ؟ وهو بهذا يفقد القدرة على

التفكير الأصيل النابع من كيانه ، وذاته ، إذ إن القطيع سوف يصنع له كل الأفكار التي يمكن أن يتشدق بها فيما بعد ، كما لو كانت أفكاره الخاصة به .

وإذا أصابت روح القطيع إنسانًا ، فإنه يتوقف عن التفكير ويستريح من عنائه ، طالما أن الآخرين يقومون بهذه المهمة نيابة عنه . وبهذا تقضى روح القطيع على كل ملكات الإبداع والابتكار والأصالة عند الإنسان . فلا يكفى أن يكون لدينا عقل سليم ، كما يقول الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت ، بل ينبغي أن نستخدمه استخدامًا سليمًا . وإذا كان هناك اختلاف بين الناس في مستوى الذكاء ، فلا يرجع هذا إلى تفاوت في ملكاتهم في معظم الأحوال ، وإنما إلى اختلاف المناخ الديمقراطي والثقافي والفكري والإبداعي الذي يتأثرون به . ذلك أن وظائف العقل البشري تختلف كمًا ونوعًا بتراوح مناخ المجتمع بين الديكتاتورية الفاشية والديمقراطية الليبرالية .

ليست هذه دعوة إلى مبدأ «خالف تعرف» الذى يغرى الإنسان بمعارضة الأخرين لمجرد المعارضة وحب الظهور ، فهذا مبدأ لا يقل في أثره الضار عن روح القطيع التي تقضى على الكيان الفكرى للإنسان . وهي لا تقتصر على الحياة السياسية العامة ، بل تمتد لتشمل الكيان الخاص للإنسان . فهي تتسلل إلى كل نواحي الحياة ، وخاصة إذا لم يملك الإنسان الوعي اليقظ تجاهها . فإذا طبقنا هذا على حياتنا اليومية العادية ، فسنجد أن هذه الروح تشكل تفكير وسلوك معظمنا وإلى حد كبير . فنحن نفكر ونسلك داخل قوالب فكرية وأنماط سلوكية صنعها لنا الأخرون . فمثلاً نجد إنسانًا ليست له أية اهتمامات بقضية معينة مطروحة على الساحة . لكنه يجد جميع أو معظم من يحيطون به يتحدثون ليل نهار عنها ، كما لو كانت قضية موت يجد جميع أو معظم من يحيطون به يتحدثون ليل نهار عنها ، كما لو كانت قضية موت أو حياة بالنسبة لهم . وفجأة يدرك وضعه الشاذ أو جهله الفاضح وسطهم ، لأنه لا يشاركهم اهتماماتهم على الأقل . وبدلاً من أن يحلل توجهاتهم تحليلاً موضوعيًا ، فإنه ينجرف مع التيار مختارًا لأنه اختيار أسهل من إعمال الفكر والتفسير ، خاصة إذا لم

يكن يملك إمكاناته الفكرية . وبعد ذلك يتحول إلى أشد المتعصبين لهذا التيار ، بل إنه غالبًا ما يتطرف عن الباقين في حماسه لكى يؤكد لهم أنه لا يقل في وعيه بأبعاد القضية المطروحة عنهم في شيء بل يتفوق عليهم . ولعل في أمثلتنا الشعبية الزاخرة بالحكمة هذا المثل الذي يصف الشخص الواقع تحت وطأة روح القطيع بأنه «الأهبل في الزفة» ، أو التعبير الساخر الذي يصور سلوك أفراد القطيع بأنه «معهم معهم ... عليهم عليهم» .

إن سلبيات روح القطيع ، يصعب إحصاؤها . وخاصة عندما تستشرى مع الجهل والسطحية والخواء الذى يعانى منه الإنسان فى داخله ، ويحرمه من الاهتمام الأصيل والحقيقى والواعى بأبعاد القضايا التى يمكن أن تثير تفكيره المتفرد والخاص به . وهذه ظاهرة طبيعية لأن الطبيعة تأبى الفراغ وترفضه ، والبشر جميعًا يشتركون فى عدم القدرة على تحمل هذا الفراغ . فإذا كان الإنسان من النوع الذى لا يهتم بتثقيف نفسه وإنضاج فكره باستمرار ، فلاشك أن الفراغ داخله سيبتلع كل التفاهات والسخافات التى يقابلها فى حياته اليومية .

إن الثقافة الناضجة الأصيلة ، سلاح خطير موجه أساسًا ضد روح القطيع ، لأن المثقف الأصيل يحترم كيانه الفكرى عن طريق رفض أو دحض أو تفنيد الأفكار التى لا يقتنع بها شخصيًّا ، لافتقادها المصداقية الحقيقية ، مهما كان عدد الذين يعتنقون هذه الأفكار ، إذ إن الأغلبية ليست دائمًا على صواب ، خاصة إذا كانت واقعة تحت وطأة التضليل والخداع . فالمسألة ليست مسألة أغلبية ، بل مسألة اقتناع وتفكير موضوعى ، بصرف النظر عن النعرات المؤقتة . من هنا كان الارتباط العضوى بين الثقافة الواعية والديمقراطية الأصيلة ، لأنها ترى في الثقافة الأصيلة ، أساسًا وطيدًا ينهض عليه بناء الإنسان الديمقراطي ، ومن هنا أيضًا كان اهتمام الديمقراطية بالكيف دون الكم . فقد تكون الأقلية على صواب ، والأغلبية على خطأ . ومع ذلك لا يعنى هذا فرض وصاية الصفوة المثقفة على الأغلبية الشعبية ، بل يتحتم على هذه الصفوة

أن تنير الطريق أمام الأغلبية في موضوعية حانية متفهمة لطاقاتها على الاستيعاب . وعندما يرتفع وعى الأغلبية بأية قضية مطروحة ، فإنها تستطيع اتخاذ التوجه المناسب في الوقت المناسب .

لكن المعضلة الحقيقية تكمن في أن التفكير الموضوعي المخالف لرأى الأغلبية وتوجهها ، غالبًا ما يقابل منها بالاستنكار والشجب والهجوم لأنها تعتبره خروجًا أو تعاليًا عليها . لذلك يتميز موقف المثقفين والمفكرين الأصلاء بالصعوبة والحرج في بعض الأحايين . ومع ذلك يستمرون في اتجاههم بسبب إيمانهم بدورهم الريادي في تنوير أذهان الناس وأبصارهم التي قد لا ترى في بعض المواقف أبعد من مواطئ أقدامهم ، نتيجة للضغوط التي تمارسها عليهم ظروف المعيشة اليومية . وفي المجتمعات الشمولية التي تصل فيها روح القطيع إلى أعلى درجاتها وأخطرها ، تتحول شخصية المفكر والمثقف إلى مثار للسخرية والتهكم لأن وجوده وسط القطيع يتحول إلى نغمة نشاز أو عنصر قلق ، يسلب أفراد القطيع راحتهم في النعاس والنوم واجترار أحلام اليقظة التي لن تتحقق . لذلك يسارع أفراد القطيع إلى الدفاع عن أنفسهم بالسخرية منه حتى لا يفكر أحد في أن يحذو حذوه ، وحتى يتفرغوا هم بدورهم لتعاطي الأوهام والأكاذيب .

ويكفى أن نلقى بنظرة على الكوارث القومية فى تاريخ مختلف الشعوب ، سنجد أنها كانت النتيجة الطبيعية لروح القطيع التى تفشت بين هذه الشعوب ، مما جعلها تنجرف مع التيار دون وعى أو إرادة . ولاشك أن سعادة الحاكم الديكتاتور لا توصف وهو يرى أنه بمجرد إشارة من إصبعه أو حركة من يده ، تتحرك الجموع إلى حيث يريد دون تفكير لأنها آمنت أنه يفكر نيابة عنها . لكن المأساة التاريخية تتمثل فى الوقت الذى تتأزم عنده الأمور – ولابد أن تتأزم – وتقع فيه الكارثة القومية . فالمسئولية عندئذ لن تكون مسئولية الديكتاتور بقدر ما هى مسئولية الشعب كله لأنه هو الذى سيدفع ثمن انقياده من دمه وماله وجهده ووقته . أما الديكتاتور فى هذه الحالة ، فهو

مجرد شخص فقد هالته الكاذبة وقد يشارك فى دفع الثمن وقد يهرب بجلده من المأساة القومية التى تسبب فى صنعها ، ويبقى الكابوس جاثمًا على كاهل الشعب الذى يتحتم عليه دفع الثمن كاملاً .

من هنا كانت اليقظة الواعية التى يتحلى بها الزعيم الديمقراطى الأصيل فى مواجهة أية بوادر لظهور روح القطيع . ذلك أن أفراد القطيع يمكن أن يتعصبوا لزعيم بنفس الدرجة الحادة التى يمكن فيها أن يتعصبوا ضده لو تغيرت الظروف واهتزت موازين القوى بظهور زعيم آخر يتصارع معه على السلطة ، ويشكل إغراء أشد لهؤلاء الأفراد . ومن هنا كانت ضرورة إرساء دعائم الديمقراطية السليمة الناضجة وتعميقها في الوجدان الشعبى ، من خلال تنمية الكيان الفكرى الناضج المستقل عند المواطن العادى . وهي مهمة تزداد صعوبتها مع انتشار الأمية الأبجدية والثقافية ، مما يحتم نشر التعليم والثقافة حتى يدرك المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات، تنأى به عن أفراد القطيع الذين ينفذون الأوامر أو التعليمات أو الإيحاءات الصادرة اليهم ، دون أن يعملوا عقولهم في التفرقة بين ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات صادرة عن الإحساس الحقيقي والناضج بالانتماء إلى وطنهم ومجتمعهم وعصرهم .



(٣٢) السوق السوداء

شاع مصطلح «السوق السوداء» منذ الحرب العالمية الثانية ، وقصد به بصفة عامة أية تجارة غير مشروعة، بمعنى أنه ينطبق على أية تجارة أو معاملات مالية تدار في الظلام، وليس فقط على تخزين السلع بأسعار هابطة ثم بيعها بأسعار باهظة عندما يشتد الطلب في وقت الأزمات والحروب . وقد كان المصطلح يشير في بدايته إلى المتاجرة في السلع التموينية من أغذية وملابس وبترول . وعلى الرغم من العقوبات الشديدة الاستثنائية التي وضعت للحد من السوق السوداء في الدول الأوروبية إبان الحرب ، إلا أن الأرباح الباهظة التي كانت تدرها هذه العمليات تسببت في استمرارها إلى ما بعد نهاية هذه الحرب . وفي الدول التي استسلمت للاحتلال الألماني ، مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا وغيرها ، استخدم الوطنيون السوق السوداء لمنع السلطات من الاستيلاء على المواد التموينية وإرسالها إلى الأعداء . واتسع نطاق السوق السوداء بعد الحرب ؛ خاصة في الدول التي تسير على نهج السوق الحرة ، وإن كانت الدولة تتدخل عندما تتجاوز الأمور الحد المعقول ، وتمارس السوق السوداء ضغوطًا خفية على توجهاتها السياسية.

ويبدو أن السوق السوداء كانت قديمة قدم المعاملات التجارية نفسها . فالتجار بطبيعة مهنتهم - يسعون للأرباح بكل الوسائل المكنة ، وبعضهم يسعى إليها بوسائل غير ممكنة ، أى وسائل غير شرعية أو غير قانونية بما يقع تحت بند السوق السوداء التي تعد بالتالي منهجًا قديمًا ، وإن كان مصطلحها يعد جديدًا . ومنذ العقد الأخير في القرن العشرين، أى منذ بداية عصر العولمة الذي أصبح فيه العالم محكوما بما يدور في الأسواق المالية العالمية التي تخطت كل الحدود السياسية والجغرافية نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات الإلكترونية ، أصبح ما يدور في دهاليز الاقتصاد المعتمة أضعاف ما يدور في العلن ، وما تسجله المؤشرات الاقتصادية الشهيرة (مثل مؤشر داو - چونز ما يدور في العلن ، وما تسجله المؤشرات الاقتصادية الشهيرة (مثل مؤشر داو - چونز

الأمريكى فى وول ستريت) ، ليس سوى مجرد بيانات تحت رحمة ما يدور فى الخفاء والظلام على أيدى المضاربين والسماسرة الذين جعلوا من السوق السوداء سلطة عالمية، يمكن أن تتلاعب بأقدار الأم والشعوب من خلال الانهيارات الاقتصادية المفاجئة التى تتسبب فيها.

ومهما قيل إن المضاربة كانت دائمًا من عوامل المنافسة والتحدى واليقظة التى تؤدى إلى الازدهار الاقتصادى منذ نظم التجارة القديمة إلى سيطرة نظام الاقتصاد الحر الحديث فإن علماء الاقتصاد لم يتوقفوا عن نقدها ومهاجمتها . فليس لها هدف سوى الربح المادى بشتى الوسائل والأساليب ، وينظر الاتجاه السلوكى العام بعين الارتياب والشك إلى المحاولات التى ترمى إلى زيادة دخل القائمين بها ، دون تأدية عمل ، أو بذل مجهود ، أو استثمار إنتاجى . وبصرف النظر عن المضاربة التى تتم فى الدهاليز والكهوف الاقتصادية والتجارية المظلمة ، فإن المضاربة يمكن أن تتم على المكشوف، فى حدود القانون ، ولكن يندر أن يضفى الرأى العام عليها صفة الشرعية . ولذلك كانت صفة «المضارب» من الصفات التى تحط من قيمة الموصوف بها ، بالإضافة إلى أن عمليات المضاربة تتم عادة فى جو من السرية ، والإعلان عنها يجعلها مستحيلة . وليست كل المضاربات عا ينطوى على الخداع ، ولكن الواقع أن بعض المضاربات الشهيرة ، اقترنت بمناورات تتسم بالخديعة ، أو قامت على أسس من الكذب ، عا أحاطها بكل أنواع الريب والشبهات التى تؤكد أن كل عملية مضاربة تنتهى دائمًا بستفيد ، بكل أنواع الريب والشبهات التى تؤكد أن كل عملية مضاربة تنتهى دائمًا بستفيد ،

وتتطلب المضاربة حاسة إدراك قوية ، وحسابات دقيقة ، وتذوقًا للذة القيام بها، وأحيانًا للذة المغامرة والمقامرة ، لكن حتى المضاربات الموفقة ماديًّا قد تنتهى نهاية سيئة بالنسبة للقائمين بها . وأشهر الحالات التى من هذا القبيل ، حالة المولين الفرنسيين فولون وبرتييه دى سوڤينييه اللذين كانا يضاربان فى سوق الحبوب في عام ١٧٨٩ فى باريس ، وكانت فترة من فترات المجاعة ، وقد أثرى هذان الممولان إثراءً سريعًا من خلال ألاعيب السوق السوداء التى مارساها بجبروت ليس له حدود ، مما جعلهما موضع إدانة

الجماهير التى اتهمتها بالاستغلال والانتهازية . لكن غرورهما صور لهما أنه ليس هناك من يجرؤ على أن يتصدى لهما ، وجازفا ذات يوم بالمرور وسط الجماهير التى سرعان ما انقضت عليهما ، وانتزعتهما من عربتهما المطهمة بالذهب ، ثم انهالت عليهما ضربًا ولكمًا ، وانتهى الأمر بفصل رأس برتيبه ، وتعليقه فوق خازوق حمله المتظاهرون الثائرون وساروا به فى الطرقات ، فى حين أن صهره فولون، شنق على أحد أعمدة النور، وقد حشى فمه بالتبن ، انتقامًا عا سبق له أن صرح به ، من أن الشعب يستطيع أن يأكل التبن إذا لم يجد ما يسد رمقه ، وكان هذا الحادث الذى وقع يوم ٢٢ يوليو ١٧٨٩ فى باريس من المواقف المثيرة التى يدلل بها الناس على أنه من الصعب على صاحب المال الحرام أن يستمتع به بلا حدود .

والفكرة الأساسية في المضاربة التي تشكل الحرك الأساسي لعمليات السوق السوداء ، هي التنبؤ بموقف ، والتصرف على أساس هذا التنبؤ ، لإمكان تلبية الطلب عندما يقل المعروض. ذلك أن قواعد اللعبة في هذا الجال توظف قانون العرض والطلب أسوأ توظيف، بل إن بعض المضاربين يصطنعون المواقف التي تجعل الطلب يزيد بكثير على المعروض، ولعل سحب السلعة من السوق هو أبسط وأسهل طريقة لمضاعفة الطلب عليها . وكثيرًا ما ترتبط المضاربة بالسياسة من خلال التحالفات الخفية بين رجال الحكم ورجال المال، بل هناك من الساسة من عارس المضاربة من وراء الستار. أما المضاربون التقليديون فيكتفون بمعرفة المعلومات قبل أن يعرفها الجمهور ، بقصد استغلالها التقليديون فيكتفون بمعرفة المعلومات قبل أن يعرفها الجمهور ، بقصد استغلالها بالمضاربة في هبوط أسعار الأوراق المالية الفرنسية ، ذلك لأنه كان قد علم ، قبل أي المضاربة في هبوط أسعار الأوراق المالية الفرنسية ، ذلك لأنه كان قد علم ، قبل أي جبارة ، كانت من حقائق التاريخ الراسخة ، حتى قبل عصر العولة وثورته المعلوماتية التي انطلقت عبر شبكات الاتصال الإلكتروني ، التي غطت العالم بأسره .

وتضم سجلات التاريخ ، بين صفحاتها ، عددًا كبيرًا من المضاربات ، إذ إن هذا النوع من السوق السوداء ، كانت مزاولته تجرى منذ أقدم العصور ، بل وقبل اختراع النقود ، التي كانت من العوامل التي أدت إلى تنشيطها . وعلى سبيل المثال، فإن

التاريخ يضم تفاصيل مضاربات رجل المال الإسكتلندى چون لو الذى تمكن عام ١٧١٦ من الحصول على حق إنشاء مصرف وشركة تجارية ، وعلى احتكار استغلال ثروات وادى نهر المسيسيبى ، وكان ذلك باستخدامه اسم شركة وهمية فى لويزيانا ، وقد نجح فى محاولته ، وارتفعت الأسهم بطريقة مذهلة ، وأغرقت أوراق النقد الأسواق ، إلى أن كان اليوم الذى أعلن فيه إفلاس الشركة ، وراح ضحيته عدد كبير من المساهمين ، وفى الوقت نفسه أصاب النظام الاقتصادى للدولة ، بزلزال عنيف أوشك أن يدفنه تحت الأنقاض . ذلك أن المضاربات لا تعرض حياة الأفراد للأخطار فحسب ، بل ومستقبل شعوب وأمم بأسرها .

وقد عرف تاريخ الولايات المتحدة ، مضاربتين كان لهما دوى عظيم ، إحداهما عقارية ، كان أساسها رغبة الولايات المتحدة فى تعمير الأراضى ، وتشجيع استثمارها . كان المهاجرون يحصلون على أراض بأسعار بخسة ، وهنا تدخل المستثمرون ، فاستولوا على الأراضى المعروضة ، دن أن يتورعوا عن اتخاذ صفة المهاجرين ، أو انتحال أسماء وهمية . ثم أعادوا بيع هذه الأراضى للذين كانوا يحتاجون فعلاً لاستغلالها ، وحقق هؤلاء المضاربون أرباحًا طائلة ، بل وضربوا المثل الذى احتذاه مضاربون آخرون فى بلاد وأزمنة مختلفة عندما أدركوا أن قواعد هذه اللعبة مضمونة إلى حد كبير .

أما المضاربة المالية الأخرى ، فقد جاءت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وبلغت حدًّا من التوسع ، لدرجة أن سوق الأوراق المالية الأمريكية فى وول ستريت ، لم تتمكن من الصمود أمامها ، وانتهت المغامرة أو المقامرة بانهيار شامل للأسعار فى أكتوبر عام ١٩٢٩ ، صاحبته إفلاسات عديدة ، وحالات انتحار مدوية ، فضلاً عن أزمة ساحقة هزت الاقتصاد العالمي هزة عنيفة ، وظل يعاني من تداعياتها حوالي عشر سنوات . لكن مع بوادر انتعاشه مرة أخرى ، اشتعلت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر المعالم في دوامة سياسية وعسكرية واقتصادية ، لم يخرج منها إلا في أغسطس عام١٩٤٥ بعد أن انهارت بنيته الاقتصادية الأساسية تمامًا .

ولقد لعبت المضاربات الدولية دورًا كبيرًا في انهيار القيمة النقدية ، الأمر الذي أدى إلى تخفيض أسعار النقد ، وإعادة تقييمه ، وتعويم أسعار القطع ، وفرض الرقابة على

النقد اعتبارًا من عام ۱۹۷۰ في كل مجالات النظم النقدية العالمية . وخاصة أن المضاربة لم تعد مقصورة على دور الأفراد في عارستها ، بل خاضت فيها الشركات الدولية المتعددة الجنسيات بكل ثقلها الاقتصادى والسياسي ، بحيث أصبحت الحرك، والمستفيد من تلك المضاربات .

لكن يرى بعض المنظرين الماليين والاقتصاديين أن إدانة المضاربة وإلصاق التهم بها على طول الخط ، ليس من صالح التقدم الاقتصادى نفسه . فالشراء عندما تكون السوق راكدة ، والأسعار منخفضة ، ثم البيع عند ارتفاعها ، يؤدى إلى تخفيف حدة تقلب الأسعار ، إذ إنه يتيح للأسعار ثباتًا في الأجل الطويل ، كما أنه وإلى حدما ، يعمل على تقدم السوق، وتنشيط حركة الشراء والبيع، في الوقت الذي يحجم فيه المنتجون، والمستهلكون عن ذلك . ويسعى هؤلاء المنظرون الماليون والاقتصاديون إلى منح المضاربات طابع الشرعية ، بجعلها علنية ، وأن تكون المعلومات التي تنشر عن تطورات الموقف الاقتصادي ، أكثر إسهابًا ودقة ومصداقية. ومع ذلك فإن هذا لا ينفي طبيعة المضاربات التي تضع حياة الأفراد ومستقبل الشعوب في مهب عواصف لا يعرف أحد على وجه التحديد متى تجتاح الأسوال المالية العالمية .

ويعتبر عصر العولمة الذي بدأ مع السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، العصر الذهبي للمضاربين والسماسرة الذين يستخدمون خبرتهم الاقتصادية والمالية في صنع ثروات فلكية سواء لمن يتعاملون معهم أم لأنفسهم ، وكأن العالم أجمع قد وقع في براثن سوق سوداء لا يعرف كيف يخرج منها ، لكن حتى هؤلاء الخبراء العتاة لا يسلمون من الكوارث الاقتصادية فما بالك بالمستثمريين العاديين! لقد وضعت العولمة الاقتصادية الجميع على كف عفريت ، لا يمكن لأحد أن يتنبأ بحركتها المقبلة ، وربما سقطوا من فوقها صرعى إلى هاوية بلا قرار . ذلك أن المضاربات لا تتوقف عند حد معين ، فالأمل في مضاعفة الربح لا حدود له . ويتحالف مديرو الصناديق التي تجمع أموال المستثمرين مع بيوت السمسرة والمضاربة للعب على أوتار المقايضات ، وفروق الأسعار العاجلة والأجلة ، والاختيار فيما بينها ، وتقديرات الأرباح المستقبلية ، والمشتقات المتفرعة من المسارات

الرئيسية ، ثم توظيفها ، وتفعيلها ماليًا باقتراض أموال تزيد على ما أعطاه لهم مستثمروهم بهدف التوسع في كل أنواع المضاربات ، وقد أدى هذا التيار إلى الزيادة الهائلة في حجم المعاملات التي تتدفق في كل القنوات الاقتصادية التي تغطى شبكتها العالم كله ، لكن إذا استطاع سمسار واحد فقط أن يقوم بمضاربات في لحظة معينة ، مستخدمًا مبدأ تفعيل الأموال فإن في استطاعته ضرب الآخرين، مادام في هذه اللحظة يملك الأموال – حتى لو كانت مقترضة أو اسمية – التي تمكنه من سحقهم . وهذا يفسر لنا انهيار صناديق وبيوت سمسرة بكاملها في السنوات الأخيرة من القرن العشرين بسبب المضاربات .

ولا تقتصر المضربات على توجيه الضربات إلى صناديق الاستثمار وبيوت السمسرة فحسب ، بل تمتد لتحتوى دولاً بأسرها ، خاصة إذا خاضت مثل هذه الدول بحار العولمة دون أن تكون متمكنة تماما من أصول السباحة بين أمواجها وأعاصيرها . ولعل أزمة الدول التي عرفت بالنمور الأسيوية ، أوضح نموذج لهذا التيار الاقتصادى الجارف المتمثل فيما يسمى «بالمصالح المتعارضة» بين الأقوياء والضعفاء ، بين كبار الرأسماليين وصغارهم ، بين الحيتان والأسماك الصغيرة ، أى أن الصراع البشرى لم يعد في استطاعته أن يسعى إلى التطور والتقدم ، بقدر ما أصبح صراعًا طويلاً ، ووحشيًا من أجل البقاء.

وكانت الانهيارات المالية والاقتصادية الآسيوية الصارخة والمدوية كشفًا سلط الأضواء على الدهاليز المعتمة التي يعمل فيها كبار المضاربين في العالم ، ويخفون فيها أساليبهم الملتوية ، ومؤامراتهم الغامضة المريبة ، وقدراتهم على إثارة الأعاصير التي يحكنها أن تجرف في لحظات ، كفاح شعب وعرقه وجهده عبر سنوات بل وأجيال متتابعة، وكان على رأس قائمة الاتهام أحد رموز المضاربة العالمية وهو المليونير اليهودي چورج سوروس باعتباره أهم مفجري الأزمة الآسيوية ، نظرًا لقدرته الهائلة والفائقة على تحريك أموال العالم من مكان لآخر بسرعة البرق ، وذلك بمساعدة رفاقه العاملين في هذا الجال السرى الخطير الذي أصبح يتحكم في مصير البشرية . وقد تبدت خطورة هذه السوق السوداء الدولية منذ أن استطاع عام ١٩٩٢ أن يجبر الحكومة البريطانية على تخفيض السوداء الدولية منذ أن استطاع عام ١٩٩٢ أن يجبر الحكومة البريطانية على تخفيض

الجنيه الإسترليني بعد مقاومة عنيدة من چون ميجور رئيس الوزراء في ذلك الوقت. وكانت أقسى ضربة تلقاها في فترة حكمه ، وهو رجل الاقتصاد الضليع الذي قضى حياته كلها بين دهاليزه المضيئة - وليست المعتمة - بادئًا السلم من أوله .

أما النمور الأسيوية فقد وقعت في جب السوق السوداء المظلم ، عندما فوجئ العالم خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٧ بالأزمات المالية المتتابعة لدول جنوب شرق آسيا التي كانت قد أثارت إعجاب العالم وانبهاره باعتبارها المعجزة الأسيوية التي آن لها أن تتصدى للسطوة الأمريكية والأوروبية وحتى اليابانية على مقدرات العالم الاقتصادية، ففي لحظات خاطفة كالبرق اكتشف العالم أن تايلاند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وماليزيا على شفا هاوية الانهيار في البورصة ، وتدهورت أسعار الصرف لهذه الدول بشكل خطير لم يسبق له مثيل ، ولكي لا تتسع أمواج الكارثة وتغمر بلادًا أخرى ، اضطر صندوق النقد الدولى إلى توفير مليارات الدولارات لكل من تايلاند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا ، في حين اتهم ماهتير محمد رئيس وزراء ماليزيا المضاربين الدوليين بالتآمر على بلاده ، وألمح إلى أن مؤامراتهم تتفق مع مخططات الدول الغربية بصفة عامة والصهيونية بصفة خاصة.

لكن القضية لم تعد مجرد أزمة اقتصادية في بقعة معينة ومحدودة من بقاع العالم، إذ إن خطورتها على الاقتصاد العالم، تتجلى في السرية التي تتلاعب بمقدرات العالم على أيد خفية يمكن أن تكرر مثل هذه المفاجات المأسوية، مفاجات لم تصدم الرجل العادى غير المتخصص في شئون المال والاقتصاد فحسب، بل صدمت أيضًا خبراء الأسواق المالية والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات، حتى لو كان بعضها ضالعًا فيها. بل إن صندوق النقد الدولي الذي تفنن في الاطلاع على كل كبيرة وصغيرة في الشئون الاقتصادية للبلاد النامية ، فوجئ بهذه الأحداث مثل رجل الشارع في أية بقعة من بقاع العالم ، إذ إنه لم يكن على أية دراية مسبقة بالخطط التي توضع في عتمة السوق السوداء لافتعال مثل هذه الأزمات، وهو ما يؤكد ضرورة إعادة النظر في هيكلته وآلياته، خاصة أن هذه لم تكن أول غفلة له. فقد فوجئ بأزمة المكسبك

فى ربيع عام ١٩٩٥ واقترابها من حافة الإفلاس، فى حين أن تقاريره عنها قبل شهور كانت تعتبر المكسيك مثلاً أعلى للدول النامية فى مجال الإصلاح الاقتصادى .

وقبل ذلك فوجئ صندوق النقد الدولى بأزمة ما يسمى بيوم الاثنين الأسود ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ ، التى اعتبرها المحللون أقرب ما تكون إلى انهيار بورصة نيويورك . وهو الانهيار الذى أعقبته تشنجات كثيرة واهتزازات متزايدة الخطورة فى البورصات الرئيسية ، وتدهور أسعار العملات الوطنية فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ، مما أدى بدوره إلى شلل الأسواق الطرفية الجديدة مثل المكسيك وبانكوك والقاهرة وبومباى . وكانت هذه الكارثة نتيجة للاستيلاء على الأرباح ، والانسحاب المفاجئ لكبار المستثمرين المؤسسين . وهكذا أصبحت البورصات الطرفية وسيلة جديدة لانتزاع الفائض من البلاد النامية . وهو ما فعلته جماعة چورچ سوروس فى بورصات النمور الأسيوية حين انسحب كبار المستثمرين المتحالفين مع هذه الجماعة من أسواقها المالية . فهل هناك سوق أكثر سوادًا وإظلامًا ورعبًا من هذه السوق؟!

هكذا كشفت أحداث النمور الآسيوية وقبلها المكسيك ، القناع عن مدى هشاشة الرقابة التى يمارسها صندوق النقد الدولى على شئون العالم المالية والاقتصادية، كما عرت الأيدى الخفية التى تتخذ من العولة الاقتصادية سوقًا سوداء لإخفاء مؤامراتها. وعلى سبيل حفظ ماء الوجه ؛ سارع صندوق النقد الدولى في أعقاب أزمة المكسيك إلى إعادة النظر في سلامة البيانات المالية التى تقدم إليه ، ووضع الضوابط لإحكام الرقابة على هذه البيانات حتى لا تشوه صورته أكثر من ذلك. كما أحاطت الشكوك بمدى كفاءة النظام الاقتصادى العالمي في التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها، وعجزه عن ضبط الأيدى الخفية المتلاعبة في ظلام السوق السوداء، وكذلك عجزه عن مد يد المساعدة للدول التي تسقط ضحية لها. والقضية برمتها لا تنحصر في صندوق مد يد المساعدة للدول التي تسقط ضحية لها. والقضية برمتها لا تنحصر في صندوق النقد الدولى، بل تمتد لتمس جوهر النظريات الاقتصادية التقليدية السائدة التي ظلت عاجزة عن المواجهة الإيجابية والفعالة مع ألاعيب السوق السوداء وأنشطتها الخفية وأذرعها الأخطبوطية التي تمسك بخناق العالم .

والمفارقة الاقتصادية التي يجب رصدها وتحليلها في قواعد اللعبة المالية الجديدة التي فتحت الباب على مصراعيه لكل خبراء السوق السوداء ، أن الكوارث والمآسي يمكن أن تنهال على رؤوس الشعوب بناء على البيانات والمعلومات التي تحتوي عليها أجهزة الكومبيوتر ، بصرف النظر عن صحتها من عدمها ، وبصرف النظر أيضًا عن نوعية . علاقتها بالأصول العينية الموجودة على أرض الواقع . أى أن المسألة برمتها في عصر العولمة المعلوماتية ، لا تخرج عن نطاق أوراق وأرقام وجداول وإحصاءات مجردة ، ومن السهل التلاعب فيها أو بها . أما المصانع والشركات والمواقع المختلفة للإنتاج الفعلى المادي على أرض الوطن ، فلن تشفع له إذا قدمت معطيات الكومبيوتر معلومات وبيانات أخرى مناقضة لهذا الواقع . أما رأس المال الجبان بطبيعته فلن يكلف نفسه الذهاب إلى مواقع الأصول المادية لتقصى الحقائق عنها ، بل يكفيه ما يقرؤه على شاشات الكومبيوتر حتى يولى الأدبار هربًا . ولذلك فإن أزمة النمور الأسيوية أزمة مالية اسمية أكثر منها أزمة اقتصادية عينية . أي أن مقومات الاقتصاد العيني أو الفعلى على أرض الواقع ، هي أصول سليمة وصلبة إلى حد كبير في معظم هذه الدول التي لا تزال تتمتع بمستوى مرتفع من الادخار الحلى والاستثمار الجزى. كما أنها تمتلك أيادي عاملة ماهرة ومدربة ومنضبطة إلى حد كبير ، وذات إنتاجية عالية ، وقادرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمناسبة ، ومتخصصة في صناعات ناجحة استطاعت أن تفتح لنفسها أسواقًا متنوعة ومنتشرة في شتى أنحاء العالم . لكن المأساة الاقتصادية الحقيقية جعلت الأصول العينية والمادية والإنتاجية تحت رحمة البيانات الواردة على شاشات الكومبيوتر ، بدلاً من أن تكون هذه البيانات مجرد صورة صادقة ودقيقة لهذه الأصول. أى أن المعلومات التي تعتبرها العولمة بمثابة القوة الفعلية التي تحرك العالم المعاصر ، يمكن أن تكون قوة إيجابية بناءة أو قوة سلبية مدمرة .

لكن مأساة النمور الآسيوية تكمن في أن العولمة الاقتصادية أغرتها بالإسراف في منح الائتمان بصفة عامة . وعادة ما تتم هذه المنح بضمانات هشة أو وهمية ، مما يدل على وجود ثغرات ونقاط ضعف في القطاع المالى بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة في هذه الدول . وهي الثغرات التي يرصدها خبراء السوق السوداء أولاً بأول ،

ثم يتسلل منها المضاربون من أمثال چورچ سوروس لضرب هذا القطاع فى الصميم . كما تسمح هذه الدول بالاعتماد فى تمويل المشروعات على الاقتراض من البنوك بنسب أعلى ما هو مقبول فى معظم الدول الصناعية الأخرى. وهذا يحد من قدرة المشروعات على الاستمرار فى النشاط ، لأنها تتوقف على مدى استعداد البنوك للاستمرار فى الإقراض والتوسع الائتمانى . وهو ما لا يمكن ضمانه أبدًا ؛ لأنه من المحتمل أو المتوقع دائمًا أن تواجه البنوك صعوبة فى توفير هذه القروض . ولذلك عانت المشروعات فى هذه الدول من مشكلات وصعوبات أخطر بكثيرمن تلك التي ترجهها الدول الصناعية الأخرى .

وعندما يبدأ الانهيار الاقتصادى ، فإن أحدًا لا يستطيع أن يتنبأ باللحظة التى سيتوقف فيها ، إذ إن هذا الانهيار يتبعه انخفاض أسعار العقارات والأوراق المالية ، ما يؤدى إلى المزيد من اهتزاز المراكز المالية للبنوك التى أقرضت بضمان هذه الأصول ، ما يدفعها إلى إعادة النظر في سياستها الائتمانية. وعندما يشعر المستثمرون الأجانب بتدهور الأوضاع المالية للبنوك والشركات والمشروعات، فإنهم يهربون في لحظات ، بعد أن سهلت لهم القنوات الإلكترونية هذه العملية دون تأجيل أو عناء . ومن الطبيعي بعد ذلك أن يتم تخفيض أسعار الصرف ، فتواجه المشروعات التي قامت بالاقتراض بعملات أجنبية ، صعوبة أكبر في خدمة ديونها الأجنبية . وهكذا تتفاقم الأزمة وتتوالى الانهيارات وتشرع السوق السوداء في شراء الأصول بأبخس الأثمان.

وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد اتخذت من الثورة الإلكترونية والمعلوماتية قاعدة لانطلاقها ، فإنها بدورها أحدثت ثورة مالية . فإذا كانت الثورة المالية حقًا على الثروة العينية ولا تستطيع أن تستقل عنها ، فقد أدى غو وتطور الأسواق المالية إلى حصول هذه الثروة المالية على قدر من الاستقلال النسبى عن أوضاع الاقتصاد العينى . وقد ساعد التفاعل بين إمكانات ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى، إلى إحداث ثورة مالية لا تقل في آثارها الخطيرة عن ثورة المعلومات ، ذلك أن الأصول المالية من أسهم ، وسندات وأرصدة متعددة ، وحسابات جارية ، وودائع متنوعة ، لم

تعد تنتقل من يد إلى يد فى إطار محلى من التعاملات ، بل أصبحت تنتقل عبر العالم من خلال القنوات الإلكترونية التى تربط البورصات العالمية ببعضها البعض ، ما جعل الأسواق المالية العالمية – وكذلك الأسواق السوداء – شبه منظومة واحدة تقريبًا، وجعل المستثمر فى كثير من الأحايين ، مستثمرًا عالميًا لا تقف فى طريقه حدود سياسية أو حواجز جغرافية . كما أصبح المضارب ، مضاربًا عالميًا فى استطاعته أن يمد أنشطة السوق السوداء وألاعيبها إلى أية بقعة فى العالم .

وتجلت سيطرة السوق السوداء في تحول الاقتصاد إلى اقتصاد اسمى رمزى تحركه شخصيات اعتبارية وكائنات مجهولة ، ويتأثر بأى تلاعب من الأيدى الخفية ، أو أى تغيير في أسعار البورصات أو إحصاءات موازين المدفوعات ، أو أرقام البطالة، ومعدلات ارتفاع الأسعار ، بصرف النظر عن الثروة العينية ، برغم أنها الأساس الذى تنهض عليه الثروة المالية . أى أن القضية لم تعد قضية إنتاج مادى ملموس بالنسبة لمستثمر ، بل أصبحت مجرد مضاربات على الأوراق المالية في جميع أرجاء العالم . وذلك على النقيض من الماضى حين كان ما يدفع الفرد إلى المشاركة في تجارة أو صناعة هو ما يعرفه عن هذه التجارة أو الصناعة أو القائمين عليها ، عا جعل السوق السوداء محصورة داخل نطاق يمكن التنبؤ به ورصده . أما الآن فإن المتعامل في الأوراق المالية، قل أن ينظر إلى طبيعة الصناعة أو التجارة أو القائمين عليها ، ويكفيه أن يعرف تطور أسعارها والعائد منها كما تظهر في البورصات والأسواق المالية ، وعليه بعد ذلك أن يقرر الشراء والعائد منها كما تظهر في البورصات والأسواق المالية ، وعليه بعد ذلك أن يقرر الشراء البلاد التي يتعامل معها ، أو مدى قوة عملاتها ، أو ظروفها الاقتصادية الفعلية ، مكتفيًا البلاد التي يتعامل معها ، أو مدى قوة عملاتها ، أو ظروفها الاقتصادية الفعلية ، مكتفيًا عليه بها المؤسسات المالية .

هكذا أصبح سلوك المستثمرين رهنًا بعدد من التوجهات والمؤشرات الاقتصادية والمالية المعلنة بناء على تحركات الاقتصاد الرمزى المجرد وليس الاقتصاد العينى الملموس. وكان الأمل في الثورة التكنولوجية أن تجعل الشفافية من أهم المبادئ التي

ينهض عليها الاقتصاد العالمى الجديد ، مما يحاصر تلاعب السوق السوداء الخفية بمقدرات العالم ، لكنه أمل لم يتحقق ويبدو أنه لن يتحقق ؛ إذ إن الأسواق المالية أصبحت تحت رحمة أية شائعات أو بيانات مفتعلة أو رسائل مدسوسة على الإنترنت ، وغير ذلك من دسائس السوق السوداء التى أصبحت بمثابة العامل الحاسم في تحديد المسارات الاقتصادية ، سواء نحو التفاؤل والمزيد من الإقبال أم التشاؤم والمزيد من الهروب والإدبار . وهي تحركات لا تخضع للتأمل العقلي والدراسة الواعية بكل الملابسات، بقدر ما تخضع للمشاعر الجامحة من خوف وتوتر وقلق ورغبة حارقة في تجنب الحسائر بأسرع ما يمكن .

ومن هنا كانت المسئولية الحضارية والإنسانية المصيرية الملقاة على عاتق القادة السياسيين والمفكرين الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين ، في إيجاد منظومة اقتصادية عادلة ، تضع المال في خدمة الإنسان وليس العكس ، وتسعى إلى ترسيخ الشفافية التي تعد الضمان الأساسي لتجنب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المستحكمة . وإذا لم تتغير قواعد اللعبة الاقتصادية السائدة الآن ، فسوف يأتي اليوم الذي تحكم فيه السوق السوداء العالم بأسره .



(٣٣) شماعة الماكياڤيلية

من أقدم قواعد اللعبة السياسية ، إلقاء اللوم على الآخرين كنوع من القناع البرىء الذى يخفى حقائق غير مشرفة ، يحرص السياسى على عدم تعريتها ، حتى يبدو بريئًا براءة الذئب من دم ابن يعقوب-. وكان الفيلسوف السياسى نيكولو ماكياڤيللى أشهر شماعة على عليها الساسة أخطاءهم فى حق شعوبهم ، أو استخدموها فى تغطية هذه الأخطاء ، وهو منها براء . ولم يسلم الساسة على مدى أكثر من خمسة قرون من كيل الاتهامات له لأنه السبب الأساسى فى الفساد السياسى الذى استشرى عبر العصور، وأنه لو لم يأت إلى هذه الحياة لظلوا على مثاليتهم الملائكية !! وأصبح أسهل وأسرع السبل لادعاء الشرف والمثالية والسمو الأخلاقى ، هو أن يلعن السياسى ، أو القائد أفكار ماكياڤيللى كى يعلن براءته منها بطريقة غير مباشرة ، ويصم بها خصومه فى الوقت نفسه .

وكانت الجريمة الكبرى التى ارتكبها ماكيافيللى فى نظر الساسة والقادة الذين لعنوه، أنه قام بتعرية كل قواعد اللعبة السياسية ، خاصة الخفية منها، كما ألقى الأضواء الفاحصة والكاشفة على دهاليز وكهوف السياسة المعتمة، وما يُصنع فيها من مؤامرات وحيل وخطط لطعن الخصم فى ظهره . وكما اكتشف نيوتن قانون الجاذبية ولم يخترعه، هكذا اكتشف ماكياڤيللى أو كشف قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ ولم يخترعها، ولذلك اعتبره المفكرون والفلاسفة السياسيون رائدًا لعلم السياسة الذى وضع منهجه المبكر فى كتابه الشهير «الأمير» . إنه المفكر السياسي الذى وضع ألاعيب السياسة تحت ضوء الشمس لكى يراها الجميع على حقيقتها ، وبصراحة زاخرة بالمصداقية والجرأة التي لم تمر البشرية بمثلها من قبل .

ولد المفكر والفيلسوف السياسى ورجل الدولة نيكولو ماكياڤيللى فى ٣ مايو ١٤٦٩ فى مدينة فلورنسا بإيطاليا ، لكنها كانت إمارة مستقلة بذاتها ، شأنها فى ذلك شأن معظم المدن الإيطالية قبل الوحدة الإيطالية . وكان عصره زاخرًا بالاضطرابات والقلاقل التي بلغت ذروتها بالغزو الفرنسى عام ١٤٩٣ ، وهروب أسرة ميديتشى الحاكمة إلى خارج فلورنسا . وفى عام ١٤٩٨ حصل على وظيفة سكرتير لجنة العشرة الحاكمة ، وهى الوظيفة التى ظل يشغلها حتى سقوط الجمهورية فى عام ١٥١٢ ، إذ كان النظام الجمهوري هو النظام السياسى الأمثل فى نظر ماكياڤيللى.

وقد جمع ماكياڤيللى بين الثقافة النظرية والممارسة العملية فى تكوين فلسفته السياسية الواسعة والعميقة، فقد تعددت المناصب السياسية الحساسة والمهام الدبلوماسية التى نهض بها، بما فيها عمله مع سيزار بورجيا الذى قاد حملتين عسكريتين ، استطاع بهما أن يفرض سلطانه على إمارات روماجنا، وبيروجيا ، وسيينا، وبايومبينو ، وأوربينو ، لدرجة أنه أصبح يهدد فرنسا نفسها . وكان حماس ماكياڤيللى له نتيجة لتخطيطه لإعادة بناء عملكة قوية ومتحدة فى وسط إيطاليا تحت رئاسة سيزار بورجيا ، فقد كانت نفس ماكياڤيللى تهفو دائمًا إلى إقامة الوحدة الإيطالية . وقد سجل خبرته السياسية العريضة والعميقة فى هذا الشأن فى اثنين وخمسين خطابا ، خاصة مهمته الدبلوماسية إلى بلاط الإمبراطور ماكسيمليان ، وأربع مهام أخرى إلى فرنسا . وكانت هذه الخطابات زاخرة بالتحليلات السياسية الواعية التى لمست كل محاور الصراع والاحتكاك بين الممالك والإمارات فى عصره . فقد كان واعيًا بقواعد اللعبة الصياسية من خلال ثقافته الشاملة التى استوعبت كل التيارات ونقاط التحول السياسية من خلال ثقافته الشاملة التى استوعبت كل التيارات ونقاط التحول التاريخية التى شكلت ملامح الإمبراطورية الإغريقية وبعدها الإمبراطورية الرومانية .

وعند عودة آل ميديتشى لتولى حكم فلورنسا مرة أخرى، تم القبض على ماكياڤيللى بتهمة الخيانة ، لكن عفوًا صدر عنه . واقتصر الحكم على نفيه إلى بلدته القريبة من فلورنسا ، حيث اعتزل العمل السياسى وتفرغ للدراسات السياسية والكتابات المسرحية والروائية ابتداء من عام ١٥١٣ . واستمرت مرحلة الدراسة

والإبداع فى حياته حتى عام ١٥١٩ حين طلب منه البابا ليو العاشر أن يكتب تقريرًا وافيًا وتحليليًّا عن إصلاح الأحوال السياسية فى إمارة فلورنسا ، وبذلك انتقل إبداعه الفكرى من المرحلة الشخصية الذاتية إلى المرحلة الرسمية العامة، وبين عامى ١٥٢١ و ١٥٢٥ عاد إلى العمل بالسلك الدبلوماسى كمؤرخ ومسجل لحوليات هذه الفترة .

وقد ترك ماكياڤيللى بصماته واضحة على تاريخ الفكر السياسى منذ أوائل القرن السادس عشر حتى الآن ، فقد أثار جدلاً بل هجومًا عنيفًا على آرائه وأفكاره ، سواء من المعارضين أو الخصوم أو الأعداء الذين سعوا لتشويه صورته وسمعته بلا هوادة ، فى حين تخلى عنه أصدقاؤه المؤمنون به من أمثال المؤرخين الكبيرين كويجاردينى وڤيتورى ، بعد أن روعهم طوفان الهجوم الذى يواجهه فأثروا السلامة ، فى حين لم يؤثرها ماكياڤيللى ، وخاض المعركة الشرسة بثقافته العميقة ، وفكره الثاقب ، ورؤيته الموضوعية ، وخبرته الواسعة ، وجرأته التى تتحدى الأخطار ولا تقنع بمجرد مواجهتها . فقد جعل من كتاباته التحليلية المسهبة أضواءً ساطعة تكشف كل دهاليز السياسة المعتمة وكهوفها الملتوية المريبة دون حرج أو حساسية أو مواربة ، بحيث مكن القارئ من أن يجوس معه عبر كل أركانها وزواياها ، متعرفًا لأول مرة على قواعد اللعبة السياسية وأسرارها وخفاياها وخباياها .

استخرج ماكياڤيللى هذه القواعد من المعاهدات التى سرعان ما تنقض ؛ لأن ما في داخل النفوس ليس ما على طرف الألسنة ، ومن المؤامرات التى تحاك بليل ، فيصحو الناس على متغيرات وتفاعلات مأسوية لا يدرون لها سببًا ، والألاعيب الخبيثة والمصراعات الدفينة والمزمنة التى تحاول أن تتجمل بالشعارات البراقة والمثل الإنسانية ، والاغتيالات التى تودى بحياة المخلصين الذين يسعون إلى تنوير أبناء بلدهم ، وأساليب التعذيب التى تعمل على غسل مخ ضحاياها حتى يغيروا آراءهم قسرًا ، والتى مر ماكياڤيللى ببعضها وعانى منها الأمرين . ومع ذلك لم يغير رأيه أو ينحرف عن الفكر الوطنى والموضوعى الذى اقتنع به واعتنقه وأراد أن يقدمه لبنى وطنه، حتى يملكوا الوعى الفكرى والحضارى القومى الذى يمنحهم القدرة على كشف كل من تسول له نفسه التلاعب بأقدارهم .

لم يشأ ماكياڤيللي أن تضيع خبرته السياسية والتاريخية والحضارية، بكل أبعادها العميقة ، هباءً ، فأنجز في الفترة ما بين ١٥١٣ وحتى عام رحيله ١٥٢٧ ، مجموعة مؤلفات تعد من كلاسيكيات الفكر السياسي العالمي ، ولا تزال متداولة على مذى قرون طوال ، ومن أساسيات المناهج الدراسية في معظم معاهد العلوم السياسية. ومن أهم مؤلفاته كتاب «الأمير» عام ١٥١٣ ، وكتاب «المطارحات حول الكتب العشرة للمؤرخ الروماني تيتوس ليڤيوس» الذي أنجزه بين عامي ١٥١٣ و ١٥١٦ ، و«فن الحرب» في عامي ١٥١٩ و ١٥٢٠ ، وكتابه الضخم الموسوعي «تاريخ فلورنسا» الذي يقع في ثمانية مجلدات ، وقد بدأ في تأليفه منذ عام ١٥٢٠ ويبدو أنه انتهى منه قبل رحيله عام ١٥٢٧ بشهور قليلة . هذا بالإضافة إلى رسائله الشخصية التي نشرت في أكثر من كتاب، ودراسة في فن الحكم والإدارة بعنوان «إصلاح حكومة فلورنسا» . كما أبدع أيضًا مسرحية كوميدية بعنوان «ماندرا جول» وأخرى بعنوان «كليزيا» ، ورواية بعنوان «بيلفاجور» ، وأخرى بعنوان «سيرة كاستروتشيو كاستراكاني» ، لكن أشهر أعماله جميعًا هو كتاب «الأمير» الذي يعتبر بداية الطريق في الفكر السياسي والعلوم التي تفرعت منه بعد ذلك بسبب واقعيته المنهجية الرصينة ، وموضوعيته الضاربة في أعماق الوصف والتحليل والتقويم ، ونظراته الثاقبة الجريئة التي تعرى كل الحقائق والألاعيب السياسية دون هوادة.

كان هم ماكياڤيللى الأكبر يكمن فى الغوص فى الأعماق والخبايا بحثًا عن منطق السياسات وقواعدها وقوانينها التى تحكمها ، وقواها التى تدفعها وتحركها ، حتى يحرك عقول الناس ويكنهم من كشف أى سياسى يسعى لخداعهم والاستهانة بقدراتهم على الفهم والإدراك والاستيعاب ، لكن صراحته الجريئة وتقنينه الموضوعي لقواعد اللعبة السياسية فى عصره، أدى إلى اتهامه بالعداء للأخلاق السامية، وبانتهاك القيم النبيلة والمثل العليا ، برغم أنه لم يؤلف كتبه من بنات أفكاره ، وإنما رصد فى سطورها وحلل فى فصولها حوليات زمنه القبيح ، ولعل جريمته أنه كان بارعًا فيما سجل، وواضحًا فيما كتب ، وصريحًا فيما حلل دون أن يخشى فى الحق لومة لائم ، ولذلك صدمت كتبه، خاصة كتاب «الأمير» ، الانتهازيين والمتسلقين والمنافقين ، واللاعبين

على كل الحبال، والأكلين على كل الموائد ، والراقصين فى كل الاحتفالات ، عندما وجدوا كتاباته تعريهم تمامًا من كل الشعارات البراقة والمظاهر الخادعة التى يغطون بها نواياهم الحقيقية.

كان من الطبيعى أن يرد خصوم ماكياڤيللى لطماته على وجوههم بلطمات أشد وأقسى ، فدسوا له عند أولى الأمر الذين حكموا عليه بالسجن والتعذيب والنفى. لكنه أثبت بجدارة علمية وعملية أنه فى النهاية لا يصح إلا الصحيح ، فقد تبوأ كتابه «الأمير» مكانة الريادة التى حددت بداية علم السياسة وإدارة الدولة ، والتى مكنت الشعوب قبل الحكام من أن تضع أيديها على قواعد اللعبة السياسية وقوانينها الحاكمة لختلف التيارات ، حتى لا تصبح لقمة سائغة فى فم الحكومات والسلطات. وبرغم الاتهامات التى انهالت على كتاب «الأمير» والتى وصمته بالتطرف والتعدى على الأخلاق والمثل العليا ، فإن عددًا من كبار السياسيين والحللين يرى أنه لم يفعل أكثر من تقديم تحليل واقعى وموضوعى وصريح ومباشر لما يعمله الساسة للوصول والحفاظ على مركز الزعامة فى الحقل السياسي ، بل لما يفعلونه بوحى من غريزتهم السياسية.

إن معظم الساسة يدركون - ولم يجبرهم ماكياڤيللى على ذلك - أن كل المبادئ السامية والأخلاق الحضارية التى يدعو المجتمع إلى ضرورة أن يتحلى بها المواطن، ليست بالضرورة هى نفس المبادئ والأخلاق المطلوبة لتحقيق النجاح فى مجال السياسة وتسيير دفتها فى محيط متلاطم الأمواج ونهب للأعاصير. وخاصة أن الحاكم مسئول عن أمة بأسرها فى مواجهة أم أخرى متربصة بها، ولذلك من العسير محاسبته أخلاقيًا كما يحاسب الإنسان المسئول عن نفسه ووعوده وارتباطاته بصفة شخصية . ومن البديهى أن يلجأ القائد إلى الكذب أو الخداع إذا كان فى ذلك نجاة لأمته من مأزق معين . فهو يفعل ذلك من منطلق مسئوليته القومية ، ولن يفرح أحد لصدقه وصراحته إذا كان فيهما كارثة لأمته . لكن لا يعنى هذا أن يتحول الاستثناء إلى قاعدة ، وأن تصبح قواعد اللعبة السياسية مرادفة لكل ما هو مرفوض أخلاقيًا .

وكانت عبقرية ماكياڤيللي بازغة متألقة سواء على مستوى التنظير الفلسفي أو التطبيق العملي ، لدرجة أن أعداءه وخصومه لم يستطيعوا إنكارها عليه ، ولم يتبق لديهم

من أساليب الهجوم الخبيث المسموم سوى اتهامه بأنه أساء الانتفاع بعبقريته ، وأن كتابه المشهور «الأمير» من الكتب التى ضربت بالأخلاق عرض الحائط ، والتى يجب تحريها وإحراقها وإنقاذ الناس من شر ما احتوت عليه . كما اتهموه بأن الباعث الذى دفعه إلى كتابته كانت رغبته الملتوية الخبيثة فى تبصير الطغاة المستبدين بأساليب السيطرة على الشعب، ونهب ثروة الأغنياء من خلال تبصير الدهماء والغوغاء بقواعد اللعبة السياسية، وتجريد الفقراء فى الوقت نفسه من الشرف والكرامة . أما أصدقاؤه والمدركون لحقيقة عبقريته السياسية وأبعادها الفلسفية ، فيرون فيه الفيلسوف الوطنى والقومى الذى نذر فكره وحياته وجهده وعلمه ومستقبله لبلاده ، والذى تطلع إلى الوحدة الإيطالية قبل أن يولد روادها وأعلامها من أمثال ماتزيني وجاريبالدى وكافور بقرون .

ولعل السبب فى هذا التناقض الواضح فى تقدير اراء ماكياڤيللى أن حياته وثقافته وخبراته وتجاربه العملية كانت من الشمول والاتساع والعمق بحيث لم يدرك معاصروه أبعادها وأعماقها، إذ كان سابقًا لعصره بكثير، أما أخلاقياته وسلوكياته فكانت واضحة كالشمس: كان شديد الإخلاص لبلده، وعلى استعداد تام لخدمتها بأداء واجباته على خير وجه، والتضحية من أجلها، حتى بحياته. ولم تشب سلوكه فى الاضطلاع بمسئوليته شائبة. فلم يُعرف عنه سوى الوطنية الخالصة لوجه الله والوطن والوفاء لكل من تعامل معهم، والحرص الدائم على الصالح العام، وقد ضحى فى بعض مواقفه بصلحته الخاصة فى سبيل ارائه ومعتقدته.

وعلى النقيض من المفاهيم والأفكار والتوجهات التى ارتبطت ظلمًا باسم ماكياڤيللى عبر التاريخ، فإن القيم الأخلاقية والدينية كانت من أهم الأسس والدعائم التى نهضت عليها فلسفته الحضارية والإستراتيچية والتاريخية والثقافية والسياسية والفكرية والسلوكية، سواء في كتابه الشهير «الأمير» أو «تاريخ فلورنسا» أو «المطارحات» أو «فن الحرب» أو مراسلاته مع أصدقائه ومفكرى عصره، لدرجة أنه يمكن اعتباره واحدًا من أهم فلاسفة الأخلاق في عصر النهضة الأوروبية. فقد قام بتقنين الجوانب الأخلاقية في العلاقة بين الحاكم والمحكوم وأيضًا بين الحاكم وغيره من الحكام الذين

يتحتم عليه أن يتعامل معهم بطريقة أو بأخرى . كانت فلسفة الأخلاق قبل ماكياڤيللى مقصورة على مجال العلاقات والتعاملات بين أفراد المجتمع الواحد لكنه أدرك الضرورة الملحة للأخلاق بالنسبة للعمل السياسي حتى لا تسود القوة على الحق ، وبالتالى تهدد قيمة الإنسان تمامًا. كذلك فإن الحق بدون قوة تسانده مجرد حبر على ورق .

كان ماكياڤيللى أول من فرق بين السياسة الأخلاقية والأخلاق السياسية ، في حين أن معظم من جاءوا قبله من المفكرين والمنظرين السياسيين لم يلقوا اهتمامًا بالعلاقة بين الأخلاق والسياسة ، كانت السياسة في نظرهم تنهض أساسًا على المناورات والحيل والألاعيب والمؤامرات والحدع والمراوغات ، وغير ذلك من الوسائل والأساليب التي تفنن فيها السياسيون عبر التاريخ . فقد كان مبدؤهم دائمًا : الغاية تبرر الوسيلة ، وهو المبدأ الذي ارتبط ظلمًا باسم ماكياڤيللي لمجرد ذكره له في الفصل الثامن عشر من كتاب «الأمير» ، على أساس أنه أحد المبادئ أو القوانين التي سار على نهجها معظم الساسة عبر العصور ، ولم يخترع ماكياڤيللي هذا المبدأ بل قام بتحليله وتعريته حتى يدرك الأمير أو الحاكم الذي أهداه كتابه، حقيقة القوانين التي تحكم العمل حتى يدرك الأمير أو الحاكم الذي أهداه كتابه، حقيقة القوانين التي تحكم العمل وفي هذا يقول ماكياڤيللي وموضوعي،

«إن النهج الذي يسلك الناس على أساسه بصفة عامة ، والأمراء بصفة خاصة ، يتمثل في قاعدة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها هي أن الغاية تبرر الوسيلة . وعلى هذا الأساس يتحتم على الأمير أن يتحكم في مقاليد الأمور في بلده كي ينشر الاستقرار والأمن في ربوعه ، وأن يسخر وسائله في سبيل هذه الغاية ، بشرط أن تبدو مشروعة ونبيلة وجديرة بمدح كل الناس وحماسهم لها. ذلك أن العامة منهم يقنعون دائمًا بظواهر الأمور والنتائج المباشرة والسطحية للأحداث . وهؤلاء العامة هم القاعدة الشعبية الحقيقية التي لابد أن يحسب حسابها دائمًا ، أما الفئات الأخرى فأقلية لا خوف حقيقيًا منها ، ويمكن عزلها عندما يضرب الأمير بجذوره في هذه القاعدة الشعبية التي تشعر بالتوحد معه . وأنا أعرف أميرًا في الوقت الحالى – وأنا في حل من ذكر اسمه –

لا يفعل شيئًا سوى التبشير بالسلام بين الناس ، لكنه فى حقيقة الأمر عدو حقيقى لشعار السلام الذى يرفعه ، لأنه إذا تحقق السلام وترسخ بالفعل ، فإنه كفيل بفضحه وإضاعة عرشه».

أى أن ماكياڤيللى يقوم بتعرية وفضح الذين يرفعون الشعارات البراقة التى تتغنى بالغايات الإنسانية العظيمة كمجرد قناع أو غطاء لإخفاء وسائلهم الدنيئة . وتكمن المأساة فى أن معظم العامة ينبهرون بهذه الشعارات ، ويسيرون خلفها كالقطيع دون أن يدركوا حقيقة الوسائل المستخدمة التى لا تنفصل فى النهاية عن الغايات نفسها . بمعنى أن الوسائل الدنيئة لابد أن تؤدى إلى غايات من نفس جنسها حتى لو تخفت وراء المثل العليا ، وتظاهرت بالقيم الأخلاقية والإنسانية السامية. ولو كان ماكياڤيللى قد صرح بقولته الشهيرة على النحو التالى : «الغاية تبرر الوسيلة كما أنها لا تنفصل عنها لأنها من جنسها» ، لعجز خصومه وأعداؤه عن كيل الطعنات له بهذه القسوة . ذلك أن سياق كتابه «الأمير» يؤكد هذا المفهوم ، لكنهم اقتطعوا منه هذه المقولة وجعلوا مها شعارًا لفكره السياسي بصفة عامة، حتى يدمغوه بالانتهازية والغش والخداع والتدليس، ويعلقوا على شماعته كل المصائب والحن والأخطاء والخطايا التي يرتكبها الساسة عبر العصور .

كان ماكياڤيللى ضحية دهاء الساسة وخبثهم حين اتخذوا من كتاباته حجة أو ذريعة تدعى أنها السبب فى كل الماسى والحن والسفالات والدسائس والمكائد، لأنها علمتهم كيفية ارتكابها، وكأنهم قبل ماكياڤيللى كانوا ملائكة أطهارًا ولم يتدنسوا إلا على يديه، فى حين أنهم أغرموا ببتر أفكاره وجمله من سياقها حتى يسهل عليهم تلوينها باللون الذى يناسب أهدافهم الخفية والتى غالبًا ما تكون غير أخلاقية . فمثلاً أشاعوا أن الوسائل عند ماكياڤيللى ليست سوى رذائل ، وأنه لا توجد فى السياسة وسائل شريفة وسامية، فى حين أنه ليس هناك أى ارتباط منطقى أو معقول بين الوسيلة والرذيلة ، إلا إذا لجأ السياسى إلى مثل هذا الربط حتى يحقق غاياته بأسهل وأسرع ما يكن . أى أن العيب ليس فى آراء ماكياڤيللى، بل فى توجهات الساسة عبر العصور، الساسة الذين لقبوا ماكياڤيللى بالشيطان ، بل إن بعضهم أطلق على الشيطان نفسه لقب «نيكولو العجوز» على أساس أن نيكولو هو الاسم الأول لماكياڤيللى .

ولم يتعرض أحد من هؤلاء المهاجمين لإصرار ماكياڤيللى على أن يوصى الأمير بالتمسك بأهداب الأخلاق الحميدة والقيم الدينية التى تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر. ونظرًا لوعى ماكياڤيللى العميق بخفايا النفس البشرية، وإدراكه أن هذه الأخلاق والقيم يمكن أن تكون آخر شيء يهتم به الأمير أو الحاكم ، فإنه يصارحه بجرأة منقطعة النظير بأن عليه أن يتظاهر على الأقل بالتمسك بها إذا لم يستطع أن يمارسها بالفعل ويحولها إلى منهج تطبيقي وعملى. ذلك أن ماكياڤيللى بصفته مفكرًا موسوعيًا وشاملاً، يحرص على وضع كل الاعتبارات في حسابه حتى لا تعتور نظريته ثغرات أو فجوات يحرص على وضع كل الاعتبارات في حسابه حتى لا تعتور نظريته ثغرات أو فجوات يكن أن تخلخل من بنائها المنطقي المتماسك . فمن الصعب على الكثير من الحكام والقادة السياسيين أن يتخلصوا من الأطماع العابرة، والطموحات الفارغة، والمظاهر الكاذبة، وشتى أمارات الاستبداد والقوة الزائفة، إذ يرون في القيم الأخلاقية والدينية مجرد مطية لتركبها أطماعهم السياسية .

وربما كان المنهج الأخلاقي في السياسة منهجًا صعبًا بل وعرًا لكنه كفيل – على الأقل – بإحاطة الحاكم بصورة براقة وأثيرة لدى الشعب الذى لابد أن يحترمه ويحبه ويتعلق به نتيجة لهذه الصورة. ذلك أن الشعب لا يعرف ولا يتعامل مع الحاكم بصفة شخصية أو مباشرة ، بل يتعامل مع الصورة المرتسمة له في ذهنه من خلال ما يقوله أو يقال عنه. وبالتالي لا يعرف الشعب سوى صورة الزعيم ، أما الأصل الموجود بين جدران القصور ودهاليز السياسة المعتمة، فلا يعرفه سوى أقرب المقربين إليه. من هنا كانت الصورة أهم دائمًا من الأصل ، لأنها العملة الوحيدة التي يتداولها المواطنون ، سواء أكانت عملة ذهبية أصلية أم عملة مطلية بالذهب ، ولذلك يقول ماكياڤيللي في الفصل الثاني من كتاب «الأمير» تحت عنوان «عن الممالك الموروثة» .

«إذا لم يتسبب الأمير في إساءة واضحة لشعبه ، فإنه من الضرورى أن يحوز حب شعبه ، وإذا لم تؤد رذائله إلى فضحه ووضعه في صورة كريهة أمام شعبه ، فلابد أن يتعلق به ويمنحه حبه بلا حدود . ومن المتوقع في معظم الأحايين أن يتغاضى الشعب عن الأسباب الطفيفة والعابرة التي دفعته إلى التفكير في تغيير أميره ، وذلك مع

استمرار زمن حكمه ، لكن إذا تغيرت مشاعر شعبه نحوه ، فإن الباب يفتح تدريجيًا لتغيير أخر ينتهي بالإطاحة به» .

وطبقًا لنظرية ماكياڤيللى المتكاملة في العناصر الأخلاقية والاجتماعية المرتبطة بقواعد اللعبة السياسية ، فإن الحق لا وجود ماديا ملموسا له إذا لم يتسلح بالقوة التي هي اللغة الوحيدة التي يفهمها كل البشر بلا لبس أو غموض أو مراوغة . وقد يتفق الجميع على أن الحق حق ، وأنه لا يصح إلا الصحيح ، ومع ذلك تظل اللغة العالمية المسموعة والوحيدة متمثلة في القوة المادية ، لكن إذا لبس الحق أردية القوة المادية ، فلن تقف في سبيله أية عوائق أو عقبات . ولذلك يؤكد ماكيافيللي على أن الحسابات العلمية والعملية التي تهدف إلى استعادة الحق ، لابد أن يكون شرطها الأول كيفية الستخدام القوة المادية في الزمان والمكان المناسبين ، وكيفية الوصول بهذا الاستخدام إلى أعلى درجات الكفاءة والقدرة الفاعلة . أما المطالبة بالحق عن طريق الخطب الرنانة ، وإثارة المشاعر المتشنجة ، فكل هذا مضاد بطبيعته لمنطق الاستعادة الفعلية للحق المسلوب . وأقل ما يمكن أن يقال أنه تنفيس عن الشحنات العاطفية المكبوتة ، وبالتالي تشتيت الطاقة النفسية للأمة إذا ما حانت ساعة العمل المصيرى .

ومفهوم القوة عند ماكيافيللى يركز على المضمون والجوهر أكثر من تركيزه على الشكل والمظهر . فالقوة حتمية بدهية لا مفر منها لمساندة القانون والأخلاق والمثل العليا ، لكنها لابد أن تحتوى على مضمون أخلاقى لأن القوة غير الأخلاقية من طبيعتها أن تدمر كل شيء في طريقها ، فإذا لم تجد ما تدمر فإنها تدمر صاحبها في نهاية الأمر . فهذا هو القانون الذي يحكم كل الطاقات المدمرة عندما لا تجد ما تدمره .

وكان الانتماء من أهم القيم بل القوى الأخلاقية التى حرص ماكيافيللى على تأكيدها وترسيخها ، ولذلك كان رافضًا باستمرار استخدام الجنود المرتزقة فى الجيوش الوطنية . فهو يرى أن الدول المستقرة تنهض على دعامتين رئيسيتين هما : منظومة مستقة من القوانين ، وجيش قوى ، ولا يمكن أن يستغنى أحدهما عن الآخر . فلا توجد قوانين محترمة وفعالة فى غيبة الجيوش القوية التى تحميها من انتهاك

الآخرين ، كذلك فإن الجيوش القوية في حاجة إلى قوانين تنظم جهودها وإنجازاتها . ويقسم ماكيافيللى القوات المسلحة إلى جيش خاص بالأمير ، سبق له ولأسلافه تكوينه وتسليحه وتدريبه ، أو قوات مسلحة مرتزقة ، أو قوات مسلحة للمساعدة في مهمة حربية معينة ، أو قوات مسلحة مختلطة .

ويحذر ماكيافيللى من أن القوات المرتزقة والقوات المساعدة لا تملك قيم الانتماء الوطنى أو القومى ، ولذلك فإن أضرارها وأخطارها أكثر بمراحل من جدواها وفائدتها . فلن يدافع عن الوطن سوى أبنائه . ولو دعم أحد دولته بحراب المرتزقة ، فإنه سيفقد القدرة على امتلاك أرض صلبة يقف عليها ويثق في سلامتها . ذلك أن القوات المرتزقة تفتقر إلى التلاحم فيما بينها ، فليست لها أهداف محددة تحرص على تحقيقها سوى الحصول على أكبر قدر ممكن من المال بأقل قدر ممكن من الجهد والمخاطرة . فهذا هو طموحها الوحيد ، كما أنها لا تثبت على نظام واحد ، ولا تخلص لمن استأجرها . تبدى الشراسة والجبروت كنوع من الاستعراض أمام الأصدقاء، لكنها سرعان ما تتراجع بمنتهى الجبن أمام الأعداء عندما يكشرون عن أنيابهم .

يصف ماكيافيللى المرتزقة فى حديثه إلى «الأمير» فيقول إنهم: «لا يخشون الخالق، ولا يوفون بعهد للمخلوق، ولا يتأخر خراب الدولة بسببهم إلا بقدر ما يتأخر أى هجوم موجه إليها. يستنزفونك فى السلم، ولا يحمونك من العدو عندما تحين ساعة القتال. فهم لا يشعرون بأى حب أو انتماء يجعلهم يثبتون فى ميدان القتال لقاء أجر يعتبرونه بخسًا مهما كانت ضخامته - مقابل فقدان الحياة نفسها. إنهم على أتم استعداد ليكونوا جندك ما دمت لا تحارب، أما عندما تقع الحرب فإنهم يتلاشون مع قدومها أو ينسحبون خلالها. ولا أجد أية صعوبة لإثبات هذه البدهيات، ذلك أن خراب إيطاليا كان نتيجة مباشرة لاعتماد الإمارات الإيطالية على المرتزقة لفترات خراب إيطاليا كان منتجة مباشرة لاعتماد الإمارات الإيطالية على المرتزقة لفترات الفوسية والشجاعة والجرأة لم تكن تتجلى فيهم إلا عندما يواجهون مجموعة أخرى من المرتزقة. ولكن عندما يشرع غاز أجنبى فى مهاجمة الوطن، فإنهم سرعان ما ينكشفون على حقيقتهم ويتضع عدم جدواهم».

ويرتبط الانتماء الوطنى بقيمة أخلاقية أخرى هى الحب الذى يعد الدعامة الأساسية للعلاقة الصحية والسليمة بين الحاكم والحكوم ، ففى الفصل التاسع عشر من «الأمير» ، يحتم ماكيا فيللى على الحاكم أن يتحاشى كل الأمور التى تجعله مكروهًا أو محتقرًا فى نظر شعبه . وعندما ينجح فى عقد أواصر الحب والتواصل بينه وبين شعبه ، فإنه بهذا يكون قد قام بدوره خير قيام ، وسد كل المنافذ التى يمكن أن يتسلل منها أى خطر يهدد سمعته . والشعب – أى شعب – لا يمكن أن يحب حاكمًا جشعًا يبتز أموال الرعية ، ويغتصب ممتلكاتهم ، ويعتدى على أعراض نسائهم . فهناك قيم أخلاقية لا يمكن أن يتجاهلها الحاكم حتى يستطيع أن يعيش حياة راضية مستقرة بين أبناء شعبه الذين يمثلون الأغلبية وبالتالى الدعامة الحقيقية التى يقوم عليها حكمه الراسخ . أما صراع الحاكم ضد أطماع الأقلية فلا خوف عليه منه ، ويمكن حصره ودرء خطره بسهولة وبطرق شتى طالما أنه يقف بأقدام ثابتة على قاعدة شعبية راسخة .

ويحدد ماكيافيللي الأخلاقيات الضرورية للحاكم فيقول:

«يعتبر الأمير في نظر شعبه خسيسًا غير جدير بالحكم عندما لا يثبت على حال ، ويبدو له متقلبًا ، مستهترًا ، مخنثًا غير مكتمل الرجولة ، مترددًا . فهذه كلها صفات يتحتم عليه أن يأخذ حذره منها لأنها مثل صخرة لابد أن تهوى على رأسه من على . كما يجدر به أن يبدو كريم الأصل ، قوى العزيمة ، وقورًا ، رزينا ، ناضجًا . كما ينبغي على حكومته أن تبدو نافذة القرارات التي تصبح غير قابلة للإلغاء بمجرد صدورها . ولابد أن يشعر الشعب بحرص الأمير ودقته وموضوعيته في اتخاذ قراراته حتى لا يشك أحد في أنه يصدرها لحساب قطاع من المنتفعين استطاع أن يخدعه وستقطبه لصفه» .

لكن فلسفة ماكيافيللى العقلانية والعملية والعلمية والتحليلية لا تنظر إلى القيم الأخلاقية نظرة مطلقة غير مرنة ، لأنها تتعامل مع بشر لا يظلون على حال واحدة ، بل يتغيرون ويتبدلون تحت وطأة الظروف التي يمرون بها . ولذلك فإن أسلوب توظيف هذه القيم وتطبيقها يخضع للتقويم النسبي للأمور الراهنة ، وخاصة أن المتغيرات التي

تسيطر على قواعد اللعبة السياسية تفرض نفسها في كثير من الأحايين على ثوابتها . فمثلاً في الفصل السابع عشر من كتاب «الأمير» الذي منحه ماكيافيللي عنوان : «عن القسوة والرحمة : أيهما أفضل الحصول على محبة الناس أم خوفهم؟» ، يوضح أنه ينبغى على كل أمير أن يكون رحيمًا بشعبه وأن ينبذ القسوة ، لكنه في الوقت نفسه يتحتم عليه ألا يسيء استخدام الرحمة ، فقد تكون القسوة أفضل للصالح القومي بكثير من الرحمة إذا كان الظرف التاريخي يحتمها . فالقسوة إذا كانت تعنى النظام والانضباط خير ألف مرة من الرحمة ، إذا كانت تعنى الفوضي والتسيب . يقول ماكيافيللي :

«يجب ألا يعبأ الأمير بالحساسيات الناشئة عن القسوة في سبيل الحفاظ على وحدة شعبه وتنامى ولائه له . فسوف تظهر ممارسته وإجراءاته أنه كان أكثر رحمة من أولئك الذين تركوا الفوضى تسرى بالدمار في دولهم لأن قلوبهم الرقيقة لم تحسم الأمور ، فمهدوا الطريق لسفك الدماء بين المواطنين الذين سلبت ممتلكاتهم ، وغير ذلك من المصائب والماسى التي تشمل المجتمع بأسره في حين أن العقاب الذي ينزله الأمير ينصب على بعض الأفراد فحسب» .

ويلقى ماكيافيللى الأضواء التحليلية على معادلة صعبة واجهت كل من مارسوا قواعد اللعبة السياسية ، وذلك على شكل سؤال لا مهرب منه لأى حاكم أو قائد سياسى ; أيهما أفضل : أن يكون محبوبًا أم مرهوب الجانب ؟ والجواب هو أنه فى حاجة إلى الحب والرهبة فى آن واحد . إنها معادلة صعبة لا يقدر على تحقيقها سوى قلة نادرة من الحكام، لكن إذا تعذر الجمع بين هذين النقيضين ، فإن الأكثر أمانًا للحاكم أن يُهاب ويُخشى ويُرهب جانبه من أن يحب . ثم يكشف ماكيافيللى عن الجانب المعتم من النفس البشرية حتى يكون الحاكم على بينة بواقعها غير الأخلاقى الذى لا يمكن تجنبه أو تجاهله أبدًا بدعوى التفاؤل أو حسن النية أو الظن بهذا الواقع . يقول ماكيافيللى بصراحة جريئة لم يمارسها كاتب أو مفكر أو فيلسوف سياسى من قبل ، في تعرية الجانب المعتم من النفس البشرية ، حتى يكون الحاكم فى الجانب الأمن بقدر الإمكان وهو يطبق قواعد اللعبة السياسية :

«إن الناس بوجه عام ناكرون للجميل ، متقلبون لا يظلون على حال واحدة ، يطمحون دائمًا إلى ما ليس فى أيديهم ، ويتلهفون على تجنب المخاطر وطلب السلامة بأى ثمن ، ولا يتوقفون عن طلب الانتصار وتحقيقه. وطالما أنك قادر على تلبية طلباتهم وتحقيق منافعهم ، فهم ملك يديك ورهن إشارتك، وعلى استعداد أن يبذلوا الغالى والنفيس من أجلك عندما يكونون فى حاجة ماسة إليك. لكن عندما يتأكدون أنك لم تعد ذا نفع لهم ، فإنهم يثورون عليك لأتفه الأسباب. ولذلك فالأمير الذى يعتمد فحسب على معسول كلامهم دون أن يتخذ احتياطاته اللازمة لإجبارهم على الإخلاص فى عملهم ، فإن مصيره هو الدمار لا محالة» .

والقيم الأخلاقية عند ماكيافيللى ليست مجرد شعارات سابحة بين السحب الشفافة في سماء حانية ، بل هي تخضع لقواعد الارتباط الشرطى بالظروف الراهنة والضغوط الطارئة والأهواء العابرة ، أي أن خصائصها المطلقة وصفاتها المثالية على المستوى النظرى مرتهنة بالعوامل التي تحيط بها وتتفاعل معها على المستوى التطبيقي والعملى ، وخاصة أن الإنسان في أحوال كثيرة يظهر ما لا يبطن ، ويبطن ما لا يظهر . أي أنه يمكن أن يرفع الشعارات المثالية البراقة ، وأن يملأ بها الأسماع دويًّا وطنينًا لكي تتاح له الفرصة ليرتكب ما يتناقض معها تمامًا . ذلك أن الانفصال بين المظهر والجوهر كان لعبته المفضلة دائمًا . ومن هنا كان واجب الحاكم أن يفرق بين ما هو متعلق بطرف اللسان فحسب .

ويستشهد ماكيافيللى بالصداقة كقيمة أخلاقية ومثالية ، فيقول إن الصداقة التى تشترى بالمال ولا تصدر عن الحب والإعزاز والمثل العليا ، ليست صداقة على الإطلاق بل هى غش وخداع ونفاق وتملق وانتهازية ونفعية ... إلخ ، إذ إنها رهن إشارة من يملك المال الكافى لشرائها ، وبالتالى فهى علاقة طفيلية لا يمكن الاعتماد عليها والاطمئنان إليها : فعندما تحين ساعة الجد وتواجه الأزمات الحاكم ، تتراجع هذه الصداقة فى الحال ، وتتقاعس عن العمل فى خدمته طبقًا لما تتطلبه أهدافه ومصالحه القومية . خاصة عندما يجد من يدعون هذه الصداقة الزائفة أنه ليس هناك ما يخافون منه أو يعملون له حسابًا . فمن السهل عليهم حينئذ أن يديروا الدفة وجهة أخرى لأن

مؤشر بوصلتهم مرتبط دائمًا بمصالحهم الشخصية الراهنة . إن الناس لا يتوخون الحذر من توجيه إساءتهم نحو من يحبونه، وفي الوقت نفسه يعملون ألف حساب لمن يخافون منه ، ويخشون بطشه وعقوبته .

ويؤمن ماكيافيللي أن الحب من القيم الأخلاقية والمثالية التي تمنح الحياة معناها السامي ، وتجعلها جديرة بأن تعاش ، لكنه ليس قيمة مطلقة لأنه مرتبط بسلسلة من الالتزام يسهل على الناس كسرها عندما يجدون أنه قد يعوق تحقيق أهدافهم، وإرضاء أنانيتهم ، وتلبية طلباتهم التي غالبًا ما تكون ملحة في نظرهم . ولذلك إذا أراد الحاكم أن يحفظ هذه السلسلة الذهبية الثمينة والرقيقة والهشة من الكسر والتحطيم ، فإن عليه أن يقف على قاعدة راسخة من الرهبة التي تحفظ له هيبته في نظر شعبه ، وجرعة من الخوف بين الحين والآخر ، كمسألة ضرورية لتسيير دفة الحكم والسيطرة على شطحات اللعبة السياسية . ولا يعتبر ماكيافيللي هذا الأسلوب نوعًا من العسف أو البطش أو الديكتاتورية ، فهو تطبيق لمبدأ الثواب والعقاب الضروري لتوازن المجتمع ونموه . إن رسوخ صورة الحاكم القادر على إنزال العقوبة بالمسيء والمنحرف ، في أذهان الجماهير ، من شأنه أن يشعرهم بالأمن والأمان والطمأنينة من تعدى المسيئين والمنحرفين عليهم ، وفي الوقت نفسه يجعل هذه الجماهير نفسها أسلس قيادًا عندما يعيشون في ظل الخوف من العقاب ، واليقين من تسديد الحساب عند انكشاف أمر الإساءة أو الانحراف بعيدًا عن الصالح العام للمجتمع . ففي النهاية هناك الحاكم الذي يملك مقاليد الأمور بين يديه .

ومن أهم قواعد اللعبة السياسية التي يبرزها ماكيافيللي ، ضرورة أن يواجه الحاكم حقائق الحياة بحلوها ومرها ، وطبائع البشر بإيجابياتها وسلبياتها دون أية مواربة أو خداع للنفس . فالسير على الأرض بكل طرقاتها المتربة والموحلة ، وتضاريسها الوعرة والخطرة ، بحرص ودراية وحكمة ونظرة ثاقبة ، خير ألف مرة من التحليق مع الأحلام والأوهام بين السحب ، إذ لابد أن تأتي ساعة يجد الحاكم فيها نفسه وهو يتهاوى على قمم الصخور أو الأمواج التي لا ترحم ، فما طار طير وارتفع إلا كما طار

وقع . ذلك أن قوانين الجاذبية الأرضية بالمرصاد للجميع ، مهما علا قدرهم ونأوا عن الأرض التى يسير عليها عامة البشر . ومن هنا كانت صراحة ماكيافيللى ومصداقيته عندما يوصى الأمير بالحرص على أن يُهاب ويُرهب جانبه بأسلوب قد لا ييسر له محبة الشعب ، لكنه فى الوقت نفسه يمكن أن يجنبه كراهيته . إنها معادلة صعبة أو توازن حساس دقيق يجعل الرهبة أو المهابة تتعايش بسلام مع عدم الكراهية .

لكن ماكيافيللى لا يترك الحبل على الغارب للحاكم حتى لا تزين له نفسه أنه يستطيع أن يرتكب كل أنواع البطش والعسف والقهر دون رادع ، ما دام شعبه أسير الرهبة والخوف . ذلك أن تحقيق عدم الكراهية مرتهن بتجنب الأمير أو الحاكم لكل ما يسىء إلى حقوق الإنسان في بلده ، مثل النهب ، وابتزاز أموال الشعب ، والاعتداء على الأعراض . وليس شرطًا أن يكون هو شخصيًّا مرتكب هذه الفظائع ، إذ إنها يمكن أن تصدر عن بطانته وجماعة المنتفعين بنظامه وحكمه . ومن هنا كانت ضرورة يقظته وحرصه على ردع كل من تسول له نفسه من المقربين إليه أن يتجاوز حدوده . إنها لمصيبة إن كان لا يعلم ما يرتكبه هؤلاء الانتهازيون والمتسلقون والنفعيون ، ولاشك أن المصيبة تصبح أعظم إذا كان يعلم ويغض الطرف عن أفعالهم .

من هذا المنطلق ، يحذر ماكيافيللى أميره من الاستيلاء بدون وجه حق على ممتلكات مواطنيه أو ما يسمى بلغة العصر الحديث «المصادرة» أو «التأميم» أو أيا كان المسمى ، طالما أنهم مواطنون صالحون ، ويشكلون طاقات منتجة ومثمرة لبلدهم ، ولا يتعارض نشاطهم مع الصالح القومى والعام للوطن . ذلك أن الناس ينسون بسهولة موت أبيهم ، لكنهم لا ينسون فقدان ممتلكاتهم . ولن يعدم الأمير الأسباب والحجج التي يمكن أن يتذرع بها عند الاستيلاء على أموال الرعية وممتلكاتهم ، فهى أكثر من أن تحصى وأسهل مما يتصور الكثيرون . لكن مهما تظاهر المواطنون بالرضوخ أو حتى بالقبول ، فإن قلوبهم تصفو له أبدًا ، وسيظلون متربصين به إلى أن تحين الساعة التي يمكن أن ينتقموا فيها منه . إن موازين القوى تتغير وتتبدل باستمرار مع الأيام ، وليس يمكن أن ينتقموا فيها منه . إن موازين القوى تتغير وتتبدل باستمرار مع الأيام ، وليس هناك منتصر على طول الخط . والأمير الحكيم ذو النظرة البعيدة والرؤية الثاقبة هو من

يضع كل هذه الاعتبارات فى حسابه ، فيأمن بقدر الإمكان شر الكوارث التى يمكن أن تحيق به أو بمواطنيه على حد السواء ؛ لأن مصيره مرتهن بهم شاء أم أبى . من هنا كانت ضرورة حل المعادلة الصعبة التى توازن بين الخوف والحب ، بين الهيبة والألفة ، بين الرهبة والشعبية . يقول ماكيافيللى فى ختام الفصل السابع عشر من كتاب «الأمير» :

«يطيب لى أن أختم حديثى فى هذا الموضوع المتعلق بالرهبة والمحبة بقولى: إن الناس يحبون بإرادتهم ، لكنهم يرهبون بإرادة الأمير التى تتجلى فى منهجه السياسى وأساليبه فى ممارسة الحكم . ولذلك فالأمير الحكيم هو الذى يعتمد على ما فى حوزته واستطاعته بالفعل ، ولايطمئن إلى ما فى حوزة الأخرين واستطاعتهم ، فى حين يتحتم عليه أن يتجنب تفاقم كراهيتهم له على نحو ما أسلفنا وأوضحنا» .

هنا يضع ماكيافيللى قواعد اللعبة السياسية على أرض صلبة من الواقع الراسخ ، على أساس أن القيم الأخلاقية هى فى نهاية الأمر أفكار ومبادئ ومثل وسلوكيات وعلاقات بين البشر فى حياتهم اليومية الزاخرة بالصراعات والضغوط والطموحات والإحباطات والأمال والآلام والأطماع التى لا تهدأ ولاتفتر . ومن يتصور إمكان رفع لواء هذه القيم الأخلاقية بمعزل عن هذه الاعتبارات ، فهو إما واهم ساذج أو جاهل بطبائع النفوس البشرية أو مدع ومخادع يتظاهر برفع ألوية الفضيلة حتى يخفى حقيقة أطماعه الشخصية .

من هذا المنظور العلمى والعملى والموضوعى ، استطاع ماكيافيللى أن يفرق بين أخلاقيات الوعد الذى يقطعه المواطن على نفسه بصفة شخصية مع من يتعامل معهم كأفراد ، وبين أخلاقيات العهد الذى يقطعه الحاكم على نفسه بصفة قومية مع القوى والتجمعات والتكتلات التى يتحتم عليه أن يتعامل معها ، سواء أكانت محلية إقليمية أم عالمية دولية . ففى الفصل الثامن عشر الذى كتبه تحت عنوان «بأى أسلوب يفى الأمراء بعهودهم؟» ، يوضح ماكيافيللى أن محيط السياسة بأمواجه المتلاطمة والصاخبة ، لا يمنح الأمير أو الحاكم فرصة الوفاء بالعهد بالأسلوب البسيط الذى يظنه

العامة أو السذج من الناس ، فالسياسة لا تعترف بتقسيم المواقف إلى أبيض وأسود ، ولكن هناك درجات لا تحصى من الألوان والظلال بينهما . يقول ماكياڤيللي :

«كلنا يعلم كم يرهق الأمير ويكلفه كثيرًا من المشقة والجهد في أحايين كثيرة أن يصدق في وعوده وأن يفي بعهوده . ولا تزال التجارب الحية في عصرنا تطلعنا على المشاق التي عاني منها الأمراء والحكام ، كي يصفهم الناس بالصدق والوفاء ، هذا في الوقت الذي حقق فيه غيرهم المكاسب والانتصارات حين تجنبوا الصدق ولم يحفلوا بالوفاء ، بل توسلوا ببعض المكر والدهاء ، فأربكوا الخصوم ، وهزموا من تمسكوا بفضيلة الوفاء» .

ولا يعنى ماكيافيللى بهذا التفسير الواقعى ، التحريض على الحنث بالعهد ، وانتهاك الوعد ، بل يقصد أن المسألة أكثر تعقيدًا وتشابكًا ، وأعمق أبعادًا ، وأشمل آفاقًا ، لأنها تنطوى على مصائر أمم ومستقبل شعوب . وكان القانون من أعظم الابتكارات البشرية التى تفرق بين الإنسان والحيوان الذى ليس سوى جزء عضوى من قوانين الطبيعة التى تختلف فى جوهرها عن القوانين الوضعية . لكن المشكلة أن البشر لا يرتضون القوانين التى وضعوها . قد يتظاهرون بالسير على نهجها لكنهم كثيرًا ما يسعون لخرقها . ولذلك كانت القوة متربصة دائمًا بالقانون ، تريد أن تقهره وتدوسه وتتجاوزه بدلاً من أن تجعل نفسها أداة عملية لتطبيقه ، أو كما يقول ماكيافيللى :

«إن هناك أسلوبين من أساليب القتال والصراع: أولهما بالقانون، وثانيهما بالقوة. أولهما جدير بعالم البشر، وثانيهما حاكم لدنيا الوحوش والحيوانات المفترس. ولكن الأسلوب الأول ، أى أسلوب الصراع فى إطار الشرعية والقانون يفضى أحيانًا إلى نتائج غير كافية أو غير مرضية فى نظر بعض أطراف الصراع . ومن هنا كانت غلبة الميل إلى اتباع الأسلوب الثانى . ومن الضرورى حينئذ أن يعرف الأمير جيدًا كيف يتمرس على استخدام أسلوب البشر وأسلوب الوحوش على حد السواء».

وقد أثبتت أحداث التاريخ ووقائعه ، قبل ماكيافيللي وبعده ، أن الساحة السياسية جاهزة دومًا لكي تتحول إلى غابة يفترس القوى فيها الضعيف بلا رحمة .

ولذلك لا يؤمن ماكيافيللى بأن هناك بشرًا مثاليين ، لأن البشرية بطبيعتها تتنافى مع المثالية ، وإذا كان هناك من يدعى المثالية ، فذلك لتغطية أغراضه الدفينة والمريبة والخبيثة . وتبلغ المأساة ذروتها إذا نجح هؤلاء المدعون فى خداع الحاكم وزينوا له أن القانون هو قوة فى حد ذاته ، وليس فى حاجة للجوء إلى القوة المادية لتحويله إلى طاقة فعالة . من هنا كان إصرار ماكيافيللى على مزج القانون بالقوة ، لأنه بدونها مجرد حبر على ورق، وهى بدونه مجرد طاقة عمياء وغاشمة يمكن أن تدوس فى طريقها كل القيم الأخلاقية التى تمنح للحياة إنسانيتها، أو ما يسميه ماكياڤيللى المزج بين الأسلوبين الإنسانى والحيوانى فى الصراع والنضال ، بحيث يبرز أحدهما كلما دعت الحاجة إليه . ولا يستطيع أحد ممن يدعون المثالية أن ينكر أن هناك حيوانًا كامنًا فى كل إنسان ، يسيطر على أفكاره ويتحكم فى تصرفاته بدرجة أو بأخرى . ولكى تصبح الحياة إنسان ، يسيطر على أفكاره ويتحكم فى تصرفاته بلدرجة أو بأخرى . ولكى تصبح الحياة المغاشمة . ولن يقوم بهذه المهمة الحضارية الجليلة إلا إذا كان هو نفسه مسلحًا بالقوة اللازمة ، ولذلك يتحتم على الحاكم أن يكون واعيًا بأساليب تطبيق القانون وفى الوقت نفسه خبيرًا فى استخدام شتى أنواع القوة .

هنا تبرز نظرية الثعلب والأسد التي اشتهر بها ماكيافيللي . فإذا كان من المحتم على الأمير أن يعرف بإتقان كيف يوظف الأسلوب الحيواني ، فمن الواجب عليه أن يختار من مملكة الحيوان نموذجين هما الثعلب والأسد . فإذا كان الأسد لا يستطيع أن يحمى نفسه من الفخاخ ، فإن الثعلب لا يستطيع أن يحمى نفسه من الذئاب . من هنا كانت ضرورة أن يكون الأمير ثعلبًا حتى يميز الفخاخ ، وأن يكون أسدًا حتى يخيف الذئاب . ومن يعتمدون على قوة الأسد فحسب لا يدركون طبيعة الأشياء . بل إن الحاكم الحكيم لا يستطيع ولا ينبغي له أن يراعى الوفاء بعهوده ، إذا أدرك في لحظة كاشفة أن هذا الوفاء ضد مصلحة شعبه ووطنه . فهو ليس مسئولاً عن نفسه فحسب حتى يفعل ما يشاء ، بل هو ملتزم بمصير أمته . وإذا كان من حقه أو واجبه أن يضحى بمصلحته الشخصية وفاءً لعهده أمام من يتعامل معهم من الأصدقاء أو الزملاء ، فليس بمصلحته الشخصية وفاءً لعهده أمام من يتعامل معهم من الأصدقاء أو الزملاء ، فليس

من حقه أو واجبه أن يضحى بمصلحة وطنه وأمته لعهود سابقة قطعها على نفسه . ذلك أن عدم التضحية في هذه الحالة هو تطبيق للمبدأ الأخلاقي الذي ينص على أن الرجوع للحق فضيلة .

إن قواعد اللعبة السياسية تثبت دائمًا أن الظروف والمواقف في حالة مستمرة من التغير والتحول والتبدل والسيولة ، فيصبح العهد الذي قطعه الأمير على نفسه في مرحلة سابقة غير ذي معنى في مرحلة لاحقة ، وربما أصبح مدمرًا لوطنه وشعبه إذا ما أصر على الوفاء به برغم الظروف والملابسات الجديدة الطارئة ، خاصة إذا كانت دواعي العهود قد نقضت من تلقاء نفسها . ويعترف ماكيافيللي أن مبدأ التراجع عن العهد يصبح خاطئًا بل جريمة في حق البشرية إذا كان الناس كلهم أخيارًا وأطهارًا . لكن بما أنهم ينطوون على شر كامن في طبيعتهم ، فهم لا يحفظون عهودهم إذا وجدوا أنها تتعارض مع مصالحهم . فالقضية في النهاية قضية مصالح ومنافع وليست قضية عهود ووعود ، ومن هنا كانت المقولة الصريحة الجريئة التي نطق بها جلادستون رئيس وزراء بريطانيا في القرن التاسع عشر حين قال : إن لبريطانيا مصالح دائمة وليس صداقات دائمة . والثقة لا يمكن أن تكون من طرف واحد ، فهي قيمة أخلاقية لابد أن تكون متبادلة بين الطرفين .

ويوضح ماكيافيللى أن التاريخ زاخر بأمثلة لا حصر لها من معاهدات ألغيت عندما شعر أحد طرفيها أو أطرافها بأنه لم يعد فى حاجة إليها ، أو أنها تقيد حركته فى سباق محموم لابد أن يكسبه . وكذلك وعود نقضت لإدراك معظم الحكام أن المنتصر الحقيقى هو من يستطيع أن يلعب دور الثعلب . ونظرًا لأن معظم الساسة لا يحبون أن يكشفوا عن نواياهم الحقيقية ، فإنهم يحرصون على التفنن فى الادعاء الكاذب والفصل الكامل بين المظهر والجوهر . وخاصة أن دروس التاريخ تؤكد أن معظم الناس لا يملكون الوعى الكفيل بتعرية هذه الألاعيب والمؤامرات والخدع والحيل ، ولذلك يقنعون بتقبل ما يجرى أمامهم على علاته .

ويتبلور الجانب الأخلاقي في مفهوم ماكيافيللي لأصول الحكم عندما يربأ

بالحاكم أن يتصف بصفات الخبث والخداع والمناورة واللف والدوران والانتهازية والتلون والمراوغة الثعلبية كجزء لا يتجزأ من فكره وسلوكه ، ولكن من الضرورى له - في مواقف معينة بالذات - أن يبدو وكأنه يملكها حتى يعمل الأخرون له ألف حساب . بل إن ماكيافيللي يذهب إلى أبعد من ذلك فيؤكد أنه إذا أصبحت هذه الصفات جزءًا بالفعل من منهجه السياسي الدائم ، فإنها لابد أن تضره في النهاية ، شأنه في ذلك شأن اللاعب بالنار التي لابد أن تحرقه في النهاية إذا لم يتوقف عن اللعب بها في كل الحالات .

وتنطبق هذه القاعدة الواقعية أيضًا على الصفات الإيجابية النابعة من القيم الأخلاقية مثل الحب والصدق والرحمة والعطف والنقاء والفضيلة . فعلى الأقل يجب على الحاكم أن يبدو للناس رحيمًا ، أهلاً للثقة ، عطوفًا ، خاليًا من الرذائل ، متدينًا ، بل أن يكون كذلك بالفعل ، لكن بشرط أن يكون عقله مركبًا بطريقة خاصة تجعله قادرًا ، إذا ما دعت الضرورة لذلك ، على أن يكون قاسيًا ، مراوعًا ، متربصًا بخصمه للإيقاع به . وأن يكون الانتقال من صفة إيجابية إلى صفة سلبية مدروسًا ومبررًا أمام شعبه ، أى يملك المرونة الكافية التي تمكنه من محاربة الخصم بأسلحة أمضى من أسلحته . لكن ماكيافيللي يسارع ليؤكد مرة أخرى عل ضرورة تخلى الحاكم عن هذه الأسلحة بمجرد الانتهاء من دورها حتى لا تتحول إلى منهج ثابت قد يجلب له الوبال بعد ذلك . فلابد أن يتمسك الأمير بالقيم الأخلاقية بقدر استطاعته وألا يلجأ إلى غيرها إلا للضرورة القصوى .

ويرى ماكيافيللى فى النفاق أفة كفيلة بهدم كل القيم الأخلاقية التى يمكن أن يتحلى بها الأمير . وهى أفة منتشرة فى بلاط الملوك والحكام والأمراء عبر التاريخ ، انتشارًا يكاد يشكل قاعدة راسخة لا تقبل الاستثناء . وهؤلاء المنافقون والمتملقون فى رأى ماكيافيللى هم الوباء الحقيقى الذى تصدر عنه معظم الكوارث التى تحيق بسادتهم الحكام . وبرغم أن مشكلتهم مشكلة عويصة ومتشعبة ومعقدة ، فإن حلها بيد بلامير الذى يستطيع أن يجد فى الفصل الثالث والعشرين من كتاب ماكيافيللى،

منهجًا نظريًا وعمليًا ، يكشف به كل حيل المنافقين وألاعيب المتملقين حتى لا يصير ألعوبة بين أيديهم إذا ما ترك لنفسه العنان للاستمتاع بمعسول كلامهم . يقول :

«لست أريد أن أغفل موضوعًا مهمًّا وخللاً ، يجد الأمراء صعوبة في وقاية أنفسهم منه إذا لم يتصفوا بالحكمة في حسن الاختيار . هؤلاء هم المتملقون الذين يغص بهم كل بلاط . فالبشر - إلى حد كبير - يرضخون للغرور الذي يؤدي بهم إلى خداع أنفسهم ، إذ إن مناعتهم ضد هذا الوباء ضعيفة للغاية . ومن حاول منهم وقاية نفسه بالتحصن ضده ، جازف بتعريض نفسه لمؤامرات المتملقين أنفسهم . فلا سبيل إلى اتقاء شر المتملقين إلا إذا أدرك الناس أنهم لا يغضبونك إذا هم صارحوك بالحقيقة . غير أنه إذا جاز لكل إنسان أن يصارحك بالحقيقة ، ضاعت هيبتك . ومن هنا وجب على الأمير الحصيف أن يلجأ إلى طريق ثالثة ، فيختار لدولته حكماء الرجال الذين يجب أن تقتصر عليهم حرية التقدير في مصارحته بالحقائق ، لكن بشرط ألا يتجاوزوا الموضوعات التي يسألهم عنها ، وألا يتناولوا أي موضوع أخر من عندياتهم . ولكن يجب عليه أن يسألهم في كل شيء وأن يستمع إلى أقوالهم ، ثم ينفرد بنفسه ليتخذ قراره بطريقته الخاصة . كما يجب عليه في تصرفه مع هؤلاء المستشارين أن يجعل كلا منهم - على حدة - يشعر أنه كلما ازدادت صراحته ، ازداد قربه من الأمير . أما فيما عدا هؤلاء فلا ينبغي للأمير أن يسمع لأحد ، بل يجب عليه أن يلتزم بما اتخذ من قرارات ينفذها بلا تردد. ومن يخالف هذه القاعدة ، إما أن يسقط بسبب المتملقين بعد أن يضل طريقه ، أو يكثر من تردده وذبذبته بين مختلف الأراء ، فتضيع مقاليد الأمور من يديه ، وهو ما يحط قدره أمام الناس» .

هذا التقنين العملى والواقعى لقواعد اللعبة السياسية ، يسعى بدأب إلى تحديد خطوات الحكام قبل الشروع فى اتخاذها ، إذ يضع فى حسابه كل سوءات النفس البشرية والطبيعة الإنسانية ، حتى لا تدخل هذه الخطوات فى طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو حلقات مفرغة يمكن أن تؤدى بها إلى كوارث غير متوقعة . وهذه هى الحكمة بعينها . ذلك أن النفس أمارة بالسوء لدرجة أن الشر فى مواقف سياسية

عديدة ، يصبح هو القاعدة في حين يبدو الخير استثناء منها . وهذا التفكير ليس من باب التشاؤم أو الإحباط أو اليأس أو الاستسلام للشرور كي تجرى في أعنتها ، بل من باب المواجهة العلمية والعملية والموضوعية لسلبيات الواقع حتى يمكن اتخاذ كل الاحتياطات الواجبة بشأنها . فالخير في حاجة دائمة ومتصاعدة للأسلحة التي يمكن أن يحارب بها الشر .

إن المعضلة الأخلاقية تنبع من كهوف النفس البشرية المعتمة التي قد يمتزج فيها الشر بالخير في لحظة واحدة ، بحيث يصعب فصل هذا عن ذاك . فإذا كان الشر والخير يمتزجان بهذا الشكل في داخل النفس البشرية الواحدة ، فماذا يكون الوضع عندما تخرج من هذا الحيز الضيق إلى حيز المجتمع البشرى الواسع والعريض ؟ إن النماذج التي أوردها ماكيافيللي في كتابه «الأمير» وأيضًا كتابه «أحاديث عن ليفيوس» لتدلل على أبعاد وأعماق الدوامة الأخلاقية الرهيبة التي تستغرق كل من يحاول التنظير لقواعد اللعبة السياسية ، نماذج يصعب حصرها منذ بداية الوعى السياسي عند الإنسان ، واستمرت أيضًا بعد ماكيافيللي حتى الأن ، وستظل موجودة ومتنامية ومتصاعدة ؟ لأن العناصر والقوانين التي تحكم النفس البشرية غير قابلة للتغير أو التحول . ومن الواضِح أن كشف حقيقة هذه العناصر والقوانين المسكوت عنها وتعريتها بصراحة ، من شأنها تعرية البشر أنفسهم وإلقاء الأضواء الكاشفة على الجانب المعتم والخفى من وجودهم . وليس من السهل أن يتقبلوا فضحهم بهذا الشكل . ولذلك كان من الطبيعي أن يؤدي التنظير الذي قام به ماكيافيللي في كتبه ، خاصة كتاب «الأمير» ، إلى اتهامه زورًا وظلمًا بتعليم الحكام والساسة ، أصول الانتهازية والخداع وتبرير الوسائل اللاأخلاقية بالغايات الأخلاقية ، في حين أن كل ما فعله أنه وضع أيديهم على القواعد والقوانين التي تحكم أصول اللعبة السياسية بكل سلبياتها وإيجابياتها على حد السواء . فالحرص واجب دائمًا لأن الخطر موجود دائمًا ، واليقظة الواعية هي شرط أساسي وضروري للأمن . يقول ماكيافيللي :

«ينبغى للأمراء أن يتجنبوا قدر المستطاع ، الخضوع لإرادة الآخرين وهواهم . كما يحق لنا القول بأنه لا يمكن لدولة أن تزعم أنها تتبع سياسة آمنة ومضمونة ، كما

لا يمكن أن نزعم أنه يستحيل الثقة بالدول الأخرى . إننا نجد هذه التناقضات فى الحياة العادية . نحل مشكلة لنواجه أخرى . لكن البراعة والكياسة إنما تتمثل فى قدرتك على فهم طبيعة المشكلات واختيار أقلها ضررًا باعتبارها الأفضل» .

وهذا التوجه الأخلاقي عند ماكيافيللي يسرى بعمق في كتابه «أحاديث عن ليفيوس» الذي عرف في العربية باسم «المطارحات»، وإن لم يشتهر شهرة كتاب «الأمير». وهو عبارة عن تعليقات وشروج وتفسيرات للسنوات العشر الأولى في المدونة التاريخية التي وضعها المؤرخ الروماني تيتوس ليفيوس (٩٠ قبل الميلاد – ١٧ بعد الميلاد) الذي امتازت كتاباته وتحليلاته بالجدية والموضوعية وتمجيد الأخلاق التي تتمثل بصفة خاصة في عناصر البطولة والخير والكرم. ولم يسع أبدًا إلى تملق أغسطس قيصر الذي قربه منه في بلاطه ؛ وكان مؤمنًا أن أفضل أنواع الحكم هو النظام الجمهوري. وكان إعجاب ماكيافيللي به جزءًا من إعجابه بالأخلاقيات التي سادت الإمبراطورية الرومانية بصفة عامة ، وفي مقدمتها الالتزام والجدية والمصارحة والصدق واحترام الوعد وتقديس انوطن والثقة بالنفس وغير ذلك من الخصائص التي تصل إلى درجة الصرامة الأخلاقية .

ويضيق بنا المقام للحديث عن الضرورات الأخلاقية التى أكدها ماكيافيللى فى معظم كتاباته . لكن مجرد أمثلة منها ، كفيلة بتفنيد ودحض كل الاتهامات الظالمة التى وجهت إلى ماكيافيللى الذى أصبح أشهر شماعة يعلق عليها الساسة أخطاءهم نى حق شعوبهم ، ويستخدمونها فى تغطية هذه الأخطاء . وأصبح أسهل وأسرع السبل لادعاء الشرف والمثالية والسمو الأخلاقى ، هو أن يلعن السياسى أو القائد أفكار ماكيافيللى كى يعلن براءته منها بطريقة غير مباشرة ، وإلصاق تهمتها بخصومه فى الوقت نفسه . لكن انتاريخ الإنسانى فى النهاية يخضع للمبدأ الذى ينادى بأنه لا يصح الا الصحيح ، ولذلك أعيد الاعتبار إلى ماكيافيللى منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وبلغ فمته فى النها أو رائدًا ومؤسسًا لعلوم السياسة والإستراتيجية ، وأصبح من يهاجمه ليس سوى واهم ساذج أو جاهل بطبائع النفوس البشرية أو بحقيقة فكر ماكيافيللى أو مدع ومخادع يتظاهر برفع ألوية الفضيلة حتى يخفى حقيقة أطماعه فكر ماكيافيللى أو مدع ومخادع يتظاهر برفع ألوية الفضيلة حتى يخفى حقيقة أطماعه الدفينة .

(٣٤) صنع القرار

يعتبر صنع القرار من أخطر قواعد اللعبة السياسية ، لدرجة أن المفكرين السياسيين والإستراتيجين سعوا إلى وضع نظريات تقنن له ، وتشكل منهجاً – مبدئياً على الأقل – للخطوات التي يمكن أن يتخذها صانع القرار ، أيًّا كان موقعه ومجاله ، لدرجة أنه أصبح هناك ما يسمى «بنظرية القرار» التي تنهض على أسس رياضية ومنطقية تشكل منظومة القواعد والقوانين ، ونظرية الإحصاءات التي تقدم لصانع القرار الملامح التفصيلية والمسارات الأساسية التي تساعده على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ، فمن المعروف – منذ أربعينيات القرن العشرين – أن صانع القرار سواء أكان فرداً أم مجموعة ، يواجه عادة ، عدة مسارات محتملة للعمل ، وعدة احتمالات للوضع الذي ستكون عليه الأمور في الواقع الحقيقي للمجال أو للشأن الذي سيتخذ أو سيختار قراره بخصوصه .

وتحتم نظرية القرار تحديد تكلفة كل مسار يتخذه التطبيق العملى ، ويعتمد تحديد التكلفة على تقييم الاحتمالات المتوقعة لتفاعل كل مجموعة من احتمالات الوقائع الحقيقية مع كل مجموعة من احتمالات الاستجابة . وتتجمع احتمالات المجموعتين على شكل بيانات أو معلومات أمام صانع القرار الذى يضع فى اعتباره خفض التكلفة إلى أدنى حد ممكن ، وضمان أفضل الثمار والنتائج ، وإذا كان وضع العالم الواقعى الراهن أو المتوقع ، لا يمكن إدراكه أبداً إلا فى صورة احتمالات نسبية من حالات مختلفة ، فإنه ليس من المتاح عادة الوصول إلى قرار صحيح تماماً ، يضمن الحد الأدنى المطلق من التكلفة على المستوى العملى . وبالتالى فإن صنع أو اختيار الحد الأدنى المطلق من التكلفة على المستوى العملى . وبالتالى فإن صنع أو اختيار

القرار، ليس بمثابة خطوة واحدة نهائية ومغلقة على ذاتها ، بل هو سلسلة من الخطوات التى هى بمثابة قرارات جزئية على الطريق ، وتسمى «عمليات القرار» التى تهدف إلى تخفيض الحد الأقصى من التكلفة القصوى المحتملة أو المتوقعة . وقد استمد مبدأ «عمليات القرار» أدواته من علم المنطق ، عند ما تسعى هذه العمليات إلى تحديد ما إذا كانت فرضية معينة ، صحيحة منطقياً أم متناقضة مع ذاتها .

ونظراً لأن صنع القرار قديم قدم السلوك الإنساني نفسه ، فإن المناهج المنطقية القديمة جعلت عملية القرار تنهض على توظيف البديهيات أو الاعتماد عليها . فكلما اقترنت الفرضية بالبديهيات، كانت أقرب إلى الصحة، خاصة إذا كانت الفرضية تستمد صحتها من فرضيات سابقة ثبت أنها صحيحة منطقياً . لكن المناهج الحديثة فضلت استخدام أسلوب الاستنباط الطبيعي الذي يعتمد على مجموعة معينة ومختارة من قواعد الاستنتاج ، وهو ما يتيح الفرصة لإثبات بعض الحقائق المنطقية المستخلصة أو المستنبطة من الفرضيات المتعلقة بالاحتمالات الممكنة عملياً سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل المنظور عادة ، ويتيح الفرصة أيضاً لتحديد عملي لتلك الاحتمالات الممكنة عملياً في الوقت الراهن أو المستقبل المنظور عادة ، وبالتالي يسمح بتحديد عملي لتلك الاحتمالات ، ويحدد بل ويضيق - بأسلوب عملي - نطاق الدراسة في عمليات القرار ، وصولاً إلى القرار الصحيح دون الدخول في طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو حلقات مفرغة ، وذلك لبقاء الطريق مفتوحة ، خاصة في مراحل تصويب القرار الأول .

ومن البديهى أن تكون المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية من أكثر العوامل المؤثرة فى صنع القرار من بدايته حتى نهايته ، إذ إن آلياته خاضعة فى كل مراحله لهذه المتغيرات كيفاً وكما. وفى مقدمتها الأليات المرتبطة بسرعة اتخاذ القرارات المؤثرة فى المواقف الراهنة ، ومدى الحرية التى يتمتع بها صانع أو صانعو

هذه القرارات . على أنه لابد من الأخذ في الاعتبار دائماً نسبية هذه السرعة ونسبية حرية حركة القيادة السياسية طبقاً لنوعية القرارات وظروفها المؤثرة فيها . ذلك أن صنع القرار لم يعد بالبساطة أو المباشرة التي كان عليها في عصور سابقة ، نظراً لتعقد أوضاع العالم المعاصر وتداخل وتشابك عناصره ، لدرجة أنه في بعض الحالات تكاد تشارك معظم أجهزة الدولة في تقديم المعلومات والمساعدات والدراسات والاجتهادات التي تنير الطريق أمام صانع القرار . لكن حتى هذه الأجهزة تخضع لتوازنات القوى داخل أية حكومة ، وهي اعتبارات لابد أن يأخذها صانع القرار في حسبانه ، إذ إن نسب الموضوعية في أي عنصر من عناصر اتخاذ القرار ، لا تبلغ الكمال أبدًا ، بل تنعدم تماماً في حالات ليست قليلة . وإذا صرفنا النظر عن سوء النية ، فإنه يكفي تعدد وجهات النظر والمصالح بصدد نوعية القرار المنشود ، والتي يمكن أن تتراوح بين منتهى المرونة والتكيف .

وقد يكون لهذا التعدد في وجهات النظر وتفسير المواقف داخل الإدارة الحكومية انعكاساته الحادة على أسلوب اتخاذ القرار . وتزداد الأمور تعقيداً إذا تعددت الإدارات التي يكون لها رأى في نوعية هذا القرار المحتمل ، مما قد يؤدى إلى تأخير صدوره ، خاصة إذا كان إصدار القرار مرتبطاً بتفاصيل فنية ضرورية لا يعرف كهنها سوى الخبراء والمختصين الذين لابد أن يكونوا محل ثقة صانع القرار . وتلعب هذه المتغيرات والظروف دورها في الصياغة النهائية للقرار . وكثيراً ما تلجأ الحكومات لتعبئة الرأى العام في قضايا أو مواقف معينة بهدف الحصول على تأييد الجماهير لقرار على وشك الصدور أو يكون قد صدر بالفعل ، وذلك برغم صعوبة معرفة اتجاهات الرأى العام . فهي متغير لا يمكن إهماله عند اتحاذ القرارت ذات المصلحة القومية الجوهرية على وجه الخصوص . كما يتحتم وضع توجهات الأحزاب المختلفة في الاعتبار ، على وجه الخصوص . كما يتحتم وضع توجهات الأحزاب المختلفة في الاعتبار ، حتى يبدو القرار ، أو يصبح معبرا عن أكبر تجمع شعبي ممكن . ولا تستطيع أية

حكومة تجاهل اعتبارات الرأى العام في المصالح المصيرية إلا في حدود وظروف وفترات محددة ، سواء في النظم الشمولية أو الديمقراطية .

وفى دول كثيرة يوجد ما يسمى بجماعات الضغط التى أصبحت من المتغيرات والتيارات التى لا يمكن تجاهل تأثيرها المتصاعد سواء فى السياسة الداخلية أو الخارجية . ولذلك لابد أن توضع فى الاعتبار توجهات لنخب وجماعات المصالح وقوى الدفع بصفة عامة ، ووضع الأطر والمنظومات والآليات التى تمكن صانع القرار من تفهم ومعرفة كيفية تأثيرها على الاحتمالات والتوقعات المترتبة على اتخاذ قراره ، وكذلك الأساليب والأدوات التى تستخدمها فى تحديد المسارات لصالحها ، ومدى إمكانية النظر إلى المتحدثين أو المعبرين عن هذه الجماعات ، بصفتهم عنصراً حيوياً فى تجديد تيارات الرأى العام ، مما ينير بعض مراحل الطريق أمام صانع القرار .

وتتنوع جماعات المصالح إلى حد كبير . ففى الولايات المتحدة مثلاً ، يمكن أن تكون هذه الجماعات عرقية كالكوبيين والبولنديين . أو اقتصادية كتجمعات رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات ، أو فكرية اجتماعية كجماعات السلام ، أو دينية سياسية كاللوبى الصهيونى إلخ . ومن الطبيعى أن يكون تأثيرها على صانع القرار نسبيًا ، حسب قوتها ووزنها فى المجتمع . ولا شك أن تأثير هذه الجماعات – بناء على آلياتها التي لابد أن تُدرس وتُحلل جيدًا – قد يكون مباشراً وعاجلاً على أسلوب صنع القرار ، وقد يكون غير مباشر وآجلاً ، لكنه فى كلتا الحالتين لابد من وضعه فى الاعتبار ، وغالبًا ما تتم ممارسة هذا التأثير من خلال وسائل الإعلام لصياغة اتجاهات الرأى العام ، إذ إن كل جماعة تحاول أن تمد تأثيرها على أوسع نطاق ممكن حتى يتزايد نفوذها وفعاليتها . ولعل تأثير جماعات الضغط الصهيونى فى أمريكا على الموقف الأمريكى ، والذى تمثل فى طرح مشكلة اليهود السوفييت فى المفاوضات مع السوفييت حول الأسلحة الإستراتيجية ، يكشف عن

نجاح هذه الجماعات في توظيف قنوات الإعلام والهيئة التشريعية الأمريكية والإدارة الأمريكية والإدارة الأمريكية ، للضغط على صانع القرار الأمريكي حتى يلتزم بقضية لم تكن مدرجة على جدول الأعمال .

أما تأثير النخبة العسكرية على صنع القرار فيعد من أخطر أنواع التأثير المصيرى على مقدرات الوطن ، وخاصة أن هذا التأثير كثيراً ما يبرز بقوة عند تفاقم الظروف التى تحتم اتخاذ قرار الحرب . وعلى الرغم من أن النخبة العسكرية تعتبر إحدى مؤسسات الحكومة ، فإنها في النهاية منظومة معقدة ومتشابكة ، ولا يمكن سبر غورها في كل تفاصيلها ، مما يجعل دورها في صنع القرار - في أحايين كثيرة - مسيطراً وليس حيوياً فحسب . وقد يصل الأمر بالمؤسسة العسكرية إلى القيام بانقلاب أو تمرد إذا وجدت أن القرار لا يمثل تسوية مشرفة تليق بطموحاتها وتطلعاتها . ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك الانقلاب الذي قاده كمال أتاتورك ضد السلطان العثماني الذي قرر قبول شروط التسوية في الحرب العالمية الأولى وتنازلاته لليونان وفرنسا وإيطاليا .

وقرار الحرب هو أخطر قرار في تاريخ أية دولة ، إذا إن مصيرها يمكن أن يتشكل

- نتيجة له - لعقود أو لأجيال بأكملها : فهو أصعب قرار يمكن أن يواجه رئيس الدولة
بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ، عندما تصبح الحرب ضرورة حتمية لابد من
خوض غمارها . وهناك سلسلة هائلة ومعقدة من الخطوات والإجراءات والمراحل ، يتم
بعدها اتخاذ قرار الحرب . ولعل من أشهر الأمثلة التي تدل على خطورة هذا القرار
المصيرى ، قرار أدولف هتلر بإعلان الحرب على بولندا ، وكيف تطور هذا القرار
لبشعل نيران الحرب العالمية الثانية ، التي انتشرت في كل أركان الكرة الأرضية ،
وراح ضحيتها أكثر من ٥٧ مليون نسمة (٢٠ مليون سوفييتي ، ٤٤ مليوناً من دول
الحلفاء ، و ١١ مليوناً من ألمانيا وقوات المحور) ثم انتهت المأساة الدولية بانتحار هتلر
ورفاقه ، وهزيمة ألمانيا وتقسيمها ، وسنوات طويلة ومريرة وشاقة من إعادة البناء حتى

استطاعت في مطلع تسعينيات القرن العشرين - بعد هدم سور برلين - أن تصبح دولة واحدة كما كانت منذ أن وحدها بسمارك .

أما قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد كان قراراً مصيرياً وحتمياً اتخذه الرئيس أنور السادات من أجل استرداد كرامة وكبرياء الشعب المصرى. ولنا أن نتصور ماذا كان يمكن أن يكون مصير مصر الآن لو لم يتخذ السادات هذا القرار التاريخي الفاصل ؟! لقد كان هذا القرار بمثابة نقطة انطلاق مصر كلها نحو آفاق المستقبل والتواجد الحضارى بين أمم العصر . وجميع الإنجازات التي تمت بعد هذا القرار في جميع الجالات، كانت نتيجة مباشرة له . فلم يكن النصر سهلاً ، بل كان تحدياً لعقبات بدت لمعظم المفكرين والمحللين السياسيين ، مستحيلة ، وفي مقدمتها عبور قناة السويس بصفتها أصعب ممر مائي في التاريخ ، وتحطيم خط بارليف واختراقه برغم كل الأساطير التي نسجت حول مناعته ضد أي هجوم ، والتأكيد على أن القنابل الذرية نفسها لا تستطيع تدميره . ولذلك أصبحت مصر بعد حرب أكتوبر تختلف تماماً عما كانت عليه قبلها ، والفضل في ذلك يرجع إلى قرار الحرب التاريخي الذي اتخذه السادات في لحظة مصيرية فارقة .

مثل هذا القرار المصيرى يحتاج إلى إجراءات وخطوات ودراسات وتحليلات واجتهادات بل وابتكارات، تجمع بين التعقيد والتشعب، وتبدأ غالباً باجتماع الرئيس بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة مع مجلس الأمن القومى الذى يمثل العقل الإستراتيجى للدولة، وتتصف اجتماعاته دائماً بالسرية التامة. ويتم فيها بحث الموقف من كل جوانبه السياسية والاقتصادية والعسكرية، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى، خاصة كافة الفرص والإمكانات المتاحة للتغلب على الأزمة التى أدت إلى التفكير في الحرب، واتخاذ قرار بشأنها. وبعد الانتهاء من بحث كافة أبعاد الموقف وتعقيدات الأزمة ووسائل التغلب على احتمالاتها وتداعياتها. يقدم

مجلس الأمن القومى تقريرًا شاملاً يمكن أن يتراوح بين حل معين وبديل للحرب أو التوصية بضرورة دخول الحرب كوسيلة لا بديل لها لاختراق الأزمة التى تواجه الدولة وحلها فى النهاية . لكن رأى المجلس فى هذه المرحلة لا يكون ملزماً أو إجبارياً ، لأنه مجلس سياسى أكثر منه مجلسًا عسكريًا .

ففى المرحلة التالية ينتقل مشروع القرار من مجلس الأمن القومى إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وهو المجلس الذى يضم القائد العام للقوات المسلحة ، ورئيس الأركان ، وقادة الأفرع الرئيسية ، ومديرى الأسلحة المختلفة ، ويرأسه رئيس الدولة بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة . وإذا كان مجلس الأمن القومى يمثل العقل الإستراتيجى للدولة ، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمثل العقل العسكرى أو القتالى للدولة . وتتصف اجتماعات هذا المجلس أيضا بالسرية التامة ، ويبحث فيها قرار الحرب ، وتقدير الإمكانات المتاحة التى تحقق الغلبة على إمكانات الخصم وبالتالى تحل الأزمة التى تهدد الدولة ، وذلك من خلال إجراء مقارنات علمية وعسكرية للقوات والأسلحة المتوافرة لدى الدولة ، بالقوات والأسلحة التى يمتلكها الخصم . ولابد أن تكون مقارنات واقعية وموضوعية ودقيقة بقدر الإمكان ، وبعيدة تماماً عن المبالغات سواء بالتهويل أو التهوين .

هنا تتجلى المسئولية الجسيمة والمصيرية التي توضع على كاهل رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة الذي يتحتم عليه قبل أن يتخذ قراره بالحرب، أن يكون واثقاً إلى حد كبير من أن العمل العسكرى والقتالي سيكون في النهاية لصالح قواته، وأنه سيحسم الأزمة السائدة لصالح بلده بقدر الإمكان، لأن الحسم المطلق عملة نادرة وسط تداعيات المعارك العسكرية. أما إذا كانت هناك احتمالات ملموسة تنذر بصعوبة تحقيق النصر أو اختراق الأزمة، فإن وسائل التأجيل أو المناورة أو مواصلة الاستعداد أو البحث عن بدائل مؤقتة، لحين اتخاذ قرار الحرب، يمكن أن

تكون إيجابية إلى حد ما . ذلك أن الهزيمة يمكن أن تؤدى إلى خلق أزمة أو أزمات أخطر وأضخم وأعمق ضرراً بمصالح البلاد . ففى حالات كثيرة يصبح قرار الحرب مسألة حياة أو موت مادى أو معنوى لأمة بأسرها ، وقد لا يكون ثمة اختيار ثالث يكون بمثابة حل وسط .

عندما يتأكد رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة أن المعركة ستحقق له مالا يمكن أن يحققه الوضع الراهن ، فإنه يستطيع بذلك أن يستمر في إجراءات قرار الحرب ، ويجتمع بمجلس الوزراء الذي يمثل العقل السياسي والإداري للدولة ، يليه اجتماعه بالبرلمان لإطلاعه على احتمالات الموقف التي أصبحت تحتم قرار الحرب، حتى يمكن لكل وزير أو مسئول عن قطاع معين أو رئيس لجنة من لجان البرلمان أن يعبئ الإمكانات المتاحة له للمجهود الحربي . وبذلك يشرع الجميع في توجيه إمكانات الدولة كلها وحشدها من أجل المعركة المقبلة التي لا يعرفون تفاصيلها ولا موعد نشوبها .

تتزامن الجهود القومية ، فمثلاً يبدأ وزير التموين في توفير مخزون كاف من المواد والسلع الأساسية ، وتسارع وزارة الخارجية إلى دعم الموقف السياسي وتبصير العالم بحقائق الأزمة والتداعيات التي يمكن أن تؤدى إليها . وتنفذ وزارة الإعلام إستراتيجية لتمهيد الرأى العام المحلى وإقناع الرأى العام العالمي بعدالة القضية التي يمكن أن تؤدى إلى الحرب . ويقوم وزير النقل والمواصلات بوضع خطة تسهل التحرك لمركبات الجهود الحربي ونقل الجنود والعتاد والمؤن بأسرع ما يمكن ، كما يمكن أن يساهم مع القوات المسلحة في وضع خطة لسحب الأساطيل البحرية والجوية وتوزيعها بعيداً عن أيدى الخصم عندما ينشب القتال . أما وزارة الداخلية فتركز على تدعيم وسائل الدفاع المدنى ووضع كل الخطط الخاصة بتأمين الجبهة الداخلية، والاستعداد وسائل الدفاع المدنى وتعمل وزارة الصحة على توفير مخزون احتياطي من الأدوية

والمعدات الطبية وتجهيز المستشفيات المدنية وأطقم الأطباء والجراحين ، وإقامة قنوات اتصال مع المستشفيات العسكرية لمضاعفة المجهود العلاجى . كذلك تقوم وزارة الرى بتأمين السدود والخزانات المائية بالتعاون مع قوات الدفاع الجوى، لحمايتها في أثناء عمليات القتال . وتعمل وزارة المالية على توفير ما يلزم من احتياطى النقد الأجنبي لتيسير مهمة الإنفاق على المعركة القادمة ، في حين تقوم وزارة الإنتاج الحربي – وربما بالتعاون مع وزارة الصناعة – بتغيير كل خطوط إنتاجها وتحويله إلى الإنتاج الحربي بكل فروعه ، لأن مثل هذه الوزارة غالباً ما تعمل في الإنتاج المدني في وقت السلم ، فتنتج السلع المدنية ومستلزمات الإنتاج الصناعي ، لكنها في الوقت نفسه تملك من المرونة ما يمكنها من تغيير مسارات إنتاجها في فترة قصيرة ، وتحويله إلى إنتاج الذخائر والمدافع وكافة أنواع الأسلحة والمعدات الحربية . وغير ذلك من التحويلات والمتغيرات التي لا يمكن حصرها والتي تعمل على توجيه إمكانات الدولة بأكملها لخدمة المعركة وتلبية احتياجاتها .

أما المجال العسكرى فيشكل الطليعة المتأهبة على كل الجبهات القتالية ، بحيث يظل العسكريون على استعداد دائم للقتال بناء على خططهم الأساسية الجاهزة والبديلة للدفاع والهجوم وغير ذلك من مهام القتال الأخرى مثل تعبئة قوات الاحتياطى عند الدخول في مرحلة الاستعداد لنشوب الحرب ، وهي التعبئة التي تتم في سرية تامة لحرمان الخصم من التأهب والاستعداد ، وتوفير خطوط الذخائر والإمداد واستكمال ما يلزم من كل الاحتياجات الأخرى . ولا يمكن لأية قوة مسلحة في العالم حمما كانت كفاءتها – أن تقوم بهذه الإجراءات في ساعات قليلة ، ولذلك فلابد من وضع خطة تجمع بين الكفاءة والسرية لاتخاذ هذه الخطوات الحيوية والضرورية قبل بداية المعركة ، إذ إن قرار الحرب لا يكون قد صدر بعد .

ولا يصدر رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة قرار الحرب إلا بعد أن يتأكد من أن الدولة بأكملها قد أصبحت على استعداد تام للقتال . عندئذ يصدر وثيقة القتال إلى القائد العام للقوات المسلحة ، والتى يحدد فيها المهام السياسية التى يريد تحقيقها عن طريق الحرب، والتى اشترك فى صياغتها جميع عقول الدولة الإستراتيجية والعسكرية والسياسية والإدارية التى يقوم بتنفيذها كل الأجهزة والمؤسسات والقطاعات المختصة . وهذه المهام المنوطة بهذه المؤسسات قابلة للتطوير وإعادة الصياغة – حذفاً أو إضافة – طبقاً للمتغيرات الجارية على الساحة سواء فى فترة الاستعداد للحرب أو فى مرحلة خوضها أو فى المراحل المتتابعة والمتغيرة طبقاً لتطورات الموقف وتداعياته .

وعنصر التوقيت من أخطر العناصر التى تحكم قرار الحرب الذى يعتبر أخطر قرار مصيرى فى تاريخ الدول والشعوب . وحرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت دليلاً تاريخياً على هذه الحقيقة ، إذ استغرق الإعداد والاستعداد لها ما يقرب من عامين كاملين نظراً للصعوبات والمعوقات التى أبطأت من إيقاع التجهيز لها . وكان من الحتمى ابتكار حلول أكيدة وفعالة لكل هذه المشكلات والصعوبات قبل خوضها ، خاصة أن الحرب الحديثة أصبحت مهمة معقدة ومتشعبة للغاية بعد التقدم المبهر الذى حققته التكنولوجيا المعاصرة ، خاصة فى مجال التسليح والاتصالات. وقد شهد التاريخ لحرب أكتوبر ١٩٧٣ أنها كانت أول حرب إلكترونية فى التاريخ .

أما عندما تشوب الأخطاء قرار الحرب ، فهى لن تظل محصورة فى نطاق الأخطاء، بل سرعان ما تتحول إلى كوارث قومية يمكن أن تعانى منها الشعوب جيلاً بعد جيل. ذلك أن الحكومات تنتهى أو تتغير لكن تظل الشعوب هناك لتدفع الثمن التاريخى الفادح لأخطاء الإدارات الحكومية . وهذه الأخطاء قابلة للتكرار ، وإن كانت فى أشكال جديدة ومختلفة ، برغم التقدم الهائل الذى أحرزته العلوم الإستراتيجية والعسكرية ، فهى أخطاء بشرية وتقديرية وحسابية وفكرية فى المقام الأول ، وغالباً ما يتسبب فيها مستشارو الأمن القومى عندما يعجزون عن امتلاك النظرة الإستراتيجية العميقة والشاملة لكل أبعاد المشكلة وتداعياتها ، إذ إن الدراسات النظرية مهما كانت

عبقرية، فإنها ليست جاهزة للتطبيق والتنفيذ بحذافيرها، فكثيراً ما تستعصى عليها المتغيرات المستجدة على الساحة، وبالتالى تحتاج إلى كل التطوير والمرونة والاستيعاب حتى لا تفقد فعاليتها.

وهذه الأخطاء ليست مقصورة على الدول النامية أو الصغيرة أو المتخلفة ، بل يمكن أن ترتكبها القوى الكبرى أيضاً . مثلما حدث للولايات المتحدة الأمريكية عندما تورطت في حروب كوريا وفييتنام ولاوس وكمبوديا. وكان هنرى كيسنجر قد بنى مجده السياسي على معالجته لحرب فييتنام، عندما وضع خطة متعددة الأبعاد والمراحل لانسحاب القوات الأمريكية من أراضي جنوب شرق آسيا، حفاظاً على ماء الوجه، وإيقافاً لنزيف الدم الأمريكي بعد أن فقدت الولايات المتحدة أرواح ودماء زهرة شبابها. ومازالت حرب فييتنام تشكل جرحاً غائراً في الوجدان الأمريكي حتى الآن على انتهائها ، بل وقضية مثيرة للجدل المتجدد الذي انعكس على دراسات وكتب لاحصر لها ، بل وأفلام سينمائية ومسلسلات تليفزيونية ، لدرجة أن المحللين السياسيين والمفكرين النفسيين ، أكدوا أن «عقدة فييتنام» أصبحت من أشهر وأصعب العقد النفسية التي ما يزال الشعب الأمريكي يعاني منها .

وشهدت الحرب العالمية الثانية نماذج شهيرة من قرارات الحرب الخاطئة . فمثلاً أعلنت فرنسا وإنجلترا الحرب على ألمانيا بعد غزو بولندا ، ولم تكونا على استعداد كاف لخوض الحرب ، أو لديهم خطة دقيقة وتفصيلية لمساعدة بولندا وصد جحافل الجيوش الألمانية . وتكرر الخطأ نفسه من فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية عندما تورطت في الحرب الكورية وبعدها حرب الجزائر التي أنهاها شارل ديجول وأعاد الموازين السياسية والعسكرية إلى وضعها الطبيعي . ولم يسلم الاتحاد السوفييتي من قرار الحرب الخاطئ عندما تورط في حرب أفغانستان التي خرج منها مهزوماً ضعيفاً ، ودخلت به إلى نطاق دول العالم الثالث بعد أن كانت الدولة الثانية في موازين القوى

العالمية بعد الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولم تتوقف تداعيات القرار الخاطئ المأسوى عند هذا الحد ، بل ظلت على تدفقها وعنفوانها حتى وضعت حداً لكيان الاتحاد السوفييتي نفسه ، عندما انهار وتفتت وتحول إلى جمهوريات مستقلة بل ومتصارعة سواء فيما بينها أو على كراسي الحكم .

أما في المنطقة العربية فقد ضرب العراق الرقم القياسي في إصدار قرارات الحرب الخاطئة التي دمرت بنيته الاقتصادية بعد أن كان من أغنى الدول العربية، وأكثرها قدرة على النمو الاقتصادي الذاتي . فقد تورط في حروب لاتعود عليه إلا بالخراب والتدهور ، حروب لم يكن مضطراً إليها بل كان في غنى تام عنها . ففي مدى لا يزيد على عشرين عاماً دخل في حرب مفتعلة مع إيران استمرت ثمانية أعوام ، قضت على خيرة من شباب العراق . وعندما بدأ الشعب العراقي في التقاط أنفاسه اللاهثة المتقطعة وشرع في إعادة بناء ما دمرته الحرب ، صدر قرار جديد بغزو الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، وكانت الطامة الكبرى التي حلت بالعراق عندما اضطر إلى مجابهة قوات التحالف الدولي التي اشتركت فيها أكثر من ثلاثين دولة ، وأجبرت القوات العراقية على الانسحاب ، وفقد سيادته على أراضيه عندما صدرت قرارات مجلس الأمن بمنع طائراته وقواته للدفاع الجوى من السيطرة على كل من القطاع الشمالي والقطاع الجنوبي منها ، وأية مخالفة لهذه القرارات ، تمنح قوات التحالف حق ضرب العراق بالطائرات والصواريخ في أي وقت تشاء ، وهي القوات التي لم يتبق منها سوى القوات الأمريكية والبريطانية . ولم تقتصر المحنة على العراق والكويت فحسب ، بل امتدت لتفرض ظلها على العالم العربي الذي أصيب بتمزقات لم تحدث له من قبل .

إن قرار الحرب قرار خطير ومصيرى ، يؤثر على أقدار الدولة بأكملها ومستقبل أجيالها القادمة . ولذلك لا ينبغى أبداً أن يصدر بدون دراسة وافية ومتعمقة لكل أبعاده وتداعياته المحتملة. ولابد من الاعتماد على النصائح الفنية والعلمية للقادة العسكريين

بالنسبة لعديد من جوانب صنع القرار، وخاصة فيما يتصل بمسائل توزيع القوات، والإدارة العسكرية، ومدى طول النفس إذا طال زمن المعركة، وتأمين كل أنواع الإمداد العسكرى والاقتصادى، والدعم الشعبى المحلى والسياسى الخارجى، وقبل كل هذا، الهدف السياسى الإستراتيجى المطلوب تحقيقه من الحرب، ووضع المكاسب والخسائر المحتملة، كل في كفة من كفتى الميزان الحسابى، إذ لا يعقل إصدار قرار لحرب تبدو خسائرها أضخم من مكاسبها.

ولذلك أصبح صنع القرار يعتمد على ما يطلق عليه علم الحساب الإستراتيجى مصطلح «السيناريو التحليلي» الذي يسعى إلى رسم صورة لما يحتمل أن يحدث في المستقبل ، على أساس تقييم أو تحليل أو تخيل – على أساس واقعى وموضوعى – تداعيات سياسية محتملة أو خطة يمكن تنفيذها في أكثر من إطار أو مدى زمنى ، وأكثر من ظرف مستقبلي ممكن . وتؤكد المراجع السياسية صعوبة تحديد متى أو أين أو على يد من ، تم ابتكار هذا الأسلوب العلمي في التخطيط وصنع القرار لكن يبدو أن الممارسة العملية هي التي رسمت ملامحه الأساسية ، وطورته منذ أواخر القرن التاسع عشر في إطار كل من العلوم العسكرية ، وعلوم تخطيط المدن والمناطق الصناعية . الإطار الأول تبلور على أيدي هيئة أركان الحرب البروسية / والألمانية ، التي كانت أول هيئة من نوعها في العالم للتخطيط العسكري والمدني للحرب الشاملة ، في حين تبلور الإطار الثاني على أيدي الخبراء البريطانيين في مجال تخطيط المدن والمناطق الصناعية وكذلك الخبراء الأمريكيون في شرق الولايات المتحدة ، وما عرف بعد ذلك بحركة «مدن الحدائق» أو «جاردن سيتي» .

وسرعان ما انتقل منهج السيناريو التحليلي إلى صنع القرار في مختلف مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسكاني والهندسي والإستراتيجي بصفة عامة . وكان من الطبيعي أن يستخدمه صانعو القرارات سواء في مجال الحكومات أو النقابات أو الأحزاب السياسية أو مراكز البحوث العلمية بمختلف أنواعها ، أو هيئات

التخطيط العسكرى والاقتصادى . وأصبح من المعتاد أن يشارك خبراء فى التحليل الإحصائى ، خبراء متخصصين فى المجال المختص بالبحث مزودين بمنهج فى كل من نظرية الاحتمالات الرياضية وقوانين المقارنة ، بحيث يستطيع منهج السيناريو التحليلى أن يحدد احتمالات الأوضاع المستقبلية أفضل وأكثر دقة بمراحل من أساليب ما يعرف بالتنبؤ التقليدى التى لا تستطيع أن تتصور أو تتخيل سوى احتمال واحد للمستقبل ، إذ إن المستقبل فى نظرها واحد وليست له صور متعددة ، ناهيك عن أن تكون متناقضة .

فقد أصبح صانع القراريرى أن تقييم سياسة أو خطة بعينها ، يفرض طرح ودراسة الاحتمالات المختلفة بل والمتناقضة ، طبقاً لتحول أو تبدل الكثير من المعطيات أو المتغيرات التى تتولد بتبدلاتها على شكل صيغ جديدة ، تحمل فى طياتها احتمال نشوء أكثر من مستقبل واحد . ومع ذلك فإن صناع القرار يعترفون بصعوبة هذا المنهج الذى يغلب فيه عامل عدم اليقين من بروز مثل هذا المستقبل أو ذاك بسبب تداخل الاحتمالات وتشعبها وتعقدها ، بحيث يصعب التنبؤ على أساسه بأى مستقبل يكون أكثر احتمالاً فى تحققه . وهنا يواجه صانع القرار الذى يعتمد على منهج السيناريو التحليلي مشكلة تشبه ما كان يواجهه نظيره فى عصور سابقة ، عندما كان يعتمد على منهج التنبؤ التقليدي بمستقبل واحد . ذلك أن مشكلة صانع القرار أنه يتعامل دائماً مع المستقبل الذى لم يعرفه بعد .

ومع ذلك فإن منهج السيناريو التحليلى يستخدم نماذج غير كمية وشبه عشوائية للمستقبل ، تسمح لصانع القرار بطرح احتمالات لهذا المستقبل لا تكون تكراراً لا للحاضر ولا للماضى ، لكنها فى الوقت نفسه تسمح بطرح احتمالات واقعية أو قابلة للتحقق بالفعل ، بناء على ما يحتمل تحققه إحصائيًا من تفاعل مختلف المعطيات والمتغيرات المختلفة . ومن هذا المنطلق يتميز منهج السيناريو التحليلي ،

إذا ما كانت المدة الزمنية المطروحة للمستقبل طويلة نسبياً ، بأنه يتيح الفرصة زمنيًا ، لتوليد الاحتمالات المطروحة أمام صانع القرار وتوليد تفاعلاتها حتى يصل إلى أدق صورة أو خريطة ممكنة لملامح المستقبل وتوقعاته . لكن هذا لا يمنع أن يظل صنع القرار زاخراً بالخطورة بل والمغامرة ، وأن يظل صانع القرار رجل المصير بالنسبة لنفسه أو للآخرين ، سواء بالسلب والخسارة أو بالإيجاب والمكسب والانتصار ، أو بشيء من هذا وذاك .



(٣٥) ضبط الإيقاع

من المعروف أن لكل لعبة ابتكرها العقل البشرى ، قواعد خاصة بها ، وفى مقدمة هذه القواعد أساليب ضبط الإيقاع بقدر الإمكان حتى لا تفلت الأمور من يد من يمارسها . فليست هناك لعبة آلية تسير على وتيرة واحدة ، وإلا أصاب الملل والضيق كل من اللاعبين والمتابعين والمتفرجين . وهذا الإيقاع بطبيعته البشرية غير الآلية – يتراوح بين السرعة والبطء ، بين الحدة والليونة ، بين الخشونة والنعومة ، بين الهجوم والدفاع ، بين النصر والهزيمة ، بين التقدم والتراجع ، بين الارتفاع والانخفاض ، بين التوتر والتناغم ، بين الصخب والخفوت ... إلخ .

والإيقاع جزء من طبيعة الكون كله ، إذ تنهض حركته بأفلاكه وكواكبه ومجراته ونيازكه على إيقاع أزلى أبدى ، يتحكم في كل الموجودات ، ومنها الإنسان بكل جوانب وأعماق وأبعاد حياته العامة أو الخاصة ، حياته السياسية أو الاجتماعية، الاقتصادية أو الفكرية . ولذلك تتميز الطبيعة البيولوجية والفسيولوجية والسيكولوجية للإنسان بإيقاع يتراوح بين الانتظام والتنوع ، سواء أكان هذا في خفقة القلب ، أم عملية التنفس ، أم حركة السير ، أم فتحة العين وغمضتها ، أم انطباق الشفاه أم فتحها في عملية الكلام ، أم أسلوب مضغ الطعام ... إلخ من الإيقاعات التي تشكل حركة الإنسان وسلوكه ؛ بل إن الأفكار والأحاسيس والهواجس ، ترد على عقل الإنسان ووجدانه على هيئة إيقاع متغير ومتبدل ، لكن له شخصيته المتميزة ؛ ومن هنا كان الكيان الإنساني بطبيعته ، يستجيب للإيقاعات الخارجية التي تساير إيقاعاته الكيان الإنساني بطبيعته ، يستجيب للإيقاعات الخارجية التي تساير إيقاعاته الداخلية ، لكنها استجابات تختلف من شخص إلى آخر ، بل ومن موقف إلى آخر النفسية والاجتماعية التي يمر بها .

ويعتقد الكثيرون أن عنصر الإيقاع يختص فقط بعلوم الموسيقي وفنون الشعر، فهم لا يدركون أنه إذا كان الإيقاع في الموسيقي - شأنه شأن الإيقاع في الشعر - يتيح لهم الاستماع للموسيقي بإدراك وجداني ، فإن أهميته تتخطى هذه الحدود لتشمل الحياة البشرية كلها ، بما فيها الحياة السياسية . وأي اختلال في إيقاعات هذه الحياة لا يعني سوى فشل أجهزتها في القيام بوظائفها على الوجه المنشود ، وبالتالي فإن حياة الإنسان تصبح مهددة أو غير سوية على أحسن الفروض. ويبدو أنه كتب على الإنسان أن يحرص دائماً على انتظام إيقاعاته بقدر الإمكان حتى لا يصبح ريشة في مهب الرياح ، ذلك أن الفارق الأساسى بين الحياة البشرية والحياة الكونية ، أن إيقاعات الحياة البشرية تتنوع طبقا لاختلاف الظروف التي يمر بها الإنسان ، سواء أكانت متناغمة أم متنافرة معه . أما حركة الكون فتخضع لإيقاع منتظم بطريقة معجزة ، مثل حركة المد والجزر بين الأرض والمياه ، في هبوب العواصف وأمواج البحر ، في دوران الأرض وسير الكواكب والأفلاك والمجرات بصفة عامة ، في انقسام اليوم إلى ليل ونهار ، وانقسام السنة إلى فصول يرتبط كل منها بمناخ معين ومحاصيل زراعية معينة ... إلخ .

هذا الإيقاع الأزلى والأبدى الذى يخضع له النظام الكونى بكل دقته وتناغمه ، والحياة البشرية بكل تناقضاتها وصراعاتها ، لابد أن يمتد ليشمل كل الأنشطة التى يقوم بها الإنسان فى حياته ومنها العمل السياسى وقواعد لعبته ، فالعمل السياسى هو تنظيم لحياة الإنسان سواء على المستوى التكتيكى أم الإستراتيجى، فى زمن السلم أم الحرب ؛ أى أنه محاولة علمية ومنهجية للتحكم فى حركة الأحداث السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو كلها جميعاً ، وضبط إيقاعها بحيث تسير فى اتجاه يتمشى والمصالح القومية للأمة .

ولعل الفارق الأساسى بين الزعيم القومي والسياسي التقليدي ، أن الأول

يستخدم كل مهارته وثقافته وخبرته وكل قوى الدفع والمبادرة المتاحة له ، والكامنة في طاقات شعبه ، في ضبط الإيقاع السياسي بحيث يضعه في خدمة أهدافه القومية. أما السياسي التقليدي ، فإنه غالباً لا يملك سوى ركوب الموجة المتاحة بالفعل-لعجزه عن صنع موجة أخرى تلبي احتياجات وطنه - وبالتالي يترك خطواته وتحركاته لتنساق وراء الإيقاع السياسي الجاري بالفعل على أمل أن يستخلص منه أكبر قدر ممكن من المغانم السياسية . والنتيجة أن الزعيم التاريخي أو القومي يترك بصماته واضحة على تاريخ أمته من خلال تحكمه الواعى في إيقاعها السياسي ، وتصحيح اتجاهه أولاً بأول ، نظراً لحرصه على الإمساك دائماً بزمام المبادرة بين يديه ؛ في حين أن دور السياسي التقليدي ينتهي بخروجه من المسرح السياسي لأن عنصر الإيقاع السياسي العام كان مسيطراً على حركاته وتصرفاته ومناوراته ، وليس العكس . أي أن هذا السياسي التقليدي لم يكن يملك دور المؤلف الموسيقي العبقري الذي يبدع المدونة أو النوتة التي تخلد على الزمن ، مهما كانت مهارته في العزف المنفرد أو الجمعى مع مساعديه ، إذ إن غاية مناه أن يكون مايسترو أو قائدًا للأوركسترا طيلة سنوات حكمه . وشتان بين التأليف الموسيقي العبقري وبين الأداء الموسيقي المتقن ؛ بين الإبداع والابتكار وبين التنفيذ والتطبيق .

ويتراوح الإيقاع السياسى - شأنه فى ذلك شأن الإيقاع الموسيقى - بين الهدوء والخفوت والبطء وبين الارتفاع والصخب والسرعة . إنه يصل إلى أعلى درجاته الصاخبة والسريعة فى العمل العسكرى الذى يتحتم القيام به عندما يفقد العمل السياسى جدواه ، فى حين أن درجاته تصبح أكثر هدوءًا وخفوتًا فى المفاوضات السياسية والاجتماعات التى تجرى داخل الغرف المغلقة . ولا شك أن الطرف الذى يتمكن من أخذ عنصر المبادرة فى يده، يستطيع ضبط الإيقاع السياسى لصالحه إلى حد كبير، بمعنى أنه يرتفع وينخفض طبقًا للإستراتيجية الشاملة التى وضعها مع مساعديه وخبرائه والتى يتصرف على أساسها .

والإمساك بزمام المبادرة، له شروط لابد من توافرها سواء على مستوى الإمكانات والقوى التى تملكها الأمة، أو على مستوى الظروف الدولية المواتية أو التى يمكن جعلها مواتية من خلال التحالفات الجانبية أو المصالح المتبادلة. فالزعيم الحريص على الإمساك بزمام المبادرة، لابد له أن يدرس الواقع الراهن دراسة موضوعية تحليلية تكشف له كل أبعاده وأعماقه وخباياه وطاقاته وإمكاناته المتاحة أو المحتملة. ثم يستخدم كل الأسلحة المتاحة له بشرط أن تكون فعالة وغير متوقعة تماماً عند الخصم أو الطرف الآخر الذي لا يفترض فيه أن يكون خصماً بالضرورة، ذلك أن التنافس أو السباق بين الأصدقاء أو الحلفاء لا يقل ضراوة عن ذلك الذي يدور بين الاعداء أو الخصوم . بل إن من حق القائد السياسي أن يبتكر من الأسلحة ، وأن يستحدث من الظروف ، وأن يحشد من القوى والطاقات ما يجعله سباقًا إلى أهدافه الأجلة التي ينشد تحقيقها في الوقت والمكان المناسبين .

وعنصر التوقيت لا يقل فى أهميته وضرورته عن عنصر الإعداد وإذا كانت الموسيقى فن يوظف الزمن وتتابعه فى بناء الأعمال الفنية من خلال عنصر الإيقاع، فإن السياسة توظف الزمن لصالحها من منطلق أنه عنصر محايد، لكنه رهن إشارة من يجيد استخدامه ، أى الذى يجيد العزف على أوتاره باقتدار يجعل الأخرين يرقصون على أنغامه سواء أرادوا أم أبوا . فعندما تكون الضربة أو الهجمة أو المفاجأة أو الدفقة فعالة ومؤثرة على مستويات متعددة ، فإن زمام المبادرة يضع نفسه على الفور فى يد من قام بها ، وبالتالى يمكنه التحكم فى الإيقاع السياسى أو العسكرى بحيث يفرض على الخصم أو الطرف الأخر أن يلهث فى أعقابه لعله يلحق به فى هذا السباق المحموم .

حدث هذا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي امتلكت زمام المبادرة منذ أول لحظة، وفرضت إيقاعها اللاهث على العالم كله إلى أن انتهت المعركة العسكرية وبدأت

المعركة السياسية . وقد اعترف معظم المعلقين والمحللين والمراقبين العسكريين بأن الجيش الإسرائيلي كان يرقص على الإيقاع اللاهت والعنيف الذي بدأت القوات المسلحة المصرية في عزفه منذ الساعة الثانية وخمس دقائق ظهر السبت السادس من أكتوبر 19۷۳. وكانت إسرائيل التي امتلكت زمام المبادرة منذ الخامس من يونيو أكتوبر 197۷ ، تظن كعادتها – أن في إمكانها – أن تستعيد تحكمها في دقات الإيقاع بعد ساعات معدودات من بدء القتال ، إلا أن السيمفونية العسكرية المصرية كانت في إيقاعاتها الملحمية الحادة السريعة كالطوفان الذي طغى على كل التنويعات الفرعية التي حاولت إسرائيل إحداثها لكي تنقل مركز الاهتمام إليها . لكن الأمر لم يعد بيدها، وكانت النتيجة أن صرخت جولدا مائير – رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت بيدها، وكانت النتيجة أن صرخت جولدا مائير – رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت

وكان تحكم القوات المسلحة المصرية في إيقاع المعركة قد بلغ حداً من السيطرة والسيادة لدرجة أنها كانت تنخفض به وترتفع طبقاً لظروف القتال على الجبهة السورية . وكان هدف القيادة المصرية أن تخفف الضغوط الإسرائيلية على الجبهة السورية ، ومع فرض القتال في جبهتين في الوقت نفسه ، وقعت الثغرة عندما أصبح إيقاع القتال على الجبهة السورية مواكباً لإيقاعه على الجبهة المصرية وربما أكثر حدة. فقد كانت الأقمار الصناعية الأمريكية بالمرصاد لفرقة مصرية وهي تعبر بكامل معداتها لدعم الجبهة السورية، واستغلت إسرائيل تلك اللحظات وأحدثت ثغرتها التليفزيونية المفتعلة لكي تسترد بعضاً من ماء الوجه الذي أريق على رمال سيناء على مشهد من العالم أجمع .

وبعد حرب أكتوبر حاولت إسرائيل احتواء الأصداء البعيدة التى أحدثها إيقاعها اللاهث والمدوى ، وذلك عن طريق المراوغة والتسويف والتأجيل والمماطلة والتلاعب والمناورة ، بهدف أن يهدأ الإيقاع وتعود الأحداث سيرتها الأولى ، وبذلك

يتحول الإيقاع إلى صالح إسرائيل تدريجياً ، وربما عاد إليها زمام المبادرة . لكن المايسترو الذى قاد سيمفونية القوات المسلحة المصرية فى سيناء، وجد أنه آن الأوان للانتقال من الإيقاع العسكرى إلى الإيقاع السياسى ، بعد أن حقق أهدافه الإستراتيجية من العزف العسكرى . فقد كان لابد من تجديد الإمساك بزمام المبادرة على المستوى السياسى ، لأن استمراره على وتيرة واحدة ، فى حين يتغير الزمن وتتطور الأحداث ، من شأنه أن يجعله يتسرب كالماء من بين أصابع من يمسك به.

من هنا كانت مبادرة السلام التاريخية التي أعادت الإيقاع السياسي إلى مجراه التاريخي الصحيح بعد أن حاولت إسرائيل عزف بعض الإيقاعات النشاز ، لكنها لم تنظل على العالم الخارجي لأول مرة منذ بدأ الصراع العربي الإسرائيلي ، لأن المد السياسي الذي أحدثته حرب أكتوبر لم يفقد قوة دفعه ، مما جعل الإيقاع الإسرائيلي يبدو ضعيفاً مهزوزاً ، متنافراً برغم سيطرة الصهيونية العالمية على أجهزة الإعلام الدولي . فقد جاءت مبادرة السلام لكي يسمع العالم السيمفونية المصرية بكل إيقاعاتها الحضارية والإنسانية التي عزفتها منذ فجر التاريخ . عندئذ تلاشي الإيقاع الإسرائيلي تماماً ، وفقد المايسترو الإسرائيلي سيطرته على العازفين الذين كانوا رهن إشارته في أمريكا وأوروبا الغربية على وجه الخصوص ، إذ إن الأذن العالمية المتحضرة أدركت مدى التناغم والتآلف اللذين ينطوى عليهما الإيقاع المصرى الذي يعزف نغمة السلام في حين لم يزل الإيقاع الإسرائيلي يحن لنغمة العداء والغطرسة . فقد أصبح جعله سيداً للموقف كما كان في أثناء حرب أكتوبر .

والإيقاع لا يكتسب شخصيته المتميزة إلا من خلال عناصر التنويع والتفريع ، فالبطء يمكن أن يصيب الناس بالملل أو الميل إلى النعاس وضياع التركيز تماماً ، إذا استمر مدة أطول من اللازم . كذلك فإن السرعة المتصاعدة باستمرار ، دون وقفات

للتهيئة والتقاط الأنفاس والتأمل ومراجعة الحسابات، يمكن أن تصيب الناس بالإرهاق ثم الملل أيضاً ، لتجنب الحمى السارية . لكن الأخطر من ذلك ، أن هذا الإيقاع المتصاعد بلا رحمة ، يمكن أن يجنى على صاحبه الذى يتصور أن هذه السرعة تمنحه نوعاً من المبادرة والسيطرة ومركز الثقل أو المحور الذى يجعل الآخرين يدورون فى فلكه . وهو لا يدرك إلا بعد فوات الأوان ، أن الإيقاع اكتسب من قوة الدفع ما يجعله يتسارع بشكل محموم لدرجة أنه هو نفسه ، يصبح عاجزاً عن اللحاق به ، وبالتالى يمكن لخصومه الصيد فى الماء العكر ، ثم خطف زمام المبادرة من يده . وهو ما جرى لميخائيل جورباتشوف آخر قادة الاتحاد السوفييتى الذى انهار تماماً نتيجة لحماقته عندما ظن أن الغرب سيسعد به وسيسانده بكل طاقته إذا ما قضى على الحرس لقديم من رموز الاتحاد السوفييتى . وكان ما كان ، لأن من يضرب أسرته فى الصميم الأسرة . ولو أدرك جورباتشوف حكمة المثل المصرى الذى يقول «أنا وأخى على ابن عمى على الغريب» ، لتغيرت النتائج المأسوية كثيراً .

لم يضع جورباتشوف في اعتباره أن النظام الذي أراد تغييره كان قد ترسخ بل وتحجر لما يقرب من ثلاثة أرباع قرن ، وكان في أشد الحاجة لإستراتيجية طويلة النفس ومتشعبة المسارات ، والاستفادة من خبرات الحرس القديم الذي لديه استعداد للتعاون في إحداث هذا التغيير التدريجي للخروج من النفق المظلم الذي دخل فيه الاقتصاد السوفييتي بصفة خاصة . لكن جورباتشوف لم يلتزم الحيطة واليقظة والحكمة وطول النفس ، وتصور نفسه قائداً لثورة مضادة ستنطلق بجدارة إلى القرن الحادي والعشرين ، وشرع في خلع رموز الحرس القديم من مواقعهم في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مثل أندريه جروميكو الذي ظل وزيراً للخارجية لما يقرب من ثلاثين سنة ، وغيره من الذين تركوا فراغاً كبيراً لم يستطع جورباتشوف شغله بالوجوه الجديدة التي اختارها .

وأصدر جورباتشوف ما ظن أنه نظرية سياسية جديدة له ، نشرها في كتابين بعنوان «البروستريوكا» و «الجلاسنوست» اللذين نادى فيهما بالمصارحة والشفافية وفتح الملفات القديمة ومراجعة الأفكار والتوجهات التى فرضت نفسها فى العقود السابقة . وبالطبع هلل الإعلام الغربى لما يفعله جورباتشوف بحماس لا نظير له ، برغم أنه كان زعيماً سوفييتياً قادماً من قلب النظام الشيوعى ، وهو ما أحاطه بشبهات العمالة والخيانة منذ سقوطه . وعندما رشح نفسه أمام يلتسين فى انتخابات الفترة الثانية ، انتهز الشعب الروسى الفرصة وعبر عن رأيه فيه، فلم يحصل على أكثر من ١٪ من الأصوات، برغم كل سلبيات وفضائح يلتسين . ولم تشفع لجورباتشوف شعبيته الكاسحة التى اكتسبها فى دول الغرب ، والتى زارها ورأى بعينيه إقبال الجماهير على موكبه، وترديدها اسم التدليل الذى عُرف به : «جوربى .. جوربى» . وهى نفس الدول التى رفضت مساعدته اقتصادياً فى مؤتمر «الدول الصناعية السبع» قبل سقوطه بأشهر قليلة ، ولعل هذا الرفض كان أحد أسباب سقوطه .

كان جورباتشوف منتشيا بالإيقاع السياسى السريع والمدوى الذى افتعله ، ظناً منه أنه أتى بما لم تأت به الأوائل . ودفعه ساسة الغرب وأجهزتهم الإعلامية الضخمة إلى المزيد من الإسراع والدوى ، دون أى إمداد بدعم اقتصادى يساعده على هذه التطورات المتلاحقة . ونظراً لأن القاعدة الاقتصادية كانت مهتزة بل ومنهارة تحت قدميه ، فقد زاد الإيقاع السياسى اللاهث من اهتزازها وانهيارها . وكانت النتيجة انقلاب الجيش الذى أطاح به لعدة أيام ، عاد بعدها إلى الكرملين بمساعدة يلتسين رئيس جمهورية روسيا فى ذلك الوقت ، لكنه كان قد فقد بريقه وقوته تماماً ، ودخل فى مرحلة بداية النهاية التى بلغت قمتها بانهيار الاتحاد السوفييتى نفسه وتناثر أشلائه.

ويبدو أن فلاديمير بوتن الذي تولى المسئولية بعد يلتسين في أول يوم من القرن الحادي والعشرين، ومن الألفية الثالثة، قد استفاد كثيرًا من أخطاء جورباتشوف

المأسوية ، مستغلاً في ذلك خبرته الطويلة كرجل مخابرات مدرك لكل قواعد اللعبة السياسية ، ماظهر منها وما خفى . ولذلك تجنب تماماً الإيقاع اللاهث الذي افتعله جورباتشوف ظنا منه أنه سيحقق أهدافه عندما يطرق الحديد وهو ساخن ، كما تجنب أيضاً الإيقاع الزاخر بالنشاز الذي تسبب فيه يلتسين ، وخاصة في شطحات سكره البين . فقد أصبح إيقاع السياسة الروسية رزينًا ، يسرع ويبطئ بحساب ، دون تشنج أو انفعال لا لزوم له . وهي نفس الرزانة التي سادت التصريحات والمؤتمرات والأحاديث الصحفية والتليفزيونية ، مما جعل روسيا تستعيد احترام الغرب الذي شعر أنها في طريقها لترسيخ مكانتها السياسية والعسكرية ، لدرجة أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الذي أعادت سياسته أجواء الحرب الباردة مرة أخرى بإصراره على رفض التوقيع على معاهدة كيوتو التي تحارب الاحتباس الحراري الذي يهدد البيئة العالمية بأضرار بالغة ، وإصراره أيضاً على دعم حائط الصواريخ الموجهة وتنميته وتطويره ، قابل فلاديمير بوتن بمنتهى الاحترام والتقدير في مؤتمر الدول الصناعية الثماني في يوليو ٢٠٠١ ، ودارت بينهما محادثات شخصية لم يحضرها أي طرف آخر من الأطراف المعنية. وقيل إنه حدث تفاهم بينهما على نقاط حساسة في العلاقات الأمريكية الروسية.

وهذا يعنى أن الإيقاع السياسى الذى يميز كل بلد على حدة ، هو فى واقع الأمر صورة واضحة وجلية لأساليب وقواعد اللعبة السياسية التى يتبعها هذا البلد ، سواء الظاهر منها أو الخفى، وعندما أصبح علم النفس السياسى من الدراسات التى تعول عليها أجهزة السياسة والمخابرات ، أصبحت دراسة نوعية الإيقاع السياسى الذى يميز سلوك بلد معين ، من الوسائل أو الأدوات أو المناهج التى تكشف عن طبيعة وحقيقة ما يدور فى مثل هذا البلد ، بصرف النظر عما تقوله التصريحات أو البيانات أو الأحاديث التى تخفى أو تراوغ أكثر مما تظهر وتوضح فى كثير من الأحايين . ولذلك

يحرص الساسة المتمكنون من قواعد اللعبة السياسية على ضبط الإيقاع والتحكم فيه بقدر الإمكان على سبيل التلميح والإيحاء للأطراف الأخرى ، وخاصة المتربصة بهم، أن الأمور في بلدهم تدين لهم وأن زمام المبادرة في أيديهم بناء على المعطيات والإمكانات والطاقات الكامنة التي في حوزتهم .



(٣٦) طوفان العولمة

لم يحدث في تاريخ البشرية من قبل أن جرف المجتع الدولي طوفان فكرى واقتصادى وسياسي واجتماعي وثقافي ، وأثار من الجدل والحيرة والقلق والتوجس ، مثلما فعل الطوفان الذي أطلق عليه مصطلح «العولمة» الذي أعاد صياغة معظم قواعد اللعبة السياسية ، بل وغيَّر بعضها تمامًا . وهذا الطوفان المتدفق من الدول العظمي والقوى الكبرى ، لم يجتهد في صنعه وتقنينه فلاسفة أو مفكرون ثم قدموه للناس على أنه نظرية أو مذهب جديد يسعى إلى دمج العالم في منظومة متكاملة ، بل طوفان تدفق كنتيجة طبيعية لانهيار الاتحاد السوفييتي ، وانتهاء عصر القطبية الثنائية ، وثورة المعلومات التي جعلت من العالم قرية صغيرة ، وتضخم وتطور الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات التي اجتاحت كل الحدود السياسية والحواجز الجغرافية بين مختلف البلاد .

وفى الوقت نفسه اجتاحت التساؤلات معظم الساسة والمفكرين الذين حاولوا أن يقننوا العولمة فى نظريات أو مذاهب يمكن أن تبلور ملامحها أو توجهاتها العامة . وكانت هذه التساؤلات شائكة ومتعددة ومتناثرة ومشتتة بحيث سدت الطريق أمام بروز أية نظريات أو مذاهب تحدد للناس ماهية العولمة التى أصبحت مصطلحاً على ألسنة البشر فى معظم أرجاء المعمورة . من هذه التساؤلات : هل العولمة ظاهرة حياتية جديدة قابلة للاستمرار والبقاء ، أم أنها مجرد موجة طارئة لابد أن تنحسر إن عاجلاً أو آجلاً ؟ هل هى حركة تاريخية تملك من قوة الدفع ما يمكنها من النمو والانتشار ، أم أن الفوضى الإلكترونية كفيلة بتشتيتها نتيجة للصدامات العشوائية

المحتملة ؟ هل العولمة حالة صحية إيجابية أم مرضية سلبية ؟ هل هى حركة استعمارية أو إمبريالية من نوع اقتصادى خبيث أم حركة تحريرية تسعى لتوفير مستوى معيشى لائق بالبشرية ؟ هل ستصب فى سياق تحرير طاقات وقدرات الشعوب والمجتمعات دون تفرقة بينها أم ستعمل على تعميق التبعية وتكريس السيطرة للدول المهيمنة ؟ ما موقف الدول النامية أو المتخلفة منها ؟ هل المطلوب هو الانغماس أم الانكماش فى وجهها ؟ هل ستساعد على تقدم هذه الدول أم ستضاعف تخلفها ؟ هل يمكن الاختبار بين إيجابياتها وسلبياتها أم أن الدول المهيمنة ستفوز بكل يمكن الاختبار بين إيجابياتها وسلبياتها أم أن الدول المهيمنة ستفوز بكل الإيجابيات ، ولن تجد الدول الأخرى سوى تجرع مرارة السلبيات ؟

إن التناقضات والمفارقات التى تنطوى عليها العولمة فى بداياتها المبكرة هذه ، لا حدود لها . وقواعد لعبتها السياسية ما تزال رهن المناورات والألاعيب فى الدهاليز المعتمة ، برغم ادعاء المحتمسين لها بأنها تسعى دائما للعمل تحت الأضواء الإعلامية المبهرة التى تكسبها شفافية لم يحققها أى تيار سياسى من قبل . وتكمن الخطورة فى أن قواعد اللعبة هذه المرة لن تكون فى صالح الدول النامية أو المتخلفة . فالعولمة تبدو زاخرة بالفرص التاريخية الكبرى والمغرية للدول الكبرى والقوى العظمى التى تستطيع أن تقتنصها ، ومليئة أيضاً بالتحديات والسلبيات والمخاطر العالمية الحقيقية التى لن يستطيع أن يتصدى لها سوى من كان مسلحاً بالقوى المادية والإنجازات العلمية والتكنولوجية المنشودة ، فى حين أن المستقبل القريب قبل البعيد لا يبشر بأى خير لمعظم الدول النامية أو المتخلفة التى لابد أن تتساقط على طريق هذا السباق اللاهث المحموم ؛ لأنها لا تملك الحد الأدنى من القوة المادية والعلمية والتكنولوجية التى تمكنها من مواصلته بطريقة أو بأخرى .

ومما يضاعف من وعورة اللعبة السياسية أن قواعدها لم تتقنن ، ويبدو أنها - بطبيعتها - غير قابلة للتقنين . فالعولمة ليست نظاماً بمعنى الكلمة مثل الأنظمة التي

عرفتها الإنسانية في عصورها السابقة . فهي بعد مرور عقد كامل من بدايتها ، لم تكتسب أي نوع من الرسوخ أو الاستقرار ، بل إن مرور الأعوام أكد أن حالة السيولة أو حتى الميوعة التي واكبتها منذ البداية آخذة في التفاقم من خلال التحولات الكبرى التي ترهص بها ، والتي ربما تفوق كل التغيرات التي مرت بها البشرية منذ بداية التاريخ الميلادي . فهي عميقة وسريعة حتى بمقاييس عصر السرعة . ولم يعد ممكناً التحكم في سرعة الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتنبؤ الدقيق بنتائجها وتداعياتها أو حتى احتمالاتها وتوقعاتها .

وكانت الأنظمة السابقة على العولمة ، قد ترسخت سياسياً واجتماعياً واقتصادياً عندما وضعت نفسها في خدمة الإنسان ، وسعت إلى تقدمه ورفاهيته وكرامته ، خاصة عندما وضعت المال في خدمته . لكن العولمة تسعى سعياً محموماً لقلب الهرم الإنساني بحيث تضع الإنسان في خدمة المال . وهو لن يستطيع التصدي لهذا الانقلاب لأن جهازه العصبي وقدراته الذهنية أصبحت عاجزة عن متابعة ومجاراة فهم التحولات النظرية والعملية التي تتدفق في سرعة محمومة خارج سياق أي تحكم بشرى ، يستوى في ذلك إنسان الدول المتقدمة أو المتخلفة . لقد حرص الإنسان على أن يدفع بعجلة الحياة إلى سرعات أعلى وأعلى ، ويبدو أن اللحظة المصيرية المخيفة قد حلت ؛ اللحظة التي لم يعد فيها قادراً على اللحاق بعجلة الحياة التي اكتسبت قوة دفع ذاتية متسارعة ، ولا يعلم أحد سوى الله إلى أين تصل ، وذلك برغم كل ما قيل عن العولمة الإعلامية التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة على حد قول الإعلامي الكندي الشهير مارشال ماكلوهان . فالعلاقات المعلوماتية الحميمة التي تواصلت بين البشر، عبر أرجاء المعمورة، نتيجة لشبكات الاتصال الإلكترونية، مثل الإنترنت ، حشدت عقل البشر بكم من المعلومات ، يصعب تصنيفه وتحليله وتكوين آراء محددة بناءً عليه ، نظراً لضخامته وأبعاده التي يصعب استيعابها ، ولسرعته التي لا يمكن اللحاق بإيقاعها اللاهث . فقد أصبح الإنسان تحت رحمة المعلومات بدلاً من أن تكون فى خدمته ، وبالتالى فقد قدرا كبيرا من التفكير والتأمل والتفسير والتحليل الذى يمكن أن يساعده على تكوين رأى خاص به . وليس من قبيل المبالغة القول بأنه أصبح ريشة فى مهب الرياح .

هذه السرعة المحمومة المتزايدة في تحريكها للمتغيرات والتحولات والمستجدات العالمية ، تعد من أبرز معالم العولمة ، وربما جعلت منها مجرد لحظة خاطفة من لحظات التاريخ الحضارى ، مهما طالت أو قصرت. لقد سبقتها مراحل وستتلوها مراحل أخرى طبقاً للدوران الحتمي لعجلة التاريخ التي لا تعرف التوقف ، والتي لابد أن تؤكد للمتحمسين للعولمة وراكبي موجتها ، أنها مجرد فصل من فصول التاريخ البشرى ، فصل لم يتبلور مضمونه بعد ، برغم كل محاولات كتابته باسهاب إعلامي لكنه لم يصل إلى درجة التنظير الأكاديمي الذي يضعه في مصاف الفصول السابقة التي احتوى عليها كتاب الحضارة الإنسانية .

إن العولمة لا تزال مجرد عنوان لهذا الفصل الذى لم يكتب تنظيره بعد ، ولا يعرف أحد أبعاده واحتمالاته وتوقعاته حتى بالنسبة لمن يبدو الان – فى مطلع القرن الحادى والعشرين – وكأنه يكتب الكلمات والفقرات الأولى على صفحاته ، ويحاول إيجاد نظرية له تنتظم فى سلسلة النظريات الحضارية السابقة . ويبدو أن عناصر المراوغة والسيولة والميوعة التى ينطوى عليها مفهوم العولمة ، ستجعل من هذه النظرية هدفاً غير ممكن تحقيقه ، إذ إن ممارساتها حتى الآن مليئة بالمفاجآت التى يمكن أن تكون مأساوية فى بعض الأحايين ، وفرق كبير بين الاحتمالات والتوقعات التى وضعتها النظريات السابقة فى اعتبارها ، وتم تطبيقها على أساسها ، وبين المفاجآت والتى يصعب التنبؤ بها .

ومع ذلك هناك كتب علمية جادة سعت إلى تلمس الملامح التي يمكن أن تميز العولمة في المستقبل القريب . قد نتفق أو نختلف معها ، لكن مصداقيتها

الفكرية ألقت الأضواء الموضوعية على الجوانب السلبية للعولمة ، وأثارت الجدل المنطقى حول هذه المرحلة المبكرة بحثاً عن نظرية معقولة لها ، دون الإيحاء بأن ما تقوله هو القول الفصل النهائي الذي لا مناص من تقبله على علاته . من هذه الكتب: كتاب «صعود القوى العظمى وسقوطها» لبول كيندى ، وكتاب «الموجة الثالثة» لألفين توفلر ، وكتاب «عولمة الفقر» لميشيل تشوسودوفيسكي ، وكتب أخرى نشرت في السنوات الأخيرة ضمن سياق المشروع الفكرى في الدول المتقدمة لفهم طبيعة المرحلة الانقلابية الجديدة، واستكشاف أفاقها وإمكاناتها وسلبياتها وإيجابياتها واحتمالاتها وتوقعاتها المستقبلية، حتى يمكن التقليل من مخاطرها وسلبياتها ومفاجأتها المحتملة . لكن الكتابات التي تلتزم بالمنظور «القبلي»، إما مع العولمة أو ضدها بصفة مطلقة ، فيجب أن تؤخذ بتحفظ في نطاق ما تستحقه من اهتمام محدود ، مثل كتاب فرانسيس فوكوياما الأمريكي (من أصل ياباني)، «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» الصادر عام ١٩٩٢، وكتاب توماس ل. فريدمان الأمريكي أيضاً «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون : نحو فهم للعولمة» الصادر عام ١٩٩٩ ، وقد نال كلاهما من الدوى الإعلامي العالمي مالا يستحقانه ، لأن كتابيهما لا يزيدان على كونهما بوقين صريحين للإستراتيجية العالمية التي يحاول النظام الأمريكي فرضها على معظم دول العالم.

وتتجلى صعوبة تقنين وتحليل ظاهرة العولة، أن العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية والأمنية والحضارية الداخلة في تفاعلاتها، عناصر متداخلة في نسيج متشابك ومعقد ؛ محلى ودولى ، بحيث تصعب دراسة أحدها في حد ذاته منفصلاً عن نسيجها العام . وهي ليست خيراً مطلقاً أو شراً مطلقاً، شأنها في ذلك شأن أية ظاهرة بشرية ، بل إن من يملك الفكر العلمي والتفكير العملى، يستطيع أن يضع يده على منابعها الإيجابية التي يمكن توجيهها لمصلحته ، بحكم استيعابه لظروف العصر ومتغيراته ومستجداته ، وتخلصه من الأفكار التي عفا عليها الزمن ، والقوالب التي لم تعد تلبي الطموحات الجديدة .

إن العولمة ليست حركة استعمارية أو إمبريالية جديدة بالمفهوم التقليدى القديم ، لكنها لا تستبعد في الوقت نفسه هيمنة الدول المتقدمة القوية على الدول الأضعف ، فهذه سُنة الحياة . كما أنها ليست تهديداً مباشراً للخصوصية الحضارية للشعوب وهويتها القومية حتى تتحول إلى مجرد أتباع أذلاء للقوى العالمية الكبرى ، وإن كان هذا لا ينفى أنها تسعى لمسخ هذه الخصوصية أو الهوية لتفقد مناعتها الثقافية والحضارية في مواجهة التحديات المستجدة . كذلك فإن العولمة لا تشكل جهازاً محدداً وملموساً لهيمنة القوى الإلكترونية والشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، والأسواق العالمية الحرة ، بهدف توحيد العالم ودمجه في قرية عالمية خاضعة للقوى الإمبريالية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان هذا لا يعنى أنها ليست في سبيلها لإنشاء هذا الجهاز الأخطبوطي المحدد والملموس ، بحيث يتحتم على الدول النامية أو المتخلفة أن تضع هذه الاعتبارات المصيرية في حسبانها . ومن يدرى ؟ ربما كان هذا الجهاز موجودًا بالفعل لكن في الخفاء! وكم من أجهزة خفية تحكم العالم وتتلاعب بمقدراته دون أن يرصدها أحد ، مهما كانت أجهزة التجسس تحكم العالم وتتلاعب بمقدراته دون أن يرصدها أحد ، مهما كانت أجهزة التجسس والتنصت متقدمة تكنولوجياً!

أما الذين يتشيعون لأمريكا من منطلق عنصرى من أمثال فوكاياما وفريدمان ، ويرون في العولمة مجرد واجهة كونية للأمركة ، فإنهم أول من سيهدمونها بمعاولهم الشوفينية ، لأنه لا يمكن التعامل مع التحولات والمتغيرات والمستجدات العالمية بهذه العقلية التأمرية ، وبهذه البساطة المخلة التي تستهين بفكر الآخرين وعقولهم . فهم بذلك يسيرون ضد حركة التاريخ ، ويفتعلون صدامات بل وصدمات يمكن أن تحفز الآخرين للرد عليها ، من خلال تجمعات إقليمية وجيوبوليتيكية ، ما كانت لتتكون إلا نتيجة لهذه التهديدات المتتابعة لكيانها الإنساني والثقافي والحضارى . أي أن العولمة ستجد نفسها متورطة في صراعات وصدامات وخسائر لكل الأطراف المعنية .

هارفارد أن يلوى عنقها في كتابه «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي» الصادر في ١٩٩٦، بحيث جعلها صدامات وصراعات بين الكتلة الإسلامية على مستوى العالم ، أو بين دول الغرب المتقدم ودول الشرق القديمة ، كي يبعد الأنظار عن الأسباب والدوافع المادية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الكامنة وراء الصدامات والصراعات الفعلية ، ويركزها على أسباب دينية بهدف إعادة الاستقطاب العالمي مرة أخرى ، لكنه هذه المرة ليس بين الشيوعية والرأسمالية ، ولكن بين المسيحية والإسلام . إذ إنه بعد انهيار الشيوعية كان على الغرب أن يبحث عن عدو جديد يستقطب به دوله ويستنفر طاقاتها وحوافزها حتى لا ينفرط عقدها . ويبدو أنه وجد بغيته في الدول الإسلامية ، برغم افتقارها إلى القدرات المادية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية التي تمكنها من مواجهة الغرب والتصدى له ، ناهيك عن تحديه . فهدف الغرب هو ابتكار عدو حتى لو كان وهمياً إلى حد كبير . ذلك أن قضية الدول الإسلامية تكمن في ترسيخ بنيتها الأساسية والنهوض بمستوى شعوبها اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً ، وليس التورط في مواجهات مع الغرب ، هي في غني عنها . ولذلك يمكن القول بأن تكريس العولمة للاستقطاب الديني بين المسيحية والإسلام ، لا يعنى سوى إهدار طاقات الدول الإسلامية وتشتيتها في قضايا وهمية ، وفي الوقت نفسه تجميع الدول الغربية - التي تتمسح بالمسيحية الآن ، والمسيحية منها براء - حتى تواجه العدو الجديد. فالمسيحية هي مجرد أداة أو وسيلة في يد الغرب، في ممارسة لعبته الجديدة، لأنه لو كان مؤمناً بها بالفعل لما زج بها في مثل هذه الصراعات التي ليست من طبيعتها ولا جوهرها ، بل إنها تلقت على أيدى ساسته ومفكريه ضربات أضعفت تواجدها وتأثيرها الروحي في حضارة لا تؤمن إلا بالقيم المادية.

ولكن يبدو أن حقائق الوضع العالمي الجديد كانت أقوى وأرسخ وأوضح وأضخم من كل محاولات تزييفها أو تلوينها ، إذ تراجع هانتنجتون عن هذا التفلسف المغرض ، كما تراجع عنه فوكوياما في كتابه الأخير «الانهيار العظيم» . ففي شهرى

سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٧ ، عاد هانتنجتون في مقال جديد بمجلة «الشئون الخارجية» أو «فورين أفيرز» بتصور جديد عن عالم ما بعد الحرب الباردة وعن الدور الأمريكي فيه ، أوضح فيه أن العالم يبدو اليوم عالماً معقداً ، تتشابك فيه الصدامات والصراعات بين الحضارات والثقافات ، مع الصراعات بين الأغنياء والفقراء ، مع الصراعات العرقية والدينية ، مع الاتجاهات المتعارضة نحو الاندماج من ناحية ، ونحو التشرذم والتفكك من ناحية أخرى .

ويعترف هانتنجتون أنه بعد أقل من عشر سنوات من انتهاء الحرب الباردة ، يبدو النفوذ الأمريكي في العالم في تراجع وانحسار بصورة تتناقض تماماً مع أعلام العولمة التي ترفعها الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمي والوحيدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، وذلك نتيجة عجزها عن تحديد مصالحها القومية التي طمستها الحملة المدوية للعولمة . وهو العجز الذي نتج بدوره عن فقدان أمريكا لتأثيرها وهيبتها بين دول الغرب بسبب غياب «الآخر العدو» الذي لم تستطع تجسيده في الدول الإسلامية ، وبسبب المتغيرات الاجتماعية والثقافية والحضارية والديموجرافية التي طرأت على المجتمع الأمريكي خلال هذه الفترة ، والتي أفقدت الشباب ، بصفة خاصة ، حماسه لأية قضية قومية يمكن أن يرتبط بها ويعمل من أجلها ، وبالتالي فإن خماسه لما يسمى بالعولمة ، هو وهم سخيف لا أساس له من الصحة .

ويستدل هانتنجتون على تراجع النفوذ الأمريكى فى العالم ، وعلى الفجوة المتسعة بين قوة أمريكا الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وبين عجزها عن فرض قوانينها وقراراتها وتشريعاتها على الكبار والصغار ، بالعديد من الشواهد مثل تحدى سنغافورة للضغوط الأمريكية فى عام ١٩٩٤ وإصرارها على جلد الشاب الأمريكى ، ونجاح كوبا المحاصرة فى تغيير سياسة الهجرة فى أمريكا ، وفشل واشنطن فى سياستها التجارية مع الصين واليابان ، وأيضاً فى التوفيق بين الفلسطينيين

والإسرائيليين ، وفي إلزام أوروبا بتطبيق الإجراءات العقابية التي تتخذها ضد إيران . ويمكن أن نضيف إلى هذه الشواهد التي يرصدها هانتنجتون ، عجز واشنطون عن حسم موضوع ضرب سفارتيها في كل من تانزاينا وكينيا ، وإلصاقها تهماً غامضة وغير محددة للمنشق أسامة بن لادن . وحاولت تغطية هذا العجز بإطلاق بعض صواريخها على أفغانستان التي تأوى بن لادن ، وهي تدرك جيداً أنها حركة تشبه البحث عن إبرة وسط كومة من القش في يوم عاصف ، مما ضاعف من فضح العجز الأمريكي الذي تجلى مرة أخرى عند ضرب المدمرة الأمريكية الراسية في ميناء عدن ، واقتصر جهد الساسة الأمريكيين على توزيع الشبهات والتخمينات التي كان لأسامة بن لادن كالعادة - نصيب الأسد منها . والظاهرة العجيبة الجديرة بالتسجيل أن أمريكا لا تخجل من تكرار إعلان تصديها لمجرد فرد ، وكأن هذا الفرد قد احتل مكان الاتحاد السوفييتي السابق في تهديده لأمن الولايات المتحدة بكل أجهزتها المخابراتية والمباحثية والتكنولوجية والإعلامية والعسكرية !! فكل هذا كان بمثابة خصم متجدد من الهيبة الأمريكية على المستوى العالمي في ظل العولمة التي تتشدق بها أمريكا ليل نهار . وعندما تولى جورج دبليو بوش الرياسة الأمريكية ، زاد الطين بلة ، برفضه التوقيع على اتفاقية كيوتو التي تحض على محاربة الاحتباس الحراري الذي يهدد بيئة العالم كله بكوارث لا حصر لها ، نتيجة للأدخنة والغازات المتصاعدة من مصانع الدول المتقدمة ، والتي تستأثر الولايات المتحدة بثلث حجمها على المستوى العالمي . ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، لتمثل أكبر ضربة لهيبة أمريكا ، عندما تابع العالم الضربات المأساوية ، الموجهة إلى رموزها الاقتصادية والسياسية (مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون) .

لكن كل هذه السلبيات لم تصب العولمة فى مقتل ، نظراً لقدرتها على المراوغة واللف والدوران والثعبانية بل والزئبقية التى تمنحها من الوجوه والملامح ما يصعب رصده والتعامل معه بوضوح . وإذا كان كثير من المفكرين يشجبون السياسة

التى تكيل بمكيالين ، فإن العولمة تكيل بعدد لا يحصى من المكاييل . فهى ليست بالوضوح أو الصراحة أو الشفافية التى يتشدق بها كل المتشيعين لها ، إذ تطالب الدول الواقعة تحت نير الديون بالشفافية ، وتقديم كشوف حساب عن كل دخائلها حتى يمكن مساعدتها بالمزيد من القروض ، فى حين أن أحداً لا يستطيع مطالبة الحكومات الخفية ، أو الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، أو التكتلات التجارية العالمية الكبرى التى تتحكم فى الدول والحكومات والشعوب ، بمثل هذه الشفافية. فالمسئولون عن هذه المؤسسات والأجهزة الخفية والمخيفة والأخطبوطية ، يعملون فى الظلام ، ولا أحد يطلع على حقيقة أهدافهم الإستراتيجية أو نواياهم على المدى الطويل . ولذلك فإن التعامل معهم – إذا كان ممكنًا – يحتاج إلى يقظة شديدة ، ودراية عميقة بالتيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والبيئية والثقافية والحضارية ، وثقة بالذات تضع سوء الظن فى اعتبارها قبل حسن الظن ؛ حتى تكون دائماً فى الجانب الأمن بقدر الإمكان .

إن خطورة العولمة تكمن في منظومتها المعقدة المتشابكة التي تحتاج دائمًا إلى رؤية إستراتيجية شاملة ومتجددة في مرونة بالغة حتى يمكن تقليل الحيرة التي تنتج عن التردد بين وجوهها الخفية التي يمكن أن تكون مخيفة وأقنعتها الظاهرية التي يمكن أن تكون مغيفة وأقنعتها الظاهرية التي يمكن أن تكون مغرية وجذابة . إن الحقائق الأولية تؤكد أنها تهدف إلى توسيع وتعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وأية دولة نامية تسعى لرفع رأسها اقتصاديا وتكنولوجيا بين الدول الغنية ، لابد أن يطير رأسها في الحال كما حدث للنمور الأسيوية . فالعولمة لا تعرف الرحمة أو التهاون أو التهادن أو التردد أو التراجع، وإن كان قناعها الإنساني البراق يوحى بل ويؤكد أنها جاءت كي ترفع الدول الفقيرة إلى مستويات جديرة بحقوق الإنسان على أرضها ، هذا إذا أوفت بالشروط التي تحتمها التكتلات التجارية العالمية الكبرى ، والأسواق الحرة الأخطبوطية ، وهي شروط تصل في أحايين كثيرة إلى حد الاستحالة في تطبيقها . والدليل على ذلك أن

الدول النامية التى أجبرت على تطبيقها ، بصرف النظر عن اعتباراتها الإنسانية والاجتماعية والاجتماعية والاجتماعية لم تخرج منها سليمة .

كما تكمن خطورة العولمة عندما تعنى هيمنة ثقافة واحدة ووحيدة ، وقيامها بتهميش الثقافات الحية الأخرى في العالم المعاصر، وأيضاً عندما تعني التوغل في المزيد من التطورات العلمية في الهندسة الوراثية وهندسة الجينات التي تتنافى مع القيم الروحية والأخلاقيات الإنسانية التي حافظت على إيجابيات التراث البشري عبر العصور . أما من منظور الأمن العالمي ، فإن خطورتها تتبدى عندما تتجه إلى صدام الحضارات الذي تكلم عنه صامويل هانتنجتون في كتابه «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي» ، والذي ربما أدى إلى اندلاع حروب أكثر عنفاً ودموية من كل الحروب التي شهدتها البشرية . ومن الناحية الإنسانية الحضارية ، فإن العولمة -إذا لم يتم التحكم في طاقاتها وتوجيهها لخير الإنسان - سوف تؤدي إلى المزيد من اغتراب الإنسان المعاصر ، وعجزه عن التحكم في التحولات التي تجتاحه ، وضياعه وسط طوفان المستجدات الفكرية والسلوكية ، والمتغيرات الاجتماعية السريعة والمتلاحقة ، ثم تأتى الطامة الكبرى عندما تعنى العولمة انفراد الولايات المتحدة بتسيير أمور العالم كما ترى ، بحيث تصبح العولمة مجرد قناع مزيف للوجه الخفي لأمركة العالم . وهو المعنى الذي قصده جورج بوش ومن بعده بيل كلنتون عندما أكد أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أمريكيًا .

لكن هذا لا يعنى تجنب تيارات العولمة والاختباء منها في كهوف الماضى ؟ لأن أمواجها توشك أن تغمر العالم أجمع . كما أنها ليست من صنع مجموعة محددة من البشر افتعلتها افتعالاً كي تسيطر بها على العالم ، بل هي تطور طبيعي - وإن كان سريعًا وعارمًا - للمتغيرات العلمية والتكنولوجية التي غيرت صورة العالم تماماً ، إذا

ما قورنت بصورته منذ عقدين أو ثلاثة على أكثر تقدير . وهو تطور لا يمكن تجنبه أو تجاهله بأية حال من الأحوال ، مع ضرورة البحث عن أساليب إيجابية للتعامل معه والاستفادة بطاقاته وإمكاناته ، بل إن ركوب موجته بشتى الوسائل والطرق ، هو الحكمة بعينها . وهو ما فعله قادة الدول المتقدمة والغنية والقوية عندما بادروا - كعادتهم - إلى الإمساك بتلابيبه وتوظيفه لصالح بلادهم إلى أقصى حد ، ساعدهم فى ذلك أساطين التكتلات التجارية العالمية الكبرى ، خاصة تلك التى تتخذ من دولهم نقاطاً للانطلاق ، وضربوا بذلك المثل الأعلى للبلاد الأخرى ، لكن مشكلة هذه البلاد أنها تعانى من معوقات حضارية وثقافية واجتماعية وإدارية تمنعها من اللحاق بركب العولمة المتسارع . ويعنى هذا أنها سيلقى بها خارج مسار العصر ، وهو تحدًّ مصيرى لابد أن يؤدى إلى كوارث وماس، ستدفع ثمنها أجيال متعاقبة ، إذا لم تتم مواجهته أو التخفيف من وطأته على أقل تقدير .

ومهما كانت حقيقة العولمة ، فمن الواضح أنها تتطلب عقلية جديدة ، فلا يمكن مواجهة العالم الجديد بعقل قديم ، بعد أن انهارت نظم راسخة وتفككت دول عظمى ، وتغيرت مسلمات وثوابت كانت تصل إلى مرتبة التقديس. كان العالم يعيش عصر الصراعات المزمنة ثم أدخل أخيراً إلى عصر التسويات المقبولة أو غير المقبولة . كان العالم يعج بالأنظمة الفردية والديكتاتورية الصريحة – ولا يزال – وإن كانت هذه الأنظمة تتشدق بالديمقراطية ، لكنه يؤكد الآن على حقوق الإنسان وحرياته سواء المسان صادق أو من وراء قناع زائف . كان العالم غارقاً في الهم النووى تحت وطأة سباق التسلح النووى ، وأصبح اليوم مهدداً بخطر التلوث البيئي الذي يزداد تفاقماً ويهدد الحياة على الكرة الأرضية . كانت البشرية تعيش قضايا ومشكلات محلية وإقليمية متناثرة في شتى المعمورة ، لكنها انتقلت منذ العقد الأخير في القرن العشرين إلى رحاب النظام العالمي الجديد ، حيث العولمة ممثلة في عالمية التفكير،

وعالمية القضايا والواجبات والحقوق والإنجازات ، وعالمية النجاحات والإخفاقات، والصعود إلى القمة أو السقوط في القاع في مشاهد ميلودرامية مرعبة .

ومن المستحيل التعامل مع هذه المستجدات الفكرية والمتغيرات السلوكية بعقلية قديمة تقليدية ، فلابد من تربية عقلية جديدة قائمة على أسس معرفية جديدة ، ونظريات ومعادلات علمية وتكنولوجية ، ومفردات فكرية وأدبية وفنية ، وأنماط سلوكية متجددة بتجدد الوقائع والمعطيات العالمية بعيداً عن التعصب للهوية القومية ، أو تحدى العولمة بالتقوقع ، والانكفاء المرضى على الذات ، والانكماش في زوايا الماضى الغارق في الظلام .

إن عصر العولمة لا يقيم وزناً إلا للممسكين بزمام المبادرة في أيديهم، والقادرين على انتهاز فرصها وقبول تحدياتها بصفتها من أهم الحقائق والظواهر المعاصرة التي تحمل في طياتها من الغموض والتناقض مالم تشهده حضارات العالم الكبرى، قديمها وحديثها ، لدرجة أن أحداً لا يدرى على وجه التحديد إن كان هذا العصر يحمل للإنسان خيراً يبتغيه أو شراً مستطيراً يتعقبه . والدليل على ذلك أن دراسات العولمة لا تزال مقصورة على الساسة والإعلاميين ، وبعض المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين لحساب بعض الشركات أو المؤسسات ، ولا تزال وليدة في مجال الدوائر الأكاديمية ، مما يدل على أن العولمة لا تزال موضوعاً ملتبساً تصعب بلورته وتحديده أو وضعه في إطار منهجي ، تتفرع منه دراسات متخصصة في مجالاتها المتعددة ، وخاصة أن كل طرف من الأطراف المعنية يسعى لتوظيفها من منظوره الخاص لتحقيق مكاسب ومصالح قد تتعارض مع الأطراف الأخرى . أي أنه ليست الخاص لتحقيق مكاسب ومصالح قد تتعارض مع الأطراف التواعد التي تمكنه من الحصول على أكبر قدر ممكن من المغانم .



(۳۷) علم السياسة

برغم أن نشأة علم السياسة ، ترجع إلى اليونان القديمة عندما قنن له أفلاطون في محاورته المشهورة «الجمهورية» ، ثم أرسطو في كتابه الشهير «السياسة» ، إلا أن دراساتها وأبحاثها تطورت عبر العصور تطوراً بلغ قمته في القرن التاسع عشر . فقد لوحظ أن كل مشكلة ، وكل ظاهرة سياسية ، كانت تتفرع من داخل الإطار القديم الذي أحاط بالسياسة كمنظومة علمية واحدة ، لتنضوى هذه المشكلات أو الظواهر في علم أو آخر أكثر تخصصاً ومستقلاً عن المنظومة الأم .

فعلى سبيل المثال أسفرت دراسة الأبعاد الاجتماعية للظواهر والقضايا السياسية ، عن نشأة علم الاجتماع السياسي ، مما أدى إلى ظهور عدة علوم أخرى ، مثل القانون السياسي ، أو القانون الدستورى الذى لايرى للدولة كياناً ملموساً إلا من خلال مؤسساتها ، ومثل الاقتصاد السياسي الذى يهتم بالدولة ويدرسها من منظور الاستراتيجية الاقتصادية ، ومثل الجغرافيا السياسية التي تدرس تأثير الخصائص الجغرافية للبلد على ظروفه السياسية ، وعلم النفس السياسي الذى يحلل الدوافع الكامنة سواء في القادة أو المواطنين ونوعية الضغوط التي تمارسها على صنع القرارات ، وعلم الإعلام السياسي الذى يرسم صورة الدولة سواء في ذهن مواطنيها أو في نظر الدول الأخرى . وبذلك فقد علم السياسة كل استقلال ذاتي ، واقتصر دوره أو في نظر الدول الأخرى . وبذلك فقد علم السياسة كل استقلال ذاتي ، واقتصر دوره تفرعت منه واستقلت عنه ، لكنها في النهاية تسعى لدراسة المسائل العامة والقضايا القومية والتفاعلات الدولية وادارتها لصالح أبناء الوطن . وليس هناك مايسترو يقوم بهذه المهمة سوى علم السياسة .

وقد شهدت الجامعات الأمريكية ثم الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كراسى لعلم السياسة بفروعه المختلفة فيما بعد ، بحيث أصبحت السياسة بمثابة مناهج للبحث والدراسة والتفسير لظواهر الدولة ونوعية تفاعلها مع المجتمع ، بعد أن نهضت على ثلاثة علوم: تاريخ الأفكار السياسية ، والقانون السياسي أو الدستورى ، وعلم الاجتماع السياسي . ومع ذلك لم تنقطع جذور هذه العلوم عن أصولها التي عرفتها البشرية في اليونان القديمة في القرن الرابع قبل الميلاد ، أي استمرت قوية وراسخة ومتجددة على مدى أربعة وعشرين قرناً ، أي منذ كان مفهوم السياسة عبارة عن علم تكوين الحكومة وصياغة سلوكها . لكن هذه الحكومة لم تكن تتمثل إلا في المدن القديمة ، أو ما عرف في ذلك الزمن باسم «المدينة /الدولة» . وقد عرض أفلاطون أول نظرية سياسية متكاملة عندما حاول وصف الأسس التي يجب أن تنهض عليها الجمهورية المثالية ، في حين حلل أرسطو مختلف أشكال الحكومات وأنواعها .

وقد اتسع إطار التحليل السياسى ليصل أبعد مدى له على يدى المفكر والخطيب السياسى الشهير شيشرون فى الإمبراطورية الرومانية . وفى كل عصر بعد ذلك كان يبرز بين الحين والآخر مفكر وعالم سياسى يضيف رؤى وأبعاداً جديدة إلى إنجازات من سبقوه . ففى العصور الوسطى مثلاً ، كان القديس توما الأكوينى ، وهو الممثل الرئيسى لما عرف باسم «الثورة المسيحية» ، يؤكد قدسية السلطة المدنية . وقد قدم لملك قبرص الشاب هوج الثانى ، وضعاً نموذجياً لملكية معتدلة ، على نمط الملكية الفرنسية فى عهد الملك لويس القديس . وكان هذا الوصف نوعاً من دراسة البحدوى السياسية التى تضع كل الاعتبارات والاحتمالات فى الحسبان ، وتربط الممارسة السياسية بالقيم الأخلاقية التى تعد الحد الفاصل بين الإنسان والحيوان .

اعتبر المفكرون والمنظرون السياسيون الأخلاق شرطاً أساسياً للممارسة السياسية الحقة ، وبدونها تتحول الدولة إلى غابة يقع فيها الضعيف تحت رحمة القوى

الذى يمكن أن تقضى عليه بمنتهى البساطة . ففى القرن السادس عشر ، قدم ماكيافيللى فى كتابه «الأمير» أول نظرية فى السلطة السياسية التى تقيس مدى نجاحها بالأهداف التى تحققها بصرف النظر عن الوسائل التى تتبعها . وقد انهالت الاتهامات عبر العصور على رأس ماكيافيللى بأنه أول منظر ومؤيد للسياسة غير الأخلاقية ، فى حين أن كل ما فعله كان بمثابة تعرية لكل السياسات والخطط الانتهازية التى يضعها الحكام والقادة لتنفيذ أغراضهم وأهدافهم فى حين يدعون غير ذلك ، ويرفعون شعارات المثالية والقيم الأخلاقية لتجميل منظرهم .

وقد تم رد الاعتبار لماكيافيللي منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أدرك علماء السياسة الموضوعيون أنه كان رائداً استطاع أن ينتقل من الفلسفة السياسية النظرية البحتة إلى مجال نظريات الحكم التي تقنن للتيارات التي تشكل الواقع السياسي ثم تسعى للسيطرة عليه من خلال تطبيق مناهج متسقة وتنفيذ أهداف محددة. لم تعد السلطة في نظر ماكيافيللي حقًا إلهيًّا ، وهو ما أثار ضده كل المستفيدين بهذا الوضع ، إذ إنه نادي بأن السلطة ليست سوى وسيلة عملية وتطبيقية لترسيخ النظام الاجتماعي وتسيير آلته . وهذه السلطة تتركز في شخص الحاكم ، الذي يسعى للحصول على طاعة رعاياه ، أكثر مما يسعى لإسعادهم . فسعادتهم لابد أن تأتي في مرتبة تالية لطاعتهم ، وإذا تعارضت هذه مع تلك ، فلتذهب سعادة المواطنين إلى الجحيم ؛ لأن الحاكم لا يهدأ له بال إلا إذا كان المواطنون رهن إشارته . و هذه ليست آراء ماكيافيللي وتوجهاته ، بقدر ما كانت تفسيراته وتحليلاته لما هو جار على أرض الواقع بالفعل . وكل ما فعله أنه فضح حقيقة الممارسات السياسية وألقى أضواء ساطعة على دهاليز السياسة وكهوفها المعتمة حتى ينشر الوعي السياسي العلمي والعملي ، وحتى يدرك الناس البسطاء حقيقة ما يدور ولا يستطيعون تفسيره . فقد كان كتابه «الأمير» بمثابة اجابات علمية وتحليلية عن تساؤلات معلقة في أذهان الناس.

لكن رجال الفكر السياسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، من أصحاب نظرية حقوق الفرد هاجموا ماكياڤيللي هجومًا كاسحًا ، واتهموه بالترويج لمفهوم استبدادي للسلطة السياسية ، ووضع كل تقاليد السلطة بين يدى الأمير دون أن يناقشه أحد في أسلوب ممارسته لها . فقد نادوا بضرورة التخفيف من وطأة هذه السلطة الاستبدادية بقيام حكومة نيابية تمثيلية ، وتزعم هذا الاتجاه الفيلسوف الإنجليزي چون لوك الذي قنن له بنظرية ارتبطت باسمه ، أو الفصل بين السلطات الذي تبناه المفكر السياسي الفرنسي مونتسكيو وقنن له أيضًا . أما چان چاك روسو فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين نادى في كتابه «العقد الاجتماعي» بضرورة مشاركة الشعب مشاركة فعلية في السلطة حتى تترسخ على أساس متين ، ذلك أن السماح بالاستماع إلى مختلف الآراء والأفكار كفيل بتجنب الاستماع إلى طلقات البنادق والمدافع . ولم يظل هذا التيار الفكرى حبيس الأطر النظرية بل تحول إلى طوفان كاسح حمل على أمواجه ثلاث ثورات كبرى غيرت مسارات التاريخ : الثورة الإنجليزية (١٦٨٩) ضد الحق الإلهي للملوك ، والثورة الأمريكية (١٧٧٤) ضد الاستعمار البريطاني ، والثورة الفرنسية (١٧٨٩) ضد الإقطاع وبطش الطبقة المالكة الأرستقراطية ، وهي الثورات التي ضربت المثل التاريخي في إمكان الإطاحة بالملكية المطلقة والإقطاع المستبد والاحتلال الغاصب، وأثبتت إمكان إحلال الديمقراطية محلها، مما يدل على التأثير الفعال والحاسم للأيديولوچيات التي كانت نتيجة مباشرة لمختلف الاجتهادات في مجالات علم السياسة .

وكانت التوترات والقلاقل السياسية هي الحافز الأساسي لظهور هذه الأيديولوچيات وتطورها . وغالباً ما كانت تنفعل معها وتمهد لبلوغها الذُرى التاريخية ، وأحيانًا كانت تمهد لها وتعمل على إثارتها . فهناك مذاهب سياسية تنادى بالتغيير السياسي عن طريق الانقلاب أو التحول الفجائي، ومذاهب إصلاحية تدعو إلى

التغيير بالتطور التدريجى الذى يتجنب النكسات والسقطات والثغرات بقدر الإمكان، وذلك من خلال المؤسسات التى تحول المجتمع إلى مجموعة متناسقة ومنظمة من الأفراد الذين يكونونه، واعتمادًا على القانون السياسي الذى يعمل على تحليل وتوجيه هذه المؤسسات، ويستوحى نصوصه وبنوده من العادات والتقاليد والأعراف والقوانين التي تشكل النظام السياسي للدولة، أى التنظيم الاجتماعي. وقد رصد التاريخ أنواعًا من السلطة يمكن ممارستها على المستوى الفردى، وأخرى على المستوى الجماعي. وقد نجحت النظم الديمقراطية في الجمع بين المستويين، ففي الولايات المتحدةة، أو في فرنسا، تمارس السلطة فرديًّا، في شخص رئيس الجمهورية، أما السلطة التشريعية، فتزاول جماعيًّا عن طريق البرلمان.

وقد ساعد علم التحليل السياسي على تبويب وتصنيف مختلف نظم الحكم القائمة، وخاصة في العصر الحديث، فحتى القرن التاسع عشر، كانت توجد ثلاثة أنواع من نظم الحكم، وهي الملكية أو حكومة من شخص واحد، وحكومة الأقلية أو حكومة مكونة من عدد من الأفراد يفرضون سلطانهم على الشعب، والحكومة الديمقراطية أو حكومة تمثل الشعب كله. لكن بصفة عامة فإن كل نوع من نظم الحكم، يمكن أن ينقسم إلى «نظام قويم» و«نظام منحرف». وكان أرسطو قد شجب الاستبداد كنظام منحرف، في حين مدح الملكية كنظام قويم. وقد استبدل المشرعون المعاصرون بهذا التقسيم القديم، تقسيمًا مؤسسًا على العلاقات والصلات بين مختلف السلطات: التنفيذية التي تصدر القرارات وتتابع تطبيقها، والتشريعية التي تشرع وتسن القوانين، والقضائية التي تفصل بين المؤسسات أو بين الأفراد، داخل الإطار القومي للدولة.

هنا يتبلور الفارق بين النظم التى توصف بأنها تمزج بين السلطات فتجعل منها منظومة تحت أمر الحاكم الفرد ، وبين تلك التى يتم فيها الفصل بين السلطات كى يتوازن المجتمع ، وبين النظم البرلمانية التى تتضمن قدرًا معينًا من استقلال السلطات

فى إطار الرقابة الشعبية الممثلة فى البرلمان، وأكثر أشكال المزج بين السلطات شيوعًا هو الديكتاتورية، أما النظام البرلمانى فيتميز بالتفرقة بين رئيس الدولة، الذى لا يمتلك سوى قدر ضئيل من السلطة، وبين رئيس الحكومة الذى يساعده عدد من الوزراء، ويتولى السلطة التنفيذية، لكنه مسئول أمام البرلمان الذى يملك سلطة سحب الثقة منه ومن وزارته، واجراء انتخابات بحثًا عن من يحل محله.

وقد أكد علماء الاجتماع السياسى أن الحياة السياسية ونظم الحكم ، لا تحددها الأيديولوچيات ومجموعة المؤسسات فحسب ، بل هناك التأثير الحاسم للعوامل الاجتماعية وبعض تجمعات الأفراد بأنواعها المختلفة ، ولذلك فإن البيانات والإحصاءات السكانية والديموجرافية والثقافية والتعليمية والصحية وغيرها ، مؤشرات هامة للتأمين على إدارة الدولة . فمثلاً أثبتت أحداث التاريخ أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تؤدى عادة إلى توترات وصراعات اجتماعية سرعان ما تصبح سياسية، وتنتهى إما بحروب على شكل ظاهرة دولية ، وإما بثورات على شكل ظاهرة داخلية.

أما فيما يختص بتأثير المنظومات الاجتماعية ، فإنه قد يكون مباشرًا مثل تأثير الأحزاب السياسية بتوجهاتها المختلفة ، أو غير مباشر مثل تأثير الجماعات التي تزاول ضغطًا بناء على ثقل وزنها في الحياة الاجتماعية ، والتي يمكن أن تتمثل في المؤسسات الصحفية ، والأجهزة الإعلامية ، والجماعات والمنتديات الفكرية أو الدينية ، وأخيرًا النقابات ، التي كثيرًا ما يكون لتدخلها نتائج اقتصادية وسياسية ، برغم أن بعض الأنظمة السياسية تصر على أن هذه النقابات هي نقابات مهنية ويجب أن يقتصر نشاطها على مشكلات وقضايا أبناء المهنة .

ومن هنا لم تقتصر قواعد اللعبة السياسية على الصراع حول السلطة بين أفراد معدودين ، إذ إنه ينشأ عن أوضاع سياسية وأيديولوچية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، سواء من خلال الأفراد أو المؤسسات ، مما يشكل مادة لا تنفد للدراسات

والتحليلات والتقنيات التى تنهض بها العلوم السياسية أولا بأول. إن أغلب الأفكار السياسية ، وربما كلها ، تنهض على أساس مفهوم معين للطبيعة البشرية . والفكرة المحافظة التقليدية عن أن السلطة السياسية يجب أن تكون قوية ومركزية إلى حد كبير – على سبيل المثال – عرضة لأن تكون قائمة على مفهوم للكائنات البشرية باعتبارها أنانية ومتنافسة ، في حين أن الفكرة الليبرالية التي تقوم على أن التغييرات الاجتماعية الشاملة يمكن إعادة إحداثها بطريقة سلمية ، ربما كانت بناء على فرض منطقى بأن الكائنات البشرية هي كائنات اجتماعية بطبيعتها بحيث تغلب التعايش السلمي على التنافس المحموم. وفي إطار قواعد اللعبة السياسية فإن العلاقات بين مفهوم الطبيعة البشرية الأساسي ، والبناء الفوقي للأفكار السياسية قد تكون معقدة ومتشعبة للغاية ، لكنها توضح فعلاً الهيكل العام الذي يمكن التعرف عليه بشكل ضمني أو صريح في كل نظرية سياسية تقريباً .

ويحرص علماء السياسة المعاصرة على ضرورة أن تكون الفكرة متمشية مع أفكار أخرى يعتنقها الناس من تلقاء أنفسهم ، بل وتكون متفقة مع الثوابت الأساسية التى تنهض عليها . كذلك لا يمكن أن تكون الفكرة حية ومهمة إلا إذا وضعت الناس في علاقة مع أنفسهم ومع الواقع ، فتبدو الحياة منظومة متسقة ذات معنى ودلالة . إن ما تحتمه قواعد اللعبة السياسية المتسقة ، ومعايير التماسك المنطقى ، والوعى بمعطيات الواقع ، ألا يتم كبح أى شيء ، أو تجاهل أى شيء . فالفكرة بطبيعتها مرنة ومتطورة ولا تحتمل أن تصب في قالب جامد ، ذلك أن العلوم السياسية لا تتعامل مع قوالب جامدة أو شعارات مجردة . والفكرة بدورها تملك القدرة والطاقة على توسيع المجالات ودمج العلاقات . وبالتالي فإن الفكرة التي تحاول تجاهل أشياء أو حقائق يعرفها الناس ويؤمنون بأنها صحيحة ، هي فكرة زائفة . أو على الأقل مبتورة أو ضيقة الأفق أو غير كافية ، لأن تأثيرها سلبي على وحدة التجربة الإنسانية واتساقها على

المستوى السياسى والاجتماعى ، ذلك أن الفكرة الناضجة والصحيحة هى التى تساعد على جعل الشمول والاتساق حقيقة واقعة .

وأغلب علماء السياسة المعاصرين يملكون إحساسًا عميقًا بالتاريخ ، وهذا يعنى أنهم يرصدون ويحللون أساليب الحياة والفكر في تغير وتطور مستمرين، وإنها تختلف من فترة تاريخية إلى الفترة التي تليها . وقضايا كل عصر خاصة به، ولذلك من الخطورة أو الصعوبة أن نتخذ من قضايا عصر أفلاطون أو عصر چون لوك أو چان چاك روسو مقياسًا أو معيارًا لتقييم القضايا المعاصرة. فالقضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية تتغير مع الزمن، فلكل عصر اهتمامه وتياراته النابعة من ظروفه الخاصة. ولذلك لا يمكن لأى عالم في السياسة أن يتجاهل الإطار الزمني الذي تدور فيه الأحداث وتطور المواقف. بل إن القضايا القديمة تستمر عادة بنفس مسمياتها، لكن تناولها لابد

هنا فارق لابد من وضعه فى الاعتبار بين العلوم السياسية ونظرياتها وبين الممارسة العملية لرجل السياسة الذى يستخدمها كمجرد أدوات أو وسائل لتحقيق أهدافه . ومع ذلك فإن الفكرة أو النظرية لابد أن تختلط وتتداخل مع الممارسة والتطبيق ، خاصة عندما يلجأ رجل السياسة إلى دراسات لجس الرأى العام للكشف عن توقعات الانتخابات واحتمالاتها ، وإعداد برامج التخطيط ، سواء أكانت طويلة أم قصيرة الأجل ، لرفع مستوى الشعب ماديًّا ومعنويًّا . كما تختلف العلوم السياسية عن الممارسات السياسية فى أنها تدور حول الدراسات النظرية وتتناول بالتحليل شتى الأراء والتوجهات والتيارات التى تؤثر فى النظم السياسية بكل أشكالها وأنواعها ، فى حين تتناول الممارسات السياسية النشاط العملى لرجال السياسة فى تصرفاتهم ومبادراتهم وسباقاتهم فى مضمار المنافسة ، كما تشمل كل أبعاد الحياة السياسية ومبادراتهم وسباقاتهم فى مضمار المنافسة ، كما تشمل كل أبعاد الحياة السياسية سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم عسكرية ... إلخ . وقد تتحول السياسة إلى مهنة

يباشرها المحترفون الذين لم يتلقوا العلوم السياسية فى المعاهد والمدارس المتخصصة . وقد يسىء البعض استغلال هذا الاحتراف مما يؤدى إلى فساد الحكم وسعى الشعب إلى تغيير النظام سواء بالتطور الديمقراطي أو بالانقلاب الثورى .

ولاشك أن الموهبة الفردية واليقظة الشخصية والخبرة العملية والثقافة العريضة والقدرة على المبادرة واتخاذ القرار وما يسمى بالكاريزما، كل هذا وغيره يجعل الممارسات السياسية نوعًا من الفكر والفن اللذين يختلفان من قائد إلى أخر، بل ومن موقف إلى آخر لنفس القائد، وذلك برغم أن قواعد اللعبة السياسية تكاد تكون واحدة، لكن هذا لا يمنع أن يكون لكل لاعب أسلوبه الخاص به، وأن تكون لكل مباراة شخصيتها المتميزة عن أية مباراة أخرى . فليست هناك قواعد ثابتة أو جامدة تحدد للحاكم متى يرخى الحبل ومتى يشده ، ومتى يوصد الباب ومتى يفتحه ، ومتى يكشر عن أنيابه ومتى يفرج أسارير وجهه ، ومتى يحتفظ بخط الرجعة ومتى يصل إلى حافة الهاوية . فالحاكم لا يملك عصا سحرية لإقرار برامج معينة وفرض النظم والطاعة ، خاصة في مجالات الإصلاح التي وعد الشعب بها ، في حين أن الشعب قد يصاب بخيبة أمل كبيرة بعد أن ضحى وانتظر طويلاً، وأنهك كثيرًا، وخاض غمار المعارك ودفع المال وسكب الدموع والدماء دون جدوى . وليس من السهل على الحاكم أن يشاركه الشعب في إلقاء الأضواء الساطعة على السلبيات الدفينة والأخطاء الخفية ليشاركه رصد العيوب والشقوق بهدف إصلاحها ، فقد ينقلب الصديق عدوًا لدودًا ، وقد تنتهز العناصر الهدامة الفرصة لتتسلل من هذه الشقوق والثغرات وتقضى على كل أمل في المستقبل.

ولا يكفى رجل السياسة المتمكن أن تقتصر جهوده على مجرد استيعاب النواحى النظرية للعلوم السياسية ، بل يتحتم عليه أن يباشر مهامه بفكر وفن وحذق واتساع أفق وإلمام تام بالأحداث وتطورات العالم في كل المجالات سواء أكانت

سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم تكنولوچية أم عسكرية ... إلغ . كما يتعين أن يكون هدفه رعاية مصالح المواطنين والسعى لتحقيق ماهو صالح لهم ، والتخفيف من عناء الحياة ، وإقرار السلام ، وفض المنازعات بين الدول بالدبلوماسية الذكية ، والابتعاد بقدر الإمكان عن الحروب والصراعات ، وتوثيق مدى التعاون بين مختلف الشعوب ، وبذلك تتناغم سياسته الداخلية مع سياسته الخارجية سواء على مستوى العلم النظرى أو العمل التطبيقى .

وبرغم أن أول دروس العلوم السياسية هو أن الدولة هى موضوعها الأساسى وبرغم أن أول دروس العلوم السياسة فى العالم أجمع قد فشلوا فى حل لغز الدولة من خلال تعريفه تعريفًا جامعًا مانعًا . فالدول تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع ، وكل دولة لها وجود مزدوج خاص بها ، خارجى وداخلى .

وهذا الوجود المزدوج للدولة يفرض عليها أن تنتج وتتابع مجموعتين من السياسات الخارجية والسياسات الداخلية . ومهما حاول الحاكم أن يوجد نوعًا من الاتساق فيمنا بينهما ، فإن السياسة الخارجية تظل منظومة مستقلة إلى حد كبير عن منظومة السياسة الداخلية ، بل إن الاتساق بينهما في بعض الحالات قد يؤدى إلى سلبيات ومشكلات لابد أن يتجنبها الحاكم .

وينقسم علماء السياسة إلى فريقين: الفريق الأول يقول إن صنع السياسة الخارجية يختلف تمامًا في الأصول الفلسفية، والمصادر العلمية، والاعتبارات المنهجية، والأساليب التطبيقية، والتفصيلات الإجرائية عن السياسة الداخلية. في حين يقول الفريق الثاني إن منظومتي السياسة الخارجية والداخلية تصدران عن دولة واحدة، وتنهضان على فلسفة واحدة حتى إذا اختلفت المعايير المنهجية والتفاصيل الإجرائية بين المنظومتين.

لكن هل يمكن أن يصل الاختلاف بين السياسة الداخلية والخارجية إلى

درجة التناقض ؟ إن أعضاء الفريق الأول يتحدثون عن الاستقلال النسبى بين السياستين ، لكنهم لم يصلوا إلى حد القبول بالتناقض بينهما . ومع ذلك فإن هذا التناقض قائم بالفعل على أرض الواقع وله شواهد عديدة .

من هذه الشواهد ، الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تطالب دول العالم الثالث بتطبيق الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، وترسيخ شيء من العدالة في توزيع الثروة القومية ، وسيادة حكم القانون . ولكن هذه الدول نفسها – أو الولايات المتحدة على وجه التحديد – ترفض الديمقراطية على المستوى العالمي ، واحترام حق سيادة الدول الأخرى احترامًا تامًا ، وإعادة توزيع الثروة على المستوى العالمي ، كما تميل إلى رفض تطبيق القانون الدولي داخلها .

وعلى الجانب الآخر تطالب دول العالم الثالث باحترام السيادة وحق تقرير المصير، وإعادة توزيع الثروة على المستوى الدولى، ولكن عددًا كبيرًا منها يرفض احترام حكم القانون، ويعصف بحقوق الإنسان وإعادة توزيع الثروة داخلها هى. بل إن التناقض في موقف حكومات العالم الثالث يظهر بمنتهى الوضوح في التعامل مع حق السيادة من ناحية، وحقوق الإنسان من ناحية أخرى، ذلك أن الأصل هو أن الدولة تملك مجرد مزاولة حق السيادة، أما الحق نفسه فهو ملك للشعب، لانضوائه تحت بند حقوق الإنسان، وبصفته عنصرًا من العناصر التي تكون المنظومة العامة للحقوق، فإذا عصفت الدولة بحقوق الإنسان داخلها تكون قد أهدرت الأساس القانوني والأخلاقي والسياسي السليم لتمتعها هي وحدها بحق السيادة، وهو ما ينطبق على بقية عناصر المنظومة القانونية.

وهناك دول تشتهر بسياسة خارجية ذات مستوى عال، وتمتلك عناصر ديناميكية ومتماسكة عمليًّا وأخلاقيًّا، وتبدو في منتهى المرونة الدبلوماسية عندما تتفاوض مع الدول الأخرى، وتحسن توظيف الفرص المتاحة، وتسعى لحل المشكلات

بصورة سلمية ، وتحترم القانون الدولى ، وتحظى باحترام المجتمع الدولى . ولكن هذه الدول نفسها لا تسلك بنفس الأسلوب في مجال السياسات الداخلية .

فهى – مثلاً – تنادى وتناضل من أجل الإصلاح الدستورى للنظام الدولى ، وهى وترفض بعناد الإصغاء إلى أى حديث عن الإصلاح الدستورى فى الداخل . وهى تنادى جميع الدول ، خاصة المحيطة بها ، بالامتثال للقانون الدولى ، لكنها تتهرب من احترام حكم القانون فى الداخل . وهى تعمل من أجل إصلاح الأمم المتحدة فى حين ترفض إصلاح هيكلها السياسى فى الداخل وتحسين كفاءة مؤسساتها . وهى تحشد التأييد الدولى من أجل حق المشاركة وتتمسك بمركزية السلطة فى كل كبيرة وصغيرة فى الداخل . وهى تشجب كل ادعاء من جانب القوى الكبرى بحق التدخل العسكرى حتى لو كان لأسباب يقال إنها إنسانية ، لكنها فى الوقت نفسه تعطى جهازها الأمنى مطلق الحرية فى إساءة معاملة مواطنيها والتنكيل بهم دون أدنى اعتبار للديمقراطية والمبادىء الإنسانية .

وبعد انتهاء عصر الأيديولوچيات التى جعلت العلوم السياسية مجرد أداة فى يدها ، عادت هذه العلوم فى العقد الأخير من القرن العشرين لكى تسيطر على زمام الأمور ، خاصة الدول الكبرى والمتقدمة التى طورت آليات هذه العلوم لكى تفى بتطلعاتها الجديدة . أما الدول النامية أو المتخلفة فما تزال التيارات الأيديولوچية تجتاحها وتقسمها إلى قبائل متناحرة ، نظرًا لأنها ليست أيديولوچيات بالمفهوم الفكرى الناضج الذى عرفه القرن العشرون ، وإنما مجرد تحزبات وصراعات عرقية وعنصرية . فهى ليست أيديولوچيات تتسلح بالعلوم السياسية حتى تبدو موضوعية بقدر الإمكان ، بحيث تتعامل مع الحقائق الموضوعية المجردة ، وإنما تتعامل مع التصورات الذاتية عن هذه الحقائق ، ومن شأن مثل هذه المعتقدات الأيديولوچية دائمًا تلوين الواقع الموضوعي ، وتفسيره حسب المنظور الذاتي لكل فرد ، فإذا ما

لبيت طموحاته ، كان تصوره عن الواقع الموضوعي متفائلاً ، وإذا ما كشف هذا الواقع الموضوعي عما يسيء إليه ويتناقض مع ما يدركه ويتصوره ، اعتبره عدوانًا عليه ، وبالتالي مدعاة لضيقه ، وإحباطه ، وسخطه ، وتحمسه للثورة ضده . وفي مثل هذه الحالة لابد أن تجتاحه نظرة متشائمة وغاضبة ومتمردة .

أما الدول الكبرى والمتقدمة فقد أدركت أن التقدم العلمى والتكنولوچى الممادى المحسوس هو الأساس المتين والوطيد للتقدم الحضاري على كل المستويات ، ولذلك يتحتم على العلوم السياسية أن تستوعب منظومتها كل العلوم الإنسانية والطبيعية ، سواء على مستوى التنظير أو التطبيق . فلم تعد هذه المنظومة تضم علوم الاقتصاد والاجتماع والنفس والإعلام فحسب ، بل حرصت على توظيف علوم الكيمياء والفيزياء لتحقيق أهدافها على نطاق دولى ومتطور.

وحتى الأمراض والأوبئة التى تبدو من اختصاص الطب، تدخل أيضًا فى نطاق العلوم السياسية لأن انتشار مرض مستعص مثل مرض نقص المناعة (الإيدز) لابد أن يعد من هموم القادة والساسة فى البلاد التى تعانى منه . باختصار فإن كل هموم المواطنين الطارئة أو المتجددة أو المتواصلة أصبحت من هموم العلوم السياسية ، بعد أن أصبحت السياسة تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة فى حياة المواطن العادى . إن الغذاء والماء والهواء والتعليم والصحة والإسكان هى المادة الأساسية للعلوم الطبيعية والإنسانية ، لكنها فى النهاية لابد أن تؤتى ثمارها من خلال إستراتيجية شاملة ومتناسقة ، وهذه الإستراتيجية هى المادة الأساسية للعلوم السياسية .





(۳۸) علم النفس السياسي

برغم أن علم النفس من العلوم الإنسانية التي لم تتبلور أو تأخذ شخصيتها المتميزة إلا منذ ما يقرب من قرن ونصف ، فإن تخصصات عديدة تفرعت منه ، منها علم النفس العام ، وعلم النفس الصناعي ، وعلم النفس التربوي ، وعلم النفس الاجتماعي ، وعلم النفس الإعلامي ، وعلم النفس السياسي الذي يهمنا هنا بالدرجة الأولى ، والذي كان آخر تفريعات علم النفس ، نظرًا لشدة حاجة الدراسات السياسية إلى قدرته التحليلية والتفسيرية لظواهر قد تشكل مصائر أمم بأسرها .

وكان من الطبيعى أن يبادر المشاركون فى اللعبة السياسية إلى الاستفادة والاستنارة بعلم النفس السياسى فى تحركاتهم وفهمهم لخطوات الأطراف الأخرى ، برغم أنه علم لا يزال يحبو بحثًا عن تقاليده وأصوله الخاصة به . فصحيح أن عوده قد اشتد فى العقد الأخير من القرن العشرين ، لكنه ما يزال تخصصًا لا يعرفه كثيرون على المستوى العام ، وليس له كيان أكاديمى معروف ، وإن كان ذكره يرد كلما تصدى الدارسون لبحث وتفسير بعض المواقف أو الأزمات السياسية وتصرفات القادة حيالها.

وقد أدركت الدول المتقدمة الآفاق الرحبة والبعيدة التي يمكن أن يبلغها هذا العلم، فتم إنشاء «الجمعية الدولية لعلم النفس» التي ضمت أعضاء من هذه الدول، وأصدرت مجلة فصلية محكمة، تعد مرجعًا أكاديميًّا لمختلف الدراسات في هذا المجال، وهي مجلة «علم النفس السياسي» التي لا تخلو منها مكتبة أي سياسي يدرك قيمة هذا العلم، والتي كانت فاتحة لتأليف كتب أكاديمية ورسالات علمية في أعرق

جامعات ومعاهد العالم المتحضر. وقد ساعد على ذلك أن قواعد اللعبة السياسية تكاد تشمل كل مناحى الحياة الفكرية والعملية وتطبيقاتها فى شتى المجالات. وكان من الطبيعى أن يصبح علم النفس السياسى بدوره مجالاً متعدد الاختصاصات والفروع، إذ جذب إلى مجاله المتخصصين فى علم النفس الاجتماعى، وعلم النفس المرضى والكلينيكى، وعلم السياسة والاقتصاد السياسى والعلاقات الدولية، والمؤرخين، وعلماء الطب النفسى، والاجتماع، والأنثروبولوچيا، وخبراء القانون والتربية والسلوك ونظريات الشخصية الإنسانية، والتخطيط فى مختلف المجالات، ورصد احتمالات المستقبل ... إلخ.

ومثل أى علم آخر ، فقد ظهر علم النفس السياسى إلى الوجود ، استجابة للمشكلات السياسية الملحة التى فرضها هذا العصر المعقد على حياة الشعوب والأفراد ، وخاصة تلك التى تمتد نتائجها وآثارها وأبعادها ، إلى درجة تحدث فيها تأثيرات مدمرة فى حياة البشر ، مثل وصول بعض الجانين إلى قمة السلطة ، فهناك أنواع من الجنون، يعد جنون العظمة أبسطها ، وكذلك ظهور الأنظمة الشمولية والديكتاتورية ، وخطر الدمار النووى ، وتحول المستعمرات السابقة إلى دول مستقلة لكنها فاشلة فى أن تكون دولاً بمعنى الكلمة ، لوقوعها تحت رحمة طغاة متألهين ، والقضاء السافر على حياة الإنسان وحقوقه الأولية بحجج سياسية مفتعلة ، وغيرها من المشكلات والمعضلات التى لا تتوقف عن التوالد .

ومثل أى علم آخر ، فإن علم النفس السياسى لم يظهر فجأة ، بل كانت له مقدمات تعود إلى أوائل القرن العشرين ، وخاصة عند صدور كتاب جراهام والاس «الطبيعة الإنسانية في مجال السياسة» عام ١٩٢١ . وقد فسر المؤلف النشاط السياسي للبشر في ضوء الأفكار والمفاهيم التي كانت سائدة في زمنه ، فاستند إلى نظرية الانتخاب الطبيعي والبقاء للأقوى أو للأصلح ، التي وردت في كتاب تشارلز

دارون «أصل الأنواع» الذى عالج فيه نظريته فى النشوء والارتقاء وحتمية التطور الذى يسرى فى كل مناحى الحياة البيولوچية والأنثروبولوچية والسوسيولوچية ، وكذلك السياسية بطبيعة الحال . كما استند إلى نظريات سيجموند فرويد فى التحليل النفسى ، خاصة تلك التى وردت فى كتابه «تفسير الأحلام» ، وتركيزه على الدور الذى يلعبه العقل الباطن والغرائز فى القرارات التى يتخذها القادة السياسيون . وقد وجد جراهام والاس أن كلا من دارون وفرويد يشتركان فى الإيمان بعناصر اللاعقلانية التى تتحكم فى مصادر الحياة السياسية التى هى فى نظره حكم العامة ، وفى الوقت نفسه لا عقلانية اتخاذ القرار عند الصفوة .

وخلال العقود الثلاثة التى تلت ، حتى منتصف القرن العشرين ، سادت نظرية التحليل النفسى الفرويدى ، وماتزال، وقد بدأت تقاليد هذا الاتجاه الذى فسر السياسة من خلال التكوين السيكلوچى لشخصيات القادة والزعماء ، بكتاب فرويد عن الفنان التشكيلي والعالم الرائد «ليوناردو داڤنشى» ، ثم بتحليله للمجتمع في كتابيه الصغيرين «مستقبل وهم» و«الحضارة ومنغصاتها» . وأصبح التحليل الذاتي لسير بعض الناس ودورهم في السياسة هو الاهتمام الأساسي السائد لدى المفكرين والدارسين ، وأصبح التحليل النفسي ببساطة هو مراجعة الأثر السلبي أو الإيجابي الذي تحدثه وأصبح التحليل النفسي ببساطة هو مراجعة الأثر السلبي أو الإيجابي الذي تحدثه الشخصية في السياسة . وكان من سلبيات هذا الاتجاه أن لهث المحللون النفسيون وراء التفاصيل الدقيقة والمثيرة في الدهاليز المعتمة للشخصيات السياسية ، وكان معظم هذه التفاصيل غير ذي دلالة قاطعة أو مباشرة فيما يتصل بالخطوات أو القرارات السياسية التي يتخذونها ، مما أصاب هذه المعالجات والتحليلات بضيق الأفق اللياسية التي يتخذونها ، مما أصاب هذه المعالجات والتحليلات بضيق الأفق والدخول في طرق مسدودة . ومع ذلك فإن الآثار التي مارستها شخصيات الزعماء والقادة على الحياة السياسية للبشر ، كانت وماتزال شيئًا جذابًا لا يمكن إنكار دوره .

وكان دور الفرد في صناعة التاريخ من القضايا الحيوية التي تناولها المؤرخون بالدراسة والتحليل عبر العصور . وعندما ظهر علم النفس التحليلي تولى هذه المهمة فى ضوء عدد من المسائل النظرية والمناهج التحليلية ، بحيث أصبح فى الإمكان – التنبؤ بنوعية الخطوات التى سيتخذها الزعيم السياسى ، إذا ما تمت دراسة الدوافع وتحليل العوامل والعناصر التى شكلت شخصيته منذ بداية وعيه بالحياة ، والعقد التى ترسبت فى عقله الباطن ، والميول التى تكونت لديه تحت ضغط الظروف التى مر بها ، ومدى اندفاعه أو تريثه فى اتخاذ قراراته ، ونوعية التوازن أو الخلل بين تكوينه العقلانى وتدفقه الانفعالى ، والفروق النوعية بين الظروف التى مر بها فى مراحل سابقة من حياته وبين الظروف والملابسات المحيطة به عند اتخاذه لقرارات مفيئة لفهم راهنة ، وغير ذلك من العوامل والعناصر التى يمكن أن تكون علامات مضيئة لفهم مفاتيح شخصيته ، وبالتالى الدوافع الكامنة وراء منهجه الفكرى والسلوكى .

ومن منظور علم النفس السياسى . فإن أوسع منهج يستطيع أن يستوعب كل هذه المعطيات ويوظفها فى الوقت والمكان المناسبين ، هو الذى يتناول الموقف السياسى العام فى مواجهة الطبيعة الشخصية للقائد السياسى أو صاحب القرار . وهو المنهج الذى شغل بال أصحاب نظريات الشخصية من جهة ، وأصحاب نظريات البحث عن دوافع السلوك وتفسير أسبابه من جهة أخرى .

رعند النظر إلى السياسة من هذه الزاوية ، فإن المنهج يصبح أكثر شمولاً عندما يتحول إلى «الإنسان في مواجهة الظروف» . ويكشف هذا المنهج بوضوح حالات اعتلاء نواب الرئيس لمنصب رئيس الولايات المتحدة في ظل ظروف طارئة ، والحكم على مدى نجاحهم أو فشلهم في القيام بدورهم السياسي الذي قد يكون طارئا أيضًا بالنسبة لهم . ولذلك فإن علماء النفس السياسي يسعون في دراساتهم التحليلية إلى تحديد ما إذا كان هؤلاء الرؤساء الطارئون يتمتعون بصفات وقدرات وإمكانات شخصية معينة ، أم لأن ظروف الموقف الطارئ قد فرضت ذلك ؟ ويميل بعضهم إلى القول بأنه ليست هناك قاعدة ثابتة يمكن الرجوع إليها في كل الحالات ، بل يجب أن تدرس كل

حالة أو كل موقف على حدة في إطار ظروفه وملابساته الراهنة ، إذ إن النجاح أو الفشل مرتبط بنوعية الموقف ونوعية القدرات الخاصة التي يتمتع بها الرئيس - أو لا يتمتع - في مثل هذا الموقف بالذات .

وكان علماء النفس بصفة عامة يحبذون تعريف الشخصية من خلال طباع ثابتة أو استعدادات عامة ، تدفع الإنسان إلى التفكير والسلوك بطريقة معينة ، بصرف النظر عن الإطار الزمنى والموقف الراهن والدور الذى يتحتم على السياسى أن ينهض به . وقد وجد هذا الاتجاه - أى التركيز على الطبع - سندًا قويًا فى النصف الأول من القرن العشرين ، فى مفاهيم وتعاليم وتوجهات نظرية التحليل النفسى والقياس النفسى ولكن نظرًا لجموده وثباته ، تعرض للانتقاد والرفض فى النصف الثانى من هذا القرن ، خاصة حين اتضح أن نتائج الدراسات لا تثبت ذلك الاتساق الحكم بين السلوك والشخصية فى مختلف المواقف . وهو الاتساق الذى اعتبره أصحاب نظريات الشخصية قاعدة يمكن الاعتماد عليها بصفة دائمة ، والذى ثبت أنه مضاد للشخصية الإنسانية بحكم ديناميكيتها . ولذلك اتجه أنصار رواد علم النفس السياسى إلى بلورة منظومة ذات عناصر متنوعة ومتفاعلة من الطباع أو مكونات الشخصية ، سواء أكانت ثابتة أم متغيرة ، بما فى ذلك الاتجاهات والدوافع والميول ، وطريقة اتخاذ القرار ،

ولم تقتصر دراسة الشخصية على تحليل شخصية القائد السياسى وهو يمسك بتقاليد الحكم والسلطة فحسب، وإنما تمتد لتشمل دور الأحزاب والمؤسسات السياسية في اكتشاف المواطنين المجهولين الذين يمتلكون قدرات وإمكانات وطاقات القادة السياسيين، بحيث توضع مناهج علمية لتربيتهم، وصقل مواهبهم، وشحذ قدراتهم، وبالتالي توسيع وتعميق مجال الفرص المتاحة لظهور قادة أكفاء من خلال تدرجهم في الممارسات السياسية من خلال الأحزاب أو الجمعيات أو

التجمعات ، قبل أن يمسكوا بمقاليد الأمور ، ويصبحوا مسئولين عن قضايا شعوبهم وهمومها .

وكان المفكر السياسي هارولد لاسويل من أوائل الذين عالجوا هذا الموضوع، وأكدوا على العلاقة الجدلية أو العضوية بين الخصائص والصفات الشخصية للقائد السياسي وبين المسائل والقضايا العامة المرتبطة بالجماهير. فقد كتب في عام ١٩٣٠، مقالاً أوضح فيه أن الصراعات الفردية الداخلية الشخصية لا تظل محصورة في نطاقها المحدود بل تنتقل وتمتزج بالمسائل والقضايا العامة ، بحيث تصبح هموم الفرد هي هموم الشعب ، وتتخذ الصراعات الداخلية شكل المصالح العامة . كما أوضح أيضًا أن الناس يدخلون أو يندفعون إلى الحياة السياسية تحت وطأة أسباب عصابية شخصية . وبناء على ذلك فقد قال لاسويل فيما بعد (١٩٤٨) : إن الحاجة التعويضية إلى السلطة هي دافع ذو قوة خاصة لدى السياسيين . لكن وجهةالنظر هذه وجدت من يعارضها من المحللين النفسيين المهتمين بتفسير الظواهر السياسية ، إذ أكدوا أنه لكى يكون المحللين النفسيين المهتمين بتفسير الظواهر السياسية ، إذ أكدوا أنه لكى يكون

ولقد كانت درجة الصحة النفسية للقادة السياسيين موضع شد وجذب وجدل متجدد بين كثيرين من كتاب علم النفس السياسي . ومن أول من كتبوا فيها عالم النفس الأمريكي المعروف إريك فروم الذي عرض مفهوم النرجسية ، أو حب الذات والولع بها لدى القادة السياسيين ، بصفته دافعًا قويًّا للسلوك السياسي . فيتميز هؤلاء القادة بدرجة عالية من النرجسية ، بل يمكن اعتبارها من أمراض المهنة، أو من مزاياها!! لكن من الظواهر التاريخية الجديرة بالتسجيل والتحليل أن هذه النرجسية كانت هي الدافع الأساسي وراء أبشع صور الديكتاتورية والفاشية ، خاصة عندما يتوحد الزعيم مع أمته ، ويظن أن لا حياة لها بدونه . فهو القائد والمنقذ والمخلص ورافع رأسها بين الأمم ، ولذلك لا يملك أحد حق معارضته ، لأن مثل هذه المعارضة يمكن أن تصل

إلى حد الخيانة العظمى ، إذ إنه تحت وطأة هوس القومية وجنون العظمة يمكن أن يحدث أي شيء .

ولكن القائد النرجسي لا يستخدم سحره وهو السحر الذي يطلق عليه أحيانًا مصطلح «الكاريزما»، كمجرد وسيلة للنجاح السياسي فحسب، بل هو يحتاج لمثل هذا النجاح والتصفيق من أجل الاحتفاظ بقوة الدفع النفسي والعقلي التي تجعله يتواءم مع نفسه . إن فكرة عظمته وتنزهه عن ارتكاب الأخطاء ، يستمدها أساساً من أوهام النرجسية وخيلائها ، وليس من إنجازاته الحقيقية والفعلية كإنسان . وهذه الأوهام تؤكد له دائماً أنه يملك الإلهام الذي لا يتأتي لأي إنسان آخر من أبناء وطنه. ومع ذلك فإن هذا المسلك لا يشكل قاعدة لكل الزعماء النرجسيين ، ولا يعني أن القائد مجرد «فقاعة جوفاء» ، أو أنه «خدعة كبرى» ، فقد يجوز ذلك أحيانًا ، لكنه لا يجوز دائماً . فمثلاً كان وودرو ويلسون ، وفرانكلين روزفلت ، وونستون تشرشل ، من القادة ذوى النرجسية العالية ، لكن هذه النرجسية لم تؤثر بالسلب على إنجازاتهم السياسية المهمة على أرض الواقع ، بل كانت بمثابة قوة دفع إيجابية لبلوغ الآفاق المنشودة .

ويعتقد إريك فروم أن مفهم النرجسية من المفاهيم الكبرى التى بلورها فرويد ، برغم أنها لم تلاق حظها من الاهتمام والدراسة فى شتى المجالات ، إذ اقتصر استخدامها على مجال الطفولة وتفسير الذهان ، فى حين أن أهميتها الأشمل تكمن فى دورها بالنسبة للشخص العادى ، أو ما يسميه فرويد «الشخصية العصابية» ، إذ إننا جميعًا فى نظره عصابيون ، والإنسان السوى تمامًا لا وجود له .

ويمكن فهم النرجسية ، فى ضوء هذا المفهوم ، بأنها حالة من التركيز العملى أو الخبرة المحورية التى يخبر فيها الشخص - وحده دون سواه - جسمه واحتياجاته ومشاعره وأفكاره وممتلكاته ، أى كل شىء وكل شخص ينتمى إليه . إنه يمارس هذه الأشياء جميعًا باعتبارها حقيقة واقعية ، تحرك الدوافع وراء سلوكه ونشاطه . أما أى

شيء آخر ليس جزءًا منه ، ولا ينتمي إليه ، أو لا يكون موضوعًا لحاجة من حاجاته فلا أهمية له ، بل ولا وجود واقعي له .

وكل شخص - على قدر نرجسيته - له مقاييس خاصة به للأشياء ، أو يكيل بمكيالين ، إذ إن كل ما له علاقة بشخصه لابد أن تكون له أهمية ووزن ، أما بقية العالم كله فلا قيمة له بدرجة أو بأخرى . ولذلك يعانى الشخص النرجسى من نقص حاد فى القدرة على الحكم الموضوعى ، فليس هناك محور للكون سوى ذاته . ويتجلى ذلك بجلاء فى مظاهر الخيلاء والعظمة الجوفاء التى يمكن أن تصل إلى درجة جنون العظمة . وهناك نوع آخر من النرجسية ، قد يبدو مناقضًا ، لكنه وجه آخر للشىء نفسه ، وهو ما يطلق عليه مصطلح «النرجسية السلبية» ، التى تصف الشخص الذى يهتم اهتمامًا مستمرًا ومبالغًا فيه بصحته ، بحيث يصل إلى درجة التوهم المرضى الذى قد يبدو لأول وهلة مقصورا على مجال المرض النفسى ، وليست له أية علاقة بمجال علم النفس السياسى . لكن نظرًا لأن النفس البشرية منظومة لا تقبل التجزئة ، فيمكن تصور تصرفات القادة السياسيين المصابين بهذه النرجسية السلبية ، إذ تكفى الإشارة إلى هوس هملر - قائد الصاعقة النازى - بصحته . ويزخر التاريخ بأمثلة من القادة النين كان هوسهم بصحتهم أو بأى شيء آخر ينتمي إليهم ، مضرب الأمثال .

وغالبًا ما يحقق الإنسان النرجسى بصفة عامة ، والقائد النرجسى ، بصفة خاصة ، إحساسًا بالإشباع والأمان والثقة من خلال اقتناعه الذاتى التام بكماله وقدراته غير العادية وتفوقه على الأخرين بلا منازع . ولا يتم له ذلك من خلال ارتباطه بالأخرين ، أو أى إنجاز حقيقى يقوم به هو نفسه ، وإنما من خلال ما ينعكس على ذاته من تقدير الأخرين له ، وإقبالهم عليه ، فتتضخم ذاته تضخمًا نرجسيًّا ، ويتضاعف عشقة لنفسه ، ويزداد تعلقه بهذه الصورة ، إذ إن قيمته وهويته تقومان عليها . وإذا تجرأ أحد على جرح نرجسيته ، بأن قلل من شأنه ، أو انتقده أو كشف زيفه ، انفجر بركان

ثورته ، وتحول الأمر كله إلى مؤامرة عليه ، بل وعلى الأمة كلها ، إذ إنه هو والأمة كيان واحد!!

ولعل ذلك واضح في الدول الشمولية والديكتاتورية التي تكثر فيها المؤامرات تكشفها أجهزة القائد أو تختلقها ، وأحكام الإعدام التي تصدر على خصومه بتهمة الخيانة العظمى . وتتمثل شدة هذه الاستجابة العدوانية في أن هذا الشخص لا يغفر أبدًا لمن أساء إليه وجرح نرجسيته ، ويظل على الدوام ببحث عن الانتقام الذي لا يرضى بأقل من إعدام خصومه . وعلى أية حال ، فإن الكثيرين لا يعون حقيقة نرجسيتهم العدوانية ، خاصة عندما تتبدى في صور لا تكشف عنها بشكل مباشر ، وتتخفى في قضايا سياسية عامة تتذرع بالموضوعية والحرص على المصلحة القومية العليا . وتصل المأساة قمتها عندما تنتقل هذه النرجسية العدوانية من الإطار الوطني المحلى إلى الإطار الدولي الذي يتصوره الديكتاتور النرجسي أنه مجرد امتداد لما يمارسه على أبناء وطنه . وينسي أو يتناسى أنه إذا كان هو الأسد الوحيد في عرين بلده، فإن هناك أسودًا أشد بأسًا منه في غابة السياسة الدولية . ولذلك غالبًا ما يتورط في خصومات أو معارك أو حروب يمكن أن تقضى عليه هو شخصيًا ، وتكون النتيجة أن يدفع أبناء وطنه الثمن غاليًا من حياة شبابهم ومستقبل أجيالهم ، فما تدمره الحرب في يدفع أبناء وطنه الثمن غاليًا من حياة شبابهم ومستقبل أجيالهم ، فما تدمره الحرب في لحظات ، يحتاج بناؤه إلى سنوات .

ومع ذلك فإن النرجسية وحدها لا تكفى لتفسير التعقيد والتشعب بل والتناقض فى سلوك القادة السياسيين . وقد حاول رواد علم النفس السياسى ، تقديم أنماط متعددة الأبعاد ، ومعايير متنوعة الدلالات ، بحيث يمكن استيعاب الاختلافات والفروق والتناقضات فى توجهات هؤلاء القادة . فاقترح لاسويل فى دراسة له عام ١٩٣٠ ثلاثة أنماط للقادة السياسيين هى : المثيرون أو المهيجون ، والإداريون ، والمنظرون ، وأضاف باربر (١٩٧٧) نمطًا هو : المشرعون ، وقدم ستيوارت (١٩٧٧)

عدة أنماط للسياسيين السوڤييت . ومن أشهر التفسيرات والتحليلات النفسية المعاصرة لسلوك الرؤساء ، السيرة التي كتبها مازليش (١٩٧٧) لحياة ريتشارد نيكسون ، والتي يقول فيها :

«إن حاجة نيكسون للمخاطرة بالفشل هي التي أودت بمستقبله السياسي في فضيحة ووترجيت . فهو دائمًا في حاجة إلى إثبات نفسه ووجوده ، ولذلك فهو يختلق الأزمات حتى يجاهد خوفه من الموت ، وذلك بالإضافة إلى بعض الدوافع الكامنة كالشك والتوجس ، والانعزال الاجتماعي ، وصعوبة اتخاذ القرار ، والحاجة إلى إيجاد عدو انفعالي يصب عليه جام غضبه» .

وسواء اقتنعنا بهذا التحليل أم لم نقتنع، فإنه يدل على توغل علم النفس السياسى فى مجالات التحليل السياسى بصفة عامة، من خلال تحليل نفسيات الزعماء والقادة السياسيين بصفة خاصة. فمثلاً عاد باربر (١٩٨٥) وقدم تقسيمًا للرؤساء الأمريكيين، حين قال: إن أخطر الأنواع هو ما سماه «السلبى النشط»، مثل وودرو ويلسون، وهربرت هوڤر، ولندون جونسون، وريتشارد نيكسون، ويتميز هذا النمط من القادة بالمبالغة فى الاهتمام بالذات، واتباع مبدأ كل شىء أو لا شىء ولا وسط بينهما، وحاجة النفس الملحة والمتجددة للمزيد من الإشباع والإرضاء، والتحكم فى الطاقة العدوانية وتوظيفها بقوة فى الوقت الذى يجده القائد مناسبًا. وعندما يتهدد مثل هذا الشخص خطر ما فإنه يميل إلى التصلب، أو يتمسك بعناد بسياسة فاشلة، وقد يركز غضبه على عدو شخصى، ويجعله عدوًّا للأمة كلها. ويمكن القول بأن الميول ظهروف طارئة، وإن كانت تحرص على التخفى تحت شعارات ديمقراطية.

وفى البحث عن دوافع السلوك لدى القادة السياسيين، اعتبر رواد علم النفس السياسي أن هناك احتياجات بعينها ، لها قوة دفع متميزة، خاصة الحاجة إلى السلطة

والشهرة والمجد. وقد أثرت فكرة الترتيب الهرمى للاحتياجات عند المفكر مازلو على فكر خبراء علم النفس السياسى، فاعتبر كنوتسون (١٩٧٣) أن الدور السياسى الحقيقى لا يبدأ إلا إذا تم أولا إشباع بعض الاحتياجات الأساسية واعتبر إنجلهارت (١٩٨١) أن رخاء ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الذى خلق تنوع الحياة السياسية، إذ إن الاحتياجات الأساسية للحياة قد أشبعت. وقال روثمان (١٩٨٤) إن الأنشطة اليسارية القوية فى الستينيات إنما نشأت لإشباع احتياجات نرجسية قوية. وهذه الاحتياجات تختلف من موقف إلى آخر، ومن بلد إلى آخر بحيث يصعب تحديدها، لكنها بصفة عامة أكثر تقدماً من الاحتياجات للغذاء والملبس والمسكن التى تأتى فى أعقاب الحروب، فهى تنطوى على رفاهية فكرية وثقافية تتيح للقادة أن يمارسوا نرجسيتهم.

ومن القضايا الخلافية التى انقسم الرأى حولها فى علم النفس السياسى، دور العوامل الاقتصادية أو ضغط الواقع الاقتصادى على الحياة السياسية للقادة أو للجماهير. وثارت تساؤلات ملحة عن الاقتصاد كمحرك للتاريخ، والمدى الذى تمارسه الضغوط الاقتصادية على تكوين الأراء السياسية، وفى النهاية تعبير الاقتصاد عن نفسه بسلوك وتكوين نفسى معين، إذ لابد أن تتأثر الميول النفسية بالضغوط والمستويات الاقتصادية، ولابد أن تختلف أفكار وسلوكيات القائد المستريح اقتصاديًا عن نظيره الذى يعانى من متاعب ومشكلات اقتصادية.

وهناك - مثلاً - المدرسة الماركسية التى ترجع السلوك السياسى كله إلى احتياجات الإنسان ، خاصة احتياجاته المادية . وفى هذه الحالة ، يصبح القائد السياسى هو المعبر عن هذه الاحتياجات التى هى فى حقيقتها احتياجاته هو نفسه . ولكن جرت تعديلات متعددة لهذا التوجه عند الماركسيين أنفسهم ، إذ إن الحياة الاقتصادية تؤثر فى المجتمع بعمق ، ومع ذلك فإن تأثيرها عام ومراوغ بحيث لا يمكن تقنينه على وجه الدقة. فقد اعتبر كرامر (١٩٧١) أن الظروف الاقتصادية تؤثر بعمق فى

نفسيات الناخبين، وبالتالى فى نتائج الانتخابات. ورأى كندر (١٩٧٩) أن ميول الناخبين، فى البلاد التى تحدث فيها انتخابات حرة نزيهة، تسيطر عليها الحالة النفسية العامة المترتبة على الظروف الاقتصادية أكثر من سيطرة حالة كل فرد على نفسه بصفة شخصية.

وعلى كلّ، فهى مسألة خلافية فى علم النفس السياسى لارتباطها بالتوجهات الأيديولوچية للمفكرين والباحثين. لكن نتائج عدة بحوث أيدت فكرة أن المصالح الذاتية والشخصية المباشرة تلعب دورًا أقل تأثيرًا فى تحديد اتجاهات الناخبين الذين تحكمهم روح القطيع فى بعض الحالات.

ويبدو أن الانتماء الحزبى والتعصب العرقى ، بكل ما يترتب عليهما من مكاسب مادية ، يلعبان دورًا أكبر ، والظاهر أن المصالح الذاتية والشخصية تبرز على السطح، وتصبح أكثر فاعلية ، عندما تكون المكاسب متاحة وإيجابية وواضحة للجميع، أو عندما تهدد هذه المصالح تهديدًا مباشرًا وقويًّا بحيث يصبح الحل السياسي مؤكد الفاعلية ، إلا أن الشواهد تشير إلى أن مثل هذا الوضع نادر الحدوث في الحياة السياسية العادية . لكن من الملاحظ أن الربع الأخير من القرن العشرين قد شهد تحركات سياسية عنيفة ترتبت على ظروف وضغوط اقتصادية ذاتية مباشرة وتمس كل مواطن في حياته الخاصة واليومية ، وخاصة في الدول الفقيرة ، لكنها لم تؤد إلى ظهور قادة سياسيين بالمعنى الأوسع لدور القائد السياسي ، إذ يبدو أن الظروف النفسية والثقافية لم تشكل تربة خصبة لنمو وبروز مثل هؤلاء القادة .

ولا يمكن فصل العامل الاقتصادى عن الرأى العام الذى يعد فى حد ذاته معيارًا ومؤشرًا دقيقًا للحالة النفسية العامة التى يمر بها الشعب والتى كثيرًا ما يسيطر عليها الجانب الانفعالى بأسلوب أعمق من سيطرة الجانب العقلانى . ولذلك يشكك عدد غير قليل من المفكرين والمحللين فى أن هناك ما يسمى الرأى العام أصلاً ،

وحتى إذا وجد فإنه لا يمكن الوثوق به ، لأن المواطنين يتركون أنفسهم نهبا للانفعالات والمشاعر في خضم الوقائع والأحداث السياسية ، بحيث يصعب تلمس توجهات منطقية وعقلانية ذات تأثير إيجابي . كما أن أجهزة الإعلام بكل إمكاناتها الجبارة في هذا العصر ، أصبحت قادرة على غسيل مخ الجماهير بل وإصابتها بالغيبوبة الفكرية ، وبالتالي تزييف هذا الرأى العام ، بحيث يستحيل أن تقدمه على حقيقته ، بل تلونه باللون الذي تختاره، وهو ما أضعف الثقة تمامًا في استفتاءات الرأى العام، وأثر بالسلب على أساليب مشاركة الناس في الحياة السياسية التي تتراوح بين مجرد الإدلاء بالأصوات في الانتخابات، والاشتراك في المظاهرات والاحتجاجات والاعتصابات، والانتماء إلى مختلف المنظمات عن يقين واقتناع، وتبنى المواطن للقضايا القومية كأنها قضاياه الشخصية.

وقد زاحمت التفسيرات النفسية في هذا الجال، كلاً من التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية التي سبقتها تاريخيًا . فقد أثبت الدارسون والمحللون أن من أهم العناصر الإيجابية السياسية، إحساس الإنسان بأن صوته له قيمة، وأن مشاركته ستسهم في تغيير مجريات الأمور والأوضاع الراهنة إلى الأفضل. ولاشك أن عزوف الكثيرين عن المشاركة في الحياة السياسية راجع إلى ذلك الاتجاه النفسي الذي يرسخ الإحساس بعدم الجدوى واللامبالاة، وأن الانتخابات في جميع الأحوال لن تأتي بجديد.

وانقسم الرأى ونتائج البحوث فى هذه القضية كذلك ، فبينت دراسات الرأى العام – على عكس ما ادعى لاسويل قبل ذلك – أن الاشتراك فى الحياة السياسية يدل على شخصية سوية ، تحرص على احترامها لذاتها ، وعلى درجة ملحوظة من الكفاءة والثقة بالنفس . ولكن بينت دراسات أخرى لحالات بعض القادة السياسيين أنهم عادة ما يحسون بعدم الاطمئنان ، وأن نصيبهم ضئيل من الثقة فى أنفسهم ، وأنهم عانوا من الحرمان فى مطلع حياتهم ، ومن قلة الإشباع لاحتياجاتهم الشخصية

والاجتماعية . وتؤيد هذه الدراسات ما ذهب إليه لاسويل من أن الاندماج في السياسة هو نوع من تعويض الإحساس بالعجز أو النقص . لكن كل هذه الدراسات لسير الحياة النفسية للقادة السياسيين (السيكوبيوجرافيا) ، تظل تتعرض للهجوم والنقد والاتهام بأنها في معظم الأحايين تكن متميزة وملونة بوجهة نظر الكاتب ، ذلك أن النسبية تحكم كل الأراء والرؤى والتوجهات من منظور التحليل النفسي ، ومما يؤكد بدوره أن القاعدة الذهبية الوحيدة للتفسير أنه لا توجد قاعدة جامعة مانعة على الإطلاق.

وقد أدت دراسات التحليل النفسى وتركيزها على نمو الشخصية ، وتوغلها فى أعماقها، وكذلك البحث عن الميول والاستعدادات والدوافع، مثل الانتماء إلى الأحزاب، والتعصب بأشكاله المختلفة، واللامبالاة، وكراهية السياسة، أدت إلى الاهتمام بالتربية السياسية للنشء. وظهرت دراسات تفسر تنوع الاهتمامات السياسية بتنوع التربية السياسية. وبحثت هذه الدراسات فى خصائص المواطن الإيجابى، والولاء للنظام السياسي، وخضوع السلوك لسيادة القانون، ومراعاة قواعد اللعبة السياسية . وأوضحت بعض النتائج أن الميل لتأييد النظام يعتمد بصفة عامة على قدرته الملموسة على حفظ الأمن والنظام . وأدى ذلك بدوره إلى الإيمان بضرورة التربية السياسية فى ترسيخ التأييد للنظام ودعمه ومساندته .

وفى الولايات المتحدة ، لوحظ أن تفكير الأطفال السياسي يدور دائمًا حول رئيس الجمهورية. وفسر المحللون النفسيون هذه الظاهرة بأن الرئيس يحتل مكانة الأب في نفوسهم. لكنه تفسير رفضه أخرون على أساس أن اتجاهات الطفولة لا تستمر حتى المراحل المتأخرة من الحياة ، ومن ثم فإن التفسير النفسي للسلوك السياسي بالتعلم الاجتماعي قد يكون أعمق وأقوى دلالة ، حتى يحدث اتساق بين الكيان النفسي الداخلي للفرد والبناء الاجتماعي الخارجي الذي يعيش فيه، إذ إن المقصود بالتعلم الاجتماعي ، التعلم القائم على المحاكاة واستيعاب التقاليد ومراعاة الأعراف. وأظهرت

دراسات أخرى وجود عوامل أبقى أثرًا فى السلوك السياسى مثل الممارسة الحزبية، والأيديولوچيا ، والطبقة ، والعرق ، والدين ، والمنطقة الجغرافية ، والتراث الثقافى، والجذور التاريخية ، وغير ذلك من الاتجاهات الفكرية والصيغ السلوكية التى تكتسب مبكرًا فى الحياة ، والتى لفتت النظر إلى ضرورة البدء بالتربية السياسية منذ الطفولة.

ولعل من أهم أسباب جاذبية علم النفس السياسي ، هو تحرره النسبي وانفتاحه على شتى العلوم الإنسانية النظرية ، والمجالات العلمية التطبيقية ، وعدم تقيده بالكثير من القواعد الصارمة ، وجرأته في استكشاف الأفاق الجديدة ، مما يسمح بالكثير من الخيال والأصالة والابتكار ، بمرونة غير متاحة لعلوم أخرى راسخة القدم ، وكذلك قدرته على الجمع بين مسالك متعددة ، كانت موزعة قبل ذلك على مجالات العلوم الإنسانية التقليدية ، وذلك بسبب رؤيته ذات الأبعاد والأعماق المتعددة للسلوك السياسي ، والتي تصدر عن زوايا للرؤية والتحليل والتفسير مختلفة عما درج عليه القدماء ، مثل الثورة المعلوماتية والتكنولوچية التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، وغيرت من طبيعة العلاقات الدولية بل والشخصية ، بحيث يمكن القول بأن العالم يمر الآن بنقطة فاصلة بين عصرين مختلفين تمامًا .

ومن الواضح أن علم النفس السياسى قد برز فى عصر ليلبى حاجته الشديدة إلى رؤى وأدوات ومناهج جديدة تفسر العلاقات المتشعبة والمعقدة بين النفس البشرية والسياسة المعاصرة بكل أمواجها المتلاطمة .



(٣٩) غسيل الأموال

يعتبر غسيل الأموال من أخطر أسرار اللعبة الاقتصادية التي تعتبر الأساس

الذي تنهض عليه معظم قواعد اللعبة السياسية . وغسيل الأموال القذرة وتحويلها إلى رأس مال نظيف ومشروع هو عملية قديمة قدم المنظمات الإجرامية التي أدركت أهمية المظهرية الشرعية لإخفاء جرائمها بكل أنواعها المتعددة. كما أنه ضرورة تفرضها أساليب التعاملات التجارية في هذا الجال، والتي تتم عادة من خلال فئات مالية صغيرة مثل فئة العشرة والعشرين دولارًا . وهذا يعنى أن حقيبة تحتوى على مليون دولار من فئة العشرين دولارًا ، وهو مبلغ ضئيل للغاية في تجارة المخدرات أو تجارة السلاح غير الشرعية ، تكون ثقيلة أكثر من اللازم مما يستلزم تحويلها إلى فئات مالية كبيرة حتى يصبح من السهل الاحتفاظ بها أو استغلالها دون أن يشك أحد في الأمر. وقد ظهر مصطلح غسيل الأموال في شيكاغو في عشرينيات القرن العشرين حين اشترى أحد رجال الأعمال التابعين لعصابات المافيا مغسلة عامة للملابس. وبالطبع فإن جميع تعاملاتها تتم من خلال الفئات المالية الصغيرة ، وفي أخر اليوم كان يضيف إلى أرباح المغسلة جزءًا من عائد تجارة المخدرات التي تعتبر عمله الأساسى ، ليتم بذلك غسلها دون أن يشك أو يرتاب أحد في أمر هذه المبالغ الكبيرة من ذات الفئات الصغيرة . فلا تستطيع أية سلطة أو هيئة أن تراقب حجم دخول المغسلة التي يمكن أن تكون متواضعة للغاية من جراء غسل الملابس ، لكن من السهل على صاحبها أن يدعى أنها مزدهرة للغاية بحيث تدر عليه كل هذه الأرباح الشرعية !! ومع اتساع مجال غسيل الأموال وزيادة حجم أرباح المخدرات إلى أرقام فلكية ، ظهر في سوق العمالة نوع جديد من الوظائف يسمى «غاسل الأموال» ، وهو شخص يعمل في المجالات والإدارات الحيوية مثل أجهزة الأمن والبنوك والشركات الوهمية وغيرها من الأجهزة التي تسهل عملية غسيل الأموال حيث يتلقى هؤلاء العملاء كل أنواع الأموال القذرة والملوثة ثم غسيلها نظير عمولة متفق عليها ، وذلك عن طريق إدماجها في مؤسسات كبرى وأعمال تجارية ومالية غير مشبوهة ، بحيث يصعب بعد ذلك معرفة مصدرها الحقيقي . بل إن هناك من يفتح بنكًا صغيرًا في منطقة شبه مجهولة دون أن يهمه إقبال العملاء الطبيعيين عليه ، لأن عملاءه هم من أساطين تجارة المخدرات والسلاح الذين يقوم بغسل أرباحهم التي تصل إلى المليارات في مقابل عمولته التي تضع البنك على طريق الازدهار .

وينتشر غاسلو الأموال في جميع الدول المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا والسابان والنمور الآسيوية ، ثم انتشروا في الدول الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوڤييتي ، وكانت روسيا نفسها مرتعًا لغاسلي الأموال الذين شكلوا عصابات استطاعت أن تصل إلى الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين وابنته المدللة . وهم يمارسون نشاطهم في جو من المنافسة الشديدة ، وإن كانوا في الوقت نفسه يمثلون حلقات منفصلة في شبكة عنقودية متصلة ، فمنهم من يقوم بدور العميل الذي يتلقى الأموال القذرة من الفئات الصغيرة ويقوم بايداعها في بنك بعيد عن الأنظار ، بحيث يتعامل فيها ويحولها إلى فئات كبيرة .

وهناك أيضاً الموظف الذى يعمل بالفعل فى أحد البنوك ، ويتلقى الإيداعات من الفئات المالية الصغيرة ويقوم بتحويلها لصالح طرف ثان فى منطقة أخرى فى العالم بعد أن سهلت تكنولوچيا التحويل الإلكترونى من هذه المهمة . وهناك أيضًا أصحاب شركات هى فى الحقيقة ستار هدفها فى الواقع توظيف هذه الأموال القذرة بهدف تنظيفها وغسلها .

ومن الزبائن المهمين والعملاء المنتظمين من كبار تجار المخدرات والسلاح والدعارة، يحصل غاسلو الأموال على مبلغ محدد بما يوازى عادة ٥٪ عمولة من المبلغ المطلوب تنظيفه، و٨٪ مقابل التحويل الإلكترونى وهى عملية معقدة تحتاج إلى خبرة عميقة وجهد كبير وسرية تامة لأنها يمكن أن تغطى أى جزء فى العالم بتحويل المبالغ المشبوهة إليه، ولا يمكن حصر أبعادها وتحديد أعماقها لأن فى إمكانها أن تبتلع العالم برمته. ففى أغسطس ١٩٩٩ مثلاً، تفجرت فى روسيا أكبر فضيحة لغسيل الأموال فى التاريخ (١٥ مليار دولار) ، وامتدت فيها التحقيقات من موسكو إلى واشنطن ، ومن مكاتب صندوق النقد الدولى إلى خزائن البنوك السويسرية ، واتسعت قائمة أسماء المتورطين من موظفة صغيرة فى بنك نيويورك إلى الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين وابنته المدللة .

وقد أصبح غسيل الأموال تجارة رائجة للغاية في أركان المعمورة ، وقادرة على إضفاء الشرعية المطلوبة على طوفان الأموال المتدفقة من الاقتصاد الأسود في العالم ، والتي لا تقتصر على أرباح المخدرات والدعارة ، بل تمتد لتشمل التهريب والرشاوى والسرقات والاختلاسات . وتمارسها مؤسسات الجريمة المنظمة بسهولة ويسر ، إذ إن هذه العصابات بدأت نشاطها منذ أكثر من نصف قرن ، ونجحت على المستوى الدولي في توظيف أموالها الحرام في مجال «البيزنس» : فنادق ، موتيلات ، بنوك ، شركات عقارية ، استديوهات للسينما ، مستشفيات ، أندية قمار ، كاباريهات ، بل ومشروعات خيرية ذرًا للرماد في العيون .

لكن ليست كل الأموال قابلة للغسل ، فمثلاً تمثل الأموال الرسمية القادمة من دول العالم الثالث إحدى مشكلات عالم غسل الأموال ، إذ إنها أموال ناتجة عن استغلال الوظائف الرسمية ، يختلسها أو يرتشى بها كبار السياسيين والموظفين وليس لها غطاء تتحرك خلفه ، وهي قرينة ما يسمى بالثراء المفاجئ الذي قد يرشد عن صاحبه «المسئول الكبير» أو حتى يشير إليه عن بعد . لكن خبرة هؤلاء المسئولين

الكبار في غسل الملايين أو المليارات المنهوبة من شعوبها تكاد تكون معدومة . وهم يحتاجون دومًا إلى خبراء أو وسطاء من عالم الجريمة المنظمة ، يغسلون لهم هذه الأموال الرسمية . هنا تكمن الأزمة أو الفخ لأن تعدد قنوات تداول المعلومات في الاقتصاد السرى خطر داهم قد يفسد شفرة الحيطة والحذر ، وتترك وراءها رائحة يمكن أن تلتقطها أنوف المتطفلين . والحسابات السرية التي اشتهرت بها بنوك سويسرا ليست سرية بالدرجة التي يتصورها الجميع ، لأن المال لا مبدأ له ولا دين . وإذا وجدت هذه البنوك صفقة خيالية لكي تعقدها مع طرف آخر مقابل بيع أرقام أو أسرار حسابات شخصية معينة ، فلن تتواني عن ذلك ، وخاصة أن هذه الشخصية لن تجرؤ على مقاضاة هذه البنوك لأن كل شيء يجرى في الخفاء ولا يمكن ضبطه جهارًا نهارًا .

ويحكى أن وزيرًا سابقًا في حكومة بدولة شرق أوسطية قد جمع خلال فترة عمله الرسمية التي دامت ١٤ عامًا ، ما يقرب من ٢٨٠ مليون دولار ، ومازال يحتفظ بأغلبها في بيته ، وهو عاجز تمامًا عن غسلها وضخها في رءوس أموال مشروعات كبرى لا يسأله أحد عن مصادرها . برغم أن منطقة الشرق الأوسط لها شهرة في غسل الأموال في مشروعات المحال الراقية التي لا يهم أن تحقق رواجًا تجاريًا لأنها لا تعتمد على أرباح البيع ، وكذلك المراكز التجارية العملاقة ، ومعارض السيارات ، والمشروعات السياحية ، والبنوك الغامضة ... إلخ .

وإذا ما وصلت إحدى عمليات غسيل الأموال حد الفضيحة العلنية، فإن الإدانة لا تطول المسئولين الكبار، وإنما يلتف الحبل حول أعناق الموظفين الصغار. فهذا هو قانون اللعبة في الدول غير الديمقراطية، ذلك أن الفساد في هذه الدول مؤسسة لها قواعد وتقاليد، يتكاتف أعضاؤها لحماية بعضهم بعضًا بكل السبل والأساليب، يربطون أنفسهم بقواعد أساسية في السلطة، أي سلطة لأنها مجرد وسيلة لأهدافهم ومغاغهم، ويتسللون إلى مفاصل ومراكز الحركة في المجتمع، ويقبضون بأصابع من حديد على مصائر وأقدار وأقوات وقوى كثيرة. وبذلك تطفو مؤسسة الفساد كسفينة

نوح فى مياه المجتمع معزولة عنه ، متحكمة فيه ، وكلما ثقلت حمولتها وغاصت قليلاً وأحاطت بها نظرات الانتقاد ومحاولات التعرية ، يلقى أهل السفينة بواحد من ركابها ، ضحية وقربانًا لقيم الشرف والفضيلة والنزاهة ، فينشغل الناس بها ويستمرون هم فى أعمالهم . فهذه هى آليات الفساد بصفة عامة وآليات غسيل الأموال بصفة خاصة .

ولكن مع اتساع عمليات المراقبة على المنشآت المالية والبنكية ، وخاصة الكبرى منها ، اضطر رجال العصابات إلى دفع الرشاوى السخية للمسئولين الكبار فى البنوك فى مقابل غض البصر عن تحويلاتهم المشبوهة الملوثة . وقد نجح غاسلو الأموال نجاحًا كبيرًا فى هذا المجال ، لأن المال فى هذا الزمن أصبح من الأسلحة التى تصعب مقاومتها . فهو فى نظر الكثيرين خير عميم ونعمة لا يمكن البطر بها، بصرف النظر عن مصدره ونوعيته . وخاصة أن مثل هذه العمليات الخفية أصبحت آمنة إلى حد كبير بسبب غموضها ومراوغتها والإجراءات المعقدة والمتشعبة التى تمر بها، والتى تشبه قصر التيه لكل من يحاول تتبع مساراته وصولاً إلى منابعها ومصادرها.

فى كولومبيا على سبيل المثال ، فإن غاسلى الأموال القذرة هم مسئولون كل المسئولية عما يتلقونه من أموال قذرة من الولايات المتحدة ليعيدوها نظيفة إلى رجال المافيا الأمريكيين . وهى عملية تستلزم سرية تامة وإجراءات بالغة التعقيد ، مثل استخدام عملاء ليست لهم أية سوابق قانونية ، ثم دورة مالية مختلفة فى كل عملية على حدة ، وأخيرًا شفرة اتصال خاصة بكل عميل أو زبون من تجار المخدرات ، مما يشكل متاهة لا عودة منها لكل من يحاول تقصى الحقائق ، وخاصة بعد أن تمكنت عصابات غسيل الأموال من توظيف أحدث وسائل التكنولوچيا فى الاتصالات التى عصابات غسيل الأموال من توظيف أحدث وسائل التكنولوچيا فى الاتصالات التى تتم فى لمح البصر من خلال شفرات تجعل تحويلات المليارات مثل تحويلات الملاليم ، بمجرد الضغط على أزرار وأرقام لا يعرفها سوى زعماء العصابة .

وتتم عملية غسيل الأموال على مستوى الكرة الأرضية كلها . وهذا ما كشفت

عنه التحقيقات التى أجرتها إدارات مكافحة غسيل الأموال فى أقطار عديدة من العالم. يستوى فى ذلك الدول الفقيرة والدول الغنية ، الصغيرة والكبيرة ، الاشتراكية والرأسمالية ، الحضارية والمتخلفة . فمثلاً فى أستراليا عام ١٩٩٣ تلقى بنك فى مدينة سيدنى طلب تحويل مبلغ عشرة ملايين دولار إلى باكستان عن طريق التلكس. وعندما أبلغ البنك عن هذه الواقعة الغريبة ، اكتشفت الشرطة أن هناك مؤسسة قد قامت بتنظيف أرباح بيع عشرة أطنان من الحشيش الباكستانى قيمتها ٥١ مليون دولار، منها ١٤ مليون تبخرت فى الهواء حيث تم إخفاؤها فى آلات لتحلية المياه تم تصديرها إلى سنغافورة حيث اختفت تماماً .

كما اتخذت عصابات غسيل الأموال الدين ستارًا براقًا لإخفاء حقيقة نشاطها المشبوه القذر . فقد شكلت منظمات دينية خيرية لها الحق في الحصول على الهبات والتبرعات بأموال سائلة ليتم إرسالها إلى الخارج دون أن يتشكك أحد في الأمر . بل إن هذه المنظمات ذاتها أنشأت مشروعات وسلاسل من محال الملابس والأحذية ، بحجة تشغيل اليتامي والمشردين ، وتخصيص عوائد الأرباح للمزيد من أعمال الخير والبر والتقوى!! وهي أهداف معلنة لا يجرؤ أحد على مواجهتها أو التصدى لها ، وإلا انهالت عليهم تهم الكفر والفساد والشر . لكن الأهداف السرية الحقيقية تكمن في أنواع من التجارة غير المشروعة سواء في المخدرات أو في الأسلحة ، طبقًا لأوامر الأيدى الخفية التي تحركها ، والتي يمكن أن تمثل بعض رءوس الإرهاب العالمي.

وتلجأ عصابات غسيل الأموال إلى إنشاء شركات وهمية للاتجار فى الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة . فمثلاً قامت شركة مجوهرات وهمية بشراء ثلاثة ملايين دولار ذهبًا ، تم تصديرها إلى هونج كونج ، ثم أرسلت حصيلة بيعها إلى تجار المخدرات بالتلكس ، ولم تكن هذه الصفقات والمعاملات ممكنة من قبل بهذه السهولة المذهلة . ومن هنا كان الازدهار العالمي لتجارة المخدرات والدعارة نظرًا

لقنوات الاتصال المفتوحة ليل نهار على مستوى العالم كله ، وهى لا تقتصر على مجرد الاتصال وتبادل المعلومات ، وإنما تتم الصفقات عبرها دون أن يتحرك أى طرف من الأطراف المعنية من مكانه.

وقد ساهمت بعض البنوك - سواء عن قصد أو بدونه - فى تدوير عجلة غسيل الأموال . وكان مبتكر هذه الفكرة هو خوسيه أنطونيو فرديناديزى الذى يعتبر من أهم موردى المارجوانا من كولومبيا إلى الولايات المتحدة فى نهاية السبعينيات . فعن طريق سلسلة كاملة من شركاته ، تمكن فرديناديزى من السيطرة على بنك صغير فى فلوريدا اسمه «سن شاين» أى «شروق الشمس» ، ليصبح بعد ذلك مركزًا لغسيل جميع أمواله القذرة حتى عام ١٩٨٤.

وتسمى هذه البنوك «بالبنوك القراصنة» لأنها توافق على فتح حسابات لشركات ومؤسسات غسيل الأموال ، إذ كل مايهمها هو الأرباح الضخمة العائدة عليها بصرف النظر عن نوعية مصدرها . وتنتشر هذه البنوك بصفة خاصة فى الدول التى ليست لها تقاليد مصرفية عريقة كما هو الحال فى بلاد الكتلة الشرقية السابقة . ففى بولندا على سبيل المثال استطاع بنك «بوذنيتش» فى عام ١٩٩٧ تحويل ١٤٥ مليون دولار من حساب مشبوه فى هونج كونج إلى المافيا فى كل من الولايات المتحدة وإيطاليا خلال فترة وجيزة بعد انهيار النظام الشيوعى فى بولندا حتى تم كشف أمره وإغلاق أبوابه فى النهاية . ومع ذلك فإن عملية غسيل الأموال تتم فى سرية تامة وبطرق ملتوية يصعب اكتشافها إلا بالصدفة البحتة والحظ المواتى بدون مقدمات أو جهد منظم .

وكانت جريمة غسيل الأموال على رأس قائمة الموضوعات التى ناقشها المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذى عقد فى قيينا بالمركز الدولى للمؤتمرات فى إبريل عام ٢٠٠٠، وأبدى الحاضرون تخوفًا وقلقاً من الآثار السلبية للعولمة التى أدت إلى ازدهار غسيل الأموال بحيث أصبح من ظواهر العصر الإجرامية،

بعد أن استفاد المجرمون من المتغيرات الجذرية التى وقعت فى العقد الأخير من القرن العشرين على وجه التحديد ، والذى شهد انهيار عدد كبير من النظم السياسية والاقتصادية ، وإعادة بناء الأليات الديمقراطية ، فضلاً عما شهده من تقدم تكنولوچى وتمخضه عن نزعات مسلحة على نطاق لم يكن متوقعًا، مما كان له تأثير كبير على تطور الجريمة وآلياتها التى استطاعت أن توظف التقدم التكنولوچى والمتغيرات السياسية لصالحها .

هذه المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوچية أدت إلى بروز ظروف سياسية جديدة في بعض المناطق ، أدت إلى وجود بيئة مواتية لأشكال جديدة متنوعة ومتوسعة من غسيل الأموال ، سهلت للعصابات بث أنشطتها لتمتد عبر الحدود الحلية والإقليمية ، من خلال استخدام أحدث الوسائل التكنولوچية العصرية ، ومن خلال تعديل هياكلها إلى ما تشبه الشركات لممارسة غسيل الأموال بمليارات الدولارات ، مستخدمة أشخاصًا ذوى مهارة عالية وآليات متطورة لمساعدتها على جنى الأرباح وإخفائها . كما تملك هذه المنظمات أو العصابات القدرة على تكييف نفسها مع متغيرات السوق بالاستجابة إلى الطلب العام على السلع والخدمات ، كما هي الحال في مؤسسات الاقتصاد المشروع .

أما حصيلة نشاط هذه العصابات فقد أشارت إحصائية صادرة فى فبراير ٢٠٠٠ إلى أن ٢٠٠ بليون دولار كل عام يتم غسلها، فكان لابد من وقفة قوية بعد أن أصبحت المؤسسات المحلية فى دول كثيرة غير قادرة على مواجهة الجريمة بمفردها ، إلا فى نطاق ضيق للغاية . ولم يعد أمام المجتمع الدولى إلا المواجهة الحاسمة بتدعيم التعاون وترسيخه بين دوله، سواء أكانت غنية أم فقيرة . وإذا كان للعولمة جانب إيجابى فى هذا المجال ، فيمكنها أن تساعد فى عملية المواجهة التي تتطلب بناء حدود جديدة أو سدود فى وجه طوفان غسيل الأموال من خلال استخدام تقنية حديثة مضادة .

لقد وجدت عمليات غسيل الأموال في العولمة الاقتصادية تربة خصبة لتنمو وتنتشر دون عوائق . فإذا كانت العولمة الاقتصادية قد اتخذت من الثورة الإلكترونية والمعلوماتية قاعدة لانطلاقها ، فإنها بدورها أحدثت ثورة مالية . فإذا كانت الثروة المالية حمًّا على الثروة العينية ، ولا تستطيع أن تستقل عنها ، فقد أدى نمو وتطور الأسواق المالية إلى حصول هذه الثروة المالية على قدر من الاستقلال النسبي عن أوضاع الاقتصاد العيني . وقد ساعد التفاعل بين إمكانات ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية ، وما لحق أشكال الثروة المالية من تطور من ناحية أخرى إلى إحداث ثورة مالية لا تقل في آثارها الخطيرة عن ثورة المعلومات ، فالأصول المالية من أسهم وسندات وأرصدة متعددة وحسابات جارية وودائع متنوعة ، لم تعد تنتقل من يد إلى يد في إطار محلى من التعاملات ، بل أصبحت تنتقل عبر العالم من خلال القنوات الإلكترونية التي تربط الأسواق المالية والبنوك العالمية ببعضها البعض ، مما جعل هذه المؤسسات شبه منظومة واحدة تقريبًا ، وجعل المستثمر في كثير من الأحايين مستثمرًا عالميًّا لا تقف في طريقه حدود سياسية أو حواجز جغرافية . لكن العولمة الاقتصادية لا تفرق بين النشاط الشرعي للمستثمر الذي يفيد الأخرين بمشروعاته وإنجازاته ، وبين النشاط الإجرامي لغاسل الأموال ، إذ إن القنوات المعلوماتية والمالية محايدة تمامًا في موقفها تجاه الحلال والحرام.

فقد أدت العولمة بشكل واضع إلى سيطرة الثروة المالية في المعاملات التجارية كقناع اختفت خلفه الثروة العينية. وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد اسمى رمزى تحركه شخصيات اعتبارية وكائنات مجهولة، ويتأثر بأى تغيير في أسعار الأسواق المالية، أو إحصاءات موازين المدفوعات، أو أرقام البطالة، أو معدلات ارتفاع الأسعار، بصرف النظر عن الثروة العينية برغم أنها الأساس الذي تنهض عليه هذه الثروة المالية. أي أن القضية لم تعد قضية إنتاج مادى ملموس بالنسبة للمستثمر، بل أصبحت مجرد مضاربات على الأوراق المالية في جميع أرجاء العالم. وذلك على النقيض من

الماضى حين كان ما يدفع الفرد إلى المشاركة فى تجارة أو صناعة هو ما يعرفه عن هذه التجارة أو الصناعة أو القائمين عليها. ويكفيه أن يعرف تطور أسعارها والعائد المعتوقع منها طبقًا لما تعلنه البورصات والأسواق المالية، وعليه بعد ذلك أن يقرر الشراء أو البيع . ولذلك أصبح الأمر نوعًا من القمار الخطير ، لأنه لا يعرف الكثير عن ظروف البلاد التى يتعامل معها، أو مدى قوة عملاتها، أو ظروفها الاقتصادية الفعلية مكتفيًا بما يعلن من تطورات أسعار الصرف، ونسب الفائدة، وتحليلات ودراسات الجدوى التى تقوم بها المؤسسات المالية. وبالطبع فإنه فى مجال الاقتصاد الاسمى الرمزى الذى تحركه شخصيات اعتبارية وكائنات مجهولة، فإن غاسلى الأموال يجدون فيه مرتعاً خصبًا لممارسة أنشطتهم المجهولة والخفية بطبيعتها، بل إنهم يتفوقون فى جرأتهم على المستثمرين الشرعيين ، إذ إنهم لم يكدحوا فى سبيل الأموال التى يقومون بغسلها، ولا يخافون من الخسارة لأنهم يستمدون قوة دفعهم من أنهار لا تجف.

وفى عصر ما قبل الثورة الإلكترونية المعلوماتية ، لم يعرف العالم غسيل الأموال كظاهرة دولية ، لأن الرؤية كانت أكثر وضوحًا بالنسبة للبنوك والمدخرين والمستثمرين فى الأسواق المالية والشركات الوطنية الحلية. كانت علاقتهم شبه حميمة مع الشركات والمؤسسات التى يشترون أسهمها وسنداتها لدراياتهم بوزنها المالى ، والقنوات التى تتحرك وتنطلق فيها وسط التيارات الاقتصادية المختلفة ، وحتى المضاربات كانت تدور وسط حدود معلومة لا تعرف الشطط ، ومع ذلك كان هناك بعض الضحايا الذى لم يحتملوا وطأة الخسائر فأنهوا حياتهم بأيديهم . فماذا تكون حال المستثمرين فى عصر العولمة وهم يقامرون بأثمن ما يملكون عبر قنوات مجهولة ومعتمة ، مهما بدت لهم مشرقة ومؤكدة ؟! وحتى فى الربح فإنه يغرى بمكاسب محتملة قادمة ، عندئذ يتورط المستثمر فى لعبة اللهاث وراء الأرباح ، وهو يحاول منع نفسه من التفكير فى شبح الخسارة تمامًا مثل المقامر الذى يتعامى عن الخسارة فى حين يداعب المكسب خياله ليل نهار . أما غاسلو الأموال فمكاسبهم أو

عمولاتهم مضمونة تمامًا لأنهم يتعاملون مع أليات الفساد التي لا تتوقف أبدًا عن العمل والتطور .

وغياب التطابق بين الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى لايقل فى مأساويته وعواقبه الوخيمة عن تلك التى تترتب على غياب التطابق بين الاقتصاد الاسمى الرمزى والاقتصاد الفعلى العينى ، لأن كل ما يهم العولمة الاقتصادية هو استمرار تدفق الأموال ذهابًا وإيابًا فى القنوات الإلكترونية الدولية بصرف النظر عما إذا كنت واردة من نظم سياسية عفنة وفاشية وديكتاتورية ، وعصابات غسيل الأموال وتجارة المخدرات والرقيق الأبيض ، أو واردة من نظم ديمقراطية ودول متحضرة وأليات متقدمة . وكان من أهم القضايا التى أثارتها أزمة النمور الأسيوية ، مدى مصداقية وفعالية الإصلاح الاقتصادى فى غياب الإصلاح السياسى والممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية بالرأى والعمل .

وفى عصر العولمة الاقتصادية قد يكون غياب القانون نعمة سابغة لغاسلى الأموال وتجار المخدرات والرقيق الأبيض وغيرهم من العصابات الدولية . فهم يتحركون عبر القنوات الإلكترونية للاقتصاد العالمي بحرية لم يتخيلوها في أكثر أحلامهم سعادة من قبل . لكن ما ينطبق على العصابات لا ينطبق على الدول التي يتعامل معها العالم على هذا الأساس . ولذلك فإن إمكان استمرار نجاح اقتصاد السوق الحرة في غيبة دولة القانون وتداول السلطة وفاعلية المساءلة ، أصبح أمرًا مشكوكًا فيه للغاية . ومهما قيل وأشيع حول تأكل دور الدولة ونفوذها في عصر العولمة التي أزاحت الأسوار والحواجز من طريقها ، وجعلت من العالم قرية صغيرة ، فإن العالم لا يمكن تصوره بدون هذه الدول التي يمكن أن يكون تأثيرها سلبياً للغاية على بنيتها الاقتصادية أو إيجابيًا بنفس القدر تبعًا لتخلف نظامها أو تقدمه .

أما إذا استكانت دول العالم أمام طوفان العولمة كأنه قضاء لا راد له ، فسيأتي

اليوم الذى يتحكم فيه المضاربون ، فى مقدرات العالم ، بل ويصبح فى إمكانهم أن يقوموا بالدور الذى كانت الدول والحكومات قد قامت به عبر العصور السابقة . إن عملية غسيل الأموال نفسها لدليل مادى ملموس على أن الفساد لن يعدم الوسائل والأساليب والحيل والخدع التى يمكن أن يستشرى من خلالها كالوباء العالمى . وربما كانت عمليات غسيل الأموال مقدمات لكوارث أخرى لا يعلم مداها سوى الله . إن الإنسانية أصبحت على شفا هاوية لاقرار لها ، ولم يتبق أمامها سوى وقت قصير للسقوط فيها أو التراجع بعيدًا عنها ، فإذا لم تتسلح بالإرادة والوعى واليقظة والحسم ، فسوف تصبح تحت رحمة العصابات وشذاذ الآفاق وهى قابعة فى قاع الهاوية بلا حول لها أو قوة ، هذا إذا كان لهذه الهاوية قاع .



(٤٠) غسيـل المـخ

يعتبر غسيل المغ من أخبث قواعد اللعبة السياسية وأكثرها مرواغة ودهاء . فهو من الأليات أو القضايا الحافلة بالكثير من الغموض والإثارة والتحديث الدائم ، إذ لم تعد عمليات غسيل المغ مقصورة على أهدافها التقليدية في مجال توجيه الفكر والسلوك الإنساني للفرد الحر ضد إرادته وعقله ، مستخدمة في ذلك وسائلها المتعددة في غسل مخه ، ثم سلب إرادته ، ثم شحنه بأفكار مضادة لتلك التي كان يعتنقها ، مما يترتب عليه سلوكيات مناقضة لما كان يتبعه من قبل ، دون أن يشعر بالفرق أو بالتحول . فقد كان هذا هو الأسلوب التقليدي الذي تتبعه السلطات وأجهزة المخابرات في مختلف بلاد العالم ، شرقية وغربية ، وخاصة في فترات الطوارئ والحروب والصراعات المختلفة .

لكن مع التطورات الضخمة التي تحققت في مجالات علم النفس والاجتماع والإعلام والدعاية والإعلان والتعليم والسياسة والاقتصاد والأنثربولوچيا ، بل والفسيولوچيا والبيولوچيا ، فإن مجالات غسيل المخ اتسعت وتعمقت حتى كادت أن تشمل جوانب الحياة اليومية ، سواء على المستوى الفردى أم المستوى الجمعى ، فقد أصبح عقل الإنسان عرضة لعدد لا يحصى من المؤثرات المباشرة وغير المباشرة ، الواعية وغير الواعية ، العامة والخاصة ، الرسمية والشعبية ، بحيث يصعب القول بأن الإنسان هو سيد موقفه في عصر المعلوماتية ، والعولمة ، لدرجة أن بعض المفكرين قد بلغ به التشاؤم حدًّا جعله يصرح بأن إرادة الفرد الحر قد أصبحت وهمًا لأن مخه يتم غسيله أولاً بأول من كل الأطراف المعنية ، وأن ما يتوهمه أنه أفكاره

وآراؤه الأثيرة هو في حقيقة أمره أفكار وآراء صنعت خصيصًا له ، وتم شحن عقله بها وهو يتصور أنها من بنات أفكاره . وحتى القائمون بعمليات غسيل المخ سواء أكانوا أفرادًا أم مؤسسات ، هم بدورهم عرضة لغسيل المخ من أطراف أخرى ، أى أن غسيل المخ أصبح دائرة جهنمية أو سلسلة متصلة الحلقات من التأثير والتأثر المتبادلين ، وإن كانت نسبة فاعليته تتراوح بين شخص وآخر ، وموقف آخر .

وتوضح لنا أحداث التاريخ ومواقفه أن الإنسان عرف عمليات غسيل المخ منذ أقدم العصور في مجال استخلاص الاعترافات من الأعداء والخصوم والأسرى والضحايا . بل إن أهم مرحلتين من مراحل غسيل المخ كانتا من الممارسات التقليدية في هذه العمليات منذ أن أدركها الإنسان . تمثلت المرحلة الأولى في استخلاص الاعترافات من الشخص المستهدف بطريقة أو بأخرى ، بحيث يدلى بكل ما يعتنقه من أفكار ، وبكل ما شارك في صنعه من أحداث ، وبكل ما يعرفه من معلومات ، وبكل ما عاينه من مواقف وشخصيات . ثم المرحلة الثانية التي تبدأ بإعادة تعليم مثل هذا الشخص وتثقيفه وتقويم فكره ، وعليه أن يستسلم لكل هذه الخطوات أو يتظاهر على الأمور في انتظاره .

وغسيل المخ لا يمارس على الأعداء والخصوم والأسرى فحسب ، بل يمارس أيضًا على أبناء الوطن الذين يشكلون مصدر قلاقل ومتاعب للأنظمة الحاكمة ، أو من الممتوقع أن يصبحوا كذلك . ومن هنا كانت ضرورة أن تسيطر السلطات على الظروف المحيطة بالحياة الاجتماعية والفكرية والثقافية للفرد أو للجماعات بهدف إحلال أفكار وتوجهات ومعتقدات تختلف عما يعتقده الفرد ، بحيث تمتلك السلطات بيدها عنصر المبادرة في تنمية الطاعة وتعميق الإخلاص لعقيدة معينة من خلال القضاء على ولاء المواطن لأى فرد أو جماعة ، وذلك بإقناعه بشتى الوسائل السياسية والإعلامية

والثقافية ، بأن معتقداته غير صحيحة ، ومنافية للمنطق السليم ، ويمكن أن تورده موارد التهلكة ، ولذلك يتحتم عليه تغييرها بإحلال المعتقدات والأفكار الجديدة محلها.

وقد نادى دعاة حقوق الإنسان بأن عملية غسيل المخ هى فى حقيقتها قتل أعظم هبة منحها الله للإنسان وهى العقل ، فهى تضعه تحت رحمة سطوة مهدرة لكيانه وكرامته وكبريائه بل وحياته نفسها إذا لم يكن يمتلك من الصلابة والصمود ما يمكنه من الحفاظ على وعيه ويقظته فى مواجهة كل محاولات تغييب عقله . ذلك أن من أولويات غسيل المخ تحطيم إرادة الشخص المستهدف حتى يتحول إلى كيان آلى أو ألعوبة فى يد من قام بغسل مخه ، وبالتالى يصبح خاضعًا لإرادته تمامًا تمهيدًا لإعادة تعليمه وبرمجة عقله المغسول بأفكار وتوجهات ومعتقدات جديدة تحل محل السابقة ، وبذلك يتقمص شخصية جديدة ونظرة مختلفة ليسلك على أساسها فى حياته الجديدة . وهذا يعنى إمكان توجيه الفكر الإنساني أو السلوك الإنساني ضد الإرادة الحرة للفرد ، وبالتالى

وإذا كان الوهم يعتبر من المجالات المرضية التى تناولها التحليل النفسى بالدراسة والعلاج ، فإن غسيل المخ قد تجاوز هذا المجال المرضى إلى إيجاد واقع فعلى جديد يعيشه الشخص المستهدف . فهو انتقال من واقع قديم إلى آخر جديد مع تحطيم كل الجسور التى يمكن أن تصل بينهما . وهذا أخطر بكثير من مريض الوهم الذى يمكن معالجته بإخراجه من سطوته بحيث يضع قدميه على أرض الواقع الصلب مرة أخرى . أما ضحية غسيل المخ فإنه قد يضع قدميه على واقع جديد أكثر صلابة ورسوخًا من واقعه القديم ، وقد يصبح أكثر تعصبًا له والتزامًا به من الذين دفعوه إليه عبر مراحل غسيل المخ ، وخاصة أن الأساليب الحديثة لغسل المخ قد تعددت وتطورت بتوظيفها علوم النفس والاجتماع والسياسة والدعاية والثقافة ، بحيث تضاءلت نسبة القادرين على الصمود في وجهه والنجاة منه .

والإيحاء من أهم أدوات ومناهج غسيل المخ التي استمرت معه وتطورت بتطور علوم النفس والإعلام والدعاية والاجتماع والتربية والتعليم والسياسة والهندسة البشرية ، وهو سلاح ذو حدين ، بمعنى إمكان استخدامه في الهدم والتدمير وأيضًا في البناء والتعمير . ويمكن أن يكون داخليًا نابعًا من ذات الشخص إلى عقله ، أو خارجيًا صادرًا عن المجتمع أو السلطة إلى عقله أيضًا ، أو فرديًا مقتصرًا على فرد بعينه ، أو جماعيًا يشتمل على مجموعة أو قطاع معين من البشر . وقد مارس الإنسان الإيحاء منذ بداية وعيه بالعالم والمجتمع الذي يعيش فيه دون أن يقننه في منظور أو منهج علمي . وظلت ممارسته اجتهادية إلى أن تبلور علم النفس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، واتخذ منه أداة من أهم أدواته في التشخيص والتحليل والعلاج النفسى ، كما اتخذت منه أدواته في التشخيص والتحليل والعلاج النفسي ، كما اتخذت منه الأجهزة السياسية والإعلامية والمخابراتية أداة فعالة لغسيل المخ الذي أصبح في النصف الثاني من القرن العشرين هدفًا محددًا لتغيير السلوك البشري من خلال أساليب التأقلم والتكيف بما فيها استخدام العقاقير لتهدئة تلاميذ المدارس، ونزلاء السجون ، وتوظيف الكهرباء في تشكيل الأمزجة ومعالم الشخصية ، إلى جانب الجراحة لتغيير القسمات والملامح ، بل واللجوء إلى كاميرات التليفزيون وأجهزة الكمبيوتر لدراسة سلوكيات الجماهير دون أن تدرى ، ثم وضع البرامج العملية لإعادة صياغة هذه السلوكيات. بل إن العقاقير أصبحت تستخدم الأن للحد من قدرات العقل أو تنشيطها، وغير ذلك من الأفاق التي بلغتها الهندسة البشرية، أو الهندسة الوراثية التي جعلت خبيرًا أمريكيا في العلوم الإنسانية مثل كارل روجرز يقول:

«لقد أصبح في مقدورنا الآن استغلال ما حصلنا عليه من معارف في السيطرة على البشر بأساليب مستحدثة لم تخطر لهم ببال. فلدينا من الوسائل والأساليب ما يمكننا من سلب إرادة الناس ومكونات شخصياتهم، ثم تحريكهم إلى ما نريده لهم كالدمي – حتى دون أن يدركوا ما يجرى لهم».

وكان الإيحاء هو الباب الذى فتح على مصراعيه لبلوغ كل هذه الأفاق المرعبة التى تحتاج إلى وعى كل المدافعين عن حقوق الإنسان ويقظتهم وصمودهم فى معركة مصيرية للبشرية جمعاء ، وذلك قبل أن يتحول البشر إلى كائنات ممسوخة تعيش حياة أو تركب سفينة وسط محيط متلاطم الأمواج ، فى حين يمسك بدفتها أشخاص غامضون أو خفيون يوجهونها إلى حيث يشاؤون دون أن يحاسبهم أحد أو يسألهم - مجرد سؤال - عن الغايات التى يريدون بلوغها .

وعقل الإنسان ينقسم إلى عنصرين أو شقين أو عقلين :

أحدهما ظاهر وواع ، والآخر باطن غير واع ، وهو الذي يمارس فيه الإيحاء معظم أنشطته الفعالة التي تبدأ مع الإنسان منذ طفولته المبكرة . ومشكلة العقل الباطن أنه يقبل كل خبر أو إيحاء يوجه إليه باعتباره حقيقة ، ما لم يقم العقل الظاهر الواعي للشخص نفسه أو لشخص آخر بإعطاء إيحاء مضاد للإيحاء الأول ، يمنع قبوله أو يزيل أثره من خلال تعرية زيفه أو تفاهته وسطحيته وخوائه أو غرضه الخبيث . والعقل الباطن يسير في خط مستقيم إذا لم يجد في طريقه ما يغير مساره ، ولذلك يقوم بتنفيذ الإيحاء الذى ترسخ فيه إلى أقصى حدوده ما لم تكن هناك فكرة عائقة أو مضادة أو كاشفة ، أو عجز بدنى يحول دون التنفيذ . ويعرف السياسيون والإعلاميون أن قابلية الناس للإيحاء تزداد إذا ضربوا على أوتار أثيرة ومرغوبة داخلهم ، والذي يمكن أن يصل في قوة تأثيره إلى درجة التنويم المغناطيسي . وبصفة عامة فإن قابلية العقل الباطن للإيحاء لا تتوقف على صحة مضمونه أو بطلانه ، وإنما تتوقف على مدى يقظة العقل الواعي الذي يستطيع أن يفرز الصحيح من المزيف ، والحقيقي من الباطل . وكانت الدعاية أسبق من الإعلام في صياغة الفكر السياسي عند الجماهير . وقد عرف خبراء الإعلام والدعاية ، مصطلح «الدعاية» بأنه علم أو فن الإيحاء والتأثير والسيطرة على عقل الجماهير من خلال الإلحاح والتغيير والاستهواء والإغراء ، لتقبل وجهات نظر أو أراء أو أفكار أو سلوكيات أو متغيرات جديدة ومختلفة عن تلك التى ترسخت من قبل فى هذا العقل . ولكي تحدث أثرها المطلوب يجب أن تكون منظمة ومتسقة ومقصودة من خلال منهج نظرى وتطبيقي . وقد عرف هارولد لاسويل الدعاية في مقال له بعنوان «الحرب السياسية والنفسية» بأنها «اختيار العبارات وترويجها بهدف التأثير في سلوك الجماهير» .

ونظرًا للدور الحيوى الذى يلعبه الإيحاء فى مجال غسيل المخ بالدعاية ، فإن علم النفس يعد من أهم العلوم التي يعتمد عليها رجل الدعاية ، وإن كانت هناك علوم أخرى لا يستغنى عنها مثل علم الأنثروبولوچيا الذى يبحث فى حياة الإنسان الفسيولوچية، والتاريخية، والجغرافية، والبيئية، والعرقية، وعلم الاجتماع الذى يبحث فى نشاط الإنسان بوصفه كائنًا اجتماعيًا له مواصفات وخصائص قد تختلف من مجتمع إلى آخر ، وعلم الاقتصاد الذى يدرس المؤثرات الاجتماعية والمادية ذات الصلة الوثيقة بالإنتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك ، والرخاء ، وغير ذلك من العلوم التي عرفت بالعلوم الإنسانية التى تنير كثيرًا من المسالك والدروب لرجل الدعاية . لكن يظل علم النفس هو الدليل أو المؤشر الذى يهدى رجل الدعاية لاختيار الأدوات يظل علم النفس هو الدليل أو المؤشر الذى يهدى رجل الدعاية لاختيار الأدوات فليرًا والمناهج المفيدة له من هذه العلوم . ومن المعروف أن علم النفس لعب دورًا خطيرًا في عمليات غسيل المخ التى استخدمت في توجيه الفكر الإنساني ضد رغبة الفرد وإرادته .

وعلى الرغم من أن الدعاية تعتبر من العلوم أو الفنون أو الأساليب أو المناهج التى تبلورت على أيدى علماء الإعلام فى القرن العشرين ، إلا أن الإنسان لجأ إليها منذ أقدم العصور للترويج لأفكاره ، وتدعيم مكانته ، وبسط سطوته ، خاصة فى ميادين الحروب والمعارك التى لم يعتمد فيها على السلاح المادى وحده . فمثلا كتب صن تزو المفكر الإستراتيجي العسكرى الصيني في القرن الخامس قبل الميلاد عن وسائل

التأثير في مجال الحرب، فأوضح أن القتال الليلى يحتاج إلى استخدام الطبول والنيران بكثرة، أما في القتال النهارى فلابد من حمل أعداد كبيرة من الأعلام واللافتات بهدف إرهاب عيون العدو وآذانه، وتعطيل عقله عن التفكير والتحليل ورؤية الأمور على حقيقتها. كما تناول الكتاب الهندى الكلاسيكى «فن الحكم»، أساليب الدعاية غير المباشرة من خلال العملاء السريين الذين يختلطون بقوات العدو لنشر الشائعات عن هزيمته الأكيدة. وفي العصر اليوناني الروماني، سجلت وثائق تشرح أساليب التغلب في المناقشة والجدل وإدخال الطرف الآخر في متاهات جانبية، وطرق مسدودة، وحلقات مفرغة، تصيب عقله بالتشتت، كما توضح هذه الوثائق طرق الفوز في الانتخابات، واستخدام الأعمال الشعرية والمسرحية في نشر الإيمان بالآلهة، وحفز الشباب على التحلي بروح الشجاعة والإقدام والابتكار، ونسج المؤامرات أو إحباطها، وتوزيع الهدايا على سبيل الدعاية المادية الملموسة، وغير ذلك من أساليب الإغراء والإبهار التي تضاعف من سطوة الانفعال وسيطرته على العقل.

وقد سجل التاريخ مواكبة الدعاية الفكرية والسياسية والاجتماعية للثورات التى اندلعت في مختلف البلدان. فقد اكتشفت معظم الأنظمة السياسية أن الدعاية وإقناع الأطراف المعنية من الوسائل الكفيلة بتجنب خوض المعارك، وسفك الدماء، وإهدار الثروات، وانفجار حركات العصيان والتمرد ... إلخ . وقد وضعت الأسس الأولى لإقامة الإمبراطوريات حين تعلم الغزاة أهمية تحويل البلاد التي استسلمت لهم إلى جانبهم بدلاً من القضاء عليها، وذلك من خلال عمليات جماعية لغسيل المخ، ونشر روح القطيع، وتعطيل طاقات العقل النقدى. ولعل طريقة الطابور الخامس التي تستهدف التغلغل في صفوف العدو لأغراض سياسية كانت نتيجة لدراسة عمليات خطوط الأعداء.

ومنذ بداية وعى الإنسان بالدعاية ، فإنها لم تقتصر على المجالات السياسية فحسب ، بل امتدت لتشمل المجالات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأدبية والفنية ، بهدف الإقناع بتوجهات فكرية وسلوكية معينة دون اللجوء إلى محاولات التأثير بالقوة والإكراه والجبر ، إذ إنه من المستحيل إكراه العقل على اعتناق أفكار معينة حتى لو تظاهر بذلك تجنبًا للأذى ، لكنه من الممكن غسل المغ بوسائل الإقناع والإغراء والاستهواء والإلحاح والتكرار ... إلغ . وقد تحمس خبراء الإعلام للتفرقة بين مفهومي الإعلام والدعاية على أساس أن الإعلام يتميز بالموضوعية والدقة والمصداقية . أما الدعاية فهي في الغالب تستخدم للترويج لوجهة نظر معينة بهدف جذب مؤيدين لها بعد أن تتم السيطرة على عقولهم وتحركاتهم . والدعاية لا تقول الحق دائمًا ، وتستهدف المشاعر والانفعالات لإثارتها والتلاعب بها بدلاً من التعامل الموضوعي مع العقل .

ومع ذلك فإن الفوارق أو الحدود أو الحواجز بين الإعلام والدعاية ، أصبحت نسبية إلى حد كبير ، إذ أصبح من المعتاد أن تعتبر أية دولة نشاطها إعلامًا مهما لجأت إلى أساليب الدعاية المباشرة والفجة ، وفي الوقت نفسه تعتبر نشاط الدول المعادية دعاية مهما تميز بالمنهج العلمى والتحليلى . كذلك فإن كثيرين من الإعلاميين وجدوا في الدعاية أسلوبًا سريعًا ومباشرًا بل ومريحًا للإعلان عن الأفكار والتوجهات التي يريدون توصيلها إلى الأطراف المعنية . وأدى هذا المنهج البراجماتي إلى صور عديدة من تزييف الحقائق ، وتلوين المعلومات ، والعبث بالإحصائيات ، والتلاعب بصياغة الأخبار عن طريق الحذف أو البتر ، أو التأكيد على فقرات معينة ، والتغاضى عن أخرى ، أو المرور عليها مرور الكرام ، وغير ذلك من أساليب الاستغلال والتشويه والتحريف المتعددة التي تهدف إلى عمليات غسيل المغ الجماعي .

وقد تلاشت الفوارق بين الإعلام والدعاية بحيث أصبحت الأجهزة الإعلامية

كلها متهمة بغسيل المغ الجماعى وتنميط العقل المعاصر ، لدرجة أن الكتاب والمفكرين فى أمريكا وأوروبا الغربية على وجه الخصوص ، اتهموا التليفزيون على وجه التحديد ، بتهمة تنميط الكلام والسلوك والأذواق ، وصوروه على شكل آلة هائلة من آلات تسوية الحشائش التى تمر على كل الفروق الإقليمية فتقوم بتسويتها أى بمحوها ، ساحقة فى طريقها كل خصائص التنوع الثقافى الذى يعتبر المصدر الأساسى للتعددية والخصوبة والتجدد . أما بعد انتشار الشبكات الفضائية التى أحالت العالم كله إلى قرية صغيرة ، فقد أوشك التنوع الثقافى بين دول العالم ، بشرقه وغربه ، بشماله وجنوبه ، على أن يتلاشى بدوره بحيث بدت علامات التشوه ومظهر المسخ على الثقافة الإنسانية بصفة عامة . ولم يظل التليفزيون وحده فى الساحة بل سرعان ما انضم إليه الراديو والقيديو وشبكات الاتصال الدولى مثل الإنترنت، وكذلك الصحف والمجلات ، بحيث تحولت ثقافة العصر إلى معزوفة مكررة ومملة وزاخرة بالنشاز والاضطراب والصخب بلا أى مبرر .

وهناك نوعان من غسيل المخ الجماعى ، أحدهما سلبى والآخر إيجابى . ويعتمد السلبى على ثلاثة أساليب أو أدوات تستخدمها نظم الحكم الشمولية بصفة خاصة ، وهى : أسلوب التكرار والملاحقة ، وأسلوب الإثارة العاطفية ، وأسلوب تحول انتباه الجماهير ، أما غسيل المخ الجماعى الإيجابى فيعتمد على أسلوبين يحرصان على احترام عقل الجماهير وهما : أسلوب عرض الحقائق ، وأسلوب البرامج المحددة التى تعتمد على المنهج العلمى وما يشبه دراسات الجدوى . وغالباً ما تلجأ النظم الديمقراطية والليبرالية إلى هذين الأسلوبين لما ينطويان عليه من مصداقية فكرية وأخلاقية هى فى النهاية فى صالح الحاكم والمحكوم ، مهما كانت الحقائق المرة التى يتم عرضها .

ويؤمن القائمون بعمليات غسيل المخ الجماعي السلبي أن الدعاية بأسلوب التكرار والملاحقة والإلحاح ، وليس الحوار أو النقاش ، هي أنجح الأساليب لتغيير

الرأى العام، وكانت الدعاية الألمانية في العهد النازى رائدة في تطبيق هذا الأسلوب الذي وجدت فيه أفضل قناة مباشرة إلى انفعالات الجماهير ومشاعرها، ولا يهم بعد ذلك أن تبلغ العقول أو لا تبلغها على الإطلاق. ذلك أن هذا الأسلوب يهدف إلى استثارة المشاعر والانفعالات من خلال التركيز على محاور انفعالية محددة تدور حولها مشاعر الجماهير في إطار منهج يمزج التكرار بالإلحاح بالتنويع حتى تقتنع به الجماهير به في النهاية دون أن يصيبها الملل. والاقتناع هنا يأتي نتيجة لتعود الإنسان الذي هو بطبيعته أسير العادة التي ارتاح إليها جهازه العصبي. وكان جوبلز رائد علم الدعاية الألمانية ومؤسسه يقول: «إن سر الدعاية المؤثرة والفعالة في التركيز على بضع حقائق فقط، وتوجيه آذان الناس وعيونهم إليها بإلحاح وتكرار».

أما الأسلوب الذي يعتمد عليه غسيل المخ الجماعي السلبي ، فهو أسلوب الإثارة العاطفية والتهييج الانفعالي من خلال ملاحقة الجماهير بالمعلومات والأراء والأفكار التي تضرب على الأوتار الحساسة والمشدودة داخلها ، والقابلة للتجاوب اللحظي ، ولا مانع من استخدام الكذب والتضليل والخداع وغير ذلك من الوسائل التي تضمن استمرار غسيل المخ الجماهيري واحتكار توجيه الجماهير ، مع عدم السماح بوصول أية آراء مخالفة أو دعاية مضادة . فالعقل الجماعي يجد نفسه محاطًا بغابة وأحراش من الأكاذيب والأوهام والهواجس التي يصور لها رسوخها أنها حقائق واقعية لابد أن ينقاد إليها . وهذا الأسلوب الغوغائي يجد تربة صالحة للانتشار والازدهار في فترات الأزمات السياسية ، والهزات الاقتصادية ، والتقلبات الاجتماعية التي تفقد الجماهير قدرتها على استخدام العقل والمنطق والرؤية الموضوعية في تفسير ما يدور حولها ، وبالتالي تصبح فريسة لهذه الدعايات التي تستهين بعقلها وتتلاعب به ، والتي تؤجل استعادتها للتوازن النفسى بقدر الإمكان . بل إن هذه الدعايات تصل إلى درجة إيهام العقل الجماعي بأن الأفكار والتوجهات الجديدة التي سيطرت عليه إنما هي من صنعه وابتكاره هو ، وليست مفروضة عليه من أية قوى خارجة عنه . أما الأسلوب الثالث الذي يعتمد عليه غسيل المخ الجماعي فيتمثل في أسلوب تحويل انتباه الجماهير عندما يتعذر الوقوف والتصدى لتيار جارف صنعه الرأى العام نتيجة لظروف وملابسات وتفاعلات لم يكن في الإمكان القضاء عليها في مهدها . عندئذ يمكن تفجير قضية مفتعلة ، ويشترط أن تكون مشتعلة حتى يمكنها أن تحتل مساحات زمنية كبيرة على موجات الأثير المرئي والمسموع، ومساحات مكانية لافتة للنظر على صفحات الصحف والمجلات . فهذا هو الأسلوب المفضل الذي يتبعه القادة السياسيون وخبراء الدعاية لتحويل انتباه الجماهير إلى قضية جديدة لا تقل أهمية عن القضية التي أثارها الرأى العام، وربما تبدو أكثر أهمية وأشد خطورة. هذا بشرط ألا تبدو مفتعلة أو مصطنعة أو ملفقة ، لأن مثل هذا الإحساس بافتعالها يمكن أن يكون بمثابة دبوس في بالون منفوخ بغازات وأبخرة منتقاة لكنها سرعان ما تتسرب من الثقب الذي أحدثه الدبوس .

أما غسيل المخ الجماعى الإيجابى فيسعى دائمًا إلى مد العقل الجماهيرى بكل الحقائق الموضوعية التى تمكنه من التقدم بخطوات واثقة على طريق ذات معالم واضحة نحو احتمالات يمكن استشراف افاقها المستقبلية . فهذا النوع من الدعاية هو في جقيقته تثقيف وتنوير وتعليم وتوعية ، على أساس أن الحقائق الموضوعية أقوى أثرًا وأبقى على مر الزمن من الأكاذيب والتهاويل والأوهام والشعارات والشائعات . وهذه الدعاية تحترم عقلية الجماهير وحقها الديمقراطى في توجيه دفة حياتها بنفسها ، ولذلك فهي تتوحد في هذا المجال مع الإعلام في الدول الديمقراطية التي تلجأ إلى استخدام أسلوب المصارحة لتعبئة الجماهير في مواجهة الأزمات القومية .

لكن الأنظمة الديمقراطية يمكن أيضًا أن تمارس الخداع والكذب والتضليل ، إذ إن الطبيعة البشرية بكل سلبياتها ومساوئها لا تختلف كثيرًا في ظل نظم ديمقراطية أو ديكتاتورية . والدول والأمم ، بصرف النظر عن الأنظمة التي تحكمها ، تخضع لنفس الظروف التي يخضع لها الفرد ، أي يمكن أن تقع ضحايا للخداع والكذب والتضليل

والتوجهات المغرضة المريبة التي يمكن أن تصدر عن المسئولين أنفسهم وعن الأجهزة الإعلامية التي تسير في ركابهم . وكان أكبر دليل على احتمال حدوث هذا في دولة ديمقراطية ، قد تمثل في حرب ڤيتنام التي راح ضحيتها ما يقرب من أربعة وخمسين ألف جندي أمريكي مقابل ملايين من الشعب الڤيتنامي ، في حين كان الرأى العام الأمريكي في غفلة استغرقته طوال سنوات الحرب بحيث لم يدرك حقيقة ما كان يجرى . فقد كان رجال المخابرات العسكرية يبالغون في قوائم الخسائر التي ألحقوها بالڤيتناميين ، وفي الوقت نفسه يقللون بشكل واضح من نسبة الحسائر في صفوفهم . وكان السفير الأمريكي في ثيتنام الجنوبية ، ينقلها بدوره إلى البنتاجون والبيت الأبيض في واشنطن . وبناء على ذلك كان الرئيس الأمريكي ليندون چونسون يلقى بتصريحاته وبياناته ليطمئن الشعب على الأوضاع العسكرية في ڤيتنام ، وأنه ليست هناك ضرورة لاستدعاء قوات الاحتياط ، ثم يواصل حديثه عن «الحلم الأمريكي» للقضاء على الفقر والأحوال المعيشية المتدنية ، في حين كان يتساقط على أرض ڤيتنام الألاف من خيرة الشباب الأمريكي ، ليعودوا إلى وطنهم يوميًا في نعوش اكتظت بها مقبرة أرلنجتون في قلب العاصمة واشنطن وعلى مقربة من كل من البنتاجون والبيت الأبيض نفسه .

هذا هو الثمن الباهظ الذى يدفعه كل مواطن فى الدول ابتداء من رئيسها حتى أبسط مواطن فيها ، نتيجة لغسيل المخ الذى يساهم فيه عدد من المسئولين المتواطئين مع أجهزة الإعلام . أى أن قمة السلطة أيضًا عرضة لعمليات غسيل المخ ، مما يتطلب اليقظة والوعى بل والدهاء من كل الأطراف المعنية فى مواجهة هذه العمليات الخبيثة والمدسوسة والمسمومة ، سواء أكانت هذه الأطراف على قمة المسئولية السياسية أم وسط الجماهير التى تشكل القاعدة الشعبية .

* * *

(٤١) فسن التواصل

يعتبر فن التواصل بين القائد والشعب أو الجمهور من أهم قواعد اللعبة السياسية التى تساعد القائد أو الزعيم على لمس نبض الجماهير ، وبالتالى التمكن من الربط الحيوى بين القمة والقاعدة ، والتجاوب فيما بينهما ، سواء من ناحية الإرسال أو الاستقبال .

وتتمثل الأدوات المباشرة للقيام بهذه المهمة القومية الضرورية فى الخطابة والتصريحات والحوار والمؤتمرات الصحفية والأحاديث أو البيانات عن طريق الراديو أو التليفزيون ... إلخ من الأدوات أو الوسائل أو الأساليب التى ترسم صورة القائد أو الزعيم فى ذهن الجمهور . وتكمن خطورة هذه الصورة فى أنها تحدد معالم سلوك الجمهور تجاهه ، بطريقة أو بأخرى ، طبقًا لنوعية بريقها أو جاذبيتها . وإذا كانت أجهزة الإعلام – التى تمتلك الآن إمكانات تكنولوچية فائقة – تساهم بقسط وافر فى صناعة صورة القائد أو الزعيم ، لدرجة أن بعض كبار الإعلاميين الأمريكيين يقولون إن شخصية الرئيس الأمريكي داخل البيت الأبيض أو فى حياته الخاصة لا تهم بقدر ما تهم صورته المصنوعة فى وجدان الجمهور وذهنه ، مهما كان التناقض حادًا بين الأصل والصورة .

ومع ذلك يظل الدور الأهم والأخطر في رسم هذه الصورة ، مرتهنًا بما يفعله الزعيم شخصيًا ، لأنه البطل الذي يراه الجمهور على منصة المسرح السياسي ، أو على شاشات الشبكات الفضائية .

والجمهور لا يهتم كثيرًا بالمخرج أو مهندس المناظر أو الإضاءة أو خبير المكياچ ، لأنه لا يعرف ولا يرى سوى البطل بصفة شخصية ، فإذا أحبه فإنه من السهل أن يتوحد معه ، وإذا شعر بوجود حواجز وسدود تحول دون التواصل بينهما ، فإنه سرعان ما ينصرف بعيدًا عنه أو يبدى عدم ارتياحه له . وإذا استمر عدم الارتياح هذا مدة أطول من اللازم ، فإنه يمكن أن يتحول إلى شجب ورفض قد يتجمعان فى النهاية على شكل رأى عام .

ويلعب كل من الأداء والإلقاء دورًا أسياسيًّا في صنع ما يسمى «بالكاريزما» أو السحر أو الجاذبية الشخصية للقائد. لكن الأداء المظهري لا يكفى في حد ذاته إذا لم يكن واجهة لمنهج فكرى وحضاري، يضرب على الأوتار الحساسة داخل الجماهير، ويفتح أمامها آفاق المستقبل على أساس علمي وعملي، وليس لمجرد إثارة أحاسيس التفاؤل والاستبشار. فلاشك أن الشخصية الجذابة للقائد تأسر الجماهير، بشرط أن ينم المظهر البراق عن جوهر أصيل. فعندما تتواصل الجماهير مع قائدها من خلال الخطابة أو التصريحات أو الحوار أو المؤتمرات الصحفية أو الأحاديث أو البيانات الإذاعية والتليفزيونية، فإنها تربط دائمًا بين مصداقية ما يقال والأسلوب الذي يلقى به وبين حقيقة ما يتم من إنجازات على أرض الواقع.

وهناك شروط أربعة أساسية لابد من توافرها في الأسلوب الذي يؤدى به أو يتحدث به القائد . وهذه الشروط هي المعرفة والإخلاص والحماس والممارسة فيجب أن تدرك الجماهير أن القائد يلم ويستوعب كل جوانب الموضوع الذي يطرحه أمامها ، حتى لو كان هناك بعض الجوانب التي يلمح إليها ولا يستفيض فيها نظرًا لاعتبارات أمن أو حساسية سياسية . فلابد من وجود بعض الأبعاد السرية التي لا يمكن البوح بها كاملة ، ومع ذلك فالمستمعون يتوقعون أكبر قدر ممكن من الإشباع عن الموضوع المطروح للحديث . ويمكن للقائد المتمكن أن يشعرهم بمثل هذا الإشباع حتى لو لم يبح بكل أبعاده وجوانبه ، أما عندما ينتهي الخطاب أو الحديث أو البيان أو المؤتمر

الصحفى دون أن يشعر المستمعون بأن بعض البقع المعتمة فى أذهانهم قد أضيئت حول القضية المثارة ، فلابد أن ينتابهم الضيق لأن توقعاتهم المسبقة لم تتحقق ، ولو بعضها ، وهذا التحقق ليس إيجابياً بالضرورة ، بل ربما كان سلبيًّا . المهم أن يشعر المستمعون أنهم اقتربوا من الحقيقة - بقدر الإمكان - مهما كانت إيجابية أم سلبية . ولذلك عندما يشعر القائد بأنه لن يستطيع أن يقدم مثل هذا الإشباع أو التنوير ، فمن حقه أن يلتزم الصمت إلى أن تحين الفرصة المناسبة .

هذا بالنسبة لشرط المعرفة المتكاملة التي يتمتع بها القائد بشأن موضوع ما، أما الشرط الثاني الذي يتمثل في الإخلاص فيجب أن يشعر الجمهور بايمانه الطبيعي والتلقائي والراسخ بالأدلة والحجج التي يوردها. ولابد أن يسرى هذا الإيمان إلى الجمهور الذي يستشعر مدى إخلاص القائد في كل كلمة ينطق بها، وفي كل لمحة ترتسم على ملامح وجهه وومضات عينيه. فهذا الإحساس أو الشعور يشكل جسرًا متينا للتواصل بين القائد والجمهور . وقد حصل قادة كثيرون على المجد والشهرة ودخلوا التاريخ من أوسع أبوابه بسبب إيمانهم بصدق القضية التي يؤيدونها. فقد تجنبوا إثارة موضوعات جانبية لا جدوى منها ، أو الإساءة إلى أي شخص لأن تركيزهم كان على القضية بكل أبعادها وليس على الأشخاص حتى لو كانوا مرتبطين بها . ذلك أن الحديث عن الأشخاص ، محفوف دائمًا بمخاطر الإيحاء بعدم الموضوعية .

وقد اتفق معظم خبراء الحملات الانتخابية الأمريكية على أن شعور الناخبين بإخلاص المرشح للرئاسة هو أهم عامل للتأثير في الجمهور. ولقد ذهب الروائي والأديب الإنجليزي أولدوس هكسلى خطوة أبعد من ذلك في كتابه «أعداء الحرية» الذي قال فيه: «إن كل ما تحتاج إليه الحملة الناجحة، هو رجل يمكن تدريبه حتى يبدو صادقًا» كما يؤكد مؤلف كتاب «بيع الرئيس»، چو هاكجينس، الصادر عام ١٩٦٨، أن نيكسون الذي رآه الناس خلال الحملة الانتخابية ، كان الرجل الذي أراد فريق نيكسون أن يراه الناس . إن الصورة التي أرادوا أن يظهر بها نيكسون ، كان لها العديد نيكسون أن يراه الناس . إن الصورة التي أرادوا أن يظهر بها نيكسون ، كان لها العديد

من الصفات المميزة والإيجابية ، ولكن في المقام الأول كان عليه أن يمتلك الصدق والإخلاص .

أما الحماس فهو الشرط الثالث الذي يجب أن يتوافر في القائد عندما يتحدث إلى جمهوره . وإذا كان الحماس يتوسل في معظم الأحايين بالانفعال ، إلا أنه انفعال مقنن ومحكوم وموظف من أجل توصيل الرسالة إلى جمهور يمكن أن ينفعل بدوره بها، ولا يعنى إضعاف المنطق العقلاني والفكر الموضوعي بل يهدف إلى ترسيخهما ، عندما يسرى التعاطف بين المتحدث والمستمعين حول القضية المطروحة . فعندما يشعرون أن الخطيب أو المتحدث تواق لأن يفتح لهم قلبه وعقله ، فلابد أن يبادلوه نفس الحماس . ولذلك يحرص معظم القادة على تحسين وبلورة قدرات الحديث لديهم ، فهو الباب السحرى لبلوغ قلب الجمهور ، حتى لو كان الحديث أو البيان أو التصريح لا يزيد على دقائق معدودات .

إن هذا الحماس المحسوب ينقل الانطباع إلى المستمعين بأهمية رسالة أو مضمون الحديث ، خاصة إذا كان المتحدث قادرًا على أن يترك نفسه على سجيتها حتى يتجلى إحساسه الصادق . أما إذا شعر الجمهور بأن المتحدث يؤدى واجبًا مفروضًا عليه ، ويريد أن ينتهى منه بأية وسيلة ، فإنه لن يحصل فى المقابل على استجابة طيبة من المستمعين . ويلعب الحماس أحيانًا دورًا أخطر وأكثر تأثيرًا من شرطى المعرفة والإخلاص ، لأنه يتوجه مباشرة إلى قلب الجمهور ، فإذا تربع عليه ، فإن عقله يضع المعرفة والإخلاص فى مرتبة تالية . فمثلاً فى حملة انتخاب ولاية نيويورك فى عام ١٩٥٨ ، كان السياسى العالمي الشهير إڤريل هاريمان هو صاحب المنصب فى حين كان منافسه نيلسون روكفلر . وكان هاريمان يتمتع بميزة عظيمة ، وهى خبرته العميقة الواسعة كسياسى بارز على المستوى القومي والعالمي . فقد حضر كثيرًا من المؤتمرات بعد الحرب العالمية الثانية فى الاتحاد السوڤييتي مع

ستالين وتشرشل ، بالإضافة إلى كونه حاكم نيويورك الراهن . وبالتالى فإن موقفه أرسخ وأقوى بكثير من روكفلر الذى كان يعتبر حديثًا نسبيًّا فى ميدان السياسة ، والشىء الوحيد الذى كان فى صالحه هو التميز المشكوك فيه بصفته فردًا من عائلة روكفلر.

وإذا نظرنا إلى المعركة الانتخابية من وجهة نظر الحديث المؤثر ، فإن هاريمان يملك ميزة واضحة وهى المعرفة ، وهذا التفوق لابد أن يترتب عليه تفوقه فى الإخلاص أيضًا . وعلى الرغم من ذلك ، فقد فاز روكفلر فى الانتخابات بسبب حماسه المتدفق سواء فى أسلوب إلقائه أو أدائه . فقد تحدث بالأسبانية إلى أهل بورتوريكو فى حى هارلم ، وتناول شطائر الزبد والجبن والسلمون مع الجالية اليهودية فى الجانب الشرقى من المدينة ، وصافح باليد الشباب وهو يسير على الممر الخشبى فى جزيرة كوتى . كان فى كل مكان حل به وفى كل مرة تحدث فيها ، تواقًا لمقابلة جمهوره ، والتأثير فيه بشخصيته الدمثة الدافئة .

أما هاريمان ، الذي اعتمد على تاريخه السياسي العظيم ، فقد نظم حملة تفتقر إلى الحماس والانفعال الإيجابي ، ولذلك منى بهزيمة تثير الدهشة والتعجب ، لأنه لم يكن أهلاً لها أبدًا .

أما على مستوى القمة السياسية ، فقد ثبت أن الحماس يعد من أهم قواعد اللعبة السياسية . ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية التى كان ونستون تشرشل أحد نجومها وأبطالها ، تم عقد الانتخابات البريطانية بين حزب المحافظين بقيادة تشرشل ، وحزب العمال بقيادة كليمنت آتلى . وكان من المتوقع أن يفوز تشرشل فى جو لم تزل فيه أصداء الحرب ومعاركها وبطولاتها تردد فى الأذهان والأسماع ، بالإضافة إلى براعة تشرشل فى الخطابة والأسلوب الأدبى الرصين ، لدرجة أنه فاز بجائزة نوبىل للأدب عام ١٩٥٣ ، فى حين لم يكن آتلى يملك براعة تشرشل الكلاسيكية فى الخطابة ، وتمكنه اللغوى الرفيع ، وأفقه الإستراتيجى والتاريخى الواسع ، لكنه كان يملك

حماسًا لبناء بريطانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وترسيخ الاشتراكية التي ترعى الكادحين من أجل أبناء الشعب ، سواء في مجال تأميم الطب ، أو إنشاء المساكن الشعبية ، أو نشر التعليم المجانى . كان حديثه في حملته الانتخابية حديث الصديق لأصدقائه ، أي حديث القلب للقلب .

لم يكن فصيحًا أو بليغًا ، بل كان رقيقًا ، ضئيلاً فى الحجم لدرجة أنه لقب باسم «أتلى الصغير» ، لكن حماسه للمستقبل سري فى نفوس الناخبين كالسحر. أما تشرشل فخاطب الناخبين كزعيم يخاطب شعبه ، بفصاحته وبلاغته وأناقته اللغوية التى اشتهر بها ، وتذكيرهم بالأمجاد التى حققتها بريطانيا والتى أسهمت بقسط وافر فى هزيمة ألمانيا النازية . لكن الشعب البريطاني كان من النضج بحيث اعتبر المستقبل قضيته القومية ، أما الماضى فهو مجرد ذكرى أو تاريخ قد يمكن الاستفادة من دروسه . وفاز حزب العمال بقيادة أتلى فى الانتخابات ، وسقط تشرشل بطل الحرب العالمية الثانية .

تكررت هذه القاعدة السياسية في الانتخابات الأمريكية عام ١٩٩٢، والتي دارت رحاها بين چورچ بوش عن الحزب الجمهوري وبيل كلينتون عن الحزب الديمقرطي . كان بوش قد ختم فترته الرئاسية الأولى بحرب الخليج أو عاصفة الصحراء التي حررت الكويت من الغزو العراقي ، بعد أن نجح في ضم ثلاث وثلاثين دولة أو ما عرف «بقوات التحالف» على سبيل إثبات أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القائد الأوحد للعالم أجمع بعد اندثار الاتحاد السوڤييتي وكتلته الشيوعية .

وظل يردد في خطبه وفي حملته الانتخابية أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيًا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان . وظن أن الأمور قد دانت له ولحزبه ، وأن نجاحه في الانتخابات أمر مفروغ منه ، خاصة أن منافسه شاب جاء من المجهول بلا أية خبرة سياسية ، مع وصمة قديمة تطارده وهي أنه رفض أن يجند ليحارب في قيتنام .

لكن الشعب الأمريكي أثبت وعيه الناضج بقواعد اللعبة السياسية ، عندما اكتشف أن هذا الشاب المجهول حاكم ولاية أركانسو ، بيل كلينتون ، استطاع أن يقترب من قلبه وعقله أكثر من چورچ بوش الذي اعتبر انتصاره في حرب الخليج هو الدرة اليتيمة ، في حين اعتبره الشعب الأمريكي انتصارًا شخصيًا لبوش ، أما الشعب فقد سئم حروب السيطرة الأمريكية بعد مأساته في حرب فيتنام . كان كلينتون يتمتع بالوسامة ، والجاذبية الشخصية ، والأسلوب السلس في الحديث إلى أو مع الأخرين ، والرؤية الواضحة لمشكلات الحاضر الراهن واحتمالات المستقبل الممكنة .

لم يتكلم عن أمجاد عسكرية ماضية ، بل تحدث عن أحلامه ومشروعاته فى القضاء بقدر الامكان على البطالة ، وعلى الكساد أو التضخم الاقتصادى ، ودفع عجلة الإنتاج بقوة حتى تعود المنتجات الأمريكية إلى الانتشار فى أسواق العالم ، بعد أن انحسرت قرابة ربع قرن ، تاركة المجال للمنتجات اليابانية والألمانية والفرنسية والإيطالية ، ونشر مظلة التأمين الاجتماعى ، وحماية حق الأقليات فى حياة كريمة على قدم المساواة مع كل المواطنين . ونجع الفتى الوسيم الذى جاء من خارج البيت الأبيض لينتزع الرئاسة من بطل حرب الخليج الذى كان قابعًا فى البيت الأبيض بصفته رئيسًا فعليًا للبلاد . وبذلك حقق كلينتون استثناء نادرًا من القاعدة السياسية التى تؤكد أن نجاح الرئيس فى حملته الانتخابية لفترة رئاسة ثانية ، أمر يكاد أن يكون مفروغًا منه .

أما الشرط الرابع والأخير الذى يجب توافره فى عمليات التواصل الإيجابى المؤثر، فيتمثل فى ممارسة تأكيد الفكرة المطروحة وترسيخها مع تنويع الأداء حتى لا يصيب التكرار الجمهور بالملل والضيق. فالقائد أو المتحدث الذى يريد أن يكون مؤثرًا - بقدر الإمكان - عليه أن يمارس الحديث وبلورة أفكاره، لأن العملية فى جوهرها هى مران وتدريب وممارسة أولاً وأخيرًا. فمثلاً أخفق الرئيس چون كيندى فى

أن يتم ترشيحه لمنصب نائب الرئيس في عام ١٩٥٦، لكنه لم ييأس ، عندما أدرك أن التواصل الإيجابي والمثمر مع الجماهير من شأنه أن يجذبها إليه بالتدريج . ولذلك مارس هذا التواصل خلال الأعوام الأربعة التي تلت فشله في عام ١٩٥٦، وخاض غمار السياسة في أنحاء الولايات المتحدة ، مما شكل مرانًا وتدريبًا ، صقلا من مواهبه السياسية ، ومكناه من توظيف جاذبيته الشخصية .

فى البداية كان كيندى مؤثرًا دائمًا وهو يخاطب التجمعات الصغيرة ، لكنه بعد الممارسة المستمرة ، بدأ يظهر كخطيب وسط الجماهير ، ويحقق تفوقًا على أساس الثقة التى اكتسبها ، والتى لم تكن لديه منذ سنوات قليلة ، لدرجة أن من تابعوه بعد ذلك وهو يعقد مؤتمراته الصحفية بعد أن أصبح رئيسًا ، فإن المقدرة كانت تبدو بطريقة طبيعية وتلقائية للغاية بلا أى افتعال أو تردد . أما هؤلاء الذين تتبعوا حياته العملية عن قرب ، فإنهم كانوا يدركون أن امتيازه فى مواجهة الجمهور تحقق له بعد سنوات طويلة من الممارسة .

ويضع القائد أو المتحدث أو الخطيب المتمكن في حسبانه عدة اعتبارات تساعده على التواصل الإيجابي المؤثر في جمهوره، مثل موعد إلقاء الحديث، ومكانه، ونوعية جمهور الحاضرين، وموضوع الحديث، وكيفية إلقائه، والدوافع التي تجعله ضروريًّا وملحًّا. كذلك فإن قياس نبض الجمهور من خلال التغذية الإسترجاعية يعد مؤشرًا هامًّا للمتحدث، خاصة إذا فتح الباب لطرح الأسئلة الكفيلة بإظهار مختلف توجهاتهم مما يضاعف من عوامل الاستجابة الفعالة.

أما إذا كان الحديث رسميًا ، لا تصاحبه أية أسئلة ، فإنه ينبغى على المتحدث أن يعتمد على قنوات أخرى لكى يقيم مشاعر الجمهور واستجابته ، ففى إمكانه رصد مؤشرات عديدة مثل التعبيرات التى ترتسم على وجوه المشاهدين ، وعما إذا كان المستمعون قلقين أم هادئين ، وعما إذا كانت عيونهم مثبتة على المتحدث أم تتحول

فى اتجاهات أخرى . أما أنواع التصفيق ودرجاته ومدته ، فتعتبر من أدق المعايير لقياس مدى استجابة الجمهور .

ولا ينبغى على المتحدث أن يتحدث دائمًا بصوت عال لكى يتأكد من أن كل فرد يسمعه ، فهذه الطريقة تجعل من الصعب الاستماع إليه ، وتقلل في الوقت نفسه من قوة تأثيره. ولذلك لابد من تنويع الحديث على مستويات جهارة الصوت الذى يمكن أن ينخفض أحيانًا إلى مستوى الهمس لكى يؤثر ، وخاصة أن تكنولوچيا الصوت أصبحت قادرة على تقديم كل هذه الإمكانات ، ثم يعلو في أحايين أخرى فوق المستوى العادى بهدف التأكيد على معان معينة . أما إذا استمر نفس مستوى الصوت طوال الوقت ، فإنه يصبح على وتيرة واحدة ويتسبب في نعاس المستمعين . كما يضفى التغير المناسب في مقام الصوت ونبرته ، شخصية متميزة على الصوت مما يشكل وسيلة لنقل المعنى وظلال المعنى ، بل ويعمل أحيانًا على تغيير معانى الكلمات وايحاءاتها .

كما يلعب الأداء الحركى دورًا حيويًا في توصيل المعنى بطريقة معينة . إن لغة الجسد بصفة عامة ولغة الإيماءات بصفة خاصة ، تجعل الكلمات التى تصاحبها كلمات متحركة ومتجسدة . والأيدى أو الأذرع جاهزة دائمًا للاستخدام في إحداث الإيماءات التى تضفى الكثير على ما يتصل بالحديث . كذلك تعتبر العيون أهم أداة ثمينة يمتلكها المتحدث المؤثر ، لأن المستمعين عندما يركزون أبصارهم على وجه المتحدث فإن عينيه تستأثران بمعظم التركيز والاهتمام . وتعتبر العيون مرآة الروح ، فعندما ينظر شخصان في عيون كل منهما الآخر ، فمن الصعب ألا تقول الحقيقة . وكلما كانت عينا المتحدث نافذتين وثاقبتين ، ففي إمكانه أن يستخدمهما كوسيلة لضبط الجمهور والسيطرة عليه . وقد كان جمال عبد الناصر مشهورًا ببريق عينيه الأخاذ والمعبر – بالتالى – عن قوة شخصيته والكاريزما التي يتمتع بها ، حتى خصومه كانوا يصفون نظراته بأنها مغناطيسية .

وعند تحليل شخصيات زعماء العالم ، فإنهم لا يشتركون في خصائص أو صفات واحدة إلا إلى حد قليل . البعض منهم طويل والآخر قصير ، البعض نحيف والآخر سمين ، البعض عجوز والآخر في مقتبل العمر ، البعض منهم متعلم جدًا والبعض الآخر تلقى تعليمًا أساسيًا ضئيلاً ، البعض خير والآخرون طغاة . فمن الصعب وجود أية سمة مشتركة تمتلكها الأغلبية ، وليست هناك صفة مميزة لقطاع واضح منهم ، حتى في البلاد المتخلفة فإن الطغيان يأخذ سمات متفاوتة في النوع والدرجة ، ولا يمكن أن يشكل منظومة متناغمة . ولذلك يكاد يكون المقوم الأساسي والضروري للزعامة ، هو قوة التواصل مع الآخرين والمقدرة على الحديث الإيجابي المؤثر . ولقد عبر المؤرخ الأمريكي بروس بارتون عن هذه القاعدة الأساسية من قواعد اللعبة السياسية حين قال :

«يوجد في مكتبى ما يزيد على عشرة آلاف مجلد للتراجم ، جميعهم يقصون نفس القصة . وقد حقق كثير من الرجال النجاح عن طريق قدرتهم على التواصل مع الأخرين والحديث إليهم ، أكثر من تحقيقه عن طريق أية مهارة أخرى . لقد حكم المتحدثون المؤثرون العالم دائمًا . والشيء الحكيم الذي ينبغي على أي قائد أو زعيم جديد أن يفعله هو أن ينضم إليهم» .



(٤٢) كابوس الديكتاتورية

إن من يتتبع تاريخ الطغيان عبر العصور حتى مطالع العصور الحديثة ، سيدرك أنه كان القاعدة السائدة بشكل عام ، أما الفترات التى شهدت عدل الحكم وموضوعيته فى الحكم على المواقف والبشر ، فكانت استثناء من هذه القاعدة ، إذ كانت ترجع إلى سماحة الحاكم وضميره الإنساني المرهف ، وحرصه الشخصى على مصالح بنى وطنه ، وخوفه من العدالة الإلهية ، أى أنها كانت مسألة مرتبطة بشخصه وفكره وسلوكه أكثر من ارتباطها بنظام سياسي أو اجتماعي يحتم عليه تطبيق تقاليد الشورى والديمقراطية ، فقد كانت العدالة منحة من الحاكم وليست حقًا مكتسبًا للشعب .

لكن مع تطور الحضارة البشرية ، وتقدم العلوم الإنسانية ، وترسيخ مبادىء حقوق الإنسان ، ارتفع وعى الإنسان مطالبًا بالتوازن بين الحقوق والواجبات . ومن أجل هذه اشتعلت معظم الثورات فى القرون الثلاثة الأخيرة ، وخاصة ضد ما سمى بالحق الإلهى للملوك . وبدت الديمقراطية هى الحلم الأكبر الذى يسعى الجميع لتحقيقه بطريقة أو بأخرى ، لدرجة أن الدول المتقدمة تكنولوچيًا وفكريًا وإنسانيًا نجحت فى القرن العشرين فى أن تجعل من الديكتاتورية مجرد فترات استثنائية فى تاريخها الحديث، بعد أن جعلت الديمقراطية بمثابة قاعدة راسخة لها ، وهو ما ينطبق على ألمانيا ، وإيطاليا ، واليونان ، وإسبانيا ، والبرتغال ، التى عادت إلى المنظومة الديمقراطية بعد أن تخلصت من النظم الديكتاتورية والفاشية والنازية والشمولية ،

بطريقة أو بأخرى . فقد أصبحت الديمقراطية من أهم قواعد اللعبة السياسية المتحضرة التي تشكل دافعًا متجددًا للتطور والتقدم والتحضر ، في حين ارتبطت الديكتاتورية بالتخلف الفكرى والتحجر الحضارى والقهر الإنساني حتى لو كانت في بلد متقدم عسكريًّا وتكنولوچيًّا ، كما كانت الحال في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان الإمبريالية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية .

ومع ذلك لم يخل الأمر من أن تسود الديكتاتورية فى بقاع كثيرة ومناطق متعددة من عالمنا المعاصر، يسلك فيه الطغاة نفس سلوك أسلافهم من أمثال كاليجولا، ونيرون، وچنكيز خان، وتيمور لنك، وهنرى الثامن، ولويس السادس عشر، وأباطرة الصين واليابان والهند وروسيا وغيرهم، إذ يبدو أن الطغاة ينتمون إلى فئة أو سلالة واحدة مهما فرقت بينهم العصور والبقاع. فالتفاعل بين تكوينهم السيكلوچى الشاذ وبين ظروف مجتمعاتهم المواتية، التى تكاد تكون متشابهة، يدفع بهم فى فترة تاريخية معينة إلى أعلى قمة للسلطة ثم التحكم بعد ذلك فى رقاب العباد.

فمن ناحية تكوينهم السيكولوچى الشاذ ، فإن معظمهم عانى القهر والذل والاضطهاد فى طفولته وصباه ، فشب وهو يتحرق شوقًا للانتقام ، ليس من الذين أذاقوه القهر والذل والاضطهاد فحسب ، بل من كل الذين يقعون فى قبضته بعد ذلك ، ليشعر أن كفته ترجح كفتهم جميعًا . ذلك أن اقتناعه الراسخ بعظمته التى يجب أن يعترف بها الجميع وأن يرضخوا لها ، والتى غالبًا ما تصل إلى درجة جنون العظمة، وأيضًا تشبعه بروح النقمة والانتقام ، وإصراره على محو كل من يفكر فى إعاقة زحفه، ليس بالأمر الذى يمكن تجاوزه أو تجنبه. فهو ليس إنسانًا عاديًّا قانعًا بدائرة ذاته الضيقة وحياته الروتينية ، بل هو إنسان طموح بلا حدود، ولديه القدرة على التخطيط والتآمر، وتجنيد الأتباع المتحمسين. ويظل على دأبه وإصراره بلا ملل أو يأس أو انحراف عن هدفه الرئيسي، حتى تأتى اللحظة المرتقبة فيمسك بها بأظافره وأسنانه، وإذا لم تأت تلك اللحظة فربما أتى بها عنوة وهو يمسك بخناقها. وكتاب «كفاحى» الذى ألفه هتلر

وهو مسجون من ميونخ عام ١٩٢٣ بعد اشتراكه في مؤامرة لقلب نظام الحكم ، يعتبر نموذجًا للأسلوب الذي يفكر به الطغاة ويسلكون بناء عليه بصفة عامة.

وقد يتحلى بعض الطغاة بالتواضع والرقة واللفتات الإنسانية لإخفاء أهدافهم الإستراتچية قبل بلوغهم السلطة ، لكن بحلول هذه اللحظة وبداية تحكم الطاغية في رقاب العباد ، تتكشف طبيعته على حقيقتها التي ربما لم يدركها المؤيدون والمتحمسون في سنى زحفه إلى القمة . لكن بتربعه عليها فإنه لا يهتم كثيرًا بتغليف طبيعته بالقشرة اللامعة التي عرفت عنه من قبل ، إذ يجد أن الأمور قد دانت له وأصبح الجميع تحت رحمته . وبالتالي لم تعد هناك غضاضة في التكشير عن أنيابه ، والكشف عن طبيعته الدموية التي لا ترى في الآخرين سوى أدوات لتنفيذ أهدافه ، والكشف عن طبيعته الدموية التي لا ترى في الآخرين سوى أدوات لتنفيذ أهدافه ، والمكن التخلص منهم ببساطة إذا استنفد أغراضه منهم ، وفي مقدمتهم الذين ساعدوه وساندوه ، حتى لا يظنوا أنهم أصحاب فضل عليه .

وتتجلى بشاعة الكارثة عندما يدرك الشعب أنه يتحكم فى الوسائل التى تساعد على تنفيذ شطحاته ونزواته . يكفى أن الشعب والجيش والشرطة رهن إشارته فى أية لحظة . فهو ليس مجرد ناقم أو واهم أو مجنون عظمة ، ويجتر أحلامه المريضة التى لا تثير سوى سخرية الآخرين ، بل طاقة حقيقية وفعلية يمكن أن تسحق كل من تسول له نفسه أن يتصدى لها . وخاصة أن نرجسيته الفاحشة ، وعبادته لذاته ، وتقديسه لعبقريته التى لم يأت الزمان بمثلها ، يجعل الآخرين فى نظره مجرد حشرات! ومن هنا كانت استهانة الطغاة بحياة شعوبهم التى فقدت القدرة على مقاومتهم والتخلص منهم ، كانت استهانة الشعوب الأخرى التى يمكن أن تقع تحت وطأتهم. فهم يقيمون فضلاً عن حياة الشعوب الأخرى التى يمكن أن تقع تحت وطأتهم. فهم يقيمون حمامات الدم لمن يشكون – مجرد شك – فى ولائه لهم ، ثم يقحمون شعوبهم وجيوشهم فى حروب مجنونة ، تسيل فيها الدماء أنهارًا ، وتزهق فيها الأرواح بالآلاف المؤلفة ، لتحقيق أحلامهم المجنونة ، أو لاستهلاك طاقات شعوبهم أولاً بأول حتى لا تتجمع مثل هذه الطاقات فى ثورة عارمة ضدهم .

والطاغية مهما كان جبارًا وسفاحًا مرعبًا يعد نبتة طبيعية من تربة بلده . فهو لم يهبط على شعبه من طبق طائر ، أو جاء إليه من كوكب آخر ، وإنما نشأ وتربى ونما فى مناخ اجتماعى ، وبيئة ثقافية ، وسلوكيات سائدة وصالحة لظهور أمثاله . إن معظم الناس يتصورون أن الطغيان والديكتاتورية والحرية والديمقراطية ، مسائل وقضايا ترتبط بالحكم والدولة على مستوى القمة ، وليست لها علاقة بحياة الفرد أو المواطن العادى الذى يتأثر بها ، لكنه لم يشارك في صنعها . لكنهم لا يدركون أن الطاغية الذى يصل إلى كرسى الحكم ليسوم مواطنيه العذاب والرعب ، لا يبدأ طقوس الطغيان بمجرد تربعه على الكرسى ، وإنما تبدأ خطواته على طريق الطغيان منذ سنى تربيته الأولى .

إن الأسرة التي لا تعرف الديمقراطية في العلاقات اليومية الحميمة بين أعضائها، كبارًا وصغارًا، لابد أن تكون تربة صالحة لاستزراع الديكتاتور الذي يمكن أن يجثم على كاهل شعبه بعد عشرين أو ثلاثين عامًا من نشأته في مثل هذه الأسرة. ونظرًا لأن الأسرة هي الخلية أو النواة الأولى للمجتمع، فلابد أن يكون المجتمع من جنس الأسرة. فمن الصعب تصور وجود أسرة ديمقراطية حقيقية في مجتمع ديكتاتوري أو العكس. وإذا كان الطغيان لا يلد سوى الطغيان، فإن الطريق إلى الديمقراطية وعر وشاق وطويل للغاية، وقد يستغرق أجيالاً وقرونًا، وليس مجرد سنوات.

فبريطانيا مثلاً لم تصل إلى أسلوبها الديمقراطى الذى اشتهرت به ، إلا بعد ما يقرب من سبعة قرون من الطغيان الدموى ، سواءً بين الأسر المتصارعة على الحكم أو بين القبائل والجماعات البشرية في ويلز وأسكتلندا وأيرلندا .

وقد أثبت التاريخ عبر عصوره المتعاقبة أن للديمقراطية على المستوى السلوكى الشخصى للفرد ، مجالاً أوسع للتطبيق من مجرد المجال السياسى . فهى طريقة حياة وأسلوب متميز للنظر إلى الأشياء والمواقف ، والإحساس بالإنسانية والمجتمع ، وأيضًا السلوك السياسى والاجتماعى . إنها طريقة للتصرف حيال البشر على اختلاف

مستوياتهم البيئية والاجتماعية ، طريقة للتصرف تبدأ من قلب الأسرة وتنفرع وتتشابك وتتعقد إلى أن تصل إلى مستويات الإدارة القومية . فمثلاً يمكن أن يتراوح سلوك ربة البيت مع الخادمة أو الشغالة بين الديكتاتورية والديمقراطية ، وكذلك العلاقة بين الأب وأبنائه ، أو بين الأم وأبنائها ، أو بين الأب والأم إلخ

والطابع الغالب فى المجتمعات الديكتاتورية التقليدية ، كما كان الحال فى المانيا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية ، وكما هى الحال فى معظم الدول المتخلفة (الشهيرة بالنامية) بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين، طابع يتخذ صورًا متعددة على مستوى المؤسسة ، أو المصلحة الحكومية ، أو الشركة الخاصة ، مثل سطوة رئيس مجلس الإدارة ، أو مدير القسم أو الفرع على الموظفين والعمال ، أو حتى على مستوى الحزب السياسى ، مثل انفراد زعيم الحزب باتخاذ القرارات وفرضها على الأعضاء ، برغم أن الممارسة الحزبية هى ممارسة ديمقراطية فى جوهرها . لكن هذا الزعيم الأوحد لا يستطيع أن يتحدى دورة الزمن الذى لابد أن يضع فى النهاية حدًّا لسيطرته . عندئذ لابد أن يخلفه زعيم أوحد آخر ، نشأ منذ صغره على نفس التقاليد ، ومن الطبيعى أن يحاول أن يعوض كل الذل الذى عاناه على يدى الزعيم السابق ، فيستمتع بممارسة كل أنواع السطوة والطغيان على على يدى الزعيم السابق ، فيستمتع بممارسة كل أنواع السطوة والطغيان على الأخرين . وبذلك يتحول الطغيان إلى حلقة جهنمية مفرغة يدور الجميع داخلها ، أو الأخرين . وبذلك يتحول الطغيان إلى حلقة جهنمية مفرغة يدور الجميع داخلها ، أو سلسلة متصلة الحلقات لا يعرف أحد متى كانت بدايتها وإلى أين ستكون نهايتها .

والديكتاتورية هي مناخ فكرى وثقافي عام ، يكاد يكون مثل الهواء الذي يتنفسه الجميع في صحوهم ومنامهم ، وهي أسلوب لا يعترف بالرأى الآخر فضلاً عن الكرامة الإنسانية ، ويؤثر على نحو شعورى أو غير شعورى في مسلك الإنسان بصفة عامة ابتداء من تصرفاته اليومية مثل معاملته للشغالة والساعي ولمن هم أقل منه مرتبة في المجتمع ، وانتهاء بالأمال والأهداف الأثيرة التي تتعلق بها حياته ، وخاصة فيما يتصل بالشهرة والمجد والسطوة والثروة .

وتاريخ الديكتاتورية تاريخ عريق وطويل وأعمق رسوخًا وتشعبًا من الديمقراطية . فقد قامت أسس الإمبراطوريات قديمًا على الاستبداد والطغيان ، فلم يكن للشعب إلا طاعة سيده طاعة عمياء . وكانت هناك طبقات عديدة كالأرستقراطيين، وهم عادة طبقة رجل السيف، وطبقة الشعب وهم غالبية الأمة المشتغلون بالتجارة والزراعة والصناعة، ثم طبقة العبيد وهم أسرى الحرب والخدم والسوقة. وبرغم أن جميع المفكرين والمؤرخين يرجعون البدايات الأولى للديمقراطية إلى الإغريق، فإن الإغريق أنفسهم كانوا واقعين تحت سطوة ملوك مستبدين لا ينازعهم منازع في سلطانهم. وهذا دليل على أن الطبيعة البشرية أكثر ميلاً إلى الديكتاتورية منها إلى الديقراطية، إذ إن الديكتاتورية هي الطريق الأسهل الذي يلبي كل نوازع السطوة والسيطرة والجبروت وجنون العظمة بل والتأله، في حين أن الديمقراطية هي كبح لكل هذه النوازع وتنظيمها لما فيه خير الآخرين .

وحتى فى الفترات التى نجع فيها الإغريق والرومان فى تطبيق مبادئ الديمقراطية، كانت الديمقراطية تختلف تمامًا عن مفاهيم الديمقراطية الحديثة. فمثلاً لم تكن الطبقة العاملة تتمتع بأية حقوق سياسية أو مدنية، فضلاً عن عدم تمتع طبقات العبيد والأسرى بنسمات الحرية. وكانت حرية أثينا وروما تختلف اختلافًا كبيرًا عن المفهوم الحديث للحرية. فالحر الأثينى بصفته مواطنًا لا يزيد على ٢٪ من مجموع السكان، ولم تكن للنساء أية حقوق. ولذلك كانت الصفة الغالبة على تاريخ الأمم القديمة تتمثل فى استبداد الملوك والقياصرة، فهو سلسلة من الحروب التى تنم عن أطماع السادة الذين كثيرًا ما قادوا رعاياهم إلى مذابح الحروب باسم التاج مرة، وباسم الدين مرة ثانية، وباسم النعرات والشعارات القومية مرة ثالثة، وهكذا. وذلك علاوة على بعض الحروب والغزوات التى قامت بناء على الباعث الاقتصادى أو الأطماع العسكرية فى الحصول على أراض جديدة أو منافذ إستراتيجية على البحار. ولذلك فالتاريخ فى معظمه هو تاريخ الأباطرة والملوك والأمراء والقادة العسكريين، خاصة فالتاريخ فى معظمه هو تاريخ الأباطرة والملوك والأمراء والقادة العسكريين،

الطغاة منهم ، وليس تاريخ الشعوب الذي لم تعرفه البشرية إلا مع ظهور علم الاجتماع بصفة عامة ، وعلم التاريخ الاجتماعي بصفة خاصة .

وتاريخ عالمنا الحديث يؤكد على أن هذه الظواهر والأوضاع ما تزال قابلة للتكرار إذا ما سنحت لها الظروف بذلك . والدليل على ذلك : هتلر في ألمانيا، وموسوليني في إيطاليا ، وفرانكو في إسبانيا ، وسالازار في البرتغال ، وبابا دوبولس في اليونان ... إلخ . وهذه الظروف تمتزج فيها العوامل الشخصية الفردية بالعوامل السياسية والاجتماعية بعيث تصعب التفرقة الواضحة المحددة بين هذه وتلك . والطاغية في مرحلة صراعه للوصول إلى الحكم ، لا يكشر غالباً عن أنيابه ، فهو حريص كل الحرص على جمع الأعوان والأتباع بقدر الإمكان ، لكن بمجرد وصوله إلى الكرسي وتحكمه في مقاليد الأمور ، يكشف عن نواياه الحقيقية في الانفراد بكل القرارات والأوامر والتعليمات . وسرعان ما تدرك البطانة المحيطة به قواعد اللعبة الديكتاتورية ، فتشرع في تغذية كل منابع النرجسية وجنون العظمة بل والتأله عنده ! فيتقبل المديح في بداية الأمر بتواضع شديد ، ثم يتحول المسار إلى تقبله كحقيقة ثابتة ، ثم يبطش بمن لا يؤدي طقوسه اليومية ، لأن النفاق في هذه الحالة ، يصبح هو الدليل المادي على الولاء طقوسه اليومية ، لأن النفاق في هذه الحالة ، يصبح هو الدليل المادي على الولاء للزعيم . وويل لمن تسول له نفسه أنه قادر على إسداء النصح الخالص له .

ونظرًا لأن النفس أمارة بالسوء ، فما أسهل تغذيتها بالمديح والتقريظ والنفاق والإعجاب الذي يصل إلى درجة التأليه . وما أصعب كبح جماحها وإعادتها إلى المسار الإنساني الصحيح! إن في داخل كل إنسان طاغية كامنا سواء في عقله الواعي أو الباطن . وفي حالة الديمقراطية يمكن ترويضه وكبح جماحه من خلال الأراء والقوى المعارضة ، وبالتالي يتحول إلى طاقة في خدمة خير الأخرين ، أما في حالة الديكتاتورية ، فإن عياره يفلت ، ويتحول إلى سيارة منطلقة إلى الهاوية بدون «فرامل»، في حين لا يملك ركابها سوى إغماض عيونهم قبل السقوط فيها . والمأساة الحقيقية تكمن في أن الطاغية لا يسقط بمفرده ، وإنما يسقط شعبه بأكمله معه . وعندما يستيقظ

الشعب من كابوس الديكتاتورية ، يجد نفسه أمام سلسلة من الكوارث لا حصر لها. ذلك أن التخريب الذى أحدثه الديكتاتور فى النفوس البشرية والمنشآت المادية فى سنوات ، يحتاج إلى عقود وربما أجيال لإعادة البناء والتعمير والتصحيح .

وتؤكد النظرة الحضارية الشاملة أن المسئولية ليست ملقاة على عاتق الطاغية وحده، وإنما على كاهل الشعب أيضًا! فإذا كانت الكارثة آتية لا محالة، نتيجة للعربة الطائشة المنطلقة إلى الهاوية، فما الخوف عندئذ، من محاولات إيقافه عند حده لعلها تتوقف عند الحافة ؟! قد يقول قائل إن هناك من المعارضين من واجه الطاغية بمفرده وتحداه، دافعًا ثمنًا غاليًا قد يكون حياته نفسها، إذ إن المحاولات الفردية أو المتناثرة لا يمكن أن تبنى سدًّا قويًّا في مواجهة الطوفان الديكتاتورى، وهذا قول صحيح إلى حد كبير. ولذلك يتحتم على المعارضة أن تسلك بحنكة وحكمة، سواء خارج البلاد أو داخلها، حتى تحشد الجماهير لإقامة مثل هذا السد. ولا يوجد طاغية يستطيع أن يتحدى شعبًا صمم بأكمله على مواجهته وتحديه. وكم من ثورات شعبية جارفة أطاحت بطغاة ظنوا في أنفسهم القدرة على الرسوخ كالجبال الرواسي.

وهناك من الفلاسفة الواقعيين من يظن أن تاريخ البشرية قد أثبت أن الديمقراطية هي الاستثناء في حين تشكل الديكتاتورية القاعدة. ولذلك يتحتم على البشر أن يكونوا دائمًا بالمرصاد لها حتى لا تترسخ وتستفحل وتوردهم موارد التهلكة في النهاية. فلن تأتى الديمقراطية لأحد على طبق من فضة، بل هي في حاجة إلى أجيال متتالية لترسيخ جذورها بقدر الإمكان. وهي جذور يمكن أن تصاب بالعفن وتثمر أبشع أنواع الديكتاتورية إذا لم يتعهدها أصحابها بالرعاية الدائمة فكرًا وسلوكًا، وخاصة أن مراكز القوى وبطانة الحاكم الملتفة حوله والمنتفعة بقربها منه، ظاهرة موجودة في كل البلاد والعصور، الديكتاتورية أو الديمقراطية، مما يوجب على الحاكم أن يكون واعيًا ويقظًا لكل المحاولات التي تسعى للالتفاف حوله واحتوائه وعزله عن

النبض الجماهيرى، ثم تحويله إلى مجرد أداة لتنفيذ أهداف بطانته وهو يظن أنها أهدافه هو شخصيًا. وفي هذا يقول الفيلسوف السياسي الشهير ماكيافيللي في كتابه «الأمير»:

«يمكن أن يقال بوجه عام إن الناس ناكرون للجميل ، ذلقو الألسنة ، حريصون على المكاسب المادية بأقل قدر ممكن من المخاطرة . وهم يضعون أنفسهم فى خدمتك مادمت تفيدهم . والأمير الذى يعتمد كل الاعتماد على كلامهم دون أن يحتاط بترتيبات أخرى واعية ومدركة لأهدافهم ، ينكب بالفقر . والناس لا يترددون فى إهانة شخص يجعل نفسه مؤم حب مثلما يترددون فى إهانة شخص يجعل نفسه مثار خوف . ذلك أن الحب مرتبط بسلسلة من الالتزامات يمكن أن يخل بها الناس بدافع من الأنانية كلما خدم ذلك أعراضهم» .

أى أن مكيافيللى يريد أن يؤكد أن الناس هم الذين يجعلون من الحاكم طاغية حتى لو لم يكن يسعى إلى ذلك ، وخاصة إذا اكتشف أن قواعد اللعبة السياسية تثبت له أن خوف الناس منه سلاح أقوى بكثير من حبهم له . ذلك أن الحب ملك لهم بحيث يمكنهم أن يمنحوه أو يمنعوه طبقًا لأهوائهم ، أما الخوف فهو سلاح ملك له بحيث يستطيع أن يشهره في وجههم ، خاصة عندما يشعر أن هيبته مهددة أو أن زمام الأمور علي وشك أن يفلت من بين يديه ، وبالتالى فإن ميل الإنسان إلى الديكتاتورية أسرع وأسهل وأقوى من ميله إلى الأساليب الديمقراطية ، خاصة أن الإنسان هو المخلوق الوحيد الذي يمكن أن يصاب بجنون العظمة . وفي هذا يقول الفيلسوف السياسي الألماني صامويل بوفندورف في كتابه «قانون الطبيعة والأمم» :

«إن الحيوانات لا تتصارع على طعامها إلا إذا أصبح نادرًا ، لكن البشر لا يشبعون حتى في حالات الوفرة ، بل ويدخلون في صراعات مميتة لا تعرفها الحيوانات . فهم دائمًا في عطش إلى أشياء تزيد على حاجتهم ، ومصابون بالطموح الذي يعد أكثر الأثام إيذاءً لأنه يؤدى إلى كل مظاهر جنون العظمة والتأله . والإنسان هو المخلوق الوحيد ، على سطح هذه الأرض ، المصاب بهذا الداء الوبيل » .

ولاشك أن الطموح فضيلة إنسانية ، لكنه إذا تجاوز حدوده فإنه يتحول إلى جنون العظمة الذى يمكن أن يؤدى إلى كوارث لا حدود لها . وجنون العظمة يبدأ عادة من مزيج عجيب من الثقة المفرطة في النفس والطموح الذى يليق بالعظمة المتخيلة، ثم ينتقل إلى مرحلة الغرور المطلق الذى يؤدى بدوره إلى جنون العظمة الذى يفصل الطاغية عن مجريات الأمور في الواقع الحي ، وعن واقعه النفسي الشخصي الذي يستشعره في أعماق نفسه . فهو يغلف نفسه بما ليس له . وكلما زادت العوازل التي يضيفها الطاغية إلى شخصيته المتربعة على القمة الباردة ، كانت قدرته على التعامل أو التفاعل مع العالم الخارجي أصعب وأشق .

وخطورة جنون العظمة أنه يشكل طفرة تترك من ورائها فجوات وثغرات ضخمة فى شخصية المصاب به . فهو يجنى ثمارًا لم يسبق له أن غرس بذورها ، أو يتوهم أنه يجنيها فى حين تؤكد حقائق الواقع الأليم أنه حصاد الهشيم . فقد اعتاد الوصول إلى النتائج قبل تهيئة الأسباب لتحقيقها . وإذا كانت النتائج لا تتأتى إلا بعد توافر أسبابها، فإنه يعمد إلى أحلام اليقظة ، يمنى النفس بما يتمنى الحصول عليه ، فيحرزه بالخيال الكاذب المريض بعد أن يكون قد فشل فى جنى ثمار حقيقية صادقة . ولا شك أن الفجوات الكبيرة التى يحدثها جنون العظمة فى الشخصية ، تجعلها شخصية جوفاء طنانة بعيدة كل البعد عن أرض الواقع .

ولا شك أن جنون العظمة ينشأ عن سوء تقدير الطاغية لنفسه ، أو بتعبير أدق نتيجة تفسيره لنفسه. فهو يغالط نفسه مغالطة لا شعورية، تنبع من مزيج من سوء التفسير من ناحية، ومن دفاع كاذب عن النفس من ناحية أخرى . ولعل الإنسان هو أقدر المخلوقات على خداع النفس بتغليف الواقع المر بخيال حلو ، أو تغطية إخفاقاته وفشله بنجاحات وانتصارات موهومة لا تنتمى إلى الواقع المعاش بصلة . ولذلك لا يتقدم مجنون العظمة إلى الأمام بل يدور في حلقات مفرغة . فهو يعتقد بالوهم الكاذب

أو بسوء التقدير أو بسوء التفسير أنه حقق بالفعل كل الأمال المستحيلة. ولعله بهذا السلوك يتهرب من مواجهة نفسه خشية الوقوف على حقيقة الأمور التي يمكن أن تصيبه بصدمة تعربه أمام نفسه، فيرى أبعاد الوهم المريض الذي يستغرقه. ومثل هذه الصدمة لا تعيده إلى وعيه السوى ، بل تفقده توازنه، ويمكن أن تجعله كالوحش الجريح . ولذلك يصر على تجنب واقعه المؤلم حتى يظل في مأمن من نفسه ، موهمًا الأخرين بما ليس عنده ، وبما لما يحرزه في حقيقة واقعه .

وبحكم أنه يملك القدرة الفائقة على البطش بالآخرين ، فإن كل من حوله يتظاهر بإيانه العميق بعبقريته ، بل ويدفع به بكل قوة إلى الدوران في هذه الحلقات المفرغة المحمومة التي تزداد فيها ذاته تضخمًا وانتفاخًا حتى تحدث الطامة الكبرى بسقوط الطاغية ومعه الشعب الذي لابد أن يدفع الثمن كاملاً ، دون ذنب جناه سوى سلبيته التي تركت الأمور تجري في أعنتها حتى الهاوية . فإذا كان الديكتاتور يعتمد في حكمه على أسلحة الإرهاب والعنف والرعب والإذلال ، فإن المجتمع تحت وطأته ، يتحول إلى تربة خصبة ومرتعًا لكل مظاهر النفاق والانتهازية والخداع والزيف. ففي ظل الطغيان ، يتبنى معظم الناس مواقف سياسية أو فكرية لا يؤمنون بها ، في سبيل تحقيق أو حماية مصالح أنانية شخصية . أي أن الديكتاتورية تجبر المواطن على تغيير مواقفه السياسية وآرائه العقائدية حسب تغير الظروف ، وصرف نظره عن الالتزام بأي رأى صريح أو موقف محدد .

وللمواطن العذر في هذا . فالديكتاتور نفسه يقول اليوم ما ينقضه غدًا ، ويقول غدًا ما يتخلى عنه بعد غد . فهو يعرب عن آرائه من خلال مواقف سياسية يومية تبعًا لرغباته وأهوائه وشطحاته ونزواته المتقلبة ، وليس من خلال عقيدة سياسية وفكرية متكاملة ، بل يصبح هو بشخصه المبدأ والعقيدة والصنم، وحتى إذا تبنى عقيدة معينة ، فذلك لأنها صادفت هوى شخصيًا لديه ، لكنه سرعان ما يتخلى عنها إذا ما تغيرت الظروف وإذا ما اقتضت مصلحته الشخصية وميوله النرجسية ذلك .

وسيظل الإنسان مهددًا بأشباح الديكتاتورية وكوابيسها إذا لم يتسلح بالوعى الديمقراطى الذى يحرص على حقوق الإنسان حرصه على حياته . وخاصة أن قواعد اللعبة السياسية تثبت أنه كلما ارتقى المجتمع فى مدارج العلم والثقافة والحضارة والوعى زادت حصانته ومناعته ضد الإصابة بأمراض الديكتاتورية . وكلما تعثر فى قيود التخلف والجهل والرجعية ، أصبح نهبًا لكوابيس الديكتاتورية وأنيابها ومخالبها ، ولذلك فإن نظرة سريعة على خريطة العالم المعاصر توضح أن الدول الديمقراطية هى الدول المتقدمة والمنطلقة إلى آفاق الألفية الثالثة، فى حين أن الدول الشمولية هى الدول التى ترسف فى أغلال التخلف ، وعاجزة عن اللحاق بركب الحضارة المعاصرة.

 $\star\star\star$

(٤٣) مأزق السلام

كان السلام حلم البشرية عبر العصور ، منذ أن قتل قابيل أخاه هابيل وحتى الآن . ظل حلمًا صعب التحقيق نظرًا لما تنطوى عليه النفس البشرية من غرائز الصراع والاقتتال والرغبة فى السيطرة والسطوة والهيمنة ، لدرجة أن السلام يكاد يشكل استثناء فى مواجهة قاعدة الصراع والحرب والتدمير ، التى تمسك بخناق العالم بلا هوادة. وهى قاعدة كثيرًا ما تقف أمامها قواعد اللعبة السياسية عاجزة ، مهما كان دهاء الساسة الذين يمارسونها . وحتى فى حالة النجاح فى تحقيق معاهدات السلام بين مختلف الدول ، فإن هذه المعاهدات تظل رهنًا بما يجرى على أرض الواقع من متغيرات، بل ويمكن أن تتحول إلى حبر على ورق إذا تنافرت هذه المتغيرات مع بنودها ، ذلك أن وعد الحر ليس دينًا عليه فى قواعد اللعبة السياسية، أو كما يقول المثل المصرى الشعبى: «اللى تغلب به ، العب به» .

وفى كتاب «ثمانية آلاف معاهدة سلام» يتناول المفكر الفرنسى جاستون بوتول بالتحليل والدراسة ، قضية الحرب والسلام الأبدية الأزلية فى تاريخ البشرية، ويحاول رصد أسبابها ودوافعها والاتجاهات والمحاولات التى لا تتوقف من أجل السيطرة عليها والتخفيف من حدتها وبشاعتها ، بل لقد أثبت التاريخ أن القضاء الكامل على اشتعال الحروب ، من رابع المستحيلات . ويعد جاستون بوتول مؤسسًا لعلم أطلق عليه مصطلح البوليمولوچيا المنحوت من كلمتين هما Polomos الحرب و Logos العلم . ويتناول هذا العلم دراسة ظاهرة الحرب والمأزق المتجدد للسلام من الزاوية الاجتماعية تمييزًا له عن علم الحرب العسكرى.

وبرغم ميل الإنسان إلى الصراع العسكرى مع الآخرين ومحاولة الهيمنة عليهم، فإن الأطراف المعنية كانت تلجأ دائمًا في مرحلة من مراحل الصراع إلى عقد معاهدات للسلام قبل أن يتحول الصراع إلى نزيف لا قبل لهذه الأطراف به. ويسجل التاريخ أن أقدم معاهدة سلام كانت بين عملكة إيبلا ومدينة أبارسال حوالى عام ٢٢٨٠ قبل الميلاد. وربما أسقط التاريخ ذكر معاهدات عقدت بعد ذلك ، لكن أشهر معاهدات السلام التي ذكرت في التاريخ بعد ذلك بحوالى ألف عام، وهي التي تمت بين رمسيس الثاني وحاتوشلى الثالث ملك الحيثيين عام ١٢٧٨ قبل الميلاد . والجدير بالذكر أن بنود هذه المعاهدة كانت قريبة إلى حد كبير من بنود معاهدة إيبلا وأبارسال ، التي سجلت على الفخار في ثمانية عشر بندًا ، وفي ٢٣٢ سطرًا . وليس هناك ما يثبت أن الملك المصرى والملك الحيثي كانا على علم بهذه المعاهدة ، ولذلك فإن التشابه في بنود معاهدات النفس السلام يدل على التشابه في قواعد اللعبة السياسية والعسكرية ، وثوابت النفس البشرية التي تؤكد أن لكل صراع نهاية بطريقة أو بأخرى.

وقد اختلفت الآراء والتوجهات فيما يتصل بالأسباب التى تؤدى إلى انهيار السلام ، وكذلك الأساليب والمبادئ لإحلال السلام . فهناك من يقول إن تعاظم قوة دولة معينة ، سواء على مستوى الكم أو الكيف ، لابد أن يغريها بفرض سطوتها على جيرانها ، ولذلك فإن توازن القوى شرط ضرورى لحفظ السلام . وهناك من يعزو العدوان إلى غرائز متأصلة فى التكوين البشرى ، يصعب نزعها ويكن تهذيبها وتلطيفها وإعلاؤها . وهو التيار الذى الذى رسخته مدرسة التحليل النفسى بزعامة سيجموند فرويد الذى أكد أن الصراع ليس نتيجة لأسباب تعانى منها البشرية ، بل هو سبب أساسى نابع من طبيعة النفس البشرية ، بصرف النظر عن الدوافع السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الديوجرافية... إلخ. ولذلك فإن الصراع هو القاعدة فى حين يمثل السلام استثناء منها .

وتؤكد الوقائع التاريخية عبر العصور ، تشابه الأسباب التي تؤدى إلى انهيار -٦٤٩السلام، وكذلك الأساليب والمبادئ التى تسعى لإحلاله ، مهما بدت فى ظاهرها مختلفة ومتنوعة ، فما جرى فى الماضى يكاد يكون صورة لما يجرى الآن على سطح الأرض ، وإن اختلفت المظاهر والأدوات . ويبدو أن البشر سيظلون حائرين أمام هذه الأسباب والدوافع دون أن يتحقق حلمهم فى سلام دائم قائم على العدل . فهو حلم لابد أن يتلاشى أمام تواتر مشاهد الحرب من عصر إلى آخر دون أن تستطيع الثقافات أو الإنجازات العلمية إيجاد حل لها .

وتوضح معاهدات السلام التاريخية التي عقدت في أعقاب الحروب ، تماثلاً في الجوهر . فهي تسعى إلى إقامة سلام دائم ، وإن اختلفت صيغها باختلاف الزمان والمكان ، لكن ذلك السلام المنشود ما يلبث أن يُنقض ، إذ لا يكفى أن تعقد المعاهدات أو تسن البنود لضمان تحقيقه . فالحرب أشبه بالمرض الذي يحل بالإنسان ، وكما أن المرض لا يعالج بالرقى والسحر والتعاويذ ، كذلك الحرب لا يتم تجنبها ومنعها بالأوامر والنواهي والشروط المدونة في بنود المعاهدات بين الدول ، والتي لا تختلف كثيرًا عن الرقى والتعاويذ التي قد توحى بالشفاء من المرض لكن أصل الداء يظل كما هو .

ولا يوجد فرق جوهرى بين المعاهدات القديمة والحديثة . فمثلاً يشير رمسيس ملك مصر وملك الحيثين في المعاهدة التي وقعاها بعد معركة قادش عام ١٢٩١ قبل الميلاد ، إلى روابط الأخوة بينهما ، وهي روابط ما تزال شعوب المنطقة تعتز بها ، وبلغت قمتها في الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ بعد الميلاد ، لكن معاهدات السلام القديمة كانت تملى بإرادة حاكمين مستبدين يريان أن إقامة الحرب والسلام مرتبطة بمشيئتهما الذاتية ، وذلك باستثناء معاهدات السلام الإغريقية التي وضعت إرادة الشعب في اعتبارها ، خاصة في مسائل تقرير المصير ، نظرًا لتبدل نظام الحكم من السلطة المطلقة التي كانت سائدة في الدول القديمة إلى سلطة مجالس المدن عند الاغريق . لكن ذلك لم يمنع أيضًا نقض تلك المعاهدات بين مدن اليونان المتنازعة بعد

زمن قصير ، مما يدل على عدم وجود معاهدات دائمة للسلام ، قد تستمر لفترات طويلة ، لكنها تظل مرتهنة بالمتغيرات التى لابد أن تطرأ ، سواء أكانت بين دول ديكتاتورية أم دول ديمقراطية .

وقد ظن بعض المفكرين الإستراتيجيين -خاصة في عصور ازدهار الإمبراطورياتأن قيام دولة قوية تخضع الدول الأخرى لسلطانها أو تدمجها فيها ، يمكن أن يكون ضمانًا لاستقرار السلام وترسيخ معاهداته . لكن التاريخ أثبت خطل هذا التوجه ، سواء بالنسبة للإمبراطوريات القديمة أو الحديثة . فقد تم عقد ثمانية آلاف معاهدة تقريبًا بين عامى ١٥٠٠ قبل الميلاد و ١٨٦٠ بعده ، أى خلال ثلاثة آلاف عام ، لم يكن مصيرها أفضل عا سبقها أو لحقها . فكانت أقرب إلى كونها هدنة منها إلى سلام دائم . وكان المفكر الإستراتيجي إيمرى راقيس من المؤمنين بدور الإمبراطوريات في حفظ السلام العالمي ، لدرجة أنه صرح بأنه من الأسهل على الولايات المتحدة - مثلاً - أن تدير اليوم حربًا في الشرق الأقصى عا كان عليه الأمر بالنسبة إلى يوليوس قيصر ليقود حربًا في إنجلترا ومصر، وأنه من الأفضل وجود دول قوية لتوحيد العالم ووضع حد للحروب الإقليمية والقبلية .

لكن قواعد اللعبة السياسية أثبتت أن دولة القوة الواحدة لا يمكن أن تنجح في إقرار سلام عالمي ، مثلها في ذلك مثل الإمبراطوريات القديمة التي تولدت داخلها حروب أهلية لم تستطع أن تتجنبها برغم قوتها وجبروتها . فمن المعروف أنه يستحيل منع العنف دون معالجة الأسباب الداخلية التي تؤدي إليه ، منها معالجة عدم التوازن بين التكاثر السكاني والموارد . وحتى عندما عملت الإمبراطورية البريطانية على تقسيم الهند إلى هند وباكستان ، لم يحل هذا التقسيم دون نشوب صراعات داخلية سواء في الهند نفسها أو باكستان . وربما كانت الحلول الفيدرالية كطريقة للسلام من أفضل ما توصل إليه العقل البشرى ، إذ تعايش كثير من الدول في نظام فيدرالي يجمع بين شعوب عدة . وهذا النمط عرفته البشرية منذ عصور قديمة وخاصة في الغرب ، ويرجع

السر فى نجاح النظام الفيدرالى أنه يملك من المرونة ما يمكنه من امتصاص صدمات عنيفة، فالمشكلات التى تقع فى دولة أو ولاية فى الاتحاد الفيدرالى ، لا تنتقل بالضرورة إلى أماكن أخرى فى هذا الاتحاد ، لأن القوانين والسياسات والظروف يُسمح لها بالاختلاف والتنوع طبقًا لظروف كل دولة أو ولاية على حدة . ولعل النظام الفيدرالى المطبق على العلاقات بين الولايات الأمريكية ، هو الضمان الفعلى والعملى لاستقرار النظام الأمريكى .

ومع بزوغ عصر القوميات منذ بدايات القرن التاسع عشر ، وجد بعض الساسة والقادة المتحمسين لبلورة القومية وترسيخها ، فرصة في انتشار التيار القومي لتخفيف احتمالات الصراع والحرب ، باعتبار أن هذا التيار قام على أنقاض النظامين الإقطاعي والملكي ، ويعد تطويرًا إنسانيًا وحضاريًا لهما . لكن فكرة القومية لم تحل مشكلة الصراعات والحروب، بل أججتها بدافع التعصب القومي وعبادة الأمة وزعيمها بعنصرية متطرفة بل ومدمرة . ويكفي للاستشهاد على ذلك بالنعرات القومية التي أشعلها أدولف هتلر في ألمانيا ، والهوس القومي الذي أوحي للألمان بأنهم أرقى وأنقى جنس على الأرض ، وخلق منهم الة حربية دفعت العالم أجمع إلى أتون الحرب العالمية الثانية التي أحدثت دمارًا لم تعرفه البشرية من قبل ، وانتهت بتدمير ألمانيا نفسها .

كما أدت نظرية القومية إلى انبعاث الشعور القومى لدى التجمعات الصغيرة وطموحها إلى الاستقلال ، مما خلق مشكلات أثارتها قوميات صغيرة تعيش فى وسط قوميات أكبر منها . وقد جر ذلك إلى حروب دامية كحرب الشمال والجنوب فى الولايات المتحدة أو ما عرف بالحرب الأهلية ، وما يدور الآن من صراعات وحروب قومية فى البلقان ، وحرب الشيشان فى روسيا ، والباسك فى أسبانيا ، والتاميل فى سيريلانكا ، والجزر التى تحارب للاستقلال عن أندونيسيا ، والبربر فى الجزائر ، والانفصال الهادئ المتحضر الذى وقع بين شطرى تشيكوسلوڤاكيا السابقة ... إلغ ولذلك بدا المبدأ القومى أكثر النظريات السياسية دفعًا للعنف والانقسام . وكانت

الحروب القومية التى فرضتها نزعة الاستقلال والوحدة القومية من أعنف الحروب كالحرب الأهلية الأسبانية . ذلك أن الحروب الأهلية كانت فى معظمها حروبًا قومية، وإن كانت الدوافع الدينية والصراعات الأيديولوچية والطبقية لها دور لا يمكن تجاهله فى هذا الجال.

وهناك رأى لبعض المؤرخين والمفكرين الإستراتيجيين يفيد بأن مبدأ إقامة توازن بين الدول بحيث تصبح قواها متعادلة ، يساعد على وقف الحرب. كما أن انهيار الإمبراطوريات أدى إلى التجزئة والتفتت وحكم المدن والمناطق ، لكن قواعد اللعبة السياسية تشير إلى ضرورة اشتراك هذه الأجزاء في اتحادات تقوم بينها بهدف إقامة توازن بين القوى ، فإذا كانت الوحدة الاندماجية تشكل نوعًا من الكبت أو القيد أو القهر ، فإن الشكل الاتحادى أكثر مرونة وحرية بالنسبة للأطراف المعنية ، ويشكل قدرة على امتصاص الصدمات وتجنب الاحتكاكات الحميمة .

ولا شك أن المصالح الاقتصادية كانت من أهم أسباب اندلاع الحروب. من هنا كان حرص بعض المفكرين والاقتصاديين والسياسيين على التخفيف من غلواء السبب التجارى والمنافسات الاستعمارية التى رأى فيها إرميا بنتام - ١٧٨٩ م - السبب الرئيسي للحروب في العالم . ويعد بنتام من الرواد الأول للعولمة الاقتصادية حين دعا منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى حرية التجارة ، وكان يعتقد أن إلغاء الإجراءات الجمركية وحرية المبادلات التجارية سبيل مثالي لسلام عالمي دائم ، كما رأى أن المستعمر يعوق التنمية الاقتصادية وحرية الحركة للشعب الواقع تحت نيره . والدليل على ذلك أن تحرر أمريكا من الاستعمار البريطاني أدى إلى ازدهارها الاقتصادي.

ومن الواضح أن القرن التاسع عشر الذى تحققت فيه حرية التجارة ، كان أكثر القرون سلامًا ، ولم تقع فيه سوى حروب إقليمية محدودة ، لكن مسار الحركات الاستعمارية في نهايته ، أثبت صعوبة تطبيق نظرية بنتام ، إذ إن هذه الحرية نفسها

أتاحت الفرصة للقوى الاستعمارية كى تصول وتجول بين الشعوب المتخلفة ثم تفرض هيمنتها عليها لتستنفد كل ثرواتها ومواردها . وكان من الطبيعى أن تشتعل الصراعات والحروب بين الدول الاستعمارية المتكالبة على مناطق النفوذ والثروة والمنافذ الإستراتيجية سواء فى أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية أو حتى فى أوروبا نفسها. وبلغت هذه الصراعات والحروب قمتها فى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، ثم تجاوزتها إلى قمة أعلى فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ .

وليس من السهل رصد أسباب أو بواعث محددة لتفسير ظاهرة الحرب التى استعصت على أى تقنين لقواعدها المتجددة والمتغيرة باستمرار ، طبقًا لظروف كل حرب وملابساتها المغرقة فى الخصوصية . بدليل أن كل النظريات التى حاولت إخماد الحروب ونزع فتيل اشتعالها ، أخفقت إلى حد كبير . فمثلاً تركت الحرب العالمية الثانية أثارها المدمرة على العالم كله ، وخيم يأس قاتل على النفوس من الوصول إلى السلام الذى يمكن أن يستمر لأطول مدة ممكنة ، وليس السلام الدائم المستحيل بطبيعته . فلم يستفد العالم من دروس هذه الحرب الرهيبة ، مما أكد بدليل لا يقبل الشك أن الحرب سوف تستمر مادامت أن هناك حياة على الأرض ؛ برغم أنها أكبر خطر يهدد كوكبنا الأرضى فى الصميم ، لدرجة أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، كانت بدورها حربًا هى الأخرى وإن كانت باردة .

ففى خلال فترة الحرب الباردة ، أثبتت قواعد اللعبة السياسية أن الصراع هو الوجه الأخر لعملة الحياة التى قد تبدو براقة فى بعض الأحايين . من هنا كانت ضرورة المحافظة على توازن القوى ، وخاصة العسكرية منها ، بصفتها السبيل لتحقيق الاستقرار والأمن الدولى . كما تم الاعتماد على سياسة الردع العسكرى لضمان منع الحرب أو على الأقل الحد من انتشارها . لكن مع سقوط الاتحاد السوڤيتى ، وانتهاء نظام القطبية الثنائية، وبالتالى أصبحت الحرب الباردة فى ذمة التاريخ، فإن العالم أصبح يمر بمرحلة

انتقالية غائمة الملامح في مواجهة ظاهرة غامضة ومتشعبة ومعقدة ، هي ظاهرة العولمة . ونظرًا لفقدان توازن القوى بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي القوة العسكرية العظمي ، فقد نادت القوى الأخرى الأقل في الكم والكيف ، باللجوء إلى توازن المصالح ، وإحلال التعاون الاقتصادي والثقة المتبادلة محل الردع والتنافس المدمر.

فى خلال الحرب الباردة كان اهتمام حكومات الدول الكبرى منصبًا أساسًا على البعد العسكرى للأمن ، حين كانت القوة العسكرية هى المرجعية الوحيدة للدفاع عن السيادة أو فرض الهيمنة ، وخاصة أن العدو معروف وواضح وتم رصد قواه العسكرية بشتى الطرق والوسائل . فعن طريق عمارسة القوة أو التهديد بها ، استطاعت الدول أن تحافظ على كيانها وأن تحقق أهدافها . ولذلك أصبح محور السياسات الدولية من متمثلاً في سياسات القوة ، كما أصبح الأمن أو السلام مرادفًا لحماية الدولة من التهديدات الخارجية المتمثلة في الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية والنووية التي قد تشجع من عتلكها على الغزو والهجوم وشن الحملات العسكرية . من هنا كان المأزق المتجدد الذي يعانى منه السلام الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مواجهة انتشار أسلحة التدمير الشامل.

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة، تغير مفهوم السيادة القومية تحت ضغوط تيارات العولمة التى تسعى لإزالة الحواجز التقليدية بين مختلف الدول ، واحتل مكانه مفهوم المصالح الحيوية والإستراتيجية التى يجب أن يحققها الأمن ويحافظ عليها ، وبالتالى يمنح السلام والاستقرار فرصة الرسوخ والاستمرار . ونظرًا لأن السلام هو حلم البشرية جمعاء ، فلا يوجد من يجرؤ أن يعلن أنه يقف ضده . بل إن من يعملون ضده بالفعل يرفعون شعاراته وأعلامه خفاقة ليخفوا أهدافهم التدميرية، وفي حالات كثيرة حل مفهوم الأمن محل مفهوم السلام ، وانطوى على قائمة طويلة متعددة الأبعاد والأعماق ، بعض بنودها واضح والباقي يكتنفه الغموض . فقد أصبح من التهديدات التي يجب على الأمن مواجهتها لتوفير الحماية والاستقرار والسلام الدولى : حركات

اللجوء والهجرات الجماعية ، وتلوث البيئة ، والإرهاب ، وانتشار المخدرات ، وغسيل الأموال ، ومرض الإيدز والإيبولا ، ونضوب المصادر الطبيعية، والديون، والانفجار السكانى ، والبطالة، والجرعة المنظمة ، وصحة الكائنات الحية ، وإهدار حقوق الإنسان ، واستغلال البحار والمحيطات والفضاء الخارجى ، والعنف الطائفى ، وأزمة الطاقة والمياه ، والكوارث الطبيعية ، والمنشآت الصناعية غير الآمنة ، وانتقال التكنولوچيا المتقدمة، وغير ذلك من المشكلات والأزمات التى تعتبرها القوى الكبرى تهديدًا متجددًا للسلام .

ويتجلى مأزق السلام الذى دخل مرحلة حرجة من التعقيد والتشعب، فى التفاعلات والصراعات والتهديدات التى قد يكون الكثير منها نتيجة للبعض الآخر. ولذلك فإن إضافة هذه الأبعاد للأمن ستؤدى إلى اختلاط وغموض التهديدات والخاطر وتداخل إشكالية الصراع مع البيئة على مختلف المستويات، واتساع مفهوم وجوهر الأمن ليعتمد على أدوات وآليات ومعالجات جديدة لضمان هذا الأمن وتحقيقه، وبالتالى أصبح الحديث عن التهديدات والخاطر بديلاً عن الحديث عن العداوات التقليدية والعدوان المسلح المباشر والغزو العسكرى الخارجي، كما أصبح التقييم للقدرات والإمكانات والقوى الغامضة لهذه التهديدات والخاطر بديلاً عن حسابات القوة العسكرية والإمكانات القتالية . وقد حتم هذا على صانع القرار السياسي العسكري أن يدرس قدرات وإمكانات الخصم العسكرية والاقتصادية والتكنولوچية والعلوماتية ، حتى يتعرف على مدى ما يعكسه ذلك من قيود وشروط على حريته في اتخاذ القرار .

وفى ظل العولمة التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، لم يعد هناك أحد عأمن من هذه التهديدات والمخاطر المشتركة التى يواجهها العالم ، والتى قد تختلف من دولة إلى أخرى ، أو من قوة إلى أخرى طبقًا لإمكانات وقدرات المواجهة المختلفة بطبيعتها. لكن هذه العولمة التى تسرى فى العالم فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، لم تمنع

ظهور القوميات وانتشار العصبيات بل والصراعات القبلية في أفريقيا ووسط آسيا والبلقان ، والتي تمثل تحديًا كبيرًا للأمن الدولي وبالتالي السلام العالمي . بل إن هناك ردة تاريخية للأخذ بالثأر نتيجة للخلافات العرقية والطائفية والإثنية التي تتحدى حتى الإمكانات القديمة التقليدية للأمن الذي سرعان ما عاد يسعى لمواجهة انتشار الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ، مع الحجر على تصدير التكنولوچيا المتقدمة للأسلحة، مما أدى إلى تناقض واضح وحاد بين حجم التهديدات وأبعادها ومتطلباتها وأولوياتها وبين متطلبات الأمن وشروطه وآليات السلام وطاقاته على مواجهة التحديات وعلاجها واستيعابها . ومن الواضح أن مفهوم الأمن الدولي يعاني في مطلع القرن الحادي والعشرين من سوء الإدراك وغموض الرؤية لأهداف وتوجهات السلام العالمي كما يجب أن يكون .

ولم تتجاوز وسائل تدعيم السلام العالمي الاعتماد على القانون الدولي، والمناداة بنشر الممارسة الديمقراطية ، وإصدار الأيم المتحدة لدراسات ضافية لمناهج تجنب الحرب، وترسيخ آليات الدبلوماسية الوقائية من خلال بنود: صنع السلام ، حفظ السلام، فرض السلام، تدعيم السلام ، والعمل الإنساني الوقائي . كذلك تحاول الأيم المتحدة تنظيم المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تضمن مراقبة تداول الأسلحة التقليدية الرئيسية ، وحظر نقل التكنولوچيا العسكرية المتقدمة ، ومنع استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الدمار الشامل ، وتشكيل اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيميائية . لكن كل هذه الوسائل تظل محصورة في نطاق المساعي الحميدة والأمال المنشودة العاجزة في معظم الأحوال عن أن تتحول إلى حقائق مادية على أرض الواقع .

والأبعاد الجديدة للأمن والتي تدعيها القوى العظمى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، هي مجرد بدعة تحاول أن تغطى بها أهدافها الحقيقية في السيطرة والهيمنة ،

بحيث يعتبر من يفكر فى التصدى لها ، عنصرًا مهددًا للسلام العالمى ولابد من إيقافه عند حده بطريقة أو بأخرى . ذلك أنه بانتهاء الحرب الباردة أصبح السلام مهددًا فى أماكن متعددة ومتفرقة فى العالم . فقد ظهر عدد من الصراعات التى أدت إلى مواجهات عسكرية سواء فيما بين الدول أو فى داخل الدول ، ولم تستطع قيم السلام التى تنادى بها الأم المتحدة أو الأبعاد الجديدة للأمن التى لا تسأم القوى الكبرى من الحديث عنها ، أن تمنع قيام مثل هذه الصراعات، وخاصة التى جدت فى منطقة البلقان أو قلب أوروبا ، أى فى المناطق ذات الحيوية الإستراتيجية البالغة للمصالح الغربية ، فى حين فتحت ميادين القتال القبلى والعنصرى والإثنى على مصراعيها فى الجنوب الفقير وبعض المناطق الأخرى لتصبح ميادين اختبار للأسلحة الجديدة ، وتدريب قوات الغرب تدريبًا حيًّا فعليًّا وليس على سبيل البيان أو المناورة . وبالتالى يمكن أن تستمر الحروب ما دامت نائية عن مناطق المصالح الغربية .

وتوالت المآزق التي عاني منها السلام بعد انتهاء الحرب الباردة، بحيث أصبحت احتمالات الصراع ومتطلبات الأمن أكثر تعقيدًا من ذى قبل . كان العمل يجرى بساطة لمواجهة خطر الشيوعية واحتمالات حدوث حرب عالمية أو نووية حتى لوكانت مستبعدة لدرجة الاستحالة أحيانًا، لكن بعد تفكك حلف وارسو أعلن حلف الأطلنطي أن العدو الجديد هو الإسلام، وذلك على لسان وزير الدفاع الفرنسي في يونيو ١٩٩٢، وسرعان ما أضيف إليه عدو آخر وهو الإرهاب الدولي على لسان وزير الدفاع الأمريكي في أغسطس ١٩٩٦، وفي السنوات التالية أصبح عدو حلف الأطلنطي هو من يعكر صفو السلام العالمي، ويقاوم التقدم بالمفهوم الغربي. وهي ذريعة الحلف للحفاظ على استمراره وبقائه بل وتوسعه لمواجهة الأعداء الجدد.

ومأزق آخر للسلام يتمثل في اتساع الفجوة بين طموحات الدول الحركة لتيارات العولمة تجاه إجماع كوني لمواجهة هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وبين ضعف قدرة الدول النامية والمتخلفة لمواجهة هذه الموضوعات المصيرية

على المسرح السياسى الدولى ، وخاصة أنها تواجه مشاكل أخرى طاحنة مثل الانفجار السكانى والأوبئة والجاعات والفقر، كما تعانى من موروث استعمارى من نزاعات الحدود وصراعات قبلية وعرقية وطائفية، ما يؤدى إلى انفجارات متتابعة على شكل حروب مدمرة ودامية .

أما الديمقراطية فليست هي الحل السحرى الذي يقضى على كل ما يهدد السلام كما تدعى الدول القائدة للنظام العالمي الجديد، إذ تصر هذه الدول على أن الديمقراطية هي خط الدفاع الأساسي ضد الحرب على أساس أنه في ظل النظم الديمقراطية يصعب الانفراد باتخاذ قرار بالحرب عايقلل من احتمالات نشوبها. إن هذا أمر مشكوك فيه تمامًا، بدليل أن الدول التي قامت بإشعال الحرب العالمية الأولى: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا كانت من الدول الديمقراطية بمقاييس عام ١٩١٤. ومع ذلك فإن هذا لا يمنع من أن تكون الديمقراطية ذات فائدة عملية لمنع الصراعات المسلحة، إذا أدركت الدول والشعوب ضرورة السلام الذي يؤثر المصالح الإنسانية العالمية على مصالحها القومية الضيقة والمؤقتة. وهذه أمنية ليست سهلة المنال.

هكذا لم تختف الوسائل والأدوات القديمة والتقليدية للأمن الدولى، وعادت القوى العظمى إلى استخدام سياسة الردع كسبيل لمنع الصراع المسلح وحفظ الأمن ليس فقط على المستوى الإقليمى ولكن على المستوى الكونى أيضًا . وقد اتفق معظم المفكرين الإستراتيچيين على أن هموم الحرب الباردة ومشاغلها قد صرفت الأنظار والاهتمامات عن المشكلات الحقيقية للسلام فى أبعاده الأخرى ، من اقتصادية واجتماعية ومعنوية وثقافية وسياسية . ووقع السلام فى مأزق أكثر تعقيدًا وتشعبًا ومراوغة، مما يحتم مواجهة هذا المأزق المتصاعد فى خطورته ، والذى دفع بكثير من المفكرين والكتاب فى الدول الكبرى إلى التساؤل عن الأسباب التى أصبحت ذرائع غير منطقية بل ومريبة للاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة وقدرات نووية هائلة ، وسعى

دؤوب لإقامة وتوسيع الأحلاف العسكرية التي ظن الكثيرون أنها انتهت بانتهاء الحرب الباردة ، إذ لم يعد هناك أي تهديد عسكري مباشر للأمن الدولي والسلام العالمي.

وكان لابد من البحث عن ذرائع تبدو منطقية وإنسانية في حرصها على الحفاظ على السلام . فسارع أعضاء حلف الأطلنطي بقيادة الولايات المتحدة إلى البحث عن تهديد عسكرى مشترك ومباشر للأمن ، وهو تهديد صناعة أمريكية في معظم الأحوال، وخاصة أن الإعلام الأمريكي المدوى ليل نهار في العالم أجمع ، يستطيع تعظيم قدرات هذا التهديد وتعميق إمكاناته ، وتضخيم أطماعه ، والتهويل من آثاره على السلام العالمي ، بما يتناسب مع ما تريد الحفاظ عليه من ترسانتها العسكرية ، وبشرط أن يكون موزعًا على مختلف قدرات العالم وفي مناطق إستراتيجية بها مصالح غربية حيوية، ومن هنا وقع الاختيار المصنوع على إيران والعراق وليبيا في منطقة الشرق الأوسط، وكوريا الشمالية وباكستان بعد تفجير قنبلتها النووية وأفغانستان في جنوب شرق آسيا، وكوبا الشمالية وباكستان بعد تفجير قنبلتها النووية وأفغانستان في جنوب شرق آسيا، وكوبا وهؤر الصراع القبلي والإرهابي في أفريقيا .

ومع ذلك فقد برزت تهديدات حقيقية وفعلية للسلام العالمى لم تكن موجودة من قبل ، مما يدل على أن السلام سيظل يعانى من مازق متواصلة ومتتابعة وخطيرة ، مادامت هناك حياة على الأرض ، فمثلاً انتشرت أسلحة الدمار الشامل نتيجة لتفكك الاتحاد السوڤييتى وقيام بعض الجمهوريات السوڤيتية السابقة ببيع ما تيسر من هذه الأسلحة ، أو تكنولوچيا إنتاجها ، أو حتى تصدير خبراتها إلى حكومات غير مستقرة أو يقوى غامضة مريبة ، مع ضياع الرقابة المركزية على هذه الأسلحة . وبالتالى وجد العالم نفسه في مواجهة ابتزاز نووى من دول أو قوى خارج السيطرة الكونية ، في حين أن دولاً كبرى مثل الولايات المتحدة أو روسيا ، ليس لديها أى دفاع فعال ضد هذا النوع من التهديد الذى لا يمكن تحديد مصدره أو احتمالات وقوعه سواء على المستوى الزمنى أو المكانى ، برغم كل إمكانات تظام الدفاع الكونى الذى تقوده الولايات المتحدة .

هناك أيضًا التهديد المتجدد نتيجة للأزمات المتفجرة التى تتمثل فى القوس الذى تشكله تركيا العلمانية وإيران الخومينية مارًا بالعراق البعثية، وخاصة أن الغرب لا يلك أية اليات أو أدوات أو مبادرات لمعالجة هذه المشكلة التى تتفاقم يومًا بعد يوم، مما قد يدفع بتحالف إيرانى روسى وتحالف عراقى / روسى ، وغير ذلك من التحالفات التى تضاعف وتعمق أبعاد المأزق الذى يعانى منه السلام العالمي .

كذلك هناك الفجوة الآخذة في الاتساع والعمق بين الشمال الغني والجنوب الفقير: الشمال الذي استطاع أن يضبط غوه السكاني مع موارده الطبيعية والإنتاجية والاقتصادية حتى لا يحافظ على مستواه المعيشي فحسب، بل يرتقى به دائمًا إلى مستويات أعلى ، والجنوب الذي دمره الانفجار السكاني والصراع القبلي ، والأوبئة ، والجاعات والكوارث الطبيعية ، وتبديد المصادر الطبيعية أو ندرتها ، والهجرات الشعبية إلى مناطق الجذب ، وبروز نزاعات المياه ، وتصاعد العنف ، وانتشار الاضطرابات . وكان المؤتمر الدولي الذي عقد في بكين في مارس ١٩٩٦ لإدارة أزمات الموارد المائية في المدن الكبرى ، قد أعلن أن نقص المياه الناجم عن التصاعد الصاروخي لعدد سكان العالم، ومع الإسراف الزائد في استخدامها ، سيؤدي إلى اندلاع الحرب في القرن الحادي والعشرين . كذلك فإن فرنسا وألمانيا في طريقهما لمواجهة أزمة كبرى وهي أزمة واللاجئين التي سيترتب عليها أعمال عنف وإثارة اضطرابات داخلية .

وفى مجال الأمن البيئى ، وقع السلام فى مأزق متشعب ، ويصعب الخروج منه لأن دهاليزه وكهوفه متعددة ، فإذا ما نجح فى الخروج من أحدها وجد نفسه فى آخر أكثر التواء وعتمة . وكان هذا المأزق هو الموضوع الرئيسى لمؤتمر الأيم المتحدة للبيئة والتنمية فى ريودى جانيرو بالبرازيل فى يونيو ١٩٩٧ ، وهو المؤتمر الذى عرف بقمة الأرض التى أصبحت تعانى من تغير المناخ وتأكل طبقة الأوزون التى تحمى الحياة من الأشعة الكونية ، وتدمير الغابات وهى رئة العالم ، وانتشار الفقر ، وتلوث البحار ، واختبارات

الأسلحة النووية ، وحوادث المفاعلات والمنشأت الصناعية المدمرة ، سوف تؤدى إلى هلاك البشرية مما يتطلب ضرورة المواجهة الكونية له .

هكذا أصبح السلام العالمي في حاجة ملحة لوضع صياغة جديدة للسياسات الأمنية الكونية لتصبح منظومة نظرية وتطبيقية ، تجمع بين المساعدة في التنمية وتحقيق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية واستخدام التكنولوجيا لوضع حلول مناسبة للأمن البيئي والاقتصادي ، وبين الاعتماد على قوة ردع لمنع الحرب والتدخل عند الحاجة لحماية الأمن والسلام العالمين، مع ضرورة توافر درجة ما من المكاشفة والشفافية. وهو ما يضع دور القوات المسلحة في المستقبل تحت ضوء جديد سواء على المستوى الدولي أو المحلى ، إذ إن هناك متغيرات تضع القوات المسلحة أمام مسئوليات جديدة ومختلفة في مواجهة متطلبات السلام العالمي والتهديدت الجديدة للأمن في مختلف بقاع العالم . بل إن هناك أصواتا تثير قضية إنشاء تنظيمات أخرى – غير القوات المسلحة – لمواجهة هذه التهديدات التي تحتاج إلى مرونة أكثر قد تصل إلى حرب العصابات .

لكن الدول الكبرى وضعت هذه التساؤلات في اعتبارها بحيث أصبحت الجيوش أقل حجمًا وأكبر تأثيرًا ، مع اختراع أسلحة فعالة للغاية لكنها لا تقع تحت بند أسلحة الدمار الشامل . وهو ما يتطلب تكاليف باهظة ، لا تستطيع سوى الدول الكبرى الوفاء بها حتى تمكنها النوعية ذات الكفاءة العالية من السيطرة على الكمية ذات الكفاءة الضعيفة . وهو ما يشكل خطورة من نوع جديد على سيادة الدول الصغرى التي يمكن أن تصبح تحت رحمة الدول الكبرى بحجة الحفاظ على السلام العالمي ، في حين أنها يمكن أن تتحول إلى بؤر متجددة لتفجر الصراعات المسلحة كما حدث ويحدث في البلقان على سبيل المثال . ولذلك يجب ألا يكون الأمن الجماعي أو السلام العالمي بديلاً نهائيًا عن الأمن الوطني والقومي . كما يجب أيضًا ألا تكون

التهديدات والخاطر البعيدة أو المحتملة بديلاً عن الانشغال بالخاطر والعداوات الراهنة والملحة والمباشرة. فلابد من التركيز على إجراءات بناء الثقة ووأد التهديدت في مهدها، وتنمية المصالح المشتركة المحلية والإقليمية كالية دائمة في إطار ضمانات وترتيبات الأمن العالمي لمواجهة المتطلبات الجديدة لاستقرار السلام بقدر الإمكان.

وقد امتزجت الحياة العسكرية بالحياة المدنية ، بحيث أصبح دور القوات المسلحة لا يقل في خطورته وحيويته في زمن السلام عنه في زمن الحرب . ففي معظم بلاد العالم المتحضر ، تساهم القوات المسلحة في التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني ، وتوظيف المبتكرات العسكرية في خدمة الحياة المدنية ، والحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية ، وتأمين البيئة ... إلغ . وفي الوقت نفسه تظل على أهبة الاستعداد لمشاركة المجتمع الدولي في حفظ أو فرض أو بناء السلام العالمي ، بشرط أن تضع في اعتبارها دائمًا احتمالات التهديدت والخصومات الضمنية التقليدية، وذلك لبناء حسابات القوة المسلحة واستخداماتها على أساس مواجهة قدرات وإمكانات الخصم أو المنافس المحتملة ، وفي الوقت نفسه لا تعتمد في حساباتها على أحجام وأعداد لقوات عسكرية قد تكون معادية لكن المجتمع الدولي لن يسمح لها بممارسة نشاطها . ومن هنا كانت ضرورة الوعي السياسي العميق للقادة العسكريين حتى يحققوا أكبر قدر ممكن من حرية الحركة ومرونة المناورة لصنع القرار السياسي العسكري لمواجهة التهديدات من حرية الحركة ومرونة المنافرة لصنع القرار السياسي العسكري لمواجهة التهديدات والخاطر طبقا للأسبقيات والاحتمالات الراهنة .

وفى عام ١٩٩٥ أصدر المفكر الإستراتيجى روبرت هارڤى كتابه «عودة القوى: الانزلاق نحو فوضى عالمية» الذى يدور حول فكرة رئيسية، وهى أنه بعد خمس سنوات من انهيار سور برلين فى أكتوبر ١٩٩٠، الذى يعتبره الرمز الأسمى لنهاية الحرب الباردة، فإن السلام لم ينج من مازقه الخطيرة التى تهدد العالم الذى لم يصبح اَمنًا كما توقع كثيرون، بل فوجئ المجتمع الدولى بأزمات وحروب قومية وعرقية لم يكن

مستعدًّا أو مهيأً لمواجهتها . وعادت الرأسمالية الشرهة تمارس نفوذها بأقصى ما تستطيع، وانكفأت أمريكا القوى العظمى الوحيدة فى أعقاب الحرب الباردة على نفسها ، فى حين تطلعت قوى أخرى كألمانيا واليابان لممارسة دورها بشكل أكثر شوفينية، وأعادت الصين تسليح نفسها من جديد ، بحيث أصبح العالم أكثر خطورة عا كان فى منتصف القرن العشرين .

ويشبه روبرت هارقى سنوات ما بعد الحرب الباردة ، ببداية سنوات القرن العشرين حيث شعرت القوى الكبرى فى ذلك الوقت وعلى رأسها إنجلترا بالرضا الذاتى عن النفس . فالإمبراطورية البريطانية توسعت بشكل لم يحدث من قبل ، وكذلك ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ولكن بدرجة أقل ، فى حين توسعت روسيا اقتصاديا واستعماريا . كما وصلت الرأسمالية الوطنية إلى الذروة ، وتضاعف حجم التجارة العالمية ٥٧ مرة خلال مائة عام فقط ، وبدا العالم بالنسبة لهذه الدول كما لو أن صراعاته قد انتهت واستتب السلام أخيرًا . فالحرب الأهلية الأمريكية كانت قد أصبحت ذكرى ترويها الكتب والمسرحيات ، فى حين توقفت الحروب بين دول أوروبا، وبدأ عصر الإصلاح الاجتماعى وخاصة فى بريطانيا .

لكن يبدو أن السلام هو الاستثناء في حين يمثل الصراع والحرب القاعدة. ففي خلال أقل من عقدين فقط من الزمان ، تحطمت هذه الواجهة الجميلة على صخور القومية التي اجناحت أوروبا . واندلعت الحرب العالمية الأولى لتقضى على النظام الدولى السائد أنذاك والذي لفظ أنفاسه الأخيرة مع ظهور الشيوعية في روسيا وقيام الاتحاد السوڤييتي ، وتهديد زعمائه بنشر الشيوعية في جميع أنحاء العالم . واجتاح العالم الرأسمالي عقب الحرب أزمات اقتصادية حادة بدأت بكساد اقتصادي بعد الحرب مباشرة في أوائل العشرينيات ، ثم انتعاش اقتصادي قصير الأمد انتهي مع الكساد العظيم الذي بلغ قمته في أواخر عام ١٩٢٩ ، والذي ساد في عقد الثلاثينيات،

ودمر حياة الملايين في أوروبا ، وأصاب المجتمعات بالانهيار والتفسخ ، ودفع الناس إلى التطلع لحل مشكلاتهم ومآسيهم بأساليب متطرفة وعنيفة ، فظهرت الفاشية في إيطاليا ١٩٣٧ ، والنازية في ألمانيا ١٩٣٣ ، واستولى فرانكو على السلطة في أسبانيا ١٩٣٩ ، في حين تصاعدت النزعة العسكرية اليابانية في الشرق الأقصى ، وتطورت إلى نزعة استعمارية؛ ليدخل العالم بسبب هذه المشكلات المتفاقمة في أتون الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها عشرات الملايين من الأشخاص .

وبناية الحرب العالمية الثانية دخل السلام في مازق متفرقة ومتتابعة ، وذلك بانقسام العالم إلى معسكربن أحدهما غربي تتزعمه الولايات المتحدة ، والآخر شرقي في قبضة الاتحاد السوڤييتي . لكن نتيجة لامتلاك واشنطن وموسكو للسلاح النووي لم يكن من الممكن اندلاع الحرب بينهما ، أو ماسمي بتوازن الرعب ، فاستعيض عنها بحروب صغيرة تجرى هنا وهناك بالوكالة عنهما بين دول العالم الثالث، بدءًا بالحرب الكورية ، ومرورًا بالحروب العربية الإسرائيلية ، وأزمة الصواريخ الكوبية في بداية الستينيات وأنجولا وأفغانستان وأمريكا الوسطى وغيرها وغيرها من الحروب التي اكتوى العالم الثالث بنارها .

وخلال الفترة من عام ۱۹۸۷ إلى ۱۹۹۱ ، بدأت الإمبراطورية السوڤيتية فى التمزق ثم الانهيار والتحلل ، وتخلصت دول أوروبا الشرقية من التبعية السوڤيتية ، واستقلت دول البلطيق ودول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوڤيتى الذى تفتت ثم انهار سور برلين ، وفى النهاية اختفى الاتحاد السوڤيتى تمامًا من الوجود . واجتاحت النشوة بعض الليبراليين الغربيين فتصوروا أن قيم اقتصاد السوق الحرة قد انتصرت انتصارًا لا رجعة فيه ، ووصل التاريخ إلى نهايته . لكن الحقيقة كما يرى روبرت هارڤى أنها كانت نهاية صراع بين أيديولوچيتين متنافستين ، وبداية لمرحلة جديدة افتتحتها كلاب القومية الشوفينية المسعورة من جحورها لتشعل الصراعات العرقية والحروب القومية ، فى حين أن الرأسمالية العالمية التى سيطرت على النظام الاقتصادى الدولى ، مضت فى طريقها

دون أن تضع في اعتبارها شعور الناس العاديين وظروفهم، وشهدت بداية القرن الحادى والعشرين نفس بذور الفوضى العالمية التي شهدتها بداية القرن العشرين ، وكأن العالم لم يتعلم شيئًا من دروس الماضى القريب .

وانزلق العالم إلى هاوية من الفوضى العالمية لم ير مثيلاً لها من قبل . ففى ألمانيا مثلاً أحرق النازيون الجدد أى أتراك يقعون فى براثنهم ، وتكررت هذه الحوادث أكثر من ألف مرة بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٥ ، مما يدل على فشل الحكومة الألمانية فى المواجهة بشكل حاسم مع هؤلاء النازيين الذين شكلوا منظمات متطرفة انضم إليها عشرات الآلاف من الألمان الذين يتزايد عددهم باستمرار . أما الجنوب الشرقى لأوروبا ، فقد شهد رعبًا ودمارًا عندما حاصر الصرب مدينة سراييقو ذات الأغلبية المسلمة ، ومارسوا فيها من التطهير العرقى والاغتصاب وتشريد الأهالى ما يشكل قصصًا مأسوية من الرعب الإنساني الذي لا يمكن أن يتخيله عقل .

ومن المثير للعجب والصدمة أن دعاة عدم التدخل في الصراع من الغربيين ظلوا يجادلون بأن ما يحدث هو حرب أهلية لا ينبغي التورط فيها . وترك الغرب الأمور لتتفاقم بشكل مروع ثم عاد ليتباكي على ما حدث وما يحدث . وإذا كان حلف الأطلنطي قد تدخل في البوسنة والهرسك ليجرب أسلحته الجديدة في قتال فعلى وليس في مجرد مناورات ، واستطاع أن يضرب الصرب في مقتل ، فإن بذور الفوضي لم تذبل أو تجف بل ازدهرت وتناثرت في مناطق أخرى من البلقان كمقدونيا على سبيل المثال في صراعها مع الألبان ، مما يدل على أن الصراعات العرقية والحمى القومية تحولت إلى قنابل موقوتة وألغام خفية قابلة للانفجار في أي وقت ، بحيث أصبح السلام حلمًا بعيد المنال .

أما جمهوريات الاتحاد السوڤييتي السابقة في آسيا الوسطى فقد شهدت ويلات وحمامات دماء ناجمة عن ثلاثين صراعًا منفصلاً ، اندلعت في هذه الجمهوريات من

چورچيا إلى أذربيجان ، ومن أرمينيا إلى كازاخستان فى حين شهد الشرق الأوسط بصفة عامة والوطن العربى بصفة خاصة كارثة لم يسبق لها مثيل ، إذ وقع الغزو العراقى للكويت ، وخاض العالم حربًا ضد العراق لإخراجه من الكويت، ثم اشتعلت الانتفاضات ضد نظام صدام حسين فى شمال وجنوب العراق. وإذا كان العنف يولد العنف ، والتطرف يولد التطرف ، فقد انتشر المتطرفون كالنار فى الهشيم فى الشرق الأوسط وأصبحوا من أهم سماته المميزة له .

كما شهدت آسيا أزمات وحروبا عديدة فى أفغانستان وكمبوديا وأندونيسيا والفليبين ، فى حين شهدت أفريقيا مذابح جماعية فى رواندا وبوروندى وملايين اللاجئين المشردين ، والجاعات فى السودان وأثيوبيا والصومال ، والحروب الأهلية والقبلية فى بعض دول القارة ، وغير ذلك من الملامح الأساسية للنظام العالمى الجديد فى عصر العولمة التى تدعى أنها جعلت من العالم قرية كونية صغيرة تجسد سيادة الرأسمالية واقتصاد السوق الحرة ، وإقبال دول العالم ، سواء مضطرة أو راضية ، على تبنى هذا النظام بحيث انتهى الحديث عن أية مذاهب اقتصادية أخرى .

لكن سرعان ما تبدد حلم الرأسمالية المتعجرفة ، إذ بعد شهور قليلة من سقوط سور برلين ، سقطت مارجريت تاتشر رئيسة وزراء إنجلترا وإحدى أبطال الرأسمالية العالمية ، وبعدها خرج بوش الرئيس الأمريكي الجمهوري من البيت الأبيض والذي كان يبشر بنظام دولي جديد قوامه الرأسمالية الغربية والديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة ، وكان أول من نادي بشعار أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنًا أمريكيًا . وبعده جاء الرئيس الديمقراطي كلينتون ليتحدث عن الضمان الاجتماعي وتحقيق عدالة اجتماعية ، ودعم الصناعات والمنتجات الأمريكية . أما في فرنسا فإنه لم يتم مطلقا تطبيق اقتصاد السوق في عهد فرانسوا ميتران برغم فوز اليمين بالانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣ ، وتشكيله الحكومة . فقد ظلت تسير على مبدأ التخطيط المركزي،

وواصلت معارضتها لتحرير التجارة العالمية، وفي عهد چاك شيراك الديجولى ، تولى رئاسة الوزارة ليونيل چوسبان الاشتراكى . أما فى ألمانيا فقد بقى التخطيط الاقتصادى كأحد أسباب نجاح المعجزة الألمانية . وفى أسبانيا وإيطاليا واصلت الدولة تدخلها فى الاقتصاد وحماية صناعاتها الوطنية . وهو نفس المنهج الذى طبق بصورة أوضح فى آسيا، إذ إن السياسة الاقتصادية فى الصين واليابان والنمور الآسيوية ، كانت مصحوبة بتوجيهات مباشرة من الدولة . وقد انفق معظم المحللين على أن هذه السياسات المتزنة كانت من أسباب الاستقرار فى هذه الدول ، إذ منحتها القدرة على إدارة الأزمات وتجاوزها ، بل وامتصاص الصدمات التي كان من المكن أن تهدد سلامها الاجتماعى.

ويوضح روبرت هارفى فى كتابه «عودة القوى: الانزلاق نحو فوضى عالمية» أن أبواق الغرب تدعى أن ما حدث فى أوروبا الشرقية كان هروبًا جماعيًّا إلى الرأسمالية. لكنه فى الواقع لم يكن تحولاً إلى النظام الرأسمالي بل كان تخليا عن النظام الشيوعى. فإذا كانت الشيوعية قد خسرت مواقعها الأوروبية، فإن الرأسمالية لم تنتصر لأن كل هموم شعوب أوروبا الشرقية تمثلت فى التخلص من نير السيطرة الشيوعية الشمولية، وهذا لا يعنى بالضرورة الاتجاه إلى السوق الحرة، بل إلى التطلعات القومية والعرقية والفردية التى غلبت على كل شيء، وشكلت بؤر الصراع التى هددت السلام فى قلب أوروبا.

لم تقم النظم الرأسمالية بصيغتها المعروفة فى أوروبا الشرقية، بل ظهرت نظم هى خليط من القومية والعرقية والفردية غير الواضحة المعالم ، إذ إن ما حدث بالضبط كان نتيجة مباشرة لسنوات طويلة من الحرمان الاقتصادى والحكم الشمولى . ذلك أنه بمجرد انهيار سد الشيوعية ، تدفق الطوفان الذى أطلق العنان لكل الرغبات الفردية الجامحة. وقامت الطبقات الوسطى فى أوروبا الشرقية باسترداد زمام المبادرة من الطبقات العاملة. وركبت الشعوب الموجة المواتية وقامت بالثورة ضد نظم حكم كانت قد فسدت حتى النخاع ، وابتعدت عن مصالح الجماهير التى ثارت ضدها لا حبًا فى الديمقراطية والرأسمالية الغربية ، ولكن طلبًا للحرية التى حرمت منها .

هكذا انتهت الحرب الباردة ، وزال الخطر الشيوعى ، لكن السلام لم يعم ، بل أصبح مهددًا بمخاطر مباشرة وغير مباشرة ، قد تصعب مواجهتها لقدرتها على المراوغة والتلون والانطلاق من مناطق لم تكن متوقعة أو فى بؤرة الأحداث المعتادة. فقد أصابت أوروبا اهتزازات متتابعة لم تم بمثلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخرجت القوميات الكامنة من بؤرها كفوهات البراكين التي لا تهدأ ، وانتشرت الأسلحة النووية فى كل مكان . أما جمهوريات الاتحاد السوڤييتى السابق فأصبحت مثل القنابل الموقوتة والألغام التي يمكن أن تنفجر عند أول ملامسة لها ، ووقع الاقتصاد العالمي تحت وطأة أزمات متتابعة يمكن أن تكون أسوأ من أزمة ١٩٢٩ ، وبلغت البطالة مستويات غير مسبوقة، ومد أخطبوط المافيا العالمية أذرعه العملاقة فى كل مكان ، وغزت موجات الهجرة كثيرًا من بقاع العالم ، وعانى العالم من فراغ ثقافي وخواء فكرى على كل المستويات . وفقد المفكرون قدرتهم على تنوير الجماهير ، ولم يشتهر منهم سوى من كان بوقًا للمصالح الرأسمالية الكبرى التي تحاول فرض هيمنتها على العالم أجمع .

وكان المفكر الفرنسى آلان مينك قد أصدر في عام ١٩٩٤ كتابه القيم «العصور الوسطى الجديدة» الذي أكد فيه أن كل أحلام البشرية في سلام عادل قد تلاشت، تحت وطأة عصر من التفكك والانحلال والتسيب والفوضى والاضطراب ، والقلاقل ، مثلما كان يحدث في العصور الوسطى التي عرفت بالعصور المظلمة. فقد أصبح كل شيء وأى شيء ممكنًا ، ويدعو للخوف والارتياب . واختفت الزعامات والقيادت ذات التوجهات والبصمات الواضحة المتبلورة ، وانقسمت المعالم الجغرافية والسياسية والاقتصادية للدول التي كانت تشارك في رسم خريطة العالم المعاصر ، وحل محلها نظام معقد من قوى محدودة ، وإقطاعيات متشابكة ، ودول تابعة ، ودويلات ، وأقاليم جرداء ، وقوى أخرى ثانوية بلا أهمية حقيقية ، وشبكات متداخلة مثل قصور التيه التي عرفت في العصور القديمة .

أصبح مأزق السلام أعمق وأوسع وأخطر، إذ لم يعد من السهل التعرف على الأعداء الحقيقيين، أو تحديد البؤر التي يحتمل أن تصدر عنها الصراعات والحروب والمعارك التي أصبحت أهلية أو قبلية أو عرقية و دولية مثلما حدث في تحرير الكويت من الغزو العراقي وهجوم حلف الأطلنطي على الصرب لحساب الألبان. وتكونت مجتمعات ومساحات خارج نطاق المنطق والعقلانية. وأصبح العالم في طريقه إلى القبائلية حيث الحدود غير آمنة ومعرضة دائمًا للغزوات والهجمات. وبذلك استبدل البشر عصرًا كانوا يعيشون فيه في خطر كبير ولكن بلا مخاوف نظرًا للتوازن الدولي العقلاني الذي كان بمثابة صمام كبير للأمن، بعصر سيعيشون فيه بلا خطر كبير محدد ولكن بالكثير من الخاوف من الأخطار المتفرقة والغامضة والمتتابعة.

هكذا كتب على السلام العالمى أن يظل رهين مآزق متتابعة، لكن منتهى الأمل يتمثل فى محاصرة احتمالات الانفجار والحرب، أو فى التعجيل بإنهاء الحرب إذا وقعت، والتقليل من آثارها وتداعياتها بقدر الإمكان. فما أسهل إثارة الحرب والصراع. وما أصعب الحفاظ على السلام والأمن، لدرجة أن من يتتبع تاريخ البشرية يرى أن الحرب كانت هى القاعدة فى حين أن السلام كان هو الاستثناء . فمن كان يصدق أن الولايات المتحدة ستخوض حربًا فى أفغانستان ضد نظام الطالبان وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن ، بعد ضرب مركز التجارة العالمي فى نيويورك ، والبنتاجون فى واشنطن ، وتعقب طائرة الرئيس الأمريكي لضربها ؟! وهي الحرب التي بدأت في اكتوبر ٢٠٠١ ويبدو أنها ستستمر لسنوات بهدف القضاء على منابع الإرهاب فى العالم .



(٤٤) مستقبل الرأسمالية

بعيدًا عن الدعايات المتحمسة للرأسمالية أو المضادة لها ، فإن التحولات الدولية التي جرت مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين ، قد وضعتها في ميزان جديد تمامًا ، اعتبره البعض انتصارًا ساحقًا ونهائيًّا لها . لكن هذ التبسيط المخل سرعان ما انقشع بعذ سنوات قليلة منذ انهيار الاشتراكية بصفة عامة والشيوعية بصفة خاصة . وصدرت كتب علمية جادة مثل كتاب «مستقبل الرأسمالية» في عام ١٩٩٥ لخبير الاقتصاد العالمي وأستاذ الإدارة والاقتصاد في معهد ماساتشوستس ، ليستر ثيرو الذي قام بتعرية كل الأقنعة البراقة والمزيفة التي ارتداها الكتاب والباحثون ، سواء في الغرب أو الشرق ، في مؤلفاتهم التي لا تحصى عن ظروف الانهيار الشيوعي وأسبابه والآثار المترتبة عليه ، وأهمها انفراد الرأسمالية كمذهب ونظام اقتصادي وسياسي واجتماعي ، بزمام القيادة في العالم .

كان ليستر ثيرو رائدًا مبكرًا في مجاله عندما طرح في منتصف التسعينيات تساؤلات شائكة عن مستقبل الرأسمالية من خلال نظرة علمية وحضارية وفكرية شاملة ، وضعت في اعتبارها النكسات التاريخية التي وقعت الرأسمالية في براثنها ، خاصة الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩، والتي أدت إلى توقف مفاجئ لفترة ازدهار قلقة تحت وطأة التوسع في الاثتمان والمضاربة. وقد ظل الخبراء المتحمسون للرأسمالية يؤكدون أن هذه الكارثة لا يمكن أن تتكرر مرة أخرى ، لكن ليستر ثيرو أثبت في كتابه أن هذه النكسات ليست مجرد أحداث طارئة على المنظومة الرأسمالية ، بل هي جزء لا يتجزأ من بنيتها التي يجب أن تتغير في جوهرها حتى لا يحمل المستقبل لها من الكوارث ما يزيد في بشاعته عما مرت به من قبل.

وتعد الرؤية المستقبلية أخطر ما جاء في كتاب ثيرو الذي جعل منها محوراً له، حتى لا تستغرق البشر لحظات الانتصار الرأسمالي المذهل، فتعشى أبصارهم عن رصد وتلمس احتمالات المستقبل. فهو يحذر القوى الاقتصادية المنهمكة في رسم ملامع عالم الغد من أن اعتبار انتصار الرأسمالية انتصاراً نهائيًا حاسمًا، قد يكون بداية النهاية بالنسبة للرأسمالية ذاتها . ذلك أن النظام الاقتصادي الذي ينفرد بالمساحة الدولية، وبالتالي يفتقد المنافسة والدافع للتحدي، يمكن أن يلقى نفس المصير الذي أصاب المذاهب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . والاشتراكية نفسها أكبر دليل تاريخي على ذلك ، إذ إنها واجهت هذا المصير ، بعد أن ظهرت في بدايتها كعلاج ثوري وناجع لأمراض وسلبيات القرن التاسع عشر، التي تميزت بالشراسة والجشع وممارسة القهر ، وأدت إلى عدم المساواة ، وزيادة البطالة ، وتوسيع الهوة وتعميقها بين أصحاب العمل والعمال ، بين من يملكون ومن لا يملكون .

اعتقدت الاشتراكية أن علاج هذه الأمراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، يتمثل في ابتكار نموذج إنساني جديد هو «الفرد الاجتماعي» الذي يكون بمثابة حل المعادلة الصعبة التي توازن بين الكيان الفردي للإنسان والكيان الاقتصادي للمجتمع . فهذا الفرد الاجتماعي كان من المنظور الاشتراكي حجر الأساس للإنتاج والثروة ، لكن النتيجة كانت فشلاً ذريعًا . فقد أخفقت الاشتراكية ثم الشيوعية في تنشئة ذلك النموذج الإنساني ؛ لأنه من شبه المستحيل أن تحفز أغلبية البشر للعمل من أجل أهداف اجتماعية لفترة طويلة من الزمن ، على أن يصرفوا النظر عن أهدافهم وطموحاتهم الفردية .

وقد يقول قائل فى تساؤل منطقى : لكن كيف ازدهرت الشيوعية فى الاتحاد السوڤييتى أكثر من ثلاثة أرباع القرن العشرين فى حين أنها تحمل بذور فنائها فى داخلها ؟ والإجابة عن هذا التساؤل تكمن فى أن السنوات التى ازدهرت فيها

الشيوعية ، شهت تحديات كبيرة ومصيرية ، استنزفت كل طاقاتها وساعدتها في معركة المجابهة والبقاء في عقدي العشرينيات والثلاثينيات، أي بعد قيام ثورة أكتوبر البلشفية عام ١٩١٧ ، تمثل التحدي في بناء النظام الاشتراكي تحت وطأة العداء الغربي للدولة الوليدة . ثم تمثل الدافع ، في عقد الأربعينيات ، في الإصرار على التصدى للطوفان النازى الذي انتصرت عليه بعد معارك مريرة وطويلة ، فاكتسبت قوة دفع ضخمة جعلت منها القوة الثانية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . وفي عقدى الخمسينيات والستينيات تمثل الحافز في إعادة بناء ما دمرته النازية والفاشية خلال الحرب العالمية الثانية . ومنذ نهاية الخمسينيات وانتشار حركات التحرير في دول العالم الثالث ، بدا الأمر كما لو كانت الشيوعية السوڤييتية على طريق النجاح والازدهار وتقديم المثل الأعلى للدول الصاعدة والنامية ، إذ تجاوزت معدلات النمو الاقتصادي في الاتحاد السوڤييتي المعدلات التي حققتها الولايات المتحدة ، مما حفز الرأسمالية الغربية على استنفار كل قواها لمواجهة التحدي المتصاعد . لكن هذا التحدى لم يستمر بنفس قوة الدفع ، بعد أن استحكمت فيه السطوة الحزبية ، والأيديولوچية الجامدة ، والبيروقراطية التي لا تخطو أية خطوة بدون أوامر من فوق. وكانت النتيجة أن تعثرت آليات النظام ، وتراجع الإنتاج كمًّا وكيفًا ، إلى أن انهارت الشيوعية من داخلها على هذا النحو المأساوى المريع ، وكأنها كانت قصرًا أو حصنًا من الرمال.

وسرعان ما تغيرت قواعد اللعبة السياسية مع انتهاء الشيوعية وتفكك بلاد المعسكر الشرقى ، وتحول حوالى ١,٩ مليار من البشر إلى العالم الرأسمالى . وكان من الطبيعى أن يتخلوا عن القواعد الاقتصادية والمعايير الاجتماعية التى ساروا على نهجها قرابة ثلاثة أرباع القرن ، خاصة فى أوروبا الشرقية والوسطى وجمهوريات الاتحاد السوڤييتى السابق . لكن تفاؤلهم لم يكن فى محله ، إذ أدركوا أن المسألة لم تكن بالبساطة التى تصوروها ، وأن التحول من الشيوعية إلى الرأسمالية لم يكن يحتاج إلا

إلى مجرد الضغط على زر! بل إنها إعادة لهيكلة أغاط أصبحت جزءًا عضويًا من كيانهم الفكرى والسلوكى على مدى أكثر من سبعة عقود متتابعة . ومن هنا كانت عوامل الضياع والتشتت والحيرة التى اجتاحت هذه البلاد في ظل الرأسمالية الوافدة ، وانطبق عليها المثل المصرى الشعبى الذي يصور المرأة التي رقصت على السلم فلم يرها سكان الطوابق العليا أو السفلى . فقد تخلصت هذه الدولة من الرداء الشيوعى لكن الرداء الرأسمالي لم يناسبها بعد .

ولم يكن المأزق مأزقًا للشيوعية فحسب ، بل كان مأزقًا للرأسمالية أيضًا . فقد واجهت الرأسمالية التقليدية واقعًا جديدًا جعلها تنفرد وحدها بالزعامة الاقتصادية ، لكنه في الوقت نفسه ألقى على كاهلها بمسئوليات جسيمة ذات أبعاد وأعماق لم تتضح بعد . ويوضح ليستر ثيرو أن هذا الموقف يختلف إلى حد كبير عن المواقف أو الأوضاع التي مرت بها الرأسمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين . فهناك لعبة جديدة بقواعد جديدة تستلزم إستراتيچيات جديدة ، تحتم على الرأسمالية أن تبحث عنها وتبلورها وتقننها ، إذا ما أرادت أن تتغلب على المشكلات والسلبيات التي أدت إلى سقوط الأنظمة التي نافستها في القرن العشرين . ويتمثل أول تغيير في قواعد اللعبة السياسة والاقتصادية في أن الصناعات التي اعتمدت عليها المجتمعات الرأسمالية في تطورها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، والتي قامت على أساس وجود مصادر وموارد طبيعية مثل المعادن بصفة عامة ، والحديد والصلب بصفة خاصة ، في أماكن معينة ، لم تعد هي الأساس ، بل حلت محلها صناعات تعتمد أساسًا على قوة العقل والمعرفة وإنتاج التكنولوچيا الدقيقة والمعقدة والتي يسهل تداولها لصغر حجمها وخفة وزنها ، وفي مقدمتها الكمبيوتر بطبيعة الحال .

ولم تعد النظرية الرأسمالية الكلاسيكية قادرة على الصمود في وجه هذه المتغيرات الجذرية ، وهي النظرية التي ركزت على الأفضلية النسبية لمواقع معينة نتيجة

لقربها من الثروات الطبيعية ، مما أدى إلى تمركز الصناعات فيها . لقد أوشكت هذه النظرية على الاختفاء تحت وطأة التكنولوچيا الجديدة التى تنهض على الابتكار العقلى والمهارة المعرفية كمصدر أساسى للصناعات الحديثة مثل الكمبيوتر ، والتى يمكن إقامتها في أى مكان في العالم تتوافر فيه المعرفة ، سواء في مدينة بنجالورا الهندية التى تعتبر مركز الكمبيوتر في آسيا ، أو وادى السيلكون لصناعات الكمبيوتر في أمريكا .

ومن المسئوليات الأخرى التى ألقيت على عاتق الرأسمالية الجديدة أو التى يفترض أنها أصبحت جديدة، الاعتماد على التخطيط طويل المدى الذى كانت الحكومات الرأسمالية تعتبره بدعة شيوعية تعوق حرية السوق، ورفضت أى نوع من التخطيط يتجاوز خمس سنوات . الآن أصبح هذا الجيل الجديد من صناعات المستقبل ، يتطلب أن تأخذ الحكومات زمام المبادرة بالتخطيط بعيد المدى، لفتح الأفاق المتعددة والبعيدة ، وكذلك توجيه استثمارات ضخمة قد يعجز عنها القطاع الخاص ، وخاصة بعد أن تخلصت الحكومات من سطوة المكان والموقع الجغرافى الذى كان يمدها بالموارد التى تعتمد عليها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا .

ويشكل الانفجار السكانى مشكلة أو معضلة أخرى لابد أن تجد لها الرأسمالية الجديدة حلولاً حاسمة . فقد أصبح سكان العالم يتزايدون ، ويتحركون من مكان لأخر ، وتطول أعمارهم نتيجة لتحسن الرعاية الصحية ، والنظام الغذائى ، خاصة فى الدول المتقدمة والغنية . أما فى الدول المتخلفة والفقيرة ، فإن مشكلات أو معضلات الفقر والجهل والمرض مزمنة وعويصة ، ولن تنحسر تداعياتها فى نطاق هذه الدول بعد أن أصبح العالم قرية كونية صغيرة نتيجة للثورة التكنولوچية والمعلوماتية التى اجتاحت العالم كله فى عهد العولمة. ولذلك لابد أن تتأثر الدول المتقدمة والغنية بهذه السلبيات التى لابد أن تواجهها الرأسمالية الجديدة التى انفردت بالساحة بهذه السلبيات التى لابد أن تواجهها الرأسمالية الجديدة التى انفردت بالساحة الدولية، ولم تعد الشيوعية موجودة لتتخذ منها ذريعة تبرر بها فقر هذه الدول وتدهورها.

وتقسيم الدول إلى غنية وفقيرة بهذا الحسم بل والعسف ، لابد أن ينسحب على البنية الداخلية لكل مجتمع على حدة ، مما يكرس الانقسام بشكل تام بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد ، ويولد بؤرًا لانفجارات متتابعة لن يعانى منها سوى الأغنياء والرأسماليين ، أما الفقراء فليس لديهم ما يخافون منه أو يحرصون عليه أو يعانون منه أكثر ، لأنهم فى قاع المعاناة بالفعل. وإذا لم تتسلح الرأسمالية الجديدة بهذا الوعى واليقظة والقدرة على التنبؤ بانفجارات متوقعة فى المستقبل، واستيعابها وامتصاصها بطريقة أو بأخرى ، فإنها يمكن أن تدخل فى متاهات وطرق مسدودة ، قد لا تخرج منها مثلما حدث للاشتراكية من قبل عندما عجزت عن مواكبة معطيات الواقع الراهن ومتغيراته .

أما قواعد اللعبة السياسية على مستوى الاقتصاد العالمى فستتغير أيضًا مع اضمحلال أهمية المنظومات الاقتصادية الوطنية لصالح كيانات اقتصادية عملاقة ، وستدخل شركات عابرة للجنسيات والقوميات والقارات فى معارك حتى مع الدول الغنية التى ماتزال تركز على المصالح الوطنية لشعوبها ، فى حين أن هذه الشركات لا يهمها سوى الربح بأية وسيلة . ومع اشتداد هذا التيار العولمى ، ستجد الدول نفسها منجرفة - ربما برغم إرادتها - إلى إقامة التكتلات الاقتصادية والانضواء تحت لوائها حتى لا تجد نفسها فى عزلة مخيفة بعيدًا عن التوجهات والمصالح الدولية السائدة التى لم تعد تسمح بوجود دولة مسيطرة سياسيًا واقتصاديًا كما كان الأمر بالنسبة لبريطانيا العظمى فى القرن التاسع عشر ، والولايات المتحدة فى القرن العشرين . فقد انتهى هذا العصر بظهور نظام اقتصادى وسياسى واجتماعى جديد تشارك فى قيادته كل دولة ناهضة اقتصاديًا .

ويجب ألا تغتر الرأسمالية الجديدة بأنها أصبحت النظام الوحيد السائد في العالم منذ العقد الأخير في القرن العشرين ، لأن التحديات التي تواجهها معقدة

ومتشابكة وغير مباشرة بل ويمكن أن تكون خفية وغير متوقعة . ولذلك يتحتم على المنظّرين والمفكرين الاقتصاديين أن يضعوا الخطط والمناهج والتقاليد التي تساعد جميع الأطراف المعنية على التأقلم مع قواعد اللعبة الدولية الجديدة ، واستيعاب قوانينها ، وتوجيهها لما فيه صالح الجميع ، تجنبًا لأية نكسات متوقعة أو غير متوقعة . فلم يعد الانهيار من الداخل هو الذي يهدد الرأسمالية كما حدث للشيوعية ونظم اقتصادية أخرى ، بل الركود الذي قد ينتج عن عدم وجود منافسين يولدون روح التحدى والتنافس من خارج الرأسمالية التي يمكن أن تنكمش وتفقد قوة دفعها مع غياب هذا التحدي .

ومع اختلاف قواعد اللعبة الاقتصادية والسياسية ، سيكون الفائزون فى المستقبل مختلفين تمامًا عن الفائزين فى الماضى . فالقواعد ستكون مختلفة ، والمنعطف الذى يواجهه العالم مع مطلع القرن الحادى والعشرين يتطلب مناهج واستجابات مختلفة . وأصبح النجاح يحتاج إلى أكثر من مجرد ابتكار التكنولوچيا ، إنه فى أشد الحاجة لتغيير آراء وأفكار وعادات وسلوكيات الناس ، حتى تتحول التكنولوچيا إلى منهج وروح وجوهر لبناء مجتمع جديد ، وليست مجرد آلات وأجهزة وشبكات للاستعمال الخارجي فقط .

وقد استطاعت الرأسمالية طوال العقود المتتابعة في الماضي أن تثبت خطأ مقولة كارل ماركس التي تؤكد أن الرأسمالية تحمل في ثناياها بذور فنائها. فقد طورت نفسها وأتاحت الظروف المناسبة للقضاء على - أو تحييد - بذور الفناء من خلال سلسلة من التغييرات في أسسها الأولى ، كانت بمثابة صمامات الأمن مثل الضمان الاجتماعي ، وتقليل ساعات العمل ، وإنصاف العمال اقتصاديًّا واجتماعيًّا ، وغير ذلك من الاحتياطات التي ساعدتها على الفوز في معركة البقاء . لكن الأمور لم تعد بهذه البساطة ، لأن المستقبل ينطوى على تحديات أصعب وأشد وأعقد ، مما يجعل مصير

الرأسمالية رهنًا بكيفية التعامل مع هذه التحديات واستيعابها وتطويرها لصالحها . وخاصة أن الرأسمالية لا تزال تنطوى على خطر يعتبر جزءًا عضويًا في طبيعتها ، وهو روح المغامرة التي يصعب وضع كل اعتباراتها في الحسبان .

وكان لهذا الخطر سابقة تاريخية في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ ، وقد حاول أنصار الرأسمالية المتحمسون ، التأكيد مرارًا وتكرارًا على أن هذه السابقة الخطيرة والمدمرة لن تتكرر مرة أخرى ، لكنهم عجزوا عن تقديم الضمان لذلك . والدليل على ذلك أنها تكررت في الربع الأخير من القرن العشرين، وإن كانت بأشكال مختلفة ومتنوعة ، خاصة أن سطوة المضاربين والسماسرة أصبحت من الجبروت لدرجة أنه أصبح في إمكانهم توجيه ضربة مثل تلك التي وجهها چورچ سورس إلى الدول التي عرفت باسم النمور الأسيوية (كوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، وأندونيسيا ، وتايلاند ، وماليزيا) التي فتحت أمامها أبواب القروض الباهظة على مصراعيها ، فأقامت مشروعات عملاقة ، استطاع إنتاجها أن يغزو العالم الخارجي . لكن الاقتراض كان أسرع وأشمل من القدرة المطلوبة للسداد ، فوقف الاقتراض بهذه الدول على حافة الإفلاس ، وعرضت مشروعاتها للبيع .

ومع اختلف الإطار الزمنى والظروف المحيطة بالكوارث الرأسمالية ، فإن المغامرة المرتبطة بالتوسع فى الاقتراض والائتمان والمضاربة كانت خطرًا داهمًا كامنًا عند منحنيات الطرق التى تسلكها الرأسمالية ولا يزال . ولذلك كان انهيار أكتوبر ١٩٢٩ معيارًا يمكن الأخذ به فى قياس المسائل والخطوات ، لأن جوهر الوسائل والغايات يكاد يكون واحدًا ، وإن اختلف فى المظاهر والأحجام . فقد أدى انهيار ١٩٢٩ إلى توقف مفاجئ لفترة ازدهار قلقة تحت وطأة التوسع فى الائتمان والمضاربة والاقتراض . وهى الفترة التى استمرت عشر سنوات بين ١٩١٩ و ١٩٢٩، وشهدت ازدهارًا كبيرًا فى الولايات المتحدة ، جعل الحزب الجمهورى الحاكم فى تلك الفترة يعتقد أنه اهتدى

أخيرًا إلى طريقة لتحقيق النمو والتقدم دون عوائق أو عقبات، وشاركه الرآى العام الأمريكي ذلك الرأى . فقد ازداد الإنتاج الصناعي بنسبة ٣٠٪ ، وتضاعف الإنتاج في شتى المجالات الأخرى ، وزادت الأرباح والفوائد ، وظلت الأسعار ثابتة، وتدفقت أموال كثيرة للإنفاق ، وخاصة في مجال الاستثمار حيث أودع معظمها في الأسواق المالية في وول ستريت ، في ظل ازدهار مصطنع بدا في ذلك الوقت كما لو كان أبديًا .

وما بين ربيع ١٩٢٦ وربيع ١٩٢٩ تضاعف مؤشر «داو - چونز» للأوراق المالية ، وازداد بنسبة ٢٥٪ خلال الشهور التي سبقت الكارثة . فقد تكونت الثروات بين يوم وآخر ، وكان الجميع من رئيس مجلس إدارة البنك إلى عامل النظافة ، ومن المسئول الكبير إلى سائق التاكسي ، ومن الممول الكبير إلى ماسح الأحذية ، يرغبون في أن ينالوا نصيبهم من الغنيمة . فقد أصبحت سوق الأوراق المالية «البورصة» بمثابة المحور الذي تدور حوله حياة الجميع الذين شعروا بأن طاقة القدر قد فتحت فوق رؤوسهم . ولم يدركوا أنهم كانوا يغامرون بمستقبلهم ، بل وبحياتهم نفسها .

وكتبت صحيفة «ليديز هوم چورنال» في ٢٩ يناير ١٩٢٩ تقريرًا ضافيًا بعنوان «يجب أن يصبح الجميع أثرياء» . فقد أصبح هذا الحلم ممكنًا ، لأنه بفضل القروض الميسرة وعدم وجود لوائح ، كان يكفى إيداع ٢٠٪ من ثمن السهم لشرائه ، وذلك في بلد تفاوتت فيه دخول الأفراد بدرجة هائلة ، وأصبح ١,٥ مليون شخص يملكون أسهمًا بالتقسيط . ودارت آلة الشراء بالتقسيط في جميع الاتجاهات ، ليس لتمويل نشاط المضاربة المحموم في وول ستريت فحسب ، وإنما لتغذية الاستهلاك الذي تحول إلى حمى بدوره بل وباء أصاب الجميع . فلم يستطع الجمهور الأمريكي مقاومة إغراء السخاء الطائش للبنوك ، واجتاحته النشوة التي أغرقته في الاستدانة لشراء أجهزة الراديو والثلاجات بصفة عامة ، والطراز الحديث من سيارة هنري فورد بصفة خاصة.

ولم يكن التقسيط مقتصرًا على داخل الولايات المتحدة ، إذ تكدس لدى

البنوك الأمريكية هرم من الديون لأشخاص من الخارج وكان بنك «سيتى بنك» يرى أن دولة پيرو كانت على رأس قائمة الدول التى تعد مخاطرة سيئة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية فى حالة إقراضها ، ومع ذلك أقرضها ٩٠ مليون دولار ، وهو قرض كبير بمقياس تلك الأيام . لقد انتابت حمى الإقراض معظم البنوك لأسباب واضحة وأخرى غامضة مريبة . من هذه الأسباب الواضحة أن يمد البنك نشاطه إلى كل الأفاق المكنة ، وبالتالى فإنه ينشط دورة رأس المال ويضاعف أرباحه . أما عن الأسباب الغامضة والمريبة فإن العمولات تأتى فى المرتبة الأولى ، فإن هناك من المسئولين والموظفين فى البنوك من يجيد التواطؤ مع بعض العملاء لفائدة الطرفين ، ولا يهمهم مصلحة ومستقبل البنك الذين يعملون به.

وفجأة انهارت القصور التى شيدت على الأوهام والمعاملات المريبة فى أكتوبر ١٩٢٩ ، برغم أنه كانت هناك مؤشرات واضحة تنذر بطلائع الكارثة، مثل التباطؤ الذى أصاب العجلة الاقتصادية فى خريف ١٩٢٩ والذى لم يرغب أحد فى تصديقه، وإفلاس إمبراطورية كلارنس هامرسيه المالية البريطانية فى سبتمبر ، ومحاولات بنك الاحتياطى الفيدرالى فى نيويورك لرفع سعر الخصم ، وتحذيرات القلة النادرة من الماليين المتبصرين الذين أكدوا أن الكرة لن تحتمل مثل هذا التخضم فى الإقراض وعلى وشك الانفجار . وهذا ما وقع بالفعل .

فى يوم الخميس ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ الذى عرف بالخميس الأسود ، اجتاحت موجة من الذعر وول ستريت . وفى ذلك اليوم وحده بيع حوالى ١٣ مليون سهم ، أى بزيادة ٥٦٪ عن الرقم القياسى السابق ، وبأسعار حطمت أحلام وآمال ملاك الأسهم. وتفاقمت كارثة الانهيار لدرجة أن اضطرت الشرطة إلى إرسال فصيلة كاملة لإقرار الأمن. وفى لحظات كان المستثمرون الذين أصابهم الذعر والذهول وعدم تصديق ما يجرى، قد فقدوا منازلهم وسياراتهم ومجوهراتهم وسمعتهم. ولم يستطع ١٥ مضاربًا من

أكبر المضاربين، الصمود في وجه الطوفان فانتحروا. فمثلاً فقد مؤشر «داو- چونز» ٣١ بنطًا بعد أن انخفض بنسبة ٣٨ بنطًا يوم الاثنين وتبددت المكاسب والأرباح التي تحققت خلال الستة عشر شهرًا الماضية في خمس جلسات، وإذ بالمساهمين يرون في البورصة التي كانت معبدهم المقدس، مجرد ناد للقمار، وأنهم لم يجتمعوا إلا حول مائدة روليت ضخمة، لم يتصور أحد أن تتوقف عجلتها أمام كل الأرقام الخاسرة.

ونظرًا لأن الكوارث لا تلد سوى كوارث أبشع ، فإنه بعد ثلاثة أعوام ، وفى يوليو ١٩٣٢ على وجه التحديد فقد المستثمرون ٧٤ مليار دولار ، وانخفض مؤشر «داو - چونز» إلى ٩٠٪ أسفل القمة التى بلغها فى سبتمبر ١٩٢٩ .

وحل محل عهد الرخاء الطائش المفتعل ، عهد آخر أفلست فيه المصارف ووقعت الأزمة الكبرى التى أدت إلى بطالة ١٢ مليون شخص فى الولايات المتحدة . ولم تسترجع الرأسمالية العالمية عافيتها إلا فى أواخر الثلاثينيات ، لكن الحرب العالمية الثانية كانت قد بدأت فى أول سبتمبر ١٩٣٩، ودخلت الرأسمالية الغربية فى دوامة جديدة ، لكنها كانت في صالحها إلى حد ما ، لأن الإنتاج الحربى المتصاعد منح قوة دفع جديدة لعجلة رأس المال . لكن دوامة الحرب العالمية الثانية لم تطغ على دوامة كارثة ١٩٣٩ الاقتصادية التى ظلت بمثابة جرح غائر فى جسم الرأسمالية العالمية التي سعى أنصارها إلى وضع اللوائح الاتحادية واسعة النطاق ، التي تقضى على التجاوزات التى أدت إلى الانهيار ، وذلك على سبيل التأكيد لمجتمع الماليين على أن الأزمة لن تتكرر مرة أخرى .

فقد منع شراء الأسهم بقسط أول زهيد ، بحيث أصبح الإيداع ٥٠٪ من ثمن السهم بدلاً من١٠٪ في سنة ١٩٢٩ . وخضعت البنوك للوائح ، وتدخل بنك الاحتياطي الفيدرالي لوقف اتساع نطاق القروض ، ومنحت لجنة البورصة والأوراق المالية حق الإشراف على إجراءات الشركات، وخاصة فيما يتصل بالقروض التي

تحصل عليها . لكن ثبت أن كل هذه الاحتياطات عاجزة عن حماية النظام الرأسمالى من الأزمات التى يمر بها من فترة إلى أخرى نتيجة لانطوائه على عوامل جوهرية لا يمكن أن يتخلى عنها وهى : الاقتراض والمضاربة والائتمان والتقسيط ، وكانت أزمة النمور الآسيوية أكبر دليل مادى ملموس على ذلك .

لم يعد المحللون والمنظرون الاقتصاديون ينظرون إلى أزمة دول شرق آسيا التى وقعت فى تسعينيات القرن العشرين على أنها مجرد أزمة عابرة ، أو مجرد تقلب فى أحوال أسواقها المالية سرعان ما يعود إلى الاستقرار والنمو مرة أخرى ، وإنما أصبح الكثيرون منهم يشيرون إليها على أنها نتيجة طبيعية لممارسة قواعد اللعبة الرأسمالية. إنها أزمة اقتصادية لابد أن تستمر سنوات قبل أن تستأنف هذه الدول نموها ، وبشرط أن تتدفق عليها المساعدات من الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب .

وتتوالى التساؤلات حول جدوى النظام الرأسمالى ومصداقيته . كانت هذه الدول في قمة ازدهارها ونشوتها وهى فى سبيلها لمنافسة الإنتاج الغربى فى الأسواق العالمية ، لكنها استيقظت فجأة من الحلم الجميل وهى تجد اقتصادها عاجزًا عن توفير العملات الأجنبية اللازمة لسداد وارداتها وديونها ، وهو ما وقع لكوريا الجنوبية بالذات وهى التى كان صانعو سياساتها الاقتصادية يتفاخرون بأن همهم الأول هو منافسة اليابان فى الأسواق العالمية ، بل والحصول على مكانة لبلادهم فى سباق الفضاء . لقد طلبت حكومة كوريا الجنوبية من صندوق النقد الدولى أكبر قرض فى تاريخ هذه المؤسسة الاقتصادية الدولية ، فى حين خرجت المظاهرات فى شوارعها منددة بالصندوق الذى أغرقها فى الديون وأضاع أحلامها فى النمو والازدهار والانتشار .

أما أنصار هذا النموذج الرأسمالي في المؤسسات المالية والدولية ، وفي الصحافة المتخصصة ، فلم يتجاوزوا البعد المالي لهذه الأزمة ، فذهب بعضهم إلى أنها مجرد أزمة ثقة في عملات هذه البلاد ، وذهب آخرون إلى أنها ترجع إلى خلل

هيكلى فى النظام المصرفي والمالى لتلك الدول . لكن لم يحاول أى من هؤلاء البحث عن أسباب الأزمة فى إطار قواعد اللعبة الاقتصادية الرأسمالية التى مارستها هذه الدول دون أن تضع محاذيرها ومخاطرها فى اعتبارها ، خصوصًا فيما يتصل بهيكل تجارتها الخارجية التى تخضع لاعتبارات دولية ، بعضها غامض ولا يمكن التحكم فى كل أبعاده وخطواته وإجراءاته .

لقد قام النمو الاقتصادى فى هذه البلاد طبقًا لقواعد اللعبة الرأسمالية التقليدية التى تعتمد على تحالف رجال الأعمال مع رجال الحكم ، ذلك أن الثروة قوة دفع لها سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى وهى علاقة لا تستند فقط إلى مصالح فردية مشتركة مما يقع تحت طائلة القانون ، وإنما تستند أيضًا إلى نموذج فى التنمية يحقق مصالح مشتركة لرجال المال ورجال السلطة ، بصرف النظر عن المصالح العريضة لطبقات الشعب الذى ينهض الإنتاج كله على كاهله . وتتلخص هذه العلاقة فى الشعار الذى يتبناه رجال الأعمال لتشجيع حكوماتهم وهو : «اقترض ، وتوسع ، وصدر» ، بلا حدود أو قيود . فقد سعت المصارف الكبرى فى هذه البلاد ، وهى مملوكة للحكومة ، أو التى تملك الحكومة حصة كبيرة فيها ، وبتوجيه رجال السياسة المستفيدين من تحالفهم مع رجال الأعمال ، إلى توفير القروض الضخمة والسهلة لرجال الأعمال ، حتى يتوسعوا فى أعمالهم ، ويقوموا بالتصدير ، ويستغلوا حصيلة الصادرات فى مزيد من التوسع ، وتسديد جانب من القروض التى كانوا يحصلون عليها الصادرات فى مزيد من التوسع ، وتسديد جانب من القروض التى كانوا يحصلون عليها من هذه المصارف .

ولم يكتشف أحد خللاً هيكليًا في هذا النموذج ، ولا فسادًا سياسيًا ، ولا حاجة لدراسة الإمكانات المتغيرة للسوق الخارجية ، مادامت هذه المؤسسات الاقتصادية النحاصة الكبرى في هذه البلاد ، قد نجحت في زيادة صادراتها ، وتمكنت من تسديد قدر من القروض التي حصلت عليها ، كما لم تكن هناك في هذه الظروف أسباب

تدعو إلى فقدان الثقة فى اقتصاد هذه الدول من جانب الشركات الدولية أو التى المؤسسات المالية الخاصة التى تحتفظ بقدر كبير من عملات هذه البلاد ، أو التى اشترت قدرًا هائلاً من أوراقها المالية ، أو البنوك التجارية الدولية التى أقرضتها بسخاء .

لكن أزمة الرأسمالية في دول شرق آسيا لم تكن بمثابة مفاجأة بلا مقدمات. ذلك أن نظرة سريعة إلى أوضاع التجارة الخارجية لهذه البلاد ، كانت تكشف عن البدايات الموحية بالانهيار القادم ، فجميع هذه الدول ، منذ أوائل التسعينيات ، وهي تعانى من عجز متزايد في ميزانها التجارى ، لم تفلت منه سوي سنغافورة وتايوان . وقد تراكم هذا العجز طوال هذه السنوات ، ولم يكن هذا العجز خافيًا حتى على المحللين الأجانب ، إذ نشرت مجلة «الإيكونوميست» البريطانية في أوائل عام ١٩٩٧ تحقيقًا صحفيًّا ضافيًا عنه. ومع استمرار العجز أدركت المؤسسات المالية الخاصة والشركات الدولية أن هذه الدول موشكة على الوقوع في أزمة كبرى ،إذ لم يعد في وسع صادراتها تأمين العملات الأجنبية الضرورية لتمويل وارداتها الضخمة وسداد ديونها ، ومن ثم سارعت إلى التخلص مما لديها من عملات أو أوراق مالية مقومة بعملات هذه البلاد. ولم يكن ذلك مجرد مصادفة ، ولا نزوة اجتاحت بعض المضاربين القابعين أمام أجهزة الكمبيوتر في منازلهم ، بل كان قرار مؤسسات ضخمة تملك من أرصدة العملات ما يفوق ما تملكه المصارف المركزية في الدول الصناعية السبع الكبرى مجتمعة . لقد أدركت هذه المؤسسات أن زمن ما سمى بالمعجزة الأسيوية ، التي أسهمت هي في صنعها قد ولى ، ومن ثم آثرت السلامة قبل السقوط المدوى لبنيان الوهم . ذلك أن الرأسمالية مثل الجزار الذي يقوم بتسمين العجل إلى أن تأتى اللحظة التي لابد أن يذبح فيها .

إن انهيار اقتصاد دول شرق آسيا في أواخر تسعينيات القرن العشرين ، كان ظاهرة حافلة بالدروس والدلالات للمهتمين بأثر قواعد اللعبة الرأسمالية على قضية

التنمية ، خاصة بالنسبة لشعوب الجنوب . ونظرًا لأن هذا الانهيار كان وصمة في جبين الرأسمالية العالمية ، خاصة في عصر العولمة الاقتصادية ، فإن الدول الغربية شرعت في استيعاب تداعيات الأزمة حتى لا تستمر طويلاً وتهز الثقة في جدوى الرأسمالية ، وخاصة أن رخاءها يرتبط أيضاً باستمرار واردات هذه البلاد منها . ولكن حتى بعد أن تنجح الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ، في تقويم اقتصاديات هذه البلاد ودفعها مرة أخرى إلى الآفاق المنشودة ، فإن أسباب الأزمة ستظل ذات أهمية كبرى لكل دول الجنوب . فهي لم تكن أزمة طارئة أو عابرة بل كانت نتيجة طبيعية للمخاطر التي تنطوى عليها قواعد اللعبة الرأسمالية وفي مقدمتها المضاربة والإقراض والائتمان والتقسيط .

كذلك كان في مقدمة أسباب هذه الأزمة المدوية ، ما أشار إليه بعض نقاد هذا النموذج الرأسمالي ، قبل وقوعها بزمن ، وتعرضوا للاستهزاء والسخرية من أنصار الرأسمالية المتطرفة ، وهو أن نموذج التنمية بالاعتماد على التصدير ، يمكن أن ينجح إذا ما اقتصر على عدد محدود من الدول . وكان هذا هو الوضع في شرق آسيا في البداية ، عندما كانت الدول الساعية إلى انتهاج هذه الإستراتچية هي أربعة بلاد فقط: اثنان منها صغيران هما : سنغافورة وإقليم هونج كونج ، وبلد ثالث صغير نسبيًّا وهو تايوان ، والبلد الرابع كوريا الجنوبية وكان يتشابه في بداياته مع دول الجنوب متوسطة السكان . أما عندما امتد هذ النموذج ليشمل حوالي عشرة بلاد ، بعضها كبير السكان مثل الصين وأندونيسيا ، بالإضافة إلى الفيلبين وتايلاند وماليزيا ، في حين قطعت دول أخرى في جنوب شرق آسيا أشواطًا ملحوظة في هذا المضمار مثل ڤيتنام، أو في جنوبها مثل الهند ، بالإضافة إلى دول أمريكا اللاتينية ، فإن التنافس بين هذه البلاد لم يكن في صالحها أبدًا، إذ إنه أدى إلى حرب تجارية خسر فيها معظمها، خاصة أنه لم يقترن بتوسع هائل في أسواق التجارة الدولية، أو رفع للقيود على صادرات دول الجنوب إلى دول الشمال، مما ضاعف من صعوبة السير على نهج هذا النموذج. وكان من أخطر بل وأسوأ قواعد اللعبة الرأسمالية أن الزيادة في صادرات هذه البلاد لا تعكس في كل الحالات نموًّا حقيقيًّا للتجارة الدولية التي في صالح هذه البلاد، وإنما تعكس انتقال بعض الأنشطة الإنتاجية، التي تديرها الشركات الدولية العملاقة ذات الجنسيات المتعددة، سواء بطريقة مباشرة أو غير ذلك، من دولة إلى دولة أخرى، دون أن تكون لإحدى هذه الدول سيطرة كاملة أو حقيقية على هذه الأنشطة.

ولكى لا تدخل الرأسمالية المعاصرة في طرق مسدودة قد تخنق تطلعاتها المستقبلية، لابد من إعادة تقويم إستراتيجية التنمية بإعادة التوازن بين الصادرات والواردات حتى تعم الفائدة جميع الأطراف المعنية بقدر الإمكان عندما تدور عجلة رأس المال بدون عوائق، وهي الإستراتيجية التي تعرضت لكثير من النقد الحاد والرفض المتسرع من جانب كثيرين من المتعبدين في محراب الرأسمالية . ففي ظل خطورة الاعتماد كثيرًا على النجاح في التصدير إلى أسواق دولية لا تنمو بسرعة، وتتسم بالتنافس الحاد بين دول الجنوب ، يصبح الجمع بين الإستراتيجيتين، أي النهوض بالصادرات وإحلال الواردات ، أمرا لازمًا لتجنب الوقوع في أزمات عائلة، ذلك أن التجارة الدولية لا تزال – وستظل – تعتمد على المبدأ البسيط «خذ وهات»، أما من يخل بأحد طرفي المعادلة ، فلابد أن يدخل في طريق مسدود . فليس هناك طرف يستطيع أن يصدر على طول الخط ، كما أنه ليس هناك طرف على استعداد لأن يستورد بصفة دائمة .

والدرس الثانى المهم لمواجهة هذا المد الرأسمالى الجامح، يتمثل فى ضرورة السعى إلى توفير قدر من الحماية للتجارة الخارجية لدول الجنوب، ليس عن طريق الانطلاق إلى الأسواق الدولية بما يسود فيها من تنافس حاد، بل عن طريق تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعزيزها، بحيث يمكن أن تشكل سدًا عاليًا يحميها من ضربات أمواج العولمة الاقتصادية، وفى الوقت نفسه يسمح لها بالتعامل شبه

الأمن مع تيارات الاقتصاد العالمى ، دون أن تجرفها بعيدًا عن أهدافها الإستراتيچية. أما بالنسبة للدول العربية على وجه التحديد ، فلم تعد السوق العربية المشتركة مجرد مشروع سياسى يرفع رايته وشعاره أنصار الدعوة للقومية العربية ، وإنما هو ضرورة مصيرية وحياتية لاقتصادات ومجتمعات البلاد العربية التى يتحتم عليها الأن إدراك أبعاد هذا المصير الذى يمكن أن يكون مخيفًا ومأسويًا إذا لم تستعد لمواجهته بكل إمكاناتها التى لاتزال معطلة وصدئة .

أما الدرس الثالث فيتمثل في ضرورة تجنب الممارسات المصرفية والمالية التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية في شرق آسيا . وهو درس ليس مقصورًا على هذه المنطقة فحسب ، بل يشمل أية منطقة تتبع هذا النهج المعوج الذي يحيل التعاملات المصرفية الضخمة التي يبجب أن تتم في النور والعلن وطبقًا للقواعد التي تمنع التلاعب والاحتيال ، إلى إجراءات مريبة في الظلام على أمل أنها لن تكتشف ، من منطلق أن جميع الأطراف المعنية المستفيدة منها ، تحرص كل الحرص على سريتها ، بعيدًا عن عيون الرقباء والحريصين على الرصيد القومي للبلد . ولذلك يبجب توسيع وترسيخ صلاحيات سلطات الرقابة والتفتيش الدوري على عمليات الإقراض والائتمان بصفة خاصة ، مع تشديد العقوبات على المتلاعبين بأرصدة الدولة والمال العام حتى يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه أن يمد يده في الظلام لنهب ثروة الجماهير التي وضعت يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه أن يمد يده في الظلام لنهب ثروة الجماهير التي وضعت فقتها في المصرف ، وبالتالي أودعت حصيلة الكفاح والكد والعمر فيه لاستثمارها . فليست هذه هي مكافأة المساهمين والمستثمرين الذين بدونهم لا يمكن أن تقوم قائمة فليست هذه هي مكافأة المساهمين والمستثمرين الذين بدونهم لا يمكن أن تقوم قائمة فليست هذه هي مكافأة المساهمين والمستثمرين الذين بدونهم لا يمكن أن تقوم قائمة فليست هذه هي مكافأة المساهمين والمستثمرين الذين بدونهم لا يمكن أن تقوم قائمة فليست هذه هي مكافأة المساهمين والمستثمرين الذين بدونهم لا يمكن أن تقوم قائمة

وتثبت قضايا البنوك في مصر أن الحصول على قروض سهلة منها قد أغوى كثيرين بالحصول عليها ثم الهرب بها إلى خارج البلاد؛ لأنه ليس هناك ما يمنع سفرهم قانونًا . ومع أن أوضاع البنوك في مصر ، التي تتراكم لديها الودائع دون استثمار حقيقي

وفعال ، هى أبعد ما تكون عن أوضاع البنوك فى شرق آسيا ، إلا أن بعض الممارسات المألوفة هناك ليست غريبة عما جرى فى بعض الحالات فى مصر ، وهو ما يحتم دعم استقلال الجهاز المصرفى عن السلطة الحكومية التى يجب أن تنحصر صلاحياتها فى الرقابة على الإجراءات والالتزام بالقوانين المصرفية ، وسد أية ثغرات تطرأ فيها . أما فيما عدا هذا فإنه يتحتم على الجهاز المصرفى أن يسترشد بالمعايير الاقتصادية الصرفة وغير ذلك من الاحتياطات التى تجنب البلاد فى المستقبل مخاطر أزمة أو أزمات مصرفية كنتيجة لهذه الثغرات أو أساليب التواطؤ فى دهاليز الاقتصاد المعتمة التى يجب وضعها تحت الضوء الساطع بل والفاضح .

هناك درس آخر يجب الأخذ به في ضرورة الحذر من الاستسلام لأنصار الرؤى الساذجة أو الجاهلة أو المغرضة التي تسبح ليل نهار بعظمة العولة واقتصاد السوق وعبقرية الرأسمالية . فكل نظام أو منهج وضعه البشر ليس فوق مستوى النقد ، وقابل للتنقيح والتغيير والتعديل بل والإلغاء تمامًا إذا ثبت عجزه عن تلبية متطلبات العصر واحتياجاته . وهذا ينطبق على الرأسمالية كما ينطبق على الاشتراكية أو أى نظام بشرى آخر . وإذا كان ما جرى في شرق أوروبا قد كشف خللاً هيكليًا في النظام الاشتراكي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين فإن ما جرى في أواخر التسعينيات في شرق آسيا قد كشف بدوره عن خلل عميق في النظام الرأسمالي ، سواء على المستوى الوطني أو العالمي ، وأكد حاجة الرأسمالية لكوابح وتوجيهات بناءة وواعية لتفتح أمامها أبواب المستقبل وتمنعها من أن تدمر نفسها بنفسها .



(٤٥) معاداة السامية

معاداة السامية لعبة سياسية ابتكرتها الحركة الصهيونية العالمية ، ووضعت قواعدها ثم احتكرتها لحسابها بأسلوب متجدد ومتكرر لم تسأم منه منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين . ومن الواضح أنها ستواصل عارسة اللعبة التي عادت عليها بمكاسب ومغانم سياسية واقتصادية وإعلامية لا يمكن حصرها ، إذ إنها على استعداد تام لأن تشهر تهمة معاداة السامية في وجه من تريد ابتزازه سواء أكان دولة أم فردًا . وكان سندها الأكبر والمشجع الأساسي لها في عارسة هذه اللعبة ، دول المسكر الغربي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

فقد احتكر اليهود السامية لحسابهم الخاص برغم أن المصطلح يطلق على مجموعة من الشعوب تتحدث مجموعة من اللغات التي تنتمي إلى أسر أو أصول مشتركة ترجع كلها لشبه الجزيرة العربية . وقد عاشت هذه الشعوب في المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط حتى جبال إيران وأرمينيا . وهذه الشعوب هي العرب ، والعبرانيون ، والفينيقيون ، والأراميون ، والبابليون ، والأشوريون . وقد سموا بالساميين نسبة إلى سام بن نوح ، ولكن مصطلح «معاداة السامية» لا يشير إلى كل الساميين وإنما يشير إلى اليهود فحسب ، وكأنهم الساميون الوحيدون على وجه الأرض!!

وكان الصحفى الألمانى قلهلم مار هو أول من استخدم هذا المصطلح فى عام المحمد الحرب البروسية - الفرنسية التى أدت إلى انهيار كثير من رجال الأعمال الألمان ، ما جعلهم ينحون باللائمة على اليهود على أساس أنهم كانوا السبب فى تلك الكارثة التى حلت بهم، لكن ظاهرة كراهية اليهود لم تبدأ من تلك الفترة؛ لأن لها

جذورا تعود إلى العصور القديمة . ففي عصر الإمبراطورية الرومانية مثلاً ، عبر الكاتب والخطيب الروماني شيشيرون عن ضيقه باليهود الموجودين في روما ، الذين لا ينتمون إلا إلى المال وصاحب المال ، فهذا هو اتصالهم الوحيد بالآخرين أو الأغيار ثم ينعزلون في جماعاتهم التي تعيش في أزقة متقاربة ومغلقة عليهم ويمارسون طقوسًا غامضة لا تبعث على الارتياح ، فالوجدان الوثني الروماني لم يكن قادرًا على تفهم هذه الأقلية الدينية التي لا تعبد الهتهم ، والتي كانت تزيد من عزلتها إقامة شعائر يوم السبت المعقدة ، كما كانت قوانين الزواج تمنعهم من الاختلاط والزواج من الأغيار. وكذلك قوانين الطعام التي تحرم على اليهودي تناول وجبة طعام مع جاره .

واستمرت ظاهرة كراهية اليهود عبر العصور وفي مختلف المجتمعات ، ما يدل على أن العيب لم يكن في هذه العصور أو المجتمعات ، وإن كانت أسباب وأشكال اضطهادهم تختلف من حضارة إلى أخرى. ففي العصر المسيحي رفض اليهود الإيمان بالسيد المسيح مما جلب عليهم عداوة المسيحيين ، لكنها عداوة لم تصل إلى حد اضطهادهم بمعنى الكلمة . فلم يكن وضع اليهود سيئًا في العالم المسيحي حتى القرن الحادي عشر ، أي مع بداية التحول الاقتصادي للمجتمع الأوروبي الزراعي ، وإرسال حملات صليبية إلى الشرق لفتح الأسواق التجارية . فقد صبت هذه الحملات جام غضبها على اليهود الذين أغرموا بالقيام بدور الطابور الخامس في زمن الحرب ، وحاولت فرض المسيحية عليهم لعلها تأمن شرهم ، وخاصة أنهم كانوا قد فقدوا دورهم الأساسي في دنيا المال والتجارة ، بعد أن نشأت طبقات تجارية محلية ناجحة على أكتاف المسيحيين . وكانت معظم الحركات المعادية لليهود شعبية ، قامت بها الجماهير التي رأت في اليهود عدوهم الحقيقي ، وخاصة أن كبارهم كانوا يحرصون على التحالف مع الميور والنبلاء والأرستقراطيين والاقطاعيين الذين يملكون في أيديهم مقاليد الأمور.

وفى عصر النهضة الأوروبية شارك الأدباء وكتاب المسرح فى نقد الشخصية اليهودية وتعريتها من داخلها ، كما فعل وليم شكسبير فى شخصية شايلوك بطل

مسرحية «تاجر البندقية» وكريستوفر مارلو في مسرحيته «يهودي مالطة» ، وبعدهما بحوالي قرنين جاء تشارلز ديكنز ليقدم شخصية فاجن المقززة في رواية «أوليڤر تويست». ووقف اليهود بالمرصاد لمثل هذه الأعمال ، وعندما قويت شوكتهم في القرن العشرين نجحوا في منع عرض مسرحيتي «تاجر البندقية» و«يهودي مالطة» . وقد توقف عرض «تاجرالبندقية» في لندن ، والذي كان الممثل الشهير داستن هوڤمان قد تجرأ وقام ببطولته ، فلم يستمر أكثر من شهرين برغم النجاح الكاسح الذي أحرزه منذ ليلة الافتتاح ، في حين أن مثل هذه العروض يمكن أن تستمر لسنوات عديدة . كذلك أعيد إخراج رواية «أوليڤر تويست» في شكل فيلم غنائي راقص بعد أن أعيدت صياغة شخصية فاجن اليهودي وتحولت بقدرة قادر إلى شخصية في منتهى الوداعة والرقة والحنان والجاذبية ، والصدر الحنون للأطفال المشردين البؤساء .

وكان اليهود هم السبب في بروز ظاهرة معاداة السامية لإصرارهم على نقاء عنصرهم السامي عبر العصور ، وإنكارهم أنهم اختلطوا بعناصر أخرى نتيجة للشتات الذي تعرضوا له أكثر من مرة ، برغم أن جميع علماء الأنثروبولوچيا أجمعوا على أن الهجرات والغزوات والاختلاط المستمر بين الشعوب في أمواج لا تهدأ ، جعلت فكرة نقاء عنصر ما ، أكذوبة كبرى أو وهمًا لا أساس له من الصحة . ولكن كعادة اليهود عندما يستغلون أي تيار أو ظاهرة جديدة لأغراضهم العنصرية ، فقد صنفوا أنفسهم كأمة سامية عند ظهور فكرة القوميات في القرن التاسع عشر ، وصدور دراسات لاكتشاف «عبقرية» كل أمة وكل شعب. وبذلك أصبح اليهود أمة سامية في مواجهة الأم والعبقريات الآرية التي تحمس لها الألمان وآمنوا بها . واتخذ بعض العنصريين من هذا التصنيف تبريرًا لمقولة إن اليهود عنصر سامي لا يمكن أن يندرج أو يندمج في الخضارة الآرية ، ولذلك أصبح الصراع بين الآريين والساميين بعد أن كان بين المرأسمالين والعمال ، لأنه صراع عرقي في جوهره وليس طبقيًا أو اقتصاديًا . وكانت أخطر تهمة وجهت إلى اليهود أنهم يحاولون السيطرة على العالم ، وهي تهمة نهضت أخطر تهمة وجهت إلى اليهود أنهم يحاولون السيطرة على العالم ، وهي تهمة نهضت

على دليل مادى ملموس واعتراف صريح من اليهود أنفسهم في كتابهم «بروتوكولات حكماء صهيون».

فقد تم تأليف هذا الكتاب عام ١٨٩٧ في بازل بسويسرا أى في نفس العام الذى عقد فيه المؤتمر الصهيوني الأول . ويبدو أن موضوعاته كانت ضمن جدول أعمال هذا المؤتمر . وهو البروتوكولات التي تبلغ أربعة وعشرين بروتوكولاً ، تعترف بأن حاخامات اليهود وقادتهم قد عقدوا مؤتمرًا سريًّا بهدف وضع خطة محكمة بالتعاون مع الماسونيين الأحرار ومع الليبراليين لإقامة وحدة عالمية تخضع لسلطان اليهود ، وتديرها حكومة يهودية عالمية يكون مقرها القدس، وسيتم تنفيذ هذا المخطط عن طريق الغش والخداع، وتقويض دعائم الأسرة وصلات القرابة ، والإيقاع بالدول الأوروبية ، وتخريب المؤسسات المسيحية ، وتدمير العواصم الأوروبية ، وإفساد أخلاق العالم المسيحي الأوروبي ، ومن يتأمل أحوال العالم الغربي الآن في مطلع القرن الحادي والعشرين، يدرك على الفور أن المخطط لا يزال جاريا تنفيذه منذ أواخر القرن التاسع عشر .

وتهتم البروتوكولات في المراحل الأولى من الخطط بأن يسيطر اليهود على الصحافة والإعلام والثقافة لمنع تسرب أى توجه أو اتجاه إلى الرأى العام العالمى ، لا يريده اليهود الذين تحفزهم البروتوكولات على السيطرة على الدول الإمبريالية وتسخيرها حسب أهوائهم . كما يؤكد الكتاب أن اليهود هم العنصر المحرك لكل أحداث العالم التاريخية والصانع لنقاط التحول بين مختلف العصور ، مهما بدت متناقضة ومتصارعة فيما بينها . بل إن عناصر التناقض أو الصراع هذه ، هي في صالح تنفيذ المخطط الصهيوني لأنها تصيب الدول الغربية بالعجز عن الوقوف على قاعدة مشتركة وراسخة ، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو النقافي . ولذلك تجعل البروتوكولات اليهود قادة لكل المتغيرات العالمية بصرف النظر من عناصر الخير أو الشر فيها . فهم مسئولون عن الثورة الرجعية وعن الاشتراكية والرأسمالية!! فمثلاً يقول البروتوكول السادس :

«كى نخرب (أى نحن اليهود) صناعة الأغيار ، سنزيد من أجور العمال، (وهذه اتجاهات اشتراكية) ، لكننا فى الوقت نفسه؛ سنرفع أثمان الضرورات الأساسية بحيث نسترد ما دفعناه من أجور ، (وهذه اتجاهات رأسمالية) ، ولكى لا تستقر الأمور فى غير صالحنا ، لابد أن نعرض الصناعة للخسائر والخراب ، وأن ننشر الضياع والفوضى بين العمال ، (وهذه اتجاهات فوضوية)» .

ويعترف كتاب البروتوكولات أيضًا بأن اليهود هم مصدر لانتشار كل الأفكار والتيارات الحديثة التي عرفها العالم منذ القرن التاسع عشر، سواء أكانت في أقصى اليمين أم أقصى اليسار، لدرجة أن البروتوكول الثاني يؤكد أن نجاح داروين وماركس ونيتشه قد مهد له اليهود من قبل ، وأن الأثر غير الأخلاقي لاتجاهات هذه العلوم على غير اليهود أو الأعمين سيكون واضحًا في جوهره ومظهره ، ولذلك يتحتم على اليهود أن يدرسوا الآثار السلبية لهذه الاتجاهات على أخلاق الأم والجماعات.

وتتمثل الفكرة الأساسية في البروتوكولات فيما يسمى «بالحكومة اليهودية العالمية» ، برغم أن بعض الحاخامات قد سبق لهم محاولة إقامة سلطة مركزية تجمع كل يهود العالم تحت لوائها ، لكنهم عجزوا عن تنفيذ الفكرة نظرًا لأن اليهود لا يشكلون تجمعًا قوميًا بعنى الكلمة ، فهم عبارة عن أقليات دينية متناثرة لا يربطها رباط قومي ، لانتمائها إلى أصول متباينة وأعراق مختلفة ، فقد كان لكل أقلية محاكمها وهيئاتها الخاصة التي تشرف على تنظيم معيشتها . ومع ذلك لم تقبل الصهيونية العالمية هذه الأوضاع التاريخية التي ميزت حياة الأقليات في شتى أرجاء المعمورة، وروجت لأسطورة «الشعب اليهودي» ذي الأصل الواحد. وكانت الصهيونية من الدهاء والخبث دائمًا ، بحيث اعتادت توظيف مقولات أعدائها وخصومها لصالح أهدافها العاجلة والأجلة، فلم تجد أفضل من ادعاءات المعادين للسامية لترويج فكرة «الشعب اليهودي الواحد» إذ إنهم يؤكدون دائمًا على أن اليهودي ظاهرة فريدة للغاية ، وغير قابلة

للاندماج في أية ظواهر إنسانية أخرى ، وأن اليهود أينما وجدوا ، فإنهم يشكلون شعبًا واحدًا برغم عالميته ، ولذلك فإنه يسعى إلى إقامة حكومة عالمية واحدة.

وتقوم الحركة الصهيونية بالتلويح بخطر الإبادة للأقليات اليهودية في العالم حتى تحثها على الهجرة إلى إسرائيل، وتدلل على دعايتها هذه «بإبادة اليهود» أو «الهلوكوست» وهو المصطلح الذي أطلق على محاولة النازيين التخلص من الأقلية اليهودية في ألمانيا، والأقليات اليهودية في البلاد الأوروبية التي وقعت في دائرة نفوذهم في أثناء الحرب العالمية الثانية. وتنقسم فترة الاضطهاد النازي لليهود إلى مرحلتين : الأولى من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٣٩ ، حين شن النازيون حملات معادية للسامية على اليهود لإثارة مشاعر الكره والاحتقار لهم. والمرحلة الثانية من عام ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥ عندما انتهى الحكم النازي ، وهي مرحلة الإبادة المنظمة ليهود ألمانيا ، والتي بلغت ذروتها فيما بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٤ ، إذ كان هتلر يطبق نظريته التي أوردها في كتابه «كفاحي» الذي عامي ١٩٤١ عندما كان مسجونًا في ميونخ عقب اشتراكه في مؤامرة لقلب الحكم، وهي نظرية «الحل النهائي» الذي يؤكد على أن «المسألة اليهودية» تستعصي على أي حل مكن بحيث لا يتبقي أمام من يتعامل معها سوى إبادة اليهود أنفسهم .

وبالطبع طنطنت أبواق الدعاية الصهيونية برعب الإبادة في الشتات ، حتى تحث الأقليات اليهودية على الهجرة إلى إسرائيل ، لكن يهود العالم أصبحوا يتصرفون على أساس أن الإبادة أمر مستحيل الوقوع ، ومجرد استثناء لن يتكرر ، بدليل الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والفنية التي يتمتع بها اليهود في معظم البلاد التي يستوطنونها. وهي أوضاع أفضل بكثير من الأوضاع داخل إسرائيل التي تفتقر تماماً إلى الاستقرار والسلام، وسط بحر متلاطم من الكراهية العربية.

لكن كان بين اليهود عقلاء وحكماء حقيقيون ، أطلق عليهم مصطلح «أنصار الاستنارة اليهودية»، وهم يؤمنون بأن الحل النهائي لمشكلة «معاداة السامية»، يتمثل في

اندماج الأقليات اليهودية في البلاد والأوطان التي تعيش فيها لأن الدين هو علاقة بالغة الخصوصية بين اليهودى وربه. وخاصة أن اليهود أثبتوا عبر التاريخ أنهم كفاءات مطلوبة في شتى الجالات ، وهم عنصر منتج ومثمر وناجح ، ويحفز غير اليهود أن ينتجوا ويتفوقوا بدورهم. لكن زعماء الصهيونية العالمية كانوا بالمرصاد لأنصار الاستنارة اليهودية ، ورفضوا فكرة الاندماج مع الأغيار رفضًا باتًا بل إنهم ادعوا أن معاداة السامية ظاهرة ميتافيزيقية تتجاوز حدود الزمان والمكان ، وليس عندهم أية تفرقة بين معاداة السامية الدينية ومعاداة السامية العنصرية ، لدرجة أنهم يصفون معاداة الفلسطينيين للغزو الصهيوني بأنه أيضًا معاداة للسامية، برغم أن العرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة من أبرز العناصر السامية عبر التاريخ، لكن أبواق الدعاية الصهيونية اعتادت قلب الحقائق التاريخية بلا أي خجل أو حرج ، وخاصة أن أبواق الدعاية الغربية تساندها بكل قوتها بلا أي خجل أو حرج أيضًا .

وبرغم أن أبواق الصهيونية نادت دائمًا بأن اليهود كانوا ضحية التفرقة العنصرية ومعاداة السامية ، فإن الصهيونية نفسها كانت نتيجة مباشرة لنفس النظريات العرقية التي انطلقت مع معاداة السامية؛ ذلك أن الصهيونية تؤمن أن الحرك الأساسي للتاريخ هو العرق أو العنصر وليس الطبقة الاجتماعية أو الأيديولوچيا السياسية والاقتصادية. فقد نادى كبار الصهاينة بأسطورة النقاء العرقي والحضاري لليهود الذين حافظوا – عبر تاريخهم – على نقائهم العرقي ، وادعوا أنهم لم يختلطوا بالأجناس والشعوب الأخرى، وأنهم احتفظوا بتقاليدهم الثقافية والفكرية والدينية والسلوكية عبر الزمن وفي مختلف البقاع ، وأن خير حصن يحمى هذا النقاء العرقي (العبقري في نظرهم) ، كان إنشاء دولة إسرائيل التي تفصل الشعب اليهودي عرقيًّا وحضاريًّا عن بقية شعوب العالم التي عكن أن تلوث هذا النقاء العبقري !!

وتكمن المفارقة العجيبة في أن المعادين للسامية - أيام سطوة الدعاية النازية - كانوا يروجون لنفس المقولة الصهيونية ، ويستخدمونها في التدليل على خطورة اليهود

وتآمرهم . لكن بصرف النظر عن ادعاءات كل من الصهاينة وأعداء السامية ، فإن النظرة العامة لتاريخ اليهود تثبت زيف هذه الادعاءات من أساسها ، إذ إن العكس هو الصحيح تماماً. فاليهود كانوا دائماً أقليات متفرقة لا يربطها أى رباط حضارى ، مما جعلهم يتأثرون بكل الحضارات والشعوب التي عاشوا بينها، وهذا التفاعل بين الشعوب ظاهرة بل وقانون يصل إلى درجة البدهية، ويعتبر من أهم الموضوعات التي يدرسها ويحللها علم الأنثروبولوچيا. ولعل الإصرار اليهودي / الصهيوني على فكرة النقاء العرقي والحضارى الوهمي، هو بمثابة التشويش على حقائق التنوع العرقي والحضارى البدهية التي لا ينكرها سوى المكابرين ، بهدف الحرص على العزلة اليهودية والصهيونية خوفًا من الذوبان في الشعوب الأخرى ، وخاصة في عصر العولة الذي لم تعد فيه الحدود السياسية والفواصل الجغرافية قادرة على حصر الشعوب في أطر إقليمية أو محلية خاصة بها .

واليهود لا يمكن أن يشكلوا استثناء من هذه القاعدة الأنثروبولوچية التى لا تقبل النقض . فعلى الرغم من التشريعات اليهودية التى تحرم الزواج المختلط ، فإن اليهود تزاوجوا مع غيرهم من الشعوب. فمن الناحية العرقية والتاريخية ، لم يكن اليهود ليستطيعوا أن يفعلوا غير ذلك ، فقد كانوا شعبًا من البدو الرحل الذين ليس لهم وطن محدد للاستقرار فيه. ولذلك كانت العزلة مستحيلة بالنسبة لهم ، واقتصرت على طقوسهم الدينية وعاداتهم المعيشية داخل بيوتهم . أما فيما عدا هذا ، فكانت علاقاتهم الاقتصادية والمالية والتجارية والمادية مع الآخرين على اختلاف مشاربهم، أقوى ما تكون . وإذا كانت هناك خاصية مشتركة بالفعل بين كل يهود العالم وعبر مختلف العصور ، فهي عشقهم للمال ومهارتهم البالغة في توظيفه واستثماره .

ومن أقوى الشواهد التي تدحض فكرة نقاء العنصر اليهودى ، أن داود النبي اليهودى الأشهر ، ولد من أم غير يهودية ، مما يشكك في انتمائه هو شخصيًّا إلى الأمة

اليهودية إذا ما طبق عليه مبدأ نقاء العنصر الذى تعتبره الصهيونية العالمية من أهم وأخطر مقوماتها . وكان من حجج الصهيونية فى هذا الصدد أن اليهودية ليست ديانة تبشيرية لأنها تصر على الحفاظ على نقاء عنصرها . لكن هذه الحجة مردود عليها أيضًا لأن التاريخ سجل عددًا من الشعوب اعتنقت اليهودية ، مثل قبيلة الخزر التى اعتنقتها فى ظروف لا تزال غامضة فى دوافعها . كما فرض الحشمونيون اليهودية قسرًا على بعض الشعوب المجاورة لهم مثل الأدوميين ، وبالتالى فقد كانت اليهودية ديانة تبشيرية وأحيانًا بالإكراه .

وقد تسبب كل هذا فى دحض فكرة «النقاء العنصرى» من أساسها ، بل إن إسرائيل نفسها تبدو كلوحة الفسيفساء الزاخرة بشتى الألوان والمساحات والتشكيلات الأنثروبولوجية المختلفة بل والمتناقضة فيما بينها . فعلى سبيل المثال ، لا يمكن أن ينتمى اليهود الأشكناز الشقر إلى نفس العرق الذى ينتمى إليه اليهود السفارديم أو اليهود الشرقيون من ذوى البشرة الداكنة . بل يكفى للتدليل على أكذوبة النقاء التى جمعت بين الروس البيض القادمين من الاتحاد السوڤيتى السابق وبين الفلاشا السود القادمين من أثيوبيا، فأى عنصر مشترك يمكن أن يكون سلالة تمزج بين هؤلاء وهؤلاء؟! وهناك علماء اجتماع وأنثروبولوچيا لهم وزنهم العلمى فى إسرائيل، وهم يدركون كل هذه الحقائق ، لكنهم لا يعلنون عن اعترافهم بها لعجزهم عن تكذيب أبواق الدعاية الصهيونية المحلية والعالمية .

وليس النقاء العنصرى هو الأكذوبة الوحيدة التى تتشدق بها أجهزة الصهيونية ليل نهار وتحاول تحويلها إلى حقيقة لا تقبل الجدل ، بل هناك أكذوبة مفضوحة أخرى مواكبة لها، وهى أكذوبة النقاء الحضارى . ذلك أن التراث اليهودى ابتداءً من اللغة العبرية نفسها وانتهاءً بالنشيد الوطنى الإسرائيلى الذى يطلقون عليه «نشيد الأمل» ، يزخر بعناصر أمية وغير يهودية ، برغم أنها تشكل ملامحه وخصائصه الرئيسية . فاللغة

العبرية في الأصل ليست لغة اليهود وإنما لغة الكنعانيين ، ومن المعروف أن اللغة مرتبطة عضويًا بمنهج التفكير والسلوك . بل إن الديانة اليهودية نفسها متأثرة إلى حد كبير بكثير من الديانات القديمة . فهناك تشابه بل وتطابق بين فكرة التوحيد عند اليهود والمفهوم الروحاني الذي عبر عنه الفرعون المصرى أخناتون الذي اعتنق عبادة أتون بدلاً من آمون . وكثير من مفاهيم وأفكار وأساطير التراث اليهودي مستقى أو مستلهم من التراث البابلي . كما أن هنالك تشابهًا بين سفر التثنية في التوراة وشرائع حامورابي ، وبين سفر الأمثال وبعض كتب الحكمة والأمثال المصرية القديمة .

ومن خلال احتكاك اليهودية بكل من المسيحية في أوروبا وبالإسلام في حوض الأبيض المتوسط ، اكتسبت اليهودية أبعادًا جديدة من خلال الحوار المباشر أو غير المباشر بين الأديان السماوية الثلاثة . ومن يدرس ويحلل كتابات موسى بن ميمون باعتباره من أهم المفكرين الدينيين اليهود ، يستطيع أن يلمس أثر الإسلام العميق في فكره ومنهجه وفلسفته . ولم تقتصر هذه التأثيرات على اللغة العبرية أو الديانة اليهودية فحسب ، بل امتدت لتشمل فنون العمارة والموسيقي والرقص، بل والرموز الأساسية مثل نجمة داود نفسها . ذلك أن هيكل سليمان نفسه مبنى على طراز يمزج العناصر الفرعونية بالأشورية، ولم يقم بتنفيذه العمال اليهود بل عمال مهرة من فينيقيا التي استوردت منها كل الأخشاب التي استخدمت في بناء الهيكل . أما لحن صلاة «كل النذور» الذي يحفظه اليهود جميعًا فمأخوذ من لحن مسيحي يعتبر من تراث الكنيسة الأولى ، كما أن رقصة «الهورا» التي يمارسها اليهود في أفراحهم واحتفالاتهم ، فهي أصلاً رقصة أوكرانية شعبية . كذلك فإن ألحان النشيد الوطنى الإسرائيلي «نشيد الأمل» ، مقتبسة من أغنية شعبية رومانية . بل إن نجمة داود الشهيرة كانت أصلاً رمزًا رومانيًّا وجده اليهود على مدخل إحدى الكنائس في العصور الوسطى ، فاتخذوه رمزًا لهم دون أى حرج أو حساسية برغم دلالتها الخطيرة. كل هذه الحقائق والأحداث والمواقف والدلالات تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، على أن التناقض أو الصراع بين المعادين للسامية والمدافعين عنها لا يعنى أن أحد الطرفين على صواب والآخر على خطأ. فكلاهما على خطأ بين سواء أكان هذا بسوء نية مقصودة أم فهم خاطئ لمعطيات التاريخ الذى يؤكد قانونه أن الامتزاج بين الحضارات والشعوب ظاهرة طبيعية للغاية ، ولا يمكن تجنبها ، بل يمكن الاستفادة منها في كل مجالات التعمير الحضارى والتفاعل الثقافي . فهو من أهم قوانين الوجود الإنساني ، لكن الصهاينة ، مثلهم في ذلك مثل المعادين للسامية ، يحاولون إلغاء هذا القانون الطبيعي والحتمى ، وكأنهم يهدفون إلى إلغاء بشرية اليهود ووجودهم التاريخي المتفاعل مع المراحل الزمنية المتتابعة ، في حين أنهم لا يملكون وجودًا آخر غيره . إنها قاعدة لا تقبل الاستثناء ، ومن يحاول الخروج عليها لابد أن يدفع الثمن من استقراره وسلامته واطمئنانه للمستقبل .



(23) منابع الإرهاب والعنف

الإرهاب هو استخدام العنف ، أو التلويح به لتحقيق أهداف محددة ، أو مصالح معينة ، الإرهاب هو استخدام العنف ، أو التلويح به لتحقيق أهداف محددة ، أو مصالح معينة ، أى استخدام الإكراه لإقناع طرف آخر – أفرادًا أو مؤسسات أو دولاً – لمشيئة الجهة الإرهابية. ولابعد من التفرقة في هذا المجال بين الكفاح الشعبي المسلح ضد الأستعمار والإمبريالية والاحتلال الأجنبي ، كوسيلة مشروعة لمقاومة الاغتصاب والظلم ، وبين الإرهاب الذي يمارسه خصوم الرأى ، والمتكالبون على المصالح والمغانم .

والإرهاب أو العنف ليس بمصطلح جديد في القاموس السياسي ، بل لعله أقدم من السياسة نفسها كما عرفها الإنسان. ذلك أن العنف السياسي متعدد الجنسية والهوية والقضية ، فقد يرتدى ملابس رجال الدين ويتخفى تحت عباءاتهم تارة ، والقمصان الفاشية السوداء تارة أخرى ، وقد يعلن عن نفسه بالكوفيات الزرقاء أو قبعات جيفارا ، أو يأتي على صهوة حصان جامع ليلاً ، أو على صهوات الفانتوم في وضع النهار ، على شكل إرهاب مباشر صريع . أما الإرهاب غير المباشر والخفى ، فإنه سلاح الضعيف عادة ، فالخصم أقوى من المواجهة ، ابتداء من حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ، ووصولاً إلى قنابل الإثارة في أوروبا ، ومسلسل خطف الطائرات ، والتصفيات الجسدية لحركة التاميل والسيخ والباسك . إنها جماعات فقدت الأمل في إمكانية التواصل مع الطرف الآخر ، بعد أن تعطلت اللغة ، وتضاربت المصالح ، وتصادمت التيارات ، ولم يعد هناك مجال للتفاهم أو الوصول إلى أرض مشتركة أو حلول وسط .

كانت هذه هي استراتيجية حرب العصابات في تاريخها الطويل الدائم، من الصين وفييتنام شرقاً إلى الجزائر وأنجولا في أفريقيا حتى كوبا في أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى عشرات المسيرات النضالية الأخرى في العالم الثالث. والمفارقة العجيبة الجديرة بالتسجيل والتحليل أن الاستعمار الذي استطاع أن يغزو العالم الثالث قبل أكثر من قرنين، بعدد قليل من جنوده، مستغلاً تفوقه التكنولوجي العسكرى في ذلك الوقت، قد وجد نفسه مضطرًا للانسحاب والتقهقر على أيدى عدد قليل من الجنود والفدائيين والنشطاء أو رجال العصابات كما يسميهم الإمبرياليون . فقد أدرك الاستعمار استحالة استمرار اللعبة ، خاصة بعد أن أدركت الشعوب المقهورة سر تفوقه ، وسر قدومه وسطوته ، فتفجرت في أعماقها الصحوة القومية والعلمية معاً ، وبدأت تكيل الضربات لقوى الاستعمار من حيث لا تدرى . وهي الظاهرة التي لم يلم بأبعادها وأعماقها فلاسفة الغرب العسكريون والمنظرون الإستراتيجيون ، وبالتالي عجز بأبعادها وأعماقها فلاسفة الغرب العسكريون والمنظرون الإستراتيجيون ، وبالتالي عجز الاستعمار عن مواجهتها بطريقة منهجية فعالة . وكان هذا بمثابة أولى مراحل أنحسار الاستعمار .

ففى عام ١٨٩٦ وضع المفكر الإستراتيجى الصينى بن فو المانيفستو الجديد للصين ، الذى استمده من روح الكونفوشية القديمة ، وكشف عفونة النظام السياسى القائم آنذاك في بلاده ، وجهله وعجزه تماماً أمام التحديات الجديدة ، بالإضافة إلى فساد الطبقة الحاكمة ، وانغلاقها عما يجرى حولها في العالم . فقد أدخل بن فو مفهوم التطور المستمر من خلال اكتساب العلوم بشتى فروعها ، وأعلن نظرية «المجد للمستقبل» ، بدلاً من نظرية «عبادة الماضى» ، وجاء بعده ماوتسى تونج الذى نجح في الجمع بين الأصالة ممثلة في الكونفوشية ، والمعاصرة ممثلة في الاشتراكية العلمية، مما أخرج الشعب الصينى من القمقم الذى حبس فيه قروناً عديدة .

لقد أدركت الشعوب المقهورة حقيقة الغايات الخفية للاستعمار الذي غطى حركته بشعارات براقة تدعى أنها مجرد رسالة حضارية إنسانية ، في حين أنها في الواقع

سلب ونهب لخيرات الدول الفقيرة ، وسعى فاضح لتجارة الرقيق فى أفريقيا . وعرفت الشعوب حقيقة الاستعمار من خلال إبادة شعب كامل فى «ريوجراند» فى أمريكا اللاتينية . ومن خلال مذابح الصين الشهيرة عام ١٨٤٠ ، ومذابح جنوب أفريقيا عام ١٩٠٥ ، بدأت الشعوب تفتش عن عوامل القوة الكامنة عند هذا الخصم المتكبر الجديد ، فوجدته فى العلوم والتصنيع، ولقد استفاد محمد على باشا فى مصر والدولة العثمانية من العلوم الغربية الحديثة ، إلا أن التجربة اقتصرت على الجانب العسكرى والتقنية العسكرية فحسب . فقد جاءت مواجهة الاستعمار بالعنف السياسي والنضال المسلح دون أن تكون هناك بنية تحتية أساسية تدعمه على المستوى المدنى والشعبى .

وهى الظاهرة التى تكررت من قبل عبر العصور ، مثلما حدث فى طقوس القتل بالخناجر خلال القرن الحادى عشر على أيدى الحشاشين فى العصر العباسى ، أو الموت بالمقصلة إبان الثورة الفرنسية ، وغير ذلك من المواقف التاريخية التى أصبح فيها الإرهاب رسميًا وحكوميًا باسم الشعب ضد أعداء الشعب . ففى روسيا مثلاً بدأ الإرهاب الرسمى شعبيًا كالعادة ، خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر على أيدى الحركات السياسية الشعبية التى وجدت أن العنف هو الرد الوحيد على بطش الحكم القيصرى . وكان لهذه الحركات فلاسفتها ومنظروها : «العدميون» بزعامة نيكاييف ، و «الفوضيون» بزعامة باكونين ، و«مدرسة العنف المسلح» لصاحبها كروبوتكين . وكلها اتجاهات ثورية جديدة ، تشربت بروح العصر ، ورأت فى العنف وسيلة وحيدة لاجتياح الفساد والعفن ، وأسلوباً لإثارة الوعى الجماهيرى . وقد استطاعت هذه الحركات الثورية التى تمزج العنف بالإرهاب ، أن تزعزع النظام القيصرى ، بل واغتيال القصر نفسه عام ١٨٨١ . كما عقد فى نفس هذا العام مؤتمر طريقاً للخلاص . وكان ترحيب الإمبراطورية البريطانية بعقد هذا المؤتمر فى عاصمتها، دولى فى لندن ، شاركت فيه معظم الحركات السياسية الأوروبية التى آمنت بالعنف طريقاً للخلاص . وكان ترحيب الإمبراطورية البريطانية بعقد هذا المؤتمر فى عاصمتها،

كوسيلة لتوظيف هذه الحركات فى ضرب الإمبراطوريات التى يمكن أن تهددها، وليس إيماناً بحق الشعوب المقهورة فى تحرير نفسها . فقد كانت الإمبراطورية البريطانية من أشد هذه الإمبراطوريات بطشاً بالشعوب التى وقعت تحت نيرها . فالعنف والإرهاب مطلوبان دائماً إذا كانا موجهين ضد الأعداء والخصوم ، وهى لعبة لم ولن تتغير بمرور الزمن .

فى أواخر القرن التاسع عشر ، كانت هناك ثلاث حركات سياسية نشطة ، تعمل للتحرر من مستعمريها : الحركة الأرمنية بقيادة حزب «طاشناق» ، التى استخدمت العنف ضد الحكم العثمانى ، ومن حوادثها المعروفة استيلاؤها على البنك العثمانى فى استنبول عام ١٨٨٧ . وكانت الحركة السياسية الثانية هى الثورة الإيرلندية ضد الحكم البريطانى ، والثالثة حركة «الجماعة المقدونية» التى كانت ضد الهيمنة العثمانية على البلقان . واستطاعت بعض هذه الحركات أن تحقق بعض النجاح ، حيث أسفرت عن استقلال إيرلندا الجنوبية ، وبقى الشمال مشتعلاً حتى الآن ، واستقلت بلغاريا عام ١٨٧٨ ، أما الحركة الأرمنية فلم يكتب لها النجاح ، بل سحقت تماماً بعد المذابح التى أقامها العثمانيون للأرمن .

واستمرت الشعوب فى جهادها ضد الاستعمارين: الفرنسى والبريطانى، فظهرت منظمة «أيوكا» فى قبرص بقيادة الجنرال جريقاس، كما ظهر الثوار الفلسطينيون ليناضلوا فى جبهتين: ضد الاحتلال البريطانى وضد الاستعمار الصهيونى معاً، ضمن حركات تسعى إلى التحرير الوطنى ، ولا يمكن وصفها بالإرهاب لأنها تلجأ مضطرة إلى العنف لتحقيق أهداف مشروعة . أما الإرهاب ، سواء أكان إرهاب حكومات أم منظمات ، فهو الظاهرة التى تسعى لتحقيق أهداف هذه الحكومات أو المنظمات ، فهو الظاهرة التى تسعى لتحقيق أهداف هذه الحكومات أو المنظمات ، أما التى تبدو مشروعة فى نظر أفرادها وأعضائها فحسب ، وإن كانت تدعى أنها تعمل من أجل الشعب بأسره . ومن أبرز الأمثلة التاريخية على حالات الإرهاب ، فرق الفاشيين

بإيطاليا التى اغتالت عددًا من المعارضين والصحفيين ، واغتيالات النازيين بألمانيا قبل وصول هتلر إلى الحكم واندلاع الحرب العالمية الثانية ، وكذلك عمليات التصفية الجسدية التى تمارسها أجهزة المخابرات ضد المعارضين ، أو زعماء أو قادة في بلاد أخرى .

وقد شهد الثلث الأخير من القرن العشرين ، ظهور عديد من الحركات الإرهابية في العالم ، مثل جماعة «بادر ماينهوف» في ألمانيا الغربية قبل الوحدة ، وجماعة «الجيش الأحمر» في اليابان ، وجماعة «الألوية الحمراء» في إيطاليا . وهي جماعات تشترك كلها في صفة أساسية هي أنها رافضة لمجتمعاتها ، ويائسة من إمكانية التغيير، عبر القنوات السلمية ، والشرعية المتفق عليها مجتمعيا . فمثلاً تؤمن منظمة بادر ماينهوف الإرهابية الألمانية ، بالنضال المسلح ضد الإمبريالية الأمريكية والألمانية التي لا مجال للتعامل معها أو للحوار إلا بضربها في الصميم . وقد أسس المنظمة أندرياس بادر، وأولريك ماينهوف، اللذان اشتقت المنظمة اسمها من اسميهما، برغم أن اسمها الرسمي هو «الجيش المسلح الأحمر» . وقد برزت عمليات المنظمة في عديد من الاغتيالات السياسية ، وبعض الهجمات على القواعد الأمريكية في ألمانيا ، ونسف المؤسسات الرأسمالية الكبرى ، والسطو على المصارف ، وكانت أبرز عملياتهم هي خطف «هانز مارتان شلاير» رئيس اتحاد الصناعيين الألمان ، وقد ولدت فكرة المنظمة في رأس الأنسة أولريك ماينهوف التي تعد العقل المفكر للمنظمة، ومخطط عملياتها . وعقب مقتل زعيم طلبة المنظمة في مظاهرات ١٩٦٨ برصاص الشرطة ، كتبت تقول: «إن الرصاصات التي أطلقت على رودي ، قد وضعت حدًا لحلم اللاعنف ، من لا يحمل السلاح يمت ، ومن لا يمت يدفن في السجون والإصلاحيات ، وفي المدن الصناعية ، وفي أسمنت الأبراج السكنية» .

ومثل المنظمات الإرهابية الأخرى المعاصرة لها ، كانت استراتيجية منظمة بادر

ماينهوف قائمة على فكرة الرغبة العارمة في تدمير المجتمع الاستهلاكي والقضاء على القيم التي أشاعها ونشرها ، والرد على عنف السلطة بعنف ثورى . وقد تم الإعلان المفاجئ عن انتحار قادة المنظمة بادر ، وماينهوف ، والآنسة جورون أنسلين ، ويان كارل راسبي في عام ١٩٧٧ ، عقب فشل محاولة اختطاف طائرة تابعة لشركة لوفتهانزا، وإجبارها على الهبوط في مطار مقديشيو . ولم يصدق أحد أنهم من النوع الذي ينتحر بهذه البساطة لمجرد فشل محاولة الاختطاف ، ولذلك اتهم محامي الخاطفين السلطات الألمانية بقتل زعماء المنظمة داخل السجن ، ثم الإعلان عن انتحارهم.

أما منظمة الجيش الأحمر الياباني ، التي تأسست عام ١٩٦٩ ، على يد تاكايا شيومي الأستاذ المساعد في جامعة كيوتو ، فقد برزت في مناخ عام ساد اليابان وقتئذ، مناهض للحرب الأمريكية الفيتنامية . رأى شيومي أنه لا فائدة ترجى من المظاهرات السلمية التي تتعرض لقمع رجال مكافحة الشغب ، فوجه الدعوة إلى شن حرب عصابات داخل المدن ، وتوجيه ضربات مركزة ضد أهداف معينة ، فقام أعضاء المنظمة بإلقاء قنابل مولوتوف على سفارتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ثم القيام باختطاف طائرة ركاب إلى كوريا الشمالية ، ثم القيام بعملية مطار اللد في إسرائيل، التي نفذها عدد من القوات الخاصة التابعين للمنظمة ، وكذلك احتلال السفارة الفرنسية في لاهاي ، ثم اختطاف طائرة ركاب يابانية ، متجهة إلى دكا عاصمة بنجلاديش ، ولم يفرجوا عنها إلا بعد أن حصلوا على فدية مقدارها ٦ ملايين دولار ، وإفراج السلطات اليابانية عن بعض المعتقلين السياسيين .

وهناك فى اليابان أنواع أخرى مفزعة من الإرهاب والعنف ، وإن كان نادراً ما يكتب عنها . فمثلاً تحكم عصابات الياكوزى قبضتها بشدة على كثير من مجالات الحياة ، بداية من الشوارع والموانى والمصانع، ونهاية برجال الأعمال وكبار المسئولين. وتمارس الإرهاب المنظم الذى يمس حياة كل إنسان ، وأيضاً الجريمة المنظمة بكل

ما تجلبه من أموال طائلة . وهي على علاقة قوية بعصابات المكاو التي تمارس أعمال عنف بالغ القسوة في جنوب الصين وهونج كونج وما يجاورها . وهذه الشبكة من العصابات الدولية التي تمارس الإنتاج والتجارة الدولية للمخدرات ، تفرض سطوتها على ما يعرف بالمثلث الذهبي والدول المحيطة به في آسيا .

أما جماعة الألوية الحمراء في إيطاليا، فهي تنظيم إرهابي، يمارس العمل المسلح السرى، كوسيلة للاستيلاء على السلطة . وقد أسسه ريناتو كورشيو ، وهو من مواليد ١٩٤٣. وكان من نشطاء الحزب الشيوعي الإيطالي، وأحد قادة حركة ١٩٦١ الطلابية في جامعة ترانتا. وأدرك كورشيو أن مواقف الحزب الشيوعي غير جذرية، وغير مجدية ، ولذلك انسحب منه ، وتوجه إلى ميلانو عام ١٩٧٠ ، حيث أسس منظمته التي قال عنها إنها رد فعلى وإيجابي ضد الإرهاب الذي تمارسه قوى اليمينيين المحافظين (الفاشيون الجدد) الذين مارسوا عمليات إرهابية في ميلانو ، في ديسمبر المحافظين (الفاشيون الجدد) الذين مارسوا عمليات إرهابية في ميلانو ، في ديسمبر المحافظين وأدت إلى مقتل ١٦ شخصاً ، وجرح مئة .

ووضع كورشيو إستراتيجية حركته على أنها موجهة ضد صميم مصالح الدولة البرجوازية التى تصيب العمال بالغيبوبة الفكرية والثقافية حتى يعجزوا عن إدراك حقيقة أوضاعهم المهينة ومصالحهم المهددة . وكانت أول عملية للألوية الحمراء فى ٣ مارس ١٩٧٢ ، حين اختطفوا رئيس مجمع «سيت – سيانس» الصناعى، وهى العملية التى اعتبرت وقتئذ أول عملية اختطاف سياسى فى إيطاليا ، عقب الحرب العالمية الثانية . ثم توالت العمليات ، فاختطفوا مديرى شركتى «فيات» و«ألفا روميو»، ثم اختطفوا قاضى محكمة جنوا ماريوسوسى ، وأخضعوه للمحاكمة ، لمدة ٣٦ ساعة، ثم اختطفوا ألدو مورو رئيس الحزب الديمقراطى المسيحى ، ثم أعدموه ، بالإضافة إلى سلسلة متصلة الحلقات من العمليات الإرهابية .

وقد تكون أهداف هذه الجماعات المسلحة غير واضحة تماماً ، إلا أنها تركز

على التناقضات الاجتماعية السائدة . وهناك جماعات قد لا تكون قوية مؤثرة أو ذات صوت عال ، مثل جماعة «العمل المباشر» في فرنسا ، و «الخلايا الثورية الشيوعية» في بلجيكا ، إلا أنها تشكل تحدياً صارماً في وجه النظام الرأسمالي الغربي الذي يتشدق دائماً باستقراره الاقتصادي ورسوخه الحضاري وتلبيته لكل متطلبات الحياة الكريمة. وهذا التحدي يتجلى فيما يسببه من إرباك وإزعاج سواء للأجهزة البوليسية في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية .

وصورة الاستقرار الذى تتمتع به أوروبا هى صورة إعلامية أكثر منها صورة واقعية. ففى بريطانيا التى تعانى من ضربات الجيش الإيرلندى فى عاصمتها على وجه الخصوص ، انتشرت عصابات «حليقى الرءوس» ، لتتجاوب مع العصابات الفاشية والنازية واليمينية المتطرفة فى إيطاليا وألمانيا وفرنسا ، وإن كان بعضها يدعى اليسارية الثورية من أجل الشعب والوطن. وكلها عصابات تهاجم الأجانب المقيمين واللاجئين السياسيين ، وتمارس عنفاً بالغ الخطورة والإرهاب ، لدرجة أن السلطات تقف أمامه شبه عاجزة عن مواجهته فى حالات كثيرة .

وسواء أكانت هذه المنظمات ترفع أعلام اليسار أو اليمين ، فإنها كلها تشترك في ضرورة اللجوء إلى العنف والإرهاب ، وفرض مبادئها ذات التوجه الواحد غير القابل للحوار أو النقاش ، بكل الوسائل الممكنة التي لا تضع الشرعية التقليدية في حسابها . فمثلاً يجسد شباب النازى الجديد بعثاً يشد الانتباه إلى التعصب الشديد الذي يجتذب شباب أوروبا ، والذي بدأ بحركة أنشأها كارل هاينز هوفمان في قلعة قديمة بألمانيا ، وأطلق على منظمته اسم «المجموعة الرياضية العسكرية» التي انقلبت إلى منظمه إرهابية ، تدعو إلى بعث الأفكار النازية من جديد . ومالبثت أفكار هوفمان أن امتدت إلى النمسا والدول الإسكندنافية ، حتى وصلت إلى الشباب ذي الأصل الألماني في أمريكا ، وصاحبتها حركات فاشية في إيطاليا وهولندا وأسبانيا التي امتدت أيضاً إلى أمريكا اللاتينية . وكانت منظمة جيرولوس ديل كريستو راى في أسبانيا،

والتي أنشأها في نهاية السبعينيات ماريانو سانشيز كوفيستا ، هي المنظمة الرائدة في الحركة الفاشية في أوروبا وأمريكا اللاتينية .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، تجوب شوارع أحياء كثيرة من المدن الكبرى «عصابات الشوارع» ، وأغلبها من الشباب الذين يرتدون ملابس غريبة ، ويرسمون بالوشم شعارات أكثر غرابة ، ويتقاتلون بعنف بالغ من أجل السطوة وفرض النفوذ . وهم مسلحون بكل ما يخطر على البال أو لا يخطر ، من أنواع السلاح الشخصى واللافت للنظر دون أن يجرؤ رجال الشرطة على التعرض لهم . وقد شن كثير من هذه العصابات – خاصة في نيويورك وديترويت ولوس أنجيلوس وأتلانتا حرباً عنصرية ضد السود ، ساعد على اشتعالها النشاط المكثف الذي بدأت عصابات الكوكلوكس كلان القديمة في استئنافه مرة أخرى وبصورة علينة ضد الزنوج ، مما يؤكد أن العنف والعنصرية والتعصب والإرهاب ، جزء عضوى في النفس البشرية ، إذا وجد ما يؤججه فإنه سرعان ما يتحول إلى نار سارية في هشيم . وهي اللعبة التي يعمل لها السياسيون الحكماء ألف حساب .

وفى أمريكا اللاتينية ، انتشرت الحركات السياسية العقائدية العنيفة لمقاومة الأنظمة الديكتاتورية والإمبريالية ، وهى ذات أبعاد ماركسية طبقية . ويشمل هذا النموذج كافة الحركات الثورية فى أمريكا اللاتينية ، أو ما يطلق عليهم اسم «ثوار المدن» ، وهو المصطلح الذى انتشر فى أوروبا والولايات المتحدة أيضاً . فبعد مصرع تشى جيفارا عام ١٩٦٧ ، حاول الزعيم الثورى كارلوس مارجيلا ، استنباط نظرية جديدة للثورة فى المدن ، واستغلال الأزمات السياسية ، وإعلان العصيان المدنى عن طريق قيام نشاطات تخريبية داخل المدن لإرباك الحكومات ، وإجبارها على التحول إلى الأسلوب العسكرى ، مما يعطى مبرراً كافياً للجماهير للتصدى لهذه الأنظمة ومحاربتها . لكن يبدو أن هذه الأنظمة قد استطاعت أن تحتوى هذه الأزمات وأن

تتجاوزها ، فلم يكتب النجاح لهذه النظرية ، إذ انسحب ثوار المدن ، وبقيت الأنظمة العسكرية أو الديكتاتورية جاثمة على صدور أبناء الشعب . فقد بالغ مارجيلا كثيراً في تقديره للدور الذي يمكن أن يلعبه هؤلاء الثوار في مواجهة أنظمة تجيد مختلف أنواع التاكمر . وبهذا انعزلت الطليعة عن قاعدتها الشعبية الحقيقية في الريف الذي يعد القاعدة الأم التي تغذيهم بالمال وبالرجال . ومن أبرز هذه الحركات «منظمة مارجيلا» في البرازيل ، و«توبا ماروس» في أورجواي ، و«مونتونيروس» في الأرجنتين . وإذا كانت هذه الحركات تمارس الإرهاب في مواجهة السلطات ، فذلك لأن هذه السلطات نفسها تمارس الإرهاب الرسمي الذي يعرف بإرهاب الدولة . وخطورة هذا النوع أنه غير منظور ، وغير معلن ، ويبقي طي الكتمان بحكم أن أجهزة الإعلام والمخابرات رهن إشارة الدولة ، بعكس الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المعارضة . ومن أنشطة هذا النموذج من إرهاب الدولة ، التصفيات الجسدية الكاملة لقوى المعارضة ، كما حدث في السبعينيات في تشيلي والبرازيل خلال فترة (١٩٦٩ – ١٩٧٧) ، وتكرر في بلاد أخرى في أمريكا اللاتينية مثل أورجواي .

ويعتبر حاليًا الكيان الصهيونى أوضح مثال على إرهاب الدولة ، لما تقوم به إسرائيل من أنشطة إرهابية لتصفية قادة المقاومة الفلسطينية وأفرادها ، حتى تجد السلطة الفلسطينية نفسها عارية من أى غطاء يحمى كيانها المهدد . والأمثلة على ذلك اكثر من أن تحصى ، ويكفى أن ندلل على ذلك بمذبحة صابرا وشاتيلا عندما كان أريل شارون وزيرًا للدفاع ، وبالتصفيات الجسدية لبعض قادة منظمة فتح فى العواصم الأوروبية ، وبالغارات الجوية المدمرة لمخيمات اللاجئين الفلسطينين فى لبنان . أما بعد اندلاع الانتفاضة فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، والتى استمرت حتى الآن (سبتمبر ٢٠٠١) ولا يعرف أحد متى تنتهى ، فإن العنف بلغ درجة غير مسبوقة ، عندما مارست إسرائيل الإرهاب علناً وبلا أى خجل أو تغطية ، بضرب المدن الفلسطينية بطائرات الفانتوم والصواريخ ، وحركة الاغتيالات والتصفيات لنشطاء حركة فتح ، سواء بزرع القنابل أو

تتبع الطائرات المروحية لهم بصفة شخصية لضربهم فى مقتل ، وفى الوقت نفسه تتحجج إسرائيل بأن الفلسطينيين العزل الذين لا يملكون سوى سلاح الحجارة وبعض البنادق والمدافع البدائية هم الذين يمارسون الإرهاب ضدها ، فى حين أنها تملك أحدث وأعنى الأسلحة الفتاكة . وعندما يقف العالم العربى هذا الموقف الهزيل المهين ، وبالتالى لا لوم على العالم غير المبالى بما يجرى من إرهاب إسرائيل ، فإن الطريق مفتوح وممهد أمام إسرائيل لكى تمارس إرهابها بلا حدود وبلا نهاية واضحة فى الأفق البعيد .

والظاهرة الجديرة بالتسجيل والتحليل والتفسير أن المحللين العسكريين والدارسين الإستراتيجيين لم يركزوا على الدوافع والأسباب التي أدت إلى ظواهر المقاومة بشتى أنواعها ، باستثناء المقاومة الشعبية الأوروبية ضد القوات النازية الغازية أو المحتلة ، وباستثناء كتب ودراسات قليلة مثل كتاب جيرار شاليان «الإرهاب» في حين كان للحروب والمعارك التقليدية في الماضي مؤرخوها وكتابها الإستراتيجيون الذين لم يتركوا شاردة ولا واردة إلا سجلوها وحللوها ، وأصبحت دراساتهم مناهج لكافة أكاديمياتهم العسكرية . أما حروب المقاومة والتحرير الجديدة التي وصفوها «بحرب العصابات»، فلم تحظ بدراسات جديرة بالأثر الذي تركته على الخريطة السياسية المعاصرة، برغم أن هذا النموذج من الحروب -سواء أكان تحريريا أم إرهابيا-قد استطاع أن يغير خريطة العالم ، وأن يعيد صياغة قواعد اللعبة السياسية ، في الصين وفييتنام في أسيا ، والجزائر وأنجولا وأفريقيا ، وكوبا ونيكارجوا، في أمريكا اللاتينية. وما تزال جذوتها مشتعلة في الشرق الأوسط. ومع ذلك مازال الغرب يتجاهل دوافعها ، كما لو كانت ظواهر طارئة وعابرة ولا تتكرر، في حين أنها مرتبطة بجوهر الطبيعة البشرية، الذي لا يتردد في استخدام العنف والإرهاب، إذا لم يجد سلاحًا غيرهما، يدافع به عن كيانه المهدر المنتهك أو يحقق به أحلامه في الثراء والسطوة والشهرة. ولذلك عرف الإنسان العنف والإرهاب كأول قاعدة من اللعبة السياسية. ففى خلال عشرين سنة فقط – بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٨٨ مثلاً – شهد العالم اغتيال ثلاثة من رؤساء الدول ، كما حدث هجوم على أكثر من خمسين سفارة فى العالم . وتدل الإحصاءات على أن هناك ٢٧٠٠ عمل إرهابي قد حدث فى الفترة من العالم . وتدل الإحصاءات على أن هناك ٢٠٠٠ شخص بين قتيل وجريح نتيجة للإرهاب السياسي . ولم تقف عمليات العنف السياسي فى العالم بعد ذلك ، بل تصاعدت بين السيخ والسلطات الهندية ، وتمثلت فى هجمات متجددة للجيش الإيرلندي فى قلب لندن ، واغتيالات جديدة فى إيطاليا وأسبانيا ، ومعارك طاحنة بين التاميل وحكومة سيريلانكا ، بين السلطات الفليبينية وكل من الثوار المسلمين والمنظمات الشيوعية . وكذلك العنف الدموى بين الصرب والكروات، ثم الصرب والبوسنيين، والذي هدأ بتدخل حلف الأطلنطي وإسقاط ميلوسيفيتش، وإن كانت النار ما تزال تحت الرماد بدليل أعمال العنف والقتل المتناثرة التي ما تزال تنفجر بين الصرب والألبان. وهي بدليل أعمال العنف والقتل المتناثرة التي ما تزال تنفجر بين الصرب والألبان في مقدونيا .

فى هذا المجال يجب التفريق بحسم بين النضال السياسى الذى يركب موجة العنف مؤقتًا حتى يلتفت الآخرون إلى عدالة قضيته وحتميتها المصرية، وبين جماعات تمارس الذبح دون غاية أو هدف . إن أية جماعة لا ترتبط بالجماهير أو الإرادة الشعبية دون أى بعد سياسى أو قومى أو إنسانى يبرر نشاطها ، أو قضية وطنية أو حضارية تحارب من أجلها ، سينكشف زيفها كحركة إرهابية بحتة ، تمارس الإرهاب من أجل الإرهاب، مما يحتم فى النهاية محاربتها كأية عصابة خارجة على القانون . فى هذا المضمار، تمثل الجزائر ظاهرة غريبة قد تستعصى على التفسير العلمى المتسق ، وهى التى لفتت أنظار العالم كله إلى عدالة قضيتها فى حربها ضد فرنسا لتحرير أراضيها من الاستعمار الفرنسى ، ومارست الكفاح المسلح منذ منتصف الخمسينيات لدرجة انهيار الحكومة الفرنسية تحت الضغوط الجزائرية ، ومجىء شارل ديجول لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، لأنه النطل القومى الوحيد الذى يمكنه منح الاستقلال للجزائر . جاء إلى السلطة فى

عام ١٩٥٩، ودارت المفاوضات مواكبة للضغوط العسكرية إلى أن تم حسم القضية عام ١٩٦٢، ونالت الجزائر استقلالها، بعد أن اشتهرت باسم «بلد المليون شهيد». لكن هذه القضية التي تمثلت في النضال السياسي والعسكرى الذي بهر العالم، أصيبت بانتكاسة غريبة ومريبة وكئيبة في العقد الأخير من القرن العشرين، وظلت مستمرة حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، لتتحول الجزائر إلى جماعات تمارس الذبح دون غاية أو هدف ، ذبح العزل والأبرياء والنساء والأطفال والعجائز وهم نيام في منتصف الليل، دون ذنب جنوه. وحتى لو كان الهدف زلزلة نظام الحكم وإظهاره بمظهر العاجز عن حماية مواطنيه ، فلا يمكن أن يتم هذا من خلال هذا الإجرام والوحشية البشعة .

ويعمد بعض المحللين والكتاب في الغرب إلى تمييع الحدود بين من يمارسون النضال السياسي من أجل قضية عادلة ، ومن يمارسون الإرهاب من أجل أهداف خاصة بهم ، خاصة عندما يتناولون القضية العربية بصفة عامة ، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة . فمنذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين ، ما زال الغرب يصر على اعتبار العرب ضمن هذه الحركات العنيفة التي تتخذ من الإرهاب منهجاً لها ، وإن كان الفلسطينيون هم وقودها المتجدد. ويتناسي كتاب الغرب ويتجاهلون في خبث واضح ، أن البندقية هي الإرث الوحيد الذي يتسلمه الفلسطينيون جيلاً عن جيل منذ أكثر من نصف قرن . إن من حقهم أن ينظروا بدهشة وحزن إلى إخوة لهم في السلاح من معظم شعوب العالم الثالث ، حين نالت بلادهم استقلالها، وحصلت شعوبهم على حق تقرير المصير ، إذ إن مسيرة الفلسطينيين النضالية سبقت كثيراً من حركات التحرر الوطني في العالم . إن لعبة التوازن في المنطقة قد أفرزت الكثير وأفسدت الكثير ، ولم يدفع فاتورة هذه اللعبة سوى الشعب الفلسطيني.

ومن الواضح أن إسرائيل تستغل موجة العنف التي تسود العالم وبلغت قمتها في مطلع القرن الحادي والعشرين، كي تنفذ خطتها ضد الفلسطينيين الذين تتهمهم

بأنهم هم الذين يمارسون العنف ضدها، برغم أنهم ضحايا عنفها على طول الخط. فالعالم يشهد تياراً من العنف والإرهاب لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة، وهو عنف غير محدود، ويتفاقم بمرور الوقت. وبرغم أن الصوت العالى والدوى الصاخب كان من نصيب الحروب الأهلية في دول الاتحاد السوفيتي السابق ، أو الحروب العرقبة في البوسنة والهرسك ومقدونيا ، أو الحروب والصراعات القبلية في أفغانستان بين شركاء الجهاد السابقين ، إلا أن شخصاً واحداً بمفرده استطاع أن يستقطب انتباه العالم أجمع إلى عملياته العنيفة الإرهابية التي تمزج الدوى الصاخب بالغموض المريب . وهو ليس من عتاة ألمافيا الإيطالية أو من أباطرة أمريكا اللاتينية ، بل هو مجرد مواطن سعودي نزعت عنه الجنسية السعودية ، وأصبح يلقب بالمنشق . إنه أسامة بن لادن الذي تحدى أعتى أجهزة المخابرات الغربية ، سواء على المستوى التخطيطي أو التنفيذي ، السياسي أو العسكري أو الاقتصادي ، لدرجة أن الولايات المتحدة أعلنت عن مكافأة خمسة وعشرين مليون دولار لمن يساعد أو يرشد إلى مكان اختفائه في أفغانستان ، كما أعلنت أنها ستجمد كل حساباته في البنوك حتى تصيب أنشطته بالشلل ، لكنها باءت بالفشل تماماً لأن اختفاءه كان لغزاً غير قابل للحل ، وفي الوقت نفسه لم تعثر على أية حسابات تشير إليه من قريب أو بعيد . وهكذا ظلت الولايات المتحدة - بكل جبروتها المخابراتي والعسكري والاقتصادي والسياسي -عاجزة أمام فرد ، تصر على محاربته كأنه قوة عظمى من قوى العالم المعاصر، لكنها لم تستطع سوى توجيه الاتهامات إليه، خاصة تهمة تفجير سفارتيها في تانزانيا وكينيا، ومقتل أكثر من مائتي شخص ، وهي لا تعلم متى وأين يضرب ضربته القادمة ، بدليل أن كل ما فعله كان بمثابة المفاجات المتتابعة لها ، والتي تشكل تهديدًا متجددًا لها .

لكن يبدو أن تركيز كل هذه الأضواء الإعلامية الدولية على أسامة بن لادن، كان بهدف الإيحاء أو التأكيد العالمي على أن العرب أو المسلمين هم المنابع الحقيقية والفعلية للإرهاب والعنف في العالم الذي يتحتم عليه أن يتكتل ضدهم، في

حين أن أسامة بن لادن هو جزء من ظاهرة عالمية نشأت وترعرعت في الغرب نفسه، وكان المفروض أن تتركز هذه الأضواء على الظاهرة ككل، وليس على فرد بعينه. ففي كتابه القيم «عودة القوى: الانزلاق نحو فوضى عالمية» الصادر عام ١٩٩٥ عن دار نشر ماكميلان البريطانية، أثبت روبرت هارفي نائب رئيس تحرير مجلة «الإيكونومست»، وكاتب عمود في صحيفة «الديلي تليجراف»، أن العالم بعد سقوط نظام القطبية الثنائية، وانتهاء الحرب الباردة، لم يعد آمنًا كما توقع كثيرون، بل فوجئ المجتمع الدولي بأزمات وحروب عرقية لم يكن مستعداً أو مهيأ لمواجهتها. وعادت الرأسمالية الشرسة لتمارس نفوذها بأقصى ما تستطيع من قوة وجبروت. وامتزج الصراع العسكري بالصراع الاقتصادي ليدخل العالم في مرحلة تفكيك أو تفتيت لم يشهد لها مثيلاً من قبل .

لقد كان من أهم وظائف الدولة منذ ظهرت كتنظيم سياسى واقتصادى ، ضمان الأمن لها ولرعاياها فى الداخل والخارج . ولهذا الغرض وجدت أجهزة الشرطة والمخابرات والجيوش النظامية منذ القدم ، ولكن مع عصر العولمة بدأت هذه المسئولية تتأثر بتوجهات الخصخصة ، وتراجع الدولة عن أدوارها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية أو عن جزء منها لصالح الأفراد والمؤسسات الخاصة . وهذا ما يعكسه انتشار شركات الأمن الخاصة فى أوروبا والولايات المتحدة وبعض الدول العربية ، فضلاً عما يثار فى الغرب عن خصخصة الجيوش ، والدور الذى تلعبه قوات المرتزقة فى الحروب ، واستعانة دول كبرى بها وبشركاتها المنتشرة فى العالم . وخاصة أنها تعتمد على جنود وضباط وخبراء سبق لهم العمل فى جيوش ووكالات مخابرات أمريكية أو بريطانية أو سوفييتية أو روسية أو فى الموساد الإسرائيلى وغيرها . عصفية

ويتمتع هؤلاء بخفة الحركة والمرونة في التنقل تحت أقنعة مختلفة، بل ولهم علاقاتهم الوطيدة ومصالحهم المتبادلة مع السلطات الأمنية والمخابرات في بلادهم،

كما أن لهم وضعهم الشرعى من خلال شركات معترف بها قانونًا. وفي يوم ٢٢ أغسطس ١٩٩٩، دقت صحيفة الصنداي تايمز البريطانية ناقوس الخطر بشدة حول ممارسات بعض الشركات، فذكرت أن شركة أمنية بريطانية خاصة قدمت خطة لاغتيال عبدالله أوجلان الزعيم الكردي أو خطفه وتسليمه لتركيا مقابل خمسة ملايين جنيه إسترليني. وأكدت الصحيفة أن لهذه الشركة علاقات قوية بفرقة العمليات الخاصة بالشرطة والمخابرات البريطانية. وكان قد سبق للشركة نفسها أن عرضت على إيران اغتيال الكاتب سلمان رشدي مقابل تسعة ملايين دولار ، لكن طهران لم توافق إلا على تقديم أربعة ملايين فقط .

وتشير التقارير إلى أن بعض شركات الأمن الخاصة تقوم بالتجسس على السفارات ورجال الأعمال الذين يستعينون بها في مهام الأمن والحراسة ، بالإضافة إلى التجسس الاقتصادي والعسكري على المؤسسات والأفراد ، وربما اغتيال المعارضين أو اختطافهم لمصلحة أطراف معينة سواءً أكانت حكومات أم أفراداً . لكن الأخطر من ذلك هو تعاونها مع جماعات متطرفة ، سواءً في التدريب أو لتنفيذ عمليات إرهابية لمصلحتها ، إذ إنها شركات تدار على أسس تجارية بحتة دون أي التزام بمبادئ أو أخلاق التجارة . وفي ظل القيود الدولية التي تحاول إعاقة حركة جماعات العنف والإرهاب ، ووسائلها في الكشف والملاحظة ، فمن الطبيعي أن تلجأ إلى هذه الشركات التي يمكن أن تغطى أنشطتها الإرهابية ، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرتها الطويلة في شتى مجالات الأمن أو العنف أو الإرهاب . مما يدل على أن قوى العنف والإرهاب ، الخفية والظاهرة ، ستظل من أخطر قواعد اللعبة السياسية ، لأنها تغير أقنعتها مع كل المتغيرات السياسية الزمانية والمكانية ، في مراوغة وزئبقية لا حدود لهما ، مما يحتم على الساسة والمفكرين ورجال المخابرات أن يتحلوا باليقظة الدائمة تجاهها ، لتعريها وإضاءة دهاليزها المعتمة بقدر الإمكان . فإذا كان القضاء المبرم عليها من رابع المستحيلات ، فليس أقل من نشر الوعى بأسبابها وتداعياتها ، حتى يمكن حصارها في أضيق مساحة ممكنة .

ولعل هذا يفسر لنا الأحداث المدمرة والدامية التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، أو ما عرف بالثلاثاء الدامي أو الأسود، عندما نجح الإرهابيون في تدمير مبنى التجارة العالمي في نيويورك ، والمبنى الرئيسي لوزارة الدفاع (البنتاجون) في واشنطن ، باختطافهم طائرات مدنية من بوسطن، واصطدامها بهذه المراكز السياسية والعسكرية والاقتصادية . وبرغم توجيه الاتهام إلى أسامة بن لادن وتنظيمه المعروف باسم «القاعدة» في أفغانستان ، وإعلان الحرب عليه ، فإنه لم يظهر دليل قاطع على هذا الاتهام ، مما يدل على أن المنظومة الإرهابية أكبر وأكثر تشعبًا وتعقيدًا وانتشارًا من تنظيم بن لادن ، وهو ما يمثل تحديًا عاتيًا لرجال المخابرات الذين اهتزت صورتهم . بل إن هيبة الولايات المتحدة نفسها ، اهتزت نتيجة لدعمها الإرهاب كسلاح ضد خصومها الذين كان في مقدمتهم الاتحاد السوفيتي السابق ، ولم يخطر ببالها أنها ستكون الضحية التالية لهذا الإرهاب الذي تعلم منها كل الحيل والأساليب والمخططات العلمية والعملية الكفيلة بالبطش بالأخرين ، واكتسب من الشراسة بل والجبروت ما دفعه إلى قطع يد من علمه في عقر داره . فالجزاء من جنس العمل .



(٤٧) النظام العالمي الجديد

لا يستطيع أحد أن يتجاهل أن العالم بأسره دخل عصرًا جديدًا ينطوي على نظام جديد، سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعسكريًا واجتماعيًا، نتيجة لانتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وانهيار إحداهما وانفراد الأخرى بالساحة الدولية، لتجول فيها وتصول كيفما تشاء، مغيرة بل ومحطمة لقواعد كثيرة من قواعد اللعبة السياسية التي استمرت طوال قرون سابقة، ومهددة أو منتهكة لقيم سياسية وثقافية وحضارية راسخة ، في مقدمتها قيم الوطنية، والقومية، والديمقراطية، والحرية، والانتماء، ونصرة الضعيف ، ودعم الفقير ، وسيادة الدولة ، والمؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الذي أصبح يتصرف كأنه مجرد قسم من أقسام وزارة الخارجية الأمريكية ، وبالتالي فقدت هذه المؤسسات أو الهيئات هيبتها ومصداقيتها وقدرتها على إصدار القرارات الموضوعية غير المنحازة لأهواء القوى المهيمنة وتوجهاتها ومصالحها، ولم تعد الدول النامية تلجأ إليها لعدم جدواها أو فاعليتها ، إلا إذا كان على سبيل المناورة أو الإعلان عن موقف معين . وإذا ظلت الأمم المتحدة على هذا المنوال ، فإنها يمكن أن تلقى مصير عصبة الأمم التي انهارت واندثرت قبل الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد أن بلغ حلف الأطلنطي من التبجح ما جعله يتخذ قراراته العسكرية بنفسه لتأديب الخارجين عن طوعه ، وإن كان يتخذ من قرارات مجلس الأمن ورقة توت لإخفاء عورته .

وكان النظام العالمي الجديد تقنيناً أو تجسيداً أو بلورة لظاهرة العولمة التي يصعب وضع تعريف جامع مانع لها ، لتشعبها وتعقدها ومراوغتها ، وتعدد وتنوع

أصدائها وآثارها من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى . ولهذا النظام قواعد جديدة لممارسة اللعبة السياسية ، ويعتبر تجاهلها نوعًا من الخطأ السياسي الذي يمكن أن تترتب عليه مشكلات لا حدود لها . فقد فرض هذا النظام نفسه بقوة وجبروت وعنف على مقدرات العالم المعاصر ، وتسلل إلى كل أرجاء المعمورة وفجواتها ، بحيث يتحتم وضعه في الاعتبار عند بناء أية منظومة وطنية أو إقليمية أو دولية جديدة .

من هذه القواعد الجديدة أن العالم انتقل من مرحلة قوة القانون ممثلاً في الهيئات والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة ، إلى مرحلة قانون القوة ممثلة في حلف الأطلنطي . ولذلك يتحتم على الدول النامية أن تدرك أن العولمة قد خلعت عن وجه القوة المهيمنة قناع الحياء ، فلم تعد في حاجة إلى التعلل بأسباب قانونية أو إنسانية أو حضارية لتخفى أهدافها الحقيقية ، وإن كانت تلجأ إليها أحياناً ، ذرا للرماد في العيون ، لأن غطرسة القوة التي تمارسها لم تجد من يوقفها عند حدها ، بعد انتهاء عصر القطبية الثنائية وضياع التوازن الذي كانت تمنحه للسياسة الدولية .

لقد جسدت العولمة أو النظام العالمى الجديد قاعدة سياسية قديمة تجلت عبر عصور البطش والهمجية وبناء الإمبراطوريات التى جعلت من الإمبريالية قانوناً فى حد ذاتها ، وهذه القاعدة كانت تؤكد دائماً أن القوة هى اللغة الوحيدة التى يمكن لكل البشر أن يفهموها دون لبس أو سوء فهم أو سوء نية. لكن فى العصر الذى يتشدق بحقوق الإنسان والشرعية الدولية ، بزغ القانون فى حياء شديد لكى يواكب القوة بطريقة أو بأخرى ، وظن البشر أن عصور البربرية والهمجية والإمبريالية قد ذهبت إلى غير رجعة . لكن يبدو أن قواعد اللعبة السياسية المرتبطة بالجانب الوحشى المظلم فى النفس البشرية ، هى قواعد خالدة ومتجددة ، وإن ظن البعض أنها اختفت فى بعض مراحل التاريخ المعاصر .

وإذا أراد الإنسان أن يواجه القاعدة التي تؤكد أن القوة هي القانون فعليه أن

يرسخ القاعدة المقابلة لها والتى تعمل على أن يجد القانون كقيمة أخلاقية ، من القوة ما يسانده ، وإلا أصبح فكرة مجردة ليس لها وجود مادى ملموس فى صراعات النظام العالمى الجديد . فقد يتفق الجميع على أن الحق حق ، وأنه لا يصح إلا الصحيح ، ومع ذلك تظل اللغة العالمية المسموعة والوحيدة متمثلة فى القوة المادية ، فى حين يخفت صوت الحق تدريجاً إلى درجة التلاشى . لكن إذا لبس الحق أردية القوة المادية فلن تقف فى سبيله أية عوائق أو عقبات . والحسابات العلمية والعملية التى تهدف إلى استعادة الحق ، لابد أن يكون شرطها الأول كيفية استخدام القوة المادية فى الزمان والمكان المناسبين ، وكيفية الوصول بهذا الاستخدام إلى أعلى درجات الكفاءة والقدرة الفعالة . أما المطالبة بالحق عن طريق الخطب الزنانة ، والحناجر المدوبة ، والشعارات المتشنجة ، فكل هذا مضاد بطبيعته لمنطق الاستعادة العملية للحق المسلوب أو مقاومة الضغوط والتهديدات ، وأقل ما يمكن أن يقال أنه تنفيس عن المسعوب أو مقاومة المكبوتة، حتى تضيع الطاقة النفسية للأمة إذا ما حانت ساعة العمل المصيرى .

والقانون الذى يحكم النظام العالمى الجديد ، ليس سوى امتداد للأفكار والقيم التى سادت الفلسفة الغربية فى عصور سابقة . ويعد الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز من أبرز المفكرين الذين بلوروا هذا القانون ، فهو يقرر أن القوة إن لم تكن جوهر الحق فهى على الأقل مقياسه ، وأن سيادة القانون لا تعنى سوى قوة القانون فى أن يمد سلطانه على الجميع دون أى استثناء . أما إذا فقد القانون قدرته على التطبيق الشامل والعام ، فمعنى ذلك أن نصوصه الإنسانية الرائعة هى مجرد شعارات براقة لا تساوى الحبر الذى كتبت به . وهو نفس القانون الذى يؤكده العالم الألمانى ماكس سترينر فى كتابه «موقف الإنسان بمفرده تجاه الملكية» فيقول :

«إن لى الحق في القيام بعمل أي شيء أجد نفسي قادراً على القيام به . وهو

نفس الوضع بالنسبة للنمر الذي ينقض على فريسته ، فإن له الحق كل الحق في هذا الانقضاض. وعندما أقوم أنا بقتل النمر فلأننى أملك نفس الحق النابع من القوة المجردة ، إذ إن من لديه القوة لديه الحق ، وإذا لم يملك الأولى فلا يمكن أن يملك الثانى . وقد يفزع هذا الكلام الأخلاقيين المثاليين ولكنهم يعلمون جيدًا أن الحياة مازالت تخضع لقانون الغابة . ومن ينكر هذا فإنه يعيش في جنة وهمية من صنع خياله فقط . لكنه لن يحصل على حقه أبداً . فمن أراد أن ينتزع حقه فعليه التسلح بكل عناصر القوة الممكنة ، وإلا تحتم عليه أن يلزم عقر داره مثل العجائز والمرضى ، ومن يدرى فربما انتزعت منه داره أيضاً وأصبح شريداً ؛ ساعتها لن تكون المعايير الأخلاقية سوى أضغاث أحلام لن تمكنه من العودة إلى داره ، لأن المغتصب لا يفهم سوى لغة القوة ، وعلى صاحب الدار الأصلى أن يتحدث معه بنفس اللغة إذا صمم على استرداد داره .

هذا الكلام يعبر عن لغة النظام العالمى الجديد ، برغم أنه كتب منذ حوالى سبعين عاماً . فهو قاعدة أساسية من قواعد اللعبة السياسية فى العصور السابقة بصفة عامة وعصر العولمة بصفة خاصة . وللحقيقة فإنه يصعب تحديد معنى النظام العالمى الجديد دون المرور السريع على أهم الأحداث الإستراتيجية التى حسمت نتيجة سباق القوة الرادعة بين القطبين العظيمين ، بانهيار الاتحاد السوفييتى نتيجة للتفكك الكبير الذى أصاب أوصاله فى منطقة البلطيق والقوقاز ووسط آسيا . كما تم حل حلف وارسو من جانب واحد دون أى التزام من ناحية الغرب بحل حلف الأطلنطى ، وكذلك سقوط سور برلين ، وتوحد الألمانيتين ، وانسحاب القوات السوفييتية من أوروبا الشرقية والبلطيق وأفغانستان ، وسقوط الشيوعية كنظرية وأيديولوجيا كانت قائمة وراسخة بعظمة لمدة حوالى سبعين عاماً ، ليس فى معاقلها فحسب ، بل أيضاً فى معظم أو كل الدول التى سارت حكوماتها على نهجها ، باستثناء دول لا تزيد فى عددها على أصابع اليد الواحدة .

ولم يكن سقوط الاتحاد السوفييتى بتيجة لعدم مراعاته الخير والحق وسائر القيم المثالية والمبادئ الإنسانية ، ولأنه كان الإمبراطورية الشركما كان يسميه الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان ، كما أن انتصار الولايات المتحت الأمريكية ومعها المعسكر الغربى ، لم يكن نتيجة لحرصها على حقوق الإنسان وآليات السوق وحرية التجارة ، ولأنها رسول العناية الإلهية إلى البشر البؤساء ، إذ إن جميع النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ابتكرها البشر لها عيوبها وسلبياتها وثغراتها ، وليس هناك النظام المثالي مهما تغني به من يدعونه . وانتصار نظام على آخر لا يعنى أبداً أن أحدهما كان يمثل الخير والحق ، وأن الآخر كان رمزاً للشر والباطل ، فهذه كلها قيم ومثل لا تدخل في قواعد اللعبة السياسية التي لا تعترف إلا بطاقات القوة المادية وإمكانات توظيفها على أفضل وجه في الزمان والمكان المناسبين . فقد بدد الاتحاد السوفييتي السابق طاقاته في معارك خاسرة ، وتطبيق أفكار ومبادئ عفا عليها الزمن ، وعجز شبه كامل عن استيعاب متغيرات العصر ، فهزم نفسه بنفسه وانهار من داخله مثل قصر من رمال . فلم تهزمه الولايات المتحدة التي لم تصدق هي نفسها ما جرى مثل قصر من رمال . فلم تهزمه الولايات المتحدة التي لم تصدق هي نفسها ما جرى مثل قصر من رمال . فلم تهزمه الولايات المتحدة التي لم تصدق هي نفسها ما جرى

إن الإرهاصات الأولى لهذا النظام العالمى الجديد قد ظهرت فى المنطقة العربية ، عندما أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش فى نشوة انتصار قواته ضمن قوات التحالف فى حرب الخليج الثانية على العراق أن بلاده انتصرت فى حربين عملاقتين هما الحرب الباردة وحرب الخليج. كانت الأولى باعتبار أن توقيع الاتحاد السوفييتى السابق على إنهاء الحرب الباردة كان رغم إرادته ، ونتيجة لحالة التردى والعوز الاقتصادى التى أوقعه فيها الرئيس السابق ميخائيل جورباتشوف، لفشل سياسته فى الإصلاح الاقتصادى ، والتى عرفت فى الروسية بمصطلح «البيروسترويكا» ، وسياسة المصارحة التى عرفت بمصطلح «الجلاسنوست» ، اللتين اتبعهما منذ منتصف الثماينيات ، دون إدراك عملى وواقعى لمدى ملاءتهما للأوضاع

الاقتصادية الداخلية التي ترسبت وتكلست على مدى سبعين عاماً. كان يظن أنه أخرج المارد من القمقم ليصنع به الأعاجيب التي عجز من سبقوه عن فعلها ، ولم يكن يتصور أن هذا المارد سيدوس في طريقه عليه هو شخصيا ، وعلى الاتحاد السوفييتي، ليقضى على مستقبله السياسي في العالم ، لفترة زمنية لا يعلم مداها سوى الله، لدرجة أن بعض المفكرين والمحللين الروس اتهموا جورباتشوف بالعمالة لحساب الولايات المتحدة ، والخيانة التي يستحق عليها الإعدام ، بل وتردد صدى هذا الاتهام في بعض الكتابات الغربية .

أما حرب الخليج فكانت التطبيق العملى الأول للنظام العالمى الجديد ، باعتبارها حربًا حضارية ، تشترك فيها منظومة ضخمة من دول العالم (٣٤ دولة) ، لإنقاذ دولة صغيرة من براثن دولة أكبر منها ، أرادت أن تضمها إليها قسرا لابتلاع ثروتها النفطية الهائلة . لكن الولايات المتحدة لم تتزعم هذه الحرب لكى تنصر حقوق الإنسان وقيم الحضارة ، وإن كانت قد ملأت الدنيا بدوى هذه الادعاءات ، بل كانت تهدف لضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد . العصفور الأول يتمثل فى تزعم الولايات المتحدة للعولمة العسكرية الموجهة ضد كل من تسول له نفسه أن يخرج عن طوع هذه الزعامة متوهماً قدرته على تحديها ، فلم تعد الولايات المتحدة تحارب خصومها بمفردها ، بل العالم كله معها !!

والعصفور الثانى يتمثل فى قيام الولايات المتحدة بدور منقذ البشرية المعذبة، وحامى حمى المضطهدين، وقائد العالم نحو هذه المثل العليا والقيم الإنسانية، فى حين أن تحت هذه الأهداف السامية المعلنة على الملأ، إستراتيجية أمريكية لاستنزاف ثروات المنطقة، سواء أكانت نفطاً أم أرصدة مالية لتسديد الديون الباهظة والمتجددة المترتبة على حماية الكويت، ولترسيخ أقدام أمريكا فى المنطقة، ولتجربة أحر مستحدثات التسليح الإلكتروني على الطبيعة، بدلاً من افتعال مناورات باهظة

التكاليف لمثل هذه التجارب. ففى حرب الخليج دفعت الكويت والسعودية فاتورة هذه التجارب كاملة ، ولا يزال الاستنزاف الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى تمارسه الولايات المتحدة على الكويت مستمرا بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انتهاء الحرب.

أما العصفور الثالث فيتمثل في الضرب المستمر للبنية الأساسية للعراق تحت ستار قرارات مجلس الأمن ، على أساس أن أمريكا تتفضل مشكورة بتنفيذ إرادة المجتمع الدولى ، وتوظف إمكاناتها في هذا المجال دون مقابل حقيقى ، سوى حماية البشرية من الرعب النووى أو الكيميائى أو البيولوجى العراقى !! ولم يستطع أحد أن يتصدى لأمريكا وهى تمزق العراق ، وتهدر كيانه وسيادته ، وتحظر الطيران على شماله وجنوبه ، بحجة حماية الأكراد والشيعة، إذ إن الأمر لم يقتصر على حماية الكويت فحسب!! وانتهى دور العراق تماماً بصفته حارس البوابة الشرقية للوطن العربى، بعد أن انهارت كل مرافقه، وتدنت مستوياته الصحية والتعليمية، وأصبح كل همه يتمثل في العدد.

وهذا يعنى أن قواعد اللعبة السياسية قد انقلبت رأساً على عقب تحت وطأة النظام العالمي الجديد . فقد كانت القوات الأمريكية تواجه بالكراهية حيثما تذهب في عملياتها في مختلف بقاع العالم أيام الحرب الباردة ، وكثيراً ما تحولت هذه الكراهية إلى مقاومة عنيدة وحرب شرسة طويلة مثلما حدث في فييتنام . لكن عندما اختلت الموازين وتغيرت قواعد اللعبة ، أصبح الدور الأمريكي مطلوباً ومرحباً به من أطراف تظن أن لا حياة لها بدون هذا الدور . وقد لعبت أمريكا هذا الدور بدهاء وخبث واضحين ، إذ جعلت من نفسها ممثلاً للمجتمع الدولي كله . يكفي أنها استطاعت أن تجر ثلاثاً وثلاثين دولة خلفها لتحرير الكويت من العراق ، في حين أن كثيراً من المحللين العسكريين الأمريكيين أكدوا أن مشاة البحرية الأمريكية ، كانوا كفيلين

بتحرير الكويت في يومين أو ثلاثة على أكثر تقدير ، لكن المظاهرة العسكرية كانت إعلاناً للنظام العالمي الجديد ، وتغييراً لقواعد اللعبة السياسية ، وتكريساً لزعامة أمريكا لهذا النظام . ولذلك فإن الأبعاد والأعماق الحقيقية لهذه الحرب لا تزال طي الكتمان ، وربما ظلت في نطاق الأسرار إلى أن تموت مع أصحابها !! وهي تطبيق عملي وتجسيد حي للنظام العالمي الجديد الذي يشبه جبل الجليد الذي لا يرى منه سوى أعلى فمته ، أما معظم كتلته فغارقة بين طيات الظلام وأمواج المحيط المتلاطمة.

ولم يكن لأمريكا أن تتصرف بمثل هذه الحرية بل والغطرسة في ظل الحرب الباردة حين كان الاتحاد السوفييتي يقف لها بالمرصاد . لكن قواعد اللعبة السياسية تغيرت لدرجة أن روسيا أرسلت قوات لها لتشارك قوات التحالف في تحرير الكويت ، وكانت وكأن كل الأطراف المعنية هرعت للحصول على نصيبها من الكعكة الكويتية . وكانت أمريكا هي الفائز الأول الذي حصل على مغانم ومكاسب أسطورية ، مكنته من دعم اقتصاده ، وتطوير انتاجه المدني والعسكرى . وكان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون محظوظاً عندما تولى الرئاسة في عام ١٩٩٢ ، وكل هذه الأموال والأرصدة والثروات تتدفق في الخزانة الأمريكية ، مما مكنه من القضاء على العجز المالي ، وعلى تخفيض نسبة البطالة ، وعودة المنتجات الأمريكية للانتشار في أسواق العالم مرة أخرى بعد أن تراجعت في فترة الكساد الاقتصادي ، وعندما ترك كلينتون الرئاسة بعد فترتين في البيت الأبيض ، كانت الخزانة الأمريكية تتمتع بفائض لم تر مثيلاً له منذ زمن بعيد . فقد كانت بركات حرب الخليج سابغة إلى حد لم يخطر على بال أكثر الأمريكيين فقاؤلاً .

كذلك فقد كانت بركات فترة ما بعد الحرب الباردة عميمة أيضاً . كانت الحرب الباردة تجبر القوتين العظميين على تصعيد الإنفاق التسليحي والدفاعي والهجومي ، عصمان شبه وحيد ، لتحقيق هوامش الأمن المطلوب في عالم يعج بألاف الرؤوس

النووية التى تستطيع أن تدمر العالم أكثر من عشر مرات متتالية ، وهى الحرب التى استغلها العملاقان فى تسوية خلافاتهما على حساب الدول النامية أو الفقيرة فى المناطق الإقليمية الساخنة من العالم . صحيح أن هذه الدول قامت بالحروب بالوكالة عن الكبار مدفوعة بالضغوط والديون والهيمنة والقوة من جانب الكبار . لكن القوتين العظميين كانتا تدفعان أكبر نسبة من فاتورة الصراع ، وهو الإنفاق أو الاستنزاف الذى كان من أسباب انهيار البنية الأساسية للاتحاد السوفييتى خاصة بعد أن تورط فى مواجهة برنامج «حرب الكواكب» الذى خدعت به الولايات المتحدة خصمها الأكبر الذى ضاعف من إنفاقه العسكرى ونزيفه الاقتصادى حتى انهار تمامًا من تلقاء نفسه، فى حين لم تقم أمريكا بخطوة واحدة لبدء هذا البرنامج الوهمى. أما الأن فتحصل أمريكا على أرباحها ومغانمها مقدمًا مقابل إنفاقها العسكرى الذى أصبح من أهم بنود الاستثمار في ميزانيتها العامة .

ومثل أى نظام سياسى جديد، رفع هذا النظام نظريات رائعة وشعارات براقة، تدعى أنها تهدف لتصويب أخطاء النظام السابق، وذلك بتحويل الميزانيات الباهظة التى كانت تنفق على التسليح، إلى تدعيم النفقات الكبيرة المطلوبة عالمياً لمواجهة تحديات البيئة، بهدف إعادة التوازن الإيكولوجي والبيولوجي لكوكب الأرض المثقل بالأثار الجانبية الضارة للصناعة والتعدين والصيد والاستثمارات غير الرشيدة في المواد الكيميائية، خاصة الغازات التي تسببت في خرق الأوزون، على سبيل المثال لا الحصر. كما يدعى النظام العالمي الجديد حرصه الشديد على موارد الكرة الأرضية، لتوفير أكبر قدر ممكن من معدلات التنمية، وترشيد الاستخدامات الإنسانية لكل الموارد الطبيعية التي لن تصمد أمام هذا الاستهلاك اللانهائي، وحسم المشكلة الغذائية والمائية، ومشكلات الإرهاب والجريمة الدولية، وتحديات العولمة... إلخ.

لكن سرعان ما ثبت زيف هذه النظريات الرائعة والشعارات البراقة بمجرد تولى الرئيس جورج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة . أى أنه نظام هش لا يستطيع أن

يصمد في وجه قرارات رئيس واحد حتى لو كان الرئيس الأمريكي . فقد رفض بوش التوقيع على معاهدة كيوتو التي تمنع استخدام الغازات بكميات تؤدى إلى ظاهرة الاحتباس الحراري الذي يمكن أن يتسبب في ذوبان جليد القطب وإغراق كل المناطق المنخفضة في العالم، وذلك برغم أن الغازات المنطلقة من الولايات المتحدة وحدها تعادل ثلث غازات العالم أجمع ، لكن نظراً للعلاقات الوطيدة بين بوش وكبار رجال الأعمال الأمريكيين الذين يملكون المصانع العملاقة التي تطلق مثل هذه الغازات ، فإنه صرح بلا أي حرج بأن مصلحة الاقتصاد الأمريكي ورجال الأعمال والعمال في بلده فوق أي اعتبار .

أما في مجال التسليح ، فقد بدأ بوش في بناء حوائط جديدة للصواريخ ، أخرها ذلك المشروع العسكرى الضخم الذى تتم إقامته في ألاسكا . وبرغم احتجاجات روسيا والصين ، التي أعادت إلى الأذهان أصداء الحرب الباردة وتداعياتها ، فإن بوش صرح بمنتهى البساطة وبلا أي حرج أن أمن الولايات المتحدة فوق أي اعتبار آخر. وهذا يعني العودة لممارسة قواعد اللعبة السياسية التي ظن الجميع أنها تغيرت في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. أي أن الصراعات الخفية والعلنية ستظل بمثابة البنية التحتية لكل قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ، وبالتالي فإن الأنظمة التي قد تبدو مختلفة ومتنوعة، والشعارات والنظريات التي تحاول أن تجب أو تفضح أو تفند ما سبقها، ما هي إلا أقنعة مختلفة ومتنوعة لجوهر واحد يتمثل في أن قواعد اللعبة السياسية مهما تغيرت مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والملابسات والظروف التاريخية التي لا تعرف السكون ، فإن الأساسيات أو الثوابت التي تحكم هذه القواعد واحدة، لأنها تنهض على ثوابت النفس البشرية بكل صراعاتها وتناقضاتها وأمالها وألامها وإحباطاتها ، وميولها إلى السطوة والهيمنة والجبروت ، والتعالى على الأخرين، والدهاء، والخبث، والادعاء، والخداع، والكذب، والمراوغة ... إلخ. وأي نظام يدعى المثالية والقيم الإنسانية ، هو النظام الذي يجب أن يحذر منه الناس ، إذ إن قواعد اللعبة السياسية تتعامل مع واقع النفس البشرية ، وليس مع الشعارات البراقة والمثل العليا .

(٤٨) نظرية المؤامرة

كثيرًا ما ينقسم الساسة أو المنظّرون السياسيون إلى فريقين تجاه ما يمكن أن نسميه «نظرية المؤامرة». فيعتقد الفريق الأول بأن المؤامرة هي جوهر اللعبة السياسية، وبأن السياسة في هذا العالم مثل جبل الجليد في المحيط، لا يبدو منه سوى جزء صغير في أعلى قمته، أما معظم جسمه فغارق في الظلام بين الأمواج والتيارات التحتية التي لا يراها أحد، وبالتالي فإن الجزء الصغير الذي يبدو من قمته لا يمثل حقيقته على الإطلاق. وينطبق نفس المعيار أو القياس على جبل السياسة الذي يتحرك بفعل المؤامرات الخفية التي قد لا يتم اكتشافها إلا عند حدوث كارثة تبرز من أعماق المحيط . فالمؤامرة هي الحرك الأساسي للسياسة التي تعتمد في كثير من المواقف والقضايا على الخداع والمراوغة والتستر والكتمان حتى تستطيع أن تضرب العدو أو الخصم في مقتل عندما يحين الوقت ومعه المكان المناسبان. وقواعد هذه اللعبة السياسية ليست مقصورة على طرف دون أخر ، وإنما يلعبها كل طرف بطريقته الخاصة وطبقًا لإمكاناته وظروفه . ومن يتجاهل هذه القواعد فهو يخدع نفسه أولاً وأخيرًا وعليه أن يدفع ثمن غفلته.

أما الفريق الثانى من الساسة والمنظرين السياسيين ، فإنه يؤكد على أن التعلل بنظرية المؤامرة هو من قبيل تغطية لعجز فاضح عن مواجهة الخصم ، وأن قواعد اللعبة السياسية أصبحت من الوضوح والتبلور بحيث أصبحت رهن إشارة كل من يجيدها ويوظفها لصالحه ، وبالتالى فليس فى الموضوع برمته أية مؤامرة، ويستشهد هذا الفريق بادعاء الطغاة عندما ينهزمون وتنهال الكوارث على شعوبهم ، بأن هزيمة جيوشهم كانت نتيجة لمؤامرة خبيثة ، دبرت لهم ، وليست نتيجة لعوامل البطش والقهر والظلم والقضاء

على كيان الإنسان والمواطن في بلده قبل أن يخوض أية معركة ، وكأنهم قادة مثاليون وشرفاء ، لا يعرفون في خططهم سوى المواجهة الصريحة الشريفة بين خصمين لا يخفيان الخناجر المسمومة خلف ظهريهما، وهم الذين يتفننون في نسج المؤامرات التي تضع حدًا لحياة المعارضين الشرفاء في دهاليز السجون والمعتقلات المظلمة على أرض بلادهم.

أما دراسة التاريخ والسياسة ، فتؤكد على أن الفريقين على خطأ بيِّن. ذلك أن الأمور في مجال السياسة لا يمكن أن تؤخذ بهذا التبسيط الخل أو التصنيف الساذج لأن الحدود والحواجز بين تيارات السياسة وأمواجها ليست بهذا الوضوح أو الحسم، بل إن كل موقف سياسي يكاد يشكل قضية أو منظومة تختلف اختلاف بصمات الأصابع عما سبقها . فقد تتعدد المؤامرات السياسية سواء في حجمها أو نوعها أو لونها، وقد لا ينطوى موقف من المواقف على أية مؤامرة على الإطلاق . ولذلك يتحتم على الممارس أو المفكر السياسي أن يضع يده على العوامل الظاهرة والخفية في أية مشكلة أو قضية مطروحة ، حتى يستطيع أن يضع الإستراتيجية التي سيسلك بناء عليها عندما يتصدى لمواجهتها أو حلها. وبصرف النظر عن سوء أو حسن نية الخصم، فإن على مثل هذا السياسي أن يجمع كل الحقائق المكنة، وأن يسد كل الثغرات المحتملة حتى لا يفقد زمام المبادرة من يده، ولعل سوء الظن من أهم العناصر التي تمكنه من الإمساك بزمام المبادرة ، وتضعه على الجانب الأمن بقدر الإمكان؛ لأنه إذا ثبت العكس في حالة سوء الظن فمصيبة وكارثة، وإذا كان المتهم في القانون بريئًا حتى تثبت إدانته، فإن الخصم في السياسة متهم حتى تثبت براءته، نظرًا لأن الأمر متعلق بمصائر أم وشعوب.

ولا تقتصر المؤامرات السياسية على مجرد وضع الخطط السرية ومفاجأة الخصم بها، بحكم أن من يمسك بزمام المفاجأة يمسك بالتالى بزمام المبادرة ؛ وهذا فى حده انتصار مبدئى حيوى لابد من الحرص عليه ، بل تمتد هذه المؤامرات أيضًا لتشمل تحوير التاريخ والتلاعب بأحداثه وحقائقه ، وهى اللعبة التى يجيدها معظم الساسة سواء فى

الدول المتقدمة أم النامية أم المتخلفة . وبناء على هذا التحوير أو التلاعب الذى ينطلق على أمواج الأثير ، صوتًا وصورة ، كواجهة لسياسة الدولة ، يدور فى الخفاء وضع الخطط التى قد لا يتوقعها الخصم. وقد أصبح التلاعب بالتاريخ يجرى بطريقة واعية ومدبرة ومنظمة ، ولم يعد محكومًا بمجرد فهم قاصر وسطحى ومباشر للأحداث والمواقف والدوافع الحركة لمساراته وتوجهاته. فلا أحد يستطيع أن ينكر أن السياسة لها بنية فوقية ظاهرة وأخرى تحتية خفية. وتكاد تكون البنية الفوقية مجرد واجهة إعلامية براقة فى معظم الأحايين ، وتخفى الدوافع والحركات الفعلية للتيارات السياسية بين طيات البنية التحتية التى تحرص على الكتمان بكل الوسائل المكنة .

وقد نسب إلى جوبلز وزير الدعاية في عهد هتلر ، مقولته المشهورة: «إن الكذب، إذا ما تكرر بقدر كاف ، يترسخ لدى الناس ، وكأنما هو الحقيقة» . ويعنى جوبلز بهذا أن الأهم ليس هو ما يجرى في الواقع ، وإنما صورته التي يتم رسمها وإعادة إنتاجها في ذهن الناس . ذلك أن عملية التحوير والتغيير بالحذف أو بالإضافة ، بالتهوين أو التهويل، هي عملية مستمرة ومتجددة ومتطورة لصورة حدث وقع مرة واحدة ولا يتكرر . وعندما يقع قد يشهده الناس، وقد لا يشهدونه، قد يكون من السهل الإلمام به، وقد لا يكون هذا متاحًا. إن العلم بالحدث دائمًا هش ومهتز، في حين أن الإعلام عنه وتناقله، يتوقف على الناقل أكثر مما يتوقف على الحدث ذاته، مما يتيح الفرصة لنسج المؤامرة على المستوى النوقي الظاهر، ولتغطية ما يدور على المستوى التحتي الخفي حتى يؤتي ثماره.

كان التاريخ دائمًا في خدمة الحاضر وأداة في صراعاته التي لا تتوقف . لم تكن صورته أو أحداثه أو مواقفه أكاديمية ، ولا موضوعية ، ولا منزهة من الغرض. ولذلك فالمغرضون والمتآمرون هم الذين يدعون أن التاريخ ينهض برسالة موضوعية ، وأنه يروى ما حدث دون تحوير أو تشويه ، لأنه يملك في داخله قوة تصحيحية تعتمد على مبدأ أنه «في النهاية لا يصح إلا الصحيح» . إن التاريخ هو ما نريده في الحاضر أن يكون وليس

ما كان بالفعل ، فالذين يشغلهم الحاضر ينتقون من التاريخ ما يهمهم، وما يدعم ويعزز رؤيتهم لخطط الحاضر ومتطلبات المستقبل .

فى حياة كل مجتمع بنيتان إحداهما تحتية والأخرى فوقية ، أو جانبان أحدهما خفى والآخر ظاهر. الجانب الخفى ليس سجلاً؛ ولا موضع معرفة الناس، ولا يلتفت إليه أحد، أما الجانب الظاهر فيجرى فى العلن ويكون مكشوفًا للجميع، وهو الكفيل بلفت النظر، فهو مصدر للأخبار التى تتناقلها أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. والعلاقة بين البنيتين أو الجانبين علاقة عضوية بحيث يخدم كل منهما الآخر ويدعمه؛ خاصة فى عالمنا المعاصر الذى تزداد فيه محاولات احتواء الواقع الموضوعى، ويزداد أيضًا فيه تصويره تصويرًا ذاتيا، وتخطيطه طبقًا لأهداف دفينة خفية، وفق شخصية وطبيعة الطرف المشخص للواقع والمتعامل معه والمستفيد به؛ والذى لا يقل أهمية عن الواقع الموصوف فى فهم مجريات الأمور فى هذا العالم.

وإذا انتقلنا إلى المستوى الخفى لقواعد اللعبة السياسية فى هذا الجال ، فسنجد أن السذج فقط هم الذين يمكن أن يصدقوا أنه فى الإمكان إيقاع جهاز مخابرات متطور وفعال ، فى المصيدة بواسطة أخبار كاذبة منشورة فى الصحافة أو فى أجهزة الإعلام ، خاصة بعد أن تطورت نظرية المؤامرة وتشعبت وتعقدت ، وأصبحت تعتمد على علوم السياسة ، والاجتماع ، والاقتصاد ، والنفس ، والإعلام بطبيعة الحال . ولكن ليس سرًّا أن أجهزة التخطيط السياسى تقوم بجمع المعلومات التى تنشرها وسائل الإعلام، خاصة المعلومات العسكرية ، وتضيفها إلى المعلومات المستقاة من وسائل أخرى .

إن كل المؤامرات أو المخططات تستمد معلوماتها من مجموعات من الأخبار والأراء والأفكار التي تبدو كالفسيفساء ، تفصيل هنا وتفصيل هناك ، حتى التفاصيل التي تبدو ظاهريًّا عديمة القيمة ، يتم جمعها بدقة متناهية ، لتشكيل صورة كاملة من المعلومات. وإذا ظهر تناقض بين المعلومات العلنية – المنشورة في وسائل الإعلام – وبين

المعلومات الواردة من مصادر أخرى، فإن ذلك يستدعى إجراء المزيد من التدقيق، والمقابلة، والمضاهاة، والتحقق من مدى صحة المصادر. ولكن حتى لو اتضح أن المعلومات العلنية كاذبة أو مضللة، والمعلومات السرية أكثر ثقة، فيجب عدم الاستهانة بالتأثير المتراكم لأسلوب «تشويه المعلومات بقصد التضليل».

إن المثابرة على استخدام هذا الأسلوب لفترة طويلة ، تخلق ترسبات لا واعية تشارك في تقدير الوضع على أساس المعلومات الواردة من أجهزة المخابرات . وهذا نمط من غسيل المخ ، يجب أن يعيه كل جهاز مخابرات يتصدى لكل المؤامرات التي تتربص بالوطن، وأن يجد الطرق الملائمة للتغلب عليه. إن أسلوب الفحص المتكرر والموازى هو أحد الأساليب المتبعة في العالم للإفلات من مصيدة الحمقى ، فإلى جانب كل فريق من المفكرين، يقام فريق آخر مواز له ، مهمته تقويم وتحليل المعطيات ذاتها ، واستخلاص نتائج منها، بصورة مستقلة عن الفريق الأول. والقصد من اتباع هذا الأسلوب هو الحيلولة دون الوقوع في العثرات والأخطاء والفخاخ التي ينصبها الخصوم بحذق وخبث.

وقد اتسعت نظرية المؤامرة وتشعبت بحيث لم تعد مقصورة على اكتشاف شخصيات المتآمرين أو الحركين للمؤامرة ، إذ إنها امتدت لتتداخل مع قواعد اللعبة السياسية ، وتستمد منها قوى دفع متجددة على المستوى الدولى بصفة خاصة، وغير مرتبطة بأشخاص معينين ، لأن آلياتها أصبحت قادرة على إيجاد من يحلون محل الذين يغادرون الحلبة لسبب أو لآخر . لكنه في الوقت نفسه يستطيع من يحاول التصدى لمثل هذه المؤامرات الغامضة والمريبة ، أن يدرس ما تنطوى عليه حركات الأحداث من قوانين وقواعد موضوعية تحكمها ، بحيث يمكنه القضاء على التآمر نفسه وليس على مجرد المتآمرين . قد يكون هذا المنهج غير فعال في بعض الحالات ، لكنه يصلح على الأقل كضوء يمكنه أن ينير بعض الدهاليز والكهوف المعتمة.

لكن عندما تشتد وطأة نظرية المؤامرة على أذهان المؤمنين بها ، فإنها يمكن أن

تتحول إلى مخاوف وتوجسات بل وهلاوس يمكن أن تمنعهم من القيام بأى إنجاز إيجابى مثمر . قد يكون سوء الظن مفيدًا في بعض المواقف ، لكن بشرط أن يكون في محله. أما إذا تحول إلى قاعدة دائمة، فلابد أن يصبح قيدًا حديديًّا على حركة صاحبه. إن التفسيرات التي تعيد حركة الأحداث كلها إلى التآمر ، تفسيرات من شأنها تعقيد أية عملية للتفاوض ، أو أى مسعى لتسوية النزاعات بالطرق السلمية . ذلك أن افتراض التآمر في الخصم ، إنما يحمل في طياته نقيض فكرة إمكان اتخاذ إجراءات لبناء الثقة، ونقيض فكرة تهيئة الجو لتصفية الصراعات وترسيخ السلام . وبصفة عامة فإن التفسير التآمري للأحداث والمواقف بصفة مستمرة ومنتظمة، إنما ينم عن إحباط ، وعجز عن السيطرة على الواقع والإمساك بزمام المبادرة ، والإحساس المض والمقلق بأن الواقع منفلت ومتسيب بل وهلامي ومراوغ ، وهي أعراض ترجع إلى مؤامرات تحيكها أطراف منفلت ومتسيب بل وهلامي ومراوغ ، وهي أعراض ترجع إلى مؤامرات تحيكها أطراف يصعب تحديد هويتها ، وأهدافها ، وخططها . ولذلك يتحتم التزام الحرص بكل أشكاله المكنة والمتاحة ، حتى لو لم يكن بعضها مجديًا بصورة محددة.

ولا يعنى ذلك أن المؤامرات لا تحاك ولا تحدث ، بل إنها تبلغ فى بعض الحالات أبعادًا مذهلة لا يصدقها عقل لأنها تفوق الخيال. فمثلاً روى عن الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون وعن مستشاره للأمن القومى هنرى كيسنجر ، تواطؤهما وتأمرهما معًا ، ومع رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير ، لإفشال مبادرة تقدم بها وزير خارجية الولايات المتحدة وليم روجرز عام ١٩٦٩، لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى. فلم يكلف نيكسون وزير خارجيته بالعدول عن مبادرته ، وكان يملك هذا الحق بطبيعة الأمر ، وإنما تآمر مع رئيسة حكومة دولة أجنبية ضده ، لملابسات تتعلق بصراعات سلطة داخل المؤسسة الحاكمة الأمريكية نفسها . أى أن المؤامرات لا تصدر عن الأعداء والخصوم فحسب ، بل من أقرب الرؤساء أو الزملاء فى السلطة نفسها ، ويبدو أن روجرز كان قد أدرك أبعاد مؤامرة نيكسون وكيسنجر وجولدا مائير ضد مبادرته ، فغير موقفه

۱۸۰ درجة وألقى بكل البيض الذى يملكه فى سلة إسرائيل حتى يكتسب تأييد اليهود ويفوت عليهم غرضهم . لكن نيكسون الداهية الذى لم يكن يحتمل أبدًا أن يضيع زمام المبادرة من يده ، سارع إلى إقالة روجرز ليحل محله هنرى كيسنجر وزيرًا للخارجية الأمريكية .

أما عن العالم العربى ، فإن ثمة أسبابًا قد تبرر تفشى هذا المنطق الذى يرجع أحداث التاريخ إلى مؤامرات . منها ، على سبيل المثال ، العجز عن السيطرة على مجريات الأمور فى ميادين الصراع العربى الإسرائيلى، واستمرار مواجهتنا بتحديات فى هذه الميادين لا نعلم كيف نتحكم فيها ، ونتغلب عليها ، واستمرار الصراع وتجدده فى أشكال مختلفة ومراوغة ، وذلك برغم كل المحاولات الدولية لإيجاد تسوية سياسية لى أشكال منتخذة مجراه التأمرى للأحداث يستبد بنا ، فكان عجز أى قرار سياسى عربى عن أن يتخذ مجراه الطبيعى إلى التنفيذ ، إنما كان يفسر على أن العجز لا يعود إلى عيب فى القرار ، وإنما مؤامرة دبرها خصم لإفساده وإجهاضه.

على أية حال فإن لغياب الديمقراطية دورًا كبيرًا في سيطرة نظرية المؤامرة على الفكر العربي. ذلك أن الديمقراطية تفسح المجال لتقليب الآراء والأفكار ، وكشف كل الحقائق أو الأوهام أو الهواجس التي تنطوى عليها ، بل والتوغل إلى أعماق بنيتها الأساسية حيث الأسرار الكامنة فيها ، وكذلك درء ما هو ليس مرغوبًا فيه من خلال حوار مفتوح يجرى في العلن ، وبمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما يتيح مجالاً للتنفيس، ولتخليص المتحاورين والمتجادلين من كل ما قد يحملون من ضغائن وأحقاد مكبوتة ومشاعر دفينة سواء في العقل الواعي أو الباطن . إن الواقع يفرز دائمًا أوضاعًا بل ومفارقات لابد أن تختلف الأراء حول تفسيرها ، بل وأن تلتهب المشاعر بشأنها . وبالتالي لا سبيل لاستجلاء الحقيقة بدون حوار ينطوى على مكاشفات ومصارحات بدون حزازات أو حساسيات ، حتى يتم تجريد الخلاف من إثاراته العاطفية، ويسود – عندئذ

- العقل. وبدون إعمال العقل فى حوار منطقى وعقلانى، لابد أن تكون الكلمة الأخيرة للعواطف والمشاعر التى يمكن أن تكون ملتهبة وهوجاء ، مما يهيئ الملابسات لمناخ مشحون ومرتع خصب زاخر بأوهام وهواجس المؤامرات التى تحيق بالكل.

وليس من السهل التخلص من وطأة نظرية المؤامرة، ذلك أن التاريخ سجل حافل بالمؤامرات، وخاصة أن القدرة العصرية على تعرية حقائق كثيرة بفضل الثورة الإعلامية والمعلوماتية ، إنما تفسح الجال كل يوم لتكشف مؤامرات جديدة ، مؤامرات تعود إلى الماضى ولم تكن معروفة، مثل مؤامرة نيكسون مع جولدا مائير التي سبق ذكرها. ومع ذلك ينبغي التحرر من نهج إرجاع كل حدث أو موقف أو أزمة إلى مؤامرة، إذ من الضروري ترسيخ العقلانية وضمان سيادة المنطق، وإرجاع الظواهر والأزمات إلى جذورها الموضوعية بقدر الإمكان ، بدلاً من تفسيرها طبقًا لرؤى درامية وقد تكون خيالية ، وتدور حول عدو غامض ومراوغ يدبرها ويخطط لها ويعمل على تنفيذها.

لكن خطورة نظرية المؤامرة تبلغ ذروتها عندما تصبح حجة أو ذريعة للإرهاب أو الإرهاب المضاد. ذلك أن الإرهاب يأتى نتيجة طبيعية لإرجاع أمور التاريخ إلى مؤامرات، وهو فى حد ذاته لجوء إلى المؤامرة كأسلوب أو طريقة لاستعادة الحقوق بدلاً من الاعتماد على القنوات الشرعية أو حركة الجماهير المطالبة بحقها ، أو الحوار المديمقراطى المفتوح، أو الوسائل الإعلامية للتنوير وتوصيل الرأى . ولذلك يعد الإرهارب دليلاً ماديًا ملموسًا على وجود التفسير التآمرى كحافز لتحقيق الأهداف ، إذ إن كلاً منهما يدل على وجود الآخر وفعاليته وتأثيراته السلبية فى مسارات الأمور فى المختمع . ولا شك أن تصاعد التفاعل فيما بينهما لابد أن يؤدى إلى المزيد من التعتيم والتشتت والضياع والقلق والتوتر والخوف من الغد ، وأيضًا الاستبداد واحتكار السلطة وتزييف الوعى.

وهناك من الحكام من يوحون إلى شعوبهم دائمًا بأنها مستهدفة طوال الوقت لمؤامرة

من قوى خارجية ، كذريعة لاتخاذ كل الإجراءات الاستثنائية لحماية شعوبهم ، وهم فى الواقع يحمون أنفسهم وامتيازاتهم ومصالحهم وسلطاتهم. بل إن هناك من أمثال هؤلاء الحكام من يفعل بشعبه أفعالاً أبشع بما يمكن أن تفعله أية قوى أجنبية أو خارجية متربصة به، وهناك من يبالغ فى الطنطنة بنظرية المؤامرة كوسيلة لتبرير الفشل التاريخي للنخب الحاكمة برغم أن الأزمنة والظروف وأساليب الصراع والمواجهة قد تبدلت مع الثورة الإعلامية والمعلوماتية التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، ومن الصعب طمس الحقائق وتلوينها ، والاستهانة بالعقول التي أصبح في مقدورها أن تدرك مثل هذه الحقائق من مصادر أخرى غير تلك التي يحتكرها الطغاة المغرمون بإذلال أعناق شعوبهم .

وإذا كان تيار العولمة يقتضى الوصول إلى صيغة للتعامل مع مختلف الأطراف والقوى الدولية من منطلق التفاعل والتكامل وليس من منطلق العداء والرفض وغرس الرؤوس فى الرمال ، فإنه من المفروض فى هذا التيار أن يقضى بالتدريج على نظرية المؤامرة واستغلالها البشع فى إذلال الشعوب ، وأن يضمن لعالمنا المعاصر أسلوبًا أكثر تحضرًا فى العلاقات والمعاملات الدولية. أما إذا أدت العولمة إلى أنماط جديدة ومعقدة من المؤامرات التى تعتمد على التكنولوچيا المعاصرة المتطورة ، فلابد أن العالم سيدخل فى مرحلة جديدة من الاضطرابات والقلاقل الخبيثة والمشكلات والمعضلات العولمية، وسيجد أنصار نظرية المؤامرة فرصًا لم تسنح لهم من قبل لكى يعيثوا فى الأرض فسادًا.

ويعتبر بعض المفكرين السياسيين والمؤرخين أن الاعتقاد بأن نظرية المؤامرة ستظل مواكبة لحركة التاريخ ، ليس من قبيل التشاؤم إذ إنها تكمن في طبيعة الصراعات البشرية سواء على المستوى الفردى أم الجمعى: فلن تتخلص النفس البشرية من سوء الظن، وسوء النية ، والخداع، والتزييف، والمراوغة، وادعاء القوة، وإخفاء الضعف وغير ذلك من الدوافع التي تلجأ إلى توظيفها في مواقف عديدة ، خاصة في الجال السياسي. ونظرية المؤامرة بطبيعتها ترتكن إلى تبرير تلقائي للأحداث ومنظور مسبق للوقائع ، وليس

بناء على دراسة موضوعية وتحليلية لمعطيات الواقع الراهن . وهذا التبرير مريح للغاية للكسالى ، أو المغرضين ، أو ضعاف الإمكانات ، أو ذوى الخيال السقيم، الذين يصنعون البطولات الزائفة لتغطية ثغرات ضعفهم وخيبة أملهم .

وليس بالضرورة أن تؤدى نظرية المؤامرة إلى نتائج صحيحة عند تفسيرها لأى حدث يشوبه الغموض والتعتيم ويوحى بأنه وقع نتيجة لمؤامرة خفية مسبوكة ، بل إنها قد تؤدى في بعض الأحوال إلى مزيد من الغموض والتعتيم لأنها تمنح فرصة لكل من هب ودب أن يدلى بدلوه وأن يُعمل خياله حتى يبدو من العالمين ببواطن الأمور. وبذلك تبتعد الحقيقة وتنأى في غياهب التاريخ بعد إضاعة فرص اكتشافها أو حتى الاقتراب النسبى منها .

والإيمان الكامل بنظرية المؤامرة قد ينطوى على نوع من الضياع السياسي والفكرى للعالم المعاصر الذي سيصبح بلا محور يمكن أن تتشكل حوله منظومة متضحة المعالم والشخصية . إن مجرد تصور العالم محكومًا بقوى خفية غامضة لا يمكن مواجهتها لأن أحدًا لا يدرى كنهها أو أبعادها أو أعماقها أو حتى ماهيتها ، هو تصور في منتهى الخطورة لأنه يعنى أن القادة السياسيين والدبلوماسيين لا يملكون القدرة على إصدار القرارات النابعة من إرادتهم والمعبرة عن تطلعات شعوبهم ، لأن الخيوط تمسكها قوى غير مرئية وغير ملموسة بحيث يكاد هؤلاء الساسة أن يكونوا كالعرائس التي تحركها أيد خفية. وبالتالي فإن القرارات العلنية، وتنفيذ السياسات العامة، وترتيب الأولويات ، والتوقيع على المعاهدات، ليست سوى واجهات أو أقنعة تخفي الخطوط العريضة، والتفاصيل الدقيقة والإستراتيجيات ذات المدى الطويل، التي يرسمها ويديرها وينفذها من هم قابعون في الكواليس. ووسط كل هذا الغموض والتعتيم والسرية ، تستطيع القوى الخفية أن تقوم بتحركات أو تنفذ خططًا لا يعلم عنها شيئًا من هم ظاهرون على منصة المسرح ، مثل عمليات الاغتيال السياسي ، والابتزاز الشخصي، واختراع الفضائح ، وترويج الشائعات ... إلخ .

وهذه الروح التآمرية تسرى فى معظم دول العالم سواء أكانت كبرى أم متقدمة أم نامية أم متخلفة ، وتبرز فى الانقلابات العسكرية التى تحدث فجأة ودون مقدمات ظاهرة ، أو صفقات دولية ، أو تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية ... إلخ . خاصة أنه فى ظل العولمة ، أصبح العالم المعاصر تحت رحمة شبكة أخطبوطية معقدة تتراوح أنشطتها بين العلنية والسرية حسبما تقتضى الظروف. ولا شك أن الجانب السرى أقوى تأثيرًا بكثير من الجانب العلنى؛ ولذلك لا يعول خبراء اللعبة السياسية كثيرًا على الدبلوماسية العلنية أو شعارات الحكم ، أو خطب الزعماء وتصريحاتهم .

ولم تعد المؤامرة مجرد حدث طارئ يقوم بوظيفته ثم يذهب إلى غير رجعة ، بل أصبحت في كثير من الأحوال من صميم القواعد الأساسية للعبة السياسية، بعد أن حققت القوى والأجهزة الخفية درجة عالية من التخطيط العلمي النظري والتطبيق العملي الذي يتمثل في عمليات التجنيد السياسي عن بعد، وجس الميول الفكرية عند من يمكن توظيفهم كعملاء أو على الأقل كأبواق ، واستخدام نظرية التحكم غير المباشر في رجال الدولة على أساس دراسة شخصياتهم وميولهم السياسية والفكرية والشخصية، ووضعهم في مناخ إقليمي أو دولي عام يدفعهم إلى اتخاذ اجراءات لم تخطر ببالهم من قبل .

إن نظرية المؤامرة سلاح ذو حدين: أحدهما إيجابى مثمر والآخر سلبى معوق. الأول يسلح الأطراف المعنية بالوعى واليقظة ، وتلمس معالم الطريق قبل الانطلاق عليه، والالتزام بقدر الإمكان بالجانب الأكثر أمنًا ، ووضع كل الاعتبارات المتاحة فى الحسبان. أما الحد الآخر من هذا السلاح فهو على النقيض من السابق تمامًا ، فهو تغييب للوعى واليقظة، والدخول فى متاهات جانبية، وطرق مسدودة، وحلقات مفرغة، وابتكار الحجج والذرائع لتبرئة الذات ، وإلقاء اللوم والتهمة على القوى الغامضة الخفية التي نسجت المؤامرات وتسببت فى الكوارث.

وبصرف النظر عن حدى هذا السلاح الخطير ، فإن العبرة في النهاية باستقراء

التاريخ، والربط المنطقى بين الأسباب والنتائج، والتحليل الموضوعى لأحداثه، ورفض محاولات التهويل أو التهوين، وتوظيف المنهج التفكيكى الذى ينحى القوالب الفكرية المسبقة والجاهزة جانبًا، ويصر دائمًا على بلوغ أقرب مسافة من الحقائق والوقائع المادية الملموسة، مهما كان التقدم العلمى والتكنولوچى مسلحًا بكل أساليب التمويه والخداع، التى تمارسها هذه الأجهزة الخفية، إذ سيظل الصراع قائمًا ومشتعلاً بين الحقيقة والخداع، بين الصدق والكذب، بين الواقع والوهم، بين الوعى والغيبوبة، بين الإيجابية والسلبية، وفي النهاية بين الخير والشر، فهذه هي سنة الحياة.



(٤٩) نهاية الأيديولوجيا

الأيديولوجيا مصطلح من أصل يونانى ، ويتكون من مقطعين : أيديو بمعنى ماهو متعلق بالفكر أو المثال ، ولوجوس بمعنى علم . والأيديولوجيا ناتج عملية تكوين نسق فكرى عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد ، ويطبق بصفة دائمة ، وأحياناً بصرف النظر عن مدى ملاءمته للواقع الراهن . ولذلك فإن الأيديولوجيا بمعنى النظام الفكرى المجرد بل والمثالى ،يمكن أن تتحول إلى عقبة رجعية تقف فى وجه التقدم الحضارى والاجتماعى ، وإن كانت تدعى دائماً أنها الطريق المثالى نحو هذا التقدم إذ إن المفكر قد يجهل ، وهو يقوم بالتنظير الفكرى المجرد ، أى إقامة البنية أو المنظومة الأيديولوجية ، قوى كثيرة متحركة ونشطة للطبيعة والمجتمع والفرد، فى حين يفترض أو يتوهم وجود قوى أخرى لا أساس لها على الإطلاق . وبذلك تصبح العملية الأيديولوجية ردة سلفية ، تعالج أفكاراً مجردة لا تتفق مع الواقع الذى لا يتوقف عن التغير ، مما يحدث مواجهة صامتة أو صارخة بين ثوابت الأيديولوجيا ومتغيرات المجتمع .

ولا تخرج الأيديولوجيا عن نطاق البحث في طبيعة الفكر ونشأة الصور العقلية عند الإنسان ، ولا تشغل نفسها بالحقائق المادية الجزئية . فهي تؤمن بأن الفكرة الجوهرية هي الصورة المثالية التي يجب تحقيقها على أرض الواقع بل وفرضها عليه إذا قاوم تحقيقها . والتناقض الصارخ الذي وقعت فيه أيديولوجيات عديدة أنها كانت ترفع دائماً شعارات التقدم الثوري في حين أن خطواتها كانت تتجه نحو طرق الرجعية المسدودة . ومهما اختلف الفلاسفة والمفكرون في تعريف الأيديولوجيا ، فإنهم في

النهاية يقفون على أرض مشتركة تتمثل في ارتباطها بالفكرة الجردة ، وحرصها على التشابه الأسرى والحميم بين أفكار سائدة في عصر معين .

ويحدد المفكر الألمانى المعاصر ياكوب باريون ، الأيديولوجيا فى كتابه «ما الأيديولوجيا؟» (١٩٦٧) بأنها مصطلح ينحدر من الفلسفة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر ، إذ كانت تعنى «علم الأفكار» ، وهو علم يتتبع الأفكار المركبة إلى أصولها البسيطة وجذورها الأولى التى ترجع بدورها إلى الأحاسيس أو المدركات الحسية المباشرة . أى أنها علم يحاول الوصول إلى جذور المعرفة الإنسانية وفروعها وحدودها وتراوحها بين الشك واليقين .

ويرى المفكر الألمانى يوزف بيتر شتيرن أن الأيديولوجيا لا تعنى التوحد ، بل تعنى التشابه الأسرى بين أفكار سائدة فى إطار عصر من العصور ، والظواهر التى تحمل فيما بينها سمات وخصائص مشتركة ، ويمكن وضعها فى منظومة واحدة . وهى المحاولات الفكرية والفلسفية التى كان أرسطو رائداً لها ، والتى وجد فيها شتيرن نوعاً من الشمولية التى تحمل بين طياتها خطورة ازدراء التفرد والخروج على النمط السائد ، وبالتالى صب الفكر الفردى فى قوالب متحجرة تعوق انطلاقه ، وخاصة أنه ليس من السهل التحرر من قبضة الأيديولوجيا بصفة كاملة ونهائية ، إذ إن الأفكار تظل مرتبطة ، بطريقة أو بأخرى ، بأسلوب عصرها ومنهجه .

ويوضح كريستوفر باتلر في كتابه «التفسير والتفكيك والأيديولوجيا» (١٩٨٤) أن جميع عمليات التفسير والتفكير والتحليل والنقد ، لا تستطيع أن تتجنب الضغوط التي تمارسها الأيديولوجيا عليها بطريقة أو بأخرى . والسياسي الذي يتصور أنه عثر على أيديولوجيا ثابتة يستطيع أن ينطلق منها إلى تفسير كل الظواهر والقضايا والتحولات وتحليلها ، يحكم على نفسه بالتحجر والتجمد ، لأن هذه العناصر هي أبنية معرفية ومناهج تطبيقية ديناميكية ومنفتحة دائماً على العالم الخارجي الذي استمدت منه مادتها الخاصة ومعطياتها المتغيرة الرافضة لكل محاولات القولبة .

وهذا التوجه الفكرى والأيديولوجى الذى تناوله كتاب ومفكرون عديدون فى القرن العشرين من أمثال باريون وشتيرن وباتلر، بالتفسير والتحليل والنقد، تمتد جذوره الأولى إلى أفلاطون الذى يعد الأب الروحى للأيديولوجيا برغم أنه لم يستخدم هذا المصطلح فى محاوراته الشهيرة، وخاصة محاورة «الجمهورية» التى عرفت باسم «جمهورية أفلاطون»، ذلك أن مفهومه للسياسة بصفة عامة، كان مرادفاً لمفهوم الأيديولوجيا بصفة خاصة . وهو المفهوم الذى يدور حوله فكر أفلاطون والذى لا يمكن فصله عن كل توجهاته السياسية التى سجلها فى كتاباته. وهى التوجهات التى يمكن فصله عن كل توجهاته السياسية التى سجلها فى كتاباته. وهى التوجهات التى جاهد كثيراً فى سبيل نشرها خلال رحلاته العديدة إلى جزيرة صقلية، محاولاً إقناع بعض أصدقائه من الطبقة الحاكمة فيها، بصدق نظرياته وصحة آرائه، لعلهم يسعون – بعل تطبيقها .

ويرجع اهتمام أفلاطون بالتنظير السياسى أو الأيديولوجى - إذا استخدمنا المصطلح الحديث - إلى أسباب عدة منها إحساسه - منذ حداثة سنه - بميل شديد إلى ممارسة العمل السياسى والمشاركة فى شئون الحكم ، وخاصة أنه نشأ فى أسرة كبيرة ساهم بعض أفرادها فى إدارة حكومة أثينا الأرستقراطية التى ما لبثت أن دخلت فى صراع سياسى عنيف مع مؤيدى النظام الديمقراطى ، انتهى بسقوط حزب الأرستقراطيين الحاكم واستيلاء الديمقراطيين على مقاليد السلطة .

وكان أفلاطون قد تأمل ودرس مظاهر الفوضى والاضطراب السياسى التى عصفت بالحياة العامة فى أثينا ، وأدت إلى زعزعة القيم وانهيار المعايير الأخلاقية التى قدم أستاذه سقراط حياته دفاعاً عنها ، حين صدر حكم الإعدام عليه بتجرع السم لاتهامه بإفساد عقول الشباب الذين علمهم روح الانتقاد والمجادلة . واهتدى أفلاطون إلى ضرورة الإصلاح السياسى والأخلاقى والأجتماعى كشرط أساسى لقيام العدالة فى الدولة وتحقيق سعادة المواطنين . وبالفعل اندفع بكل قوة فى هذا الاتجاه

الإصلاحى وخاصة أنه كان – تحت تأثير حياة سقراط وتعاليمه – مقتنعاً تماماً بدور الفيلسوف في المجتمع ورسالته السياسية والأخلاقية ، إذ يرى أن الفيلسوف لا يعيش حالماً في برج عاج أو هائماً على وجهه في عوالم منفصلة عن الواقع ، بل هو العالم والمفكر والمنظر الذي استوعب العلوم كلها ، وارتقى إلى أعلاها . وأدرك بذلك الحقائق كلها إدراكاً عقليًا وكشفيًا ، مما يمنحه حق الاشتغال بأمور السياسة والتربية الفكرية ، وقيادة حركة الإصلاح الشاملة في المجتمع ، قبل أي مواطن آخر .

هذه هى حقيقة جوهرية تتبلور حولها فلسفة أفلاطون السياسية أو الأيديولوجية التى ارتكزت أساسًا على ضرورة إعطاء الفرصة للفيلسوف ، أى العالم ، ليمارس سلطة التحكم فى الدولة أو الجمهورية المثالية أو المدينة الفاضلة التى نادى بها، وإبعاد الجهلاء والمدعين ومحدودى الفكر عن التحكم فى مصائر هذه الدولة، لأنهم لا يملكون المعرفة التى تنير طريقهم صوب قيم الحق والخير والجمال. وقد أحس أفلاطون نفسه باستحالة ارتقاء المجتمع الإنساني إلى مجتمع مثالى تتطلب إقامته كائنات تعلو فوق مستوى البشر الذين لم تخف عن عينه الفلسفية والتحليلية، أهواءهم المتقلبة التى يخضعون لها فى معظم الأحوال . وعندما قارن بين مبادئه المثالية وبين واقعه البشرى ، أدرك مدى الهوة التى تفصل بين المثال والواقع، مما جعله يبدى مخاوفه من أن تؤدى أيديولوجيته السياسية إلى اتهامه بمحاولة تطبيق أحلام هى فى حقيقتها أوهام وهواجس وتطلعات مستحيلة .

ومع ذلك فالظاهرة العجيبة الجديرة بالتسجيل ، أن جزءاً كبيراً من أفكاره قد تحول بالفعل إلى واقع ملموس، ترك أثاره العميقة في نظم سياسية، رفعت ألوية الأيديولوجيا عبر قرون متتابعة، لتبلغ ذروتها في القرن العشرين، مما دفع بعض المفكرين المعاصرين ، أمثال برتراند راسل وهربرت ماركيوز وكارل بوبر وغيرهم ، إلى اعتبار أفلاطون رائداً لأيديولوجيات سياسية معاصرة ، بل ومسئولاً عن عيوبها ونقائصها

التى أدت إلى محن وكوارث عانت منها مختلف الشعوب. ومع ذلك لم يعدم أفلاطون وجود مفكرين آخرين انبروا للدفاع عن فلسفته المثالية ، ودخلوا في محاجاة أيديولوجية وجدل فكرى مع الذين هاجموه .

بدأ هذا الجدل عندما أصدر الفيلسوف البريطانى برتراند راسل فى مطلع عشرينيات القرن العشرين كتابًا بعنوان «البلشفية: النظرية والتطبيق»، سجل فيه آراءه وتحليلاته لزيارة قام بها لروسيا ولقائه بكبار زعمائها وقتئذ، وأعلن أن الخطأ المأسوى الذى يرتكبه القادة السوفييت أنهم يضعون الإنسان فى خدمة الأيديولوجيا، بدلاً من وضعها فى خدمته، وهم بذلك يستبدلون الغاية بالوسيلة، ويضعون العربة أمام الحصان. وتنبأ راسل بأن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر طويلاً لأنه مضاد للطبيعة البشرية. ولم يمتد العمر براسل ليرى نبوءته تتحقق عندما انهار الاتحاد السوفييتى من تلقاء نفسه فى أوائل تسعينيات القرن العشرين، وتناثرت أشلاؤه على شكل جمهوريات منفصلة ومستقلة بل ومتناحرة فى بعض الأحايين.

وتواصل شجب الأيديولوجيا الأفلاطونية في مؤلف مشهور كتبه في أربعينيات القرن العشرين العالم الكبير كارل بوبر بعنوان «المجتمع الحر وأعداؤه» ، تناول فيه بالتحليل والنقد مختلف جوانب هذه الأيديولوجيا السياسية ، وألقى الأضواء الفاحصة على طابعها الاستبدادي المطلق ، وإنكارها لحقوق الأفراد الطبيعية ، ذلك أن هذه الأيديولوجيا تتبنى معارضة سافرة لجوهر الديمقراطية وروحها من منطلق أن النظام الديمقراطي ينادي بالحرية والمساواة بين أفراد الشعب في الحقوق السياسية ، مما يؤدي بالضرورة - في نظر أفلاطون - إلى الفوضي الشاملة ، لأن المساواة تعنى الغاء امتيازات الصفوة الممتازة ، أي طبقة الفلاسفة التي ينبغي أن يكون الحكم وقفا عليها دون سواها من طبقات الشعب العاملة التي يجب إبعادها كلية عن التدخل في توجيه سياسة الدولة لجهلها وعدم درايتها بالشئون العامة . وفئة الفلاسفة هذه مرادف

للحزب الواحد الحاكم فى النظم الشمولية التى شهدها القرن العشرون . فقد احتكر أعضاء الحزب الواحد كل مقاليد السلطة برغم تشدقهم المستمر وحماسهم المتأجج لسيادة طبقات الشعب الكادح أو ديكتاتورية البروليتاريا .

ولقد اهتم بدراسة هذا الجانب الأيديولوجي الهام من الفكر الأفلاطوني عالم وفيلسوف آخر يدعي كروسمان في كتاب له بعنوان «أفلاطون اليوم» ، حلل فيه نقاط الاتفاق بين ماذهب إليه أفلاطون وبين نظرية الحكم التي قام لينين بتطبيقها في روسيا بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، فوجد أن كليهما يدعوان إلى إسناد سلطة الحكم إلى صفوة ممتازة ، هي طبقة الفلاسفة عند أفلاطون ، وقيادات الحزب الشيوعي عند لينين . كما يدعوان إلى قمع كل شكل من أشكال المعارضة دون هوادة لدرجة المطالبة بإعدام المنشقين والمعارضين بلا تردد. والأمثلة على ذلك كثيرة إبان حكم ستالين الذي اتخذ من العنف والإرهاب الدموي قاعدة له. وقد أثبتت أحداث التاريخ خطأ الاعتقاد بأن الصراع الطبقي المؤدي إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة ، وفقاً للنظرية الماركسية، من شأنه إطلاق حريات تلك الطبقة . لكن كان انهيار الاتحاد السوفييتي وتفتته من تلقاء نفسه ، نتيجة طبيعية لوقوع سلطة الحكم في أيدى الصفوة الممتازة، أي طبقة الفلاسفة والمنظرين الأيديولوجيين، وفي الوقت نفسه وقوع الطبقة العاملة تحت وطأة ديكتاتورية هذه الطبقة الحاكمة وطغيانها .

وإذا كان أفلاطون قد أكد على ضرورة احتكار الفلاسفة لسلطة الحكم دون غيرهم من طبقات الشعب الأخرى وفئاته ، فإن كارل ماركس جاء ليؤكد بدوره على ضرورة تطبيق هذه الأيديولوجيا الأفلاطونية . فقد أعلن بصراحة في بيان أو مانيفيستو الحزب الشيوعي : «أن الشيوعيين يمتازون عن بقية الطبقة العاملة بما لديهم من إدراك واضح لظروف ومسيرة وغايات الحركة البروليتاريا الشاملة» . وهذا دليل عملى ، عبر العصور ، على أن هذه الأيديولوجيا الأفلاطونية قد ترددت أصداؤها وتوجهاتها في نظم حكم معاصرة اتسمت بالاستبداد المطلق وإهدار حقوق الإنسان، واتخذت من

الإرهاب الفكرى، والبطش البوليسى، والتعصب الأيديولوجى، وسيلة للحكم والطغيان. وكانت نهايتها محتومة لأنها مضادة للطبيعة البشرية والاتساق الاجتماعى، فانهارت من تلقاء نفسها . وكانت هذه هى الخطوة الأولى لنهاية الأيديولوجيا بصفة عامة فى التاريخ المعاصر ، بعد أن تحولت إلى أصنام ، أجبرت الشعوب على التعبد فى محرابها دون إبداء أى رأى .

ويعتقد معظم المنظرين الأيديولوجيين أنهم يتصرفون بناء على موضوعية خالصة قد تصل إلى مستوى المثالية الأفلاطونية ، في حين أن الموضوعية ليست من طبيعة البشر بصفة عامة . ذلك أن الأيديولوجيا ، هي في حقيقتها ، تصور عما يجرى ولا يمكن أن يكون خالص الموضوعية أبداً ، ولو لمجرد أن الذي يحكم هذا التصور هو موقع صاحبه الذي يمكنه من أن يرى مالايراه الأخرون . إن الأيديولوجيا لا تتعامل مع الحقائق الموضوعية المجردة ، وإنما مع التصورات الشخصية والذاتية عن هذه الحقائق . ومن شأن المعتقدات الأيديولوجية دائماً تلوين الواقع الموضوعي وتفسيره ، حسب الموقع الذاتي لكل فرد . فإذا ما لبت طموحاته ، كان تصوره عن الواقع متفائلاً ، وإذا ما كشف هذا الواقع الموضوعي نفسه عما يسيء إليه ويتنافر معه ، ويحبط توقعاته وخططه ، فإنه في هذه الحالة يصب جام غضبه عليه، ولا يرى فيه سوى سلسلة من الاحتمالات التي لا تحمل في طياتها أي أمل .

إن الأيديولوجيا يفرزها صراع الإنسان مع الإنسان ، أى يفرزها صراع بين أطراف تملك الإرادة والقدرة على إصدار القرار الذى يفترض فيه أن يكون نتاج دراسة عاقلة واعية، فى حين أن الإيكولوجيا تحكمها العلاقة بين الإنسان والطبيعة التى لا تملك إرادته ووعيه وإدراكه وذكاءه وتخطيطه . ومن هنا فإنه فى حالة التعامل مع الطبيعة ، فإن عناصر الوعى والذكاء والرشد والتخطيط تكون مقصورة على أحد طرفى المعادلة فقط ، وليست متوافرة عند الطرفين معاً ، مثل صراع الإنسان مع الإنسان . وربما كان

هذا أول اختلاف بارز بين التعامل بمقتضى الأيديولوجيا ، والتعامل بمقتضى الايكولوجيا .

وهذه معادلة حديثة لأن قواعد اللعبة السياسية ظلت - حتى مؤخراً - حبيسة العلاقات بين البشر فقط ، أي حبيسة علاقات حكمتها الصراعات بين المجتمعات ، وداخل كل مجتمع على حدة ، ولها صفة قومية واجتماعية وطبقية ... إلخ . ولم يكن وارداً طرح الصراع في إطار أوسع ، ذلك أن التكنولوجيا ظلت حتى مؤخراً محدودة الأثر على الطبيعة . ولكن الحال تغيرت ، وأصبح الإنسان بفضل قوة التكنولوجيا الحديثة ، يعتدى على الطبيعة ، ويعرض توازناتها لاضطرابات شديدة ، ذات أثار قد تمتد في حالة الانشطار النووي - مثلاً - إلى ملايين السنوات في المستقبل. وهكذا حتمت قواعد اللعبة السياسية الجديدة ، ضرورة ضبط الصراعات للحيلولة دون تعريض الأطراف المتصارعة لعمليات إفناء متبادل شاملة. فلم يعد التناقض الرئيسي بين دولتين أو أكثر ، وإنما هو في سبيله لكي يصبح بين الإنسان والطبيعة . ويحاول الإنسان المعاصر أن يتعامل مع هذا التناقض من خلال عملية يحاول أن يثبت بها قدرته على صون كوكب الأرض كوعاء للحياة البشرية ، بدلاً من تعريضه لاضطرابات من شأنها تهديد مختلف أشكال الحياة . ولم تعد هناك أيديولوجيا لحل تناقضات الإنسان مع الإنسان ، سوى تطويعها لمتطلبات التناقض مع الطبيعة ، كشرط لانتصار الحياة أصلاً.

وكان من أخطاء الأيديولوجيا أنها لم تضع انفعالات البشر ومشاعرهم في اعتبارها، أو أجابت عن تساؤلات من نوع: كيف يمكن ضبط مشاعر الناس؟ كيف يمكن تغليب النظرة الموضوعية على الانفعالات والعواطف؟ فمن البديهي أن كل مواطن على حدة ليس كفيلاً ولا مؤهلاً، ولا يملك القدرة أو المعرفة أو المعلومات التي تمكنه من تغليب النظرة المجردة على النظرة التي تحكمها المشاعر والانفعالات والأيديولوجيا التي يفسر بها أمور حياته.

هنا يكمن المأزق الذي وقعت فيه الأيديولوجيا والذي أفقدها القدرة على تقنين قواعد اللعبة السياسية الجديدة . فقد كانت ضحية تناقض صارخ لا يمكن تجنبه ، ويتمثل في كيفية حشد الجماهير ، صانعة التاريخ في حين تفترض هي نفسها، قرارًا من خارج الجماهير! وأحياناً ضدها! أو كيفية تغليب التفكير العقلاني على الانفعالات ، خاصة في ظروف تتجدد فيها أسباب استثارتها !! إن الأيديولوجيا قد تجاهلت أو تعالت على الانفعالات بصفتها تعبيراً قد لا يكون واعياً تماماً ، لكنه تعبير عما يمس الإنسان في صميمه. وفي الوقت نفسه، ليس من حق المنظرين الأيديولوجيين، الادعاء أن السلوك الأيديولوجي المنطقي هو بالضرورة الأرقى والأنضج ، ذلك أن ما يبدو منطقيًا في الظاهر قد ينطوى على خلل منطقي لا يمكن إدراكه بسهولة ، في حين تنبثق الانفعالات من الأعماق ، وتعبر عن الذات تعبيراً خالصاً ، بصرف النظر عما قد يترتب عليها من آثار .

ومهما بلغ الإنسان أعلى قمم التكنولوجيا ، وأصبح قادراً على الإدراك العلمى شبه اليقينى للأخطار الإيكولوجية الواقعة لا محالة ، ولا مهرب منها ، فإنه يظل عاجزاً بلا حول ولا قوة فى مواجهتها ، وتصبح الأيديولوجيا التى يعتنقها ويبشر بها ، لا تساوى ثمن الحبر الذى كتبت به. فما الذى تستطيع الأيديولوجيا أن تفعله فى مواجهة زلازل مثلا ؟! أما الأفكار والانفعالات والسلوكيات الإنسانية التى لا تنضوى على نفس القدر من الضرورة الحتمية ، وتخضع بالتالى لفن السياسة الذى هو «فن الممكن» ، فإنه فى الإمكان اكتشاف طرق تحاشى الأسوأ . ومن هنا كانت ضرورة أن تركز قواعد اللعبة السياسية المعاصرة على تنمية سبل تغليب العقلانية على الانفعالية . وأول ما يجب أن تقتضيه هذه القواعد الجديدة ، هو إزالة الأسباب التى تبرر الانفعالات وتجددها بشكل متكرر أو مزمن .

ولعل الفلسفة البراجماتية العملية التي ميزت السياسة الأمريكية ، مكنتها من تجنب الوقوع في القوالب الأيديولوجية الجامدة ، ذلك أن الولايات المتجدة ترفع

شعارات الديمقراطية والليبرالية والحرية والرأسمالية وحقوق الإنسان ، لكن هذه العناصر مجتمعة لا تشكل في النهاية منظومة أيديولوجية ثابتة وقابلة للتطبيق في كل الأحوال ، بل يخضع التعامل بها لظروف كل قضية أو مشكلة أو أزمة على حدة ، ويمكن التخلي عنها تماماً إذا دعت الضرورة لذلك . وإذا كان الحزب الجمهوري قد اشتهر بسياسته المحافظة ، في حين ارتبطت الليبرالية بالحزب الديمقراطي ، إلا أن الحزبين يتفقان تماماً في الإستراتيجيات الأساسية الثابتة للمصالح الأمريكية العليا ، خاصة السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والأمنية منها . وتعتبر السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل نموذجاً ودليلاً ملموساً على هذه الفلسفة البراجماتية العملية التي ترى في إسرائيل قاعدة عسكرية أمريكية في قلب منطقة الشرق الأوسط ، ولذلك فإن الفوائد التي تعود عليها من رسوخها ودعمها وسطوتها على البلاد العربية المحيطة بها لا تحصى . والمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والعملية بصفة عامة تجعل إسرائيل جزءًا عضويا من الولايات المتحدة لدرجة أن البعض يعتبرها إحدى هذه الولايات .

وكلمة «أيديولوجيا» تنطوى على عقيدة سياسية، وربما تصل إلى مستوى التعصب السياسي، وهذه ليست عقلية الأمريكيين، سواء أكانوا محافظين أم ليبراليين. إن الأيديولوجيا هي محاولة التحكم في الحياة بالشعارات السياسية ، في حين أن الحياة أكبر وأشمل وأعمق وأبعد من أية أيديولوجيا تحاول أن تحتويها وتفرض نفسها عليها . ومن هذا المنطلق يؤمن الساسة الأمريكيون، على اختلاف توجهاتهم، بأن العلاقات السياسية المجردة لا يمكن أن تسعد شعباً . ويسترشدون بما أسماه المفكر السياسي الإنجليزي إدموند بيرك في القرن الثامن عشر «حكمة الجنس البشري» ، أي التجارب العملية التي يخوضها البشر في المجتمع، وهي التجارب التي امتدت عبر القرون . ولذلك فالسياسة الأمريكية هي خاصية عقلية ، ومنظومة سلوكية تضع نفسها في خدمة المتغيرات بكل أنواعها .

ولا يمكن تطبيق مفهوم «اليمين» و «اليسار» على تيارات السياسة فى الولايات المتحدة . فالتعريفات السياسية المستعارة من أوروبا ، قليلة الأهمية فى الولايات المتحدة التى لا يوجد بها ملكيون يحتلون مقاعد «اليمين» ، على فرض وجود مثل هذه المقاعد ، كما لا يوجد بها شيوعيون أمريكيون أو مشرعون فوضويون ليجلسوا على مقاعد «اليسار» . ويحتوى الحزبان القوميان الكبيران : الجمهورى والديمقراطى ، على خليط بنسب معينة سواء من المحافظين أو الليبرالين ، برغم ارتباط الحزب الجمهورى بصفة المحافظة ، والحزب الديمقراطى بصفة الليبرالية ، إذ يقف الساسة الأمريكيون على أرض مشتركة ، ويتحركون داخل إطار قومى يتمثل فى الإيمان بنظام رأسمالى له أكثر من وسيلة إنسانية ، وإدراك بأن الاقتصاد يمتزج بالسياسة ، والسياسة بالمبادئ ، والمبادئ بوجهات النظر الدينية . وكذلك معارضة الأيديولوجيا الشمولية ، سواء فى شكلها الشيوعى أو النازى أو الفاشى .

كما يحرص هذا الإطار القومى على بلورة الثقة بالدستور الأمريكى ، سواء بالدستور القومى المدون ، أو بمجموعة العادات والأعراف والتقاليد والمعتقدات وأساليب الحياة التى تشكل الدستور الأساسى غير المكتوب لأية دولة . وكذلك المناداة باقتصاد حر تنافسى ، والتركيز الشديد على الملكية الخاصة ، بهدف التفوق على أنظمة الاقتصاد الموجه المكبل بالأيديولوجيا وعدم الارتباط بالمركزية فى التوجيه السياسى ، لأن النظام الفيدرالى يمنح الولاية أو السلطة المحلية الحق الكامل فى إدارة الشئون الداخلية للولاية ، والحفاظ على الحقوق الخاصة للأفراد.

ومن الواضح أن هذا الإطار القومى منح الشخصية المتميزة لقواعد اللعبة السياسية الأمريكية ، وجعلها تميل إلى المحافظة على ملامحها الرئيسية وتراثها الذى لا يزيد عمره على قرنين من الزمان . وداخل هذه الكتلة المحافظة توجد أجنحة مختلفة ، كل جناح يركز على وجه آخر من الاتجاه العام المحافظ ، حتى في حالة تبنيه لبعض التوجهات الليبرالية . وكثيراً ما تتداخل هذه التوجهات المحافظة والليبرالية

المختلفة مع تداخل التيارات السياسية المستجدة على الساحة القومية . وكان هذا التوجه المحافظ الذى ميز قواعد اللعبة السياسية الأمريكية ، امتدادًا للفكر السياسي الذى نادى به المفكر الإنجليزى إدموند بيرك ، وجون آدامن ثانى رئيس للولايات المتحدة . وكان له وجهه السلبي عندما كان المحافظون التقليديون يفضلون الشيطان الذى يعرفونه ، على الشيطان الذى لا يعرفونه ، في حين يتمثل وجهه الإيجابي في الحفاظ على النظام الأدبى للفرد ، والنظام الاجتماعي للجمهورية . بالإضافة إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية مثل الإجهاض ، ومخاطر الجريمة والعنف ، والحرص على القيم الدينية ، ورعاية الأسرة الأمريكية في مواجهة المحن التي تمر بها ، والتكامل العرقي في المدارس العامة .

وهذه المبادئ العامة لا تشكل أيديولوجيا متعسفة ، تفرض نفسها مسبقاً على أية قضايا قادمة أو طارئة ، بل هي مجرد أضواء هادية على الطريق المؤدية لتحليل المشكلة أو القضية ثم حلها بما يناسب معطياتها . ولم يمنع هذا التوجه الأمريكي من وجود مفكرين منظرين لتقنين التيارات السياسية الجارية ، لكنهم لم يفكروا أبداً في ابتكار أيديولوجيا على نمط الدول الشمولية . فمثلاً هناك «جمعية فيلاديلفيا» التي تجتمع مرتين أو ثلاث مرات في العام ، لكنها لا تصدر أية مطبوعات أو نشرات . ويبلغ أعضاؤها بضع مئات من أساتذة الجامعات ، والصحفيين ، والكتاب ، ورجال الأعمال . وهم يكتفون بتبادل الأراء والخبرات دون الالتزام بتوجهات معينة .

وتعزز عدة مؤسسات ومنظمات للدراسات السياسية، النفوذ الأمريكى المحافظ، وهى مؤسسات لا صلة لها بالأحزاب السياسية. وكان الكاتب المحافظ الراحل ريتشارد ويفر قد نشر في عام ١٩٤٨، كتاباً صغيراً بعنوان «للأفكار عواقب» كانت له مع بعض الكتب الأخرى آثار غائرة في مجال الآراء السياسية والاجتماعية الجادة، لدرجة أن أصداءها تتردد في الولايات المتحدة حتى الآن، غالباً بدون ذكر مصدرها، في خطب الوزراء، ومقالات الصحف، ووسائل الإعلام. وكان المقصود بمفهوم

«الأفكار» هنا هو «الأيديولوجيا». فعلى الرغم من كل هذا الحرص على الملامح الرئيسية للتراث الأمريكي بمختلف جوانبه وآفاقه ، فإن هذا الحرص لم يحول هذه الروح المحافظة إلى أيديولوجيا ، لأنها روح امتزجت بالفلسفة البراجماتية العملية التي تضع الفكر بصفة عامة في خدمة الحياة وليس العكس .

والظاهرة الجديرة بالتسجيل في أدبيات الفكر الأمريكي أن الساسة والكتاب والأساتذة المحافظين على التراث والتقاليد، يكرهون استخدام كلمة «مثقفين» عندما تطلق على الأفراد، لأن فيها نكهة الأيديولوجيا. وهم بهذا ينتمون إلى الاتجاه الذي اتخذه الفيلسوف البريطاني برتراند راسل، الذي كتب مرة يقول: «أعتقد أن المثقف شخص يدعى معرفة أكثر مما يعرف، وأرجو ألا أتصف بهذه الصفة». فمثل هذا المثقف يدعى دائما أنه في طريقه إلى تحقيق عالم المثال كما فعل أفلاطون منذ ما يقرب من خمسة وعشرين قرناً. ولذلك لا يهدف المفكرون الأمريكيون، سواء أكانوا يقرب من خمسة وعشرين، إلى السير نحو عالم مثالى، لأنهم يؤمنون – قولاً وعملاً – أن السياسة هي «فن الممكن»، وهم يدركون تماماً أن مثل هذا «العالم المثالى» لا وجود له . وهم إذا كانوا يرفضون المطامح أو الشطحات الخيالية، إلا أنهم ، في الوقت نفسه، واعون بالحاجة الملحة إلى تنشيط الخيال الذي يعتبر من أهم الأدوات والوسائل لفتح

وكان التجسيد المادى لنهاية الأيديولوجيا ، تحد تمثل فى انهيار الاتحاد السوفييتى ، وسقوط كل الحواجز التى كانت تفصل بين الشرق والغرب ، أو بين الشيوعية والرأسمالية . كان رمزاً لانتصار الغرب انتصارًا حاسمًا قضى على النظام العالمي الثنائي القطبية . وهو ما فسره الباحث الأمريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» الصادر عام ١٩٩٢ ، بأنه انتصار لقيم الرأسمالية المعاصرة التي تتمثل في الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاديات السوق الحرة ...

إلخ ، وهزيمة نهائية للأيديولوجيات الشمولية ، سواء قصد بها الشيوعية أو الفاشية . وبالطبع لم يكن مقصوداً بنهاية التاريخ ، نهاية حركة الأحداث ، وإنما الاتفاق ، وبصفة نهائية ، على قواعد اللعبة السياسية التي سوف تحكم حركتها مستقبلاً .

لكن سرعان ما تبين أن سبب شهرة مقولة «نهاية التاريخ» ، أنها أسعدت قادة الغرب لتأكيدها على معنى سقوط الشيوعية نهائيًا، وليس لأنها نظرية سياسية وحضارية أصيلة وناضجة وقادرة على احتلال مكانة أثيرة على خريطة التاريخ الإنسانى . وبالفعل خرج أستاذ أمريكى آخر هو صامويل هانتنجتون بكتابه «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى» الذى صدر عام ١٩٩٦ ، ويحتوى على نظرية أخرى تحمل معنى تصحيح نظرية فوكوياما دون إلغائها تماماً . فقد أكد هانتنجتون على أن الصراع وبالتالى التاريخ - لم ينته ، وأن البشرية ما زالت عاجزة عن تحقيق مرجعيات مقبولة من الجميع . لكن الصراع في نظر هانتنجتون ، اتخذ شكل «صدام الحضارات» ، وربما بالذات بين الحضارة الغربية بأصولها المسيحية / اليهودية من جانب ، وبين الحضارة الشرقية بأصولها العربية / الإسلامية من الجانب الآخر .

ودون أن يدرى كل من فرانسيس فوكوياما وصامويل هانتنجتون ، فإنهما فى هجومهما على الأيديولوجيات التى انهارت بالفعل بعد اندثار عالم القطبية الثنائية ، قد حاولا تقديم أيديولوجيا بديلة ، فى حين أنهما يرفضان فكرة الأيديولوجيا تماماً على المستوى الإعلامى والدعائى . ومحاولة هانتنجتون لتصحيح نظرية فوكوياما ، هى بمثابة تأكيد لمحاولات الغرب لإطلاق أيديولوجيا تنظر إلى التاريخ نظرة تتسم باليفينية المطلقة ، وتصور كل خصوم الغرب ، إثر سقوط الاتحاد السوفييتى ، على أنهم قد هزموا هزيمة نهائية . ونظراً لأن هذا المشروع الأيديولوجي الغربى قد تناقض مع نفسه تماماً ، وحمل في طياته بذور اندثاره ، مثله في ذلك مثل الأيديولوجيا الشيوعية التى اندثرت من تلقاء نفسها، فكان من الطبيعي أن يبوء بالفشل ليس فقط من المنظور

الأيديولوجى ، بل على المستوى الاقتصادى الذى أصيب بفشل مماثل ، خاصة فيما يتصل باقتصاديات السوق .

فقد حاولت أبواق الغرب وفى مقدمتها فوكوياما وهانتنجتون ، ادعاء أن انهيار الاتحاد السوفييتى قد صاحبته شواهد تؤكد فشل تجارب بلدان العالم الثالث فى إقامة اقتصادها على قطاع الدولة ، وعلى التخطيط المركزى بالذات ، وأن الوقت قد حان للتخلص من البيروقراطية التى فشل القطاع العام فى منع تفشيها ، وتنشيط القطاع الخاص والخصخصة وإفساح المجال كى تنحرك آليات السوق دون أن تتعرض لعقبات ، وقد استشهد هانتنجتون فى هذا الصدد بتجارب «نمور آسيا» ، بصفتها نماذج حية لمزايا الخصخصة ، وأن آليات السوق كفيلة بتحقيق المعجزات ، لا فى البلدان المتقدمة فحسب ، وإنما أيضاً فى المجتمعات النامية .

ولكن سرعان ما تبين أن هذا التفاؤل المفرط لم يكن مبنيًا على أساس ، إذ انهارت اقتصاديات هذه الدول ، وامتدت الأزمة لتنال حتى من دول متقدمة في آسيا ، وفي مقدمتها اليابان . ثم انتشرت الاضطرابات الاقتصادية – بعد آسيا – لتبلغ حدا خطيرًا في روسيا . فبعد أن سارت روسيا على طريق اقتصاديات السوق الحرة ، أصيبت بأزمة طاحنة لا تكمن خطورتها البالغة في المجال الاقتصادي وحده ، بل تمتد لتهدد الأمن العالمي بأسره . ذلك أن روسيا مازالت تحتفظ بترسانة مخيفة من الأسلحة النووية ، ومع الأزمة الاقتصادية الخانقة، تبرز إمكانات واحتمالات تسربها إلى الخارج ، والاتجار فيها سرا ، ووصولها إلى أيدي عصابات إرهابية . ومن هنا كان ضمان حد أدني من الاستقرار للاقتصاد الروسي ضرورة للأمن العالمي عامة ، وليس قضية تخص روسيا وحدها . وتحت وطأة تقلبات السوق الحرة وبين أمواجها المتلاطمة ، صعوداً ، لا يمكن تحقيق هذا الاستقرار .

من هنا كان التطور الذي فاجأ غلاة المتحمسين للأيديولوجية الرأسمالية في

الغرب، إذ شهدت «الاشتراكية الديمقراطية» صحوة في معظم بلاد الاتحاد الأوروبي، فلم تعد مجرد امتداد لما كانت عليه في ظل النظام العالمي الثنائي القطبية، وهي التي كان عداؤها للشيوعية سببًا في اتهامها بممالأة الغرب والدوران في فلكه، ومناهضة اليسار الحقيقي الأصلى. لقد أصبحت «الاشتراكية الديمقراطية» المدرسة اليسارية التي تتمسك باليات السوق، مع تقديرها في الوقت نفسه أن هذه الأليات لا ينبغي أن تكون «عمياء»، ولا أن تكون سبباً في تعميق الفوارق الطبقية، ولا في تفاقم البطالة، وتعريض قطاعات واسعة من الجماهير لأوجه إحباط لا تحتمل. وبالتالي لا يمكن تجاهل أو إهمال أهمية البعد الاجتماعي، في إدارة شئون المجتمع، وضرورة تدخل الدولة، لصالح قطاعات المجتمع المعرضة لأنواع شتى من الظلم والقهر.

وعندما تخلت الاشتراكية الديمقراطية عن القولبة الأيديولوجية الجامدة ، وتمسكت بالمرونة الكفيلة باستيعاب تطورات العصر ومعطياته المستجدة على الساحة ، أصبحت أكثر أهلية من غيرها لقيادة مختلف مدارس البسار واتجاهاته . فقد برزت نماذج لأحزاب اشتراكية ديمقراطية قادرة على ضم أغلبية كبيرة من الناخبين في أوروبا الغربية . ففي بريطانيا نجع الشاب توني بلير في قيادة حزب العمال إلى الإمساك بمقاليد السلطة ، وهو الذي أطلق عليه «حزب العمال الجديد» . وفي ألمانيا كرر الاشتراكي جيرهارت شرودر نفس النجاح ، وأقام حكمه على تحالف يضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي والخضر ، وبعض بقايا الحزب الشيوعي السابق والذي كان تابعاً لألمانيا الشرقية السابقة . وهو حزب جدد نفسه ، ليكفل لنفسه وجودًا على الساحة القومية لألمانيا الموحدة . أما في إيطاليا فقد اتخذ «تجدد اليسار» صورًا متعددة ، إذ أصبح الحزب الشيوعي الإيطالي السابق ، بصرف النظر عن الذين انشقوا عنه القوة الموجهة للسلطة ، وهو الذي كان قد حرم طوال حقبة الحرب الباردة من المشاركة في الحكم على أي نحو ، برغم أنه كان ، ولفترات طويلة ، أكبر أحزاب إيطاليا عدداً .

أما فى فرنسا ، فإن جوسبان رئيس الوزراء لا يمكن وصفه بأنه اشتراكى ثورى ، ومع ذلك فإن التطور الجديد فى فرنسا ، يعتبر ثوريًا بمعنى من المعانى ، لأنه يتمثل فى صيغة تعايش حضارية وراقية بين رئيس جمهورية ينتمى إلى اليمين الديجولى (شيراك) ، ورئيس وزراء ينتمى إلى اليسار الاشتراكى (جوسبان) . وينطوي تعايشهما على احترام البعد الاجتماعى ، ولو كضرورة لمناهضة سقوط قطاعات غير قليلة من الجمهور الفرنسى فى براثن حزب اليمينى المتطرف لوبن .

هكذا لم تعد الأيديولوجيا عقبة كأداء في سبيل تطور الاشتراكية الديمقراطية ومواكبتها لتطورات العصر في دول الاتحاد الأوروبي ، من خلال تعاظم شأن الاتجاه الذي يسعى للجمع بين «اقتصاد السوق» وما يطلق عليه «البعد الاجتماعي» ، أي وضع حد لأليات الاقتصاد ، كلما أساءت إساءة بالغة إلى شرائح اجتماعية معينة ، وكصمام أمن ضد الانقلاب ، وتفشى الاضطرابات الاجتماعية والارهاب . وربما كان في هذه الصحوة التي تمر بها الاشتراكية الديمقراطية في دول الاتحاد الأوروبي ، طاقة كامنة وقادرة على تحاشى بروز قطبية ثنائية جديدة يمكن أن تتبلور بين النظام الدولى القائم من جانب ، وقوى الإرهاب الدولى من جانب آخر . ولم تعد الأيديولوجيا في مطالع القرن الحادى والعشرين سوى قشة تتعلق بها فلول الواهمين وسط أمواج العولمة القرن الحادى والعشرين سوى قشة تتعلق بها فلول الواهمين وسط أمواج العولمة الهادرة والمتلاطمة ، وتردى الأوضاع الدولية ، واستمرار تعثر كل محاولات «تجاوز التاريخ» ، وهو ما يستدعى وقفة ، ومواصلة البحث عن صيغة مرنة أو إطار إنساني وليس عن أيديولوجيا جامدة ، وذلك تحاشياً للأسوأ ، في زمن أصبحت فيه البشرية بصدد أحد أخطر منعطفاتها .

ولا شك أن القرن العشرين كان «قرن الأيديولوجيات» . وكانت الماركسية أبرز هذه الأيديولوجيات ، ونهضت على فكرة مجورية هي فكرة «الصراع الطبقي» الذي قسم العالم طوال ذلك القرن أو أغلبه ، إلى معسكرين عالميين : معسكرينتيمي إلى

الرأسمالية العالمية ، وآخر في مواجهته إلى الإشتراكية العالمية التي اعتبرها منظّروها خطوة أولى على طريق تصل في نهايتها إلى بناء المجتمع الشيوعي . لكن المعسكر الاشتراكي انهار ، ومعه سقط ما اصطلح على تسميته «النظام العالمي الثنائي القطبية»، وبالتالي الأيديولوجيا التي نظرّت له وساندته ورسخته ، ولم تعد هناك سوى مرجعية واحدة هي تيار العولمة التي اجتاحت العالم كله ، والتي ادعى أنصارها والمتحمسون لها أنها وضعت نهاية أيضاً لصراع الطبقات الذي اعتبره كارل ماركس «محرك التاريخ»، وكانت له أسبقية على أي صراع آخر .

لكن الانتقال العولمى من العصر الصناعى التقليدى إلى عصر المعلوماتية التكنولوجية ، قد أدى إلى تمكن العديد من العمال أن يكون فى الوقت ذاته رأسمالياً ، بمعنى أن يمتلك بعض أسهم المؤسسة التى يعمل بها . فقد أصبحت هذه الظاهرة شائعة ولو بهدف الحد من الصراع الطبقى ، وإغراء العمال بالتخلى عن اللجوء إلى الأساليب الثورية فى انتزاع حقوقهم ، وخاصة أن من يملك المعرفة أصبح قادراً على امتلاك المال ، بصرف النظر عن طبقته . والمعرفة أصبحت متاحة لكل من يريد الحصول عليها من خلال قنوات التكنولوجيا الفضائية التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة – على حد قول الإعلامى الكندى مارشال ماكلوهان – أى أن الانتماء إلى المعرفة وتوظيفها ، هو الذى يحدد الانتماء إلى طبقة أو أكثر . وتشتمل المعرفة على كل آفاق التعليم والثقافة التى تؤهل الكثيرين للانتماء إلى نوعيات من المعرفة ، ترفعهم على السلم الاجتماعى من خلال القفز فوق مستوى الطبقة التى جاءوا منها في الأصل .

ولم تعد هناك أيديولوجيا تقدمية وأخرى رجعية ، بعد أن صرفت قواعد اللعبة السياسية النظر عن هذه التحزبات الأيديولوجية، وبدأت تتعامل مع تشكيلات اجتماعية موروثة عن عصور غابرة في البلاد المتخلفة ، وتشكيلات اجتماعية أخرى

تختلف عنها نوعيا في البلاد المتقدمة التي حققت إنجازات ملموسة في جوانب شتى من الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، بحيث أصبح مفهوم التقدم علميا وليس أيديولوجيا ، وخاصة بعد أن حل العمل العقلى محل العمل العضلى . ففي مجتمع المعرفة أو المعلومات يتميز العاملون بتركيزهم على العمل العقلى ، في حين مازالت المجتمعات المختلفة تعتمد على عاملين صفتهم المتميزة هي العمل العضلى.

هكذا تفككت الأيديولوجيا وتفتت، مع تنوع صفات العامل وشخصيته، وتباين توجهاته الاجتماعية والسياسية ، وتطلعاته الثقافية . فلم تعد هناك طبقة عاملة واحدة ذات صفات مميزة منسجمة على مستوى العالم ، مثل تلك التي تصورها كارل ماركس في منظومته الأيديولوجية التي سجلها مع زميله فريدريك إنجلز عام ١٨٤٨ في كتابهما الأشهر «البيان الشيوعي» ، الذي ختماه بالشعار المعروف «ياعمال العالم .. اتحدوا» . فقد أصبحت بين العمال المعاصرين فروق وتمايزات كيفية وكمية ، بحيث أصبح من الممكن أن يكون العامل الياباني أو الأمريكي أكثر ثراء وقدرة على أن يعيش في مستوى أرقى من الرأسمالي في بلد أفريقي مثلاً .

كانت الأيديولوجيا تعيش وتزدهر وتسيطر من خلال الفوارق الطبقية التقليدية: الرأسمالية والبورجوازية والكادحة ، ونسبية الملكية فيما بينها ، والتي يمكن أن تصل إلى العدم في المستويات الدنيا من الطبقة الكادحة . لكن الآن لم يعد هناك مكان للأيديولوجيا بعد أن اختلطت الأوراق الطبقية مع زيادة أوجه التباين في مدى التقدم الذي تحققه المجتمعات. بل إن هذا التطور العلمي والتكنولوجي تضافر مع تيار العولمة المتعاظم الشأن والذي غير خريطة الانتماءات السياسية والاجتماعية والثقافية، واختزلها في خريطة جديدة تقتصر على قوى الدفع التكنولوجية والاقتصادية. وكان لابد أن تنهار الأيديولوجيا الطبقية مع ظاهرة الانتماء إلى أكثر من طبقة، التي تكاد تكون هي القاعدة العامة التي تميز عالمنا المعاصر .

وحتى عندما كانت سيطرة الأيديولوجيا في قمتها، لم تكن الحواجز بين الطبقات حاسمة ومتبلورة تماماً. ففي حقبة انقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين، فإن الامتيازات التي تمتعت بها النخب الحاكمة في البلاد الاشتراكية، جعلت من هذه النخب طبقة متميزة ، حتى لو كانت ملكيتها ، من الوجهة القانونية ، ملكية عامة. وكان أعضاء الحزب الشيوعي السوفييتي دليلاً دامغاً من خلال الامتيازات الفريدة التي كانوا يتمتعون بها . يكفي أن الحارة اليمني في شوارع العاصمة والمدن الكبرى كانت مخصصة لسياراتهم بحيث لاتشاركهم فيها أية سيارات أخرى.

ولم تعد هناك حدود أيديولوجية تفصل بين الرأسمالية والاشتراكية. ففي دول العالم الرأسمالي تعاظم شأن قوى راحت تناضل من أجل الاشتراكية. ومارست في بعض الأحوال هذا النضال بأصالة فاقت ما كان شائعاً في العالم الاشتراكي . وفي الوقت نفسه لم يعد هناك مصير قدري يحتم أن تحقق الطبقة العاملة رسالتها في توحيد صفوفها على مستوى العالم ، والنهوض بالدور التاريخي الذي رشحها ماركس له في تحرير البشرية جمعاء . إن التمييز بين صراع الطبقات كأيديولوجيا نظرية وآلية موضوعية ، وبين مجريات الوقائع الفعلية لهذا الصراع في عالم بالغ التعقيد ، مازال في حاجة إلى دراسات مستفيضة ، لابد أن تؤكد في النهاية ، نهاية الأيديولوجيا التي تصور أصحابها والمتحمسون لها أنها استطاعت أن تمنهج التاريخ بل وتصبه في قالب يمكن أن يتحكم في مجرياته . إن التاريخ مفتوح ، وقد يمكن التنبؤ بمساره العام ، لكن تصور ملامحه العامة لا يعني ضبط مجرياته الواقعية التفصيلية ، التي تتعرض بطبيعتها للكثير من الاحتمالات والمنعرجات والمفاجأت ، بعد أن انتهى زمن الأيديولوجيا الجامدة المربحة التي ركن إليها القادة والساسة في القرن العشرين، ظنًا منهم أنها تحتوي كل المفاتيح والحلول الممكنة لأية مشكلات طارئة .

ولولا أن العلم بطبيعته المتغيرة والمتطورة والمواكبة لكل النظريات والاكتشافات والتطبيقات المستجدة دائماً في ساحته ، والمضادة لأية قوالب

أيديولوجية تحاول فرض نفسها عليه ، لقلنا إن العلم هو أيديولوجيا القرن الحادى والعشرين والقرون التالية . فقد شهد القرن العشرون محاولات متعسفة وقهرية لوضع العلم في خدمة الأيديولوجيا ، مما أوجد صراعًا خفيا أو مفتوحًا بين ديناميكية العلم وبين ستاتيكية الأيديولوجيا ، مما أعاق تقدمه في أحوال كثيرة . فمثلاً كان عالم النبات والوراثة الروسي السوفييتي الشهير تروفيم ليزنكو (١٨٩٨ - ١٩٧٦) ، نموذجاً لخطورة وضع العلم في خدمة الأيديولوجيا الجامدة ، وتحويل الفكر العلمي إلى تصور أيديولوجي من ناحية ، وإلى سلطة سياسية مرتبطة بنفس الأيديولوجيا من ناحية أخرى ، مما أدى إلى تجمد العلم نفسه وبالتالي تخلفه ، بل وإلى تعويق فادح لتطور الاقتصاد والتنمية في عصر يعتمد فيه تطور الإنتاج على العلم وعلى التطبيق التكنولوجي لمكتشفات العلم .

كان تروفيم ليزنكو قد تلقى تعليمه فى جامعة بطرسبرج ، واستطاع أن يقدم مساهمات مبكرة فى تطوير علم الوراثة ، فى مجال النبات ، وذلك كمحاولة رائدة للتوفيق بين مبدأ التأثير الوراثى من خلال الجينات ، وبين مبدأ التكيف مع البيئة. وكان لهذه الإنجازات تأثير إيجابى فى مجال الزراعة فى الاتحاد السوفييتى. وكان يمكن أن تتطور هذه الإنجازات إلى أفاق تعود على العالم أجمع بالفائدة الجمة ، لو انطلق ليزنكو فى أفاق العلم ومراحله ، مرحلة بعد أخرى . لكنه شرع فى تبنى بعض التصورات النظرية فى مجال علم الوراثة ، والتى كانت تنتمى إلى أوائل القرن التاسع عشر ، وكأنه لايدرك أن العلم لا يتجمد عند اللحظة الراهنة ، ناهيك عن رجوعه إلى الماضى . ثم قام ليزنكو بتطوير أفكار زميله ميتشورين الذى اعترض بشدة على هذا التطوير ، لأنه ركز على عامل التكيف مع البيئة ، باعتباره العامل الأكثر اتفاقاً مع الفهم الأيديولوجى للمادية التاريخية ، طبقاً لمفهوم بليخانوف والماركسيين الروس للتفسير المادى للتاريخ .

وبناء على هذا التصور الأيديولوجى ، هاجم ليزنكو نظريات عالم الوراثة النمسوى الكبير جريجور مندل ، هجوماً عنيفاً لأنها لم تضع عامل التكيف مع البيئة في اعتبارها . وتحمس له ستالين، وسانده الحزب الشيوعى السوفييتى في هذا الهجوم على أساس أن ليزنكو ينشئ علماً «ماركسيًا» في الوراثة . وكان من الممكن أن تظل هذه القضية محصورة في إطار نظرية يمكن أن يقبلها البعض، وأن يرفضها البعض الآخر. لكنه منذ عام ١٩٤٨، خضعت كل البحوث البيولوجية في الاتحاد السوفييتى بصفة عامة، وعلم الوراثة بصفة خاصة، للسيطرة الأيديولوجية. بل وتعرض كبار العلماء الذين أيدوا نظريات مندل للاضطهاد، ومنهم ميتشورين نفسه، وأغلقت معامل كثيرة، أو حولت إلى ما يشبه المعابد لتكريس وتقديس نظريات ليزنكو أو طقوسه الأيديولوجية وأصولها المشوهة من نظريات ميتشورين .

ونظراً للعلاقة العضوية بين التنظير العلمى والتطبيق التكنولوجي ، فقد أدى هذا التيار الأيديولوجي الذى فرض نفسه على انطلاقات العلم وآفاقه ، إلى تخلف شديد في علم البيولوجيا في الاتحاد السوفييتي . ومن الواضح أن ليزنكو الذى عين رئيسًا لأكاديمية لينين للعلوم الزراعية ، كان له دور مباشر في اضطهاد زملائه وإغلاق معاملهم ومنع بحوثهم ، وفي إجبار الأجهزة المسئولة عن تطوير الزراعة وتربية الحيوانات وغيرها على تبنى نظرياته . ذلك أن التعصب الأيديولوجي لا يعرف لنفسه حدوداً ولا يرضى بالمنهج العلمي الموضوعي الذي يسعى إلى الحقيقة حتى لو اختلفت مع منطلقات البحث عنها . وكانت النتيجة تدهوراً مروعاً لصناعة الإنتاج الزراعي والغذائي في الاتحاد السوفييتي . وبعد موت ستالين عام ١٩٥٣ ، تم عزل ليزنكو من منصبه ، وعاش في عزلة طويلة قبل موته في عام ١٩٧٦ ، لكن الضرر الذي ألحقه بالعلم وبالانتاج الزراعي السوفييتي ، لم يكن من السهل تعويضه أو إصلاحه، وربما كان هذا الضرر أحد أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه ، عندما دخل في حومة سباق التسلح مع الولايات المتحدة ، خاصة فيما

عرف بحرب النجوم أو الكواكب ، ولم يكن يملك البنية الاقتصادية الأساسية التى تمكنه من خوض هذا الصراع ، والتى تعتمد أساساً على إمداد الناس بما يحتاجونه من غذاء .

وقد أثبتت المراحل التي مرت بها الأيديولوجيا في القرن العشرين ، أنها كانت - في أغلب الأحوال - سلاحاً في أيدى مبتكريها أو المتحمسين لها لفرض سطوتهم أو هيمنتهم على الآخرين ، بصرف النظر عن دورها الذي يتحتم عليها القيام به لدعم الصالح العام للأمة أو للشعب . وكان المفكر الإيطالي الثوري أنطونيو جرامتشي الذي مات في سجون النظام الفاشي الإيطالي قبل الحرب العالمية الثانية ، قد كتب في أثناء سجنه الطويل «كراسات السجن» التي حلل فيها فعالية «الأيديولوجيا» التي تمثلها الثقافة السائدة في كفالة سيطرة جزء من مكونات أو عناصر المجتمع على الأجزاء أو المكونات أو العناصر الأخرى . واستلهم جرامتشى الفكرة الرئيسية من بعض كتابات كارل ماركس الأولى ، عن أن الأفكار السائدة في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع ، هي أفكار الطبقة الحاكمة أو المسيطرة . بمعنى أن الطبقة التي تملك أو تسيطر على الإنتاج المادى في المجتمع ، تسيطر أيضاً على مجال الأفكار أو الإنتاج الذهني والمعرفي ، أي على مجال الثقافة بالمعنى الأوسع . لكن جرامتشي رفض أسلوب الربط الساذج - عند ماركس - بين التحكم الاقتصادى وبين السيطرة الأيديولوجية .

إن الفئة المسيطرة على مقدرات المجتمع لا تحب أن تعرى أهدافها بالتأكيد المباشر على سيطرتها الاقتصادية حتى لا تستنفر أية قوى مضادة لها، وإنما هي تمارس نفوذها الثقافي والذهني والأيديولوجي من خلال «المجتمع المدني»، وهو المصطلح الذي يشير به جرامتشي إلى المجال الاجتماعي الممتد بين مؤسسات الاقتصاد ومؤسسات الدولة. وتحت هذا الستار الأيديولوجي الذي يبدو قوميًا، تتمكن من إقناع

الغالبية العظمى من المواطنين بمشروعيتها الفكرية وأيضاً الاقتصادية التى تبرر سيطرتها على المجتمع ككل، وقد رأى جرامتشى أنه فى المجتمعات الرأسمالية، تكون الأيديولوجيا المسيطرة هى أيديولوجيا القبول، من جانب المجتمع ككل، وذلك طبقا لقواعد لعبتها السياسية التى تتمثل فى الملكية الفردية وآليات اقتصاد السوق، والتى تترتب عليها نسبة مقبولة من التفاوت فى الثروة والمكانة والفرص. ولكن إذا كانت فوائد هذه الأليات لا تتحقق بل ولا تتضح لجميع الفئات بشكل متساو ولا متكافئ ، برغم سيادة قواعد : حرية العمل للجميع وتكافؤ الفرص أمامهم واحتكامهم لقانون واحد ، فإن الفئة المسيطرة تفوز بالاعتراف بمشروعيتها إلى الدرجة التى تبدو معها هذه السيطرة حتمية ونوعاً من القانون الطبيعى للوجود الاجتماعى . ويلخص جرامتشى فكرته فى أن الفئة المسيطرة تسعى إلى استقرار وضعها وترسيخه ، بجعل جرامتشى فكرته فى أن الفئة المسيطرة تسعى إلى استقرار وضعها وترسيخه ، بجعل قبول المجتمع لها قبولاً تلقائيا كأنه بدهية لا تحتاج إلى جدل أو إثبات ، إذ تبدو بوصفها النظام الطبيعى للأشياء ، وبالتالى تتمكن من صياغة العقلية السائدة ، بل ومايمكن أن يسمى بالفطرة العامة للمجتمع ككل .

لكن السيطرة تبدو أشمل بكثير من الأيديولوجيا التى يمكن اعتبارها مجرد وسيلة لتحقيق السيطرة كغاية منشودة . وهو المفهوم الذى عبر عنه تيرى ايجلتون فى كتابه «مقدمة فى الأيديولوجيا» عام ١٩٩١ ، حين قال إن السيطرة مفهوم أوسع بكثير من الأيديولوجيا . فهى تتضمن الأيديولوجيا ولكن لا يمكن حصرها فى نطاقها . وكان الفيلسوف اليسارى الفرنسى المعاصر لويس ألتوسير قد قام بتطوير فكرة جرامتشى بهدف التمييز بين الاتفاق العام وبين القهر ، وذلك فى مقاله «الأيديولوجيا والجهاز الأيديولوجيا والجهاز الأيديولوجي للدولة» عام ١٩٧٠ ، الذى ميز ألتوسير فيه بين الجهاز القمعى والجهاز الأيديولوجي للدولة ، ورصد التفاعل بين فكرة الهيمنة وبين السلطة والخطاب الثقافى ، ومدى تأثير هذا التفاعل فى وسائل الإعلام الجماهيرية ، وثقافات أو نظم العلامات الخاصة بثقافات الشباب والثقافات الشعبية . وهو ما يؤدى إلى تحديد التيار

الرئيسى فى الثقافة القومية أولاً ، ثم العالمية بعد ذلك ، وكذلك تحديد الثقافات الفرعية وأشكالها ووسائلها .

لكن إذا كانت الأيديولوجيا قد انتهت بنهاية القرن العشرين ، فهل يعنى هذا أن الحيز الفكرى والعملى الضخم الذى شغلته طوال ذلك القرن ، أصبح شاغرًا ؟! إن القانون الفيزيائي الذى يثبت أن الطبيعة تأبى الفراغ وترفضه ، ينطبق أيضاً على الفضاء السياسي. فعندما انقشعت الأيديولوجيا كفكر ، حلت محلها الإدارة كعلم . وإذا كانت الأيديولوجيات التقليدية قد نهضت على فكر ونظريات فلاسفة الاقتصاد والسياسة ، فإن الإدارة علم تجريبي ينهض على المنهج العلمي المرتبط بالواقع وتداعياته وتحولاته التي لا تتوقف أبدًا . وقد بدأت ملامح الإدارة كعلم منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين ، من خلال مذاهب ومفاهيم وعلوم تأسست على التجريب وكانت في مقدمتها «السيبرنطيقا» التي بدأت كميدان علمي جديد بصدور كتاب فاينر عام ١٩٤٨ عن التحكم والاتصال في الحيوان وفي الآلة ، وبحوث العمليات ، التي ظهرت لأول مرة في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتهدف في الأساس إلى التوصل إلى أحسن قرار في ظروف محدودية الموارد، والتواصل القادر على الارتقاء بالمجتمع ، بكل ما يتضمنه من قدرات ابتكارية ، وآليات سلوكية ، واتساق منظومي ، وتأزر هندسي.

وعلى الرغم من أن تبلور الإدارة كعلم بدأ بعد تبلور الأيديولوجيا بحوالى قرن من الزمان ، فإنها امتلكت قوة دفع متجددة فاقت طفرات الحمية الأيديولوجية التى كانت تجتاح القرن العشرين بين الحين والآخر . ولا عجب فى هذا لأن العلوم وجدت لتبقي وتتطور وتواكب معطيات العصور المتتالية لأنها تتعامل مع الواقع . والإدارة ليست استثناء من هذه القاعدة ، أما الأيديولوجيا فتتعامل مع الفكر النظرى المجرد الذى يمكن أن ينقشع كسحابة صيف ، إذا ارتطم بأرض الواقع التى تصر على لفظه ، ذلك أن الأيديولوجيا تحاول فرض نفسها على الواقع ، فى حين تضع الإدارة نفسها ذلك أن الأيديولوجيا تحاول فرض نفسها على الواقع ، فى حين تضع الإدارة نفسها

فى خدمة هذا الواقع الذى لا يمكن أن يستغنى عنها أبداً ، وإلا تحول إلى فوضى لا حدود لها .

وهناك ثلاثة أمثلة عملية على الإدارة كضرورة حضارية لا غنى عنها فى أى منحى من مناحى الحياة . فلم يكن فى إمكان اليابان أن تحرز تقدمها الذى يصفه بعض المعلقين بالمعجزة التكنولوجية والإنتاجية ، بدون تفوقها فى إدارة الجودة الكلية التى صارت مثلاً يحتذى به . أما المثال الثانى فيتمثل فى تحقيق طفرات عسكرية (علمية أو تنظيمية) اعتمادًا على إدارة بحوث العمليات التى لم تعد مقصورة على المجال العسكرى ، بل امتدت لتشمل الإدارة فى المجالات المدنية . وأما المثال الثالث فيتمثل فى تفوق الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات فى التأثير على مجريات أمور العالم ، تفوقاً يتعدى محدودية العلاقات الثنائية بين الدول ، بل ويتجاوز أحياناً العلاقات الدولية المتعددة . وإذا كانت القدرات المادية الملموسة هى القدرات الظاهرة لهذه الشركات ، فإن القدرات الأساسية أو التحتية المحركة للأمور والمطورة للشركات ، من خلال الحصول على أكبر وأحدث أنواع المعرفة والمعلومات وتوظيفها فى الزمن والمكان المناسبين ، هى القدرات الإدارية .

وفى مجال الشركات متعددة الجنسيات ، فقد برزت العلاقة العضوية بين انطلاقاتها إلى آفاق متجددة ، وبين ابتكارات علم الإدارة التى لا تقف عند حد، بحيث أصبح تطوير وتجديد أى منهما تطويراً وتجديداً للآخر ، وبالتالى تطويرا مستمرا ومتجددا ومتواصلا على مستوى العالم ، فى ظل ما يعرف بالعولمة . وتعددت مناهج الهندسة الإدارية وتفرعت ، فبرزت الهندسة التفكيكية أو التفتيتية التى ترد الكل إلى الأجزاء المكونة له ، والهندسة التكوينية أو التجميعية التى تعيد البناء وصياغة الجزئيات فى عدة كليات ، يحتوى بعضها على أجزاء مشتركة ، وهندسة إنشاء التحالفات المتنوعة ، وغيرها من المناهج الإدارية الجديدة التى تنتشر الآن فى دول

العالم المتحضر ، على كل المستويات بدءاً من القمة السياسية ، والتكتلات الدولية ، والشركات المتعددة الجنسيات ، ومروراً بالشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وحتى الوحدات الأصغر التى تشمل كل كيانات المجتمع التعليمية والتربوية والثقافية والصحية والسكنية والشبابية ... إلخ .

هكذا نجحت الإدارة فيما فشلت فيه الأيديولوجيا . فقد استطاعت الإدارة تسريع التقارب بين الفكر والعمل ، وتمكين كل منهما من إعادة تشكيل الآخر تلقائيًا دون حساسيات لالزوم لها . وذلك من خلال الاعتماد على رؤية شاملة ، وليست شمولية مثل تلك التي أغرمت بها الأيديولوجيا . وكذلك الاعتماد على المقاربة الإستراتيجية بين الفعل اليومي والفعل بعيد المدى ، وبين النشاط الفردي ورسالة المؤسسة ، وبين المستويات القيادية العليا والدنيا . كما تركز الإدارة على الاستثمار المعرفي واستخدام القدرات الذهنية للإنسان العادي كمصدر غير محدود للابتكار والإبداع المؤسسي والتقدم المجتمعي ، مع تقليل الفاقد وتعظيم الفائدة ، والحفاظ على الاتزان الحركي بين الحراك الداخلي للمجتمع – سواء أكان بالنسبة للوحدة أو المؤسسة أو الدولة أو الشركة متعددة الجنسيات – وبين التحديات المفروضة عليه من الخارج . وبحكم أن هذا الاتزان ديناميكي وليس ستاتيكياً ، فهو يؤدي دائماً إلى تطور المنظومات وإعادة تشكيلها وبالتالي التمكن من مواجهة التحديات بأفضل الأساليب والوسائل .

وتمتاز الإدارة على الأيديولوجيا ، باستعدادها الدائم لإعادة التفكير ، والتحرر من السلبيات، والتجويد والتغيير، وسرعة الاتصالات والاستجابات المعرفية والمكانية والمنظومية ، مع تقدم تكنولوجيا الاتصالات الفضائية التى وضعت حدًا نهائيًا للأيديولوجيات العاجزة عن مواكبة هذا التقدم المتسارع اللاهث . فمع تدفق تيارات العولمة ، توالت الاكتشافات في البحوث المعنية بعلوم ومجالات النظم والإبداع

المجتمعى والاتصال والمعلومات والهندسة الوراثية ... إلخ . وهذا يعنى أن الإدارة أصبحت قضية مصيرية ، وخاصة بالنسبة للدول النامية التى تعيش وسط سباق حضارى محموم ، والتى يجب أن تدرك تماماً أن التوظيف الواعى لطاقات الإدارة، كان العامل المشترك الرئيسى بين دول تختلف فى أيديولوجياتها السياسية فى القرن العشرين ، لكنها تتشابه أو تشترك فى تخطى العقبات ، ومواجهة التحديات، واستيعاب المتغيرات مثل اليابان وألمانيا والصين والنمور الأسيوية. ومع انتهاء الأيديولوجيا، أصبحت الإدارة هى الجسر الوحيد أمام الدول النامية لتخطى الفجوة الأخذة فى الاتساع والعمق بين المتقدمين والمتخلفين . لم تعد هناك حبال أيديولوجية للتعلق بها لتجنب السقوط فى هذه الفجوة أو الهوة ، فقد تقطعت كل الحبال ، وأصبحت الإدارة الحديثة العلمية المتطورة هى المعادلة الصعبة والحتمية التى ينبغى على الدول النامية أن تحلها بوسائل شتى وبإمكانات لم توظفها بعد ، إذ إنها تواجه سؤالاً الدول النامية أن تكون أو لا تكون ؟



(٥٠) اليمين واليسار

اليمين واليسار مصطلحان سياسيان يرجعان تاريخيا إلى مكان جلوس النواب في البرلمان ثم تطورا وأصبحا يطلقان على الاتجاهات المحافظة أو الثورية . فقد كان أعضاء البرلمان البريطاني المعارضون يجلسون إلى يسار رئيس البرلمان في حين يجلس الأعضاء المؤيدون للحكومة في المقاعد الواقعة إلى يمين رئيس البرلمان . ولذلك لم يكن تعبير اليمين واليسار يطلق على النائب بصفة دائمة لا تتغير ، بل كانت هذه الصفة رهناً بموقفه من الحكومة معارضة أو تأييدًا ، وبالتالي فإن وصف النائب كان يتغير طبقاً لموقعه أو موقفه من الحكومة ، نظرًا لتبادل اليمين واليسار للمقاعد في البرلمان طبقاً لما تسفر عنه الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة يمكن أن تتحول من اليسار إلى اليمين مادامت قد أصبحت تتربع على كراسي الحكم .

لكن هذين المصطلحين تطورا مع الزمن ليعبرا عن موقف النائب أو المواطن العادى من الحركة التقدمية أو الثورية بصفة عامة والاشتراكية بصفة خاصة . لكن التصنيف السياسى لم يبق رهن هذين المصطلحين أو القسمين، إذ إنه حتى بين أنصار الاشتراكية الذين ينتمون لليسار، هناك اتجاهات مختلفة تتراوح بين يمين اليسار، ووسط اليسار، ويسار اليسار. وينقسم اليمين إلى نفس التصنيفات تقريبا. ففى تصنيف اليسار كان الشيوعيون أنفسهم يطلقون مصطلحى «يسارى» و «يمينى» على بعض الأجنحة داخل الحركة الشيوعية ، بل داخل الحزب نفسه . وكانت الاتهامات متبادلة بين أعضاء الفريقين، ففى الاتحاد السوفييتى السابق مثلاً ، كان الصراع بين ستالين وتروتسكى يدور حول فكرة الثورة الواحدة التى لا تتجزأ ويجب أن تصدر إلى

كل بلاد العالم . ولذلك اتهم ستالين ، تروتسكى باليسارية فى حين اتهم تروتسكى، ستالين باليمينية ، لدرجة أن ستالين أرسل رجاله خلف تروتسكى واغتالوه فى المكسيك ، وقبلهما كان لينين يتهم كيرنسكى باليمينية . واتخذ هذا النزاع أشكالاً متعددة مثلما حدث بين ستالين وتيتو منذ عام ١٩٤٨ ، ثم بين موسكو وبكين فيما بعد .

ومن الواضح أن قيام الأحزاب أدى إلى التوسع فى استخدام المصطلحين ، فأصبح المؤيدون للحكومة القائمة يعرفون باليمين ، والمعارضون باليسار بصفة عامة ، كما أصبح الحزب السياسى الواحد مقسماً إلى جناحين : يمينى محافظ ويسارى تقدمى ، فى حين يمثل الوسط العناصر التى تميل إلى الحلول الوسط ، فإذا انحاز جانب منها إلى أحد الجانبين ، عُرف بيمين الوسط ، أو يسار الوسط على سبيل تمييزه عن اليسار المتطرف .

لكن هذه التصنيفات أو التقسيمات ليست بالوضوح الذى قد يظنه البعض . فهى مراوغة ومتداخلة ومتنافرة وتحمل فى طياتها كثيراً من التناقض والافتقار العلمى إلى ضبط المصطلح ، وذلك برغم النظريات والأيديولوجيات التى تحرص عليها وتتشدق بها . ولعل من أبرز سمات القرن العشرين ، تلك السرعة المذهلة التى اندثرت بها النظريات الوضعية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم عسكرية ، وسواء أكانت تنتمى إلى اليمين أو اليسار بكل تفريعات كل منهما . وربما كان تهافت النظريات وتساقطها بمثل تلك السرعة نتيجة للإيقاع اللاهث والمتزايد والمتصاعد الذى أصبح يميز الحياة المعاصرة فى كل مجالاتها ، والذى لم يعد يحتمل القوالب النظرية الجامدة التى تعوق عجلة التطور ، والتى يمكن أن تقع فى أسرها التيارات الرأسمالية والاشتراكية على حد السواء . وربما كان السبب فى تساقط هذه النظريات يكمن فى طبيعة النظريات ذاتها من حيث افتقارها إلى المنهج العلمى

سواء على مستوى التنظير أو التطبيق . وربما كان السبب أيضاً في ضرورة التكيف مع مستجدات الحياة المتلاحقة التي يمكن أن تكون قد دفعت المفكرين والباحثين والساسة لابتكار نظريات ذات خصائص مرحلية لتلبية متطلبات معينة ومحدودة بإطارى الزمان والمكان .

وقد تكون هذه الأسباب وغيرها أيضاً ، من العوامل التى مارست دورها فى إبراز ظاهرة تهافت النظريات وتساقطها لتفسح المجال أمام ظاهرة جديدة تماماً هى ظاهرة العولمة التى تكاد تكتسح فى طريقها كل النظريات القديمة، برغم أن النظرية الرأسمالية تدعى بأصرار أن العولمة هى ابنتها الشرعية، فى حين أن العولمة ذاتها تواجه مقاومة عنيدة وعنيفة من أجيال الشباب على مستوى العالم أجمع، مقاومة لم تواجه الرأسمالية مثلها من قبل. وخاصة عندما تأكد الشباب الواعى أن تيار العولمة الطاغى الذى يحاولون التنظير له، هو تطور تكنولوجى واقتصادى ومعلوماتى، توظفه الدول الكبرى كسلاح لفرض سطوة الأقوياء والأغنياء على الضعفاء والفقراء الذين ليس الكبرى كسلاح لفرض سطوة الأقوياء والأغنياء على الضعفاء والفقراء الذين ليس غدائذ يتقدم الأقوياء والأغنياء بنظريات جديدة ، وتبقى شعوب العالم ، النامية أو المتخلفة أو الفقيرة أو الضعيفة بمثابة فئران لتجارب متتابعة .

وكان النصف الثانى من القرن العشرين قد أتاح الفرصة سواء لأنصار اليمين أو اليسار لابتكار نظريات ومقولات ومبادئ وشعارات كادت تصل إلى مرتبة الحقائق والقناعات الثابتة ، خاصة فيما يتصل بقدرة اليمين على الازدهار الرأسمالى وتفجير كل الطاقات الفردية الخلاقة نحو آفاق حضارية لا يمكن أن تبلغها النظريات الأخرى، أو فيما يتصل بحرص اليسار على رعاية الطبقات الكادحة، وترسيخ العدالة الاجتماعية، ومقاومة سيطرة الأغنياء على الفقراء . ومن خلال هذا الصراع المتجدد بين اليمين الرأسمالى واليسار الاشتراكى ، أو بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى ، تولدت

معظم النظريات التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وابتداء الحرب الباردة. فقد نادي الغرب بنظرية «حزام أو نطاق الأحلاف» لمحاصرة الخطر الشيوعي ومنعه من الانتشار وابتلاع العالم ، في حين رفع المعسكر الاشتراكي أعلام «تصفية الاستعمار وتحرير الشعوب الواقعة تحت وطأته». وأعلن المعسكر الغربي ضرورة «تعدد الأقطاب لحماية الديمقراطية على المستوى الدولي» في حين سلك المعسكر الشرقي طريق «محاربة الإمبريالية العامة حيثما وجدت». وأصر الغرب الرأسمالي على حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال حتى يعم الخير كل الأطراف المعنية ، في حين نادي المعسكر الاشتراكي بوضع رأس المال في خدمة الإنسان وليس العكس. وتحمس الغرب في أواخر الخمسينيات لنظرية «حافة الهاوية» التي ابتكرها جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي الذي قال إن أفضل أسلوب لقهر الدول الشيوعية هو جرها إلى حافة الهاوية وتهديدها بحرب مدمرة ، فتضطر إلى الرضوخ لشروط الغرب ، ثم جاء هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية في السبعينيات ليؤكد أن «سياسة الاحتواء» أفضل من سياسة حافة الهاوية والمواجهة المتجددة للدول الشيوعية والتي تكلف الدول الغربية جهودا وأموالا تصل إلى درجة الاستنزاف ، لكن الاتحاد السوفييتي ومعه الدول الدائرة في فلكه أكد قدرته على حفظ التوازنات الدولية وإيقاف المعسكر الغربي عند حده ، ومنعه من المساس بدول المعسكر الشرقي . وعندما أنشأت الولايات المتحدة والدول الغربية حلف شمال الأطلنطي في عام ١٩٤٩ ، سارع الاتحاد السوفييتي والدول الشرقية إلى إنشاء حلف وارسو في عام ١٩٥٥ ، وغير ذلك من المواجهات المتعددة والمتنوعة بين اليمين الرأسمالي الغربي واليسار الاشتراكي الشرقي .

فقد ترتب على انقسام العالم إلى كتلتين ، نشوء نظريات وتوجهات كانت بمثابة القاعدة التى انطلقت منها كل الخطط الإستراتيجية المتنوعة والأساليب التكتيكية للمتباينة التى كان لها دورها الكبير والأساسى فى تحركات الشعوب نحو أهدافها

السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ، مثل تصفية الاستعمار الغربي الأوروبي ، وقدرة حلف شمال الأطلنطي على مواجهة حلف وارسو إلى أن تفتت الأخير مع انهيار الاتحاد السوفييتي وتفتت دول الكتلة الشرقية وتحولها إلى مجرد ذكرى للتاريخ منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين . لكن من الصعب القول بأن نظريات الأحلاف قد حققت أهدافها التي حددتها ، إذ كانت استجابة لتحديات مرحلية . كذلك لم تبلغ نظرية «حافة الهاوية» أهدافها عندما تفجرت أزمة كوبا في عام ١٩٦٢ ، صحيح أن الولايات المتحدة أجبرت الاتحاد السوفييتي على سحب صواريخه من كوبا التي فرضت عليها حصاراً بحرياً لا يسمح بدخول أية سفينة سوفييتية ، لكن الولايات المتحدة وقفت هي أيضاً على حافة الهاوية التي صنعتها للاتحاد السوفييتي، وتعلقت أنفاس العالم في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٦٢ بهذه الحافة التي كانت الولايات المتحدة على وشك السقوط فيها مع الاتحاد السوفييتي لولا قراره بسحب صواريخه من كوبا . ولا يعنى هذا سوى أن هذه النظريات لم تكن سوى وسيلة لتلبية متطلبات الحرب الباردة بين كتلة اليمين الرأسمالي وكتلة اليسار الاشتراكي اللتين مارستا مباراة قدرية وتاريخية ، اشتركت فيها كل دول العالم ، بما فيها تلك الدول التي أعلنت ما عرف بنظرية الحياد الإيجابي التي تحولت بعد ذلك إلى نظرية «عدم الانحياز» ، لأن الانحياز كان حتمية لا يمكن تجنبها ، إذ إن قواعد اللعبة السياسية ، مثل قواعد الألعاب الرياضية ، تحتم أن تكون المباراة بين فريقين ، وليس هناك مكان لفريق ثالث على أرض الملعب . ومن يتصور قدرته على تكوين فريق ثالث ، فلن يجد لنفسه مكاناً سوى مقاعد المتفرجين الذين يصفقون ويهللون لهذا الفريق أو ذاك . وحتى هذا التصفيق أو التهليل هو انحياز في حد ذاته سواء للفريق الذي ينطلق من يمين الملعب أو من يساره . فهي مباراة دولية بمعنى الكلمة ، بين اليمين العالمي واليسار العالمي.

وإذا كانت المباراة قد استمرت ما يقرب من نصف قرن ، فقد كان من الطبيعى أن ينهزم أحد الفريقين عندما يختل توازن القوى فيما بينهما . وبالفعل لحقت الهزيمة

بفريق اليسار الاشتراكي ، وانسحب من الملعب ليصول ويجول فيه اليمين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة التي أعلنت على لسان رئيسها جورج بوش ثم بيل كلينتون أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أمريكيا بمعنى الكلمة . لكن هذا الاتجاه الجديد كان مضاداً لقواعد اللعبة السياسية التي تحتم وجود فريق أخر لاستمرار المباراة ، فلن يجلس العالم ليتابع فريقاً يلعب مع نفسه . ولذلك فإن شعارات العولمة التي رفعها الغرب ، وأبواقها التي أصاب بها أذان العالم بالصمم ، ليست سوى محاولة لوضع قناع نظري براق على وجه الفريق الأوحد الذي يلعب المباراة لصالح أعضائه . كما لا يعقل أيضاً أن تدخل كل فرق العالم لتمارس اللعب في الوقت نفسه وفي المباراة نفسها كما يدعى أنصار العولمة ، ولذلك دخل العالم في مرحلة فقدان شبه كامل للتوازن ، إذ إن الفريق المنتصر لم يجد حتى الأن فريقاً أخر لكى يلعب معه. بل إن مؤيدي وأنصار ومشجعي الفريق الغربي فقدوا حماسهم التقليدي له، بل وانقلب الشباب منهم عليه وهاجموه في مظاهرات ضارية ومتأججة في سياتل ودافوس أو في أى مكان آخر تجتمع فيه منظمة التجارة العالمية التي تتصور أنه أصبح في مقدرتها أن تصنع مصير العالم ومستقبله دون أن يحاسبها أحد . لكن المشكلة أن شباب العالم بصفة عامة وشباب العالم الغربي بصفة خاصة ، الذي ينهشه القلق تجاه مستقبله ، لا يشكل كتلة صماء ودائمة في مواجهة التكتل العولمي الذي تقوده الدول الغربية ، بل ترتهن ثورته وتمرده بانعقاد اجتماع أو ملتقى أو مؤتمر أو ندوة لتطوير خطوات منظمة التجارة العالمية ، وبالتالي فإن هذا التجمع الشبابي الطارئ والمتقطع لا يمكن أن يمثل اليسار العالمي الجديد في مواجهة طغيان اليمين العولمي .

وأصبحت صناعة النظريات السياسية وصياغتها حكراً على الدول الكبرى ، وهو وبمعنى أكثر تحديدًا صياغة نظريات وقرارات ما سمى «بالنظام العالمي الجديد» ، وهو ما أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في مؤتمر باريس عام ١٩٩١ ، أو مؤتمر

التوقيع على ميثاق انتهاء عصر الحرب الباردة . ولكن بما أن صانعى النظريات والقرارات السياسية العالمية قد حددوا - مسبقا - دور هذه النظريات والقرارات والقرارات المنافها؛ فإنهم يحتفظون لأنفسهم ولدولهم الكبرى بحق إعادة النظر في صياغة تلك النظريات والقرارات أو اختراقها أو حتى إلغائها أو إهمالها إذا ما استدعت مصلحتهم ذلك ، برغم أنهم فرضوها قسراً على الدول الأصغر .

وقد يكون ذلك - بدوره - طبيعياً ومتوقعاً ؛ إذ تبقى النظرية - فى كل أنواع العلوم ، ومنها علم السياسة - مجرد نظرية قابلة للنقض والتغيير والتعديل إلى أن تتوافر لها فرضيات مؤيدة قوية وبراهين ثابتة وراسخة . وهذه ليست ظاهرة سلبية وسيئة بصورة دائمة ، وإنما هى ظاهرة تحمل وجها إيجابياً مثل معظم الأمور ذات الجوانب المتعددة ، أو الأسلحة ذات الحدين . ويتمثل هذا الوجه الإيجابي في إعطاء النظريات قدرًا كبيرًا من المرونة التي تساعد على تكيفها ومواكبتها للضرورات الطارئة والاحتياجات المستجدة ، والتي يمكن أن تجعل منها وسيلة لتكوين نظريات جديدة ، وليست وسيلة للوصول إلى مبادئ ثابتة وحقائق راسخة . ويعني ذلك - بداهة - أنه لا مجال للحديث في أفق السياسة عن حقائق أو مبادئ ، وإنما هناك مجال لحوار الإرادات المتصارعة على المستويات الدولية أو الإقليمية . وليس الصراع بين اليمين واليسار ، سوى وجه من المستوى الداخلي للدول أو على المستوى الدولي للعالم ، سوى وجه من أهم وجوه أو ظواهر هذه الإرادات المتصارعة .

وفى بحثها عن عدو أو خصم جديد يعيد التوازن إلى السياسة الدولية ، حاولت الدول الغربية أن تصنع من الدول العربية والإسلامية وبقايا المعسكر الاشتراكى عدوًا جديداً يمكنها من التكتل ضده ، لكن الإطار القديم الذى أحاط بالصراعات الدولية لليمين واليسار قد تحطم ، وبالتالى تغيرت قواعد اللعبة السياسية ، وأصبحت فى حاجة إلى تقنيات ولوائح وبنود جديدة، وخاصة أن الفقراء والضعفاء لم يعدموا وجود

مجال جديد لتحركهم السياسي عبر المتاهات والأحراش الدولية ، بفضل المفارقات والمتناقضات وربما الصراعات الخفية الموجودة بين أعضاء الفريق الغربي، لأن مصالح الدول المتغيرة والمتطورة لا يمكن أن تجعل منها أوركسترا متناغمًا تمامًا ، مهما كانت مهارة المايسترو . ومن الأمثلة الدالة على ذلك مواقف روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة ، وأصدرت لها القوانين ضد كوبا وليبيا وإيران تحت مفهوم نظرية «مكافحة الإرهاب» .

وبالفعل أفادت دول صغرى عديدة في مختلف قارات العالم من هذه الظاهرة ، واستثمرت جانبها الإيجابي ، لرفض ما يراد فرضه عليها بما يتعارض مع مصالحها؛ مثل رفض الدول العربية في منظمة الأوبك ما أرادت أوروبا فرضه عليها عام ١٩٩٣ تحت مسمى نظرية «ضريبة الكوربون» . واستطاعت دول صغرى أخرى أن تتصدى للقرارات أو التوصيات التي تتخذها الدول الكبرى سواء من خلال الأمم المتحدة أو المؤتمرات الدولية ، تحت أقنعة وشعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ، وهي أبعد ما تكون عن ذلك، فقد تأكدت الدول الصغرى أن تيار العولمة لم يجعل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي كتلة متماسكة أو مجموعة متناغمة ، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادى أو الثقافي .

لقد عرفت شعوب العالم أن نظرية الثقافة والتفوق الثقافى والحضارى كانا أحد مرتكزات النظريات الأساسية للنظام الاستعمارى ، والتى كان يتم التعبير عنها بتفوق الرجل الأبيض . ولقد أهملت هذه النظرية عندما غربت شمس الاستعمار الغربى . ثم أعيدت للتداول نظراً لما تقدمه لأصحابها من ميزة التدخل في كل شئون الدول الأخرى تحت شعارات ثقافية وحضارية مرنة وعامة للغاية ، وفي إطار نظريات براقة لكنها هلامية وخالية من المضامين المحددة والأبعاد الواضحة . وعلى كل حال فإن المفهوم الأوروبي للثقافة الآن يتعرض للنقد من جانب الولايات المتحدة ، إذ ما تراه

أوروبا ذا قيمة ثابتة قد تنقضه وجهات نظر أمريكية . وتتخذ كل الأطراف المعنية من التنافس الثقافي مجرد غطاء أو قناع حضارى لإخفاء حقيقة الصراعات السياسية والاقتصادية فيما بينها على مناطق النفوذ والسيطرة . من ذلك ، على سبيل المثال ، ما ورد في صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية يوم ١٧ فبراير ١٩٩٧ تحت عنوان ، «أوروبا في حاجة إلى دستور جديد» ، جاء فيه ما يلى :

«إن ما تحتاج إليه أوروبا باختصار هو دستور لا يكتفى بمجرد توزيع الصلاحيات وتنظيم العلاقات بين المؤسسات ، بل يحدد أيضاً القيم التى يعتمد عليها الناس فى اتخاذ قراراتهم الخاصة بيناء حياتهم المشتركة، غير أن العقبات التى قد تعوق وضع نص كهذا كثيرة ومتنوعة ، منها ما هو سياسى ، ومنها ما هو ثقافى ، ومنها ما هو نظرى . فكيف السبيل إلى جمع أنظمة ملكية وأخرى جمهورية وبرلمانية وفيديراليات وولايات متحدة تحت دستور واحد ؟ وكيف يمكن التوصل إلى رؤية مشتركة للمجتمع المثالى فى ظل تنوع القيم والعادات الأخلاقية ؟» .

إن أوروبا التى تتباهى وتتفاخر بوحدة ثقافتها وقيمها الحضارية دائماً ، هى كيان يفتقر إلى الوحدة الثقافية فى نظر الولايات المتحدة ، لكن هذا لا يعنى بداهة أن وجهة النظر الأمريكية صحيحة وغير قابلة للنقد أو التفنيد ، بل يعنى أن كل النظريات الثقافية والاجتماعية الحضارية هى نظريات نسبية ، ولا يجوز اعتبارها حقائق لا تقبل الدحض . إن الثقافة فى هذا العصر أصبحت مادة تجارية واقتصادية من خلال نشر الكتب ووسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئى ، ومن الطبيعى أن تنحدر كل القيم إلى مستوى التبادل التجارى ذى القيمة المادية البحتة ، حتى لو كان هذا مناقضاً للمفاهيم الحضارية والدينية والروحية والأخلاقية . فلقد أصبح من أهم أهداف النظريات الثقافية الحديثة هو إعادة تشكيل العالم الثالث – بصفة خاصة – ليكون صورة مشوهة للثقافة الأوروبية أن تتذمر عندما تحاول

الولايات المتحدة فرض ثقافتها ولو من خلال مطاعم الوجبات السريعة . فكل الدول الكبرى أو الغنية لا تتعامل الآن مع الثقافة والقيم الحضارية إلا بمقاييس مادية بحتة ، وعلى الدول الصغرى أو الفقيرة أن تعى هذه الحقائق الخطيرة ، وخاصة بعد انهيار الحواجز والحدود السياسية والاقتصادية والجغرافية التى كانت تفصل بين اليمين العالمي واليسار العالمي ، وبالتالي انهيار المناعة الفكرية التي كانت تقف في وجه هذا الغزو الثقافي .

إن هناك قواعد جديدة للعبة السياسية لابد أن تستوعبها الدول النامية أو المتخلفة، وهي أن العالم لم يعد ينقسم إلى يمين ويسار ، بل إلى متقدم ومتخلف ، غنى وفقير ، قوى وضعيف ، والعلم النظرى والتطبيقي هو السلاح الأساسي في هذا الصراع الذي كان قد بدأ بالفعل منذ بدايات الحرب الباردة . ولذلك لم يكن الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي صراعًا عسكريا أو سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو أيديولوجيا كما يتبدى لأول وهلة ، ذلك أن هذه كلها مظاهر خارجية لجوهر الصراع العلمي الذي دار بينهما . إن كل اختراع أو ابتكار جديد أو إنجاز متطور مستحدث لا يعنى سوى أن صاحبه قد أحرز نقطة ضد الطرف الآخر في حلبة الصراع ، بحيث يتحتم على هذا الطرف أن يلحق بالركب أو يسبقه باختراع أو ابتكار أو إنجاز جديد حتى لا يتخلف، فليس هناك من يستطيع أن يظل في مكانه وسط هذا السباق المحموم . فالتخلف لا يلد سوى مزيد من التخلف ، والتقدم لا يؤدى إلا إلى مزيد من التقدم وهكذا . وبصرف النظر عن أنظمة الحكم اليمينية أو اليسارية ، فإن نجاح هذه أو فشل تلك ، يتمثل في علوم الإدارة والتكنولوجيا الحديثة ومدى الاستفادة العملية في مجال تطبيقاتها . فلم تعد العبرة باليمين أو اليسار وإنما بالعلم أو الجهل ، بالثراء أو الفقر .

وعلوم الإدارة الحديثة لا تهتم بالميول السياسية التي يتحمس لها المواطن ، لأنها تركز عليه كطاقة يجب أن تتاح لها كل الفرص والإمكانات للإنتاج بحيث يصبح السؤال الذى يفرض نفسه بقوة هو: ماذا ينتج الإنسان وكيف ؟! وليس مدى ميله إلى اليمين أو اليسار ؟! وبذلك تصبح الإجابة الديمقراطية البدهية هى: له أن يميل إلى أى اتجاه سياسى لا يتعارض مع الصالح القومى العام ، بشرط أن يتحول حماسه السياسى هذا إلى طاقة ومنهج للوصول إلى أعلى وأرقى معدلات الإنتاج المادى المملموس ، ويكون قابلاً للتعديل المستمر كلما جد جديد في مجال التطبيق العملى .

وبرغم انتهاء عصر التصنيفات التقليدية إلى يمين ويسار ، فإن معظم دول العالم الثالث لم تدرك أبعاد الثورة العلمية التي يخوضها العالم المتقدم الآن ، فتركت الجوهر العلمي وأمسكت بالمظهر السياسي المولد للصراعات والنكسات ، أهملت اللباب وسعت وراء القشور . فنحن نعيش عصر الثورة العلمية ، وثوار اليوم هم العلماء في معاملهم، والخبراء في مراكز أبحاثهم، والأساتذة في قاعات محاضراتهم، والباحثون في دراساتهم وكتبهم ، والفنانون والأدباء والمثقفون والمفكرون الذين يطورون عقل أمتهم بالفكر والثقافة والأدب والفن .

وهذه الثورة العلمية ليست في حاجة إلى رفع أعلام اليمين أو اليسار ، أو إلى حناجر قوية ، أو خناجر حادة ، أو بنادق سريعة الطلقات ، أو متاريس في مداخل الطرقات ، أو لافتات ضخمة ، أو مظاهرات صاخبة ، أو هتافات مدوية ، أو شعارات رنانة ، بل في حاجة إلى إعمال العقل بكل الطرق والوسائل لما فيه خير الوطن ، أو البشرية جمعاء إذا خلصت النوايا . والعلم والتكنولوجيا ينهضان على مبادئ واحدة مترتبة على تطورات الفكر العلمي الذي لا يضع في اعتباره أية توجهات يمينية أو يسارية ، يمكن أن تنحرف بموضوعيته إلى صراعات عرقية أو أهلية أو حتى قبلية .

ولذلك أصبحت الدول المتقدمة تنظر إلى الفوارق أو التصنيفات السياسية على أنها حواجز مصطنعة . فلا حرج من أن يستفيد نظام رأسمالي من بعض المبادئ الاشتراكية ، وأن ينطلق نظام اشتراكي إلى آفاق العصر بوسائل رأسمالية ، فليست هذه

المبادئ أو الوسائل حكراً على أحد ، مادامت قادرة على إثبات جدواها ونفعها . ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن دولة مثل بريطانيا لها ماض عريق فى الإمبريالية والرأسمالية ، لم تتردد فى تأميم الطب كمبدأ إنسانى اشتراكى ، يتيح فرصة العلاج المجانى لكل المواطنين ، بل ولكل المقيمين على أرض بريطانيا . ذلك أن الدولة تعتبر صحة المواطن العادى ، ثروة لها فى معركة الإنتاج والتقدم ، ويجب عدم التفريط فيها بأية حال من الأحوال . كذلك من السهل تتبع بعض الملامح الاشتراكية اليسارية فى قوانين العمل الأمريكية مثل التأمينات ضد البطالة ، والعجز ، والشيخوخة ، والتعويضات ، والقروض ، والدعم الحكومى للمشروعات الفردية والشخصية . بل إن عيد العمال الذي يحتفل به العالم كله فى أول مايو من كل عام ، وفى مقدمته الدول الاشتراكية ، بدأ فى مدينة شيكاغو التى تعتبر إحدى معاقل الرأسمائية الأمريكية .

وعلى الجانب الآخر حيث اليسار العالمى ، فإنه بمجرد انفراط عقد المعسكر الشرقى ، سارعت معظم دوله إلى السير على نهج السوق الحرة ، وتشجيع القطاع الخاص ، والتخلص من كل القيود الأيديولوجية التى تعوق تقدمها ، بحيث أصبح من الصعب الآن معرفة اليمين من اليسار . ومع ذلك ما تزال دول عديدة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، تلعب لعبة اليمين واليسار ، وبينهما سقط الفكر العلمى فى هاوية لاقرار لها . بل إن هذا الصراع العقيم بين اليمين واليسار ، عاد ببعض هذه الدول إلى عصر الصراع القبلى الذى يعد مرحلة سابقة على الإقطاع وبالطبع الرأسمالية وبعدها الاشتراكية ثم الرأسمالية مرة أخرى .

هكذا تتسع الفجوة وتتعمق الهوة بين الدول المتقدمة الغنية وبين الدول المتخلفة الفقيرة ، بحيث لم يعد العالم ينقسم إلى يمين يمثله الغرب الرأسمالى ، وإلى يسار يمثله الشرق الاشتراكى ، بل ينقسم إلى شمال غنى متقدم وجنوب فقير

متخلف . وهى الحقيقة التى أدركتها اليابان ، فنبذت الصراعات العقائدية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التقليدية التى لا ينتج عنها سوى ضياع الوقت ، وتشتيت الفكر ، وإهدار الجهد ، فى زمن تحتاج فيه الأمم إلى كل لحظة من وقتها . وإذا طفت بعض الصراعات على السطح من حين لآخر ، مثل منظمة الجيش الأحمر ، فهى على هامش المجتمع ولا تؤثر على مسيرته الحضارية .

ولم ترفع اليابان ، الثورة العلمية كشعار ، وإنما طبقتها على كل مناحى الحياة في البلاد ، بحيث تستفيد من كل معطيات التراث القديم الإيجابية ، وفي الوقت نفسه تنفتح بل وتبتكر أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا . وتحولت اليابان إلى خلية نحل لإنتاج كل ما يمكن إنتاجه ، برغم ندرة المواد الخام في أرضها ، فيما عدا ثروتها السمكية ! فقد أدركت اليابان أن الإنسان هو الثروة القومية الحقيقية في نظر الثورة العلمية المعاصرة ، وأن عقله هو خير مطور ومستثمر لهذه الثروة ، وأن سلاحه في هذا الاستثمار هو أحدث ما بلغه العلم والتكنولوجيا . والآن بعد هذه الثورة العلمية الشاملة لانجد ركناً من أركان الأرض إلا وفيه أنواع متعددة من منتجات اليابان في معظم المحالات . وكما أخذت اليابان من تراثها القديم ومن عصرها الحديث كل المجالات . وكما أخذت اليابان من تراثها القديم ومن عصرها الحديث كل الإيجابيات من المفاهيم الاشتراكية والنظم الرأسمالية . فالعامل الياباني في مصنعه الإيجابيات من المفاهيم الاشتراكية والنظم الرأسمالية . فالعامل الياباني في مصنعه يتمتع بكل التأمينات والضمانات والمساعدات والتسهيلات ، في حين ينافس مصنعه أعتى المؤسسات الرأسمالية في الغرب .

والثورة العلمية لا تحمل في طياتها نفس الخلافات والصراعات التي تتولد غالباً عن ممارسة لعبة اليمين واليسار التي تتلون طبقاً لوجهات النظر وتتشكل تبعاً لزوايا الرؤية ، وبالتالي فهي نسبية وذاتية إلى حد كبير ، ومن الصعب أن تقف الأطراف المعنية أو المتطرفة معاً على أرض مشتركة . أما أسس العلم والتكنولوجيا فلا تعانى من هذا التمزق والصراع لأنها تنهض على الحقائق الموضوعية الملموسة ،

والتحليلات والدراسات الميدانية التى لا تترك مجالاً واسعاً للأهواء الشخصية أو الميول الذاتية أو العصبيات الطبقية أو الإقليمية. إن العقول العلمية الموضوعية لا تختلف تحزباً أو تعصباً، وإنما من أجل المزيد من التطور العلمى. وهى لا تؤمن بالرأى والرأى الأخر فحسب، بل وبالرأى الثالث أو الرابع ... إلخ الناتج عن التفاعل بين الأراء السابقة أو المطروحة . فليس هناك صراع أو انفصام أو تواز بين الأراء العلمية، وإنما تفاعل مستمر من أجل إنجازات جديدة .

وقد يبدو من حين لآخر في دول الحضارة المعاصرة بعض الاختلافات بين أحزاب اليمين واليسار ، لكنها لم تعد تلك الخلافات التي يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية ، بل أصبحت من قبيل الاجتهادات التي تبحث عن بدائل أو وسائل أكثر فاعلية لبلوغ أفاق جديدة من التقدم . أي إن الوسائل التكتيكية قد تختلف بين تجمعات وتيارات الوطن الواحد ، لكن الغايات الإستراتيجية واحدة بالنسبة للجميع . أى أنه سواء جاءت إلى الحكم حكومة يمينية أم وسط أم يسارية أم يسار اليمين أم يمين اليسار ... إلخ ، فالمسيرة الحضارية متواصلة ومتصاعدة ومتجددة حتى لا تتخلف في حلبة السباق المحموم . وبرغم كل صيحات العولمة التي تصم بها القوى العظمى آذان العالم ، فقد عادت الروح الوطنية أو القومية في أشكال جديدة ، بحيث يسعى القادة الأمريكيون ، مثلا ، أن تكون الولايات المتحدة هي أيديولوچية الأمريكيين ، ومن هنا كان تأكيد الرئيس الأسبق جورج بوش والرئيس السابق بيل كلينتون على أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنًا أمريكيا وليس قرناً عولميا ، برغم تشدقهما المستمر بروعة العولمة وسطوتها التي يجب أن يتقبلها العالم أجمع . ونفس المعيار ينطبق على اليابان التي هي أيديولوجية اليابانيين ، وفرنسا كأيديولوجيا للفرنسيين ، والصين كأيديولوجيا للصينيين وهكذا ... إلخ . ولذلك لم يعد القادة والمفكرون السياسيون ينظرون إلى تصنيفات اليمين واليسار بالجدية التي شهدها القرن العشرون ، بعد أن أوشكت الحدود أو الحواجز فيما بينها على التلاشي ، برغم ارتباط الإنسان بهويته القومية .

قائمةالمراجع

- 1- Adams, James. The Financing of Terror, 1986.
- 2-Adorno, T.W.E & et al (eds). The Authoritorian Personality, 1950.
- 3- Albert, Michael. Thinking Forward, 1997.
- 4-Alexander, G. L. Propaganda Analysis, 1959.
- 5- Aliber, R.Z. The International Money Game, 1973.
- 6- Allison, G.T Essence of Decision, 1971.
- 7- Allport, G.W & L. Postman. The Psychology of Rumor, 1947
- 8- Allport, G.W The Nature of Prejudice, 1958.
- 9-Allport, G.W Personality and Social Encounter, 1960.
- 10-Althusser, Louis & Etienne Balibar, Reading Capital, 1970.
- 11-Anderson, Jack & R. W. May. McCarthy: TheMan, The Senator, The "Ism", 1952.
- 12- Anderson, Perrry. Lineages of Absolutist State, 1989.
- 13-Andrew, Christopher . Secret Service, 1985.
- 14-Angell, M. The Scientific Study of Social Behaviour, 1957.
- 15- Angell, Norman . The Public Mind, 1927.
- 16-Arendt, Hannah. The Origins of Totalitarianism, 1958.
- 17- Aron, Raymond. The Opium of the Intellectuals, 1962.
- 18- Aron, Raymond. Peace and War, 1966.
- 19- Aron, Raymond. Main Currents in Sociological Thought, 1967.
- 20- Aron, Raymond. Politics and History, 1984.
- 21- Art, R.J & R. Jervis. International Politics, Anarchy, Force, Political Economy and Decision Making, 1985.
- 22- Asch, S.E. Socail Psychology, 1952.
- 23-Ashby, W.R. Design for a Brain, 1978.
- 24-Augustine, N.R. "Managing the Crisis You tried to Prevent", Harvard Business Review, Nov./Dec.1995.
- 25-Banford, James . Body of Secrets, 2000.
- 26-Barker, E. National Character, 1948.
- 27-Barnett, H.G. Innovation, 1953.
- 28-Barnouw, Erik. Mass communication, 1956.
- 29-Barret, E.W. Truth is Our Weapon, 1953.
- 30-Batra, R.N. The Downfall of Capitalism and Communism, 1978.
- 31-Becker, G. The Mad Genius Controversy, 1978.
- 32-Bell, D. The End of Technology, 1960.
- 33- Benda, Julien. The Betrayal of Intellectuals, 1995.
- 34- Bennet, J.T & T.J. Dilorenzo. Underground Government, 1983.
- 35- Bennett, W. Providing for Posterity, 1980.
- 36-Bentham, J & J.S. Mill. The Utilitarians, 1973.
- 37- Beradt, Charlottc. The Third Reich of Dreams, 1985.
- 38- Berger, H.L. The Third Reich, 1937.
- 39- Berger P.L & R.J Neuhaus. To Empower People, n.d.
- 40- Bergman, E.F Modern Political Geography, 1975.
- 41- Berkley, G.E The Craft of Public Administration, 1978.
- 42-Bernard, Chester. The Functions of The Executive, 1956.
- 43-Bernstein, Walter. Inside Out: A Memoir of the Blacklist, 1996.
- 44- Blondel, J. World Leaders, 1980.

- 45- Bluhm, W.T. Theories of Political System, 1971.
- 46-Bodenheimer, Edgar. Power, Law and Society, n.d.
- 47- Bosanquet, B. The Philosophical Theory of the State, 1918.
- 48- Bottomore, T.B. Elites and Society, 1964.
- 49- Boulding, K.G. Conflict and defence, 1963.
- 50- Bowle, J. Western Political Thought From the Origins to Rousseau, 1961.
- 51- Brecht, A. Political Theory: The Foundations of Twentieth Century Political Thought, 1976.
- 52- Brenner, Y.S Theories of Economic Development and Growth, 1966.
- 53- Brodie, Bernard. War and Politics, 1973.
- 54-Brogan, D.W. World in Conflict, 1969.
- 55-Bruke, James. The Day the Universe Changed, 1985.
- 56-Burnham, James. The Machiavellians, 1943.
- 57- Burns, Delile. Political Ideals, 1963.
- 58-Brzezinski, Zbigniew. The Grand Failure: The Birth and Death of Communism in the 20th Century, 1989.
- 59-Brzezinski, Zbigniew. Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty First Century, 1993.
- 60-Caiden, G.E The Dynamics of Public Administration, 1971.
- 61-Calvert, Peter. A Study of Revolution, 1971.
- 62- Calvert, Peter. Politics, Power and Revolution, 1983.
- 63-Capra, F & C. Spertinak. Green Politics, 1985.
- 64- Carter, April. Authority and Democracy, 1979.
- 65-Casson, Mark. Alternatives to the Multinational Enterprise, 1979.
- 66- Chackerain, R. & G. Abearian. Bureaucratic Power in Society, 1984.
- 67- Chadwik, T. The Influense of Rumor on Human Thought and Action, 1932.
- 68-Cherry, Colin. World Communication Threat or Promise?, 1971.
- 69- Chussudovsky, Michael. The Globalization of Poverty, 1998.
- 70- Cohen, S.F & K.V Herwel. Voices of Glasnost, 1989.
- 71-Cole, J.R & S.Cole. Social Stratification in Science, 1973.
- 72-Coleman, Peter. The Liberal Conspiracy, 1989.
- 73-Coser, L.A. Men of Ideas, 1970.
- 74-Coser, L.A. The Functions of Social Conflict, 1972.
- 75-Costello, John. Mask of Treachery, 1988.
- 76- Crawford, Keith. East Central European Politics Today from Chaos to Stability, 1997.
- 77- Crenshaw, Martha (ed). Terrorism, Legitimacy and Power, 1983.
- 78- Criblin, J. Leadership Strategies for Organizational Effectivess, 1981.
- 79- Croce, B. Philosophy of the Practical Economic and Ethnic, 1913.
- 80- Cross, J.E. Conflict in the Shadows, 1963.
- 81- Crozier, Brian. A Theory of Conflict, 1974.
- 82- Curtis, J.E & J.W. Petras (eds.). The Sociology of Knowledge, 1970.
- 83- Dale, Ernest. The Great Organizers, 1960.
- 84- Davison, P. News, Media and International Negotiation, 1976.
- 85- De Huazar, G.B. (ed.) The Intellectuals, 1960.
- 86- Denman, D.R. Origins of Ownership, 1958.
- 87- Derrida, Jacques. Margins of Philosophy, trans. Alan Bass, 1986.

- 38- Deutsch, K.W. The Nerves of Government: Models of Political Communication and control, 1966.
- 39- Doob, L.W. Public Opinion and Propaganda, 1950.
- 90- Doob, L.W. Propaganda: Psychology and Technique, 1965.
- 91- Driskhlov, Nikolai. The Scientific and Technological Revolution, 1978.
- 92- Dror, Yehezkel. Public Policy Making Re-examined, 1983.
- 93- Duncan, H.D. Communication and Social Order, 1962.
- 94- Dye, T.R. Understanding Public Policy, 1978.
- 95- Easton David. The Political System, 1953.
- 96- Edwards, D.V. International Political Analysis, 1965.
- 97- Ehrlich, J.R & B.J Rehfeld. The New Crowd, 1989.
- 98- Eisenstadt, S.N. (ed.). Max Weber on Charisma and Institution Building, 1986.
- 99- Ekman, Paul. Telling Lies, 1985.
- 100-Ewald, W.B. Jr. Who Killed Joe McCarthy? 1984.
- 101- Fanon, Frantz. The Wretched of the Earth, 1965.
- 102- Field, G.C. Political Theory, 1963.
- 103- Field, G.L & J. Higley . Elitism, 1980.
- 104- Fink, S. Crisis Management: Planning of the Inevitable, 1986.
- 105- Foucault, Michel. The Archeology of Knowledge, trans. A.M.S Smith, 1976.
- 106- Foucault, Michel. Power, Truth, Strategy, 1979.
- 107- Franc, T.M. & E. Weisband, (eds.) Secrecy and Foreign Policy, 1974.
- 108- Frankel, Boris. Beyond the State: Dominant Theories and Socialist Strategies, 1983.
- 109- Friedlander, Saul. Reflections on Nazism, 1984.
- 110- Fromm, Erich. Escape from Freedom, 1967.
- 111-Fukuyama, Francis. The End of History and the Last Man, 1993.
- 112-Gabriel, R.A. Military Incomptence, 1985.
- 113-Galbraith, J.K. The Anatomy of Power, 1983.
- 114-Galbraith, J.K. The New Industrial State, 1985.
- 115-Gardner H. The Mind's New Science, 1985.
- 116-Geliner, E. Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals, 1996.
- 117-Giarini, Orio (ed.) Cycles, Value and Employment, 1987.
- 118-Giddens, Anthony. The Third Way: The Renewal of Social Democracy, 1998.
- 119-Gilpin, Robert. War and Change in World Politics, 1981.
- 120-Gingrisch, Newt. Window of Opportunity, 1984.
- 121-Glenny, Misha. The Rebirth of History, 1993.
- 122-Gln-Jones, Anne. Holding a Mirror: How Civilizations Decline, 1996.
- 123-Goldwin, R.A. (ed.) Bureaucrats, Policy, Analysis, Statesmen: Who Leads? 1980.
- 124-Groz, André: Capitalism, Socialism, Ecology, Trans. C. Turner, 1994.
- 125-Grayzel, Solomon. A History of the Jews, 1968.
- 126-Greenstein, F.I. Leadership in the Modern Presidency, 1988.
- 127-Gregor, A.J. The Ideology of Fascism, 1969.
- 128- Gross, R. & Paul Osterman (eds.). Individualism, 1971.
- 129-Gwynne, S.C. Selling Money, 1986.
- 130- Habermas, Jurgen. Knowledge and Human Interests, 1968.
- 131-Haines, C.G. The Revival of Nature Law Concepts, 1930.

- 132-Halévy, Elie. The Era of Tyrannies, 1965.
- 133-Halsell, Grace. Prophecy and Politics, 1986.
- 134-Hansen, R.H. The Why, What and How of Decision Support, 1984.
- 135-Harris, Marvin. Culture, 1975.
- 136- Hart, Liddell. The Revolution in Warefare, 1962.
- 137- Hartman, F.H. The Relations of Nations, 1973.
- 138- Hayek, F.A. The Road to Serfdom, 1972.
- 139- Hayter, William. The Diplomacy of the Great Powers, 1961.
- 140-Heady, Ferrel. Public Administration: A Comparetive Perspective, 1979.
- 141-Heilman, M.E. & H.A. Hornstein. Managing Human Forces in Organizations, 1982.
- 142-Hess, Stephen. The Government /Press Connection, 1984.
- 143-Heiriro, A.G. & C. Pratt. "How to Manage a Crisis before or Whenever It Hits", Public Relations Quartely, Spring, 1995.
- 144-Hertzberg, Arthur. The Zionist Idea, 1995.
- 145-Hitler, Adolf. Mein Kampf, 1971.
- 146-Hobson, J.A. Imperialism, A Study, 1954.
- 147-Hoffman, L.M. The Politics of Knowledge, 1989.
- 148-Hoffman, Stanely. Contemporary Theory in International Relations, 1966.
- 149-Holsti, K.J. International Politics, 1977.
- 150-Hue, C.T. " Crisis Management" Frequent Traveller Oct./Nov., 1996.
- 151-Huntington, Samuel. The Clash of Civilizations and Remaking of World Order, 1996.
- 152-Hutschnecker, A. The Drive of Power, 1974.
- 153-Hyneman, C.S. Bureaucracy in a Democracy, 1962.
- 154-Ikle, F.C. How Nations Negotiate, 1964.
- 155-James, William. Pragmatism, 1955.
- 156-Janeway, Elizabeth. Power of the Weak, 1980.
- 157-Jouvenel, Bertrand de. On Power, 1969.
- 158-Johnson, Chalmers. Revolutionary Change, 1966.
- 159-Johnson, D.W. Computer Ethics, 1984.
- 160-Kahn, R.L. & E. Boulding (eds.). Power and Conflict in Organizations, 1964.
- 161-Kaplan, R.D. The Ends of the Earth ,1996.
- 162-Karrass, Chester. The Negotiating Games, 1978.
- 163-Katzelson, Ira. Liberalism's Crooked Circle, 1996.
- 164-Keen, P.G.W. Competing in Time, 1986.
- 165-Kelsen, H. General Theory of Law State, 1946.
- 166- Kennedy, Marilyn M. Powerbase, 1984.
- 167-Kennedy, Marilyn M. Office Politics, 1980.
- 168-Kennedy, Paul. The Rise and Fall of the Great Powers, 1987.
- 169-Keohane, R.O. & J.S. Nye. Power Interdependence, 1977.
- 170-Kerr, Clarck et al. Industrialism and Industrial Man, 1973.
- 171-Kissinger, Henry A. The Necessity for Choice, 1961.
- 172-Knorr, Klauss. On The Use of Military Power in the Nuclear Age, 1966.
- 173- Koestler, A. The Act of Creation, 1964.
- 174-Konots, Alkis, (ed.). Domination, 1975.
- 175-Kornia, Janos. Anti-Equilibrium, 1971.

- 176-Krader, Lawrence. Formation of the State, 1968.
- 177-Lacquer, Walter. A History of Zionism, 1972.
- 178-Ladisias, Farago. War of Wits: The Anatomy of Espionage and Intelligence, 1954.
- 179-Lakatos, I & A. Musgrave(eds.). Criticism and the Growth of Knowledge, 1979.
- 180-Lamberton, D.M.(ed.) Economics of Information and Knowledge, 1971.
- 181-Laski, H.J.Grammar of Politics, 1958.
- 182-Laski, H.J. Authority in the Modern State, 1968.
- 183-Lasswell, H.D The Future of Political Science, 1962.
- 184-Latey, M. Tyranny: A Study in the Abuse of Power, 1972.
- 185-Lebedoff, David. The New Elite, 1981.
- 186-Lee, A.M. & N.D. Humphrey. Race Riot, 1943.
- 187-Lehman, H.C. Age and Achievement, 1953.
- 188-Leighton, A.H. The Governing of Men, 1945.
- 189-Lens Sidney. The Labor Wars, 1973.
- 190- Le play, Fredric. On Family, Work and Social Change, 1982.
- 191-Leslie, John. The End of the World: The Science and Ethics of Human Extinction, 1995.
- 192-Lewin, Ronald. Hitler's Mistake, 1984.
- 193-Lipset, S.M. Political Man: The Social Bases of Politics, 1963.
- 194-Lostberg, A. & B. Silverberg. "Sending the Right Message When Crisis Strikes", The Association Management, July, 1995.
- 195-Lyotard, J.F. The Post-Modern Condition, 1984.
- 196-Machiavelli, Niccolo. The Prince, trans. Luigi Ricci, 1935.
- 197-Mackenzie, W.J.M Power, Violence, Decision, 1975.
- 198-Mannheim, Karl. Ideology and Utopia, 1985.
- 199-Mant, Alistair. Leaders We Deserve, 1983.
- 200-Marcuse, Herbert. One Dimensional Man, 1964.
- 201-Margiotta, F.D. & R. Sanders (eds.). Technology, Strategy and National Security, 1985.
- 202-Maritain, J. The Rights of Man and Natural Law, 1944.
- 203-Martin, W.J. The International Society, 1988.
- 204-May, Rollo. Power and Innocence, 1972.
- 205-Mayo, H.B. An Introduction to Democratic Theory, 1960.
- 206-McLuhan, Marshall. The Mechanical Bride: Folklore of Industrial Man, 1967.
- 207-McLuhan, Marshall, Bruce R. Powers: The Global Village, 1989.
- 208-McNeil, W.H. The Pursuit of Power, 1982.
- 209-Mee, C.L. Jr. The End of Order, 1980.
- 210-Mekrel, P.H. Modern Comparative Politics, 1970.
- 211-Milgram, Stanley. Obedience to Authority, 1974.
- 212-Miller, A.H. Terrorism and Hostage Negotiations, 1980.
- 213-Moody, Paul. Decision Making, 1983.
- 214-More, Sir Thomas, Utopia, 1965.
- 215-Morgan, Robin. The Anatomy of Freedom, 1984.
- 216-Morstein, Marx. The Administrative Action, 1972.
- 217-Mortensen, C.D. Communication, 1972.
- 218-Mossberg, W.S. "Personal Technology", The Wall Street Journal, Dec. 15,1994.

- 219-Murayama, Janet H. & H.G. Stever (eds.). Globalization of Technology, 1988.
- 220-Nagel, J.H. The Descriptive Analysis of Power, 1975.
- 221-Navarro, Peter. The Policy Game, 1984.
- 222-Nelson, Joan M. Access to Power, 1979.
- 223-Neustadt, R.E. Presidential Power, 1960.
- 224-Nicolson, Harold. Evolution of Diplomatic Method, 1962.
- 225-Nierenberg, G.J. The Art of Negotiating, 1981.
- 226-Nietzche, Friedrich. The Will to Power, 1968.
- 227-Nixon, Richard. Leaders, 1982.
- 228-Nygaard, William. The Price of Free Speech, 1996.
- 229-Ohmae, Kenichi. The Mind of the Strategist, 1983.
- 230-Ong. W.J(ed.). Knowledge and the Future of Man, 1968.
- 231-Os good, R.E & R.W. Tucker. Force, Order and Justice, 1967.
- 232-Padelford, N.J. et al. The Dynamics of International Politics, 1976.
- 233-Palazzoli, M.S. et al. The Hidden Games of Organizations, 1986.
- 234-Parkinson, C.N. The Evolution of Political Thought, 1958.
- 235-Patal, Raphael. Encyclopedia of Zionism and Israel, 1971.
- 236-Pauchant, T.C. & I.I. Mitroff. "Crisis Prone Versus Crisis Avoiding Organaizations", Industrial Crisis Quarterly, 1988.
- 237-Pearson, Lester. Diplomacy in the Nuclear Age, 1959.
- 238-Pepper, D. & A. Jankins (eds.). The Geography of Peace and War, 1985.
- 239-Perlmutter, Amos. Modern Authoritarianism, 1981.
- 240-Perry, Roland. Hidden Power, 1984.
- 241-Peters, D.G. The Politics of Bureaucracy, 1984.
- 242-Ponting, Clive. The Right to Know, 1985.
- 243-Pool, Ithiel de Sola. Technologies of Freedom, 1983.
- 244-Poppel, H.L. & B. Goldstein. Information Technology, 1987.
- 245-Popper, K.R. The Open Society and Its Enemies, 1962.
- 246-Pound, R. Law and Morals, 1924.
- 247-Priestland, Gerald. The Future of Violence, 1974.
- 248-Proctor, Tony. Management Theory and Principles, 1982.
- 249-Queene, Samuel. Folk Devils and Moral Panicxs, 1972.
- 250-Rangel, Carlos. Third World Ideology and Western Reality, 1986.
- 251-Ranney, Austin. Channels of Power, 1983.
- 252-Rejai, M. Leaders of Revolution, 1979.
- 253-Riggs, F.W. Administration in Developing Countries, 1954.
- 254-Roemer, J.E. A Future for Socialism, 1994.
- 255-Rogin, M.P. The Intellectuals and McCarthy, 1967.
- 256-Rokeach, M. The Open and Closed Mind, 1960.
- 257-Rovere, R.H. Senator Joe McCarthy, 1959.
- 258-Sagan, Eli. At the Dawn of Tyranny, 1985.
- 259-Sandel, M.J. Democracy's Discontent, 1996.
- 260-Savas, E.S. Privatizing the Public Sector, 1982.
- 261-Scott, John. Political Warfare, 1955.
- 262-Scrutton, Roger. Dictionary of Political Thought, 1982.
- 263-Sharp, Gene. The Politics of Nonviolent Action, 1973.
- 264-Sherman, Howard. Radical Political Economy, 1972.

- 265-Shklar, Judith N. After Utopia: The Decline of Political Faith, 1957.
- 266-Sigmund, P.E. The Ideologies of the Developing Nations, 1963.
- 267-Simon, H.H Administrative Behavior, 1969.
- 268-Siu, R.G.H. The Craft of Power, 1979.
- 269-Smith, Adam. The Wealth of Nations, 1950.
- 270-Smith, A.G. (ed.) Communication and Culture, 1966.
- 271-Sobel, Robert. The Money Manias, 1973.
- 272-Sowell, Thomas. Knowledge and Decisions, 1980.
- 273-Spencer, Herbert. The Man Vs. the State, 1940.
- 274-Sprigle, Ray. In the Land of Jim Crow, 1949.
- 275-Sproh, W.J. Human Group, 1967.
- 276-Stephens, Mitchel. A History of the News, 1988.
- 277-Sterling, Claire. The Terror Network, 1981.
- 278-Stewart, E. The Human Bond, 1978.
- 279-Stewart, L.H. The Psychological Examination of Political Leaders, 1977.
- 280-Stokes, Gale. The Walls Came Tumbling Down: The Collapse of Communism in Eastern Europe, 1993.
- 281-Stauss, Leo. History of Political Philosophy, 1987.
- 282-Talmon, J.L. The Origins of Totalitarian Democracy, 1970.
- 283-Tarade, Gabriel. On Communication and Social Influence, 1969.
- 284-Taylor, E.E. Strategy of Terror, 1943.
- 285-Tinder, Glenn. Political Thinking, 1991.
- 286-Toffler, Alvin. Future Shock, 1971.
- 287-Toffler, Alvin. The Third Wave, 1981.
- 288-Toffler, Alvin. Previews and Premises, 1983.
- 289-Toffler, Alvin. Power Shift, 1992.
- 290-Tosches, Nicks. Power on Earth, 1986.
- 291-Turner, Stansfield. Secrecy and Democracy, 1985.
- 292-Tzu Sun. The Art of War, 1963.
- 293-Valentine, C.A. Culture and Poverty, 1968.
- 294-Vereker, Charles. The Development of Political Theory, 1965.
- 295-Waldo, Dwight (ed.). Public Administration in a Time of Turbulance, 1971.
- 296-Walter, Ingo. Secret Money, 1985.
- 297-Weber, Max. Economy and Society, 1978.
- 298-Welch, Mary-Scott. Networking, 1980.
- 299-West, Nigel. Games of The Intelligence, 1989.
- 300-Wilkinson, Paul. Political Terrorism, 1974.
- 301-Winter, D.G. The Power Motive, 1973.
- 302-Wise, D. & T.B. Ross. The Invisible Government, 1964.
- 303-Wolfers, Arnold. Discord and Collaboration, 1962.
- 304-Woo, H. K. H. The Unseen Dimensions of Wealth, 1984.
- 305-Wright, Quincy. Preventing World War III, 1962.
- 306- Young, G.K. Finance and World Power, 1968.
- 307-Zoll, D. A. Reason and Rebellion, 1982.

